

شرح  
النصح في الزواجر

لشيخنا العلامة الأزهري  
عليه الصلاة والسلام  
الذي محمد بن عبد الله

أحمد

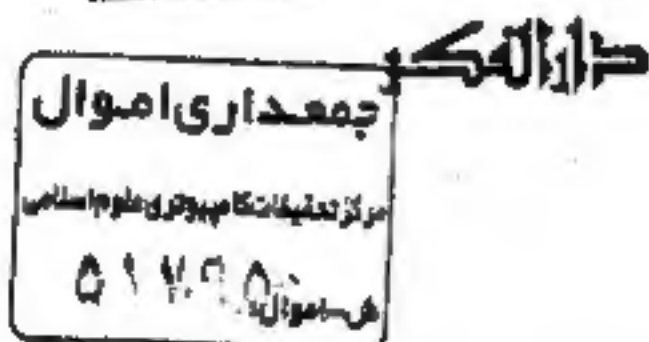
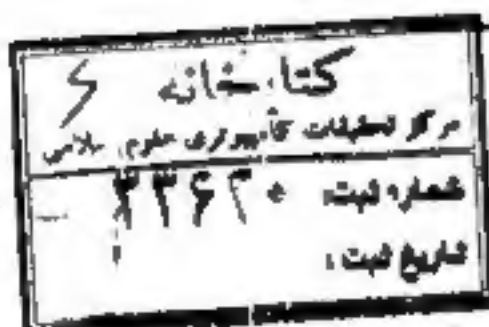
# شرح النَّصِيح عَلَى النَّوْصِيحِ

للشيخ الإمام العلامة الهام عاله بن عبد الله الأزمري حل ألفية ابن مالك في  
النحو والصرف للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن  
يوسف بن هشام الألباصري تقدمم الله برحمته ورضوانه آمين

(وبهاضه حاشيته العلامة للشيخ الألمى المنفان)  
(الشيخ يس بن زين الدين العلبي الحصى رحمه الله)



مجمع علماء الطبعة ورواست جمعوا له لجنة من العلماء



الحمد لله الذي شرف من نعمه وأصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه إلى طاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد ورضي  
 الفضل العظيم وعلم المعارف المفرد فليس مجموع فضله عليهم من هاهنا نور الإيمان ظلام الكفر الحالك وأرشد الأنام إلى سلوك  
 أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنصورين بصفات الكمال المتميزين بالإحسان إليه على كل حال (وبعد) فيقول القدير لرحمة  
 رب العالمين يس بن زين الدين العلي بن الحسين فراقته ولوالديه وأحسن في الدارين إليهما وإليه هذه حواشي ومقتضيات لخواص  
 هيون عيون الطالبين ولخصت بتمنيها كلمة المصليين طرية الفرائد حريرة الفرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة  
 ابن هشام للشيخ الإمام العلامة الهام عاله الأدهري ضمنها المهم مما كتبه المشايخ الأعلام والأئمة الكرام الشباب أحمد  
 ابن عبدالحق السنباطي والشهاب أحمد الزرقاني الشهير بآب لجنة وشيخنا عبادة الدنوشي هوامش نسخهم وأكرم كتابه شيخنا  
 وحهم الله أجمعين ورفع قدوم في حلين وروى ذلك بما كتبه العلامة الناصر الثاني على المتن من التحقيقات وما العلامة الشهاب  
 القاسمي معه من المناقشات ونهت إلى ذلك أبحاثا يفتيح بها المصلون والتحقيقات بتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون  
 وعلى الله الكريم الاعتماد في سلوك سبيل الرشاد وهو حسي ولم الركيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وعلى الله  
 على مولانا وشيدنا ووسيلتنا إلى الله تعالى في كل المآرب أفضل الأنبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم في المقارن  
 والمقارب. (ترجمة الفارح رحمه الله) هو عاله بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخرجي القاسمي النحوي يعرف بالرقاد  
 ولد تحريبا سنة تسبائة بهرجة من أعمال الصبيد فحول إلى الأدهم وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجرجي والقاسمي  
 والزين الإيناسي ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونخل إلى تربة يصبك الدوادار (قوله اللهم تحميد) بأن قريبا في

كلام الفارح تفسير الإلهام وقال لتحميد دون حمده إشارة إلى المبالغة في حمده لله تعالى (قوله حمدا)  
 منصوب كاصرح به بعضهم بعد مل مقدار لا بالحمد المذكور لأن الخبر قائل بينهما وراحيه فإن قلت  
 الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلا يلزم الفصل بأجنبي (1) وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل  
 النصب فيها بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله بأخبار جهة أخرى نزيلا لتغاير الجهتين  
 منزلة لتغير الدائم فتأمله قاله الناصر الثاني في شرح ديباجة مختصر الشيخ جليل في نظير ما معنا لكن في  
 الكشف في تفسير قوله تعالى الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا صبية لأزواجهم متاعا إلى الخول  
 وقرأ إلى متاع لأزواجهم متاعا وعلى قراءة أبي متاعا نصب بمتاع لا يفتي على الأصح كقولك الحمد لله  
 الفاكرين وأجبت ضرب لك زيد اضرب يا شديدا قال السعد في قوله كقولك الخ إن قيل كيف جار نصب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الملهم لتحميد  
 حمدا موافيا لنعمه ومكافئا  
 لمزيدة وأشهد أن لا إله  
 إلا الله وحده لا شريك له

حمد الفاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر. قلت الخبر في الأصل كان معمولا للحمد في موقع المفعول كقولك حمدا له لجاز لذلك  
 وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام في الدار قياما إلى الساحة (قوله موافيا لنعمه) قال  
 في الصحاح وافي فلان أي أتي والمراد هنا مقابلا من استمال المواظفة في مسيئها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدنوشي معناه ملاقيا لها  
 فيحصل معناه معنى مكافئا لمزيدة مساويا لمزيدة هذا معنى ما ذكر وقد يقال كون الحمد ملاقيا لنعمه واضح وكونه مساويا لمزيدة قد  
 يتوهم فيه ويقال أن الحمد لا يساوي أقل التعم وإن جمل اه ويمكن أن يجاب بأن جملة الحمد الخ إنشاءية وهي لإنشاء الحمد بمضمونها  
 كما قالوا في الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم إنشاء مساواة الحمد لنعم بل إنشاء الموصوف بالمساواة فتأمل (قوله وحده) حال  
 لا شريك له حال أيضا زواني وكون وحده حالا أي مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع الصفة التنكرة بمعنى  
 منفردا مذهب سيويه واختاره الجمهور وذهب أبو علي إلى أن وحده منصوب على المصدرية فقال المقدر على معنى منفردا إفرادا  
 حيث لا تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس إلى أنها منصوبة على الظرف والحال المؤكدة طام على الظرف  
 أي مستقر أنفراد ولا يجوز أن يقتصر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لأن كلمة التوحيد دأبهم مضمونها ثابت مدلولها  
 لا يقبل التجدد والتغير وسيأتي في باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة والإمام  
 السبكي رسالة في نصب وحده مماها الزفدة ذكرها السبكي في الأشباه والنظائر.

(1) قول الخشي بأجنبي وبها يعمل الخ كذا في المصنعة التي بأيدينا وفيها سقط من النسخ لا يفتي بعد قوله بأجنبي ولعل  
 الأصل قلت الحمد فيه جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل.

(قوله شهادة مخلص) وهو قول علقم بن الوليد (قوله في توحيد) له في توحيد أو توحيد وهو شري ولا ضرورة لذلك لصحة ما خبر به  
 الفارح كالا يعني (قوله أشرف خلقه وأعظم عبده) يجوز رفع أشرف وأعظم على أنهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله  
 عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى أنه أشرف وأعظم من كل فرد وجملة أي أنه أشرف وأعظم من جملة الخلق والعبيد  
 بمعنى أنهم إن لم يزلوا كلهم وجماعتهم بهذا الفرد الجامع السكال البشري رجع عليهم كما ذكره الإمام الرازي على ما نقل الطوسي وقد حرمنا  
 ذلك في حاشية أم الأبرار (قوله فيقول العبد لله تعالى مولاه الفتي) لا يخل ما في الجمع بين العبد والمولى والفقيه والفقي من الطباق الذي  
 هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معينين متقابلين في الجهة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عبد الإلهاد كما في قوله  
 تعالى إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً والفتنة بمنزل أن يكون صيغة مبالغة أي كثير الفتنة وأن يكون صفة مبهمة  
 أي دائم الفتنة (قوله الخلق) أي المبالغ فيه من حبيب به بالكسر بالفتنة في إكرامه (قوله الرباني) نسبة المذهب على غير قياس (قوله  
 جمال الدين يوسف) جرى على طريق المورخين من تقديم القلب على الاسم لأن لفظة أشهر وحيلت يهود تدينه على الاسم عند النجاة  
 كقوله تعالى إنما المسيح عيسى ومنه قول الشاعر قاتون عيسى ولعدم اشتراك اسم ابن هشام غلط فيه الفارح فإن اسمه عبدالله ويوسف  
 اسم أبيه كما ذكر هو في بعض كتبه ورأيه بطله في الخواشي والتذكرة (٣) وذكره السيوطي في حسن

المخاطبة والصفي في  
 تاريخه أعيان المصروعدا  
 على ما في بعض النسخ والذي  
 في النسخ الصحيحة أبي محمد  
 عبدالله جمال الدين بن  
 يوسف (قوله يلجج) بكسر  
 السين وضمها مضارع ليج  
 إذا ضم اللحمة إلى السدى  
 على وجه يحكم به تداعلها  
 وتديه المصنف بالتوب  
 الرقيق في بديع صنعه  
 وفرد به صن أسلوبه  
 استعارة بالكتابة وإيهات  
 الخوالة استعارة لحييلية  
 والسج ترشيح ويحتمل  
 أن يكون المعنى ولم يصنف  
 مصنف على طريقته

شهادة مخلص في توحيد وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبده صلى الله عليه  
 وسلم وعلى آله وصحبه وسلم (وبعد) فيقول العبد الفتي إلى مولاه الفتي خالد بن عبدالله الأزهرى  
 حامداً لله بطلقة الخلق وأجره على عونه الخلق أن الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في  
 علم النحو للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري نفعه  
 الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان لم يأت أحد بمثله ولم يلجج ناسج على  
 منواله ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ولم يزد للوجوه في هذا النحو شكله فهو أنه يحتاج إلى شرح  
 يسفر عن وجوه عذراته النقاب ويبرز من عن مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكره ذلك المصنف في  
 المنام فاعترف بهذا الكلام ووجد بأنه سيكتب عليه ما بين من أراد من يظهر مفاده فتصصت هذه الروايات  
 على بعض الإخوان فقال هذا إذن لك يا فلان فإن إسماعيل الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز كقولهم بنى  
 الأمير المجاز وليس هو الثاني بنفسه وإنما يأمر المسألة من أبناء جلته وكنت أعلم المقار إليه لما  
 تمتلئ بين يديه وعاطفك بهذا الخطاب فانه قد ذكر في الأجر والتواب واستغفرت رب العباد وغفرت  
 ساعد الاجتهاد وشرحت شرحاً كلف غفائاه وإبراز أسرارها وخباياها بريح سره المكتوم وجمع  
 شمله بأصله المنظوم (وسميته التصريح بجمعون التصريح) وروحت بمشرفة أمور مهمة مشتملة على فوائد  
 جمة أحدها أني مؤيد شرحي بشرحه حتى صار كالنور الواحد لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو  
 بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه المسودة ثانياً أي لتبعض أصوله التي أخذ منها ورجعها

تفكرن الاستعارة الحقيقية بحية ولي الصحاح وقلان لسج رحنه أي لا تظهر له في علم أو غيره وأصله في التوب لأن التوب  
 إذا كان رقيقاً لم يلجج على منواله غيره وإذا لم يكن رقيقاً عمل على منواله مدى لعدة أبواب (قوله في هذا النحو شكله) لا يعني  
 ما في قوله هذا النحو من التورية (قوله فهو أنه) بيان لمداهي لشرحه مع أنه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه عذراته النقاب)  
 يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشيء سفراً من باب حرب أي كشفت وأومحته وشبه المسائل الخفية بالقضاء وأطلق العذرات  
 اسم المسببه به على المقببه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب السطر من باب الرشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم  
 الميم مصدر ميمي (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بن الأمير المجاز) هو الطريق وما أظف قول بعضهم وقد بيني السلطان برقوق جسراً  
 على النهر المسمى بالشريعة بن سلطاناً برقوق جسراً بعدل والأنا له مطبوع مجاز في الحقيقة لبراباه وأمره بالسكوك على الشريعة  
 (قوله شرحاً كلف غفائاه) فيه دليل على تأخر الحديث على الشرح وقوله بعد ذلك واستغفر الله بما يقع لي من الخلل دون  
 أن يقول وقع يقتضى تقديمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن الملح الحلبي بقوله : إنما التصريح شرح \*  
 نصير الشراح عنه قد عدا منهل علم \* كلهم بكسر منه (قوله أو بصيرة) هي نور في القلب كالنور في العين

(قوله ما أحله من الشروط) لم يقل ويصلح عدم الحاجة لما ذكره من الشروط مع أنه أهم من الأول كأنه لأن ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله أنى طبقت الشرح على النظم) أي غالباً فقد أعمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سأل نادرة يتعدى بنفسه إلى مفعولين كافي قوله تعالى ولا يسألكم أموالكم ومنه ما نحن فيه من مفعوله الأول وقوله فيها يأتي أن يدرأ بناء على أن البناء بمعنى ويتعدى نادرة إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بمن نحو يسألك عن الأمانة أو ما في معناها نحو فاسأل به غيراً بناء على أن البناء بمعنى عن وأن يدرأ وما المفعول الثاني وأنكر ذلك الصريون وتأولوا الآية على أن البناء ليس بمتعلق بالمضي وعليه نظر لأنه لا يقتضي قولك سأله بسببه أن المهرود هو المسئول عنه ويمكن تأويله أيضاً على أن به متعلق بغيره قال البيضاوي به متعلق بأسأل أو بغيره قال المولى سعدى أو بهما في الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع في المفعول المتوسط على القول بهواه فيه لأن المهرود متعلق بهما لا متنازع تواردهما لين على مفعول (ع) واحصوا بما ذكرناه يظهر ما ذكر في سورة النبأ فيهم هو ذواتي قوله تعالى إن جهنم

كانت غرساً إذا الطافين  
مآباً وجوهاً منها أن تعاني  
الطافين بمآباً أو مرصدا  
فقال سعدى أو بهما  
(قوله خيمه) بكسر  
الخاء المعجمة السجدة  
والطبيعية قال الجوهري  
لا واحد له (قوله وسلم من  
دام الحسد أدبهم) أي جلده  
وهو هنا عبارة عن القلب  
لأنه محل وجوبه إشارة  
إلى شدة عيبه يظهر على  
الجسد وقال اللطفي  
الحسد ظلم ذي النعمة بمعنى  
ذو المال منه وصيرورتها  
إلى الحسد شبهه بالداء  
الذي يفسد به الجسد لهذا  
جاء بالأدوم عن القلب  
فهو على حذف أداة  
التعدي كالجبن الحسام (قوله  
إذا حُر الخ) إذا حُر  
يتعلق بأسأل وحُر عليه

كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومراعاة ثالثاً أنى ذكرت ما أحله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تنبيه ما أطلقه رابهاً أنى كلفني بيت كل شاهد عما اقتصر على شطره وهو أنه إلى قوله لا قليلاً لم أظفر بذكره وشرحه من الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً حتى يتم به التفسير وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامساً أنى منقطعاً لفظاً الغريبة بالحرف ويصلح جميع معانيها ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف وحفظ معانيها سادساً أنى طبقت الشرح على النظم وقد كان أغفله من فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة سابهاً أنى ذكرت جميع الخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يقتضيه على الصحيح ثامناً أنى ذكرت طالب على الأحكام وأدائها ومن فوائد ذلك تمكيننا في الأذهان والجزم بمعرفة ما نسماها أنى بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه السبيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه القول فاشرها أنى بينت المواضع التي اعتمدنا مع أنها من أبحاثنا ومن فوائد ذلك معرفة كونها من هدياته أقول قول هذا واستخر الله بما يقع من الخلل في بعض المسائل المستورة وأهوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفئوا نوراً بأفواههم (بأنى الخ) لأنهم يؤرء وأسأل فضل من حسن خيمه وسلم من دام الحسد أدبهم إذا حُرء في شيء مما طغى به القلم أو دلج به القدم أن يدرأ بالحسنة للبيئة ويحضر قلبه إن الإنسان محل التسيان وأن الصحيح عن هزبات الخلف من شيم الأشراف وإن الحسنات يذهبن السيئات وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه استعصر في علم النحو والتصريف وقد تضاعفت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذ ما ولاه من علم بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الأسود كوفي الدار بصري الملقب بأمير قضاة من وائفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الحراني بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الحرورية وكان يخرج بأبي الأسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلفه أبو الأسود بحسنة نظر أولم حنيفة الفيل كان اسم أبيه معدان أفل قبلاً لمبداه بن حارس بن كريد فسمى معدان الفيل وسمى ابنه حنيفة الفيل وثانيهم يميمون الأقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولد أبي الأسود عطابو أبو الحرث ثم خلفه هؤلاء عبد الله بن إسحق المصري وعيسى بن عمر

أي اطلع يقال حُر عليه يضر بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع حُرأ كفلاً وحشوا كمنفرداً وطفى تجاوز الحد وخروج عن طريق الاستقامة وهو يأتي اللام وواوها يقال طفى يطفى وطفوا طفياً ورة التقدم خروجهم عن الموضع الذي ينبغي نباه فيه وكلامها كناية عن الخطأ وصحور ما لا ينبغي والمعنى إذا حُرث على شيء حاولت فيه الصوابي خلف عنه بنواختيار والبناء من به في الموضعين - بية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجنس المضارع وتربطهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله أن يدرأ) أي يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدرأ وقوله أن الإنسان بفتح الحزنة مفعول يحضر (قوله محل التسيان) عن ابن عباس رضي الله عنهما إنما سمى إنساناً لأنه عهد إليه فليس عليه غاصه التسيان أفلان حذف ياء تخفيفاً بدليل تصغيره على إنسان وبعد حذف الياء وزنه أفنان لا فعلان (قوله العدواني) قال في لب الباب العدواني بالفتح والكون نسبة إلى عدوان لبيبة من قبس هيلان .

(قوله ابن أحمد) هو أول من سمى بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله القراهدى) ينتخبون كسر الحاء والفتح كما كتبه  
 كافى لخصية الصحاح حيث ذكره في باب الحال للهمة وهو الصواب كان القاموس خلافا لتصريح ابن الأثير في جامع الأصول أنه بالهمزة  
 وكلها في الباب وتبعه السير على مقتضى النسب بالنسبة إلى القراهدى من الأزد وسبأ في كلام الفارح آخر باب القراهدى بتصريح  
 بأن القراهدى بالهمزة والفتح وأن الخليل بنسب إليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدكتور المرامنة أن الجميع في جزء لطيف  
 كما هو الواقع أنه معنى فالكل هنا بمعنى المجموع (قوله افتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بهائه (قوله كل أمر  
 ذي بال إلخ) البال يطلق ويراد به الشأن والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعل الأول المعنى ذو شرف وشأن يتم به وحل الثاني  
 إن حل على معنى ذي قلب فوجه الكلام أن الأمر لكونه شافلا قلب صاحبه عن سائر الأمور كان كانه صاحبه ومالكه  
 وإن حل على معنى ذي خطر وشرف فوجه الكلام أنه شبه الأمر بخص (هـ) ذو قلب وذكر القلب وهو الأمر

وترك القلب به الذي هو  
 ذلك الشخص فالأمر أو  
 الشخص أو اللقب المضمر  
 استمارة بالكتابة على  
 الخلاف ولازم القلب به  
 وهو ذر بال أو إثباته للقب  
 استمارة تحليلية وذكر  
 ما يلزم القلب به وهو  
 الأثر والاجتماع في القديس  
 البليغ في قوله فهو أثر  
 ترشح إمام على حقيقة  
 أو حار من نقصان البركة  
 على طريقة الاستمارة  
 التصريحية لأنه أطلق  
 لفظ القلب به وهو الاجتماع  
 مثلا على نقصان البركة  
 على الخلاف في التفسير  
 البليغ هكذا يلزم أن  
 يفتق لفظ هذا الحديث  
 الشريف (قوله والحافظ  
 الراوى) بضم الراء نسبة

الثقلى وأبو عمرو بن العلاء ثم غلبهم الخليل بن أحمد القراهدى ثم سببه والكشاف ثم صار الناس  
 بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم غلب سببه أبو الحسن الأفش الأوسط سعيد بن مسدد ثم غلب  
 الكشاف القراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن زاذنى الجرى وبكر بن عثمان المازنى ثم جاء بعدهما محمد  
 ابن يزيد المبرد ثم جاء بعدهما أبو إسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن دوس ثم جاء أبو بكر محمد بن مبرمان ثم  
 جاء بعدهما أبو علي الحسن بن عبد الغفار القارنى وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السهرافى وعلي بن عيسى  
 الزماني ثم أبو التيجان بن جنى ثم الشيخ عبد القادر الجرجاني ثم أبو العشرى ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك  
 ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب وهو حجة بالناصرة المحروقة يوم السبت عاشر ذي القعدة الحرام  
 سنة ثمان وسمائة وهو المرفوعة عاشر ذي القعدة أيضا سنة إحدى وستين وسبعمائة من المصنفات  
 المتنى والتوضيح ومعه الطالب في تحقيق نصرة ابن الحاجب في مجدين ودرج الخاصة من قراء  
 الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التفسير في خمسة مجلدات قبل ولم يكمل وشرح الفوائد الكبرى  
 والصغرى المندون المظهر وشرح ما هو مشهور في بيان أحكام الروح وانتصاب لفظه وفضلها وجرها  
 في قول الدليل لنا ونفلا عن أن يكون كذا أو على جملتها في شرح ما هو مشهور وشرح ما هو مشهور وشرح  
 البردة وإقامة الدليل على صحة التحليل والتذكر أن هذا هو جملتها أو الجامع الصغير وحوادث التمهيد في  
 مجدين وغير ذلك وكان شافى المذهب ثم غلبه لا يام أحمد بن حنبل في وفاته بمسنتين . قال الشيخ  
 رحمه الله تعالى لا بسم الله الرحمن الرحيم) فتداء بالقرآن العظيم وحلا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال  
 لا يبدأ به بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء واجب البركة رواء الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع  
 والحافظ عبد القادر الراوى والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ به بالحمد فهو اجتمع أي منقطع البركة  
 يمكن بأن يراد بكل منهما الذكر لأن كلاهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ به بذكر الله وهو  
 حديث حسن لم يحصل حديث البسوة على الابتداء المحقق بحديث لا يسبقه شيء وحديث الحمد على  
 الابتداء الإضافي وهو ما بعد البسوة ولم يمسك لأن حديث البسوة أقوى بكتاب الله الراوى على هذا المثل

إلى وهامه بنقرومانية (قوله للتوفيق إلخ) أي وإلا فظاهر الروايتين أن ذهاب الاجمالية لا يتخلص منه إلا بالاعمال بهما العمل بهما فهو  
 يمكن لأن الابتداء بأحد هما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء بغير تلك الابتداء بالآخر (قوله لأن كلاهما إلخ) أي فليس المراد  
 بسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما ويظهرهما فهو من  
 حل المقيد على المطلق بإثناء قيده وحل على المطلق على القيد إذا لم يكن المقيد قيدا بقيد من متاهين أما إذا كان كذلك فيحصل المقيد  
 على المطلق لأن القيد ينشأ عن فساد سلطان ويرجع إلى المطلق وهذا الجواب يبين أن ذهاب البركة لا يتوقف على إحدى  
 الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسوة) بحيث لا يسبقه شيء فهو إجمالي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي  
 بشيئته فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يبين أن ذهاب الاجمالية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا  
 يمكن أحدهما ولا فخرهما ولا ما على غير هذا الوجه وبمعنى به تقديم البسوة بأن يتضمن الحمد لأن في أثناءه على الله بصفة الرحمة  
 وأما أن شبه التمازى بين الحديثين صلية على نعمة أمور الأول كون البدء حقيقيا وأن معنى هذه الشيء بالتوفيق تصديره وجهه قبل

كل عمل يعمل فيه ولا شك أن هذا لما في إذا حصل في زيادة أمر ذي الـ إلى شيء من البسطة والخدمة لا يمكن أن يحصل في تلك البداية بالآخر  
الثاني أن يكون الابتداء للذكور أمرا عاليا عن الامتداد الثالث أن تكون الباء فيها صلة قبله الرابع أن يكون المراد بالبدء بذلك  
الأمور المذكورة تقديمها في الذكر الثاني الذي يترجم عنه بلفظ البسطة والخدمة الخامس أن المراد من البسطة والخدمة خصوص  
هذين اللفظين وكل واحد من هذه الجوانب الثلاثة لما يمكن أن يمنع من امتدادها إلى سنده بقوله أفترق الناظرين في دفع التعارض أربع  
فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك المخرج مع سنده مسلکا أما المسلكان الأولان فتتبررهما أن التعارض إنما يلزم إذا كان المراد بالبدء في  
الحدثين الحقيقي وكان أسرا غير متد وكل منهما ممنوع لجواز أن يكون المراد به في أحدهما الحقيقي وفي الآخر الإحاطة مقبضا إلى بعض  
ما يتعلق بذلك الأمر ذي البال أو في جميعهما بدأ إضافيا مقبضا إلى نفس ذلك الأمر ذي البال أو المراد به فيهما البدء الحقيقي الذي يسم  
الأمريين فأكثر وهذا الجوابان وإن كانا في جسم مادة القيمة يبينان أن الثاني أوجه لأن إطلاق لفظ البدء على التعريف أشهر عند  
أهل اللغة من إطلاقه على حقيق أو إضافي أو مطلق منقسم إليهما ولأن منع أهل التعارض أشد حجة لقادة القيمة من التوفيق بعد  
التسليم ودعوى أن الثاني غير مطرد لعدم جريانه في ذي البال لا يكون له امتداد حقيقي لأن تخصيص الأمر ذي البال بما له شرف حسي  
أو شرعي أو عقل يقتضي أن المراد بالبدء الحقيقي هو البدء السابق المقرون بالتيقن المعادي المستدعي لقدوم الامتداد والبدء الذي  
لا يكون كذلك لا يستحق أن يسمى بدءا أمر ذي البال كالبداء الواقع بفتنة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء وجعل البدء بما ذكر  
من البسطة والخدمة عبارة عن تقديمها في الذكر الثاني نظرا إلى ما در هذين المعنيين إلى التفهم وتساويتهما في اللاحقة لا لتكون  
دفع التعارض موقوفا عليها وإلا لوجب أن يفوت بفرانها وإيس كذلك لأنه بعد حمل البدء على ما تقدم لوجوب جعل الباء للاستعانة  
أو الملازمة أو جعل صلة للبدء حمل على مطلق التقديم المتناول لتقديم في الذكر الثاني والذكر الجنائي والعمل الأركان والتحرير  
البيان وتقديم الحد خاصة في العمل الأركان يحصل دفع التعارض بخلاف ما إذا فاق حمل البدء في الكل أو بعضها على أحد المحال  
المتقدمة كان يحمل في الكل على الحقيقي فإنه لا يتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين أو حمل البدء على مطلق التقديم أما عدم تمامه  
على التقديم الأول وهو الذي جعل مسلكا ثالثا فلأن السالكين له لتقدمه في دفع التعارض فارة إلى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة  
بشيء لا تنافي الاستعانة بغيره والخرى إلى جواز كونها للملازمة وذكرنا أن الملازمة لم ترفع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية وذكرنا  
قبله بدون حمل فيجوز أن يحمل به من الأمور جزأ من أمر ذي البال ويترك الأمر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتداء ان  
التأسيس بما وكل ذلك ضعيف أما الأول فلأنه إنما يتم بيانه إمكان الابتداء بأمر ذي البال حال الاستعانة بشيئين متعاقبين في الوجود  
اللفظي ودونه شرط التعاد لأن مبنى هذا المسلك على أن يحسن الابتداء حقيقيا وأن يكون أسرا امتدادا وأن لا يكون المدول عن التعريف  
المحتد الحاص من مادة الشبهة غير موجه ولا شك أن اقتران حمل هذا الابتداء بالاستعانة بأحد هذين إن أمكن لكن اقترانه في تلك الحالة  
لاخر منهما لا يكاد يمكن وأما ضعف الثاني فلأن المراد من الملازمة المدروسة من معاني الباء هو معنى المصاحبة أو المعية والمقارنة  
وحيلولة إما أن يكون المراد بالآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل الصرف فإنهم يطلقونه على الزمان اليسير أو طرفه كما هو المتعارف  
عند رباب العلوم العقلية فإنهم يطلقونه على شيء غير منقسم من أجزاء الزمان وحمل كل لا يتم الخصود لأن زمان المصاحبة للتحديد هو زمان  
التكلم بجملة الحد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المدهود والتناير بين هذين الزمانين بين فإذا كان  
زمان الابتداء بالأمر ذي البال هو زمان المصاحبة للتحديد يكون هذا الزمان متأخرا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور  
أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لتمام امتناع اجتماعهما في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقق معناه اللفظي المراد  
هنا إلا جواز أن كلام البسطة والخدمة زمان لا أي للركبة من أجزاء زمانية من الحروف وكل ما هو زمانى يمنع أن يكون آيا فعل  
تقديره كون تحقق الابتداء مقدارا لتحقيق الحد الذي هو زمانى يكون الابتداء أيضا زمانيا فلا يتصور أن يكون هو أن الابتداء فضلا  
عن أن يكون هذا الآن أن المصاحبة مع البسطة والخدمة على أن ما ذكره البعض لا يستقيم في الأعمال التي تشغل الإنسان من الملازمة  
بشيء آخر حال ملازمة الفاعل بها كالتلاوة والاكل والشرب وحوادث الاستغراق الذي لظمت به كلمة كل في كل أسرار وأما المسلك  
الرابع الذي سبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كان المسلك الأول لتقديره أن يقال التعارض المذكور إنما يلزم أن لو كان طريق الابتداء  
بكل من التسمية والتحديد منحصر في التصدير بهما في الذكر الثاني وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض  
السالكين لهذا المسلك لبعضها من غير إيرادها تحت الخط ويمكن حيلولة بأن يقال كل من البسطة والخدمة وجودي والآخر وجودي  
في العبارة وجودي الكناية كأن الحمد وجودي في الأركان فأنما هو وجودا أربعة وأنما وجود التسمية للاستعانة بالثلاثة

صورة خاصة من ضرب اللآة في أربعة الثنائ منها وهما أن تكون كتابا بحسب العبار في الكتاب لا يتقطع بها التعارض والباقي وهو عشرة يتدفع به فتدبر التفصيل بعد الإحاطة بالإجمال وهذا المسلك خفيف لأن البدء كاهو المتبادر التقديم في الذكر الثاني فلا يتناول هذا المسلك الخامس أنه ليس المراد بخصوص ما ذكر في الحديثين من البسمة والحمدلة بل المراد الذكر وقد ذكر هذا المسلك الفارح أولا وذكر ما له وعليه وإيضاح المقام يحتاج إلى زيادة مقال لا يتبقى بالمقام رفيعا ذكرناه كفاية لأرباب الأفهام (قوله تكلم حديد) أي بناء على أنها إضافة بيانية أي عام هو حديد المراد بالله لفظه لذاته العلية فإن جعلت الإضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقال الفخر بنو شري المراد أنه مثله في العموم والخصوص إن كان في المصيبة مطلقا وفي المصيبة وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لإرشاد حسن الأداء) لأن في إسقاطه إبهام القسم وحيث أن المراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبني على هذين القولين مسألة منطقية وهي أن جملة البسمة هل هي قضية كلية مسورة أو شخصية فكل الاحتمال الأول إذا جعلت الإضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى ابتدئ أو أزل بك اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يرد أن الكلية هي التي موضوعها كل ولا يظهر ذلك هنا لأن المراد بالموضوع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل قائلها هو الجزء الأول لفظا إلى أن المعنى قام زيد زيد المحكوم عليه بالقيام وعدم مثل افتلوا المشركين من القضايا الكلية وإن كان العموم في المقبول لكن المعنى المشركون محكوم على فرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى خصوصية الظاهر هي الاحتمالين فيما إذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائي أو تأليني وتخصيص الابتداء مثلا بالإضافة إلى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومها في كل ابتداء للتكلم كالأصغر ما كذلك كون المضاف إليه في بسم الله على الاحتمال الأول لفظ الجملة الذي هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أي ذكر الاسم وقد يشترط في كون هذا مفيد للجواب وكذلك الذي (٧) بعده ثم لا يفتي بقاء الإشكال بالنسبة

لحسد (قوله رأى المعتزلة) اختاره الإمام الرازي وقرئ به أن الجعري وعليه فلا حاجة إلى الجواب (قوله وقيل لا) أي لا متغيران ولا غير متغيرين وعليه يحتاج للجواب

وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص تكلم حديد وقيل المضاف هنا مفهم هي به لإرشاد حسن الأداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حلف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومطلقا ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هو متغير أم لا والأول رأى المعتزلة والثاني قول الأشعري وقيل لا ولا هو مذهب أهل القدر يعني الله تعالى عند التحقيق أن الخلاف لفظي وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فهو المسمى وإن أريد به الذات فهو عينه لكنه لم يشترط هذا المعنى قال الإمام الرازي إن لم نجد شيئا مستقفا في الخارج أن الاسم هل هو عين المسمى أو غير هو الله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشترك من الألف وقيل أصلها بالسر يا بية فمرب محلف الألف

ثم لا يفتي أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة والمعتزلة على في الكلمة المركبة من المحمودة والدين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لأن المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى الله الأسماء الحسن والأشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح اسم ربك الأعلى وهذه لإدفع فيها أحد القول الثالث فإنما ادعوه في ما صدق هذه الكلمة فمسلوه تارة هنا كالجلالة وتارة ذم ذلك في المشتق إن كان اسم صفة يوجد أثرها في الغير كالحال في من صفات الفعل وتارة لأصناف ولا غيرها وذلك إذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتام (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشترط) أي فهو وأن استعمل لكنه لم يشترط بينهم والحاصل أن من قال أن الاسم عين المسمى ليس مراده كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه أن المواد من الاسم سواء لأنفسه وذاته بأن يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما في مسيح ابن مريم من قال إنه غيره ليس مراده أنه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مناسبا بأن يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى نحو له الأسماء الحسن (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم فلهي لا جلي وليس كليا المحصر فرد في الخارج والماس استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حرد في المختصر وحواشيه والكلام على إطلاق التعيين على أنه حردناه في حواشينا فلقا كهي في باب لا النافية للجنس قال شيخنا القنبري في شرح الشعر أبو الوائع له مسماء لا غير اتفاقا كأنما الملائكة وقال ابن المقام أنه وفي دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استكمال علية بأن العلم ما وضع لشيء مع جميع مخصصاته فهو من نوع تعقل الموضوع له بالكثرة ذلك لا يمكن في وضع جملة بأنه يمكن التعقل حسب الطائفة البشرية ومن الغائبة التي نقلها القنبري في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من المسمو أو من المسمو له ذكر أن القول الثاني مبني على قول المعتزلة أن الحق جل ولا كان في الأول بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الحق وضمرا له الأسماء (قوله من الألف) بفتح الحمدية واللام بمن التحريم مصدر

أله بكسر اللام وقول الشارح من الآية الأولى، قول غيره، وإنه لأن الله سبحانه أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال وأه لأن استفهامهم ليس راجعا إلى اللفظ حتى يصح ما قال بل إلى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال أن الصفة المشبهة لا تنفي من فعل متعد بذلك بشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر أنه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن إشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تنفي بالمبالغة وقع في كلامهم تقديم الثاني على الأول وعطف الأول عليه بالواو عبارة بعض من كتب على البيضاء، فإن قلت إذا جعل المتعدي لازما فالجواب أن قوله إلى فعل بضم الميم، قلنا لإفادة المبالغة لأنها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الفاعل وما صار ملكا وهما مبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف إن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة بما جعل عليه الإنسان أو صار ملكا به بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاوي والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وأنه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما وإن معنى قوله بنيا للمبالغة أنهما بنيا صفتين مشبهتين لإفادة المبالغة بسبب ما ذكرنا وليس معناه أنهما من صيغ المبالغة فيرد عليه أن صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلان منها وفعل وإن هذه سببها منها فإنما هو إذا حمل التصبور على عمل ذلك في البسطة وأنه لا حاجة لدعوى أن المحصور في تلك الصيغ الأوزان المشهورة وعلى تقدير أنهما من صيغ المبالغة لا إشكال في بنائهما من فعل اللازم لأن صيغ المبالغة من أفراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدي وبهذا التفسير علم صحة قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الأفاضل أن مراده بقوله إن الرحمن صفة مشبهة يعني والرحيم مثله وإن كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة أنهما كذلك بحسب الأصل فلا ينافي أنهما من صيغ المبالغة وأن حق الشارح أن يذكر ذلك ليحسن قوله لكن (٨) في الرحمن الخ يظهر ما في كلام الشهاب محمد في بسطه من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التأمل

(قائمة) نقل الدماميني عن بعض المتأخرين أن صيغ المبالغة في صفات الله كغفور وغفار من الجواز وعلى ذلك بأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر مما له ربأن المبالغة إنما تكون في صفات

الآخرة وإدخال الألف واللام عليه وتغنيهما لانه إذا افتتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل إلى فعل بضم الميم أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم كافي قولك فلان يفعل لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم، والرحيم لفعل من رحم أيضا كرياض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الإلزام قال الإمام الرازي إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يجعل على غاية ذلك وملازمة وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لله الوصف بالجليل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون إلا بالاسان فيكون مودعا خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء لمة وغيرها

فقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزلة عن ذلك وادعى أنها قائمة حسنة وبعبه أن تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة بالنحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهي هنا مجاز عن الإلزام) فيكون من إطلاق اسم السبب أو المألوم على المسبب أو اللازم فهي صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن إرادة الإلزام من إطلاق اسم المسبب أو المألوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن من باب الاستعارة التمثيلية بأن يقبض حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لم فمعهم معروفا فاطلق عليه وأريد غايتها التي هي فعل أو إرادة فعل كما مر لا مبدؤهما الذي هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه التسمية من متعدد ولا يختص الاستعارة التمثيلية بالجهاز المركب كما لا يختص بها وإن أوم كلام التلخيص خلاف الأمرين، هذا قال الإمام السكوني في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع في العشرى من الاعتزال في تفسيره القرآن العزيز قوله إن وصفه الله تعالى بالرحمة مجاز أو اعتزال أو ضلال بإجماع الأمة لأن الأمة أجمعت على أن الله تعالى رحيم على الحقيقة وأن من نفي عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وإنما قال العشرى ذلك لأن الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لأنهم ينكرون الإرادة القديمة ويعبرون بوجه الله تعالى إلى الأفعال أو إلى إرادة سادته تعالى الله عن قولهم قالوا بخلة ما لا في عمل (قوله الحمد) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل الحمد قيدا للتأنيف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكأنه قال ملتبسا وهو كذا بسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجليل الاختياري) يريد أن يشترط في الحمودية كونه اختياريًا وهو مردود كما قال السيد وإنما المشروط كونه اختياريًا بالحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجليل على الجليل الاختياري لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وأنه لم يتعرض للحمود به لاستلزام الوصف له (قوله بإزاء لمة) بمعنى إنعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتي (قوله وغيرها) أي هذه النعمة بالمعنى المذكور فلا يندثر طبق الحمود عليه أن يكون خصوص الإلزام.

(قوله والفكر) أي القنوى (قوله فلا) أي أمرا على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منهم) حيلة تعطيل لا إطلاق ولا تقييد لأجل إتمامه فلا بد أن يكون المفكر عليه من الأفعال الاختيارية خصوص الإنعام (قوله والجنان والأركان) الوار فيهما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أي الإلزام لا المنهم به وإن كان ظاهر قوله الواصلة إلى الشاكر يقتضي ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الإلزام وحيلته تؤول هذه العبارة بأن المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورود ولا يعني ما في كلامه حيلته من المناهضة لقوله كغيره لاجتماعهما في ثناء بلسان على نعمة واختراد الحد في ثناء بلسان لأجل لعممة والفكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد هنا في الفضائل في كلامه اللاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة لما ليس له أن يكون فعله لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فل الخ) هذا هو الفكر القنوى المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الفكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحد العرفي بعد قوله على الحامد أما على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الفكر فالنسبة للعموم والخصوص المطلق إذ الحد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر القفاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحد العرفي والفكر القنوى التساوي إن لم يميز في الفكر وصول النعمة إلى الشاكر كما لم يميز في الحد وصول النعمة إلى الحامد وإن اعتبر في الفكر فالنسبة للعموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحد متفق عليه (٩) وأعلم أن اعتبار التقييد في الفكر ذكره

الفخر أول غيره ووجه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الفكر يكون في عناية النعمة مطلقا وقال القنوي أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الفخيم رحمه الله في شرح العمراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيره في الحد العرفي وليس كذلك كما حرمه في حواشي السنوسية فنبهه (قوله والفكر)

ليكون متعلقه عاما والفكر على العكس لكونه لغة فلا يلحق من أعظم المنهم من حيث أنه منهم على الشاكر فيكون موزعه اللسان والجنان والأركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه في الفضائل حد فقط وفي أفعال القاب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بإزاء الإلزام حد وشكر والحد مراد فاعل يشعر بتعظيم المنهم من حيث أنه منهم على الحامد أو غيره والفكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من البع وغيره إلى ما خاف لآله فالفكر أخص مطلقا لاختصاصه بخلق بالباري تعالى ولتقييده بكون المنهم منها على الشاكر فقط ولو جوب شمول الآلات فيه بخلاف الحد. وأعلم أن صرف العبد الجميع واحدا اختيارا كالشكر وإن كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحد العرفي لحد من ذلك سنة أقسام من أن القنوي وهو بل وشكر أن كذلك وحد وشكر له وإن وحد وشكر عرفيان وحد لقنوي وشكر عرفي وحده عرفي وشكر لقنوي ويتبين لك بأدنى توجه أن النسبة بين الحد بين وبين الحد القنوي والفكر القنوي مجموع من وجه بين الفكر وبين الحد والقنوي والفكر العرفي وبين الحد القنوي مجموع مطلق وبين الحد العرفي والفكر القنوي تساو واختار لفظ الحد في الجملة الاسمية موافقا لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحد باعتبار أنه أعم نظرا إلى كون المقام مقام الحد كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في أقرأ باسم ربك وإن

(٢ - تصریح - أول) أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحد العرفي (قوله لا اختصاص بخلق بالباري) أي لأنه لا يكون إلا له تعالى (قوله ولتقييده بكونه منها على الشاكر) أي فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحد) أي العرفي فإن متعلقه لا يختص بالباري بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنهم منها على الحامد أو غيره ولا يجرى فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله وأعلم أن صرف العبد الخ) قال الورقاني هو جواب ما في تقديره الحد العرفي لا يصدق على الفكر العرفي لأن فعل واحد الفكر أفعال متعددة فالفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحد أعم منه فأجاب بما ذكر انتهى وهو ما أخذ من كلام شيخه القفاني في شرح خطبة المختصر ولا يلحق أن الحد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا إذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الفكر (قوله واختار لفظ الحد في الجملة الاسمية) أي فيه إشارة إلى أن الفعلية هي الأصل ووجهه أن الحد من المصادر السادة مسددا لها وأصل الحد حد حتى أنه حدنا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا يطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكر من حكمة بداية الكتاب المراد بها غير ذلك (قوله وتقديم الحد) أي على لفظ الجلالة (قوله نظرا لكون المقام مقام الحد) أي مقام إقادة الحد لإفادة اختصاص الحد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض الحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فله الحد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحد لله لا بما تقول

استمداده منها بمعرفة شيء آخر في أنه لا يورد أن الالهة باسم الله ذات الالهة بالحمد والاول ان لم يقدم في الاعتبار على الثاني  
 فالسوى لازم لأن البلاغة مطابقة للكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الالهة أو العرضي واجب بأن كلا منهما يرجع  
 بقصد التكميل لا ترى أنه قدم بهم الحمد وقدم كثير لفظ الله في ضمن كل منهما كات جديدة متعارضة كما يهدف لفظ المستند للاختصار  
 ويذكر لأنه الأصل ولا يقتضى العدول عنه (قوله هو الاله في المداخل) لينصحه أن المعنى يصير عليه أن جميع الهامد أى كل فرد ثابت لله  
 تعالى وعلى كونها المجلس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم من الحقيقة بالصدق الاول والإفراد تابعه ومن ثم كان جعلها  
 عليه أول عند المحققين وفي الاستغراق بالمعنى فالحكم فيه على الحقيقة أو لا الأفراد تابعة لها لمدخلها في ضمن الأفراد إذا فرد الحقيقة  
 هو الحقيقة مع الشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد والحكم على الوجهين قد مر في اختصاص جميع الهامد بالله تعالى أما على الاستغراق  
 فظاهر من ثبوت جميع أفراد الهامد لله تعالى وأما على المجلس فلما أفادته اللام (إد من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره) وإلا لم يكن  
 اختصاصه تعالى (قوله هو الاله الأول) أى كون اللام في قوله لذلك أو لاستحقاق (قوله جميع الهامد) كان حقه أن يقول أو جنس الهامد أو  
 الحمد المعهود (قوله هو الاله الثاني) أى كون اللام في قوله التعميل (قوله جميع الهامد) فيه ما تقدم وقوله ثابته فيه إشارة إلى أن الخبر على هذا  
 التقدير محذوف وأما الاله التعميل فهو متعلقة بالحمد الذي هو الجسد فالطرف فهو (قوله لا جعل الله) فيه أنه يجب تبين أن الحمد مخلوق لله  
 أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم (١٠) أن الحمد يكون لله لغيره بخلاف الفكر العرفي لا يكون إلا لله تعالى (قوله فإن قيل الخ)

هذا السؤال لا يرد لأن  
 معنى كونه لله أنه لا يوقى به  
 إلا الله تعالى والحاصل أن  
 هذا السؤال لا ينتج بعد  
 ما تحرر من معنى اللام ولا  
 يفهم من الكلام قيام  
 الحوادث بذاته (قوله الخ)  
 المراد الخ قال شيخنا  
 العلامة العيني رحمه الله  
 تعالى في شرح القدر اربعة  
 بعد نقل هذا الجواب عن  
 الكافي في وأجاب بعض  
 الأفاضل بأن الحمد مأخوذ

كان ذكر الله أم نظرا إلى ذاته هو الاله والحمد للاستغراق وقيل الجنس وقيل العهد واللام في قوله لذلك أو  
 للاستحقاق وقيل للتعميل والمعنى على الاول جميع الهامد مخلوق لله أو مستحق لله هو على الثاني جميع  
 الهامد ثابت لأجل الله فإن قيل ما معنى كون حمد الصادق تعالى مع أن حدهم حادث والله تعالى قديم  
 ولا يجرز قيام الحادث بالتقديم فالجواب أن المراد به تعالى الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم  
 بالهوامد (رب) معناه مالك صفة من ربه فهو رب وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية وهو  
 يربغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئا ثم رصف بالباطنة كما رصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق  
 على غيره تعالى إلا عقيدا كرب له ابن ومنه يرجع إلى ذلك وقد استعمل في اسمك لأنه يحفظ ما يملكه  
 (العالمين) جمع عالم ففتح اللام وهو اسم ظم لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه عالما بحدوده والافتقار  
 إلى موجد قديم وانما جميع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان وحين  
 بالزوا واليا والاولى لأن الأصل في المفعول وفهمه عامل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك  
 التحقيق أنه اسم جمع محمول على الجمع لأنه لو كان صيغة كعالم لم يمكن أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لأن  
 الاله اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالمفعول اه (والصلاة) صفة من صلى إذا دعا بغير

من المصدر المبني للجهول فالنائب له تعالى المعبودية انتهى والمباهر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه  
 أن المعبودية الناشئة عن حمد الخلق صفة حادث كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يجهلون كون  
 المصدر مبنيًا للجهول (قوله صفة) أى مشبهة (قوله من ربه) أى بمعنى ساسه قال في المصباح وروى زيد الأمر ربا من باب قتل ساسه  
 وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصروفة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل إلى فعل بالعلم كاسم وهو بالصفة المشبهة  
 من فعل يفعل بفتح الميم وبضم الميم المضارع ويرى ولذا استشهد البيضاوي كاستكشاف بقوله كقولهم نعم الحديث يشبه فهو نعم (قوله هو قيل  
 هو في الأصل مصدر بمعنى التربية) قال اللواتي أى فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لأن المضارع لم يجهز الأمرين  
 كما هو قاعدة المشترك وكان الأولى ترك قوله في الأصل هنا أو ذكر من الأول أيضا والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار البيضاوي  
 الثاني وقد عكس ما فعل المضارع كالتكشاف لأن جملة مصدر أقرى أما معنى بلا ما أطلع وأما لفظ فلان جملة صفة يخرج إلى مكلف  
 جعل المتعدي لازما (قوله للباطنة) أى قد دفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحديث وهو لا توصف به (قوله من ربه)  
 أى من استعماله مقيدا (قوله لأن الأصل الخ) هذا لا يمكن كونه جمعا حقيقة بل لا يدفع ذلك اللهم إلا أن يقال أنه أجرى عالم بمرى  
 الصفة وإن كان اسم جنس لأن مفرد الجمع الخفي لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط لآية (قوله محمول على الجمع) أى في ما مر به (قوله  
 لو كان جمعا) أى كقول شارح السراجية وفيه أى شارح السراجية إشارة إلى أن الجمع موصوفه بالتغليب (قوله من صلى إذا دعا بغير) أى  
 بالصلاة بمعنى الصلاة وهذا مما عايناه لئلا كما أنه عليه التروى في دقائق المنهاج وفي شرح المنهج أول كتاب الصلاة هي لغة عامر

أول الكتاب وقال أنه من القدر حمل من الملائكة استقار من المزمع لظهور ودهاء وفي الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة أنها تحريك الصلوة حقيقة حيث بها الأركان الخمسة لتحريكها فيها ثم من بها الدعاء لتحييتها للباقي بالمصل فهو في الدعاء استعادة عن الجواز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصل عليكم ملائكة أن الصلاة عبارة عن الأركان الخمسة ثم نقلت إلى الالطاف على وجه الترحيم كالطاف جازم المربى عليه والمراد من قوله ما لو جرده فيها ثم منه إلى الدعاء فيكون في الدعاء جاز من الجواز بالاستعادة انتهى وفي القائل أن الصلاة تحريم العود ثم قيل الرحمة صلاة لا شأنها على تحريم العمل ثم نقلت إلى الدعاء في الدعاء جاز مرسل عن الاستعادة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد نسب السعد ما في الكشاف بقوله وورد الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتقة من الركوع والسجود والخشوع على التخصيص وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من أنها حقيقة لغوية في اللفظ جاز في العبادة المخصوصة لا شأنها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بقائه بالمصل عليه وقوله وأراد الخيرة له عطف نفسه وإنما كان هذا هو المراد لأن حقيقة الرحمة في حقه مستحبة فالمراد قائمها كما تقدم فالمراد أراد ما خيره أو ضده وإنما انصرف على الإرادة لأنها أقرب الحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك لخصه له ولا معنى لطلب الحصول الحاصل لا أنا فنقول القرب الاحتمال (١١) من الله لا نهاية لله هو عز وجل

لا يزال مرقباً فيه وصلاة الله تعالى عليه تزيده قرباً قوله ولو خطأ) من قال بذلك الضمالي والذين السراقي وهو المراقق لإطلاق غيرهما كرامة الإرادة وحده على خلاف الأولى يحتاج إلى نقل صريح عن أحد بآثار الأفراد في الخطأ كرهه وحلم من قوله ولو خطأ الرد على من أخطأ عن ترك السلام باحتيال أنه أي به لفظاً بأن ذلك إنما يدفع الكرامة اللفظية لا الخطئية (قوله الاتقان الاكملان) قيل

والمراد به اعتناء الاعتناء بأن المصل عليه وإرادته الخيرة (والسلام) التحية وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا السلاط وحذرا من كراهة أفراد واحد مما من لا خرو لو خطأ (الاتقان الاكملان) لعتان الصلاة والسلام (على سيدنا) من سادته يسودهم سيادة فهو سيد وورثه فيمل وأصله سيد وقلبه الوارث وأما في اليأس بطن على المصطفى فهو مبرور بفتح قدره عليهم وعلى الخليم الذي لا يستغفروا عليه وعلى الكريم وعلى المالك قاله القزويني أذكاه (محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد بالتقديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله الحمودة قال حسان رضى الله عنه: وشئ له من اسمه ليحبه . الجبر المشرع محمود وهذا محمد

(عائش) أي آخر النبيين جمع في ضمير هو ما خرد من النبوة في جميع السون وسكون قباه الموحدة وتنفيد الوارث المفتوحة بمعنى الارتماع وبالجمود من السأ وهو الخير (وأيام المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائد) أي دليل (النز) جمع آخر من الفرة وهي في الأصل بياض في وجه الفرس لحرق الدم (المجملين) جمع مجمل من البياض وهو في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الرضوء من الوجه هو الأيدي والأقدام على طريق الاستعادة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في أنه منقلب من هذا أو من واد قال بالأول سيويه وأصله عنده أهل وقال بالتالي الكسائي وأصله عنده أول من آل إليه ليدن له ولوه يظهر أثر القولين في التصدير لمن

هما بمعنى والفرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل اتمام نفس الذات والكمال نفس الصفة وهذا واضح في المسامحة الحسية لا الاعتبارية الآن فنزل منزلة الحسية (قوله وأدغم في الباء) قال القزويني أي من حيث هي لا المنقلة وكان الأولى وأدغم الباء فيها (قوله يستغفروا) أي يمحرك (قوله لكثرة خصاله الحمودة) قال الله تبارك وتعالى قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لأنه المناسب لكونه اسم مذكور له وقد يقال من كثرة خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الحصول الحميدة على ما كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الحصول الحميدة وقوله حمد بالتقديد هو المراد بالفضل المضاعف عبارة غيره أي العمل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله عائش) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لا اشتقاقاً بفتحها اسم آله فهو بدل جرده ونفسه الفارج يمتثلها (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسبق في جزم التكسير لظهوره ههنا فعلم بهذا أن ما ذكره الفاضل كالجوهري في قوله تعالى راجعنا للتقنين أعماً من أنه في تقدير واجعل كلامنا لا ضرورة (ليذكر كثيراً ما يصحح عن عائشة لا أصلاً على وزن أصلة (قوله من الفرة) أي ما خرد لا مفتق لأن الفرة عام جامع (قوله وهو في الأصل بياض الخ) ذكر بعض المصنفين أنها تطلق في الأصل أيضا على الشيء الذي هو البياض وانظر هل المراد بالبياض لون عتاق لون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الفارج أو كناية عن النور لما يلزم من الأول من لفظة الخلق في الظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نورون تلك الحال لا يدل على نورية البدن ولا هو حاصل ذلك لأن لم يشوئاً لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون إلا من آثار الرضوء وإن لم يشوئاً لا يحصل له ذلك (قوله في الدين) الأولى حذوه لانه

يريد بيان ما خطه الاصل لا بقيد ما هنا وهو في الاصل من آل البرجوع اليه بشر ما ورأى أو نحو مو قد يجاب بأنه راعى القام والظن ما وجه  
 الخلاف بين الكسائي وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسرغ وظهور بلوغ ذلك لما بل ورد من الكسائي انه قال سمعت اعرابا  
 نصبا يقول أهل وأهل به فإن قيل ولو كان أول أصلا لأن لفظه بالعربى قد أول وأوائل. أجيب بأنه إنما لم ينطق بذلك الاصل لأنه  
 لم يفرض في كلامهم لأن واو متحركة وقصدا أثر فتحه لا ينطق بها لم أن يكونا صد الكسائي مذهبين مختلفين كما قال الله مابين وهاج  
 أن يكون آل لها صان أهل وأهل نصر على أهل بالاعتبار الأول وهو أول الاعتبار الثاني (قوله فقال الشافعي الخ) إنما فسره الشافعي  
 وحسب الله ذلك لأنه أراد به من فحرم عليه الزكاة وأما في تمام الدعاء فالنصب أن يراد به جميع أمة الاجابة (قوله مفيد لفرجامة  
 والشمول) كان الأولى استقاط مفيد لأن هذا تركيد للاحاطة بالشمول المستعان من آلهو صبه لأن اسم الجنس المضاف بقيد العموم (قوله  
 مسروران على المقولية المطلقة) قال الدوشري المتبادر من جارية ان عاملها الصلاة والسلام المنته مانولا يعني إذا عطف سلاما على  
 صلاة يلزم اتحادهما في العامل فلو لم يكون عامل المتبوع هو عامل التابع غير الدل على قول والمامل هنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم  
 أن يكون أيضا عامل في سلام وهذا إما تأنيدها وهو المعنى أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن قصد مقولية السلام الأول وتقريره وذلك  
 لا يحصل إلا بكونه عامل فيه كما يعني والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المصطلف والمطلوف عليه محذوف وان التقدير أصلي صلاة  
 وأسلم سلاما انتهى . وأقول لا مانع (١٢) من حمل كلام الشارح على أن الكلام من عطف الجمل بل يضمن حمل كلامه على ذلك

قال أصله أهل قال في تصغيره أهل من قال أصله أول قال في تصغيره أول وكلاهما مسموح ولكن  
 الأول أشهر وأكثر ثم اختصه مناه فقال الإمام الشافعي أقاربه المؤثر من أي هاشم والمطلب اني  
 عندنا لا هم أهل وأول أمر ديسم اليه وقيل غير ذلك (ومعه) اسم جمع صاحب كركب وراكب  
 وعطف الصب على آل القائل بعضهم لتشمل الصلاة ما فهم (أجمعين) تركيد معنوي مفيد للاحاطة  
 والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المقولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما  
 وتقرير معناه (دائمين) نصف صلاة وسلاما (بدوام) أي بقاء. (السماوات) جمع سما على غير قياس  
 (والارضين) بفتح الزاء ولا يجوز أن يحذفها إلا أن تفسر كقوله :  
 لقد سمعت الأعراس في ذلك يوم سري . هذا خطيب فارق أفراد مشر  
 وجهت أرض جمع المذكر المتكلم غير (أما) بفتح الهمزة والقيد الميم قال الله مابين حرف فيه معنى  
 الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط هو هي صامجة عن التفضيل كما نص عليه في المعنى في أما  
 أريد فطلق وقول العلامة عبد القادر المكي ل شاشته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل  
 مخالف لما ذكره من التلخيص صا (سعد) ظرف زمان كثير أو مكان قليل لا تقول في الزمان ماء زيد بعد عمرو

حيث كان المتبادر منه  
 ما ذكر إذا لا يصح ذلك  
 إلا بهذا وأيضا يلزم على  
 كون العامل الصلاة  
 والسلام المذكورين حمل  
 المصدرين على الأجنبي  
 وهو الخبر أي قوله على  
 سيد ما وقد تقدم بامتناعه  
 (قوله مفيد لن لتقوية  
 عاملها) بينهم منه ان ذلك  
 ذلك من باب المفعول  
 المطلق المؤكد وهو مخالف  
 لما سيأتى في باب المفعول

المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم إلا أن يقال المقولية والتقدير يوجدان في المبين للوجوه والمدح وهو يتأني ظاهر  
 قول الناظم . توكيدا أو توطئا بين أو عدد . ووجه المسافة انه جعل ما ذكر أقساما للمفعول المطلق والأقسام لا يمكن اجتماعها  
 (قوله على غير قياس) لأنه اسم جلس حال من علامة التأنيث لأن الفعل اتمة ومزمنة بدل من وار ولذا صرفه قال تعالى وأوحى في كل سماه  
 أمرها (قوله معنى الشرط) قال في رد القائل الاشارة بيانية أي معنى هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط)  
 أي فقط قال الدوشري قد يقال إذا كان فيه معنى الشرط فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بأن المراد بحرف  
 الشرط الدال على الشرط أي التمليق نفسه وأما ليست دالة عليه بل هي دالة على استلزام أمر آخر كما قال النحوي والاستلزام  
 لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضحي حيث قال أما موضعه لمعينين تفضيل يحمل واستلزام شيء لشيء  
 ومن ثم قيل إن فيه معنى الشرط لأن معناه هو استلزام الشرط للجزء (قوله وقول العلامة مكي) هو نص كلام المصنف في هذا  
 الكتاب فيما سيأتى للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أي متضمن معنى الشرط ولا ضرورة لذلك كما سلبين عليها يأتي وعلى  
 كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لأنه تابع للمصنف وكلامه أما على ظاهره أو مؤول وأما  
 قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لا في غالب أحوالها لا في خصوص هذا الموضع وقوله هذه اشارة إلى لفظه أما من حيث  
 هي على أن اسم الاشارة ليس في كلام مكي أو بناء على ما يحتمل المصنف حراشي التمهيد مما يقتضي ثبوت ذلك لها دائما ويقدر  
 لها معادل إذا لم يوجد وسيأتي في كلام الشارح نقل كلامه ومن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد السعد (قوله مكان قليل)

قال الزرقاني قال بعض الصيوخ وهو الأصل فيها (قولهم فعل الأول) قال الزرقاني من هنا فهم أن الجواب في محل جزم (قوله لهما هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة بطالب من حوائج مختصر المعاني والبيان (قوله إقامة للآدم) منصوب على أنه مفعول لأجله لقوله تضمنت بتأويله بمقتضى متضمنة فلا يرد أنه يلزم على نصبه على ما ذكره من شرط نصب المفعول لأجله وهو اتحاد فاعله وفاعلي الفعل المحلل لاختلافهما هنا لأن فاعل تضمنت أمدا وإقامة لتقيم لأنه بالتأويل بما ذكره متحدثان لأن فاعل جعله الله يخص الذي هو فاعل الإقامة (قوله أو بدلان) أي بدل ومعطوف عليه بنفس من تعدد البدل الذي منه الفاعل في إلهاءه وفيه كلام يفتاده في شرح الآلفية عند قولها خبر مالك (قوله ويمنع) فيه نظر لأن عطف البيان قد يجره للبدح كأنه السد من الزحشر وفي تفسير قوله تعالى جعل الله السمكة اليبس الحرام [لأنه يخال ملهم ومستحق حرياً يجرى الجوارح لا نهماً قد لا يجرى بان على موصوف وأنه لا يخاص من الأشكال الواردة لأنه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفاً ومكسراً (١٣) كالنعم من النعموت وكان الأصل

لتفارج التعليل بخلق  
 (قوله والإلهام على  
 في الروح) قال الراهب  
 ويعتصم بما كان من  
 جهة الله تعالى وجهة  
 الملائكة الأعلى قال تعالى  
 فألمها بها فجاءوها  
 وتوابعها وذلك نحو ما يجر  
 عنه بركة الملك وبالنفس  
 في الروح كقوله عليه  
 السلام إن للملك بركة وإن  
 للفيضان بركة وإن روح  
 القدس <sup>يحيى</sup> في روح  
 وأصله <sup>من</sup> من الإلهام <sup>الشيء</sup>  
 ابتلاجه وإلهم الفصل  
 ما في الفصح ابتلاجه  
 وخرس لهم كأنه يلهم  
 الأرض لعدة عدوه  
 انتهى وهو مبني على  
 أن الإلهام يكون في

وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صاخفة الزمان باعتبار المظن لمكان باعتبار الرقم واحتلف  
 في ناسبها إذ لو قصد بعداً ما قبل فعل الشرط وقبل ما لم يأت بها من الفعل المندرج وهو مذهب سيبويه  
 فعل الأول إما نائية عن الفعل معنى لا محلاً وعلى الثاني نائية عن ر محلاً والأصل معها يمكن من في بعد  
 (حدائق) لهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للبشر لأن يكون شرط وانتهاء لازمة له فالباقيين تضمنت أما معنى  
 الابتداء والشرط لزمها انتهاء ولصوق الاسم إقامة للآدم وهو انتهاء ولصوق الاسم مقام المعلوم وهو  
 الابتداء والشرط وإبقاء لآدم في الجملة (مستحق الحمد مطلقاً) لتنازه في الحمد والندح وصح نصب المعرفة بهما  
 لأنهما اللغويان والاستمرار في اجتماعهما محتمل أو بدلان ويمتنع جعلهما عطفاً بيان على أنه لأن عطف  
 البيان للترجيح المستند إلى إيهاماً أو التخصيص المستند في حرمهما وكلاهما مستلزم هنا والاستحقاق  
 الاختصاص والإيهام ما يلحق في الروح بعدم الرأى وهو التقب (ومثلث الخلق ومطعمه) فهما الإعراب  
 المتقدم والانتفاء هما الإيجاد قال الله تعالى إلهائنا من إلهاء أي أوجدنا من إلهاء أو الخلق بمعنى المخلوق  
 والاعتماد الانقياد والانفاد ولا يعني ما في مقابلة الإلهاء بالاعتماد من الطهارة (والصلاة والسلام) هو دوران  
 بالعطف على حدائق وتقدم خبرهما (على أشرف الخلق) كمنطق السلام لقرينه وهو مطلوب أيضاً  
 الصلاة من جهة المسمى على سبيل التنازع (وأكرم) مطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من التعمد  
 بمعنى الصفة (بأحسن) منطلق بالمنعوت (والخلق) بهم الجنس مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق  
 والخلق بفتح الخاء في الأول وخمها في الثاني في الأصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح  
 بالحيات والآشكال والصورة المذكورة بالبرص وخص المضموم بالقرى والسجيا بالمدركة بالبصر فهو المراد  
 هما السجيات والطبيعة وبينهما من البديع الجنس المحرف (وأعظمه) مطوف على أحسن وهو مقتبس  
 من قوله تعالى وإليك لعل خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف سورج ذكره عطف بيان عليه فإن إضافة  
 اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية خلافاً لأن البقاء المكبرى حيث ذهب إلى أنها لفظية (عليه وخيله  
 وصفه) لغوت الحمد والخليل الذي تخلصت عنه والحصل الغفار (وعلى آله وأصحابه وأحبابه وأحبابه)

الحق والشر وحده بعضهم بالخير وقال إن قوله تعالى فاعلمها لجورها وقهوها من باب المشاكلة (قوله هل سبيل التنازع) فيه أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وفهم والصلاة والسلام جامدان لأحما أسماء مصدرين كما مر لا أن يقال المراد أنها على طريقه لا منه حقيقة كإبدل عليه إفعام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أي في القرآن ومن أصدق من الله قبلا أو الذي نعته العقلاء العاقل لا ينصف أحدا بما ليس فيه فاندفع أنه لا يلزم من كونه متعوتا الصفة بالفضل لمكان الأول أن يكون المتصف (قوله والمراد من السجدة الخ) أي لأن التمدح بها أعظم (قوله لجناس الحرف) هو اختلاف العظمين في الهيئة نحو جهة البرد جهة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديهي أخفى من المراد أو الحديث لا على أنه منه قالوا ولا بأس بتغيير يسير وانهم أن التغيير الكثير مضر ولا يفتي كثرة التغيير هنا وهو أن أراد بالانقباض مجرد الأخذ لا التسمع كما لا يفتي على ذي مسكة (قوله بدل من أشرف) بل هو على ذلك قديم حطفت النسق وهو قوله وأكرمته على قبل أو البيان وذلك لا يجوز فلا يظهر أنه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فإن إحالة اسم التفضيل إلى المعرفة ممنوعة) التثبيد بالمعرفة نظرا للتمام والإحالة إضافة إلى التكرار ممنوعة فمقدمة التخصيص كما

بأن باب الإضافة وقوله خلافاً لأن البقاء قد سبق إلى ذلك أن المراج والمارى والكوفيون وتبعهم جماعة من اللغويين  
 كما يأتي في كلام الفارح (قوله لطول الفصل) أو قل من الشبهة حيث منوا ذلك ووضعوا حديثاً يدل على ذلك وهو لا يفسدوا بيني  
 وبين آلى بلى (قوله والأحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر ولست أرى أن يكون جمع حبيب فكيف إذا لا يجمع فعيل على أفعال سواء كان  
 بمعنى سمون كاهن أو بمعنى فاعل ككريم إلا ما شئت من نحو لم يبدوا شهداء وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من  
 أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس  
 مضارفاً كينون ويتأون وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقاً ومن المصارع الخيل معقود بتواضعها الخيل (قوله بظرب من الجواز)  
 أي جاز الخلف وهذا الجواز يتوصل إلى دفع إشكال آخر وهو أن مضمون المجرأ هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية  
 ثابتاً محدداً ولم يحدد في المراد بكونه بعد الجواب أن الذي جعل بعده اسم القول والأخبار والأعلام والقبول قد تتعلق بذلك كالمص  
 عليه ابن الحاجب (قوله في أن ذلك) (١٤) لا يخفى أن اسم الماعل خفيفة في الحال فلا يحسن الجواب إلا أن يقال هو مستقبل باعتبار

متعلقه وهو قال ما أقول  
 كان أظهر (قوله غنصة  
 بهذا الاسم) أي الذي  
 هو ذات كذا يستفاد من  
 كلامه ولا يخفى أن مجموع  
 العطين هو الاسم (قوله  
 حال من كتاب) فيه  
 نظر لأن كتاب اسم أن  
 والعامس في الحال هو  
 العامل في صاحبها وسببه  
 في باب الحال أن أن والكي  
 لا يميلان في الحال  
 والأظهر أنه حال من  
 الخلاصة وشرط هي  
 الحال من المضاف إليه  
 هنا موجود لأنه كـ بعض  
 المضاف أصحة سقوط  
 المضاف وإضافته منه  
 وأن يقال فإن الخلاصة  
 وأنه حصة على ما سر

معطوفات على أشراف وأما الجواز مع أنه لطول الفصل والأحباب جمع صاحب خلافاً للمعنى والظاهر  
 شاهدوا شهداء في التذييل ويوم يقوم لأنهم قال بعض أهل اللغة شهداء جمع شاهد والأحزاب جمع حزب  
 وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال لرب الحزب جماعة فيهم الخلقة ويطلق على الأنصار وكلا المعنيين  
 جائزهما أما الثاني فظاهر وأما الأول فمتنونه تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على  
 الكفار والأحباب جمع حبيب ومن الأحزاب والأحباب فرع من الجناس اللاحق (فإن كتاب الخلاصة)  
 جواب أما في ذلك قرن بالعامس ذلك من ضرب من الجواز وذلك لأن جواب الشرط مستعمل وكون  
 الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقلاً فيه هي أن الجواب محذوف والمذكور معمولة أنهم مقامه  
 عند حذفه والتقدير لاني قال ذلك أن كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل  
 إضافة الاسم إلى الشخص كقوله أرى من قبل إضافة المسمى إلى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا  
 الاسم كقوله سر غايات من أي سر غايات هذا الاسم (لا في) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من  
 صلاحة منسوبة إلى أمية بناء على أن البيت اسم المصدر والمجرى عند المرويين وقبل كل  
 منهما يبدى على حذف (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم الحوامل المتشتمل على علم  
 التصريف وله حد وموضوع وطلاقة وقلة علم بأصول يعرف بها أحوال أبلية الكلام إعراباً وبناء  
 وموضوعه الكلمات العربية لأنه يتحدث فيه من هو أربابها لأدبية من حيث الإعراب والبناء وطلاقة  
 الاستمالة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من غلطته (لظم) بمعنى منظوم  
 نعم لكتاب إن نصب وللخلاصة إن خفض (الإمام) هو روي إضافة نظم إليه (الخلاصة) صيغة مبالغة في  
 عالم الواقع فيه ثناء كيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعم  
 أول (الطائي) نعم ثان (رحمة الله) جملة دعائية لا محل لها من الإعراب وفي كلامه مخالفة لأصاين

في قول التلخيص وكان القسم لك من مفتاح العلوم فأنظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لأنه يطلق على  
 ما يشمل اثني عشر علماً كان في ذلك مشهور (قوله إعراباً وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل على  
 التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المختصم على التصريف وكان التصراب أن يقول بدل قوله إعراباً وبناء إعراباً وتركيباً  
 ودعوى أن الضمير في حقه عائد على المرحوف بدون حفته خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من الخلق والكلام على ما يتعلق  
 بحدثة الحديث وما يتعلق بالموضوع فصناء في حاشية شرح القنطر لفاكهة فلا يبيده وظاهر بين الغاية والغاية والمشهور اتحادها  
 والفرق بينهما اعتباراً كما تراه من السيد في تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أي نحو جاز لغوي وفيه استعارة لتصريحية  
 بأن شبه جمع الكلمات بنظم الآلات المنظومة وأطلق لفظ المذهب به وهو الظم بمعنى المنظوم طبعاً (قوله نعم لكتاب) يلزم  
 عليه تقديم البدل وهو الآتية على النصب وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين نعمت ومنعوتها بالحال وهو علم الخ (قوله  
 الطائي) أي لسبب الجياني بهذا لأدلى إقليدس قد سبق ملغماً وداراً وبدون توفي في ثمان عشر شعبان سنة الثنتين وسبعين  
 وسبائة وولد سنة سبائة أو إحدى وسبائة ورواه ابن الجاسم بقوله

قل لابن مالك ان جرت بك ادمى وحرأبها كلها التجميع التارة والمدهرجت القلب بين نعيم في قد قنقت بدماه أضافه  
 لكن يقرن ما من من الاسى على ينقله إلى رضوان (قوله ان تمتع إذا قدم) أطلق التمتع فيحصل نعم المعرفة والتكثرة  
 فقوله الموضع في شرح القصور ونعت السكر إذا تقدم عليها تصب على الحال معناه أن ذلك جائز لا واجب قال الرضى يجوز أن تقول  
 مروت بطريق رجل والحامل أن التمتع حيث كان صالحا ثم شدة العامل وتقدم أحرب بحسب ما يقتضيه العامل إن كان معرفة  
 وجاز فيه ذلك وجاز إعرابه حالاً إن كان تكرر فونظروا في قول قول الشارح في شرح الفراءه لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أحرب بحسب  
 العوامل ليس للاحتراز من السكر (إذى يجوز فيها ذلك أبعاراً إن جاز أن يكون حالاً بل ذكر المعرفة لأن ذلك يضمن فيها) قوله أوقع  
 في النفس) أى نظرات الواجب في خصوص هذا القلب لهذه السكر ولا يخفى أن هذه السكر تأخر فيها سبق تقدم أيضاً وبهذه  
 خصه بغير القلب الذى اشتهر بالإسنان به أما ما اشتهر به الإسنان مرة كالأب الحلقاء فإنه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله  
 على أن ذلك) أى تقديم القلب مطلقاً أى وإن لم يكن بخصوص هذا القلب أى كونه للذبح على الاسم لفارقه أن هذا لا ينافى أن الواجب  
 على الأنصح تأخير القلب على الاسم فلا وجه لجملة عبارة (قوله لتخالهما إحداهما ولتا) (١٥) فإن المبتدأ مضارع الخبر منعت  
 ومع قطع النظر عن هذا

أحدهما أن الإمام العلامة لعتان لجمال الدين وماده ذكر بعده فضعفهما والتمس لا يتقدم على المنعوت  
 والثاني أنه متى اجتمع الاسم والقلب وجب على الأنصح تأخير القلب عن الاسم كما سيصرح به وهذا تقدم  
 القلب على الاسم والجواب على الأول أن التمتع إذا تقدم وكان صالحاً لما شدة العامل فإنه يهرى بحسب  
 ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلاً ويصير المتبوع تابعاً وصححت التسمية كقوله تعالى إلى صراط  
 العزيز الحميد والقرأة الخفض والجواب عن الثاني أن ما قلب موقوف للذبح فإذا جرى لفظ الذبح  
 أو لا ينفوت النفس إلى المنعوت وإذا ذكر المنعوت به ذلك كان أوقع في النفس على أن ذلك لما كان  
 سياتى (كتاب) خبر إن وصح الإخبار بكتاب من كتب وإن كانا لفظاً لهما إضافة (كتاب) (صفر  
 حياً وخرور هذا) بضم دين العلمين وقاطعهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب وملتان نعت  
 لكتاب وانصوب بعدهما تمييزاً لغيره من الفاعل ولا جعل كتاب صرح به وهو رادى هذا لأن كما  
 يلقين على أصلهما من إفاضة الإخبار وإن كانا جولا إلى معنى الذبح على حد قوله تعالى وحسب  
 مرتباً فوما خبر ثان لا نعت لكتاب لأن الجمل الإنشائية خبر بها ولا يمتد والعصر التلة والمجم  
 التتويخ قال ليس لرافقه - هم أى توبوا الذراى والسكر والسكر والزوارى مع من الطابق (غيره)  
 بالنصب على الاستثناء لمقطع المخرج من غير أن يكون ذلك لإزالة المجرى عن كلف نصها في الاستثناء فقال  
 ابن مسعود عن تمام الكلام وقال القارنى على الحالية وقال ابن الباذى على التثنية بطرف المكان  
 ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لأن غير (إذا أحبطت لمن جاز بمازها على الفتح كقوله :  
 لم يمنع الشرب منها غير أن لظفت حكمة في ضمن ذات أو قال

ومع قطع النظر عن هذا  
 التمتع يصح الإخبار  
 به بمسائل التنوين  
 لتعظيم وكأه قال فإن  
 كتاب الخاصة كتاب  
 عظيم (قوله فيها خبر ثان)  
 قال الدهوشيرى فيه نظر  
 لأن قوله كتاب قوله لا يصح  
 كونه خبراً لعدم التامدة  
 في الإخبار به إلا أن يقال  
 التنوين لتعظيم وكأه  
 قال فإن كتاب الخاصة  
 كتاب عظيم أم ووجه  
 النظر ظاهر لأن الفارح  
 جعل مسوغ الإخبار بكتاب  
 عن كتاب اختلافهما  
 إضافة لور وخار إذا جعلت

جملة صفر - جوار وخرور هذا خبر الكتاب الأول لأصله كتاب الثار فإن مسوغ الإخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح لأنه لم يبرج  
 على التسويغ بالتنوين (قوله المخرج مما دخل في حكم دلالة التتويخ) أى مفهوم الموافقة لأن المفهوم من كونه صفر حياً وخرور هذا أنه  
 لا يجب فيه أصلاً ذكر فيه حياً وهو أنه يولغ في اختصاره حتى قارب أن يبعد من الالتفات إلى الامتداد ففهم (لا بعد العصر للتديد  
 ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلاً لأن الصفر أهم من أن يكون قارب أن يبعد من الالتفات إلى الامتداد ففهم (لا بعد العصر للتديد  
 وهو قريب من الالتفات لكن قال الزرقاني هذا لا يجب به كون الاستثناء متصلاً لأن النظر إلى الحكم السابق الذى هو الصفر والكبر  
 وكونه قارب أن يبعد من الالتفات ليس من ذلك (قوله واختلف في نصها الخ) ذكر ثلاثة أقوال في الظاهر الأول لا طراد في نحو القوم  
 إجمولك غير زيد فإنه لا يظهر صالحاً غير الإجموع وهو عامل معزى كالأبتداء والتعريف يمكن إحداث قول به يجمع بين الأقوال وهو  
 أنه يجوز نصها على الإجموع في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن  
 تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة وإلا فهي على هذا الاحتمال لا تخرج من أحد الأوجه الثلاثة لأنها وإن  
 كانت مبنية على إعراب لأنها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أى فإن الظاهر فتح غير مع أنه فاعل يمنع لإضافتها إلى المنع وهو  
 الحرف أهى أرى كما ذكره الرضى وذلك بجعل ما يلقى المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه كقوله المضاف في الحوائى فلا

برأى المصنف إليه لا يكون إلا أصح لأن ذلك في المصنف إليه حذبة وفائدة الاضائق الظاهر إلى الجمل وهي في الحقيقة لها دورها  
 لا المصدر المتبلى ليدانه معرب وانفع الاشكال الذي نفعه له ما يبرهن ويرجع ثباته والأوقال ثم المثل (قوله والقرف الخ)  
 فلم يصحهم فقال والفز كالنفل وجاء كالرطب . وعنى فاحفظه يست الأرب . ولطمة أيضا فقال .  
 ولغز كرطب وعنى . والفعل فاحفظ ما أتى وحقق (قوله أي أبين به مفردات ألفاظه) فصح أحمل بأبين يحتمل أمرين كونه  
 مجازا مرسلًا وكونه استعارة بسمية كما قرره السعدى بفتح الحال وقال إن لفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلًا باعتبار  
 وبيانه هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحال واشتق من الحل يحل ويحتمل أنه أراد يجعل بين لأنه يلزم من الحل البيان لأنه يقتضيه من  
 الحل البيان فينبغي علاقة السببية (١٦) والمسببية وهذا لا احتمال لأن جازان هذا الجمهور ويجوز عندها أيضا أن يكون في الكلام

استعارة بالكتابة بأن  
 شبهت الألفاظ بالأشياء  
 التي عند صاحبها ما يمنع  
 الوصول إليها وأثبت  
 لها الحاصل على جهة  
 الاستعارة التخيلية وهذا  
 الاحتمال مشتمل عند  
 السكاكي المتيقن للاستعارة  
 التسمية (قوله بفتح الباء)  
 قبل عليه هذا معلوم في  
 الحاجة للتبليغ عليه  
 واجب بأه التبليغ على أن  
 أوضح لكل لاسم تفصيل  
 لأنه لا مدح في حل أوضح  
 المعاني وفيه أن هذه الكلمة  
 لا يطرد في ضبط الفارح  
 مبابيه إذ لا مجال لنوم  
 أن الفتح اسم تفصيل  
 وقوله وفيه استعارة أي  
 تعريضية لأنه أطلق لفظ  
 المقابلة وهو الشوارد على  
 المقابلة وهو ما تضمنته  
 الألفية (قوله وكل شاهد  
 مثال ولا عكس) أي

قال المصنف (أنه) بفتح الميم وقوله الميم لكتاب (لا فراط) أي مجازة الحس (الاجاز) الاختصار (قد كاد  
 د) أي قارب أن بعد (من جهة لا لغير) جمع لغز بعض اللام وفتح الميم الميمية مثل رطب وأرطاب يقال  
 أرمز في كلامه إذا هي مراده والاسم الغز كارتطب والقمر كالتمق والفز كالفز حكاها الله ما عني  
 فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعف طابيه) أي ساعدتهم يقال أسعف الرجل بحاجته إذا  
 قضيتها له والمساعدة المرافقة والمساعدة (بمختصر) صفة لطرف أي بشرح مختصر (بدانيه) أي يقاربه  
 في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حوصه لأن الحس يحمله (ونوضح) أي مبين وكاشف وبه  
 أشهر (يساره) أي يحاذيه وقيل بمعنى مقبضه (وبياريه) أي يمارضه ويؤلفه مثل فعله (أحل به العاقله)  
 أي أبين به مفردات العاقله (وأوضح مدب) بفتح الهمزة أي اكتشفها وأيدها (وأحل) أي أمكنك (به  
 تراكيبه) أي مركباته (وأوضح) أي أذهب (مبابيه) بفتح الباء أي اكتشفها وأيدها (وأحل) أي أمكنك (به  
 ما تنفي عليه مسائله) (وأعذب) بالذال معجمة أي أحل ومنه الماء المذهب (به موارد) جمع وردة بالماء  
 وهي في الأصل طرق الماء بالطاء المعجمة (وأعقل) أي أمتنع من العقل وهو المانع (به شوارده) جمع شاردة  
 أي نافرقة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الألفية بالإل التوارد في شهادته كرسالة ملائمة للاستعارة  
 وهو العقل (ولا أحل) أو أترك (متسنة) بمسألة من السؤال وهي ما يبرهن عليه العلم (من شاهد)  
 أي دليل وهو ما يذكرك لا يثبت كقاعدة كتاب أو سنة أو كلام من صبيح (أو تمثيل) أي مثال  
 وهو جزئي من جزئيات قاعدة لا يثبت كقاعدة كتاب أو سنة أو كلام من صبيح (أو تمثيل) أي مثال  
 (فيه إلى خلاف) في بعض المسائل أي علمه فلفظهم وغيره كقوله في باب الجوارم خلافا لابن مالك (أو  
 نقد) بالباء أي اعتماد على الظاهر كقوله في باب الوقف في مسألة تأتي وهذا مردود بإجماع المسلمين على  
 الوقف بل كذا (أو تمثيل) لحكم (رم آ) بعد الميم من الأولي يحتمل أن يكون بمعنى أمتنع فيعتمد على  
 الدين حذف أحدهما لعدم ثبوت المرض المذكور والتقدير ولم أمتنع أحدا (جهدا) ويحتمل أن يكون بمعنى  
 أقصر فيكون قاصرا وإنما يتعدى بإسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهدي ثم حذف الجار فالتصحيح وهو  
 بفتح الجهم وضمتها وفصل القراءة فقال الجهد بألف الميم الصادقة وبالفصح المشقة (في توضيحه) أي بيئته  
 (وتهديه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته (وربما عاقتني تفصيله) كما فعل في لاسم والقفل  
 والحرف حيث جعلها أفساما فكلمة لا تتكلم (وتربته) وهو كثير وعنه ما فعل في باب غالب الفاعل

فيبينها عموم مخصوص مطلق والتمهيد أحسن وفيه نظر لأنه أن أراد أن الفهم يدرك لا يثبت القاعدة فقط والمثال لا يصحها فقط  
 فهما متباينان وإن أراد أن كلامهما مجروران يكون كذلك ولما جاز له الآخر فيبينها عموم بخصوص وجهي وكلام الفارح مأخوذ  
 من كلام السعدى في المختصر فالنظر حواشيه (قوله وربما أشهر) أي انظر هل لا يزال الضمير المستتر قائدة مع أنه معلوم وقد يقال  
 دفع توم أن أشهر فعل ماضٍ مبني للجهول والمضى ربما أشهر في الخلاصة إلى ذلك يعني فيصرح المصنف بما أشهر فيها إليه  
 (قوله ولم آل جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمحول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليرجع إليه (قوله ثم  
 حذف الجار فالتصحيح) فيه نظر فإن ذلك مقصود من السامع وبمعظم ينسبه وهو كونه بمعنى أقصر فيكون جهدا تمييزا غير  
 محول لا منصوبا بإسقاط الفاعل (قوله كما فعل في لاسم إلى الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شرح الألفية



لتصدي المناظرة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعليقاته حدود  
 التحاق وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام من حيث الحدود وإنما الغرض منها تمييز الشيء بغير أنه صاحب  
 هذا الاسم ولهذا لا ترام يجوزون ما يمتد عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البسيط ونحوه قال وإنما وقع الاختلاف عليهم بذلك  
 وأما في كتب النحو من جهة متأخرى المشاركة الذين نظروا في تلك العلوم لم يراعوا مقاصد أبواب الفنون انتهى وقوله وشرح ما تألف  
 الكلام منه تقدير معنى لا تقدير إعراب إذ العامل في المعطوف عليه ليس بغير مثله في المعطوف بل الصحيح بل ينصب هاتهما انصبابه  
 واحدة قاله السيف الحنفى فإن قلت شرح الشيء نفسه مع أنه لم يفسر ما تألف منه الكلام . أجب بأن ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها  
 فإن قوله الاسم مثلا ما يشهد بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا نصير له وهذا أظهر صحة تقدير الفاعل ما به تأييدا والحاصل أن الماهية  
 قد تبين بأجزائها كتيبتي الإنسان بالحيوان التام وقد تبين بوجه من وجهها كتيبتي الإنسان بالفاعل من وجهه تبين ما تألف  
 منه الكلام العلامة وقد بينتها وأشار المصنف بقوله ما تألف الكلام منه إلى أن الضمير في قول الناظم وما تألف منه قائم على غير  
 من هو له فكان حقه البروز بالتركيب على طريق الكوفاين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضية تأليف الكلام من الحروف وقال  
 الشيخ ولا مانع من ذلك لأنه أمر اصطلاح لا حصر فيه وإن كان ذلك تركب كلامهم لا تنفاه البس لظهور أن التأليف هو الكلام  
 وقال المصنف في تعليقه الكبرى هل الالقية إنما فصل العباء لتساويةهم بالترامح ليسوا الشيء إلى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه  
 وتبسط القارئ لأنه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك بسط لنفسه وأنتطعت من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكم  
 تعالى كتابه سوراً وأجزاء العلامات أفعارا وأجزاء أحزابا (قوله والتأليف والتأليف وقروح لآلة الخ) هذا بالنسبة إلى التأليف نفسه  
 باللازم والتأليف نفسه بالمعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف يريد تأليف دون (١٨) ما يتركب مراعاة الخصوصية في التأليف

(ما تألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتأليف  
 والتأليف وقروح الآلة والتأليف بين الجزأين وهو  
 أحسن من التركيب إذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى  
 فأكبر فكل مؤلف مركب من غير عكس  
 (والكلام) في اصطلاح الفروع عبارة عن القول

وبذلك صرح المنكف وتعبه الشيخ بأنه إنما يحسن لو اعتبرت الآلة  
 والنسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو  
 فقدت المناسبة بين الأجزاء فليس المراد بالتأليف إلا مجرد التركيب وقد  
 ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب هو المركب والمؤلف الفاعل  
 مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور إلا أن يراد بالآلة والنسبة مجرد  
 ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط العمل بها

والمبتدأ بغيره وقد فرق شيخ الإسلام في شرح البصائر بين التركيب والتأليف ومراجعة وأنه لا فرق بين التأليف والتأليف  
 وقال بعضهم قد يفسر تعبيره ببدأ التأليف بعدم اختيار المصنف للكلام على خلاف ما ذكر من غير هذا الكتاب إلا أن يجب  
 بأن تأليف من فعل والتفضل معان منها وهو المناسب هنا مطابقة فعل التي هي قول أثر القائل وذلك بما يقتضيه التصديقه قبل والأول  
 أحسن لدلائها صريحا على الأفعال الناشئة من فعل القائل إشارة إلى احتياج التأليف إلى معالجة وكان وجه هذا التوجيه حل الصيغة  
 على المطابقة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا ممتنونة إليها ولا لازمة مما هو المرجح بها ما لا يخل (قوله من غير عكس) أي لقوى (قوله  
 الكلام) قيل ألغى الحضور أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة وعن كون الالفة حقة على المعرفات الحقيقية عالم يمنع منه مانع (قوله  
 في اصطلاح الفروع) هو وما بعده إما حال من الكلام على رأي سيوريه أو لأن عمل منع هي الحال من المبتدأ إذا كان مبتدأ في الحال  
 والأصل وليس الكلام مبتدأ في الأصل إذا الأصل مضر الكلام فهو في الأصل مضاف إليه وصح هي الحال من المبتدأ من لأن المضاف عامل  
 فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أهية والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر ليان المراد بالمبتدأ وهو وجه متعلقا بالنسبة  
 من غير اعتبار لفظ على ما جرد بعض النحاة كما قال الكلام ينفى له هذا الخبر ويثبت الخبر في اصطلاح الفروع مثلا (قوله عبارة)  
 أي معبر به وهي مصدر جبركة صراحتا بمعنى اسم المفعول (قوله من القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا  
 قال في القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذكور به اللسان نائما أو ناعما فاندفع ما قد يترجم من خروج اللفظ الغير المقيد من تعريف القاموس  
 لأن القول اشتهر في عرف اللغة بالمقيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أي في أماء  
 المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر وكان  
 أكثر من كلمة وسواء كان مهملًا أو لا إلى أن قال وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له وإطلاق الكلام  
 على اللفظ مطلقا حقيق كاصح في الارتفاع وقيل مجازي فيه حتى في في الناس من المعاني وقيل مفترق بينهما ثم لا يفتن

أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمور الخط وشروطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه بالنظر في هذا الكتاب إنما سميت  
 كلاما لقيامها مقام الكلام واعتبره المصنف بأن هذا إطلاق مجازي لا حقيق فلا يشترط فيه ما ذكر والإشارة وما يفهم من حال الشيء  
 ما في النفس من المعاني قال المصنف التي العبارة بها مفيدة وهو مأخوذ من كلام القاموس وإطلاق الكلام عليها مجازي وقيل إنه في  
 الأخير حقيق وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس. هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلاح عليه حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق  
 على القول فالأولى أن يكون المعنى الاصطلاحي مغفولا عنه بل أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم  
 ما يقتضي أن إطلاقه عليه حقيق وإطلاقه عليه لا يستند من كلام القاموس فيلحظ (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الورعاني عطف  
 على ما في خاص انتهى وفيه نظر لأن قوله وما كان الخ لا يشمل القول فهو القسم فالحق فيها عموما وخصوصا وجوبا (قوله عبارة  
 عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقا الذي من مصادقات كلام الله عدم عبارة عما ذكر وغفل بعضهم الكلام عن عدم عبارة  
 عن المعنى القائم بذاته تعالى فخصيص بعض الأفراد نظرا لاشتهار مجيئهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله عدم يطلق  
 بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام المعنى الذي هو الكلام النفسي وعلى بسطه كتب الكلام (قوله  
 في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من إضافة النظم للكلام إليه وفيه أن الإضافة لا تدخل على الاصطلاح ويمكن الجواب بأنها تكون  
 البلاسة وتكون بمعنى عند ومنه شارة رقوطه الحظ وحيث أن معنى كلام النظم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه أمران) أي لا زاد عليها  
 ما زاده بعضهم إما راجع إليهما كرجوع الوجود والإنسان والتركيب والتعدد للإفادة من ما سبأ وأولئك صورته كاشتراط بعضهم في  
 الكلام حدوثه من داخل واحد على كلام فيه ذكر ما دل حوائج التكميل (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع  
 الأمرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب ثابتهما وأوجب أيضا بأن (١٩) المجتمع فيه مجموع الأمرين والمجتمع

وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى  
 القائم بالنفس و (اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤلف (اجتمع فيه أمران القصور والإفادة)  
 والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي أنه صلى الله عليه وسلم  
 في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكتاب والمعنى الكلام في هذه القصور والإفادة لا أن هناك ظروفا  
 ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن القصور والإفادة كما قال في النظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في  
 الأصل مصدر لفظ على الرعي الدقيق إذا ومنه المصطلح (والمراد باللفظ) هنا المفرد وهو (الصوت)

كل واحد منهما ولا  
 مانع من كون الجزء  
 مظهرا للكل (قوله  
 أي أنه صلى الله عليه وسلم  
 في نفسه أسوة حسنة) أي  
 قدوة وهو المؤقت به  
 والمقتضى به كما يقول

في البيضة مشرون منا تحبذا أي في نفسها بغير المبالغة من المبالغة وما على غير ما قاله أسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف  
 المقتدى متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه لئله به بخلق الطرف بالمطروف واستعملت في كل طريق الاستعارة التبعي في  
 الحرف (قوله لا إن هناك ظروفا ومظروفا حقيقة) يدل الورعاني بل هنا مظهروفا حقيقة فلفظ إنما هو اجتماع الطرف الحقيقي مع  
 المطروف الحقيقي لتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) يقال الدنو شري لو قال ذلك لكان باطلا لأن المركب من القصور والإفادة غير لفظ فيلزم أن  
 يكون الكلام ليس من الألفاظ وهو خلاف ما ذهب إليه المراد بالإفادة القيد كما أريد باللفظ الملقب (قوله واللفظ في الأصل مصدر)  
 قيد بقوله في الأصل لما سياتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتي ويجعل اللفظ هنا بمعنى الملقب بتدريج أن اللفظ الرمي وهو فعل  
 الرمي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم إن الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبي حيان بأن اللفظ جمع لفظ واللفظ الجمع  
 ثلاث ليلزم أن لا يكون كلاما إلا ما وجد فيه ثلاث ريس كذلك جاء ومن ثم أجاب المصنف بأن حقيقة رعية قاله ولو سلم مع الترتيب جازي  
 وظاهر كلامه أن اللفظ الرمي مطلقا وهو حاصل ما في الحرائر المصاحبة على الجاهل لكن قال في شرح رسالة الوضع المطلق في الغالب  
 من القم لا الرمي مطلقا كما يورم من لفظ الرعي الدقيق لأنه جاز صرح به في الأساس وقال السيد بعض كتبه واللفظ في أصل اللفظ  
 الرمي يقال لفظ الرعي الدقيق ثم الرمي من القم والمنهين مصدران وقيد في الأول بأصل اللفظ لأنه الموضوع له وأما غيره  
 فنقول إليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يخلو وضع لاحتمال كونه حقيقة فلو كونه مجازا أي من حيث خصوص  
 كون الرمي من القم أما من حيث عموم كونه مرييا فهو من المراد الموضع له في الأصل فيكون حقيقة لفظا (قوله والمراد باللفظ الخ) إنما  
 قال والمراد لما ذكره الفارح من أن اللفظ مصدر بمعنى الرمي فهو مقول في حرف النحاة إلى ما ذكر في ابتداء ما أريد جعله بمعنى الملقب  
 وإلى هذا يظهر كلام الفارح صرح بذلك في شرح الأثرية (قوله هو الصوت) لأن قيل الصوت فعل الصائغ لأنه مصدر صلات بصوت  
 وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الخاصة من المصدر أوجب بأن الصوت يشمل معنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى  
 الاسم الذي هو الكيفية الخاصة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من الهم) هذا يقتضي أن اللفظ خاص بما يخرج من الهم وبذلك صرح الرضوي وخرج عليه أنه لا يقال لفظ الهم كما يقال كلام الله فإن قلت بشكل جيلنا أخذ اللفظ لتعريف الكلام لعدم شموله كلام الله . أجيب بأن المراد ما يمكن أن يخرج من الهم وإن لم يخرج منه والحاصل أن المراد به الحروف خرجت من الهم بالفعل أو لا فيحصل كلام الله تعالى لم يقل لفظ الله تعالى للأدب والسيبج الحصى ونحوه (قوله المختل من بعض الحروف) هذا التعريف غير أنه به محضرة البدو أن ما ذكره على ما قاله الفصحاء في الحوائج أو محضرة المصنف على حاق التوسيع واصله بأن نحو أو العطف يسمى لفظا قطعيا ولا يقال لها اشتملت على هذا الحرف لأن الشيء لا يدخل على نفسه فالأحسن تعريفه بالصوت المختل على قطع وجوب أن الصوت له جهة مضمومة وهي كونه صوتا وجهة مضمومة وهي كونه لفظا فالصوت مختل من جهة مضمومة ومختل عليه من جهة مضمومة حتى أن نصبة التعريف أن الحركات ليست باللفظ ولها تردد وذهب بعضهم إلى أنها اللفظ بل كانت (قوله المجانية) أي التي هي حروف واجب، وهي بديهة تعرف من غير احتياج إلى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قبل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظ كذا فيلزم ذكر اللفظ لتعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالصياح المستتر) أي فإنها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وإنما جازوا عنها باستمارة لفظ المختل طارأ جروا عليها أحكام اللفظ كالإسناد إليها والعطف عليها تأكيدها والإبدال منها وكونها ذات حال فإن قيل فيلزم أن يكون اللفظ مستعملا إماما في حقيقة وجازة إن استعمل فيما جازا أو في جازة فقط إن استعمل في معنى شامل لها بصوم الجاز على التفسيرين يلزم الجاز في التعريف هل أنه يمكن أن يدهى أن الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله إطلاقا لاسم السبب من السبب) السبب هو الرزق واسم اللفظ هو السبب هو الصوت (قوله المراد بالمفيد هنا) أو في التعريف الكلام فإن المفيد يكون لفظ كالأفعال الأربع وأخرى بأن هذا دفع بالصيانة وهو غير مقبول لأن الإرادات لا يعمل بالمرادات وأجيب بأن هذا غاية بيان المستعمل اصطلاحيا فيكون هو التبادر بحسب ذلك والمصرف إليه عند الحقيقة العرفية مشكور (٢٠) مقبولة وقال السيب الخلق أن هذا هو المعنى بالمفيد فيوقع في اللفظ (قوله مادل) أي وضعنا

بأن يدل على معنى عينه  
الواضح بوزنه بأن يحسن  
السكوت عليه بخلاف الدال  
بغير كالمقل والطبع ولا يلزم  
خروج الجاز لأنه موضوع  
بالتوسع وبذلك يجاب عن

من الهم (المختل من بعض الحروف) المجانية (محققة) كريد (أو تقدير) كلفاظ الصياح المستتر  
وسمى الصوت لفظا لكونه محدثا بسبب جرم المراد من داخل الزمة إلى خارجها إطلاقا لاسم السبب على  
المسببة قاله الفخر الرازي والإفادة بمعنى دلالة مطلقا للمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد  
بالمفيد هنا) أي لفظ (دل على معنى) السكوت (من التكلم) عليه أي على ذلك اللفظ بحيث  
لا يصدر السامع منتظرا لشيء آخر من نفسه المفيد بما ذكر لا يحتاج إلى قولهم المركب

عدم تعرضه لوضع العربي وقد نص السيد على أي دلالة في التماريق لا تشمل على القرآن برهان بل المراد منها مجرد ثبوت  
الحديث بالذم وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهي مجاز مشهور فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة  
الواقعة خبرا أو صفة أو حالا لأنها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الآن كذلك لأن التحقيق أنه لم يبق فيها إسناد كان  
قبل التركيب وحكي بنى أو إرات لأن ما فيه ذلك لا يربط بفهمه أصلا بل في صورة كلام أخرجه عنه مضافا إلى ما يتصور معه وما  
فربط بفهمه (قوله من التكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك  
السكوت (قوله أي على ذلك اللفظ) فيه نظرون وجهين الأول لزوم خبر الصفة من ظنم الثاني أن المعنى لا يحسن السكوت عليه وإن  
كان مدلول لفظ (قوله منتظرا لشيء آخر) أي انتظارا تاما كالانتظار الذي يلقى مع المستند بدون المستند إليه وبالعكس ولهذا يدخل مجرد  
الفعل المتعدي والفاعل بدون المفعول به مع أنه يلقى انتظاره لكنه أفر من الانتظار الأول فإن قبل الفعل الفعل المتعدي موقوف على  
المفعول به كما صرح في الكافية . أجيب بأن الفعل المتعدي إنما يترقب على فعل شيء ما وهو معلوم كل نفس فلا ينظر أن يذكره  
المتكلم لتفعل أصلا وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك الحال قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يلقى انتظار تام  
لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج إلى التمسك ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لا ناقول  
الاحتياج إلى ذكر خص من الفاعل لأجل بناء الفعل المبني على الفعل لا أصل للإفادة حتى لو بني للمفعول لكن المفعول (قوله وعلم من  
تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج إلخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للإسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسب كلمة إلى أخرى على  
وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نص جسق مهمل ويزن مقلوب بزيادة كلام ولا يفيد الإسناد فيه المسند إليه فيه غير كلمة لأنه مهمل وذلك  
لأنه كلمة حكاية لأن اللفظ إذا أريد به نفسه يجري عليه أحكام الكلمة وإن كان مهملًا وأما القول بأن تحديره لفظ جسق فليس  
بحاكم القصة بالكيفية فيبقى الإشكال في أنه مضاف إليه لا يكون إلا اسما لإدراك كل اسم لسبب إلخ فيفسد تعريف المضاف إليه

ويمكن أن يجاب أيضا بأن المصنف يختار أنه شرط لحقق الكلام لاجزأ من مقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزء وصرح به الرضي قد  
استدل عليه السيد الصفي بأنه يقتضي أن لا يكون الكلام لمطابقة أصلا فإن الإسماء من إحدى الكلمتين بالآخرى بحيث أنه لو لم  
يتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لثبوتها مع أنهم أحقر أهل قسم اللفظ إلى الكلام وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون  
من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ذلك أن قولهم لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لأن المقيد القائمة  
المذكورة يستلزم التركيب) فإن قيل قصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا أنها مفعولة  
في التعريف قلت أهل هذه الفنون يتساهلون كثيرا في أمثال ذلك فيورد عليه الإهداء المبررة فإياها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا  
ولا تدبرا (تبيين) حرف المقيدون الإفادة مع أن التعريف بها إذهي التي يقتضي عليها الكلام تفتح فيه لأن تصور المقيد يستلزم  
تصور الإفادة لأن المقتضى أحسن من مصدره الذي اشتق منه وتعريف الأخص يستلزم تعريف الأعم لحصل ممكنة لفائدة بتصور  
شيئين (قوله لأن حسن السكونيات) بهذا يتم أن ما يلفظ به الجنون والسكران ليس بكلام لعدم إفاضة لكن يبقى ما يلفظ به السامع  
ومن لم يقصد به قصد كونه غير مفيد ويندفع قول السبوطي في التوضيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المقيد بما ذكره ولم  
يصرح بالاشتراط المقصد لا لصرح بالاشتراط ولا لغيره وأما ما ذكره من اشتراط كونه صريحا في التفسير والتفسير وقد ذكر المصنف  
في التطبيق الكبير أن المقصد من اشتراط الإفادة قال لأن المتصور في حد المقيد أنه الدال على معنى يحسن السكون عليه بما هو  
مقصود ولم يعلم بكونه ولا فيه ليخرج بالمقيد الآخر نحو السماء لوقا والارحابة قال والمقيد ضرورة مدخول في قوله هو الذي يحرر لعله  
عبارة وحيلة لتجنبه الاشتراط عليه في التوضيح لا نرك التصریح بقول تعريف الكلام ثم في تفسير المقيد فلامر أفرد بالاشتراط كما  
صنع في المنصور ولا هو فسر المقيد بنفسه بل كما صنع في التلخيص ولا جواب (٢١) من ذلك إلا ما ذكره الرضي

لأن المقيد القائمة المذكورة يستلزم التركيب ولا يلتزم المقصود لأن حسن سكوت المتكلم يستلزم أن  
يكون قاصدا لما تكلم به وجن اللفظ والإفادة محرم وخصوص من وجه فيجتمعا في مثل زيد قائم ووجه  
اللفظ بدون الإفادة كالإفرد وتوجد الإفادة دون اللفظ كالإشارة في كل حين كان كل واحد منهما  
أهم من الآخر من وجه يحصل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيعجز بكل ما يشارك الآخر من غيره  
فيخبر باللفظ عن الدال الأربع وهي الإشارة والكتابة والاختصاص بالصوت إذ كل منها مفيد وليس بلفظ  
ويحترز بالمقيد من المفرد والمركب غير المقيد كالإشارة نحو هلام والمرحى كجلبك والإسماء  
المسمى به كبرق نحو هو المعلوم للمخاطب كالنساء نحو فند والارض نحو تحتل إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد

والله اعلم في الاختلاف  
ابن مالك حيث اشترطه  
في التفسير ولم يشترطه في  
الأنفية بأنه قد يكون رأه  
حين فصلها على خلاف  
ما رأه حال الصليب  
التفسير قال ولا يبعد هذا  
قد يكون العالم المجتهد

فلز في وقت لا يراد فيه في وقت آخر وهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان ومثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين  
البلعيني في كتاب المبادئ برد المهمات مما وقع الرافض والنوري من التفتيش في الترجيح (قوله وبين اللفظ والإفادة محرم وخصوص  
من وجه) وإن قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما محرم وخصوص من وجه مع أن ماهية الكلام مركبة  
منهما بأجيب بأن ذلك في الماهيات الحقيقية الخاصة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام لها فإن قيل الكلام لفظ  
واللفظ مسموع موجود في الخارج فكيف يكون اعتبارا بيب بأن اللفظ يكون مسموعا وعيلا وعمل تقدير أنه لا يكون إلا مسموعا  
وعيلا في الخارج فإنه ليس عبارة عن اللفظ قط بل عن لفظ وغيره وذلك لعدم أمر اعتباري كاهم مقرر في علم ثم كلام الفاضل  
قال لا توهم في غير نظر لأنه فسر الإفادة فيما سبق بأنها مصدر وأما بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حله عليها والأمران اللذان  
بينهما محرم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فاعلم أن الذي بين الإفادة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير بحسب الأصل  
والمراد بها المقيد كما يفهم به تعريف المقيد لا الإفادة في أن مراده بالإفادة الدلالة المطلق كما قال تريبا وأما الإفادة بمعنى دلالة اللفظ  
فليدنا ويقتضي محرم وخصوص مطلق كالإفراز (قوله وتوجد الإفادة بدون اللفظ) انظر هذا مع تفسيره في تعريف المقيد بلفظ فكيف  
توجد الإفادة بدون اللفظ (لأن يقال تفسير المقيد بلفظ تفسير مراد (قوله هما يشارك الآخر من غيره) الأولى أن يقول عما يفهمه  
الآخر من غيره (قوله والمركب غير المقيد) قال المسكت استثنى من غير المقيد الحال نحو حمل الجبل فإنه كلام نص عليه من قال القاسمي  
وقد يراد بالمقيد ما دل على معنى يحسن السكون عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل الحال ولا حاجة للاستثناء (قوله  
والمعلوم للمخاطب) قضية جملة غير مفيد أنه ليس بكلام وصح أبو حيان أنه كلام ومعنى الخلاف أنه هل تقتضي القائمة الجديدة  
بأن يفيد المخاطب ما يفهمه أو تمكن القائمة الوضعية بأن يحسن السكون بالمعنى السابق ولو قبل لا يفهمه أحد وقال الأصمغاني



أن ذلك أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد المحررين وجبارة به أنهم قوم أنه لا يكون إلا من اسمين أو فعل واسم أو من ابن الحاجب  
وبما قاله المصنف في شرح النظر بسنط قول الفاضل لا حاجة لقوله أقل نظراً لما قاله ابن الحاجب من تبعه وقسوجه السيد جبارته  
في حاشية المتوسط بأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بالمتن إلى والمستند فقط وهما إما كلمتان أو ما يجري مجراهما  
عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام عارضة عن حقيقة الكلام عارضة لها ١ هـ ومراده بما يجري مجراها ما يرتبط بفعله  
بالإسناد إليه أو به كما صرح في حاشية الرضى فيدخل طرفا الشرط قطعاً ولا يرد أن طرفها لا يصح التمييز بينهما بكلمتين وقال السيد  
المصطفى الأوجه أن الحصر بالنسبة إلى التراكييب الثابتة أي لا من فصيحة أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكأنه قال يحصل منهما  
لا من بقية الأقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخره فإن قيل يجب تعاريف التأليف والتألف منه بالضرورة فلا بد أن لا يتألف وهذا ليس  
كذلك لأن الاسمين نفس الكلام فإنه ليس إلا عبارة عنهما قصد بكنى لغايرها بالاعتبار فإن التأليف هو المجموع من حيث هو والتألف  
منه الأجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جارية التقديم وإنما قدم الفعل على الاسم  
في تأليف الاسم والفعل لأن المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فإن الوصف الخ) لتلليل لقوله أو حكاً (قوله مع مرفوعه المستتر)  
وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أو مواتر يكون كلاماً تاماً فهو أقام الزيدان ووجه ذلك حرره تأمل حوائى  
التفاهة كفى والمختصر (قوله فسقط ما قبل الخ) أى قوله فإن الوصف الخ فرق لتلليل المصنف مثل أبر على الاسمين يريد أن يتركب بعض  
المناخرين بأن هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله هذا زيد الجواب أن الاسم الثالث يسمى به ليبار الاسم الثاني وتعرفه ثم وقع الإسناد  
بين الأول والثاني ولا حظ الثالث في ذلك قال والمفاد أن يفصح لي دار زيد أيضاً لأن التثنية (٣٣) حرف معنى فالتألف السالم إذا أحد

على أنه إنما يتم كون الاسمين  
بمجرد ما نفس الكلام  
بناء على أن الإسناد شرط  
لا جزم على ما مر ولا يصح  
الجواب عنه وما قبله بأن  
المراد من اسمين مطلقين  
لأنه يندفع مع قوله ومنه  
استقم (قوله ونعم العبد)  
وبما يفهم منه أن ذلك بمجرد  
كلام وفيه تأمل يعلم من

كان أو إلقاء (من اسمين) حقيقة كهيأته المتفق أو حكاً (كريد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر  
في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يرد مع التثنية بل مع اختلاف الفعل مع مرفوعه المستتر  
فيه فسقط ما قبل أن زيداً قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقائم زيد) ولم العبد  
(ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم فإنه) أي فليأتم مع مرفوعه المستتر في كلام مؤلف  
(من فعل الاسماء المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقترب بآية) ولا  
يجوز التلطف به وإنما فصله بقوله ومنه لا موار أحصل التلطف على التمثال لأن تتميم الحد خلافاً للتألف  
والمكودي تأنيهاً أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجواب كورين أو أحدهما ثالثاً لأنه لا فرق  
في الكلام بين الإخبار والإظهار أيضاً أو بشرط حصول التلطف مع الفعل والمضمر المنوي أن يكون  
الصمد واجب الاستدراك فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الأصح عاصياً الرد على

قوله في شرح الأهمية أن من التركيب التبع المبدع جلياً وهي كسم الرجل بلا اشتباه لأن حب فعل وذا فاعل وما قبل إن هذه الكلمة  
خير من المخصوص على بعض الأقوال وإنما زاد الخارج هنا المثال لرد على القائل بأن اسم أو حرف كاسمى موكان ينبغي أن يزيد  
أيضاً ياريد لأنه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لأن حرف التثنية نائب عن الفعل بدليل أن الكلام لا بد فيه من مستند ومستند  
إليه والحرف لا يصلح لذلك وإن لم الاستفاعة لطعن المسمى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ماني معناه ليتعلق به وأن لا تمال  
والحرف لا يمال وإنما أميل لتقييم بامقام الفعل وأما كون ياريد إلقاء وأدهو زيداً خبراً فلا يصح كونها بمعنى مدفوع بأن التثنية  
إنما كانت لهذا الغرض وبأنه لا يلزم تساوي المتساويين في معنى جميع الأحكام (قوله أى التألف) الظاهر رجوعه إلى المؤلف الذي  
هو الكلام أى متألف الكلام هو على ما ذكره لا بد من صنف مضاف أى تألف استقم (قوله المقدر بآية) أى المقدر معناه إذا أريد  
تفسيره لأن المستر متصل وأية بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد من المقدر أن يحكى بملفوظ يكون مطابقاً لتقدير ليصبح التمييز من المطابقة  
الآن هي حاصلة لغايرتها بالاتصال والانفصال لأن المطابقة إنما تعتبر حيث أمكن التمييز عن المقدر والمانع من المطابقة هنا  
الاستعانة لأن الحاصل لا يمكن التعلق به (قوله ولا تماله بقوله ومنه لا موار) هذه الأمور كلها خبر الأول لا يتعين أن تستفاد من الفصل  
بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لا من تتميم الحد خلافاً للتألف) ظاهره أنها لم يعملاه مثلاً وليس كذلك  
كما هو صريح قول الخارج فأكفى من تتميم الحد بالتثنية فالخلاف إنما هو في كونه مثلاً مجرداً أو مثلاً عنها للحد بناء على أن الفائدة مطلقة  
أو منصفة إلى التامة ثم ما به عليه المصنف لا مانع من بناء على أن الفائدة عند الإطلاق إنما تصرف للتامة والخارج والمكودي  
جاءه تحقيقه ببيان أنه لا قرينة على إرادة التثنية (قوله رابها بالشرط الخ) في نظر الظاهر أن ذلك لا يشترط فنحن وقام في جوابه على

قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لن كلامه مع تحقق التركيب وإلا ما كان المقصود فيه ولما ذكر إمام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام قال اجلال المحي أنبأه بعضهم ولم يصح صير في قام الراجع إلى زيد مثلاً لعدم ظهوره والجمهور على عدم كفاية أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه به يعارض عدم عدم الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم التي يتألف الكلام منه) فيه نظر لأن المراد بالكلم لفظة لأنه الذي يقال فيه اسم جلس والذي يتألف منه كلام ما صدق للكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدق أنه أو الضمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لأنه يدل على الماهية من حيث هي) هذا مروي عن أن اسم المجلس موضوع للماهية من حيث هي وهو ما شى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا يبينها ويسمى فرداً منتشراً وبه السعد في مباحث تريف المسند إليه وسياق ما يبين عليها (قوله لأنه يجوز أن يذكر ضميره) أي جواراً مساوياً للتأنيث فلا ينافي قوله بعد والجمع يطلب عليه التأنيث واستدل أيضاً بضميره على كليم ولو كان جماعاً كان في الضمير من دون ذلك الواحد فيصير على كليمه لا على كليم ومنهم يوقعه تمييزاً لأحد عشر واستدل الجاهل على أنه اسم جنس تدكير وصدق قوله أنه إلى إليه يصعد الكلم الطيب فإنه لو كان جماعاً لوجب التأنيث ورد بأنه لا دلالة للتذكير على ذلك لجواز أن اسم جمع أوجع فكيف فإنه يجوز تدكير وصفها أحداً من قول الرعي وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والخيول والغنم لأنه كال جمع التكسير في الظاهر والضمير وصدقه يجوز تدكيره وتأنيثه كالركب فهو كالمجلس نحو معنى الركب ومضت الركب وضى وصوا انتهى ولا فرق بين الخبر والوصف فإذا جاز التدكير والتأنيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز إجراء ظهرو صمير بهرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وصميرهما ولا يمتنع إجراء ضميره هري (٢٤) ضمير جمع التكسير نحو بفر الخيل وانضرت الخيل والنمل انقمر وانقمرت وانقمرن

اه وهذا صريح في جواز تدكير ضمير التكسير وتأنيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وصمير العائنين لا بالواو والنون أما أو نحو الرجال والطلحات صرروا النظر إلى النمل وأما صمير المؤنث المائب

أن حيوان حيث قال إن مقتضى تقيده بمعنى النظم ما يستقيم أنه بسط لأن التركيب من هوارس الالفاظ ويستدعي تقدير وجوده لا وجوده ورواها بالالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والصفات المستمرة الالفاظ بالمرأة لا ترى أنها مستحيرة عند النطق بما لا اسم من الالفاظ استحضار الاحكام مع ولا ليس قاله الموصح في شرح المحجة (والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لأنه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافاً لما وقع في شرح الشذور لأنه يجوز تدكير ضميره والجمع يطلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافاً لبعضهم لأنه راجع إلى واحد من لفظه والمالب على اسم الجمع خلافاً لذلك (جمع) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بفرادى لعدم صدقه على الصليل والكثرة واستفيد كونه اسم جنس

نحو الرجال والطلحات صلت وتعدل وقامة نظراً إلى قربان متى اجماعه على بسط اه وهذا قطعاً بفيد جواز تدكير الضمير في الوصف إذا لا فرق قطعاً بين الخبر والوصف فتدكير وصف الكلم لا يدل على أنه اسم جنس لجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على أن اسم الجنس الجنس ما دل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقاً من أنه موضوع للماهية من حيث هي ومالاً إلى أن اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لأن الاستعمال يمنع من صدقه على ماديون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وصفاً بجمعي استعمالاً فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك مبالغ في كونه جماعاً لكن يرد أنه يلزم كونه مجزاً دائماً والظاهر أنه غير مجاز وإن قلنا أن استعماله في الأفراد حقيقة أشكل بأنه إما وضع الجنس وقد يقال أنه استعمال في الجنس في ضمن أفراد ثلاثة فأكثر فظهر لام الاستعراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم أن اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذي يبرهنه باسم الجنس الإفرادي والذي يبرهنه باسم الجنس الجمعي ونفسه إليه ما إنما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة أنه اسم جنس وحيلته فرادى الفواح ومن يوافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين أنه لا بد من الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم أن اسم الجنس الجمعي موضوع للأفراد وهو فاسد كالأغني راعى أن كون اسم الجنس صائفاً بحسب الوضع لا يبيد والكثير إنما يستقيم في قول من يجعله موضوعاً للماهية من حيث هي فإن الماهية توجد في الفرد والأكثر أمان يجعله موضوعاً للماهية مع وحدة لا يبينها ويسمى فرداً منتشراً كان الحاجب في شرح الفصل ومضى عليه السعد في مباحث تريف المسند باللام فلا يستقيم عنده إطلاقه على الكثير بحسب الوضع إلا مع ال ومن ثم قالوا أنها تدل على مجردا من معنى الواحدة لكن معنى السعد في بحث كون المسند إليه مبنياً على الأول حيث قال في قوله تعالى إنما الله إله واحد أن إله العالمين أحسن الوحدانية عليه جرد (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

فيه اثار لانه لا يستفاد من النظم الا اطلاقه على الثلاثة واما كونه اسم جنس فلا وكلما يقال في قوله واستعبد كونه جمعا من قوله واحد  
كلمة لان الواحد يكون الجمع ولا يسمي ولا اسم الجنس (قوله رقاظ النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون الكلم مبتدأ وما بعده خبره اذ  
الاصل تأخير الخبر لا يقال يعارضه ان الاصل في الخبر الافراد لان الرضى ليس على منع ان الاصل الاخبار بالمفرد لو مرع كل منهما في  
كلام العرب ذلك الوقوع لا يستلزم اصالته احدهما وقرينة لاخر ولو سمى فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكاه قولهم الاصل الاخبار  
بالمفرد معناه حقيقة او حكايا جملة مفرد حكايا قولهم نحن نجد الخ) نصير هذا الموضع انه يرد على كون الكلم مبتدأ خبرا عنه بما قبله أي والنظم  
اسم وفعل وحرف أي ينقسم إلى الثلاثة انه لا يصح انضمامه إلى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل إلى أجزائه اذ لا يفترط في اطلاقه اجتماع  
الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكل إلى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئيا له اذ الاسم وحده ليس كذلك الباقى واجب باختيار  
اللفظ الثاني وجعل الاسم على معنى الأسماء والفعل على معنى الأفعال والحرف على معنى الحروف والمعنى أن الكلم أسماء وأفعال وحروف  
أي ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة انقسام الكل إلى جزئياته ويرد عليه مع ما قبله من النصف أنه غير حاصل للأقسام اذ يخرج منها البعض من  
تلك الأنواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل  
وكحرف واسم وفعل فإن جعل على معنى الكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم إلى مجموع هذه الأنواع متفقة النوع أو بمعنى كان  
تصفا على نمط (قوله فلا جرم عدل الموضع الخ) يدل على أن المراد بواحد فرد من معناه (٢٥) وهو فرد من ما صدقات مفهوم  
الكلمة لان معناه ثلاثة

لأنواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكره جميعا من قوله واحد كلمة وظاهر النظم  
أن الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فتوقف ما قبله الكلم على الأنواع الثلاثة وليس بعد الكلم قد يرجع من  
موضع ما قبل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضع عن ذلك وجعل الأقسام الثلاثة خبرا مبتدأ محذوف  
وجعل جملة قوله (واحد كلمة) خبرا ثانيا عن الكلم وقال الواحد تنكر الضمير لبيان النظم ولو قال واحدا  
بمعنى الابن سقط الجاء لان اسم الجنس الجمعي يعود فيه الوصلان وقد ورد التكرار فيما قال انه فعلى كأنهم أجهار  
تعمل معاوية ويحل منفر (وهي) أي الكلمة جنس تحت الثلاثة أنواع (لاسم والفعل والحرف) ويحل  
عن الأفراد أن كلا ليس هو احدا من هذه الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال وقال القهر الرازي لا يصح  
أن تكون الكلمة جملة هذه الأنواع الثلاثة لأنها لا تملك ما يميزها عن كل واحد من هذه الثلاثة  
بجعل وجودي مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بغيره وهو كون مفهومه غير مستقل  
بالمفهومية والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بغيره وهو كونه غير متعلق بماه المعين اه وحاصل  
كلامه أن الماهيات لا تقوم بالعدم لكنة قول قبل هذا الكلام أهم إلا إذا هي بالجنس مجرد القدر  
المشترك بين هذه الثلاثة فليكن يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس إلى ثلاثة أقسام ما يفرق

أمراد فصاعدا من أفراد  
مفهومها - وان كانت الثلاثة  
فصاعدا أسماء أو أفعالا  
أو حروفا أو محضة من  
ذلك ما على أنه لا يفترط  
في معناه تركيب ولا ارتباط  
لبعض أجزائه ببعض من  
حيث المعنى كما هو الظاهر  
وان وقع في بعض البيانات  
التعبير بالتركيب ولا يعني  
أن الواحد بهذا المعنى  
لا يتصور أن ينقسم إلى

(٤ - تصريح - أول) اسم وفعل وحرف وإنما الذي يتصور انضمامه إلى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة  
بقولهم الكلمة قول مفرد ويقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم إذ ليس معناه جماعة منها  
هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وإنما المتعدد ما صدقاته وجبيلته فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه إلا بماية التكلف والتعسف بأن يجعل  
الضمير المحذوف الخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هي لا للكلمة المراد في قوله واحد كلمة فبصور التقدير  
واحد كلمة أي واحد فرد من الأفراد يسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المراد منها اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم  
إلى ذلك فثابت بقي أنه على ما عدل إليه الموضع يكون قوله واحد كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد بما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة  
(قوله خبرا ثانيا) قال الزرقاني أي في كلام الموضع لأن اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يدل على هذا أن الموضع لم يجعل  
الأقسام خبرا مبتدأ محذوف وإنما جعلوا النظم على حل لموضع ويحتمل أن يكون كلام الناظم ويكون معناه خبرا ثانيا باعتبار  
الخبر الأول وهو الذي مبتدأ محذوف (قوله في اسم الجنس اسم الخ) طه هو أن كل اسم جنس جمعي كذلك وسيأتي في باب العدد أنه ثلاثة  
أقسام ما قبله التذكير فقط كشم وما قبله التأنيث فقط كبطون ما قبله توجه كغير (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تأمل كلام الفراء  
ظهر له أنه لم يحكم عليها بأخبار الثلاثة وإنما توقف فيها على اسم أو فعل لتعارض الأدلة والقول بأنها أحدهما ليس حكا  
بأنها غيرهما (وقوله وقال الآخر الرازي الخ) قد يمنع ما ذكره من أصله الماهيات لا اعتبار بالاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق)  
قال الزرقاني بسكون انشاء وأما بفتحها فهو لتفريق الأجسام قاله القرطبي أقول نفس كلامه بأنه تعالى وإذا فرقتا بكم البحر



الكلم يطلق في حقابة الكلام وهو القسط المركب من ثلاث نواحيه فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث وأهم منه بأشراط القائمة  
هذه عبارته (قوله فمجرد قام أبوه) هو كناية عن رتبة قام أبوه وهو مجرد فلا يلزم خروج زيد بقام أبوه (قوله إحداهما أن ذكر هذه النسبة قال  
الخرائفي الخ) قد يقال لما كان الغرض من هذا الكلام والمقام مقام تصور أو تصوير أو تعريف الغرض من التعريف تمييزا للمعرف عما عداه  
وبين النسبة بينه وبين الكلم وزيادة في شرحه لأنه به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال أن ذكره بعد من  
فصول الكلام (قوله من معرفة أمور معروفين الخ) اعلم أن المعروفين هنا ماعية الكلام والكلم والعارضان الإفادة وجمع  
الكلمات الثلاثة فأكثر للإفادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والمصادقات ثلاث صور قد أطلع المؤلفون قام  
زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الأسماء والأفعال والحروف والصورة هي المطلق والمراد بها  
الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكيمية لقوله بالصورة (قوله الثانية أنه جعل جهة السوم الخ) يدفع هنا بأن  
منه قول المصنف وأخص من جهة القسط أي القسط الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلم والحاصل أن القسط الذي يطلق عليه لفظ الكلم  
أخص من القسط الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة إلا إلى معنى الكلم (قوله الثالثة أن ماصدق الاجتماع الخ) لا بأس  
بإيضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لأن الكلام والكلم متداخلان لأنهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما  
مع الآخر ضرورة أنهما يتصادقان في مثل قد أطلع المؤلفون إذ يصدق عليه (٢٧) ما اجتمع فيه أمران القسط والإفادة

وما تركب من ثلاث كلمات  
وعدم تباينها بحسب  
الذات قاض في حقيقتها  
بأن يقال إنها غير متباينين  
لأنهما غير جامعين ولا  
ماصين فيكونان قاسدين  
مثلا كل من حد الكلام  
والكلم صادق على نحو  
قد أطلع المؤلفون فلم يكن  
حد الكلام مجردا له ولا  
عالميا من دخول فرد  
الكلم فيه وكذا حد الكلم  
هذا ما ينطلق بإيضاح  
المناقشة وأما إيضاح

المركب من كلمتين فأكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق من غير المفيد (فمجرد قام أبوه كلام  
لوجود الثانية فهو كلم لوجوده) الأفراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام أبوه دون الخاء (بل الأربعة) بالخاء من  
أبوه وبل هنا انتقالية لا إبطالية لم يقل ابتداء لوجود الأربعة قومه وأول أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد  
كلام) لوجود الثانية (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وإن قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة  
لا كلام لعدم الثانية قوف كلامه ثلاث مناقشات إحداهما أن ذكر هذه النسبة عهدا للاحقوان بعد من  
فصول الكلام قال عليه الصنيع عر الدين ابن جاح لا بد في الذين بينهما في هو هو خصوص من وجه  
من معرفة أمور معروفين عارضين ثلاث ماصدقات هي مطلق ومما البعد بمول من موضح  
المن أم الثانية أنه جعل جهة السوم لالكلم راجعة إلى المعنى وهو لا يخص فيه راجعة إلى القسط  
وهذا لا يليق لأن النسبة بين القفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب القسط فكان ينبغي أن يقول  
الكلم أم باعتبار الطلاقة على القسط المفيد وغيره وأجيب باعتبار عدم الطلاقة على القسط المركب من  
كلمتين فإنه بعض المتأخرين الثالثة أن ماصدق الاجتماع يقتضيه كل منهما لدخول كل منهما في حد  
الآخر والمتأخران في المفهوم يلبي أن يتناورا في ماصدق يمكن أن يدفع بأن الحقيقة في التخصيصات مرجية  
والقول على الأصح (مباركة عن القسط) المقدم المركب (العال على معنى) يصح التكرار عليه أولا ولذا

الجواب بيان نقول أن قيد الحيلية معتبر في الأمور التي تختلف بالاعتبار وإن لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات  
الكلم متباينين بالاعتبار وحد كل منهما مجردا وما يصح من دخول غيره مثلا قد أطلع المؤلفون باعتبار ملاحظة كونه لفظا  
مفيدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الأول من أفراد الكلم متدرج في حده وباعتبار  
الثاني ليس من أفراد وعارج عن حده فهو من أفراد وليس من أفراد ودخل في حده وعارج عنه بالاعتبارين المذكورين  
وتداخلهما لا يدفع في صحة التخصيص إليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التخصيص هذا والله أن يقول هذه المناقشة سابقة ولا  
يتجه إيرادها ليجتاح إلى الجواب لأنه لم يفرض في الكلام عدم التركيب من الثلاثة ولا في الكلم عدم الإفادة فلفظ أطلع المؤلفون  
كلم وكلام بكل اعتبار متدرج (قوله القول) أي هنا القسط بدليل قوله عبارة أي معنى به والمراد لفظ قول وليس المراد خصوص  
القول مصدرا بل مادته العامة للأفعال المتصرفة منه كمال وقيل فيصبح أن يقال لفظ كلمة أو كلام أو كلم (قوله على الأصح)  
مقابلة قولنا أحدهما مرادفة للكلام والثاني مرادفة الكلم (قوله يصح التكرار عليه أولا) هذا هو المتبادر حيث لم يمتد بالمفيد وفي  
بعض الحواشي وحمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو  
غير مفيد فيكون أهم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل إنه حبيطة في المفرد وإطلاقه على المركب مجاز وقيل إنه يطلق  
على القسط المهمل أيضا فيرادف القسط حكاه أبو حيان في باب فنه من التمييز وجرم به أبو البقاء في الباب أم

(قوله فهو أم من الكلام) فيه شبه استخدام لا مطلق القول في الأول وأراد به اللفظ كما تقدم وأما عليه القدم باعتبار معنى آخر وهو  
 فهو موقال أبو طه لا أدلى في شرح حصوله بان معنى القول في قوله فهو أم من الكلام لا يرد في اللفظ لا يرد في اللفظ لا يرد في اللفظ  
 وذلك لا يصح لأن إطلاقه على الإطلاق لا يبعد عما في حقه واحدة وذلك حال لهما تقيضان وإطلاق اللفظ الواحد على  
 التبيين مما في حقه واحدة حال فيحصل على أن مراده المصوم بالبدل لا بالتصويل والظاهر أنه مبنى على قول الإمام الرازي لا يجوز  
 أن يكون اللفظ الواحد مشتركاً بين التبيين كوجود الشيء وانتفاءه إذ لو جاز وضع لفظ لهما فيدعيهما عند التردد بينهما وهو حاصل  
 وأجيب بأن مقتضى نقلهما فيستحضرهما بسماحة ثم يحد من المراد منهما وانظر نحو استعمال المفرد في معنييه في الأصول (قوله  
 ولا عكس) إذ لا يوجد القول ولا يوجد واحد منها نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل أم أفضل تفضيل لأفضل  
 بما ضاع مع أنه لا شك فيه لأنه لا يستغنى عنه إلا أن القول يتم لثلاثاً أي بضمها ولا يبعد صريحاً أنه يسميها وغيره ولو أن احتمله الفظ وأما  
 احتمال أنه اسم فاعل وإن الأصل ما حذف منه الألف كما في برو الأصل ما زال لكونه أفضل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل  
 صريحاً على ما تقدم (قوله قولنا (٢٨) تفكيك إلخ) هذا التفكيك مبنى على أن المركبات ليست موضوعاً على أن لا لا الكلام

قال في النظم والقول (فهو أم من الكلام) لا إطلاقه على المفيد وغيره (و) أم (من الكلام) لا إطلاقه  
 على المركب من كلمتين فأكثر (و) من (الكلمة) لا إطلاقه على المفرد المركب (هو مطلقاً) لصدقه على  
 الكلام والكلمة والكل واحد في مثل غلام زيد فإنه ليس كلاماً لعدم اتصافه بقوله لا كلاماً لعدم اتصافه  
 ولا كلمة لأنه لثلاث (لا مجموعاً من وجه) فلو رجع إلى لا يوجد في من الكلام والكلمة والكلمة بشروط  
 القول فكل واحد واحد منهما وجد القول ولا عكس وفيه إجماع على أن أم على قول النظم والقول أم أفضل  
 تفضيل أصلاً أم حذفها لضرورة كما حذف تخفيفاً من نحو قول من التفكيك هو أن يقال دلالة  
 اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية كالمراد من الحقيقة وإلى عقلية في المركبات والمفردات الجارية  
 إلى طبيعية كأخ ما يدل على أم الصدور لا طبيعية فإن أراد أن يكون ظاهر قوله في شرح القدر والقول  
 خاص بالموضوع خرج منه المركبات والمفردات الجارية فإن أراد الثاني خرج منه المفردات الحقيقية  
 وقد يقال إن القول أم من الكلام هو الكلام والكلمة أو أم مطلق الدلالة دخل نحو أم وألفظ المصنف  
 إذا فهم معناه والهميل كغيره من دل على حقه الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المراد في  
 شرح التسبيل لصلاح أن يسمى قولاً ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال القاضي  
 بطل كذا أي رأى ذلك ثم اعتقد مطلق الكلام لم يرد به المفرد نحو زيد بن عمرو لم من أمه زيد عند  
 سيوره قاله ابن النظم أن حكمته الحقيقية ولغة أيضاً عن أبي الحسين البصري الأصوليين ويطلق  
 الكلام لتأويله به الكلام نحو الكلام الطيب (وتطلق الكلمة ليراد بها الكلام) جهازاً من تسمية  
 الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا إنها كلمة) هو قائلها أي أن مخالفة من قال وبها جعفر بن محمد على أهل

عقلية لا وضعية وعلى أن  
 الجاهات غير وضعية وهو  
 مذهب مرجح والراجح  
 أن المركبات والجاهات  
 موضوعات بالترجيح كما هو  
 مبسوط في التلويح وغيره  
 فإن قيل قد ذكر السيد  
 في حاشية القدر أن الجاه  
 هو موضوع البتة لعدم  
 صدق حد الوضع عليه  
 قلص من مباحث بما ذكره  
 في حاشية السند فإنه صرح  
 بأن الخلاف في أن الجاه  
 موضوع أولاً لفظي حقيقي  
 أن وضع اللفظ للمعنى يرجع  
 الأول تعيين اللفظ بنفسه  
 للمعنى قبل هذا لا وضع

في الجاه أصلاً فخصياً ولا وجهاً لأن الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى الجاهي بل بالتقرينة الشخصية فاستعمله فيه بالمناجاة لا بوضع والثاني  
 تعيين اللفظ بإزاء المعنى وعلى هذا في الجاه وضع نوعي قصداً إذ لا بد من العلاقة المختار نوعها عند الواضع قطعاً وأما الوضع  
 الشخصي فربما ثبت في بعض أمه ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعرض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المذهب ولا يتناقض  
 هذا أن المصنف ذكر في شرح الصفحة أن دلالة المركبات عقلية لأنه قد يكون لتجديد نظر في وقت ولا يرتبط في وقت آخر  
 وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان (قوله كما والمفردات الحقيقية) قضيت أن جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصي  
 لأن الوضع عنده محصور فيه ولا يشتمل على دليل جملة دلالة المركبات والجاهات باب عقلية والتي خلفه السند في التلويح في سماحة  
 العام أن كل ما يكون دلالة على المعنى بالحقيقة كالنحو المجرى والمصرف والمسرور عامة الاتصال بالمستفاد موضوع بالسر كالمركبات  
 وحيت أنه كان يلبي الفارج أن يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والهميل كدبر) فإنه يدل على حيائه الناطق (قوله  
 فضلاً عن أن يسمى قولاً) الظاهر أن الصواب أن يقول فلا يسمى قولاً فضلاً عن أن يسمى كلمة قال السيد في شرح المحتاج فضلاً منسوب  
 بطل مخلوف أيضاً يوسط بين أهل رأي التبيين بنى الأدنى واستبعاده على أن الأصل واستعماله فيقع بعد بني صريح أو ضمني كما في  
 مقاصد العلماء عن طواهر العلوم فضلاً عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الإجاب والبقاومعنى الفقه والكثرة ثم لم من أمه زيد عند  
 سيوره) بيان الكلام عليه عند قول النظم وحلف ما يعلم جازر (قوله بهذا من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضي أنها تطلق على

الكلم الذي ليس بكلام لعدم إقامته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل إن إطلاق المذكر من قبيل الاستمار فهو أن جواز الكلام لما أربط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة إسماء بذلك التكدس أطلق لفظوا عليه وقال بعضهم إنه حقيقة لغوية فله الشهرة في شرح الأجرومية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) بظاهره أن فرض الموضوع لا يفرض على الناظم وفي التوضيح أن كلام المصنف هذا إشارة إلى ما ذكره في تعليقه من أن قد في كلام الناظم تقتصر دافعا به أعراض من أعراض عليه بأنها إن كانت تثليل بالنسبة فمنوع لأنه كثير أو إلى الاصطلاح فكذلك لأنه معدوم لكونه بأنها في حرف المصنفين للتثليل قال المصنف في تذكرته في التثليل من غير إرادة فيهما بل أراد أنه قليل في الجملة لا بالنظر إلى اصطلاح محرم ولا بل حرف عاص ولا شك أنه قليل في الجملة بالنظر إلى إطلاق الكلمة على المفرد اه وبهذا تعلم أن الخارج سبق بقوله وذلك أن قول الخ (قوله بشبه الاسم) قال القائل الاسم ليس حقيقة إذ لا يتميز بها في كيف مثلاً ولا الفصول لذلك فتمين أنها لما يصدق عليه الاسم والجملة وأما الاسم في قوله عن التثليل والحرف فالحقيقة أو الفصول بلا ريب اه وحاصل ما أشار إليه أن اللام العهد الذي على رأي الحائرين أي الحقيقة في عين بعض الأفراد وكأنه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف بقوله إذ لا يتميز بها في كيف قال الشباب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام إلا سهواً إذا المجلس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد فالتعيين لبعض الأفراد يتميز المجلس قطعاً لوجوده ضمنه فليتأمل وقوله ولا الفصول لذلك قال الشباب يمكن أن يجاب بأنها الفصول بناء على أن أفراد التمييز الاسم هذا ما يخص تميزه بمجموعها أو بصيغها أهم من أن يقبلها بنفسه أو بعينه على أن كيف دخل عليها حرف الجر في قول الرب على كيف تابع لأجر من هذا ويرداه بلوم (٢٩) على إرادة العهد الذي أن يكون

لغيرها بالأخص وقد جرده بعضهم (قوله لأنه يدخل في اللفظ الخ) بأخذ المصنف هنا من شرح المصنف الناظم لكن قال في تعليقه أن ذكر حرف الجر يرجع بأن على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة التي هي الجرور وجه خارج القلب أيضا لأن الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا

صالحاً فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :  
 ه ألا كل شيء ما خلا الله ماطل ه وقوله كلمة الشهادة يريدون لا إله إلا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في الورد (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم ه وكلمتها كلام قد يؤم ه لأن قد لغيره بالتثليل في حرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الإمالة ذلك أن قول إطلاق الكلمة على الكلام وإن كان كثيراً في إسمه لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات .

(فصل) (بشبه الاسم عن) تسميته (الفعل والحرف بغير علامات) وهي المفردات التي في النظم بقوله بالجر والتثنية والتثنية والتثنية (إحداً على ما هو في الأصل مصدر جر) وليس المراد به (بل النظم) (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كالدخول على صاحب المكل في حارة أو فصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اه وكما قال الموضح في التثنية ليس المراد به دخول حرف التثنية كما سياتي في حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بدليل قوله (لا ه) أي حرف الجر (قد يدخل في المصنف على ما ليس باسم)

يؤم ينتفع بخلاف حرف الجر فإنه لا بدخوله إلا بتأويل كذا في التوضيح وقال القائل في الوجود التثليل لدخول الجار على غير الاسم بقوله ه ما قيل بنام صاحبه ه إذ قوله من أن قد بدخول من اسم لا وبلا ونحو الشباب في حوائث التثنية كلام المصنف حيث قال لأن يجوز أن قد وهو الحرف والفعل لا يكون اسماً بل في حكمه والجر لا يكون إلا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فإنه يكون لاسم في حكمه أيضاً لا يقال كادخل حرف الجر في هذا وهذا الجر لأنه في محل جر فلامرية لا ما يمنع جوده والجر لأن معنى كون اللفظ في محل جر أنه في محل لكان فيه اسم معرب كان جروراً للفظ أو قدراً فالجر لم يتحقق في الاسم الجرور محلاً بخلاف حرف الجر فإنه متحقق معه وهذا يدفع كلام شرح القلب ولا يضر عدم قبول الجر بعض الأسماء كمن وعلى اسمين لأن شأن الخاصة أن لا تنكسر ويعرف اسمية ما ذكره في آخره بدخول حرف الجر اه وما ذكره من أن الجر لا يتحقق في الاسم الجرور محلاً يأتي عن إيراد قيد خلافاً لما في كلام المصنف إشارة كما قال الثاني إلى وجوب إيراد العلامة بمعنى أجاتي وجبت وجوب وجود ما هي علامة عليه وإن لم يصب إلى مكاسبها أي انتفاء ما هي علامة له عند انتفاءها بخلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حداً كان أو رسماً أي لغيرها بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم أن التعريف بالرسم تعريف بهو هو فيجب فيه الأسمان والتعريف بالعلامة ١٩ تعريف بقوله الاسم مثلاً يعرف بالجر مثلاً الاسم ما قبل الجر هي صحيح بقوله الاسم بالجر صحيح هنا كلمة قال الشباب وقوله فقوله مثلاً الاسم الخ هذا لا يقتضي أن يكون معنى التعريف بالعلامة حثيرة ما ذكره بل هو أن يكون معناه أن الاسم ما قبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات جميعاً أو مجموعها أو ما يقبل بعض أفراد الجر وهو صحيح معطو منكمس وقال لنعل وجه قوله غير صحيح أن المصنف فيها يقبل الجر غير صحيح

(١) قوله في الخاصة والتعريف بالعلامة الخ فكلاً في السخ التي يأتيها وهي غير ظاهرة فليحذر .

قوله على التقديم والتأخير (الخ) قال النوشري يمكن أن يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حيثئذ لا تأتي بعض المراضع إلا  
 فطرت إلى الظاهر وتطمس النظر من التدبير يكون داخل في اللفظ على ما ليس باسم ثم هل كلا المنعنين لا يظن أن مادة كره لا يصلح موجبا  
 لما ذكره من ثم هل في شرح الكافية بنحو هذا فقال وهو أي التبعير بالجر أول من التبعير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالإضافة  
 (قوله فليتأمل) قال النوشري تأملناه فوجدناه كلاما فاسدا بوجهه أن الفرض الاستدلال على التقى المدعى في قوله وليس المراد به  
 حرف الجر أي دخوله في اللفظ على ما ليس باسم حقيقة أي لو كانت علامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ  
 على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بأن كلام الفارح قاسد محامل مخالفت أسلافه من الإشارة إلى جواز  
 دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لأن قوله في اللفظ يصح أن يكون مقيدا للدخول على بني الأسماء في الحقيقة لا بد منها  
 فلو قيل بأن المصنف حذف من الثاني له لالة الأولى لكان له وجها لهذا أشار الزرقاني إلى توجيه كلام الفارح بأن ظاهر العبارة يقتضي  
 بني الأسماء مطلقا حيث قال قول الفارح لا الدخول في اللفظ أي لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ما ليس باسم أصلا  
 لا لفظا ولا تقديرا أخذنا من قوله (٣٠) ما ليس باسم وظاهره الإطلاق (قوله بل المراد به الكثرة التي يحدثها حامل الجر) قال

ابن قديد فيه نظر لأن  
 الكسرة التي يحدثها حامل  
 الجر أهم من أن يكون لفظا  
 أو تقديرية أو حليا  
 وحيث يرد عليه نحو  
 هذا يوم ينفع فإن ينفع  
 في محل الكسر وليس  
 باسم فإن قال هو اسم  
 فأربلا قلنا وكذلك أن  
 قلت اسم فأربلا ولذا  
 قالوا أنه مبتدأ في قوله  
 وأن نصر مواخيركم قال  
 وأبصار يرد عليه الكسرة  
 في نحو مسلمات فإنه مختص  
 بالاسم أيضا ولم يحدثه حامل  
 الجر فالصواب أن يقول  
 الكسرة التي يحدثها حامل

على التقديم والتأخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لكن الفرض بني الأسماء في اللفظ وإن  
 كانت ثابتة في التقديم لا الدخول في اللفظ طبت عمل (نحو هب من أن قلت) قد دخل حرف الجر وهو من  
 على أن قلت وهو ليس باسم في اللفظ وإن كان اسما بالتأويل أي من قيامك (بل المراد به) أي بالجر  
 (الكسرة التي يحدثها حامل الجر) أو بالياء ولبه الأحداث إلى العامل استمارة لأنه هلا من على التبعية  
 كسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى حصاراً يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) الجهر (حرفاً)  
 نحو مروت برب (أم إضافة) نحو هلا مريد (أم تبعية) نحو مروت برب (أو) هذه السواحل الثلاثة  
 (فقد اجتمع على البسطة) باسم مروت بالحرف وانه مروت بالإضافة والرحم الرحيم مروتان بالتبعية  
 للوصف هذا هو الجاري على الاستمرار تحقيق خلافه قال الموضع في باب الإضافة من هذا الكتاب  
 ويهر المضاف إليه بالمخالف وفاقا لسيبويه وقال في شرح القصور وإنما لم يذكر الجر بالتبعية كائن  
 جملة لأن التبعية ليست عند العامل وإنما العامل حامل المنعرج وهو البديل وقال في شرح القصة  
 في باب المهورات كان ينبغي أن يكون لها أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لا بد من ذكر في باب المهورات  
 والمصوبات الرقع والنصب بالياء والتبعية كجاء زيد القاضل ورا بزيد القاضل انتهى ولم يذكر  
 الجر بالمجاور في قوله لا يمتد بوجه من جهة التحصيل إلى الجر بالمخالف والجر بالحرف كما قاله في شرح  
 الاسعة لكن قال في شرح القصور ولستأبني المهورات إلى ثلاثة أقسام مروت بالحرف ومروت  
 بالإضافة ومروت بالمجاورة لأنه تسامر أنه حيثئذ هازا العلامة (الثانية التثنية وهو) في الأصل  
 مصدر توت الكلمة أي أدهى نونا وفي الاصطلاح (نون ساكنة) أصالة (طعن الآخر) أي تلبه

الاسم وحيث يدخل نحو مسلمات ويخرج منه مهور يوم ينفع فإنه يصدق فيه أنه لم يحدثه حامل الاسم اه ونظر فيمن التوسيع لأن  
 المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدئ الخاطب بهذا الكلام ليعرف الاسم من غير ما هو معلوم أن الجر التقديري والاصل  
 لا يحصل بالتقدير لكونه ليس بظاهري ومن يدرك المبتدئ أن مراد الجملة هو (قوله أو بالياء) أي نائب الكسرة إشارة إلى قوله نحوي  
 الجهار في قوله (٣١) المساند للسنور والأراك يربط المصنف الكسرة أو بالياء كالمنعني نحو المنصرف والياء في الأسماء المستثناة من  
 والجمع اه وقال السبب الخلق لم يقل والمراد ما يحدثه حامل الجر لأن الكسرة هي الأصل فالانقصار عليها لا يظهر وأخرجهما في  
 التوسيع بما أخرج من قديم فقالوا كلا قولين فمنه فلي في نائبه من الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدئ لأنه يرى صورة  
 القنعة موجودة في الفعل فلا يكتفي هذا عند من التمييز وكذا الياء يراها في نحو فملين فلا يكتفي عند من التمييز وإن كان كل ما ذكر  
 يختص بالاسم أو جرح أن ذكر الكسرة والاقصاف عليها أحسن من حيث كونها أضع لتبني فيها هو المقصود بذلك (قوله ولبه  
 الأحداث إلى العامل استمارة) لعل المراد أنها استمارة تحيلية التي هي قريبة للحكائية التي هي التبعية المضمر في النفس ويحتمل أن  
 يكون هازا حلياً من الإسناد إلى السبب أو حقيقياً لأنهم جعلوا هذه العلامات بمثابة الملل الحقيقية فاعامل هو الحديث حقيقة (قوله  
 وهو في الأصل مصدر توت الخ) به بذلك على أنه نقل عن أصل من المصدرية إلى الاسمية فتمريجه باعتبار نقله لا باعتبار

(١) قوله في قوله المساء بلغ بقرأ قوله بضم الميم وفتح الواو جمع قوله يعني في حاشيته اه



تنوين التمكن وهذا في قول الشباب التمكن من هذه أو أتباع في الماء بالانكية (قوله هو اللاحق لفظا) فبهذا التفسير غالب  
 الاسماء العربية المنصرفة ولو أراد مطلق الحق لم يصح ذلك التفسير لأن تنوين التمكن يمتنع ما جمع بالانويناء ونحوه مما خرج بقوله  
 غالبا لما يأتي من أنها قابلة فهو حيث قيد ليان الواقع لا يقال خرج قوله لفظا اللاحق تقديره فإنه لا يختص بل يكون في غير المنصرف  
 كما سيأتي في باب الإضافة من أنه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد أو مقدر نحو دراهم فاستدل على أن فيها لا ينصرف تنوينها  
 مقدرا ينصبه التمييز فهو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا إلا أنه تمام الكلام بل قيل في المننيات تنوين مقدرا يحذف الإضافة نحو  
 لزيد وكلاما لا يقال في غير المنصرف خرج بقوله الاسماء العربية المنصرفة فهو وإن كان فيه تنوين مقدرا لكنه ليس بالتنوين  
 كما لا يخفى والذي يفهم من قيد الحق للاسماء العربية المنصرفة بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديره الاسماء العربية المنصرفة لاه  
 اللاحق تقديره المنصرفة المنصرفة التي لحقها تقديره من غير الغالب طبعه الخارج بقوله لفظا لغالب الاسماء شيء واحد فأحد  
 التفسيرين لا حاجة إليه فليتأمل (قوله لغالب الاسماء) إشارة إلى أنه لا يمتنع بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بآب ومسلات  
 وكل وبعض على قول والمعرف باله فإن قيل كيف يقال لها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هي قابلة لذلك مع عدم  
 وجود التمكن فيها لإطلاق أنها منصرفة حقيق كإطلاق الكتاب عن الغالب للكتابة مع كونه غير كتاب بالفعل وقد يتوقف في كون  
 ذلك إطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة لتنوين أنها منصرفة لعدم وجود المتنين المائلتين عن وجود هذا  
 التنوين أو ما يقوم مقامها لكن (٣٢) منع من التنوين ما عدا ما ذكر في إطلاق أنها منصرفة حقيقة اصطلاحية لأن غير

المنصرف ما يوجد فيه  
 العتقان أو ما يقوم مقامهما  
 (قوله والذي يدل على أن  
 تنوين نحو رجل التمكن  
 الخ) قال في التوشيح  
 وأورد عليه نحو لو سمي  
 به فإنه يبقى على حاله وأجاب  
 ابن الحاجب في أماليه بأنه  
 لا يخلو إما أن يسمى  
 الممرقة أو التكررة فإن كان  
 الأول صار ملأ ولا يرد

تمسك بقوله بعد تنوينه والوصف متكرر لا يمكن ويسمى تنوين الانكية وتنوين الصرف وهو  
 اللاحق لفظا لغالب الاسماء العربية المنصرفة معرفة (كريدو) نكرة نحو (رجل) ورجال والذى  
 يدل على أن تنوين نحو رجل التمكن لا للتكرير بقاء مع العلمية بعد النقل فإنه ابن الحاجب وفهمه ورد  
 (ولمائدة الدلالة) بتثنية الدال (على حدة لاسم) بكونه منصرفا (و) على (تمكنه في باب الاسماء  
 لكونه لم يصب بالحرف) شهابا (غير لا يلف) (الفعل) في فرقتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين  
 النوع (الثان من التنوين) وهو (اللاحق لبعض) الاسماء (المنيات للدلالة على التمكن) قياسا في  
 باب العلم المختوم بوجه وسما على باب اسم العلم المختوم بالهاء أو غير هاء في اسم الصوت (تقول سيبويه)  
 بلا تنوين (إذا أردت فصحا) (ذلك) أي اسمه سيبويه (و) تقول (أيه) بكسر الهمزة وسكون  
 الياء المثناة تصدركسرا (هذا) أي (الاحد) (مخاطبك) أي طلبك منه زيادة (من حديث  
 معين فإذا أردت فصحا) أي شخص كان (سبه سيبويه أو) أردت (استزادة من حديث ما) أي حديث

حيث وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن تمكنه أو لا فإن حكيت بعد تنوينه كما هو على كسرة فتقول هذا هو رأيي صدق  
 به كالو سميت بسبويه منقأ ما يملك تمكنه بهذا التنوين هو تنوين التمكن وإن لم تمكنه كانت معاملة اسم على حرفين وأعرته ودخل  
 عليه تنوين التمكن مالم يكن فيه عتقان فإن كان فيه عتقان احتمل أن يجري مجرى عند لحنه وأن يقال هو مصروف لا غير لأنه  
 أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع إليه حتى يحمل عليه فيقال إن كاسا كالأوسط هو مثل هند وإن كان متحرك فهو  
 كسفر وإنما يمكن أن يقال ذلك في مثل يد ودم وأخ إذا اتفق فيه هت ناري يمكن أن يقال ما قيل أولا (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع  
 العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأنا لا أرى مناس أن يكون تنوين واحد التمكن والتكثير معا ورب حرف بغير قائدتين كالآلف  
 والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل بغير التكثير أيضا في سبويه فيتمحض التمكن قال السبويه رد على من استدل  
 بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس بالتنوين ويمكن الانتصار لابن الحاجب بأن الأصل جاء ما كان على ما كان قال الدوشري  
 ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتكثير فقط وبعد ما يحمله تمكن (قوله على تمكنه) قال الدوشري الظاهر أنه عطف  
 تفسيره يصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المنيات) في التوشيح قال أبي في حاشيته هذا قول من  
 يعرفه بما يدخل على الممرقة فيصير مكره قولم يوجد في الاستفراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده (والصوت واسم الفعل  
 وأما إذا لم يفتأ بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير مكره سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالموت واسم الفعل أو غير معرفة كما  
 أنه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حيث تذهب غصبا لوجود في أسماء الاجناس فرجل بالتنوين نكرة كما أنه باللام معرفة  
 وقيل دخولها ليس بواحد منهما فالتكثير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اهـ قلت هذا الذي ذكره آخر من إنبات

الواسطة بين التكرار والمعرفة مذهب معروف لبطلان التعاضدية في جمع الجوامع وفردته وفي شرحه في الأشباه والنظائر النحوية و[نما] نهى على ذلك لأنه قد يستغرب فيظنه من لا إطلاع له لا وجود له (قوله لأن جميع الأفعال تكررات) قال الذنوشي هذا يعمل عما نحن فيه عند التحقيق لأن اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمره من لا يختلف الدال عليه لفظاً وتكراراً فعل هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان متوناً أو غير متون وأما الفعل إذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لأن جميع الأفعال تكررات يدل على أنه على هذا القول في حال عدم التنوين تكرة وليس كذلك إذ هو مع عدمه معرفة ما يفتق تأمل (قوله إذا لم تنونها كانت معرفة) قال الذنوشي فيه فإن أسماء الأصوات التي هي ليس بمعرفة أو تكرر في صرح بأنها ليست اسم الملاحة وأن لها حكم الأسماء وقد يقال إنه إذا لم ينون كان معرفة بمعنى أنه مما كان بصوت فراب على وجه مخصوص وإذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الفراب المطلق على أي صلة كان فهذا هو المراد بالتحريك والتشكيل في هذا المقام وإن لم يكن حديداً (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه أنه قائم مقام الخ) قال الذنوشي بما ينافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فيه في أنه بثنائه قائم مقامه (٣٣٣) وقال الزرقاني يحصل ما فهمه الفارح من

الرضى أن التنوين في جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذي في مفردة وحيدته فالنوين والنون متساويان في قيام كل منهما مقام التنوين الذي في مفردة فأين المقابلة مع أن كلام الرضى ليس كذلك إذا قال عقب ذكره يكون التنوين في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ما لصح فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فظهر هو كونه علامة لقام الاسم وليس من النون شيء من

كان (لوتنهما) جعلت سببويه واية بالسورين لهما سببويه بلانوين معرفة بالتبعية واية بلانوين معرفة من قبيل المعرفة بالهوية أي الحديث بالهوية فكذلك قالوا وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال تكررات وتقول صاحب الفراب في طائفة ما إذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص إذا نونها كانت معرفة مبهم ودلت على معنى مبهم قاله اللغويين (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لغيره) ما جمع ما ففردنا مزيدتين معنى بذلك لأن العرب جعلوا من مقابلة النون (في نحو مسلمين) ما جمع بالواو والنون أو الجاء والنون قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لقام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك أم والذي يدل على أنه قام الاسم ليس هو أنه ليس يشك في خلاف الرضى لثبوتها فيما فيه فرعتان كمرقات ولا تكسر لثبوتها مع المرقات ولا هو من شيء والقول بأنه عوض عن الفتحة لصا مردوداً بالكسرة عوضاً عن فتحها قال شارح الباب في توجيه المقابلة أن جمع المذكر السالم يذوق فيه حرفان وفي المؤنث يذوق فيه الأحرف الثلاثة موجودة في مفردة فريد التنوين فيه ليؤاخذ التنوين في جمع المذكر كما أيا حركة في حركات موازنة لحرف العلق في مسلمين وفيه نظر لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل هي التي في الجمع لا يفتق بها في مفردة التاء لفظاً بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرًا كهندات بل قد يكون مذكراً كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال آخر إن الألف والتاء في مقابلة الواو لئلا يفتق على الجمع وأن التنوين في مقابلة النون ولا يخفى منه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تمثيل من العرض والتعويض فعل القاعل

(د - أصرح - أول) معاني أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذلك التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لقام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها من النون لقسوتها مع اللام وفي الوقت دون النون لأنها أقوى وأجلل بسبب حركتها وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان وتأتي التوضيح بالمرور بالحرف وبالمضاف الماتد على التنوين باعتبار أنه نون قوله فقط أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء (قوله بثبوتها مع ما فيه فرعتان كمرقات) أي دللنا لأن فيه التثنية والتثنية يفتق وأعرض بأنه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسيأتي أنه يجوز ترك التنوين أما مع الجر بالكسرة أو الفتحة والحق أن تنوين ما جعل علماً من هذا الجمع يخرج من المقابلة ويصور التمكن كما سبيل من كلام الفارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الذنوشي قد يرد هذا الرد ويقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة مالبة هنا فقد حصل له ومن الجر بالتنوين وقيل أنه نائب عن الفتحة أي النصب بها وببعضهم رد هذا القول بثبوتها في حال الرفع والجر ويمكن أن يجاب بأن ثبوتها فيهما بطريق الاستطراد والحل على النصب (قوله ليس هي التاء التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال بأنها هي وحل الباقي على ما فيه التاء (قوله ولا يفتق ضعه) قال الزرقاني لعل وجه ضعه أن الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الذنوشي لعل وجهه أو الألف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضاً لا الواو وحدها وقال وقد يدل هذا القول على الأول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل القاعل) أي جعله الشيء

هو ضا عن شيء آخر (قوله وليس هو) أي قبل المتبادل هو ضا عن شيء كأن الشارح فهم أن الإضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه هو ضا عن الياء فاقضى أن فعل الفاعل وقع هو ضا وقال النوشري قد يقال لم يزعم أحد أن فعل الفاعل هو ضا عن شيء والتثوين هو العرض وأضيف إلى فعل الفاعل لكونه سببه فليأمل وهو مأخوذ من كلام الشهاب التامسي فإنه قال في حواشي المان قوله تنوين الموضع أي تنوين سبب الإتيان به الموضع فهو من إضافة السبب إلى السبب فلا اعتراض بل هذا التمييز لكون الإضافة فيه حقيقية أولى من التمييز بتنوين الموضع لكون الإضافة فيه بيانية (قوله اعتباطا) معمول للعلوقة والحذف الاعتباطي هو الحذف لآلة موجبة كالحذف للتخفيف فإن التخفيف مظهر موجه وهذا إنما يتأتى على القول بأن منع الصرف مقدم على الإحلال إما على القول بأن الإحلال مقدم لحذف الياضي لأنه لا نقاء الساكنة (قوله لا عن ضمة الياء) يعطوف على الياء أي وليس التنوين هو ضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائية عن الكسرة خلافا للبرهاني يرى ذلك فمذهبنا حذف الضمة والفتحة النائية عن الكسرة فهو ضا عن ضمة الياء والتنوين التثني ما كانا من الحذف الياء لاكتفائهما فكل من الحذف والفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لاكتفاء الساكنين الموضع منها التنوين (قوله خلافا للبرد) قال النوشري قد يقال لا يلزم على مذهب البرد محذور فلا يحكم عليه بالإحلال أو الحذف إلا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال النوشري قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للنيل لا التثني (قوله خلافا للأخفش) أي فإنه يرى أنه (٣٤) تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرغوبا بالضمعة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال

صيغة منتهى الجموع حذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينظم في سلك تنوين الموضع عن الياء الخ) كيف يتأتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآية الخ ولو ضا كلام المصنف بما هم هذا بأن يقول من كل اسم مخرج من الصرف مثل الأسر لم ينجح إلى هذا وقوله مثل أعم أي حين يجعل هذا المبرد أن الوصف المسامع مع وزن الفعل يفترط فيه أن يكون على وزن الفعل فقط وقوله أي يطرو وييطر أي مضارعا يطر من البيطرة (قوله واللاحق لإذ) قال في الضرب الأول نحو جوار وفي هذا لإذ بدون كلمة نحو لإشارة إلى أن الأول له أمثلة كثيرة فحذف حابط وإن الثاني لا ثاني لإذ فيه وهو موافق لما قول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين إلى قياس إذ الظرفية على إذ في ذلك وإنما إذا حذفته الجملة التي تضاف من الياء عوضا عنها التنوين كقوله تعالى إذا لا يبينهم إذا لا مسكنم إذا لا ذنابك وإذا لا يلبثون وإذاكم إذا لمن المتربين وتقول لمن قال أما آتيلك إذا أكرمك بل رفع على معنى إذا أيتى أكرمك لحذف أيتى وهو ضا التنوين من الجملة فسقطت الألف لاكتفاء الساكنين قال وليس إذا في هذه الأمثلة المناسبة للخوارج لأن تلك تختص به ولذا حملت فيه ولا يحمل إلا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على ما حيز على الاسم كآرى قال في التوشيح وهذا المعنى كنهه من شيعتنا العلامة على الدين الكافي قررنا غير مرة في دروس الكفاف وكذا أنه منفرد بذلك وأنه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فقله أبو حيان في تذاكره عن ابن رزينة والرد كشيء ثم عن وقال به الخواري من أمثلة المتأخرين وبه أقول وقد قررته بأبسط ما هنا في حاشية المقي (قوله ويوم إذ غلبت الروم) غلبت بالياء للعلو والروم على والمفعول محذوف أي فارسا لأن هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المحاربين إلى قوله وهم من بعد غلبهم سيفابون وللمؤمنون إنما يفرحون بغلبة الروم لفارس لأن الروم أهل كتاب (قوله وليس هذه الكسرة كسرة إعراب الخ) قال النوشري هذا رد المذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لأن الملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع أنه لا يسلم الملازمة المذكورة ولكون البناء خاصا بذكر الجملة والعرب إذا حذفته الجملة هذه ولا محذور في ذلك فإن فيه رجوعا إلى الإعراب الذي هو أصل في الأسماء ويكون التنوين تنوين تمكين

وليس هو هو ضا عن شيء فأولى التمييز هو ضا عن شيء كما جري على المتقرب ولكن قصدنا المناسبة لقوله التنوين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو حواشي وجوار) من الجموع المنتهية الآية على وزن فاعل حال كونه (هو ضا) أو لا أصل للموضع (من الياء) المحذوفة اعتباطا رفعها وجرا وقا لسيويته والجمهور لا من ضمة الياء مشحبة النائية عن الكسرة خلافا للبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف وكلام عند قطع الطرف من المحذوف خلافا للأخفش وينظم في سلك تنوين الموضع عن الياء التنوين اللاحق مثل أعم ويعمل مصرى أعم ويعمل فإنهما بمنزلة الصرف الوصف ولكونهما يقيدان الفعل في زيادة نحو أيطر وييطرون وتوحيما عرض من الياء المحذوفة وسيأتي بيانها في باب ما لا يصرف (واللاحق) لأن في نحو ويومئذ يفرح المؤمنون هو ضا عن الجملة التي تضاف إليها (والأصل) والله أعلم وهو يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين هو ضا عن الجملة المحذوفة إيجازا أو تحسيدا لأن ما كانا ذلك إذ هو التنوين فكسرت المذال على أصل التمام الساكنة لم يصب هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة يوم إليها خلافا للأخفش لأن إذ ملازمة للبناء فلهذا لم يطر في الاقتدار إلى جهة تقوى الوضع على حرفين وليس له إضافة في يومئذ وهو ما

(قوله من إضافة أحد المرادفين) أي قبلهم إضافة الشيء إلى نفسه ووجه أن يوم الزمان زاد لما ذكرنا (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوي الحجاز وقال السيف الحق في العناية للمصنف بتتبع العوض عن حرفين أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لتتبع جوار وعوض أي لكل متفوض من نوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مصناف إليه أما مفرد لمحرك وبعض وأما جملة وهو اللاحق لإد (قوله لأن التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظريتنا في حرائق الحاكسي (قوله وهذه الأنواع الأربعة الخ) أورد عليه أنه من أنوابع أربعة أخر ستأتي في كلام الفارح وهي أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية تنوين ما لا ينصرف وللنادر في الضرورة وتنوين ضار قال المصنف في تعلية العوض الخ أن الأولين من الصرف وقد يقال في الثالث أيضا لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين حيفين كثر به القيد وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه إحصائي بالنسبة لآزيم والثاني بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وأن في مفهوم العدد فصلا لكن هذا الجوابان مناقيان لقول الفارح فقط وفي التوضيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الأنواع التي ذكرها مستترة في إطلاق التنوين عليها لأن ذلك شأن الجنس وأنوابع كما يستوي الاسم والفعل والحرف بل إطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح من أطلق التنوين فإما يرد به تنوين الصرف أي التمكن فإذا أريد غيره من التنوينات فقيده قبل تنوين التشكيك لئلا يتناول تنوين العوض قال وكذا الألف واللام إذا أطلقت فإما يرد إلى التشريف فإذا أريد الموصولة أو الزائدة فبسط اه وهذا قد بسط أن (٣٥) التنوين حقيقة في الأول هازل

الباقى لأن تنقيده شأن الجاهات وقد لا يسطيه بدليل ما ذكره في الألف واللام فإنها في الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتأيد الأول بما ذكره صاحب الباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسطه المقابلة ووجهه شارحه بأنه يرى أنه داخل في التمكن وذكر ابن الحاجب في شرح منظومه الراقية ما نصه

من إضافة أحد المرادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من إضافة الاسم إلى الخاص كقوله أراك وفاقا للمعاني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل راسخ إذا انضم إلى الإضافة مع أنه ذكره في المتن لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكن يذهب مع الإضافة في جميع عدها ولا عوض عن ألف كجندل أصله جنادل بنو تنوين حذف منه الألف عوضا عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المتن أنه الصرف (وهذه الأنواع الأربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره فدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الأربعة لزال ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الفطوة (وزاد جماعة) من التنوين منهم الموضح في المتن على هذه الأربعة (تنوين الترنم) أي المحصل لآزيم كما صرح به ابن أبي شيبه في بيان الترنم يحصل بالتنوين نفسها لأنها حرف آخر وكذا قال شارح الباب إنما هي بملو جود الترنم وذلك لأن حرف المقدم في الخلق فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لأن التنوين هنا في الحقيقة هو اهوقا له جاء بعد بدل من الترنم ثم اختلفوا في التسمية عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد القليل من شيوخ الموضح في الجمع الكاملة وقيل يصح أن يقال تنوين الترنم على حذف مصناف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية

ولعن بالتنوين تنوين التمكن والتشكيك ولم يذكر هنا بقول العوض فكانه يرى دخولها في التمكن وهذا كله وإن لم يرجح فيه دلالة على أن تنوين التمكن هو الأصل والباقي فروع وقد قررنا في حاشية المتن وفي الأشباه والنظائر أن كل باب ذي أدوات فيه أداة هي الأصل وباقي أدواته فروع كالألف أصل أدوات الاستفهام وباصل أدوات النداء والواو أصل أدوات الطلب فلا يبعد أن يكون التمكن أصل أدوات التنوين اه أقول وفي دعوى أن التنوين أدوات تأمل وإنما هو أداة واحدة تأمل لعنان كما يظهر ثم يتجه أن يسأل هل هي حقيقة في التمكن جاز في غير ما روي عنه لجميع على طريق الإشارة (قوله أي المحصل لآزيم) حاصل الكلام في المقام أن الترنم إن كان عبارة عن " فيقال تنوين الترنم من غير تأويل بل لا يصح التأويل وإن كان عبارة عن من الصوت فقبل لا يجوز أن يقال ذلك لإبهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أي ترك الترنم والإضافة لأدنى ملازمة (قوله أبدل منها) قال الدهر شري فيه تأييد الضمير الرابع لحرف العلة لا كتسابه التانيث من المضاف إليه وهو العلة أو يقال أنه باعتبار الخبر وهو مدة اه ويرد على الجواب الثاني أن تأييد الخبر هنا إنما هو بسبب اكتساب المبتدأ التانيث من المضاف إليه فلا يقال الجواب الأول ولا يصح أن يجاب عن أصل الإشكال بأن الحرف يذكروا ترك لا بذلك في حروف التهجى كالباء والجيم لأن في حذف حرف الذي الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أرمض الإضافة لأدنى ملازمة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذي جاء به هو حاشته أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته وزادته دفنه لئلا يهز كقولهم تعالى لم يلبثوا إلا أهية أو عفاها أي عفى يومها إذا التفتة لا عفى لها .

(قوله وهو اللاحق لقواني) قال القاني أي آخر القواني بخرية ما سبق ربه إشكالا إذ آخر ما على ما يصرح بحرف اللام فتتوون التزم بلحق حروف اللام كدرة لفضية ما ذكر وليس كذلك إذ التنوين يدل من حرف اللام لا للاحق به (قوله فتح العروض والقافية) كان هرعه الاعتراض على المصنف في تحييده بالقواني فقد قال المحيد ينبغي أن يقول ولا تارض المصرة والإلا كيف يصح التثني بقوله أقل اللوم عادل والمتاب . ويمكن أن يقال كلام المصنف مبنى على أن كل شرط يدعى القاني فيه أي قوله أقل اللوم عادل والمتاب والفتيل بهما مبنى على أن كل مصراع يدعى إلا قاله ادعى أصاب فخطأه الثانية هي آخر البيت (قوله أفد الرحل) أفد بكسر الفاء بمعنى قارب ويروي أدف وهو كاند وزناومنى (٣٦) وقوله لما نزل بضم الهمزة (قوله فعبأ أو لا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين متناهيين

والأظهر أن المصنف هو أو لا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح الكافية أني ثابا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لا بد من الإتيان بالمضاف دفعا للإيهام إشارة إلى جواز الأمرين به يعلم أن ابن مالك أشار لما سلك في شرح العمدة والتسهيل إلى جواز الأمرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال المحيد . فإن قيل بين هذا أي قوله لترك التزم وبين قوله أو لا تنوين التزم تخالف . قيل معنى قوله تنوين التزم أي التزم الحاصل من الحبشوم ومعنى قوله لترك التزم أي التزم الحاصل من أحد حروف الإطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لا مفعول له لأن

(وهو اللاحق لقواني) جمع قافية وهي من آخر متحرك البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هنا مدحبا الخليل وعند غيره آخر كلمة البيت (المطلقة من آخرها حرف مد) وهو الأصل والواو والياء أمولات من شباع آخر حركة واسمى حرمت الإحلاق وقد تلحق لأحارض المصرة وهي التي ظهرت لتوازي طرفيها عند حذف حرف الإحلاق (كقوله) وهو جرير (أقل اللوم عادل والمتاب) وقول (إن أصبحت لند أصاب) فتح العروض والمامية وهما العتاب وأصاب (الأصل التاب وأصابا إلى بالتنوين بدل لا من الألف) والأول باسم والثاني فعل وأقل أمر من الإقلال واللوم فتح اللام العدل وهذا لا يمنع اللام ترخيم عاذل لوقد أصاب مقول قوله وجواب الشرط محذوف تقديره (إن أصبحت) أو أن كسفت لفتت بالصواب فلا تعدل وقول أفد أصاب وقد يدل الحرف كقول السابعة : أفد الرحل فهد أن ركابنا لما نزل برحالتنا وكان قد

الأصل قدى إلى بالتنوين بدل لا من الياء (أرك التزم) على ما صرح به سيدويه وغيره من المحققين من أن التزم وهو التثني إنما يحصل بأحرف الإحلاق لفسرها لفظ الصوتية إذا تقدم أوله بترنوا جازا بالنون في مكافئة لفة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الجواز بوجهه فلا يلزم به من القواني على حالها في التزم فغير أو لا بد من التزم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا إلى ترجيح ابن ديشوم موافقة وثانيا بترك التزم موافقة للتسهيل نظرا إلى ما مرّح ، سيدويه وأخاه وقد يدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القواني كقوله تصوموا قبل الأيدي بالتنوين كما ذكر من المس في حرف الكاف (وزاد بعضهم) وهو الأحفش واليروضيون كما قلنا في المعنى (التنوين العلى وهو اللاحق للقواني المقيدة) أي التي يكون حرف رويها كالحاشي كحرف قد ذكرنا كالحاشي المصرة (زيادة على الوزن) فهو آخر البيت كالحزم معجنتين في أوله (ومن ثم سمى غالبا) وسمى الأحفش الحركة التي قبل حلقه ظهرا وظهر ابن الحاجب أنه إنما سمى غالبا لأنه وبعاء السمر أو الرجاج وزعم أن الشاعر زاد أني آخر البيت لإدخاله بنائه لضعف صوته بالحركة واختار ابن مالك قال الموضح وفي هذا ترخيم الأحفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور بترك ما قبله بالكسرة كأي صديري ومنه واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التركيب كحرف بارقه رأسه في أصل ما له الأصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض المصريين يسكن ما قبله يقول الساكنان بمقتضى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا واحتلف مثبته تنوين فائدة فقال ابن ديشوم فائدة التزم أيضا ورد

الزيادة ليست السبب في الحاق بل هو معنى آخر فليتأمل (قوله ومن ثم سمى غالبا) لأنه زيادة على الوزن والغل في اللفظ الزيادة (قوله وسمى الأحفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لأنها الأصل في حركة التثاق الساكنين كقولهم يومئذ وصه فسكر وأما قبل التنوين (قوله أنه إنما سمى غالبا لقلته) وقوله فيما يأتي واختار ابن الحاجب حاصله أنه عطف الأحفش في التسمية وقال إن الأولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو أخريا وأن هذا أول من أن يقال هل يومئذ لأن ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف إليه ويرد عليه أنه لا يفرق خلا الشيء بمعنى قل ولكن طريقه الشيء لا ضرورة من فطر وجوده وأما غلا الشيء بمعنى زاد فتأنيب وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لاتحاد جملتهما ولأنهما يكونان في الاسم والنون لا تكون إلا في الفعل ثم أن فتحة أخريا للتركيب كالحاشي عشر لا لفتا الساكنين بدليل واقعه لتعريفه بدليل ودم حرف أبلة في نحو

فومن واقعين بخلاف نحو قول القليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحرف) قال المدون شري قد يقال إن ما ذكره هذه فإن التنوين فيه  
 أمانة على عدم الوقف وعدم التنوين أمانة عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجب بأنه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لأنه يظهره  
 من كل وجه فليتأمل (قوله وقائم الإحاطة) أي مضمرة التواحي والاطر السهو وصف لكان وقوله حاوي المخرقين المخرق منسوب الرياح  
 أي حالى الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يخرق حبوب الريح رقيقا لا أيسر به ولا أنعمى بالتأمل الشاة والمهمة البرد ومعنى  
 أنهم خلقوا القليل بهذا ليس كما يلحقه من تنوين التزيم لا العالي إذ هو يدل من الالف لأن أصله انبعاثا كما يفق من ذلك بقية  
 الآيات وحدها المصراع وهو ما حاج انهما وشرا قد فيها لا ما ذكره ابن القاسم من أنه ما حاج ما حاج الميرون النوراة  
 فإن مجردنا من طلل أسى بما كى المصفا (قوله أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا) أي بحسب الاصطلاح فإنهم اصطلاحوا على أن  
 التنوين هو المخرق بما تقدم ولا بد من الإباحة لذلك لا يصح ردع الجواز أن يكون هذا (٣٧) التعريف لثبوت من أنواحه وحاصل

هذا يرجع إلى الاختلاف  
 في نقل الاصطلاح من  
 مني ما ذكر تنويننا يقول  
 اصطلاحا على أن التنوين  
 اسم لما هو أم ما ذكرتم  
 ومن لا يسمى ما ذكر  
 تنويننا يقول اصطلاحا  
 على أن التنوين اسم لما  
 جرفناه لألفه فليتأمل  
 وقال الشهاب القاسمي  
 في حواشي الفائق لتأني  
 أن يقول الحقائق  
 الاصطلاحية ليس  
 أمورا حقيقية واقعة  
 حتى تطلق الواقعة نادرة  
 وتطلق أخرى بل هي  
 أمور اعتبارية فأى فوه  
 اعتبر تلك الحقيقة كان  
 منها وأى فرد لم يعتبر لها  
 فليس منها ولا تطلق للواقع  
 بذلك وجبنا لن يقول أن  
 تنوين التزيم والتأني من

على من جعله قسم تنوين التزيم وقال الجرجاني لحن أمانة من لوقف إذ لا يعلم في القصر المسكن الآخر  
 أو أصل أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف وهو قائم زيد ووقع في شرح الب أن هذا  
 التنوين إنما يلحق الحكم إذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني اه  
 والتحرير هو الأول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤية وقائم الإحاطة حاوي المخرقين  
 والفعل كقول المصراع من طلل أسى بما كى المصفا والحرف (قوله) وهو رتبة على ما قبل  
 (قال بنات الم يأسى وان كان فقيرا عندما قاله وان) فحق المروض والتأني في زيادة على حد  
 التزيم والمخفى قال بنات الم يأسى أترضى به وإن كان هذا البعل فقير عندما قاله بنات الم يأسى به وإن  
 كان فقيرا عندما واحتلف في هذين التنوينين المسميين بالتزيم والعل على القول أحدهما أنهما تنوينان لما  
 خصوصيات منهما ما أوال والاتصال بفعل الاسم والثاني أن التزيم مبدل من حرف العلة كما يدل منه  
 في نحو رأيت زيدا قاله ابن معرود وذهب أنه ظاهر قول سيبويه والعل نون إن حذفته المزة والثالث  
 (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في النحوة ونحوه في كنه الحاشية (انها) ليس باليون بل هما  
 (نونا) يدلان في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح المصنف (كأن بنات نون حيمين) للتفصيل (في الوصل  
 والوقف) وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة (أو ليس أسى بأواع مخرقون) حقيقة (وثنى) لثبوتها مع  
 (ل) كاستان والمخرق (و) الفعل) كأما بنات المخرق (وفي الحرف) كقوله في أول الألف فترسم وثانيهما  
 للعالي (وفي الخط والوقف ولحدتهما في الوصل) وليس شيء من أقسام التنوين كذلك (وعلى هذا)  
 التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين لا من جهة أنه  
 يسميها تنوينين أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا) يردان عليه ردها بسطهم ما بها وثالثا وهما تنوين  
 الضرورة في لا بصرف كقوله ويوم دخلها الخدر خدر عبدة وفي المنادى المضموم كقوله  
 سلام الله يا مطر عليها وناسما وهو الخوين لهذا كقول بعضهم مؤلا قمر ملك حكاة أبو زيد طاشرا  
 وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بمائة ليبة فيلك تحكي النظم المسمى به قاله ابن الجباز وقد  
 جمعوا به منهم في قوله مكن وقابل وموض والمنكر زده ورسم اضطر قالوا حاك ما هرا

التنوين يكونان ههنا تنويننا حقيقة ولا يوصدان بمخالفة نفس الأمر إذ لا مدخل لنفس الأمر في مثل ذلك لأنه اعتباري اصطلاحى  
 في قوله أما باعتبار أع نظر (قوله وهو التنوين الضاد) قال الوراقى تسميته شاذا وحطفه على تنوين التشكيد يدل على أنه ليس  
 بتنوين تشكيد وذلك لأن أسماء الإشارة لا تقبل التشكيد لكونها مماء به منهم تنوين التشكيد قال الرضى ما معناه وإنما معنى تنوين التشكيد  
 وإن كان أولا معرفة لأن التنوين كالكاف في إقادة البعد واليه كالكاف فيكون أولاه معرفة لأن التنوين كالكاف في إقادة  
 البعد واليه كالكاف فيكون أولاه كالكاف في إقادة البعد واليه كالكاف فيكون أولاه كالكاف في إقادة البعد واليه كالكاف فيكون أولاه كالكاف في إقادة  
 هذا أن التسمية وقعت بالتنوين من غير اعتبار حركته معينة (قوله والمنكر زده) قال الوراقى أي زده على التنوين الثلاثة فنصده أربعة  
 والسنة الباقي بقوله ما هرا إشارة إلى تنوين الميمود وهو الضاد اه وعلى هذا فليس قوله زده إشارة إلى شيء ويحتاج أنه دخل في  
 الضرورة فسمان تنوين المنادى وصرف ما لا يصرف كما صنع الشارح لا ينبغي ما فيه إذ الظاهر هو جعل الضرورة تسما واحدا تحت

أمر أن تكون الأقسام عشوائية منهم نحن نؤمن الصرف بتتبع ما لا يتصرف وهي تتوزع المنادى تتوزع الزيادة فيكون قوله  
 ودلالة إلى (قوله وضعها) قال المصنف القاسي لا يجوز لعدم مصدر انتهى وبما أن هذا مصدر مباح لا قياس وقد صرح في  
 القاموس بهوذا القسم (قوله دخول حرف النداء) أي إذا حال إله الذي يطلق عليه النداء الخلق (قوله وقد تدخل في القنط) تقدم ما في  
 نظير هذه المبارقة في البحر (قوله قبل يافها الخ) رد المصنف في التعليق الجوابين بأن التأويل بذلك بما عرف بعد استقرار أن ما دخل  
 يا عليه في مثل ذلك ليس اسما وليس إنما تخاطب هذه من مجهول الاسم ليعرف بها لا من يعرف الاسم من غيره ورد بعضهم الأول بأنه كما  
 لا ينادى إلا الاسماء لا يلب إلا الاسماء لأن تنبيه يستعمل منها هو المنادى ورد الناظم في التوضيح الثاني بأن القائل لذلك قد يكون وحده  
 فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال الأبا أن قلند الداء هو الداء وهو وصف المنادى  
 بالكسر والكون المذكور وصف الكلمة (٣٨) فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة هي مناداة بل المنادى مدلولها قلند المنادى

المفسر بما أحسن من نودي  
 لأن ما في المراد بدلتها  
 كون مدلولها منادى أي  
 مدعو انتهى وحاصل  
 جواب الإشكال الأول  
 أن النداء هنا مصدر نودي  
 المجهول لتكون العلامة  
 واجبة لفظ لا المعلوم  
 وإلا فالتلك لكن يرد  
 عليه أن مذهب البصريين  
 أن المصدر الصريح لا يكون  
 من المجهول دفعا ليس  
 وأجاب المصنف القاسي  
 عن الإشكال الثاني بقوله  
 لك أن تقول الكلمة نفسها  
 مناداة اصطلاحاً (قوله أي  
 مطلوباً لإقبالها) أي إقبال  
 مدلولها على ما سر وقد يرد  
 على المصنف أنه على عدم  
 جعلهم العلامة كون الاسم  
 مفعولاً به مع أن كونه منادى

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالند مع كسر النون وخطها (وليس المراد به) أي بالنداء  
 (دخول حرف النداء) كما هو قول ابن مالك في شرح التمام لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين  
 يخلط بالمنادى انتهى (لأن يا) خاصة (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم) حرفاً كان أو فعلاً فالأول  
 (نحو يا يدي) والثاني نحو (ألا يا محمد) (في قراءة الكسائي) وجه الله فإنه يقف على يا  
 ويتحدث بمحمد وأختلف في توجيه ذلك فبيل إليها حرف تليبه لالنداء وقيل لنداء المنادى محذوف  
 أفيد بمفهوم ليعطى رباحاً لا يابعداً وهو مقيس في الأمر كالأية والله أعلم بقوله ألا يا أسلى (بل  
 المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أي مطلوباً لإقبالها بحرف مخصوص (نحو يا أيها الرجل)  
 وبأيتها المرأة (وبإفعل) بعدم التاء واللام رابعة بمعنى يا رجل ربا أمره بقول ابن مالك بمعنى يا زيد  
 وبأفعل الموضع (وبأفعل) بفتح الراء الكريم الواسع المطلق حكاية سيبويه والأخفش  
 وصاحب الصحاح والقاموس ويوما ما نلتهم هذه الأصل الصحيح النفس وإنما خص هذه الأسماء  
 بالذكر لادتماعها للنداء قبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة العلامة (الرابعة) ال  
 بهيجه الفصاح (غير الموصولة) والاستغناء (كالنرس) من غير الفعلاء (والفلام) من الفعلاء  
 (فأما) ال (الموصولة) فقد تدخل على (الضارع) اختياراً عند الناظم وبعض الكوفيين  
 واضطراباً عند الجمهور حتى قال المصنف في القاموس أنه من أفعال الضرورات كما يفهم الموضع من شرح  
 الفيلسوف (كقوله) وهو كمرزوق يخاطب رجلاً من بني هذيلة في محاضرة عبد الملك بن مروان  
 (ما أنت بالحكم ترضى حكومت) ولا الأصل ولا في الرأي والمجدل

فأدخل ال على ترضى وهو فعل مضارع والحكم به تحت الحكم بحكمه الخصيان في الأمر والترضى بإدغام  
 اللام في التاء البناء للمعول بحكومة مرفوع به على التباينة من الفاعل والذي سوغ دخول ال على  
 ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الرصف نحو مريض حبة الناظم ومن وافقه أن الفاعل متمكن من  
 أن يقول المرضى قيل وقد سبته إلى هذا الترجية سيبويه ثم ابن السراج وأما ال الاستفهامية فقد

إنما اختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لأن المنادى مفعول به لا يكون إلا اسماً بأن كونه مفعولاً به علامة حفية لا بدركها  
 المبني ولا شك أن كون الكلمة مناداة أي مطلوباً لإقبالها أغنى لم إذا أريد بالنداء دخول حرف النداء المظهر المظهر من كون الاسم مفعولاً  
 لأن دخول حرف النداء مع ذلك معقول (قوله غير الموصولة) هنا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع  
 النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في الترتيب بني على رأي الناظم وإلا فقد صرح  
 بخلافه في المعنى وإن ذلك خاص بالشر وفي شرح الفيلسوف أنه ضرورة فيجوز انتهى ما أقول ليس في كلام المصنف ما يقتضي  
 أن دخولها عام أو خاص اختياري أو غيره وجب دخوله عليه لا لطرده علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقاً إلا  
 بشكك أن العلامة دخولها لا ضرورة فيه ولا قبيل لما شرح به الخارج من التميم ألبق فتدبر (قوله الترضى حكومت)  
 كون هذه الجملة لها محل قيامها مقام المفرد أو لا محل لها لا مطلق أن جملة صلة ما وصل لها محل خلاف ما بين المصنف وغيره  
 بسطناه في حواشي ألفا كهي (قوله متمكن من أن يقول المرضى) لا يقال أنه غير متمكن من ذلك لأن حكومت مؤنث والمرضى مذكور

وقد قال ابن الجوزي إنما لم يقل المرحون لأن ما سنده من أن لا يقول هذا لا يمنع التمكن لا من الأول المؤيد المجازي لا يجب تأنيده  
 حمله المسند إليه كافي بطلان المدعى الثاني أن حكومته صدر فعنه الحدث وهو مذكور فيجوز التذكير فظرا إلى المعنى وإن كان اللفظ  
 مؤثرا (قوله أي إلى الاسم) لا يظهر جعل الضمير هنا في قوله أن تلصق إليه راجعا إلى اللفظ أو الشيء ووجهه الاسم فيه دور وقبل قولهم  
 الإسناد إليه كالمفعول به لعل الاستدلال لا يقتضي الضمير مرجعا والمعنى الخامسة بالمعجزة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين  
 الإسناد المعنوي) هو أن تلصق الكلمة بالمعناها وقوله وتنفذ هو أن تلصقها باللفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه النظم  
 في الكافية لكنه في التفسير خص الإسناد بالمعنوي (قوله ضرب فعل ماض من حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد  
 الجرجاني قدس سره ورد على الرضي في جعله الإسناد في هذين مضويا وأن الحكموم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر  
 ومن أخرى مدلول عليها بهما بأن ذلك غير صحيح لأن دلالة اللفظ على أنفسها إن سلمت ليست بالوضع قطعا فثبتت في المجلات قال  
 والتحقيق أن اللفاظ لا توصف بالفعلية والاسميّة والحرفية وأنها بل بالقياس إلى ما وضعف من إزائه من المباني فإذا أردت أن  
 تحكم على لفظ بما تبعه في نفسه وتلفظه به وأجره بالحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دالا على  
 شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفس المحكوم عليه بذلك وكذلك إذا حكمت على لفظ بالقياس إلى ما وضعف له وعين إزائه كما إذا  
 قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه إلا نفس ما تلفظ به وإن كان الصلة بالمحكوم (٣٩) عليه استفاد أنه من غير ما قصود

أنه فعل ماض بسبب  
 كونه موصوفا لمعناه  
 واسميه المبشدا وعمل  
 الفعل وضمير متعلق  
 الحرف أحوال لها إذا  
 استعملت في معانيها  
 ولعل النظم في التسهيل  
 يمنع لما قاله السيد  
 ويقول بمشبه فلا يلزمه  
 ما قاله المصنف في الباب  
 السابع من المعنى من  
 غلط النسخة في قولهم  
 الفعل لا يعبر عنه

تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت بمعنى فعل فعلت - كما قطرب العلامة (الخامسة الإسناد إليه)  
 أي إلى الاسم من قوله يشير الاسم (و) معنى الإسناد إلى الاسم (هو أن تلصق إليه ما) أي حكما (يحصل به  
 الفائدة) الثالثة (وذلك) الإسناد (كافي) لسهة القيام بل تاء (تعود) كافي لسهة الإيمان إلى (أنا في  
 قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليهم تقدمه ولا بين أن يكون  
 المسند إليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند فعلا أو موصوفا ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي  
 كما مر واللفظي في نحو زيد لثاني وضرب فعل ماض من حرف جر إذ لا يستدل إلا بالفعل والحرف  
 إلا محكما باسميتهما قال في الكافية :

وانت نسبت لأداة حكما . فاعلم أن الحرف واجملها اسما

فعل الحكاية بفتحها على ما كانت عليه من حركة أو تكون وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء .  
 (فصل في جعل الفعل) وينضح عن تصحيحه لاسم الحرف (بأربع علامات) ذكرها في النظم بقوله  
 بتا فعلت وأسمها بفعل . ونون أفعلن (إحدى أختات) ضمير (الفاعل) في المعنى قاله دور مدغم والإيراد  
 ممنوع أما الدور فلا تأخذ الفاعل في علامات الفعل وأخذ الفعل في تعريفه الفاعل وأما الإيراد

والحرف لا يظهر به لأن كلام النحاة محمول على ما إذا استعمل الفعل والحرف في معهما ضمير (قوله أو أحرب) قال الزرقاني يرد عليه  
 أن من الأدوات حاكم موضوع على حرفين وجبته غور معبه بالحرف فكان المناسبات فيه البناء لا الإعراب والجواب عن ذلك أن  
 القاعدة فيها إذا أخبر عما هو على حرفين أن يراد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الأخير فيقال إن حرف جر يتقدمه التون قال الشاعر  
 . إن لزورن ليتنا هنا . فهدد الزور أي أن قوله لو ليست عجب لا قائم فيه أفند هذا الرضي في جواب اسم الفعل انتهى وما ذكره من  
 أنه يقال من يتقدمه التون يقتضي أن القاعدة عامة فيها هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا هو ما ذهب إليه الرضي وقال  
 في الكافية بعد هذا البيع ضعف الثاني في نحو ما أشبهها في التسهيل وإن كان ما سمى به حرفي جهه ضعف ثانيهما إن كان حرف لين قال  
 بعض عمراجه فإن كان ثانيهما صحيحا نحو من وصرأ عربته كيد ودمع لم تضعف وفي إعرابه نظر على رأي المصنف لأنه يعتبر العبه  
 الوضعي في البناء إلا أن يكون بين ذلك على عدم اعتبار دور طاهر قول سيويو (قوله واجملها اسما) أي اجعل تلك الأداة التي نسبت  
 لها الحكم اسما للإسناد إليها والإسناد مطلقا من علامات لاسم (قوله إحدى أختات) عدل عن قول النظم تاء فعلت لما قصوده  
 على ما شرحه مولده من أن المراد تاء ضمير الفاعل أو ليدان أراد بها تاء الفاعل لاحتمال التخطئ لذلك الجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء  
 وكسرهما وضما ولا مرجع لأحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالنور مدغم الخ) في حاشية السيف الحنفى الإضافة في قوله تاء الفاعل  
 بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي فلا يرد أن هذا يصدق على التاء من قولك ما قام إلا يصح من جهة أنها منسوبة للمباني التي هي  
 الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الجور والإيراد وأنها متطافى

الجواب عن الدور بما حاصله أن الله اعدل الذي أخذ في تعريف الفعل والاعتراف والتعادل الذي أخذ الله في تعريفه الاصطلاحي وأما الجواب عن الإيراد فالحاصل جواب الشارح أن المراد به من ضمير والذين أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنف أن الإيراد مبني على أن المراد به منسوب إلى الفاعل وهو مخرج بل المراد به من الفاعل وهذه ليست كذلك ومآل الجوابين واحد وملاحظهما مختلف فالشارح قد رتب العبارة صافيا والمختص جعل الإضافة بابتداء (قوله أو مخاطبة نحو تاركك) قال في التوشيح فيه إجماع إلى ما قاله ابن مالك في شرح الكافية انفردت به التائيد لمعانيها نعم ونس ك ما مررت ثم الفاعل بالابتداء تاركك قال في الجديد في شرحه قبل وفيه نظر إذ لا مانع أن يقال تاركك اسم ما قد بلغنا في التائيد كذا كونه تاركك اسم ذلك ما يؤيد ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وبنو ابن قاسم وابن الصانع (قوله تاء التائيد الساكنة) قال في الجديد زاد الأيمن المحل المنسوب معها إلى الفاعل ولا بد كاقبل من ذلك ليحترز عن محور سقوطه قال في الجديد في التوشيح في شرحه تاء فعلت وتاء أنت هل ياء أفعل ونون أقبل واجمع من خواص الفعل . قلت احتصاصهما بالماضي والمضارع من غير من الأفعال إذ كل حادث مسبوق بأمر الله تعالى إنما أمرنا بشيء إذا أردناه أن نقوله كن فيكون ما رفع الماضي الذي هو أراد أولا وباء المحل ونون أقبلين يشتركان فيهما المضارع والأمر في قولك إذا سلنا ما ذكره من تقدم . فقلت لا بها لا بحق ووجه من الوجوه إلا الفعل وأما تاء أنت فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلا كرسد ونمت وأيض من تاء فعلت أحدركم في الإساءة دون تاء أنت كداني التوشيح ولينأمل قوله وأما تاء أنت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الأيمن من المنسوب معها الخ فإن عد لا يتصور إلا مع قطع النظر عن تلك الزيادة (قوله بحركة لإعراب) (٤٠) أي بغيره لا بوجهه بالقييد والتعصيل والتميز بحركة البناء أعده

<p>والله يصدق على أن قولك قد علمت أنت أمهات لاها . منسوخ إلى فاعل مع أن أن هو الفاعل وهو اسم على الأصح الأصل بها تاء العلامة (منكها كان) الفاعل (كفمت) بضم التاء (أو مخاطبة نحو تاركك) صحت التاء وأحدثت حكم العلامة (التائيد تاء الأبي الساكنة) في الأصل (كفمت وقعدت) ولا لا لتهات إلى عروص الحركة محروفات أمة سأل حركة الحذف إلى التاء فقلت امرأه العزيز وقتل أيضا طالعين بكسر التاء في الأولى وقعدت التاء لا تنفاد الساكنين فليهما (فأما المتحركة) بحركة لإعراب (فمنه من الاسم كقوله) بحركة الحركة بحركة البناء ففتصل بالحرف حركات ونمت ورست وبالأسم بحركة لا قرة (وحيثما التاء) (وهي تاء الفاعل و تاء التائيد الساكنة) (رد على من زعم) من الصريحين (حرفه ليس) كالعاريين ومن تابعه كأي مكر بر شئ فبما سأل ما التائيد بجماع الذي</p>	<p>من المرادى وقد علمت أنه لا حاجة إليه لعدم ورود ربت ونمت على ما زاده المحل فحصل المصنف بوجهه (قوله فتخصص بالاسم كقائمة) أي إذا كانت في الآخر أو الكلام في البناء</p>
---	--

المتخصصة للتأنيث فلا يرد أن المتحركة حركة سائر تكون في الأصل لا كقوله همد لأنها لحقت أولا وتعدل على التأنيث والمضارعة (قوله بالاسم) محذوف لولا قرة (قوله وحيثما التائيد) قال في القديم أن تاء اللاحقة له هي وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لها ولأنه إذ (٤١) لم يعد الذي ولا الرجاء فليأمل في قول قبل فإن لم يصحها فقد قاما به فيكون فاعلا . قلت فيكون حينئذ تائيدا أو مقيما وراجيا وهو باطل ضرورة وقد بين هذا أن الراء الساكنة نظرا إذ تاء التائيد هي الدالة على تأنيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كفمت همد أو غيره كقائه وتاء اللاحقة للأفعال الأربعة ليست كذلك أما ليس وعسى لأن مرفوعهما ليس مرفوعا بمصاحما كاسر وأما لم وبئس لأن مصاحما إن كان أمدح أو أدم فكذلك وإن كان حسن وقبح لأن الفاعل هو الجنس أي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الرصف بذكورة ولا أنوثة فالمنجى أن ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجائيا وهم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها لك كنه لم يظن ما بعدها فاقاله الخالف من الحرفية واللامية لم يفسد وقده انتهى وأجاب الشهاب العباسي بأن المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وإن لم يكن فعلا في ليس وعسى وتاء التائيد الدالة على التأنيث في الجملة وإن لم تكن للتأنيث في نفس الاسم بل في نعم ونس أنسى ولا يخفى ما به وقال بعض مشايخنا ما ذكره الثاني من بطلان كون الفاعل «يا وراجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما «يا فلا يظهر لأن المتكلم ينافي وراجي فتأمل » أقول ويمكن أن يجاب في تاء المخاطبة بأن معنى ليس الاتهام وهو قائم بالمرفوع نحو ماتت همد من قول معاها الذي مراد الانتفاء لأننا أصدر كثيرا ما يراد به الحاصل هو المراد بآنت الفاعل نفسه أو فرد المقصود بالحكم (قوله قياسا على ما قد مر الخ) قال أبو البقاء في الباب ما ليس من البصريين

(٤٢) فكذا يباح بالأصل الذي «يدبنا ولعل الكلمة التي كانت هي له هي ومدلولها فليكن الكلام إذ مدلولها لم يصل الخ أو نحو ذلك تأمل اه

من قال هي بحر فبأن الضمير لكاملها لا يجرها بالانفصال كما انفصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية جاء وفي الجمع علموا وأبو هريرة  
 يشهد له في كتبه كثير من أقوى ذلك أنها لا تدل على زمان وأنها تنفي ما وأنهم شبهوها بها في إبطال عملها بدخول إلا على الخبر في  
 قولهم ليس الطبيب إلا المسك بالرفع فيها ومن قال هي فصح بالانفصال الخبر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لغيرها بما  
 ويدل على أنها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقدم عليها عند كثير منهم بخلاف ما (لقبولها ثنائين) ولا انفصال  
 الخبر بها (قوله على من زعم اسمية لم وبئس) سيأتى في بابها أن في نقل الخلاف فيها طريقتين وفي التبيين لأبي البقاء قال  
 الكوفيون هما اسمان وهما في الأصل صفتان صواب محلول كأنك إذا قلت نعم الرجل زيد فتدبره الرجل نعم الرجل ولما حذف  
 الموصوف وهو اسم فكانا كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الأولين أوجه  
 أحدها انفصال خبر المرفوع بها كما حكى الكسائي لسوا رجل لزيدون وإذا لم يظهر كان مستترا وأخبر على طريقة النفس كما كان ذلك  
 في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الاسم لوجه الثاني أن تاء التأنيث الساكنة تصل بها كقولك نعمت المرأة منه وهذا لا يكون في  
 الأسماء فإن قيل التامه متصل بالحرف نحو ربه ونعمت ولات فلا يدل الصالحا بنعم على أنها فعل قبل الصالحا ساكنة بنعم دليل  
 على أنها فعل وليس كذلك ثم يورب لأنها مرفوعة على الفرق بينهما أن السالمى نعمت (٤١) تدل على تأنيث الفاعل كدلالة التاء

في قاسم والتاء في ربه  
 ونعمت تدل على تأنيث  
 الكلمة في نفسها لا على  
 التأنيث في غيرها وحكم  
 لات حكم ربه ولذلك  
 وقف عليها قوم بالهاء  
 فقالوا لا ولم يقف أحد  
 على نعمت بالهاء فإن  
 قيل لحق التاء بنعم غير  
 لازم بل يجوز أن يقال نعم  
 المرأة عند قبل ودخولها  
 أحسن وأما حذفها فلا  
 المرأة في معنى الجنس  
 فكان التذكير لذلك  
 على أن الحجة في جواز

(و) رد على من زعم حرفية (هي) من الكوفيون نجبا ساحل لعل جامع الترمذي والصحيح أن ليس وهي  
 فعلان لقبولها التاء من المذكرين تقول لست وليس هو صيغة وصف (وبالعلامة التائية) فقط وهي  
 تاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالترايم (اسمية لم وبئس) لدخول حرف الجر  
 عليها في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر بيلعراق ما هي بنعم لو البقول آخر وقد سار إلى محبوبته  
 على حمار بعل السور لم السور على نفس العود وتأولها السور على حذف الموصوف وصفته ودخول  
 حرف الجر على معمول الصفة والأصل ما هي بولد مقول فيه هم الولد واعم السور على غير مقول فيه بنس  
 حرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم وإنما نزل في العلامة كالتاء قبلها لأن تاء الفاعل لا تدخل  
 على نعم وبئس بخلاف ليس وهي فإنها يتبعان العلامة كالتاء (العلامة التائية) ضمير المؤنثة  
 (الخاصة كقوى) يا هند (وبهذه) العلامة (دخول من قال) كان عشرين (أنهات) بكسر التاء (ولما)  
 فتح اللام (اسماء ملين) للأسماء بمعنى ناول لعل يعني أقبل والصحيح أنها فاعلا أمر اللد كدلالة  
 على الطلب وقبولها يا المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وكما في فتح اللام لها مبييان على حذف حرف  
 الملة من آخرها فاعضوف من عات الباء كافي وهو المحذوف من لعل الألف كالباء أخش، العلامة (الرابعة)  
 نون التوكيد شديدة) كاسي نحو ليفين (أو خفيفة) نحو للنسما ويجمعهما (ليسنن) بالتعديد  
 (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو ردة

(٦ - تصريح - أول) دخرها لا في وجوبه (عليه) قال ابن أبي ربيعة في شرح الفصول أهم أن التاء الساكنة لاحقة للفعل  
 فيها دالة على تأنيث فاعله لأن الفعل لا يتقبل التأنيث لأن مصدره المصدرى الذي هو جلس مطلق والجلس موضوع على التذكير  
 ولأن الأصل في التأنيث هي الحقيقة التي لها فرج وبذلك ذكر كرامة وبرة ولعبة وناقة وهذا إنما يتصور في الأسماء فلما  
 امتنع التأنيث الحقيقي حمل غيره في اللع عليه وأما جده القاهر الجرجاني فإنه سوغ تأنيث الفعل تأنيثا لفظيا قال ولا معنى  
 لتأنيث اللفظ إلا أنه توجد فيه أمانة التأنيث فيصدق بها تأنيثه وتأنيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنت الفعل خطأ  
 (قوله هات بمعنى ناول) قال في البسيط وأما هات زيدا فبها مذهب أن اسم الفعل مسماة أعطو كسر آخره هرا من الساكنين ويعتبر  
 من بروز الضمير معه قوة شبه بالفعل والمذهب الثاني ويعزى إلى الخليل أنه فعل والهاء هي أوله بدل من هوزة في يراقي ودليل  
 صليته أنه يتصرف مثل تصرف رام فيقال هات وهاب وهاتوا وهاتي وهاتين وفي التنزيل هاتوا برهانكم التهي وقال ابن خنيس  
 المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على أن هات هذا لا يستعمل إلا على صيغة الأمر وليس كذلك لأنه يقال هاتي للهاضي بمعنى طاعني  
 وأصريه كنصريه ويدخل عليه ما يدخل على هاتي من علامات الأفعال قال هه ما يعطى وما يهاتي أي وهاتي أخفقال وقبل أصله  
 أنت غلبت هوزته هاتولا يقال فيه إلهات بكسر التاء لا هات من هاتي كما على (قوله هوزة) كذا وقع للمعنى وفي التوسيع قوله أقالنت  
 كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد في أماليه أي رجل من العرب

أما قبل جملته بعدما فالتأثير قول أريد أن جاءت به أمودا • مرجلا ونبس البرودا • أقائلون أحضري شهودا •  
فقلت من شر الداء كيدا • كالف ترني صائدا فاصطيدا وكذا أورد المكي في كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل وحل  
هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الطرورة وأورد ما بن الدهان في الفرة بسط أقائل أحضري الشهود أو قال إنما  
يسره على ذلك محله في الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم في قوله :

وما أدري وقل كل ظن • أصلنى إلى قوم شر اسى (قوله ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقاني أى ينكر وقوع إحضار  
الشهود منه وذلك لأن الاستفهام في قوله أقائل إنكار ذلك أن من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضار  
وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين في نون أنا) أى عمد لسكين التنوين لأنه نقلت إليه الفتحة فصار  
مفتوحا فيحتاج للسكينة قال الزرقاني وفي كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسطوط ذلك لأن الحذف على الأول اعتبارا وهو غير  
قياس والإدغام على الثاني غير قياس لأن المذوق لعله كأنه موجود (قوله وطبعا اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا القسوقي :  
فيه أمور أحدها ما ذكره أنه يعتبر في المقيس الخ فيه لظن من وجهين : الأول أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزن المقيس عليه في  
علة الحكم لأن غير ما وقد ذكر بعضهم (٤٣) أن القياس في التربة على أربعة أقسام حل فرع على أصل وحل أصل على فرع

وحل نظير على نظير  
وحل عند على عند ومثل  
لكل نوع بما يطول  
الثاني سلطنا ما ذكره لكن  
نقول أن الالف الثانية  
في المقيس عليه محذوفة  
وحلا في قراءة غير ابن  
حاصر لأن ابن حاصر قرأ  
بإببات الالف وحلا  
ووقفا والباقيون بحذفها  
وحلا وإبباتها وفارقني  
ذلك في كون المقيس على  
وزن المقيس عليه  
ثانيها : أن في إعطاء  
ما ذكره لظن الجواز أن  
المتكلم جرد من نفسه  
نفسا خاطيا . ثالثها :

أريد أن جاءت به أمودا • مرجلا ونبس البرودا

(أقائل أحضروا الشهود •) فضرورة نادرة أي دخول نون التوكيد على قائل مع أنه لم يسم والذى سوغ  
ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل لصار نحو أقول وأريد حاصلا أريد حذفت منه  
الهمزة الثانية تخفيفا والامود بعزم الهمزة العصب لتمام والمرجل بالجيم الذى شره بين المجموعة  
والسوطه بقول آخرى أن جاءت عليه بطاب بزوجهها من رجل الفجر حسن المجلس كالنفس للنام أو أمر  
أريد بإحضار الشهود لمعدنكا حيا عليه ينكر وقوع ذلك منه وتقاتل أن يقول لا سلم أنى قوله أقائل  
توكيدا بالنون لاحتمال أن يكون أصله أقائل أنا لخدمته الهمزة اعتبارا ثم أدغم التنوين في نون أنا على  
حذفه لعمالي لكننا هو اقترى قاله المكي وقال غيره نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ثم حذفت  
الهمزة ثم أدغم التنوين في نون أنا لخدمته المسألة فطبعا اعتراض من وجهين أحدهما أنه يعتبر في  
المقيس أن يكون على وزن المقيس عليه وحلا على ذلك لأن الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة فوق  
المقيس محذوفة والثاني أن هذا الإحتمال لا يتحقق حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما إذا كان  
المعنى على الخطاب كالنفس السوايق والواحق ملاء على أن المعنى قال والمعنى على أنتم قائلون فأجراه  
يجرى أقولون انتهى ويرد منه أن الوصف ما يستند إلى ضمير جماعة المذكور بناء على أنه يسلك  
بالوصف مع نون التوكيد مستل من الباء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة المذكور  
ولم أقف على نص في ذلك

ما ذكره من بناء الفعل الموكد بالتنوين على الضم مع واو جماعة المذكور لم أقف على نص في ذلك فإن الذى وقعنا عليه بناء مع نون التوكيد وإن  
لم يباشره وأما أن بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم يزدنى شيئا وما وقعنا عليه فإن كان الخارج أطلع على نقل في ذلك فله ما  
وطاعه ولا فهو على توقفت وانصرف الدوشى على قوله يمكن أن يقال إنما يشترط بما يل المقيس في علة الحكم فقط لأن كل وجه وهنا  
كذلك على أن الخارج سيأتى في كلامه ما هو كذلك وهو قوله قريبا على حدوا من أمراء عاف من عليها انتهى وصدر كلامه يوم أنه لم يسبق  
بما قاله وكان وجه كون ما سيأتى الخارج كذلك أن على ليسه كان من كل وجه لأن اختصاصا غير مقيد بهالة (قوله على أن  
العيني الخ) قد يقال العيني إنما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائل إذ يحتمل الإفراد والجمع (قوله ولم أقف على نص في ذلك) قال  
البداء بين ما نصروه هنا بصيغته وهو أن اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به على ينى لشيء فعل الأمر فإنه أحق الاتصال بهذه النون أو  
الفتح بلا شرط وأما غيره فلا لعله لا بشرط هذا مما لم أر نصا فيه وسمت شيوخنا ينفذون الياء بضم اللام من أقائل ولم أقف عليه  
مضبوطا كذا في كتاب معتد فإن ثبتت الرواية على هذا الوجه لم أن العرب لا يبنيه عند إلحاق هذه النون المتصلة به لكن يسأل  
حيث لم أهرب مع قبل المتصل البناء انتهى هو صريح في أنه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جرما وأجيب عن عدم بناءه على الفتح  
حيث أن النون إنما دخلت لشيء بالخارج قطعا ومنه الأصل في لا محالة الإعراب فيبقى على أصله مع أنه لا ضرورة في بناءه

بل في الحاق الترتيب به وقد اختلف في بناء المضارع عند اتصال الترتيب به (قوله ويعرف الحرف بأن لا يحسن فيه شيء) السبب  
 الخفي لسماح في تعبده بعدم الحسن عن عدم الصلاحية لغيره لولا قوله اتسع نظر لأن العلامات ليست منحصرة فيها ذكره ولا يلزم  
 من عدم قبوله هذه العلامات عدم قبوله بغير العلامات هذا أشار المضارع بقوله ولا غيرها وإنما جرد الاسم بشيء لأن من علامات  
 الإسناد وهو علامة منونة خفية وجبر في الفعل لينجل لأن علامات كلها للظلية ظاهرة وغير في الحرف يعرف لأن علامته بسيطة  
 والحرف يتعلق بالبساطة هذا وقال القاسم الثاني كان عليه أن يرد أيضا آخر يفرج أسماء الأفعال كما قال ابن النافس ولم يدل على  
 الحرفية دليل أي كان جمع الكلمة أحد ركني الإساءة فإنها حينئذ تنكح هنا الحرفية فتزد بين الاسم والفعل والاسم أصل والإحاطة  
 به عند التردد أولى قال أيضا إن كلامه منقوض بكيف فإنها لا يحسن فيها شيء من العلامات لأن يرد بالإساءة والإسناد في اللفظ أو في  
 المعنى كما تقدم في خط فلا تنقض قال الشهاب القاسم لا يدل بل يحسن فيها الجهر حكى في المتن من بعض العرب على كيف تتبع الأحرار لأننا  
 نقول الجهر عند المصنف ليس دخول حرف الجهر بل الكسرة ولا كسرة ههنا إلا أن يرد الكسرة ولو حلا (قوله ولا غيرها) ليس فيه حواله  
 على مجهول لأن الوقف بين النهي وجعل المضارع ولا غيرها اندفع قول المصنف إن من الكلمات ما لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة  
 مع كونه غير حرف واندفع أن في معرفة الحرف بعدم حسن شيء من العلامات اتسع به (٤٣) المكاس العلامة وقد قالوا أنها تطرد  
 ولا تنكس لأن كل ما قالوه

ما لم يكن العلامة شاملة في  
 أنها أورد على معرفة الحرف  
 بما ذكره المور لأن علامات  
 الاسم والفعل حروف  
 وكأنه قيل يعرف الحرف  
 بأن لا يقبل شيئا من  
 الحروف فدلح بأنه لم يعنون  
 في علامات الاسم والفعل  
 بعنوان الحرفية بل عين  
 الفاظا منصوغة (قوله  
 وتعبده بالمثل مجاز) هذا  
 بناء على اقتران الجمع  
 في المبتدأ والنهاية والذي  
 حقه السعد أنهما يفترقان  
 في النهاية فلا مجاز هنا

(فصل ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات اتسع) المذكورة للاسم والفعل ولا  
 غيرها وإليه أشار النافس فرفه سواهما الحرف (كحل) من حروف الاستهزاء (ولي) من حروف الجر  
 (ولم) من حروف الجرم (وقد أشبه في النظم) (بالمثل) الثلاثة وتعبده بالمثل مجاز عن استعمال بناء  
 الكثرة للفتة ولو جبر بالأمثلة كان حقيقته (ال) بيان (أنواع الحروف) بالنسبة إلى الاختصاص وعدمه  
 (فإن منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالأفعال فلا يشمل شيئا كحل) حيث يمكن في جرحا فعل فإنها تدخل  
 على الاسم (فقول هل زيد أخوك) بخلاف ما إذا كان في جرحا فعل فتختص به إما صريحا نحو هل قام  
 زيد (وهل يقوم) وإما تقدير الأمر هل زيد قام فزيد فاعل فعل هلوف بطرما المذكور على حد وإن  
 امرأته فافتتحت بجهور البصريين والفعل المذكور عند الخشوع والكولين ولا اختصاص على الفعل  
 إذا كان في جرحا وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيد أخوك ومنها ما لا يختص  
 بالاسماء ولا بالأفعال ويصل كما ولا ولا غير (إن المصنفات ليس) ومنها ما يختص بالاسماء فيجعل فيها  
 الجر (كني نحو في الأرض آيات) للترقيتين (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع كأن يراد أخواتها  
 ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام كترتيب (وسمها ما يختص بالأفعال فيجعل فيها) الجرم  
 (كلم نحو لم يكد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كل نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالأفعال  
 ولا يعمل فيها كقند والسين وسوف

(قوله حيث لم يكن في جرحا فعل) أي كما أشار إليها بالمثل (قوله مختص بالفعل) أي فتكون داخلة عليه لاجل الاسم لأن اللفظ  
 يورم أنها داخلة على اسم (قوله ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالأفعال) أي على خلاف الأصل كما أشار إليه من قال حق ما لا يختص  
 أن لا يعمل وما اختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الأصل احتيج إلى توجيه عمل هذا الأدوات لقبها بليس  
 (قوله كما ولا) لأن غيرها لا يلزم اسميته وقيل يمكن اختصاص اسمها وقال الأوزاعي في قوله المصنفات بليس نظر لأننا حيث أشبه بليس  
 اختصاص بالاسم وأجيب بأن ما العامة عمل ليس تدخل على العمل حينئذ لفعل وكذا لا وأن وأما لا لا فهو لا والتأخيه للبيان قد دخل  
 على الفعل حيث سقطت منها أثناء نظر استظهار المضارع كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أي على خلاف الأصل ولذا احتيج إلى توجيه  
 قال الأوزاعي وإنما جعل على أي وأخواتها النصب دون الجرم حلا على لا النافية للجنس لأنها بمنعها على أن بعضهم جزم بها (قوله كلام  
 التعريف) أي لتزليها مدة الجرم ولأن هذا التوسع خلاف الأصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسم في حوائج الثاني  
 يقولون إن ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص وأقول بوجه عليه إن وأخواتها فإنها مختصة بالاسماء ولعل الرفع والنصب وهما  
 عام لا خاص وقد يجب بأن المراد أنما اختص بقبيل ولم يتبع العمل بعمل العمل الخاص فخرج إن وأخواتها لأنها معصية بالفعل لفظا  
 ومعنى كما صرح به على أنه لا يقال لا اسم اختصاصا بالاسماء لأن غيرها يمكن لفظا لا ما تقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون إلا اسما  
 وأما غيرها فقد يكون فعلا لا يكون فعلا لهذا الاختصاص انتهى وفي كلام الأوزاعي في شرح النافية أن إن وأخواتها من الحروف  
 المختصة بالاستناد قال وإنما لم يعمل الجر لما يذكر في بابها (قوله ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها) أي على خلاف الأصل كقند

والسين وسوف أي لتزيتها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزة (تنبيه) تحصل أن أنواع الحروف ثمانية تختص بالافعال أو الأسماء يعمل حملا عاما أو خاصا أو لا يعمل ومفترقا لا يعمل أو يعمل حملا عاما ولا يذكروا مشتركا يعمل حملا عاما فانظر حاشيتنا على القاموس (قوله والفعل مجس) أي إضافي فلا ينافي أنه نوع من الكلمة كما أشار إليه اللغوي والأظهر أن المراد الجنس الغوي (قوله وإنما سمى مضارعا) قال في الحرة • فإن قيل لم سميت الفعل مضارعا لمشاكلة الاسم ولم يسموا ما لا ينصرف مضارعا لمشاكلة الفعل ولم يسموا أيضا الاسم المبنى مضارعا لمشاكلة الحرف. فالجواب أن الاسم يخرج عن باب إلى مشابهة الفعل والحرف لقوله اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو لتمامه من عند التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فإن الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فتخص بمكانه (٤٤) وشابه الفعل بالحركات والكون حتى عمل فلو سمى مضارعا لالتبس المقصود وأبعد بعض

كتب المتقدمين سؤالا وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو أنه قال • فإن قيل لما شابه الفعل الاسم أعطيتوه بعض الإعراب ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتوه كل البناء فأجاب بأن الإعراب لما كان ينبض أصله فخرج فيه دون ما للأصل ولما كان البناء لا ينبض تساوى الأصل والفرع فيه والكلام على هذا أن الإعراب إنما هو معنى وهو لفيد آخر الكلمة لتفصيل العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وإنما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لئلا قامت لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشيء من بعض وإنما

(فعل والفعل) بكسر التاء من حيث هو فعل (جلس تحت ثلاثة أنواع) عند جمهور البصريين ونوحان عند الكوفيين والاختلاف يساقد الأمر شاء على أن أصله مضارع وانصرف لم الموضع في المعنى وقواه وسيأتي تحريره (أحدها) الفعل (المضارع) أي المشابهة وسيأتي وجه التسمية (وهلما أنه يصلح لأن يلزم) بأن يقع بعدما من غير فعل (نحو لم يعم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فذلك انصرف عليها في النظم قوله • فعل مضارع لم يعم • (والأصح فيه) أي في رسم (فتح العين) مضارع ثم بكسر الميم (لا ضمها) مضارع ثم فتح الميم (والأصح في الماضي) منه (شممت بكسر الميم لا فتحتها) والحاصل أنه جاء من باب فرح بفرح ونصر بنصر والاول أفصح من الثاني وقيل هو على ابن خلدون حيث أنكر مجيئه من باب نصر بنصر وقال إنه خطأ أنه وقصواب وروده ومن حكاه الفراء وابن الأعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وإنما سمى) هذا الفعل (مضارعا لمشاكلة الاسم) الماصح للفاعل من جهة اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فمما يشبهه في الحركات والكلمات وعدد الحروف مطلقا وفي المعنى الحروف الأصول والروايات فليس مما يشبهه في اللفظ والروايات ولا في المعنى فكل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال قال الساجي وهذا الوجه أحد ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرنا عليه دون غيره من الوجهات لعدم سلامتها من العطف فيها (ولهذا) التسمية (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أحرف) الماضي (والأصح) أن ينجل بالأوصاف الجدية ليحصل له التقديم على أقرانه (ومع ذلك كلمة) من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المتقرب بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال (ولم يقبل) بكسر الميم (لم يعم) كما وصف كضارب الآراء وهذا إما لفعل (كأرواف بمعنى أوجع وأضجر) فأرواف اسم لا توجع وأف اسم لا تضجر وفي أف أربعمائة ذكر حافي الأوصاف وحاصلها أن فعلها ما أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فإن كانت مضمومة فاللذان وعشرون لغة وحاصل ضبطها أنها إما مجردة عن الواو أو ملحقة بواو والمجردة إما أن يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة لا آخرها مشددة أو مخففة وكل منهما مثلك الآخر مع التثنية وعدمه فهذه اثنا عشرة في المتحركة وإن ساكنة إما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة الواو الواو الساكنة إما ما للكسوة وحرف المد فإن كان هاء الكسوة فإما مثلثة متعددة لهذه سبع عشرة وإن كان حرف مد

الحركات هي التي تلبس الحركة عنده هي الإعراب وقال أبو سعيد الحروف لها السكون فقط والأسماء عليها ثلاث حركات وسكون فأعطى المشابهة لحرف السكون إذ لا يتبعض وأعطى المشابهة للأسماء بعض الحركات • فإن قيل لما شابه الفعل الاسم أعطى الإعراب دون التصغير والتثنية والجمع • فالجواب أن التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالنوات والإعراب معنى يختص بالحال فأعطيت الأفعال الإعراب وأيضا فإن التصغير صورة واحدة فلو أعطيت الفعل للتثنية لكان الأصل كالفرع وأيضا فإنهم أسوا بالحرف المختص بالاسم أن يؤثر في الاسم (أعربا) والأفعال حروف تختص بها فأحدثت فيها إعرابا انتهى ما في الفرة (قوله لعدم سلامتها من العطف فيها) الظن فيها ليس من جهة أنها توجب التسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجبها لإعرابها (قوله) وفي ذلك كلمة على معنى المضارع (ولم يقبل) نفس اسم (قال القاتني) يتفحص بنحو يافى زيد فإنها تامة عن ادھر وهي حرف إلا أن يراد بقرينة الدلالة الروحية على أنه في نظر لأن الواو وضع بالقدم فالجواب الصحيح أن يراد بقوله الدلالة بالهيئة لا بالمادة

فلا تفسد بها (قوله هذا إن كان مسرعا الخ) قال جميع غيرنا نحن أن لا سلم أنه قياس في اللغة لجر أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محققه ولو سلم فلا سلم أن القياس في اللغة يمتنع ولو سلم أنه يمتنع لكان لا يمتنع مطلقا بل في الحدود لا عما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع به عليه بن جماعة في غير ذلك وقال ابن الأبياري وهو أي القياس هل هو المنقول على المنقول إذا كان في معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الأولى فيلزم أن لا تكون أصلا لأن ذلك هو اللزوم من عدم قبول التاء ٤٥ لا كونها أسماء (قوله قاله فيلزم منفرجا)

تحرير الدور واضح لأنه  
عرف الأمر بأن يدل على  
الأمر بوجه الدفع ما قاله  
المصنف في التعليق أن  
الأمر المرفوع هو الأمر  
الاصطلاحي وهو لفظ  
والأمر المرفوع به هو الأمر  
الغري وهو طلب الفعل  
واللفظ والمعنى فلهذا إن بني  
أن المصنف أورد على  
علامة الأمر المذكورة  
أفعل في التحجب كقولك  
أحسن زيد فإنه فعل أمر  
مع أنه لا يفهم منه الأمر  
وأجاب بأن شرط العلامة  
محل الأخراد لا الانكاس  
وقال هـ فإن قلص فعل يمكن  
أن يجاب عنه بأن يدهى  
أن يفعل في التحجب أمر  
للمخاطب بأن يتحجب  
ولأن فيه ضميرا مستترا  
وحيلت فلا إشكال لأنه  
يدل على الطلب ويضلل  
نون التوكيد كقوله :  
هـ فأخرجه من طول فقر  
وأجريا هـ  
أراد آخرين فأبدل النون  
في الوقت ألفا ، لئلا لأن  
هذا وإن كان قولاً لقوم  
من النحاة إلا أن النظم

فهو إما وأو أو ياء أو ألف إما منفصلة أو بالإناء فالحاجة أو بين بين فلهذه خمس  
أخرى مع السبع عشرة وإن كانت مذكورة في إحدى عشر مثابة القاء فتنفع الثوبين وعدمه فتنفع  
وتنفع القاء مكرها بالتهديد فيها مع الثوبين وعدمه فلهذه أربع لغات والحاجة عشرة في الإناء وإن  
كانت مفتوحة فالقاء مفردة مع التنج والكسر والثوبين وعدمه والحاجة ألف بالسكون والسادسة  
أني بالإناء والسابعة إاء بهاء الكسفة فهذه السبع مكية لأربعين النوع (الثاني) الفعل (الماسي)  
(ويتميم) من أخوية المضارع والأمر (يقول تاء القائل كتبارك وهو ليس) قول مبارك يا الله  
وعصيه أنا وليس (أو تاء التأنيد الساكنة كتحم وليس وهو ليس) قول فمصر بلسه وعصيه  
وليس فيه بشكرو عسى وليس هل اشتراك التاءين فيها كما أو ما إليه ما هنا بقوله هو بين التلامتين  
ويعلم تكرير تبارك وليس وليس على أفراد تبارك تاء القائل وأفراد ليس وليس بتأنيده كما أو ما  
إليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد اختلفت  
بعض تاء التأنيدها تاءها ليس وليس كما اختلفت تاء القائل بعضها تبارك وفي شرح الأجر ومعية الشباب  
البحاق أن تبارك قبل التاءين قول مبارك يا الله ومبارك يا أسماء الله اه وهذا إن كان مسرعا  
فذاك وإلا فاللغة لا تنبذ بالقياس واستندنا من لعبه المرحح بالتاءين أن الالف التاء في قول القائل وما هي  
الافعال بالالف مرادها فاستخدم في قوله جتا ضلعت وأمت (ومنى ذلك كلمة على معنى) الفعل (الماسي) وهو  
الحديث المقترون بالأم من الماسي (ولم قبل) تلك الكلمة (إحدى التاءين) المتضمنتين ومما تاء القائل وتاء  
التأنيده الساكنة (فهي اسم) أما الرصيف كضارب أسم لم يفعل (كهيما عوشان بمعنى بعد والفرق)  
وهيات بمعنى بعوشان بمعنى افتقر في هيما عوشان لأن ذلك ذكره في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال  
يفعل عليه الفعل في التحجب وما عدا وما حلا رجائيا لا استقامه جيد أي المدح فإنها أفعال ماضية ولا  
تقبل إحدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لأن التاءين قد قبلوا إحدى التاءين في حروفها من استمالها في  
التعجب والاستثناء والمدح والعبارة بالأصل النوع (الثالث) الفعل (الأمر) وعلامته أن يقبل نون  
التوكيد مع دلالة على الأمر أي الطلب بصيغته فالسرور منفرج ولزاد الأمر باللام ينزع فأن  
دلالة على الطلب لغات من اللام لأن الصيغة بخلاف الأمر بالصيغة (المحذون) فإنه دل على الطلب  
وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم هـ بالنون فعل الأمر إن أسرارهم (فإن قبلت كلمة  
النون) المذكورة (ولم يدل) تلك الكلمة (على الأمر) الذي هو الطلب (فهو فعل مضارع نحو ليسجن  
وليكونا) أو فعل مضارع نحو أسجن زيد لأنه ليس أسرا على الأصح بل على صورته (وإن دل) كلمة (على  
الأمر) الذي هو الطلب (ولم قبل النون) المذكورة (فهو اسم) إما مصدر نحو : صبرا بني عبد الدار  
بمعنى اصبروا أو اسم فعل (كندال ودراك بمعنى أول وأدرك) أو هي حرف نحو كلا بمعنى اتته  
(وهذا) القليل بذال ودراك (أول من القليل به وحيل) في قول الناظم :  
والأمر إن لم يكن لقرون هل هـ فيه هو اسم نحو وحيل

لا يقول به ولا يرى قولك أحسن زيد إلا مسأله لقولك ما أحسنه اه (قوله وإن لم قبل النون الخ) قال الله تعالى جعل العلامة  
هنا ولها تقدم في المضارع والأمر من مكية أي يلزم عدوها التمدد وهذا بخلاف شأنها فلينظر وجه اه هـ وأقول قد عرفت وجهه  
في علامة الحرف فلا تظن (قوله بمعنى أول وأدرك) ضبط بعضهم أول بالالف الوصل وأدرك بالف القطع وكأنه لأن أول من التذول  
وأدرك من الإدراك ولا مانع أن يكون أول بالقطع من الإنزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المريد (قوله هو حرف نحو كلا)

قال الخفيد لا لسم أنها تدل على الأمر بل على الردع والوجع وليس بأمر (قوله فإن اسميهما الخ) جوابه أن الذي علم مما تقدم هو مطلق اسميهما والمراد هنا اسميتهما لفعل لأن قوله هو اسم المراد هو اسم الفعل وهذا لم يعلم مما سبق بئى أنه يستفاد من كلامه اسمية فهو زوال ودراك لأنه أضاف أن الدلالة على الطلب مع عدم عملية اللفظ من علامات الاسمية وهذا موجود في ذراك وزوال فلا محذور في ترك التثنية بهما وأورد القفاي على المصنف في دعواه عدم العلم باسمي زوال الوجود أنهما تقدم أنه يقتضى إلى بطلان العلامة التي ذكرها للحرف لصدقه حيث تقدم عليها وأجيب بأن غاية ما يلزم أنه من قبيل التعريف بالاسم وقد أجازته القنداء لأنه يفيد التمييز في الجملة وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بأن النظم ليس في مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفتقر الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به وعالم لم يعلم فيمثل به في بيان أن حياطة الاسمية شامل للفسمين شولا واحدا وهو أن ما دل على الطلب ولم يقبل التثنية باسم ولا يفتاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تم أنقسام اسم الفعل) أي لأن النظم ذكر من أسماء الفعل الأمر لفظا والموضع زاد الماسي والمضارع (قوله وهو مفهوم الخ) معطوف على الأنقسام أي وجبت تم مفهومى علامة الأمر وذلك لأن علامته مشتقة على قيد بين النظم مفهوم أحد القيدتين فقط وتم الموضع تمام القيد الثاني (قوله لثني أهلها) صفة الأسماء المنتم بها (هذا باب شرح المغرب والمبنى) مر في بحث الكلمة والكلام ما يلزم به ما أشار إليه المصنف في هذا التركيب (قوله وإنما تقدم) قال الزرقاني إن قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره فالجواب أنه لما ذكر تعريف الإعراب وهو يفهم منه لأنه خلافه فكأنه ذكره (٤٦) (قوله وإن كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصلية وعلى جىء بها لجرد الوصل والربط فلا جواب لها لأن اللفظ ولأن التفسير أو هو على ذلك فمرطبة فيقدر جوابها أولا يحتاج مع كونها شرطية إلى جواب ليس كلام مضطرب للسند يفتاء في حواشي المختصر في بحث تقييد المسند بالفرط . وأجيب عما أشار إليه الفارح من الاعتراض بأن معرفة

قال (اسميهما) أي اسميهما صرح جليل (معلومة مما تقدم) من علامات الاسم (لأنهما يقبلان التثنية) تقول صرح جليل بالتثنية وعلى هذا كأن يلحق للموضع أن لا يمثل فيها تقدم بأف لأنها تفضل التثنية فاسميتها معلومة بما تقدم أيضا ثم انظر في دعوى تعامل على قبلان ثونا التوكيد فيلان في علامة الأمر أو لا يفتاوت ما اختاره أروا فيهما وقد مر حيث تم أنقسام اسم الفاعل من الماسي والمضارع ومفهومي علامة الأمر التي أحصاها النظم

### (هذا باب شرح المغرب و (شرح) المبنى)

المشتق من الإعراب والبناء (شرح) على أصله وإن كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لظهور الكلام على الإعراب والبناء أصيلا وتقريرا (الاسم) بعد التركيب (عربان) أشار به إلى أن في كلام النظم حذفا والتقدير والاسم يستعمل بومته مبنى على حد ففهم شق وسعيد فاندفع الاعتراض بأن عبارة النظم تقتضى بظاها أن من الاسم هذين القيدتين ومنه شىء آخر وهو لم يذكره

فلا جواب لها لأن اللفظ ولأن التفسير أو هو على ذلك فمرطبة فيقدر جوابها أولا يحتاج مع كونها شرطية إلى جواب ليس كلام مضطرب للسند يفتاء في حواشي المختصر في بحث تقييد المسند بالفرط . وأجيب عما أشار إليه الفارح من الاعتراض بأن معرفة

المشتق إنما توقف على معرفة المشتق منه إذا أريد تعريفه من حيث ليد المشتق منه والمغرب لم يرد تعريفه من هذه الجبلية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الإعراب على ما ستعرفه قريبا في حكم الأساطيل التركيب وبأن الإعراب والبناء من قبيل الإعراض والمغرب والمبنى من قبيل الدواعي والادوات مباحة على الإعراب لأنها على ما (قوله أصيلا وتقريرا) أي باعتبار علامة الأصول والقروح (قوله بعد التركيب) أحاط به قبيل موقوفة لا معربة ولا مبني على جىء به ابن الحاجب اعتبار الحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة ويجرى عليه الزحشرى اعتبار الجرد صلاحية اشتقاق الإعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر وعمل النزاع المغرب اصطلاحا لا المغرب الذي هو اسم مفعول من قولك أحربت الكلمة فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربا وإذا بضالم تعرب الكلمة معربة وقيل ببلية للقبه الإصالي ويجرى عليه ابن مالك والمصنف من أبيه فكان الاتاق بالفارح ترك هذا القيد وقال الخنوسرى لم يقيد بذلك لأنها بعد التركيب تنقسم إلى قسمين أما قبله فهو ببلية اه وقال الزرقاني قيد بذلك لكون الاسم قبل التركيب موقوفا فلا يلقى منها التقسيم إلى قسمين أهو بهما أنه إذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكتفى به القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما في كل حرب منه ثم قال الزرقاني وهذا حمل لتعرب على ظاهره وهو ما قام به الإعراب ولذلك قال الفارح فيها يأتي وهو ما تغير آخره فغير بالماسي اه وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد في كون الاسم معربا ووجود الإعراب بالفعل وقدره السيد على أن الأفعال الواقعة في التعاريف لا دلالة لها على الزمان (تثنيه) عمل الخلاف في الأسماء قبل التركيب الأسماء التي لم تعبه الحرف شيئا متفقا عليه كالضميرات أما هي لبلى فثبته (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره أن

الاعتراض ان دفع مجرد برونه تأييداً لغيره لان من رتب لا إله إلا الله بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المنفصلة الشاملة في مثل هذا المقام يحصر بعدم الحصر كادله عليه كلام السعد منقول التام يبين ثم الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه جاز عقل فالتام حاشيتنا عليه لم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف حرباً بوليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بأنه لما ذكر أن المبنى ما أشبه الحرف ثم قال هو معرب الاسماء ما فصلنا من شبه الحرف هو أنه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قدوة حرباً في كلامه أخذاً من ذلك (قوله هو الأصل) قال الثاني يعني الرجوع فالتوجه أن يلفظ حذائته وهو خلاف لا الفرج كما قال إذ الفرج إنما يناسب الأصل بمعنى ما يبنى عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي الفصل في الكلام على الأصل والفرج من أن للرجوع ابتداء على الرجوع وأوضح ذلك بقوله أيضاً هذا ممنوع بل يناسب الأصل بمعنى الرجوع لأنه كما أن المعرب يرجع في لفظ اللغة لأنه بواسطة الإعراب تبيين المعاني المختورة عليه فالمنع مرجوح في لفظ اللغة لعدم بين تلك المعاني به في قوله وهو الفرج إشارة إلى أنه متصف بعد الإصالة المذكورة وذلك قائمة أي قائمة ولو هو بقوله وهو خلافه لم يتم ذلك وإنما يغيب مخالفتها في معناه أو نحوه فتأمل اه فإن قيل كيف يكون الأصل في الأسماء الإعراب مع أهم صرحوا بأن الأصل في الأسماء الأفراد فالتركيب الذي يكون فيه الإعراب خلاف الأصل فالجواب أن المراد من الواضع من الأسماء استبعاد مركبة فكان هو الأصل في أفرادها وإن كان هو الأصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الأصل بالنظر إلى عرض الواضع (قوله وهو ما انتهى إليه) مراده بتغيير الآخر تغييره ذاتاً أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغيير الثاني أن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً (٤٧) كافي للمتن في النصب والجر والتغيير

حرب (معرب هو الأصل) في الأسماء هو ما انتهى إليه بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متشكناً) تشكته في باب الاسمية ثم إن كان منصرفاً فاسمياً أمكن ولا يسمى غير أمكن وإنما يعرب الاسم إذا لم يقبض الحرف وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بمقاب من عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة فتعريفها لهذا الإعراب (و) حرب (مبنى) وذهب قوم إلى أن المضاف أي ما المتكلم لا معرب ولا مبنى وسواء مضافاً وليس مبنى (و) المبني (هو الفرج يسمى) لعدم إعرابه (غير متشكناً) في الاسمية (و) إنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف (لا يخلع عند الناظم) شيئاً قريباً منه (أي يقرب إليه) المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول الناظم (لجب على الحروف مبنى) (وأنواع) هذا (القبلة الثلاثة) منها (أحدها) القبلة الوضعية (أي المضافة إلى الوضع) لا أصل وهو المقارن إليه بقوله في النظم (كالقبلة الوضعية في اسمي جنسنا) (و) حابطة (للتطبيق على جزئياته) (أن يكون الاسم) موضوعاً (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان تأييداً بحرفين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاء قلب) أي كالتاء من قلب (فأجاب) في حال التكرار (شبهة بنحو ما بالجر) مطلقاً (ولأنه)

في الصفة أن يبدل الحركه  
معركه اخرى حقيقة أو حكماً  
كافي جمع التوحيات السالم في  
حالة الجر والنصب فإن  
حركته لتغيرت حكماً (قوله  
أشبه) قال الدكتور  
مثل أشبه في المعنى شابه  
والمقابلة هي المقابلة في  
الكيفية وابن الحاجب  
استعملها في مطلق المناسبة  
جازاً حيث قال المبنى  
ما يناسب (قوله وأنواع)

القبلة) قال الثاني إن أراد القبلة القوي المذكور ليل فالتعب وأبهر نحوه مطلق وإن أراد مطلق القلب فلم يدع أحد أنه موجب البناء فيجاء بضربه وقد يجاب بأنه تقسيم لقبلة القوي والحققة يترجم أن القبلة في أب ونحوه من اللوردات قوي فنية عليها اه ملخصاً (قوله أحدها القبلة الوضعية) قال المصنف في الحواشي شرطاً اعتباراً فأصله ومن ثم أصرحت الظروف مع تضمن معنى في وغير مع تضمن إلا فاقوله حين ياب غيره وقوله غير أن لفظ لفظ الناظم المقننى لبيان ما ضافها إلى مبنى وجعل البناء في الثاني أو في لاصلاحية غير فيه خلواً على الاختلاف الأول وذلك أن قول أبي دراجي يصح وقبح الاستثناء المقترح بهما (قوله حابطة المتعاقب على جزئياته أن يكون الخ) لا يعني أن الحابطة بمعنى القاعد هو قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فأخبار المصنف عن الحابطة بأن يكون الذي هو مجرد حكماً مجرد وكان المراد حابطة ما يتضمنه قولنا أن يكون الخ وقس عليه نظائره وقول الفارح المنطوق على جزئياته مجرداً أيضاً لأنه إنما ينطبق على جزئيات موضوعه كما هو في تعريف القضية (قوله موضوعاً على حرف) قدوة متعلق الجار عاصلاً على تقديره طاماً لم يتم قرينة على الاختصاص كما قاله اليميني والقرينة هنا قائمة (قوله أو حرفين) قال الثاني يرد عليه مع فإنها منصوبة هرفاً أو حالاً ويجاب بأنها مبنيّة على ظاهر مذهب سيبره أو بأنها عذوقة في اللام وهي الآلف المنقلبة عن ياء والإعراب مقدر فيها إن أفردت وظاهر على ما قبلها إن أصيبت وهذا معنى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضي اه وأجاب في الجمع بأنها إنما هي في الإضافة ما رخص شبه الحرف كما قيل في أي رتبة وفيه بصيرة لأننا لا نلزم الإضافة والمعارض لقب الحرف إنما هو لو معناه فالتام على الآية فإنها اشتملت هنا على أبحاث غريبة (قوله أي كالتاء من قلب) جعل إضافة التاء إلى قلب على معنى من

وفي نظري على طرف محرم الظاهر أن الإضافة لا تأتي ملازمة وإنما هي معنى اللام إذا جاء بعد جزم من قبل ولا يصح الإضافة  
عن التاء بقصد كالحروف الإضافية التي بمعنى من (قوله لضعف أغلب) قال الزرقاني فيه نظري لأن القيد الوضعي منتف بالكلية إذا لم  
يوضع نحو أبواخ على حرفين فذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما صلا لا يجعل ذلك من القيد المتعارض فانظر اه ومر من الثاني  
الجواب (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أي الأصل الذي سبق له استعماله فلا يرد نحو يدان ودان فإن الأصل فيهما معجور بخلاف  
أخ فإنه لفظي بالأصل في نحو جاء (٤٨) أخوك (قوله بالنصر كلسياني) قال فيم سيأتي ومن يقتض قولهم أبان وأعان قوله

هذا بالنصر هو (قوله بل  
لقبه آخر) وهو القيد  
الجنودي أو الافتقاري أو  
الاختلاف صيغها الاختلاف  
معانيها والصحيح أن  
بناءها القيد الوضعي  
وبناء نحو نحن بطريق  
الجل لأن أصل الجاهل أن  
تكون على حرف أو  
حرفين (قوله أن يتضمن  
الاسم الح) قال الدنوشي  
المعتبري تتضمن بحسب  
الوضع فالنصر المعارض  
لا يوجب البناء فلذلك لم  
يكن الظروف مع أها  
متضمنة معنى التركيب  
اه ومر نحو من المصنف  
يرد عليه المنادى فالأولى  
أن يقال المعتبري تتضمن  
اللازم بأن يتوقف عليه  
المعنى الذي قصد منه  
التضمن فيخرج الظرف  
ويدخل المنادى وتفصيل  
الحال ينظر في حواشي  
الفاكهة (قوله أي من  
المعاني التي تؤدي بالحروف)  
أي ليس المراد من معاني

مع الظاهر غير المستثناة (و) في حال الضم شبهة بنحو (أو المطلق وقائه) وفي حال الضم شبهة بنحو  
الضم في لغة من ضم الميم إذا لم تكن محذوفة من أيمن ذكرها في شرح الثنوني في الحروف المبينة على  
الضم (والثاني) وهو الموضوع على حرفين (كسائر السالفة) أي فإننا (شبهة بنحو قبول) وما ولا  
وقال الضابطي في قوله جئتكم موضوع على حرفين تأنيها حرف لين وضما أوليا كما ولا فإن شيئا من  
الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيوريه والحجرون بخلاف ما هو على حرفين وليس تأنيها  
حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا يمينه اعتراض ابن جني على من أهل لبناء  
كهم وبها موضوع على حرفين فاشبهاهم بول ثم قال على الجمل وضع الحرف المختص به إنما هو  
إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثله الناطم لما أشار إليه الناطم هو التحقيق ومن أطلق  
القول في الوضع على حرفين رأيت به شبه الحرف فليس لإطلاقه بسببه اه ثم استعصر اعتراضا بأن  
نحو أبواخ على حرفين مع أهما معربا لا جواب بقوله (ولما أعرب نحو أبواخ لضعف القيد بكونه  
معرضا) بعد حذف لا متهما (فإن أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم في الثانية (أبو وأخوان)  
بردا لمحذوف والثنية ترد الأشياء إلى أصولها فبها موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأعان من  
غير وثنية أبان وأعان بالنصر كلسياني في قول قيل للميليا القيد بهما بالحروف الموضوع على ثلاثة أحرف  
كهم وبول فالجواب أن هذا القيد مهورر لأن أكثر الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن  
يكون خالب الأسماء جديا • فإن قيل ليس بعد بعض الأسماء الثلاثية ميليا كنحن فالجواب أن  
بناء نحو نحن ليس لهذا القيد بل لكبه آخر بان لبناء المضمرات السبع (الثاني القيد المعنوي) وهو  
المعاري إلى قول الناطم • كالمشهور في معنى قوله (وصابطه) المطبق على جرماياته (أن يتضمن  
الاسم معنى من معاني الحروف) أي من المعاني التي تؤدي بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذي  
تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف  
(كقوله لأنها تستعمل شرطاً) لتعزم فتلين (نحو من هم أم هم جيلند) أي حين إذا استعملت شرطاً  
(شبيهة في) قادية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بأن الشرطية) نحو إن هم أم هم (ولستعمل أيضا  
استفهاما) فلا تعمل شيئا (نحو من نصر الله) أي حين إذا استعملت استفهاما (شبيهة في) قادية  
(المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) لطلب التصور ولما كان هذا مطلقا سؤال وهو أن يقال  
أي الشرطية أو الاستفهامية أهما الحرف ومع ذلك فهما معربان فاشار إلى جوابه بقوله (ولما  
أعرب أي الشرطية نحو أيما الأجدين خصيت) إلا عدوان على فأي اسم شرط جازم منصوب على  
المفعولية بخصيت وقد صدق لأن لها الصدر ومادة والأجلين مضاف إليهما وجه فلا عدوان على

الحروف والمعاني التي وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء أوضع الح (قوله أم لا) كان المناسب لقوله وضع أم لم يوضع لأن عدم  
الوضع ما هو لا مستقبل ثم ليس في كلام المصنف حذف المحطوف بعد ما لم يطف وهو غير جائز بل حذف بعض المحطوف لأن لا من  
تمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على أن أحرف الجواب كثر أما حذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته لسؤال يرد عليه أن لا هنا  
ليس جارية (قوله هو طلب الفهم) قال الدنوشي ما لم يمتنع الظاهر أن يقول لا ما لم يمتنع الظاهر أنه يطلب منه والفهم حقيقة الطالب ولا  
يصح طلبه من الغير ثم أن الالف منهم • ومن من المضاف إليه أي لهم الطالب فلا فاض بهم وعلم ولا تقتض بهمين وعليه لأن المال  
على طلب الفهم هو علم وعلم والمال على خصوص القديما انتكاهم (قوله إنما أعرب أي) قال الزرقاني أي وجوبا وفي كلام للفتني

في حاشيته على المفتي ما يدل على أن الإعراب جائز ويجوز البناء ذكره في محله وفي شيء (قوله لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة) خرج بقوله من ملازمتهما للإضافة كم لاها لا تصاب إلى المفرد وهي مبنية لأن إضافتها غير لازمة وبهذا يعلم ما في قول الوراق في التضييد بالزوم لأجل ما معنا وإلا فالإضافة كناية ذلك لأن اسم لا المفرد مبنية لتضمنه معنى من هذه العلة وهو وجوده في المضاد والشبه به مع أنه معرب قال ملاجى ولم يبين المضاد ولا المضارع له لأن الإضافة ترجع جانب الاسم فتراجع الاسمية بسببها إلى ما استحقه في الأصل أي الإعراب اه وعمل ابن مالك إعراب أي بي ذكر وبأها بمعنى بعض إن اضيفت إلى مفرد وكل إن اضيفت إلى جملة وأورد عليه أبو حيان أن هذا المعنى موجود في لفظها ملازمة للإضافة بل هي أقوى من أي غيرها لأنها لا تنفك عنها لفظا وهي بمعنى هند وعند معربة ولأن مبنية وكان ينبغي أن تعرب لكون كان وهي مبنية وأجاب شيخ الإسلام السراج البلقيني بأن لكون ليس بمعنى عند بل لكون الأول غاية زمان أو مكان وحينئذ لم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظية معربة بخلاف أي وبأن لكون مبنية لفظها الحرف في الزوم استعمال واحد وامتناع الأخبار بها وعنها بخلاف عند فإنها لا لزوم استعمال واحد أو تكون لا ابتداء الظاهر وتستعمل لفظة واحدة فلم يعارض شبه الحروف في لكون من الوجوه المذكورة في الزوم الإضافة بل كشيء واحد لا بقوى أن يعارض أشياء بخلاف أي فإن معنى الحرف واحد عارضه لزوم الإضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير إلى ما هو الأصل في الأسماء وهو إعراب وبأن من العرب من أعرب لكون وهم قيس لما كان موضع لكون صالحا عند شيوخها فأعربوه وبمنهم من أعرب عن (٤٩) طعم ليدرب بأسا شديد آمن لكونه إلا أنه أسكن الدال وأشبهها ضمة

جوابها (و) أي (الاستفهامية نحو أي الفرفة من أسحق) بالاسم أي اسم استفهام مبتدأ وقرئين مضاف إليهما وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للإضافة) إلى المفرد وفي بعض النسخ ملازمتهما بالإعراب والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للإضافة (التي هي من خصائص الأسماء الثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو ها) من أسماء الإشارة للكان (فإنها تتضمن معنى الإشارة) أو لمعنى هو الإشارة للإضافة ببابية ككسر أراك (وهذا المعنى) الذي هو الإشارة (لم تضع العرب له حرفا) يدل عليه (ولكنه من المعاني التي من حيزها أن تؤدي بالحروف لأنه) أي معنى الإشارة (كالخطاب) الموصوع له الكناية لسماء بكاف الخطاب (و) مثل (التيه) الموصوع له ما السمية بها التبيه بالضر (فإن) (لضعف الشبه) بالإعراب (مستحق لضعف الشبه) أي لفظ هنا (لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع) فتدبر في الإشارة فعدل من قول أكثرهم لأنه كالتنوين والفرجى إلى الخطاب والتبيه لكونهما يكتنيان الإشارة وفي بعض المواضع نحو هذا كقوسمو التبيه ها والله خطاب الكافر وتركوا الإشارة بالحرف فكانت تستحق أن يوضع لها حرف كما وضع لها قبلها ولما بعدها (وإنما أعرب هذان وهاتان) من أسماء الإشارة (مع لضعف الشبه) الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من حيثها على صورة المثنى والتثنية من خصائص الأسماء) وهذا أقول مطلق من قولهم فإن من

(٧ - تصريح - أول) مقتضى لروال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعمل للشهاب القاسمي قوة الشبه في لكون بأنه انضم إلى شبهها المثنوي وهو لضعف الشبه معنى التلاصق المخصوصة التي من معاني الحروف الشبه التثنية في بعض لغاتها (قوله لم تضع العرب حرفا يدل عليه) قبل وضعه له لام العهد لأنها الإشارة إلى مفهوم بين المتكلم والمخاطب وهي حرف عاينته أنها للإشارة التثنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) يبان ذلك أن الإشارة نسبة بين المخاطب والمخاطب إليه كما أن الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتبيه نسبة بين الماب والمب وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية لضعف أن يؤدي بالحرف لا بالاسم أو العمل لأن كلا منهما يستقل بالمفهومية (قوله ها التبيه بالضر) أي ولا يجوز المد وإلحاق مرة بعد ألفه لأنه علم على الكلمة المركبة منها وألف ثم نكر وأضيف للتبيه لينطرح إمراد به ولو كان بعد ألف مرة اقتضى أن لنا ها تكون للتثنية وليس كذلك (قوله مستحق) الأول مستحق أو يضل لضعف الشبه ليجري جميع هل لسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من حيثها على صورة المثنى) قال في الجمع وأما يازيدان فإنه جار لأنه يشبه الإعراب لأنرى أنه يتبع لفظه كالعرب اه والأظهر أن يجاب بأنه ورد فيه سبب البناء على التثنية بخلاف هذان وهاتان فإنه ورد فيهما سبب الإعراب هل المبنى لفصل بالوارد في الموضعين قوته (قوله هو عا) قال الشهاب القاسمي الوصف بصورة المثنى لا يثنى أنه مثنى حقيقة إذ يصدق على مفرد المثنى أنه على صورته غاية الأمر أنه موم فالتثنية ممنوع على أنه يمكن منع الشرط المذكور ولو علم فيكون تقدير التكثير وفرضه اه وقال الثاني إن في قوله على صورة المثنى إشارة إلى أن

فثبتهما الحقيقة هذان وهذان بقلب ألف ذا و تا ياء كالتثنية فثبتهما ههنا بحذف ألف ذا و تا فهما على صورة التي لا على قياسه  
 وكونهما كذلك محقق أنهما مبريان لا مبريان لأن ذلك محقق كون لآلف الموجودة الاله الإهراب لا ألف ذا و تا (قوله كان ينوب  
 وكان يقتصر) قال الشهاب القاسمي الكاف فهما باعتبار الأثر الدامية وقال الثاني مثالا لطريقه لا لأن يلزم إذا التباينة والافتقار  
 لا لشمار فهما بالضرورة وحيث فلا حاجة إلى قوله لا يدخل عليهما عامل ولا قوله متصلا فإن المصدر النائب عن فعله لا يلزم التباينة عنه  
 ويومئى يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار إلى الراجعة أى لازم ذلك اهـ فإن قيل عدم دخول الموامل كافى في البناء فلا حاجة  
 إلى هم التباينة من الفعل إليه . قلنا إنما هو كافى في انتهاء الإهراب والياء قدر زائد عليه يحتاج إلى معابة الحرف وهو لا يتم إلا  
 بالجرأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدكتور شرياحم أن الفعل المنسوب في جواب الثاني يرد على وجهين أحدهما أن يقتدر التثنية منصبا  
 على الأول فينتفى الثاني لأن الأول سببه والثاني أن يقتدر التثنية منصبا على الثاني لفظ فيصدق فيه مع وجود الأول إذا علم ذلك  
 فلا اعتراض بأن كلام المصنف يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى على التثنية منصبا على الثاني وهو خلاف تقرير الفارح فإنه جعل  
 التثنية منصبا على الأول (٥٠) وعليه فكيف يفهم منه أنه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه أنه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل

قوله تعالى لا يقضى عليهم  
 فيموتوا اهـ وقوله لأن  
 الأول سببه أى مساو  
 كما هو ظاهر لأن دخول  
 الموامل والتأثير لا يمنعك  
 أحدهما عن الآخر فلا  
 يرد أنه لا يلزم من انتهاء  
 السبب انتهاء السبب  
 لأن الشيء قد يكون له  
 أسباب متعددة وقوله  
 فيصدق فيه مع وجود  
 الأول فيه نظر لأن الثاني  
 مسبب عن الأول ويلزم  
 من انتهاء السبب انتهاء  
 جميع أسبابه ولو كان  
 السبب أهم فالتأثير به  
 إذا كان مساويا كما هنا

قال بأنهما مبريان قال بشتبتهما حقيقة ومن قال بأنهما مبريان قال جىـ فهما على صورة التي وليس  
 مثلين حقيقة وهو الأصح لأن من شرط التثنية قول التكثير وأسماء الإشارة ملزمة للتصريف كذا ذكره  
 في شرح الفلجوري في حالة الرفع وحضا عن صيغة التي المرفوعة وفي حالة الجر والنصب وحضا عن صيغة  
 التي المرفوعة والمنسوب وقوله أولا وإنما أهراب هذان وهاتان يقتضى أنهما مثلان حقيقة كالقول  
 الأول وقوله ثانيا فثبتهما على صورة التي يقتضى أنهما ليسا بمثلين حقيقة كالقول الثاني وإذا جمع بين  
 طرفي كلامنا نتج كونهما مبريين مع عدم تثبتهما وهذا قول ثالث لم أقص عليه، السوح (الثالث القسبة  
 الاستدلال) وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم :  
 وكتابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

(ومعابه) المطبق على جزيئة (أن يلزم لاسم طريقة من طرق الحروف) القالة على المعاني (كأن  
 يوجب) الاسم (عن الفعل) لا يستلزم (أن لا يدخل عليه عامل) من الموامل (فيؤثر فيه) لفظا أو معن  
 فأما قول زهير :  
 ولتم حلقو الدرر أمت إذا دهب دال وج في الدر  
 فن الاستناد إلى اللفظ أى إذا دهب عند الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب التثنية المنصب على  
 الدخول التاني عن التاني يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر مع أن الموامل اللفظية لا تدخل  
 على أسماء الأفعال بالحق كما صرح الموضح به في باب الإضافة فلما اقتصر على على الدخول كما فعل  
 في القسبة به الآتى لكفاء ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الآلف  
 في قوله أصلا ضمير تثنية مائدا على التباينة والافتقار أو للإطلاق والحذف من الأول لدلالة الثاني  
 عليه والأصل كتابة أصله والافتقار أصل لاسم عما فله الشاغل من بعض الشيوخ حيث قال

على ما عرفت وجميع ما ذكرناه دل عليه كلام السعدي بحسب لا وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا اعتراض على المصنف على الوجهين وقوله  
 وهو خلاف تقرير الفارح فإنه جعل الخ فقال عليه الفارح لم يجعل التثنية منصبا على الأول أعني الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم  
 التأثير كما ينش عنه قوله التاني عنه التأثير فيرجع ذلك إلى دخول التثنية على ما هو مقيد بقيد والأصل توجه التثنية إلى القيد كما هو  
 معهود فم ذلك ليس يلزم لكن الفارح سلك ما هو الأصل فلا ينسب منه وبما كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع أن الموامل  
 اللفظية لا تدخل الخ) كلام الفارح في باب أسماء الأفعال وبما يشعر بأن الموامل اللفظية التي لا تدخل عليه الموامل التي تقتضى  
 قاهلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نابعة عن الفعل مع استعماله لأن الأفعال تتأثر بالموامل اللفظية التي لا تقتضى  
 ما ذكره كالنواصب والجرارم وأما الموامل المعنوية ففيها خلاف هل محل عليه فيكون مبتدأ أو لا وذكر الفارح في ذلك الباب  
 أن الخلاف في أنها تتأثر بالموامل أو لا مبنى على الخلاف في مدلولها فراجع (قوله كما فعل في المشبه به) هو ليست ولعل (قوله ولكنه  
 حاول شرح قول النظم الخ) الأقرب أنه أراد الإشارة إلى أن مراد النظم من التأثير في الدخول للتلازم بينهما وإن كان لا حاجة للجمع  
 بينهما (قوله لاسم عما فله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو قال لاسم عما فله الشاغل مسببة عن حذف بلا تأثر وعدم ورود المصدر

التائب من فعله مسبب عن جعل التأصيل قيداً في التوبة من الفعل كالافتقار (قوله وهذا حال) قال الدوشري بيانه أن عدم الإعراب هو البناء وقد جعل شرطاً في البناء في أول الأمر إلى أن شرط البناء هو البناء وليس له أن يكون شرطاً لنفسه أنه وقال الدوشري رويته من كونه حالاً إن كان ذلك من تحصیل الحاصل ولا شك أن تحصیل الحاصل حال إذا الحاصل متعلق بحصيلة لكن تحصیل إنما يكون لغير موجود وإنما علم به وأقول الاستحالة إنما تظهر إذا قيد التأصيل بكونه في اللفظ فهو قبل المراد بلا تأخير لفظاً وعلاً وهو ما جرى عليه القاصح أو لا لم يكن حالاً لأنه يصير المعنى أن من شرط بناء اسم الفعل أن لا يتأثر العوامل لفظاً وعلاً وهذا كناية عن عدم دخول العوامل إذا العوامل لا بد أن تؤثر أحد الأمرين كالإيجاز في صاعدها معنى كلام التأصيل وكناية عن الفعل بأن لا تدخل عليه العوامل وحيث لا يرد المصدر لا يدخل عليه العوامل تقديره أو لا حاجة إلى قيد الإضافة في البناء في آخره وجعل الأصل في أحالة التولية أو دهرى الحذف قد مر آنفاً أن الموضع أشار إلى ذلك فخطان (قوله وكان يقتصر الخ) قال القاني برده على لفظ القول مراداً به (٥١) حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يمكن القول

المترد في مسائل فطلبه للجملة غير لازم فلي تأمل (قوله متأصلاً) قال القاني يرد عليه ذو الطائفة والذين خدموا أعرابها قال الشهاب القاسمي قد يجب أن الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدوشري يمكن رده بأن أعرابها قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله إلى جملة) قال الدوشري أو ما قام مقامها كالوصف في الالوصول أو هو من منها كالتعريف في (قوله من المصدر التائب) أي ومن الأوصاف لوجهاء الضاربين ذبداً وأغاثهم الزيدان لأنها وإن تابت من الفعل إذا الأصل الذي ضرب ذبداً ويقوم

وهذا يعني بلا تأثر لا حصول له فإن تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مترادفاً لفظاً وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرط ولا سببه لحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معرباً وهذا حال انتهى وما ورد المصدر التائب من فعله لأن نيابة عن الفعل طارحة في بعض التراكيب كاصحوا به بخلاف اسم الفعل لأن نيابة عن الفعل متأصلة في المراتب ومزدة منزلة التأصيل في المنحولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل وأعراب المصدر التائب من فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل وإلا فالافتراق فلي تأمل (وكان يقتصر) الاسم (الافتقار متأصلاً إلى جملة) اسمية أو فعلية (الاول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيئات وعه وأوه) من أسماء الأفعال (فإنها) أي فإن هيئات وعه وأوه (ناتبة من بعد) بضم العين (وأصكروا توجع) كل طريق القلب والشر على ترتيب هيئات ناتبة عن فعل ما هو هو بطوره ناتبة عن فعل أمر هو اسكرواوه ناتبة عن فعل مضارع وهو أمر توجع (ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل) القنطرية المنعوية (لتأثر به) كل القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل (فأشبهت) من الحرف (ليصور لعل مثلاً لا ترى أنها نائبان) من الفعل فليبت ناتبة (عن آتني و) لعل ناتبة (عن) أرحم ولا يدخل عليها عامل (أصلاً لعل من) (وأحذر) (الاعظم) (بانتظام التام) من المصدر التائب من فعله لغيره من غير أن يفرق (أي ضرب) (فأشبهت) من ضرب وهو مع هذا أي مع كونه نائباً عن الفعل (مربوب ذلك لأنه) منصوب بالفعل المندول وهو جوباً والتقدير اضرب ضرباً كما أنه إذا تائب عن أن والفعل (تدخل عليه العوامل) القنطرية (فتز فيه تقول) في الرفع (أهين ضرب زيد و) في النصب (كرضه ضرب عمرو) في الخفض (هيبض من ضربه) وبهذا التقدير ينفع ما قيل أن التمثيل لهم مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يقتضيه افتقاراً متأصلاً إلى جملة (كأنه إذا) من ظروف الزمان (وحيد) خاصة من ظروف المكان وحيداً العام نامداً (و) كالذي رأتني من (الموصولات الأتري أنك تقول جئتلك إذا لبتهم معنى إذ حق تقول جامد يدورهم) من الجمل (وكذلك القاني) من الظروف

أريد أن لكنها تتأثر بالعوامل (قوله بهذا التقدير الخ) قال الدوشري حاصلاً هذا لجواب أنه جملة تظهر الاستحالة لأنه نائب عن الفعل في الجملة أنه وبيان أنه جملة تظهر أنه قال كأنه إذا تائب عن أن والفعل والتقدير أن التمثيل لهم مطابق مكيومته الحفيد عبارة مكي أم قوله ضرباً في ضرباً زيداً به مثال صحيح للمصدر التائب عن الفعل أما الأمثلة الثلاثة فإن المصدر فيها لم يأت عن الفعل المطلوب تمثيل المصدر التائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثراً بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل الأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متأثراً بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها ومجهوب منه وجهه فهو قد صرح بالقصور ما لكونه روي رحمه الله وقوله فلأحسن ما فهم انتهى وقال القاني قوله وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه إن أراد مع كونه نائباً فهو في الأمثلة ليس كذلك وإن أراد مع عدمه فذلك لا يضر ولا لو رده عليه روي ذلك لأنه بني نيابته عن أهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم نيابته عامل كقولك أهل زيداً وها فتأمله ولو سكعت عن قوله يقول الخ أراد بالتأثير نصبه بالعامل المقدر كأنه إذا كان راحماً أه وحله فيقدر التقدير بدخوله على العوامل ولعل قوله يقول خلاف ما سلكه القاصح فتعبر (قوله وحيداً لي العام نامداً) إشارة إلى قول القاصح

ولطعنهم في محالها بعد خبرهم به ببعض المراهي حيث لي المأثم وسبأني في باب الإضافة ولي العاظم ثم دعا على الرأس قال الخفيد  
 فان قلت إن إدوارد ملازمان الإضافة مع بانيهما والقبس يقتضي إعرابهما كأعراب أي ملازماتها للإضافة . قلت إصافتهما كلا  
 إضافة لثبتهما مضافان إلى الجمل والإضافة إليها في تقدير الامتنان فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الفارح فيها تقدم إلى ذلك حيث  
 قيل قول المصنف يأن يا الشرطية وأنا الاستفهامية أعرابا للملازمين لإضافة بقوله إلى المقرد (قوله بأسرها) قال الدنوشري أي  
 بمصحبها لأن الأسر لفظ القيد وإذا ذهب القيد فذهب بهدته فاستعملوا بأسرها في معنى بجملة (قوله واحترز بك كرا الإضافة الخ)  
 لم يقل الفارح بعد احترز هو يا بالضمير المستتر في احترز كما فعل سابقا فسمعه بمرأها بالبناء للمفعول لأنه صلت عليه قوله واحترز بك كرا  
 الجملة وذكر الجملة ليس في كلام الناظم وهذا أحد أوجه ثلاثة يحملها كلام الناظم ذكرها المصنف في الجواب حيث قال يستعمل قوله  
 أصلا للثلاثة أوجه أحدها أن يحترز بهما يعرض من الافتقار عند التركيب كأسماء الزمان المهمة إذا أضيفت إلى الجمل نحو هل حين ما بدت  
 المكسب بالبناء هنا لإضافته ليس لا لافتقاره للمارض إلى الجملة أو غمار لا يرد لأنه أثر الجواز لا الوجوب وإنما تكلم النحاة في مثل هذا  
 الموضع هل ما يوجب البناء دون (٥٣) ما يجوز به هذا الجواب مما يورد على قوله ومعراب الأسماء اليتيم من ذلك وكافتقار الفاعل

والمفعول إلى ما يقوم به  
 معناها أي الفاعلية  
 والمفعولين وكافتقار رجل  
 وقع إلى الجملة بعدهما في  
 رجل يعمل الخير ويل أنتم  
 قوم يهلون وثانيها أن  
 يحترز بهما يعارض  
 الافتقار عما لمحي من البناء  
 كافتقار أي فإيه يارض  
 بلزوم إصافها وأنها  
 بمعنى كل إذا أضيفت إلى  
 مكررة وبمعنى بعض إذا  
 أضيفت إلى معرفتها  
 أن يكون ذكره لا كيدا  
 لما قرره من الأصول  
 واقعا لما هاء يتجوز  
 به أي أصل ما ذكرته

والموصول لا يخلو ما أشبهها بالحروف بأسرها افتقارها إلى قاعدة معناها إلى ذكر متعلقها افتقار أمثالا  
 إلى جملة لأنها لا تعارض مع النسبة معاني لا تفصل إلى الأسماء (واحترز بك كرا الإضافة) المستفادة من قول  
 النظم أصلا (من نحو) يوم (هذا يوم يسع العادقين صدقهم) فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو (مضاف)  
 بدليل حذف تنوينه (إلى الجملة) بعده وهو القمل ومفعولها فاعله (والمضاف) أبدا (مفتقر إلى) ذكر  
 (المضاف إليه) في قاعدة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب) ويردول في بعضها (ألا  
 ترى أنك تقول محمد يوما) إذا أجبرت من الترك (وسرت يوما) إذا أجبرت من الإيجاد (ملا يحتاج) في  
 تمام معنى يوم (إلى شيء) آخر (واحترز بك كرا جملة من نحو سبحان) من أسماء المصادر (وهو) من الظروف  
 (لأنها ما افتقران بالإضافة لكن) افتقارها (إلى مصدر) لا إلى جملة (قوله سبحان الله وجلست عند زيد)  
 فذلك أثر ما نصب على المصدر في الظرفية والناسب لسبحان فعل محذوف تخديره أصبح والناسب لزيد  
 جلس وما ذكره من أن سبحان ملازم للإضافة هو المشهور وقال القصر الرازي سبحان صدر لا فعل  
 له فيستعمل مضافا على مضاف إليه فيصنف ترك تنوينه لقبيل سبحان من زيد أي براءة منه كقوله  
 سبحان من علقته الفايخروا فما سمع صرفه لأنه يعرفه في آخره الفايخرون انتهى بحرفه وأما استعمال  
 عند غير مضافة كقوله ~~سبحان من علقته الفايخروا~~ ~~سبحان من علقته الفايخروا~~ لا يساوي نصف عدى  
 فن كلام المولدين وليس بطن حلاقة لحريري بل كل كلمة ذكرت مرادها لفظها فبالغ أن تنصرف  
 تنصرف الأسماء أن تعرب ويحكى أصلها في المنى ثم استلهم اعتراضا بأن الذين والذين وأيام  
 الموصولات معرفة مع أنها مفتقرة بالإضافة إلى جملة فأجاب بقوله (وإعما أعراب اللذان واللتان وأي

تأصيلا وقوله تقريراً ويرجع الجوابين المتضمنين صلاحتهما جوازا لما يعترض به ويرجع الثالث كونه أوغلا لما في كتب  
 الناظم اه والتفصيل بافتقار الفاعل والمفعول نظر إلى عدم تنبيه الافتقار في كلام الناظم بكونه إلى جملة إذ افتقارها ليس إليها ولأن  
 التنبيه بها لو ذكر يكون متأخرا عن قيد الإضافة كان كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لتغيره قبل مجيء التنبيه بالإفتقار إليها  
 والوجه الثاني لا حاجة إليه لحصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أولا مدلى (قوله في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب فسيأتي في  
 الشرح اه هل البناء وجهه والبرهين يمدلون الفتحة إعرابا مثلهم في يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الإشارة ليست ليوم  
 بل للفعل الواقع بعده وهو الترفع والالوم كون الشيء ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدنوشري قال البيضاوي سبحان اسم  
 بمعنى التسبيح الذي هو الترفع وقد يستعمل هنا لأنه لينفع من الإضافة ويمنع الصرف (قوله وقال القصر الرازي) قال الدنوشري سابق  
 كلام القصر في ماضية قول المصنف لا يستعمل إلا مضالما والجواب أن هذا شاذ فلا يرد نقضا انتهى وباللهيت يقتضى الثاني كلام  
 المصنف (قوله سبحان من علقته الفايخروا) يجوز ببعض من أبيات الكتاب قائله ألا متى يجوبه علقته بن ثلاثة لناصرته لناصر بن الطافيل  
 صدره قد قلت لما جاني طره . ومعنى سبحان من علقته الفايخروا أي براءة من طره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما  
 في خط الدنوشري وغيره (قوله وليس بطن) البطن تنبيه الإعراب في إطلاقه على مثل هذا يجوز

(قوله متعلق بمعارضته) قال الدنوشري فيه نظر لأن مقتضى جملة ما جاءه حالا ما يقتضى ذلك أن يكون متعلقا بمخالف  
لا بمعارضته لبيان عمل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الإضافة إلى مفرد) قال الدنوشري وإن قيل يرد  
على هذا قد لا يسمونه لأن إتيانها ملازمان للإضافة إلى مفرد وما مبنيان على الجواب أن لزوم الإضافة إلى مفرد إنما يعارض تختم البناء  
لا جوازده وهذا يجوز أن يعربا في لغة انتهى ويرد عليه أن الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات النصبية كما مر نحوه من  
النشأ القاسمي وتوجه بناءه من مفصلا في كلام الباقين والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وإنما أجاب بأن الشبه الرضی  
لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف ويكون شبه لرضی إنما يظهر إذا لم يتغير فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بصفحة من  
وجه آخر ذكرناه في حواشي الإثنية (قوله في الشبه المنعوى) قال الوراقاني وجهه أن ليس المراد بالشبه الاستعمال (قال الوراقاني وجهه أنه  
مشبه للحرف المهمل من حيث أن معنى قبل التركيب كما أنه كذلك) (قوله وأدخله غيره في الشبه الاستعمال) قال الوراقاني وجهه أنه  
ليس المراد بالشبه الاستعمال ما تقدم على المراد أنه أشبه في كونه لا تاملا ولا معمولا (قوله لو كان) قال الدنوشري ظهر كان جائدا في  
القول (قوله وأما ما سلم) قد مرأما لدخول الفاعل في خبره هو قوله لعربوا مبتدأ عبايون كان شبيها بالشرط في العموم لأنه اسم موصول  
لكن صلتها ليست مهمة لعدم كونها فعلا مضارعا لأن قال هو وإن كان ما خيا لتطابقه في جملة مضارعاته والظن تخدير ما مع قولهم  
لا يحدف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غير أن عند بعضهم قد يقال (٥٣) المحذوف هنا إذا فشرط وفعله وفيه نظر

الموصولة في نحو ضرب أجهم أسماء) ينصب أي لأن جملة أسماء صفة تامم لمقتضى القول بأن أياها مبني على  
الضم لا ضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهر عن شرط المسئلة لأن حذف صدر الصلة مشروط بغيره أن  
يكون خبره مفردا وحتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي (اضرب الفبه) ضلني بقوله (أحرب) (بما  
عارضه) ضلني بضرب (من الجهم) بيان لما ضللت بعارضه (هل صورة الثانية) ضلني بالجهم وهو  
راجع إلى الآتين والثين وفيه البحث السابق في حديثهما من (و) بما عارضه (من لزوم الإضافة) إلى  
مفرد راجع إلى أي وأعمل التثنية لا محال وهو ضابطه أن ينفك الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا  
معمول كاسماء الاصوات والاهداء المسروقة قل الزكبي هو قوام السور وأدخله ابن مالك في بعض  
كتبه في القبة المضمرة وأدخله غيره في الاستعمال هو أدخل الفاعلي أسماء الاصوات في قول النظم  
« وكتيابة عن الفعل بلاه نأثر فقال لأنها تعطي من الحروف والأحرف الاستعداد ما يعطيه الفعل  
لو كان للزجر أو الاستعداد من ينماطه على عكس الأصوات كغنى وقب على أسماء الاصوات ذكره  
في باب اسم الفعل هذا حكم ما شبه الحرف من الاسم (و) أملا (ما سلم) من مشابهة الحرف للعرب  
وهو أي العرب (نوهان ما يظهر إهراجه كأرض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضا) بالنصب  
ومررت بأرض) بالخفض (وما لا يظهر إهراجه كالفق) من المنصور (تقول بها الفقى) بضمة مقدرة على

التي لم تعارض بأن لا تقابله الحرف أصلاً أو شابهته شيئاً غير قائم بقول المصنف في الحواشي أن ما كتب الحرف شيئاً غير قهرى  
يعترض به على قول الناظم لقبه من الحروف وقوله . . . حـ ر ب لأسماء ما قد سلبا . لأنهما يجرى لحد للعرب والمبنى  
والرفع عن حد المغرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدعى للمعجب نال المنكسب الاعتراض وإقراره . فإن قيل كون المغرب السالم من  
شبه الحرف يستلزم أن يكون الأعراب المصنوع من المغرب هو السلافة من مشابهة الحرف ولا قائل به . قلت لا يلزم من حمل المصنوع على  
المصنوع حمل مواضع حل المبدأ على المبدأ كذلك لا نك يقول المصنوع كانسب ولا يجرى أن تقول المصنوع في الكتابة كما ذكره في حواشي  
الناظم في تفسير النصيحة بالخصوص فلا حاجة إلى قول بعضهم هذا إنما يرد لو أراد بيان مفهوم المغرب وهو ممنوع وإنما المراد بيان  
صاحبه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم ولكن ذكرنا كفى إن هذا تعريف باللازم وإن تعريف المغرب بالمفهوم ما انتهى  
آخر ما ع (قوله هو لو كان الخ) قبل هذا إشارة إلى قاعدة قول الناظم ومغرب الأسماء البيت ورد ما قبله استثنى عنه وذكر المصنف في  
الحواشي أنه قاعدة أخرى وهي الإشارة إلى انحصار لغة بناء الاسم في شبه الحرف إذ لم يكن في عبارته السابقة حصر وقال الشهاب في تكملة  
قائده التصريح بمعنى المغرب وصاحبه إذ لا يلزم من كون لبنى . أشبه الحرف لقبه المخصوص إن المغرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة  
لما وإن يعتبر فيه شيء آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يستلزم من أن المغرب ليس إلا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية  
الحسن (قوله ما يظهر إعرابه) أي يصح أن يظهر إعرابه فلا ينافي تقدير الإعراب فيه في الوقت مثلاً

(قوله من سمع) قال الدنوشري ذكر غيره في الاسم ثمان عشرة لغة جميعها كآله عبد الله الدنوشري بقوله :

سماهم واسم سماة كذا سماه رزجعة وثالث أو تل كآله (فصل) (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشري معطوف على قوله الاسم ضربان بقول الخارج أيضا أي كأن الاسم كذلك (قوله وهو الأصل) قال الدنوشري المراد بالأصل هنا الطالب أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه والفتح بخلقه أن يكون المراد بالأصل الراجح على بعد انتهى وليس المصنف بقوله وهو بخلقه دون أن يقول وهو الفتح يؤيد ما مر من الثاني ولكن قول الخارج وهو الفتح لا ياسبه (قوله وهو بخلقه) قال الدنوشري الظاهر أن البناء دائمة في الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويجزا أن يكون الخلال مصدر عاقل أي وهو مكتسب بمخالفة ولو قال وهو بضده لكان أولى لأن الإعراب عند البناء الضدان لا يجتمعان والخلالان قد يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يفسر بثبوت الواسطة لأن الضدين قد يجوز أن تخافهما ولو لم يجر بقوله وهو بخلقه (٥٤) كان أول وقد قال إن التحوين يستوي عندهم الجمع انتهى وفي دهواه استواء الكل عند التحوين نظر

وفي حاشية الفاشي ما ينبغي مراجعته (قوله وبناؤه على الفتح) قال الدنوشري مبني على أن البناء معنوي وأما على القول بأنه لفظي فكان يقول وبناؤه فتحة (قوله في الجملة) قال الدنوشري ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما تعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدنوشري الواقع صفة الخ الماسح ومر فوجه لا هو وحده على كلامه يجوز وبعضهم قال إنما بنى الماسح على حركة التلا يلتقي ما كان في نحو قال وطرد في الباقي انتهى أقول يستدفع هذا بقوله في الجملة فإن

الألف (ورأيت القتي) بفتح مقدرة عليها (ومررت بالقتي) بكسرة مقدرة عليها (ونظير القتي) في تقدير الحركات في آخره (سم) بضم أوله وفتح ثانيه القصر (كهدى وهي) أي سما (لغة في الاسم) من سمثا سما بكسر السين والقصر كرضي وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسرها من غير قصر وعامها وسادسها اسم بضم الهاء وكسرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ومعرب الأسماء ما قد سلبا من شبه الحرف كأرض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ماسياك) أي ماسك (حكاه صاحب الأصاح) أي وجه الدلالة منه إياه أيضا للألف مع الإضافة لذلك فيذكره متصورا وأما أنه يجد هم السين فلا إذا يحتمل كسرها بعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن عابد القناني دبة إلى القناني بفتح القاف جبل لبنى أسد والله أسياك سما مباركا وهو ليس نص في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسياك سما مباركا) أترك الله به إشاركا (فلا دليل فيه لأنه) أي سما (منسوب منون فيجوز أن الأصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أسياك (فتفتح أي ناصب على أنه مفعول ثان لأسياك لأنه بمعنى سماك وقدرى به أيضا) كما تقول (يد) إذا دخل عليها ناصب (وأبعدنا) رسي أرك الله به إشاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كإشارته إياك بالفضل فأضاف المصدر إلى مفعوله مذكرا للفاعل

(فصل) (والفعل) أيضا (ضربان) (مربوب) (مبن) وهو الأصل) في الأفعال إذا لم تصور عامان للفتن ونميزها إلى (إعراب) (و) (ضرب) (مربوب) (مربوب) (أي خلاف المبنى وهو الفتح) (فالمبنى) من الأفعال (نومان أحدهما) الفعل (المضارع) مبني بانفاد (وبناؤه على الفتح) للفتة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كالطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وإنما بنى على حركة لمسا بة المضارع في الجملة لوقوعه مفعولة وجبر وحالا وشرطا ولتقل الضم والكسر وتقل الفعل عدلوا إلى الفتح لفتة (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير ورفع متحرك بارد (فالكون) فيه (ما حذر أوجه

مساء أن المشابهة على طريق الإجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل أن المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضية والمضارعية لكتهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من الفعلين لفظا حقيقة بخلاف قائلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (وقوله وأما ضربت الخ) حاصله أن الفتح فيما ذكر مقدور للفتل في ضربت والتعلل في ضربوا وكذا رمي وهما قائلهما مبني على الفتح لفظا أو تخديرا وليس مبنيا فيما ذكر على الكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو حربا لا على الخدر والظاهر لمناسبة الألف كالكسر في مررت بفلاي لأن حركة المناسبة في نحو فلاي سابقة على دخول العامل في نحو مررت بفلاي فلم يمكن إلا التفسير ونظير لن يضربا على منذهب مبيد من إعراب الأمثلة الخاصة بالحركات بخلاف الفتحة في حربا لأنها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الألف التي هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بنى على فتحة (قوله بارد) صفة كاشفة يستغنى عنها بمنحرك (قوله الكون فيه) أي ما ذكر من ضربت ونحوه



فإن أفعال الإنشاء إنما فائدة جردها عن الزمان، من حيث هو إشار لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائه وهذه  
 الحثية ليست هي جهة كونه فعلا بل فعلية بإشارته على الحدثان من حيث هو الحدث وهو المستقل فقد ثبت كونه  
 فعلا لدلالة بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء وكذا إذا قلنا بأن الإنشاء لا بد له من  
 زمان حال كذا ذهب إليه بعضهم في سائر الإنشاءات لم يشك لنا في قولنا زمان من إيقاعه من التكميل وهذا زمانه من حيث هو إنشاء  
 وهو الحال من حيث حدثه المستند إلى المخاطب وهذا زمانه من حيث هو فعل وجبندقا لإنشاء بوجاهة حدث مستند إلى غير المخاطب  
 كيمتجر هذا حاله وليس هذا الحال من دلالة بل من ضروره فوقعه وإنشاء حدث مستند إلى المخاطب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة وهذا  
 واقع في الحال من حيث هو إنشاء وأما من حيث إسناده حدثه إلى المخاطب فمأثور وهو مستند ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار (قوله  
 كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل) أي وإذا لم يتعد دلالة على المخاطب كان مضارعا وإذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل  
 ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما مرح بذلك الشارح سابقا (قوله من نون الإثبات) مراده بها الموصولة أصالة  
 الإثبات وإن استعملت للذكر مجازا فيشمل نحو • ويرجع من دارين بحر الحقائق • (قوله كالماسي) قال الزرقاني راجع  
 لقوله مبنى لا لقوله على السكون لما تقدم من أن الماضي مبنى على الفتح مطلقا وقال الدوشري أشار به إلى قوله كالماسي إلى أن علة  
 بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وإن كان مكررا لماضي أحسنه لمرس على الفتح مقفرا وقيل علة ثالثة أنه الفصل  
 بهما لا يتصل مثله بالاسماء (٥٦) وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها اشتراطها في أصالة

السكون وهو من الحركة  
 • فإن قيل أي حاجة إلى  
 الحمل على الماضي وملا  
 حمل بأصالة السكون لبيان  
 قلنا ما استحق المضارع  
 الإعراب الذي أصله  
 الحركة وبنى مع نون  
 التوكيد على حركة دل على  
 أن الحركة هي المظور  
 إليها والسكون يلي منه  
 اعتباره فإذا خرج عن  
 الحركة مع نون الإثبات

فمنعك فليت وإذا ادعى أن أصله نعم كان دال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في الماضي  
 وهذا ما مرناه بعد قسم الأفعال (ل (لحرب) من لأصل (المضارع نحو قوم) ريد (لكن) لا مطلقا  
 على الأصح بل (شرط سلا من نون الإثبات) (نور التوكيد المباشرة) وإلى الإشارة به قوله  
 • وأخرى مضارعا أن عريا • من نون توكيد مباشر ومن • نون إثبات (قوله مع نون الإثبات مبنى على)  
 الأصح (على السكون) كالماسي (بحر معانيات يترأص) وذهب السبيل إلى أنه مع نون الإثبات  
 معرب تقدير (ومع نون التوكيد المباشرة) على الأصح وقيل لا بشرط المباشرة وهو لتبطل مبنى  
 أيضا وقيل الجمع معرب تقدير (والفعل الجمع المباشرة مبنى على الفتح نحو ليلن) تركيبه مع النون  
 تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون الفاصلين أو واجعا أو بامتناع لم يحكم على الأصح  
 أصالة لا هم لا يركبون إلا ثلاثة أشياء (أما نون التوكيد) (غير المباشرة) له ظاهرا وتقدير (أي المضارع  
 معرب معها تقدير المباشرة) (مستلزم من الجهول مسددا لظاهر المذكور من الجلاء وهو  
 النجاسة أصله قبل التوكيد لتبطل كنهه واولى الاول لا الفعل والثانية أو الجماعة فإما أن

احتجج إلى وجه إخراجها لا يكتفى بأن يتصل بأن الأصل في الساء السكوني وليس وليها التثنية استنبطه من الرصد ذكرناه  
 في حاشية القاموس (قوله وذهب السبيل إلى أنه الخ) قال ابن جاعة هل هذا يكون إعرابه مقدرا صاع من ظهور ما للزاهم السكون في فعل  
 الإعراب (قوله وقيل لا بشرط المباشرة) قال الدوشري يظن على هذا القول على ماذا بنى نحو لتبطل انتهى وبأني جوابه (قوله وقيل  
 الجمع معرب تقدير) بشكل بنحو ولا يصدق فإن إعرابه ليس تقديرًا مكيف قال تقديرًا (قوله تركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم  
 والجمهور على أنه مبنى تركيبه مع النون والإعراب لا يكون في لوسط النون حرف لاحتط له في الإعراب في الجزمان مبنيين انتهت به  
 أول من كلام الشارح لأن التركيب ليس من أسباب الساء بل إنما يصلح سببا للإعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون  
 البناء على الفتح لا لأصل البناء لأن الأصل في الأعمال البناء فلا يعمل لكن قال الشهاب القاسم إياه علة البناء وكونه على  
 الفتح إنما احتاج لتعليل بنائه لأن الإعراب فيه كالأصل بسبب اندمجة السابقة جدا خرج منه فكأنه خرج من الأصل  
 وإنما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معدى كركب وحره لأن معدى كركب كدنان ركبتا وصارتا كالكلمة  
 الواحدة والمعنى واحد غير مظهر فيه لتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لأن الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المأمين  
 والنون على التوكيد فهما لفظ خمسة عشر لأن المعنى فيه متعدد لأنه بمرحلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سياتي في باب لا  
 التافية للجنس أنهم جوزوا في وصف اسمها التسمية بالفتح وقالوا إن وصفه لموصوف ركبا قبل دخول لافهلا قبل هذا إن الفعل ركب مع  
 الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للجهول) قال الدوشري الجهول هو القاض والمفعول ليس بجهول ففعل معنى قولهم

المجهول: المجهول فانه (توالتوا الى التوات) أي التي لم يمد كلها ولا يلازم اجتهادها في جن (قوله معرب مع نون التوكيد لفظا)  
 قال أبو حنيفة أشار بقوله لفظا إلى أن قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرًا مفكلاً بالنسبة لقوله فيما تزين فليأمل فإن إهرايه  
 ليس تقديرًا وسيأتي في كلامه (قوله ثلاثا يلبس الخ) أن قيل الالف تنفتح بكسرة النون لأن حركتها مع الواحد تنفتح قبل الجواب  
 أن الكسر لا يكون إلا بعد الالف فإذا راعى الالف تنفتح أو لا تنفتح حال الوقف أو لا ينقل عن الآخر (قوله حركتها النون)  
 فيه نظر فإن الذي حرك ليس النون إنما كفتل تنفتح مع الالف لا ما مدحمة بل الحرك هو النون الثانية (قوله وقد بين أن الإهرايه  
 التقدير الخ) سبقه إلى ذلك ولد المصنف والمكي قال الخليل اعترض على المصنف ولده في مثله بقوله فيما تزين ولا تقبلان لما هو  
 معرب تقديرًا ثم ذكر ما حاصله أن المصنف لم قصد التثنية لهما لما هو بصده بل به (ص ٥٧) على أن عموم قوله فإنه يعرب معهما

تقديرًا غير مراد وقال القفا  
 قال الرضى أهل أنه اختلف  
 في المضارع المتصل به نونا  
 التوكيد فقال جمهورهم  
 أنه مبنى لركبه مع النون  
 والإهرايه في الوسط وأما  
 النون حرف ولا صلة له  
 في الإهرايه وقال بعضهم  
 المضارع مع النون مبنى  
 للتركيب إلا إذا أسند إلى  
 الالف نحو هل تعذبان  
 أو الزاوي نحو هل تعذبون  
 أو الياء نحو هل تعذبين  
 لأن الضمائر الباردة تمنع  
 التركيب لفصلها بينهما  
 والحذوف للساكنين في  
 حكم التثنية فنحو تعذبين  
 واضربن لتعذبون وتعذبين  
 فالمستند إلى أحد الأحرف  
 الثلاثة معرب مقدار الإهرايه  
 لا يستحال معه بحركة  
 الفرق • فإن قيل فإذا  
 كانت معربة فلم تعوض

نقول استغفلت الضمة على لام الفعل لحذفه لا سئلها أو تقول فحركات وانفتح ما قبلها فقبلت ألفا  
 وعلى التقديرين التثنية ما كانا الزاويان على التقدير الأول والالف والواو على التقدير الثاني لحذف أول  
 الساكنين فصار لتلنون يوزن فعمون ثم أكد بالتثنية فصار لتلنون بثلاث نوات لحذف نون الرفع لفظا  
 اتوا إلى النوات فالتثنية ما كانا واوا جمع ويوزن التوكيد المدحمة وله ذر حذف أحدهما حركتها الواو  
 بحركة تهما السها وهي الضمة ولم تحرك النون • صلة على الأصل ولعروض الضمة لم يفتل الزاوي ألفا  
 لتعركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذف نون الرفع لتواي لا مثا فهي مقصورة الثبوت لأنها علامة الرفع  
 بخلاف ما إذا حذف الجازم فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فإما تزين) أصله قبل  
 التوكيد ترأين كتمنمين فقلت حركة الهمزة إلى الراء فبها ثم حذف الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر  
 الياء الأولى وسكون الثانية وإما أن تقول حذف الكسرة لاستغفالها أو فحركات الياء وانفتح ما قبلها  
 فقبلت ألفا وعلى التقديرين التثنية ما كان حذف أو نحو فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل  
 الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بما الزائدة لحذف نون الرفع صار فيما ترى سكون الياء المقترحة ما قبلها  
 ثم أكد بالنون فالتثنية ما كانا ياء الخاطبة ونون التوكيد في تقدير حذف أحدهما حركتها الياء بحركة  
 تهما السها وهي الكسرة إلى آخر ما مر في تلنون (و) نحو (ولا تلبس الخ) أصله قبل التوكيد والتي تلبسان  
 بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناحية لحذف نون الرفع فصار لا تلبسان ثم أكد بالتثنية فالتثنية ما كانا  
 الالف ونون التوكيد المدحمة ولم يجر حذف الالف ثلاثا يلبس أو واحد لا يجر كها لأنها لا تقبل الحركة  
 ولم يجر حذف النون فنوات المفصولة منها حركات النون بالكسرة فليها نون التثنية الواقعة بعد الالف  
 هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقديرًا فحرو ولا يصدر بك بضم الدال أصله قبل التوكيد  
 والتي يصدر بك حذف نون الجازم وهو لا الناحية فصار يصدر بك ثم أكد بالتثنية فالتثنية ما كانا  
 حذف الزاوي لدلالة الضمة عليها فصار لا يصدر بك نون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظا إلا أنها لم تباشرة في  
 الأصل لأن الزاوي المدحمة فاقصة بينهما تقديرًا والضمة على الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة فإنه إذا  
 أكد بالنون يبنى وإن كان يرفع ثبات النون فإنه إذا أكد بالنون يبق على إهرايه لفظا أو تقديرًا لوجود  
 الفاصل لفظا أو تقديرًا وقد بين بما قرأنا أن الإهرايه التقديرية لتلنون خاصة بخلاف فيما تزين ولا

(٨ - تصريح - أول) النون من الحركة كما عرض في نحو ضربان وتعربون وتضربن لا تشتغل على الإهرايه أي لام الكلمة  
 بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر. قلت كرامة لاجتماع الواو والياء في الإهرايه عند هؤلاء على نون التوكيد كما دار على  
 ياء النسب وتاء التأنيث لهما فاجتمعا لتلنون والإهرايه قبل النون لأعليها ولتساويهما قبل ألفا في نحو لتسفن انتهى وبه يظهر أن  
 الموضع ما شى بما للنظم على القول الثالث وأن قوله فعرّب مع تقديرًا صحيح على عمومه وأما إهرايه بحركات مقدرة على آخر الفعل  
 وأن خطا في ذلك عطاف نعم يشهد أن يقال ما السالغ من أن النون في اثنين الآخرين إنما دخلت بعد دخول الجازم فيها واستيفاء  
 مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ الفخري في شرح تصريف التزي قال إهرايه فيها لفظي لا تقديرية فليأمل والحاصل  
 أن كونها معربين تقديرًا مبنى على دخول الجازم هاجما مؤكدين بالنون وهو صحيح في نفسه لكنه غير متعين لإمكان دخوله  
 تقديرًا قبل التأكيد كما قبل به بل ياء الخلق لأن النون إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح هو

قبل ما حكيته الحركة القارة بين المفرد المذكور وجمع المذكور والحاملة المؤنث قوله فقال جمهورهم مبنى على النظم قال في الإيضاح  
 الفعل المضارع إذا لحقه نون التوكيد التثنية أو الخفيفة بنى على النسخة إذا كان مفردا أو مشورا أما إذا كان جماعيا بنى على الضمة ثم قال وأما  
 بناء الفعل المضارع المنفصل على تثنية الفاعل وجمعه فلا تشتد آخره بالحركة التي هي الأصل ألف والواو وسقوط النون ثون التوكيد  
 \* فان قيل إذا أعرب الفعل مع الضمة بالفاعل الذي هو في غاية الانزياح بالفعل كضربان ويضربون لم لا يعرب مع نون التوكيد  
 والجواب أن الإعراب بفعل المنفصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لم يزد زيادة الثقل في النون التثنية  
 وحمل الخفيفة عليها بئى أنه بكل يمثل المنسوب كترشي فإنه يمكن أن يقال يجب بإزاء تركبه مع ياء النسب ولا إعراب في الوسط وأما البناء  
 لحرف ولا حظ له في الإعراب كتب الشباب فتسمى على قوله إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد أن ذكر الأمور التي  
 يؤكد بها المضارع ما نصبه وربما أكد المضارع غالبا بما ذكر وفادره أنه جازئ تؤكد المضارع المرفوع المجرى من سائر الأمور  
 على قلة نظرا وترا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف صالح) أجيب بأن الواضع حكيم بطل الأشياء ما استحقه طبع  
 استحقاق الحروف البناء لزم الصافيها وهذا إنما يقتضي تصحيح قول النظم لأن كلام المصنف أحسن من الظاهر والجواب أن في  
 كلام النظم التصریح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق (فصل) قوله وأنواع البناء الخ قال الذنوشي لم  
 يفرق رحمه الله التمييز في مجازي (٥٨) الإعراب والبناء فبعض في الموضوعين بأنواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فبعض في جانب

فبعض فإنه فيما أصل وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبني) لأنها لا تنصرف ولا يمتنع  
 عليها من المعاني ما يحتاج منه إلى إعراب وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف مستحق للبناء  
 إذ لا يلزم من استحقاق البناء الأصل به والبناء لموضع ثبوت على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي  
 الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حادثة واحدة على القول بأنه منصرف وعلى القول بأنه لفظي فقال ابن مالك  
 ما جى به لانيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إمساك أو نقل أو تفصل من سكونين  
 (فصل) وأنواع (البناء أربعة) لا زائد عليها (أحدها السكون وهو الأصل) وإلى أشار بقوله  
 وهو الأصل المبني أن يسكنه وإنما كان الأصل في البناء السكون لحفته واستصحابا للأصل وهو عدم  
 الحركة فلا ينبغي عليه إلا السبب كالتخالف كجنى نحو أسس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء كت  
 وكونها عرصة للابتداء بها كلام لا تنكح ما كونها أصل في التمكن كأول وكفهمها بالمعرب كضرب  
 (ويعنى) عدم الحركة (أيضا وتسمى) كأيس سكونا والسكون خفيف (ولحفت) دخل في الكلم الثلاث  
 الحرف والفعل والأسم التي الحرف (فصل) في الفعل نحو (فهم) ون (الاسم نحو) كم بدأ بالحرف  
 فهو في البناء ونى بالفعل لأنه لا طلب به (ر) الترح (ثاني الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون)  
 المحصورة بأدنى فتح النظم بخلاف الضم والكسر لأن الأول إنما يحصل بأعمال المضامين مع الواصلين إلى

إعراب الاسم بالأنواع  
 وفي جانب بنائه بالانقلاب  
 ووجهه السجوداني بأنه  
 إنما يقل الحركات الوقف  
 والبناء أنواع فبعض ما يكون  
 طائفا شاملا نظرا إلى  
 الأصل إذا الأصل أي يكون  
 البناء محصورا في واحد  
 وهو السكون فليسا كان  
 من حق البناء أن لا يفصل  
 هذه الأشياء نظرا إلى  
 الأصل لم يطلق عليها  
 اسم الأنواع رعاية لجانب  
 الأصل وكون ما ذكر

أنواعا للبناء على القول بأنه معنوي متفكر فإن القوم ليس متوجها إلى الفتح وإخوته . وقد يقال أن النوع مثلا لزوم فتح  
 ولزوم سكون مثلا وأما على القول بأن البناء لفظي فالامر واضح ويرد على قوله أربعة ما بنى على حرف كالمندى واسم لا  
 وما بنى على حذف كالحش والحر وادم قال الفاني وجارته فتختص الحصر وفيه نظر لأن جارته ليس فيها ما يدل على  
 الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم المند فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أحدا من المقام وقد يقال إن الحصر في الأربعة باعتبار الأصل  
 وما أورد فرج عن هذا انتهى وهو عجيب فإن الثاني سأل هذا وأجاب عنه فقال يقتضي هذا الحصر بناء الأمر والمندى واسم لا فترتبه  
 على ما سيذكره في أبوابها من الحروف وحيدتها فإن قيل هذه فرجة . قلت الأصل في الفرجة لا تنقل في الأنواع بخلاف العلامات  
 كاسيحي . فليتأمل انتهى نصه قيل عليه الأنواع التي لا يمثل فيها ما ذكر المنطوية لا تقوى يرمى المراد هنا وبالجملة قول النظم ومنه  
 ففتح الخ أجود من تمييز المصنف لإشعار قوله ومنه بقرينة المدلول من المنصفة المشرع بعدم الحصر وسقطت الأعراض بأنه  
 لأنه أن يقول بغير ما ذكر بنوب كما قال في أنواع الإعراب (قوله وإلى أشار بفرجه والأصل الخ) إلا أن تمييز المصنف بالسكون أولى لأن  
 مصدر أن يسكن السكون فيذكر زيادة حركات كانت موجودة (قوله لحفت) أي السكون يعني ونقل للبناء لزومه (قوله وكونها  
 عرصة للابتداء بها كلام الابتداء) يقتضي من هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل في التمكن) فيه أن كل اسم له أصل في التمكن  
 والظاهر أن يقال كونها لها حاله إعراب لا مهم لم يمثلوا لهذا السبب لا بد من حالك إعراب وبناء وكان عليه أن يذكر أسباب خصوص





(قوله هو الضمة الخ) قال الفائق قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم أنها أنواع البناء الذي هو حجاب الإعراب واتخاذ هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات العلامة على شيء يقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده <sup>٩١</sup> فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الإعراب والبناء في الكلمة لا خفاء في استحالة وحل هذه القضية أن مطلق الضم وما عطف عليها من أنواع البناء فإنه إن كان لعامل فعلا للإعراب كان لازما قبلها ولا فائدة من حركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين ليتأمل اه وفي قوله لأنه إن كان لعامل فعلا للإعراب كان لازما قبلها من حركات الإعراب ليس هو الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على القاطبة والمقروبة والاحتاطة فلو لم يرفع بضمة معناه أجل الضمة علامة للقاطبة ومكنا ويرد على قوله ولا فإن كان لازما فبناء إن حركات ما هذا الآخر قد يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالآخر أو ما هو بمركبة وأعلم أنهم اختلفوا في حركات الإعراب هي حركات البناء أو غير ما يقال الجمهور غير ما قال تطرب هي هي قال في الجمع والخلاف لفظي لأنه ثابت على التسمية فقط لا ولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ تطرب هو من واقعته يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفي كون الخلاف لفظيا يعلم بما أسلفنا من اعتبار كون حركات الإعراب اعتبارا فيها أنه بسبب المامل وأنها دالة على ما ذكره (الباب الأول) (قوله فلها ترفع بالواو) قال النوشري علة لعل باب (٦١) الأسماء الستة وكان الأولى أن يقول فإن

ولها الراد ولصبا الألف  
وجرما الباء وإنما أعربت  
هذه الأسماء الستة بالحروف  
لأنهم لما رأوا المتنى  
والجمع أعربا بالحروف  
والإعراب بالحروف  
أقرى لكون الحرف  
بمنزلة حركتين والمتنى  
الجمع فرما المفرد كرهوا  
استبداد التفرع بذلك  
لجملوا الإعراب بالحروف  
في هذه المقدرات وإنما  
اختاروا أن تكون ستة  
لأن أعداد الجمع والمتنى  
ستة ثلاثة في كل واحد  
وإنما اختاروا هذه

وهي الضمة للرفع) نحو جاء زيد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للمنع) نحو مررت  
بزيد (وحذف الحركة للمجرم) نحو لم يتم وذلك مستفاد من قوله في النظم:

فأرفع بهم والنصب فتحا وجر • كسرا كذا كراهه عبده بسر • واجزم بنسكين  
(وعلامات فروع) نأية (من هذه الملامح) الأصول هي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو  
والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والألف والياء وحذف النون والتان بنونان  
عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهي حذف حرف العلة أو حذف  
قنون وإليها أشار بقوله هو غير ما ذكر تنوب (وهي) أي هذه العشرة (والعلة سبعة أبواب متفرقة

### (الباب الأول)

المختار إليه بقول النظم:

وارفع بواو والنصب بالألف • واجزم بياء من أجل المصل

من ذلك فوان حصة أبانا • والفتح جيمع اسم منه بالمر أبأخ حم كذا كوش  
وهو (باب الأسماء الستة) المختلة المدافعة (فلها ترفع بالواو) بياضة عن الضمة (وتنصب بالألف) بياضة  
عن الفتحة (وتحذف بالياء) بياضة عن الكسرة (وهي ذو معنى صاحب) لا بمعنى الذي (والهم إذا فارقت  
الميم) لا المتصل بها (والألف والأخ) بالكسيف (والهم) خبر من (واحد) قال ابن مالك في شرح الصدة  
جمل أو طاذ لأنه مختص بعلامات الإعراب بالحروف وجعل لفرق بين ذوق الذي ذكر لتساويهما في لزوم

الكلمات دون غيرها لأنها أشبهت بالمتنى من حيث أن كلا منهما يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخلو اختصار هذه الأسماء وأجربتها بما ذكر  
ويظهر فلا ينبغي إيراد من حواشي هذا الشرح ويرد على قوله لأن أعداد المتنى الخ أن أعدادها أكثر كما يعلم من حيث ملحقات المتنى والجمع  
وعلى قوله لأنها أشبهت الخ أن ابتادوا ولدا والدا كذلك فلا بد أن يضم إلى قوله من حيث أن كلا الخ وأن أخرها حرف علة وبق <sup>٩٢</sup> من  
الأسئلة المشهورة في المقام وجرأه أنهم خصوا ذلك بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة وتوقع في عبارة بعضهم لتظهر التلام والاندماج هو  
بحرف كائنا في حواشي الفاكهي (قوله والهم) قال النوشري أصل فم فوه على وزن فعل ففتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف  
والهم إذا فارقت الميم كعبارة الضم وقد قال في الحواشي أنها لا تستقيم لوجهين أحدهما أن الهم هذه النقطة بمعنى الوجود لما مع مفارقة  
الميم لأن الموجود مع مفارقة الميم نقطة أخرى ليس هو ففرض محال ولا غير أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لنقطة الهم نفسها  
والعرب الإعراب الملة كور نقطة أخرى وهي المنقبة عليها الأحوال الثلاثة أي فوك وفوك وفوك فالحكم عليه هي لم يثبت له  
الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما آخره الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها أينما وقد اتفق مثل علما الاستعمال أو

(١) قوله في الخامس فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا في النسخ التي بأيدي رسله فيلزم من جعل أنواع قبلاء علامات أنواع الإعراب  
اجتماع الإعراب والبناء في الكلمة وهو ذلك اه (٢) قوله في الخامس وبق الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وليحذر

قريب منه قوله إلى ثلاثة وأى وحال الخ لأن الحكم عليه بالثبوت إلى ثلاثة أرى وأعلم وليس قوله إذا صار الخ بتألف له كما لا ينفعه قوله  
 حيث الميم ثانياً لأن رأى وحلم لا وجود لهما مع أرى وأعلم كما لا وجود لهما مع مقارعة الميم اهـ وأجيب بأن المراد بالتألف ما يدل على ضمها  
 وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا عدت إليه الميم وفي شرح الراعي أن هذه مساقعة لفظية وأنها إذا فهمت المعاني لا مشاحة  
 في الألفاظ (قوله والاب والآخر والحم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي ظاهرة لشرف الأب وبليته الآخر  
 ولزم تأخير الحم (قوله ويقتضى أن تكون مضافة) قال الثبابتين في حواشي الثاني . فإن قلت مضافاً قال وفي غير التيم إذا  
 قارنته الميم لأن الظاهر أنه لا يستعمل إلا مضافاً فهو كسوف ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضاً . قلت لكنه لا يلزم  
 الاضافة لغير الياء بل يضاف إليها أيضاً واستثناء المصنف بقوله بالنظر إلى الاضافة ولكونها لغير الياء الآتي فهو يقتضي أن الاضافة  
 أي لغير ذوات أن تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في قسم لا ميم دون ذوات أيضاً فصار باقياً وكان يمكن قطعه عن الاضافة وإن  
 كان باختيار القيد لا يمكن إطلاق الاشتراط بالدسة لفظياً بل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الالف ووهة فهاذا قال الدكتور فيقال  
 أن يثبته وبين قوله والاضافة منوية (٦٢) نوع ثبات كد قبل ويرد بأية قوله والاضافة منوية بيان للتسبيل المثلث وقوله وخرجه

الخ يقتضي أنه جواب آخر  
 من الشذوذ اهـ أقول كان  
 الظاهر أن يقول لكن  
 قوله وخرجه الخ ليكون  
 استدراكاً على ما ذكره من  
 أنه بيان للتسبيل الشذوذ  
 يقتضي لكونه جواباً  
 واحداً ولا يخفى ما في  
 عبارة الشارح من الحزارة  
 ولو جعل الشارح يخرج  
 أبي الحسن توطئة لقول  
 المصنف والاضافة منوية  
 وأنه جواب ثان والواو  
 بمعنى أو كافي بمعنى النسخ  
 وعليها شرح أبو الجاه  
 القنري كان حسناً فكان  
 يقول بعد سوق كلام أبي

الاضافة والاهراب بالحروف لأن دول لا تصاف ليما تشكلم وفواضاف إليها لهذا المعط من درجة ذوات  
 وأخره والاب والآخر والحم مستوية في لاهراب بالحروف إذا ضيفت لغيرها ما تشكلم فترتيبها في  
 المذكور قبل المنزلة آخرها لانهما بالحروف قليل اهـ ملخصاً (ويقتضى) لاهراب هذه الأسماء  
 بالحروف (في غير ذوات أن تكون مضافة لا مفردة) من الاضافة (فإن أفردت) عنها (أهرك بالحركات)  
 الثلاث ظاهرة فالجمع (بحروفها) نأخ مسطور على الاضافة في غيره في الجار والمجرور قبله (و) النصب  
 نحو (أنه أيا) فأيا اسم أبو غيره جار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو (وبينات الآخر) فالآخر مجرور  
 بالاضافة بنات إليه ثم استعمر اعتراضاً بأن ما جمعها بالحروف مع أنه مفرد فأجاب بقوله (فأما قوله) يعني  
 المدحاح (عاطف من سلى خياشيم وفاه نقاد) لأنه منصوب بالالف بالخطف على خياشيم المنصوب بمطالع على  
 المعصولة مع أنه غير مطالع وخرجه أبو الحسن بن مائة ابن مائة على أنه حذف المضاف إليه ونوى لبوت  
 لفظه (الاضافة منوية) في المصنف والمخطوف عليه (أي خياشيمها وقها) فأبقاء على حاله غير مضاف  
 إضافة صريحاً قال ابن كيسان إن كان ذلك لا موضع لا يلحقه التنوين لحذف يعني التنوين ويبقى مفرداً  
 على حرفين إذ الالف هي المصيبة من هذه الكلمة لم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد فعل قول ابن  
 مالك لا يشترط أن يمتدح أن يكون مفعولاً بل المفعول والمنوية في ذلك سواء (ويقتضى في الاضافة  
 أن تكون لغير الياء) الله على تشكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع فهمه وضمير المخاطب  
 وضمير الغائب وفروها (فإن كانت) الاضافة (لياء) المذكورة (أهرك) هذه الأسماء  
 (بالحركات لا مفردة) في الأحوال الثلاث على الأصح فالرفع (نحو وأسى هرون) فأخى مرفوع على الابتداء

الحسن وإلى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول ولو أرى معنى أو جازة أي تتجافى لا يقاس عليه أو الاضافة منوية أي  
 عاطف من سلى خياشيمها وقها مضاف إليها كالأحرف مضافاً إلى الألف فصاراً لغيرها في حاشيته على المتن أن بية  
 الاضافة خاصة بالظروف سواء كان أرادوا الحق بها وكون ذلك بلا شرط ولا نسيان في باب الاضافة أنه إذا كان المضاف المضاف إليه  
 فهو على ثلاثة أقسام ثالثاً أنه يبقى إهراً ويرك تنوينه وإن شرط ذلك والغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المضاف وأن من غير  
 الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر من فهم كلام المصنف شيء فغل عنه الناظرون في المقام  
 وهو أن قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا لتسوية أو أنه يعمد المعطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله أن وجه  
 الشذوذ حذف المضاف إليه من خياشيم وفاه نقاداً لمضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فذهب بالاضافة (قوله  
 وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي أن هذا جواب عن الاعتراض فنبأ أن لا يفي خفاء والمصنف يظهر أن كلام ابن كيسان  
 جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرر به الشارح كلام المصنف أشار إليه المحرر في حاشيته وحاصله أن كان بعيداً من  
 سياق كلام المصنف أن قوله إذا لم يضاف وجب أن يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما في البيت لم يتصل به الميم فإن  
 كلام ابن كيسان يظهر جواباً عن هذا الاعتراض لجواب المصنف أو جواباً عن فتأمل

(قوله تسعون نسبة) رأيته بخطه من المختلأ ما منه نسخة فميرى نزل عن شيخنا الفخري أن العامل في نسبة النصب جملة له تسعون وتسعون اسم بهر و هو مرعوب فإن من المشهور أن التمييز الرابع لإيهام الاسم بالنسب هذه الاسم فالنصب لنسبة تسعون وتسعون والرابع لإيهام نسبة الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهة فلا يكون ناصب تمييز جملة قط (قوله وما يحتمل الأوجه الثلاثة الخ) وإذا لم يذكر المصنف مثال الجر إشارة إلى أن الآية صالحة كما قال الثاني (قوله وجوابه أنه ينتظر الخ) هذا الاختصار إنما يصار إليه عند الحاجة إليه ولا ينبغي أن يشغل مذهباً في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قولهم في باب النطق أن الواو انفردت بنطق عامل حذف يوتي معصومة كقوله تعالى سكن أعمد وزوجك الجنة واحترض أبو حيان في البحر على هذا الوجه باعتراض آخر وذلك لأنه يلزم عليه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفس موسى فقط وليس المنع به بل على أن موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط وورد الحسين بأن القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضاً فإن الجس مأمون فإن كل أحد يجادل في ذلك أنه لا يملك إلا أمر نفسه (قوله على أن واسمها) أجود من قول المصنف في شرح القصور على هل إن واسمها إلا أن محلها (٦٣) الرفع وهو ليس بمعطوف عليه ولم يصل

المعطوف على هل الاسم فقط لأن شرط المعطوف على هل الاسم بقاء المجرور والابتداء بالتدوال بدخول التاسع (قوله وذكر) قال الدوشري وزنها فصل بالتحريك عند سيبويه ولادها ياء وبالسكون عند الخليل ولا مائها واد (قوله حالة أفرادها) قال الدوشري يحد به عن حالة ثنيتها وجمعها فإنها ليست من الأسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بأنها ملازمة للإضافة لغير الياء مطلقاً ولا تضاد إلى الأعلام غالباً ومن غير الغالب بالالف ذوبك وإنما اشترط أن تضاف إلى أسماء الأجناس لأنهم وضمومها

وعلاوة رفعه ضمة مقدرة على الحاء منع ظهورها اشتغال أهل بحركة المناسبة وهرون بدلته أو عطفت بيان عليه وجملة هو الفصح من لسان خبره وما يحتمل الرفع والنصب إن هذا أخى له تسعون وتسعون نسبة فأخى يحتمل أن يكون منصوباً على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعاً على أنه خبر أول لأن وجهه له تسعون غير ثمانية مما يحتمل الأوجه الثلاثة (إني لا أملك إلا نفسي وأخي) فأخى يحتمل أن يكون مرفوعاً أو أن يكون منصوباً أو أن يكون مجروراً أو أن يكون مفعولاً أو أن يكون مضافاً إلى الضمير المستتر في أمك ذكره الدوشري واحترضه الموضع بأن أمك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه ينتظر في التامع ما لا ينتظر في المتوحد ونقد حسن المعطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمسئى الوجه الثاني أن يكون معطوفاً على أن واسمها الثالث أن يكون مبتدأ حلف خبره والتقدير وأخى لا يملك إلا نفسه وهو هل هذا من عطفت الجمل وعلى الأولين من عطفت المفردات والنصب من وجهين أحدهما أن يكون معطوفاً على اسم أن والثاني أن يكون معطوفاً على نفس وجره من وجه واحد وهو أن يكون معطوفاً على الياء المجرورة بإضافة نفس إليها وهذا الوجه لا يميز جمهور البصريين لعدم إعادته لجار واسمى من اشتراط التكبير والإفراد المقابل للثنية والجمع فيما لا صلة حيث انحصر على قوله بشرط ذا الأعراب أو يضاف لا ليا لكره ذكرها كذلك (وذكر) حالة أفرادها (ملازمة كل إضافة كذا في الجاه) من أجناس الأجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها) لأنها خاصة والاشتراط لمحصل ما ليس بمحصل (وإذا كانت موصولة) بمعنى الذي وأخواته (لومها الواو) في الأحوال الثلاثة غالباً والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رضا ونسباً وجراً (كقوله) وهو متاخر بن حبيب الفقيهي فاما كرام موسرون وأيتهم (الحسين من ذي عنهم ما كتب) مكنار واه أبو الفتح ابن جني بالياء معر باور واه غير بالواو على البناء إذا ثبت إعرابها في الجر نصابه في الرفع والنصب وقيد ابن الصنع ذلك

ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس فلا بد من أن تضاف إليها الصفات وقد أصبحت إلى المضمر شذوذاً وإلى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذي كسليم (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد دابر الناظم لما بكسر الحدة كذا البيت في نسخ الخامسة وطبعه شرح التبريزي إلا أنه قدسها كلتيهما إن الشرطية وما الزائدة وقد راعى الاسم معمولاً لعمل محذوف مبنى للمفعول أي فاما مقصد كرام كما قد رواد في قوله لا تعزى إن منفس أهلكته وإن يملك منفسه وأصواب إيهاماً في قولك ساجراً ما زيد وما هو وروا إن الاسم غير مبتدأ محذوف أي فالناس إمام كرام بدليل قوله وإما ثناء وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي هو محذوف الجملتان أيتهم وحذرهم صفتان وقوله لحسي البيت أي فكأن من عطائهم ما يكفي حاجتي أي لا أبتى منهم زيادة على الحاجة ولو لا هذا التأويل لفقد الاتحاد المبتدأ والخبر هو قد يقال ليس هذا تأويل بل البيت بل هو ظاهر لأنه وصل ذي بال طرف كما وصل به التأويل كما أدى عندك فلا يخفى أن معنى عندهم من عطائهم وإذا قال القائل أن فيه الإخبار بالاعمام من الخاص إلا أنه قال ولا فائدة فيه كآرى وقد يقال الإخبار بالاعمام من الخاص جائز ومفيد نحو كل إصان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الوراق إذا قلنا لا فارق

(قوله الخوف في الصائم) الخوف من الخاء هو الخوف قال الزمان عبد الله المالك الخوف في الآخرة فقط رواية مسلم الخوف  
 لم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدبابة والآخرة لما روى السمعاني من حديث جابر أعطيت أمي خمس خصال  
 ثم قال وثانيها أنهم يحسون وخوف أفواهم أطيب عند الله من ريح المسك وقوله صلى الله عليه وسلم الخوف في الصائم حين يظف  
 روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه وظلف بفتح الياء وضم اللام وصف كل منهما تصفيفا شاع به على صاحبه (فصل)  
 (قوله والأفصح في المتن) لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد (مسئلة) في المتن منافع لبيان الثلاث وأحرفها  
 القصر ولم أر من حكاه من أبي البقاء في الباب الأول في شرح الخصال ولم يذكر له شاهدا ولا دليل في قوله عنوان لأنه قد يكون على  
 لغة من يستعمله بالأحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيدي عفا في باب المسبب ومنهم من يقول هنوك هناك ومررت بهنك وهنوان  
 فيجره جرى الأب اه ومن خطه نظمت (٦٤) (قوله من لم يزل) قال الدنور شري لفظ الحديث في الجامع الصغير على

إذا رأيتم الرجل يتعري  
 بعزاء الجاهلية فأعضوه  
 بهن أي به ولا تكونوا من  
 عن أبي ذؤيب صح اللفظ  
 الذي ذكره المصنف فسلم  
 وإلا فلا اه ولا يخفى أن  
 السبوط لم ينكر أنه لم يرد  
 إلا باللفظ الذي أورد وقد  
 اقتصر ابن الأثير في النهاية  
 على اللفظ الذي أورد  
 المصنف ثم أن الشاهد  
 حاصل على الروايتين ولا  
 إشكال بكل حال (قوله  
 أي قولوا له أعضي)  
 تكسر الهمزة لأن مضارعه  
 مفتوح العين أو مكسورة ما  
 قال في المصباح عصمت  
 اللفظة وبها وعليها عضا  
 أمسكتا بالأسنان وهو  
 من باب تعصب الأكثر  
 لكن المصدر ساكن  
 ومن باب منع لغة نجيبة

بحالة الجر لا عمل الصياح (وإن لم يأت في غيرهم أحراب بالحركات الثلاث) سواء أفراد أو أضيف ولا  
 يختص بشئ الميم في الهم حالة لإضافة الضرورة بحرفه يصبح ظمان وفي الحرفه ه خلافا للناظر  
 ويرده قوله صلى الله عليه وسلم وأحرف في الصائم أطيب عند الله من ريح المسك  
 (فصل) (والأفصح في المتن) إذا استعمل مصفا (المتن أي حذف اللام) منه وهي الواو وإلى ذلك  
 الإشارة بقوله والتمس في هذا الأحرف أحسن (يعرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون فتقول  
 هذا هنك ورأيت هنك نظرت إلى هنك (ومنه) أي من التنصص في المتن (الحديث) هو قوله صلى الله  
 عليه وسلم (من لم يزل يعزاه الجاهلية فأعضوه بهن أي به ولا تكونوا) قال الموضح في شرح شواهد ابن النافط  
 تعزى بمشاة مفتوحة فممن مهمة مفتوحة تعزى أي من المسبب وأتى وهو الذي يقول بالهلان  
 لتخرج الناس منه إلى القتال في البطل فأعضوه حمزة مفتوحة وعين مهمة مكسورة وحاد مفدة  
 معجمة أي قولوا له أعضي على هنك أي على ذكر أيك أي قولوا لذلك استهزاء به ولا تعجبوا إلى  
 القتال الذي أراه أي تمسك بذكر أيك الذي اقتضى إليه صاه أن يمسك فأما نحن فلا نجيبك ولا  
 نكسوا أي لا نذكر وأما كتابة الذكر فهو الحسن بل أذكروا له صريح اسم الذكر وهو الأبر وتكونوا مفتوح  
 التاء وسكون الكاف بعدها حروف والفتحة على قوله بهن أي به إذا استعمله مقروعا اه وإذا استعمل  
 المتن غير مصال كان بالإجماع مفتوحا وهو لفظ من روايت صاه ومررت بهن وهو اسم يكتن به من أسماء  
 الأجناس كرجل وقمرين وغيرهما وقيل هما صفتان فتصيح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله  
 الموضح في شرح التنطير (ويجوز التنصص) تنصص هو حذف اللام والإحزاب بالحركات (في الأب والآخر  
 والحم) وهو المراد بقول الظلم • وفي أب رنا ليه يندر • فتقول هذا أبك وأخاك وحمك ورأيت أبك  
 وأخاك وحمك ومررت بأبك وأخاك وحمك (ومنه) أي من التنصص (قوله) وهو رزبة يمدح عدي بن حاتم  
 الطائي: بأبه أفتدي عدي في الكرم • ومن يشابهه أه فظلم

فأبه الأول مجرور بالكسرة وأه الذي من ضرب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه  
 أباه فظلم واحتشك معنى في الطلاق مثل وقيل له سلم في موضع الذي في موضعه وقيل فظلم أبوه

وفي أفعال ابن القطاع مع باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في أعضي مضمومة وعلى الجملة فأعضي هذا أمر  
 من الثلاث المجرد وحمزة وصل وأما أعضوه فامر من الثلاث المازية وحمزة حمزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض  
 ومنه حديث أبي أنه أعض (١) إنسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعنوا لغيرك قاله لأعضيته (قوله من أسماء الأجناس) قال  
 الدنور شري أي من مسمى أسماء الأجناس إذ الظاهر أن مدلوله ليس اسم الجنس فليتأمل اه ولا وجه للأمر بالتأويل مع اشتها ما ذكر  
 من التأويل الظهوره (قوله بأبه أفتدي عدي) قيل إن كان هذا تمثيلا لسم أو استشهاده لظنه لا احتمال أن يكون الأصل أي به وحطفت  
 الياء للضرورة أقول لا لظن لهذا الاحتمال البعيد ومثله لا ينافي الاستشهاد (قوله وقيل فظلم أبوه) قاله الميداني قال المصنف يرد  
 وقول الميداني أن إمام الشرط على تأويلهما لم يبعد إليه صهر من غيره اه والعبد في بكسر اللام وسكون الحاء نسبة إلى الحياني أبو قبيبة

(قوله من غير نظر إلى الإعراب بالحركات) أي لأن أبو انواراً وان في هذا القول صريحاً بالحروف لانهما مثليان (قوله قال القراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف لهذا عرض عليه بأنه ذكر القول المذكور دليلاً على النقص حال الإضافة والمثني لا يدل إلا على أن ما قبل العلامة كان متعجباً بالإعراب لا على أنهم حذفوا اللام عند الإضافة وأجيب بأن عدم التمام في التثنية لا يلزم لعدم التمام في الإضافة بل انتفاء اللام ينتفي المألوم وقد انتفى التمام في التثنية لظوم منه قطعاً انتفاء التمام في الإضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحد) قدم الثعلب على الاسم لا اشتاره وثلاثاً يترجم أن نقل مبنى الفعل وهو أحد بن يحيى وأنه (٦٥) غير الملبس به ناقل عنه (قوله غاياتها)

الآلف للإشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثني الآلف خلافاً للمثني إذ ليس للجد إلا غاية واحدة إلا أن يلزم أن له غايتين باعتبار المبدأ والآخر (قوله ونقل أول من قاله عمرو بن العاص) انقصر على هذا المصنف في شرح الفوائد مع حكايته بقبيل ولم يذكره الزعزعي في مستغنى الأمثال وذكر الأول مع بعض عطالة لكلام القارح فقال أصله أن أبا حنن حال يهيس هم به يهيس على قاتل أخوته وهم في غار وكان شديد الجبن زاحماً أن في الغار حراً جلد في القتال فقيل له ما أجهجه فقال ذلك ثم ذكر قولاً آخر ويهيس هو الملقب لعامة قال في تهذيب الأسماء والغايات والجهود على كتابة الماضي بالياء وهو الصحيح عند أهل العربية ووقع في كثير من كتب الحديث

حين وضع دونه حيث أدى إليه شبه وقيل الصواب ما ظننت أنه حيث لم تزل بدليل على وجه الولد على مشابهة أبيه قاله القباقي (و) من مطلق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات (قوله بعضهم) أي العرب (في التثنية) أي تثنية الآب والأخ المختومين (أبو أنحان) قال القراء أن جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح في الحواشي وكذا عباس أمان . فظهر أن المسموع أن فسط وأمان متيسر عليه وإذا جاز أمان قياساً فيلزم أن يكون حسان كذلك لم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحد بن يحيى أنه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبوك فن قال هذا أبوك وأباك قال في التثنية أبو أنحان قال هذا أبك قال في التثنية أبان (و) الآب والأخ والم (قصر عن أولى من نقصن) وهو المراد بقول النظم . وقصرها من نقصن أشهر . وعدل الموضح عن ما إلى من لأن لا تكرر من أن يعود إلى جمع القلة وما بعكس ذلك والمراد بقصر من أن يلزم آخر من الآلف المخالفة عن لاهن في الأحوال الثلاثة بغير بن بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النعم فيما قال الجمهور وقيل رؤية : (إن أباها وأبا أباها) . قد بلغنا في الجهد غاياتها

أنشد ابن جني وغيره أبا الأول وما صلف عليه لا شاع فيه لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوباً بالآلف نيابة عن الفتح أو محتمل أن يكون منصوباً منصوباً بفتحة مقدرة على الآلف والفتحة في أباها الثالث إذ هو أصح في النقص لأنه مضاف إليه فهو مفعول بكسر فتحة مقدرة على الآلف والألف الجري بالياء (وقول بعضهم) هو أبو - حنن حين قال له ما له قد بلغه أن ناساً من النعم في غار يشربون وهم قائلون لأخوته هل لك في غار فيه غلاباء لعلنا نصيب منها ونطلق حتى أقفاه على فم الغار ثم مضى في الغار فقال أخيراً أبا حنن قال بعضهم إن أبا حنن لم يطل فقال أبو حنن . مكرأعك لا يطل . فصار هذا مثلاً يضرب لمن يعمل على ما ليس من شأنه وقيل إن أول من قاله عمرو بن النعم كان مكرماً عليه معاوية ليخرج من ذلك مباردة على رضى الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكرأعك لا يطل فخرض عنه وذكر الأخ للاعتطاف فأعاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمزة مقدرة على الآلف وبطل محطوف بلا على مكرم مكرم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكرم مبتدأ أو أعاك نائب عن الفاعل مع مصاحبه لعدم اعتياده على التثني أو الاستغناء عند جهود البصريين وأجازوا الألف والكوفيون كاسياً (قوله) بالجر وهم العرب (للرأة حاة) وأنه يستدعي أن يقولوا الرجل حاة لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الآلف إليها وظهر أنها حرف صحيح واحد كره على أصله فيقدر الإعراب فيه وتظهر ذلك في وفاء وحاصل ما ذكره بما لا صفة أن الأسماء الستة في ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو معنى صاحب العلم وهو الميم وما فيه لغتان وهو الهاء لأن فيه التمام والإتمام وما فيه ثلاث لغات وهو

(٩ - قصر - أول) ولفظه كتابته بحذف الياء وهي لغة وقد عرفت في التجميع نحوه كالسكبه المتعالي بالذراع ونحوها قوله وحاصل ما ذكره الخ قال الزرقاني وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التهديد فيكون فيه أربع لغات وفي أخ التهديد وأخو يسكان الحاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حو كقرو وحم كقرو وحما تكلم فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لأن غرضه بيان اللغات الثلاث يختلف بها الإعراب وهذا ليس كذلك اه وعلى ذكر التهديد في الآب يستطع الاعتراض على بعض الروايات التي قال لشهاب الدين القوسي أنه عندنا مثل الآب وعند الباء فقال لا جرم أنكم تأكلون ولا وجه لقول بعضهم من يحدد الباء من الآب الذي هو الواو إنما يكون إلا دابة ولو قال القوسي لا جرم أنكم ترعون كان الخطب كما لا يخفى على أهل الخرق

(الباب الثاني) (قوله من أبواب النيباء) قال المصنف في التذكرة ذكر تطبق في ما يليه قال ناب من هنا نوبا ولا يجوز ناب منه نيباء قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثنتين الخ) قال الثاني هذا الحد صادق بالضم في أتيان ثمان واثنتين والثنان إذا هي معنية من أمثروا أمثروا من رجل ورجل ومن امرأة امرأة أو ويمكن أن يجاب بأن لمرءة بغيره ما أشهر من شروط الثني فمن اثنتين معربين فلا يراد الضمور وظاهر أن المراد اثنتين من لفظه فلا يراد الثان والثاني إذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنتين وامرأة امرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدوشري معنى لاثنتين لشخصين إما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث أو قال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتنكير اثنتين هل هو لتكنة أقول نعم له تكنة تظهر بالتأمل (قوله كصنوان) قال الورقاني جمع تنكير وإذا تنصوا تنص بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك أه وفي كون ذلك من الإلباس نظر وإنما هو من الإجمال والفرق بينهما أن في الأول يلباد القهم إلى خلاف المراد وفي الثاني لا يلباد إلى شيء بل يقف لاستواء الأمرين عنده (قوله وفتح وزكا) هذا بناء هل ما ذكره ابن الناقم بما يدل هل اثنتين وفيه نظر لانهما يصدقان على الثنتين لانهما يدلان عليهما لأن شفعاً مقبل القوم وهذا أهم من اثنتين واللام يصدق هل الأخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم) فيما حل على الثني (يوجد بعد هذا في بعض النسخ) وما به أن هذا متى في أصله فهو ذاه قال الدوشري وجه التهجوز أنه أطلق الأب متلا على الهم (٦٦) ثم هو ولكن في جيلنا نظر لأنه حقيقته وجاز وبأن أنه لا يثنى الحقيقة والمجاهد والتخيل

الأب والآخر والهم فإن فيه الإنعام والنفس والتعصر  
(الباب الثاني)

من أبواب النيباء (الثنى) وهو في الأصل المتطوَّف من ثنية العود إذا عطفته وفي الاصطلاح (ما وضع لاثنتين وأثنى عن المتعاطفين) ما وضع جالس ولا يثنى فصل أول هرج لما وضع لأقل كر جلان للثاني أو أكثر كصنوان وأثنى عن المتعاطفين فصل ثان هرج لحوكل وكثاوا ثنائيا والثاني وفتح ودرج وزكا بالثنتين اسم الفيلين ودخل فيه لمر القصران قدامس والقصر قال الموضح في شرح اللحن والذي أراه أن التحويين يسمون هذا المخرج من عدم ذكرهم في ما حل على الثني وما به أن هذا متى في أصله فهو ذاه وصرح المرادى بأنه حقيق في لثني ودخل فيه أيضا ثنية المرد المذكر اسم كان أو صفة (كالزبدان) المسلمين (و) الموزع كذلك فهو (الهندان) المسلمان وثنية الجمع المكسر كالجلالان وثنية اسم الجمع كالركبان وللمسألة اسم المجلس كالغلمان ولتوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول الأمر فهو المرفوع والقرائن بال المعرفة هو من تعريف العملية الذهاب عند إرادة التثنية فيما أصل العملية وجميع ذلك معرب على الأصح (لأنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المقترح ما قبلها المكسور ما بعدها) وإلى ذلك الإشارة بقوله بالألف أرفع الثني مع قوله : ونحلف اليان جبه الألف • جوا وأصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجر على النصب لأن الجر أصله والنصب ما يحول عليه وذهب الزجاج إلى أن الثني من

إطلاق اسم أحدا لصاحبه  
أو المقصدين على الآخر  
(قوله وثنية الجمع) قال  
الورقاني هذا عالم يكن على  
صيغة منهى المخرج كما  
سيأتي في أول الشروط (قوله  
وثنية اسم الجمع الخ) هذا  
يقضي جواز تسمية هذه  
الأمور المذكورة بشرط  
الأفراد التي يعاقب  
ذلك الهم إلا أن يراد ما نقل  
عن ابن مالك هو قوله لما  
كان شبه الواحد شرط في  
صحة التثنية كان ما هو  
أشبه بالواحد أولى به  
فلذلك كان ثنية اسم الجمع

أكثر من ثنية الجمع قال ومن ثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فتنين يوم التل الجيمان (قوله لأنه يرفع بالألف الخ) إن قبل علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة وأتم أجزئ في الأسماء الستة والثني والجمع حصوها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب إن حتى إعراب الكلمة أن يكون بعد حصوها بكال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ابوتها فإن كان بالحركات فلا بد أن يكون على الآخر وعن الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما إذا كان بالحروف التي هي من نسيج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الإعراب فيها أيضا بعد ابوت جميع حروف الكلمة لأنها لا تحصل إعراباً بعد ابوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدوشري بخط كاتب الأصل وقوله وعمل الحركة بعد الحرف بخلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نوبته • والتمثيل سابق حرفه أو بعده قولان والتحقيق مقترنان • فإن قيل ما الحكمة في جريان صيغة الثني على طرفي واحدة من غير تفرقة بين مثني العاقل وغيره كالفعل في الجمع جبه فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل • أجيب بأن الثني لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلماناً لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحداً للثني ولم يمتنع إلى القول بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل العقول والكثرة فجميع المذكور السالم خص بالثنية من العاقل دون جميع الموزع فلهذا افتقدت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدوشري وجه ذلك عند ما به

لنصف من حرف المصنف واختلاف صيغة لا تقتضي الإعراب بل هي صيغ عند بعضهم هكذا ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حده ويطلب مذهبه الاتفاق على إعراب جمع التكسير وجمع المذكر السالم لينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أو لا اه وقال الورقاني لم يبين البناء على ما ذكره على الأقل في جاء الزيدان وهما على البناء المحرر أي الزيد بن عمرو بن زيد بن قله بعض شيوخنا (قوله بشرط في كل ما يثنى الخ) قال النوشري وبشرط فلما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاستفراق كأحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد إذا كان ثم ما يثنى من ثلثة نحو ثلاثة وأربعة إذ يستفنى عن تشبيها يستلزمه بالية ولا لفظ كل وبعض ولا ثلثة الكتابات عن الأعلام هو ثلاث وثلاثون لأنها لا تقبل التنكير لأنها موضوعة أسماء الإشارة وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال النوشري ظاهر انتصاره على ما ذكره من ثلثة جمع المذكر السالم أو نظره ما حكم المثنى والجمع على حده المسمى بهما هل يثنى أو لا اه ولا وجه لهذا الظاهر اشتراط الحكم في كلامهم فقد نصوا على أن المانع من ثلثة المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع إعرابين في كلمة واحدة قالوا منها ما سمى به إذا عرّب إعرابها فزوم المحذوف فيه فإن عرّب إعرابها كان جار ثلثيه وجهه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المثنى) قال النوشري ليس من حيث ياريدان و ياريدون بل هو من بناء المثنى والجمع لأن ثلثة المثنى وجمعه وأما عنان فالألف فيه المحكا بقاتين وإعمالها من حيث التثنية والجمع سبب (٦٧) البناء في باب النداء ومثله باب لا

لأن سبب التثنية عليها والوارد له قوة كأورد سبب الإعراب وهو التثنية على المثنى والثلاثان والثلاثون وثلاثون فأحرقت وإعمالها عرب اللذين لا اه لم يأت على سن الجمع على أن بعضهم عرّبوه وبها يتدفع قول الورقاني وأما نحو ياريدان و ياريدون فهو ثلثة عرب وجهه لأن يا إنما دخلت على مثنى وجموعه فإن قيل كل من المثنى والجمع معارض البناء فيها فانه مبني لا اختصاصا بالأسماء

ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط وأحدها الإفراد فلا يثنى المثنى ولا الجمع على حده ولا الجمع الذي لا يظهر له في الأحاد ثنائيا الإعراب فلا يثنى المثنى وأما نحو ياريدان و ياريدون والثلاثان فصيغ موضوعات للمثنى وليس شاة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسنادا اتفاقا ولا مزج على الأصح وأما المركب تركيبا حافذا لجمع الإعلام فيستثنى ثلثة المضاف من ثلثة المضاف إليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم بأقوال على طبعه بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الإبراهيم والاسم من باب التثنية السادس اتفاق المثنى فلا يثنى المفترق ولا الحقيقة والجاز وأما قولهم اقم أحد السانين فهاد السابع أن لا يستثنى بتثنية بعده عن ثلثة فلا يثنى سواء لأنهم استثنوا بثنية من ثلثيته فقالوا إسان ولم يقولوا إسماء لأن لا يستثنى بملحق بالمثنى من ثلثيته فلا يثنى أجمع وجماء استثناء بكلما وكلنا ثمان أن يكون له في الجمع فلا يثنى القصور ولا القصور وأما قولهم القمران الشمس والقمر فن باب الجار فاستثنى هذا الشرط فهو مثنى حقيقة يعرب بالألف ومما بالياء جرار لصبا على الفة المشهورة من العرب من يلزمه الألف قبل الإعرال الثلاثة ويسره بحركات مقدرة على الألف ومنهم من يلزمه الألف وأما يعرب بحركات ظاهرة على النون إجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادى في شرح القبول (و) المثنى الحقيقي (حلا عليه) في الإعراب بالحروف (أربعة أقطار) اقتصر عليها في النظم (اليمين واليمين) في لغة الحجازيين وثلثين في لغة القيسيين

المعربة لما بالك بما هو مبنى بطريق العروض . فالجواب لا سلم أن التثنية من حيث ليس الأسماء لوجودها في الأفعال بحيث قد قول الموضع فيها تقدم هو التثنية من خصائص الأسماء نظرا (قوله موضوعات للمثنى) قال النوشري المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال النوشري اقتصر على ما ذكره من التركيب التثنية كالحجران الناطق لينظر ما حكمه والظاهر أنه يثنى كل من الجرايين ويتوصل إلى ثلثة المركب بثلثة ذو مضافة إلى المركب وكلنا اجملة (قوله فن باب التثنية) هو أن لم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة هرا في بيان أنه جازر من بيان علاقته وشروطه في الجمع على أن هذا النوع مسموع مصنف ولا يقاس عليه وبيننا في تلك الرسالة أنه لا يلزم من كونه جازرا وجود علاقته المراد وثباته (قوله ولم يقولوا إسماء) أي الكثرة فلا يثنى أنه سمع سوامان (قوله فن باب الجار) قال النوشري هذا بسبب الظاهر ينال قوله ولا الحقيقة والجار سابقا فليتأمل (قوله من العرب الخ) قال النوشري جاء على هذه الفة قوله صلى الله عليه وسلم ولا ترائل لبة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الصبرخ ابن حمويه في ملحق وآدم موضع يعرف بهمان : أفدحيبا مثلوا وجهته من وجه بدر النمل أعاني في خدمه عا لان لولاها ما كنت مفتونا بهمان قيل يحتاج في المردى عنه أن يقول بيمين والجراب أن بعضهم يحمل المثنى بالألف مطلقا انتهى (قوله حلا عليه أربعة أقطار) قال النوشري قد يقال ما وجه حل ما ذكره على المثنى الحقيقي مع أن العرب لم يقولوا بهما معاً صاحبين للإعراب المذكور والجواب أن المستجمع لشرائط أكثر فكان أصلا وجهه فرع محمول على هذا الأصل

(قوله في الإعراب بالحروف) قال النوشري ظاهره أنه لا يثنى ما قسم من قوله من إعراب الخ في الألفاظ المحمودة كتب على قوله ومن العرب ما فيه ينظر هل يجري ما ذكر في التثنية والثنية كما جرى في التثنية الخقيق وأما كلا وكذا في العرب من يلزمهما الألف مطلقا كما سيأتي في كلامه (قوله إلى ضمير ثنية) قال النوشري مثل في الامتناع إصنافها إلى المسودة قال بعضهم وفي التثنية نظر لأنه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكذا ما في النظر نظر انتهى وخرج بالضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يستمع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لأن الضمير يدل بمقابلته منزلة الجوز فيلزم اجتماع تثليثين بخلاف الظاهر فإنه لا يزل منزلة الجوز فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد أشار الفارسي إلى الفرق بنهر ذلك حيث قال لأن ضمير التثنية ليس في مثله (قوله إلى نفسه) قال النوشري يؤيد علمته جواز الإضافة إلى ضمير التثنية إذا أريد بالاثنتين شيء غير المراد بالضمير كما إذا قلنا جاء السبا كأي عبدا كما مثلا انتهى وقد سبقه إلى ذلك الشباب القاسمي فإنه يصف في كلام شرح المحقق من خمسة أوجه فقال وفيه محذور واحد ما إذا أراد بالثلاث معناه كونها عبارة عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز أن يراد بالضاف شخصان من غير أن للضاف إليه يختص بملك أو غيره كسبى الخاطبين إلى اثنا كما أو الخاطبين إلى اثنا كما لم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لأن معنى كل من المضاف والمضاف إليه هو نفس الزيدان وثانيهما أنه يشكل بقوله كلاهما أو كلاهما إلا أن يفرق بأن المضاف (٦٨) يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف إليه فإنه بمعنى المخصوصين فتفيرا وثالثهما أنه

يفكر بما أجازه الفارح  
 وغيره من جاء الزبدان  
 نفساها إلا أن يفرق بأن  
 النفس مغيرة باعتبار  
 الأصل وإن أريد منها  
 هنا معنى الذات وبأن  
 من أجار هم أجار هنا  
 ومن منع هنا منع هناك  
 إلا أنه يفكر على هذا  
 أن ابن هشام المالك هنا  
 يهود هناك كما أفاده كلامه  
 في الأوضح ورابعها أنه  
 يهود جامد رجلان  
 اثنان وفي القرآن إلهين  
 اثنين فلو كان لفظ اثنين

قال النوشري • قد يقال كيف يدخل ال مع أنهم • ثلث دخلت ضرورة (الباب الثالث) (قوله وهو الجمع الذي عمل بهما بن) قال النوشري أي هل حرفين وهما الواو والياء والياء والواو والنون والياء والنون نصبا وجرا (قوله كالزبدون) قال النوشري مثل هذا الجمع ولم يحده كاشي وحده من اسم إلا أكثر من غير عطف ولا تأكيد قولنا من غير عطف أخرج زيد وزيد وقولنا ولا تأكيد أخرجه زيد وزيد بشرط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الإعراب والإفراد والتشكيل والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذا الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء به المثنى لأنه يعلم منه المقابلة فيقال الجمع ما دل هل أكثر من اثنين وأثنى من المتماثلين انتهى ويرد عليه أن هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلا بد من زيادة ولم يتغير بناء مفردة ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد مقتضى في جمع التشكيل وهل يشترط تشكيل مفرد ما ولا • قلعه وهو عصب فإن الفارح في شرح الأدمية في باب التماثل نفس على تشكيه (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقاني أي غاية هذه معنى وبناؤه على الواو في جاء الزيدون على الياء في رأيت الزيدون وسرود الزيدون (قوله وأتم الأهلون) أصله الأهلون والياء مبني من الواو لأنه من المصطفين والياء بدل من الواو لأنه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما أن المثنى الخ) هذان الوجهان فهم ما أشار إليه الفهر قوله • بعد فتح خذالف • وحاصله أنهم أبقوا الفتحة قبل ياء المثنى أشعرا بأنها منقولة عن الالف لأن الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أول من (٦٩) الوجه الثاني لأنه لا يطرأ في لغة من فتح نون المثنى ومن عليها (قوله

ليحصل الفرق الخ) فيه إشارة إلى أن الفرق إنما يحصل بمصروف الأسرين وهو كذلك وأنه لا يمكن في التشريق اختلاف حركة ما قبل الياء لأنه قد فتح في الجمع إذا دخله إعرال نحو المصطفين والنون قد تخطت للإضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بنه حركة ما قبل الآخر لأن الالف في نحو مصطفين تختلف في الجمع وتقلب بأصل التثنية فيقال

• ألا ياء الالحى بالسبعان • وهو اسم موضع قل من تلبية سبع

(الباب الثالث)

من أعراب النباية (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي عمل به بن (كالزبدون) من الأسماء (والمسلون) من الصفات وأن بالمثل مع الجار مرغوبا لأنه أول أسوأ وهو معرب خلافا للزجاج (قوله يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جازم زيدون أو تقديره نحو أتم الأهلون) وهو منصوب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رأيت الزيدون وسرود الزيدون أو تقديره رأيت المصطفين ولأنهم عندما لم المصطفين وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وارفع بواو وياء الجرد والعصب والجمع عامر ومذهب

وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما أن المثنى أكثر من الجمع عطف بالفتحة لأنها أحسن الكسرة بخلاف الجمع الثاني أن نون المثنى كسرت على أصل الفتح الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء فرأى أن يقلل الكسرة كسرتها بياء ثم حكوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليمتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو الباق في شرح مع ابن معني (ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

المصطفون والمصطفين ويقال في الجمع والجر والعصب المصطفين ياء واحد في المثنى المصطفين ياء بن (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال القاني الإشارة بهذا الجمع لتحتمل أن تعد إلى جمع المذكر السالم في قوله باب جمع المذكر السالم وإلى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء في قوله فإياها ترفع الخ رأى كان هو منقوض أما الأول فإن أهلا وابلأ ونحوهما مما تناوله القصر الثالث من الملحقات بحصى جمع سلامة مع انتهاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلأن الأنواع الثلاثة أحربى بالحرفين مع انتهاء الشروط الخمسة كافي سنأوبعضها كما في غيرها • فإنه لا يلحق الثاني ولا يفيض بالأنواع المذكورة لأنها محولة كما صرح به • قلعه الحل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في جهة الحكم وثبوت شرطه وانتهاء مائه كقياس الحل على المسكوك في وجوب الزكاة لمساواة الحل بلوغ النصاب وثبوت الخمول وانتهاء الدين على القول بمساوية وإعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالخاتمي الأنواع الثلاثة بهذا الإعراب يتوقف على وجود شرطه بهما إذا لا وجود فلا إلحاقا فليأمل انتهى ويمكن أن يختار الأول والثاني والمختار إليه جمع المذكر السالم أصالة الذي يرفع بالواو ويجري وينصب أصالة القربة على ذلك (قوله وحلوا على هذا الجمع الخ) وأن كثيرا من الجاهل يقول باب جمع المذكر السالم وما الحق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتهاء الموضع (فما حرق في القياس الأصول لا النحوي فإن الشرط فيه إنما هو التساوي في جهة الحكم فقط كما مر الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتبصر (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على النباية التي

لقد مضى على ما في شرطها اجمع ايضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما يأتي في قوله تعالى التلاوة متفرقة  
بقوله تعالى آياتنا طائفتين ولا يخرج منه تزييد من ذلك أي من كونه لغيره مثل (قوله الخلو من ماء التأييد) قال الورقاني  
قال بعض شراح الآية الخلو من تأييد أي من تأييد المتأيد في حد ذاته عين انتهى وسيأتي ذلك في كلام الفارح ووجه ذلك في أن التأيد  
يخرج من أصله كالأصلية وقال الدوثيري مراده بقاء التأيد الموضوعة وإن لم يستعمل فيه ليصح إخراج نحو علامة فإن التأيد  
فيه ليس متأيدا بل تأييدا كيد التأيد قال أيضا لم يرد ذكره في قوله تعالى لا يجمع بينه وبين غيره (قوله فلا يجمع  
نحو طلبة) قال الدوثيري والظاهر لا شيء ما منع نحو طلبة ونحو طلبة فاعلى حكم التأيد اعتبارا بالنظر وقيل في العدد ثلاثة طلحة  
بالحق عدمه حرف التأيد على أصله حكمه كراهية اعتبارا بما تاتى به وقد أجابنا عنه في حاشية التكملة (قوله وطلب المدودة) فيه  
مساعدة لأن المدودة ما يلحقها قال الورقاني وفي إشارته إلى عدم أصالتها وذلك لأن أصله الآف الزائدة للتأييد عند الجمهور ولا تسل  
المدودة إلا إذا كانت أصلية كقراءة وضاء كما ستأتي ولو سلم في الجمع التمس بالحدود عند الإضافة نحو عندى حمراء القوم (قوله فلو كان  
نحو زيلب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زيلب بالذكر يشعر أن حائض لو وصف به مذكرا لا يجمع وهو محل  
احتمال (قوله أن يكون لما قبل) قال الدوثيري قبل الأول أن يقال لما قبل فتم المساعدون وفيه نظر لأن هذا الشرط لما يجمع  
بأفراد ومطلقات الله لا يجمع بأفراد انتهى وأوردناه لا يمكن في دخول ما ذكره التخصيص يعلم لأن ليلها اشتراط أن يكون مذكرا والباري جل  
وجل لا يتصف بذلك ولا يجب أن المراد بالذكر ما ليس بمؤنث فيضملا لا يتصف بتذكير ولا تأنييد وقال كان المناسب أن يقول  
أو يزل مذكرا كافي للتسويل ليضملا (٧٠) ما جمع هذا اجمع لتزييد من ذلك من يغفل ثم أن كلا من التذكير والتأنييد بالتسليم إلى

الصفة يمكن فيه البعض قال الرضى وأعلم أن  
التذكير غالب للزود  
فيكون كون البعض  
مذكرا هو زيد وعند  
خارجان هو زيد والمعدات  
خارجون وكذا الغفل في  
بعضهم كاف نحو زيد  
والخروج مبتلون انتهى  
وقوله ليضملا ما جمع الخ

الخلو من تأييد لا يجمع (هذا الجمع من الأسماء نحو طلحة) لا من الصفات نحو (علامة) بلعبد  
اللام التلاوة يجمع فيها علامت التأنييد والتذكير ولو سلم في التأنييد بالحدود منها وقد تأنييد بآيات  
أحرارا من التأنييد بالأسكيل وحرارة طين لم يزلين فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب  
المدودة فلو أورق يقال الخيلون والحرارون الشرط (الثاني أن يكون مذكرا) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا  
الجمع علم المؤنث (نحو زيلب) لا صفة بل مذكور (حائض للتأنييد جمع المذكر بجمع المؤنث فلو  
كان نحو زيلب هذا مذكرا جاريا يجمع هذا الجمع لعدم التمس فلو كان نحو زيد هذا لامرأة امتنع أن يجمع  
هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث أن يكون لما قبل) مناسبة بينهما لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء  
(ملا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق على كذا كذا) سابق صفة فخرس (لعدم الغفل فلو كان واشق على  
رجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع جميع هذه الأسماء والاسم والصفة (ثم بشرط) لا أفراد

نحو قالنا آياتنا طائفتين وفيه عاقبة لما مر من القائل وما ذكره عن الرضى صرح بمشبه ابن مالك بالسبب للغفل بقى أن  
بعضهم قال المراد بالمائل ما هو من جنس العقلاء وشأنه الغفل لا المائل بالغفل وهذا هو السمين على أن البقاء في إعراب  
والمستحقين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فإن أبا القحط جعل الذين صفة  
الرجال والنساء فقط لا الولدان نظرا إلى أن شرط الجمع أن يكون مذكرا مطلقا بالغفل وما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا المائل  
الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله أن يكون ما على) قال الدوثيري ما شرطه الدوثيري بأن هذا فيه تناف لأنهم اشترطوا العلم في  
الجمع فإذا وجد العلم اشترط انتفاء الجواب أن العلم شرط في جواز إيراد الجمع على الكثرة وانتفاء العلية شرط في الجمع بالغفل انتهى  
وتقريره الاعتراض لا يفي بالمرام لما فيه من إجمال الكلام وإيضاحه أهم شرطا في فرد هذا الجمع إذا كان اسما أن يكون على  
ولغاؤه من شرط ما يشترط يجمع هذا الجمع التشكيك فلو أم أنه إذا وجد العلم لا بد من اسما طين يصح المصنف ولا الفارح في هذا المقام  
لأن اعتبار الشروط المتقدمة في المتن في هذا الجمع وبأن هذا الإيضاح يحول المحامين في سؤاله لأهل الهند المشهور :

فيما سأل ما أمر شرطه وجوده لا مر فلم تنقض الحاجة بوجه فلا وجه ثم ذلك لا مر حاصلا أي يتم حصول الحكم لا بقتله  
(قوله لأن هذا الجمع الخ) قال الدوثيري فيه نظر لأنه يصعد بيان وجه اشتراط العلية لا بيان القرينة حتى اشتراطها به على ذلك  
شيخنا أبو بكر الصنوبري وقد حمل بعضهم اشتراط التذكير والعلم على الغفل يكون هذا الجمع أقرب إلى الجمع لصحة بناء الواحد فيه والمراد بالذكر  
المائل أقرب من غيره فأصل الأقرب للأشرف وقد حمل الفارح التذكير والغفل بالتناسبة بين المفرد والجمع وهو ترجع لما ذكر  
قال الحفيد في تحليل اشتراط التذكير وذلك للتناسبة بينهما من حيث أن العلامة في الجمع أقرب من التشكيك كما أن التذكير أقرب من

القول انتهى وقال في باب التماس هذا الوجه يصح أيضا لا شرط له مثل (قوله ولا درجيا) قال القائل يحصل على ما يقتضيه المسمى  
فكسرة عشر وإلا انتقض به كلامه وقال لو قال جرؤ الثاني منى وحذف مديكر ب لوافق الرضى (قوله نحو يرق) بفتح الراء بمعنى يلج  
وبرق البصر شق (قوله فإنه يجمع أول المتضامين) قال الزرقاني دون الثاني وإنما يجمع الثاني لعدم الحاجة إلى ذلك إذ المتعدد هو  
الغلام مثلا المنسوب إلى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف إليه بطريق التبع لجمع المضاف (قوله ما كان هنا على التوكيد)  
قال الدوشري أي على الإحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لأنه ليس بمعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بأن معنى ذلك للذكر  
المعاقل انتهى فتأمل ولا يغفل عن إشكال هذا وقال الحفيد في فروع جمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو والتون من أي  
التبيلين أهو من قبيل العلم أم الصفة . قلت الذي يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أي الصفة فنظر إلى أصله لأنه في الأصل أفضل  
تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع ثم جمعا في قراءة لكل شيء ثم أدل على معنى الوصفية وجعل معنى جمعه (قوله وإما صفة  
تقبل التاء) قال الدوشري يشكل بذكر معنى صاحب لأنها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم إلا أن يقال إنها تقبل التاء يقال ذات  
ولا يشترط في التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال إدخال التاء وقد يقال إن ذلك ليس صفة وإن دل على معنى الوصفية وإما نحو طومال  
فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقاني هذا معنى قوله وإما صفة تقبل التاء شامل لتبيل إذا لم يجر على موصوفة فإنه يقبل  
التاء مع أنه لا يجمع فلوزاد باطراد كإزاده ابن المصنف لسم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جرحه بصور انتهى  
وفي قوله ولكن هو مراده بقرينة الخ نظر إذ لا قرينة فيها ذكر لأنه لا يقبل التاء وقال المصنف (٧١) في الحواشي أن ابن المصنف احتذر

بقوله باطراد من نحو  
مسكن وميقان ورجل  
جيد وذمير فإنهم قالوا  
مسكنة وميقانة وحيدة  
وذميمة ولكن لا يطرده  
ذلك في نظائره من (قوله  
المقصود بها معنى التأنيث)  
قال الزرقاني يقتضى هذا  
التأكيد خروج نحو غلام  
ونساب فإنهما وإن قبلتا التاء  
لكن ليس التاء التي قصد

كل منهما من الآخر (أن يكون إما على) لأن هذا الجمع بهر العملية الزائدة لاجله وأن يكون العلم (غير  
مركب تركيبيا إسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الإسنادي (نحو يرق لجره) هنا احتفاء لأن المحكى  
لا ينهر (و) لا المزجي فهو (معد يركب) وهو سيوريه على الأصح فهما التبيين بالمحكى في التركيب وقيل  
يبرز مطلقا وقيل إن ختم بوجه جاز وإلا فلا وعلى الجواز في اقتضام بوجه لهم من يلحق العلامة بآخره  
فيقول سيويون ومنهم من يذهب بوجه ويقول سيويون يركب من المركب الإضمار فإنه يجمع أول  
المتضامين ويضاف الثاني فيقول في غلام زيد على خلاف زيد في غلام زيد وهو الكوفيين إجازة  
جمعا مما فيقال غلامو الزيدين وغلامو زيد بن بكر الله ليدخل في قوله ما كان هنا على  
التوكيد نحو أجمع فإنه يقال في جمعه أجمعون (وإما صفة) يصح جمعها بالواو والتاء وهي التي (تقبل  
التاء) المقصود بها معنى التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو غلامه من شرط لأن التاء فيها تأكيد المبالغة  
لا قصد معنى التأنيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) فالصفة التي تقبل التاء

بها معنى التأنيث وحينئذ فلو قال الفارح هو من قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة إلى آخره ما قصد فلا يجمع هذا الجمع نحو غلام  
ونساب لأن ذلك وإن قبل التاء فليس المقصود بها معنى التأنيث لكان حسنا وذلك لأن نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء  
التأنيث بخلاف ما ذكر فإن كلام المصنف به صريح في هذا يخرج ذلك انتهى وفيه نظر فله قريباً (قوله فلا يجمع هذا الجمع  
نحو علامة ونسابة) قال الدوشري هما خارجان بقوله فيما سبق في الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة إلى آخر ما قاله ويمكن  
أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من خروجهما بقيدين . فإن قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء . قلت كيفية إخراجهما به أنه  
يصدق عليهما أنها لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث وإن كان فيهما تاء لم يقصد بها التأنيث بل قصد بها تأكيد المبالغة ونقل  
التمامين عن شرح التسهيل عن الموضح في هذا المقام أن هذا الشرط أي قبول التاء الخ لا يولى عدم شرطه وإنما هو بيان على  
ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما علم ببادئ الرأي فتأمل ولكن يبق الكلام على علام ونساب فإنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث  
مع أنهما يجمعان هذا الجمع كما قيل في نسبة على أنه عليه وسلم بعد ما كان وبعد ذلك كلف السابونوسيات في صيغ المبالغة أنه يبرز  
أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر أنا في أنهم مؤمنون عرضي . وقد يقال ضرابون ومضربون الخ فليتأمل هذا المقام على أن  
ينجلى عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال غلام ونساب يقبلان التاء دلالة على التأنيث وحما وعدم قبولها لها طرقت الاستعمال  
ومدار هذا الجمع على قبول مفردة إذا كان وحما خدير (قوله لا قصد معنى التأنيث) قال الزرقاني بل لتأنيث القصد لأن وحما  
للتأنيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدوشري قال الصاميني في شرح التسهيل . قلت يعني أن احتفاء القبول المذكور يصدق  
بصوره كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله المصنف قال ابن قاسم في شرحه

وإن لم يقبل هذه التأييد ليدترط أن يدل على التفضيل أو التميز وقالوا بما قاله المصنف لم يرد على المصنف لم يرد على المصنف خاصة بالذكر فإنه يجمع بالواو والثون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره إذ ليس بغايل لقائه ولا دل على المفاضلة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في حاشي المتن جبر بالافضل دون افضل لأن افضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ إنما هو التميز بأفضل وقال الرازي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل ليه نظر لأن من أفضل التفضيل ما يلزم فيه الإفراد والتذكير في الأحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال الثاني هذا لا يثبتها في الجملة أي حيث تبع مرصوفه في الغالب (قوله لأن جريح وصبور) قال الدونوسري لو قال لأن جريحاً وصبوراً كان حسناً ونصب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل إشارة إلى أنه إنما يجمع هذا الجمع إذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما إذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لأنهم لو جمعه قبل جريحون في المذكر وجريجات في المؤنث يلزم الاختلاف بين صيغتي (٧٢) الجمع مع صم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم موبة القوم

على الأصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني إنما لم يقل اسم جمع صاحب لأن صاحباً صفة وأولو ليس بوصف كأرد ذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدونوسري أي لكنه لم يشرف الشروط لأنه ليس بيلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ سواء أن يكون الجمع أزيد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله إل أنه أصناف الخلق المتفصلة الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البديل فهو فكرة كرجل (قوله إل أنه أصناف المتفصلة) قال الزرقاني أي على سبيل البديل أيضاً (قوله وعشرون) قال

المذكورة (نحو قائم) من المجرى (مداب) من المجرى بقول قائم مذبذبة (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) لهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والثاء فيقال قائمون ومذبذبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذبذبات (بلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى جروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحر) لأنها لا تفضل في التاء ولا تدل على تفضيل لأن جريها وصبوراً مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحر مؤنثه حمراء فلا يقال جريجون وصبورون وسكرانون وأحرون كما لا يقال جريجات وصبورات وسكرانات وحرارات ولو جعلت أصلاً جاز الجمع (فصل) (رحموا على هذا الجمع) السلام للمذكر (أربعة أنواع) أحرف بالحروف وليست جمع لصحيح نه عليها في النظام بقوله وبه عشرون وبه ألحق والأهولنا أولو وعالمون طيونا وأرضون شذوا السوما وبه فذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع (أحدها أسماء جمع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وقالون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جماعه لأن العالم عامي المعتاد وغير هو العالمون بفتح اللام وإنما من لا يكون جماعاً هو أهمه قاله ابن مالك وتجهه الموضع هنا وذهب كثرة إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع مذهباً من المذهب إلى أنه أصناف الخلق المتفصلة وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهرى وذهب أبو صيدة إلى أنه أصناف المتفصلة فظهر من الإلحاح والالتفات (وعشرون وبه) وهو سائر العقود (إلى التسعين) وكما في التذييل قال في تعالى إن يكن معكم عشرون صابرون وواحدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم ميثاق ربه أربعين ليلة فليس فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً فإطعام ستين مسكيناً ذرعها سبعون ذراعاً فاجلسوا ثم جلدوا إن هذا أشد لتعذبوا سورة نمل (و) النوع الثاني (جمع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأحرف بالحروف (وهي بنون) جمع ابن بقياس جمعه جمع السلامة بنون كما يقال في ثبوت أسابولكن عاتق أصبحته ثبوت لمة تصريفه أدت إلى حذف الهدة

الزرقاني أي فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جمع تكسير) قال الزرقاني من جموع التكسير ذو ولا جمع ذو فهو من جملة المتفصلات (قوله وهي بنون) قال الدونوسري هو عاتق لما قاله ابن ملاح في الكافي وجارته وبنون جمع سلام خلافاً لغيره القاهر ووجه ما قاله ابن ملاح أن اللفظ إذا رجع إلى أصله في الجمع لا يوجب جمعه جمع تكسير (قوله ولكن عاتق الخ) قال الدونوسري لأن ابن أصله بنو حذف لانه للتخفيف وعرض صاهرة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهدة ثم حذفت الواو والمحدوف لمة كالتأنيث فلم تأت الهدة وأما في التنبيه فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضى حذفها لأنها متحركة بالفتح والفتح خفيف فذهبت أولاً لتعرض التخفيف فلو حذفته لزال ذلك لتعرض المسامح من حذفها لورجعت ومن قلبها ألفاً تكون ما بعدها كما في بيان ولولا حذف لصل اللفظ بنان فيحصل اللفظ بيان الكف بخلاف بنون فليأمل وقال بعضهم إن السكناً الجمع لما كان مقبلاً حذف الهدة بخلاف التثنية لأنها خفيفة فأثبت فيها الهدة وليس من نوع جموع التكسير إلا خمسين وهو من كل منسوب حذف ياءه في الجمع تخفيفاً قال ابن ملاح في الكافي وأما قوله تعالى ولو نزلناه

على بعض الأصحاحين وسلام على الياسين على فرامقن كسر الميمزة وفول القاهر : تهدنا فأودعنا وودنا . من كنا لملك مقتونا  
 فإنه جمع مفسوب أصله أجمي والياس ومقتوى لحذف ما بالنسب وجمع بالواو والنون لأنه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند  
 البصريين والكوفيين وليس جمع أجم لأن مؤنثه جمع ومقترون جمع مقتر وهو الخادم مفسوب إلى مقتى كقري تخفف بحذف ياء النسب  
 انتهى بصرف في آخره هذا كلام الدوشري وكتب بعض القضاة على قول الفارح لغة نصربية لعلمها والله تعالى أعلم الانتقال  
 من الكسر إلى الهم لأن الساكن حاجر غير حصين فكتبنا مثل آخره بغير نظر فإن الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو أمشوا . وأما  
 أقول يمكن أن يقال لو حذفنا الالف من النان وقيل ثلثان التيس بيان الأصابع فكتبنا الفاضل الأول قد أبعد هذا القائل غاية الإبعاد  
 وأنى بما لا يقارب ولا يكاد إذ الغنمة في أمشوا طوخة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها إبراد (قوله اسم العامل) أي وسنة اسم  
 العلم (قوله فإن هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقاني الإشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله . مطرد ظاهره . وليس ولذلك قابله  
 بالقدو ذى الخالفة القياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم أن أحرون وأرضون كبنيين لخروجهما عن الضابط وكان الأحسن  
 التصريح بإخراجهما كما فعل في بنيين بأن يقول ضرب قوله ولا يجوز في بحر ثمة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى وهو حسن  
 والتصريح بقدو ذار منين هو الموافق لكلام الناطم حيث صرح بقدو ذو توجيه مملوفاً بما ذكرناه المكودي وكثير من شراح الألفية  
 لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقاني فيه نظر فإنه لا مع لاطرد مع أنه ينافي قوله (٧٣) أولاً يفترط الخ لأن الاشتراط مع  
 الاطراد فيما انتصف فيه

الشروط متنافية قال في  
 التسهيل وشرحه وما أهرج  
 من هذا الجمع غير مستوفى  
 للشروط فسموح أي  
 يقتصر فيه على مورد  
 السماع ثم قال وشاع هذا  
 الاستعمال أي الجمع بالواو  
 والنون أو الياء والنون  
 فيما لم يكسر بما حذف  
 لاء وهو من الخ انتهى  
 ويمكن أن يجاب بأن  
 المراد بالاطراد الاطراد

(وأحرون) بكسر الميمزة حتى يونس فتحها أيضاً وفتح الحاء ما بمقتضى تقديره بفتح حرة بفتح الحاء  
 أرض ذات حجارة سوداخرة كاجها أحرقه بالنار وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهرى كاه جمع  
 أحرة وهل هذا يشكل المثلان لأن بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو وأحرون جمع باعتبار أصله وهو  
 أحرة فصار من جمع السلامة بلا تكسر وجاب بأن ذلك الأصل قد تدرجوا رسيانسياً (وأرضون)  
 بفتح الزاء جمع أرض يكونها وجمع هذا الجمع لأنه بما يورد في مقام الاستعظام كقوله :  
 لقد طعنت الأرضون إذ قام من بني . مسموح بحطوب فوق أهراد منبر  
 إلا أنه يمكن الاستطراد (وسنون) بكسر السين جمع من جئت بها اسم العلم لا ما هو أو أوطاء لقولهم سنوات  
 وسنوات (وبابه) الجاري على سلبه وخطابه من قوله (فإن هذا الجمع مطرد في كل) اسم (ثلاثي)  
 حذف لاء وهو من منهاه التأنيده لم يكسر) تكسيرا يوجب بالحركات (نحو مصلوذين) وأصل  
 هنة هنة بالهاء من المعده وهو الكذب والبيان وفي الحديث لا يستعمل معكم بعضنا وقيل أصله مضر  
 من قولهم عنيته لمضيه إذا فرقه ومنه قول رؤبة . وليس دين الله بالمعنى . أي المشرق فعل  
 الأول لا ما حاجر بذكره تصغيراً على مضيه على الثاني وأو بديل له جمعها على سنوات فكل من

(١٠ - نصريح - أول) القنوى وهو الكثرة الكسر يستعملنا التصغير بما خرج عن الضابط بالقدو ذى به مما هي فيه التصغير بالاطراد  
 والإمكان يصير بالغة كاهو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه نعم أن جميع ما خرج عن الضابط بما لم يستوف الشروط قليل فيحصل  
 ما قلناه من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وجبارة التسهيل بنهاها وما أهرج مثل هذا  
 الجمع غير مستوفى الشروط فسموح كنعن الوارثون وأولى بوضيعة ما نحن وأهلين وأرضين وعشرين إلى تسعين وشائع هذا الاستعمال  
 فيما لم يكسر من المعروض لأنه عام التأييد الخ انتهى وما ذكره من اتفاق بين الاطراد وانتهاء الشروط وأحد من شيخه الثاني فإنه قال عند  
 قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى السب بقوله أولاً وبشرط الخ لأن الاشتراط مع الاطراد فيما انتصف فيه الشروط متناف  
 له وفي قولهم من كلامه تعلم الخ نظر لأن ما خرج عن الضابط ما لم يكسر ما حذف لاء وهو من الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما صرح بذلك  
 ثم أن عبارة التسهيل إنما تقتضي أن ما خرج عن الضابط مسموح وذلك لا يستلزم لغة لما هرفعنا من المسموح ما هو شائع فلا  
 يلزم أن يكون أهلون ووابلون ونحوهما بما أخذ مثل أرضين وبنيين ونحوهما بما خرج عن باب سنين والحاصل أن ما خرج عن  
 الضابط المشار إليه في التسهيل بقوله ما أهرج من هذا الجمع الخ مسموح ولا يلزم من ذلك القدو ذى ما خرج عن ضابط باب سنين  
 الذي صرح المصنف وأشار إليه في التسهيل بخره فيما لم يكسر الخ شاذ فاعلم فإنه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالقدو ذو  
 أهلون ووابلون ونحوهما في كلام الناطم والمصنف وإن كان ابن الناطم حكم بقدو ذى أهلين ووابلين (قوله ولم يكسر تكسيرا يعرب  
 بالحركات) الإقبال راقى جواب سؤال مقدر تحديده أن هذا الحد الذي حد به باب سنين يخرج باب سنين لأنه ثلاثي حذف لاء وهو من

هناها التأنيث لكتمة كسر فأجاب بما ذكر (قوله كم لا يتم الخ) كم موصول بالتميم وعدد تمييز لكم (قوله لما الذين الخ) ما اسم استفهام مبتدأ  
والذين الخبر وتبكي ظرف مكان معمولان بمطمين أي مسرعين حولتكم وهن تبكين متعلقين بمطمين (قوله فمزين صفة الخ) مبني على أن الوصف  
يوصف وأمر به مكي حال من الذين أيضا (قوله وشذوذون) قال الدوشري مثله رقة ورفون وهي الدرهم المخروبة فهي مخرقة  
لغناء كلمة لجمعها بالواو والنون (٧٤) شاذ قال في القاموس الورق مثله وككف وجعل الدرهم المخروبة واجمع أوراق

ورواق كالرقة واجمع رقات  
والوراق الكثرة الدرهم  
وقال الطيبي شارح المشكاة  
الرقة صكمنة وأصله  
الورق واجمع على رقين  
مثل بين وعزين (قوله  
وهي المساوي في السن)  
قال الدوشري في القاموس  
واللغة الخرب اجمع لدايف  
ولنون والتصفير وليدات  
وولنون لا لدايف  
ولديون كالحلطة فيه بعض  
السرب انتهى وفيه نظر  
إذ كيف يتأق فتلط  
السرب وهم أهل اللسان  
غاية الأمر أنه قد يقال  
التصفير يرد الأشياء إلى  
أصولها وهنا لم ترد الغناء  
التي هي الواو في محلها  
وذلك يصلح أن يكون  
وجهها للفظ وقد يقال  
الواو التي هي الغناء ردت  
في التصغير ولكن هي في  
غير محلها بمبداء التصغير  
وقلبت ياء وأدخبت في  
ياء التصغير وسبب قلبها  
ياء هو اجتماع الواو  
والياء وسبق إحداهما  
بالسكون فلا وجه للحكم

التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله (وهو زهر عزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الواو أصلها عزي  
فلامها ياء وهي الفارقة من الناس والعزين تفرق لاختلافه لأن كل فرقة تسمى إلى عهد من تسمى إليه  
الأخرى (ولبة ولبين) والتبعية بضم التاء مثلثة وفتح الواو أصلها لبيو وقيل بي من لبيت أي  
جمعهم فلامها على الأول والواو وعلى الثاني ياء وأما التبة التي هي وسط الخوض فليست بمائتين فيه على  
الصحيح لأنها مخرقة العين لا اللام من تاب بشرب إذا رجع وقيل بل هي مخرقة اللام أيضا من تبيت  
فعل الأول لا يجمع بالواو والنون وتجمع على الثاني بها وحاصل ما ذكره من مخرقة اللام ثلاثة أنواع  
مفتوح الغناء فهو سنة ومكسورة نحو عصاة وعز فو، مضمومة نحو بة لما كان مفتوح الغناء كسرت فو في  
الجمع هو سنين وما كان مكسورا لم يزد في الجمع نحو عشرين وعزين وما كان مضموم الغناء ففيه في  
الجمع وجهان الضم والكسر نحو بين بضم التاء وكسر حاءه والآخر وفتح جمع سنة وعصاة وعزة في  
التنزيل (قال الله تعالى كم لستم في الأرض عديين) فسمى عديين بمرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء  
(الذين جعلوا القرآن عضين) فعديين، فعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء لما الذين كفروا قبلك  
مطمين (عن أبي حمزة عن الثمال عزي) عزي صفة لمطمين ومطمين حال من الذين كفروا وهو  
منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يرفع جمع بة في التنزيل إلا بالالف والتاء نحو انقروا البات (ولا يجوز  
ذلك) اجمع المغرب بالحروف (في نحو مرة لعدم الحذف ولا في نحو قاعدة وزنة) غير عديين (لأن  
المحذوف) منهما (انقار) لا اللام لئلا يمتزجا وهو ورون بكسر الواو وسكون نايهما فاستقلت الكسرة  
على الواو فنقلت إلى ما بعد هاء حذفت الواو وحوض بها الحاشية لئلا يكون جمع لدة وأصلها لدة وهي  
المساوي في السن لأن كالألف كجمعا اجمع يقال عدون وذون (ولا يجوز ذلك) (في نحو يد  
ودم) لعدم التمييز من لاهما المخرقة وأصلها يدي ودس سكون الدال والواو الميم وذهب الكوفيون  
إلى فتح الدال واحتلوه ابن سنان فذهبوا إلى فتح الميم وحذف الواو وادخلوا بها على غير  
قياس وجعل الإعراب على وجهها (رشد أبون وأخون) وعنون لئلا يجمع هذا الجمع مع عدم  
التنوين وأصلها أبورأسو وهو حذف لاماتها كاسم ولم يوضع منها شيء (ولا يجوز ذلك) (في اسم  
وأخوه ببيت لأن الموص) فهي من لا، من المخرقة (غير الهاء) أما اسم فاصله فهو عند البصريين  
حذفت لامه وهو من منها المخرقة فأرله وأما السعدون فظاهر كلامه هنا أن أصلها أحو وبنو  
حذفت لامها وهو من منها تاء التأنيث لاهاء التأنيث والفرق أن تاء التأنيث فيها لا تبدل في الوقف  
هاء وتكتب بحروف قرءاء التأنيث يرفق عليها بالهاء وتكتب مبرطة وذهب يونس إلى أن تاء أخف  
وبنت ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ولا بد لا تبدل في الوقف هاء فنقل ذلك الموضح عنه في باب  
المسب وسببه وادعى أن الصيغة كلها للتأنيث وسيأتي قول إن التا فيهما الإخفاق بفتح وقيل إلحاقا  
لثاني بالتلاوي (وشذوذون) جمع أن لأن الموصوف فيه مخرقة الوصل وأصله بنو لأن مؤنثه ينعى لم ينعى

باللفظ والقلب المكان معهود في كلامهم وقد يقال إن صاحب القاموس لم يلاحظ على إقرار اللغظين به ويكون  
ذلك ببيت عنده بطريق صحيح فليحذر وذلك (قوله وضعفه الجار بردي) قال الدوشري ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على  
فقال هو دليل المبرد كجمل وأجاء أولا (قوله فاصله سمو) قال الازدي وأما إن قلنا أصله ومم فيخرج قوله حذفت لامه  
(قوله أصلها أخرو بنو) قال الدوشري ينظر هل أخرو بضم الهاء وسكون الحاء وهل بنو بكسر الياء وسكون النون أولا انتهى وأقول  
منبسطهما الخارج بخطه بكسر هاء أخرو وكسر ياء بنو (قوله ولا بد لا تبدل في لوف هاء) قال الدوشري أقول هاء عدم إبدالها

المذكور ولا يقتضي أنها ليست ثابتة كما في صحتها (قوله لزوم افتتاحها) قال النورسي ينظر ما روي في لزوم الافتتاح فإن قيل إنه وجد  
 المتأخر بها نفس حرفه بالمد انتهى وقال النورسي في قوله هذا أن حرف الخلق لغة استعمل في افتتاح ما قبله يدل على ذلك أنهم قالوا  
 في يدع أنه فتح حرف الخلق وحل عليه في حركاته لم يمتد فيفتح (قوله وعرض منها ماء التثبيت) أي قصد بها التثبيت أي يكون  
 عرضاً لأنها موجودة (قوله طرف السيف) هو بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جمع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه  
 سبحة إذ هو المستوف للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) يقال له نورسي الذي حسن (٧٥) جمع أهل هذا الجمع كونه يرد

بمعنى القوم ص كقولهم الحمد  
 له أهل الحمد وكونه في  
 الواقع الملازم له ووجه أن  
 أهل القوم لم يستوف  
 أيضا الشروط لأنه لا يقبل  
 قضاء ولا يدل على التفصيل  
 (قوله قال الله تعالى إن كتاب  
 الأبرار) الجمع في الاستدلال  
 بالآية على كون طين  
 اسم لا على الجنة نظر  
 إذ الظاهر منها أن طين  
 اسم الكتاب المرفوع الآن  
 يقال إن في الآية حذف  
 محذوف أي على كتاب  
 بدليل إن كتاب الأبرار في  
 طين وقال الراغب قبل  
 هو اسم أشرف الجنان كأن  
 عين هو أشرف الجنان  
 وقيل بل ذلك في الحقيقة  
 اسم سكانها وهذا أقرب  
 إلى الحقيقة إذ كان هذا  
 الجمع يخص الناطقين  
 والواحد على ومناه إن  
 الأبرار في جملة هؤلاء  
 فيكون كقولك أولئك الذين  
 أتم الله عليهم بالآية (قوله  
 ويورد في هذا النوع)

الثاني بل في ذلك لا يرد كونه محذوف الوارد في قوله (ولا) يجوز ذلك (ل) هو ما هو شدة (وإن كانا  
 محذوفين في كلام معروضا عنها علم التثبيت (لا سيما كسرا) تكسها يرب بالحركات خبر ذلك أن شاء كسرت  
 (على شياء) شدة كسرت على (قضاء) بالفتح معار أصل ما هو ما يكون الزاوية كسطة فلهذا التثبيت الزاوية  
 والمازوم افتتاحها فلهذا نقا قصار فاعطى لفظ لا حيا وهي الحيا وهو عرض منها علم التثبيت وأصل  
 شياء محذوف فلهذا الزاوية لا تكسر ما قبلها وأصل شدة فلهذا طفت لا حيا وهي الحيا أي ما هو عرض منها  
 ماء التثبيت والله ليل على أن لا يها ماء تصدحها على شربة وشدة وتكسرهما على شياء ولفظ  
 والتصدير والتكسر يردان لا شيئا على أصولها ورم لوم أن لا م شدة واز قو لم في الجمع ففوات قل  
 الجهرى ولا دليل على صحة تأويلهما بالحروف لأن الحرف استغنى بتكسرها عن تصحيحهما وشدة  
 هبون جمع طين فأنهم كسروها على قلبا ولا حيا واز محذوف فلهذا عرض منها والظية بكسر الظاء المسجمة  
 وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها لا يوقو لم فهو إذا أصبت بالظية (و) النوع (الثالث) مما  
 حمل على هذا الجمع (جمع تصحيح لم تستوف الشروط) لئلا يفتقر الاسم والصل (كاملون) جمع أهل  
 وم لعمدة (ورابطون) جمع وابل وهو الخط النزي (لأنه لا يربوا بل ليس طين ولا حلتين ولأن  
 وابل انتهى طلل) هو قديم أن شرط هذا الجمع أن يكون طين من يطل أو صخر وقع جمع أهل في التذييل دون  
 وابل قال الله تعالى فخلقنا أممنا وأهلنا من أوطاسا فليكونوا طين كل طينهم أبدا (و) النوع (الرابع  
 ما سمي به من هذا الجمع) المستوف للشروط (و) من (ما الخ) (و) قال (كليون) فلهذا طين هذا الجمع  
 وسمى بها على الجنة قال الله تعالى إن كتاب الأبرار في طين ما ذكره ما طين نوره في الأصل جمع على  
 بكسر التين واللام مع تعدد اللام هو الباسم في قوله تعالى فخلقنا أممنا وأهلنا من أوطاسا فليكونوا طين كل طينهم أبدا  
 على طين وهي القرية (و) الأول هو (ربهم حسبي) فخص فيربان بالحروف إجماعا على على  
 ما كانا عليه قبل التسمية بها وإن كانا مرفوعين حيث قل (وهو في هذا النوع) المسمي به (أن يجرى) في  
 الإعراب (جرى هلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم البقاء) في الأحوال الثلاثة  
 (والإعراب بالحركات) الثلاثة ظاهر على أن تكون حال كونها (منونة) إن لم يكن أصحبا فنقول طين لا يدين  
 وطين وواحد يدين وطينا وطينا ممدود يدين وطين لأن كلا أصحبا امتنع التثنية وأعراب إعرابا  
 ما لا يتصرف فنقول طين ممدود يدين وطينا ممدود يدين وطينا ممدود يدين وطينا ممدود يدين وطينا ممدود يدين  
 حينئذ يرد في الباب محول على المتصرف بقرينة القيد هو بدل من التثنية بمن إلى التثنية بلسان لا  
 يعبه الجمع في كونه ذا زيادة بين الباء والنون (وهو من هذا) يجرى من لزوم البقاء والإعراب بالحركات  
 على النون منونة (أن يجرى يجرى) حرون في لزوم الزاوية والإعراب على النون غير منونة القلية

قال النورسي ظاهر ما أن هذا أمر جازم عند جميع العرب بجزء مفرقة ويورد بما يذكر ولا يناق ذلك في لزوم البقاء فلبنا مل انتهى  
 وعلى ما ذكره المصنف ما لم يطلو المسمي به سبعا أحرف ليس إلا لا يرب بالحركات (قوله بما للنظم في قوله ومثل حين قد يرد) قال  
 النورسي في نظره لأن كلام النظم في باب منين لأنها سمي به أول جميع المضافات لأنها سمي به خاصة انتهى وحاصله أن كلام النظم في  
 غير حال القلية كالا يفل ونقول في هذا هو بدل الجمع ليس في محله وكان ينبغي تأخير ذلك إلى قول المصنف وبمعهم يجرى بين وباب منين  
 البع لا يصرح بقول النظم المذكور (قوله ذا زيادة بين) أي ذا حرفين عيين بالزيادة بين الألف والياء التثنية هلين ليسا زاد بين بل هما  
 من الكلمة كذا بفتح بضم الحاء وفيه نظره فإن الباء والنون هلين زاد بينهما لئلا يفتقر إلى حرفين القرآن كل جرح أو دير شدة

خرج منه شيء فهو هلين أي هلين من هل الجراح والله راها ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم ماله قوله مثل حين لو مثل  
يعربون لكان أولى لأن وانه زائدة وقد عاب هو على السيراني تشبيهه بزيون لإضافة نونه مع أن فيه خلافا انتهى والتبيل بفسلح أجود  
لغيره المثلية لا روم الباقى قد جمع هنا بينهما (قوله هذا يامسون) قال له نوشرى قال في القاموس يامسون معروف الواحد يامس كصاحب  
أو طام ولا يظهر له سوى طامون جمع طام أو معرب للايجري يجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للشعاب والصناع البلقي والركام وذو  
صديق يامس على الصرا الاسود يبيد ويوشرب أو قية من ماء صبيذ مرة ثلاثة أيام يجرى لقطع زحف الارحام انتهى قال بمصهم وما قاله  
الشارح في يامسين مشكل لأنه ليس طبيا وكلامنا في العلم وقد يقال إنه علم جنس وورده دخول الآلف واللام عليه لغير اسم جلس  
فلما مل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا يامسون في شخص من يملك قرية أو الكلام فيما سمى به ودخول ال إنما هو على ما هو  
اسم جنس للشيء المخصوص على أنه يجوز التسمية بما فيه ال والعربية إنما طرأت بعد دخوله كالمطاطرون (قوله عربون) قال  
الدنوشرى قال الله ميري في شرح المنهاج (٧٦) والنوشرى يامسي وفيه سقطات أصح من فتح العين والراء وطم العين وإسكان

الراء وعربان بالضم  
والإسكان أيضا وإبدال  
العين مرة مع الثلاثة  
ومن لحن العوام عربون  
بفتح العين وإسكان  
الراء ومرادا لموضع الفنة  
الأول وظاهر كلام  
الموضع أنه لا يمنع الصرف  
مطلقا بل ينون ويلبسي  
تقييده بنهر بحر المعنى  
كما في الوجه الذي قبله  
وكان يلبيش للشارح ذكره  
وقد يقال الشارح أشار  
إلى ذلك بقوله ويحتمل  
أن يكون من باب هرون  
(قوله عنونة) أي إن  
خلع من عالع لثنون  
كما في المثال (قوله ويقدر  
الإعراب) قال الدنوشرى

وشبه الصفة كحمدون قالوا أصبا يامسون بضم السين من غير ثنوين أو مجرد يجرى (عربون) بفتح العين  
والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والإعراب بالحركات) الثلاث (على التون) حال كونها  
(عنونة) فنقول هذا زيدون ورأيت زيدونا ومردت زيدون (كقوله) :

طال لي وقت كالجنون • (واصترقى الموم بالمطاطرون)

بكر التون وعدم التثنية لوجود ال ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في  
حواشي الصحاح أنه لا يبدل الخراعي وما على الجوهرى حيث ذم أنه لمبدل الرحمن بن حسان بن ثابت  
الانصارى والمطاطرون بالميم والطاء المهمة ووضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ما طر  
مسمى به (ودون هذه) العلة أن ثلثه الواو وفتح التون) مطلقا ذكره السيراني وزعم أن ذلك صحيح من  
كلام العرب وتظهر هذه من يلزم المثلث الآلف مطلقا وكسر التون ويقدر الإعراب كقوله وهو يزيد بن  
معاوية يتنزل في لصراية كانت قد ترجمت في دير عراب عند المطاطرون  
(ولها بالمطاطرون إذا • أكل القمل الذي جمعا)

الرواية بفتح التون في المطاطرون وتقدم أن اسم موضع وأورده في الصحاح في فصل التون من باب الراء  
بالتون في أوله وكسر التون في آخره وأوله بالتون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله للموضع في  
الحواشي والماء من لسان قوم على التسمية بالفتح والجرور في موضع الخبر لقوله حرف في البيت بعده  
والباء الظرفية والمنى لهذه الصراية حرف فوقت أكل القمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فإن القمل  
يخزن ما يجمعه نصف الأرض ليأكلها أيام الشتاء الحرفة بكسر الحاء المعجمة ما يخترق من القرأى أي يمتنى  
(وبعضهم) أي العرب (يعربون بدين وباب منين) وإن لم يكن علما (يعربون هلين) في لزوم الياء  
والحركات على التون منونة على لغة من عامر وغيره منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم القراء ولا تسقط

الظاهر في المتن حيث أن يقدر الإعراب جميعه على الآلف ويقدر الإعراب جميعه في الجمع على الواو ولا يمكن تقدير  
إعرابه على التون ولم تطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الإعراب في وسط الكلمة وإن كان في الاسم ما يقدر فيه  
الإعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه لغير أوله الخ أنه اضرائ على ويكون الصواب ما أثبتته المصنف من أن  
أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صليح صاحب الصحاح فيعبر ذلك ويظهر على يجوز كون بالمطاطرون خبرا عن خرفة  
ثانيا أو لا وهل إعراب الشارح متعين أو لا انتهى ولا يخفى أن نوم احتمل أن يكون صليح الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام  
عن الموضع في الحواشي لأنه نص في الاضرائ على الصحاح والذي برشد له انتهى فعين إعراب الشارح وأن قوله بالمطاطرون متعلق  
بالاستقرار الذي لعل بالخبر وهو لها كما تقول في حصر خرفة ثأمن (قوله أراد به) الضمير المجرور عائد على وقف في قوله وقت أكل  
القمل (قوله وإن لم يكن) قال الدنوشرى صير يمكن راجع للذكور وإلا لظاهر وإن لم يكن ما علمين وفائدة الإتيان بالواو دفع نوم  
اختصاص هذه الفنة بما ذكر في حال عدم العلية فذكر أن الوصلة بالواو قبلها لئلا يلبس على أن الحكم غير خاص بالعلية كما يعلم مما سبق  
فلما مل انتهى هو أقول الأظهر إسقاط الواو لأن حالة العلية تقدمت المقصود ما شرح قول الناظم وثلث في الخ المصور وبغير حالة العلية  
قوله على التون منونة الخ) قال الدنوشرى يظهر على ذلك ما صنفه في تميم كما هو ظاهر عبارته أولا وإذا لم تنون التون على لغة

بني تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها إعراب ما لا ينصرف أو لا ثم رأيته بعض شراح السبيل قال وظاهر كلامه إن من لم ينوته يجره بالكسرة وظاهر كلامهم أن من عنيته الحرف يجره بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه الجملة ينظر ما علة الأخرى إن لم يكن هذا (قوله لأنهم يعرفون الحثل اللام الخ) قال الدنوشري فيه (٧٧) نظر إما أوال لأنه مكرور مع ما تقدم وأما ثانيا

فلأن احتلال لام سنين غير مجمع عليه فإن بعضهم يقول إن لامها هاء فليس صفة اللام وتصل بني حاصر تجعل لامها وارا دائما ويكون ذلك على ظاهرهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الإعراب ظاهرا عليها فلا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشري في نفسه فليأمل (قوله وهذا أم من قول النظم وهو يعني باب سين الخ) قد يقال ليس في النظم ما يقتضي ورود الضمير على باب سين فيجوز جعله عائدا إلى ما تقدم من باب سين وما حمل عليه والمتبادر أن المصنف قصد بما قاله شرح النظم (قوله ضار بين القباب) قال الدنوشري نقل النماصيني عن ابن إزار أنه يحتمل أن الأصل ضار بين القباب فحذف ضار بين اللام وبقي القباب مجرورا بها مع حذفها ورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا أن ابن إزار غراه وأرخصه وليس كذلك لأنه بعد أن

النون للإضافة (قال) أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه .  
(وكان لنا أبو حسن علي . أبا برا ومن له سنين)

الرواية بنين بالياء والإعراب على النون (قال) المصنف بن عبد الله بن الفضل  
(دعاني من نجد فإن سنين) . لعن بشيبا وشيبنا مرذا

الرواية سنين بالياء والنون ولم اسقط للإضافة وعلامة نصب الفتحة لالياء وإلا لقال فإن سنين يحذف النون للإضافة وهذه لغة بني حاصر فإنهم يعرفون الحثل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم ولأن النون قاصدة مقدم الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني أمره مستأنه ان كان من نجد وهو من خطاب الواحد بلغة الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالياء ومرذا حال من مفعول شيبنا (وبعضهم) أي السجاء (بطرد هذه اللغة) وهو لزوم الياء والإعراب على النون منونة (في جمع المذكور السالمون) (كل ما حمل عليه) لأن باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أهم من قول النظم وهو يعني باب سين عند قمر بطرد (ويخرج عليها قوله) رب حي مرديس في طلال . (لا يزالون ضار بين القباب)

الرواية ضار بين بالياء والنون مع الإضافة إلى القباب فدل على أن ضار بين معرب بالفتحة على السور كما كان لا بالياء وإلا لحذف النون للإضافة وقيل ضاري ورده بأنه يحتمل أن يكون الأصل ضار بين ضاري القباب لحذف الباء الذي هو ضاري لدلالة المبدل منه وهو ضار بين عليه قافه في المفتوح ويحتمل أن يكون الأصل ضار بين نفس القباب لحذف المضاف في المجرور ليعمل على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضار بين والأصل القباب ياء النسب على الجمع ثم حذف إحدى الياءين وأسكن الياء الباقية ومرديس بفتح العين والراء المهملة وسكون النون وفتح الهمزة في آخره سين مهمة التثنية الضمير والاطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الجذبة الحاصلة في الجذبة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها وقد نطق على ما يتخذ من البناء (وقوله) وهو محم وماذا يفتني الشعراء مني . (وقد جاوزت حد الأربعين)

الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعرابها قال الأحمشي الأصغر على بن سليمان ولم يفرق بين المقود وغيره ما وجهه بمنزلة الجمع المكسر وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في فتيان وقال الأحمشي وسف العنتمري هو في السنين والمقود أمثل منه في المسلين ونحوه لأنه لفظ مخرج المقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلين ونحوه ولا دليل لها في هذا البيت لحوار أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتى وبذلك صرح ابن جني

(فصل) في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بها المشار إليها في النظم بقوله ونون مجموع ومابه التحق . فانتج نقل من بكسره نطق ونون مائتي والمثنى به . بكسره ذلك استعملوه فأنبه ولما كان المثنى ما جاعل الجمع قدسه الموضح عليه فأن (نونا) أي وما حمل عليه مكسورة (عدا لألف

ذكر فيه وجهين الأول أن النون جعلت متعقب الإعراب والثاني لاحتياج المذكور قال الأول أجود الثاني من الخلف وإعمال حرف الجر مع هذه هو أيضا فلا يقال زيد ضارب لعمر ويل ضرب عمر أبا زيد فحذف الضمير ليعمل على ما انتهى إليه المقصود منه (قوله) كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشري فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة لحسب (فصل) (قوله ما جاعل الجمع) قال الدنوشري توجيه حسن وأما توجيه تقديم الجمع فشرحه باختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشري قال الرضي أما نون

التي والجمهور الذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وإنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إقادة هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف التنون لأنها لا يجرها من تلك المعاني شيء وإنما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط التنوين معها لأنها لا تكون للتنكير وقد أسقط التنوين فشاقي نحو يازيد ولا وجل بخلاف التنون في نحو يازيدان ويازيون ولا مسلمين ولا مسلمات لأنها ليس بها فتتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرأ في الوقف بخلاف التنون لأنها متحركة وبإسكان المتحرك يكتفي في الوقف إن كان الحرف الآخر ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضوي أن التنوين يكون على خمسة أقسام إن أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وإن أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر (قوله هو ضمها بعد الألف لغة) لا بعد ياء لأنها أشبهت بالفتحة فحذف ياءها وظاهر كلامه أنه جيلند معرب بالألف ولم يحكموا ضم التنون (٧٨) بعد الواو التي هي مدية للألف بل الجمع في الفرق وظاهر التيسير أن الضم لا يختص بما

بعد الألف (قوله جمع قلذ) قال الدماميني واحدة قلذ بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخه ثكال الدموي أنه بالمدال المهمة وليسب ذلك لابن سيده (قوله هو البرهوت) قال الدنوشري فيه نظر فإنه مخالف لقول السيوطي في كتابه المسمى بالطرثوث في فوائد البرهوت بآؤه مثله والضم الصحيح وهو للذكر المؤنث منه برهوت والجمع برابط ومن أسماء القدة والقدة والجمع قدان بالكسر والإعمال يؤن كنان والقندان بالكسر وتفيد المهمة قال الرازي يابن أرقى القدان قالنوم لأن الله العيان

والياء على أصل التفاء الساكنين وصحبا بعد الألف لغة كقوله:

يا أبا أرقى القدان • قالنوم لأن الله العيان

بضم النون والقندان بكسر القاف وإمام الدال المفردة جمع قلذ وهو البرهوت (وفتحها بعد ياء لغة) لبي أسد حكاهما القراء (كقوله) وهو جريد بن نور وقيل أبو عالة - بصف قطاة -

(على أحوزيينا استغنى عني) • فها هي إلا لغة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوزيين ثابته أحوزي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهمة وفتح الواو وكسر الدال المعجمة وتعد يدالياء آخر الحروف وهو الحذف في المثنى لحذفه وفي ديوان الأدب الأحوزي الراعي المفسر الرماية الضابط لما روى وأراد بالأحوزيين هنا جناحي قطاة يصفونها بالحفة وقامل استغنى عنهم القطاة وصحبه لصب على الظرفية الزمانية والمثنى أن القطاة ارتفعت على الجزء منه على جناحين لما يعمدها الرائي إلا لغة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف كل حال قاله ابن مسفور (كقوله:

أحوزيينا الجيد والعيانا) • ومنخرين أشبا طليانا

ألفده ابن مسفور والبرهوت هو ما بفتح النون في القينانا ثابته عين وأما طليانا بفتح الطاء المعجمة وسكون الواو وبالياء كسر الطاء والقدر اسم رجل بعينه لاثنية على حلافا للهروي (وقيل) هذا (اليست مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو رجل من بني حنيفة علق منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح أن الفتح يجرى بعد الألف إذا كانت علامة لرفع وفي اثنين واثنين فإنهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا شاعده على استند إليه (ونون الجمع) التمام للذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء لحذف لأن الجمع أغفل من المثنى (وكسرها جاز في الشعر بعد الياء كقوله) وهو جريد لاصح خلافا للهروي

انتهى بصرفه لكن ليس في الفاموس إلا القدان بكسر القاف وبالدال المعجمة المفردة كما قال الفارح فليتأمل كلام السيوطي انتهى وقد قدمنا أن الدماميني نقل الإعمال من الدموي وأنه عزاه لابن سيده في لغة ويجزم من ذلك الإعمال في قدان والطرثوث السيوطي يقال للثوب برهوت مع قول أبي حيان أن برهوتا يقع على الذكر والأنثى وإن القريب لم يميز بين مذكره ومؤنثه (قوله في لغة من يلزم الخ) أي لاني اللغة المشهورة لأن الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الآتي على الآخر أنه يطابق (قوله أحرف منها الخ) قال الدماميني قلذ وهو من العجب فإن في البيت شاعدا على رده هذه الدموي مقبولا وذلك أن قاله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة قد لا يلمزونها بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله هو قال أبو زيد الخ) قال الدنوشري فعل كلامه لا يكون مصنوعا (قوله هو ظاهر كلام الموضح الخ) قال الدنوشري أما ظهوره في اثنين واثنين فلا تردد ولا شك بعتره بل هو نص فيه وأما نوم إحتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو في صيغة يعلان وتعلان فهو أبعد بعيد ونوم ساخط لأن الكلام في ثنية التي هي من أقسام الأسماء وأما ذلك فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مفرد لا يشتمل

إرادته هنا بل لا تصح انتهى وقوله وأما قول أحسنه الخ نظر ظاهر وإن ناله بعض القضاة وأقره لأنه لا وجه لذلك التورم في كلام الخارج وإنما أراد الخارج أن ظاهر كلام الموضح أن التثنية تجري بعد الألف في اللغة المشهورة التي تعرب الخلق بالحروف وإنما قال إن ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم الخلق الألف كالحال الخارج الكلام عليه فها هو معلوم أن الإعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الألف كالمقصود فتأمل (قوله وتابعة الموضح هـ) قال الدونشري وبما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقد يقال لا تناقض لأنه هناك عن غير موهنا اختار أنه يجوز بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين (قوله جاز في القصر) قال الدونشري يفهم منه أنه ليس لغة ونقل العيني أنه لغة في شواهد (الباب الرابع) (قوله بألف وتاء) قال الدعاميني أي لا يوافقهما من حيث أن كلا منهما جاء للتأنيب والجماعة أما هيء الألف للتأنيب في محرجيل وأما الجمع في محرجيل وأما هيء التاء للتأنيب فظاهر وأما في الجمع في محركة فإنها جمع كم وكاة وكه فكس فلهذا ولم اه وفي شرح النظم الرامي قال بعض القاصدين وإنما دلوا على الجمع في هذا النوع بالألف والتاء لمرور الجملة والتأنيب المجازي فيه (٧٩) ولأن كلام الحرفين قد يدل على كل

من المعنيين كافي رجال وسلي وحاربة والجملة هـ قلت أما في التأنيب فسلم وأما في الجمع فنقد مسلم لأن التأنيب يكون بالتاء والألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف وإنما يفهم من أبنية الجمع انتهى وذكر المصنف في الحواشي التاء التي هي منى ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن في المصباح في مادة جل وجهه جمال وأجمال وجملة بالهاء وبأني قريباً ما يؤيده. هذا وقدم المصنف الألف لتقديمها

حرفنا جفرا وبنى آية هـ (واستكره الألف آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو آية أولاد لميلين يرجع والألف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالفون قبل التاء جمع ذهفة بكسر الزاي والثون وهو القصر وأراد به الأدهياء الذين ليس أصلهم واحداً (قوله) وهو جمع وماذا ينبغي القصر أم لا (وقد جازت هذا الأربعم)

بكسر النون وتقدم حاقبه واختلف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه جرور بالكسرة وتارة بأنه جرور بالياء بكسر النون على لغة وتابعة الموضح هـ أضافه إلى أنه لا محل للإعراب بالكسرة فتأنيب على كسر النون في القصر ولم يكره النون بعد الواو في ثمر ولا في ثمر لندم التباس

(باب الرابع)

من أبواب التنبية (الجمع بألف وتاء مديدتين) ولا فرق بين أن يكون سمي هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط (كهنات) وذهبات أو بالتأنيب المعنى جميعاً كهنات (وكتابات) أو بالتاء دون المعنى كطلمات وحرات أو بالألف المقصورة كجليات أو الممدودة كصراوات أو يكون مسماة مذكراً كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلسلة في بنية واحدة كضخما وضخمت أو تفتت كسجدة ومهدات وحبل وحليات ومهراء ومهراوات فالأول حرك وسطه والثاني قلبت ألقية والثالث قلبت مهزلة وأولها عدل الموضح عن قولنا أكثرهم جمع المذكر السالم إلى أنه قال الجمع بألف وتاء مديدتين ليم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما انفرد (فإن) في جميع ذلك (نصب) بالكسرة يباين عن التثنية حلالاً لنصب حل الجر كافي جمع المذكر السالم لجر المفرد على وجهه الأصل وإنما عطف يفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعل مقتودة في الفرع وهي أنه ليس في آخر حرور يصلح للإعراب (فخر خلق الله السموات)

في القسط وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قصد الضرورة (قوله مديدتين) قال القفاي إن كانت الياء للابسة أي الجمع المتلبس بذلك فمديدتين لا يمتنع أحرازاً من نحو آيات وقضاء وإن كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثاً بالمعنى) قال الدونشري يستثنى من قوله مؤنثاً بالمعنى فقط باب قطام في لغة من بناء (قوله أو بالألف المقصورة كجليات أو الممدودة كصراوات) قال الدونشري يستثنى فعلان كسرى فلا يقال كسريات وفلا أقبل كسراً فلا يقال صراوات كالأجمع مذكرهما بالواو والثون وأجازه القراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر وحل الخلاف ما دام باقياً من الوصفية فإن سمي بها جمعاً بالألف والتاء بلا خلاف (قوله أو تفتت) الخ قال الدونشري معطوف على قوله سلسلة وحيداً نصيراً من قوله ولا فرق بين أن تكون سلسلة مطابقة إلى مفرد وهي ممنوعة وقوله قبله أو يكون مسماة لوجهه بذكره وأن يكون لكان أحسن لأن بين لا تضال إلا إلى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ ي حذف في ويكون نصبه بدل اشتغال من جميع وحيداً نصيراً راجع إلى الجمع بمعنى المجموع في قول المصنف بألف وتاء الخ (قوله فإن نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أنها كسرة بناء (قوله حلالاً لنصب على الجر) قال الدونشري على أيضاً حل لنصب على الجر بأن الجرور والمنصوب فصلتان فلما لم يكن لأحدهما علامة نصبه حل على صاحبه في العلامة وقد منع ما لا ينصرف

من الجرح على النصب (قوله ومحمد بن العنبري وأبي عمرو بن الحارث) أهية كلام الرضى أن الزمخشري وابن الحارث يقولان أنه مفعول به لا يقال مفعول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار لفظ يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيداً وأوجدت حرباً فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كأن شيئاً أوقعت عليه الإيجاد اه قال القناني وعلى هذا فالسحوات مفعول به (قوله وصحبه الموضع في المتن) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجة من هذه القصة بأنها لا سلم أن شرط المفعول به وجوده من الأعيان قبل إيجاد الفعل وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو ضربت زيداً أو ما ضربته أرم بكى موجوداً في الخارج نحو عدم زيداً وبالله التوفيق اه قال الله تعالى أصل كل شيء خلقه فإن الأشياء متعلق (٨٠) لفعل الفاعل بحسب مقتضى ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد ذلك لا يخرج من كونه

مفعولاً وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تكن شيئاً وأجاب الشيخ تاج الدين الأصفهاني في شرح الحاجة أيضاً بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي لبوت الموصوف أو لا وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجوداً إلا لكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الإمامين كتابهما من نسخة التنوير بخط كاتب الأصل (قوله واحتج الجمهور بالغ) قال التنويري هذه الأمور التي احتج بها

فالسحوات مصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان التفرع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمد بن العنبري وأبي عمرو بن الحارث وصحبه الموضع في المتن وهو أنه قال المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل به ثم أوقع الفاعل به فعلاً والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه مفعولاً إيجاداً وإن كان ذاك لأن الله تعالى موجوداً للأفعال والقدوات جميعاً اه وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في سر الأربلاء إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولاً به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجوداً وأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر كقولك ضربت زيداً فإن زيداً كان موجوداً وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً لحصل بك والعالم لم يكن موجوداً بل كان دعماً رافقاً أوجده وخلصه من عدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولاً به اه واحتج الجمهور والظاهر أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أو لها إما قد علم العالم وإن كان لا ندع أنه خلقه تعالى لا بدليل منفصل والمعلوم من أئمة الجمهور فإذا كنونا الله خالقاً للعالم غير ذات العالم وثانيها أما نصف الله بالخاتمة فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم كما أنه موصوف بالخاتمة العالم وثالثها أن يقول العالم يمكن فلا يوجد إلا لأن الله أوجده من بعده وأدعوا أن كان إيجاد العالم ذاتاً من العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جارياً مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تليلاً للشيء بنفسه ويرجع حاشه إلى أن العالم وجد بنفسه وذلك نقيض لنصب قائله المنع الرازي في شرح الفصل ونصب الجمع بالألف والياء المريدتين بالكسرة مطلقاً هو القائل (وربما نصب بالفتحة) على أنه كما قال أحد بن يحيى (إن كان محذوف اللام) ولم ترد إليه في الجمع (كسحت لعانهم) ففتح الاء حكاه الكسائي ورأيت بنائك ففتح الاء كما حكاه ابن سيد وكتفه :

فلما جلاها بالأيام تحيرت . لبياتاً عليها ذلها واكتئابها

والأيام الدخان وثباتاً بضم الاء الجمادات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثرة أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فاعفوا عني وعلينا المنة لنحل بالحاء المهمة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عليها وإنما نصب هذا التفرع بالفتحة لنفسها لأنه الاء التي تبدل في الوقف هاء أو جرأنا

الجمهور وإنما تأتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما في ضربت حرباً وليس كذلك بل المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه مفعولاً إيجاداً سواء كان هيئة كما في ضربت حرباً أو جهة كما في أحدث الله زيداً وخلق الله العالم وقول القاهر فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لأنه من البين أن العلم ليس مصدراً (قوله وثالثها) قال التنويري إذا تأملت حق التأمل رأيت غير واضح (قوله كما قال أحد بن يحيى) قال التنويري إن قيل ما وجه نصبه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ما ساق فلنا هو حكاهما لغة وغيره حكى أفراداً خصوصاً وقوله ولم ترد إليه في الجمع لا يحتاج إلى هذا التقييد لأن الضمير في كان راجع للجمع فتأمل (قوله واكتئابها) قال طه حسين في قوله (قوله والأيام الدخان) قال التنويري ينظر في ضبط الأيام ونظر أيضاً على أهل هذه اللغة يجوزون أيضاً النصب بالكسرة أو لا اه وأقول ليس من الصحاح ونسبه لا في ذؤيب والأيام منصوبة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وفتحها وادعاء من والأيام كغرابه كتابه في الإبل ودخان (قوله بالتأني تبدل في الوقف هاء) نحو قوله

فقالوا قضاؤه وادفعناه (قولهم انهم اجمع) قال لا نؤثر في نظر هل يأتي على كلامه في بنات وبنات فيكون مفردا على قوله  
 (قوله لو رد بأنه يلزم اجمع الخ) رد ما قلنا في بان التام فيه بعض التأييد لا العوض عن اللام لانها ليست ثابتة ثم ان الخارج لو استقط قوله ورد  
 واتى بلام التعليل بدل الباء انهم كلامه مع قوله أولا وليس الزاد الخ فتأمل (قوله والمطرود في الجمع الخ) قال لا نؤثر في  
 بقوله مقرونة بالتاء فهو مكسرى وحرا مو صبور وصا مؤنث وحائض وحائض من أو صاف المؤنث الخالية من التاء وإذا سمي بذلك  
 مؤنث جمع بالالف والتاء لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك حديث يس في الحضرات صدقة وكلام الشارح يفهم منه أن كسر التاء وجبة  
 لا يجمع هذا الجمع وهو محدود فإن كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع لا ثلاثة ألفاظ شقة رأية وشاة لا هم استثنوا عن ذلك بجمعها  
 جمع تكسيرا وتدرجوه وخودات وصحوا لا يخالده روادت وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطرود فلا يرد عليه ذلك اه  
 ولظم لا نؤثر في ذلك فقال : وكل ما أتت بالتاء يجمع . بآل وبنات قول شمع واستثن من هذا الذي قد ذكرنا .  
 ثلاثة ألفاظ بالان تسمى شاعرا لفظا ثم الشفه . فجمعها بما مضى لرفعها وذكر في الجمع أن الذي يجمع بالالف والتاء خمسة أنواع  
 ولعمري انما كسرى في شرح المطرود وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا يغفل بذلك لكون ذلك على أن في تقرير الشارح قصور إذ يخرج  
 من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كقوله بالالف المتصورة والمندرجة مع أن ما جعله قسما برأيه وهو ما كان صفة مؤنث مقرونة بالتاء  
 داخل فيها في التاء لا من الحقيقة ليس لها استقلال فلو قال أحد ما فيه التاء كاهل غير فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كقوله الذين قد  
 منها (١) الأول قسما برأيه وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل فيما تقتصر هو عليه (٨١) أيضا ثم يزيد ما كان اسم جنس  
 مؤنثا بالالف كقوله أو صحراء

فإنه من حذف لآله كما أهرب نحو سنين بالحروف جبراً لم يبق من حذف لآله وليس الوارد من ذلك  
 مفردا مفردا واللام خلافاً لا يبي على وزعمه أن نحو سمعت لعائش بالفتح مفرد رقت لآله وأصله لغة أو لغة  
 بحرف الحروف الملقوا فتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات ورد ما يلزم اجمع بين المعوض والمعووض فإن ردت  
 اللام في الجمع كسنوات أو صحبات على التفتين نصب بالكسرة فصار لغات ورد ما يلزم اجمع بين المعوض والمعووض فإن ردت  
 التاء هذا إذا كانت ألفا والتاء تاء تسمى (فإن كانت تاء محبة) راء لآله رائدة (كأيات) جمع بيت  
 (وأصوات) جمع مبد (أو) كانت (الألف أصلية) هو التي تسمى (كسرة) جمع قاص (وخرقة) جمع عار  
 وأصل فصار خرقة قضية وخرقة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها فتب التاء فصار لآله فصار أصلية  
 لكونها نقلة من أصل والتاء رائدة تسمى (بالنصب بالفتحة) هي لأصل نحو وليت قضاء وجهزت  
 خرقة والمطرود من الجمع بالالف والتاء المزج بينهما ما كان مؤنثا بلفظ أو صفة مقرونة بالتاء أو دالة  
 على التفصيل نحو فضليات أو هذا قد ذكر مقرونة بالتاء (وهذا ما ذكره في كمال راسيات أو مصفحة

(١١ - اصرح - أول) وقوله تعالى الآية الأخرى آيات معدودة هل أن واحد معدودات معدودة لأن معدودات هناك لمعاملة  
 جمع المذكر غير العاقل معاملة الجمع كان قوله تعالى ولا تقرأ السبعاء أمواكم التي جعل الله لكم قياما وحيد لا تفصل الآية على قولهم  
 مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام لأحاد على الأحاد ثم بشكل صبيته قوله تعالى فصدت من أيام أخر لأن واحدا أخر آخرى واليوم لا يوصف  
 بأخرى فهذا لما قبل الجمع بالجمع من غير نظر للأحاد وقد ذكر في الإنصاف لذلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يراعى هذه الحال وقد  
 أشرت إلى ذلك في رجب فقلت : إن قبول الجمع بجمع ثان . فصرح الجلال في الإنصاف بأنه يأتي على أحوال ثلاثة تترك بالمثال  
 فتارة تطلب نصا يادى . تقابل الأحاد بالأحاد . ومنه واستثنوا الياء جمعها . أكثر ذلك في كلام العلماء  
 وتارة تجوز جمع مجدى . لكل فرد مثل أى اجلد . وتارة تختل الأمرين . ولم تكن نصا بغير دين  
 نحو لمن آمن جنات ولا . يظل لظهوره لمن تأملا . كلام رب العزة البديع . حاوى جميع الحسن والبديع  
 ونهم حال يقتضى بلا غلط . جز ما تجوز الجمع للجمع فقط . دل عليها صفة الأيام . بأخر في أشرف الكلام  
 وليس أخرى صفة اليوم . وفاء هذا الحال كل النجوم . وليس من ذا صفة الأيام . بالجمع مثل آية الصيام  
 لأن محدودا لذلك الجمع . فرد ولا يظهر وجه الجمع . برصفا لا يعقل المذكر . يجمع بالتاء بغير منكر  
 وأعلم أنه يجوز في نفس الجمع المذكورنا لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فإن فيه وجوها كاسيأتى في باب النقص عن ابن الحاجب  
 وعليه جرى كثير من المحررين في آيات معدودات وإدخاله في تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للأحاد

(١) قوله الذين عد منها الخ هكذا في النسخ والبحر

(قوله وحل على هذا الجمع شينان الخ) قال الورقاني ظاهره فقط وقد نزع لألغة في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحتها الجمع بألف وتاء لأن خلق لذين واللات ومحورها أي أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو مربعا أو أولات اه قوله مكسورا أي منبسط على الكسرة في الأحوال الثلاثة نحو جاءت اللات فعلن ورأيته اللات فعلن ومردت باللات فعلن وقوله أو مربعا إعراب أولات أي ترفع بالفتحة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصله الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أنوزنه ضمت وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بإدغامه وعدم إدغامه حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على أن قوله أصله ربما شمر بأنه مفرد وهو مناف لقوله أو لا اسم جمع اه وقد يقال الفارح أراد بيان أن الألف والتاء فيه زائدتان لأن كونه ملحقا بالجمع لا يقتضي أصالة ما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أوبة تحركت الياء واخترع ما قبلها قلبت ألفت أصلية ولو قال أصله أوليات أقدر بأدق الألف والتاء لكن ربما يشوم أن المحذوف الألف الزائدة لأنه بعد قلب الياء ألتها لماسر يجمع ألفان فيلزم حذف أحدهما وحذف اللام أول لأنه محددها بخلاف العلامة كالمقولا في مقول ونحوه ولا التمام لما ذكر من الإشعار بعد التصريح بأنه لا واحد من لفظه فتدبر (قوله المدغم في نونها) قال الدنوشري كان الأولى أن يقول المدغم فيها نونها فليأمل ثم رأيت بعضهم قال في عبارة قلبه (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الأصل جمعا وأجاب بعضهم بأنه جمع عرفة (٨٢) كاقبل الحج عرفة وفيه نظر إذ عرفة علم أبصار على الموقف وليس مفرد الجمع فليأمل اه

كدرجيات (وحل على هذا الجمع شينان) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه واحدها المسمى ذات بمعنى صاحبة وأصله ألي يضم الهمزة فتفتح اللام قلبت الياء ألتها ثم حذف لا جتماعها مع الألف صوتا لمزيدتين ووزنه ضمت (نحو وإن كن أولات حل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة نحو اسمها صميم النسوة فهو النسوة المدغم في نونها وأصل كن كون يضم الواو بعد النقل إلى باب فعل يضم الميم فاستعملت الضمة على لواز ففعلت منها إلى ما قبلها بمدحسب حركة ما قبلها ثم حذف الواو لا لتقاء الساكنين (و) قال (ما سمى به من ذلك) الجمع وعما الخ (نحو رأيت عرفات) وهو علم لموضع الوقوف واستدل بسبويه عن طليته بقوله هذه عرفات مباركها بنصب مبارك على الحال ولو كان نكرة لجري عليه صغار إذ لو كان نكرة دخلت عليه الألف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكتت أذرات) بكسر الهمزة في الصحيح وهو ما في القاموس وقد فتح وفيه وفي تهذيب الأسماء واللغات النسبة إليها أذره بالفتح وعمر جمع أذره وهو جمع أذره في لغة من ذكره قاله أبو الفتح الحمدي في اشتقاق اللغات (و) أذره بفتح (هي فرقة من فرقة القدم) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واحتلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحدف تنوينه لأنه في الأصل للغاظة فاستصحب بعد التسمية (وبعضهم)

(قوله وبأنه لو كان نكرة الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأننا لا نسلم أنه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الإشارة والعامل حرف التثنية سلبا أنه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريضها لغير الحال من النكرة في التصحيح كافي الأثر صلى النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما وقعودا من قول الفارح وهي

لا تدخل عليه رد قول البيضاوي في بعض النسخ أن الألف واللام بدحلا عليها ويصحها التنوين وهو غلط فاحش (قوله هل ثلاث فرق) قال الدنوشري متعلق بحال محذوف وتقدير مستقرين هل ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحدف تنوينه الخ) عبارة المنادى وإنما نوب إعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلية لأن تنوينه ليس للصرف بل للغاظة قال الشهاب القاسمي وقوله لأن تنوينه الخ هذا الترجيح يناسبه أنه ممنوع بالفعل من الصرف إذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة إلى الاعتذار بذلك لأنه إذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه ممنون وإن فرض أن التنوين للمتكين حتى يحتاج إلى الاعتذار بذلك لأن التعبد بقوله مع أن حقه يفسر بأنه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية أن فيه العلية والتأنيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لأن إعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب إعرابه ولا مانع ما عارض ذلك وهذا قضية قول الفارح صحيح أن قوله تنوينها من أذرات عروى بأوجه ثلاثة إذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة إلا باعتبار مجرد ذكره ممنوعا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فإنه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفرق بينه وبين الوجه الثالث إلا بالتنوين وعدمه لأنه على الوجه الثاني يكون الجر بالكسرة بياضة عن الفتحة وفي الوجه الثالث الإعراب بالفتحة والفارق بينهما أيضا تكون الإعراب بالكسرة في الثاني وبالفتحة في الأول اه وقال في حواشي الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة فترك تنوينه بقوله وأعلم أنه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران أحدهما لغة بمرادة الآخر لأن جر ما لا ينصرف

فقول على نصبه ونصب جمع المذكر السالم محمول على جره فإن راينا أن نضع النصب جره وإن راينا مالا ينصرف جعلناه جره محمولا على نصبه فإما هذا البعض كل واحد منهما بحسب الإمكان لحذف التنوين وإن لم يكن تنوين صرف فلا لأنه عقب لفظ الصورة مراعاة لما لا ينصرف وأخره في حالة النصب بالكسر مراعاة جمع المذكر السالم انضمم أنه عند حذف التنوين لا ينصرف ولا يتأنيذ ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يجره إعراب مالا ينصرف لأنه إما أنهم أن البعض الأول لا يجره إعراب مالا ينصرف بل يجره إعراب أصله وهو الجمع بالالف والتنوين لم ينضم أن البعض الأول لا يجره صرف أي لا يجره من المنوع الصرف كما قد يترجم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سبق به من نزع من الصرف مطلقا جردا للمتن فيه لم يجره مع ذلك ثلاثة أوجه إعراب الجمع مع إليات تنوينه لأنه ليس تنوين الصرف حتى يحدف بل تنوين المقابلة وإعراب الجمع مع حذف التنوين وإن لم يكن تنوين الصرف لأنه عقبه تنوين الصرف وإعراب مالا ينصرف مع حذف التنوين فليتا ملأه من خطه فقلت قوله يجره على ما كان عليه قال الدوشري الظاهر أنه ضمن يجره معنى يبقيه فعدها بعل (فقره بعضهم يجره إعراب مالا ينصرف) أي العلمية والتأنيذ قال ابن عصفور في شرح الجمل ونارح في ذلك المجرى هنا بأن التاء الجمع فهي كالواو والياء فلا يفتي أن يمنع الصرف وإما الوجه أن يجره بالنصب والكسرة كما كان يردول عنه التنوين لروال المقابلة لروال الجنية (٨٣) فتأخذ العلم يفتي أن لا يجره إذا لا وجه

له حيثما نصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه إذا لم يمنع الصرف والتاء التأنيذ قطعاً وكونها تدل على الجمعية لا يجرها من ذلك ومن روى تنوينها من أذرحا فهو مخطئ قال المصنف بعد أن نقل هذا الكلام ويخلص أن ابن مالك يفتي بسهولة بين القولين وجعل الراجح مرجحاً وبالعكس وقال الراجح في فإذا أنضم من عرفات فإن قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتأنيذ فالجواب أنه لا يكون تأنيذاً

يجره على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة الجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة العلمية والتأنيذ (وبعضهم يجره إعراب مالا ينصرف) فيترك تنوينه وجره بالتخفيف مراعاة للتسمية فالأول راعى الجمعية فقط والآخر راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين راعى الجمعية لجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيذ فترك تنوينه وهذا المصنف ذهب به عند غل المتن فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة ومن الآخر حذف التنوين فنحصل في المسئلة ثلاثة أوجه (وروى بالوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته (تنوينها من أذرحا وأهلها يثرب أدنى دارها لظرواطل) الرواية بغير أذرحا بالكسرة مع التنوين وتركها بالفتحة بلا تنوين معنى تنوينها لظرواطل دارها بلقي من أذرحا وأهلها يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث باسم الذي نزلها من المالقي وهو يثرب بن حبيد وفي السنة منع إطلاق هذا الاسم عليها لأنه من مادة قثرب وأما قوله تعالى يا أهل يثرب لحكاية من قاله من المنافقين والوجه الثاني للإشارة بقول النظم :

وما يشاء وألف قد جمعاً يكسر لجره والنصب معا  
كذا أولادنا الذي سماه قثرب كما ذكرنا في كتابنا قبل

### (الباب الخامس)

من أبواب النيباة (مالا ينصرف) أي مالا يدخله تنوين صرف (وهو ما فيه علمتان) فريعتان (من)

بأنه الذي في لفظها لاها ليست لتأنيذ وإما في الالف لأنها علامة جمع المذكر السالم ولا يصح تقدير التاء فيها لأن هذه التاء لا اختصاصها بجمع المذكر السالم من تقديرها كما لا يقدرون التأنيذ في بلد لأن التاء التي هي بدل من ولو لا اختصاصها بالمذكر السالم كتاء التأنيذ فالتقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التنزيل مع أنه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيذ ودليل ذلك قوله هذه عرفات مباركاً فيها وأشهر إليها إشاراً فالمراد من جوامع الحال منها واستصحب الراجح تأنيذاً وليس يفتي لأنه لا يتقاصر عن تأنيذ دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها لظرواطل) قال الدوشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الإخبار عن قوله أدنى دارها بقوله لظرواطل ينظر من البيت من خواصه الذين وقروا أهلها يثرب كناية عنها أي هي يثرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أي المكان الذي يقرب من دارها صاحب لظرواطل أي الرائي منه إذا أراد أن ينظر إلى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من مراء أذرحا فالإخبار بالمصدر عن أدنى محل حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الروائي أدنى دارها كلام إضافي مبتدأ وقوله لظرواطل خبره وأراد أن يقرب من دارها ببعد فكيف بها ودونها لظرواطل أي مرتفع انتهى وهذا مأخوذ من الصيق ولا بد من حذف المضاف أي ذو نظر ليصح الحمل (قوله وأب بالعلم) أي لكوني بأذرحا وليس المراد بالعلم دمشق خصوصاً بل المراد بها الإقليم العامل لأذرحا (الباب الخامس) (قوله وهو ما فيه علمتان) قال الدوشري إنما اكتفوا بعبارة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد لأن مشابهة الاسم لفعل غير ظاهر قولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فإنها ظاهرة

قوة انتهى وبها منسخت بخط كاتب الأصل أم لا أن قول النحاة أن النسي مافلان حلة لكذا لا يريدون به أنه موجب بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لنسابة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح الأصوليين موجباً للمنة وإليه عن المصنف بقوله وحكمه أن لا كسر ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى القلتين ولسميتهم أيضاً لكل واحد في غير المنصرف سبباً وحلة مجاز لأن كل واحد منهما جزء حلة لا حلة تامة إذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالحلة التامة إذاً بمجموع القلتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اهـ رضى مع إصلاح خلل فيه ويؤخذ من حكمه بأن كل واحد جزء حلة لا حلة مستقلة لجواب عما يقال أن جعل معنول القلتين القرية فاشكل أن القرية تحصل بعتق واحدة وكأنها الأخرى ضالعة وإن جعل معنولاً منع الصرف أشكل أهـ واحد وتوارد القلتين على أمر واحد باطل وهذا الجواب باختبار الضيق الثاني من التردد ويجوز أن يختار الأول ويجاب بأن إحدى القلتين يكفي لحصول القرية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت القرية بجهتين حتى يتحقق ثبوتها بالفعل والقرية بجهتين لا تتحقق إلا بقتين توجب إحداها القرية بجهة واحدة والأخرى القرية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالقرية بجهتين القريتين الاعتبارية فلا يرد على الحد نحو منه وسلاسل ومسلات علم مؤلف فإنها منصرفات مع القلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يصر إحداها في منه لمعارضة خفة اللفظ لها ولا أهمية في سلاسل والتناسب ولا التأييد في مسلمات لما مر عن الوجود والوجود أو رتبة الحلة الأصلية ويرد عليه أن أخذ الاحتياط القلتين في تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور (٨٤) لتوقف معرفة الاحتياط على كون ما فيه حلتان غير منصرف ثم إن نحو سلاسل ومسلات غير

منصرف على المختار ولهذا قيل أن الصرف في قول ابن الحاجب ويحذف صرفه الضرورة والتناسب بالمعنى القصرى أى يجوز المدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف أى ويجوز جريان حكم صرفه وإنما يقال يجوز صرفه لا ينصرف للضرورة مثلاً إذا غمر ما لا ينصرف بما لا يدخله الكسر

حل (نسخ) جميعاً ابن النحاس في قوله :

اجمع وزن مادلاً أنت بمرفة ركب وزد مجيء فالصرف قد كلا

وسأشرح ذلك في باب منتهى لمرادى بمصحة ما أنه من اجتماع في اسم حلتان منها (كأحسن) فإن فيه الصفة وزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) منع الصرف (كساجد ومجرم) فإن صيغة متنى المخرج بمنزلة جمين والتأنيد بالالف عبارة تامة تأنيده فكل من صيغة متنى انتهى المخرج وألف التأنيده قائم مقام حلتين (فإن جره بالفتحة) بانه من الكسرة (نحو طبراً بأحسن منها) ونحو اعتكفى في مساجد (إلا أن أحيف) لفظاً (نحو فإحسن قهرم) وزن مساجد مألوفة أو تقديرها نحو أبداً بذا من أول في رواية من جره بالكسرة فلا تنوين على يه لفظ المضاف إليه ودخلته أل مرفقة كانت نحو وأنتم ما تكون في المساجد (أو موصولة) غير قوله ومن العذبات الحوامم بعض الحوامم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه ومن سجع حائفة وأما الإضافة على الصفة المذهب (كألاهي والأصم) واللفظان

والتنوين السببين كما قاله النحاة فاندفع نظير الرضى فيه بأن الصرف على قوله عبارة عن لمرى الاسم عن السببين المتعبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب أن يقول يزيدول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يبنى أن الثاني قال أحد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ من عدم المنصرف بأنه التقادف لعلتين والواحدة المذكورة وحط عدم المنصرف باشتغال الاسم على ذلك وحده المنصرف بعدم اشتغاله عليه وفي الأخيرين تعريف المصم بالوجود وحكمه ويرد النقض بنحو نوح ولو لم على طره أو لها وعكس تأنيدهما وليه مخالفة ماسيأتى من أن الصرف تنوين لا مكتبة فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بأنه لا ضرر في تعريف المصم الخ في المنهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا ينضرب بعد ما قرر من أن المراد حلتان معبرتان ولا مخالفة بين ما هنا وبين ماسيأتى لأن تنوين لا مكتبة إنما يوجد عند الخلف من القلتين المتعبرين أو ما يقوم مقامهما فليتامل (قوله فإن جره بالفتحة) قال الثاني منقوض بما سمى به مؤلف من الجمع بالفتحة والخلق به على أنه معرب بإعراب أصله انتهى وقد يجاب بأن هذا ونحوه من الأعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المنى كسيويه كما يبناء في حوائى الألفية وقال الدوشرى فإنه قبل لم حل الجر على التنصب هنا ولم يحصل على غيره فالجواب أن المجرور والتنصب ففقدان في الكلام فلما لم يكن به من الحل حل أحدهما على الآخر كما في المتن والمجروح وأن الفتحة إلى الكسرة أقرب من الضمة إليها لحمل على الأقرب منه (قوله إلا أن أحيف) قال الدوشرى قال بعضهم أن فيه مفتوحة لأن المشتق الحاصل لا يكون محذوراً بأنه هنا منقطع فكسر إن على أنه منقطع ولو فتحة انتهى وقال الثاني هو استثناء متصل وتخصيته أن الأمثلة المذكورة في الاستثناء من الصرف حين الإضافة ودخول الكلام وهو كذلك (قوله ومن العذبات الحوامم) بعض يصطغر قدق وأوله : أنا لها قتل وما في دمايتها هـ شفاء ..... يقول ليس العفاء في الدعاء التي نهرتها

بالتسوية (بما أن الهمزة لا تلو لا ما لم يفتح) (قوله فإنها حرف تعريف هل الأصح) الفرق بين الصفة المفصلة واسم الفاعل  
 أن اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام القاموس تنكب على المصنف وأن تمثله بالرسولة بالذات على الصفة المشبهة مخالف  
 الأصح وقد اختلفوا في الحفيد هل المصنف وأجاب بأنه يمكن لصحة تمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مبارك شديدا) قال الزرقاني لم يلق حال  
 كونه مبارك شديدا فكأنه فاعل بضميد (قوله والكامل ما بين الكنتين) قال الزرقاني قال الدماميني ويخالفه الحارثي وقد ذهب  
 بقوى مثل تلك الأسماء كناية عن كفاية للمصنف فلا مائة لمضى (قوله والتأنيخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن القاني أه  
 (الباب السادس) (قوله والاحسن أن تعدس) قال الدنوسري قد يقال الأول أن تعدس سبعة بزيادة الثابنتين فإن تعدس صا  
 لما والمخاطبتين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف في الثابنتين إذ عبر بهما بالضمير نحوهما القومان وأردت امرأتين على ذلك الفعل  
 حلا على المعنى ولأن الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يترك الفعل نظر القبط الضمير إذ هو مذكور لفظا انتهى ومرحلة محاصر حوايه في باب  
 الفاعل أن الفعل إذا أسند إلى الضمير المؤنث وجب تأنيث (قاعدة) هذا الفعل ستة بناء على إدراج الثابنتين في المخاطبتين والافه  
 سبعة كما عرف ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الألف والواو حرفين أو ضميرين (٨٥) في تعدس بالتحية الثابنتين فيعملون

بالتحية أيضا لأن في  
 تعدس بالقوية أربعة  
 تعدس بإزيدان أو بإعتدان  
 والمعتدان تعدس وتعدس  
 المعتدان والتاسع والتاسع  
 تعدس وتعدس بالقوية  
 فبما لا يكون الواو والياء  
 فيهما إلا ضميرين وذكر  
 المذكورين أنها تكون ثمانية  
 انتهى وأقول قوله قد يقال  
 الأول أن تعدس ستة الخ  
 سبعة إليه فتشابه القاموس  
 والمجب من القاموس أنه  
 صرح بالثابنتين بسد  
 المخاطبتين فكيف  
 يجهل ستة (١) وأيضا  
 قد عدنا ستة سبعة

فإنها حرف تعريف هل الأصح كاللغوي وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله  
 رأيت الوليد بن يزيد مباركا • شديدا بأسماء الخلافة كاملة  
 بفتح اليريد دخول ال الزائدة عليه بناء على أنه باق على حليته ويحتمل أن يكون قد رتب في القاموس نصا  
 لكثرة ثم أدخل عليه ال التعريف كما قال الموضع في شرح الخطوط وعلى هذا لا شاذ فيه وهذا البيت لابن  
 ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية والأسماء جمع ص. بكسر القين  
 المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل نقل بكسر المثناة وسكون القاف وأراد به أمورا الخلافة  
 العاقبة والكامل ما بين الكنتين والمعنى أبصره شديدا كما أنه حصل امتداد الخلافة وللهذا الباب أشار  
 الناظم بقوله • وجرب بالفتحة ما لا ينصرف • ما لم ينصف أركب بعد أن يردف  
 وإذا دخل ال أو أضيف وجرب بالكسرة هل يعود منصرفا أو لا أقوال ثالثا إن كانا صامتين في  
 فهو باق على منع صرفه والاصرف وهو المختار



(الباب السابع)  
 من أبواب النيابة (الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أصلا بأسمائها كما أن الأسماء الستة أسماء  
 بأعيانها وإنما هي أمثلة يمكن بها من كل فعل كان يتركها أو يتركها في إدراج المخاطبتين لمصدا للمخاطبتين  
 والاحسن أن تعدس قاله الموضع في شرح الأمثلة (وهو كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين) بالياء  
 للمخاطبتين (نحو تعدس) بإزيدان أو للمخاطبتين نحو تعدس بإعتدان أو لثابنتين نحو المعتدان تعدس  
 (و) بالياء الثابنتين نحو الزيدان (تعدس أو وجمع) بالياء للمخاطبتين (نحو) أنهم (تعدسون) بالياء

الألف والواو لها علامة وهي تعدس المعتدان بالياء الموحدة فكان ينبغي التنبية على ما في كلام القاموس من الحرابة وقوله وذكر  
 المذكورين الخ لم يبين وجهه ويانه أنه قدم على الأمثلة الأصلية التي الألف والواو فيها حياز بقطع النظر عن المخاطبتين والثابنتين ثلاثة  
 تكون فيها الألف والواو علامتا للصورتين المذكورتين في القاموس والصورتان تركها والمجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي  
 تركها القاموس والألف فيها علامة ولم يذكر عكسها في اللفظ بالتقديم والتأخير مع أن الألف فيه ضمير والأصل في هذه الأمثلة كون  
 الألف والواو ضميرين فتأمل (قوله وهو كل فعل الخ) قال القاموس التعريف لباهية وكل للأفراد وأيضا كل فاعل أن كل واحد منها هو  
 الخمسة وهذا الأخير معنى قوله في عبارة أخرى له لصدر الحديث كل وهو على بصدر الحديث على الحدود الذي هو الأمثلة الخمسة انتهى  
 وقال الدنوسري بعد الاعتراض بالوجه الأول ولعل من كلامه الأول والجواب أن التعريف ما بعد كل وقاعدة الإيمان بها التصريح بأن الحد  
 مذكور متعكس من أول الأمر وفي شرح الجاهي في التواضع كلام يتعلق بالأمثلة لا بأس بمراجعتها انتهى ويمكن أن يجاب بذلك عن الثاني  
 وعبارة الجاهي التي أشار إليها عند قول ابن الجاهي التواضع كل ما بلغ ثم إن نقطة كل هنا ليست في موضعها لأن التعريف إنما يكون  
 للجلسة بالجلسة للأفراد وبالأفراد فالحدود بالتحية للتابع والحد مذكور لكل وهو ثابن أحرب بإعراب سابقه من جهة واحدة

لكه لما دخل كل حلية أقاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا وظاهرا المحصار المحدود فيها لعدم ذكره غير ما فيكون  
 جامعا فيحصل حد جامع ومائع يكون جهة جمه ومنه كما ينصرف عليه (قوله فإن وفيها الخ) قال القاني منقوص بالأمثلة المقررة  
 بشون التوكيد فإن إعرابها بالحركات مقصورة كما أشار إليه الموصح فيما سبق قوله فإنه معرب معها مخدرا وصريحه الرضى على ما سبق  
 انتهى ونقل بعض الأفاضل أن السراوى أجاب بأن ما ذكره خلاف المشهور والمشهور أنه معرب بالنون المقصورة إذا الحروف مقصورة  
 بالحركات وسيأتي نصريح الشارح بذلك أول الفصل الثاني (قوله ثبوت النون) قال الدوشري أي بالنون الثابتة وإنما عبر بهذه  
 العبارة لأجل المفارقة في النصب والجزم بالحذف وجعلوا من فعلها معرضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضى  
 تكسر بعد الألف غالبا لأن الساكن إذا حرك فالتكسر أول وقرئ في الشواذ أنهما في بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حلا على نون الجمع  
 في الاسم انتهى وقال أبو حيان إنما حركه لانتفاء الساكنين كما في بعد الواو والياء فتحة لفتحها بنون الجمع وكسرت مع الألف لفتحها  
 بنون التثنية (قوله وجرها ونصبها بحذفها) قال الدوشري وقد تحذف النون بغير ما نصب ولا جازم كقوله أبيض أمري وتبين بذلك  
 في شعرك بالعبر والمسلوك الذي (٨٦) وإنما حذف لأنها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في بارئكم ونصركم وما يشرككم فلو لم

تحذف النون مع أنها فرع  
 لكاتب آمنة من حذف  
 لم يأمن منه الأصل صرح  
 بذلك النورى في كتابه  
 سماه رؤس المسائل انتهى  
 وقال المصنف في الحواشي  
 وقد تحذف تخفيفا وذلك  
 على حرفين واجب لنون  
 التوكيد نحو ولا يصدك  
 من آيات الله وإما ترير  
 وإما يخلص عندك وجمائر  
 وهو ضربان كثير وذلك  
 لنون الوقاية نحو أضيئ  
 الله فأمرني فيمن قرأ  
 بالتحفيف رقيقا وهو لها  
 هذا ذلك نحو لا تدلوا  
 الجنة حتى ترموا  
 ولا تلاموا حتى تمجروا

لنعمتين محوم (يفعلون أربعة طية محوم) أمه (تفعلين) ولا فرق بين أن تكون الألف والواو غيرين  
 كما تقدم أو هاتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طي (فإن وفيها ثبوت النون وجرها  
 ونصبها بحذفها محوم فإن لم يفعلوا لم يفعلوا) الأول جازم وهو الثاني ناصب ومنصرف وقدم الجزم  
 على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حل النصب على الجرف المثنى والجمع على حده لأن الجزم  
 نظير الجرف الاختصاص فيعملان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتعلمين كالزيدين في مطلق الحركات  
 والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون والوار ولا يمكنهم ذلك في فعلون لأنه يؤدي إلى اجتماع  
 واو بنون الجمعوا علامة الرفع لأنها شبيهة بالواو من حيث التثنية ثم حذفوا لأجل الجازم ثم حملوا  
 النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء وحلوا فعلان وتعلمين على فعلون ولما كان هذا مظنة  
 - واليه هو أن يقال ذلك قلنا إنما نصح المتصل به أو الجماعه ينصب بحذف النون ويمضون من قوله  
 أمال إلا أن ينفون مصروبا بأن النون لم تحذف أشار إلى جوابه بقوله (وأما إلا أن ينفون قالوا ولا  
 فالكلمة) لا يصح الجماعه في الزيدون (والنون سمى النسوة) حائلا على المطلقات لأنون الرفع  
 (والفعل) معها (مثنى) على السكون لا اتصال بين النسوة (مثل يترجمن) لا معرب (ووزنه يعمل)  
 فالعين فاء والقاء عين والواو لانه وهذا (مخلاف قولك الرجال ينفون قالوا) فيه (غير) الجماعه  
 (المذكرين) كالواو في قولك يترجمون وراو الفعل مخدوغة (والنون علامة رفع) ووزنه ينفون  
 (تتحذف) النون للجارم والناصب (نحو) لم تعرفوني التذييل (وإن تعلموا أقرب لثبوت النون ووزنه تعلموا  
 وأصله تعلموا) بواو الأولى لأن الكلمة الثانية أو الجماعه استغنت الضمة على الواو المحذوفة فالتق  
 ساكنان تحذف الواو الأولى لانتفاء النون بغيره نعت بالحذف لتكونا جزءا كقولك هذا الباب أشار

انتهى وقوله نون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لأن الوقاية وهو الأصح كما يأتي (قوله لأنها شبيهة بالواو) مادة  
 المصنف في الحواشي لأن النون شديدة القبه بحروف المنة الواو والياء والألف ولهذا ندم في الواو والياء وزيدت ساكنة  
 ثالثة في نحو حيفل كازيدت وأر فوكس وياه سميدع وألف هذا فر وأبدلت منها الألف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو  
 قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وحلوا فعملان الخ) الحامل على العمل فعملان تنصبه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب  
 لما قاله أولا أن يزيد علامة الرفع في الزيدان الألف وأنه لا يمكن ذلك في فعلان لأنه يؤدي إلى اجتماع اثنين وعبارة الرضى  
 لما اشتغل على الإعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف المنة لم يمكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه حلة البناء حتى يمنع  
 الإعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمساقتها في المنة الواو ونصبها الإبدال بهذا النوع دون يدرى ويغشى والتأخر  
 وغلاما ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والجمع بالواو والنون وحل الياء في تعلمين على أخويه (قوله ولما كان هذا مظنة سؤال)  
 قال الدوشري يجوز أن يكون مظنة فيه هو اسم كانتا خبرا عارلا شكاف ذلك ويجوز أن يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للقيام  
 لأن قصد الإخبار عن هذا المكان بأنه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج هنا عن النصب على الطرفية اللازمة له .

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناطق إشارة إلى الاعتراض عليه لأنه فصل بين الظاهر وهي أبواب النيبات (قوله المعتل) قال الدنوشري جرمه دون المعتل لأن المعتل يكون على آخره حرف علة سواء أكل كبخشى أو لم يعمل كبدهو ويرى وقوله ما آخره أحسن من قول غيره معاني آخره (قوله فإن جرمين يحذف الخ) لو حذف الياء لكان أحسن وقد يقال أن الياء التصوير أي فإن جرمين يصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه ما) قال الدنوشري المعاملة هنا ليست على بابها بل المراد ببعده فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري فقد مر أنه حيث ينبغي وقال بعضهم معرب لا إعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيدا جدا والاقرب أنه معرب بنفس الحروف كما برهنا عليه قولهم أن الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعل قول سيويه) قال الدنوشري الجازم وهو على متعلق بمحذوف تقديره مفعول أو تقديره (٨٧) حذف الحركة المحذوفة واكتفى بملوك على حذف الحذف جوابا لما ولا يصح أن يعمل ما بعده لما لأن المصدر (قوله محتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المصنف على كل قول بأن يقال لما كانت الحركات متدرة في بعض الآخر والوجد الجازم حروفا لقب الحركات وهي حروف العلة لحذفها فلا يشتمل أن فلا يكون هذا الكلام على قول ابن السراج الجواز أن يوجه قول سيويه بما ذكر (قوله إذا المحذوف غصب) قال الدنوشري بعده واحد لاخرى ذات دل مؤنق

الناظم بقوله واجمل لنحو يعلان ثلثونا • رفعا ومدهين ولسأونا • وحرفها الجزم والنصب سم •

### (الباب السابع)

من أبواب النيبات وهو حاتمها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كبخشى أو ياء كبخشى أو واو كبدهو فإن جرمين يحذف الآخر) يباية عن السكون نحو لم يحش ولم يرم ولم يدع فالحذوف من عشي الألف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسر قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضممة قبلها دليل عليها ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يشتمل على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضم في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة النصب وعلى ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالنحو المسهل إن وجد فحذفه وإلا أخذ من نوى البدن ذهب سيويه إلى تقدير الإعراب فيها فعل سيويه لما دخل الجازم حذف الحركة المحذوفة واكتفى بما ثم لما صارت صورة المجرى والمرفوع واحدة لفرقا بينهما بحذف حرف العلة وحرف الهمزة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناطق واحذف جازمه • لأنهم يحتمل المذهبين ثم استعمر اعتراضا بأن أحرف العلة قد تبت مع الجازم فأشار إلى إعرابه قوله (فأما قوله :

إذا المحذوف غصب غلط • ولا زحاما ولا تملق •  
محذوف زان ثم حش محذوف • محذوف زان لم تبحر ولم تدح •  
وقوله وهو قيس بن زهير :

ألم يأميك والأبساء تنسى • بما لانت لبون بني زباد •  
مضرورة) فيمن حيث ألفت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذا لأحرف إشباع والحروف الأصلية محذوفة الجازم وقيل هذا لأحرف أصلية بناء على قول من يجرها المعتل بحذف الحركة المحذوفة وهو حرف العلة على حالها أو الأبناء جميعا وهو الخبر وتسمى فتح التاء لثبته من فرق من نيت الحذف يقال بالتخفيف إذا بطنه على وجه الإصلاح وبالتثديد إذا كان على وجه الإفساد واللبون التاء ذات اللين ويرى

يقول من الاتق يفتحين وهو الإعراب قبل أن لا يغير ليست بمادة والواو للحال والتثديد فطلتها غير معرض عنها وقال ابن جني وقد جاءت على الوجه الآخر ولا تزهى وحذف إحدى التاءين من زهى ومن تملق (قوله حيث ألفت أحرف العلة) الإعراب حيث لا يغير وذلك ظاهر على مذهب سيويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الأول والثالث والخطوة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك المصنفين بما يظهر تقدير الإعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الأول والثالث إذ كيف يقدر مع وجودها والقول بأن الإعراب لفظي متصور لوجود الحروف الظاهر أحوال الجازم وتضييق مشايخنا الضرواني في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الأشموني وأظنه ذكره في الخواص (قوله وقيل هذه الأعراف) إشباع هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة وإنما يقابل القول بأنه لغة المضار إليه بقوله وقيل هذه الأعراف الخ لأن يقال القائل بالضرورة فاختلف على هذه الحروف نفسها فاجبة أو محذوفة وهذه إشباع للضرورة (قوله وتسمى بفتح التاء) قال القتيبي وتسمى بفتح التاء في الشيء يشي إذا زاد

(قوله كافياً) قال الدوشري هو متعلق بطائفة التكوين لأنه ليس في الأمر نوال أربع متركات (قوله ويجرون المفضل مجرى المتصل) فقد قد ابن جني في المحالين باباً لإجراء المتصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الاشياء والظواهر من الأول نحو اقتتل القوم واشتتموا لهذا شبه وجعل المتحرك أحسن من قوله الحنفية على الأجل وبابه لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة وإظهاره نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره الشارح وهو أنهم جاء لقوله مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تنجوا (٨٨) وحتى إذا أذكروا لها قال ابن جني ويجرون من هذا التخييف فوهم في المرأة والكافة إذا خفت

المهمزة المرأة والكافة وكسفاً ذكرت الفصحى أبا على بهذا يضع عشرة سنة فقال هذا إنما يجوز في المتصل قلعه فأنشأ أبداً تكرر ذكر إجرائهم المتصل مجرى المتصل فلم يرد شيئاً قال وهذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه قال السيوطي وخرج على إجراء المتصل مجرى المتصل قراءة ألم نزل إلى الملا من بني إسرائيل يسكون الزاء (قوله ولا واغل) قال الوراق والواغل هو الداخل على المقوم في شربهم فيشرب معهم من غير أن يدعى إليه ويسمى ما يشربه وغلا بالسكون وأصل المائدة وغل الرجل بفل وغلا دخل في الشجر وتوارى فيه والمراد الأخبار عن نفسه بأنه يشرب بلا إثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقت) قال القفا في

قلوص يفتح القاف وضم اللام التافة القافية يدل لبون ونو زياد الرسع بن زياد وإحوته وقاعل بأليك مضموم وبما لاقت متعلق بضمي لقربه ويجوز أن يكون ما لاقت قاعل بأليك والباء زائدة في القاعل مثلها في كني مائة شبيداً (وأما قوله تعالى له من يتق ويصبر) بإثبات الباء من يتق وتكوين يصبر (في قراءة قبل) عن ابن كثير فاحتج في تحريكه (فقبل من موصولة) لا شرطية ويتق مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (إما نوال حركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (واقفاء والمهمزة) من أين كان يأمر يسكن الزاء بمنزلة الكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون نوال أربع متركات بما هو كالكلمة الواحدة وإما على تنزيل برف من يصبر فإن منزلة بناء على فعل تكر القاء وضم العين فسكن لأنه بناء مهمل وهم يخفون مضموم العين إذا كان مستعملاً لهما بالك بالمحمل ويجرون المتصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحب • إنما من الله ولا واغل

فدل رب غ من أشرب غير منزلة عند وسكن الباء كسكن صمد (وأما على أنه) أي قبل (وصل بنية الوصف) كقراءة الحسن البصري ولا من تشكر يشكر مع أنه مرفوع بإجماع السبعة وكقراءة ما فع بجاي وبمات يسكون به بجاي وصل (وأما على المعطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها ولا جازمها) وليكون مدحها مستقبلاً لها بعدد ولهذا دحلت القاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله العارضي بذلك صح المعطف بالجزم على الفصلة كما يصطف على الشرط وقيل من شرطية الباء في يتق على الأصح كلام العمل حدثت للجزم وإما على إجرائها لاعتل مجرى الصحيح لجزم بحذف الحركة المقصورة ولم يستحب حذف حرف الملة • (تنبه) • ما من من حذف حرف الملة للجزم هو ما إذا كان أصلاً أي ما إذا كان حرف الملة ما صا بأن كان (بدلاً من همزة) مفتوح ما قبلها (كيقراً) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقراً) مضارع قرأ (و) مضموم ما قبلها نحو (يوضئ) مضارع وضئ يضم المضارع بمعنى حس وحل (وبن كان الإبدال) للمهمزة (مدح حول الجازم) على المضارع (فهو إبدال قياسي) لتكون الهمزة ساكنة حذف حركتها بالجزم وإبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي (ويجتمع حينئذ) أي حينئذ أبدال بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال فلا يحدف شيئاً آخر (وإن كان) الإبدال (قبه) أي قبل دخول الجازم (فهو إبدال شاذ) لتكون الهمزة متحركة فهي متعاصبة بالحركة عن الإبدال وإبدال الهمزة متحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الإثبات) للحرف المبدل (والحذف) أنه (ما قبل قول الاعتداد بالعارض) قوله الإبدال

منصف من جهة تقدير الوقت على الشرط دون الجواز واختياراً وفديجاب بأن النصف هو الوقت هل ذلك لا تقديره قال الشباب هذا ليس شرطاً بل نصلة إلا أن يقال في معنى الشرط تأمل (قوله فهو ما إذا كان أصلي) قال الدوشري مراده بالأصلي ما ليس بدلاً من همزة وإن كان بدلاً من ياء كيشنئ إذا ألفت لا تكرر أصلاً أبداً (قوله فهو إبدال قياسي) قال الدوشري الظاهر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسياً كسكونها للجازم أولاً والأول أول لأن ذلك لا يتقيد بالجزم كراس وبتر وسؤر إلى غير ذلك (قوله إبدال الهمزة) لوضوح الكلام الموضح غير محتاج إليه (قوله ويجمع حينئذ) الظاهر كالأصلي أن الأعراب حينئذ مقدرون والظاهر أن السكون حينئذ مقدور على الهمزة دون الألف فكس ما يأتي ولم يتعرض لذلك الدوشري هنا

(قوله وعلى القول بعدم الاحتداد الخ) قال الدونشري الإعراب حيث خذروا أسفلهما خارج في فصل تعريف الإعراب لكن هل يقال أن السكون مقدور على الألف أو الهززة المتقلبة ألفاً مثلاً انتهى والظاهر الأول بل لا وجه لثاني (فصل) (قوله خذروا الواء الخ) قال الدونشري كان من ضمن أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لأن خذروا الحركات أصل لتقدير الحروف ولأن الفاعل وظيفته أن يشتم ما أدخل بذكره المصنف والتثنية تكون بعد التثنية وقد يجب بأنه إن عطف على كلام المصنف لطول الكلام طبعاً وقصر ما ذكره الفاعل وبأن الإعراب بالحروف أقوى من الإعراب بالحركات وإن كانت الحركات هي الأصل في الإعراب فقدم الفاعل المتعلق بالأقوى (قوله نخرجهم صلى) قال الدونشري قال النجم سعيدة لأن قيل هلا كما سئلوا المتقلبة عن الواء علامة للرفع كما كانت علامة للجمع . أجب بأن الواء للجمع علامة من حيث أنها حرف علة وهو باق على علامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم يبق انتهى من التفسير من حاشي نسته بخط كاتب الأصل قال بعضهم جمع المذكر السالم إذا أُضيف إلى كلمة أو لها ما كان إعرابه تقديرية في الأحوال الثلاثة نحو جاءني صالح القوم ومهرت بصالح القوم وكذا انتهى في الرفع لفظ تحول جاءني هلاماً الرجل ولعل الفاعل لم يلتصق إلى ذلك لأنه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فإنه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المختل) قال الدونشري لم يحتج له لأن الأصل كذا وقد بقوله التثنية لأجل الألف واللام لجمع مع الواء . كذلك (قوله خذروا الحركات الثلاث الخ والضم والكسر فاع) قال الدونشري هو فيها ينصرف أما ما لا ينصرف كرمي فغيره فلهذه هو التثنية صالحة (٨٩) أو نائبه عن الكسرة لأن الألف أضيف كرمي

بن إسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضاً وكذا قوله والضم والكسر فاع هو أيضاً فيها ينصرف وأما شبهه كجوار فليقدر فيه التثنية والتثنية نائباً إلا أن أضيف كجوارى الألف فيقدر فيه الكسرة أيضاً لكن يصدق حيث أنه يقدّر فيه الحركات الثلاث في الجملة في الموضعين انتهى لثاني . وما ذكره في الأول مذهب الجمهور

هنا (وعنده) أي عدم الاحتداد بعروض الإبدال قبل القول بالاحتداد بعروض الإبدال بصلف حرف العلة للجامد لأن حرف العلة على هذا القول مستند به منزل منزلة الحرف الأصلي وعلى القول بعدم الاحتداد بعروض الإبدال يتبع حرف العلة لأنه لا يصلح للجامد إلا الحرف الأصلي لا العارض (و) عدم الاحتداد بالعارض (هو الأكثر) في كلامهم وعليه لا يكون في كلامه لف وتشرع هو مررب لأن الاحتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للإبقاء وما ذكره من جواز الإبقاء والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجامد فالحذف لذلك الحرف المبدل يمنع لأن تسهيل الهززة كتخفيفها .

(فصل) تقدير الواء وفقاً في جمع المذكر السالم إذا أُضيف إلى ما تشتمل نخرجهم صلى والتون وفما في المضارع المختل إذا أسند للواء الجماعية أو ألقب الألفين أو بآء الغاطية كما بالتون تثنية لخرابيلون لبوان لبيلين (وتقدير الحركات الثلاث) تمهيداً في الاسم المجرى الذي آخره ألف لازمة (فهو مهموزة لخرابيلون) بما ألقب متقلبة عن ياء (والصطن) بما ألقب متقلبة عن واء أو أن صورت فيهما الألف ياء نظراً إلى أصلها في الأول وجواز ثبوت الثلاث في الثاني (ويسمى) بالاسم المجرى الذي آخره ألف لازمة (مختلاً)

(١٢ - لصريح - أول) وخالف ذلك ما يرفلح كما هو مشهور والحاصل أنه إذا جعلت ألف في الاسم المجرى للاستغناء فإن أريد بالحركات الثلاث في المتصور وبالضم والكسرة والمنفوس من الأصل منها دون التثنية فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير ما ذكر وإن أريد أنهم من الأصل والتثنية فالحركات الثلاث في الجملة تقدر في التثنية كما بينه الثاني في قوله أخرى قال الشهاب والظاهر أن قولاً لا قبله الإعراب فيقدر أجمعه أسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لأنه يفسر الإعراب جميعه بالرفع والنصب والجزم وذلك حاصل في كل مقصور حتى ما لا ينصرف لأن نفس التثنية نصب وجزم وإنما أقوى الإشكال على التوضيح لتعبد بالحركات الثلاث بخلاف الإعراب فإن النصب كما يكون ختمة كذلك الجر تأمل (قوله لازمة) قال الدونشري المراد بالوزن على الألف والياء لزوم وجودهما في أحوال الإعراب كلها لفظاً كالقوى أو تقديره كقوى لكنه يخرج بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن صيغة كالتقوى وكالمقوى اسم مفعول وقابل من اقرا فإن التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز التثنية بالهززة التي هي الأصل لثاني انتهى وقال الشهاب فلتأسي أقول يمكن أن يجب بأن لزوم وجودها لفظاً أو تقديره ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتباره وجدت الألف تدخل الألف والياء العارضة بسبب الإبدال لأنها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الإبدال لازمة وإن لم يمكن لازمة من حيث هي أو باعتبار الأصل أو في الجملة وإيضاح ذلك أن لبقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهززة والثاني إبدالها ألفاً باعتبار الاستعمال الأول وملاحظته تكون الألف لازمة ولا تنافي لإبدالها فلا يكون تغييراً ملاحظاً وإن كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز البدول عن ذلك الاستعمال إلى استعمال آخر وهذا بخلاف الألف في رأياحك فإنها باعتبار هذا الاستعمال الذي

وقسمه بسببه وهو الإعراب بالحروف ليس لازمة إياها في ذلك لا سيما في غير النصب فتأمل (قوله لكونه قصرا) عبارة  
 الرضى ومسمى نحو الفتح والمصاحف والصور لكونه من حركات الحركات والقصر المنع والاول اول لأنه لا يسمى نحو  
 خلاص مقصورا وإن كان ممنوعا من الحركات الإعرابية أيضا هذا مع أنه لا يجب طراد وأيضا يجب النعارة أيضا أن نحو خلاص مبنى  
 والمقصود من ألقاب العرب كذا (٩٠) بما مش نسخة الدوشري بخط كاتب الأصل (قوله وخرج الخ) قال الدوشري اقتصر المصنف

على إخراج نحو يفتى  
 ويرى لأنه عمل التوم  
 لوجود التقدير فيه بالفعل  
 ونعم الخارج لأنه وظيفته  
 انتهى وقوله وتسم  
 الخارج أى بذكر الحرف  
 ولا إعراب له لا لفظا  
 ولا تقديرا (قوله بما في  
 آخره الخ) لو حذف في  
 لكان أحسن كالفعل مرارا  
 (قوله وتظهر الفتحة الخ)  
 قال الدوشري ومن العرب  
 من يسكن الياء في النصب  
 قال الشاعر  
 ولو أن نواش بالجامعة داره  
 هو دارى بأهل حضرموت  
 انتهى

لكون آخره حرف علة (منصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع أو لكونه منع المد  
 والمقصود بقائه الممدود في هذا لا يسمى نحو يسمى مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه  
 لأنه ليس في الأفعال ممدود فنقول جاء الحق والمصطفى ورأيت الحق والمصطفى ومررت بالحق والمصطفى بلفظ  
 واحد في الأحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في  
 الألف إن قلنا بمقارنة الإعراب لا غيرا عربيا هو الأصل لا يجبها وموجب هذا التقدير أن ذات  
 الألف لا تقبل الحركة (و) تسمى (الضمة والكسرة) فتقطع الاسم العرب الذي آخره (ياء لازمة) في  
 الأحوال الثلاثة (مكسور ما قبلها نحو المرتقى) من مزيد ثلاثي (واقاضي) من ثلاثي ويسمى الاسم  
 المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة (منقوصا) لأنه نقص من بعض الحركات وظهر فيه بعض أو  
 لأنه تحذف لانه لأجل التنوين نحو مرتقى وقاص والحذف نقص وكلا التعليلين لا يظهر من نظر أما الأول  
 فلأن نحو يدنو ويرى نقص من بعض الحركات وهو يسمى منقوصا وأما الثاني فلأن نحو الفتح حذف  
 لانه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) في حد المقصور والفعل (نحو يفتى) والحرف  
 نحو هل بما في آخره ألف لازمة (و) في حد المنقوص الفعل نحو (يرى) والحرف نحو في آخره ياء  
 لازمة وخرج العربى حديثا المبنى نحو ذا ونار الذى والى (و) خرج (بذكر الدوم) في الألف (نحو  
 رأيت أباك) والياء نحو (مررت بأبيك) لأنهما يتنوعان بحسب الإعراب (و) خرج (بإشراط  
 الكسرة) قبل الياء في حد المنقوص (نحو يفتى) بما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسى) بما آخره  
 ياء قبلها ساكن معتل (والى ذلك أشار النظم بقوله

وسمى معتلا من الإعراب ما • كالمصطفى والمرقى مكابا

قال أبو العباس المبرد وهو  
 من أحسن ضرورات  
 الشعر لأنه حمل حالة  
 النصب على حالة الرفع  
 والجر اشتمل على وجه  
 هذا فتقدر الفتحة على الياء  
 وتقدر أيضا عليها في المركب  
 المدرج إذا كان آخر الجزء  
 الأول ياء أو أعراب الإعراب  
 المتخاضعين نحو قالى قلا  
 وسعد يكره قال فى الجمع  
 بلا خلاف وهل لو قدر أن  
 آخر الجزء الأول متوار  
 يكون كالياء الظاهر لم يبق أن  
 الظاهر الثاني هو ما من تحذف  
 قاعدة ظهور الفتحة على الياء  
 (قوله في الواو والياء) قال لقمان لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيا قبله  
 ولأنه بالضمير العائد عليه كما • ومقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو اقاضي ومن الفعل نحو لن يرى وقديبه على  
 ذلك بالتشليل اه وقد أشار الخارج إلى ذلك بقوله أولا في الفعل وتابيا في الاسم والله أعلم

ثم قال • والرفع فيها (و) تظهر الفتحة (لحفتا) (الواو والياء) في الفعل وهو المنصب عليه في النظم بقوله  
 • وأبدلصب ما كيد مررى • وفي الياء في الاسم وهو المنصب عليه في النظم بقوله وأصبه ظهر (نحو  
 إن القاضى لن يرى ولن ينزو) وليس في العربية اسم من جعل معرب في آخره أو لازما وقوله الحاجة

يكون كالياء الظاهر لم يبق أن  
 الظاهر الثاني هو ما من تحذف  
 قاعدة ظهور الفتحة على الياء  
 (قوله في الواو والياء) قال لقمان لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيا قبله  
 ولأنه بالضمير العائد عليه كما • ومقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو اقاضي ومن الفعل نحو لن يرى وقديبه على  
 ذلك بالتشليل اه وقد أشار الخارج إلى ذلك بقوله أولا في الفعل وتابيا في الاسم والله أعلم

(هذا باب النكرة والمعرفة) قال الصام في حواشي الجاني أني هما معرفتين النكرة ذكرهما فيها سبق معهودين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة إليهما داعية لتقدمهما (قوله سما مصدرين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الأصل ثم نقلوا وسمى بهما نوحان من الأسماء وتقابل مع كلام الفارح اه ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته يكسر الكاف عتقا وكلام الفارح على أن نكرته فتح الكاف مقددا لكن في المصباح أن مصدر لكر كتب إنكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم أن أو مائة خلوا لا حقيقة لاجتماع التعريف والتشكيك في الاسم الواحد كالعرف بلا الجنس فإنه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتشكيك اجتماعا هنا وإن كانا باعتبارين (قوله على الأصح) مقابل الأصح أن الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الزركاني أشار بذلك إلى أن قول الأقسام ثلاثة وأعلم أن الثالث هو نحو منه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فإنه لا يقبل الأول لا يقع موقع ما قبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا ينفك اه وحصره الثالث فيها ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه طبع فلا يكون مائعا (قوله هو في الأصل) قال الدنوشري الضمير الأول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها الثاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالناس) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أو لا ونسأ خطه فبأن في قوله حيوان مذكرا قتل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراد باللفظ الضمير (قوله بالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الأسماء المتوعدة في الإجماع وأسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع (٩١) ما قبلها فيفسد الفارح إلى أنه تعريف بالخاصة ولا يضرط فيه الانعكاس وفيه نظر اه

### (هذا باب نكرة والمعرفة)

وهما في الأصل اسم مصدرين لنكرته وعرقتا فلا وسمى بهما الاسم المسكر والاسم المعروف (الاسم ضربان) على الأصح (نكرة وهي الأصل) لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى فرق بينه بصلاب المعرفة وما يحتاج فرع مما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجوده مقدرة الأول كرجل فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرنا بالتأويل ما وجد من هذا الجنس واحد لهذا الاسم صادق عليه والثاني كفسس فإنها موضوع لما كان كوكبا ناريا يفسع ظهوره وهو دليل لفظها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد لفظي الخارج وتوحيدها لكان لفظ صالحا لما به لم يوضع على أن يكون خاصا كرجل وهو صرح وإنما وضع وضع احتمال لا محذور كذلك قرأنا ما قوله فكأنه لمعاد برق أو شعاع شمس وقوله وجودهم كأنها آثار فإن القرب طلب إليهما للتعدد باعتبار الأيام والليالي وإن كانت حقيقة هما واحدة يقولون شمس هذا الغير ما جاز من خصائص كثر هذه البقاة أكثر نورا من قرينة أول ذلك النور وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل ال المؤثرة للتعريف كرجل

في نفسها قابل إلا أنه عرض مع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لأن كل تعريف سواء كان حادا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا فمع بعضهم جواز التعريف بالخاصة وأيضا يفصل على كونه غير منعكس قول الناظم وهو معرفة لأنه لا بد من دخول حيث لا بد من النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة إلا أن يقال ضمير خبره نكرة لا القابل الخ لكن يرد أنه يصح ضمير مبهما لأنه ما لم يعرف النكرة بعد جامع مالم لا يعرف الخبر فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الخبر مع حده حيث لا نكرة فيها اعتبار أنها صفة لموصوف مذكور مخطوط والتقدير باسم نكرة (قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمؤثر واحد كما ينقسم إليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل على شائع وهو نوحان لثاني (قوله أحدهما ما يقبل ال) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يعمل ما لا يدخل عليه ال ثبوته في الإبهام نحو غير فإنهم صرحوا بأن ال لا تدخل عليه قال الحريري ولا يقل في غير جاء الخبر فليس في تعريفها من قائدة فالتعريف عنها جائد تركها لا يشمل خبر بعض وجوه فإن ال لا يدخل عليه وأما الجمل والأفعال فليس نكرات وإن حكمها بحكم النكرات صرحا بوجوب عبارة بعضهم أنها نكرات فهو مجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فإنه غير جامع لأنه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما قبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بأنها تقبل ال المؤثرة للتعريف فإن ال الموصولة مؤثرة للتعريف أي طيبة لاسم معرفة لا معرفة والمؤثرة للتعريف أهم أن تؤثر في غيرها أو لا وقد يجاب أيضا عن ذلك بما بين الأول وأما الموصولة ذات وقع منها الحدث والذات تقبل ال المؤثرة للتعريف

والجواب الثاني أنها في بعض الأحوال تقبل الـ المؤثرة التعريف وذلك إذا أريد بها المعنى فهي تقبل الـ المؤثرة التعريف في الجملة عامة  
وأنفسه ولكن يبقى النظر في جميع النكرات نحو ضرب من رجل وأكرمته فإنه واقع موقع ما يقبل الـ ليعتبر أنه نكرة فالصحيح أنه معرفة  
وقوله في الحاشية والذات قبل الـ هو بمعناه قاله القائل في حاشيته اه وبأنى من الشباب ما في كونه اسمي الفاعل والمفعول بمعنى  
ما يقبل الـ وقد حلل الثاني كون هذا الضمير معرفة بأهلنا الرجل من غير من الرجال وأجاب الشباب عن إرادته بأن الضمير ليس  
واقعا موقع رجل المتقدم بمجرد بل باعتبار كونه صار معهودا لعناء الرجل المعهود وذلك لا يقبل الـ وأورد الثاني أيضا أن قوله والثاني  
ما يقع الخ صادق بطل الجنس كاسم في قوله إن رأيت أسامة أي فردا من فريته قال الشباب ذلك أن تقول أسامة لا يطلق حقيقة إلا  
إذا أريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى إذا أريد به خصوص من الفرد كان مجازا فأسامة في قولنا إن رأيت أسامة واقع موقع الحقيقة  
المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل الـ (قوله لخير من ذكره عاقل) قال الدوشري صريحا أن الفرس لا يطلق على  
الإنسان وأن سماه لفظ الذكر لا لأنه هو مخالف لما في القاموس أنه مشترك بينهما اه وفي الصباح الفرس يقع على الذكر والأنثى  
فيقال هو الفرس وهي الفرس ولصغير الذكر فرس والأنثى فرس على التباس ثم قال قال ابن الأبياري وربما بنى الأنثى على الذكر  
فقالوا فيها فرس فتوحكاها وليس سماها (٩٢) من العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الأنثى والذكر من غير لحوق

الهاء المؤنثة تذكرها  
ولو أريد المؤنث ويأتى  
في التصغير عد فرس من  
الثلاث المؤنث السارى  
من التاء الذي لا يرد بالتاء  
في التصغير مع عدم  
اللبس شذوذا وقال حفيد  
السعد إن فرسا مؤنث  
سماها (قوله لأنه قد  
تسمي الخ) قال  
الدوشري فيه نظر لأن  
الزمي صرح بأن ذو  
تحمل الضمير لكونها  
بمعنى صاحب لها بالذات  
بصاحب نفسه وقاية أمره

لحيوان مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (ودار) لمؤنث غير حيوان (وكتاب) لمذكر غير  
حيوان وهذه الأربعة تقبل الـ المؤثرة التعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب (و) النور  
(الثاني ما) لا يقبل الـ المؤثرة التعريف ولكنه (ينفع موقع ما يقبل الـ المؤثرة التعريف نحو ذى) بمعنى  
صاحب (ومن) بفتح الميم معنى إنسان (وما) بمعنى شيء (وقوله مكرت برجل ذى مال) مكرت (ومن  
محب لك) مكرت (بما يحب لك) فلو ومن وما مكرات لأن ذى لم يمتد لذكره ومن وما لم يمتد بذكره ولست  
الكرة والمنعوت بالكرة مكرت هي لا تقبل الـ لكونها واقعة موقع ما يقبلها أما ذو (فأياها واقعة موقع  
صاحب) وصاحب قبل الـ المؤثرة التعريف فتقول لصاحب وليس الـ فيه موصولة لأنه قد تنوس في معناه  
الاصل بحسب الاستعمال وصار من قبل الجواز ولذلك لا يعمل لا تقول مكرت برجل صاحب أخوه عمرا  
قال القاطن في باب المبتدأ (و) أما من كان نكرة موصوفة واقعة موقع (الإنسان) هو الإنسان قبل الـ فتقول  
الإنسان (و) أما عاقلها نكرة موصوفة واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل الـ فتقول الشئ فمن العاقل وما  
لغيره وكذلك إذا استعمل الشرط والاستفهام ليعا على الشرط كل الإنسان وكل شئ موصوفين بالاستفهام أى  
إنسان وأى شئ فالإنسان وشئ قبل الـ قال القاطن ثم قال وكذلك أين وكيف فإنهما واقعتان موقع  
قولك في أى مكان وعلى أى حال ومكان يقبلان الـ اه وذعب ابن حبيب إلى أن من وما  
الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منوما فإنه) نكرة ولا يقبل الـ ولكنه

أنه صار من الصفة المصبة لعدم دلالة على الحدوث والتحقيق أن يقال إن صاحب كان بمعنى مصاحب فالإضافة عليه موصولة ظهور مؤثرة  
تعريفها وإلا فهو صفة مظهرية والادخلة عليه معرفة لا وينحل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذى هو صفة مشبهة فيبطل  
ما قاله الخارج فتأمل ذلك اه وقوله فإل موصولة غير مؤثرة تعريف مخالفا لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أى مفيدة له  
واعلم أن شيخ الإسلام أجاز في حواشي ابن الناطم عن إيراد أن صاحب اسم فاعل بأنه من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية وقال  
الشهاب الناس لا يفتن أن ذو موصولة لوصف بها فليست مستعملة إلا بمعنى صاحب المستعمل في معنى الوصفى لا الاسمي فالإدخلة  
عليه موصولة قال فالأولى أن يجاب بأن المراد واقع موقع ما يقبل الـ لولوا اعترضا صاحب كذلك فإنه يقبها باعتبار معناه الاسمي العلى  
وإن لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى المراد من ذو (قوله وكذلك إذا استعمل في الشرط الخ) إنما احتاج إلى ذلك لأن المصنف خص كلامه  
بالوصفين حيث قال في قوله مكرت برجل عاقل إنما احتاج إلى ذلك لأن المصنف خص كلامه  
وما ذكره القاطن لا يكتفى في دفعه كالأبغضى ألا ترى أنه جعل المعنى كل إنسان وكل شئ موصوفين بالاستفهام لأنهما ليس لهما اسم بمعناها يقبل الـ  
والشرط بمعنى إنسان وشئ ولا يقتضيان المساواة في معنى الخلف لأنهما موصوفان في أصلهما (قوله كل إنسان وكل شئ) قال الدوشري  
يفهم منه أنه لا يصح قولهم أرفع موقع ما يقبل الـ الخ مخالفة فإن التعليل قائم فيما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقاني أى

الذي انهما من جملة الواقع موقع ابنوكيف ويمكن ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدونشري فيه نظر فإن حقه منونا واقع في مكان طلب سكوت ما لا في مكان سكوت كما قال لغوات معنى الطلب حيث المقصود من اسم الفعل قاله القاني بمناه وقد يرد بان القسم الثاني من النكرة وهو ما لا يقبل الالمثوث فلو كان واقع موقع ما يقبلها لا يضطر في الواقع موقعه مرادفة لما وقع موقعه كان من وما الشرطين فإن الفارح ليس على أيهما واقعتان موقع كل إنسان وكل شيء، ولا شك أن التطبيق المقصود فالت منها حيث ذلك الاسماء الملازمة للتشكيك كأحد وعرب وديار فإيه يقع موقع ما ذكره الفارح بقره وهو مثلاً رجل أوحى أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور) قال الدونشري في بعض النسخ والألفاظ بالجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزرقاني أي بمعنى إنسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الإيجاب والنفي ومنه قل هو الله أحد أي واحد اه وفي الإتيان قال أبو حاتم في كتاب الترمذ أحد اسم أكل من الواحد لا ترى ذلك إذا قلت فلان لا يقوم له واحد جار في المعنى أن يقوم له الثاني فأكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الواحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليست في الواحد أحد فيجوز أن يكون من الإيجاب والطلب والوحش والإس فيم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فإيه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال وبنو الواحد في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الإتيان والنفي هو قول هو الله أحد أي واحد وأول فابشرا أحدكم بورقكم وبخلافهما فلا يستعمل إلا في النفي تقول ما جاءني من أحد ومنه يحسب أن لن يقدر عليه أحد أن لن يره أحد فامنكم من أحد ولا فضل لأحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقاً وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من السماء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من السماء بل كواحدة وأحد يصلح للإفراد والجمع ه قلته ولهذا وصف به في قوله من أحده حاكمين بخلاف الواحد ولا حدة جمع من لفظه وهو الأحاديث والآحاد وليس الواحد جمع من لفظه فلا يقال وأحدون بل إيمان وثلاثة والواحد يمنع الدخول في الضرب (٩٣) والعدد والقسمة وفي شيء من الحساب

بخلاف الواحد اه  
ملخصاً وقد ملخص من  
كلامه سبعة فروق اه  
وسكن عن بيان ما يعرف  
به كون أحد بمعنى واحد  
وفي المخطوط في بعض  
تقديم المستند إليه أن

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكو فاقبل ال له مصدر تقول السكوت بناء على أن التشكيك والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدري بواسطة أولها واسطة أولها مذهب الجمهور أن أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال وكذلك نحو واحد وديار وعرب وكتب من الأسماء الملازمة للنفي فإيه سكرات ولا فضل الأوليها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلاً رجل أوحى أو ساكن أو نحو ذلك قاله القاني وأنكر النكرات شيء ثم موجود ثم حدث ثم جسم ثم شيء ثم حيوان ثم إنسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه حشرة يقابل كلامها ما هو في مرتبة (و) الضرب الثالث (معرفة) والمطالع الضربين أشار الناظم بقوله

أنه لا يقدحوا أن أحداً إذ لم يكن حمته بدلا من الوالي لا يستعمل في الإيجاب إلا مع كل قال القديري إن الذي حمته لا تكون بدلا من الواو هو الذي يكون حمود الفاء ثم قال وقد يقال ما حمته أصلية لا يستعمل في الإيجاب أصلا كلفظ أريم وإرم بل المستعمل فيه ما حمته منقلبة اه وقوله لا يستعمل في الإيجاب أصلا أو لا بدون لفظ كل ولا معناه ملخص من هذا أن ما كانت حمته بدلا من الواو كأحد في قل هو الله أحد فإن أصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب والنفي بالحق ومالم تكن حمته كذلك قيل لا يستعمل في الإيجاب وهو ما نقله في الإتيان عن أبي حاتم وأشار إليه القديري بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المخطوط عن آفة اللغوي قال الأشموني في باب الإحلال أو المألو أو المفتوح مذهب لغة النحاة إلا ما شذ من نحو لم امرأة أو امرأة أو الأصل وناه لأنه من الواو وهو البعد قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لأنه في الأصل ومعه من الرسامة وهو الحسن وأحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقبل حمته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة اه ويرى خطمه أن أحداً إن كان مأخوذاً من الوحدة كالمستعمل في العدد نحو قل هو الله أحد فهذه بدل من الواو وما لا فلا من نصاره هل المستعمل في العدد ليس لتحصير بدليل ما بعده وللصنف كلام في أحد لفظه الفارح في باب أسماء الأفعال فراجع ونحن أورد ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام لهذا وما ذكره الفارح يتدفع ما أورده القاني على الحد من هذا الأسماء وقد ذهب المذهب بنحو ذلك ثم قال ه فون قلته ديار بمعنى إنسان مراد به معنى النكرة وقابل بوزم ديار لتشكيك ه قلته مسلم ولكنه يقبل ال في الجملة أي مع قطع النظر عن كرهه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعرب وقد يقال التشكيك إنما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه (قوله وأنكر النكرات) قال الدونشري مخالف لكلام الأشموني وغيره فلهذا جمع ذلك (قوله يقابل كلامه) قال الدونشري ينظر هل المراد أن كلا من ذلك يقابل لفظه في المعارف فشيء يقابل الله لأن الأول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن بشكل على ذلك قوله ما في مرتبة أو المراد أن شيئا يقابل لشيء وهكذا إلى آخر ما قبلنا مل اه وعلى الأخير انحصار الزرقاني فقال أي ما هو في مرتبة في العموم لم يقابل شيء لا معنى هو كذا الباق

(قوله لا يحتاج إلخ) قال الدنوشري مفتعل في العلم لأنه يعين مساه بلا مرتبة كاصح جوابه في باب (قوله هو عبارة إلخ) قال الدنوشري  
 يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسمها الفاعل والمفعول غير الماضيين فإن ال إضاحة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان في حد المعرفة  
 لصنفه عليهما لأنهما لا يقبلان أن المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك ببيان أنه وقدم الجواب وقدم الفاعل ذلك لم يقيد بقوله غير  
 الماضيين بل بقوله غير من ال وقال إنه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فإن كلا منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلا  
 أو واقع عليه ولم يجب عنه قال أولا أهم أن القبول يزول بمحصول القول فلا يرد النقص بالحرف بآل ثم قال وأشكل منهما المقرون بآل  
 فإنهما نكرتان لقبولهما الإضافة المنوية كالضارب رأس الجاني ولا يخلان ال المعرفة ولا يقمان موقع ما قبلها بل موقع الفعل  
 لتضمحل أي أنها مع ال في صورة الاسم إلا أن يجب بأن الوصل بهما ماض ولبه بعشيء وهو أن يكونا حينئذ مجازا لإخراجهما عن  
 موضعهما وقوله كالضارب رأس الجاني قال الشهاب الظرف فإن هذه إضافة إلى المفعول ومثلها لفظية وكتب على قوله فإن كلا منهما  
 واقع إلخ أقول لا يفتي أن هو لثاني ثابت به الضرب أو واقع عليه قبل أن المؤثر في تعريف قاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما قبل ال  
 فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بأن الوصل باعتبار الإيهام في الذات المدلولة لهما واقع موقع شيء  
 بشرط إيهامه وحده لا يقبل ال (٩٤) والحاصل أن معنى الإوصاف اختبرت على وجه بيان التعريف فلم يكن معناه قابلا

للتعريف بخلاف هو  
 واحد وهو ما لم يعتبر  
 في معناه ما ينافي وإنما  
 المناقاة في لفظها فعمل  
 الأحسن في الجواب أن  
 المراد بآل المؤثرة للتعريف  
 الدالة عليه أهم من أن  
 تدل عليه مجردة كافي ال  
 الحرفية أو عليه مع  
 موصوف وهو الاسم  
 لأن مدلولها الذات  
 وتعيينها (قوله وهذا  
 معنى ما ذكره سيبويه)  
 قال الفاعل وزم الخليل  
 أن الذين قالوا الحرف

نكرة قابل ال مؤثرا . أو واقع موقع ما قد ذكرنا . وغيره معرفة (وهي الترفع) لا يحتاج في  
 دلالتها إلى قرينة وما يحتاج لرفع عما لا يحتاج كالنعم (وهو عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل ال)  
 المؤثرة (ألبنة) بقطع الحمزة مما قاله شارح الباب والقياس وصنفها (ولا يقع موقع ما قبلها نحو زيد  
 وعمرو) فأما قوله . بإعدام المص من أصيها . فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل ال ولكنها غير  
 مؤثرة للتعريف نحو حادث وجاس وعجاف فإن ال الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لأنها معارف  
 بالعلية وإنما دخلت عليها ال (للمح الأصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول  
 أول لأن مدلولها قد يكون غير وصف كالنعمان فإنه في الأصل اسم عين لدم بالبدال المهمة وتخفيف  
 الميم وظاهر كلامه أن ال في هذه الإضافة دخلت عليها وهي إلام وقال الفاعلي لم تدخل عليها وهي إلام  
 بل حل تقدير تنكيرها لتكررت ال مفعولها أصيها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد  
 وبإيه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال لا بد أن يثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقدير أو لمح الصفة صار  
 التعريف مشكلا وأجاب عنه بما حاصله أنها لم تؤثر تعريفها فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر  
 بالتأمل (وأقسام الأقسام السبعة) أحصا (المصنف) بضم الميم الأول وفتح الثانية لخاصة أو غالب (كما  
 وهو) الثاني (المعلم) لذكر أو مؤلف (كريد وحنو) الثالث (الإشارة كذا) للذكر (وذي) للأنثى  
 (ر) الرابع (الموصول) بناء على أنه من العهد الذي في الصلة لا بآل متقوطة كالذي أو مقدرة كن

والعباس والحسن إنما أوادوا أن يحملوا الرجل هو الشيء بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه ولم يصح له معنى به  
 ولكنهم جعلوه كالموصوف فذهب عليه ومن قال حارث وجاس نهر بحر به بحر زيد هذا لصوابه نظر يظهر بالتأمل لعل وجهه  
 أن مقتضى قوله أنها دخلت على تقدير التنكير أنها أثرت تعريفها فيما ليس فيه تعريف إذ التعريف ال بقصد التنكير (قوله  
 وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فذهب إلى أن من المعارف أيسمان وما الاستفهاميتين  
 واستدل بصرف جوابهما نحو من هنك فيقال زيد وما هنك إلى كذا لبيان لفظ الجواب يطابق لفظ السؤال والجواب على أهم نكرتان  
 لأن الأصل التنكير ما لم يتم حجة واضحة على خلافه ولأنهما قائمتان مقام أي إنسان أو شيء وهما نكرتان لوجوب تنكيرهما مقاميهما  
 وما قيل في تعريف الجواب غير لازم إذ يصح أن يقال في الأول رجل من بن فلان وفي الثاني أمرهم (قوله كأنهم) كان المناسب  
 أن يضم إليهما أم (قوله كريد وحنو) قال الدنوشري تمثيه تعلم بريد وحنو بضم باء المراد جون علم الجنس لأنه على مذهبه  
 نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رد بأن الصلة كالجزم من الموصول وجه الشيء لا يعرفه . فإن قيل معترك الإلزام في  
 الغلام قلنا لا لأنها تنافى بعلام الصلة فهي بالجزم أشبه لأنها لا يمارق بهما (قوله أو مقدرة إلخ) فيه نظر قال المصنف في الحوائث  
 ذهب أبو علي إلى أن تعريف الموصول بآل ورد من وما نحو ما واجب بأيهما معنى ما فيه ال وأوردوا أنه لا يمكن فيها تقدير ال  
 وأجيب بأن تعريفها بالإضافة قاله ابن عصفور وهو عندى لفظ منه لأن مرادهم يكون من وما على معنى ال أنها في معنى

الذي والي لأن ال فيهما مقدرة لما اخرج به في أي فاسد لأنها هي معنى الذي ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أي لا يستقيم  
 لوجهين أحدهما أن الذي يراه هو في أي أنها تضاف لسكرة فهو حينئذ سكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى ال لأن ال وال إضافة  
 لا يجتمعان والثاني أنه قرر أولا هل على أي يرى أن الموصول من قبيل ما عرف بال فكيف يجب على أي بحرف يخالفه اه وبه  
 يعلم ما في قول الصارح أن ال في ما من مقدرة وقوله أن تعرف أي بالإضافة إلا أن يكون كلامه في أي على غير قول أي على غير  
 قائله المشهور في تعريف الموصول قولاً إما بال أو بالهد الذي في القصة (قوله السابع الخ) قال الدوشري فيه إشارة إلى أن القائلين  
 رحمة الله عليه إنما تركوا في المثالين لظاهر داخل في عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيدناهم في شرح الكافية فلا يدخل  
 يابرد لأنه معين قبل النداء ولا قول الأمامي يارجل (قوله وأمر في ضمير المتكلم) لأنه يدل على المراد بنفسه وبمعناه مدلوله وبمعنى  
 صلاحية لغيره موافقاً لصورته وهو له ضمير مخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه بمواجهة مدلوله والعلم لأنه يدل على المراد حاضراً أو غائباً  
 على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أمرها كان أولى كما قال السبوطي لأن الفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادة على  
 الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقاني ظاهره سواء كان خاصاً أو عرضاً له شذائث في كلام الرضى تخلص ابن مالك الضيعة بالخاص  
 وقسره بقوله أي الذي لم يتفق له مشاركه ولم يتعرض لغير الخاص فظهر في باب المعنى والظاهر ما هنا (٩٥) (قوله السالم عن إيهام) نصبت  
 أن القرون بالإيهام لا فوق

أو بالإضافة كأي (كالذي) للذكر (والتي) للمؤنث (و) الخامس (ذو الأداة) للذكر والمؤنث  
 (كالنلام والمرأفة) السادس (المضاف) إضافة محضة (الواحد منها) أي من علمانية معتلا كان أو  
 صحيحاً (كأبي وخلاص) السابع الزيد على قول النظم. كهم وذو موصو ابن والنلام هو الذي (المنادي)  
 المنكر المقصود (نحو يارجل لمعين) بناء على أن تعريفه بالعدد لا صرف لتعريف منى قال في التمهيد  
 وأمرها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير العائب الدم عن إيهام يعني بأن يتقدم اسم  
 واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادي يعني إيهاماً في مرتبة واحدة لأن التعريف فيما بالقصد عنده  
 ثم الموصول وذو الأداة يعني إيهاماً في مرتبة واحدة لأن تعريفهما بالهد وفي بعض نسخه ثم ذو الأداة  
 لجملة بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه لعل المضاف إلى المصير لمرتبة الضمير والصحيح  
 ما نسب إلى سيدي به أن المضاف في مرتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المصير لمرتبة العلم وذهب للبرد  
 إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً فتحصل ثلاثة أقوال  
 (فصل في المصير) بفتح الميم الثانية (المضمر) كهم مضمول من ضمير إذا أخفيت وسره ومطلقة  
 على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قوله غنك السكت كور ضيد أي مضمود وهو اصطلاح  
 بصري والكوفية يسوونه كناية ومكنيا لأنه ليس باسم صريح والكناية مقابل الصريح قال ابن هانئ  
 فصرح بمن تهوى ودعى من الكنى . فلا يخبر في الذات من دونها ستر  
 فالضمر والكناية بالاصطلاحين (اسمان لما وضع) لتبيين مسماه وهو إما (لتكلم كآ) بزيادة

ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعرفها على وحمل وتعرفه على فطوباً بها فندم به عند الاجتماع فمر هذا زيد ولا حجة في ذلك  
 لأن الاعتبار إنما هو بزيادة في الوضوح والعلم أريد وضوحاً لا سبباً لم لا تعرض لشركة كإسرائيل وطالوت فإله أبو حيان قال أصحابنا  
 أحرف الأعلام أسماء الأما كن ثم أسماء الأنامي ثم أسماء الأجسام وأحرف لإشارات ما كان أقرب ثم واسط ثم لبعده وأحرف ذي  
 الأداة ما كانت فيه المحذور ثم للهد ثم للعلم (قوله لأن تعريفهما بالهد) وقيل لأن تعريف الموصول بال وقيل ذو الأداة قبل  
 الموصول وعليه ابن كيسان لقوله صفة في قوله تعالى من أول الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون أحرف من الموصوف  
 وأجيب بأنه يدل أو مقطوع أو للكتاب علم بالنسبة للتوراة (قوله فإني مرتبة العلم) قال الدوشري أي ثلاثا يقتضيه القول بأن المضمر  
 أحرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى في الإصحاح رابعاً وهو أنه دون المضاف إليه لا المضاف الذي ال  
 (فصل) (قوله توسع) قال الدوشري توسع فيه وإطلاق المضمر عليه حقيقة هرفية ولعل المصنف راضى اللفظ (قوله بمعنى المضمر)  
 لم يقل بمعنى المضمود كقائه أي مضمود لأنه المناسب لقوله المضمر ولا علم يرد ضمير هذا المعنى ليجي مع اسم مضمول بوزنه مضمود (قوله  
 لأنه ليس باسم صريح) أي بهذا المعنى المذكور فلا ينافي أنه صريح بمعنى أنه ليس مؤزلاً بالحرف المصدر وقد جعلوا الضمير في باب المبتدأ  
 والقائل صريحاً بمعنى أنه ليس مؤزلاً (قوله وضع لتكلم الخ) قال الدوشري إن أراد قطعاً فيه وفيما بعده كان الخدمه جامع لخروج ما وضع

لكل من التلاوة هو أي ما كان الحروف اللاحقة خارجة عن حقيقته كما لو أراد أن يوضع ذلك وحده لونه ونحوه كان قوله  
 أو المخاطب تارة فاعلم مستدركا أي مستثنى عنه قال الشهاب القاسمي قوله لو أراد أن يوضع ذلك وحده لونه ونحوه كان قوله  
 أو المخاطب تارة فاعلم مستدركا أي مستثنى عنه قال الشهاب القاسمي قوله لو أراد أن يوضع ذلك وحده لونه ونحوه كان قوله  
 لا يبعد لمبيته وما أفاد أمرين أحدهما دفع نوحهم وإرادته في قطع كما سبق والثاني تعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب أخرى فإن ما سبق  
 من خصائص الوار . فلما يمكن أن يجعل أو بمعنى الوار لئلا مل . فإن قصد دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لأنه لو كان كذلك لنبه  
 على ما يكون للعاني الثلاثة أيضا كأنها . قلنا لكل على فهمه بما سبكه (سببه) قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم لما في شبيهة  
 الخ لينظر في نحو هي وادني فإن هي ليس هي ضمير بانها قول ليس هو الغائب بل من بالخصر فوكلنا بأبصار استأجره فهذا في المتصل  
 وذلك في المنفصل وقوله بمخاطب فعلا في شأن آخر حاصر معك فلفظه تعالى وأمرته به في الخبر وقد يقال أنه نزل فيه من منزلة الغائب  
 وكذا في حكمه يفتك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أو يملك كذا نزل لا منزلة من بالخصرة . فإن قيل فكان - فانه أن يقول ما الذي  
 فيه أو حضور أو منزل منزلة أحدهما قلت إنما بعد الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها لثبته حضور باعتبار أصلها وإن  
 استعملت على خلافه قال السراج البصري في رسالته المسماة بشر القبر على الضمير المقصر لضمير الغائب إنما مصرح به أو مستثنى  
 بحضور مدلوله جدا أو هذا قال في نحو قوله تعالى هي وادني من غي ربا أبعدا ستأجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى  
 وتعبه شيئا أبو حيان رحمه الله تعالى بأن قال ليس كما مثل به لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير في قال عائد على يوسف  
 والضمير في هي عائد على قوله يا فلان سوما ولما كنت من نفسها يقول يا فلان ولم يقل هي كفي هو عنها بضمير النية بقوله هي  
 وادني ولم يخاطبها بقوله أنت وادني ولا أشار إليها بقوله هذه وادني وكل هذا على

(٩٦)

واردني ولم يخاطبها بقوله

سبل الأدب في الألفاظ  
 والاستنباط في الخطاب  
 الذي لا يليق بالانبياء  
 فأورد الاسم في صورة ضمير  
 الغائب تأديبا مع الملك  
 وحياء منه وهدي أن  
 الذي قاله الشيخ ابن  
 مالك أرجح مما قاله شيئا

الألف عند البصريين وبأصالتها عند الكوفيين (أو المخاطب كانت) بزيادة التاء عند البصريين  
 وبأصالتها عند بعض الكوفيين (أو الغائب كهر) بنامها عند البصريين والهاموحدها عند الكوفيين  
 وإليه أشار في النظم بقوله: فالذي فيه أو حضور كأمه وهو ضمير بالضمير  
 (أو المخاطب تارة ولغائب أخرى من) ثلاثة (الألف والوار والثون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
 . والضمير الوار والثون لها . فاعلم هو أراد بضمير المخاطب (كقوما) للغائبين (وقاما) للغائبتين  
 (وقوموا لوقاموا) (بأصالتها عند الكوفيين) (ويشتم) الضمير (إلى بارز وهو ماله صورة في اللفظ) به  
 (كتاء قند) وكأنا كرمك وعلمه لعله لكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته (والمد مستر)

رحمهما الله تعالى وذلك أن الاثنين إذا وقعت بينهما محسنة عند كما كرمك ولله الماعز كل على هذا كذا فيقول المدهي عليه هو  
 يعلم أنه لا حق له على الضمير في هو إنما هو المحصور مدلوله حسا لا قوله لي هذا هو المتبادر إلى الأفهام دون ما قال شيئا وكذا  
 قولها يا أبا ستأجره عائد على موسى لفسره مصرح بلفظه وهذا الذي قاله شيئا متعقب فإن موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره  
 مع بلقيش فربما قد قالت يا أبا ستأجره وتقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذي بان لها من قوله وأمانته الأمر العظيم قال شيئا  
 وكان ابن مالك يميل أن هذا موضع إشارة لكون صاحب الضمير حاضرا عند الله طلب باعتقاد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله  
 حسا لجرى الضمير جري اسم الإشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيئا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك أن من  
 حاصره وجهه فقال للحاضرين من أهلها أو من غدهم هي طائق فإياها تعلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يمتنع ذلك على  
 ما قرره شيئا لأنه وإن أمكنه التأويل في الآيتين المذكورتين فلا يمتنع معه في غيرها (قوله في اللفظ) قال الثاني خرج به المستر  
 فإن له صورة في العقل ويبنى أن يراد باللفظ ما بهم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المخوف . فإن قلت لأي فرق بين المحذوف  
 والمستر قلت المستر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف اللفظ بالفعل ثم حذفه فإن قصد المحذوف أحسن حالا من المستر والأمر بخلافه  
 ولهذا اختص المستر بالعمدة قلت المستر منه فبدلالة العقل والمحذوف منه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة دلالتها  
 أن حذف من دلالتها (قوله وإلى مستر) سمى بذلك لأنه استغنى عن لفظه أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الإدراك  
 الفعلي كما أشار إليه ابن الناظم . فإن قيل الاستتار إنما يستعمل فيما كان منكسرا ثم اختفى والضمير المستر لم يكن ظاهرا لأن  
 حقيقته لا تظهر أبدا وإنما هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وإنما كان الأولى الإبان  
 بلفظه لا يعنى معنى الظهور أصلا كما قال في التيسير فتعرجب الحياء ومنعاز الحياء إذ لفظ الحياء لا يفهم منها أنه كان ظاهرا ثم غنى



إلى ترتيب الحرف في الألفية لأنه مثل باقي أول وهو ضمير المتكلم وهو أعرف مما بعده ثم تنبأ بكاف الخطاب إشارة إلى أنه يليه في  
 الزيادة ثم حوبا بقوله سليبه وهو مفتعل على الحال في ضمير الغائب كذا بهامش نسخة النوشري بخط كاتب الأصل (قوله وأما قوله  
 وما نبأ الخ) قال النوشري قال الموضح في شرحه على النظر بمقتضى أن يكون الجواب لقوله إلا أنه أحد ثلاثة أمور الأول أن لا هنا محوطة على  
 غير متصل بالضمير معها كما يتصل في نحو ما لكم من إله غيره كما حلوا ما عليها في الوصف بها إلا من الثاني أن نصب سيبويه هو المبرد في المختضب  
 والجرجاني وبعض المتأخرين أن العامل في المستثنى إلا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لأن حته أن يتصل بعامه ألا ترى أن من ادعى أن  
 المفعول معه معمول الواو ود عليه بانفصاله منها إذا كان حسي هو سر حوإيا كذا لا تقول سر حوإيا لأن قطعها مقتضى لأن يتصل  
 الضمير بإلا دائما في التصحيح. قطع هو لادم إن قبل إلا هي العامل إلا أن اختاره عنه بأمور ثم ذكر إن شامكة تعالى في الاستثناءات انتهى كلامه  
 وفيما ذكره نظر لأن الاستثناء المفرغ لا عمل إلا فيما بعدهما انتهى وانقصر من كلام الموضح على وجهين ترك الثالث ولعله أن الأصل  
 في الضمير الاتصال وأما الأصل (٩٨) في الحرف المناسب للضمير أن يتصل الضمير به نحو أنك ولعلك فقد في شرح الفراء وهو إنما

سليبه منه في الضرورة  
 ثلاثة أمور وذكر هذين  
 والثالث الوجه الثاني بما  
 نقله النوشري وقد يجاب  
 بما ذكره من النظر بأن  
 الموضح لم يدع أن العامل  
 في كل استثناء بل مراده في  
 غير المفرغ ويكون المفرغ  
 حمل على غيره (قوله  
 الخ) قال النوشري  
 تهيؤ هذا الوجه من  
 كلام الموضح غير ظاهر  
 لأنه ساق هذا البيت  
 شاهدا على وقوع الضمير  
 المتصل بعد إلا فكان  
 يلبيح الاختصار على الوجه  
 الثاني ولكنه ذكر في البيت  
 ما يجوز أن يحصل عليه  
 (قوله لتقدمه) قال

سليبه للخطابة وعلمها رفع على القاطبة لهما من سلب الغائب وعلمها نصب على المقولية والحاصل أن  
 الياء والكاف والهاء لا يجتمعن بشيء منها ولا تقع بعد إلا (وأما قوله)  
 وما نبأ إلا ما كنت جارتا (أن لا يجاورنا إلا كذا ديار  
 فضرورة) والقياس إلا لا يكثر لهما من سلب الغائب وإيا وأين الكاف أو وقع المتصل موقع الانفصال وما  
 الأول نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية مختصة بالمثل الفعلية وببالي من المبالاة بمعنى  
 الاكثر أو جارتنا خبر كان من الجوار وأن مصدرية جوار بمعنى أحدا على مجاورنا أو أن وصلتها مفعول  
 ببالي وهي مفعول لا جوار إلا حرفا لجواب الكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى من  
 وهو ديار والمعنى إذا كنت جارتنا فلا تكثر بضم مجاورنا أحدا غيرك وأجاز ابن الأثير رفع المتصل  
 بعد إلا مطلقا ومنه المبرد مطلقا وأبعد مكان إلا كذا سواك ويحتاج إلى الجواب من قول الشاعر:  
 أورد برية الممر من كنه بفسح على لسان هو من الإاء ناصر  
 فأوقع الهاء المتصلة موقع إياه (والمتصل) من ماله (وهو) أي المتصل (ما يتبادر به) في النطق  
 (ويقع بعد إلا) وذلك (نحو ما تقول) في بنية ما تنطق به (أنا مؤمنون) في قوله بعد إلا (ما قام إلا أنا)  
 ونصبه هنا البارز إلى متصل وهو متصل لا يتأني في تحببه المتصل إلى مستند يار في باب العطف لا اختلاف  
 المدركين فإنه هنا ناظر إلى موقعه من الإعراب وماك ناظر إلى جهة العطف على الضمير المرفوع وظاهر  
 صفة أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل احتجا بأن  
 معنى الضمائر على الاختصار والمتصل أحصر من المنفصل (وتنقسم) الضمير (المتصل) بحسب مواقع  
 الإعراب (من رفع ونصب وجر) (إلى ثلاثة أقسام) الأول (ما يختص بحمل الرفع) فقط (وهو خمسة)  
 أحدها (الناء) مضمومة كانه أو مفتوحة أو مكسورة (كتنص) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الالف)

النوشري يوم أنه إذا تأخر لا ينصب وفيه نظر إلا أن يقال مراده بنصب حيث لا وجوبا بخلاف ما لو أخر وفيه نظر (قوله  
 ويحتاج إلى الجواب) قال النوشري قد يجاب بأن لا ينبغي أن أسماء ليس ضميرا متصلا وإنما هي حرف لاحق لإيا المحذورة  
 (قوله ويقع بعد إلا) قال النوشري يرد على هذا الضمير في قوله ما سررت إلا بك فإنه واقع بعد إلا وهو متصل إلا أن  
 يقال المراد وقوله بعدها من غير فصل (قوله لا اختلاف المدركين) لا يظهر من هذا الجواب المناقاة الخفية في كلامه الواردة  
 بحسب الظاهر في وجهها أن ما عدا التنصيص أن المتصل ليس بمنفصل لما عرفت فبما مر من الثاني وما في العطف أنه من المتصل وما ذكره في  
 بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فغنا على القول بأن جاب بأن ما هنا متشبه بقوله وما في العطف على قوله لا فيكون المستند من  
 المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض الفضلاء غير محتاج إليه بعد قول المتن مختص انتهى وقد يقال إنها إشارة إلى أن الياء في كلام المتن  
 داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الأصل (قوله هو خمسة) قال المتن في إن قلنا المستند على ما تقدم متصل وهو مرفوع فقط وهو  
 ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المختص فيها هو المختص من المتصل الواقع في التحسين وهو المتصل بالبارز لا المتصل  
 مطلقا وبينه المصنف على أن المستند مختص بحمل الرفع فربما رغب في الإشارة إلى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) أشار إلى أن المصنف

أطلق التثنية لهم تأمل المتكلم والمخاطب قال القائلون فيها هل أن الضمير في الخبر والمفعول مطلقا هو فاعل فقط وما اتصل به حروف مائة على التثنية والجمع (قوله المائة على التثنية) قالوا لا نؤثر في احتزبه من الألف في نحو يا حرسيا فإني هل جر انتهى واحترز أيضا عن الألف المتقلبة عن الياء في الثاني المختلف بإيما المتكلم نحو يا بنتا فإني هل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والألف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في معجم الفواعل وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاب التأنيث في قاصد لا ضمائر والفاعل ضمير مشكوك في الفعل وعليه المأزني وواقفه الأخفش في الياء وشبهه المأزني أن الضمير لما استكن في فعل وفعل استكن في التثنية والجمع وحده بعلاما حذفت في كاجيه بالياء وشبهه الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يجر بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتأنيث في الفعل في التثنية ولما كان الخطاب بالتأنيث في الحالين احتج إلى الفرق بعلت الياء علامة للتثنية ورد بانها لو كانت حروفا لكتبت تثنون ولم يسكن آخر الفعل لما وثقت (٩٩) أي على التثنية كتاب التأنيث وبأن

علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى ولعل القصار الفارح هل الياء ولم يحك الخلاف في غيرها فتوجه فيها بإبطال المأزني والأخفش (قوله لأنها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشري قد يقال إنه مردود بشرح قوله ضرب حسن فإن ياء المتكلم هنا عليها رفع بالفاعلية وإن كانت في هل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الفارح بهذا (قوله هو ما هو مشترك) قال اللطفي قياسه مشترك فيه لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بل قاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف

الدالة هل اثنين أو اثنين (كتاما) وقامتا (و) تائب (الواو) الدالة هل جمع المذكر (كتاموا) ورابعها (النون) الدالة هل جمع الإناث (كتمنون) خامسا (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الأخفش والمأزني ودعا إليها حرف تأنيث واحد هل ضمير مستتر ومنع في الأمر (كتقوى) والمضارع كتقوين وخرج قيد المخاطبة بقاء المتكلم لأنها لا تكون في هل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين هل التصبيو الجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) ثانيا (ياء من دني في هل جر ياء مخاطبة إليها ولا أكرمني في هل نصب على المفعولية بأكرم (و) ثانيا (كاف المخاطبة) بفتح الطاء (هو ما ورد عليك) قال كاف من ودعك في هل نصب على المفعولية ومن ديك في هل جر ياء مخاطبة إليها (و) ثالثا (هاء التانيث نحو قال له صاحب وهو يجاوره) فالهاء من له وصاحبه في هل جر في الأول باللام وفي الثاني ياء مخاطبة في جاوره في هل نصب على المفعولية يجاوره وذلك داخل تحت قول النظم . ولفظ ما جر كلفظ ما نصب . (و) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين) الحال (الثلاثة) هل ترفع هل التصبيو هل الجر (وهو ثلثا عاصه) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو رينا لنا عاصا) هذا قيد في هل جر ياء مخاطبة إليها وفي الثاني هل نصب بأبول في معنى هل رفع على الفاعلية بجمع ونظير ذلك قول النظم . كأمر بنات فزارة . (و) قال بعضهم) وهو أبو حيان معتزضا على الياء في قوله . ترفع والتصبيو جرنا صلح . (لا يختص ذلك بكلمة نابل الياء وكلهم كذلك) فإني بما يقتضيه الحال الثلاثة (لأنك تقول) في الياء الرفع (قوى) (و) في التصبيو (أكرموني) في الجر (هلاوي) (قوله لزم في الرفع (م فطرنا) في التصبيو (أنهم) في الجر (لم مالم) (و) ما للثانيون فقالوا (هذا) انقضى (غير سديد) بالسجع المهمة لأن المعنى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لأن ياء المخاطبة هي ياء المتكلم) بدليلين أحدهما أن ياء المخاطبة تختلف في اسميتها وياء المتكلم لا يختلف فيها والاختلاف فيه غير المتفق عليه والثاني أن ياء المخاطبة موضوعه للتثنية ياء المتكلم موضوعه للتذكير وما للتثنية ياء المتكلم (و) لأن الضمير (المتصل غير) الضمير (المتصل) ضروري فأنشئ الإبراهيم عبد المراء (والفاظ الضمائر كلها مبنية)

الجار الضمير ترفع بالفعل توسعا فاستتر به (قوله بين هل التصبيو الجر فقط) قال الدنوشري يلحق أن يقيد بالأصالة لثلاثة الضمائر الواقعة بعدوا على مذهب الأخفش نحو لو لا يولو لا يولو لا يفتكون الياء والكاف أو الفاعل مشترك على مذهب لكن لا بالأصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطبة) قال اللطفي جبر بالكاف تنبها على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء القائب (قوله هو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من إشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم نصبها صلح بضمير الحال الثلاثة نحو ضربني حسن وأكرموني وهلاوي (قوله لأن ياء المخاطبة إلخ) قال اللطفي حاصلة أن المخاطبة بين الفاعلين أما بتأثيرها ولو اتحد معنى كالضميرين المختلفين وحلا وفصلا وتباين الظاهرين بالبساطة والتوكيد كما مر وإما بتأثير المعنيين ولو اتحد انقضا كياء المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعه للتذكير) قال الدنوشري هذا مردود فإن ياء المتكلم كما تكون للتذكير تكون للتثنية بضمير هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ عاصم رحمه الله تعالى وقد يقال المراد أن ياء المخاطبة موضوعه للتثنية فقط وباء المتكلم هي خاصة به بل تكون للتثنية والتذكير وفيه نظر إذ لا يلائم آخر كلام الفارح (قوله والفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية عليها هل أن مما مر مرة بضمير لفتاني قال الدنوشري وفيه نظر وقال اللطفي

كلام المصنف لا يفي وجوب البناء بالصرح به في النظم إذ قد يجوز ولا يجب كأي الزمان المهورل حل إذ مضافا إلى الجملة كما سيأتي في قول النظم واحترز بنا عن قول بلية انتهى قال الدوشري قال بعض الأصناف وقد يقال إن في عبارة الموضع حسنا من جهة أنها تحيد الاتصال بالبناء بخلاف النظم فإنه لا يفيد ذلك إذ لا يلزم من كونه واجبا كونه منصفًا به فإذن في قول المصنف ذلك مفهوم من قول النظم الخ فظهر إذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصال الذي ذكره الموضع انتهى . وأقول قد يقال إن الحكم على كل مضمير بوجوب البناء لا يفيد البناء بالفعل له لأن الواضع حكيم يضع الشيء على محله فإذا وجب شيء على شيء . أمهات انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ أنه قد حكم على الموصولات وأسماء الإشارة بوجوب البناء . وبعض المصنفين يبالغ في اعتبار شبه الحرف فيه بما اقتضى إعرابه كما تقدم وبما يجب بأن الحكم فيها إنما هو على طريق لإجمال ولا يصح أن يقال كل موصول مبنى . وهكذا الكلام على الاحتياج إلى هذه القاعدة مع أنه قد يدعى العلم به من أول بحث المبني وتوسطها في بحث الضمير دون تسميها عليه . وتأخرها عنه ببناء في حاشية الألفية (قوله قبل اختلاف صيته) قال الدوشري أي ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالمجرور في فتحة ما لا يضر في حرف كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستنار بضمير الرفع فقط) لا حاجة لقول المصنف في هذا بقوله المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف أنك تقول أجهني الذي أكرمت تريد أكرمت . وانضم ما أنت قاض أي قاضيه . وذلك استنار ضمير النصب والمجرور واجب بأن ذلك من قبيل الحذف لا الاستنار وقد تقدم لفرق بينهما والحاصل أن المستتر في حكم الحاضر المملوظ به المراد بخلاف الحذف فإنه كان مملوظا به ثم تركه وأكمل (١٠٠) . فليس في حكم الحاضر والدليل عليه أنك إذا سميت بضمير الضمير المستتر حتى كما

تلك الجمل ومنها ضربته  
وإذا سميت بالحذف من  
الضمير اختصار أو الأصل  
ضربته أعراب (قوله  
المرفوع بأمر الواحد الخ)  
قال اللغوي أعلم أن لم  
عبارته أقول المصنف  
فيما مر مواقع الإعراب  
وعمل الرفع بالإضافة  
فيها ومنها قوله هنا  
المرفوع ومنها قولهم على  
رفع مثلا بعمل الرفع

وجوب ذلك مفهوم من قول النظم . وكل مضمير في البناء يجب . واختلاف في سبب بنائها قليل  
شبه الحرف في المعنى لأن كل مضمير مضمين معنى التكلم أو الخطاب أو التثنية وهي من معاني الحروف  
وقيل شبه الحرف في الرفع لأن أكثر المضميرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الأقل على الأكثر وقيل  
شبه الحرف في الافتقار لأن المصدر لا يتم دلالة على معناه إلا بضميمة معاهدة أو غير ما وقيل شبه  
الحرف في الجود وقيل اختلاف صيغه لا اختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص إلا بضمير بعينه  
بل يكون في ضمير الرفع والنصب والمجرور (ويختص الاستنار بضمير الرفع فقط) وينقسم المستتر إلى قسمين  
(مستتر وجوباً وهو) يختص عليه في النظم بقوله . ومن ضمير الرفع ما يستتر . بقرينة تمشيه بقوله  
كأنه أو الحق فقط . والضمير واجب الاستنار (ما لا يفعله) في مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير  
مفصل وهو المرفوع بأمر الواحد) المذكور (كقوله) واستخرج خلاف المرفوع بأمر الواحد في المتن والجمع  
وله يرد في الجمع نحو قوله وقوله وقوله وقوله (أر) المرفوع (بمعناه) مبسوء بانه خطاب الواحد كيقوم  
ولاستخرج خلاف المبسوء بناء العائبة لمحمد يقوم فإن استناره جاز لا واجب وبخلاف المبسوء

على المحل وقوله صلف على المحل وتحقق الأمر في ذلك كله أن المحل والموضع خفي في المكان لأن الإعراب وأنواعه خفية في الآثار المتقدمة  
فإن قيل لفظ الكلمة ذلك الآثار الصفة لفظاً أو تقديرًا وهي مبرها بذلك الإعراب ولم يشبهه بالنظر إلى ذلك الإعراب على  
ولا يعمل ذلك الإعراب أو النوع محلاً للفظ فيه على سبيل التوسع في الإعراب والمحل ليستعمل مواقع الإعراب وعمل الرفع كانت  
الإضافة بيانية أي مواقع هي الإعراب على الرفع . حيث قيل الضمير مرفوع فالإسناد فيه حقيقي (إذا المرفوعة ثابتة له حقيقة إذ الرفع  
على فالضمير مرفوع برفع موقعه . حيث قيل على الرفع بالجل فهو حقيق الإسناد أيضاً حيث قيل خطاب على كل كذا فيه تسامح أي  
خطاب على كذا باعتبار محله لتدبره (قوله الواحد) قال الوراقان فينبذ لأميرين الأفراد والتذكير . حيث قلنا زيادة الفاعل المذكور  
مستثنى هنا انتهى قال المصنف في الحواشي . فإن قيل فلا زحمت في أسكن أنت وزوجك أنت الفاعل . قلت لأن الضمير المرفوع  
لا يقع إلا جنب عاملة الفعل منفصلاً عنه لغير سبب . ولا ذلك قول في التشبيه والجمع اضرباً أنتا واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتا  
ولا اضرب أنتم لأن الفاعل لا يحدف ويجوز ذلك في اضرب أنتما تقول اضرب . فإن قيل يرد قول عدي بن زيد وتذكر رب الخورق  
إذا فكر يوماً في الهدى فكبير . قلت هو فعل حاضر وأدغم من اللفظ قول الفصح في باب التحذير بإياك أن العامل لما حذف انتقل  
ضميره الذي كان فيه إلى إياك ومن ثم قال وإياك أنتم عبد المسيح وهذا من طريق العربية استنار الضمير في الضمير وميله أنه بطريق  
المروءات ولعلهم لذلك لم يمدوه لكن يراد أنهم عبدوا المصدر الدائب مرفعة وقد جعل ذلك عذرًا لترك المصنف مدحاً انتهى وقوله  
أن الضمير لا يقع إلى جنب عاملة الفعل منفصلاً عنه لغير سبب مشكل بما نقله المصنف من تحرير سيبويه في هو من أن يعمل هو

أن يكون قاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأنوم والمون كنقوم) قال الدونشري ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان الفعل مذكورا فإنه إذا حذف الفعل الضمير كما في قولهم قام: لم نحن ثم يبعث وهو آمن ومن لا نجره يس منا مرموما. وكما في قول الآخر ما إذا أأنام أطمع إذا خيل كرهه وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الواحد إن فرض حذفهما فإن الضمير لا يستتر بل يفصل ويبرز (قوله أو ما هذا أو لا يكون) قال الثاني حذفهما بالتاء أو السب بمضارع ولا يكون بهما بل لا يصلح إلا بتأثير أحد المتكلمين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن المتكلم أو لا في قوله تكلا الخ بالواو وتاثيرا في قوله نحو قوله تكلا ما خلا الخ بالواو وفي بعض النسخ بالواو في الثاني أيضا (قوله ما هذا الخ) قال الدونشري يرد عليه قول آخر وهو أنه ما كان على الفعل المفهوم من الكلام السابق أو ما خلا فعلهم فعل زيد حذف المضاف ويحذف هذا والثاني في كلام الخارج عدم الإطراد لا محذور لا يكون هناك فعل نحو أقوم إخراجك ليس زيد انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيفه بقولين بما ذكر كما يبين في حاشية القاموس في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدونشري إن نظمت إجماعا كالمصنف لا يجوز في المرفوع بأسر الواحد لئلا لا يقتضي بذلك كما في الآية فإن المستر في المصدر للذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو ففرب الرقاب) ونحو سبحانه الذي أسرى بعبده (١٠٩) قال شيخنا الفقيه رحمه الله ونظر

إذا جعلنا سبحانه تابعا  
لفظ بالفعل هل فيه ضمير  
مستتر تقدير ما أو المصدر  
لا يستتر فيه إلا ضمير  
المخاطب (تنبيه)  
قال الدونشري بما يستتر  
فيه المخاطب وجوبا لم  
ويش وما جرى مجراها  
في بعض المواضع انتهى  
وساكن نصريح بالخارج  
بذلك في باب لم وليس  
ونق أنهم ذكروا في قنلا  
درق المسال أن درق  
قاعل باندل (قوله باسم  
الفعل الخ) فيه إشارة إلى  
أن هيأت معطوف على قائم

بناء خطاب الواحد والتثنية والجمع فله يبرز في الجميع نحو قومين وقومان وقومون وتضمن  
(أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كأنوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالتون  
كنقوم) واستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء تكلا وهذا ليس (ولا يكون في نحو قوله) أقوم  
(قاموا ما خلا زيدا وما هذا حرا) وليس بمرأ (ولا يكون زيدا) على خلا وهذا وليس ولا يكون ضمير  
مستتر وجوبا مرفوع حائد على البعض المفهوم من كل السابق أو على اسم المخاطب المفهوم من الفعل  
السابق (أو) المرفوع (بأنف في المنصب أو بأصل) في (التعطيل) قالوا (كما أحسن الوبدين) بفتح  
الدال وكسر هاء (و) الثاني نحو (م) أحسن أانا) فن أحسن فيها ضمير مرفوع على المخاطبة مستتر وجوبا  
وأنا تاني (أو) المرفوع (باسم فعل مبدوء ما ذكره) بمعنى أو جمع (وزال) بمعنى أزل أو المرفوع بالمصدر  
النائب عن فعله نحو ففرب الرقاب جميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا لفعل  
التعطيل لا محذور يرفع الظاهر في مسألة الكفيل عند جميع العرب يرفع الضمير البارز على لفعل مبدوء  
يرجل أفضل منه أصلا إذا لم يربب استعاضا وعلى هذا ففرب أفضل الكفيل من أمثلة ما يستتر فيه المصير  
وجوبا يشك على الضابط المذكور (و) ينقسم (ال) مستر جارا أو مضافا لذلك الظاهر أو الضمير  
المحصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل التاني) في (لما نزلوا السموات المصطف) وهي الحالة  
من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماحي) المرفوع بفعل التائب (نحو زيد قام) بفعل التانيه نحو  
(مند قاصد) أو تقوم (و) بالصفات المضافة وهي إما اسم قاعل نحو (زيد قائم) أو اسم مفعول نحو زيد  
(مضروب أو) صفة مضافة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد طرابا ومطرابا ومضروب أو  
مضرب أو مضرب (و) باسم الفعل المباحي نحو زيد (صيات) أي بعد قال ضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها

وبذلك صرح الثاني وقال فيهما خبر فيكون مرفوع الفعل زيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه عاقلة لما سلفه الأولى التثنية  
بهيأت العقبى وهو حيلت من تأكيدها لجل بالمبنى انتهى وقد عرفت ما مضى أن كلام الخارج في باب أسماء الأفعال يقتضي بأنها تتأثر  
بالعوامل القلبية التي لا تختص قاطبة ولا مفعولية كالجند أو لا بهذا المثال معنى هل ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام على  
حسب في باب الإضافة التصريح بأن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل القلبية مطلقا وقد يقال ما سلف إنما يقتضي منع أن يدخل  
عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهذا إنما أثر في جهة اسم الفعل مع الضمير (تنبيه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماحي ولو كان ضمير  
مشكك كما يؤخذ من قولهم صيحتك اسم فعل ماض بمعنى نيات وقد تكرر في ذلك شيخنا الدونشري في باب أسماء الأفعال وقال  
شيخنا العلامة الفقيه مشكك أن يكون الضمير المستر في نيات تقديره هو يقرأ نيات بسكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول قال  
زيد والله ليعلمن مع أنه إنما قال والله ليعلمن ومحمل أن فيه ضمير استترا تقديره أنا جارا أو فإن قلت أنا حيث يستترا إنما يكون وجوبا  
لا جارا قلت ذلك ممنوع الأثرى إلى قوله أنا قائم وأنها قائمان فن كل ضمير مستر جارا تقديره أنا في الأول وأنها في الثاني  
فإن قلت من أين لك أن الضمير في قائم وقائمان تقديره أنا فهو متستر تقديره هو حائد على موصوف تقديره أنا رجل  
قائم هو وأنها رجلان قائمان مما قلت قال لا بد من أن يكون على وجه من لعمري إليه غائب

فما لم يرد عليه من غير ما خرج وكذا التلبيح والجمع على أي إهراب كان انتهى وهو بصوته شامل  
 نحو أنا قائم وأينما اسم الفعل له خواصا يخص بها عن الفعل منها أن حصر الجميع يستلزم فيه ثم النظر على نطقه الظاهر في معناه  
 أم لا انتهى كلام شيخنا القنبي في بعض مجاميعه ومن خطه نطق (قوله وكذا الباق) قال القاني أي يجوز أن يرفع الظاهر والضمير  
 المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الإمام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكتفي بإثباته مجرد المستند إليه  
 أو النظر فيها سبغ من الكلام الظاهر أن أهل الألب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال القاني اعلم أن قول ابن مالك  
 ومن وافقه ما يخطئه ذلك ليس (١٠٢) ذلك ليس معناه أن ذلك يخطئه في تأديته معناه بل في رفع ما له من لاه لغوي وجوب الاستتار

وجوازه عندم وجوب  
 كون المرفوع بالفاعل  
 ضميرا مستترا وجوازه  
 لا وجوب كون الاستتار  
 في الضمير المستتر واجبا  
 وجائزا إذ ليس لنا ضمير  
 متصف بالاستتار وهو  
 ظهوره مقول المصنف إذ  
 الاستتار الخ إن أراد وجوب  
 الاستتار بمعناه عندم  
 منع وإن أراد بمعناه عند  
 كان معناه في الاصطلاح  
 على أن التقسيم بالمعنى  
 الذى يبياه هو عين  
 التقسيم الذى جعله  
 التحقيق لا فرق بينهما  
 إلا باعتبار أن القسم في  
 تقسيمهم هو الضمير المستتر  
 باعتبار العامل وفي تقسيمه  
 حكه فليتأمل (قوله  
 يكون فاعلا باعطاء الخ)  
 قال الزرقاني الذى عند  
 الرضى أنه تأكيد إذ قال  
 ما له وأما في نحو زيد

مستتر جواز إذا برد انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقى دليل على جواز ذلك أنه يخطئه الظاهر أو  
 الضمير المنفصل (الآتى أنه يجوز) بل التصحيح (زيد قام أبوه) يخطئه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام لاهو)  
 فيخطئه الضمير المنفصل الواقع بعد (أو وكذا الباق) من لاشك المذكورة بلا فرق لهذا الحكم جازى  
 الضمير المنفصل إلى الطرف وعدله إذا ولما صفة أو صلة أو خبر أو حالا نحو مريد برجل أيا ملكه وفى مجلسك  
 وجاء الذى عندك أو فى الدار وزيد خلقك أو فى المسجد وجازيد فوق لرس أو على حمار وقد يجب  
 إيراد الضمير المستتر إذا جرى برفعه على غير من قوله نحو غلام زيد حاربه هو (تنبيه على التقسيم)  
 الضمير إلى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) فى السبيل وغيره (وابن يمين) فى شرح الفصل  
 (وغيرهما) من التحويين والضمير الموضح لشرح القطر وعالمهم هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر  
 الاستتار) الضمير (في) قام من (نحو زيد قام أبوه) لا يجوز إيراد متصل (قوله) لورب وجه انفصاله  
 فيقال قام هو (لا يقال قام هو على القاطبة) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خطب الظاهر له أو  
 الضمير المنفصل لى غير تركيبة فزيد قام تركيبا سدى فيه القيام إلى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد  
 قام أبوه) أو ما قام لاهو فتركيب آخر (استغنى القيام إلى سبب زيد أو إلى ضمير المحصور) بآلا هذا تقرير  
 كلامه فيه أمران أحدهما أن قوله فتركيب آخر يرمز أن ابن مالك وابن يمين وغيرهما قائلون بأن نحو  
 زيد قام هو زيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ولا يظن بهم ذلك إلا أن يقع النظر  
 عن خصوصية المسند إليه والثاني أنه من أن يقال قام هو على القاطبة والمنقول عن سيوريه أنه أجاز في  
 هو من نحو قوله تعالى لن يكونن قاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادى عنه أبدا في شرح  
 السبيل أنه أجاز في هو من نحو مريد برجل مكرمه هو أن يكون قاعلا وأن يكون توكيدا وكذلك إذا  
 جرى الوصف على غير من هو نحو أبرد الضمير يكون قاعلا بالانفاق عند البصريين والكوفيين والنظر  
 الجيد أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن يمين وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز  
 الاستتار أنه يجوز إيراد الضمير متصلا أو منفصلا والاول مندور والثاني مخالف لما أحسنه من القواعد وهو  
 أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل منه إلى الانفصال إلا فيما يستلزمه من هذا عنه (والتحقيق) فى التقسيم  
 (أد يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم) رقم (والى ما يرفع غيره) أى الظاهر  
 (كقام) وجهات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الإهراب) الثلاثة (إلى قسمين) أحدهما

هو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تأكيد له قاله فى باب الضمائر (قوله والنظر الجيد أن يقال الخ) مذكوره ليس بظاهر  
 لأنه ذكر أن الاتصال متعلق فاذا من جميع الانفصال وهو مذكوره فى المستلزمات غير قاصح فى دخوله فى القاعدة المذكورة (قوله  
 وهو أنه إذا أمكن الاتصال الخ) أى وهو ما يمكن بالإتيان بالضمير مستترا والمندور إنما هو الإبراد منفصلا (قوله وينقسم  
 المنفصل الخ) قال المذنبون مرفى منقوض بضمير الفصل فإنه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة القاني وأعلم أنهم وضعوا  
 جمع المذكر صيغة تنصه وجمع المذكر صيغة تنصه وأما التى نصبة واحدة فيستل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقاني إنما لم يكن  
 المعرود لا متصلا لأن المتصل هو الذى كالجزم لا غير لما له بحيث لا يمكن انفصل بينهما والمعرود وكذلك فإنه قيل أليس الفصل جازا بين  
 المضاف والمضاف إليه فى الضمير فليس كذلك بل لواقع فى الضمير الذى هو أشد اتصالا بما له من الظاهر قاله الرضى

(قوله وهو أنا الخ) قال الفوسري ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الإحصاء ولا قد يقع ما ذكر في محل نصب فيما إذا كان مؤمدا  
لنصب كاسياني في باب التوكيد إنشاء أنه تعالى وفيه أنه مستلزم ويرد عليه التخصيص المنادي نحو بأنك فإني في محل نصب إلا أن  
يقال أن ذلك شاذ فلا يرد فقال (قوله المختار الخ) قال الفوسري قائما هذا الخلاف يظهر فيها إذا سمينا به فعل القول بأن التخصيص هو  
الجمهور يعرب لأن سبب البناء قد زال وحل القول بأنه أن يبنى وجيزة الإسناد في الكوكبة قائدة الخلاف لينا في معنى به فمستد القراء  
يعرب عند غيره يمكن لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به في لارضاف ثم قال إذا قلنا بالإعراب فيعر بعراب ما لا ينصرف  
العلية وشبه السجدة (قوله والواضح الخ) قال الزرقاني من كتابه جعل ثلثا متعددة باعتبار اختلافها بالعلم والفتح والكسر (قوله  
لا يتجاوز إلى غيره) هو ظاهر قوله سابقا فقط والظاهر أن منافية الأسلوب لثنتين وقائدة ذلك (١٠٣) ما قد بينا من أنه إشارته إلى أن البناء

في كلام المصنف داخلة  
على المقصود عليه (قوله  
مردا الخ) قال الفوسري  
ظاهر عليه أن كلام  
أنصرف ووجهه مبتدأ  
وليس كذلك بل الضمائر  
فيها كلها أن مرادة بما  
يحل على أحوال المخاطب  
لقال في كذا (قوله  
المذكر التثنية به هنا)  
ونفا بعد لا حاجة إليه كما  
قيل (قوله مشتركة)  
قال الزرقاني أي اشتراكا  
لفظيا (قوله واختاره  
ابن مالك) قال الزرقاني  
قال الرضي وقال الخليل  
والأخفش ما يصل به  
أسماء أضيفت إليها  
كقولهم فلان مؤلفا للكتاب  
وهو ضيف لأن الضمائر  
للأصناف انتهى ووجه  
الدلالة ما ذكر إضافة

ما يقتضيه جعل الرفع لا يتجاوز إلى غيره (وهو أنا للنكلم) راعت) فتح التاء للمخاطب (وهو) فغائب  
وفرو عن فخرج أنا) واحد فقط وهو (نحن) لأن المتكلمه فرع لمرء (ورفع أنت) فتح التاء أربعة  
وهي (أنت) بكسر التاء (وأنا وأنت وأنت) لأن المؤن دفع المذكر والمثنى والجمع فرع المفعول  
(ورفع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهم) وتليها ما تقدم (تليها) المختار في أنا أن  
الضمير هو المفعول والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين أنها لا حرف ثلاثة  
واختاره ابن مالك في أنصرف ووجه أن الضمير نفس أن عند البصريين والواضح في حروف خطاب  
ومذهب الفراء إلى أن أنت بكاء هو الضمير ومذهب ابن كيسان إلى أن أنت هي الضمير وهي التي  
مفعول كسرت بأن وفي هو وهي الجمع ضمير وهو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين إلى أن الضمير  
هو الخاء فقط والواو والياء إنباع وفي حارم الضمير الحارم حارم حتى من الحارم أي أنه المفعول وفي  
من الخاء وحدهما والنون الأولى كالميم لم وثانية كالواو في هو (و) قسم الثاني (ما يقتضيه جعل  
النصب) لا يتجاوز إلى غيره (وهو يا) بتثنية الياء لثلاثة لخصمال كونه (مردا بما يدل على المثنى  
المراد) من تكلم ومخاطب وتليها وتذكروا تأنيث وإفراء تليها وجمع (مخولماي للنكلم) وحده  
ولذلك للمخاطب المذكر (ولياء لغائب) المذكور هذه الثلاثة هي الأصول (ورفعها) لغة قمر  
إلى (إيانا) لا غير (و) فرع لياك فتح الكاف أربعة (إياك) بكسر الكاف (ولياك) ولما كولا كن  
(و) فرع لياك أربعة أيضا (ولما كولا ما ولما كولا) (ولما كولا) (ولما كولا) (ولما كولا) (ولما كولا)  
المخاطب (تليها المختار) من الخلاف (أن الضمير ضمريا) فقط (وأن الواضح في حروف تكلم  
ومخاطب توجيهية) وهو مذهب سيوري واستفعل بأن الضمير ما دل على منكم أو مخاطب أو غائب ويا  
على حديثها لا يدل على ذلك لأجيب بأما وجه مشترك بين المعاني الثلاثة فمستند الاحتياج إلى التثنية  
أردف بحروف يدل على المعنى المراد كأردف الفعل المستند إلى المؤن ببناء التأنيث ومقابل المختار  
مذهب أحدهما ما ذهب إليه بعض البصريين ووجه من الكوفيين واختاره أبو حبان أن الواضح هي  
الضمائر وكلة لإيماد أي زيادة يعتمد عليها الاستعانة بضمير الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب إليه  
الخليل ووجه واختاره ابن مالك إن يا ضمير معطوف إلى ما بعده من أن ما بعده ضمير أيضا على غرض إضافة

أي إلى الاسم الظاهر وقال الفوسري قال الدماميني في شرح التيسيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه أن هذا المذهب مقتضى  
لإضافة الضمير وهي مبتدأة لأن الإضافة ما تنصب وما تكون في اسم عامل على فعل وإيا ليس كذلك وإما التخصيص بولاء الكوننا  
من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولأن ليا لو كان مضافا لزم إضافة التي إلى نفسه وهي باطلة وأجاب باختاره  
أن تكون الإضافة لتخصيص وليس منافية إلا لتكون لما ضمير إلا أن التخصيص يصح للمضاف معرفة إن كان قبلها كقولهم لا إله إلا الله  
وعوضا كإدما به بالصفة نحو قوله • علا زيدنا يوم النفا وأسر زديكم • ولا حاجة إلى انتزاع تعريته وقد يضاف علم الاختلاف  
فيه على تقدير وقوع الاشتراك المخرج إلى زيادة الوضوح وأما لزوم إضافة الشيء إلى نفسه فثلاثة معانٍ معتبرين بها اعتبار به حال  
الموجاه زيد نفسه كذا قال • قلنا الذي احتضبه من وقوع الإضافة في غير نفس الشيء وعينه أن المضاف في مثلها أهم مما يدل  
عليه المضاف إليه وغيره فإن المراد به نفس حقيقة الذات فهو صالح لأن يكون المضاف إليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لأن يكون

الإحاطة في ذلك هي إحاطة الشيء إلى نفسه حيث يلزم المختلف في إيهامه من إحاطة الشيء إلى نفسه ويعتبر بهذا الاعتبار مع اشتباهه على المتع المذكور (قوله الباردة) قال الورقاني الباردة نسبة مستمرة ويكون الضمائر ستين وإنما هو بعد المستتر في حروب وحرب بعضهم بن فكانت المناسبة إسقاط قوله الباردة انتهى وأقول إذا سقط الباردة يلزم إسقاط قوله من التعليل في قوله لأن الباردة إما متصل ويحصل المقسم الضمير مطلقا فيقول لأن الضمير إما متصل الخ ويرد حيث أنه خروج الضمير المستتر وجوبا فإنه خارج عن الستين المذكورة كما لا يخفى وأعلم أن الضمائر الستين تسمى معنى فإن المعاني في كل من التثنية والخطاب والبالغ ستة إذ كل منها إما مفرد مذكر أو مؤنث أو متنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة ستة يحصل منها بثمانية عشر فالقاط كل من اتصل بالمنفصل وإن كان في حشر ثكن معاينها بثمانية عشر وإذا حشر بثمانية عشر في خمسة التي هي أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب وهو مرفوع في المتصل (١٠٤) ومرفوع ومنصوب على ما فصل كان الحاصل تسمى وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى

فطنت وقال المدون شري هو  
باعتبار المجموع فلا ينافيه  
تمثيله فيما يأتي بقام  
وقامت ثم رأيت بعضهم  
قالوا الخليل بقام وقامت  
للمرفع البارز فيه نظرا  
إذ الصمد قام وقامت  
مستتر ليس بارز وظاهر  
صليبه مما أن كلا ضمير  
برأسه وهو خلاف ما تقدم  
في إياها من الضمير وأن  
الواحق لها حرف بدل الخ  
وكذا في آيت وأما محررها  
الضمير أن الواحق لها الخ  
الهم إلا أن يقال المنع  
باعتبار الواحق وهو بعيد  
(قوله فيما وقم الخ) قال  
المدون شري التاء في فيما  
وقم وقمن مضمومة كان  
القياس فتح التاء في الجميع  
ولكن خمت بها اللين لأن  
الهم شفوية فجعلوا حركة

[illegible]

العلم شعورية جملوا حكمة  
الناء من جنسها وهو العلم الشعوري كالمرح (قوله فاما) لا السلب على قضية كلامه أن ذلك على الغائب مذكرا كان أو مؤثابا صرح  
في شرح الأزهري وهو سبوت إذ المصريح في كتب النجوم أنخاما للذكر وأن المؤثر فامنا بالناء فليذهب لذلك (قوله حكم كل)  
قال المدون شري مراده به قضية كلية انتهى يعني أن الفارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التي هي أمم للحكم والحكم  
عليها المحكوم به والتسمية به از وسبب ذلك أن القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليس هو الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا  
التعريف يطلب من حواشي الماويل والمختصر عند قول التخصيص في الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد (قوله أنه متى تأواخ) قال  
الشهاب القاسمي القاعدة في الحقيقة هي قوله متى تأواخ لا أنه متى تأواخ لأنه مفرد والقاعدة القضية الكلية أنه وقد أشرنا لذلك فيما  
(قوله وأمكن) قال المدون شري هو عطف ضمير لقوله تأواخ (قوله فنحو السواخ) أي بالقاء لأن معرفة هذا ناشئة عن القاعدة  
هو سبب هنا (قوله حمل) قال المدون شري هو بفتح الحاء والميم أنه يكون لقائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام وقال



مطلق وقوله إياك مفعول ثان وقوله لرفي جواب شرط مقدر (قوله أو أن ينصب الخ) قال اللذان شرطي حاصل ما ذكره الفارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيو على موضع واحد عشر وهو أن يكون عامله منصوباً وهو لا يتقدم بحرف أو فيقوم ولعل إسقاط الفارح له لأن كونه عامله منصوباً ليس متفقاً عليه وإيضاً قد يؤخذ من باب المشتد أو الخبر (قوله وإني يدافع عن أصحابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول • فإن قيل كيف يصح إسناد الفعل للعائب إلى ضمير اسمكم • فقد لا نسلم أن الفعل عائب لأن غيبة الفعل وتكملة وخطابه باعتبار الاستدلال به قاله في نحو ما يقوم إلا أنا أو أم لا يكون ضامراً لوسم فالمستدلل في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لأن أنا ولي لا في المنى) قال الزرقاني وذلك لأن أوجه اتصال الضمير متفية عنا ولا يقتضيه إلا أن يكون المنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فرض ما قاله السعدى التفتازاني وتقتل أن يقول إن اتصل في البيت المذكور قد حصل للمفعول الفعل وهو فصل لفرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تأمل (قوله لأنه كان يصح أن يقال الخ) قال السلباطي لك أن تقول لوقيل ذلك لم يف يفرض الشاعر المتختم فليأمل اه (١٠٦) وقال الزرقاني تلميح للمنى وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لأنه

كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يتأخذ ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا يتدورح الشاعر عنه وهو ما ذهب إليه ابن مالك ولقال أن يقول ما دعي محته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وإنما أدفع أنا أو مثل من أصحابهم لا عن أصحاب غيرهم لأن أنا ضمير مؤكّد كما قال فرجع الحال إلى أن ما ارتكبه ضرورة وجب لذلك دليل فيه (قوله إذ لا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذلك في المختصر والمطول قال النوى قد يوجه ذلك

أو أن يكون صنادي خبراً بإيائه أو أن ينصب عامل في ضمير قبله غير مرفوع أن أتحدث وتحدثت نحو ظننتي إياي وسياقي أو أن يتقدم الضمير على عامله نحو إياك تعبد أو (يتأخر عن عامله) (على إلا) لفظاً (نحو أمر أن لا تعبدوا إلا بياه) أو مني نحو إياي قام أنا (ومنه قوله) وهو الزردق • أنا الذائد الخاضى الذمار (وإنما يدافع عن أصحابهم أنا) (لأن) ما ولي لا في المنى لأن (المنى ما يدافع عن أصحابهم) (لا أنا) أو مماثل في إحراز الكالات ولما كان فرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وإنما أدفع من أصحابهم نصار المنى أنه يدافع عن أصحابهم لا عن أصحاب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حله على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أدفع عن أصحابهم أنا على أن يكون أنا توكيداً وليس ما هو موصوفاً وأخبر إن إذ لا ضرورة في المدول عن لفظ من إل لفظ ما وما نقل عن سيدي به من امتناع فصل الضمير بعد ضمير محمول على أنه لا يرى الحصر بضمير ما في ذلك والذائد بذلك معجزة أوله ومهملة آخره من ذاد بذروه إذ مع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامى الحقيقة والحامى هنا ضمير قد ادغم هو اسم فاعل من الحاية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتضعيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه بما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب يفتح السين قال شمر الحاسب الفعل الحسن للرجل ولا يائه مأخوذ من الحساب حكاهم يحسبون ما قبلهم ويعدونها عند الحاجة فالحساب بالحسب بالسكون المدغم من التثنية على تقدير أن يكون على اقتباس في مثله انتهى قاله النجاشي في تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى اتصاله (مسألتان) يجوز فيهما الاتصال مع تأتى الاتصال وهو المقادير إليهما في النظم بقوله :

وصلى أو فصل ما سليماً • أشبه في كنهه الخلف انتهى كذاك خلتبه . . (إحداهما) وهي الأولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والاتصال (عامله في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد النظم بقوله • وقدم الأخص في اتصال • (وليس) المقدم

المدول بأن المراد الوصف أي قوما يدافع كأشار إليه صاحب المكشاف • في سورة الكاهرون • وغيرها وزاد في المطول تعليلاً آخر وصدر به وهو أن قوله أنا الذائد دليل على أن الفرض الإخبار عن المتكلم بصدد الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال أنا الذائد والمدافع أنا قال النوى قوله لأن قوله أنا الذائد دليل الخ يعني أنه يدل على كون المتكلم مخبراً عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كذا ذكر كان مخبراً لا مستحسن اه أي كان المدافع جيتلذ مبتدأ أو ما خبراً أو قد جعل أنا أولاً مبتدأ (قوله إلى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهره في خصوص قوله في المطول (قوله أي حامى الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يقع على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظر لأنه أحد في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والاتصال فصلاً مساوياً لذلك فعبارة تعريف الشيء بما يساويه ومثل هذا لا يجوز وإنما سب أن يكون اللفظ المضمير للجلس لا للمعنى المذكورة كأي فهمه كلام الفارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستثنى عنه لأن المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الأخص الخ) قال السلباطي قول الناظم وقدم الأخص في اتصال • وقد من ما شئت في اتصال • معناه أن



بعضهم وفيه تأمل اه وهذا البعض من كاخول الورداني ذلك منه بنصه (قوله كقولهم ائلا اذ يريكم الله) قال المصنف في الحواشي في الاستدلال بالآية نظر لان المفعول الثاني ليس بغير مفعول من باب سب ودنك لان المفعول الاول لا يكتب الفعل بواسطة هزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول الثلاثي . فان قيل المفعول الثاني كان مبتدا وهو مفعول الفصل كالحبر . قلنا لا نسلم ان رأى التامة تصدى الى مفعولين (قوله صنع امرى . بر) قال الورداني بالغ في جعل رأى صادقا في حال كسر الهزة والقياس فتحمل لانه من حال يقال (قوله او احدي اخواتنا) قال الورداني فيه نظر فنقدنا الى امام جلال الله يدسبوطي في مع المراجع اما اخواتي كان فيتمين فيها الفصل كافي البديع والقرة كقوله ليس اباي وابيا . ك ولا تخشى رقبيا انتهى وقال الورداني قال المصنف بتقدير ذلك في لا يكون وليس بأن لا يكون الاستثناء فان الفصل بهما (١٠٨) واجب كاجتماع لا رقد نص على هذا التفسير في الجامع اه من التكسير اقول في

مفهوم قوله او احدي اخواتنا تفصيل خلاف ما يوجهه كلام الجمع الذي نقله الورداني من ائمين الفصل في جميع اخوات كان من إطلاق القول في ليس ولا يكون من غير تحييد بحالة الاستثناء فليحذف (قوله سواء اكان قبله ضمير) قال السباطي فيشرط لجراد الوجهين أن يكون المتقدم اعراف والافعال للفصل كما يهمل من قول الناطم وتقدم الاسم ويظهر بملاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناطم الخ) قال الورداني قال بعضهم هذا ما رجحه في الالفية ورجح في التسهيل والتفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في باب كان وخرق بأن الضمير في خلتك قد حذره

أخى مفعول بفعل محذوف بغير حبيبك او مبتدا وما بعده خبره عن الوجهين في الاشتغال لامنادي سقط منه حرف النداء فساد المعنى والارجاء التواضع رجا كعصا والاضغان جمع ضمير بكسر الصاد المعجمة وهم المحذوف والإحسان بكسر الهزة وفتح الحاء بالهمزة جمع (حذف بكسر الهزة فوسكون الحاء هو المحذوف أيضا فهو من باب صلف أحد المترادفين محل آخر والمصادف في حبيبك إياه حيث فصل الضمير الثاني (و) الأرجح (عند الناطم والرماني وابن القطر ورواية الوصل) وقد صرح بذلك النظم فقال والصالا اختار وحيث أن الأصل الاتصال فكسر جاء به التنزيل قال الله تعالى اذ يريكم الله انه قد مر (كقوله بنفس صنع امرى بر إخالكم) . إذ لم تزل لاكتساب الحد مبتدأ

المسئلة (الثانية) من المستثنى المستثنى من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا) بكان (او احدي اخواتنا) سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك قال في المسئلة الاولى (لحمو الصديق كنته او كاه زيد) فيجوز في الحاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور) في الأرجح في نحو خلتك في الأرجح عند الجمهور والفصل وعند الناطم والرماني وابن القطر ورواية الوصل وتوجهيهما ما سبق وكلاهما ورد (ومن ورد في الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر وعسى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن مبيد حسن أخيه **أفلا تعلمون** (إن يكنه من لسلط عليه) وإن لا يكنه فلا خير للشئقة (وهو ورد الفصل قوله) وهو **من عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي** :

لئن كانه إياه ليد حال بعدنا . عن القهود) والإسنان قد يتغير ثم شرح في عزادات كثيرة **المتكلم في المسئلة الاولى** فقال (ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربته إياه لما تقدم (ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني (غير اعراف) أي غير أخص) (وجب الفصل) لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص على تقدم غير الأخص يجب الاتصال بهذا معنى قول الناطم . وقسم ما شئت في انفصال . (لحمو أعطاه إياك أو أعطاه إيان) لأن كلا من ضميريهما ظهر المتكلم أحسن من ضمير الغائب (أو أعطاك إياي) لأن ضمير المتكلم أحسن من ضمير الغائب أما قول عثمان رضي الله عنه . أراهمي الباطل شيطانا . ونادر والأصل أراهم الباطل إياي شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أي شيطانا وأجاز المبرد وكثير من

عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنهه لم يحذفه إلا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشر له فهو شبه بهاء ضربته ولأن الوارد عن العرب من الانفصال في باب ظن والانصب في باب كان أكثر وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة هيأثر حكم الاول والثاني حكم باب أعراف أن كان بعدها ظاهرا وكان المضمير واحدا وجب اتصاله أو ان يبين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكطنت فليتأمل (قوله ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الورداني كان يلحق للمصنف أن يذكر حذره بالنسبة الى الاسم وذلك لأنه إذا كان الضمير المقدم مرفوعا لم يجوز في الثاني الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الورداني أي من أنه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال إلا فبا استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير اعراف) قال الورداني ذكر المحذوف أيضا بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر حذره إلا حرف في الرضى ما معناه إذا كان السائل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل اتصال الثاني شاذ إذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربوك وضربوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الورداني

يزاد عليه ما قال القرام هو من الاتصال لأن يكون الأول منى أو ضمير جماعه ذكره فيجوز إذا كان الاتصال أحسن نحو الرحمن أعطيتهم ما كنوا أعطيتهم وكروا فن الكسائي القرام هو إذا جاز الاتصال والاتصال إذا كان الأول ضمير جماعه الإناث نحو الدرهم أعطيتهم كن اه (قوله أى من هنا) أى من أجل ذلك التفسير الأول للإشارة إلى أن ثم استعملت في الإشارة إلى المكان القريب وإن كانت موضوعة للإشارة إلى البعيد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان أن من المداخلة عليها لتعطيل وليس (إشارة إلى بيان مجاز آخر مبنى على الأول وإن ثم استعملت لتعطيل مجازا خلافا لما في قوله ذلك وقد بينا من رسالة أحكام المهار إلى أحكام تعدد المهار (قوله هو أفراما الخ) قال الزرقاني أى أول افراد وتثنية أو أفرادا جمعا أو تثنية وجمعا (قوله أو لها ضمير تثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لأن قاعدة باب أعطى أن يكون المفعول الأول فاعلا من حيث المعنى والتفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالتناسب أن يكون الضمير العائد إليه هو المفعول الأول والضمير الثنى المفعول الثاني كالابن ويمكن أن يقال (١٠٩) إن الفارح فهم أن الفرع هنا المبالغة

فلذا جعل البسط والبهجة آخذين لوجه وأحرب الإحراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فإنه لا يكاد يصح فيها الاختلاف الخ) قال الدنوسرى فيه نظر فإن الاختلاف في ضمير الخطاب يمكن فليكن ذلك كضميرى الغيبة المظنن لفظا فيجوز فيها الاتصال نحو فليكن كما فلتحرر المسألة فإن كلام الفارح يحتاج إلى تحرير (قوله لصحة تعدد الخ) قال السلباطى أى لأنه يصح أن يكون مدلول أحدهما هو مدلول الآخر بخلاف ضميرى التكلم وضميرى الخطاب فلا يصح فيه ذلك إذ مدلول أحدهما بعض مدلول

القدماء تقدم غير الشخص مع الاتصال نحو أعطيتهم وكروا لكن الاتصال عندم راجع (ومن ثم) يفتح التاء المثلثة أى من هنا أى من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الأحرف (وجوب الفصل إذا تعدت الربة) بأن يكونا متكلم أو مخاطب أو غائب لأنه يصدق أن المتقدم منهما غير أحرف وإلى ذلك أشار القاموس بقوله وفي اتحاد الربة الزم فصلا • وذلك (نحو) قول السيد (ملكوتى يا رب) قول السيد (ملكوتك يا رب) قول السيد إذا أخبر فصلا • ملك عبده (ملكك يا رب) أن شرط جواز الاتصال تقدم الشخص (وقد يباح الرسل إن كان الاتحاد في ضميرى الغيبة واختلف لفظ الضميرين) بذكرها وتأييدها وإفرادها وتثنية وجمعا وهو مراد القاموس بقوله • وقد يبيح الغيب فيه وصلا • وفى بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله) لوجهك في الإحسان بسط وجهه • (أما هو فخر أكرم واره)

بسط بمعنى بفاشاة وطلاقة وجهه مبتدأ تقدم خبره من المجرور باللام قبله وجهه بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأما لفظ ماض متعدي لأنين أو لها ضمير الغيب الراجع إلى بسط وجهه وتأييدها ضمير المفرد الراجع إلى الوجه وأتى به متصلا والآخر أكراما لها بإياه بالاتصال وتطويع معنى اتباع فاعل أنال وأكرم معطوف إليه واحترز بالغيبة من ضميرى التكلم وضميرى الخطاب لأنه لا يكاد يصح فيها الاختلاف المذكور لاتحاد مدلول الضميرين للاختلاف لفظيا ولا اعتبارا لفظيا كما وصح الاختلاف في ضميرى الغيبة لصحة تعدد مدلولها نحو جارية زيد أعطيتها وأعطيتهم ما واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظها فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيتك إياه (فصل) قدمضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإحراب (أن يما المتكلم من الضمائر المذكورة بين محل النصب والخفض) فتصوب واحد من الثلاثة فصل واسم فعل وحرف والخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمنع معه نون الوقاية وما طعنه فالذى تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز يساوي وجعل الثبوت ووجعان التثنية (فإن نصبت إلى أو اسم فعل أو ليس وجوب قبلها نون الوقاية) لتق الفصل أو شبه من لفظ ما لا يدخل هو الكسر فبديه بالجرو لثني ما بنى على الأصل

الآخر فلم يتفارب المدلولان ببيان ذلك أن تافى عشتان للتكلم ومعه خبره وإليه فيها للتكلم وحده وهكذا (فصل) (قوله نون الوقاية) قبل الظاهر أنها حرف مبنى فإن زعم را هم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضح له اه وهو يجب فإنها كلمة مستقلة بنفسها لم ين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المعنى لوجه التثنية المفردة وقال إنها تسمى نون التثنية أيضا وذكرها المرادى في الجنى الدانى في حروف المعاني وعبارته التثنية في الكلام مواضع كثيرة وإنما أذكر هنا أقسام الذى يعد من حروف المعاني وهو أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضح له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يتكبر الجواد (قوله ثنى الفعل الخ) قال الزرقاني استعمل ذلك بأن الفعل لم يصح من الكسر نحو نصرتين ونحو قل ادعوا أو أجب من الأول بأن الضمير لما كان بكزه الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة من الثاني بما قاله الرضى من أن الكسرة المعارضة لطلباء الزم من المعارضة فساكنين إذا لاء اكونها ضميرا متصلا بكزه الكلمة وتأييده التثنية في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو نصرتين

أبو قريش وأكرى وقال الله نوحى أو ضح منه قول ابن المصنف بأذا تصبى الفعل وجب أن يلحق قبلها نون تن الفعل كسرة الإيماح لأنها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الأسماء فلم تلحق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء الفاعلية نحو تخطين فإنها لا تلحق بالجر لأن ياء الفاعلية مخصصة بالفعل فصارت الاتصال من كسرة ياء المتكلم بإحقاق نون الوقاية قال المصنف شيخ الإسلام ذكر ياء الفاعلية في غير المعتل أما فيه كسر وناووى فلا كسرة فيه فكان يلحق أن يخال الحق المعتل بشيء طردا لجلاب أو لمحل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كأن الإعراب كذلك فإنه يظهر تارة ويختل أخرى اه وقوله والمقدرة أى ما كان حقها أن تنصرف فيه فأمل والتعطيل المذكور لم يرتفعه أنا ظم رحمة الله قال لأن الكسر يلحق الفعل مع ياء الفاعلية لحاقا هو أن يذهب من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لأن ياء المتكلم فصلة فهي في تقدير الاتصال بخلاف ياء الفاعلية لاجل ياء المتكلم فدل على أنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربي أكرى وياء الفاعلية لا يعرض لها ذلك وإنما سميت (١١٠) نون الوقاية لأنها وقعت مخدورين في فعل الأمر ولو اتصل بالياء دونها وأحدهما

التباس ياء المتكلم والثاني التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة فلما سميت نون الياء مع فعل الأمر سميتها مع آخره ومع اسم الفعل وجوبا ليدل لحاقها على نصب الياء ولحققت أن وأخواتها جوازاً لذهبها بالافعال ونقل السيوطى عن الناهض أنها سميت نون الوقاية لأنها تن الفعل من التباسه بالاسم المضال إلى ياء المتكلم إذ لو قيل في ضربين طريق لا تنبى بالصرى وهو الممثل الأبيض النظيف اه وما ذكره شيخ الإسلام في تقدير الكسرة في كسر وناووى ذكره الرضى فإنه قال ودخلها في نحو أعطاني ويعطيني إما طردا للباب

وهو السكون من الخروج من ذلك الأصل (وأما الفعل فنحو دعاني) في الماضى (ويكرمنى) في المضارع (وأعطاني) في الأمر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيا تزد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ما خلا منى وما دعاني وحاشاني) بنون الوقاية (إن تزدنن أفعالا) فإن تزدنن أحرف جر وما زائدة استقامت النون وتقدر الفعلية هو الراجع فتثبت النون قال :

(تمل النداء ما دعاني لاسى) • بكل الذى يجرى ندى مولى

والنداء جمع ندمان وهو تديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل وموقع بفتح اللام بمعنى مفرى خبران والمضى تمل النداء ملاحا وزاد المفعول وأما ما فلا تمل فلان مفرى بكل ما يجرى ندى (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمى والتسمية والأصح الفعلية (ما أفرنى إلى عرواقه وما أحسنى إن أقيمت الله) وجواب الشرط عن حرف دلالة ما قبله عليه والمثال الأول شاذ والثاني خفاس (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والأصح الفعلية قام القوم ليسنى (قال بعضهم) وقد بلغه أن إنسانا يهدده (عليه وجل ليسنى) حكاه السيوطى ثم بعض العرب فاعلى اسم فعل بمعنى الأمر ولا يقول به وليس فعل ماضى واسمه مستتر فيه ما قبله من الفعل ياء المتكلم خبره (أى يلزم رجلا يهدى) وهذا مبنى على جواز إعراب القائل به هو شاذ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر بل بضم مقرون بلام الأمر كأنه يهدى بفعل مقرون بلامه فكان أمرا لا فعلا لا يكون تأنيبه من فعل مقرون بحرف النهى لا يكون تأنيبه من فعل مقرون بحرف الأمر لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي أن يتوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنى هو قول البصري وهو مبنى على أن أفعلا في التمجيد لفعل ماضى (وأما تهميد الكوفي ما أحسنى) بخلاف نون الوقاية سماها كما في شرح الكافية (فبنى على قوله أن أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التمجيد (اسم) بدليل تصغيره مع ما أحسنه من أن التصغير فيه شاذ وأما تهميد بعضهم ليس بخلاف نون الوقاية من ليس لمجوده فلا يقول عليه (وأما قوله) وهو روضة حدثت قري كعبد الطيس • (إذهب القوم الكرام ليسى)

وأما السكون الكسرة مقدراً على الألف والياء لولا النون كافي عطاف وقاصو قوله وأشبهه قال الوراقى أى كاسم الفعل فإنه قيل اسم الفعل يدح الكسر نحو دراك ونزال • فالجواب أن المراء الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويدول عند حده كأن الجر يوجد عند حمله ويدول عند حده ولو كسر دراك مثلاً لاجل الياء فكان يقدر أن حركة البناء والتاء هذه المجرودة لاجل الياء (قوله إن فتونن أفعالا) قال لاني هنا الشرط ظاهر في حاشا دون ما خلا في ما دعاني إذا الظاهر في ذلك أن ما مصدرية لازمة وما المصدرية لا يلحق إلا بالفعل (قوله والمثال الأول شاذ) قال الله نوحى شاذ أنه غير مأخوذ من غير الثلاثي وهو اختراعه وقال الوراقى أى لأنه لم يضع من الثلاثي وهذا مذهب الأكثرين قال المراءى وليس من الشاعرة أفقره خلافاً لأكثرهم ثبتت فقر وفقر بمعنى افتقر ولا حجة في قول من عن عليه ما ظهر لغيره (قوله إذهب القوم الخ) قال الوراقى إذ هنا المفاجأة وخرى الشارح مدح نفسه بأنه من الكرام ولذلك لم يقل إذهب القوم ليسى بل وصفهم بأنهم كرام



بجهر ما قرره قبل من قوله وأن نصبا (١١٣) له الخ فيه نظر ظاهر لئلا يفتتنوا فليتأمل قوله بقية أخوات قال أبو عمرو لو حذف

بقية كان أحسن وقد يقال الإضافة بيانية وهو مأخوذ من الثاني (قوله) وهي أن الخ قال أبو عمرو إذا اتصلت نون الوقاية بـ أن وأن ولكن وكان فالأمر ظاهر وإذا قيل إن قائم مثلا بنونين فقط فاختلف في الضرورة قليل هي الأولى لأنها لما اتصلت بالسكون اتصلت بالحذف وقيل إنها الوسطى لأنها في محل اللامات التي يلحقها التغيير غالبا وقيل هي الأخيرة لأنها التي بها تنامي التثقل أفاده ابن الصانع (قوله) محافظة على بقاء السكون هذا التحليل ربما يفك على حاصل كلام المصنف من أن الحذف في من ومن ضرورة وفي قد وقط قليل لا ضرورة إذ مقتضى التعليل كونه ضرورة في الجميع إلا أن يفرق بأن من ومن حرفان والحروف لا يلبق بها التصرف بتثنية أو آخر ما يختلف الأسماء (قوله) لأنها مبنيان على الكسر قال الزرقاني أي وحيف كانا مبنيين عليه فلا عمل للنون فلان قيل اسم الفعل نحو دراك ونوال مبني على التكرار مع أن النون واجبة

الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كقولك تب لمالك ففتح بخلاف ليجعلها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعليق ما بعدها بما قبلها (وإن نصبا بقية أخوات ليس بمل ولا لها أشار الناطم بقوله) ركن عبرا في البقيات (وهو إن) المكسورة (وأن) المفتوحة (ولكن وكان قالو جهان) على السواء فالإتيان نظرا إلى شبيها بالأفعال المتعدية في عمل نصب والرفع والحذف نظرا إلى كراهية اجتماع الأفعال فلما تعرض الترجيح أن تضاف واستوى الأمران (كقوله) وهو قيس بن الملقح:

(وإني على ليل لوار وإني) • على ذلك فيما يتنا مستديهما

فإن مع أن بنون الوقاية ثانيا وجردا منها أولا وذا خبر إن وهو يراى ثمراء متقوس من ذرير عليه رواية إذا عتب عليه والمعنى وإني لما لبس ليل وإني مستديهما على ذلك الضرب وكقول امرئ القيس • كأي لم أركب جوادا لدة • ويحور كأي وكقوله تعالى ولكني أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر • ولكن من حبا لم يده (وإن نصبا حرف غان كان) ذلك الحرف (من أو من وجب النون) قبل بقاء المتكلم محافظة على بقاء السكون • لا أصل في البناء (ولا في الضرورة) فلا تلحقها النون وإلى ذلك أشار بقوله في النظم: واضطرارا خفيا • مني وعن بعض من قد سلفا

(كقوله) أي السائل عنهم وعن • لسعد بن قيس ولا قيس مني

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن حلال بالفتح المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الميم وبالسنة المهمة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء التثنية تحت (وإن كان) الحائض بقاء المتكلم (غيرهما) أي غير من وعن (المتنصت) نون الوقاية (لحور يوق) معاهو على حرف واحد (ولي) بتعديد الياء معاهو على حرفين معاهو على ثلاثة أحرف (وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيمن وإنما امتنع النون في لوق لأنها مبنيان على الكسر وأما في فلا • وإن كان مبنيًا على السكون فإن سكونه الأصل لا يزل عند الصالح بقاء المتكلم بل تنضم الياء في الياء وأما خلاي وعداي وحاشاي فإن الألف لا تقل التحريك مقتضى هذا التعليل أن لا يلحقهن نون الوقاية إذا قدرن اتصالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحد وحلوا الفعل على الصحيح بخلاف الحروف لأنها لا حظ لها في ذلك بل تفتح بقاء المتكلم بعد الألف (قال) الألف في واجبة المجرى لا سود لقب بالافتش لأنه كان أحمر الوجه أفش (فتخية جعلوا الصليب لهم • حاشاي إني مسلم معذور)

بمعنى مهمة وذال معجمة أي مقطوع العذر فهو قلعة الذكر ويقال فيه عتوت من الحتان وهو قطع قلعة الذكر (وإن نصبا معاف فإن كان) المضاف (لأن أوقد أوقد) بما آخر ما كن (قال غالب الإتيان) نون الوقاية محافظة على السكون (ويحور الحذف لبعقليل) لأن لحن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعندو حسب لا يلحقهما نون كذلك ما كان بمماهما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كالل ابن مالك (خلافا لسيوريه) لماسياني (وخلط ابن الناطم) في شرح النظم (جمل الحذف في قد وقط أعرف من الإتيان) هو الصواب العكس كما سر (رمثاها) أي الحذف والإتيان في لحن وقط وقد (قد يفتن من لحن هذا قرئ بفتح) على الإتيان (وعضا) على الحذف والتعديد وهو الأكثر وقراه من السبعة من هذا لأصا وحاسان رواية أي بكرهه والتخفيف هو القليل وقرا بفتح وباريكر (و) دوى (في حديث النار) بالإضافة (لحقى لحن) بنون الوقاية (وتحقى لحن) بضمها والنون أشهر حفظا البناء على السكون (وقال) حميد بن مالك لا رقط (قدنى من نصر الخبيبين قدنى) بإتيان نون الوقاية في الأول وحذفها في الثاني وذلك أن قول لا شاع فيه على ترك النون يكون أصله قد يسكن

فيه • فالجواب أن اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل هو مل سمكته فوجب فيه النون (قوله) ذلك أن قول لا شاع فيه (في الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قد فكيدا قد والياء بقاء فيه



واستعماله بإطلاقه على كل شخص من مصادقاته قلنا أو كثرت باعتبار اشتراكها عليه وبإطلاقه على جملة كذلك والأول هو العلم  
كلا يعنى عليك بما ذكره والثاني المضمرا أحدا أسما إلى إشارة والمرصو لا شومعى كونه وضع كل ما كليا أن الواضع لفصل أمرا مشتركا بين  
أفراد اشتراك تراطو ثم من اللفظ بإزائها ليطبق على كل منها بدلا من الآخر إطلاقا يحصل معه التبيين بقرينة فإنما مثلا موضوع  
لطلاق منكلم على البديل والقرينة المعينة له التكلم وأما موضوع لمفرد مدكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع  
لخيار إليه مفرد والقرينة المعينة لها الإشارة الحسية والذي موضوع لمفرد مدكر قصد لمرغبه بمضمون جملة أو شبهها مبهود بين المخاطبين  
والقرينة المعينة لها الإشارة المعنوية . ( ١١٤ ) إذا تقرر ذلك ظهر لك أي التبيين بكل في أسعد وهذا الخيد لعدم المراد به المعلوم البديل

لا السموي (قوله فهو غير معرفة بماذا) لعل مراده غير معرفة بمعنى وإن كان معرفة لفظا فهو كالعرف بلام الجلس لا أنه مكررة لفظا وكذا يقال في كلامه بعد في اسم في الإشارة (فصل) (قوله من المدكرين الخ) قال العلامة القفاني هذا التبيين يطل ما لأجله عدل من أولى العقل إلى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله هو أيضا أبو قبيلة) قال السبأطي في هذه العبارة شيء أه أي لأن قوله هو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لأن أبا قبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم التبر الصنبر جماعة من الناس سموا به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالتبائل) قال القفاني لا ينبغي أنها من أولى العلم

شخص من الحاطين فهو غير معرفة بهذا قاله الفطحي (ولمحو هذا إنما يمين مسياه مادام حاضرا) فإذا  
قارقه المحضوق قارقه التبيين فإن الفطحي فإذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل  
معرفة باعتبار صلاحية لفظه لكل من الصف بترك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة له (وكذا  
الباق) من المعارف فنحو يارجل لمين إنما يمين مسياه بالخص والاقبال ونحو غلامى وغلام زيد  
وغلام هذا وغلام الذى قام أبو مو غلام الرجل إنما يمين مسياه بالخصاف إليه فإذا قارقه قارقه التبيين  
(فصل) (و) العلم الشخصى (مسياه فوطى) أحدهما (أولو العلم من المذكرين كجعفر) وهو علم منقول عن  
اسم التبر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيصة من طبرستان وهو جعفر بن كلاب بن زبيدة بن حار وم الجعافرة  
(والثلاث نكرات) بكسر الحاء المعجمة والتون وهو علم منقول عن ولده الأرب لا سراة شاهر فهو أحد  
طرفة ابن العبد لما قال أبو حبيدة وهو خرقى بن سعد بن طبيعة رطط الأشتى اه  
(و) الثانى (ما يرف كالعائل) جمع قبيلة الأحياء جمع سى (كثرون) بنح القافى والرا هو اسم قبيلة  
من مراد أبوهم قرن بن دحان بن ماجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرن رضى الله عنه ومن قال إله  
مسيوب إلى قرن المنازل يسكون الزاء كالجوهري فندسها (واللاد) جمع جلس (كعدن) بنح العين والذال  
المهملتين علم طدة بساحل البحر (و) الخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه (والله واحد من معناه وهو فرس  
(كلاحق) علم فرس كالبخارية بن ألب بن قيس رضى الله عنه والبيال كدلد والخير كيمفور وكلاهما  
كان النبي صلى الله عليه وسلم (و) الأبل) جمع (كشمقم) علم خل من حولة الإبل كان النعمان بن  
المذثر وإليه نسب الإبل النملية (والفر) اسم جلس (كمرار) بنح العين والراء المهملتين وكسر الزاء  
الأسيرة علم قره قوقى المثل بنسبه هو كحل بنح الكاف ويكون الحاء المهملة علم قره قاقبها وأصل هذا  
المثل أن هار وكحل اصطدنا لما تهاجمنا من كل منهما بالآخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين  
(والسم) اسم جمع (كوبة) علم لعزب بنسب العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب  
وذكرى النظم سبعة أعلام وثامنهم علم الكلب فقال . . . كجعفر وغيرنا  
ولمن رعدن ولا حق . . . وشلقم وعبدة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون مبعوثهم كذبهم

(فصل) ونقسم المير بحسب الوصع (بل) قسمين أحدهما (مرقيل) من الارنجال بمعنى الاشجار قيل  
كأنه ما غود من غولهم اذ قيل الشئ ماذا صفة تمام على رجليه من غير أن يتعدى يروى (وهو) في كلام

إذا التفتت نوح من الناس فلو قال ما يوجب من غيرم لاجاد (قوله كذا) قال الزرقاني هو بالذال المعجمة قاله مكي في حاشيته اه وقال المصنف في الحواشي بالعين المعجمة والذال المهملة فطم من الأوزان النادرة التي أهل سيوريه ذكرها والميم دائمة ودليل الزيادة أنه من الصدق والاشدق العظيم الصدق كما هي زائدة في الدجيم وهو السليخ الدجاجة ولهذا أكد به الصحاح في قوله والصحاح المعجم اه وصليح القاموس يقتضي أنه بالذال المهملة وأن الميم أصلية لأنه ذكره في فصل الدين من باب الميم (قوله يات حرار) في الصحاح أبو زيد ياء الرجل يصاحبه إذا غلب به (قوله بكمل) في حاشية الصحاح لابن بري كمل علم مؤلف يصرف ولا يصرف كمنه (فصل ) (قوله إلى قلبه) جعل بعضهم العلم بالنظية قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرجح وقال المنتقم إليهما إنما هو العلم الرضوي وقد يدعى أن لم يفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلي في غيرها يصلح هذا القسم

(قوله فقص) كذا مثل قوله فقص قال المصنف وقال الخوارزمي فقص الرجل القيد يظهر من هذا القول وعجب قال الله تعالى قال بعض شراح المفصل وعجب فعل من الحب كقرو مفرو ولا يهرد أن تكرس فيه أصلا ليكون ملحقا بمفرو فقد تركب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وهو اسم رجل وقيل هو ضم وقباسة كسر حنة لفتن فعل مما لا يورث في التثنية موهدم يوم التثنية وكذا الكلام على موهب وهو اسم نعمة والرواية ترك موهب مكرز قباسة قلب ولو ما لذا كفازة وقد نقل أنه اسم رجل غير منصرف فاعلمية والتأنيث وحيرة أبو رجاء وشذوذ من جهة قلب لانه التي هي ياء لذل الوار من غير حق وليس في الكلام حيوت وفيه حيث ثم أنهم عدلوا به إلى أصل موهب وهو ترك الإدغام عند اجتماع الياء والواو والواو ساكنة كلف سيد ميس ولوبيت نعمة من حي قلب حيرة من أن المباس أنه إنما صح مكرزة لانه لم يناسب الفعل لكونه مصدر أو دما مأو مكا أو نحو ذلك ما يدل لإحلال الفعل اه وفي القبول المرجل (ما مقيس وإما شاذ بلك ما يدل أو فتح ما يفتح أو تصحيح ما يدل (١١٥) أو إحلال ما يصحح اه فانظر حاشيتنا

سيبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعمل في الكلام العربي قالوا لم بات من ذلك إلا فقص وهو ابرقية من بني أسد وهو فقص بن حريث بن عمرو بن الحرث بن لعلبة بن عدوان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ح من قبل هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادة لكن لم تستعمل تلك الصيغة بضم و ص ه في غير العلية بل (استعمل من أول الأمر هـ) وهذا الثاني هو الكثير وذلك لانه عليه (كأد) هذا (رجل) وهو ابرقية من اليمن وهو أد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن جهوذ كرسبويه أنه من الرد من ماذنود فأصل مزمه الواو واستعملت ملة في الرد والورد وغيرهما (وسعد) هذا (لا ملة) لم تستعمل هذه اليلة في التكرار فهو استعملت مادة م ع د في السمو الساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرجل لسان قياسي وشاذ لا قياسي ماله نظير في أبلية إلا هو العاد لا نظيره فالأول نحو خطه انو حران وحران وفقص وحنف فان نظير حان وحران وحنف وحنس والثاني نحو عجب وموهب وموهب ومكرزة وحيرة (و) ذلك (منقول) وهو العالج (في الأعلام) وهو ما استعمل قبل العلية لغير ما نقله (إما أن يكون (من اسم) جاعل الاسم الجاهل (إما) أن يكون (لحن) أي مصدر (كريد) فإنه في الأصل مصدر زاد يزد يذو يذو (و) فقل (و) هو في الأصل مصدر فقل فقل فقل (أو) يكون (لحن) أي ذابت (كأسد) فإنه في الأصل اسم طعن العيون انخر من (و) ثور) بالمثل فإنه في الأصل الفعل من البحر (وإما) أن يكون (مقيد صلي) وذلك لانه صلي (أما ما نقله كريد) فإنه في الأصل اسم فاعل من كريد يكرت (وحسن) بفتح المهملة فإنه في الأصل صفة مكية من حسن (أو) المنقول كنصور) فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المبرد (ومحمد) فإنه في الأصل اسم مفعول من حذب بقصد يذالم الثلاثي المبرد (وأما) أن يكون (من فعل) فهو من الماعل وذلك الفعل (إما ما نقله كسر) بتعديد الميم القرم (أو مضارع كفسكر) رجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام أو امر كاصح لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمضارع في الأمر الضم لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وإما أن يكون نقله من حرف كالمجهر جلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفصحى

على الفاكهي (قوله استعمل قبل العلية الخ) بأنه لا بد في العلم من أن يستعمل وبشارة السمع العلم ما وضع يسمى فيه إشعار بمفاهيمه وظاهر ما فهم الدراطة استعماله وقال الثهاب القاسمي في شرح المطالع إن المرجل ما نقل لالمناسبة بين المنقول إليه والمنقول منه وعليه يظهر القول بأن الأعلام كلها مرجلة وأما على ما فسر به المصنف المرجل فهو مفصل جدا لقطع بأن من الأعلام ما استعمل قبل العلية فنقد ما قال الله تعالى هو لربف غير مالع لانه يدخل فيه ما استعمل من أول الأمر هنا ثم نقل علم فقص فهو منقول ولا يصدق

عليه أيضا لمرجل المنقول فيها يأتي قوله وهو ما استعمل قبل العلية لغير ما يكون غير مانع ولو قال المرجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لم الخدان كذا قال ابن مالك في الكافية وإن خلا من سابق استعماله كذا ج فالسب لارتهال وقال الثاني قوله لغيرها أي في غير العلية واللام في العلية لتعريف المحصور فالجند منقول لما استعمل قبل العلية الجاهزة في عليه أخرى كأما حاشا لفحص (قوله فقص) قال الله تعالى هو غير منصرف عليه فتدكر الموضع في شرحه على الآية أنه علم لرجل أيضا اه (قائمة) قال الرضي وسيبويه جعل أباجادوه ولوا حطبا ياء مفردة مريبات فهي إذن منصرفة وجعل سلفس وكلون وقرشاة أهميات فلا تنصرف للمعجمة العلية إنما جعل الأول مربية لأن أباجاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد وهو المعش وهو من هو الرجل أي مات وحلى من حط بسط قال المبرد يجوز أن يكون كلها أهميات قال السيرافي لاشك أن أصلها أهمية لأنها تدفع بها تعليم الخط السرياني وقرشاة يدخلها التثنية كافي مرقاته ومعناها من حيث كونها علامة لفظ إذا كتبها مع العامل نحو اكتب كلون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كذا صوابية) لا صوابية كسر الميم مع أن المضارع في الأمر الضم ما لأن مضارع فعل به عند بعضهم مكسور والميم

ومما مر بها قال ابن الحاجب وإما لأن الأعلام كثيرة ما ينبغي لتفهم عند انظرها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الحاكي (قوله كاطرة) قال الله وشري هو من جهة يدك هو على أطراف باليات الخبء م (لا تقم ولا انقص) وعلى أطراف متعلق برفع في اليد قبله وباليات الخيام منصوب برفع ومن رفع على الابتداء والخبر على أطراف وإلا فقام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والقام بسبب يد به جواب الخيمة والمص هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من حجر وهي أحواد تنصب لتظل (قوله وعن سيويه الخ) قال الدوشري ينافي ذلك ظاهرا قول للوضع في شرح الألفية وهو كلام سيويه اه وقال السلباطي ولا ينظر على هذا الجهل بما خلف عنه وهذا لا ينافي ما تقدم من قول الفارح وهو في كلام سيويه الخ (فصل) (قوله وينقسم العلم إلى مفرد الخ) لا يخفى أن المصنف عاقل ترتيب النظم في هذا للظاهر إذ انظم قدم تقسيم العلم إلى الاسم والكنية والقسم على هذا التقسيم والذي قبله ولعل وجه صريح الموضع أن من تنمى التقسيم إلى الاسم الخ أي إذا كان مفردين يضاف الأول إلى الثاني وهذا فرع عن معرفة أن العلم يكون مفردا وغيره فتناسب تقسيمه أولا إلى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا لقطاطي كما بيناه في حواشي الألفية تناسب تقديم التقسيم إلى منقول ومرفعل من هذا التقسيم أيضا خبر ولا تظن عن دقائق المصنف في مخالفته للنظم في الترتيب الذي أدخل الفارح بيانه (قوله وإلى مركب) قال الثاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل الجواز دون الحقيقة إذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شيء من الأعلام كذلك فهي كلمة مفردة ثم تنصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه بجازا اه وفيه أن ما ذكره من تعريف المركب (١١٦) إنما هو الاصطلاح المنطق كما مرنا من حاشية الحاكي في بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة

أنواع الخ) قال السلباطي اعترضه أبو حيان بأنهم أشياء كثيرة هي بها فصارت أعلاما وهي مركبة وقد عرفت من إسناد وإضافة ومزج كالإسماعيل عا تركب من حرفين نحو إسماعيل وحرف واسم وأجاب ناظر الجيش بأن المراد ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها لا شك أن الوقع

شرح المفضل (وإما) أن يكون (مرجعة) وذلك الجملة (إسماعيلية) فاعلموا ظاهرا (كتاب قرناها) أي ذواتنا شعرا أو فاعلموا مظهر بارز كاطرة أو مستركريد من قوله بن يزيد بنهم المال (أو اسمية كريد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمعروج) من العرب كقوله في شرح الفهليل (ولكنهم) أي النعاة (فاسوه) هل ماسمع من النقل من أجل القولية وجعلوه مقبلة له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم إلى مركب ومنقول هو المذهب وهو في ذلك تابع للنظم في قوله :  
ومنه حذر لا يفتل وأسد • وذو الرجال كسعاد وأود

(وعن سيويه الأعلام كلها مقولة) لأن الأصل في الأسماء التذكير (وهو الزجاج كلها مرجلة) لأن الأصل عدم النقل وما وافق سعاد أو غيره فهو الحق لا مقصود

(فصل) (وينقسم) (العلم) (باعتبار ذاته) (أبجدية) (بخر) (من التركيب) (كريد) (وأود) (وهو) (وسعاد) (وال مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك • (إسماعيلية) (مركب إسنادي) وهو كل كلمتين أسندتا أحدهما إلى الأخرى

في كلامهم إنما انقسم إلى الأقسام التي ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم ذكره وإعمال حكمه وقد ذكر النظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتي وقد تعرض في باب ما لا يصرف من التسهيل لذلك فقال في باب القسمية بلفظ كان ما كان لاسمي به من لفظه يتضمن إسنادا أو محلا أو إيجابا أو تركيب حرفين أو حرف واسم أو حرف ولعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصرف والمطوف بحرف دون متبوع كاجمة ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل إعرابه فراجع به وهذا الجواب الذي أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المراد في شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو أن ما ذكره أبو حيان مقبلة بتركيب الإسناد كما كتبت بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق إذ القوم في تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب حصروا المركب في الأقسام الثلاثة فلم أن المركب سواء كان هذا أو لا محصور فيها وبقي الكلام في المركب العدي والظاهر أنه من المرجح وإن كان لرف المرجح لا يقتضيه بحسب الظاهر وسبق أناه إذا سمى به يمكن فهو وارد على حكم المرجح الذي ذكره المصنف والنظم وقال الثاني قوله هو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمي • قلبي مجبور أن يريد شيئا ليسع الله تعالى في مدته بوجه النظر عدم الإحصار في الثلاثة لأن الاسم العامل عمل الفعل مع معموله فهو مركب زيد أو حسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على أن المراد الإسنادي الأصلي بدليل قوله وحكمه الحكاية وإلا فلا حكاية هنا ولأن التابع مع متبوعه كما سيأتي من أقسام المركب وهو خارج عن الأقسام الثلاثة بلا نزاع اه وقوله وإلا فلا حكاية صدي على كلام الرضي الآتي وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمراد وكلما قوله ولأن التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب إسنادي) قال الثاني ومثله المركب العدي نحو خمسة عشر قال الشهاب القاسمي فحجته أنه يمكن بعد الملية وفي الرضي في باب المركب كلام يختص به فلا يرجع وليحذر اه ويأتي كلام الرضي قريبا

(قول هذا المخرج مبن) لا يهل أنه كونه مبليا قول مغاير لقول بله هكي وكتب بعمل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أي على الأصح فهو عرب تقدير أ لكن لخال السبب حرفي المتوسط ما نصه جعل المخرج مثل تأبطشرا هنا من قبيل المبيات الحكاية على يثاها قبل والحق أن الحق من حيثها قبل جعلها هنا مبنية بل عطفها رابعا من مبنى الأصل وإن كانت أجزاؤه عامر فإذا جعلت هنا فقد صار المصروع اسموا احدا مستخفا لأن يجرى الإعراب على آخره كجملتك لكن لما كان الجزء الأخير من تأبطشرا مشغولا بالإعراب المحكي لدلالة على الغضبا منع ظهور الإعراب فيه لظانفسا وإعرابه تقديره بالهكون من العربات التقديرية لا من المبيات لكن الحكاية تقتضى التعليل اه فكذا المخرج مع كلام صاحب المتوسط وقال الرضى والمركب قبل العملية إن كان الجزء الثاني منه قبل العملية مع استخفا لإعراب معين لفظا أو تقديره وجب إيقاظه على ذلك الإعراب المعين وكذا يبق الجزء الأول على حاله من الإعراب المعين إن كان لمقبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان في الأصل مبليا كالفعلية وكان سيطر بوسوف يطر بولن يطر ب ولم يطر ب وكذا في نحو أريد وهل زيد ولزيد إذ الأسماء بهذه الأحراف مبتدأة في الظاهر قال سيبره المعطوف مع العاطف من دون المخرج واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو لنزيدا وما زيد من زيد لأن حرف الجر فيه كمنصّل ثم قالوا لنم يكن للجزء الثاني لا مطلق الإعراب ولا مبنية الحكاية لا غير هو المسمى بتمام وقصاها وكذا وإذا وكان لول ولها انتهى وقوله أو لأن الإعراب المعين قال الشهاب القاسمي وهو المخصوص الموجود عند النقل كرفع (١١٧) الجواب في زيد لثام وقوله آخر أو لأن

(كبري نهره و شاپ تر ناه او هذا) النوع منور (حك الحكاية) على ما كان عليه قبل الفسبة يقال

کذبہ و بیعت اللہ لاتکونہا • بی شاب قراما نصر و مطلب

(وقال) رؤية في حكاية التمدل المتمد إلى العظمى المستر

(بیت اخوال بن پرید) • فلا علینا لم قدید

والتوافق مرفوعة فلو لا أن خبر زيد ظهر أسرفوا على التاجلية لما رفع زيد على الحكاية فظهر بالفتحة  
 يابا من الكسرة لأنه مفرد غير منصرف وماله من الصرف التثنية ووزن الفعل وبشبه بمعنى أخبر  
 ممتد لثلاثة أو لما ضمير المتكلم المرفوع على التثنية من التاجلية والضمير المفعول الثاني ي زيد عطفت  
 بيان عليه وجعلهم قديما بالفاء بمعنى صباح أي مخرج المفعول الثالث أي ماذون وظلما مفعول لأجله  
 وناصبه محذوف تقديره يصبحون وعلينا متعلق بذلك الفعل لا يتجدد لأن صلة المصدر لا تقدم  
 عليه ولم يقل حاجهم لأن المتكلم يطلب على غيره في إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلنا

بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك أن الكسبة الواحدة من حيثها في الأصل فعل وقايل وقد ظهر الفعل لأجل  
المدحور على ذلك بنى من قال كنى وعمل يدخل في كنى لأنه لا يبعد نظره لا يبعد دخول الخطأ من التحليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه  
وإعراجه كالمقصود ليقال جاء فلان وأريد فلان وصرفت بضمنا لظاهر التحليل خروج نحو قاما إذا لم يغير الفعل لأجل الضمير (قوله فلان لأن  
يدخل) أي لا يقدح من قولك المال يزيد ولو قدر معك ولا من قولك يزيد المال لا غيره لم يكن فيه حصر (قوله مطلب بيان عليه)  
قال المصنف في شرح الفوائد وبني بدل أو صفة ورجع لثاني أن الدل حقه أن يكون بالأسماء الموجودة للثاني باعتبار أنها كبرى  
وعمره وأن الصفة فيها أن تكون بالأسماء الموجودة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعلم ونحوه وبني كذلك قيل ويحوز أن يكون  
معمولا ثالثا وفيه نظر لأنه يكون جيلند قد بنى بأن أخواته تنوينه ومثل هذا لا يحتاج أن يعجز به غيره وقيل المعمول الثالث  
ظنا بمعنى ذوي ظم أو بمعنى ظانين وعليها فغره لم يبدد غير لظنهم وقيل يجوز أن يكون ظلما حالاً أو معمولا لأجله وفيه نظر  
أما الحال فلأن صاحبها إما ضمير لم فلهذا إلى تقديم الحال على ما في المعنوي والآخرين يسمونه مطلقا وأما أحوال فيؤدى  
إلى تقديم المبتدأ من حيث هو مبتدأ وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحكا يقوم على أن ضاحكا حال مزيد بل على أنه حال من ضمير  
يقوم وأما المعمول له فلهذا إما التحليل لشيء وهو لم يبق بذلك لأجل ظنهم أو للاستغناء فيلزم تقديم المعمول له على ما في المعنوي وهو  
ممتنع في الحال مع شبهها بالظرف لما البين بالمعول أو تقديمه فيلزم تقديم المعمول المصدر عليه والآخرين يسمونه في الظرف لما  
الظن بشيء اه ومن غطه رحمه الله قلت وجه علم ما في كلام الشارح (قوله لأن صلة المصدر) الحق كما قال السيد جواز ذلك في  
الظرف وشبهه وتخصيل المقام عروناه في حاشية المختصر في تدبيرة

(قوله قبل ولا يسمي الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ورده ابن الحاجب بأن الرواية إنما صححها بإليه آخر الحروف فغيره أن يزيد بالتاء من فوق لم يسمع في كلامهم إلا مجرداً كقوله يسمون في حد الحيات كأنما هـ كسبت وروى بن زيد الأدرع قوله في حد الخطبات حال لا متعلق يسمون (قوله في أن ما قبله مفتوح) عبارة ثانياً أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها وأنت خير بأن هذا الحذف لا يدخل فيه نحو مدى كرب ونحو سيبويه فليأمل (قوله ولكل من جزأه) قال السكاكي قد رده قبل قول المتن لحكم الخ إشارة إلى أن الفاء لتصل في مقدر وليست لتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التصريح بذلك لقوله حكم الثاني الخ لأنه لا يصلح أن يتفرع على هذا فليأمل (قوله حكم الأول) قال الرضي وإن لم يكن في الأخير قبل التركيب سبب البناء أي بما تركبه العلية كعد يكرب وبعلبك فالأولى بناء الجزء الأول لا احتياجه إلى الثاني وجعل الثاني غير مصرف وقد بدى الثاني أيضاً تشبيهاً بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ألفين كلمتين إحداهما عقيب الأخرى وهو صيغ لأن المضاف والمضاف إليه أيضاً كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب إلى مجزئه فيتأثر الصدر بالعوامل عالم بفعل كعد يكرب فإن حرفاً ملحقاً في الأحوال ما كمل والمعر حيثئذ ما له مفرداً من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان التركيب مصرفاً اعتداداً بالتركيب الصوري كما اعتد به في إسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبنى على وجه صيغ أعمى (١١٨) على الإضافة أماضه فلا التركيب الإضافي غير معتد به في منع الصرف وأما

خطب الإضافة إليها ليست حقيقة بل تشبيه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً فظيماً من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى ولو كان مضافاً حقيقة لا تنصب معد يكرب في النصب انتهى قوله والمعر حيثئذ ما له مفرداً من الصرف قال الشهاب الناسي لم ينفه على صرف الصدر أو عدمه لأنه لو فرض أن فيه مقتضى المنع لكأنه إضافة تقتضي صرفاً

والجاري على الاستثناء يريد بإليه آخر الحروف أوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المشقة فوق وعراسم رجل وإليه نكسب الثياب الزبدية هـ قبل ولا يسمي ذلك في اليبس إلا أن يزيد بن جشم بن الخروج أو يزيد بن حلوان بن عمران بن قساعة فإن كلامه صدين أبو قتيبة وهما بالتاء القرطابية (و) إما (مركب مرعى وهو كل كلمتين ترتباً بينهما منتهية التأسيس عما قبلها) في أن ما قبله مفتوح الآخر عالم لم يكن ياء ولكل من جزأه حكمه حكم الجزء (الأول أو فتح آخره) كما يفتح ما قبل تاء التأسيسية قبل من الإعراب إلى الجزء الثاني لصيرورته كاجزء ما قبله كاقبل الإعراب بما قبل تاء التأسيسية إليها لا صارت كالجزء عما قبلها (كيطلك وحضرموت) الجدي والأصل قبل التركيب فعل وركب وحصر وموت فامتزجا وصاروا كلمة واحدة وحكماهما أن يفتح آخر أولها (إلا إن كان ياء فيمكن) الفعل بالتركيب والاعتماد (كعد يكرب) لرجل (وقال ملا) لكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحوا كرمي وصحفي (حكم) الجزء الثاني منها (أن يعرب بالضم) وهما (والفتحة) لصيا وجرا إعراب ما لا يتصرف في التركيب (إلا إن كان) الجزء الثاني كلمة وبه فيلحق على الكسر أن الأشهر عند سيبويه أما بالأسفل اسم صرورت وأما الكسر ففعل أصل التثنية الساكنين بذلك (كسبويه وعمرية) واختار الجرجي أن يعرب إعراب ما لا يصرف فلا بد حله فنهض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستدل إلى صحاح وإلا لم يفضل لأن القياس البناء لا اختلاط الاسم بالحدوث وصيرورتها

تأمل ولا يفتى أن ما ذكره من جواز بناء الجزء الثاني في المركب المزجي وإضافته صدره إلى مجزئه مشكل على ظاهر تعريب المزجي إلا أن يقال تعريفه باعتبار ما هو الأصل فيه وإذا أصيب به إلى مجزئه صار من المركب الإضافي بصدق تعريف الإضافي عليه وسبأني في باب ما لا يصرف فمجرد المصنف ما ذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال الثاني هذا لا يقتضي أن المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح إذ المزجي المختوم بنحر وبه معرب بجملة والإعراب يظهر أو يقدّر في آخر الجزء الثاني لأنه آخر المعرب وكأه تسمح في إسناد الإعراب إلى الثاني انتهى ويؤخذ منه أن قول الناظم هـ ذا أن يغيره ثم أعربا هـ أحسن من عبارة الموضع لأسبغ الإعراب إلى جملة (قوله إلا إن كان كلمة وبه) قال الرضي لأن كان في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بناءه مراعاة للأصل ويجوز إعرابه إعراب ما لا يصرف وقد يجوز أيضاً إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً فظيماً كما جاءت في معد يكرب فيجوز في المضاف إليه الصرف والمخ ولا تستلزم إضافة الفعل والحرف ولا الإضافة إليهما خروجاً بالقسمية عن معانها المانع من الإضافة هذا هو القياس على ما قبل وإن لم يسمع في نحو سيبويه الإضافة انتهى قال الشهاب قوله فإن كان في الجزء الأخير أي بما تركبه العلية وقوله إضافة صدر المركب فثبت أن نحو جاء وبه يقال فيه قام جاء وبه ورأيت جاء وبه وصدرت بجاء وبه تأمل

(قوله في هذا الفصل الإشارة بقول النظم . فإن بنهويه ثم أعراب) أي لئلا لا بد أن إعراب ما لا ينصرف من بيان كونه علميا مركبا إما لظهور ذلك أو لإحالة على ما يأتي في باب ما لا ينصرف ويؤخذ بناء ما تميز به من مفهوم الشرط وقوله في قوله المضاف إليه لغير خدمته بناء الجملة عند لانه حيث قد مفهوم صفة لا تقبل حتى يقال له فهو معتبر بما تحرر من قاعدة بناء الجملة عند النظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما في دعوى المفسر أن كلام النظم إشارة إلى التصحيل للوضح لكن كلامه مبني على ما قدمه مما هو مفكك على ما هرفف (قوله وإما إضائي) صلب على توم أمان للمطوف عليه والإضائي ما تركب قبل العملية قال الرضي وإن كان الجزء الثاني قبل العملية معربا مستحقا لإعراب معين لفظا أو تقديرًا وجب إضرؤه على ذلك لا إعراب المعين وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب العام إن كان كذلك قبل العملية كما في المضاف والمضاف إليه نحو عبد الله الاسم الحامل عمل الفعل نحو ضربت زيدًا وحسن وجهه وهو معرب فلا بد كل ذلك احترامًا لمخصوص الإعراب أو حرمة وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول الذي هو كبحر الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان على قبل التقسيم من لعاقب الإعراب عليها ويراهي الأصل في الصرف وتركه وذكر لنا أحكاما منها ما نصور هو دل التوابع مع متبوعاتها إجمالا ما هرفف معدي كرب في وجهي المركب هو الإضافة لإعطاء النسق في حرف المصطف مانع منها ونقل قبل ذلك عن من أن المسمى بالمطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل وقوله لمخصوص الإعراب قال الفشهاب القاسمي أي في الجزء الثاني وقوله أو حرمة أي في الأول ولا يعني أن المراد بالإعراب العام هو نفس الإعراب الكل المتنازل لساير أنواعه بحسب (١١٩) الموامل فتقول في ضرب زيدًا مسمى

به جامد معرب زيدًا  
ورأيت ضرب زيدًا أو مررت  
بضرب زيدًا فينبى الجزء  
الثاني على الإعراب المعين  
وهو النصب والجر الأول  
على الإعراب العام فرفع  
مع حامل الرفع وينصب مع  
حامل النصب ويرفع حامل  
الجر كما لا يعني إذ المراد  
بالإعراب المعين خصوص  
النوع المنقول عنه فبما تقدم  
عند قوله وحكمه الحكاية

اسما واحدا انتهى وإلى هذا التصحيل الإشارة بقول النظم . فإن بنهويه ثم أعراب (ولما)  
مركب (إضائي وهو الناقب) في الإحلام المركبة لأن الأكر فيها الكسوة هي متضادة (وهو كل اسمين نزل  
ثانيهما منزلة التثنية ما قبله) في أن الجزء الأول جار مجرور الإعراب هو الجزء الثاني ملازم له فترادفة  
لأن التثنية ملازم لكونه المضاف إليه ملازم للجر وما قبلها مختلف بوجه الإعراب (كمبداهة)  
بما المضاف إليه مجرور بالكسرة المضاف معرب بالحركات (وأول لعامة) بما المضاف إليه مجرور بالفتحة  
والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أي مجرى) الجزء (الأول) هو المضاف (بحسب الموامل الثلاثة)  
ولما ولصبا وجر (وجر) بالبناء للمفعول بمعنى (يقتضي الجزء الثاني) وهو المضاف إليه (بالإحالة)  
دائما وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار النظم بقوله :  
وجملة وما يبرز ركباً . فإن بنهويه ثم أعراب وشاع في الإعلام ذو الإضافة .  
(فصل ) (وينقسم) العلم (أي بنا إلى اسم وكنية ولقب) وهو كقوله :  
واسما أتوكنية ولقبيا . (فالكنية كل مركب إضائي في صدر ما ب أو أم كأي بكر) بن أو لعامة

من أن الجزء الأول يبقى على حاله من الإعراب المعين إن كان قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية المراد بالإعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل إذ الموامل لا تؤثر في إجراء الجملة بخلاف الجزء الأول من جرائى العامل عمل الفعل ومعموره فتقول في زيد قائم علما جاء زيد قائم وروايت زيد قائم وسميت بزيد قائم برفع الجران في سائر الأحوال فليتأمل وقوله يبقى التابع المتبوع هذا مع قوله قال من المسمى بالعاطف مع يتحصل منه أنه إذا سمي بالعاطف مع المطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عليه فأنه وقوله من لعاقب الإعراب الخ ظاهر أن المراد بتعاقب الإعراب توار أنواعه بحسب الموامل انتهى وقد مر أن كلام الرضي مخالف لكلام التسهيل وقوله الرضي من لعاقب الإعراب يقتضي أنه لا يهود قطع التابع وحرور كلام التسهيل يقتضي الجواز فتدبر (قوله في الإعلام المركبة) قال السباطي قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الإضائي بالنسبة بخلاف قوله الآن في الاسم وهو الغالب وخاصة أن المراد بالنسبة فيها سيأتي التنبه المقتضيه هنا النسبة أي أن المركب الإضائي إنما هو غالب بالنسبة إلى الإعلام المركبة لا إلى جميع الإعلام أي إلى الأسماء المركبة المضاف لذلك لا يخالف كون أكثر الإعلام الاسم فقوله حيث لا بد لأن الأكر فيها الكسوة أي في الإعلام المركبة فليتأمل (قوله بمعنى يقتضي) قال السباطي أي لا يضمن الجريان كما قد يتردد أن يقول لا اشتباه بينهما لا في العطف ولا في الخط إلا أن يقال قد يتوهم أن اللفظ عطف وأن التاء مقطوعة من الكتاب (فصل) (قوله ركب) قال الدونشري والكنية بعنم أوله وكسره وجمع الأول كنى بالعدم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضي والكنية من كتب أي سكت وعرض كالكتابة سواء لا يعرض

بها من الاسم وهي عند العرب بقصد بها التعظيم والتميز بينا وبين القالب من القالب يمدح القالب به ويذم بمعنى ذلك القالب بطلائ  
 الكنية فإنه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بهر اسموس تأنف أن تحاطها بأسمائها وقد يكنى الشخص بالأولاد  
 الذين له كإن الحسن لأبيه المزين رضى الله تعالى عنه وقد يكون الصغر فتأولا لأن يبيش ويصغر له ولباسه ذلك (قوله وأم كلثوم)  
 قال القاني وصف المذكور من الكثرة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف إذ التأني في المركب لافيه كأم هانئ  
 وأم خدام (قوله ما أشعر) قال القاني صريحا لينا ول المخرى والمركب فيقول بعض الركن فينه وبين الكنية محرم من وجه فيصدق  
 في نحو أبي الخمر والغنبل نحو كرز والكنية في نحو أبي بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما بياض ثم إشار القالب بما ذكر نظرا لأصله  
 كما صرحوا به اعلم أن ظاهر تسميته أن الأقسام متباينة ويلزمه أن محمدا واحدا منصورا ألقاب لأسماء والأقسام منتزعة بالاتفاق والذي  
 يظهر أن الاسم ما وضعه الآبران ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى به ووضعت الاسم إن كان مفعلا بمدح أو ذم أو  
 صدرا بأب أو أم أو لقب أو كنية وهي هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض عليه أميرا أمرينية في تليقه بأبي القاسم مع انتهى فأجاب  
 بأنه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل وقوله فيبه ربي كل منهما بياض قال الشهاب لقائل أن يمنعه فإن نحو محمد عليا  
 يصدق عليه حد القالب فإنه أدمر بالمسح لأنه في الأصل وصف بمعنى من كثر حد الخلق له لكثرة صحابه الجيدة فإن صرحوا بالتباين  
 فيحتاج إلى تأويل حد القالب حيث (١٢٠) يخرج مثل ذلك من الأعلام ما يعزى من دعوى المحرم بينهما اللهم إلا أن يقال مثل ذلك لم يقصد

به مدح وإن أشعر به  
 باعتبار ملاحظة الأصل  
 فيكون المراد بقوله  
 ما أشعر بمدح أو ذم  
 ما قصد به ذلك الإشار  
 فتأمل ثم رأيت الرضى صر  
 بالقصد لكن فيه أمران  
 الأول أنه قد قصد بمدح  
 ذلك والثاني أن تعريف  
 الجماعة بما أشعر ظاهره  
 عدم اعتبار القصد وقال  
 في حواشي التنقيح بعد أن  
 ذكر أن قضية قصده  
 القالب بما أشعر إلى آخره

ورضى الله عنهما (وأم كلثوم) بلغة الرضى زاد الإمام الشعر الرازي في العلم الجلسي وابن  
 أوفى كابن دابة القرا بوط لا رضى المحمدا انتهى (والقالب كل ما أشعر برفعة المحمدي أو صغته)  
 بفتح الضاد الموحدة والقياس كسرهما وإمّا ففتحت بماء المضارع والماء عوض من الواو والوضع البدل  
 من الناس فالرفعة (كرين العائدين) لقب علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب ورضي الله عنهم  
 (و) الضمة نحو (أب القائل) لقب جعفر بن قريع له فخر فرع بفتح القاف وسكون الزاء باللهين  
 المهمة وهو أبو طعن من محدثين زيد مائة وسب جريان هذا القالب عليه أن يأخذ ما قد وقعها بين  
 لسانه فبعت أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس القائل فقال له أبو شاذ بك به وأدله يدق ألف الناعة وجعل  
 يهره بلفظ به وكانوا يفتخرون من هذا القالب لما مدحهم الخطيئة بقوله :

قوم م الألف والأدماي محرم ه ومن يسوي بألف الناقة الدنيا

صار القالب مدحا والنسبة إليه مثل مرجع الكنية إلى القلف وإن أشعرت بالتعظيم ومرجع القالب  
 إلى المحمدي (والاسم ما أشعر بالحق والبر والعدل والكرم) وقرى الأخرى في حواشي البعض بين  
 الاسم والقالب فقال الاسم بقصد بدلالة الذات المعينة والقالب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك  
 يختار القالب عند إرادة التعظيم أو الإهانة (و) إذا اجتمع الاسم والقالب (يؤخر القالب عن الاسم) غالبا

كون نحو محمد لقباً وأنه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما يذهب به وأن عتار الإشعار بحسب الأصل لا يلزم منه  
 كون كل علم لقباً لأن المراد بالإشعار برجه غريب متبادر وأن كلام الرضى يخرج ذلك من حد القالب ماله به قلت  
 إخراج مطلقاً ممنوع إذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشيء لقباً بالنسبة لمسمى وليس بلفظ بالنسبة لآخر على أنه  
 يجوز أن لا يريد الرضى القصد بالفضل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتأمل انتهى وفي حواشي المطول للفرى في الكلام على  
 تعريف المستند إليه بالمعية ما انفطه لأن القالب علم يشعر بمدح أو ذم من صردته قطاماً وأما الكنية فهو علم صدر بأب أو أم وما سواهما  
 من الأعلام يسمى اسماً والفرق بين الكنية والقالب بالحينية بإشعار به من الكنية بالمدح أو الذم كإن الفضل وأبي جهل لا يضرو قوله  
 ثم إشار القالب قال الشهاب قال السيد في حواشي البعض قوله يذم بمدح أي بإشعار منه فهو الأصل لأن ذلك قد يقصد به وقوله  
 الأصل أي أصل اللفظ (قوله صار القالب مدحا) قال السلباطي يحتدل أن يكون مراده الاعتراض بأنه من القسم الثاني لأن الأول  
 (قوله وقرى الأخرى) يكون الباء وفتح الهاء نسبة إلى أبيه قال في المشترك هو صريح المزمع سكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراء  
 مهمة بليدة قرب دجنان وقرية بأصحاء أيضا (قوله يؤخر القالب) قال الزرقاني قد لى ابن الأنباري على أن القالب إذا كان أشعر  
 من الاسم يثنى به قبل الاسم كما في قوله تعالى المسيح عيسى فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فإنه يقع على عدد كثير ولذلك  
 تقدم القالب الملقاه لأنها أشهر من أسمائهم انتهى ولما قال هذا الجلال السيوطي في نسخة قال حقة فن هذا تخصيص لإطلاق

وجوب تأخير القلب وقدم لما حال به الرضى انتهى والنحو حال به لرضى كون القلب أشهر لأن فيه العلية مع شيء من معنى التمتع فلو  
أنى به أولا لأضى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة تغمي رحمه الله تعالى بعد أن نقل أن القلب تقدم في الآية الشريفة ما نصه  
وذلك أن يجب بأما لا لاسم أنه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد من الحكم من المسيح بأنه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره وعمل قولهم أن  
القلب لا يقدم على الاسم إذا كان القلب تابعا للاسم في كونه محكوما عليه أو به ويرشدك إلى ذلك قولهم أن القلب يعرب بدلا أو عطف  
بيان على الاسم وأما إذا كان القلب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من عمل الانتفاع (١٢١) في شيء ويمكن إجماع ذلك في مثل

لأن القلب في القلب أن يكون مقولا من اسم غيره لسان كجدة الوعد لتوهم السامع أن المراد منها  
الأصل وذلك ما مومن بآخره ولأن القلب يجب فيه التمتع في إشارته بالمسح و لدمه التمتع لا يقدم على المنعوت  
فكذلك ما أشبهه (كريد زين العابدين) أو ألف الدقة وعد مراد العاظم بقوله :

وآخرن ذا إن سواء محبها (وربما يقدم) قلب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت  
أبو عباد بن الصامت رضى الله عنهما :

(أما بن مزيقيا عمرو وحدي) : أبوه مسر ماء السماء

تقدم القلب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح لادى وسكون الياء بالثناة التحتية  
وكسر الخاف وتخفيف الياء آخر الحروف قلب عمرو وعمرو بجر عطف بيان على مزيقيا أو بدله منه  
وسب جريان هذا القلب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن وكان يابس كل يوم حلتين فإذا أضى مرقها  
كراهية أن يلبسها تابيا وأن يلبسها غيره ومنذ واحد أحده لأنه وهو مذكر بن امرئ القيس بن  
الشماء أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب مندر واحتال في لقب جريانه عليه فقبل الحسن وجهه  
وقيل إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المدر لقب أمه واسمها مارية بفتح حرف بن جشم  
ابن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسب الجهين (ولا تريب من الكنية وغيرها) من  
اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم والقلب (قال) أحرار إحصاء عن عمرو بن  
الخطاب رضى الله عنه

(الاسم بانه أبو الحسن عمرو)

ما منها من قلب ولا دير : فالقوله القوم إن كان لمر

تقدم الكنية وهي أبو حنيفة على الاسم وهو عمرو وسبب ذلك أن قال لعمرو رضى الله عنه إن  
ناقى قد نكبت فاحلى فقال له حرك كبت وأنى أن يحمله وحلف على ذلك فألقده ذلك يقال نكبت المير  
ينكبت بكسر التاء في المباحي وفتحها في المضارع إذا رقت حة ودر البهر إذا حتى فكاه مسهله  
ويقال مير إذا حنت في يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرى سعد بن معاذ رضى الله عنه  
(وما اعتز عرش الله من أجل حالك : مما به إلا لعد أن عمرو)

تقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو عمرو وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم  
الحندق بسهم في أكله فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله ﷺ اهتز العرش لموت سعد بن  
معاذ فظلمه حسان رضى الله عنه وتقول جامن أبو جده علة وبطأ أبو هند الله (رواية من الخلاصة  
ما) أى شيء هو قوله : وأخرن ذا إن سواء محبها وذلك (يفتضى أن القلب يجب تأخيرها عن الكنية كأي  
عدالة ألف الناقلة) لأن سوى القلب يشمل الاسم والكنية فكأنه قال بآخر القلب إن محب الاسم  
أو الكنية فالأمر بوجوب تأخير القلب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجرى

قوله تعالى اسمه المسيح  
عيسى ابن مريم ليس بدلا  
ولا عطف بيان بل خبر  
ثان انتهى وأقول لا يظن  
أن المقصود بقوله تعالى  
إنما المسيح عيسى ابن مريم  
الإخبار عن المسيح بأنه ابن  
مريم لا بأنه عيسى فالظاهر  
الذى لا ينبغي غيره أن  
عيسى بدل منه أو عطف  
بيان عليه لا خبر والظاهر  
في اسمه المسيح إنما هو  
الإخبار عن اسمه بأنه  
عيسى وكان الأصل تأخير  
المسيح ويكون لتأخره  
المعرفة إذا قدم أحرب على  
حسب العوامل وأحربك  
المعرفة بدلا منه أو عطف  
بيان عليه كما قرر في محله  
(قوله لأن الغالب الخ)  
قال الوراقى هذا لتعليل  
يقضى وجوب تأخير  
القلب عن الكنية وكذا  
لتعليل الرضى صرخ بالاول  
في التكملة انتهى ومقتضى  
التعليل الاول أن الكنية  
التي هي أفراد القلب كأي  
الخبر كالقلب المحض فتؤخر

(١٦ - لصريح - أول) من الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الذي قدم وجوب ذلك (قوله مزيقيا) قال الثاني بأن التأييد  
الممدودة وحذفت الحذرة للوزن انظر ان العاظم في باب التأييد شئى أى لأنه قال في أوزان لألف الممدودة وفعلها كزيفاء اسم  
ملك بالين (قوله ولا تريب الخ) قال السباطى بلجى أو يستثنى من ذلك ما إذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليها فإنه في هذه  
الحالة يجب تقديمها على القلب ولا يجوز تقديمها عليها بخصوصه لأنه يلزم تقديم القلب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى  
ومثله في شرح القنطر للأكشى (قوله على الاسم قال السباطى بهم منه بالاول جواز تقديمها على القلب

(قوله مضافاً) فيه مضافة إذا قلب مثلاً محرم قوله زين الما يد برده لا إضافة فيه (قوله إمامه لا إلخ) قال الدوشري لم يجوزوا فيه أن يكون تأكيداً بالمراد لولا مانع منه (قوله أو قطعت) قال الدوشري يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان أنه وفيه إشعار بأن قطعهما غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام بطسب حاشيتنا على الآية (قوله ولو أظهر لجاز) قال الزرقاني قلب على أن حذف المبتدأ هنا جائز وهو موافق للمعصود ذلك لأن حذف البيان موضح أو مخصص وحكم النصب إذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فإن كانا مضافين إلخ) أي في إضافة متعدية لأنقسام الثلاثي وهو واضح إلا إذا كان الأول مفرداً والثاني بخلافه كريد زين الما يدن وقال القاني موجه المنع الإضافة لأنها لا تكون إلا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يرمي برفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين إضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل يجوز ما في ذلك نظر الإفراد المعنى كما في هذا خبر ما ملك لكان له وجه (قوله أو أحدهما إلخ) قال السلب على الإجماع في هذا لا معنى له لأن المراد به معنى ظرف قال أو الأول مفرداً والثاني مضافاً لكان أولاً لا لا يتصور في هذين القسمين الذين (١٢٢) ذكرهما مع الاختلاف إلا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الف في قوله فإن كان

حاشا على القلب والاسم فلا يرد ما ذكره في قلبه حكم الاسم وما قبله ولا يكون إلا كنية ولا يكونان إلا مضافين أو الأول مضافاً والثاني مفرداً وحكمهما ما سبق والقلب وما قبله من الكنية ولا يكونان إلا مضافين أو الأول مضافاً والثاني مفرداً وحكمهما ما سبق أيضاً فإن قلت قول المتن ثم إن كان القلب وما قبله شامل للقسم الآخر فلم يخصه القارح بغيره قلت لأن الأحوال الأربعة لا يتصور جميعها إلا في بطلان القسم الآخر فلا يتصور فيه إلا حالان وما المتقدم ذكرهما

تقديم القلب على الكنية وتأخيرها عنها كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة وهذا أجمل آخر إذا سمعنا حاشا . فالإشارة بنا إلى القلب هو ما صرح في المراد ولكن قال المرادى وما سبق أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم القلب مع الكنية انتهى ذلك أن يقول أما كونها لا يفهم منها حكم القلب مع الكنية لسم باعتبار المطلق وغيره مسلم باعتبار المقهور أما كونها أولى فمنع لأنها تفهم غير الصواب (ثم إن كان القلب مضافاً) من الاسم (مضافين كعبدة الله زين العابدين) أو أنه التامة (أو كان الأول مفرداً) من الإضافة (والثاني مضافاً كريد زين العابدين) أو أنه التامة (أو كان بالعكس) بأن كان الأول مضافاً والثاني مفرداً (كعبدة الله كرد) بضم الكاف وسكون الراء الملهمة وفي آخره رأى وهو في الأصل خرج الرأى فالأقسام ثلاثة فإن شئت (أبعض الثاني الأول) في إعرابه إما بدلاً من الأول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الأول (أو قطعت عن التبعة إما برفعه حراً مبتدأ محذوف أو بعبارة جعولاً) (فقطعت محذوف) فنقول على الإجماع جازى عبد الله زين العابدين برأيهما وأما قوله زين العابدين بنصبها وصدرت بمبدأ زين العابدين جرحها وإن شئت قطعت من الرفع إلى نصب إلى الرفع ومن الجر إلى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير آخر ولو أظهر لجاز وهكذا يحكم الكنية وما قبلها من الاسم والقلب إجماعاً وقطعاً إلا أن الكنية لا تكون إلا عطف لقوله والاسم يكونان مضافين ومفردين فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافاً والآخر مفرداً لحكمهما ما سبق (وإن كانا مفردين كعبدة كرد جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الإجماع والقطع (و) جاز (وجه آخر هو إضافة الأول إلى الثاني) إن لم يمنع مانع كما إذا كان الاسم مقروناً بالآخر ثمة أو كان القلب مضافاً لأصل مقروناً بالآخر كزبون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الأول إلى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز لإضافة مانع مانع هو قول الكوفيين والإجماع وهو

فإن قلت لم لم يجعل المتن على هو مسند وبين في التقرير أن هذه أحالة لا تصور إلا في كذا وكذا . قلت لما يلزم عليه من تعقيب الذم وهو ذلك بما لا يخفى فإن قلت فكان ينبغي للنارح أن يؤخر قوله هكذا البع عن قوله وإن كانا مفردين لتكون أقسام القلب والاسم موحدة في كل واحد ليسكون أقرب إلى الفهم وأسلم من توهمة أنه إما تقدم قوله وهكذا البع عن قوله وإن كانا مفردين البع ليدخلهما تحت. قلت لأن الكلام على حكم هذا الأخير جاز إلى طويل ربما يحتاج إلى إعادة التقرير بحاله فإما الاختصار (قوله أو كان وصفاً في الأصل) قال الدوشري حال بعضهم ذلك أي منع لإضافة مبتدئه لقوله لتلايتهم إرادة الجمع الأصل فليتأمل ووجه بعضهم بقوله لعل وجه عدم الإضافة أن الموصوف لا يضاف إلى صفته . قلت وفيه نظر أقول قد نقل القاطبي في هذه المسئلة كلاماً طويلاً وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الإضافة لأنه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يصرح بما ذكرتموه من المنع أنها في الأصل أو صاف جارية على موصوفاتها فهي وإن سميت ألقاباً معتبرة بأصلها فلا يصح فيها الإضافة إلا من جاز إضافة الصفة إلى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبيح الكلام في نحو الورق أن مما ليس بصفة في الأصل وفيه الإلف واللام والحكم جريانه مجرى الصفة المحطر معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح في تذكره ما نصه قوله ما عاب عنها قال ابن الحاجب إن لم يكن القلب صفة لأن القلب

لاضاف إلى موصوفاته فكل كلامنا في الأعلام هو الله به الصلة بقتل بالعلية إلى الجرد فتجوز الإضافة ولا يستثنى فيه انتهى كلامه  
رحمته واخذته الذي حدانا غدا. وبما نقرر يعلم أن قول الفارح نص على ذلك أن خروف أي على منع الإضافة في المسئلة الثانية أما  
الأولى فهي مشهورة في كلامهم ولا يحتاج لنقلها منه (قوله برده النظر) إلى آخر ما قال الفارح قال أبو عمرو غايته أن التأويل  
المذكور يجوز للإضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكره هنا جواز إضافة الأول إلى الثاني قياسا ومقتضى ما يأتي  
في باب الإضافة أنه سماه بالجمع بينهما صعب وعجاجة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به التحد م معنى وأول مرها إذا ورد  
وقوله إنما أول الخ وهو واضح في نحو اكتهد سعيد كذا في المسمى لا يكتب فيشأمل انتهى ويجاب بأن قوله وإنما أول الخ بالنظر  
لأن أكثر من أنه نسب الأول ما يصح لنسبه إلى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لأنه إذا نسب الأول ما يصلح لنسبه للاسم كالمثال المذكور  
أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الأول الخ) قال الأوزاعي هذا الجواب غاية ما يشبه جواز الإضافة لا وجوبها وقد علمت أن المذهب  
الوجوب فهو غير مثبت لدينا والله أعلم (قوله على لثمن يلوم المثنى القاب) قال أبو عمرو يردده بعضهم بأن نون هينان مضمومة ولو كان  
كما قال كانت مكسورة فليشأمل انتهى قال القاني الشاهد فيه حيث رفسه إذ المثنى المسمى به يربب بإعراب أمه وقال الشهاب إن لم يكن  
في الرواية ما يمنع فتح نون هينان فقد يقال لا شاهد فيه لأن المثنى المسمى به يجر بإعرابه (١٢٣) إعراب ما لا ينصرف (فصل)

(قوله تعيين ذي الأداة)  
قال القاني بين فيما مر أن  
تعيين ما هذا العلم من ذي  
الأداة غيره مفيد فالجمع  
في تعريف علم المجلس بين  
عدم القيد وتعيين ذي  
الأداة جمع بين متناهين  
وقد يجاب بأن قوله تعيين  
في الأداة أصله تعيينا مثل  
تعيين ذي الأداة والمبالغة  
بينهما في الواقع على معنى  
واحد هو الحقيقة أو الفرد  
الحاضر انتهى أي وإن  
اقرنا بأن التصديق العلم  
المجلس مستفاد من  
جوهره وفي مصحوب

الصحيح والابحاف أليس والإضافة أكثر (وجوز البصريين بوجوب هذا الوجه) وهو الإضافة (و)  
وجوب الإضافة (برده النظر) من جهة الصناعة والسماح أما الصناعة فلا ما أضعنا الأول إلى الثاني لزم  
إضافة الشيء إلى نفسه بيان الملازمة أن الاسم والقب اسمان مساهما واحد فإضافة أحدهما إلى الآخر  
إضافة الشيء إلى نفسه والملازمة باطل فاللزم من ظهور وجوب معارضة المتضاهين (و) أما السماح من العرب  
لهو (قوله) لرجل منهم العيين اسم يسمي وقبه هينان (هذا يعني هينان) بنجر إضافة وإلا تناووا  
عينين بالياء وأجيب عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم ليس جائز سعيد كذا في الإضافة جائز  
مسمى هذا الاسم وإنما أول الأول بالمسمى والثاني بالاسم لأن الأول هو المراد للإسناد إليه والمسنود إليه  
إنما هو المسمى طرم أن يفصل بالثاني مجرد القيد وأجيب عن الثاني بأنه محتمل أن يكون جاء على لغة من  
يلزم المثنى القاب مطلقا والوجوب الإضافة في الجرد وجوز الإباح في غيرها أشار القاني قوله:

وأن يكونا مفردين فأحذف

وما ذكره من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي منه في باب الإضافة على القول بالجواز فهو مفترق  
الإلزام لما كان جواز الهيز فهو جراب للموجب

(فصل في العلم الجنس) الموهوب بذكره أول الباب (اسم يسمي جنسا به هو قيد تعيين ذي الأداة الجنسية  
أو ذي الأداة المنسوبة) وبذلك يفارق العلم الشخصي (قوله) في تعيينه تعيين ذي الأداة الجنسية

ألمسها وقال أيضا علم أن الالجنسية هي المشار بها إلى الحقيقة كالرجل غير من المخرأف وقد يأتي بالمعرف بها لو أحدهم من الحقيقة كقولك  
ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي أدخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المثنى كالشكرة وإن كان في القيد كالمعارف وقد يأتي  
المعرف بها للاستعراق الحقيقي أو المعرف نحو طام الغيب والشهادت جمع الأمر الصاخر هذا كلف في التلخيص وشروطه وقد يأتي بالمعرف  
بها واحد بعينه كقولك هذا الأسد مقبلا كما في هذا الكتاب بوجه الصبيخ المحل في شرح جمع الجوامع وأعلم أن علم الجنس هو الموضوع  
للمسألة متبينة في الذهن أي باعتبار تعيينها فيه يستعمل في واحد منهم أو مسمى باعتبار اشتباهه على المسألة كقولك إن قتيب أسدا فخر  
به وهذا أسامة مقبلا ليس عليهما المحل وعلى أن هذا الاستعمال باعتبار الاشتغال على المسألة المذكورة فالمعتبر عندهم في علم  
الجنس هو كونه موضوعا للمسألة الحاضرة في الذهن ومشارا بها إلى باعتبار حضورها إذا نقرر هذا فتقول المصنف تعيين ذي الأداة  
الجنسية إن أراد بها هو الظاهر المشار بها إلى المسألة الحاضرة كما نقرر بهما والحضور بزيادة على ما ذكره وكان قوله في الفرق  
ويشبه الشكرة من جهة المعنى هو صحيح لأنه معرفة لفظا ومعنى وإن أراد بها المشار بها إلى المسألة أو الفرد معين أو مسمى كان قوله أو  
الحضور يستدركا وكان الفرق صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشبه به إلى فرد منهم فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا  
لخدم السابق فليشأمل وقوله كان قوله بعد والحضور بزيادة قال الشهاب عليه رحمة الوهاب لأن تعريف الحضور هو أن يشار  
إلى فرد حاضر والذي اعتبره في علم الجنس إنما هو الإشارة إلى المجلس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد معين أو مسمى وكان الإشارة إلى

الفرد الحاضر أو الماهل ما ذكره فليأمل مع أنه يقال جئت بهذا إن كان الإطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعيينه الخارجى فهو مفكك جدا إذ علم المجلس ليس موضوعا لذلك وإن كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة فى القدم فى صفة فيلزم أن تطلقه على الماهل أيضا لإمكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه فى الالجبسية أو المحصور بقرينة حضوره فيها (قوله وأل فى هذا التعريف المحصور) قال القائل فيه يجب لأن تعريف المحصور هو أن يشار به العطل إلى فرد حاضرا وفردا لمعين لا يصح حمله على شئ. وإنما يحصل الماهل الكلية حتى صرحوا بأن هذا زيد مؤول بمعنى زيد انتهى قال الشهاب انظر على بآنى هذا التأويل هنا انتهى والله نوثرى أخيه فقال قد يقال التأويل الذى ذكره متأثر هنا (قوله فى حارقيان) قال لورقانى قال فى الصحاح حارقيان دوية وهو فعلان من قب لأن العرب لا تعربه وهو معرفة (١٣٤) عديم ولو كان فعلا لعره انتهى أى لأن التوابع أصلية (قوله أجب بأن الأعلام

(أسامة أحرأ) من الجراء أى الفضة (من لغة مكيون) وله من المجلس (بقرينة قولك الأسد أحرأ من التعليل) (الأسد والتعليل) (هذين الجنس) لا يقدح فى كل ما اسم جنس (وعمل) (فليتبعه تعيين فى الأداة المحصورة) (هذا ما مقبلا فيكون) (فليتبع المحصور المستفاد من الإشارة) (بقرينة قولك هذا الأسد مقبلا والى) (الأسد) (هذا التعريف المحصور) (المستفاد من الإشارة إلى الجنس) (فإن قيل كيف يقول هذا الأسد مقبلا إلى واحد بينهما) (الاسم الذى يسمى الجنس) (الجواب أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فإذا أشرت إلى فإما لتعريفه ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء لا أسد بعينه قال سيبويه إذا قلت هذا البراء الحرسى بما تريد هذا الأسد أى هو الذى سميت باسمه أو عرفته أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شئ قد عرفته بعينه كزبدك ككثرت هذا الذى كل واحد من أمته لهذا الاسم انتهى (وهذا العلم) (الجنس) (بقرينة علم المحصور من جهة الأحكام العقلية فإنه يمتنع من) (دحول) (أل) (عليه فلا يقال الأسامة كالأب قال الزيد) (و) (يمنع) (من الإضافة) (فلا يدخل أسامتك كالأب قال زيدكم إلا أن قصد فيها التشبيح فى المستثنى لأن المنع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك مأثور بالصياح) (و) (يمنع) (من الصرف) (وهو التثنية فلا يجوز) (لكنه لا يجوز) (إن كان سبب آخر) (مع العلية) (كالتأنيث) (القطر) (وأسامة لثمة) (وكرر بأداة التعريف فى حارقيان) (وكوزن الفعل فى ذات أو) (علما على ضرب من الكثرة) (وإجابته) (بالحصر هو جيران كربة الزائفة فوق التعليل ودون التعليل وبه شبه من الذئب وبه شبه من التعليل على وجه التغالب والألفاظ صياحه يفسد صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى) (فإن قلت وزن الفعل فى الحقيقة لا يخطو كعلم هو مجروح المضاف والمضاف إليه) (قلت أجب عنه بأن الأعلام الجائبة الإضافة يجرى على جريته الثانى حكم ما لو كان علما وسده قاله الدمايين ويمنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مقترن بل المقترن (ويبدأ به ويأتى الحد منه) (بلا مسوغ فيها) (كما تقدم فى المثال) (الساجين) (وهما أسامة أحرأ من ثمة) (وهذا أسامة مقبلا) (ويشبه النكرة من جهة المعنى لأنه شائع فى أمت) (وجاءته) (لا يختص به واحد دون آخر) (كما أن النكرة يجوز جعل كذلك فظهر من كلامه أولا أن علم الجنس مراد بال معنى لاسم الجنس المعروف بال الجنسية وأحرأ لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وإنما يفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

لهذا لا يقتضى شيوحه فى الأفراد إذا لم يطلق إلا على الماهل فى ضمنها مع أن مثل ذلك جار فى علم الشخص فإنه يطلق مجازا على رسوله وكتابه وأقرب ما يصح به كلامه أن شيوحه باعتبار أنه لا يتبدل إطلاقه على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك فى ضمن كل فرد فليأمل أنه وقال السلباطى بعد أن ذكر أن الفرق الذى ذكره الخارج هو الذى جرى عليه المحققون ثم قال وقيل إن اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيق وعلى لاولنا اعتبار ما نصه واعلم أن كلام المرحوم أولا بوالق القول الأول وكلامه آخر لا يوافق واحدا منهما فإنه يفتى أن كلام علم الجنس واسمه يدل على الفرد الماهل ولكن حاول بهذا شرح قول الناظم كعلم الأشخاص قطعا وهو م. وقد يدل معنى قول الناظم وهو م أى أهم استعمالا أى أن علم الشخص لا يستعمل إلا فى الفرد الماهل وعلم الجنس يستعمل فى الفرد الماهل والفرد الماهل هو الماهل الذى يقال له أسامة أو إن رأيت أسامة ففر منه أو أسامة أحرأ من ثمة

(قوله وينقسم علم الجنس  
إلخ) ذكر المصنف في  
الحواشي أنه لم يقع التخليص  
في العلم الجنس (قوله  
قال الموضح إلخ) فيه  
إشارة إلى أنه مخالف لقوله  
في الثاني أحيان تولف  
(قوله ورد جملة هنا)  
قال الرضي ولا دليل على  
حليته لأنها أكثر ما يستعمل  
مضافا فلا يكون هنا  
وإذا قطع فقد جاء منونا  
في المصدر كقوله

سبحانه ثم سبحانا لعزده  
وقبلنا سبح الجردى والحد  
وقد جاء باللام كقوله  
سبحانك اللهم ذو البجان  
قالوا دليل حليته قوله  
سبحان من عظمة الفاجر  
ولا منع من أن يقال  
حذف المضاف اليه وهو  
مراد العلم به وأبقى المضاف  
على حاله مراعاة لأغلب  
أحوااله أعني التجرد عن  
التنوين كقوله

عالم من على خياديم  
وقا هاء وقوله لأنها أكثر  
ما يستعمل مضافا قال  
الشهاب قد يقال لا يمنع من  
حليته لأنه إنما يضاف  
بعد قصد تنكيده كعلم  
الخصم إلا أن يقال إضافة  
الاعلام قلبية فيبعد كونه  
هنا مع أن أكثر  
أحوااله الإضافة

طاموا أصدا معاملة التكرار وأسامة معاملة المعرفة ذلك على افتراض أن المراد باللام التحكم في الأمر  
يستدل على المؤثر ويحرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها  
شخص ما وهو من حيث هي كلية مجردة عن القواحق والخط الموضوع لها من حيث خصوصها علم  
الجنس كأسامة والموضوع لها من حيث خصوصها اسم الجنس كأسامة وهي من حيث خصوصها وهو ما  
تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل أن أصدا موضوع الحقيقة الذهنية من حيث هي من غير  
اعتبار قيد معها أصلا وأسامة موضوع الحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع للخصم عام  
قطع النظر عن أفرادها وينقسم على الجنس إلى اسم وكنية وقب وذلك مستفاد من قول المصنف  
ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأجناس أصلا وهو م

(فصل) يسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها هو القالب أي لا يوقف القواحق (كالباح) جمع  
سبح وهو ما له نائب (والحشرات) جمع حشرة وهو صناديق الأب لارض قال ساح (كأسامة) للأسد  
وكنيته أبو الحارث (ولماعة) لطلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (الذئب) براسه ذؤابة (و)  
الحشرات نحو (أم هريط) كنية (المعرب) براسها شبرة وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله  
من ذلك أم هريط للمعرب وهكذا لماعة لطلب

(و) النوع الثاني أحيان تولف كحيان بن بيان) فتح أولها وتعد بالياء ما تشاء تصح (المجهول المين)  
وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطامر بن طامر بن لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيدة  
ما أدري أي هي بن بن موصاه أي الملقب هو وهو من أسماء الأنداد لأن المجهول لأن مستحبة خفية  
لا عينه بينة وقيل حيان بن بيان اسمان لو أدرك آدم عليه السلام والسلام وقال أيضا لا يعرف  
صلبة بن قلعة وصل بن حل (وأبي المضاع) بفتح الميم والمضاع بالمجهول المد (الفرس وأبي الضفاد) بفتح  
الذال المهملة وسكون الفين المعجمة وفتح القاف عذرة (والأخ) لأن العرب إذا حقوا إلينا قالوا له يا أبا  
الضفاد ما ولد ما قالوا أي شيئا لأرأس له ولا ذنب له الخ كقوله لا يطبق ولا يكون قال الموضح حل حوائص  
التسويل كأن العرب جعلت حيان بن بيان لعدم القصور بضمير أو الضفاد لفرسهم عنه خلقه بمزلة  
ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور متفرقة (كنيسة) بفتح الكاف (قوله) بفتح القاف (قوله) بفتح القاف  
عسماء ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من القط بالتعل والمضي برادة الله من السورة قاله أبو بكر ورد  
جملة هنا ملازمة للإضافة قاله الموضح في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر  
الحروف وبالسين المهملة هنا (لندرد) بفتح النون المعجمة وحيه قوله

إذا عاد هوا كيسان كانت كقولهم إلى النذر أسى من شبابهم المرد

وقال ابن جنى المنهج والدليل على أهم حوا التسبيح سبحان والندركيسان أنها غير منصرفين  
والسبب الواحد وهو الألف والنون حاصل فلا بد من حصول الضم (وسار) بفتح الواو المشددة تصح  
والسين المهملة وكسر الراء هنا (لغيره) بمعنى الغير كقوله

قللت أمك حتى يسار لعنائه نصح مائة قالت وطاما وقابله

(و) الجار بفتح القاف والجيم وكسر الراء هنا (الضجرة) بسكون الجيم بمعنى التجرد (و) برة بفتح الواو  
وتقديم الراء هنا (للبرية) بمعنى البر وقد اجتمع في قول الناظم

إنا اقلمتنا خطيتنا بيننا خطيت برة واحصلت لجار

والله هذا النوع الإشارة بقول الناظم ومثله برة للبرية كذا جار هنا للغيره

(باب أسماء الإشارة) (قوله من كل اسم دل على معنى) قال القوشري جنس يشمل التكررة والمرة وقوله وإشارة إليه فصل  
أخرج ما هذا اسم الإشارة والإشارة بالاضطرار أن للضرار جميع لظهور ذلك داعية في هذا الحد فلا يكون مطرداً لأن المضمر يتطرق به إلى  
عاماد عليه المظهر إن كان تسمية كان إشارة إلى واحد من الجنس غير معين وإن كان معرفة فإل واحد معين يندفع بأن المراد بالإشارة الحسية  
وما ذكر من الأسماء المنقوض بها ليس كذلك وإنما لم يقل في الحد إشارة إليه حسية لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون  
الذهنية والاضطرار يلزم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من اعرف والمعرف يندفع بأن الإشارة في قولنا اسم الإشارة  
جزء المفعول ولا يلزم من توقف المفعول على الحد توقف جزء المفعول أيضاً عليه إذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة  
بغير ذلك الحد انتهى من الدعاين (قوله أو جماعة) أي آحاد مجتمعة قوله إما مذكر أو مؤنث قال القاني الواحد والاثنتان صيغتان مذكر  
فمؤنثان لا في المعنى كما هنا فإن الثالب فيه الواحد والاثنتان كما صرح به أولاً (قوله ذا) قال المصنف فأما قول الأديباني :  
يشتد لعمري على المجران طيبة - سقيا ورعيا لئلا كالعائب لزارى فقال القوشري الإشارة لصفة مثل ذلك الكتاب فيقال فإبال  
الصفة ذكرت والاقرب أن المعنى (١٣٦) لذلك المصنف أو لأن انتهى وقد يشار بها إلى الاثنين وإلى الجمع كما يأتي في كلام

الفاخر والكل شيء وذلك  
في هذا على القول بأن كلا  
منهما ماقى على أصله (قوله  
والله أعلم) قال السبأطي  
يعني متقلبة عن أصل قيل  
هو الياوم المحذوف ياء فهو  
من باب هي وقيل هو  
الواو والمحذوف ياء فهو  
عن باب طوى كما صرح  
به المراهي وليس المراد  
أنها ليست متقلبة عن شيء  
فإن البصريين لا يقولون  
بذلك وإنما يقول بذلك  
السهراف ومن والله على  
أن ذاتية الرحم كما قال

(هذا باب أسماء الإشارة)

وهي كل اسم دل على معنى وإشارة إليه (والمدار إليه إما واحد أو اثنين أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيد ما لهذه العشرة تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قائمة من ضرب ثلاثة في ستار المخاطب بالإشارة يكونوا أحاديذاً كالأومؤنان أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكوراً وإناثاً هذه ستة تنوع ثمانية عشر المذكرة باليه بصحب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة المجموع مائة وثمانية (العلم بالمذكور) في القرب أربعة (ذا) بألف ساكنة وذات همزة مكسورة بعد الألف ذاتها مكسورة بعد الألف كالشجرة وذاتها مكسورة بعد الألف بمضمومة بعد همزة مضمومة قال :

مما ذكره في دفتر هـ في كف فرم ما جد مصور

يروى بكثر الحامو خطا وفي كتاب أبو الحسن الميمنى انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذاء والله اعلم عندك بصيرى لا زيادة خلافا للكويتين وهو اللان الاصل حذف لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ما كنه على الاصح (والفرد المثلث) في القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة

أيضا حاصل ما رجحه الفارح أن أصله ذي حذف الياء الأخيرة مصر ذي مضبقة ألفا مصر ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاهف الياء لان سيويه حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء وأصله ذي بلا تنوين لبنائه حركة العين بدليل قلبها ألفا وإنما حذف اللام اعتباطا كالم وقيل هو ساكن العين وهي المدونة لسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الأولى حذف اللام فقلب العين ألفا والإمالة تمنع وإما أن تقول حذف العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حبيط أول الى آخر ما ذكره وقوله لأن سيويه حكى فيه الإمالة قال الشهاب القاسمي أي ولا يقال الألف إلا ان كان مقلوبا عن ياء والمطرف اللام كما سيأتي فالألف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصبح إمالة الألف المنقلبة عنها وأما اللام فلا يجوز حينئذ أن يكون واو أو ثلا يلزم كون العين ياء واللام ولو أو وليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس في كلامهم تركيب على حيوة فلي تأمل أر ليراجع ولبحر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما في أسماء الأفعال إلا أن يقال أسماء الأفعال يصح تنكيرها وتنوينه للتشكيك وأسماء الأشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويص هذا عكس هو حيوة تأمل (قوله والمفرد المزمع عشرة) قال الدوشري إنما كان للمذكر واحد والمؤنث عشرة على ما في المتن أو أربعة للمذكر على ما في الشرح لأن المراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فناسب أن يدل على الأكثر بالاتفاق الكثيرة وفيه نظر فلي تأمل انتهى وبجواب عن النظر الذي لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم أن أفراد المزمع أكثر بأنه قد ورد في السنة ما يزيد كونه أكثر من كون كل من ثلثي الجنة مؤمنة من لسان الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء

(قوله ربي) ذكر الله تعالى هنا فاعلمين الأولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح أن يكون اسم الإشارة التاء لأن التاء وحدها لا تكون اسم إشارة أصلاً فاسم الإشارة في التاء والياء حذف الياء الساكنين الثانية ذهب ابن يسمون أنق لا يستعمل إلا مع التثنية والكاف فتقول ما ليك ولا يجوز عنده في ولا عاقب ولا ليك وهو قول ظاهر النقط لأن النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الإنعك كيف يكم بجاه بنهر ما التثنية قال بعض شراح الآية لا ين معلى (قوله ربه) فإن قلنا تصنع قولهم هذه الظهور والظهور اسم لوفت كالظهور لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهور فأضافوها إليه قلنا هذا ذكره سيدي في باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهور انتهى وتوجيهه أن الأصل صلاة الظهور وإنما لم يسموا بهذا لتلايقهم أن المراد الإمان لا الصلاة والفرع أن المراد الصلاة قاله الصغار (قوله ربه) قال الله تعالى قد يلبس أن يأتي بها ما قبل في ذا فليحذر (قوله واللام داخلة على مبتدأ محذوف) قال الوراق أني لا يكون ساحر أن خبره هذا لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ وعلى الوجه الثاني اللام داخلة على مبتدأ محذوف أيضاً انتهى وبخلافه وعلى الوجه الثاني يتدفع قول بعض الفضلاء يهكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام في الخبر إلا أن يقال لتبنيها بأن التامة (قوله وألف المفرد لا تطلب) لعل المراد بألف المفرد هذه الألف الموجودة والافتقار أن ألف المفرد أن تطلب ألفاً في التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى) من هذا يفهم أن القائل بينا ما انتهى من أسماء الإشارة يلوامه حاله واحد فهو الألف وذلك لأن الياء لا يروم الكلمة (١٣٧) حالة واحدة أو أماً القائل بالإعراب

فهو انقلاب الألف ياء لأن التغيير جيلد العامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب جودهم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد قاله بعض شيوخنا (قوله ولجميعها) قال القائل أي يجمع المفرد للذكر والمفرد المؤنث لا يجمع

مبتدوء بالتاء (وهي ضمير) بكسر أو طاء وسكون ثانياً (ودمونه) بإشباع الكسرة (ودمونه باختلاس) وهو اختطاف الحركات من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع (ودمونه) بالإسكان لها (وذاوتونا) بضم التاء من ذات قال الموضع في الحواشي التثنية الإشارة دار التاء لتأنيدها وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه ناء الفرق وليس بصفة انتهى وتاباً (ولاشي) القرية (ذا) في التذكير (وتان) في التأنيث بالألف فيهما (وفاوذين ومن) بالياء فيهما (جراو نصباو حراو حنان) بالألف وكذا يديون أن (الساحر أن مقول) وتاباً على ما حل حذف اسم إن ضمير شأن على حد أن يترك يد ساحر ذو اللام داخلة على مبتدأ محذوف والأصل إنه هذا أن ساحر أن أو على أن إن بمعنى نعم وهي لا تعمل فياً لأنها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على أنه جاء على لغة نسم لاجم لا يخلو أن ألف التثنية ياء وحال التصب والجر أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذف لا جتماع الألفين وألف المفرد لا تطلب ياء أو على أنه جاء به على أول أسرار وهو الرفع كان الثاني قبل التثنية أو على أن التثنية بمعنى ما واللام بمعنى إلا الإيجابية كما يقول به الكوفيون أو على أنه مبنى لأنه على معنى الإشارة واختاره ابن الحاجب (ولجميعها) في التذكير والتأنيث (أولاء) حال كونه (معدودا صدا جار مجزئ) هو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي (منصورا عند) أهل نجد من بني (نجم) وقيل هو ربيعة رأسي ذكر ذلك القراء في لغات القرآن ولم

على معنى أنه يشار به إلى أي جمع كان مذكراً كان أو مؤنثاً من غير أن يحرر لذكره لعاقلة أو فهمه وقيل معناه أنه يشار به إلى ما ذكر ولا يختص بعاقلة ولا فهمه وعلى هذا معنى ابن النظم لأن قوله هذا المقربا على مطلق العاقل وفهمه فإذا تضمن ذلك إطلاقه في المذكر والمؤنث من معنى المفرد والمثنى في إطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضاً لا أن قصده لهذا الإطلاق يوم التساوي وذهب الجمهور وبمعنى المختص بالإنسان الإشارة إلى غير العاقل فليقله بخلاف ذا وذو نحرهما ولعل النظم لا يترجم ذلك معتمداً على وروده في القرآن وحده الاعتناء عليه والاحتياط الأول أولى لوجهي أحدهما أن الكلام في موضع هذه الأدوات لمن يعقل أو لما لا يعقل كلام في موضع لغوي لا يعلق له بالبحر فالظاهر أن النظم لم يقصد به إذ كلام النحوي في اللغة خروج عن صفة إلى ما ليس منها وكلامهم في معاني الألفاظ في الغالب إنما يكون لما يعرض لهم من بناء القرآن على الفعل لغوي نحو قول النظم إن لحاق اللام في ذلك يدل على البعد وتركها على القرب فكل هذا يبنى عليه من القياس أن الكاف واللام يلحقان اسم الإشارة قياساً إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد أو لأن كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم في حروف الجر ولما يشكلم النحوي في معاني اللغة على غير هذين المقصدين والثاني أن عادة النظم إذا نص على الإطلاق أن يذكره في مقابلة تنبيده والذي تضمنه ما إنما هو تنبيذ بحسب التذكير والتأنيث وإلى ذلك يصرف الإطلاق وما سواه نصف (قوله معدودا منصورا) قال القائل حال من أولاً وما عجز محضادين من لفظ واحد باعتبار ما انتهى وقال الوراق أني قال النبي وإنما قالوا أولاً معدودا أو أولاً مفصودا أو كاسد المليات لا توصف بمد ولا قصر بالنظر إلى أن لفظ أولاً قصر

من لفظ أولاء المحدودة انتهى قال الرضي قد يفسر أول فيكتب بالياء لأن الألف مجهولة الأصل لعدم أصل الياء لاستئصال اكتساب  
 قبلها للكلمة وهما الضمة في الأول والواو في الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القري والضمي بالياء مع أن أصلهما واو ومن  
 ثمة يثنى بعض العرب الأول من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفا واو أو بصارقه قبل الهمزة الأولى من أولاء هذه فيقال هلا وقد نضم  
 الهمزة الأخيرة نحو أولاء وربما تفتح الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار وأما قرحم هؤلاء هل وزن ثوراب فليس بلفظة بل هو تخفيف  
 هؤلاء بمخالف ألف ما وقلب همزة أولاء واو (قوله ويجوز فيه الكسرة الخ) عبارة لمصنف في شرح الفوائد والأرجح في قوله كسر  
 الميم الذي هو واجب إذا فُك الإدغام على لغة الحجاز ودونه التفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد والنظم ضعيف ووجه إرادة الإتيان انتهى  
 وقال الزرقاني إن قلعت النظم يوم (١٢٨) أنه أمر الجماعة مع أن أمرهم بل واحد فالجواب أن هنا ما يرشد إلى المراد وهو خطاب الواحد

في أولئك (قوله أولئك  
 له) قال الزرقاني كذا في  
 شرح الفوائد للمعنى وهو  
 لا يناسب ما عليه ابن  
 مالك ومن سمع من أنه  
 لا بد التمسك من كونه مشتقا  
 بل هو مبنى على ما عليه  
 ابن الحاجب ومن تبعه  
 (محل)

(قوله لحقته) قال القاني  
 الهاء حادثة على المقاربه  
 لا إليه وإن كان هو  
 المذكور وقال قوله لحقته  
 كاف أطلق فيناول ذي  
 فنقول ذيك وفي الرضى  
 وأما ذيك فقد أوردوا  
 العشرى وابن مالك وفي  
 الصحاح لا تفل ذيك فإنه  
 خطأ (قوله لأن أسماء  
 الإشارة لا تضاف) يعنى  
 أن الكاف لو كانت أسماء  
 كان لها محل من الإعراب  
 ولا يظهر إلا كونه جارا  
 بإضافة اسم الإشارة إليها

بضمه بنصب كما قاله الموضح في حواشي التيسيل ومن خطه نقلت والأكثر مجيئه للمفلاء (ويقل  
 مجيئه لمجرى المفلاء كقوله) وهو جرير بن عطية

ذم المنازل بعد منزلة النوى (والعيش بعد أولئك الأيام)  
 فأشار بأوسن الأبا هو على ما لا يعقل ودم أسرم دم يذم ويجوز فيه الكسرة على أصل التقاء الساكنين  
 والتفتح للتخفيف والنظم للإتيان وأما زل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل هل تقدير  
 مضاف بين الطرفين ومجروده والتقدير كأنه بعد معارفة منزلة القواء والقراء معدود وقصر الضرورة  
 والعيش منصوب بالمطرب هل المنازل لا أيام مطرب بيان هل أولئك أو لمعتله والمخاطب بالإشارة  
 مذكر ولا يعنى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم:

بذا المصرد مذمكرا أشرب  
 وذات ثمان للشرب لمرفع وفي سواء ذين تين أذكر قطع  
 وبأولى أشرب لمع مطلقا والمذموم أولى

(محل) ما تقدم في المقاربه إليه إذا كان قريبا (وإذا كان المقاربه إليه بعيدا لمقتضى كلف حرفية) لأن  
 أسماء الإشارة لا تضاف وهذه الكاف (تصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً) ليبيين بها أحوال  
 المخاطب من الإفراد والتثنية وتلحق والتأنيث كما يبين بها لو كانت أسماء فتفتح للمخاطب  
 وتكسر للمخاطبة وتختلج بعلامه التثنية والفتح فتقول ذاك وذاك وذاك وذاك ومن غير  
 المالبس أن تفتح في التأنيث وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح  
 مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوم عظماء في البقرة وقوله تعالى (ذلك  
 غير لكم) في المائدة (ولك) مع إحقاق الكاف (أن تزيد قبلها لا ما) به المتعلق بالبعد وهذه اللام أصلها  
 السكون كافي تلك وكسر فتلك لا تضاف إلى كين أو فرقاً بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام  
 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى السيد الطفا بالكاف حرفاً دون لام أو معه

(إلا في التثنية مطلقاً) من غير تقييد بغيره دون أخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) إلا (في  
 الجمع في لغة من مدته) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم البصريون (و) إلا (فيما سبقتها)  
 التنبيه بألف غير مهموزة إلى الاسم لا غير أشار الناظم بقوله واللام إن قدمت ما عتته

وهو لا يقبل الإضافة للملازمة التعريف وفي ذلك كلام بيده في حاشية لامية وقال الرضى يؤيد كون الكاف حرفية امتناع  
 وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماً لم يمنع ذلك كافي كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك غير لكم) قال الزرقاني محطوف  
 على لفظ قوله وإحتيال كل من الأمرين المذكورين لا يثنى كونه من غير العالب جرماً (تنبيه) قال المصنف وقد جاء هذا  
 يعنى الإفراد مع كون المخاطب جماعاً في الاسم قال وأنفس من وصفت إلى فيه كسائي عشر هذه أدود  
 وليس بسائل جارات بين أغياب رجالك أم شهود ضلله رجالك يقول إنه يصون جاراته من السؤال قال التبريزي قوله  
 رجالك حتم رجالك وهذا جائز في العصر لفظ قال المصنف السؤال إنما يكون لكل واحدة لقوله جارات أى كل واحدة من جارات  
 (قوله وفيما سبقتها التنبيه) قال القاني يفتنى قوله ويشار إلى امكان الخ جوار دخولها في إشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى منها

تلك وهم. كقولهم: تلك بائع النجا، وبذلك وثاك ثلاثا قلبية (قوله: وبئزعم لا يأتون الخ) وقوله: احذر ان من لغة من يشهره ظهر التبيين  
إشارة إلى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول الثاني اعتراضه بهنهم بأنه لا يلتزم مع فهم قوله وفي الجمع في لغة من منه وأجيب بأن  
التصريح لا يختص بتعريف بل ثابت عند فهم من يريد باللام منه (قوله: وقد يتجوز في اسم الإشارة الخ) قال الزرقاني قال الرضي وكذلك  
يجوز الإيمان بالقول البعيد مع أن المشار إليه شخص قريب نظرا إلى عظم المعنى أو المشار إليه وذلك لأنه يعمل بمنزلة بمنزلة بعد المسافة  
كقول السلطان لبعض الخاضعين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان بتقديم كذا (١٣٩) ومنه قوله تعالى فذلك الذي لا ينفك

فيه ويجوز أن يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب حطمة المفاصل إليه أو المفيد انتهى وقوله من باب حطمة المفاصل إليه أو المفيد أى هما معا كما هو الظاهر (قوله كقول لبيد ومزال الخ) قال المصنف قبل وكفوله وبيننا الحق يرجو أمورا كثيرة .

أني قدوم من دون ذلك متاح  
فلنا قد يكون التقدير من  
دون ذلك الرجاء فلا يسل  
إن التقدير دون أو تلك  
الأحود (قوله كيف ليبد)  
قال الزرقاني جملة مفسرة  
أو مستأجرة استغنافاً بآنا

(فصل)  
(قوله وبشار إلى المكان  
(الخ) قال القائل معناه أن  
الامكان يشار لها بهذه  
الأسماء زيادة على ما تقدم  
فصل عليه الرضى انتهى  
وعبارة الرضى يعنى أن  
هنا ألفاظا مختصة  
بالإشارة إلى المكان فقط

(١٧ - لصریح - أول)

والمذكورة قبل صفة لكل مفاد إليه مكانا كان أو غيره وأعلم أن قول المصنف المكان القريب إشارة إلى أن قول الناظم ذات المكان من إضافة الصفة إلى الموصوف وأنه تبعه في تقديم المجرور المقتضى لاختصاص هذا وما بعدهما بالإشارة إلى المكان بمعنى أنه لا يفارها إلى غيره لأنه لا يفارها إليه بنفسها لما مر عن الرضى لكن لابد من تقييد المكان بكونه ظرفا للعمل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الأفعال فلا يفارها إلا بهنا وأخروا كما حررناه في حاشية الألفية (قوله أو هناك) قال الوراق أي ولا يجوز هنا إلحاقه التبع لما تقدم من أن اللام يؤول بها ما لم يتقدمها التبع (قوله أو هنا) قال الوراق أي قال الرضى وقد يصح هنا المشقة الكافية ولا تصح ثم قوله أي فائس فذلك خطأ (قوله أو ثم) مبالية على التبع في محل نصب

وإنو نعيم لا يأتون باللام مطلقا لا مفرد ولا مثنى ولا جمع حكاه القراء همهم وتفيد الجمع طغمة من  
عده احترازا من لغة من يقصره عنها القيسين كقيس وريمة وأسد فإنهم يأتون باللام قال شاعرهم  
أولئك همى لم يكونوا أخابة وهل يخط الخليل إلا أولئك

والإشارة بضم المعجمة وبالفين المعجمة والياء الموحدة واحدة لأشائب وهم الأخلاط من الناس  
والضليل بكسر الصاد المعجمة والتعديد للام الكثير الضلال وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له  
مرتان قربى وبعدى لا يجر مع فيه الناطق وعاقته في شرح النسخة فقال والمشار إليه إما قريب المسافة  
أو متوسطها أو بعيدها فالفرد المذكور ذا قريب وذلك للتوسط وذلك لجيبه ولشأنه فان القريب  
وذلك بتخفيف التوسط وذلك بالتعديد ما البعيد وجمع أول القريب يمد ويخصر وأول ذلك  
بالقصر للتوسط وأول ذلك بالمد للبعد وللغرد المثلث ذي روق القريب ويترك للتوسط وذلك للبعد  
ولشأنه فان القريب وتلك بالتخفيف للتوسط وتلك بالتعديد للبعد وجمع أول القريب أول ذلك  
للتوسط وأول ذلك للبعد انتهى وقد يجوز في اسم الإشارة بالتسبة إلى الحربية والتسبة إلى المسمى  
فالأول بزيادة ذي البعيد عن ذي القريب نحو ذلك الكتاب هو الذي يابى بالواحد عما للآخرين وعما لجمع  
فالأول هو ان بين ذلك أي بين الفارغ والبكر والذي كفون لبس :

ولقد شمت من الحياة وطولها وسوال هذا الناس كيف يد

ولا يوجب ما تلالين أو الجماعة مما قرأه

(فصل ويشار إلى المكان الحبيب) بلفظهم (هنا) مجردة من ما التنبيه (أو هنا) مقرونة بها التنبيه (هو) (أنا هنا قاعدون) يشار (بالجهد) باللفظ (هناك) مجردة من ما التنبيه (أو هناك) مقرونة بها التنبيه من غير لام (أو هناك) (نظم الهاء وتخفيف اللوازم المكسورة) (أو هنا) بفتح الهاء وتثنية التثنية وأصلها عن ثلاث نونات أبدل في الثالثة أتما لكثرها لاستعمال (أو هنا) كسر الهاء وتثنية التثنية والكلام فيها كالتالي قبلها وكسر الهاء أروا من فضها فانه السهراق وأشد لذي الرمة  
هنا وهنا ومن هنا نحن هنا ذات الشامل والإيمان عيونهم

(أو عني) بفتح الحاء والنون المشددة وسكون الهمزة وهي من المقترحات لها زيدت عليها أثناء الساكنة  
فالتي ساكنان حذفوا لأنها لا تنفك الساكنين وقد تكسر عازما (أو ثم) بفتح المثناة وتشديد الميم  
وبنييت على الفتح للتحفيف ولم تكسر على أصل النفاذ الساكنين لاستقلال الكسرة مع التضعيف (هو  
وألفا ثم الآخرين) وهي ملازمة الظرفية فلا تخرج عنها إلا إلى حالة تشبيهها نحو جئت من ثم لأن  
الطرف هو الجار والمجرور أو ما قبله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت نغم طرف مكان رأيت المتقدمة عليه

(۱۷ - لصریح - اول)

(١٧ - لصریح - أول)

والمذكورة قبل صفة لكل مفاد إليه مكانا كان أو غيره وأعلم أن قول المصنف المكان القريب إشارة إلى أن قول الناظم ذات المكان من إضافة الصفة إلى الموصوف وأنه تبعه في تقديم المجرور المقتضى لاختصاص هذا وما بعدهما بالإشارة إلى المكان بمعنى أنه لا يفارها إلى غيره لأنه لا يفارها إليه بنفسها لما مر عن الرضى لكن لابد من تقييد المكان بكونه ظرفا للتعديل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الألف من فلا يفار إليه بهنا وأخروا كما حررناه في حاشية الألفية (قوله أو هناك) قال الوراق أي ولا يجوز هنا إلحاقه التبع لما تقدم من أن اللام يؤول فيهما ما لم يتقدمها التبع (قوله أو هنا) قال الوراق أي قال الرضى وقد يصح هنا المشقة الكافية ولا تصح ثم قوله أي فائس فذلك خطأ (قوله أو ثم) مبالية على التبع في محل نصب

(هذا باب الموصول) (قوله كل حرف) قال القاني برد على هذا الخدعة التسوية نحو سواء عليهم أنذرتهم قال الثعالب القاسمي أجاب أطال الله بقاءه في المدح بأن الظاهر أن الموصول بالمصدر المعدل وحده لا مع حمزة التسوية بدليل أن الإنذار لاستفهام فيه وفيها استفهام (قوله أول) أي رجع وخبرني لست قال لذي أصح أن يزول وإن لم يزول (قوله مع صك) قال القاني فيه دور إذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول وجواب بأن المراد بصك القوية أي ما اتصل به (قوله لم يحتاج إلى حاله) قال الرضي ولا يحتاج إلى حادثة لأن يكون صكته جملة خبرية على قول الأكثر نحو أمرتك أن تمربعضهم بقدر القول فيه حتى يصير خبرية أي أمرتك بأن قلص لكتم انتهى قال الزرقاني ظاهر قوله لم يحتاج إلى حادثة أنه يجوز الإتيان به وليس كذلك والجواب أن ظهور المحتاج إليه مستثنى عنه وما استثنى عنه لا يجوز الإتيان به تأمل اهـ (١٣٠) ولا يجوز وجه التأمل فكهما ما يأتي في الكلام ما يستثنى عنه (قوله اتفاقا) قال

الدونوري في نظره بالنسبة للماضي فقد حكى الموضح في المتن أن أن الداخلة عليه غيرهما واستدل بدليلين وردحما فراجعه فالخلاف كما هو جار في الأمر جار في الماضي (قوله وما المصدرية) قال الزرقاني أي سواء كانت مفعولاً مائياً كما مثل أو مائياً نحو مادست حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بالنيابة لا بابتها واعتزته الدماميني وقال التحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلاً لا بطريق الإصالة ولا بطريق النيابة وإنما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اهـ ولما صير في المتن بالزمانية قال وهذا من غرضه

لا مفعول مطلق على الصواب وإذا قلنا يلزم بجمهور أن المراتب ثلاث فيضار إلى المكان القريب منها وإلى المتوسط بينهما وإلى البعيد بينهما وأخواته وعند الناطم مرتبتان أشار إليهما بقوله وبها أو ههنا أشار إلى هـ وإلى المكاتب والكاف صلا في البعد أو يتم هـ أو هنا هـ أو ههنا هـ الطعن أو هنا (هذا باب الموصول)

وعرف الأصل اسم مفعول من وصل اثنين وبشره إذا جعلته من تمامه وفي الاصطلاح (مربان) موصول (حرف) موصول (اسم) الموصول (حرف) كل حرف أول مع صكته بالمصدر (قوله لم يحتاج إلى حاله) (وهو شأن) (المتنوعة الممثلة للمصدر) (قوله الموصولة اسمية) وتزول مع مفعولها بمصدر فإن كان خبرها معتقفاً بالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامداً أول بالكون وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقرار وحكم الفعل في المصدر والجود حكم الاسم لهما فإنه في المتن وحكم المخفضة من التثنية حكم المصدق في ذلك (وأن) (فتح الميم) (قوله تكون النون) هي الناصلة للصارح وتوصل بفعل متصرف حاضياً كان أو مضارعاً اتفاقاً وأصله (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير اسمية لمصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي (وكي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقدير (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير اسمية (والذي) (قوله وحكمه) (قوله في القاموس) في التفسير أزيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذي بشر الله عباده قاله الموضح في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب الجهمي يا ليت من سمع قولك يا ليت حتى يلقو رجلاً من ما صنعوا وليت رزق رجال مثل ثلثهم هـ قوت كقوتهم وسع كالذي وسعوا

وعلى القول به قال الرضي لا خلاف في اسمية الموصولة وصلب الموضح باباه مثال أن بالثعدي (نحو أولئكهم أمارتنا) أي أولئكهم مثل أن بالثعدي (وأن تصوموا خير لكم) أي صومكم خير لكم ومثال ما (بالسوا يوم الحساب) أي بصلبهم بامثال كي (لكيلا يكون من المأثمين حرج) أي لعدم كونهم من المؤمنين حرج ومثال لو (لو أهدم لوبصر) أي التمهيد ومثال الذي المصدرية (وخصم كالذي خاضوا) أي نكروهم والمصاحح يهـ أن الأصل كالذين حذفوا النون على لغة أو أن الأصل

إلى قول زمانية ليضمحل نحو كلما أضاء لهم مشوا به فإن الزمان المقدر هنا محض أي كل وقت أضاءه والمفروض لا يسمي ظرفاً (قوله بفعل متصرف) قال الدونوري الظاهر أن المتصرف النافذ كاف إذا قد توصل بدام مع أنها إنما تنصرف تصرفاً ناقصاً وتوصل بظلاً وهذا كذا ذكره في باب الاستثناء قال الفارح هناك وهو مشكل على ما تقدم من أن هذا وخلافاً جادان (قوله غير أسر) يفعل المضارع ونقل الفارح في مصدره أن كل فعل وقع صفة لم يزم عليه (قوله والذي) أي حين الاستثناء بالمصدر والآخر اسمي قال القاني ويشكل على كون الذي حرفاً كون ال داخلة عليه لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضي الخ) قال الدونوري قال بعضهم مراد الفاعل الرضي بكونها اسم أن المحل لها ومراد الموضح بكونها موصولة حرفياً أنها تزول بمصدر فلا منافاة قلت في ذلك الظاهر للتأمل (قوله كون من المؤمنين حرج) قال الدونوري قوله على المؤمنين فاصل بين المتعاضدين ولو أخره كان حسناً (قوله لو يصر) جعلها بعضهم حرفاً ثم قال وهي هنا لحكاية تمهيم



صوابه وهي اللام ثالثة (قوله في شرح السبيل الخ) لأن قيل هو وإن ادعى الاستغناء عن ذلك أن لغة الأديب بلا ياء مخففة من الذي  
فصار الأمر إلى أن التثنية بعد الحذف ١٣٣ تخفية أو لتعويض من الحذف صحيح ردباً لا معنى حيث لا يستغناء بل صار الأمر إلى

أن اللذان تثنية الذي وحذف الياء في التثنية مع أن دعوى الحذف في المبليات غير مقبولة بل هي لغات مختلفة وقد يجاب بمنع أنه لا معنى للاستغناء بل بمعنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف لتثنية لأن الحذف على هذا التقدير ليس لتثنية بل سابق عليها ويرجع التبرير بالتعديد بأنه لتثنية على أن الحذف من المفرد وأما عدم قبول الحذف في المبليات فالمصنف لأمله وقد نقلوا عن سيده أن له مخففة من لندن (قوله تعريضا من الحذف) قال القائل قد يقال التزم التعويض عما هو الأصل في التصغير دون التثنية فإن التعويض عنه فيها خاص بشبه وقيس في أحد الوجهين وقد يقال لأن الحذف في المصدر حرف وحركته في المكبر حرف فقط (قوله بطلوت) قال القائل أصله بنو الحوت فرغم في غير النداء بحذف النون والراء (قوله في حالة الرقع) فيه نظر فخذ قال القائل قوله يخطون النون يعني رفعا وهجرة بدليل

بين الصغرى والأصغر ما ذكره الموضع مما لنا الظن من أن القاصد كان تثنية الذي والتي عطف بقول الزاظم في شرح السبيل أن العرب استغنى بثنية اللادون الياء واقف كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء لأن العرب لم تذهب ما وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني بل قد يحذف الآخر في تثنية العرب نحو عاشوراء وخفصان تثنية عاشوراء ونحو خفصاء حكاة القراء من العرب وحيث أن الموصول باسم الإشارة لا يجرى فيه الحذف فنون فيها (وقيم وقيس لعدد النون فيهما تعريضا من الحذف) منها وهو الباقي الذي والتي را لا يخطون (أو كذا الفرق) بين تثنية المبني والعرب الحاصل بحذف الياء أو اللادون أو التعويض أشار الزاظم قوله والنون إن تعدد فلا ملازمة والنون من ذين وتين شدة أيضا وتعريض بذلك قصدا

(ولا يختص ذلك) بالتعديد (بجدة الرقع) صد الكولين بل يكون فيها وفي حالي الجر والنصب (خلافا لبصرين) في زعمهم أن التعديد يختص بحالة الرفع (لأنه قد قرئ في السج ربتنا أربنا الذين إحدى ابني عاتين بالتعديد) فيهما في حالي النصب في الذين والجر في عاتين (كما قرئ) في حالة الرفع (واللذان بأبوابها منكم فذلك برهان) بالتعديد فيهما فتعريف أحدهما ومنع الآخر تصحيم (وبلوت بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يخطون نون اللذان واللتان) في حالة الرفع تصحيم للوصول لطوره بالصلة لكونها كالشيء الواحد (قال) التردد في (أبني كليب إن من اللاد) قتلا الملوك وفككا الأغلالا

أراد اللذان حذف النون وهو سارع على الخبرية لأن بني منادى بالهجرة وكليب بالتصغير أبو قبيبة وهو كليب بن يربوع وعمر بالتثنية هما عذيل بن عبدة التلمي وعذيل بن عمران الأصغر كان أحياه لأمه والأغلال جمع قل وهو جديد جعل في النقص من الأسارى وفهم وأراد التردد في ذلك الافتخار على جرير فإنه من بني كليب بأن حبه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من الأغلال (وقال) الاختل (عما القائل ولست نعيم) قيل عظم صميم

أراد اللذان حذف النون وهي سارع على الخبرية للتثنية وهو عا وقيم قبيبة ومعنى عالص والمعنى عما المرأان اللذان لو ولدتها نعيم قيل عظم عالص وقب هذا المصاحف بالاختلال لكبر أذنه واسمه عيات بن عوى التلمي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الإلباس (ولا يجر ذلك) الحذف (في) نون (ذات وتان للإلباس) بالقرود لعدم الطول (وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات) الإنباء والحذف والتعديد (وفي نون الإشارة لالتان) إنباء والتعديد (ولجميع المذكر العاقل كثيرا أو لغيره) أي لغير العاقل (قليل الألى) على وزن المثل يكتب بنحو أو قال الموضع في شرح النحاة (مقصودا) على الأشهر كقوله : أبعثني عن الألى يخطونني . على حدثن الدهر إذ يتقلب (وقد يحد) كقوله : أبى الله لشم الألى كأهم . سيرف أجاد القين يوما صفاتها وهي في هذين البيتين العاقل ومن وقودها العاقل قوله :

تبرجت الوصول أبانا الألى . مرون طينا والإمان ودين (والذين بالياء مطلقا) في الأسماء الثلاثة وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولى العلم والذي عام فلم يجر على سن الجرح المتمكنة بخلاف المتى فإنه جار على سن المتانة

قوله يختص أن في نون الموصول (قوله وتلخص أن في نون الموصول) قال القائل وهو اللذان اللتان فقط دون الذين (قوله عظم على سن الجرح) أي لأن طرده ليس يعلم ولا يستعمل ولا يكن في كونه على سنه دعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا تخليه على غيره ولا ساجد إلباس الخافعة إلا أن شأن الجمع أن يكون واحد أهم من نفسه (قوله جار على سن المتانة الخ) هذا واضح على ما تقدم من شرح السبيل من أن

الذين والذين تنفي النواحي لاهل ما قاله المصنف من انها تنفي الذين والذين بالياء حذف لانها جئتكم بمرحله سنن الثناء  
لنظا قال بعض الفضلاء ايضا الذي ما هو الذين خاص من يعقله وهو خطأ إذ لم يقل أحد باعتصام المتن من يعقل وأيضا  
شرط التنقية الإعراب معلوم أن الذي ليس كذلك (قوله لا يشبه الحرف الخ) قال بعض (١٣٣) المتضاد لا يمتنعوا الجمع هنا

لا الذي مر وهو موجود  
في الجميع بل وفي التنقية  
أيضا والمصنف من الفاعل  
حيث قال وهو جلي وإن  
كان الجمع من خصائص  
الاسماء لأن الذين  
خصوص بأول السلم  
والذي تام فلم ير على سان  
الجمع وسكت عن هذا  
المتن جامع قرب ما بينهما  
(قوله وقد يتخاض الآل  
والآل) قال القسائي  
ويبين المراد منها هود  
الضم والياء الصلة (قوله  
ومن حذو علم الكتاب) (م)  
مؤمنو اليهود والتضاد  
(قوله أن يزل الخ) قال  
السامي وهذا التذييل  
أهم من أن يكون من  
المتكلم أو من غيره كالي  
قوله ومن أحمل الآية  
وحقيقة المسئلة أنه من  
نسب إل المسمى من  
ذلك الكلام شأنه أن  
لا ينسب لغيره لا لآل ولا  
إلى المتضاد أجرى عليه حكم  
الفاعل وأما كون المتضاد  
هذه المتكلم والمخاطب  
أو غيرهما فلا مدخل له  
فما نحن فيه البتة (قوله  
فأوقع من على سرب القضا)  
قال النويري هو على

المتكلم لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللون (بالو لورضا) يورأه الذين وسرور بالذين بالياء جوا  
ولصاوه حيث أنه معرفة لأن شبه الحرف طارحه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهي لنة  
هليل أو هليل) بالتصغير فيها وأولئك. قال شاعرهم

(نحن اللون صبوا الصبا) يوم التخييل غارة ملطحا

فمن جئتوا اللون خبره والتخييل تصغير فعل باللون والحاء المسجمة موضع بالعام وغارة  
مفعول لا يجره واسم مصدر غاروا القياس غارة والفتح بكسر الميم من ألح الصاحب دام مطره (ولجمع  
المؤنث الثلاثي واللاتي) بإثبات الياء فيهما (وقد تحذف ياءهما) اجزاء بالكسرة يقال الثلاث  
واللاء وإلى هذه الناحية أشار النظم بقوله:

موصول الاسماء الذي الآتي التي والياء إذا ما نيا لا تشبه بل ما نيب أوله السلامه  
جمع الذي الآل الذين مطلقا وبمعظم بالواو زلما لظفا باللات واللاء التي قد جاء  
(وقد يتخاض الآل واللاتي) فيضع كل منهما مكان الآخر (قال) هنون ليل قيس بن المرح

(ما حبا حب الآل كن قبلها) وحلف مكانا لم يكن حل من قبل

فأوقع الآل مكان اللاتي (أي حب اللاتي) بدليل هود ضمير المؤنث طبع (وقال) رجل من بني سليم  
(فأجابونا بأمن منه) طينا اللا قد هموا المحجورا

فأوقع اللا مكان الآل بدليل هود ضمير جمع المذكور عليها والآل يعني الذين والذين أشهر منها  
فلذلك عدل الموضع فقال (أي الذين) أذ لا فرق بينهما والذين ليس آباءنا الذين أصلوا أشائنا  
وجعلوا محجورم لنا كالمهدي أكثر امتنا طينا من هذا المصوح إلى قارحهما أشار النظم بقوله  
واللاء كالذين نورا وقما (و) الموصول (اللفظ من) فيفتح الميم (وما وأي) يفتح الحيرة  
ولتعيد الياء (وأل وذر وذا) يذكروا النظم على فهم هذا الترتيب ليعدل

ومن وما رآل تساوي ما ذكره وهكذا ذكر ومثل ماذا أي كما

ولكل منها كلام يلصقا (فأما من قلها تكون) في أصل الرضع (العالم) بكسر اللام (نحو ومن حذو  
علم الكتاب) (تكون) (لغيره) أي غير العالم على سبيل التعليل (في ثلاث مسائل إحداها أن يزل)  
ما وقع عليه من من غير العالم (منزلة) أي منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أحمل عن يده من  
دون الله (من لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحمد:

أسرب القضا حل من يسر جناحه لعل إلى من قد هويت أطير

فأوقع من سرب القضا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

(الأم حباها أيها الخطل البال) وحل بمن من كان في العصر الخالي

فأوقع من على الخطل وهو غير عاقل ومن قبل أمر مناه الدما سلمه أم حذو من لا يصور اللون تخفيها  
وصباها منصوب على تخفيفه ومن عادة تحيات العرب في الصباح هم صباها وفي المساء هم مسافكا هم  
قالوا ألم اتفق صباهاكم ومسافكاكم يومين أصله نعمن حذو من اللون الأول واللون الساكن في آخره  
لتوكيد من قال يومين والعصر يومين يعني العصر فتح العين وسكون الصاد الإمان ويجمع في القضا على

تقدير معذات أي على واحد سرب القضا لأن من إنشأه وانفعل القضا لاهل السرب لوقال فأوقع من على القضا لكان أصوب  
ولم يقل في الآية فأوقع من على الأصنام لوضوح المراد (قوله من حذو تحيات العرب الخ) قال النويري لوقال ومن عادق العرب  
في تحياتهم الخ كان أول فليأمل (قوله على صباهاكم) في بعض النسخ إسقاط لفظ في

[illegible]

العبادة والخالف فرما جاء  
الإسكار على وفق ذلك  
ليفهموا المراد على مستخدم  
التي فأسسه (قوله)  
كالثال الأول قد يقال  
فيه نظر لأن من لا يطلق  
شامل لأعيان كثيرة مما  
لا يحل كالأصنام والأوثان  
إلا أن يقال إن أفراد السفلاء  
أكثر وقال الوراق  
لكنه واقعة فيما باعتبار  
الأفراد بل باعتبار الأرواح  
كما لا يخفى (قوله) ويحصل  
صلى هذا يجري في  
للسنتين الأربعين أيضا  
ويمكن أن يتم كلام  
القارح (قوله) ما عندكم  
ينفذ قال الوراق أي  
ما عندكم من متاع الدنيا  
ينفذ أي ينفق ويقال أن  
يحول متاع الدنيا بفعل  
الزبقي وهو مما يفعل  
(قوله) لا أرواح من يفعل  
زاد بعضهم كونها لأجساد  
من يفعل هو ولا أنهم  
ماتون عاجبه وأجيب  
بأنها مصدرية فالنظر  
ساجدنا على الصاكحي

أصرو في الكثرة على صوروا الحلية (فداه الأسماء) في قوله تعالى يدعرون دون الله من لا يستجيب  
له (ونداء القاطن) في قوله "أمر بقطا حل من يسير جناحه" (و) نداء (القطا) في قوله أيها القطا  
الجال (سوخ ذلك) وهو وقوع من على الأسماء لما كانت مدحمة وعلى السرب والقطا لما  
كأنا مناديين ولا بد من مائة لا المائل للمستقر (الثابت) من وقوع من على غير العالم (أن يجمع) فهو  
المائل (مع المائل فيها) وله طبع من (الموصوفة) (نحو كمن لا يخطئ) فإنه حامل المائل وغيره (الموصوفة  
الأميين والملائكة والأسماء) فإن الجمع لا يخطئون شيئا (ونحو ألم زان الله سبحانه من في السموات  
فإنه يحمل الملائكة والسموات والسموات (ومن في الأرض) فإنه يحمل الأرض والسموات والسموات  
والسموات والسموات (وأنه أمر بالسموات والسموات والسموات بالذكر في الآية  
لشهرتها وألجاء السحر منها) (وأنه من يمشي على رجلين فإنه يحمل الأرض والسموات) ولا فرق بين هذه  
المسئلة بين أن يكون المائل أكثر من غير مكاتل الأول أو أقل منه كالمكاتل الثاني أو مساويا له كالمكاتل  
الثالث ولذلك أماده قوله في الآية الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (أن يقرن)  
في المائل (و) أي بالمائل (في حرم فصل بين) الموصوفة (سور من يمشي على بطة ومن يمشي على أربع  
لا قرانها بالمائل) حرم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء لهم من يمشي على  
بطة ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فأوقع من على غير المائل لما اختلط بالمائل  
ولكن الاختلاط فيها على غير الاختلاط بها ونفس طبعه وهو من يمشي على رجلين فإنه يحمل  
الأرض والسموات كما تقدم اختلاط في حرم فصل بين سور من يمشي على بطة ومن يمشي على أربع فإنها  
استلها بالمائل في حرم كل دابة إلا أنه الآية اسم لما يمشي على الأرض ما فلا كان أو غيره بدليل أن سور  
السموات عندنا الذين كفروا إلا دابة الأرض كما كل نفسا هو يحمل عندي أن تكون من غير مكررة  
موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فهم نوع يمشي على بطة ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي  
على أربع على حدود الناس من يمشي على حرف قال الموضح في شرح القصور ويحذف في من أن  
تكون مكررة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس من يمشي على بطة (وأما) الموصوفة  
(فأما) في أصل وضعها (لما يمشي وحده هو ما عندكم يمشي) أي الذي عندكم يمشي (و) قد تكون (ه)  
أما لا يمشي (مع العالم) نحو سبغ في الماء في السموات (فإنه يحمل المائل وغيره) (و) تكون  
أنواع من يمشي (على جوارق) من صور وصوره بن مالك بها الفارسي وصفات من يمشي ومنها  
عند ابن عصفور وابن مالك (نحو أنكمرا ما طالب لكم) من الناس ما كلا الصيغتين متشكك فيها أما الأول  
فرد في المخرج بأنهم لا يستعملونها مستثنى منه قوله لا يمشي وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال  
أنكمرا الطبيب والطبية لأن تكاح [أما هو الفوائد لا الصفات فلهذا الموضع في الحوائث وتكون ما

(قوله ومثاقا الخ) قال النووي في المجموع بين مثاق وهو بعد فيه نظر (قوله وكلا التمهيدين الخ) قال النووي في نظره أما أولا فلأن النكاح لا يتوجه إل نزع من يقتل حتى يقال إن ما منسوخ فيه كما حنف ابن الحاج فالمراد إفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا سلم أنه لا يصح أن يقال أمكمرا الطيب أو الطيبا قال السبأ في قوله لأن النزع لا يقتل الخ) يجاب عنه بأنه لم يرد بالنوع الكلي المفعول الخ بل الأفراد بدليل الآية المذكورة إذ لا ينكح الكلي وإنما ينكح الأفراد وكأه قال أمكمرا كل فرد طالب لكم من النساء وقوله فله لا يصح هنا مبرره إذ الوصف يدل على الذات والصفة لا على المصلحة

(قوله والجهد في مجال) قال السبأ على له لوجهه أدامت حتى ينزله منزلة ما لا يقبل الإجماع في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقة وإن كانت صفة مهمة للعلم بأنه من عقل ولكن نقل المرادى عن أبي البقاء أن ما بمنى الذي لا لم يصح من عقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبي البقاء أن المراد بفكر العاقل من لم يصف بالعقل بعد وإن كان من أمه عليه ينبغي أن يستثنى من بلغ أو أن العقل مادة وأن يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن إشكال انتهى وأعلم أنه قال في الكشاف وقال ما طاب ذهابا إلى الصفة قال السبأ يعني استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أول القول لأن هذه التفرقة إنما هي إذا أريد الذات أما إذا أريد الوصف كما تقول في ما زيد أي أفاضل أم كريم وفي الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أي القائمين أو القاعده أو نحو ذلك فهو بكلمة ما يحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعني الإعراب وصاحب المصنف وهو ما وإن أسكره لبعض وهذا المراد الصفة أي أسكروا الموصولة بأي صفة أردتم من البكر والثيرب والغاية والمسنه إلى غير ذلك من الأوصاف انتهى وقال الله مابني في شرح التفسير بعد أن نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة إذا لم يكن للتكلم التفاضل إلا إلى الشيء من حيث هو جملة متعقبا بالحكم من غير أن يعتبر وصفا رائدا على ذلك فإنه يأتى بما نحو لما خلقت بيدي فليس الذم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا ونحو إن نذرتك عاني بطني محررا المراد أنها جعلت ما في بطني ونحو فلو أداها عبادا للسهو ولم تصد إذا ذاك (١٣٥) ذكره من أئمة وكذا المراد بقوله النظر ما ظهر أي هذا الشيء الذي ظهر كائنا ما كان (قوله تكون العاقل وغيره) لو قال بدله تكون العالم لكان أول (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الوراق أي ولا يصلح فيه الموصولة وأذلك لأنها إذا لم تكن موصولة فلا يأتى إلا أن تكون استفهامية وهنا ما لمع عن استفهاميتها وهو قوله بما جارا لأن حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لأن الاستفهام له مصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعريف

(البهم أمره) من الأشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) فتح الموصولة وبأخاء المهمة لا يرى أبشر هو أم مصر (انظر إلى ما ظهر) وكذا نو عليه السانيت لم تذكر أذكر هو أم أتى قال ابن مالك في شرح التفسير أخذنا من قوله تعالى (إن يذوق لك ما في بطون) والجهد في مجال (والأربعة الباقية) من السنة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل (خأ ما أي) بفتح الميم وتثنية الباء (على أنه في موصوليتها تطلب) أبو العباس أحمد بن يحيى عنها بأنه لم يسمع أيهم موصولة جاتى بتقدير الذي هو فاضل جاتى (ويرد قوله) وهو حسان : إذا ما تقييد بنى مالك (مسلم على أيهم أفضل)

وجه الرد منه أن أيهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا يبنى ولا يصبح ما وإذا اتفق غير الموصولة تعريف الموصولة وهو المدهى وهي الملازمة للإضافة لفظا أو تقدير (والأربعة الباقية) من السنة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل (خأ ما أي) بفتح الميم وتثنية الباء (على أنه في موصوليتها تطلب) أبو العباس أحمد بن يحيى عنها بأنه لم يسمع أيهم موصولة جاتى بتقدير الذي هو فاضل جاتى (ويرد قوله) وهو حسان : إذا ما تقييد بنى مالك (مسلم على أيهم أفضل)

الموصولة لكن له أن يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية تقول هدف هدف للحرور بعل عذرة أيضا أي فسلم على شخص مقول فيه أي فطلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك في بنم الولد وما قيل بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة القاني رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمي قوله أي فسلم على شخص مقول الخ انظر على ذلك هذا قول المرادى هنا أي بناء أي مذهب سيويه خلافا لتخيل ويونس ثم قال وقالوا الآية أما الخليل جعلها استفهامية حكية قول مندر والتقدير لنزعه من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد وأما يونس جعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الله قبلها لأن التعليل عنده غير محصور بأفعال القلوب والجهة عليها قول الشاعر :

إذا ما أيتى بي مالك فسلم على أيهم أفضل ثم قال لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضر قول بينا وبين مصدوقا انتهى قوله لأن حروف الجر الخ رد لكل من تقديرى الخليل ويونس على قلب والبشر الغير المرعب فتأمله فإن عاقبه أشكل عليه تقديره من ما بنم الولد ونحوه فيحرر (قوله ولا تضاف لسكرة) قال الدبر شري تخطيه أن نمرينها بالإضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالإضافة والصلة لا اختلاف جهتها وكل منهما لا يبعد الآخر فتعريف الإضافة يزيل إبهام ما وقع عليه وتعريف الصلة يبعد بيان ما وقع عليه انتهى وهو كلام الله مابني وقال القاني لمعنى وأيا مضافا لمعرفة لتكون معرفة انتهى هو أقول تعريف أن تعريفها بغير الصلة قال الشهاب قوله تعريف هذا مزج لأن في أيها ما من جهة بوجهها ومزجها عن الإضافة لتمييز نوعها وفي الصلة

فحينئذ نفسا انتهى وفي حاشيتنا على الفاكهى ما لا يستثنى من مراجعته (قوله أن أباحه من الخ) قال الزرقاني اعترض ذلك الرضى فقال بوليس هذا أى التحليل بشئ لا اختلاف الإيهامين ولا لعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدوشى قال الرضى وقد عطله ابن الباذى بأن قال أى موضوعه على الإيهام والإيهام لا يتحقق إلا بالاحتشال الذى لا يدرك مضمونه ولا مبدؤه بخلاف المباحى والحال فإنهما محصوران فلما كان الإيهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموصولة على الإيهام وليس بشئ لا اختلاف الإيهامين ولا لعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله القاضى (قوله لم ينع الخ) قال السباطى فيه نظر لأنه يحتمل العموم أيضا كالذى قبله على معنى يمتنع التخصر الذى وقع منه القيام كائنا ما كان كاحتمال الذى قبله التخصر على معنى يمتنع التخصر المخصوص الذى سيقوم انتهى وبما بان الذى وقع منه القيام يخص لتعيين الخارج لأن المباحى بدل على الوقوع فى نفس الامر فليتأمل (قوله وقد تكرر) إذا أمرت على هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع حلا لا يحرر عنها بأن فيها التأكيد والتشريف بالإضافة المنوية وهو شبه بتعريف (١٣٩) العلمية ولما لم يعرف جمع في التوكيد المعدل والتعريف بالإضافة المنوية وأجيب

بأن جمع أشد شبا بالعلم من آية لأنه لا يستعمل ما يضاف إليه بخلاف أى كيمعنى أين قاسم (قوله ما سين لى أن سيويه غلط) قال الشهاب القاسمى لا وجه للتخليط مع دلالة هراهر المراءى لما قال سيويه كان الآية والبيت المشهورين فإن ما أجيب به هتما من جهة المخالف لا يبنى ما قبله من التمسك ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فإنه يسم أنها تعرب إذا أمرت الخ) قال الشهاب القاسمى قد يفسر بأنه عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج لدلالة الإضافة عليه لاقتضار

أجيبهم (هم) فتح من ذلك قبله لم ينع لم ينع (مضى أى كذا خلت) أه أى كذا وضعت قال ابن السراج موجهات قول الكسائى بالمع ما معناه أن أباحه من الخ المحموم والإيهام فإذا قلت يمدنى أيم يقوم فكأنك قلت يمدنى الذى يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أجهى أيم قام لم يقع إلا على الشخص الذى قام فأخرجها ذلك مما وضعت من العموم وإنما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخرا والمتشبه عند الجمهور أفرادها وتذكيرها (وقد تكرر وتثنى وتجمع) عند بعضهم فنقول آية وأبدا وأين وأيون وآيات (و) على الخالين (هى مرة قبل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضاف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والأحفش والراجح والكوفيين وإليه أشار الساطم قوله وبعضهم أحرب مطلقا (وقال سيويه يبنى على الصم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها محذوفا) وهو مراد الساطم بقوله

وأمرى عالم لغيب . وصدر وصلوا صمير المحذوف

(نحو أيم أشد قوله على الإيهام) باللسان العلم بمبدأ القيد بالعايات إذا كان بناؤه عايبا حذف شئ وخلف في ذلك قال الرجاج ما بينل أن سيويه غلط إلا موضوعه من هذا أحدهم فإنه يسم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول يبناتها إذا أضيفت أه وزعم المانعون أن آية أو الآية استفهامية وأنها مستأد أو أشد جبره ثم اغتفروا في معول مزع فقال الخليل محذوف والتقدير لنزع الذين يقال فيهم أيم أشد وقال يونس المفعول الجملة وهنك نزع هو العمل فيها وقال الكسائى والأحفش المفعول كل شيعة ومن زائدة وردا لموضع ذلك المسمى بطول ذكره والبيت السابق (وقد تعرب حيثل) أى صمير إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضمير محذوفا (كأرويت الآية) وهى أيم أشد (بالنصب) وهى قراءة هرون ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيم أفضل (بالجر) قال سيويه وهى لغة جيدة وبذلك

المضاف لمضاف إليه وأما عدم الإضافة لفظا فيختص الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأميرا من الخفى أى هو أظهر وحاشية الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم احتياج إليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الأول لا ما تقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج إليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويريد بظهور احتياجه إليه انتهى وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما هو أظهر من هذا فى الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقانى أى رجلة الاستفهام مستأنفة قال فى المتن وذلك على قولها جواز زيادة من فى الإيجاب (قوله ورد ذلك فى المتن) قال الزرقانى أى رد كلام الخليل ومن بعده سيب قال ويرد أقوالهم أن التعليق يخص بأعمال القلوب وأنه لا يجوز لأحرب القاسمى برفع تقدير الذى يقال فيه هو القاسمى وأنه لم يثبت زيادة من فى الإيجاب وقول الشاعر إذا ما بقيت نى مالك فسلم على أيم أهل يروى بضم أى وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف الجرور ودخول الجار على معمول حرك ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم له لا يمتنع على بولس بأن التعليق خاص بأعمال القلوب لأنه يرى عدم الاختصاص وانعزال السباطى على رده عليهم بالبيت لأنه يحتمل أن

يكون النحرور مخلوقا وانتدبر فسلم على الذي قبله لم أجمع أفضل (قوله هو أما انما) قال القائل قال الرضى كان حتى الإهراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام لاسمية في صورة الحرفية نقل إهرابا إلى أصلها طرية كان لا الكائنة بمعنى غير انتهى وأقول بشكل على ذلك أن ال اسم مركب بقية مبنى الأصل وهو مع ذلك معرب وأن أصلها اسم مركب لم يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك إلا بأن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب الدوامل وفي الرضى إشارة إليه قال إن أصل الضارب والمضروب والضرب فكروا دخول اللام الاسمية المقابلة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصورة اللام مع ما دخل عليه معرفة كالحرفية (١٣٧) مع ما دخل عليه فصوروا الفعل

في صورة الاسم الفاعل  
المبنى للفاعل في صورة  
اسم الفاعل والمبنى للمفعول  
في صورته المفعول لأن  
المعنيين متقاربان إذ معنى  
زيد ضارب زيد ضرب  
أو يضرب وزيد مضروب  
أي ضرب أو يضرب (قوله  
نحو إن المصدقين الخ)  
هل كونها موصولة في  
هو ذلك حيث لا عهد  
والا فهي حرف تعريف  
أما قوله نحو جاء حسن  
فاكرمك الحسن قاله  
الرضي ومراده حيث  
لا عهد خارجي وإلا  
فالملة لا بد أن تكون  
معروفة بالعهد الداعي  
(قوله وسكت عن الصفة  
الخ) لا يظهر أنه سكت  
عنها هنا إحالة على ما يأتي  
قريبا في بحث حلة ال  
من ذكرها وللإشارة  
للتخلاف فيها (قوله  
والشهور بناؤها على

احتج من قال بإعرابها مطلقا (وأما ال فنحو إن المصدقين والمصدقات) بما صلت اسم فاعل (ونحو  
والسقف المرفوع والبحر المسجور) بما صلت اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة بنحو الحسن لأن ال  
الداخل عليها حرف تعريف على ما صح في المتن (وليس) ال الدخلة على اسم الفاعل والمفعول  
(موصولا حرفا خلافا للباري) في أحد قوليه (ومن وافقه) ربردها أنها لا تقول بالصدر وأن الضم  
يعود عليها في نحو قولهم قد أطلع المتقرب وللصحة لا يعود إلا على الاسم أو أجاب المازني عن الثاني بأن الضم  
يعود على موصوف محذوف ورد بأن حذف الموصوف، فكان لا يحدف في غير هذا إلا لضروقه وهذا ليس  
مبها (ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن) لا يحدف وهو نال قول المازني وسكت عن العامل يتخطاها  
نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجماد نحو جاء المجرى مع الجماد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك  
ويجاب بالمرق بأنها مع المشتق داخل على الفعل فحذف ال لأن المشتق في تقدير الفعل يعود عليها صحيح وال  
المعرفة لا يعود عليها صحيح وإنما نقل الإهراب إلى ما بعد الكسرة على صورته الحرف ويدل على كونها اسما  
أن الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكأنه مبدوء من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها  
تاملا وأجاب الأختش بالتزامه فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع ال (وأما ذو النحاة بطي) وذلك  
مستفاد من قول النظم وهكذا ذو هند طين شهرة (والشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو  
(وقد تعرب) بالحروف الثلاثة إهراب هو بمعنى صاحب وخبر ابن الضائع ذلك بحالة الجر  
لأنه المسحوق (كقوله) وهو منظور بن علي التميمي

فأما كرام مومنون لقيتهم في الجحيم من ذوي عهدهم ما كفاها

فيمن رواء بالياء وهو أبو الفتح بن جبري كناية الخشب وهو مشكل فإن سبب البناء قائم ولم  
يعارضه معارض (والشهور) عنهم (أيضا أفرادها) وإن وقعت على شيء أو جمع (ونذكرها)  
وإن وقعت على مؤنث (كقوله) وهو ستان بن الصلح الثاني

فإن الماء ماء أبي وحدي (وبعضه لو حفرته وذو طوبى)

فأق بلو مفرد مذكور مع أنها واقعة على البذرة وهي وثقة بمحمل أهراب معنى القلب وهو مذكر  
والحرف معروف والحق من طوبى البئر إذا بنيتها بالحجارة (وقد تكرر في بعض النسخ) عند بعض بني طين  
فتقول في المذكر ذوقام وفي المؤنث ذات غاصد وفي المذكر ذوقام وفي المؤنث ذات غاصد وفي المذكر ذوقام وفي المؤنث ذات غاصد وفي  
جمع المذكر ذوقام وفي جمع المؤنث ذوات قر (حكاه ابن السراج) في الأصول من جميع لغة طين على

(١٨ - نصريح - أول) سكون الواو قال الله وشرى عبادة السيرة مع احوالهم وذو في لغة طين إلى أن قال وهي  
مبنية على الواو وهذا ديان عبادة الفارح إلا أن يقال معنى كلام السيرة على أنها ملازمة سكون بدل بل مقابله بقوله وقد تعرب  
وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد تكرر في بعض النسخ) قال القائل مع الإهراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع  
الإهراب أقول فالظلم قال في التوضيح وسكت إهرابا أي ذات ذوات على ما بذلك ولم يجرم به عليه قول يجرى الوجهان في غير ذات  
وذوات حرره (قوله وفي مشي المذكر ذوالخ) قال القائل ليقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب حلا قال ذو ون بالنون كما  
قال قبله في المتن فإن كلا منهما يجمع بالنون (تنبه) فذكر كلام الرضى أن تصرفها بخصوص حال الإهراب وكلام المصنف قد يقتضي  
أنه يكون حال البناء أيضا فليتأمل وإيحرر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السلباطي على ما قرره الفارح في عبارة المتن حيث

قال أولهت بعض طين وبعد كلام ابن السراج عن جميع الناطق يكون قوله حكاه جملة معطوفة على قوله وقد تولى الخ بحذف  
حرف الضم والواو في كان أول (قوله بفتحها أو جمعها) وتأنيها (قوله يرفعون التاء) قال السلباطي فيه تسميع كما هو ظاهر (قوله  
ذوات ينهض) قال الدهر في نفسه منقطع أو بدل والكفر بغير يهزون لخالف النعم والمنعوت في المدح والذم فربما وتنكها  
فعل كلامهم يهزون ذوات حقة لا ينقأ تنهض في شرح السجيس ذكر ابن السراج أن سال شيخه ابن عمرو أن يجوز أن ذوات في  
البيت بمعنى صاحبات معربة خبرا (١٣٨) لئلا يحذف أي من ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى

صاحبات ويكون مما  
أضيف إليها فعل بتأويل  
المصدر كقولهم ذهب  
بلى لعل أي بلى سلامة  
فيكون التقدير ذوات  
نهوض على حذف المضاف  
إليه والتقدير ذوات نهوض  
(قوله وأصل ناقة نوق)  
لأن الناقة مثقلة من واد  
لقولهم استنوق الجبل وقولهم  
في الله الكثير نوق نوق  
كانت ياء الكسرة والاول  
للسلم الياء كما في قولهم  
جيس (قوله على أبتى)  
نقل في التوضيح عن  
المصنف أصل أبتى أبتى  
ثم قبل جلتوا السنين  
وهو حوا الياء غرزة  
أبتى ويميل قدموا السنين  
للسلم من الضم ثم أبدلوا  
مبالغة في التخطيف غرزة  
أبتى وقيل قدموا الكلام  
على العين فصار أبتى  
أبدلوا الواو ياء كالتأويل  
ثم قدموا الياء على الضم  
غرزة أبتى ثم أبتى  
وانتصر على القول الوسط  
لأن خبرا لأمر أو ساغها

الإطلاق يرفع ابن صفور في المقرب (و نافع في ثبوت ذلك) المحكى على الإطلاق (ابن مالك) في  
شرح التلويح قال وأطلق ابن صفور القول بفتحها وجمعها قال السلباطي والمردود عليه إنما هو  
الإطلاق في جميع لغة طين أما كون ذواته تجمع وتوزع عند بعض طين فهو ثابت اه قال القراء في  
لغات القرآن وربما قالوا هذا ان ذوات العرف به لا يذوقون عرف ويحيطون مكان التي ذواته يرفعون التاء  
على كل حال وفي ثلثتها ما نذواتا تعرف وفي جميعها مؤنلاء ذوات تعرف اه (و) ابن السراج وابن  
صفور وابن مالك (كلهم حكى) من بعض طين (ذات للفرد ذوات لجمعها مضمومين) على أنها  
موصولة مستقلة مراد فان التي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات  
مضمومين مطلقا قال في العلم : وكانت أيضا لديهم ذات . وموضع اللاتي أي ذوات  
(قوله) وهو رجل من بني طين كما قال المراد في لغات القرآن سمعنا أهراميا من بني يسأل ويقول  
(بالفضل ذو فضلكم الله والكرامة ذات كرمكم الله) فبني ذات على الضم ونقل حركة الهاء الأخيرة  
إلى ما قبلها وحذف الألف فسكن الهاء وبالفضل منلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل أو نصره  
والكرامة بالضم معطوفة على الفضل وكأه يشير إلى قوله تعالى واه فضل بعضكم على بعض في  
الزنى قاله الموضح في الخواص (وقوله) وهو رزية

جمعتها من أبتى موارق . (ذوات ينهض ينهض) (أبتى)

فبني ذوات على الضم والله في جمعتها ضم في كلمة كورة في بيت قبله والابتى بتقديم الياء امتثالا تحت  
الساكن على الترتيب المصروف جمع ناقة وأصل ناقة وقوله ركعت الواد وانفتح ما قبلها ففتحة الفار تجمع  
في الفتحة على أنوق قد سقط الواو على الترتيب فصار أوتى ثم قلبوا الواو ياء لئلا يبتى ويجمع أبتى على أبتى  
والموارق جمع مارة من حرك السهم شبه الترتيب بالسهم في سرعة مضيها وسائق من السوق بفتح السين  
(و يحكى) في ذات وذوات (أهراميا) بالحركات (أهراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى  
الاول أبو حيان في الأثر اه . حكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلم . وإذا أه ياء فالعدم الإضافة  
فتقول جاني ذات فاصور أبتى ذاتا فاصور مروت بذات فاصت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول  
جاني ذوات فن بالرفع والتنوين رأيت ذوات فن ومروت بذوات فن بالكسرة جمع التنوين جرائعها  
قاله الموضح في الخواص (وأما في شرط موصوليتها لثلاثة أمور أحدها أن لا تكون للإشارة) لأنها  
إذا كانت للإشارة تدخل على المقروء (نحو من ذا الذاهب وماذا التواني) والفرد لا يصلح أن  
يكون صفة لفرد (و) الأمر (لأن أن لا تكون) ذا (ملعاة) والمعاذا على وجهين أحدهما  
حكى والآخر حقيق فالحكى ما ذكره بقوله (وذلك) الإنشاء (بتقديرها مركبة مع ما في  
نحو ماذا صنعت) فيصيران اسم واحد من أسماء الاستنهام في محل نصب على المقولية

(قوله أن لا تكون للإشارة) قال الثاني لا يفتى أن ذا مشترك بين الإشارة والموصولة كالرشي وقد نص الأصوليون على صحة  
إطلاق المشترك على معنييه معا حقيقته على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لا تكون للإشارة إنما يفتى على المرحوح إذ  
لاستعانة في اجتماع صرفتين على شيء واحد باعتبار أن هاتين الترتيبين يجب أن يشترطا المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار إليه  
المصنف وصرح به الخارج من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صفة لشئ (قوله فيصيران اسم واحد من أسماء الاستنهام الخ) قال  
الهاميني وهي موصولة بموارد عمل ما قبلها فيها وأن كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسألة في توضيحه الموضح

الكلام على مشكلاتها الجامع الصحيح واستشهد عليها بقوله المفسر على أنها في حديث الإله أقول ماذا أقول ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعهم هناك انتهى على هذا يخرج ما روي في الكشف (١٣٩) في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع

في شعر ابن المرحل وكان  
ماذا إذا أنكر ما بنى الربيع  
فصنف في الرد عليه مصنفًا  
والله لنفسه

فأب قوم كان ماذا  
ليست شعري لم هذا  
وإذا عابوه جهلا

دون علم كان ماذا  
(قوله عند الكوفيين وابن  
مالك) قال الله تعالى ينظر

على مذهب الكوفيين  
وابن مالك هل إذا أعراب  
أولاهم فليدشينا أولا

(قوله إلا أن يقال الخ)  
قال السكاكي فعل هذا  
فالمقصود إثباته وتبني

زيادة الإيهام لا أصل  
الإيهام وحاصله أن ما أكثر  
إيهاماً من من فاشبهت ذا

في زيادة الإيهام وقوله  
والمرجع في ذلك الخ كأنه  
كالاستدراك على قوله

إلا أن يقال الخ أي وإن  
أمكن أن يصح الفرق بما  
ذكر فالمرجع في ذلك إلى

السماح وكلاهما مسموح  
(قوله ابن خرف) قال  
المصنف في شرح الفوائد

بالقائلين المعجمة كان  
واحد هل شرب سقاء  
كبه ففرقه (قوله لأن

ما التنبيه الخ) قال  
الله تعالى فيه نظر إذا  
لا يعلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الزحني أخذت البصريون عن الواضع أن استدلالهم بالكوفيين

بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفناً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل (قوله والمخالفين حال) أي وحلف بعضهم  
المؤكد على ذي الجلال كالحلف من الصفة والخبر وتلج جمة تصديق خبر ورده بأنه ليس المراد الإخبار بأنه محمول.

المقدمة بصنعت والتقدير أي شيء صنعت (كما قد مر كذلك) أي مركبة مع ما زلنا أنها في محل خبر  
(من قال) لسائل عن شيء (ماذا لسأل) والتقدير عن أي شيء سأل (فأثبت الألف) من ما (لتوسطها)  
في اسم الاستفهام بالتركيب ولو لا ذلك لحذف الألف لأن ما الاستفهامية إذا دخل عليها جاز حذفت  
ألفها نظراً لما هو عليه ما دون فرقا بين ما الاستفهامية في الموصولة نحو قوله تعالى وسبحانه وتعالى عما  
يقولون وخص ما الاستفهامية بحذف الألف نظراً لما هو عليه الموصولة من الحذف لتوسط الألف  
لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد واللاما لحذف ما ذكره بقرينة (ويجوز الإلقاء عند الكوفيين  
وابن مالك على وجه آخر وهو تقدير ما زائدة) بين ما ومدخلها فكأنه قلت ما صنعت ما صنعت البصريون  
لا يجوزون زيادة شيء من الأسماء وسكت عن الإلقاء ذا مع من منع أي البقاء ولطيف به مما أن يكون  
من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما وذا لأن ما أكثر إيهاماً لحسن أن يعمل مع ذم ما كشيء واحد ليكون  
ذلك أظهر لمنها ما ويورد على قول الكوفيين زيادة الأسماء كونهذا إذا اعتكف من مطعولا في خبر من هذا  
ضرب مع ظاهر كلام ما عناه يورد أن يكون من وذا مركبتين قاله في المتن وهو ظاهر قول النظم:  
ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من إذا لم يفتح ل الكلام

(و) الأمر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما يتخالف) من البصريين (أربعين على الأصح) عندم لأن  
كلاهما الاستفهام وأجاب المسأله بالفرق بأن ما لها سادس فإيهاماً من الإيهام بخلاف من قبلها لا إيهام  
فيها لا اختصاصاً بين يمتل فلا جمانة بينهما وكلاهما تحليلين متعديان أما قوله فلان بنية أموات  
الاستفهام كافي الإيهام فلا خصوصية لإحاطة من عونها وأما الثاني فلأن ما حصة بما لا يمتل كأن من  
عنته عن يمتل إلا أن يقال أن ما لا يمتل أو سعة تارة من يمتل والمرجع في ذلك إلى السماع وكلاهما  
مسموح فالأول (كقول لبيد) ابن ربيعة الباسم

(الآن لسألان المرء ماذا يحاول) أصح فيمنع أم حلال وباطل  
ألفه سيوريه فاستبدأ وذا اسم موصول خبر موجهة بقرينة الحرف صلتها الظاهرين جمع ظاهر من  
يفتح النون وسكون الحاء المهمة أصله ألفه والرقعة يقال كشي فلان كشي إذا ما هو المراد بهما النذر  
والحق الآن المرء ما الذي يطلبه ومحاولة باجتهاد على الدنيا أنذر أوجه على نفسه فيسعى لوفائه  
أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) برهانية بن أبي حاتم الحللي قال ابن مالك أو أمية بن أبي  
الصلت كما قال العيني: ألا إن ظلي ليس الظاعنين حزين (لأن ذا يرمى الحزينا)

أعده ابن مالك فن مبتدأ وذا اسم موصول خبر موجهة بقرينة الحرف صلتها الظاهرين جمع ظاهر من  
ظمن إذا سار (والكوفي لا يفتقرط) في موصولها إذا تقدم من و لا ما الاستفهاميتين (واضح بقوله) وهو  
يزيد بن عفر الحواري: عني ما لباء طبعك إمارة (أمنه وهذا تحليلين طليق)

وتقرر المحيطة أن هذا اسم موصول مبتدأ ولم تقدم عليه ما ولا من وتحليلين صلتها الظاهرين عطف  
وطليق بمعنى مطلق غير المبتدأ (أي الذي تحليله طليق وعندنا) بشر البصريين (أن هذا اسم إشارة)  
على أصله لا موصول لأن ما التنبيه لا يدخل على الموصول لا خبر موجهة (وطليق) خبر موجهة (جماسمية  
وتحليلين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمول لك) وعني يفتح  
السين والهمزة والسين المهملة باسم موصول خبر البطل وعياه هو ابن زياد بن أبي سفيان وكان يردد بكثرة

لا يعلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الزحني أخذت البصريون عن الواضع أن استدلالهم بالكوفيين  
بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفناً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل (قوله والمخالفين حال) أي وحلف بعضهم  
المؤكد على ذي الجلال كالحلف من الصفة والخبر وتلج جمة تصديق خبر ورده بأنه ليس المراد الإخبار بأنه محمول.

ومعناه يعني أنه أفرد الضمير في بدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير بدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف أو لا بذلك الاعتبار وإفراجه ثانيا باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الإشعار بالاجتماع المستلزم لتأنيس زيادة في التعميم وما في الإفراد من الإشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التحديد كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد في بعض رسائله ولبس نفسه ونحو ما قاله أبو السعود مانته منه تليذه الخري وذكر ابن لب أنه عرض ذلك على شيخه ابن الحفار فأجاب بأنه تعالى لما ذكر في الأول جنات متعددة لاجنة واحدة وقال بدخله والضمير المنصوب في بدخله وإن كان محروما

(فصل) قوله متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلها (قوله وتتميز الموصولات الخ) هل هذا التقييد كان ينبغي إبقاء المتن قوله كل الموصولات على عمومها وقال السلباطي ذكر هذا توطئة للإشارة إلى ما سيأتي لكن يفرض عن ذلك تقديره الاسم فيها سبق ولو أنه صرح على ما ذكره هنا وعمم في الأول كان أولى لكن قصد أن يحصل الكلام في شيء واحد لتلاطفي المراد من المتن لكان ينبغي الانصراف عن الأول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يمنع الأمران قال في الكشف في سورة النساء في تفسير قوله (١٤٠) تعالى ومن يطع الله ورسوله وإلى قوله مهيمن قبل بدخله وخالفه بن حملا على لفظ من

من عموم حتى كتبه على الحيطان مما ظفر به الأرمه بحره بأظفاره فشدت أظفاره ثم أطال حمله فكله وافية معاوية فأمر بإخراجه فلما خرج قد صعد به بشفركها فقربت فقال عدس ما العباد عليك إمارة البيت وإمارة بكر الحمرة أي أمر ولا تختص ذا لإشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات نحو وما لك بيمينك يا موسى، قالوا إن تلك موصول ويمينك صلة أي وما التي بيمينك وصندا أن بيمينك حال من المأخوذ إليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحل بالألف واللام نحو قوله: لعمرك لا أنت أكرم أهل وأقسم من أفتاء بالأصالي كأنه قال لا أنت الذي أكرم أهل فأكرم صلة التي ومنها الاسم المضاف نحو قوله: يا دارية بالعلاء فالسند به بالعلاء صلة لدارية ومنها التكررة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل طربت لعزبت عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله أبو حيان في التذكير الحسان على غاية الإحسان.

(فصل) (وتفتقر كل الموصولات) الاسم خاصة كانت أو مشتركة (إلى صلة) اتصل بها لأنها تواقص لا يتم معناها إلا بالصلة (متأخرة عنها) لأنها لا تصلح أن تكون الموصولة من قبلها المتأخرة وكما لا تقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معها لأنها جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة التثنية وكلاهما زاهدين فيه من الزاهدين ففيه من الموصولات الاسمية الخرفية بأني الاسمية لا بد منها من صلة (مقتضية على ضمير مطابق لها) في الإفراد والتذكير وفروهما بخلاف الخرفية فإن محلها لا ضمير لها مستطع ما قبل أن قول النظم:

وكلها يلزم بصفة صلة على ضمير لائق مقتضاه

بسم الموصولات الاسمية والخرفية رطل الضمير (بسمي العائد) لعوده إلى الموصول ثم الموصول إن مطابق لفظه معناه فلا إشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وإن عاين لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من وما في العائد وجهان مراعاة لفظ وهو الأكثر نحو ومنهم من يستمع إليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون إليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ ليس نحو أعط من سألتك ولا تقل من سألك أو قبح نحو من هي حراء أمك فيجب مراعاة المعنى ولم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله: وإن من السوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها والفسوح وقد يختلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو: وأنت الذي في راحة الله أطمع. الأصل في راحته. وسعاد التي أعتاك حب سعاد. أي حبها (والصلة إما جلة) نامة اسمية أو فعلية (ودرملها أن تكون خبرية) وهي المقتضية للتصديق والتكديف في نفسها من غير نظر إلى قائلها لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط جلة المنصوت بها أن تكون

في المعنى فهو في اللفظ مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معا لجاء خالدين لرفع هذا الإيهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وإن كان المعنى صحيحا أما الآية الثانية فذكر فيها نارا مفردة تناسبها الأفراد في حالها (قوله أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على ليس ووجه القبح أنه لو روي اللفظ لزم الإنخبار بمؤث من مذكر فروع المعنى بكسر كاف أمك انتهى ولية أن مراعاة المعنى إنما هي في المعنى وهو هي ولم يقل من هو (قوله وإن من السوان) قال الزرقاني أي لأنه عند المعنى سابقه وهو قوله من السوان

(قوله معهود) أي معلومة للمخاطب ثم قال ويشكل فهم المعهود بما سبق بأن تعبدت أن الوصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشترى من أن الوصول من صيغ العموم خصوصاً وكونها معهود فشرط قال الله وشري وقد يجب من هذا الإشكال بأن المراد برفعه على مخصوص معين أن تعينه إنما هو باعتبار الصلة وذلك لا يتناقض كونه عاماً أي شاملاً لكل ما انصف بالصلة فليتأمل ذلك فإنه دقيق (قوله إلا في مقام التبريل الخ) قال القاضي أهم أن المهمة ضد المعصية المحيطة والمهورة ضد المعهودة كالمطرومة فاستثناء المهمة من المعهودة ليس كما يلبس إذ المهمة معلومة للمخاطب على سبيل الإيهام أي الإجمال ولو من الكلام الذي قبل الوصول قالوا أنه أن يقال معهودة منفصلة إلا في مقام الخ (قوله وهي ما قارن الخ) قال الزرقاني محسور الإنشائية والطلبية يدل على تثليث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما في القصور وقال بعض شيوخنا صنف الطلبية على الإنشائية من صنف الخاص على العام ويحتاج إلى تكتة والنكتة في ذلك أن الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كإيه الفارح اعتنى بها انتهى وقد ذكر (١٤١) الثاني أن صنف طلبية على إنشائية من

صنف الخاص على العام ولم يبين نكتته هنا وفي تعريف الفارح للطلبية نظر لأن معنى الطلب مقارن للفظ لا متأخر فإن معنى اضرب مثلاً طلب الضرب لا إجهاده وطلبه مقارن للفظ وهذا يظهر اندراج الطلب في الإنشاء وأن القسمة ثنائية وتثليثاً إنما هو على تعريف الطلب كما قاله الفارح فتدبر (قوله وإن كانت خبرية) قال الزرقاني أي بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أي استعمالها لها فهي إنشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان في إيمان الفارح بلفظ قيل الظاهر في التخصيف نظر (قوله وإن كنتم لم ليظن الخ)

خبرية (معهودة) للمخاطب لأنك إنما تأتي بالصلة تعرف المخاطب الوصول المهم بما كان يعرفه قبل ذكر الوصول من انصافه بمضمون الصلة (إلا في مقام التبريل والتعظيم) وهو التعظيم (بحسن إيهامها) لذلك (قال المعهود كجاء الذي قام أبوه) إذا كان بينك وبين نفسك عهد في شخص قام أبوه (والمهمة نحو ففتنهم من الهم) أي البحر (ما مضى) أي الذي مضى من عظيم والمرجع في ذلك إلى الوصول فإن أريد به معهود ففصلته معهودة معهود إذ تقول للذي ألمت قد صبه وإن أريد به المجلس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينبغي وإن أريد به التعظيم أجهت صفة نحو فأرسل إلى عبده ما أوحى (ولا يهود) في الصلة (أن تكون) جملة (إنشائية) وهي ما قارن لفظها معناها (كبيعتك) فلا تقل جاء العبد الذي بعته قاصداً لإنشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهي ما تأخر وجودها من عاين وجود لفظها أمراً كانت أو نهياً (كأخبر به ولا تخبر به) فلا تقل جاء الذي أخبر به أو لا تخبر به لأن كلا من الإلهام والطلب لا خارجي له فضلاً عن أن يكون معهوداً فلا يصلح لبيان الوصول من ثم امتنع الوصول بالتحجية وإن كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما أحسنه لما في التعجب من الإيهام للمعاني لبيان خبر تكون مستثناة من الخبرية كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية فيجوز الوصول بها وإن كنتم لم ليظن قبل الاستثناء أيها أما التحجية فلأنها إنشائية نظر إلى حالة الاستعمال وأما القسمة فلأن الوصول إنما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم إنما هي بها مجرداً كيد ولا يجوز الوصول بجملة مستدعية كلاماً قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم أرحى أبوه قائم لأن فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حق من غير تقدم منياً وأجاز الكسائي الوصول بالامر والنهي والماري والمضارع معاً لفظ الخبر نحو جاء الذي يظفر الله وصاحب الإفصاح بنم وبس وعظام ليس هو لعل من هذا حكم جملة (وأما شبهها) في حصول الفائدة (فهو الثلاثة) الأولى والثاني (الطرف المكاني والجار والمجرور الثامان) والمراد بالتمام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به (نحو) جاء (الذي عندك) جاء الذي في المزار ولطفهما باستقر محذوفاً (وجوبا وبذلك أشبهها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكأ والذي مكأ إذ لا يتم معناها إلا بذكر متعلق خاص جائر الذكر نحو جاء الذي سكن مكأ والذي سر بك وإلى ذلك أشار الشافعي بقوله :

قال الزرقاني أي لمن واقع ليظن قال لام الأولى لام الانتهاء وفي ليظن لام القسم (قوله نظراً إلى حالة الاستعمال) قال الزرقاني الاستعمال مقابل الوضع يعني أنها وضعت لأن تكون خبرية لكن لم تستعمل كذلك وإنما استعملت لإنشاء وقد حال الرضى منع وقوعها صلة بكونها إنشائية (قوله بطرف المكان) قال الزرقاني قيد بذلك لأن الكلام في الطرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكاني دون الزماني وأما إذا كان الكون خاصاً فيقع طرف الزمان صلة إذا كان الطرف تقريباً هو نزول المنزل البارحة أو أمس أو آتفا فإن كان الطرف بعيداً من زمن الأخبار ولم يخلط العامل فلا تقول نزولنا المنزل الذي يوم الخميس قاله الكسائي أنفاً شرح التوسيل (قوله ولطفهما باستقر الخ) قال في المغني قال ابن يعيش وإنما لم يحذف الصلة أن يقال أن نحو جاء الذي في المزار بتقدير مستقر على أنه غير محذوف على قراءة بعضهم تماماً على الذي أحسن بالرفع لثقة ذلك وأطراد هذا (قوله إذ لا يتم معناها إلا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصليح أن متعلق التامين أبداً عام ومتعلق الناقصين أبداً خاص وقال الشافعي في القاموس في الطرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن

ملاحظة متعلقة بصح الوصل به ثم ان متعلقه ما وجب حذفه او خاصا وجب ذكره والنقص ما لا يفيد كذلك لا يصح الوصل به ما  
 كان متعلقه او خاصا فان صرح بصح الوصل به ان اذ بان كان خاصا وهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يقتضي عن اشتراط التام  
 فليتنامل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة ولبه رد لقول صاحب المتصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع  
 المرفوع به جملة واقعة صلة وبعد في المطول في بحث تقديم السند اليه وهو من كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة او ضرورة  
 من قول ان جملة الصلة لا عمل لها (١٤٢) من الإعراب بخلافه لما بيننا انما ليس بمحالة عمل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تعمل

عمل غيرها عند صاحب  
 المتصل أو حالة عمل مفرد  
 شبه جملة عند المصنف  
 لكن المصنف في المذكرة  
 ذكره ما قاله الدماميني  
 فقال قولنا الجملة الواقعة  
 صلة لا عمل لها من  
 الإعراب مفرد لها عدا  
 لقوله  
 « ان ذلك اليندر من يراها  
 فاصط »  
 وقوله

من تقوم الرسول الله منهم  
 لأنها في هذه حالة عمل  
 المفرد للمرب في قوله  
 الضارب والمضروب  
 قوله وصح صلب الفعل  
 عليها وعطفها عليه قال  
 الزرقاني أي وصح وعطف  
 الفعل على الصلة وصلى  
 الصلة على الفعل سواء  
 كانت الصلة صلة آل أو لا  
 كما مثل بقوله أم صبي الخ  
 (قوله وهو اختيار ثالث  
 الخ) قال السكاكي فيه  
 نظر وذلك لأن التلوة  
 بحسب النظم مع قطع

• جملة أو شبهها الذي وصل • به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخالصة الوصفية) وهي التي لم  
 يضاف عليها الاسمية لأنها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح صلب الفعل عليها وعطفها عليه لقول  
 للمصدقين والمصدقات وأمرضوا وأمر • أم صبي قد جيا أو دارج • وبذلك أشبهت الجملة (وتختص)  
 الصريحة (بالمال واللام) وإلى ذلك ينسب قول النظم • وصفة صريحة صلة آل • (كضارب  
 ومضروب) اختفا (وحسن) على قول ابن مالك وصح وعطف بالصفة الصلة أسماء الفاعلين واسم  
 المفعول والصفات للصفة بأسماء الفاعلين انتهى وصح الموضع في المتن أن الالفاحلة على الصفة المضافة  
 حرف تعريب (بخلاف ما عطف عليها الاسمية) من الصفات (كأطيع) مذكور بطعام فإنه في الأصل وصف  
 لكل مكان منطبق من الراوى ثم غلب على الأرض المقسمة (وأخرج) مذكور طافه في الأصل وصف  
 لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تلبس شيئا  
 (ومصاحب) فإنه في الأصل وصف فعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فإنه في الأصل وصف  
 للفاعل ثم غلب على راكب الإبل دون غيره من على رأس الجبل قال السكاكي والدليل على أن هذه الأسماء  
 السليمة منها معنى الوصفية أنها لا تخرى صفات على موصوف ولا تعمل على الصفات ولا تحصل ضميرا انتهى  
 فلا توصل بها آل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) آل (بمضارع) اختيارا (كقوله) وهو المفرد في  
 خطابا لرجل من بني حذرة فهاهنا بخبرة عبد الملك بن مروان :

( ما أتت بالحكم القرصى حكومتها ) • ولا الأصل ولا في الرأي والجدل

• أدخل آل على ترضى وهو فعل مضارع مني المفعول وحكومت نائب الفاعل به (ولا يقتصر) ذلك (عند ابن  
 مالك بالضرورة) بل أشار إلى ذلك بقوله في النظم • كونها بمرب الأعمال قل • وهو اختيار ثالث  
 في المسئلة فإن بعض الكوفيين يميزون بين اختيارا والمجهول بمعنونه وبخصونه بالضرورة فاقول بالجواز  
 على قلة قول ثالث والمذكور مختلف فإن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الفاعل ولم يجد عنه خلافا  
 ولهذا قال لقننه من أن يقول المرحضوا المجهول يرون أن الضرورة ما بها في الضر ولم يصر في الكلام  
 سواء اضطر إليه الفاعل أم لا فلم يترادف على محل واحد الحكم فثبتت بين الحكمين الفصل بينهما  
 والأصل الحسب والجدل بفتحيتين شدة الخصومة

(فصل) يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو قصد الإيهام ولم تكن صلة آل كقوله :

عن الآل فاجع جو • حك ثم وجههم إلينا

أي نحن الآل عرفوا بالشجاعة والثبات كقولهم بعد اقتيا والتي أي بعد الحطة التي من فطاعة شأنها  
 حكيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من القسوة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنه

النظر عن الاصطلاح لا تنافي الاختصار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وإن كان هو لا يستلزمها  
 لقول الناظم وكونها الخ إنما هو محمول على ما ذهب إليه أو هو نفس ما ذهب إليه فليتنامل  
 (فصل) (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول بحسب فاما الاسم فبأن في بحث نعم ما يشعر به جواز حذفه وفي المتن  
 أن الكوفيين والآخرين أجازوا حذفه مطلقا وبمعهم المصنف بشرط كونه مبطرا على موصول آخر كقوله تعالى آتينا بالذي أنزل إلينا  
 وأنزل إليكم أي والذي أنزل إليكم وأما الخ في فسياني في بحث كانا لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الإيهام) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ  
 لدليل (قوله أي نحن الآل الخ) أي بدليل فاجع جو حك قال الزرقاني وهذا البيت منثور وآخر صدره الواو من هو قاله الدماميني

(قوله يجوز حذف المائد الخ) قدم المائد المرفوع بما أنظم الذي ذكر في بطريق التبع الكلام على أي والتناسب تقديم المنسوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف في الأول بالنسبة لما يليه وكما في الثاني (قوله فهو فاعل مجازا) وبطلته الاعتراض عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ لكن المصنف لم يذكر في المخرجات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا جملة بالمخرج ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي هو المبتدأ إما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يصلح على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضمرا وإما خبره لأن حكمه حكم خبر المبتدأ وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لحذف عليها (قوله للقيد للاختصاص) قال الدكتور في نظر ولا نسلم أن الضمير هنا قيد للاختصاص فتأمله انتهى وقال السبكي أي لا يقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير فيجب الاختصاص انتهى وهو مبني على كلام السبكي فراجع التلخيص في بحث تقديم المستند إليه (قوله في بعد) قال الدكتور في نظر ما وجه البعد والتحليل يسمى بضمين ذلك الإبدال من ضمير المائد من ضمير تأخير بل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع إلى الشيء بعد الإعراض عنه وهو بمبشر قال أبو البقاء فإن جعلت في المحذوف ضمرا يرجع على الذي وأبدلت المائد منه كان على حذف لأن الفرض (١٤٣) الكلي إثبات الإلفية لا كونه في السبأ والأرض وكان أيضا فاسدا

ويجوز حذف المائد المرفوع بشرطين (إذا كان مبتدأ) فهو منسوخ وكان خبرا عنه بغيره فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كما قالين (لأنه خبر مبتدأ) فإنه في الأول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والتعديله رابا لا يعلق (ولا) يحذف (في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لأن الخبر غير مفرد) لأنه في الأول جملة فليكون الثاني جارا ومجرورا (فإذا حذف الضمير) المتصل المقيد للاختصاص (ثم له دليل على حذفه إذا بقي بعد الحذف) للضمير جملة أو ضميرها وكل منهما (صالح لأن يكون جملة كاملة) لا فتاه على ضمير مشتر في الفعل وفي الجار والمجرور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأبوا أن يعتزله إن صلح الباقي لو صلح مكل (بجمل الخبر المفرد) فإنه لا يصلح للوصل على حده ولا فرق في ذلك بين جملة أي هو غير ما فأي (هو أجمع أشد) لأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو المائد غير مفرد ونحو أشد (و) غير أي نحو (وهو الذي في السبأ إليه) فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إليه وذلك المبتدأ هو المائد غير مفرد وهو الذي في السبأ متعلق به لأنه بمعنى مجبور (أي هو الذي في السبأ أي مجبور فيها) ولا يجوز تقديره المصنف أنه خبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لأن الصلة حيث لا حاله من المائد لا يبين تقدير الظرف حاله بدل من الضمير المستتر فيه وتقديره في الأرض إلا مطوفا كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير المائد من ضمير وفيه بعد حتى قيل بامتناعه فإنه في المتن (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (في صنفه أي) عند البصر بين (الإن طال الصلة) إما بمفعول الخبر أو بغيره سواء تقدم المفعول على الخبر نحو هو الذي في السبأ إليه أو تأخر نحو هو فاعل ما أنا بالذي قال لك سواء حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لاسيما إذا لم يكن جودا أو زيد إذا وضع أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لاسيما الذي هو زيد لحذف المائد

في الأول الرفع على البدل والثاني بدل لأن المبدل منه فيه متعدي فالتقي بدل من الضمير والملا بدل من التقي وإذا لم يتكرر البدل إلا بدل الإحزاب فلا فرق بين كونه من الضمير المائد أولا أو حيث لا يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير المائد قيدا للاختصاص بل لبيان الواقع في الآية لأن السبب في قول بعض الأهل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما نقله الفارح عنه هنا لأن كلام الفارح في منع تعدد البدل من الضمير المائد لا مطلق التكرار انتهى وليس معنى كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم فهو ستة تعدد البدل كلام السامع في شرح المخرجاتية لحصا المرض منه في حاشية الألفية في الديباجة (قوله لا يكثر الحذف في جملة غير أي) قال الدكتور في نظر ما وجهها أن ملازمها للإضافة لفظا ومعنى لأن مقام طول الصلة الطول يستدعي التخفيف لما زاد الحذف عنه انتهى ونصبت أن حلتها لم تزل بالإضافة وهو كذلك لأن الحذف إليه ليس من أجواء الصلة ويجوز قول الرضي للحصول لا بمتعة في نفس الموصول بسبب الإضافة وإنما لعل الصلة انتهى به يعرف ما في قول الخليل وإنما اشترط في جملة غير أي الطول بجلالاتها لأن الطول ملازم لها فاشتراطه لتصيل الحاصل انتهى وهو مشكل لأنه يظهر عليه أنه لا يحد في كثير من الحذف فيها طول الصلة (قوله هو وهو الذي في السبأ إليه) قال الرضي إن الصلة في الآية طالت بالصنف عليها

(قوله بالرفع) أما المنصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا يحتاج إلى تقدير مائة أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تمامًا على إحصاءه وكونه مكررة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ويكون أحسن حيث ناسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته إعراب لا بناء وهي علامة لجر وعلان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من بمن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من مكررة موصوفة ويعني قال الدوشري مجرور بمن الشرطية ودعم المعنى أن من موصوفة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سرهم وعلايتهم) المناسب لما تقدم من قول يسمونه ويطلقونه أن يقول سرهم وعلايتهم (قوله بدليل الخ) قال الدوشري أقول هذا لا دليل فيه بل قد يدعى أنه دليل كونها موصولا اسم لا المراد بالسر والجهر في الآية ما يسره ويجهره وجعلها مصدرية في الآية بصير المعنى عليه أنه يعلم الأسرار والإجهار وهو صحيح أيضا فينا مل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لأنك إذا حذفته احتمل أن يكون الإكرام وقع عليه أو على غيره وداره قلت بل نفى جواز جاء الذي ضرب لسوء أدبه لأن المعنى مفهوم لأنك لا تضرب زيدا سوء أدب عمرو وذلك أن تقول "طردا قلبا انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة نحو الذي (١٤٤) ضربته في داره إذ لا يستلزم من ذلك المحذوف ما لابق فلا يقوم عليه دليل انتهى قال

التحاب القاسم يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان أنه إن أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية لم إن دل عليه دليل أمكن الجواز وإن أريد حذفه نيا استثناء بالتأني واقتصارا في الرسل عليه فيجوز وأجزم بأن هذا مرادهم بل لا حاجة ثانوية على ذلك لأن هذا التقى الثاني ساقط أنه لم يؤت ابتداء إلا بعائد واحد أو يفرض في اختصار كلام فيه العائدان وعدل إلى ما فيه أحدهما فليحروا

وجوبا ولم اطل الصلة وهو مفيد وليس بعد ذلك لاهم نزول الاسماء صلة إلا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بمحنة فإن قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنصب كقوله ولا سيما يوم بدارة جعله فمن رفع يوم وتنفذير ولاسي الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو عبارة قاله الموضح في المعنى وإلى اشتراط الطول أشار المناظم بقوله وفيه ذا الحذف أي يفتى إن يستلزم وصل (وشد غرامة بعضهم) وهو يعني ن يسمون أبي إسحق (تماما على الذي أحسن) بالرفع وشدت قراءة ابن أبي عمير والفتحاك ورؤية بن الصجاج مثلا ما بموصوفة رفع بموصوفة أي الذي هو أحسن والذي هو بموصوفة (و) شد (قوله من من بالحد لم ينطق بما سمعه) ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

أي بما هو معروف من البناء للمعروف من قهرهم عيب بما جئتك أي بها انضم أولها ويحد منج الياء المتناهية كسر الحاء المهلة بمن بدل واللفظ من معنى يحصل الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يشكم بالكلام الفاحش الذي هو موصولا لا يبدل من طريق الحلم والكرم (والكوفيين) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استثناء الصلة (و) جليسون (على ذلك) المصوح من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قلبا فيلزم أن لا يستلزم حذف نون (ويجوز حذف) العائد (المحذوب إن كان متصلا وما صبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام) فالعمل (محو يعلم ما يسرون وما يعلمون) أي يسرونه ويطلقونه ولا يشعرون في ما هذه أن تكون موصولا اسميا لجواز أن تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سرهم وعلايتهم بدليل أنه جاء مصرحاً به في مكان آخر هو يعلم سرهم وعلايتهم قيل وشرط جواز حذف العائد المحذوب أن يكون متبعا للربط كما مثل فلو كان ظهر متبعين لم يجر حذفه نحو

انتهى والظاهر أن هذا إنما هو على ما صلب به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لاهل ما مل به المصنف متأمل (تلييه) بقى شروط لحذف العائد المحذوب ذكرها شراح الألفية والنكتة فيها نوع أثر ما في حاشية الألفية منها أن لا يؤكد ولذا رد الفارسي على الزجاج في أن هذان لساحران وأما الخليل لم يجوز قال في الإفعال لأن قصد باللام التأكيد والحذف ينال به قال المصنف في الحرائر وهذا دأب الفارسي والذي نتج لهذا الطريق الأخفش أنهم أه يجوز في الذي رأته زيداً رأيت بالحذف وأن الحذف لا يجوز في الذي رأته نفسه زيد لأنك من حيث أكنت أردت الطول ومن حيث حذف أردت الاختصار فبني على هذا ما لا يصح وكذا صنع ابن جني وبقى النظر في هذا فإن خبر إن يحذف هو إن مالا وإسولاً أرزناً لا وإن شاء وذلك في التصحيح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف أن هؤلاء مخالفون لسبويه فانظر كلامه قال في الحرائر قول الأخفش في الصلة صحيح لأن المفتاح للحذف هو الطول ولا فم لا حذف في خبر المبتدأ لولا الطول والألفية ما في الخبر من التثنية فإد كمت فندفرت من الطول فكيف تؤكد ولاتناني بين حذف الشيء لدليل وتأكيده لأن ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فنقول الزجاج في غاية الحسن

(١) قول الحشوي وذلك أن تقول طردا الخ كذا بالأصل ولعله سقط من النسخ بعض مقول القول وحق العبارة وذلك أن لا يجوز تقول هذا المثال طردا الخ فتأمل

(قوله قال الموضح في الحواشي وفيه نظرايح) قال الورقاني فيما قبل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متبعا الخ  
 فلا اعتراض بالنسبة إلى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لأنه ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى أنك إذا قلنا الذي خبر به  
 في داره زيد كان المعنى أن زيدا مطروبا في داره ولا يعلم المطروب من هرو مع عدم الحذف فهو صريح في إياه المطروب وكذا لو قلنا الذي  
 خبر به في داره زيد كان المعنى أن زيدا مطروبا في داره ولا يعلم أنه في داره ومع الذكر يعلم أنه في داره (قوله فإنه متى كان العائد أحدهما)  
 قال الورقاني أي كما صرح به في قوله فإن كان العائد أحدهما لا يعينه ويكون العائد أحدهما لا محالة مع ظاهر وذلك لأن الموصول  
 ما انفقر إلى صلة وطائد وهو إنما يفتر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله مولى لك) قدر الضمير متصلا وإن كان لا يرجع تقديره  
 منفصلا لأن صورة المسئلة أن يكون كذلك وهو مثال فيكون فيه لا احتمال وإنما قال العيني تقديره مولى لك أو مولى لك إياه (قوله لأنه  
 منفصل) نقل الثاني من الرضى أن الشرط أن لا يكون متصلا بعد إلا نحر جاء الذي ما خبر به إلا إياه قال وأما في هذه فلا منع كقولك  
 ضيع الزيدان الذي أعطيتهما إياه وكذا الذي ضارب زيد أي ضارب إياه ويجوز أن يكون المخطوف ههنا مجرورا في  
 محل نصب أي الذي أيا ضارب انتهى وفيه أنه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يحى المفضل الخ وقال الحفيد بمذوق المصنف بخلاف جاء  
 الذي إياه أكرمت لأنه منفصل تقدم لإفادة الاختصاص ثم قال أما إذا كان التقديم للإفادة المحصر كما في ضيع الزيدان الذي إياه  
 أعطيتهما فإنه يجوز حذفه لأنه لا يفوت به فرض نص هل هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لإفادة المحصر لا كونه بعد إلا  
 وهل ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية التكملة وفي شرح سماء عند قوله فلا يترك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي  
 وحذف هذا المنفصل بوقوع الأمرين المذكورين (قوله وإما حذف الخ) (١٤٥) قال الورقاني أشار إلى جواب سؤال العاود

هل قوله يرفع في إياه  
 بالتصل وذلك لأنه حذف  
 ههنا مع أنه يرفع في إياه  
 بالتصل وما جوزه الرضى  
 من نحر ضيع الزيدان  
 الذي أعطيتهما أي  
 أعطيتهما إياه مثل الآية  
 الشريفة اه وفي جواب  
 الفارح صدق أنه لا يصلح

جاء الذي أكرمت في داره فإن العائد أحدهما لا يعينه قاله ابن مسعود وغيره قال الموضح في الحواشي  
 وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا يعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفصل  
 أن يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كاه زيد هل الأصح (و) الوصف نحو (قوله  
 ما الله مولى لك فضل فاحمد به) . فإلى الذي ظهره فمع ولا ضرر  
 لما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفصل خبر مولى لك صلة ما والعائد محذوف منصوب  
 بالوصف والتقدير الذي الله مولى لك فضل (بمعنى جاء الذي إياه أكرمت) . لأنه منفصل وحذفه بوقوع في  
 إياه بالتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند التحويل وإما حذف  
 منفصلا من قوله سبحانه وتعالى وما رزقناه من ينفقون إلا جعل لخدمته إياه لأن تقديره متصلا بلزمته

(١٩ - تصريح - أول) جوابا عن حذف المفضل بل عن تقديره منفصلا إلا أن يكون مراده  
 أن هذا المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وكأنه لم يحذف إلا المتصل هنا وإنما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل  
 مطلقا لا على ما ذهب إليه الرضى من أنه إنما يمنع إذا كان منفصلا بعد إلا كما أشار إليه الورقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع  
 وشرح بانك سعاد من أنه لا مما يمنع إذا كان لفرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بنصوصها في شرح سماء لتكون  
 الانفصال لفرض غير من وجارته بعد أن جرد في ما من قوله ما من هذا يكون موصولا اسميا أو حرفيا ومنه متعدلا لئلا يفتن عند تقدير  
 ما من هذا أو من هذا إياه على كونها موصولا اسميا أو متبعا لآية كالموصل من كونها موصولا حرفيا وأورد أنه لزم حذف الضمير المنفصل وقد  
 نص على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي إياه أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه ما نصه إنما امتنع في نحو ما أوردته لأن حذفه  
 في المثال الثاني مستلزم لحذف إلا فيهم بن الفعل عن المذكور وإنما المراد فيه مما عناه وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد  
 الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فإذا حذف فإنه يتبادر ذهن إلى تقديره مؤخر على الأصل فيفوت بفرض الذي  
 فصل لأجله وأما الضمير في البيت فإنه يشوب متصلا ومفصلا فلا يفوت بتقديره فرضه بهذا يحجب عن سؤال يورده في نحو وما  
 ورتنهم يتفقون وتقديره أنه إذا قدر وما ورتنهم لزم الفصل الضميرين المتحدى الزبنة وذلك قبل في ضمير النية يمنع في  
 غيرهما ولا يحسن حل التذييل على العليل وإن قدر ورتنهم إياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختبار الثاني وأن العائد  
 المنفصل لا يمنع حذفه على الإطلاق انتهى وهل هذا لا حاجة لما فيه الرضى في شرح النظم عن شيخه ابن سماعة عند قوله :  
 وقد يبين الغيب فيه وصلا بعد أن أورد السؤال هل الآية بحرف ما قاله للمصنف من قوله أن النصحاء ارتكبو في هذه المستلزمات  
 وهي القوة القليلة لهم أنه سيجزونه مع الاتصال فحذف الكلام بالحذف انتهى ولا إلى ما قاله المصنف أنه رأى خطأ المراد الثاني من

السؤال المذكور لكن في قوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم إذ كانت ما وصورة والجواب أن الاتصال ينتج في اللفظ قطع وقيد لا يمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقاني أي فيمنع ما هو تكثير وهو الاتصال وهذه المسئلة في المعارف اللفظية قوله وقد يبيح التنب في وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه أنه لم ينفذ في المثال وإنما قاله في اشتراط كون الوصف خبر صلة الالف واللام لم لم يناقش في المثال لأن المناقشة فيه ليست من دأب المصنفين والمكي اعترض في المثال بما قاله الفارح قاله الفارح أنه خطئته ونقل الثاني كلام المكي قال وفيه بحث إذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لأن صحيح إذ لم يشترط المصنف أن يكون المنصوب عائداً لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث إذ ليس عائداً ولا حمداً كاسم إن وخبر كان فانظره فإن الزماني ليس على عدم منع حذف مثله إذ قال الزماني (١٤٦) غيره أي غير العائد المنصوب بالمفعول بعد إلا فلا يمنع أي من حذفه ولعل هذا مراد المكي

وقال الشهاب القناسي أقول يمكن أن يجاب بأن قوله أو أنا الضاربه ليس مطلقاً على إياه أكرست حتى يكون التقدير أو جاء الذي أما الضاربه بل على جاء الذي إياه أكرست والتقدير جاء الذي الخ أو نحو أنا الضاربه وتعمل الحاء عائدة لال والفاعل المستتر عائداً لنهر ال بما دلل عليه التفسيرين فرفض هذا المثال جواباً عن السؤال عن مضمون مزيد كأنه قيل من الضاربه زيد فقال المتكلم أما الضاربه أي هو أي زيد غاية الأمر أن الصلة جارية على غير من هي له ومذهب البصريين وجوب إيراد الفاعل مطلقاً ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف التباس وعدم الوجوب عند أمن التباس

الاتصال الضميرين المتحدتين الربية في ضميرى المية وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذى إياه فاعل أو كأنه أسد) لأن اسم إن وكان المفعول لا يوجب إلا شلوذاً وأنى بمثابة أحد هما لا يغير معنى الجملة وهو إن والثاني ما يغير ما هو كأنه (أو) الذى (أنا الضاربه) لأن الوصف صلة الالف واللام واسمية ال غفية والضمير إذا كان مذكوراً يدل على سميتها نفساً فإذا حذف قلت هذا المعنى وهم يصعد التنصيص على اسميتها فالغريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهل لأن العائد المنصوب ليس عائداً على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصاً وإنما هو عائداً على الذى كإخيه العطف بأو والعائد إلى ال إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بالإن كان عائداً على غير أن كالمثال المذكور جاز حذفه وإن كان عائداً على أن نحو جاء في الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التمثيل (وشد قوله ما المستتر المرفوع محو عاقبة) • ولو أتبع له صفراً بلا كدر لحذف العائد إلى ال المنصوب بالوصف وما ذابته والمستتر بالدين المهمة والغاء والراى بمعنى المستخف اسم ما وانحصر خبرها إن كانت جارية وأبج السام للمفعول بناءً مثلاً فوق قيام مثلاً تحت طامه مهمة بمعنى قدر والمعنى ليس المستتر المرفوع محو عاقبة ولو قدر له صفراً على من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لأن لا عمل في الفعل تفعل فكذلك هو فمفعول بالتحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جداً بل قال الفارسي لا يمكنه جمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردى جداً وعلى هذا فيشكل قول المصنفين بالخبري عند كثير من أهل • في عائداً متصل إن انتصب • بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف (وبحذف حذف) العائد (المحروود بالإضافة إن كان المضاف) أجاز العائد (وصفاً) بأصبا للعائد تقديره بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماضٍ) خلافاً لكسائي (محرراً قاض ما است قاض) والأصل فاقض الذى أنت قاضيه لحذف العائد على ما هو موصول اسمي قالوا وضع في الجوائش وما هذه فمحملة أن تكون مصدرية أى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل ما ألفى هذه الجوائش يا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم كذا ك حذف ما بوصف خصاص • كأنك قاض بعد أمر من قضى

(بخلاف جاء الذى قام أو) لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذى (أما أس ضاربه) لأن المضاف وصف ماضٍ وهو لا يعمل على الأصح وبخلاف جاء الذى بأضربوه لأن الوصف اسم مفعول

واللبس هنا متفوق بوقوع هذا المثال جواباً لقول القائل من الضاربه زيد كما مر صواب كذلك وهذا وإن كان فيه تملك في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ عائد كثيره على المصنف بالسوء فنبأ من انتهى والفارح لم ينص على سوء المصنف لكنه لازم له (قوله بأصبا للعائد تقديره) قال الزرقاني في نظره لا لأصبا المتحدية للمرات دون الجليات فلوقال بأصبا للعائد هلا كان مناسباً وأجيب بأن انتصب لما كان جارحاً على الأصل وهو الجرح صواباً بدليله ذلك (قوله قال الموضح في الجوائش وما هذه الخ) قال في حواش آخر قال بعضهم ولكن الصلة جملة اسمية ينتج كون ما مصدرية أى قاض قضاءك قال أبو حيان ليس بمحتمل عليه بل ذهب فاهيون من النحاة إلى أن ما المصدرية توصل بالجملة لاسمية أقول انظروا ما أورد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالأقوال الخرافية وصاحب هذا المذهب له لا يجوز مثله في القرآن انتهى

(قوله المجرور بالحرف) قال الثاني قال الرضي ونحو حرف جر متعين وإنما شرط التعين لأنه لا بد من حذف الجار أيضا إذ لا ينحرف  
جر بلا مجرور فليكن أن يتعين حتى لا يلتبس بهذا الحذف بنحوه كقوله تعالى السجدة تأمرنا أي تأمرنا به أي بذكره وقوله تعالى  
فأصعد بما قوسم أي بظاهره قال: فذا كان لا والواو الذي حج مانم. أخوك هذا أي أخوك هذا ثم قال وربما يحذف المجرور وإن  
لم يتعين نحو الذي سرحت به أي سرحت به وإن احتمل سرحت منه أو أنه أرخى ذلك انتهى وهذا بخلاف طريقة المصنف بلاغته انتهى  
وقال الزرقاني قال الرضي ومذهب الكشاف في مثل هذا الحذف التصريح وهو أن يحذف حرف الجر أو لا حتى يحصل الضمير بالفعل فيصير  
منصوبا فيصح حذفه ومذهب السيوري والاختصاص فيهما ما لا بد ليس حذف حرف الجر (١٤٧) قياسا في كل موضع والمجرور هنا

استقالة الصلة ومع هذا  
المجرور فلا بأس بحذفها  
مع المجرور بها انتهى  
وقوله فيصير منصوبا  
أي على طريق التوسع  
وقوله يحذفها أي الكلمة  
التي هي حرف الجر والله  
أعلم انتهى ويأتي قريبا  
في كلام المصنف التوضيح  
لهذا الخلاف (قوله من  
الذي يشربون منه) إنما  
قدّر منه ولم يقرر الضمير  
منصوبا على معنى يشربونه  
قالوا لأن ما كان مشروبا  
لهم لا ينتقل مشروبا  
لغيرهم وقد يصح على  
معنى يشربون منه  
(قوله كذا قالوا) فيه  
أن جماعة نصرا على  
عدم جواز الخلاف في  
هذه الصورة فكيف  
ينسب الجميع ثم ينظر  
فيه ومن متى على  
عدم الجواز إلا هو  
والجلال السيوطي في

وأما المجرور حذفه من لا تلتبس منه بغيره بالتقدير (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف) (إن كان) في  
موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى  
(أو معنى) فقط (و) التفة فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا  
والجاء مادة لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد أن يكون الجار لها متحدا من جهة  
المعنى والمثل في إذا حذف الجار المجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم  
« كذا الذي جر بما الموصول جر » (نحو وبقر بالشربون) فالموصول هو ما مجرور من التبعية  
وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف هو من التبعية فيلزم من متعلقه بيشربون والتقدير وشرب  
من الذي يشربون منه اتفق الحرفان لفظا ومعنى ومنظرا (ر) نحو قوله وهو كعب بن زهير  
(لا تركن إلى الاسم الذي ركبت) « أجاء به من حين اضطرعا للتدبر  
فالموصوف بالموصول وهو الاسم مجرور بالذي للتعدي وهي متعلقة بتركّن والعائد المحذوف مجرور بالي  
اللامية وهي متعلقة بركبت والتقدير لا تركن إلى الاسم الذي ركبت إليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى  
ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لأنه نص في المعنى ويصير بمهمات بوزن ينصر  
لا يصرف لامية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من بادية الشام المجرور بالموصول كذلك نحو سرحت به في  
الذي سرحت أي به ومثال التثنية في معنى فقط حذفت عن الذي حذفت منه المجرور بالياء لأنها  
بمعنى في كذا قالوا فيه نظر لأنه لا بد من نوع المحذوف وسلكا في اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو  
فأصعد بما قوسم أي به لأن أصعد في معنى من فعل الخلف في جملة من فعلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا  
والجاءها مادة قوله وقد كنت تخفى حب جبرائيل « فتح لأن منها بالذي أنت باحج  
أي به الله أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن حنبل الطائي  
ومن حشد مجرور على قوس « (رأى الفخر ذو لم يصدوني)

فأى استهامة مبتدأ وفخر خبره وهي موصولة عند الثانيين واقعة على الفخر ووجه لم يصدوني صلتها  
والعائد محذوف (أي فيه) والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول لما نأورد عليه الضمير المجرورين  
كما تقول أجهنم اليوم الذي حشد ترين في وجهه بعضهم متفاسا بخلاف غير الزمان فإنه لا يتعين فيه الجار  
وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التصريح كما يقول بالإمام سيوريه أما إذا قلنا أنه على التصريح كما  
يقول به الاختصاص فلا يكون شاذًا لأنه لما حذف أول ما صار الضمير منصوبا على الفعل به توسعا فكان

جمع الجوامع (قوله نحو فأصعد بما قوسم) يعود ما في الآية أن تكون «صدية» كما استظهره في المتن ولم يلتفت إلى اعتراض  
أن حيان على الرعش في تجويزه أنه مبنى على مذهب من يجوز أن يكون المصدر يراد به أن يفعل المبنى للفعل والصحيح  
أن ذلك لا يعود لظهور سقوطه لأن ما ذكره في مصدر صريح وعطفه التباسه بالتدوير يراد به أن يفعل المبنى للفعل لأنها إذا  
انقطعت بأن يفعل لعدم التباس كالإيجي وكلام النحاة صريح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في صحة الاستعارة  
(تنبيه) يمكن أن يكون من اتحاد المتعلقين معنى ما كانوا يؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الأعراف ويدل على أن العائد المحذوف  
مجرور قوله تعالى في يونس «فما كانوا يؤمنوا بما كذبوا به» وبيان كونه من ذلك أن المجرور ما كانوا يؤمنوا بمعنى كذبوا به فأنشد  
المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد تعدى قوله فمال يؤمنوا بالياء ويؤمن ببعضه فكذلك إجراءه فإياه لا أنهم قد يعملون الشيء على

تقيضه كما يحصل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف إذا كان العائد مجروراً) هذا يعلم من باب المضمول به وأنه يمتنع حذفه إذا كان محصوراً كما قال في النظم: وحذف لفظة أجزان لم يضره كحذف ما سبق جواباً أو حصر وذكر المراد امتناعه في صور أخرى فانظروا (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره إن حذفه حينئذ ليس بمبطل وهو خلاف ما مر عن الرضى في المجرور والمنصوب ومن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبساً نحو رطب الخ) هذا إجمال لا إلباس وبأقوال الفرق بينهما في باب العامل (هذا باب المعرفة بالأداة) (١٤٨) (قوله المشهور عند النحويين أن المعرفة أل عند التحليل واللام

وحدما عند سيبويه) على هذا جرى النظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله أنه انفق الفيضان على استحقاق الأداة التحفيف وعلى أن ذلك قد فعل وعلى وجوه معارض لحالة الأصلية وأنه في حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التحفيف في أصل الوضع إن وضعت الأداة على حرف واحد وعارضاً معارض في الابتداء فودعا على الأصل وقال التحليل فصل بأن حذف من الأداة وعارضاً معارض في الابتداء فبقيا على الأصل (قوله وذهب ابن مالك الخ) أي في شرح التيسيل وقال فيه إن الحمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لا أصلية كما يقول التحليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها معتد بها كاعتدائه

قال رأى الدهر ذو لم يحسدوه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله أملى ذلك الذي يشير الله عباده أي به حذف الجار أولاً والضمير ثانياً من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الركني إلى أن الذي في الآية التثنية موصول حرف ولا حذف (و) شد أيضاً (قوله) وهو رجل من بني همدان:

وإن أساق فهدى يشق بها (وهو على من صبه الله عظم)

أي عليه ابتداء الفاعل وشهادة نعم اثنين المعجمة المصل الممثلة وهو بتعدد الواو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعظم خبره وعلى من متعلق بعظم لأنه بمعنى موصول المقنن وجعل صبه الله صلة من المجرورة بعمل والعائد على من محذوف مجرور فعل وهي متعلقة بنصب والتقدير وهو عظم على من صبه الله عليه والمعنى وإن أساق مثل المصل والشهد يقتضي به الناس وإياه مثل المحظوظ في المراجعة على من سلطه الله عليه (الحرف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بنى مع انتهاء حمض (الموصول) وهو ذو (في) البيت (الأول) وهو قوله ومن حذفت الخ (و) حذف الحمداني العائد المجرور فعل (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وإن أساق فهدى الخ (و) المطلقان يفتح اللام (معاصرو عظم) ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور مجروراً بنحو ممرت بالذي مامرت إلا به إذا مامرت به أو كان نائباً من العامل نحو ممرت بالذي مامرت بالذي مامرت بالذي مامرت به في داره أو كان حذفه ملبساً نحو رطب الخ في قوله لا يعلم أن الأصل فيه أو أنه وقيل يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين وهو كما لا يخفى لم يجر الحذف لأنه شرطية اتفاق الحرفين وهذا أوفق

(هذا باب المعرفة بالأداة)

قال في التيسيل (وهي أل لا اللام وحدها وقافة حيل وسيبويه وأبسط الحمزة زائدة خلافاً لسيبويه) اه وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين أن المعرفة أل عند التحليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن مسفور الأول عن سيبويه والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الأحفش وذهب ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والتحليل في أن المعرفة أل قالوا إنما الخلاف بينهما في الحمزة أزانة أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه ونحوه في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة أل والأصلية أصل والثاني أن المعرفة أل والأصلية زائدة والثالث أن المعرفة اللام وحدها انتهى وأسقط مذهباً رابعاً وهو أن المعرفة حمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينهما وبين حمزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منهم حجة تصدح له الأول فتح الحمزة وأهم يقولون الآخر نقل حركة حمزة

بهمزة أسمع ونحوه بحيث لا يبعد رباعياً فيعطى مضارعه من ضم لأول ما يعطى مضارعه الرباعي للاعتداد بهمزته وإن كانت حمزة وصل زائفة فلذا لا يندأ أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن حمزتها حمزة وصل زائفة انتهى وبهذا يندفع قول القائل في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذ لا معنى لأن يحتملها معرفة إلا أنها موصوفة للتعريف وذلك بالضرورة متاف لكون الحمزة زائفة انتهى ويتدفع أيضاً بأن الزيادة التي تأتي الأصلية الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسنن الاستعمال ونحو ذلك

(قوله فيثبتونها مع حركة ما بعدها) أي ولو كانت الحركة لا تصل لخلق الساكن لم يثبتوها حيث لا يثبتون الحاجة إليها قال ابن  
 الناطم المشهور من قراة ورش أنه يبدأ بالحركة في نحو الآخرة لأول ومثله في المراد من حاصله أن ورش لا يسطر حركة الوصل  
 في الابتداء فبدأ ذكر الالف في الوصل في الشعر خلافه (قوله ويثبتونها في القسم والثناء) أي جواز إبدليل ما قلوه في بابي التداء والقسم من  
 أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكير) هو أن يلحق التشكيم آخر كلامه مدة تسمى باسمه في  
 الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسبوقة) أي حركة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بنبرها فيلزم وقوع بدلتها حيث  
 لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلائم لأن دعوى أن الالف أصل سائلة من ذلك  
 ولهذا قال الناطم في شرح التسهيل رحمه الله أن فيأخذ به إليه الخليل سلامة من تعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء حركة الوصل  
 في غير الابتداء مسبوقة أو مبدلة مرادها أن الحركة إذا وقعت لتبني حركة الاستفهام (١٤٩) فتحتاج إلى الإبدال أو التسهيل وذلك

مراد لوقوع الفرع حيث  
 لا يقع الأصل (قوله وإنما  
 كانت الخ) قال الدونسي  
 بيانه أن اللام لما كان  
 يكثر أوطانها خلت  
 فكانت أولى لسكرته  
 دوراتها وأشبهتلتون  
 من حيث الإدغام في حرف  
 والإظهار في آخره  
 فهي لبيان الحقيقة قال  
 القاني يلتفت بنحو قوله  
 أدخل السوق حيث لا عهد  
 في سوق خاص أي داخل  
 سوقا فإن كلا لا يخلط  
 أل فيه واللام فيه ليس  
 للحقيقة بل المراد بدخولها  
 فرد مهم فليتأمل انتهى  
 ويمكن أن يجاب بأن ال  
 فيها تنص به للحقيقة في  
 الحقيقة لكن حلت على  
 فرد بسبب القرينة وأن  
 الدخول لا يكون إلا فيه

أحرر إلى اللام قبلها فيثبتونها مع تحريك ما بعدها ويثبتونها في القسم والثناء والتذكير يقولون إلى كما  
 يقولون قد يثبتونها مسبوقة في نحو آله كرين وحجة الثاني سقوطان الفرج وأما ثبوتها فليست فيها  
 القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة باردة فلا يمتد بها وأما ثبوتها في القسم  
 والثناء نحو عالة لا فعلن وبها الله فلان أن صارت هو هذا من حركة الهمزة أو ما فوطم في التذكير أن لنا كثرة  
 مصاحبة الحركة للام فلا منزلة فسرأما التذكير فلا لتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث أنها أحد  
 الثبوت المال على التذكير وهي حرف واحد ما كن فكانت كذلك له أمثاله ولا تقوم بنفسها وإنما  
 حالفت الثبوت بدخولها ولا لأن الآخر بدخول الحرف كغيرها فالحاصل من الحذف بذلك وإنما كانت  
 لا لما لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا وإذا ظهرت جاز وحجة الرابع أنها جاءت على أول الحروف بذلك  
 حرف الهمزة وحركة تنظر الابتداء بالساكن فصارت حركة كهمزة النكلم والاستفهام وأن اللام تنفرد  
 صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان لادب: حمير يظنون اللام ميمًا إذا كانت مظهرة  
 كالخديعة المروى إلا أن المحدثين أبدلوا في الصور والصور إنما الإبدال إلى البرق فظروا بما وقع في أشعارهم  
 قلب اللام المدخلة كقولهم وأمسلة انتهى وأراد بالمدخلة ما يروى في قوله تعالى عليه وسلم ليس من البر الصيام  
 في السفر والناظم في نظم اقتصر على قولين فقال: **الدخول في اللام فقط** (وهي) على كل قول  
 (قسمان إما جنسية) أو أوضاعها الثلاثة وجهها لغيرها أن يقال لا يخلو إما أن تخلفها كل حقيقة أو جاز أو لا  
 تخلفها أصلا (فإن لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا جاز (فهي لبيان الحقيقة) والمادة من حيث هي (نحو جملنا  
 من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل من مني) والحرف بين الحرف بالعلم واسم الجنس  
 المكره هو الفرق بين القيد والمطلق وذلك أن ذا الالف واللام بدل على الحقيقة بقيد حضور هاء الذهن  
 واسم الجنس المكره يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار ليدقها الموضع في المني (وإن خلتها) كل (حقيقة  
 هي لشمول أفراد الجنس نحو خلق الإنسان جميعا) فإنه لو قل وحق كل إنسان جميعا لكان جميعا على  
 صورة الحقيقة (وإن خلتها) كل (مجازا) فهي (لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أسم الرجل حليا) فإنه

(قوله حقيقة) حال من قائل خلق الراجع لكل (قوله لشمول خصائص الجنس) قال القاني هذا بيان لحاصل المراد في  
 قوله أسم الرجل لا بدلوله فقط إذ مدلوله أسم كل رجل مبالغة والمراد منه أسم الجامع لخصائص كل رجل ثم التقييد في نحو  
 قوله أسم الرجل عليا ينافي أن الخصائص الجنس على الشمول إذ التمييز طبق المميز أفرادا وغيره فالمميز إذا كان هو خصائص الجنس  
 العلم والكتابة وغيرهما والتمييز فرع منه فالصواب أن لا يسمو للجنس أي المماثلة كالمميز في التمييز من حيث تعريف المستند باللام ولقد  
 يقيد قصر الجنس على شيء لتحقيقه نحو زيد الأمر أو مبالغة كقوله في نحو حمير والفرج أو وخلصه الدونسي بقوله أعترض التمثيل  
 عما ذكر بأنه لا يشمل جميع خصائص الرجال وإنما يصدق بتخصيصه واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها  
 الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بأن المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاضمار بل هو عينه فتأمل  
 إلا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه إجماع لخصائص صفة العلم ويؤيده قوله في المتن بها  
 التمثيل بأسم الرجل هذا أي الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) مدفوع .

(قوله اقرأ) قال القاموس كجبل وسحاب حار الوحش وقال الجوهري اقرأ منصوب وحار الوحش (قوله وأل في الصيغة موصولة) فيه نظر لأن هل كون المالة على الصفة الصريحة موصولة بالمقصود بالصيغة الثبوتية ولا فهي حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز لمت) أي لأنه يقع الضمير وهو واقع مرفقة (قوله أو على) قال المعاني المسمى من المعنى إذا العهد هو العلم فيلزم تقديم الشيء إلى نفسه فالصواب أو حضوري كما جرب في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضوري كما قال الفارسي ولا إشكال في هذا النوع لكن بين الكلام في التعبير عن النوع الثاني فإنه على نسخة التعبير عن الثالث بحضوري يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلی وعلى ذلك شرح الفارسي وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلی لا يظهر التعبير عنه بذلك فقل المصنف جرب عنه بذهني فليحذر (فصل) (قوله أي في معرفة) قال الثاني أي ليس المراد بالزائد الصالح للفقير إذا لازم لا يصلح للفقير (قوله كاتي في علم) قال الثاني (١٥٠) فيه إشارة إلى أن العلم هو العلم والإشكال كذا في نسخة على علم (قوله وفي القاموس الخ) قال الوراق في

لا يخالفه بين وبين ما قبله في المنبسط وإنما الخالفة من جهة من هو علم عليه فعل الأول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم ظهر يكتي بما ذكر (قوله والبعض جعل) أن الناحية عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب إليه البيضاوي من كونها من قبيل اليزيد لأن تلك إنما تقع في القصر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العلم وقد أدخل عليه الألف واللام وجما لا بد خلاص على نظائره كيعمر ويؤيد ويشكر إلا في ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بأن الصادق يلقب بالجوهر الضرورة كما ذكره ابن الناطم والمصنف

لو قيل أنت كل رجل هذا لصح على جهة المجاز هل معنى أنك اجتمع إليك ما اختلف في فهمك من الرجال من جهة كالتك في العلم ولا احتداد يعلم غيرك بصورة هدية الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف القراء وقال ابن حبان:

وليس على الله مملوك . أن يجمع العالم في واحد

وهذا قيل هذا الصابط يصدق على كل واحد من الفرقين مجموع الأمر في اللغة أي صالحة بغيره أو ملكه فإن كلا خلاف الإضافة مجازاً وليست عليه أصول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له الأمط وهو صالحة بغير الأمر أو صالحة بملكه دون من عدم أحجب بأن الكلام في الأمر في قوله أو العلم في الصالحة موصول على الأصح (وإما حصرية) وهي ثلاثة أنواع أيضاً (و) وجه المحصر أن يقال (المعهد إما ذكرى) بكسر الهمزة المعجمة وهي التي تقدمت صحتها ذكر (نحو) كما ورد إلى فرعون رسولاً (فصلى فرعون الرسول) وقادتها التلبية على أن الرسول الثاني هو الرسول الأول إذ لو سمى به مكر التوهم أنه فهو ولذلك لا يجوز اعتراؤه كبر بالسان عند الإنصاف وذلك المعسورة وبالطلب عند الفبيان وذلك مضمومة قال الكسائي وقال غيره مما لفتنا على شكاة المصنف في تفسير سورة القرة (أو على) وهو أن يتقدم لمصحبها علم (نحو بالواد المقدس) محمد بن حمزة (وهما في العار) لأن ذلك معلوم عدم (أو حضوري) وهو أن يكون مصحبها حاجراً (نحو اليوم لك خطكم ديسكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم معرفة وفي بعض النسخ أسقاط حضوري وإثبات على مكانه ومنه باليوم اكتمت.

(فصل) (وقد ترد الراجعة أي في معرفة) وهي ثلاثة أنواع وذلك لا بها (إما) دائمة (لازمة كاتي في علم قارة وضعه) سواء قاربت أرحاله أو غلبت الأول (كالسؤال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وضع الحزقة وق ٢٠٠ هـ لام علم لرجل من اليهود شاعروا في القاموس السؤال بالمعنى ظهر يكتي أبا براه (واليسع) بفتح الباء المشددة مع صول السين المهملة علم على نبي وهو أجمع من عرب لفظه المصارع وليس بمصارع فانه المراسي (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لصنعتين فالمرت كانت كالتيف بالطائف ومن مجاهد كان رجلاً بك السويق بالطائف وكانوا يمكنون على قبره لجلوه

(قوله هو أجمع الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمعاني الثاني أنه علم منقول من فعل مصارع ما صبه وسع والزيادة لازمة لقارة الوضع أي النقل قال الثاني وأما إذا تأملنا ذلك وجدته معكلاً لأنه على القول الأول عربي وهو علم ليسوع في موسى عليه السلام على ما ذكرنا وفيما قبل ذلك قولهم أسماء الأنبياء كلها أجنبية إلا أربعة حسنة شعيرة أو هوداً ومحمد عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة صربية فكيف تقارن وضع الاسم الأجنبي أي الموضوع بوضع العلم إلا أن يقال راجع اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العربي بعضها من علم المصنف قال الشهاب القاسمي قوله في هذا الصلة قوله الخ قد يجاب بأن قولهم المذكور بالنظر للسنن عليه وقوله هو على الثاني الخ هنا يتوقف على أن ليس في لغة المصنف وقوله إلا أن يقال الخ ليه نظر لا تأويل فقلنا وضع اللغة هو الله تعالى لكن واضح الأعلام إنما هو الوالدان ومن يزل منزلتهما كذا قرره في درسه انتهى أقول ليس الله في التلويح على أن الأعلام لا تضاف لغة دون

أخرى قول النعمة إن بعض الأعلام أجس معناه أنه أقرب إلى كلامهم لأنه على رذاته فلا إشكال على كل حال (قوله سرية) بفتح السين المهمة وعظم الميم وفتح الراء المهمة (قوله ياهر) قال النوشري بضم النون منادى مرغم حذفت ألفه (قوله اسم الإشارة) قال النوشري فيه نظر وجارية غير موهو اسم للزمن الحاضر وإليه أشار الفارح بقوله علم الخ مراده بالعلم علم المجلس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لأنه جعل ألبا لأسم التي في العلم وقال بعد هذه (١٥٩) معارف بالعلية والإشارة والصفة فكان ينبغي للفارح أن يجعل

وإنما وكانت تارة متعددة غلظت والبرى كانت لفظين وهي بكرة وأصلها تأنيث الآخر وبمع  
إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد قطعها طرحت منها شيطانة ناشرة شعرها فأجبه وبها  
راضة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى كنها وهو يقول :

يا هو كفرانك لا سبحانه إلى رأيت الله فذا أمرك

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال رسول الله ﷺ لك البرى ولن تعبد أبدا (أو)  
كأني (في) اسم (إشارة وهو الآن) فإنه علم على الزمان الحاضر مبنى تضمنته معنى حرف الإشارة  
الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي تضمنته حرف التعريف وأل فيه دائمة  
(وفاقا للزجاج والناظم) في قوله :

وقد نژاد لازما كالات والآن والابن ثم اللان

(أم) كأني (في موصول وهو الذي والى وغروهما) من التثنية والجمع قال في جميع هذه الأمثلة  
دائمة لا معرفة (لأنه لا يجتمع نمرخان) وهما تعريف أل وغيرها من العلية والإشارة والصفة  
على معرف واحد (وهذه) الأمثلة (معارف بالعلية) كما في الأربعة الأول واخرى النعماني  
القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع فقط أل وما بعدهما فهي جزء من العلم كالجميع من جعفر  
ومثل هذا لا يقال بأنه دائم انتهى (والإشارة) كما في الأنعام (والصفة) كما في الموصول (ولما)  
دائمة (عارضة) وهي نوحان وذلك لأنها (إما عارضة بالضرورة كقوله) :

ولقد جنتك أكل أو صافلا (قوله جنتك من ثبات الأوبر)

أنشد ابن جني وأصل جنتك جنتك من جنتك التي غلبت على الجاروسما وأكل أفتتح المهمة  
وسكون الكاف وعظم الميم وفي آخره حمزة جمع كمة كفوس وهو أيضا واحد كمة كجة وصافلا جمع  
صقول بضم السين وسكون المهملة وهو الكفاة الكفاة التي يقال لها فصة الأرض واحدة  
صافلا غلظت المدة ضرورية وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن مرس بنات مرس ولا يقال  
بنو أوبر ولا بنو مرس لأنها لا تقع لبنات أوبر كفاة صغار من جهة رديئة عظيمة وهي أول الكفاة وقيل  
مثل الكفاة وليس كفاة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب البكري يه طب ليس بن مسعود بن خالد  
البكري : رأيتك لما أنت عرفت وجرحنا صدوت (وطبت النفس بالنفس من همز)  
وأراد بالوجه أحيان القوم والمعنى أبصر تلك حين مررت أحيانا صدوت عنا وطابت نفسك من قتلنا  
صدقت حمرا والفاهد في زيادة أل الداخلة على بنات أوبر في البيت الأول وعلى النفس في البيت الثاني  
وهي لا تدخل عليهما (لأن بنات أوبر علم) لضرب من الكفاة (والمن تميز) واجب التنكير عند  
البصريين (فلا يقبلان التعريف) قال الداخلة عليهما دائمة الضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :  
ولا يسطرار سكنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري

ينبغي للفارح أن يجعل  
كونه علما قولاً مقابلاً  
لكلام المصنف (قوله  
نمرخان) قال اللغوي أي  
معرفة ونحوها المصدرية  
قوله (واخرى النعماني  
الخ) قال السلباطي وأجاب  
عن الشمني بأن المراد بال  
الواحدة هي التي لا تدل  
على تعريف سواء جعلت  
جزأ من اللفظ أو لا تدل  
على معنى غير التعريف  
أم لا تدل على شيء أم لا  
انتهى أقول وإليه الإشارة  
بقول المصنف فيما سبق  
أي غير معرفة فليأمل  
انتهى وفيه أن ما أشار  
إليه المصنف إنما هو  
عدم مناقاة الزيادة للزوم  
كما مر وحاصل اعتراض  
النعماني أن الزيادة  
تتألف مقارنة الوضع لما  
جعلت الكلمة التي فيها  
أن إذا هو جواب النعماني  
لا يلاقيها إلا ضرب الجواب  
بأن المتألف تلك الزيادة  
على الكلمة الموضوعة  
لكن لا فيها على ما مر صدر

الباب (قوله والإشارة كما في الآن) وليس في زيادة أل في لامية على أنه متضمن حرف التعريف فحفظ ليراد أن هذا القول ضعفه  
الناظم في شرح التيسيل فسقط ما ذكره الجلال في النكت (قوله لأن بنات أوبر علم) أي كما أن ابن أوبر وبنات أوبر علان فالرفع  
ما يرد أن يفتح أوبر علم هو إذا جمع بنو تكية فإذا كان مصافا لعرف بعرىب المضاف كما أشار إليه اللغوي (قوله فلا يقبلان  
التعريف) قال اللغوي قد يرد بالزوم أن لا يكون التمييز مكرراً أي يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة إذ يصدق عليه قول الناظم في التنكرة  
والمعرفة وغير معرفة قال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا الإيراد أن المراد بقول اللغوي تعريف التنكرة قبولها في نفسه مع قطع النظر

عن كونه مبيزا لاية ايها وانما من القول وقوله في الزيادة (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال الثاني اذ لم ان قصد التشكيك  
 الاشارة الى الاول في علم المتخاطبين ثم الاول بعد في علمها فاللام فيها قد هي لازمة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التشكيك  
 اولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد من ترتيب (قوله فالسابق منها حال) سياقا في باب الحال ان الحال المجموع (قوله واصل اولها)   
 هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه اقوالا لا يطيل بها وقال ان مدح جهور البصريين انه من تركيب وول كدوب وانه لم  
 يستعمل هذا التركيب الا في اول ومنصرفاته (قوله ليكون الفعل بمضارع) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق باسحق  
 مطلقا اول في حالة كونه صفة لكونه (١٥٢) بمسما منقول الاول والاولون والاول والاوليان والاوليات

والاول ويستعمل مع  
 من نحو زيد اول من هرب  
 ومضافا الى نكرة نحو ان  
 اول بيت ولى معرفة  
 نحو وانا اول اكرمين  
 وبالجملة فالاحكام التي  
 تجري في اسبق كلها  
 تجري فيه وان كان اول  
 ملحقا باسم التسهيل لانه  
 ليس في الحقيقة فعل  
 تفصيل وانما هو جار  
 عليه في احكام التسهيل (قوله  
 ولما يجوز) عطف على  
 إما خاصة (قوله او اسم  
 عين) قال الرضي وماليس  
 منقولا من الوصف  
 والمصدر وان كان في الاصل  
 المنقول منه معنى المدح  
 او الذم فالاولى جواز المدح  
 الاصل نحو الاسد في  
 المسمى بأسد والكلب في  
 المسمى بكلب وان لم يكن  
 المنقول منه ذلك لم تدخل  
 الا للغلبة كما يأتي انتهى

(ويستحق بذلك ما زيد) في الترتيب (شودا محو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) قال السابق منهما حال  
 واللاحق معطوف على الاول فيتم ايراد ذلك لان الحال واجبة التشكيك والاصل ادخلوا اول فالاول وفائدة العطف  
 بالفاء الدلالة على الترتيب التفضيلي والمعنى ادعوا ترتيبا لا سبق فالاسبق واصل اول هل الاصح أو ال  
 هل وزن الفعل فيبعض المعركة التي فيها أو ثم ادعوا الترتيب في الوارد لا اجتماع المثلين وله استهلالا أحدهما  
 ان يكون اسما بمعنى قل ليعقل يكون منصرفا متوقفا ومنه قولهم أولا وآخرا والثاني ان يكون صفة  
 فيكون الفعل بمضارع ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (ولما يجوز المدح  
 الاصل) المنقول عنه (وذلك ان المعنى المنقول بها) أي من تسمى (بفضل ال قد يمدح أصله) وهو التشكيك  
 (فتدخل عليه ال) للتحال في ال (وأكثر وقوع ذلك في المنقول من صفة كحارث وقاسم) من أسماء  
 القاصيين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة بكثرة أو مصفرة (وعباس وصالح) من أمثلة المبالغة  
 (وقد يقع ذلك في القول من مصدر كعصف) فإنه في الاصل مصدر ففضل الرجل يفضل فضلا إذا صار  
 ذا فضل (أو) من (اسم عين كعب) بضم التاء (إياه في الاصل اسم للدم) بتشديد الميم ومنه سميت  
 شقائق النعمان لشبه لونها في حرته بالدم على مقتضى كلام الموضح مما اعتد في كلام ابن مالك في شرح  
 التسهيل الاولي أنه جعل المنقول من مصدر والمنقول من اسم عين مرة واحدة وجهه انهما ابن مالك  
 في مرتبتين لعل ما جاء به أكثر في قولهما على منقول من صفة وإياه دحرجا على منقول من مصدر  
 وإياه دحرجا على منقول من اسم عين الثانية أنه مثل ما كان في الاصل المدح الصفة بما لا ينظم وقوله

ويصحب الاعلام عبيد حلاله للتح ما قد كان منه فلا  
 كالحسن والحسين والنعمان فذكر ذا وحده بيان

فتكون الوب غير لازمة ومنه ان مالك في شرح التسهيل لما قاربت الاداة فله فتكون لازمة فالجواب  
 عن الاولى ما جاء من اختيارات ابن مالك في قولها من عدياته فلا يتابع عليها من الثانية بأنه يمكن  
 ان يكون سمي بهما مجردا من ال كقوله

أيا جليل لعمري باقة حبسا فسيم الصا بخلص الى تسميها

ومفروا بها فلا حاجة (والباب كله سماعي) فينصرف فيه الى الوارد (فلا يجوز في نحو محمد وصالح وعروف)  
 ان يقال فهما المحدث والصالح والمعروف حال القلبية لأنه لم يسمع والحق لا تثبت بالقياض (ولم يقع)  
 دخول ال (في نحو يزيد ويشكر) عليهما (لان أصله لانه لولا ال) غير الموصولة فاما قوله

وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمي يعيد ان المنقول منه لعمري لا لفظ قال وهاهنا كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد المدح  
 أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفصيل كبير أمر فأتى ما مل (قوله كقوله أيا جليل لعمري) فيه ان لعمري في  
 اليد يفتح التون وهناك الذي الكلام هنا فيه يصحها (قوله والباب كله سماعي) ملك لأن أن لعمري ولذلك بنحو حارث ثم تدخل  
 عليه ال للتح لوروده ولا يضطر ط قصد إعلانه على المسمى بعبه الذي ردت التسمية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال الثاني لئلا  
 أن يقول لو عكس التمييز صبر في نحو محمد بقوله لم يقع وول محمد فرق ولا يجوز لكان أقصد يعرف ذلك بأدنى تأمل قال الشهاب  
 القاسمي وبوجه كآفاده في تقرير الدر من أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لأنه اسم بخلاف نحو يزيد لأنه لم يقع ولا  
 يجوز وقوله لأنه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يدل ان قول المصنف لا يقبل ال ظاهره أنه لا يقبل ال من حيث هي أي معرفة

أو غيرها وهو مدخل لأنه قبل أن يرد في اللفظ وكان قبله لا كما قال الناطم . وكونها بمحرب اللفظ قل . لكن يرد على هذا الجواب أن المراد حينئذ اللفظ المقبول الأصل المألوف لما فيه شرط في هذا الموضع أي اللفظ المألوف للبحر الأصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل والداخلة عليه موصولة أشار لذلك القائل ( فصل ) ( قوله من المرف ) بضمزة ( قوله بالإضافة أو الإضافة ) قال القائل يعني في أصل وحدهما بعد النقلة فمرف بالمسبوقة قوله أو الإضافة يعني المهدية كالمقوله لأن القائل أن يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الأفراد هو الاسم المجرى لا المرف بأل المهدية إذ لم يستحق لها هو الفرد المهدود بين المتخططين دون من عداه والمهد قد لا يفتق إلا في ذلك الفرد ولا دليل على أنه علم لمخالفه فيه فتدبر وقوله يعني المهدية قال الشهاب القاسمي لم يوجهه أن مدلول مدخول الجمعية ليس إلا الجنس من حيث هو وأما جبر وجود مدخل ضمن جميع أفراد أو في فرد منهم فلا يناسب أن يطلب على بعض الأفراد إلا تعريفه لأنه لا يستعمل فيه بخلاف ما إذا كان مدخولا لفرد المهدود فلا إشكال فيه لأن الموضوع لفرد المهدود يصلح له كل فرد إذا ما من فرد إلا ويصح أن يستعمل فيه لأن يكون له كراهته به ( ١٥٣ )

بالنقلة وبهذا يستطع ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على أنه علم الخ قال الشهاب القاسمي لا تنافي كون هذا المرف بلام المهد مشتركا بين أفراد ثم طلب على بعضها إذ لم يستعمل بمسب التعريف بلام المهد إلا في فرد مخصوص ( قوله حتى التعلق بالأعلام ) قال القائل أي صار هذا لأنه التعلق بها في رسمه التعريف إذ المضاف إلى العلم في رسمه وإن لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله أن المرفق في العلية لا في التعريف لثبوته قبل قال القائل ثم لا ينبغي أن المرف بالإضافة هو

( رأيت الوليد بن البريد مباركا ) . شديدا بأصاء الخلافة كاملة ( ضرورة ) دخول ال على البريد ( بهما تقدم ذكر الوليد ) وال الوليد للبحر الصمد وقيل ال في البريد للتعريف وأنه نكر ثم دخلت عليه ال كما ينكر العلم إذا أصيب كقوله : علا زيدنا يوم النفا رأس زيدكم . بأبيض عاضى القفر من يمان حكاه في المفق ولم يتعقبه وحديثه في نظر لأنه وإن نكر لا قبل ال نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يشل ال بخلاف زيد إذا نكر ( فصل ) ( من المرف بالإضافة أو الإضافة ما طلب على بعض من يستحقه حتى التعلق بالأعلام ) الشخصية في أحكامها وصار هذا اتفاقا ( فالأول ) وهو المرف بالإضافة ( كان عباس بن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود ) قيل والصواب ذكر ابن البريد مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادة وهو من العابقة الأولى قبل وهذا ( قوله ) من قال غلب عليهم العبادة دون من قال ( غلب على العبادة دون من عداهم من آخرتهم ) ( الثاني ) وهو المرفق بالإضافة ( كالجم ) ما يقع في الأصل يتناول كل فهم ثم صار هذا ( قريبا ) من أصله في التصغير ثم واصل القروة أي كثرة الكواكب لأن كواكبها سبعة فصارت عشرين ثم يروي في بعض النسخ بأمراد غلبت الياء في الياء فصارت أربا قاله الفهرست الرازي ( والمقبة ) فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد الجبل ثم اختص بمقبة من التي تصاف إليها الجرة فيقال جرة المقبة قاله الخطابي وقيل آية ( والبيت ) فإنه في الأصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام ( والمدينة ) لطيف مدينة رسول الله ﷺ ( والأرض ) فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلًا ثم غلب على أرضي محمد بن ونحوه وإلى ذلك أشار الناطم بقوله : وقد يصدر علميا بالنقلة . مضافا أو محصوبا ال كالنقلة ( وأن هذه لازمة ) دائما ( إلا في نداء أو مضافا يجب حذفها ) لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان ال

( ٢٠ - تصريح - أول ) المضاف وأن الذي صار هذا المركب ( قوله قبل وهذا ) ( مما يرد الخ ) قال القائل هذا الجواب ظاهره وحاصله أن من قال غلب عليهم العبادة كان المذهب فقط العبادة أي غلب على عبادة هذا دون من يفارقه في هذا الاسم هو مسمى به مع أنه لم يطلب على ابن مسعود لأنه مات قبل إطلاق هذا المذهب ومن قال غلب على العبادة فلا يرد عليه ابن مسعود لأن هذا المضاف أو المرف المذهب ومن قال غلب على العبادة فلا يرد عليه ابن مسعود لأن هذا الاسم قد غلب على عبادة هذا دون من عداه من آخرته وحينئذ في تعريف المرف لهذا الجواب بقوله قبل نظر ( قوله لا في نداء أو إضافة ) قال القائل لا ينبغي أن ال هذه من ال الزائدة في علم قارئه من جهة ال أصل النقلة وقد قال في ال الزائدة في علم قارئه أنها لازمة ولم يستثن نداء لا غير موقعا حتى هنا البداهة الإضافة وغيره قريبا من كان الإطلاق في الأول مرادا أشكل الأمر وإن لم يكن مرادا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا إشكال إلا من حيث الإعلان في موضع التقييد وبذلك لهذا الاحتمال أن السمين في ( مرآة ) في سورة الألقام عند الكلام على القسم نقل من ابن مالك أن الزائدة في علم قارئه وضعه المذهب في الإيجاب وهو مخالف ما عليه الموضع انتهى

وقوله أشكل الأمر قال الشباب القاسمي كان وجه الإشكال أنه لم يفرق بين ما هنا وما هناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضح قال  
الشباب لم يوجه المخالفة من حيث أنها لم يجعلها لازمة بل غالبية من حيث أنه يسمى الوجود بالعلم بالظنية خلاف ما أطلقه الموضح  
فليحذر (قوله هذا يوم الاثنين) قال القاني اعلم أن إضافته من إضاافة المسمى إلى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنتين وأن الاثنين في الأصل  
اسم للمعصومين لا للفرد المتأخر منهما إذ اسم الفرد المتأخر هو الثاني لا الاثنين حيث لا يطلق على اليوم المعين بالنقل لا بالغاية إذ بعض  
مستحقه يومان لا يوم ثاني فتدبر (هذا باب المبتدأ والخبر) قال الدنوشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل  
بما ليس به وابن السراج حيث ذهب إلى أن المبتدأ هو الأصل لا الفاعل وإلى ذلك ذهب الجرجاني لأن أصل الكلام إنما هو  
الفاعل والمفعول والفاعل الإضافة وذهب بعض المتأخرين إلى أن كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أر من صرحا انتهى قال أبو حيان وهذا  
الخلاف مما لا ثمرة له ولا زيادة مبنية فالظاهر ما شئنا على القاموس (قوله أو بمنزلة مجرد الخ) قال الدنوشري بمنزلة صفة لموصوف  
مذكور مطلق على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلة أي بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى في والمعنى أنه حال في محله (قوله مجرد عن  
العوامل العقلية) اعترض عليه بأن التجرد بني لوجود من حيث المنزلة واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل  
عامل لفظي ونفي الكلية بوجوب بني العموم لا عموم النفي فلا يفيد بني الحكم عن كل فرد بل عن جملة الأفراد فيصدق عند عدم بعض  
العوامل ووجود البعض لأن التجرد (١٥٤) عن شمول الوجود كما يكون فصول القدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بأن هذا إنما يرد

إذا كان التجرد بمعنى  
السلب البسيط ولا للم  
ذلك بل هو سلب على وجه  
المعقول إذ القلب إيجابية  
كقولك الجماد لا حي  
وإبادة التجرد عن جميع  
العوامل بأن لا يوجد فيه  
عامل على سبيل عموم  
النفي لأن العموم فيكون  
المعنى هو اسم لم يوجد فيه  
عامل لفظي وعلى سلب  
أن التجرد بمعنى السلب  
البسيط فيفيد نفي العموم  
وهو يمتثل شمول القدم

هذه كما أشار إليه الناظم بقوله وحذف الـ الذي أنشأ أو تحذف أو حسب (نحو يا أحمى باهلة) بموحدة  
قبيلة من قبيل بن هيلان من قبيلة (و) يا (أحمى لطلب) بفتح الهمزة المثناة فوقها نية وسكون الفين  
المعجمة وكسر الهمزة في آخره باموحدة قبيلة حسب باسم أي الفلب بن وائل (وقد تحذف) الـ هذه (في غير  
ذلك) المذكور من السند أو الإضافة وهذا معنى قول النظم . وفي غير ما قد تحذف . (سمع) من  
كلامهم (هذا حيوي طالما) حكاهما ابن الإبراهيم بن هيرق فيقول معنى فاعل كقبولهم بمعنى قائم واشتقاقه  
من طاق بمعنى كأنه طاق كوا كسوراء من المجرىة ويجوز أن يكون سموه بذلك لأنهم يقولون الدبران  
يطلب التريا والبيوت يعرفه من ذلك . بينهما قاله القاهر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضا (هذا يوم  
الثنين مباركا فيه) حكاهما بنو حزم في المحل من قبل النصيب ووجه فساد قول المبرد في جعله الـ في الاثنين  
وسائر الأيام التعريف بدار البصيرة بذكر استوحيص هذا الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توصف فيها  
الصفة لدخول عليها الـ كالحرك ثم طلبت نصارت كالدبران  
فليس كذلك ناظم المبتدأ بل اكتفى به بالثالث فقال . مبتدأ زيد بن جابر . وحده الموضح بقوله (المبتدأ  
اسم) صريح (أو بمنزلة مجرد عن العوامل العقلية أو بمنزلة) أي بمنزلة التجرد (مجرد عنه أو وصف رافع

والافتراق فيعين أحدهما وهو الأول بالدليل الخارجي كقوله تعالى إن الله لا يصب كل محتال غشور ويمكن أن يقال اللام  
في العوامل لجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجملة أي المبتدأ هو الاسم المجرد عن ماحبة العوامل العقلية فلا يرد ما ذكر  
أصلا وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامل العقلية لفظا أو تحديرا ليخرج نحو زيد جوا بالـ قال من قام إذ  
التقدير قام زيد فريد وإن كان مجردا عن العوامل العقلية لفظا ليس مجردا تحديرا أو اشتراط التجرد عن العوامل العقلية  
مبنى على غير مذهب من يقول أنهما ترافعا أي كل منهما رفع الآخر على مذهب يراه أيضا غير الخبر (قوله مجرد عنه أو  
وصف الخ) قال الدنوشري قد يقال (إن هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المجرىة إذ نحو أقل رجل يقول كذا أقل له مبتدأ وليس خبرا  
عنه ولا وصفا وإنما لمكتفى به وكذلك غير قائم الـ إذا كان قائم به ليس خبرا عنه ولا وصفا الخ وقوله أو وصف ليس مطلقا بل قوله خبر  
عنه لقصد المعنى وإن عطف على قوله اسم فإنه الظية على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضا فليحذر على ماذا عطف فتأمل انتهى وأقول هذا  
جيب فقد قال الشباب القاسمي إن قبل الأول أن يقول أو رافع لمكتفى . ويسقط قوله أو وصف وإن كان ذلك إنما يطرد في الوصف  
فقد بان في خبره نحو لا توفك أن تعمل فتدأ خبرا بوا توفك مبتدأ وأن تعمل فاعله أي من الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك لـ ذلك  
لأنه في معنى أقل رجل هنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الـ إذا كان فاعله خبرا به لدخول هذه الأشياء قلب إذا أريد الوصف ولو  
بالتأويل يعمل توفك خبر قائم بـ أما أقل رجل يقول ذلك فاعله صريح في التيسيل بأن صفة التكرار بعد مضمرة عن خبر ما أشار بقول

آخراتها تجعل خبرا انتهى. هذا وقال الفاني قوله أروصف رافع لمكتن به ثقاتل أن يقول يدخل فيه نحو لا يفتقر لهم إذ قولهم وصف معطوف على اسم ولم يدر ط فيه التجرد كان الاسم وقد يجاب بأن التجرد منه مراد وإن لم يصرح به إلا أن يقال المراد لا يدفع الإبراد فتأمل وقد يجاب بأن مرفوع لامية غير مكتن به كائن في الإشارة إليه انتهى ينتفع ما أورد من أصله بصله معطوفا على خبر عنه أي عكرم عليه بأنه كذا وكذا قال شيخنا الملا محمد بن أبي بصير عطف قوله أروصف على اسم وحذف مجرد عليه لئلا لا أول عليه كاحذف أو بمنزلة كما أشار إليه الفارح وكان ينبغي أن يذهب إلى حذف مجرد وكأنه لو وضع لم يشر إليه ويصح عطفه على خبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لامية فلوهم إنسلم أروافع لمكتن به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث أنه وصف فيخرج الحسن وجه إذ هو وصف وافع لوجه وهو مكتن به لأن الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشهاب. لكن راعى فمن حيث أنه مبتدأ لا من حيث أنه وصف ووجه ذلك أن وجه مستند إلى الحسن والحسن مستند إليه فيكون أروافع وجه بالحسن لكونه مستند إليه لا لكونه وصفًا ولا كان الأمر بالعكس بأن يكون الحسن مستندًا ووجهه مستند إليه كأي قائم الزيدان ونحوه فأمله (قوله لمكتن به) قال بعضهم من مظهر كأي قائم الزيدان أو مظهر بارد كأي قائم هو الاستمرار قال الشهاب القاسم الظاهر ما يأتي من قوله غير مأسوف الخ فإنه حكم بأن ظهر مبتدأ مع أن الوصف الذي أضيف إليه لم يرفع ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا بل ضميرًا مستترًا ثم سمع شيخنا قرر ما حاصله أن حصول الوصف المذكور ليس ضميرًا مستترًا بل هو على زمن ظهر نائب الفاعل أي خبر حيث قال في درسه معترضنا قول المصنف (١٥٥) الآتي والخبر الجزء الخ مالمعه يلتصق على زمن في غير مأسوف

لمكتن به) من الخبر أو مجرد الوصف (فلا اسم) الصريح (محر) قول من يستند السامع عدم إيمانه أقربنا ومحمد بنينا) وقيل المراد بهذا الإسناد التنظيم والإقرار بالإخبار وهذا الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذي بمنزلة) أي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أنو الفعل (محر) وأن تصروا غير لكم) فإن تصروا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأن تأويل صومكم وخبره غير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل محرو (سواء عليهم أن نذرتهم أم لم نلهم) فأذرتهم مبتدأ وهو في تأويل مصدر وأمله تنويع معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير إذا ذكروا عدمه سواء عليهم وصح الإخبار به عن الأنبياء لأنهم لا يفتقرون إلى أصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدوق على التقليل والكثرة ومنع الفاعل من في الحجة وبه ابن عمرو كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لأن ما في حين الاستعظام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستعظام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث الخبر (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدم معه أن نحو (سمع بالمعدي سحر من أن تراه) فسمع مبتدأ وهو في تأويل معاملة قوله أن مقدرة والذي حسن حذف أن من سمع لبوتها في أن تراه قاله الموضح في شرح المحذور وهو في هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ في الذي قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدر في ظرف باب التوسيط شاذ في غيرها (والجهد) من العوامل القطعية (كاشفنا) الصريح هو لقول (والذي بمنزلة الجهد) من العوامل القطعية

على زمن في غير مأسوف على زمن فإنه خبر لامية نائب الفاعل تنص به القائمة مع مبتدأ وهو خبر الوصف المذكور مع أنه ليس خبرًا أو يجاب بأن ظهر مبتدأ في الظن والمبتدأ في الحقيقة هو مأسوف إذ هو في معنى ما مأسوف فلا يصدق مع مبتدأ غير الوصف بل مع مبتدأ هو الوصف انتهى حاصل ما طعننا من تقديره في المحرر أطال الله بقاءه (قوله من

يستند السامع عدم إيمانه) أي بناء على اشتراط القائمة الجديدة في الكلام كاهو مذهب الفارح ويحتمل أنه قصد أن يكون المثال بالكلام المقيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال قد نوسرى فيه نظر إذا المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب أن يقول هو الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال في قوله والمصدر المنصب الخ وانتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتأمل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبر إن في قوله تعالى إن الذين كفروا وما بعد فاعل به وجود أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهذا الأخير مبنى على أن النكرة المنفصلة يصح أن يجر عنها بالمرط فتأمل انتهى وقد مثل الدنوشري بالآية لنقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبرا متقدما هو الصحيح وقول الآ كثر وقال كثير إن سواء خبر إن وأندرتهم فاعل حجة الأولين أن سواء ليس بصفة في أصل الوضع فإجراؤه على باب الاسمية أول من إجرأه على الوصف ولو كان صفتي لأصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم أبوه كذا فاعل أحسن من قولك برجل سواء هو وأبوه فذلك كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبرا لأن تلاتا يكون فاعلا (قوله منع الفارسي الخ) لم يبين أهراب الآية عند هار لعله ما مر من أن سواء خبر إن وأندرتهم فاعل (قوله وأجيب بأن الاستعظام الخ) فإن قيل المتبرج باب الظن ولهذا علق في حاشي أيبهم في الدار قلنا ذلك استعظام إذا لم يجرأ عليهم في الدار وأما هذا فليس له معنى استعظام أثبتة (قوله شاذ في غيرها) قال الدنوشري قال الدمايني في شرح التمهيد في باب القسم لا سلم أن السبك بدون حرف مصدرى شاذ في غيرها على الإطلاق وإنما يكون شاذ إذا لم يطر في باب أما إذا

أظهر في باب الاستمرارية فإنه لا يكون شاذاً كالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركبت الأسياف حين ركوبه هذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تأكل السمكة وتشرّب اللبن لأنك إذا شربت لتشرّب بأن مضرة يصرف الظاهر اسم مطرد فاعل فعل وهو ينتفع فينصب اسم مطرد عليه والتقدير لا يأكلك منك أكل وشرب لهذا مطرد انتهى وقال الزرقاني قال العلامة القاني قوله إن السبك بدون حرف مصدرى مطرد في باب القسوة هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم أن السبك بدون ساكن لأن حمزة القسوة حرف مصدرى فيكون السبك مع ما بعدهما وما المانع من تعدد ما من حروف المصدر بل هي أقوى من كونها لا تنافي في هذا المعنى بطلان في انتهى وقال بعض الفضلاء قوله إن السبك بدونها شاذ فيكون في نواسب الفعل أن حذف أن ورفع الفعل بهذا الحذف قياسي وحيث حكمنا بأن أن مقدرة فهي مثل الموجود في حيث كانت كالوجود في كان السبك غير شاذ في قوله شاذ في قوله هل من عائق (قوله هل من عائق) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون عائق مبتدأ وخبره فلا أخفى من الخبر بل أن هذا الوصف الذي يكون له فاعل أخفى من الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا يدخل (١٥٦) عليه من فكذلك ما هو بمنزلة انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشاف وبيع المصنف

مادخل عليه حرف فرائد أو شبه فالأول (محرر من عائق غير أنه) برحمة (محبته دوم) لا فرق وذلك بين الوصف وغيره فالتالي وحسبك مبتدأ وإن كانا مجرورين عن والباء الزائدة (لأن وجود) الحرف (الزائد كلا وجوده) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيوبه) قوله تعالى (يا أيكم المقتنون) فأبكم مبتدأ والباء زائدة في المقتنون خبر هو لم يمسك لأن صيغة مفعول لا تكون عنه بمعنى المصدر وعند الأخفش بالعكس فالمقتنون بمعنى المقتنة مبتدأ مؤخر وأبكم خبر ضم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى هل الأول أيكم المقتنون أي المقتنون هل الثاني المقتنة بأبكم أي المقتنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن مسعود قوله هل المقتنة وسلم (من لم يستطع فعله بالصوم) بالصوم مبتدأ مؤخر عليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاه مستتر به بالصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وحيث الأول أن إعراف النائب شاذ فإن عليه إذا كان اسم فعل يكون كالبا من ليلا هو الشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين حتى الجنس وما لام الاسم المفعول ورد بأن ذلك إذا كان المراد به النائب المراد هنا المخاطب وإنما جى بالضمير فابا على المدين (والأنه) للمخاطب في المتيقن أنه أبو إسحق الجوزي في نقده على مقرب ابن مسعود والثاني وهو الذي يقبض الزائد نحو هل أي الخوار منك قريب وهو رب رجل صالح قبيته لمجروا لعل ورب موضع رفع بالإبتداء لأن لعل وروب أشبه الحرف الزائد في كونها لا يتعلقان بشيء (والوصف) يتناول كل من المفعول والمفعلة المقسمة واسم التفضيل والمسبوب (نحو أقم هذا) وما مطروك الممران هو هل حسن الوجهان وهل أحسن في حين زيد الكحل منه في حين غيرهما قرئ أبو الكوالدي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا يملك أن يفعل ذلك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف وكونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي أن يفعل فاعل بنو كذا سدا الخبر وسيأتي في باب لا (وخرج) بقوله خبرته أو وصف (فانزاع) من أسماء الأفعال (فإنه لا خبرته ولا وصف) فلا يكون مبتدأ بناء

أبا حيان في الرد عليه بذلك ولتدوين هذا الوصف منزلة الفعل لا يفسر ولا يوصف ولا يعرف ولا يلقى ولا يجمع وسيأتي في باب حروف الجر أن خبر المبتدأ عذول أي لكم لا جملة يردكم لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبر مفعول لا شذوذا وإنما جملة يردكم صفة واحتمار التوضيف مجرد تصوير الفعل لا للإيات فإن الاستفهام للإينكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه (تلييه) قال الله تعالى من المبتدأ المقرون بالحذف الزائد

قولهم ناهيك برديف مبتدأ مؤخر وناهيك خبر مقدم لمن أريد أناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف ه فإن قلنا هل من ذلك المبتدأ المنضم في كان الزائدة في قوله ه وجهان لنا كانوا كرام ه فيقول من زعم أن الأصل وجهان ه لما وقع الظرف غريب كان واستمر الضمير فيها وشدة قراءة شاذة عن البريدي وإن كانت لكثرة قطع هو داخل في قوله مجرد عن العوامل لأن كان الزائد قبل يعمل فيها ه وإنما استوفينا استنباطا لظاهره لوبق (قوله لأن صيغة مفعول الخ) ولأن سياق الآية يقتضي الاستفهام عن المقتنون من القرية لا عن مكان آخر (قوله نحو رب رجل صالح قبيته) قال الله تعالى (وخرج) بقوله كرم قائم كان أحسن لأنه لا يجمع في مثله المبتدأ والخبر فإنه يجوز فيه أن يكون مفعولا لهل حد قوله زيدا خبرته (قوله وإن فعل فاعل بنو كذا قاله) الله تعالى فيه فظرا أما أولاه فهو حذف لقوله في باب لا إله إلا الله نائب عن الفاعل وأما ثانيا فالفعل يجمعهم من قول المصنف قولهم قوله أن فعل كذا أي حمله أن فعل ويبنى للمراسلة من التناول كأمك كلف منارك كذا وكذا ما نولك أن فعل كذا أي ما يبنى لك انتهى ومن قول الزرقاني في باب لا التول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولكم ما أعوذك هذا الفعل أي لا يبنى لك أن تتناولوا ما أعوذ أي إن خبر لا مرفوع أخفى عن الخبر وإن مع أبى ركان أبا حيان لحذف ذلك فقال ما قال ما هو محكي عنه في باب لا كما

ذكره الفارح (قوله غير ممكن به) أي فلا يحسن السكون عليه وذا راعى إذا لم يرجع فمضوا أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فعلى أقام أبو مائة يكنى به ويحسن السكون عليه لأنه بخلافه أقام أبو زيد ويصح الرفع نحو أقامها بعد ذكر الزيد بن أن الضمى فاعل أغنى عن الخبر (قوله زيد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدهنوشي ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ وقام مبتدأ ثان وأجواب فاعل أغنى عن خبره وبالجملة خبر من زيد لظهور زيد قائم أجواب (قوله وفي الاكتفاء بالقول) قال الدهنوشي كان الأول إبداءه بالرفع كما هو ظاهر لي فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماحى وإنما ذلك شرط فيها لإدخال النصب لاسقاطا كما قال الفارح نقلا عن الخفي في إعمال اسم الفاعل (قوله وواف مبتدأ) هذا خبر متعين لجواز كونه نعتا للحجازية وإنما فاعل أغنى عن خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظهور عند الاستئثار)

قال الدهنوشي يفهم من هذا الجواب أن الدهنوشي وابن الحبيب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرا منفصلا وللشك فيهما خلاف ذلك وإذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدأ بالإعطاء قال بعضهم إلا في مستثنى الأول نحو أقامه وخاربه زيد إذا أحسننا الثاني فقام مبتدأ والخبر المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقامه الزيدان أم ذاهبان إذا لم يجعل ذاهبان خبرا مبتدأ محذوف أي ما ذاهبان هل يعمل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتأمل انتهى وكلام الخفي في باب المبتدأ من الباب الخامس صريح في رد جواب الفارح لأنه نقل أن الكوفيين أوجبوا في نحو أقام الله ابتدائية

على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب وهو الأصح (و) خرج قوله ولفح ممكن به (نحو أقام أجواب زيد فإن المرفوع بالوصف) هو أجواب (غير ممكن به) في حصول التاكيد مع قطع النظر عن زيد (زيد مبتدأ مؤخر) (والوصف خبر) مقدم وأجواب فاعله (ولا بد للوصف المذكور) هو ما هو بذكره (من) (اشتراط تقدم نفي أو استفهام) عليهما محل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثاني فإنه في الخفي والنفي يعمل النفي بالحرف وبالاسم فالنفي بالحرف (نحو قوله : خليل ما واف بهدي أنها) وإذا لم تكونا لي على من أقطع

لما نافية وواف مبتدأ وأنها فاعل مدمد الخبر وفيه رد عن الدهنوشي وابن الحبيب حيث شرطوا أن يكون المرفوع مما ظاهره أنه الموضح في شرح الظهور وجوابه أن المراد بالظهور عند الاستئثار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقام اسم ليس والزيدان فاعل بقام مدمد خبر ليس قاله ابن حنبل (و) النيل بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقام مضاف إليه والزيدان فاعل بقام مدمد خبر غير لأن الخفي ما قام الزيدان فهو محل غير قائم مضافة ما قام قاله ابن حنبل أيضا والنفي في الخفي كالتنقيص الصريح نحو إنما قائم الزيدان لأنه في قوله فقام ما قام إلا الزيدان (والاستفهام) يعمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فلا استفهام بالحرف (نحو) قوله :

(أقامن قوم سلى) أم نورا همتاء إن يظنون أنجب جيش من قطننا

فقامن مبتدأ من قطنن بالمكان إذا أقام به وقوم سلى فاعل مدمد الخبر والظن السه والاسفهام بالاسم نحو كيف حالس العمران وإنما لم يعمل المرفوع بالوصف خبرا فحين لأن الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يظهر منه فكذا ما قام مقامه وإلى ذلك أشار الخفي بقوله :

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسار دان

وقس وكاستفهام النيل وإذا لم يقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلافا للأخفش والكوفيين) في إجازتهم وقوله مبتدأ من غير أن يقدمه نفي أو استفهام (ولا حجة لهم في) قول بعض الطائيين :

(خبر بنو غلب) فلذلك ملقبنا ع مائة غلب إذا ظهر صحت

خلافا للقائم في شرح التيسيل (وابنه) في شرح الظم (لجواز كون الوصف) وهو خبر (خبر ما قلنا) وبنو غلب مبتدأ مؤخر (ولا يخفى الإخبار به) أي يظهر مع كونه مفردا (من الجمع) وهو بنو غلب (لأنه) أي خبر (هل) وزن (فعل) وفعل على وزن المصدر كسهيل والمصدر يجر به عن الخبر دو الخفي والجمع فاعل حكم ما هو على ذاته (نحو على صدر الملائكة بعد ذلك ظهر) ولفظ بكسر اللام سكون الخامس من الآراء

الضمة ثم قال ووافقهم ابن الحبيب وهو إذا دخل في ما لا يجمع على ذلك ثم نقل أن الدهنوشي دم أن أرا حبا بعد من الخفي بالبراهم أن أرا مبتدأ فاعل أن مراد الدهنوشي بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارز (قوله والنفي بالفعل الخ) فيه مساعلة لكونه ليس مبتدأ خبر وجه من تعريفه بأشراط التجرد عن البواعل القلبية لما هو مرفوع بليس والفاعل مدمد خبر ما وكذا يقال في ما الحجازية ثم أنه يراه أنهم قالوا في باب التواسخ لا يدخل على مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مساعلة لأن المبتدأ حيث ليس وصفا إلا بالتأويل أرى أخبارا أن المضاف والمضاف إليه كالتثنية الواحد (قوله لأن الوصف قائم مقام الفعل) الظاهر هذا مع تجريدهم فيها إذا فطابق الوصف وما بعده أفراد الوجهين (قوله خبر على حد والملائكة الخ) قاله الثاني قد ينقل عن الملائكة جمع بكسر



الوصف التام بالفعل الخارج مثلا في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداء لأنه تمرد للإسناد (قوله واقتضى بأن المبتدأ الخ) قال  
الدوشرى في غير نظر لأن الرفع لا يجره ليس المبتدأ وإنما هو صلة لأن المبتدأ هو الال المرسومة ولكن ظهر إمرأها فبأيضا بعد ما لكونها محل  
صورة الحرف كاهو معروف فتأمل (قوله وهذه الأقوال كلها الخ) قال الدوشرى في غير نظر لأن قوله كان دائما لنفسه بنفسه منوع إذا  
صاحبا يران فهو ما والمحكم به غير المحكوم عليه قطعا وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لأن مدار العمل  
على الطلب وهو حاصل والمعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكره عاملا إمرأها باعتبار المعبر ونحوه فلان اجتماع عاملين الخ  
مردود أيضا بأن هذا اصطلاح له ولا حاجة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل تأنيده الخ (قوله وعن الكوفيين أنها تراها)  
قال الدوشرى قال بعضهم ورد على الكوفيين في ذمهم أنها تراها بأن حق العامل أن يكون قبل الحصول فيه وحق الحصول فيه أن يكون  
بعد العامل فيه فينتج من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متأخرا لئلا يؤولوا ويلزمهم (١٥٩) أن لا ينصب المبتدأ إذا دخلت

عليه أن وأيضا فإنا نقول  
زيد قائم قائم قدر رفع مهملا  
مستتر فيه فإن كان قائم  
هو الذي رفع زيدا أيضا فقد  
رفع العامل الواحد شيئين  
على غير وجه الاشتراك  
ويلزمهم أن يطلوا قائم من  
الضمير لأنه قد رفع اسما  
ظاهرا ومن قال أنها أي  
المبتدأ والابتداء مراد الخبر  
بالتأويل مثل هذا التقدير والماء  
وذلك أن لتأويل العمل في  
التقدير فتسمى ثم أنها  
يتناصران على العمل في  
الماء وإحاطة (قوله قد  
يكون نفس المبتدأ أي المنى  
نحو زيد أخوك الخ)  
والظاهر أنه أراد بكونه  
نفس المبتدأ أي نحو ذلك أنه  
ليس بخلافه كما في نحو زيد  
هذه عما أخبر به بطرف

لجواب عمل فيه عند مطابقة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل واقتضى بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو  
القائم أبوه صاحبك فلو كان تراها الخبر لا أدى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بأن  
الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر  
محكوما به (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج رحمه الله أبو الباقا وحجة من قال به أن الابتداء  
رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتضى لها فهو كالفعل لما عمل في العامل عمل في الفاعل (ولا)  
ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضعيف فتوى بالمبتدأ كاقوى  
حرف الشرط بصفة حين حملها في الجزاء عند مطابقة وهذه الأقوال الثلاثة من البصريين (وعن  
الكوفيين أنها) أي المبتدأ والخبر (تراها) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم أن كل واحد منهما يقتضي ال  
الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما أن أي الشرطية عامة في الفعل بعد ما هو عامل فيها في نحو  
أيما تدهوا وهذه الأقوال كلها ضعيفة أما الأول فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المنى نحو زيد  
أخوك فلو رفع الأخ زيد كان تراها لنفسه بنفسه وأما الثاني فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين  
وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنويين لا يقتضي أن يرفع المبتدأ الخ لأن العمل تأنيده والمؤثر أقوى من  
المؤثر فيه فيلزم أن يكون الثاني الواحد أقوى من الواحد الأول وكان مؤثرا في أثره من ذلك الوجه  
وهو الرفع واقتضى قوله للإسناد من الأعداد المبرودة نحو اتان لا تخفياها وإن تمردت فلا إسناد معها  
فليس بمبتدأ ولا بابتداء في اتان من تسكنان نفس مثل قول الجوهري :

(فصل) (والخبر هو الجزء الذي حصلت به) أو بمنزلة (القائمة) التامة (مع مبتدأ الخبر الوصف  
المدكور) في قوله أو وصف رافع المكتوب به (مخرج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) نحو زيد من قوله قائم  
زيد (قوله) وإن حصلت به القائمة لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ومنه على اسم الفعل نحو  
هيأت العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو زيد أن من قوله  
أقام الزيدان فإنه وإن حصلت به القائمة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو

على ما سبأ في مسألة الإخبار بالطرف ولا يكون الخبر نفس المبتدأ فهو ما صدق لا بد منه على ما سبأ في الكلام على كون  
الجملة الواقعة خبرا ولا يتأتى هذا التأويل المذكور هناك (قوله وإجابات الأئمة في اتان الخ) قال الدوشرى في غير نظر إذا لا يظهر كون الرفع  
أول أحوال الاسم فلا تقتل ولو قيل (إن الرفع أضر فاحوال الاسم لم يبعد) (قوله والخبر الجزء الخ) قال القناني إن قلت يلزم من هذا  
التعريف المهوراد الخبر يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعريفه خبرته وهو مشتق من الخبر كما تقدم (قلت) لا يلزم  
إذ المراد من الخبر الإخبار القوي لأن قلت لا يصدق على نحو التا حارة ما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شمرى شمرى ما كان  
الخبر فيه حين المبتدأ ، قلت يصدق إذ القائمة في الأول خاصة بأصل الوضع وفي الثاني بتأويل شمرى لأن شمرى الذي شهدهم  
أعلم أن التعريف المذكور متوقف بنحو ذاهب من قوله زيد جاربه ذاهبة إذ لا تحصل القائمة به مع مبتدأه لا فتاه على غير الغالب  
انتهى ويمكن أن يجاب عن المهور بنحو ما ذكره على ما قرره التشاب القاسم في شرح الودقات في تعريف العلم (قوله أو بمنزلة) أي  
كأن صورة الإخبار بالطرف والجار والمجرور ويلبى أن يريد أو بصفته ليبدل نحو بل أتم قوم عادون بل أتم قوم فهلون فإن الثاني

ثم القادة الصفة لا الخبر ويحمل أنه أراد بتمتعه ما هو متنازع من جهة ونحوها كقول أهل المذاهب المتأخات (قوله بطلاف قول الناظم والخبر الخ) فإنه لم يسلّم فيه الحد للخبر وقد أجبنا عن الساطع والحرشي وقال الشهاب التامسي في بعض الحواشي قول الخبر الجزء المتم القادة أي مع المبتدأ بقرينة ما علم من أول الباب إلى هنا من أن الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره فاندفع ما قد يرد عليه من أن الخبر يف يحمل كلا من فعل القائل مثلا والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقرينة قوله فاعل الحق فإنه دل على أن الوصف لا خبر له (قوله وهو إما منفرد وإما جملة) قال الدنوشي إن قلنا نظر في الجار والمجرور من أيهما اقتضى يجوز أن يحمل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة إلى ظرفية وغير ظرفية ويجوز أن يقال تارة يلحق بالمفرد بأن يفردا وشارع الجملة بأن يقدر فعلا نقلته من خط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم انتهى (تنبيهان) الأول لا يمتنع كون الجملة هنا ظلية خلافا لابن السراج وابن الأثيري كقولهم :  
قلتم من قبل صبره كيف يسلم صابيا نار لوعة وحرام ولا فدية خلافا لعلب نصره والدين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقهم الله رزقا حسنا ولا مصدر فالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقرم وأصل هذا عند المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وإن سمع يقوم هذا فعناه ينوي الحبم عند الوالدية الآن حاصلة والمقيد بغير القيام قالوا فلما لا يجوز في كلامهم زيد يقوم لأنه مستقبل فلا يصور (١٦٠) الإخبار بعدم تحققه وقوله باطل لأن الإخبار يستدعي ظنة الظن لا التحقيق وتأويله

الوصف المذكور فلا يكون لزيد حرام بل فاعل زيد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم : والخبر الجزء المتم القادة . فإنه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو إما مفرد) وهو ما ليس جملة فيحمل لشيء والمجموع (وإما جملة) اسمي وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم إلى يفسوس سبعين قسما كل منها بخلاف صاحبه في حكم ما وكأها ترجع إلى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال : ومنفردا يأتي ويأتي جملة . (والفرد إما جامد) وهو ما لم يغير بمعنى الفعل الموافق للمادة بالنظر إلى القياس لاستعمال كزيد فإنه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وتأسد إذا أريد به شجاع على رأي غيره وإن كان في الاستعمال مضمرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق للمادة وهو فصيح وكصاحب فإنه وإن كان مضمرا بمعنى صاحب لكن لا بحسب القياس الاستعمال بل بحسب القياس الأصلي وذلك ما يجوز ال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب هتدم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدأ هو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ وإلى ذلك أشار النظم فخره والمفرد الجامد فارغ (إلا أن أول) الجامد (بالمحقق) فيتحمل ضمير المبتدأ (محرر زيد أسد إذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين وإن أريد به التفتيش على إحصاء الكفاف أو أنه نفس الأسد بمألة فلا يتحمل ضمير المبتدأ هتدم وذهب الكسائي من الكوفيين والروائي من الصريين من وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء أول بمقتضى أم لا (ولما بمقتضى) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق للمادة بالنظر إلى القياس الاستعمال كقائم فإنه دال على معنى قام وإذا أخبر به من مبتدأ (فلا يتحمل ضميره) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

فاسد لأنه لا يأتي ونحو  
هو ما تدرى نفس الآية  
إذ لا يكون التقدير ماذا  
عنوى كسب غدود هواء  
عدم السباح باطلة هذا  
الفرقين تولب بقول :  
فلما رآه آما هان وجدماه  
وقالت أبرنا هكذا  
سوف يفعل  
وفي البيت رد على تلبيه  
السبيل وعليه حيث منما  
أن يتقدم ما بعد السين  
وسوف عليهما وعدما  
أنهما حرفا صدر الثاني قد  
يجب كون الخبر جملة وذلك  
في أما كن أو صلها بعض  
الفضلاء إلى ثمانية عشر  
مها خبر ضمير الشأن

والقصة وخبر كان والنصوص بالمدح إذا تقدم الموصوب على الاختصاص به يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمضامره مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لاحق والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطريق في نحو طوبى للذين فإنه يلام الابتدائية والإخبار عنه بالجار والمجرور وما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعد إذا محرو ، إذ هما في العار ، وخبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطية نحو ولواهم صبروا (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهر ما ذكره من رأي أنه ليس جامدا والخلاف الآن بالنسبة إلى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر أن لا يرد في المناسب إسقاطها وإسقاطها لكن أيضا ليناسب الإضراب الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الإشعار والمن الدلالة على ذلك وهو ظاهر لأن صاحبنا بحسب الاستعمال طلب على صاحب الملك فليس مما زاد كروا وإن كان مضمرا بذلك (قوله إذا أريد بأسد شجاع) قال القاني يعني أما إذا أريد بأسد حقيقته وأداة التفتيش محذوفة كما هو مذهب اليبانيين فلا يكون من لإخبار بالمفرد انتهى كلاما فيه وإن حصل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده أن الجار والمجرور غير المفرد ووجهه ترده بين المفرد إن قدر متعلقه مفردا والجملة إن قدر فعلا ويظهر بأن الخبر حينئذ الجار والمجرور فلينظر هل الأمر كذلك ويظهر كما قال الشهاب التامسي أنه ليس كذلك بل الخبر المفرد أي لفظ أسد وإذا رفع ففي كنهه ضمير المتعلق فطر (قوله فيتحمل ضميره) قال الداني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يعني أنه متقضى بنحو زيد عمرو عناره



هو وجوب إبراز للاضغاع الخلقية من وجهين وتخصف الصفة حينئذ من التخصف لوصف بر واثباته الأصل في قوله زيد هند ضاربها هو أن تقول زيد هند هو ضاربها لتجرى الصفة على من هو لمولكنهم آخرها التخصير وجعلها مفعولا وقدموا الوصف وجعلوه خبرا انتهى بعد أن كان خبرا لغيره والزموا هنا إبراز الضمير فيها على ذلك الأصل اه مضاه برمه لثباته وسيأتي في كلام الشارح في باب عطف النسق التصريح بأن الفعل إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير (قوله واستثنى عن إبراز الضمير) قال الدوشري يقتضى بظاهرة جواز إبراز حيث لا يكون كذلك كالألف في الماصرح والاشعري من امتناع إبراز للإبلاس والوصف حيث لا جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه قلت وقد يشكل بأن الأصل أن يرجع الضمير للمضاف دون المضاف إليه (قوله أم لم يلبس) قال القاني يقتضى أن يخص بظهوره إذا لم يلبس عموم قوله وفي اختيار لا يلبس بالمعصية اه وإما محتاج إلى التخصيص إذا لم يقل بظاهر كلام الرضى من أن البارز تأكيد (١٦٢) مستتر (قوله لاحتمال أن يكون باع) قال القاني في ذلك قلت يمكن تخرجه على أن ذرا منصوب

بأنون محذوف مفسرا  
بأنوها وإن كان مضافا .  
قلت يمنع منه أن بانوها  
ماص مجرد من ال فلا  
يعمل فلا يفسر عاملا  
لكن التحقيق أن بانوها  
يحتمل فيه التضمين أن  
يكون منصوبا على  
المفعولية ويجوز على  
الإضافة لأن مذهب  
سيدويه أن الصفة المقرنة  
بال أو المردة منها إذا  
وقعت مشاة أو موحدة  
والصل بها ضمير وجب  
تجريدتها من النون وجاز  
في الضمير بعدها الجر  
والنصب تعلقه به الرضى  
وأشار إليه الموضع في  
باب الإضافة إذا تقرر  
هذا فلا مانع من أن  
الوصف في البيت يراد به

الإسناد إليه هو الضارب ليدوا غيب المعنى لوجب إبراز ضمير القاعل دفعا لهذا اليبس فإن كانت الاء  
لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستثنى عن إبراز الضمير (أم لم يلبس) الخال (نحو كلام  
هند ضاربته هي) فقامتا بيبس في ضاربته بدل على أن الوصف في المعنى لمند وكان يلبس أن لا يبرز  
ضميرها إلا أن البصري التزم إبراز مطلقا طرفا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال  
وأبرزه مطلقا حيث تلا . ما ليس مناه له محصلا  
(والكوفي إنما يلزم إبراز عند الإبلاس) خاصة (تسكا بنحو قوله)  
قوى ذرا المجد بانوها) وقد قلت . بكنه ذلك عدنان وقطبان  
وجه التمسك به أن قري مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وخبر خبره خبر قري  
والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قري مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا  
المجد وهو في المعنى قري لأنهم المأثرون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لأن اليبس مأخوذ من الذرا المبنيّة  
لأبائهم ولو يبرز لقل على اللفظ العوضي بأنهم لأن حكم ضمير الجمع المتعصل حكم جمعه الظاهر فيكون  
الوصف معدا كالفعل إذا استند إلى جمع وعلى لهذا كلوى المراجعة بانوها م ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال  
أن يكون ذرا المجد منصوبا على وصف محذوف بغير الوصف المدكور والتقدير بانوها ذرا المجد بانوها والذرا  
جمع ذرورة وذرو وقاله في إعلاله المجد التكرم وما من جمع بان اسم قاعل من بنى يبنى والأصل بانويون أهل  
إعلاله قاضون وحذف النون للإضافة في البيت من القبول بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبره  
ويبينه قاله الجوهري اه فإن أراد أنه جملة فعلية ماضية فالضمير هو الواو في بانوها إذ ليس ثم قاعل غيره  
حتى يبرز وإن أراد الوصف من ما من يبرن أو بين فنياسه باتن مزة بعد الألف بدلا من عن الفعل والجمع  
بأنون لا بانون (والجملتان ما غرس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرباط) بربطها بالمبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم  
بقوله . وإن تمكن إياه معنى اكتن . بها (نحو مرقاة أحد إذا قدر هو ضمير شأن) فهو مبتدأ  
واؤه أحد جملة خبره وهي جنة في المعنى لام مفسرة له والمفسر عن المقصر أي القائل أنه أحد ولا

الذرا هو الاستمرار فيكون بمنزلة الحال في حصة العمل ويكون ذرا منصوبا ببنون مفسرا بالمند كور وناظم اه وقال القشهاب القاسمي  
وقد يجب أن يمنع أنه ماض بل هو الإطلاق فيعمل كقوله الرضى (قوله والذرا) قال الدوشري قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا  
يكتب بالألف عند البصريين لأن الله مبتدئ من واور عند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومنه وشو غور شاو كسوة وكسا (قوله نفس  
المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس ذات الشيء قال القاني إن أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الخلل  
وقد يختار الثاني وقوله كل خبر كذلك يجوز إذا جلت في قوله زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير بدنه فهو ما خارجا  
لكنها تقول بغيره صادق على المبتدأ أي قائم الأب اه ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة كما  
أشار إليه الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرباط) قال الدوشري فهم أن الرباط إذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون  
لارباط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج للرباط هل ما تحتاج إليه عكس ما في النظم لأن الأولى أشبهت المفرد في  
عدم الاحتياج إلى الرباط (قوله وهي جنة في المعنى) قال القشهاب فتعاضى فيه إشكال لأنه إن جعل الخبر بمعنى الجملة

المبين في باب القضية فيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشأن وإنما الشأن مضمون الجملة الذي هو مفرد والظاهر في المثال أنه ليس الشأن بمجموع انه معنى أحسن النسبة بينهما بل الواحداية لأن جعل مضمون الجملة الذي هو مفرد لكل جملة كذلك لأن الخبر لا بد من اتحاده بالمتبدا بحسب الذات ولا يتحد به كذلك إلا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف تنبئ هذه الفقرة ورأيت بخط شيخنا العلامة أحد الفقيهي رحمه الله في بعض الجوامع كلاما لا بأس بإيراد ما كان فيه طول فإن فيه طائلا ونصه قول القاضي في سورة الإخلاص لأنها هي التي هي معنى بأن الجملة الواقعة خبرا عن خبر الشأن لما كانت عنه لا تحتاج إلى رابط كما قال هو وغيره . أقول يمكن أن يقال على وجه تشبيها لا دمان إن أريد أنها عنه بحسب مفهوم لا جل الإفادة والإيجاد بحسب المصادق مع التنظير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محولاتها فقد يقال إنه مفكك أيضا إذا ما صدق خبر الشأن أم من الله أحدوا الخاص لا يحصل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام يلزم منها نصريهم بأن خبر الشأن لا يظهر عن إيجابهم وبعبارة أخرى وهي أن ما صدق خبر الشأن مفرد ما صدق خبر الجملة مركب ولا يفي من الخبر بمركب . فإن قلنا يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المتبدا أصلا واللازم باطل فكذلك المعلوم . قلنا نعم كان القياس كذلك لولا ذلك تراهم يقولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المتبدا ليصح وقوعها خبرا . فإن قلنا فليكن الأمر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن خبر الشأن . قلنا قد صرحوا بأنها مؤودة بالخبر وإن كانت على موقفة فلا بد من تحرير المقام للأجل الكرام هذا وما عدكم في الخامس على هذا المثل من الإشكال فقد تأملت مع غيبته من بعض التأمل فوجدته كلاما مزعوما لا طائل تحت حجبته الظن ما حتى إذا جاء لم يجد شيئا أما أولا فلما أفردتموه في مجلس المناقشة من أن الجملة هي الله أحد خبر خبر الشأن فاللازم على تقدير ما أن تكون الصفة عين خبر الشأن ولا يجوز فيه ولا يلزم أن تكون صفة الله عين ذاته والأشارة لا يقولون به ولا أن يخالف ذاته (١٦٣) إنها ممكنة بمتن الصفة كما قيل به في الصفات كما ادعاه ذلك

الجنس وكأنه فهم أن خبر الشأن واجع إلى الله سبحانه أو أن المراد من الشأن صفة الله سبحانه والزم القاضي ما لا يلزمه وأما تأينا فيقول هذا البعد

يكون خبر الشأن الماحض وإنما يكون خبره شيئا مفرا بجملة بعده خبرية صرح بها أي فإن كان بلفظ التذكير مسمى خبر الشأن وإن كان بلفظ التأنيث مسمى خبر نكرة وقد يسمى بها وأما إذا قدر هو خبر المسؤول منه فمفرد هو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (ولمعرفة إذا هي شائعة بأبصار الذين كفروا) إذا قدر مسمى خبر نكرة هي مبتدا وشائعة خبر خبرهم أبصار الذين كفروا مبتدا مؤخر ووجه أبصار الذين كفروا شائعة في موضع رفع خبري . شيئا في الخبر أم لا إذا قصص أبصار الذين كفروا شائعة فلا تحتاج إلى رابط وأما إن قدر مسمى خبره لا يصح كقولهم بأمرهم وهم يعلمون (فمن لا ينظر إلى أصله إذا أبصار الذين كفروا هي شائعة كقولهم لا يكفون بالخبر مفرد) ومنه (فمن لا ينظر إلى أصله

الضمير لو سلمنا أن الضمير يرجع إلى الله سبحانه أو أن المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحقق بوجه أصلا ويأتيه أن دعوى القاضي رحمه الله إنما هو العيلية بحسب المصادق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العيلية بحسب المصادق أن تكون صفة تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحقق ألا ترى أن كلا من الأشارة قول المعتزلة بغير قول بصحة الخبر في قولنا الله سبحانه ومعلوم عندهم أن المتبدا والخبر متحدان بحسب المصادق مع اعتبارهم أجمعين بصحة هذا الخبر اللازم له الاتحاد في المصادق يقول الأشارة أن الصفة ليست عين الذات بل هي شائعة على وجه بينه المحققون لا يجوز فيه عند مزيد التأمل إلا أن قول الأشارة هو الظاهر فينبغي المصدر إليه والتحويل عليه وهذا التقرير ظهر لك كل الظهور أنه لا يلزم من دعوى العيلية بحسب المصادق أن تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحقق بل هذه الدعوى تنافي مع قول الأشارة أن الصفة ليست عين الذات ولا غيرها ونهاية قول المعتزلة أنها عينها هذا ما ظهر في ما عرفت من الليل لهذا القوم السقيم مع الاشتغال بهم الغيالي وقد كتبنا لهم لانا عيسى بن عبد أن أوقفنا على نسخها اشتراها من مكة المشرقة فقرأ عليها كتابنا في هذا الخبر (تنبيه) من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المتبدا في الخبر ما جازي ذكر الاعتلال أحق ما قال القيد وكلنا لك جدد لا مانع لما أخطبتم ولا معنى لما منعتم ولا ينفع ذلك الجدد فأسحق ما قال القيد مبتدا وخبره لا مانع لما أخطبتم مع ما بعده ولا خبره فيقولون فمفرد كلنا لك جدد معترض بين المتبدا وخبره (قوله هو أما إذا قدر الخ) قاله الأرقاني قال المحقق ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسؤول وهو لا يفتقر إلى أصل الله عليه وسلم صف لنا ربك فذلك فهو مبتدا والله خبره وأحد خبر خبره وأجاز الأخرى أن يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدا محذوف أي هو أحد أو جاز أن يكون الله بدلا من هو أو أحد خبر هو (قوله إذا قدر مسمى خبره قصة الخ) قاله الأرقاني على هذا في كلام المصنف حذف من الثاني لولا الأول ولا يجوز أن يقع أبصار بها خاصة لأن خبره الصفة يلزم بعده جملة ويحذف عن مذهب الكوفيين أنه من حاشية المكى وقال الثاني لم يقل إذا

قدر هي ضمير القصة لأن ذلك متعين إذا جعله عائدا على ما في الذهن وأبصار مدلا أو عطف بيان يستلزم انفصال بين التابع ومتبوعه  
بأجنبي من التابع اه ومراده بالأجنبي شاعرة الذي هو خبر هي على هذا التقدير فإن كان كذلك فاعظم مع كون الخبر معمولا للبند فلا  
يكون أجنبيا ثم إنه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن إجماع كونه الضمير لقصة لما قرره في المباح وغيره فاعمل وقال  
الدونوري إنما لم يقيد المصنف بقوله إذا قدر هي ضمير القصة احترازا عن الإعرابين الذين نقلهما الشارح لأن كونه في مما إذا يلزم  
عليه وقوع انفصال بين معرفة ونكرة لا تشبهه الهمزة لأن يخلو إن من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هي ضمير الأبصار  
خلاف الظاهر وعليه فاشاعة خبري وأبصار الذين كفروا متبدا وأجلة قبله خبره والتقدير وإذا أبصار الذين كفروا هي عاشقة فظهر  
قوله عند هي قائمة بأهل (قوله قاله الدماميني والمرادى) قاله المصنف أيضا والمحقق في بحثه الجدل التي لا محل لها من الإعراب  
قالوا في نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بد وإن أو محذوف في الظاهر وإلا لكان متعارفا  
للضفاف فيجب ثبوته نحو لا حافظ القرآن عندك وكل مصدر متعدي بحرف الجر يجوز أن يعمل المجزوء خبرا عنه مثبتا كان أو منقيا  
(قوله وهو إما ضميره) قال الهمدي (مما اكتفى في أجلة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف أجلة الواقعة حالاً لأن الحال  
تعي بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فصل رابط بخلاف الخبر بـ به ركن الكلام فلا يحتاج إلى فصل رابط اه وهذا يقتضي  
أن الواو أقوى في الربط وفي خلاف بتنا في حاشيتنا على المختصر في التذليل ثم إن ما ذكره (مما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لعدم  
الربط بها فتدبر وقال الحفيد (١٦٤) لفتاوى أن يقول ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه أهم

من رابط جملة الجملة  
بالموصول وكذا من  
الجملة الواقعة حالا  
أو صفة واجب بأنه  
لما كان الإخبار بالجملة  
أكثر من الوصف  
والوصف والحال ناسب  
أن يكون رابطها أهم  
من رابط كل لأن الشيء  
إذا كثرت الكلام ناسب  
أن يأتي على أكتاف مختلفة

(حسي) فطلق مبتدأ وانه حسي مبتدأ وخبر واجبة خبر فطلق وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو انه حسي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق أن مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة المعط كان حكمه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادى (وأما هذه) أي غير المبتدأ في المعنى (للا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له) وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم . . . . . ومأني حله . . . حافية معنى الذي سيقت له (وذلك بأن تشمل على اسم بمعناه) أي بمعنى المبتدأ (وهو أي الاسم المتضمنة عليها الجملة) (أما ضميره) أي ضمير المبتدأ حال كون الضمير (مذكورا) هو الأضمر (مذكورا بضمه) الجملة قام أبوه خبر عن زيدو الرابط بينهما الجاء (أو مقفرا) وهو إما مجرور أو منصوب في الأول (مجرور من منوا بضم) قاله من مبتدأ أول ومنوا من مبتدأ ثان وسوخ الأضمر أي التوحييد (مضمر أي منوا منه) وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدر (و) الثاني نحو (قراءة ابن حاتم وكل وعداقه

ولا يخلو ما فيه فإن دعوى الكثرة في الخبر عوجها بما لا دليل عليه ثم إن لأشياء التي لا تحتاج إلى رابط أحد عشر كما في المتن وحاشا مختلف في الربط ولعل المرجح السامع وقد بطننا ذلك في حاشية الألفية في بحث الحال ( قوله وهو إما مجرور أو منصوب ) قال بعض الفضلاء أفهم أنه لا يكون مرفوعا وليس كذلك قال الموضح في المتن الضمير هو الأصل ولذلك يربط به مذكورا ومندوبا مرفوعا نحو أن هذان لساحران إذا قدر لم يساحرا له ولعله إما خاص بالمجرور والمنصوب مجزا للموضح في المتن وإلا فكما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا وهذا لا يدفع الاعتراض عن الفاعل لأنه كان عليه أن يتم بالمرفوع ( قوله نحو السمن الخ ) قال بعض الأفاضل الجبر الكرم يستلزم أي الكرمه والفرق بينهما أن منه حال من الضمير المستكن في تسخين ومنه هنا صفة كما ذكره الفارح . من فست لم لا يكون صفة للسكر كما كان صفة لمنوان ، قلنا عملا بالفاصلة من أن الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل التكرات . والتكر معرفة بالألف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك عنوان لأنه تسمية لا وصف . فإن قيل إنما ذهبوا إلى تكثيرهما نظر إلى حالهما وأنها بقدره باستقر أو مستقرا فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل المستقر معناه الذي استقر فيه هذا التقدير إلى حذف الموصول وإبقاء صفة وهذا غير جائز عند البصريين فأما قياس الكوفيين المجردين لذلك فلا يمنعه ما رفق به مجرد أن يكون منه متعلق يستلزم التقديرية هذا ملخص ما في شرح القصول كما قاله شيخنا العلامة الفخيم نعمه الله بخرا من دعوى أن الحق المستقر موصولة بخلاف ما مر من السعد من أن ال التعاطية على الوصف المراد به الثبوت التعريف ولا شك أن الوصف هنا الثبوت كما بهرنا من ذلك في حواشي المطول عند قول التلخيص بالقصاحة في المقرد



ليس رد الكون العائد إياها المتبادر معناه وإنما هو رد لكون الدين مستأ وهذا الرد أخذه من المفتي لكن ذاك قالوا استدلالاً بالحسن  
بالآية ثم قالوا يجب منع كون الدين مبتدأ لحسن هناك الرد لأنه جمع الآية دليلاً وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فبما ساق  
المتبادر فلا تغفل بالاحتياط وإن أراد القارح رداً فيه هذا فلم يقدم شيئاً عليه . (فصل) قوله وضع الخبر ظرفاً قال المتن  
قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم (١٦٦) ومن خطه نطقت بنحو من كلام المفتي ما قررنا شيئاً من غير مرة أن الظرف

والجور لا يحكم عليه بأنه  
خير إلا إذا كان المتعلق  
بها فإن كان خاصاً فهو  
الخبر حذف أو ذكر وحل  
هذا فيخص قوله هنا  
فصل وضع الخبر الخ  
ولقد أدى خطه إشارة  
إلى التصحیح ناصر الدين  
والصغرى رحمهم الله (قوله  
والركب أسفل منكم) قال  
الذنى أى فى مكان أسفل  
من مكانكم فهو أفضل  
تفصيل بدليل من وصف  
المكان ثم أقیم مقامه انتهى  
(قوله ويجرور) قال  
الذنى أى فى مكانه  
أن الخبر هو المجرور وحده  
وليس كذلك وقد صرح  
السيد فى حاشية الكشاف  
صند قوله تعالى أنعمت  
عليهم بأن الظرف المستتر  
محكوم لجموده بأنه فى محل  
رفع بخلاف الفوقية  
إنما يحكم بالنصب فى نحو  
أنعمت عليهم والرفع فى  
نحو من يرد له المجرور فقط  
(قوله بشرطهما أن يكونا  
تامين) قد يقال ترك  
المصنف كالتأنيب هنا

أحدهما أما العيب فلنو عيب وثانيهما حيث قصد التهويل والتنظيم هو الحاقه بالحاقه قاله الناطق  
وأما الموم فلا لا يجوز زيد ما تسمى زيد فم الرجال عند لعمري النساء وأما أما الصبر عنها  
فلا صبراً فمن باب أما العيب فهو عيب فهو من تكرار المتبادر بقضمو معناه وليس الموم فيه مراداً  
إذ المراد أنه لا صبر له فيها لأنه لا صبر له من كل شيء قاله فى المفتي .  
(فصل) (وضع الخبر ظرفاً محملاً للركب أسفل منكم ويجرور بالخبر المحذوف) بشرطهما أن يكونا تامين كما  
مثل فلا يجوز زيد مكاناً ولا زيد بك لعمري القاتلة يرتفعان بمحذوف وجواباً ثم قيل الخبر نفس الظرف  
والجور وحدهما والمصحح لذلك تضمنها معنى صادقة على المتبادر وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من  
الخبر واختار ما الرضى والسيد عبد الله (والصحيح) عندنا هو وضع كما لطائفه (أن الخبر فى الحقيقة متعلقهما  
المحذوف) لا هما ولا مع متعلقهما واحتج بقدر مقال الأفشى والفارسي والرهشدي تقديره كان  
أو استقر وحجتهم أن المحذوف عامل المصباح لفظ الظرف وحل المجرور والأصل فى العامل أن يكون  
فعلًا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (أن تقديره كان أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم أن  
المحذوف هو الخبر الحقيقى والأصل الخبر أن يكون اسماً مفرداً أمكلاً من التمرين استند إلى أصل صحيح  
ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور وحج لا يصلح للعمل نحو أما فى الدار فزيد إذا لم يكر فى آياتنا  
لأن ما لا يحصل من القام إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه وإن إذا التعليل لا تلحقها إلا فعال على  
الأصح قال المحرر فى المفتي الحق عندى أنه لا يرجع تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المفتي انتهى وإليه  
يرشد قول الناظم : (أخبروا بظرف أو حرف جر ناوين معنى كان أو استقر  
وذهب الكوفيون وأما ظاهر وخبر إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال أبا طاهر وحروف  
التأنيب المتبادر ودعاهم برفع الخبر إذا كان فيه نصرة خبر أو كونه بصبغة إذا كان غير خبر  
زيد عندك وقال الكوفيون التأييد صيغة مفعولة كونهما متعلقين للمتبادر قال فى المفتي ولا مفعول  
على حذو القولين (و) حل القول بأن هما متعلقان محذوفاً فالصحيح (أن الضمير الذى كان فيه انتقل  
منه إلى الظرف والمجرور) وحكى فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله :

فإن يك جناناً بأرض سواكم فإن مؤدى عندك الدهر أجمع

وجه الدلالة أنه أن أجمع مرفوع لا يصح أن يكون تأكيداً لمؤدى ولا الدهر لأنها منصوبة ولا الضمير  
المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد حذف متالياً ولا لاسم إن على حله من الرفع على الابتداء لأن  
المطالب للحل قد زال بدخول التأييد وإذا بطلت هذه الأقسام لم يمان أن يكون تأكيداً للضمير المتصل إلى  
الظرف وهو المطلوب ولا يصلح الفصل بالآية وهو الدهر فإنه جائز فى الضرور وقيل لا ضمير فى  
الظرف والمجرور مطلقاً تقدم أو تأخر أو أن الضمير حذف مع المتعلق ودمج بن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً  
أو مجروراً لا ضمير فيه صديقه به التأخر إلا إذا تأخر عن المتبادر أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

الشرط لعلم به من قوله السابق . والخبر الجزء المسمى المتبادر . وفيها بيان من قوليهما لا يظهر بآية الزمان عن التامين والتأمان  
ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل أن التامين ما يتعلق بخاص لم يتم عليه قرينة أخذاً من كلام القارح المقيد لجواز الإخبار  
بالتأنيب مع القرينة لوجود القائدة (قوله لأن التوكيد والحذف متعديان) فيه نظر كما عرفت مما سار فى باب الوصول (قوله لأن  
المطالب للحل الخ) قال القائل لقائل أن يقول يجوز أن يكون تأكيداً لقراءة على حله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرط  
وهو النهى بعد الخبر إذ الحظ وغيره سواء كان فى الرضى

(قوله يخبر بالمكان الخ) قال الدوشري وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان خبر متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وإن كان منصوبا وهو مكررة فالرفع أرجح نحو أنت متى مكان قريب وفارك متى يمين وشمال هو باقي على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف إماما من المبتدأ أي مكانك متى مكان قريب أو متى الخبر أي أنت متى ذو مكان قريب وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضى (قوله ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني) قال الدوشري قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان مكررة رفع غالبا نحو الصوم يوم واليوم شهر إذا كان السهم في أكثره لأنه باستغراقه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبيرة ويحذف نصب هذا الزمان المسكر وجره من نحو يصوم ويوم أو يوما خلافا للكوفيين ثم قال وإن كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يمكن إلا الرفع غالبا كما في الأول عند البصريين ثم قال وإن وقع الفعل لاق أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة أم متكررا فالأصل نصبه أو جره بنى الخفاء من تقريرين نحو الخروج يوما أو في يوم واليوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الخج أشهر معلومات فإذ لنا كيد أمر الخج حتى كان أصلا بالخج مستغرفة بجميع أشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضى وقد نقله الثاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائد فضيلك بمطالعة (عليه) قال المصنف في حواشي ابن الناطم كالحبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبذل ورد (١٦٧) بذلك إعراب الدوشري إذا في

إذا انقلبت بدلا من مريم وليس بشيء إذا لا تلازم بين صلة الخبرية وصلة البدلية فتقول سري زيد ثوبه فيصح ولا يجرى زيد ثوبه انتهى ومراعاة بدلية الاشتغال ونحوها لا كل من كل لأنها تلازم الخبرية فتدبر (قوله فإفادة في الأخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجرى أن يصحكون

على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا فندم لجاز أن يؤكد أن يطفئ عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولكن أن تقول (نحتمل مع جواز الإسماع لتصل بالاجتناب ولا يجوز منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التفریب) (ويخبر) بالمكان عن أسماء لأدوات والمعاني محذوف خلفك والخبر أمانة ولا يخبر (بالزمان) إلا (عن أسماء المعاني) إذا كان الحديث غير مستمر (نحو الصوم اليوم واليوم هذا) فإن كان الحديث مستمرا امتنع الإخبار به منه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الأدوات فهو زيد اليوم) والفرق أن لأحداث أفعال وحركات غير مماثلة يبدل كل حدث من زمان يختص به بخلاف الأدوات فإن لاسمها إلى جميع الأزمنة على سواء فإفادة في الأخبار بالزمان منها (فإن حصلت فائدة جاز) الإخبار بالزمان عن أسماء الأدوات فتصل الفائدة (كأن يكون المبتدأ أما الزمان خاصا) إما بالإضافة (نحو نحو في شهر كذا) فتصل به أو هو عام لصلاحته في نفسه لكل متكلم إذا لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا آخر وهو خاص بالأشخاص إليه وإما بالوصف فهو من زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) فتح الحمد قوله بديا آخر الحروف والمع من الصرف للعلمية والمجته لأنه شهر رومي (واليوم حر واليلة الهلال) نصب اليوم قبله (ة) التأويل فيها واجب تقدير

مبليا على اعتبار الوضعية لجاز أن يعتبرى الرصعية أن يكون باعتبار المظنة بأن يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسأل عنه وتقصد إفادته واستفادته والذوات التي لا تتحدد كذرات الأدبيات لكونها مطروقة الوجود في سائر الأزمنة وجودها ليس من شأنها أن يجهل في شيء من الأزمنة الخاصة ولا أن يسأل من وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد إفادته واستفادته بخلاف ما يشهد كالورد وبخلاف ذلك باعتبار الأمانة لأن وجودها يتم الأزمنة لا يتم الأمانة فلذا أفاد الأخبار بالأمانة دون الأزمنة (قوله فإن حصلت فائدة) قال الثاني أن الرضى جعل العين الخبر بها بالزمان نوعا لوما يغيبه المعنى في تحديده وقتادون وقت يقطع فيه تقدير المضاف فالأول كالورد والثاني كقولهم اليوم غمر وقضيت أن الأول لا ضرورة فيه إلى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتأمل (قوله والزمان خاصا) قال الدوشري وجهه أن المعلوم لذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالخصوص مجهول فيفيد الإخبار عن عطف ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحن في شهر كذا) قال الدوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في حل يجوز أو لا فيه ترده انتهى أقول قد علم من المصنف في الحواشي هذه المسئلة فانظر حاجتنا إلى الإخبار بالزمان لا بغيره وهو المجهول إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بنى ثم قال وإذا وضعت الظرف ثم جرته بنى جاز ونحوه خبر الجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستداه أنه صايف وصف والجر بنى لا يشترط كون المبتدأ عاما وكلام الخارج يوم خلافا ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف والظرف وجه اشتراط الجر بنى (قوله لصلاحته في نفسه الخ) بهذا يتدبر قول الثاني أن كون المبتدأ هنا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له في كلام الأئمة والمحول عليه ماني الرضى انتهى وسبقه

لذلك الدامني فقال فلا أدري كيف يصح التمثيل ونحن لاسم المعين العام ولم ينضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى ولا ينبغي أن مثل  
نحن أنا لصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف في الجامع إلا أن نحو الرطب في تمر ونحو في شبر كذا وأنا في يوم طيب انتهى فإشارة  
إلى مسئلة الوصف المتقدم من الألفاظ خلافا لمن توم أن يسميها رقا وحرف قوله إنا وضبطه بكسر المعزة وتثنية النون ليكون  
الضمير كنعن (فصل) قوله والحكم على المجهول لا يفيد رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه حق المبتدأ أن يكون  
معلوم لأن الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولا لأن الحكم بالمعلوم سمي في تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه  
يكتفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانصب وإذا أضاف التركيب انتهى فيه ابتداء والخبر معرفتان إذا جهل الانصب فقد ير (قوله  
كأن يجبر عنها الخ) لا ينبغي أن الخبر والحال أخران وسيأتي أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والفارح لثمة هنا  
ومن دونه المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذكور منذ إذا وقعا مبتدأين كإني في حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشي  
متعلق بقوله مختص وهو عرج (١٦٨) لنحو عند رجل درهم كأمون كلامها ولكنه عرج لنحو في الدار رجل إذا المجرور ليس

مختصا بما يصلح للإخبار  
كأهو واضح ويمكن أن  
يجاب بأنه إذا اكتفى  
بالمختص بما ذكر فلان  
يكتفي بالذي يصلح للإخبار  
هنا أول وقوله نعم  
لمختص بسبق على صحة  
وصف الرصف فإن لم يقل  
به كان هو صفة للوصف  
بقوله مختص وقوله أو  
صلى بان عليه قد يرد  
بأن مطلب البيان لا يكون  
في المشتقات ولا شك أن  
لفظ مخرج مقتضى انتهى  
وبما ينبغي التنبه له أن  
الفارح أشار بما صنفه  
إلى إصلاح عبارة المصنف  
لأنها تقتضي إجازة عند  
رجل درهم إذا الطرف

مضاف كما قاله الفارسي (و) لأصل مخرج الورد) و أيار (و) اليوم (شرب محرو) البقرة (و) في  
الحلال) فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المفعول لأن اسم الذات والتفصيل بين حصول  
القاعدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة ومجاهد ووافقه الناظم فقال:

ولا يكون اسم زمان خيرا هـ من جهة وإن يفد فاجبرا

والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك ليؤول

(مصل ولا يبتدأ بكرة) لأنها مبهمة والحكم على المجهول لا يفيد قالبا (إلا أن حصل له قاعدة  
كأن يجبر عنها بمختص) بما يصلح للإخبار عنه (مقدم) لمعنى مختص (ظرف أو مخرج) بدل من مختص أو  
مطلب بيان عليه وظاهر كلامنا التقديم قد دخل في التسويغ والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة  
أن يجبر عنها بظرف مختص والتقديم إنما هو لرفع اليأس الخبر بالصفة صرح بذلك في المتن فاعلم (نحو  
وله يتامز) وانحدر ونحو (و) من أخصارهم (قوة) فريدو فحاشا ومبتدأ ومما سكرنا وصوغ الابتداء  
بهما الإخبار عنهما بظرف ومخرج مختص لإحاطتهما بما يصلح للإخبار عنه وهو المضمير وإلى ذلك  
أشار الناظم بقوله:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة هـ ما لم تفد كمدريد نمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لقراءات الاختصاص والتقدم معا (ولا يجوز) عند رجل  
ماله) لعدم الاختصاص بما يصح الإخبار عنه (أو) كالمص (تلقوا فينا نمر ما رجل قائم) هو مثله في النظام  
بقوله فاعلم لنا فرجل دخل مبتدأ وسوغ الابتداء بهما تقدم الذي هما وما وبذلك تحصل الفائدة  
لأن النكرة في سياق النفي تعم وإذا صحت كالمندول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعروف بأن  
الاستغرافية (أو) تلوا (استغفاما نمر الله مع الله) هو مثله في النظم قوله وعلم فيكم فإنه وفي مبتدأ  
وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في جبر لاستفهام بذلك تحصل الفائدة لأن الاستفهام سؤال عن غير

مختص لقولهم أن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب قول المضي كأن يجبر عنها بظرف أو مخرج بصلح كل منهما  
للإخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشي قد يقال لاسم أنه لا يدخل له في التسويغ فليأمل (قوله ولا يجوز رجل في الدار)  
قال القاني لأن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما في الدار جاز أن يقول رجل قائم في  
الدار وإن لم تخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسم قال شيبث أطال الله بقاءه في الدرر زيادة على ما ذكر هنا ينبغي الجواز  
في مثل ذلك لأن الإخبار عن النكرة بالحصول في الدار المحببة مفيد بجلاب في دار ما (إلا أن يقال الإخبار عن النكرة بلا مسوغ  
مطنة عدم الفائدة وهو ممتنع وإن تخلف المادة انتهى وهو مفيد طلبا بأن المسوغ حصول الفائدة وقد تعرض بمصونها  
(قوله لأن الاستفهام الخ) قال الدنوشي هذا لا ينطبق على قوله أنه مع أنه إذ هو للإسكار لا السؤال ومعنى قوله فأشبه العموم  
الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه تشبه  
أن استفهام هنا فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التبيين فليأمل انتهى وقال القاني حصول الفائدة فيه يعني  
الاستفهام وفي فتنى ضمن المبتدأ إذ النفي والاستفهام يتعلقان بكل فرد لأن الاستفهام هنا إنكارى انتهى قال الشهاب

التاسمى إلا أن الاستهوام هنا لا ينصرف إلى إنكارى كإثباته ولا يرد عليه ولا يحى لعدم الانحصار هو التحقيق لأنه لا فرق بين العموم  
 القهولى والبدلى كالسكره عند الاستهوام الإيمارى لا يرد عليه لا بد من فهمه بالسكره المختصة لأن عمومها بدلى لأنه أوجب  
 بأن عمومها متوهم بخلافه مباد كراهية نصير أعموم السكره بعد الاستهوام الإنكارى فعمولى لأنه يلى فى المعنى (قوله وفيه رقة هل  
 ابن الحاجب) استشكل فى أماليه هل من مزيد وأجاب بأن مزيد ليس بمصدر بل وصف فحذف أى هل شئ مزيد أى يزداد سلمنا أنه  
 مصدر إلا أن جره محذوف يقتدر قدما كما جعل فى إن محلا إن مر محلا (قوله وقال ابن الحاجب المسوخ للابتداء الخ) قال لا ما  
 فاطمون بأن المراد انقضاة بين الجلسين لا أفرادهما المخصوصة قاله لورنتس المتدفع من الصفة فقلت لا يستقيم لأنها إنما تكون معتبرة  
 فى الموضع الذى لا يراد فيه الجنس وتأتى من محضة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استمهاله ورب نكرة بلا صفة  
 أحسن مما لها صفة الذى ضعفه أنه إذا صح جسم حتى إذا رتبوا جردا تخصيصه بالصفا يفتنى أن يكون رتب فى الدار لأنه أحسن منه  
 درجات ثم قاله فإن قلت الدليل على أن المحض الصفة أنك توفى ولعبد غير (١٦٩) إسقاط الصفة لم يجر فقلت هو مستقيم

فى الإعراب وهو الذى  
 نريده ألا ترى إذا قلت  
 العالم قديم لكان كلاما  
 مع أنه كذلك فإن قلت  
 نعم هذا مرادنا والخبر  
 هنا لا يصح فإن مضمره  
 خبر عن قديم فقلت نعم  
 إلا أن كلامنا فى شرط  
 المفردات لأن المبتدأ  
 مفرد وليس شرطه فى  
 هذا المحل صفة وإنما جاء  
 القصاد من جهة الإحراز  
 بما لا يجوز الإخبار به  
 كفى الكذب والكلام  
 فى شرط المفردات خبره  
 فى شرط المركبات انتهى  
 قال الدوشرى وذكر  
 بعضهم أن المسوخ للابتداء  
 بعد هو لام الابتداء

مدين يطلب تبيينه فى الجواب وأشبه العموم الخاص وبه رقة هل ابن الحاجب حيث قال فى شرح  
 مسطرته أن الاستهوام المسوخ للابتداء هو المدة المدة بأم نحو أو جعل فى الدار أم أسراة (أو) تكون  
 (موصوفه سواء ذكرنا) أى الموصوف والصفة (موصوفه بدم من غير) من شرطه بعد مبتدأ هو نكرة  
 وسوغ لا ابتداء به وصفه يؤمن لأن السكره إذا وصفته فربما من الصفة وقال ابن الحاجب المسوخ  
 الابتداء بالسكره فى هذه الآية هو معنى العموم وهو خبر المبتدأ ومثله النظم بقوله رجل من الكرام  
 عندما (أو حذف الصفة) وقد كررنا وصف (موصوفه بدم من غير) وهو رتبة وقد أمعنهم أنفسهم  
 لمواظفة مبتدأ وان ووقع الابتداء بها كقول كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أى منوان منه  
 وطائفة من غيركم) بدليل يفتنى طائفة مكموفة رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتوبيخ بواو  
 الحال كقوله فى المعنى (أو) حذف (الموصوف) بذكر الصفة (كالخديث سواء أو فرد غير من حساء  
 عقيم) فسواء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كقولها بوجه آخر حذف (أى أسراة سواء) حذف  
 الموصوف وأقيم صفة مقابلة ولو دحضنا بالآية لا بأس (أو) كالتسكره عاملة هو  
 العمل كالحديث أمر بمعرف صدقة ومضى عن منكره (أو) مبتدأ وسوغ لا ابتداء بها  
 كونها عاملة فى محل الضرور بعد ما كلفه بغيره من فعله ومثله النظم بقوله  
 رغبة فى الخير خبر (ومن) السكره (العامة) السكره (الاضافة) لأن هذا حال فى المضاد إليه الجر  
 (كالخديث خمس صلوات كنهن الله) على العادى اليوم وليلة غدا من مبتدأ وسوغ لا ابتداء به كونه  
 عاملا فى المضاد إليه ومثله النظم بقوله من ويرى ولا تخفى هذه الخرافات من سراة معنى صحيح منه و  
 ولا يرد على الظرف والجرور عند الناس درهم وفى له يبارجل رجل ليس ما حار ناطق وعلى الاستهوام  
 هل امرأة فى الأرض وعلى الموصوف رجل ذكر وأصح رعل العمل شرب الماء ما فمع وغلان (إنسان

(٢٢ - لصریح - أول) وما قاله ابن الحاجب أذى فليتأمل (قوله وفيه رقة الخ) قال الدوشرى قد يقال لا نسلم أنه  
 قصد الرد وإنما قصد أن ثم سوفا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدوشرى ذكره فى الإحياء بنظم سوداء ولورد غير  
 من حساء لانه قال القرقى تخريجه أخرجه فى الضعفاء من رواية شمس حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح وذكره فى النهاية كالذى  
 ذكره الموضح وقال السواء القبيح يبدل رجل أسوا أو أمرا قسره موقد بطلق على كل كلمة أو جملة قبيحة أخرجه الأزهري حديثا عن النبي  
 ﷺ وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كرمها الخ) قال الدوشرى هذا جملة من عرض المسألة وهو أن النكرة  
 إذا وصفت جاز كقولها مبتدأ وليس المراد أن الصفة فبها تكون مبتدأ وإدحج ذلك فى نصه فليتأمل (قوله ومن العامة المضافة)  
 إشارة إلى أن مثال النظم من نوع وحنو التعريض من جهة الإضافة بوجاهة ما يرا العمل وقد يقال العامل فى اصطلاحهم ما يعمل  
 لذاته والمضاف إنا به عمل فى المضاف إليه الجر بسبب وصف الإضافة (قوله كنهن) قال الدوشرى بما لى الثانى من غير عروقه أى  
 أو جهن يحتمل أنه خبر وأما هاتى لغوات وخبر قوله فى اليوم واليلة وهذا أولى من الأول إذ يلزم عليه أن فى اليوم متعلق يكتب  
 والكتب وهو القرض سابق على اليوم واليلة فليتأمل انتهى قال الشهاب التامسى أقول الظروف ممنوع لجواز أن يكون الجار والمفعول

على هذا التقدير خبرنا بما (قوله ويخاف) قال الله في قوله (إشارة إلى أن الأمور المنعقدة عليها صور حصول الفائدة فكان الأولى أن يقول أولاً بأن خبرها يختص بالياء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر) قوله (كم جلال الدار) كأنهم لم يجهلوا المدح والتمجيد في التمييز لأن التسويغ حاصل مع حذف التمييز فله الشباب عن تقرير الثاني (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بأن هذا ليس بما نحن فيه لأن الكلام إنما هو في أحسن المبتدأ وهو المحكوم عليه لأنه الذي اعترض من رقبته سكرة لأن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيناً فالمناسب تعريفه بجلال القسم الآخر هو المبتدأ المحكوم به لأن شرطه أن يكون سكرة فلا يجوز تكريره والأولى أن يثبته المسألة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدماميني (قوله وتلقه نالي لولا الخ) قال القائل لأن لولا لا تقتضي انتفاء جرائها فهي حرف نفي الجملة لكن قد يقال أن حرف النفي مضمون الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعده وإن مضمون الجملة التالية لما بعدها وأخذة الدنو شري ومصح لفظه (فصل) (قوله لخبر ثلاث حالات) قال لفظي أعلم أن الخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقديم والتأخر والأصل منهما هو التأخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التأخر وجوب التقديم وجوازها والأصل منها الجواز إذ الأصل عدم الوجوب والمانع فالمصنف إن أراد الحالات بالاعتبار الأول لم يصح قوله ثلاث إذ هي (١٧٠) حالتان لا غير وإن أرادها بالاعتبار الثاني لزم أن يقول إحداها وجوب التأخر

وذلك في أربع مسائل لأن قوله إحداها التأخر هو أحد القسمين بالاعتبار الأول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الأمرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثاني ثم إن قوله إحداها التأخر إن أراد بالتأخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الأمرين تكراراً وإن أراد الواجب كان تكراراً مع قوله ويجب في أربع مسائل وكان قوله وهو الأصل غير صحيح إذ الأصل هو التأخر من حيث هو لا بقيد كونه واجباً وكذا قوله كزيد قائم لا يصح التمثيل به [إذ التأخير فيه جائز وإن أراد تأخير أهم من كل منهما يدرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أي جواز التقديم والتأخر مقابلاً لما لا إلا أن جواز الأمرين من حيث هو جواز لا بما لا شيئاً من التقديم والتأخر بل بجماعه وأما تأنيبنا لأن أوله بالتقديم والتأخر الجائزين يستدعي أن المأخر الجائز قسم فطلق المأخر وقسم الشيء ولا يكون قسمه له غاية ما يتمثل أن يقال قوله إحداها التأخر على حذف مضاف وهو وجوبه وقوله وهو قائم على مطلق التأخر والتقدير إحداها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان المواضع الوجوب التي من قبيل أن الله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال الدنو شري قال بعضهم إذا كان منوئاً منوئاً منوئاً واجب تقديمه وأما تأخير خبرها نحو ما رأيت مدبراً من وهد شهران خلافاً للزجاج فإنه جعل منوئاً خبراً مقدماً ورومان مبتدأ مؤخر أو هو ضيف من جهة القيد لأن ما كان منكراً لا مسوقاً لكون خبرها اسم زمان مقدماً على رآه لا يسوغ وذلك لأنه ليس بطرف وأما من حيث المعنى ملائمة الخبر عن جميع المدة أيها يرومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مقدماً بالخبر كزيد هير شعراً أو جوسف وأور حبيفة أو كان ضميراً متكلم أو مخاطباً خبراً عنه بالذي وقروته أو بشكراً أو معرفة بالالتفات واللام وقد عاهد الله عليه من قبل تتكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيد وأنت رجل تضرب زيد أو أنت الذي يضرب زيد أو أنا الذي أضرب زيد فلا يجوز تقديم الخبر على شيء من هذه المسائل خلافاً للكسائي انتهى ملخصاً وذكره

موجوده هذه كلها لا يصح لأن تكراراً ثلثة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المستوفات المذكورة (ويخاف على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموصي (بأشبهها) في المعنى مقياس على تعدد ما يزيد وعلى أبصارهم في عبارة (بحر قصيدك غلامه رجل) على أنه مع أنه نحو (كم جلال الدار) على ما رجح في الدار نحو (قوله) لولا اصطبار لا ودي كل ذي معة) لما استفتت مطايا من الظن (و) على ولعبه مؤمن حيد نحو (رجل في الدار) بالتحديد وعلى العامة النصب أو الجبر العامة لرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتداد بالاعتبار عليها (لشبه الجملة) وهي قصدك غلامه (بالظرف والجور) في التقديم ولا اختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو إله (و) لقوله (نالي لولا) وهو اصطبار (نالي النفي) وهو رجل في الدار رجل (و) لشبه (المضمر) وهو رجل (و) (ب) لاسم (الموصوف) وهو ليد مؤمن لأن التصدير وصف في المعنى بالصغر فكنا نكتب في بعض النسخ بأنه لف وشر مرتب وهو آخر من قول الناظم وليس مالم يقل ولم يذكر صريح الأخبار بالسكرة هي لم يبدئه نعم الناظم ومن ذلك التسويغ بالنصب نحو قوله تعالى بل أنتم قوم شاكرون مثلاً كرهه أن يوضح في شرح ما تسمعه

(فصل) (ولخبر ثلاث حالات) إحداها التأخر وهو الأصل (وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: والأصل في الأخبار أن لا يخرا) لأن المبتدأ المحكوم عليه له أنه لا بد من لينتفعق فعله فيكون حق الخبر التأخر لأنه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تأخير الخبر (في أربع مسائل) إحداها واجباً وكذا قوله كزيد قائم لا يصح التمثيل به [إذ التأخير فيه جائز وإن أراد تأخير أهم من كل منهما يدرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أي جواز التقديم والتأخر مقابلاً لما لا إلا أن جواز الأمرين من حيث هو جواز لا بما لا شيئاً من التقديم والتأخر بل بجماعه وأما تأنيبنا لأن أوله بالتقديم والتأخر الجائزين يستدعي أن المأخر الجائز قسم فطلق المأخر وقسم الشيء ولا يكون قسمه له غاية ما يتمثل أن يقال قوله إحداها التأخر على حذف مضاف وهو وجوبه وقوله وهو قائم على مطلق التأخر والتقدير إحداها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان المواضع الوجوب التي من قبيل أن الله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال الدنو شري قال بعضهم إذا كان منوئاً منوئاً منوئاً واجب تقديمه وأما تأخير خبرها نحو ما رأيت مدبراً من وهد شهران خلافاً للزجاج فإنه جعل منوئاً خبراً مقدماً ورومان مبتدأ مؤخر أو هو ضيف من جهة القيد لأن ما كان منكراً لا مسوقاً لكون خبرها اسم زمان مقدماً على رآه لا يسوغ وذلك لأنه ليس بطرف وأما من حيث المعنى ملائمة الخبر عن جميع المدة أيها يرومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مقدماً بالخبر كزيد هير شعراً أو جوسف وأور حبيفة أو كان ضميراً متكلم أو مخاطباً خبراً عنه بالذي وقروته أو بشكراً أو معرفة بالالتفات واللام وقد عاهد الله عليه من قبل تتكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيد وأنت رجل تضرب زيد أو أنت الذي يضرب زيد أو أنا الذي أضرب زيد فلا يجوز تقديم الخبر على شيء من هذه المسائل خلافاً للكسائي انتهى ملخصاً وذكره



لقد اختلف على التسمية بالخبر فاما ذلك في الرفع نحو زيد فهو او حاتم اي مثل زيد فهو ولم يسمع زيد فهو انصب وهو على معنى التسمية ولم يسمع المردود والديار على معنى الديار وبمعنى المنسوب نحو المبتدأ ويمكن ان يوجه انصب بانه على مخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الاصول للرر كشي في بحث الظاهر والمؤول ان اصحابنا وهو رواية النصب وانما ان صحت حملت على ان التدوير وقت ذكاة امه ثم حذف خطف، اقيم المضاف اليه مقامه فانصب على الطرف وهو هذا لانما في الثاني انما يكون وقتنا للارل اذا اهل القمل الثاني من الاول والا لى الحال وقرع الذكاة الاولى في وقت الثانية وان ابن عمرون رد قول الخنبة ان رواية الرفع محرقة على التسمية وان التدوير مثل ذكاة امه وان ساعد ابن جنى على عادتته بان الجار على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير مان سباق الحديث وسؤالهم بضمه ام ياكله لم يكن لانهم سألوا ان ما أدرك ذكاته وذاك من هذا المصنف لما كثر يهل اكله وانما سألوه عما تعد فيه الذبح فوجب حمل على ذلك ليكون الجواب مطابقة السؤال انتهى وقد اورد ابن جنى هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الخليل في كتاب القنون (قوله زيد آخرك) قال لعمري يرد عليه لما ذكرك ذكاة وهو ام حيث يجوزوا فيه كون تلك اسما ودهوام خبرا وعكسها سبجى. وذلك طرح نحو التقدم مع القيس (قوله ولا يصح لك ان تقول آخرك زيد) من هنا امره من ان الطراوت قول المتلى ثيب كريم ما يصور حيا بها. اذا لثرت كان الهبات صوتها قال فلم هو يرى أمه مدحه الا يرى أنه ألبه الصوت ونى الهبات كما قال الذى يقوم لها مقام الهبات أن تصان انتهى وإيضاحه أن الواجب مثل هذا كون الخبر ما يراه لإثباته ولهذا قال هذا الملك بن سمران كان عقوبتك عرقك لئلا قال كان هو لك عقوبتك كان معالها لا يمدح ولا (عليه) قال فى المنى (١٧٢) أول الباب رابع اذا كان لشئ أو الخبر سرفتين فإن كان المضاف يعم أحدهما دون الآخر

فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أعمروا من علم زيد أو جهل أعمروا لعمرو وكان أعمروا جهل زيداً لمن يعلم أعمروا جهل أعمروا من علم زيد وإن كان يعلمهما وجهل المضاف أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف بالمختار أنه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى

الصاف بانه آخر المضاف وأردت أن تقرر له ذلك فذكر بانه هو لا يصح لك أن تقول آخرك زيد وإذا عرف أحده ولا يعرفه على التصحيح باسمه وأردت أن تبينه هذا فقلت آخرك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد آخرك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وقيل إن كان أحدهما مفعلاً فهو الخبر وإن تقدم خبراً فمفعلاً بقيل إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد أو استبرأ في الرتبة وجب الحكم بأدائية التقدم نحو قوله ما قاله في المنى (و) السكران المتساويان نحو (أفضل منك أفضل مني) فإن كان كل واحد من هذين الوصفين صالحاً لأن يخرجه بالآخر لعمدة في المجرور بعده فإذا جعل أصل منك مبتدأ وأفضل مني خبراً متبعاً تقدم الخبر لئلا يتوهم ابتدائية وينكس المنى لعدم القرينة وإلى ذلك أشار الساطع بقوله (و) كما نعلم من سبغى الجرمان. عرقاً ونكرها عادى بيان (خلافاً) ما إذا كان مفعلاً لفظية أو مفعولة فالأول نحو (رجل صالح حاضر) فإن القرينة اللفظية

حاق الإشكال لأنه كيف جهل المضاف إحدى المرفعتين أى لا يزل حله عليه وكونه معرفة يقتضى تعيينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص إلى ذلك حيث قال وأما لخرجه فلا عادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التبريد بآخر مثله واقتصر السمع على أن المضاف على التقدم إذا كان الشيء صفتان من صفات التبريد يعرف السامع المصاف بإحدهما دون الأخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين في الخارج أن أيهما كان بحيث يعرف السامع المصاف الذات به وهو الطالب بحسب ذمك أن تحكم عليه بالآخر وجب أن تقدم اللفظ الذي هو عليه أيهما كان بحيث جهل المصاف الذات به وهو الطالب إن تحكم بشيئيه لذاته أو غيب عنها وجب أن توخر اللفظ الذي هو عليها وتجهل خبراً ثم قال وهذا ينتج في قولنا رأيت أسوداً فأجاب المصاح ولا يصح ما يحال العايب بهذا قيل في بيده السقط. فخرش بمرأ نفعه ماؤه. أن الصواب ماؤه نعمه لأن السامع يعرف أن له ما ما شئى وإذا عرفت ما في كلام المصنف من الإشكال مرفوعه عدول الفاعل من كلامه وأن يجهل بما هو المراد صريحاً ولما قرره من اختلاف المنى باختلاف الفرض وبينه السعد علم أن التحقيق ما قاله ابن مالك من جهة من وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كانا مرفعتين ولا قرينة ولا التفات قول الراعى إن ذلك غير مسلم عند التحقيق وكأه ظن أن تلك القاعدة مشروطة على ما علة في المنى وضررها بما هو متشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك أن المناسب بسبب الخبر المتقدم هو ذكاة الجنين ذكاة أمه لحكم على ذكاة الجنين بأنها ذكاة أمه لا العكس (قوله خلافاً ما إذا كان مفعلاً) أنه خبره بأن معنى قول المصنف أو سكر من متساويين أي متساويين في جواز الابتداء وإذا وصف أحدهما دون الآخر بالتساوي في ذلك تضمن أن المرفوعة هي المبتدأ تقدمها أو تأخرها حيثما قول المصنف بخلاف رجل صالح آخره من غير المتساويين لإحتمال قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم ينجح لقبه عدم التساوى والظاهر أن القرينة هنا لا تكون إلا مفعولة

وقوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال الثاني يرد عليه أن نحو التمهيد يجوز في زيد من أن يكون مفعولاً ومبتدأ وذلك يستلزم تجريد التقديم مع حرف التباس انتهى وقال القوي في مثل حرف التباس بالفاعل كيد للفاعل نحو أما قص وقوله لو كان فضلاً كونه فضلاً ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك هو زيد. وبات انتهى قال بعض القضاة ولا يصحك على هذا قولهم في نحو لم يدر جلا زيد أن ربحاً مبتدأ والجملة خبره لأن التباس ما هو من لكونه مفعولاً على أنه لا يكون إلا مفعولاً بأن أو مفعولاً إليه قال الشهاب القاسمي فإن قلنا لم يمنع التقديم لترك الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى قلنا. يمتنعان الجملة الاسمية والمفعلية (١٧٣) المختلفين بإعادة الأولى الثبوت والقيام

والثانية التجديد والحدوث

انتهى وفيه أنه مبني على أن الاسمية والتي خبرها فعل تعيد الثبوت والتحقق

علافاً كما في حواشي

المختصر والمطول على أنه

خاصة ما يلزم احتمال الموضع

الواحد للاسمية والمفعلية

ولا يدرى فيه ومثله كثير

أي الله شك والحق أن

المنافع من التقديم لزوم

إلغاء العامل القوي وهو

فعل وإعمال العامل

الضعيف وهو الابتداء

كما يبدأ في حاشية الألفية

ومثاله فرق بين الفعل

والوصف بما به يعرف

جواب إيراد الثاني ويظهر

من اختصاصه الفصل

بهذا الحكم أن غيره من

المتنقحات المعتمدة ليس

مثله خلافاً لبعضهم ولا

حاجة لقول الشهاب حيث

جوزوا في نحو أقام زيد

وما قام زيد ابتداءً بزيد

وقايلته لهم خير مبالغين

بالتياس أحدهما بالآخر

في الجملة الاسمية وخاصة

وهي الصلة فاحية على التكرار الموصوفة بالابتداءية لتقدم أو تأخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فإن التكرار الموصوفية وهي التسمية الحقيقية فاحية بأن أبو يوسف مبتدأ لأنه مقبـه وأبو حنيفة خبره لأنه مقبـه به تقدم أو تأخر (وقوله:

بنونا بنو أنثانا) وما هنا بنوه من أبناء الرجال الأباة

فإن تسمية التسمية الحقيقية فاحية بأن بنو الأباة مدحون بالأبناء لبنو أنثانا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمضي بنو أنثانا مثل بنينا هذا من حاشية التقديم ويعضد أن يكون على عكس التسمية للبالغة لأن ذلك نادر الواقع ومخالف للأصول اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغ فلا شاهد فيه حيث أنه وباتنا مبتدأ أول وبنوه من مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول ولو الأباة لمعت الرجال المسألة (الثانية) بما يجب فيه تأخير الخبر (أن يحاط بالتياس المبتدأ بالفاعل) إذا تقدم الخبر وكان مفعولاً مستنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر (محمود يد قلم) أو يقوم الزقيدم والحالة هذه قيل قام أو يقوم زيد لا التباس المبتدأ بالفاعل (مخلاف) ما إذا كان الخبر صفة (محمود يد قائم أو) كان مفعولاً للظاهر أو لصغير بارد فالأول محمـود زيد (قام أبو مر) الثاني محمـود (أحوالك قائم) على الحالة المعنى فلا يفسر فيه فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبو زيد وقاما أخوك وهذا التقيد لا بد منه في قول النظم:

كذا إذا ما قيل كان الخبر المسألة (الثالثة أن يقتضى) الخبر (بالا معنى محمـود) أي (مما أنت مدبر) فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محمـود فيه (ألا معنى) أي (الضمير ما أنت إلا للذير (أو) يقتضى (ألا (لفظاً نحو وما عهد إلا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر (ألا معنى) أي (الضمير ما أنت إلا للذير (أو) يقتضى (ألا (أر قصد استعماله منحصره (فأما قوله) وهو الكيف بن زيد:

ليارب حل إلا بك النصير برحمتك عليهم لرحمك إلا طيبك الممول

لضرورة) لأنه قدم الخبر المخبرون بالألفاظ والأصل رحل الممول ولا عليك رحل البصر إلا بك ولا يجوز أن يكون الممول مفعولاً للفاعل بالجار والمجرور قبله لاعتناءه على الاستفهام لأن الإلماع من ذلك فكما لا يقال حل إلا قام زيد لا يقال حل إلا في الدار زيد من باب أولى المسألة (الرابعة) بما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحق التصدير إما بسببه) بأن يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيداً) فاما مبتدأ وسوخ الابتداء بها مافيا من معنى التعجب أو حسن زيداً خبره (ومثل الدار) في اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن يتم أمه) في اسم شرط وهو مبتدأ ويتم خبره على الأصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عيلوليد) فكيف مبتدأ وم خبره وصيد مضاف إليه ولزيد خبر كم فالخبر وعدة أمثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماضٍ وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر وإلى ذلك أشار الناظم قوله: أو لازم الصدر (أو مضافاً) أي

ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى من أن في عبارة المصنف مناقشة لأنه جعل لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن ثانياً بحرف التباس للذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذي يحصل فيه الحروف ويجب بأن في الكلام حذف مضاف إلى الثانية موضع أن يحذف وكذا الثالثة والرابعة (فعله أو مضافاً به) قال الثاني الضمير في به حاشية على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو يغير مطوف على نفسه فيلزم الفصل بين المطوف وهو بنوه وبين المطوف عليه وهو بنفسه بأجنبي وهو قوله أو مضافاً لكنه صليح حسن من جهة الضبط للأقسام مع الاختصار.

ابن الحاجب لام الابتداء  
يجب معها المبتدأ انتهى  
وله أيضا للام الابتداء  
الصدرية ولهذا منصف  
من أن يتقدم عليها المبتدأ  
نحو لقائم زيد (قوله أم  
الجليس الخ) لتفسير  
حلى وهو كساء رقيق  
يكون تحت البردة  
وأم الجليس كنية الأمان  
ولعل هذه المرأة كنيته  
بذلك ومن في قوله من  
الجم البدل (قوله غلام  
من يتم أمه) قال  
القاني غلام في هذا  
التركيب مبتدأ مستحق  
للتصدر لاحتكاكه  
الشرطي لإضافته لاسم  
الشرط ونحو وهو من  
وقوله يتم هذه الجملة  
شرط للغلام لا لمز وكذا  
قوله أم مع جواب لغلام  
لا لأن والحاصل أن اسم  
الشرط صار في هذا  
التركيب هو المضاف  
والجملتان له لا للمضاف  
إليه فاعلم ذلك والخبر  
إن يتم غلام فخص له  
مع أي مع ذلك الغلام  
انتهى قال الثمساب  
ومقتضاه أن الجازم هو  
المضاف في ذلك فليحرو  
انتهى ولا يخفى بعده  
وخالفته القواعد  
والقواعد (قوله في أربع  
مسائل) في عاصمة وهي  
إذا وقع مذ ومنه اسمين

بما يستحق التصدير (نحو الذي يأتي في درهم) قال في مبتدأ وهو اسم موصول ويأتي صلتة وجلة  
له درهم خبر موصو واجب التأخير (من ابتداء هنا) وهو الذي (مثب) باسم الشرط (لعمري) وإيهامه  
(واستعمال الفعل الذي بعده) وهو يأتي (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببا لها بعده) وهو جلة خبر  
كأن الشرط سبب للجواب (ولغيا) نفسه (ومقتضى القاطع الخبر كان دخل الجواب) لتنفيذ التنصيص على  
أن استحقاق الدرهم سبب عن الإتيان فهو لم يذكر القاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار (أو) يكون مستحقا  
للتصدير (بغيره) وذلك لعدم الدلالة الصدر (وما) أن يكون (متقدما عليه) أي على المبتدأ (نحو لزيد  
قائم) لزيد مبتدأ وقائم خبر موصو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مافعة من  
تأخيرها (فإن لام الابتداء ملزمة لصدر الكلام) وما اقترن بلام الصدر وجب تقديمه وإلى ذلك  
أشار النظم بقوله . أو كان متدا الذي لام ابتداء . (فأما قوله) وهو رؤية :

(أم اجليس لصود شربه) تروى من العلم بظم الرقبة

(ف) اللام داخلة على مبتدأ محذوف و (التقدير لم يجر) والجملة خبر أم الجليس (ولا يمتنع دخول  
اللام في الخبر) إذا كان جملة بخلاف المرد (أو) لا حذف و (اللام دائمة) لا لام الابتداء كقوله :

حال لا بد ومن جبر حاله ينل العلاء ويكرم الأخوال

ويضبط التقدير الثاني لزيادة اللام في الخبر خاصة بالصغر قاله في الخبر وإذا دار الأمر بين التفسيرين  
فدهوى الزيادة أولى من دهوى الحذف لئلا يمتنع التوكيد والحذف وهو يمتنع عند الجمهور (أو) يكون  
ذلك التمهيد الذي الصدر (متأخرا عنه) أي عن ابتداء بأن يكون مافى الصدر مصافا إليه المبتدأ (نحو  
غلام من في الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استهزاء مضاف إليه وفي الدار خبر المبتدأ (وغللام من يتم أمه  
مع) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف إليه ويتم خبر المبتدأ وأتم مع جواب الشرط (وما لم كمرجل  
عندك) قال مبتدأ وم كمرجة مضاف إليها كمرجل فميزها بغيرها بضافته إليها وعندك خبر مقدم  
وحاصل ما أتى به من أن شرط ما يستحق التصدير سببا لأخرى ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية فكم  
الجزء في الموصول الذي خبره الفاعل لام لا ابتداء والمضاف إلى ما في الصدر وبقى عليه ضمير الشأن وهو  
قل هو الله أحد فإنه يلزم حذف التكلم والإخبار بالجل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تقدم عليه  
(الحالة الثانية التقدم) ويجب في أربع مسائل (أ) أيضا وفي ظالم اللسخ إسقاط الحالة الثانية التقدم  
والإثبات ويمتنع بين تأخير الخبر في أربع مسائل (أ) إذا ما أن يوقع تأخيرها في لبس ظاهر لنحو في الدار رجل  
ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وهذا حال) فمصدق خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا  
(وقصدك غلامه رجل) فبالمصدق فغلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن  
مالك سلفا في هذه الأخيرة (وعندي أمك فاضل) فعندي خبر مقدم وأمك فاضل مضاف فتح أن مبتدأ مؤخر ولا  
يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (ب) تأخير الخبر في هذا المثال (أ) أخبر وهو عندى أمك فاضل (ب) وقع في  
التباس أن المفتوحة إن المكسورة (قطا) (و) في التباس (أن المؤكدة) المفتوحة (بأن) المفتوحة (أ) في  
بمعنى لعل (معنى فإذا تقدم المبتدأ وأخر الخبر بمصدر أمك فاضل فعندى فيحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي  
وصلها مبتدأ والظرف جبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق  
بفاضل وعلى التفتح يحتمل كونها مؤكدة فكونها بمعنى لعل لأنها أحد لعانها والمعنى لعلك فاضل فعندى  
وهذا الإلتباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لأن إن المؤكدة المكسورة وأن أن بمعنى لعل لا يتقدم معمول  
خبرها عليها (وإذا جاز تأخره) أي الخبر عن المبتدأ (بمعنى ما) الشرطية المفتوحة الحمزة المفردة الميم

وقبل بأبهما خبران ليجب تقديمهما (قوله أن يوقع تأخيرها في لبس) أي فزون البظم ومحو عدى درهم كناية عن ذلك  
وليس قاحيا على مسألة الإخبار عن المكسرة بظرف محض (قوله لقطا) قال الدونشري فيه نظر إذا لفظ بالمكسورة فغيره

بالمفتوح فأن يتأتى القبر ولو قال دل قوله لفتا كتابة لكان أحسن ويصل على ما إذا لم يؤد بالشكل (قوله باسم مفرد أوجه شرط)  
 قال الدوشري مراده بالاسم المفرد ما يصل الجار والمجرور بدليل مخالفة بالجملة (قوله فاما أن كان من الخريين لروح) قال المصنف في  
 رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليس هذه من تلك المسئلة خلافا لما استدلل بها على ذلك لأن الأصل عند النحاة مهما يكن من شيء  
 فإن كان من المقربين لجزائه روح ووجد بها خلعت، وما أوجه شرطها وأبيح عنها أما نصارت أفعال كان ففروا من ذلك لوجهين  
 أحدهما أن الجواب لا يلي أداء الشرط فغير قاصر والثاني أن افتاء في الأصل لا يطلب عليها أن تجمع بين شيئين وهما افتاء طاقان فلما  
 أخرجهما في باب الشرط عن الطلب حفظوا عليها معنى الآخر وهو التوسط فوجب أن يقدم شيء على غيره عليها إصلاحا للفظ  
 فقدمت جملة الشرط الثاني لأنها كالجزء الواحد كعدم الخمول في فاما يتقدم فلا تقهر فصار فاما ما كان من المقربين لروح خلعت  
 افتاء إلى جواب أما لتلا يلتقي فاما أن تنخص أن جواب أما ليس محذورا بل مقدما (١٧٥) بعينه على افتاء فلا اعتراض انتهى  
 وأراد بالبعض الذي

(كقوله) هدى اصطبار (وأما أي جرح • يوم النوى هو جرح كاد يبرى)

فاما أي جرح بكسر الهمزة مستندا ويوم النوى بمعنى البعد ويوم في يتلقى جرح • صفة مشبهة من  
 الجرح فمتحيز وهو تقيض الصبر وفلجرحه جار ومجرور جبر أي جرح على حد ما يزيد في الدار ويبرى  
 من بريت القدم إذا محته وأصل البرى القطع والمعى وأما جرحى يوم • مراد بالجار وجد قارب أن يعلى  
 وإنما جاز تأخر الخبر عن المتداهار لأن إيا المكسور قرأه أي بمعنى لم لا يدخلان مت • لأن كلامهما  
 مع معهما واجبة فامة مستقلة وأما لا يحصل من المعجمة فامة وإيما يصل باسم مفرد أوجه شرط  
 دون جوابه نحو فاما إن كان من المقربين لروح (وتأخيره) أي أخر عن المتد (والأشياء) الثلاثة  
 (الاول) انضم المدة وهي في الدار رجل وهذا مال رقتك غلامه رجل (يوقع في الباس الخمر  
 بالصفة) لأن النكرة لطلب الطرف والمجرور والجماء تنخص به خصا شت • هو تأخر خبر فيها لوم  
 أنه صفة لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالزم تقديم دفعها إلى الباس إليه أشار الظلم حرره  
 وهو عندو درهم إلى رطر • ينزف • فعدم الخبر

(وإنما سمع تقديم الخبر نحو وأجل مسمى عند ذلك الذي هو أجل في قوله صفة مسمى بضم  
 طلبها للطرف (الكان الظاهر والظرف) هو صدى (الجار) (لا صفة) تأتي في الكشف أن  
 تقديم المتداهار واجب لأن المعنى وأجل مسمى عند ذلك طلبا لأن كسائه الما جرى منه هذا المعنى  
 وجب التقديم المستعمل (الثانية) يجب بقاء الخبر على الخبرين لا لفظا عواما ولا اتباع  
 أحد أصله عليه رسم والتأخر عدم راتباع أحد مستند مؤخر (أو) يفترق ولا معنى نحو إيماء عندك  
 (يد) عندك خبر مقدم ويزيد مستندا مؤخره هو محصور فيه والمعنى ما عندك لا يريد وشبه ذلك قول  
 الظلم • وحصر المحصور قدم أحده المستند (أو) يكون (خبر) (لأرم الصدريه) بنفسه (والمجرور  
 أين زيد) أو غيره وما مقدما عليه نحو لم زيد (أو) سائر • هو ذلك إذا كان الخبر (مضافا إلى لازمه)  
 أي الصدريه (نحو صديقه أي يوم سرك) • صفة خبر مقدم وأي اسم استفهام مضاف إليه وسرك  
 مبتدأ مؤخر والمبتدأ أشار إليه الظلم قوله • كذا إذا يستزجج التصديرا • المستند (أو) بعد أن يعود  
 ضمير متصل بالمبتدأ على بعض (الخبر كقوله تعالى أم هي ألوب أم لها) فاما ما جبتا مؤخر

الآية (قوله وتأخيره) قال الدوشري • إن قلنا ما به عكس الترتيب حيث تكلم عن المسئلة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمها قلنا  
 أطول الكلام عليها على أن بهتهم جعل عكس الترتيب أدنى لما هو ظاهر (قوله الثانية أن يفترق مبتدأ (أو) لا الخ) قال الدوشري  
 ويجب تقديم الخبر أي إذا اقترن مبتدأ بباء الجراء نحو أم في بدار زيد وكذا إذا كان الخبر اسم إشارة نحو هنا زيد ثم هو وكذا إذا  
 كان الخبر كالم خبر يوكدا إذا كان الكلام بهمهم به مع تقديم خبر ما لا يهمهم به مع التأخر نحو قدرك إذ ذلوا خبر لم يفهم منه التعجب  
 وكذا إذا استعمل في مثل نحو كل دار بنو سعد انتهى ياعنى من شرح الآية السبوطي (قوله نحو قائم زيد) قال في المفتي ماله  
 واختلاف في دخولها في الخبر باب إن هي شيئين أحدهما خبر مبتدأ بعدم نحو قائم زيد ففتى كلام الجماعة الجواز وفي أمالي ابن  
 الحاجب لام الابتداء يجب معها المتداهار فكل كلام الصريح من عن مفتي كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بأن لام الابتداء  
 لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار إلى أن كلام المصنف • صفة فندوا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم إن المصنف حرره في

الموافق أن الناظم احتج بقوله عليه السلام إذا عاد على نفسه قلبه ففصل وفديناه في حوائج الألقية به يظهر أن هذه مناظر ظاهر  
ويبنى أن يقيد البعض بما في اليبصر الآية على ما يبيّن في تلك الحاشية إذ لا يجب التقديم في عندئذ بعينها لفرض (قوله أما بك  
إجلالاً) قال ابن جني لا تقديم في اليبصر لأن الأخير قال ابن هرون وتحقيق ذلك يلين على قاعدة صدق زيد وزيد صدق لأن الأخير  
يكون أهم من المبتدأ أو مساوياً له قال ابن النحاس معناه أن زيد صدق الخبر به صالح لأن يكون أهم من المبتدأ فتجده كذلك ولذلك  
قالوا لا يلزم انحصار الصدقة في زيد هذه الصورة بخلاف صدق زيد بما لا يمكن أن يجعل الخبر الذي هو زيد أهم من المبتدأ فما  
بقي إلا أن يجعل مساوياً وإلا كان الخبر أحسن من المبتدأ وهو غير جائز وإذا كان مساوياً لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو  
صدق زيد وكذلك لا ينحصر دلالة الدين في الحبيب إلا إذا جعلت من دعوى مبتدأ حتى لا يكون أهم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أهم  
من الخبر والمثل المماثل مثل ذلك (١٧٦) الحمد لله السموات كما في التذكرة للصف ومن خطه نقلت (فصل)

وعلى قلوب جبر مقدم ولا يجوز تأخير ثلاث لئلا يولد الالتصاق بأصاها على قلوب وهي متأخر عن الرتبة لأنها  
بعض متعلق الخبر لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستفراغ والجار والمجرور متعلق به متعلق الخبر  
رتبته التأخير مبعود الصير على متأخر لفظ ورتبة (و) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر نحو (قول  
الشاعر) وهو نصيب بالتحضر إلا كبير ابن رباح وهو هذا أسود لي مروان لا نصيب إلا صغر مولى المهدي  
بخطب امرأة أما بك إجلالاً وما لك قدرة (و) على (ولكن ملء عين حبيبها)  
فلما أخر مقدم وحبيبها مبتدأ بل حرر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يولد التصاق على عين وقد أضيف  
إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها ببعض الخبر جار وإعما الخبر للمضاف لا غير وقول  
الخطيب التبريزي أن المضاف إليه مبتدأ يجرزان يرجع إلى المرأة بعيد ولذلك أشار الناظم بقوله  
كذا إذا عاد إليه مضمراً بما به منه مبدأ بخبر

ويوجد في بعض النسخ الحلة لثلاثة جوارز التقديم هو التأخير وذلك مما عُد فيه وجهان كقولك  
زيد قائم فيترجح تأخيرها عن الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
في جود التقديم إذا لا ضرراً

(فصل) (وما عظم من المبتدأ خبر جازل حذوه) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما به لم جائز  
(وقد يجب) حذف الخبر مهملاً ما حذف لئلا يجرأ من عمل صاحب المنفعة ومن أساء عليها  
ويقال كيف زيد قولا (و) كقولك (تذكر الورد فتمسه وعينها دنت إخباراً لمبتدأ محذوف  
جوارز العظم) (والتقدير عظم له نصه وسأته غلب وهو دنت) أي مريض من العشق وطريق العلم بها  
أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من لفهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ  
قريبة دالة على حذوه وأن الصبر مطروم من الدائم عليه في السلول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
وفي جواب كيف زيد دنت (و) فزيد استغنى عنه إذ عرف  
(وأما حذوه) أي المبتدأ (وجواباً فإذ أخبره صف مفعول) (مجرود مدح نحو الحذوه

(قوله دنت) قال الدونشري الدنت المشرف على الهلاك ويجوز مدح به فيكون مصدراً لا ينش ولا يجمع تقول رجلان دنت  
وقوم دنت ونسوة دنت وإن كسرت النون فهم اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنتان وقوم دنفون وامرأة  
دنت ونساء دنتات وقد أدت المرس فهو مدحهم نساء دنتاً أي دنتت شمس إذا أشرقت على القروب وهذا تعذيبه (قوله كيف  
زيد) قال الدونشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشيء لأن دانه كأنه ما السؤال من حقيقة الشيء ومن عن مخصصاته  
مطلقاً وليس تضمنها معنى صيغة الاستفهام وعلى حركة ثلاثية ساكناً وكانت متحة لصفة والإظهار أنها اسم مجرد عن الظرفية  
مطلقاً بدليل إبدال الاسم المصريح منها كقولك كيف زيد أصبح أم سقيم ويكرن خبراً في نحو كيف زيد ويقدر بالصفة ويجوز  
في نحو كيف زيد جالس ورفع جالس وكيف حال من خبره ونصب وكيف هي الخبر وجائسا حال من خبره كيف لأنها بمعنى  
الصفة وهذه قاعدة غريبة نقلها ما يخص شرح ابن القراس على ألفية ابن معلى وهي في نحو كيف جاء زيد حال مشددة بالجاء  
والجرور والتقدير على أي حال وعلى أي هيئة جاء وأما التكرير فبجاءها انتهى باختصار (قوله وأما حذوه وجواباً) (خ)

(قوله وقد يجب) وقد  
يتمتع حذفها وحذف  
أحدهما وذلك فيها إذا  
وقد في الجملة خيراً عن  
ضمير الشأن فإنه يجب  
ذكر الجزأين كما أسلفه  
القارح عند قول المصنف  
والجملة إما من المبتدأ  
في المعنى (قوله فسو من  
عمل الخ) قال الدونشري  
يكثر حذف المبتدأ في  
جواب الاستفهام نحو وما  
أدراك ما به يارأي هي  
نار قل أأنشك شر من  
ذلك النار أي هي النار  
وبعد فاء الجواب وبعد  
القول نحو قالوا أساطير  
الاولين أي هو ويخل  
بعد إذا الفجائية نحو  
خرجت فإذا السبع ولم  
يقع في القصر إلا ثاباً

قال الله تعالى ومن المواجه التي يذهب فيها وجوباً أيضاً بعد لا سيما نحو أكرم العلماء لا سيما بذكره ورفع وجههم في باب الحصول (قوله  
حي. به بدلا من القطع) قال القاني لما كان المقام لفعل لأن الابتداء هنا ونحوه هو أمرى وأمرى وأمرى هو الحكم للتابع في الواقع  
ولا يفيد إلا الجهل لا المقدرات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة خبر بها عن الثمان الأتري إل ضمير الثمان لا خبر عنه إلا بصفة (قوله  
فيقتلونه) قال الله تعالى هو ثمان ثلثون في بعض النسخ وفي بعضها حذف الثمن وهو منصوب بأن مضمرة فإن وصلها إلى عمل جري بالمطلب  
على أنكار كقوله ليس جاءه الخ (قوله وخبر عنها) قال القاني هذا التبدل وإن كان لا يضر (١٧٧) لكنه غير محتاج إليه إذ الكلام فيها

الحيد أو دم هو أحوذ بأنه من إبليس هو المؤمن أو ترم هو مروت بمذك المسكين) برفع  
الحيد وهو والمسكين على أنها إخبار بابتداء محذوف وجوبا والتقدير هو الحيد هو وهو المؤمن  
هو المسكين وإنما وجب حذفه لأنهم قصدوا إظهار المدح أو الذم أو الترم كما فعلوا في التداء إذ لو  
أظهروا التناصب لأوهم الإخبار وأجروا الرفع في وجوب الحذف هو التناصب واحتج بقوله لم يرد  
مدح الخ من أن يكون التعمد للإيضاح أو التخصيص فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر الابتداء وحذفه  
كما ظهر التناصب وإظهاره (أو) خبر عنه (مصدر حي. به) أي بالمصدر (بدلا) أي هو صا (من القطع بقوله)  
أي بفعل المصدر والمراد أنهم تظفروا بالمصدر هو صا عن تظفهم بالقيل (نحو سمع وطاعة وقوله :  
فكانت حنان ما أتى بك هنا) هـ أدر نسبهم أنت بالحى عارف

فسمع وحنان خبران مستدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه  
المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لأنها من المصادر التي حي. بها بدلا من القطع بأعماها ولكم  
قصدوا التثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها إخبارا عن مستدمات محذوفة وجوبا محلا للرفع على النصب  
وقال قاله مستتر قائم على المرافاة الموهودة والمعنى أني أحسن طبعك أي شئ جاء بك معها أنك قرأه أم معرفة  
بالحي وإنما قاله ذلك خوفا من إنكار أهل الحى عليه بدله (أو) خبر عنه (بمخصوص معنى نعم)  
في إقادة المدح (أو ينس) في إقادة الذم (مؤخر) المخصوص (بمعنى) أو من نعم ونس (بمؤخر) الرجل زيد  
وبنس الرجل عمرو (إذا قدروا) أي زيد وعمرو (بمعنى) مبتدأ خبرين وجوبا كأن سامعا سمع نعم  
الرجل أو بنس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقبل له هو زيد أو هو عمرو أما إذا قدروا  
مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على أي من المخصوصين ليسا عما نحن فيه (فإن كان)  
المخصوص (متقدما) على نعم أو بنس (بمؤخر) نعم الرجل (ومعرو بنس الرجل) (بمبتدأ) أي فهو مبتدأ  
(لاخير) والجملة بعده خبره والراية بينهما الموصوف الذي هو الرجل (ومن ذلك) أي من حذف المبتدأ  
وجوبا (قوله من أنه زيد) بالرفع لزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا (أي مذكور كزيد وهذا) التقدير  
(أول من تقدير سيبويه كلامك زيد) لأن المعاني لا يغيرها بالدوات ولأن زيدا ليس بكلام لعدم  
تركيبه وأوجب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفعول هو جازة كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على  
الكلام والمعنى على التقديرين أن قصدا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره فقبل له من أنه زيد يروي برفع  
زيد ونسبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنه تذكروا زيدا ومن ثم قال ابن  
ظاهر في الرفع التقدير مذكور للزيد ليكون التقدير في الرفع من لفظ الموصوف في نصب التزم حذف الرفع  
كما التزم حذف التناصب نص عليه سيبويه وأما ذلك تعظيم زيد وإجلاله وتخصيصه المخاطب لإدلاله (و) من  
حذف المبتدأ وجوبا (قوله في ذم لا فعلان) فنفى ذم خبر مبتدأ محذوف وجوبا بالمدح جواب القسم مسند

وقع فيه المخصوص من  
غير مبتدأ ولا يكون كذلك  
متقدما فليتأمل (قوله  
أو محذوف على رأى ابن  
مصدر) أي زيد المدح  
والحذف حيث وجب  
كما في الباب الخامس من  
المعنى وفيه أن قول ابن  
مصدر مردود بأنه لم يند  
شئ مسند (قوله ومن  
ذلك) قال القاني إنما غير  
الأسلوب لأن ما تقدم  
هو رابط كليهما لا إنما هو  
والفاظ مخصوصة مسبوقة  
عن العرب وجب اتباعهم  
على حذفها لأنها كالأشكال  
التي لا تفرح ما وردت عليه  
انتهى وقال الله تعالى  
قائمة يجب حذف المبتدأ  
أيضا بعد المصدر المبين  
قائه أو مفعوله بحرف  
نحو شكرنا لك وجزا لك  
أي معاني لك قال الرضي  
في شرح الكافية والجار  
والمرور بعد هذه المصاف  
في عمل الرفع على أنه غير  
المبتدأ الواجب حذفه ليل  
القائل والمفعول المصدر

(٢٢ - نصريح - أول) الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى عرفت أي هذا القاء لك وكذا  
كل ما فيه من المهيئة للعارف كقوله تعالى وما يكمن من نعمه لرائه إن جعلناها بمعنى الذي وأما المهيئة للسكره فهي صفة لها كالوجه لنا  
ما في الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله راجيب) قال الأوزاعي أي من الثاني ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المراد الاسم  
دون المحسوس (قوله لسجواب القسم مسند) هنا يروى أن حذف مبتدأ وجوبا يتوقف على سد شيء مسند كالتحريك وليس كذلك وإنما لم  
يلزم في المسائل المتقدمة أن شيئا مسند المبتدأ لعدم وجوده والفرق بين المبتدأ والخبر عند التمامة فاشتد في

وجوب ذلك مدعى منه فاعلم (قوله أي في ذمة ميثاق أروهم) قال الدوشري ما أن قلت لا معنى لكون الميثاق والعهود في ذمة وإنما الذي في ذمة هو الجواب أي مضمون لأفعل ونحوه واجب بأن لمعنى في ذمة متعلق الميثاق مثلاً والمتمم هو مضمون الجواب وهو في ذمة بالالتزام كالدين والنذور الذين في الذمة فهو على حذف مضاف (قوله إلا هل ضمت) أي مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فإن قلت الخ) قال الدوشري هو سؤال لا حاجة إليه هل ما حقه التامر فقد قدم أن التحقيق أنه لا مدخل للتقديم في التسريح (قوله وأما حذفه وجوباً) قال الدوشري وقد يحذف الجواب لو جرد ما يدل عليه ما كقولك نعم في جواب من قال أريد قائم التقدير لم وقائم (١٧٨) قال بعضهم واللائي لم يحسنوا والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عثيمين والظاهر أن

المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحسنوا كذلك انتهى أقول حق المصنف أنه لا حذف في الآية فالظن حاشيتنا على الآية (قوله في أربع مسائل) يراه عليها خبر ما التمهية عند الاحتش فإن ما عنده فكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو حقة والخبر محذوف وجوباً وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر من الحق (قوله حديثه عهد) قال التفتازاني في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند إليه باللام يقال عهدت فلاناً إذا أدركته ولقبته انتهى فقولك في عهد فلان هل حذف مضاف أي زمن هذه أي لقبه وإدراكه أو لا حذف فيه هل أن العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه إذ لا زمن

(أي في ذمة ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي (وأما حذف الخبر جوازاً فمخرج جرحه فإذا الأسد) قال الأسد مبتدأ وخبره محذوف جوازاً (أي حاضراً) لأن إذا التفتازانية تفصح بالحضور (ومعها كلها دائم وظلها) ظلالها مبتدأ وخبره محذوف جوازاً لآلة ما قبله عليه (أي كذلك) أي دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) لزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازاً لآلة آخر من عليه (أي عندي) وإليه أشار التلخيص بقوله ... كما فتقول زيد مدح من عندك كما ويقال ما عندك فتقول درهم أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخراً قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم الأهل ضمت لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المسمى فيكون هو المقدم في الجواب ولا الأصل تأخير الخبر فتكون في مثل عندي درهم لأن التأخير يرمي الوصفية وذلك ما مأمون فيها هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب انتهى ما كان قلت إذا قدر الخبر متأخراً لما سأل لا مبتدأ درهم قلت كونه جواباً باللام تنهيهام (وأما حذف) أي الخبر (وجواباً في) أربع (مسائل أحدها أن يكون) الخبر (كوناً مطلقاً والمبتدأ) واقع (بمدلولاً) لا احتشاعاً في المراد بالكون الوجودي لا إطلاقاً التقييد بأمر زائد على الوجود وإيضاح ذلك أن يقال إن كان استباح الجواب لوجوده المبتدأ فالخبر كون مطلق (نحو لو لا زيد لا كرمك) قال كرام يمنع لو جرد زيد قريب مبتدأ وخبره محذوف جوازاً وهو كون مطلق (أي لو لا زيد موجود) وإن كان استباح الخبر المسمى زائداً على جوازاً المبتدأ فالخبر كون مقيد كالإضافة لزيد هل زيد هل إلى كرمك فتقول لو لا زيد لملكك تريد لو لا إحسان فتقول لملكك فإهلاك يمنع لإحسان زيد فالخبر كون مقيد بالإحسان وإحساناً حذف الخبر بعدل ولا إذا كان كرم مطلقاً لا مقيداً مع قوله بمنع لزيد هل زيد هل إلى كرمك فتقول لو لا زيد استباحه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لو لا زيد لا كرمك لم يردك في أن وجود زيد منع من الإكرام فصيح الحذف لتبيين المحذوف فلو أنما وجب لسد الجواب عنه وحلوه على وإلى ذلك أشار التلخيص بقوله وبمدلولاً غالب حذف الخبر ... حتم (هل كان) الخبر (كوناً مقيداً) بمعنى زائداً على الوجود (وجب ذكره) إن فقد دليله كقوله لو لا زيد سالماً ماسلم من القتل لزيد مبتدأ وخبره سالماً خبر وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسألة ولا دليل يدل على خصوصيتها لذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطاباً للمؤمنين وحضرة الله (لو لا قوماك حديث عهد بكفر لنبئت الكعبة هل قوا عهد إبراهيم) وحكاية في المحض بلفظ لو لا قوماك حديث عهد بالإسلام لم تدمت الكعبة أقروا ملك مبتدأ وخبره خبر وهو كون مقيد بالحدث (وإجاز الوجهان) وهذا ذكر الخبر وحده (إن وجد الدليل) الدال عليه

لقية وإدراكه فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل من الأول ومعنى عهد بكفر هو أن قوماً بالكفر وأدركوه أي وصلوا إليه وذلك كناية عن انصافهم به ومعنى أن ذلك حدث أي قريب لا يحدث أي موجود بعد القدم يعني لو لا انصاف قوماك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لو لا عهدكم بالإسلام قريب أي انصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضاً فتدبر والله سبحانه أعلم هل أن الأقرب أن العهد هو العلم وإضافة العهد إلى صميم المقدر من إضافة المصدر إلى المفعول وفي الكلام مضاف إلى عهد مقدر والأصل لو لا قوماك حديث عهد بكفر لنبئت الكعبة الخ (قوله وإجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل به بعض العبويخ جواز الذكر بأن المحذوف إذا مدعى منه يوجب الحذف وإجازاً وهذا قصد الجواب مدح الخبر وحله فكان ينبغي وجوب الحذف لا جوازاً كما كان به الرضا في ومن جملة الجواب عن ذلك أن الأصل أنه مدح مدحه

لأنه منه [نما هو إذا كان الحرف مائلا أو إذا كان حاء منصرفا ومما هي فهو كالمذكور فلا يندفع عن وقوعه في المقادير (قوله إذا من شأن الخ) هذا يندفع تنظير الثاني وهو الدليل عند حذفه أن سلامة لوجود الألف لا لوجود حاءهم إياه بالقمل كقول المراد (قوله فيقال لو لا مسالمة زيد إيا الخ) ظاهره أن هذا تقرير القفل لا زيد مسالمة ما سلم وهو مفكك إذا القفل لا قبل ذلك التقرير فإن قيل إنه تحرير معنيهما بناسب السباق ولم يوافق ويبنى أن يكون المراد منه أن زيد ساق قوله لا زيد الخ مبتدأ على حذف مضاف أي مسالمة زيد والخبر محذوف أي موجود قوله مسالمة ما سلم حال كذا الحال الشهاب لكن قوله ما سلم لا يناسب كونه من حيث الحال ولا يناسب إلا كونه في جمل لا فليأمل وإن كان ظاهر السباق خلاف ذلك (قوله ولحنوا ١٧٩) المعنى (قال الزرقاني المراد بالحن

منار كتاب الخطأ لا الحن في الأعراب لا انتفاء ثم ظاهر قوله لحنوا أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك في الحلق ولحن جماعة من أطلق وجوب حذف الخبر المعنى في قوله في صفة سيف يذبح الخ انتهى فافهم أن اللحن بعض منهم لا الجميع (قوله لا احتمال عند يربك بدل الخ) خرج به بعضهم على أن يمسك حال وحالها للفعل الذي نابت عنه لا وهو أول من إجمال كان في قوله كأنه خارجا من جنب صفته اليك وهو مبنى على قول الكوفيين أن المرفوع بعد لولا فاعل فعل محذوف نابت عنه لا (قوله إنه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك أن سيويه قد أنزل لفظ كانت ولا شك إن كانت بمعنى الصفة وبعضها الآخر لفظ شولا لأنه خبر كان وهذا يندفع نظر الفارح عنه وعن

(هو لولا أنصار زيد حوه ما سلم) ظهور خبر أنصار وهو كرس مقيد بالخيار والمبتدأ والعليا إذن شأن أنصار أن يحصى من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عيسى بن سليمان التنوخي للمعنى في وصف السيف (يذبح الرعب منه كل غضب) فلول الغضب يمسك لالا فيمسك خبر الغضب وهو كونه مقيد بالإمساك والمبتدأ والعلية إذن شأن السيف إمساكه ويذبح تقيض يمسك معناه يسيل والربب بضم الراء مسكون العين المهملة الحرف قاهل يذبح وكل غضب مفعوله وهو عين مهمة مفتوحة حقتضاد معجزة ساكنة فوحدة وهو السيف المذبح والغضب بكسر العين المعجمة خلاف السيف والإسالة إجماع السيلان وإلغاء في يمسك مالمه على كل غضب لانه الموضح في شرح الفوائد والمعنى أن هذا السيف تفرغ منه السيوف فلولاً أن الحوادث تمسكها لسانها لادوبها من فروعها منه انتهى وهذا التخصيل طهيب الزمان ابن العنبري والخوارزمي وابن مالك وإليه أشار في نظم قوله غالبا (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بصلولا) أصلا بناه عدم على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا (وأوجروا جعل الكون الخاص) أي المقيّد (مبتدأ فيقال) في لولا زيد ما سلم (لولا مسالمة زيد إيا أي موجودة) ويقال لولا أنصار زيد حوه ما سلم لولا حواء أنصار زيد إياه أي موجودة (ولحنوا المعنى) في قوله فلول الغضب يمسك قال الموضح في المعنى يذبح الغضب يمسك به بدلا لاحتلال تقدير يمسك بدلا لاحتلال من الغضب على أن الأصل أن يمسك ثم حذف حاء المرفوع المفعول أو تقدير يمسك جملة مسترخية أي بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الآخر نظر في قوله الموضح نفسه في شرح شواهد ابن التالفي من لدش ولا قدر سيويه من لدان كانه خبر خبر عليه وحده ومما أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبها بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت بهذا الأمر على الدمايين في قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الراضة للخبر والأصل فلولاً أن يمسك يمسك لحذف وارفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسك حالا من الخبر المحذوف لأنهم لا يذكر كرون الحال بصلولا لأنها خبر في المعنى فله الموضح في المعنى عن الألفش وأقرم (وقال الخديف) المتقدم (مروى بالمعنى) لا بالقفل قال ابن أبي الربيع لم أر هذا الرواية يعني بهذا القفل من طريق صحيح الرواية المشهورة في ذلك لولا حمدان قومك لولا حمدان قومك لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية ونحو ذلك فله المرادى عنه في شرح نظم وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد لولا لا يندفع إلا بالصحيح عند البصريين ذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بولا لا وسبق المسئلة (التي أن يكون المبتدأ صريحا في القسم) بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم وفهم منه القسم قبل ذكر القسم عليه (بحر لعمرك) بفتح العين من بحر الرجل

الدمايين وكان الفارح ظن أن مراد المصنف الاسم المنسبك من أن وما دخل عليه وإن أن صارت بعضه ولو كان هذا مرادنا لم يصح إشتراؤه في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا إشتراؤها في باب الاستثناء على أن الموصول الحرف لا يجوز حذفه وهو بمعنى شاملا لأن لكل المصنف في الجملة الرابعة عماله على حرف بامتنان وحيثما عارض المصنف على سيويه إلزاما له بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول الحرف لا يمحذف إلا أن أشكل فخرج الدمايين أنه على حذف أن الناصبة للاسم الراضة للخبر وإن كان هو تابعا لنظم في تخرج نحن الأولون الآخرين بد كل أنه أرتوا الكتاب من قبلنا على أن الأصل يدان كل أنه لم يمحذف أن وبطل عملها لأن الناصبة للاسم الراضة للخبر محذوفة (قوله من بحر الرجل) بكسر الميم له صدر أن المعنى بفتح أوله وسكون ثابته

وهو خاص بالقسم والصبرين أو له وسكون ثابته ولا يستعمل في القسم قائم الزودن قال فأما حركة الله فقد وضع العرفية موضع التصدير بدلا لأن الفعل منه لا يجر إلا مصطفين وهذا ليس بيمين وإنما هو استعاضة (قوله الأول أول) فقد يقال إذا دار الأمر بين كون الفعلون المبتدأ أو الخبر كان الأول حذف المبتدأ لأن الخبر محط قد يمدح على أحد القولين (قوله لا يجر إذا دار الخ) يراد أن لفظ حركة إنما وضع ليستعمل مقابله وإذا جعل خبرا (١٨٥) لم يستعمل مقابله بل يجر به من القسم (قوله والموت يلتقيان) قال القاني أعلم أن الواو

في نحو هذا البيت فورد الجمع في الحكم لا للمعية بل المعية فيه إنما هي من بخصوص مادة الخبر والتي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إعادة المعية ولو قبل كل امرئ والموت أي مع لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقيده بذهب جمهور البصريين وجرى فراح الكافية على أنه لا فرق بين الصريح والمؤول فهو إن ضربت زيدا قائما (قوله عاملا في اسم الخ ظاهره أن الشرط العمل ولو بلا إضافة نحو ضرب حرا قائما بلا إضافة واشترط الرضى الإضافة فقال ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما وقد يقال مراده التعميم في الإضافة دون اشتراطها بدليل أن الإضافة في أعطب ما يكون الأجر قائما ليس إلى شيء منهما والمراد بالإضافة النسبة كما جرت العادة فلا يراد أن الإضافة إلى الفاعل

بكسر الميم إذا طرأ ما طويلا ثم يستعمل في القسم مرادها الحياة أي وجب عليك (لا تفلن وأيم الله) فتح الميم فوجه الميم من اليمين وهو الحركة أي ركة (لا تفلن) نصرك وأيم الله مبتدآن حذف خبرهما وجوبا (أي نصرك قسمي وأيم الله يميني) وإنما وجب حذفه لسد جراب القسم مسدده (فإن قلت هذا لا يملن جازا لابتداء الخبر) وحذفه (لعدم الصراح في القسم) به لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد في عهد الوفاء به لا يفهم منه القسم إلا بطر كذا القسم عليه (وزعم ابن منظور أنه يجوز في نحو نصرك لا يملن أن يقدر نفسى حركة فيكون من حذف المبتدأ) والأول أولى لأنه إذا دار الخلاف بين أن يكون من المصدر والأوئل أو من الأفعال والأوئل أو من الأفعال والأوئل لا يجر على التخيير غالبا لأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخل في اللفظ على شيء من التقدير على شيء آخر وإلى هذه المسئلة أشار الناطم بقوله • وفي نصي يمين إذا استقر • المسئلة الثالثة (أن يكون مبتدأ مطوفا عليه اسم براد وهي نصي المعية نحو كل رجل وصيته) بالاضافة المصحة وهي الحركة سميت بذلك لأن صاحبها يصيح تركها (و) إلى ذلك أشار الناطم بقوله :

وبعد وأرسلت مفهوم مع • كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدأ وصالح مضاف إليه وما صنع مطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وإنما حذف لولا لاقتران ما بينهما على المصاحبة لا لاقتران وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جى • منع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلنا يذبح حرور أدت الإخبار بآثارها جاز حذفه) أي الخبر احتجنا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) القاري :

تمت إلى الموت الذي يحب الفتي • (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فأثر ذكر الخبر وهو يلتقيان • بفتح اللين المهمة بفرق وما ذكره الموضع هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون أن الخطأ أن نحو كل رجل وصيته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع صيته) وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر والبيضة ضرورية بالمسئلة الرابعة أن يكون المبتدأ إما مصدرا (صريحا) عاملا (اسم خبر) بكسر الهمزة (لعدمه) بالتنوين متعلق بمفسر (ذي حال) نصف أنفسهم (لا يصح كونها) أي الحال (خبرها) المبتدأ المذكور نحو ضرب زيد قائما (لضرب مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى قائم وزيد المصدر لقائما حال من ضمير يضره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا من ضرب لأن الخبر وصف للمضي والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضرب قائم وإنما مصدر مؤول لا نحو أن ضرب صار أن ضرب زيد قائما على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا إلى المصدر المذكور) نحو أكثر شرب السويق مثلثا (أو) أكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبر عنه (أو) مضافا (إلى) شيء (مؤول بالمصدر المذكور) نحو أعطبت ما يكون (أو) مضافا (إلى) مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

والفعل لا يمكن وإنما لا تصور في المصدر المؤول نحو إن ضربت زيدا قائما ونوم بعض الفعلاء أن الإضافة على ظاهرها وبني عليه ما قالوا أن معنى ضرب زيد قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لأن إضافة المصدر إلى مفعوله تفيد الاستغراق إذا لم يتم قرينة المخصوص على أنه يراد عليه أن المصدر المضاف إلى المفعول بشرطه الإضافة إلى المفعول هو عليه رجل هو أعلم بالبحث ولا معنى للاستغراق في اقتضاض هذه البكر شابة يعني أنه إذا أضيف إلى كليهما نحو نصرتنا ومضاربنا فلا

يعد كمال التباين في حوائج الناس إن نافي عن رفعه ونصبه باعتبار التفاعل والمحمول كما أنه في كل جرح باعتبار الإحالة (قوله إن أريد الماضي الخ) بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقصد إذا لأنها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافي كون ناقصة لأن خبر كان الناسخ يجوز اقترانه بالواو كاسيأبني كلام الخارج في باب الناسخ (قوله هو ضري زيداً قائماً شديداً) أنه خبره بأن هذا المثال من المثال المذكور في المتن لا يراد له عارضة إلا بزيادة شديداً الذي هو الخبر وزيادته ليست إلا لعدم صحة إغناء الحال من الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لما في كون المصدر مطلقاً (١٨٩) صاحب الحال نفسه وإنما مرجع ذلك

تقصيد المتكلم واختاره فكان الظاهر أن يقول بالخارج بعد مثال المتن وهذا إذا اعتبر كون قائماً حالاً من ضمير خبره زيد فإن جعل زيداً صاحب الحال نفسه لم يعد الحال مصدر الخبر ووجب ذكر الخبر نحو خبري الخ وعتد احتراز الموضع بقوله طعناً في اسم الخ وما احتز عنه الموضع بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقيل حال بينه الموضع في الحوائج ويستفاد عنه أن الفرق اعتباري حيث قال مانعه لا بد أن يفترط في تلك الحال أن لا يكون مقدرها كونها مصورة للبنت أو لهذا صرح بالخبر في قوله ذي الرمة غيلان مدرجى متروحا هل بابها فدرجى مبتدأ ومضاف إليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لمعنى متروحا وهو حال عن الباء التي هي قاعلة في المعنى وهل

أخطب كون الاسم قائماً (وغير ذلك) كذا في الأمثلة السابقة (وإذا كان) إن أريد المستقبل (عند) سيبويه و(جمهور البصريين) ليكون الخبر ظرف زمان متعلقاً بمحذوف والتقدير حاصل إذا كان أو إذا كان حاصل خبره إذا أراد طرف الخبر مضاف إلى كان التامة وقوله لها ستر فيها طائفة من مفعول المصدر وقائماً وملتوتاً حالان من الضمير المستتر كان وإنما لم يوصل كمن ناقصة والمقصوب خبره الوجهين أحدهما التزام تذكره فلا يقررون خبر زيداً قائماً والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقوفة كالحديث أقرب ما يكون العبد مرديبه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الاحتراز) واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فبغير) الخبر (في خبر زيداً قائماً طرية قائماً) روى أكثر شري السويق ملتوتاً شريبه ملتوتاً وفي أخطب ما يكون الأمير قائماً كونه قائماً بالمصدر الثاني هو خبر طرية ملتوتاً والمضاف إليها مفعول هو صاحب الحال وهذا وإن كان أقل حذافاً من الأول فهو مرديبه عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء مفعوله وهو لا يجوز عندهم ولأن تقدير الطرف يناسب الحال قال ابن صفور وإنما يصح الحال أن تعد مصدر الخبر لأنها بمنزلة الطرف في المعنى لا ترى أنه لا فرق بين خبري زيداً قائماً وخبري زيداً أوقف لقيامه لكل منهما مصدر الخبر وكل منهما على معنى في الطرف بعد مصدر الخبر فكذا الحال انتهى وقبل الخبر نفس الحال كائناً به في الظرفية وقيل الحال الخساسة كما أفق مرجع الوصف من الخبر والصحيح أن الخبر محذوف مخرجاً بالمصدر المحذوف كآية عليه الناظم بقوله :

وقيل حال لا يكون خبره من الذي خبره قد اخفرا

واحتراز الموضع بقوله فاملا في اسم مفسر له خبر ذي حال من أن يكون المصدر مطلقاً صاحب الحال نفسه فإن الحال لا يعد مصدر الخبر حيث هو خبر زيداً قائماً شديداً فإن كان حالاً من زيد والتعامل فيها هو التعامل في زيد وهو خبري فلا يفتى من الخبر لأنها من صفة المصدر وشمل قوله ملام في اسم مفسر كون المفسر مفعولاً كاملاً وكونه فاعلاً في المعنى نحو قيام زيداً شاكفاً في المراءى في شرح التسهيل (و) احتراز بقوله لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ إذا صح قائماً (لا يجوز خبر زيداً شديداً) بالنصب (لصلاحية الحال في خبرية فالرفع) لشد بد (واجب) لا به وصف الضرب لا يرد وقيل إنما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار وهو محتمل غاية أن يكون راجعاً كافي زيد خبرته (وشد قولهم) لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه (حكمك فسمطاً) بهم الميم وفتح السين المهمة ولقد بد الميم وفي آخره طاء مهمة أي مثبتاً وكان التماس رفعه لصلاحية الخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتاً) أي نافذاً وشذوذه من وجهين أحدهما التنصب مع صلاحية الحال الخبرية

بأنها خبر وقد يقال احترازه الناظم بقوله وقيل حال لأن الحال متى قصر في مفعولة للبنت لم يكن مكانه فصل بينهما بالخبر إذ لا يظهر من المصدر قبل تمامه بمفعوله (قوله مع صلاحية الحال الخبرية) فإن الثاني يعني فلما نصب على الحالية بما وقف عليه بالسكون على لئلا يفترم أنه خبر لا حال فالواجب الرفع إن قصد أنه الخبر وذكر الخبر إن قصد أنه حال بأن يقال خبري زيداً إذا كان شديداً أو خبره شديداً وهذا أولى من كلامه (تبيين) الأول يجوز عند البصريين أن يكن من المصدر الذي سدا الحال من خبره قبل الحال نحو خبري زيداً هو قائم (الثاني) قد يعد الحال مضافاً في غير هذه المسألة وذلك إذا أتى مبتدأ محذوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لأحدهما واقع على الآخر على ما يلاحظه من خبر زيد والريح جارحاً وزيداً المنية شارب بشاره من ذلك جائز دليل قوله • وأعلم بأنك والمنية شارب • بمقارنها

خلافا لمن منعه من خبره البصريون على أن الخبر مخلوق والتقدير بمرئان يبارها فيبارها في موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لئلا يلحقه قول الكوفيين تقدير الخبر المخلوق ببارها ورد بعدم طرده في زيد وللمية شارب بعفارها وأجاب الدماميني بإمكان تقديره بلبسان وحذا لا يجوز في موضع ولو كان المصنف بالباء أو ثم لم يجر انخافا أو بدون صلب جاز انخافا (فصل) (قوله أي نازر) قال الدوشري في تفسير الكتاب بالناسخ بظن من هو لغوي أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال الثاني فيه نظر لأن الخبر عند ابن النظم والاتحاد المبتدأ اتحادا بحسب الاصطلاح فيد التثنية المبتدأ متدا واحدا قطعا وكونه في المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحدا وكذا الخبر هذه في تعدد الخبر تعدد بحسب الأحكام اللفظية فلو جامع خبرا قطعا لا خبرا واحدا لا يلزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد وأخره ووسطه من جهة واحدة كما رد به قوله لأنهما بمعنى خبر واحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية إذ العرب إذا سئل عن وجه الرفع (١٨٢) في حلو لا يحسم إلا أن يقول من الخبرين كذا في حاض وقوله ولذا الخ مسلم أن فيه دلا على

والثاني أن الحال ليس من خبر مفعول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستقر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكمك لأن قدرات لا توصف بالنفوذ وأشد منه قراءة على كرم الله وجهه ونحو عصاة بالنصب مع انتهاء المصدرية بالكلية فمضية حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن مجتمع عصابة (فصل) (والأصح جواز تعدد الخبر) لفظا ومعنى لمبدأ واحدا لأن الخبر كالتعدد لغيره ولتعدد ذلك أشار الناظم بقوله خبر واحد أو بآيتين أو بأكثره عن واحد سواء اتفقا أو اختلفا أو جازا أو اختلفا فالأول (مورد شاهر) أي ناظم (كاتب) أي الرئيس أنه ينظم الكلام ويشره والثاني لمورد زيد قام محك وعكاه (والمنازع) لجواز التعدد كما بنى صفورد (يدعي تقديره هو الثاني) من الخبرين (أو) يدعي (أه) أي البتة (جامع الصفتين) الشعر والكتابة (لا الإحصاء بكل منهما) على الترادف لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن صفورد في الخبرين (وليس من تعدد الخبر) لو اختلف (ما ذكره ابن الناظم) في شرح النظم (من قوله خبر واحد) طريقة على ما قبل (بذلك خبر واحد) وأخرى لأحداثها حالها

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعددا بمعنى حقيقة (لأن بدا ذلك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لأن التحقيق أن المصنف ليس من التعدد وقوى آية في التسهيل بسطت وغير مصنف مستند عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضا (من هو قوله الرمان حلو جامع) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى (لأنهما بمعنى خبر واحد) من (مورد شاهر) أن يكونا خبرا متبوعا من كل من الخبرين لا عليهما معا ألا ترى أن الخبر ليس تام الخلافة ولا تام الحروضة ولكنه بينهما (ولهذا) أي لا أجل كونهما في معنى خبر واحد يمنع (المصدر) لك أن على الأول (على الأصح) لأن المصنف يقتضي المتابعة فلا يقال الرمان حلو جامع خلافا لما روي من جعله (و) يمنع أيضا (أن يتوسط المبتدأ بينهما) وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح بهما عندنا لا كثيرين قال في البدع فلا يقال حلو الرمان جامع ولا حلو جامع

جمله من مطلق التعدد وإن أراد ليس من مطلق التعدد ما على أن التعدد لا يطلق إلا على الناحية فمورد انتهى وقال الدوشري قال شيخ الإسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود ما باب النظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما احتج به فياه بعد أن قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام قال الأول ما تعدد لتعدد ما هو له وما تشبه بالبيت المذكور انتهى (قوله هو من طرفه على ما قيل) قال شيخ الإسلام قاله الغليل (قوله لأن بدا ذلك في قوة مبتدأين) قال الثاني في معاردها مع إمكان أن يرد ما أن الثاني تابع كان الآية التي يذكرها آخره لأن هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحا والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحا لا معنوا إذا معى بها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم الظلمات (قوله جامع) قال الدوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حيث مثل صفر هو صفر وملك هو ملك قال الجوهرى في باب الماه وقد فرغ بالعلم بفرقه فارق هو من نادر مثل حاض وقياسه عربي وهو حيض (قوله ألا ترى الخ) قال الثاني إن المراجعة كلفية متوسطة بين الخلافة والحروضة الصريح وليس في الرمان طعم الخلافة وطعم الحروضة هما خدعان لا يجتمعان وإنما هو وجود فيه طعمين بين ولا إشكال أن

أما بمعنى خبر لا أهما في صنعة الإعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضع في الثالث لأن الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضع قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم أن التعدد أم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد إلى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه إن أراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناظم

هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين إذ كل من الصفتين الصريحتين موجودة فيه فليأمل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لأنه يقتضي أن يكون الزمان مصفا بكل من الصفتين على الأفراد كما في زيد قائم قاعد فليأمله (قوله لخصف لبتدأ الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد إلى كون الثاني تابعا بل لا يصح إذ لا يمتنع إذا الراو في وقتك حيث لا حاجة على مبتدأ مقدر فهي لمطلب جهة على جهة لا لمطلب خبر على خبر. (قائمة) يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يرقى مبتدأ مقدر بخبر عن طريق المطابق للصفات والمخالف إليه من غير حذف كقولهم راكب الناقة طليحان والأصل راكب الناقة وهو طليحان لحذف المظروف لوضوح المعنى والطلاحة الإعياء من السفر وقبل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد خبرينها وقبل التقدير راكب الناقة طليح وحما طليحان.

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) (قوله إذا لم يلزم التصدير) قال الدكتورى يثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول القاهر: إذا ما كان الناس صنفان: شامس وأخسر من بالذي كنت أصنع (قائمة) لا يجوز أن يكون خبر ليس ما ضيا لها لنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيت أن يكون خبر ما ضيا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة كما قال ابن الصانع في شرح اللبحة ونقل بعد ذلك عن معجم الموامع أن اشتراطا لاقران قد ذهب الكولينيون أن حجبتهم أن كانوا أخروا إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتاج إليها ألا ترى أن المفهوم من (١٨٣) قام زيد ومن كان زيد قائما واحدا واشتراط قد لاها تقرب

الزمان وليس الثاني بدلا لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا حاجة لا يحتاج وصف الشيء بمافضه ونقل من الأخطش جواز كونه مصفا للأول على معنى قوله فيه جوصه والصفة توصف إذا ولدت مفعلة الجماد فهو موصوف بالضارب العاقل ورد بأداة الصفة كالمفعول وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصدير وهو جاز بلا خلاف قاله الموضح في شرح ما بعد سعاد ولا يخبر بمتأخر حذف لأن المراد أنه جمع الظميين وعلى كل منهما ضمير أو لا ضمير معهما أو في الثاني فقط أقوال. احتار أبو حيان وأهلها صاحب البديع ثانيا والثالث في ثالثها وظهر ثمره التخلل في محملها أو محمل أحدهما وهو هذا البستان حلوا حاضر زمانه ما كان فلا يتحمل الأول ضمير الزمان في قوله ما كان ولا قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السبب المرفوع على القول به (و) ليس من بعد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من صور والذين كذبوا بآياتنا هم وبكم في الظن لأن الثاني تابع) لمطلب بالواو على ما قبلها الأصل والذين كذبوا بآياتنا هم وبكم في الظن (هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) (قائمة) لا يجوز أن يكون خبر ليس ما ضيا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة كما قال ابن الصانع في شرح اللبحة ونقل بعد ذلك عن معجم الموامع أن اشتراطا لاقران قد ذهب الكولينيون أن حجبتهم أن كانوا أخروا إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتاج إليها ألا ترى أن المفهوم من (١٨٣) قام زيد ومن كان زيد قائما واحدا واشتراط قد لاها تقرب

هذا بالمعنى تناقض فالجواب أنها ليس في الحال في الجملة غير متقدمة برمان وأما المميدة بها فعليا على حسب التقيد انتهى وفي الرضوخ وما قبل أنه لا يجوز أن يقع الماضي غير كاره فلا يقال كان زيد قد قام ولم ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره فنوا فيبقى أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمنع نحو يكون زيد يقوم مثل هذه الممة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن ولا يجوز بطلان المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال إذ لم يستند من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنعوا يصح زيد يقولون كذا البراق قال السد وحاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والأولى كاذب إليه ابن مالك وقوله خبرها ما ضيا فلا قد ولا تقديرها كأي قوله تعالى ولقد كانوا عبادا لله من قبله وإن كان قبضه قد من دبره قال ابن كالباشا ومقالة القرائد بعد قوله وقال المجدداني في شرح الكافية جبر كان لا يجوز أن يكون ما ضيا لدلالة كان على الماضي إلا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد إياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده القاضل التفتازاني على الحجة وتبين ما في تقرير الرضى من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز بما إذا كان الفعل الماضي أنباء الشرط صيغة مستقبلا معني ثم لا يخفى ما في كلام الرضى من الحاجة في نقل المنع لما في الجمع والإطلاق السجواني فتدبر (قوله ولا عدم التصريف) هو أم لا لم الابتداء لشعوره بالزم الحصب عن المصدرية أو الترفيقية نحو ذلك فاندفع إذن نحو طوي للزمن بما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا أن خصف مرض الكلام في دخولها على المبتدأ وما لزم نصب لا يكون مبتدأ وتبيل الفرق بين طوي للزمن وأقل رجل أو لزوم الأول للابتداء فإنه الثاني عرضي لكونه واقعا مع ما لا ينصرف وهو الثاني انتهى

ولا يعني أنه مخالف لقول الفارح أن أقل رجل يقول لازم الاستدانة وأنه أيضا ما قاله يقتضي أنه حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف  
فالحن أن المراد بمالهم عدم التصرف بمالهم صيغة واحدة ولم يشر إلى جميع كلامه لعدم ما يفسر لأن ذلك الاسم لجموده أشبه الحرف والنواسخ  
لا تدخل على الحرف فكذا ما أشبهه (قوله ترفع المتدأ الخ) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كافي اليقوت المتقدم وهو قوله إذا صارت الخ  
واختلف في تفرجه فقبل في كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المرحومين خبرها كاسم وقال الكسائي كان ملغاة وقسم ابن الطراوة  
(قوله ولا إلتفاء) قال الدوشري من مذهب كلام على الخاص أن فلا تدخل الإلتفاء للطلب والإلتفاء مقتض مضار وقد يقال الإلتفاء  
والطلب من أقسام الكلام هو الفرض أن ذلك خبر والخبر جزم كلام لا كلام (قوله تشبها بالفاعل) قال الدوشري ينظر على ماذا ينصب  
قوله تشبها ولا يصح أن يكون معمولاً من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال متأويل تشبها  
بفتبها فتدبر (قوله وقاطعها مجازاً) أي على طريق الاستمارة التصريحية كأيضاً من قوله بعد لأنها أشبهت الفعل الخ (قوله كان)  
الاصح أن يوردها قبل بفتح العين (١٨٤) وقال الكسائي فعل بالضم وورد بأنه لو كان كملك لم يقولوا كائن لأن الوصف من فعل فعمل

(قوله لا يكون لأخواتها)

المناسب لقوله أم أن  
لا يجر بالأخوات (قوله  
وبات) قال الدوشري  
قال في القاموس وبات  
يفعل كذا يبيت وبيات  
يتناوبان ويتناوبون  
أي يفعله أبلاً وليس  
من النوم انتهى ومعنى  
قوله وليس من النوم أي  
وليس الفعل من النوم  
أي وليس نوعاً فإذا نام  
ليلاً لا يصح أن يقال بات  
بنام وبعضهم فهم قوله  
وليس من النوم على غير  
هذا الوجه وقال معناه  
وليس ما ذكر من المصادر  
من النوم أي ليس معناه  
النوم فليتنامل ويهود على

كأنه منه بنيت مقطوع والثالث نحو طوبى لدارس والرابع نحو أهل رجل يقول ذلك إلا زيدا  
والخامس كصاحب إذا المعنوية (والجزم) إذا لم يكن ملأ ولا إلتفاء (ترفع المبتدأ تشبها بالفاعل ويسمى  
اسمها) حقيقة وقاطعها مجازاً وتنصب خبره تشبها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازاً لأنها  
أشبهت الفعل التام المتمدى لواحد كضرب زيد عمراً هذا مذهب البصريين ومذهب جمهور الكوفيين  
إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً وإنما هو مرفوع مما كان مرفوعاً به قبل دخولها وخالفهم القراء مذهب  
إلى أنها عملت فيه الرفع تشبها بالفاعل وحقوا على نصبها الجزء الثاني ثم احتفوا أن نصبه فقال القراء  
تشبها بالحال لأنها تشبها بتمام وقال بنية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين  
لوروده مصراً ومعرفة جامداً ولكن لا يسمى به وليس ذلك شأن الحال وهو من موقعه جملة  
وشبهها لا يقع المفعول كذا وأجب بأن الجملة تقع موقع للمفعول به كاشكية بالقول نحو قال إلى  
صدقه وكذلك تشبها كررت زيداً وحدثت لدار وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله  
ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر تشبها به وهذه الأفعال ما ثلاثة عشر فعلاً وهي الثلاثة أقسام أحدها  
ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقاً) من غير شرط سواء كانت مبتدئة أو منفية عنه  
لما الظرفية أولاً (وغير نهاية كالتوهم أم الباب) لاحتصاصها بأمور لا تكون لأخواتها كاسياني  
(وأسي وأصبح وأضحى وظل) فالتشبيه لا يكون محمولاً على قدره (وأسمد) لا فاصبهم بسمته  
أسماء وأصبح يشرق أو يوقظ وجهه مسروقاً وأبيد ريان الجفون وهو السرور خيصال ليس مصروفها  
(و) القسم الثاني (ما يعمل) أي هذا العمل (شرط أن يتقدمه ن) حرف أو اسم أو فعل أو مفعول فلفظ  
أو طارح من به ينقل أو استلزام (أو هو أو دواء) بلا عاصلة كان الارتفاع (وهو أربعة زال ماضى يزال  
وبرح وقى وانك) وإيها اشتراطاً فيها ذلك لأنها بمعنى النسيب إذا دخل عليها لفظي انتفاء وإثباتا فلفظ  
ما زال زيد قائماً هو قائم فيها وهو دليل على إفلاؤه أنه لا يجوز ما زال زيداً لا قائماً كما يجوز ما كان

هذا أن يقال بات زيد قائماً وقوى جمع هذا أنهم قال بضم المصنف بعد أن ذكر ثمانية فعلاً من المعتل العين (تلييه) ذكر  
في التسهيل أن العرب جميعاً لم يسموا كسر مضارع هذا النوع ولم يشد عنه شيء حينئذ يعمل نحو بات ببات لغة في يبيت على أن  
ماضي ببات فعل مكسور العين تكاف يخالف لا فعل المنروح حكاه به ببيت لغة في بناءه (قوله وأبيد إشارة إلى قول الشريف الرضي  
أبيد ريان الجفون من الكرى وأبيد منك بيلة لسوء والحمة في أبيد للاستفهام التحضيي  
مجازاً ويبيت مضارع بات مرفوع كجرده عن الناصب والجازم ولما فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد  
من إلتفاء الأولى التي هي حرف مضارعة وقوله وأبيد بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من  
المعنى وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا عاصلة) قال القتيبي أي بلا والماضي أو بطل في المضارع قال في جميع الجوامع  
وشرحه للحن وتزد أي أن للدعاء وقافاً لابن حنفور كقوله من تزلوا كدلكم ثم لا زاءت لكم حالاً خلوه لجال  
وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا لا وجه في اليقوت لاحتقال أن يكون خبراً وفيه بعد انتهى وقد مر المصنف في المعنى وشرح القدر

ابن جعفر وقال إن الحجة في البيت (قوله ومعه أبو البقاء) قال النحوي ويشهد لنفيه ما معه أبو البقاء قول الشاعر :  
مراجيع لا تنفك إلا ما خلفه من الخسف أو ترى بهلخا ظمرا والخسف اللبس (١٨٥) أن البيت النافذ على غير

حذف ثم استعمل في كل ما ذكره قال الشاعر :

ولا يقيم على حزم يراد به  
الا لإدلاله على الخلف والروية  
هذا على الخلف مربوط  
بمرت

وذا يهيج فلا يرقله أحد  
انتهى عليه نظر لأنه  
لا يظهر الاستشهاد بهذا  
البيت فقد قال في المتن أن  
الاصح وابن جني حلا  
إلا فيه على الرواية وقيل  
أنه غلط منه وقيل من  
الرواية وأن الرواية إلا  
بالتعريف أي فصلا وقيل  
غير ذلك فانظر كلام المتن

(قوله كل) قال الأرقط  
يلتزمه ليس وينفك  
ويحتمل أن يكون ليس  
مهملًا على ما يحتمل  
أن يكون اسمه ضمير شأن  
ومعنى البيت لم يزل كل ذي  
حضاف وإقلال وقناعة  
غنيا وعززا وأغلاء من  
العنى ومعنى أنه يحتمل أن  
يكون كل اسم ليس  
مؤخرًا وجملته ينفك من  
اسمها المستتر المعاند على  
كل تقدمه رتبة ونهجا  
وهو ذا غنى غير ليس  
(قوله ألا يا أسلي الخ)  
احترض بأنه أراد المعاد  
لما غدا عليها بالحرف

زيدا لا فاقها هذا قول النحويين ومعه أبو البقاء وإلى ذلك أشار النظم بقوله :  
وهذه الأربعة لهذه نبي أولني متبعة (مثالها بعد النفي) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيقال فعل  
مضارع والرواية ومختلفين غيره (لأن نوح عليه ما كفي) فبفتح مضارع برح واسمه مستتر فيه  
وجوبا وما كفيين غيره ولو اقتصر على المثال الثاني كقاموا لكه دارا التخصيص على أن ذلك يسوغ  
مع ذكر لا وحدها (ومنه ناله فخر) نذكر يوسف (وقوله) وهو امرئ القيس الكندي :

(فقلت بمن الله أرح قاندا) ولو قطعا رأسي لديك وأوصالي  
(إذا الأصل لا افتقر ولا أرح) ولا يقام حذف الثاني إلا ثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه  
جواب قسم وكون الثاني لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبصير بين يروي بالرفع على أنه مبتدأ  
حذف خبره أي بين الله قسمي وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله لحذف حرف الجر أو لا فوصل  
الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبنى بالنصب بحاله ولا أرح جواب القسم وجواب لو محذوف لولا فاقها  
عليه والتقدير ولو قطعا رأسي لا أرح ومثالا بعد النفي بالاسم لنفي قوله :

فهر منك أسير هوى كل ذات ليس يشبه  
ومثالا بالفعل الموضع لنفي قوله :

ليس منك ذا غنى واعتزاز كل ذي حصة مثل قنوع  
ومثالا بالفعل العارض لنفي قوله :

قل يا يرح القليب إلى ما يورث أحمد داحيا أو محيا  
فإن قلنا حلت منه معنى التقليل وهو معنى ما التافى ومثالا بالفعل المستلزم لنفي أبعد أزال استغفارة  
أي لا أزال قاله الفراء وجهه أن من أبي شيثا لم يفته ولا يما مستلزم لنفي ولما ساغ بعد أبي  
لتفريع الاستثناء قاله الموضع في الحواشي (ومثالا بعد التهيؤ قوله :

صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت) فليست به ضلال مبین  
صاح مرغم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر سولا هي واسم تزل مستتر فيها وجوبا  
تقديره أنت وذاكر الموت غيرها (ومثالا بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة :

ألا يا أسلي يا دارى على البلى (ولاول له بهلجها لك انتظر)  
فالقطر اسم زال مؤخر ومهملًا خبر ما تقدمه الأصل ولا يزال القطر منها لا بهلجها لا الحرف استفتاح ويا  
حرف تداوم المنادى محذوف أي يا هذه أو حرف تلبية مؤكدة لا الاستفتاحية لمساها من معنى التلبية  
واسلى فعل أمر من السلام فهو البراءة من العيوب ومعناه لا تظلم دارى بالسلامة ومعنى اسم امرأته ليس  
ترخيم مية كقديتوم وعلى للصاحبة أي اسلى مع بلا التكرار المثل السائل بعد قوله الجرء تأنيث الأجرع  
وملة مستوية لا تبتدئ شيئا والقطر جمع قطر فظاهر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لمساها من الدعاء  
بالسلامة من العيوب وباستمرار التمع بول ما مقام النهي والدعاء لا مقام التوبيخ لأن الخطاب بهما حرك  
الفعل وترك الفعل لنفي (وقيدت زال بما حصى بالاحتراز من) رائد (ما حصى بزل) بفتح الياء (فإنه فعل  
تمام متعدد لمفعول) واحد ووزنه فعل بفتح العين (ومعه ما دار) معنى مبد (تقول زل حذائك من مذك  
أي يبدى بعضها من بعض ومعه ما دار) بفتح الواو (بفتح الواو) باب حطب يعثر به ضرا (و) واسترا (من)

(٢٤ - نصريح - أول) وأجاب لمصنف في شرح بانك سعاد بأنه أحترض أولا بقوله اسلى وإن زال  
وأخواتها إنما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصل (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء  
يطلب به الفعل لا تركه إلا أن يقال أنه ترك لصدده وعلى بعده يأتي في الأصل

(قوله من هذا الانتقال) الاسباب بما تقدم أن يقول ومما ينتقل ثم إن لا انتقال من زوال ما حتى يزال أيضا وقوله معنى الاشتراك مرادهم أنه معناه بواسطة التي لأن في الفعل يستلزم استمراره في الحيز وإن صارت الأولى ناقصة لأنه قصد فيها انتقال النسبة التي هي مضمونة بالجملة فلا بد بعد ما من ذكر الجملة الثانية قصد بها الانتقال من المخرز (قوله هو دام) فأما قوله : **دمما** فليد فانتك منتصره على العدائي سبيل المجد والكرم (١٨٦) لكل لا إن قدر حالا فالحال نكرة أو خبرا فلا يرفع دام الاسم وتنصب بعد

الظرفية والجواب باختيار الأول وأل دالة مثل ليخرجن الأهر منها الأول (قوله وناب المضاف إليه وهو ما وصلنا إل) قال الله نوحى إليهم أن ما وحدهما ليس من النامية من الطرف فلا يفهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مساعاة (قوله بدليل مادامت السموات) فيه نظر لأن الكلام الآن في الأفعال الناقصة ودام في الآية عامة كأيان والمناسب لظرفه أن يمثل بها مدية دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر (فصل) (قوله هو دام) قال الشهاب المراد به أن يثبت بنية المشتاق عامة على المصدر ويحتمل فلا إشكال وذكر أن ما قاله الثاني ليس هو معنى المصدر كما هو في غاية الوضوح قال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغير ما فيها ذكر (قوله التزم معني) تقدم في معنى الوصول أن ما المصدرية فوصل بفعل منصرف غير أمر وغير الأمر بفعل

زال (ما حتى يزال فإنه تام مقصر) وروى فعل ففتح السين أيضا لأنه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) قوله دل من مكانك أي انتفضت (ومنه إن أنه يسلك السمو لاحتواء الأرض أن تولا) أي لتنتقل (والثالث) أي انتقلنا (ومصدره الزوال) أي لا انتقال بطلاف زال ما حتى يزال فإن زواله فعل بكسر الميم لأنه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدد ولا قصور وليس له مصدر وحكي التكساف والقراء لوال الناقصة مضارعا آخر وهو يريل فيكون معركا بين التام والناقص بل قال القزويني خرجت زال الناقصة من زال التامة بحرفها إلى فعل بكسر الميم بعد أن كانت فعل ففتح الميم فربما بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة مستوفية من زال يريل فعل هنا هيئها بما هو زال يرول هيئته واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادى حيا) فاما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها أنها تقول بمصدر مضاف إليه لزمان (أي مدة دامت حيا) ومبني ما هذه مصدرية لأنها تتدبر بالمصدر وهو الدوام ومبني ظرفية لنيابتها عن الظرفية وهو المدة) فأصل مادى حيا عدة مادى حيا فحذف المضاف وهو المدة وباب المضاف إليه هو ما وصلنا بها في الانتصاب على الظرفية كأناب المصدر الصريح من ظرف الزمان كجئتك صلاة الصلوة أي وقت صلاة المصرفة في الماتى وأطلق الناطم ما واحد على المثال فقال : ومثل كان دام مسوقا ما كاد ما مدية مدية

(فصل) (وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وسمي (لأنه أقسام ما لا يتصرف بهال وهو ليس باتفاق) لأنها موصوفة بضع الحروف وأبها لا يفهم معناها إلا بدكر متعلقها (ودام عند القراء أكثر من المتأخرين) لأنها صلة لما للظرفية في كل فعل وقع صلة لما التزم معني قاله أبو حيان في التكملة الحسان وأما يدوم وعدم ودائم ودوام فنصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا هو زال وأخواتها (ثلاثة) فتدبر وافتك فإياها لا يستعمل (بأمر) لأن من شرط عملها أن يكون لا يدخل الأمر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام هذا الأقدمين) وقبل من المتأخرين (فإنهم أجازوا لها مضارعا) وهو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما هو الذي) بناء على أن لها مصادر فمصدر كان الكون والكنيونة ومصدر أخرج وأسى وأصبح الإخفا والإسماء والإصباح ومصدر صار الصهر والمص ورة ومصدر مات البياض والبيوتة ومصدر كان القول قاله أبو حيان (والتصاريح في هذه من القدمين) وهما المتصرفان التام والناقص (ما حتى من العمل) بشرط وجوده وإلى ذلك أشار القاطم قوله

المضارع وقد يقال في الأصل ما وما هنا المصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل بها) خبر به وروى بضع لأن كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر فلا بد من وضعه استعمال أم لا (قوله وقد قيل من المتأخرين) فيه تسكت على التثنية قال القفا في قولهم عند جمهوره والاقدمين وبعض المتأخرين مرادنا قبله كأما ظهر انتهى ولو خرج المضارع بين عند ولفظ لا قد بين لفظ جمهوره وروى بالتسكت فتامل (قوله ما للناحى) قال القفا من إقامة الظاهر مقام المضمر والأصل ما لها إذ انفجان هما ما حتى المتصرف تصرفا ناقصا وما حتى المتصرف تصرفا تاما

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الله عز وجل ظاهره ان ما مثله لم يكن فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أي من جهة المسمى لا تقتيد فيه بغيره كونوا حجارا أو الخبر فيه أظهر من كونوا حجارا وربعاء أخرى أن كونوا ربانيين فيه تناول بخلاف كونوا حجارا (قوله فانه قال في الحق) أي في الباب الرابع (قوله حكم الضمير) قال لأنه لا يوصف (١٨٧) كأن الضمير كذلك قال الله مسمى هذا

مفكلا لأن كونه لا يوصف لا يقتضي تزيده منزلة الضمير فك من الأسماء لا يوصف لم يسم له بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من أن وصلها المعرف بالإضافة سواء أضيف إلى الضمير أو إلى غيره بحكم الضمير مما يقتضي أن المضاف إلى ذي الإضافة مثلا بمثابة الضمير ولم يلقه أحد فيما عطف ثم تخصيص أن وأن المصدرين بهذا الحكم دون بقية الأحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للضمتين في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة أن قال والحرف المصدرى وحك في ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكر ولم يلقه بأن وأن ثم قوله المقترنين بمصدر معرف يقتضى أنهما لو كانتا مقترنتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما إذا قيل أجهني ما صنع رجل حسن على أن تحصل الصفة المصدر المقترن صانع ورجل حسن وفي جواز مثله نظر فتأمل انتهى واستفيد منه أن تقديرهما

ولهم ماض مثله قد حملناه إن كان غير الماضى منه استعلا (فالظاهر نحو ولم أك بضيا) فأك كان وأصلها كون حلت في الضمة الحجازية والواو لا لتقاء الساكنين والنون لتخفيف الواو مستتر فيه وجرها وبضيا خبر ماضى بنو يا اجتماع في الواو والياء موسيقى لاجتماعها بالسكون فقلبوا الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلببت الضمة كسرة (والامر نحو كونوا حجارة) أصل قبل اتصال الواو كون فلفظها الواو لا لتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجملة حركت النون بالضم لمناسبة الواو ثم جسد الواو المحذوفة لوال التقاء الساكنين والواو اسم وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا (والصدر كقوله) :

يبدل وحلم ماض في قوله القى • (وكونك إياه عليك يسير)

كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى اسمه هو كالتخاطب بربا خبر من جهة بضمائه والاصل وكونك فاعله حذف المضاف وانفصل الضمير فيه رد على أبي الباقى في قوله أن المنصوب بمصدر كان حال لأن الضمير لا ينصب على الحال ويسير خبره من جهة مبتدأ بانه وبالدال المعجمة العطاء والياء متعلقة بساد وحليك متعلق بيسير مقدم من فاعله (واسم الفاعل كقوله) :

وما كل من يبدى البغاشة كائنا • أحاك (إذا لم تلقه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جواز تقديره وأحاك خبره وبالبغاشة بفتح الموحدة توشيعين معصيتين مطلقا لجره وتلقه بالياء بمعنى تحبسه متعد لا يجر في التذييل أتوا آباءهم حالين ومجدا بالجم معصية الثاني لا حال خلافا لعيني واسم المفعول كقول سين بن علي الغزالي يكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين ابن مطهر الأسدي :

فنى الله يا أسماء أن لست راقلا • أصبك حتى يفضض المين مفضض

فراقلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر على تقديره المارحمة لأصبك خبره

(فصل) (وتوسط أخبار من) يبين وبين اسمائين (جاء خلافا لابن درستويه في ليس ولا بن معلى في دام) ليس عليه في البيت قبل ولم يعرف لقوله والصحيح لجران من خبر استثناء وطلبه قول الناظم : • وفي جميعها توسط الخبره أجز ... (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) لفظا خبر كان مقدم ولصير المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسط بينها وبين اسمها إذا لم يتقدم عليها (وقرأ جز تو حنص ليس البر أن تولو وجوهكم نصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولو اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منع ابن درستويه ويؤخذ من كلام المفسر أن رفع البر ضيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونة في التمرير فانه قالوا هم أنهم حكوا الآن وأن المقترنين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حنصم إلا أن قلوا بالنصب (وقال الشاعر) :

لا طيب للبشر ما دامت منقصة • لذاته (بأن كاد الموت والحرم

لنقصه خبر دام مقدم ولذا اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منع ابن معلى وله أن يقول لذاته مرفوع على التباينة لفاعل بمنقصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في

بالمصدر المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بأنه مرفوع في المسمى في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بآن يرسل بهرذ أن يكون بتقدير أو إرسال (قوله فنقص خبر دام مقدم الخ) لا يخفى أنه يلزم حيث حصل الفاعل أي منقصة من معصية أي بأمره أو جنى به لذاته وقول الشباب قد يجاب بأنه جاز ضرورة فيه نظر إذ لا ضرورة مع الإعراب الذي قاله الخارج (قوله على طريق التنازع) أو على أنه حائد على المباش بتأويل الحياة كما قال القاني والجميع

في جعلوا احده بين مراعاة اللفظ في لادائه بالتذكير ومراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لا ركا كاليه خلافا للشهاب وسباني الفارح نظره في  
ولا اوعى اقل ابلغا (قوله اولي منه الخ) قال الدوشري لم يهتم وجهه الا ولربما مع احتمال التنازع ايضا لا سيما في غير مرفوع سبني  
(قوله قد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنا) كذا في التسهيل وشرح التكميل في نوزع ذلك بأه لا مانع في ذلك من التقديم  
نعم ان كان العامل في مثل هذه الصيغة تقدمه حرف مصدرى ومنه مادام وجب التوسط لديهم جواز التقديم ولذا مثل ابن الناطم  
لذلك فهو له وآن يترك مادام في الدار صاحبها وفي صور يجب فيها التوسط بها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما إلا زيد  
فالظن التكت (فصل) (١٨٨) (قوله وتقدم اخباره من جاز) مسائل ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك

نحو كم كان مالك وابن  
كان زيد وتوصل ان  
لغير أربع حالات وجوب  
التقديم وجوب التوسط  
وجوب التأخر وجواز  
الأمور الثلاثة وسكتوا عن  
تقديم اسمائهم وكأه  
لعدم ضرورة إذا من تقدم  
الاسم صار مبتدأ وتعمل  
الناسخ ضميره فلا يقال  
أن الاسم تقدم ثم رأيت  
المصنف ذكر في الحواشي  
أن مرفوع هذه الأفعال  
عنه للعامل والفاعل  
لا يتقدم على الفعل  
فكذلك اسم هذه الأفعال  
لا يتقدم عليها اه وما  
ذكرته أحسن فتأمل  
(قوله فإن البصريين  
أجازوا الخ) أظهر منه  
اللفظ بمعمول خبر ما قبله  
يتقدم هو الخبر لا يجوز تقديمه  
وان كان طرفا لأن ما ذكره  
جاء عند البصريين  
وههم (قوله وتقرر

السبق المرفوع إلا ان يكون لا يراه وأرى من قول الآخر:

مادام حافظ سري من وقتك به فهو الذي كنت منه راجيا أبدا

تقدم الخبر على الاسم (إلا أن يجمع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر (نحو وما كان صلاتهم عند  
البيت إلا مكان) أي صفها وكهذه إعرابها نحو كان موسى فذاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في  
الدار ساكنا فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب  
(فصل) (وتقدم أخباره) طيب (جاء) عند البصريين إذا عرفت بما يوجب التقديم أو التوسط  
أو التأخر (بدليل أم لا) إياكم كانوا يعجبون وأصمهم كانوا يظنون) إياكم وأصمهم معمولان خبر  
كان وقد تقدم عليها وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه  
إلى ذلك الفارسي وإن جنى وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فإن البصريين أجازوا زيد امرؤ ضرب  
مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان صلا فجازوا تقديم المعمول لم يجزوا تقديم العامل وفي التزيل فاما البني  
فلا تظهر فتقدم معمول الفعل مع أن العمل لا يجوز تقديمه لأن ما لا يباع فعل قاله الموصي في الحواشي (إلا  
خبر دأما) ولا يجوز تقديمه على مادام (انقطاع) لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز  
توسطه بين مادام على الصواب بل قلنا إن لموصول الحرف لا يصل من صاته بمعمولا وإن قلنا حصل  
إذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن منظور بل قلنا بعدم لصرف دأما فيبني أن يجرى فيه الخلاف الذي في  
ليس وإن قلنا بتصرفها قلنا أن يجوز قلنا قاله الموصي في حواشيه وحكي الناطم الاتفاق على المنع فقال  
ه وكل سبقه دام جظه (و) (لا خبر) ليس (لا يجوز أن يتقدم عليها) عند جمهور البصريين (من  
متأخرهم وجمهور النحويين) كقوله (وإنما أشار الناطم بقوله ه ومع سبق خبر ليس أصله ه  
وسميتهم أحم) (قاسوها على عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجرد (واحتج الجرد  
من قدماء البصريين والفراميين برهان الزهري والشلونيين وابن عصفور عن المتأخرين) (بنحو قوله  
لعلنا لا يوم بأيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرر الحجة منه أن يوم بأيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على  
ليس وأصحها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقدم المعمول لا يصح إلا حيث يصح  
تقديم عامله ولو لا أن الخبر هو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديمه معموله عليها (وأوجب)  
بالمنع وسنده ما تقدم على تقدير تسليمه يجب (بأن المعمول ظرف فيبتسع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بأن  
يوم معمول لمصروف تقديره يمر فون يوم بأيهم وليس مصروفا جملة حالبة مؤكدة أو مستأففة أو بأن يوم

الحجة منه الخ) قال الدوشري لا يخيل فلا يجب أن الطرف متفق بليس حسب ما يخرج ذلك من عمل الزاج قلنا هو جائز  
ولا مانع من تعليق الطرف بالأفعال الناقصة لأنها تدل على أحدث كما عيه المتفقون وقد سرح الرضي بذلك في الآية ويؤخذ  
من قوله بأن المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الطريق اه وهو ملخص من كلام القناني وأقول في المعنى في الباب الثالث  
ترجمة لصها هل يتعلقان بمعنى الطرف والجار والمجرور فالمحصل الناقص من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم  
قال والمصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس اه ومراعاة أنها دالة عليه استهلالا لا ليس ولا ينافي أن ليس تدل عليه وضما  
ضرورة أنها فعل ويؤخذ من الاتفاق على أنه لا يتعلق الطرف والجار والمجرور بليس والمصعب من الدوشري حيث لم يستحضره فلم يلم  
بقوله ويؤخذ من الخ سبقه إليه الفاعل والشهاب القاسمي وقد يبارح فيه بأنه لا يلزم من اختصار تقديم الفصلة المختار تقديم المدة

كما يأتي في ما الحجازية وصرت الإشارة إليه تهرباً (قوله لأن فيها إيجاب) رأي بخط المصنف في بعض الأوراق وقد تقدم على يد من  
 الرمة السابق في كلام الدوشري وهو : حراجج ما تنفك إلا بسنة : ما صدر متعاً هذا الكلام كله أن الاستثناء المخرج لا يكون  
 في الموجب والكلام هنا موجب لأن زال لما ثبت كان بما لأن في الأول لا يباح وهو آخره بمعنى أصحابها به إذا كان الكلام معناه  
 الإيجاب فيليني أن يجوز تقديم الخبر لأنه إنما يتمتع في نحو ما كان زيد قائماً لثني وأما لأن قالني قد زال معناه فيليني أن يزول  
 اعتبار ما جاء به من أصحابنا بأن هذا الكلام له جتان جهة لفظ وهي التثني وجهه معنى وهي الإيجاب فلم يجر التقديم نظراً إلى جهة  
 اللفظ ولا الاستثناء المخرج نظراً إلى جهة المعنى وأخره وقال لم اعتبرتم جهة المعنى في الاستثناء لضمومه وجهة اللفظ في التقديم أمر راجع  
 لضمومه وعلاكمم واعتبرتم جهة المعنى في التقديم فأجزموه وجهة اللفظ في الاستثناء لما جزموه فأجيب بأن التقديم أمر راجع  
 إلى اللفظ والتثني موجود في اللفظ لحمل الحكم المعنى على الحكم اللفظي وهو موجود في صورة التثني (١٨٩) فلا يجوز والاستثناء ما هو بنظره إلى

همم المستثنى منه وأخرج  
 ما أريد إخراجاً من مفهومه  
 فهو إخراج من معنى الأول  
 لحمل الحكم المعنوي وهو  
 امتناع الاستثناء على الحكم  
 المعنوي وهو كون معنى  
 الكلام الإيجاب (قوله  
 ويرده قوله على السن غيرها  
 لا يزال) هذا صريح في  
 أن لا يثبت كالمثلهما أن  
 وقال الرضي إن كما يتحصل  
 من كلامه امتناع التوسط  
 اتفاقاً في ما وإن ظهرهما  
 بخلاف المفهوم من المصنف  
 وعلى الرضي ذلك بأن  
 حروف التثني لا لازمت  
 تلك الأفعال صارت  
 كبعض حروفها قال الشهاب  
 ولا غناء في اختصاص  
 هذا التعليل بما يلزم  
 التثني من زال وأخواتها  
 دون غيرها ولا في أنه

في محل رفع على الابتداء وبني على التثنية لإضافته إلى جملة ما يثبتهم ليس بصرفاً غيره (وإنما في الفعل  
 بما) النافية (جاء توسط الخبر بين الثاني) وهو ما (و) الفعل (المعنى مطلقاً) سواء كان التثني شرطاً في الفعل  
 أم لا (نحو ما قائماً كان زيد) ونحو ما قائماً زال زيد (ويمنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين  
 والفراء) من الكوفيين لأنها من ذوات التصور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
 • كذلك سبق خبر ما الثانية • (وأجازه بقية الكوفيين) بناء على أنها لا تستحق التصدير قياساً على  
 أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بنحو ذال وأخواتها لأن فيها إيجاب) بدليل أنه يصرح  
 بما زاد زيد إلا قائماً كما لا يجوز كان زيداً إلا قائماً وروى بأن ذلك لا يجرهما ما ثبت لهما من التصدير اعتباراً  
 بأصل الوضع (وهم القراء المنع على) جميع (حروف التثني ويرد قوله) وهو المخطوط القريب  
 ورجح التثني للخبر ما إن رأته • (على السن غيرها لا يزال يزيد)

فقدم معمول الخبر على لا النافية والأصل لا يزال يزيد حمداً أورد من الرجامو التثني الشهاب يقال فتي فهو  
 فتي بالقصر والسن هنا العمر وحدها معمول يزيد بمعنى استمرارية رأيت الشهاب يزيد غيرها كلها زاده حمده  
 فرسه الخبر وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية (يزيدت) بأن يصبها الصبغة في العطف بما الثانية وحرم  
 به في المعنى ويحتمل أن تكون زائدة وإن شرطية وهو ما لا يوافق  
 (فصل) (ويجوز باتفاق أن يلى هذا الأصل معمول خبره إن كان) المعمول (ظرفاً أو) جاراً (مجروراً)  
 لتوسع (مجروراً) عندك أو في المسجد زيد مستكفاً (أو الأصل) كما يزيد مستكفاً عندك أو في المسجد تقدم  
 معمول خبر كان على اسمها فلولها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولا يلى العامل معمول الخبر • إلا إذا ظرفاً أو حرف جر

(فإن لم يكن) المعمول (أحدهما) لجهود البصريين بمحور مطلقاً لما في ذلك من الفصل بينها وبين  
 اسمها بأجنبي منها (والكوفيون يميزون مطلقاً) لأن معمول مصروف في معنى معمولها (وفصل ابن  
 السراج والناصري) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فأجازوه) إن تقدم الخبر معه نحو كان  
 طعامك آكل زيد) لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعه) إن تقدم وحده نحو كان طعامك

يذهب جواز التوسط إذا كان الفعل لا يلزمه التثني ككان فيجوز وعنفى كلام المصنف والناظم في باب التطبيق أنهما وأن ولا  
 هذا المصدر وهو الموافق لقاعدة أن العامل إذا تغير معناه يتغير حكمه وإذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد به على ذلك الخطابي كما نقله  
 ابن غازی (فصل) (قوله ويجوز باتفاق أن يلى هذه الأفعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده فكأن ما فعل الناظم إشارة  
 للاصراض عليه حيث أخرض بالكلام على تمام النصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقدم المعمول الظرفي ليس حسناً مطلقاً  
 وإذا سأل الوعظري في ولم يكن له كفواً أحد فنقله لأن قلت الكلام العربي انصبغ أن يجر الظرف الذي هو لغير مستتر ولا يقدم  
 وقد نص سيدي به على ذلك في كلامه لما به مقدماً في أفصح كلام وأمر به خطي هذا الكلام إنما سبق لثني المكافأة عن ذنب الباري  
 سبحانه وهذا المعنى نصب ومركزه هو هذا الظرف فكأن ذلك أم من مراعاة ما أحسنه بالتقديم وأخراه (قوله لما في ذلك من الفصل الخ)  
 قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الاتي إذ لا يفصل الخ عدم الاعتناء بأن معمول المعمول معمول لأن أريد أجنبي من العامل

وإذا عُد من كونه أجنبياً منافع تقديم معمول اسمها وجعلها بالها لأنه أجنبي منها (إذا لفرق) قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية  
 قال الدوشري فيه نظر وإنما هو من باب التشبيه البالغ بحذف الأداة قال بعض المتأخرين وهو غلط ظاهره أنه وفيه أن المسئلة ذات  
 خلاف وهنالك السمعون نحو ما من الاستعارة فكيف يكون غلطاً وكان لا يظهر التظليل في كونه استعارة بالكناية لأنه استعارة مصرية  
 كما لا يخفى إذ الكناية هي التي يطوى فيها المعنى به نحو التظليل المتبني أفعالها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المذهب فهو رأي أسد في  
 الحام وهذا كله بما يبره من له (١٩٠) أقل عبارة بالبيان وأجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الفخري نقل

زيد آ كلا) إذ لا يحصل بين الفعل ومفعوله بأجنبي ويحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة  
 ذكرها المراد في شرح السبيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقاً (بنحو قوله) وهو القدر  
 قنأخذ هذا جون حول يبرهم . (بما كان إمام عطية هودا)  
 وجه الحجة منه أن إمام معمول هو دهر د خير كان قد دوى كان معمول خبرها وليس طرفاً ولا جاراً  
 ومجروراً وقنأخذ بالذال المعجمة جمع قنأخذ بضم القاء ونحوها خبر مبتدأ محذوف أي هم قنأخذ وهذا جون جمع  
 هذا ج يتقيد بالذال وفي آخره جيم من المندجان وهو مشية الصبح وعطية أبو جريرو أراد القدر دوى بهذا  
 اليت هو دهر جريرو وشبههم بالقائلين منهم باليل وطوى ذكر المذهب فهو من الاستعارة بالكناية  
 (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (إشمار الاسم) في كان حال  
 كونه (مراد به الشأن) وعلى ذلك انقصر التأمل فقال :

ومعنى الشأن اسماً أو إن وقع . موم ما استبان أنه استع  
 (أو واجمالاً ما) الموصولة (وطين عطية مبتدأ) وهو خبره وإمام معمول الخبر مقدم على المبتدأ  
 وتقديم معمول الخبر العمل على المبتدأ جاز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخرج  
 الآخر وهو دعوى الضرورة (متعين لي قوله

بأنه فلازم ذلك الحال سالب) . فالعيش إن سم لي عيش من المعجب  
 لا يجوز دعوى زيادة باب ولا إشمار اسمها مراد به الشأن (لظهور نصب الخبر) وهو سالب لأن ضمير  
 الشأن لا يجر عنه بغير دخول مبتدأ محذوف بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فزاد  
 منادى سقط منه حرف الجر المتصل بمفعول الخبر محذوف أي سالب ذلك

(فصل) (قد تستعمل هذه الأفعال تاماً أي مستغنية بمرورها) من منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن  
 مالك وإليه أشار بقوله في الظلم . وهو تمام ما يرفع يكتفى . وبمعنى فتوح ضيق وهو مخالف لمذهب  
 سيوبه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية  
 ما ينصب الخبر ناقصاً من ناقص الفعل الأول لكونه لم يكتب بمرورها وعلى قول الأكثرين لكونه سلب  
 الدلالة على الحدث وهو الدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بمشرداً وجه  
 مذكورة في شرحه على السبيل وإذا استعملت تاماً كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وإن كان  
 ذو صرة فأى وإن حصل ذو صرة) وأما معنى دخل في المساء أصبح بمعنى دخل في الصباح فهو (فصبهان  
 الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء حين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقي نحو  
 (عالمين فيها ما دامت السموات والأرض أي بقيت) وبليت بمعنى عرس وهو القول لبلا نحو قول عمر

عنه أنه نظري كلام الفارح  
 بأن الاستعارة بالكناية  
 لا يذكر فيها شيء من أركان  
 التشبيه سوى المظنية أو  
 فكأنه توم أن النظر في  
 دعوى الاستعارة مطلقاً  
 لا في كونها تصريحية  
 (قوله) وخرج على زيادة  
 كان بين الموصول وصلته  
 فيه الفصل بين الموصول  
 وصلته بضمير الجمله  
 الاعتراضية ثم إن العائد  
 محذوف أي والتقدير بما  
 عطية هو دم به وهو  
 حيث شاذ لأنه لم يتحد  
 متعلقي الحرفين فإن البناء  
 الداخلة على الموصول  
 متعلقة بهذا جون والبناء  
 الداخلة على العائد المحذوف  
 متعلقة بمورد (قوله مراداً  
 به الشأن) قد استغنا أنه  
 يستغنى عما له الصدر في  
 جواز دخول التواسخ عليه

(فصل)  
 قوله تستعمل هذه الأدوات  
 تاماً قال الدوشري  
 وقائده اختلف في كان

وكأننا في آخره كأننا ما كان فقال الفارسي هما ما مان في الموضعين وما مصدرية وهي وما بعد ما قائل كأننا أي كونه وقيل هما  
 ناقصان في الموضعين وفي كأننا ضمير هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مشترك فيها  
 وخبرها محذوف تقديره إياه واسم كأننا المستتر فيه وخبر كان كأننا على الشخص المضروب وتقدير الكلام حيث لا طهرته  
 كأننا الذي كان إياه وكأننا حال من مفعول لا طهرته وينظر معنى الكلام حيث وفيه إياه لائق ما على المائل وهو جاز وجوز بعضهم  
 بعضهم أن يكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج إلى زيادة بيان (قوله بمشرداً أمور) قد ذكرناها في حاشية القاموس (قوله  
 كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد يكون بمعنى فعل متصلاً نحو كان المصروف بمعنى غزاه (قوله هو القول لبلا) قال الدوشري

لم يقبده بآخره وصرح السيد عبادة في شرح القالب بأنه القول آخر الجبل قال أيضا يقال بأنه القول أو بهم فتعني بضمها أو بالياء  
(قوله صفة) قال الوراق أي الذي العائر لا العائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى داهو استمر) قال الله تعالى زاد السعد عبادة قوله أو طاق  
(قوله إنما يهوى الخ) قال الوراق يهوى يهوى بفتح هاء وإذا أخرجته فمرنا فاجزه • ولا حجة في بيده على أنها عاطفة بمعنى لا الاحتمال  
أن يكون الجبل اسم ليس وخبرها محذوف عنهم للمعنى والتقدير ليس الجبل جازيا (فصل) (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك  
قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهدصيا لأنهم لم يسكروا ذلك بعدما كان في المهدبل وهو فيموقيل كان بمعنى هو قال المصنف قال  
أبو طاهر حرة في رسالته المسماة بالهجرة المعروفة عن شرف الإهراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب إلى السلامة لأنه يوافق الجمل  
ومن ادعى أنه لفظة أبله لأن كان إنما يبنى عليها ولا يبنى معنى الخفى فيها فلهذا خطأ لأن الذي جعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا  
بل ولا يلزم القائل بالإلقاء لأن كان الواحدة لا تخرج عن قاعدة الزمان إلا بالضرورة وأما قوله (١٩١) بمعنى هو فلا معنى لزمان فيها ثم في أي  
موضع وجد القمل بمعنى  
الاسم هذا حاله قالوا ولكن  
الوجه إن كان من قصد  
الخبر لأن من حالهم لأنهم  
أكبروا ذلك في وقت كونه  
في المهد فكانه قال أكبروا  
تكلم صبي كائن في المهد  
طفلا فيكون الكون من  
لفظ الخبر لا من لفظهم كقول  
الحطبة يصف الرياض  
يظل بها الصبي الذي كان  
قائما

وروى عنه أمار رسول الله صلى الله عليه وسلم ضد بات بمعنى أي عرس بها (قوله) وهو امرؤ القيس  
ابن مالك بالتون وفاقا لابن جرير لا ابن حجر السكتي خلافا لمن روى  
(وبات وبات له ليلة) كناية ذى العائر الأرمد

أي وعرس والعائر بالمعنى المهمة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين يجمع له وقيل الرمد  
والأرمد صفة له مخصصة على الأول وكاشفة على الثاني (وقالوا بات باقوم أي نزل بهم ليلا) ظل  
بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أي دام ظله و) أحصى بمعنى دخل في الخصى نحو  
(أحصىنا أي دخلنا في الخصى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أي انتقل وبمعنى رجع  
نحو إلا إلى الله تصد الأمور أي ترجع ورجع بمعنى ذهب نحو وإذا قال موسى لقائه لا يرجع أو لا أذهب  
وانتقل بمعنى انتقل نحو فككها فانتقل أي انتقل وتكون هذه الأفعال تامة لزمان آخر ظهر  
ما ذكره جميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (إلا لانه أفعال لها التامة النقص) ولم  
تستعمل تامة أصلا (وهي فتى وزال وليس) برما أو مخرجا فتلك يؤزل ولذلك أشار الناظم بقوله  
... والنقص فيه فتى ليس زال دائما فتى بوضعها في مكان إلى أن فتى تكون تامة بمعنى سكن  
وذهب أو عمل في الحلييات إلى أن زال تكون تامة نحو عاد اليرح من مكانه أي لم ينتقل عنه وذهب  
الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو • إنما يهوى الفتى ليس الجبل •  
(فصل) (لتخص كان بأمر منها جواز زيادتها بشرط أن يكونا كونا بلطف الماسح) لتعين  
الزمان فيه دون المضارع (وشد قول أم حنبل) بن أبي طالب وهي ترخصه  
(أنك تكون ما جد بديل) إذا تهب شمسا بليل

أعده ابن مالك شاهدا على ذلك فأنه يستدأ ما جد خبره فتكون زائدة بين المبتدأ والخبر وبديل بديل  
من النبالة بمعنى التفضل خبر بمن خبر وشأن كحرف ريج تهب من ناحية القطب وبديل كتنبل بمعنى  
مبالغة (و) بشرط (الثاني كونها بين شيئين) مثلا من (ليس جارا ومرورا) ليس المراد زيادتها أنها

كونها بلطف الماسح مع قوله أو لا تختص كل شيء ركازا وتامتا إذ الأول بمعنى من الثاني وظل السيد عبادة اختصاص الزيادة  
بلطف الماسح بضمته قوله بين شيئين أي لا في الابتداء لأن البداية تكون بالزمان والاصول والمجردة الزمان كالزائدة فلا يليق لها  
المصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الله تعالى تازع الرضى وجه الله في كونها زائدة مطلقا لدالاتها على معنى وفي نحو  
• على كناية المسومة العراب • ادعاء الزيادة واضح فتأمل أنه وقال الله تعالى زيادتها إماما بأن لا تحيد شيئا إلا محض التأكد وهو معنى  
زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله • على كان المسومة العراب • وإنما بأن تبدل على الزمان الماسح ولم تبدل نحو ما كان أحسن  
زيادا قال الرضى في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا والاولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم حملها وإنما جاز أن لا تعملها مع أنها هجر  
زائدة لأنها كانت تعمل لدالاتها على الحديث المطلق لا لدالاتها على الزمان الماسح لأن الفصل إنما يطلب القاعل والمفعول لما يدل  
عليه من الحديث فإذا جردتها عنه لم يبق إلا الزمان وهو لا يطلب مفعولا ولا منصوبا وذكر السهراني أن قاعلها مصدرها أي  
كان الكون وهو مذهب سيدي وذهب أبو علي إلى أنها لا تفاعل لها حال آخرنا أنه المقصود منه

(قوله ولذلك حكمت  
زيادتها بين ما التسمية  
قال النوشري قائدة  
قال بعضهم زينت كان  
قبل فعل التعجب لتدل  
على أن المعنى المتعجب منه  
كان فيما مضى وهو عرض  
مما منع منه فعل التعجب  
من التصرف وإنما اختص  
كان بهذا دون سائر  
الأفعال المساعدة لأنها أم  
الأفعال فلا تنفك عن  
مبتدأها غالباً اهـ من  
شرح ابن الصائغ على  
السمة باختصار (قوله  
من السمة وهي العلامة)  
قال النوشري بشكل  
بأن المادة لا تساعد على  
إد المسومة معتدة العين  
والسمة أثناء الهم إلا أن  
يدعى القلب المكان  
فلينأمل اهـ وفي بعض  
النسخ من الوسمه فلا  
إشكال (قوله والوائد  
لا يعمل) الفرق بين كان  
الواحدة وبين حرف الجر  
الوائد حيث عمل حرف  
الجر الوائد بخلاف هذه  
أن اختصاص حرف الجر  
بالأسماء باق وأما كان  
فإن اختصاصها (قوله  
فهر فلفظ وهذا كتاب  
أنزلناه مبارك) هذا من  
غير الطالب عند اجتماع  
النصب بالمفرد والجمعة  
والتأنيب تقديم المفرد

لا يدل على معنى البتة بل أنها لم يثبت بالإسناد ولا يهوى ذلك على الماضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التسمية  
وفعل التعجب لكونه سلباً لا لا على الماضي (نحو ما كان أحسن زيدا) فكأن زائدة بين المبتدأ وخبره  
(و) قد تزداد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل  
فأكيدا للماضي (وثلث) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)  
جياذني أبي بحكر ناسي (على كان المسومة العرب)  
أفنده القراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالتثنية الواحد الجياذ جمع جياذ وناسي أصله ناسي  
حذف إحدى التائين من السمز وهو الملو و المسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعرب بكسر  
العين المهملة نعتاً للمسومة وهي الخيل سريعة التي جعلت عليها علامة تركب في المعركة وأطلق الناطم  
المستلقة اعتماداً على المثال قال وقد تزداد كاسم مشترك اهـ كان أصح علم من تقدمنا  
(وليس من زيادتها قوله) وهو المزدوق  
فكيف إذا مررت طار فوم . (وجيران لنا كانوا كرام  
رفعها الضمير) وهو الواو والواو لا يعمل شيئاً عند الجمهور هذا مذهب أبي العباس المبرد وأكثر النحويين  
حيث ذهبوا إلى أن كان في هذا البيت ليس برعدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في  
موضع الصفة خبران وكرام صفة بعد صفته فظهر قوله لعل هذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافاً لسوية  
والخيل حيث ذهبا إلى أنها اليبس رعدة واحتسب إطلاقها الزيادة فيها والذي فهمه النحويون  
أنها أراد حقيقة الزيادة واحتسبوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير  
كالم منع من التثنية طر إسنادها إلى التثنية محمودة فلفظت قائم وقال الفارسي في التذكراء إن فلفظ كيف  
لغيره وقد عمل على الضمير. فلفظ تكبر لغيره الضمير الذي لها ويركبد لنا في ثلثه مرفوع بالفاعل الأري  
أه لا جره وقال أبو الفتح عتقا الخليل وجه زيادتها في هذا البيت أن يستند أن الضمير المنصّل يقع موقع  
المفعول والضمير مبتدأ والناحية ككذلك لما رسلت أعتقت المنطقه ولم يستند أن الواو مرفوعة  
بكان وقال ابن مسعود أصل المسئلة وجه أن لنام طنائى وموضع الصاعوم فاعل بلنا على حد مررت  
رجل معه صقر ثم زينت ككذلك في التثنية لئلا يؤول إلى العامل والمفعول فصار لنا كرام ثم اتصل  
الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه لأن الضمير قد اتصل بغير عاملة في الضرورة لقوله  
هـ أن لا يماورنا إلا لك دياره والأصل لا إياك وإذا كان ينصل بالحرف فأحرى أن ينصل بالفعل اهـ  
قال المرادي في شرح التسبيل وهذه تخرجات مشككة ثم قال وقال بعضهم لا يعنى الخليل وسويوه  
ما فهمه النحويون إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء القوم  
كانوا جيراناً فيما مضى وأنه قارنهم بالخبرة كما عدل الزمن الماضي فجاء بقوله كانوا لنا أكيد ما فهم  
من الماضي قبل دخولها فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا  
هل أنتم عاتجون بنا لنسا ترى العرصات أو أثر الخيام  
ولا يمنع أيضاً البيت أن تكون كان تامة على حذف مصناف تقديره وجدت جيرانهم ثم حذف المضاف  
وأقام المضاف إليه مقامه فقال كانوا والجمعة صفة اهـ كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان  
في البيت قولان في الإعمال والإعمال في كل واحد منهما قولان فعل الإعمال قبل الأصل ثم لنا ثم  
وصل الضمير بكان الواحدة لإصلاح لفظ التلافيح الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل وقيل بل  
الضمير توكيداً للشرط لنا على أن لنا صفة خبر أن ثم وصل لنا ذكره على الإعمال قبل إن الضمير معمول  
لكان بالحقيقة على أنها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وأما العمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملقى بحر

(قوله أنها تحذف) قال القاني هذا خاص بمادة كان لا يصح ما ياتي من سيدي في قوله لو لم يكن من أن تقديره ولو يكون منه  
 ثم (قوله دالاعيا) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة إذا كان الخبر مفردا منصوبا وأما إذا كان جارا ومجرورا أو جملة فلا يظهر  
 الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سبأ في باب إعراب الفعل أن إذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله إن  
 راكبا وإن ماشيا) قال الدونشري جملتان حالان لا خبراً وقال التقدير إن سريعا كبا وإن سريعا ماشيا وأقول فيه نظر لأن فيه  
 تعليق المفصل على الجمل وهو كتحقيق الشيء على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم مر على ذلك على مولانا علي بن صدر الدين بن الملاصم الدين  
 فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك إن كان هذا إنسان فهو حيوان من تعليق العلم على (١٩٣) الخاص وأيضاً المعلق عليه أحد

الفيحين لا يجوزهما بدليل  
 أنه يكون بمثابة إذا أتى  
 بأحدهما مسرعا (قوله وإن  
 بقية إما) قال الدونشري  
 قد يقال بقيتها إم لان الهم  
 إلا أن يكون أصلها إن ما  
 ثم أدغم (قوله بأعمالهم)  
 قال القاني فيه حذف  
 مضاف أي جلس أعمالهم  
 إذ الإعمال ههنا على  
 لاها (قوله وفيه ود هل  
 التفسير الخ) قال الشهاب  
 القاسي أقول وفيه نظر  
 إذ لا سلم أن مراد  
 المصنف أن الاسم هو  
 الاسم الظاهر المذكور  
 أي عملهم بل الاسم  
 خبر مستتر في كان حاد  
 على العمل على أن تقدير  
 المصنف لا يبين حجة على  
 التفسير (قوله أي إن كان  
 عملهم خيرا) قال القاني  
 لا يتعين ذلك لجواز تقدير  
 إن عملوا (قوله أي إن  
 كان في عملهم الخ) قال

زيد غنيت عالم هذا على المشي مربيا (ومنها أي من الأمور المختصة بها كان) أنها تحذف ويقع ذلك  
 الحذف (على أربعة أوجه) أحدها هو الأكثر أن تحذف مع اسمها خبرا كان أو ظاهرا (ويبقى الخبر)  
 دالاعيا (ويكثر كذلك بعد إن ولو الشرطين) لأنها من الأدوات العنابية فتدغم فيطول الكلام  
 فيحذف بالحذف ويخص ذلك بأن لو دون بقية أدوات الشرط لأن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم  
 أدوات الشرط غير الجازمة كما إن كان أم بابها وهم يسمونها في الآيات ما لا يسمونها في غيرها وإلى ذلك  
 أشار الناظم قوله: ويحذفونها ويقرن الخبر ويعد إن ولو كثر إذا اشتبه  
 (مثال إن) والغالب فيها أن تكون تنوينية (قوله سرسرا إن راكبا وإن ماشيا) أي إن كنت راكبا  
 وإن كنت ماشيا (وقوله) لا تخربن الدهر أن مطرب (إن ظالم أبدا وإن مظلوما  
 أي إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما قال أبو حيان يمكن أن لا يكون من إخبار كان وإنما انتصا على  
 الحال وإن بقية إما وهذا اليبس قاله ليل الأنيلية (وتحذف الناس مجريون بأعمالهم إن خيرا غير وإن  
 شرافهم) ينصب الأول على الخبرية لكان المحذوف مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لجنسها محذوف (أي  
 إن كان عملهم خيرا الجرازم - هـ) وإن كان عملهم شرارا الجرازم ثم وفيه رد على التفسير حيث قيد اسم كان  
 بكونه خيرا وهو محدود من مفرداته (ويجوز أن خبرها غير الأول) ولأن شرافهم ورفع الأول على أنه اسم لكان  
 المحذوف مع خبرها ونصب الثاني على أنه مفعول ثان للفعل محذوف (أي إن كان في عملهم غير فيجرون  
 غير أو يجوز نصبها) مما يقتضيه إن كان عملهم غير فيجرون (ورفعها) مما يقتضيه إن كان في عملهم  
 غير الجرازم غير (و) الوجه (الأول) من الأوجه الأربعة (أوجهها) لأن فيه إخبارا كان واسمها بعد إن  
 وإخبارا مبتدأ بعد جاء الجرازم وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثاني أحسنها) لأن فيه حذف كان وخبرها  
 بعد إن وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيدي (و) الوجهان  
 (الأخيران منوطان) بين القوة والضعف ثم قال العلويين هاتان كافتان يعني على حدسوا الحال لليده  
 ابن الصانع لأن في كل منهما أقوى والأضعف في نصبهما القوة نصب الأول وضعف نصب الثاني وفي  
 رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول فتساويا وقال ابن صفور رفعها أحسن من نصبها ومثال إن  
 غير التوضيح قوله: الملقى بضم واء مستخرجا أحسن أي وإن كنت مستخرجا (ومثال لو) قوله  
 حديد (وقوله) لا يأمن الدهر ذو بني ولو ملكا (جنوده ضائق منها السمل والجبل)

(٢٥ - لصريح - أول) القاني فيه أمران الأول تقدير إجراء مضارعا بقرونا بالفاء والثاني أن تقدير في عملهم  
 منظور فيه اه وقال الدماميني وهذا لا شك في جواز تقديره من حيث الصناعات في الجملة وأما أنه يصح منه فلا لأنه ضعيف من جهة  
 المعنى إذ معنى إن كان في عملهم غير معنى غير مقصود لأن مقصود المتكلم إن كان نفس عمله غير إلا أن غم أحوالا وفي تلك الأحوال  
 غير وقد يدفع هذا بأنه ما التجريد فيكون نحو إن كان في عملهم غير مثل غم فيها أو الحذف (قوله الأول أوجهها) لا يقال هذا تكرار  
 مع قوله صدر المبحث أحد هما هو الأكثر إذ لا يلزم من لا كثرية أن رجعا ولكن سلبا فإنما ذكره هنا ليبين عليه ما بعده (قوله وقال  
 ابن صفور الخ) قال الدونشري وجه أحسن الرفع عنده على نصبها بل نصب حذا أكثر من الحذف في حالة الرفع كما هو ظاهر اه  
 وقال الدماميني إذا نظرت إلى الأحسنين رأيت رفع الثاني خيرا من نصب الأول لاستوائهما في الإخبار ورجحان رفع الثاني بأن

آخرت نفس ما أظهرت وإذا نظرت إلى التبيين رأيت أنه الثاني أجمع مرفوع الأول لاستوائهما في الإظهار وحذف نصب الثاني  
 بآئك آخرت جملته في رفع الأول لم يضر جهة وروحه أن يسير وهو مفسر لهما بأنه حسن ولم يفسد بملك نصيبا (قوله وانصرف  
 والتين) قال الله نوثرى في نظر لأن آخره لام لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله هل هو قياس) قال الله نوثرى ويجمع لهالة لا لهما  
 هل شول لأن قياس الصفة المختصة بالمرء أن لا يلفها أثناء كطالق وحائض وقد يقال إن لفظا لا يكون جمعا كما قالوا في مصب هل  
 الخلاف فيه نيات في ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شاة واختلاف القول في هذا البيت الذي هو من مظهر  
 الزجر قليل مصدر شاة بالياء أي دفعته للضرب فهي شاة بنذر عاء والجمع شول كراكم وركع وقيل ما قاله الخارج أنها  
 جمع شاة إلى آخر ما قاله قال النسي وقد يرجع الأول بأخرى من شول بالخفض واجب بأن التقدير من له شول لأن شول أو زمان  
 شول أو كون شول لخلاف المضارع التقدير الأول ليتحد المثنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد يرجع الثاني  
 برواية الجرحى من له شول بنذر التين (١٩٤) هل أن أصله شول بالهمزة لكن قصر القصر وهو قبل شول لا نصب على التثنية أو

التثنية بالمفعول كاتصاب  
 غيرة بعد ما هو مفعول  
 بانفادهم هل أن ذلك  
 مفعول بنذر قوله الخارج  
 انصرف في البيت هل أن  
 المراد بالقول جمع شاة  
 الخ (قوله إذ يلزم من  
 حذف بعض الاسم الخ)  
 قد قدما في بعض حذف  
 الخبر بعد لولا ما يتعلق  
 بذلك وقال بعض المتأخرين  
 ينبغي أن يفسر المنع بما  
 إذا كان له حلة نصريية  
 فأما ما فيجوز كان في نحو  
 يد ودم إذ أصلها يد  
 ودمي فقد حذف بعض  
 الاسم الذي هو الياء وكذا  
 نحو قاطر وعاز وما أشبه  
 ذلك (قوله هل أن

أول كان صاحب المثنى ملكا فاجزؤه كثيرة وقوله الحذف ولو تم أو لهما رد هل أن بيان حيث  
 شرط أن لا يكون ما بعد لو أهل بما قبلها ولا أم فإن الملك أهل بما قبله والقرام من الحذف (وقوله)  
 فيها إذا كان ما بعد لو مندوجا فيها لا أم ولا أهل هل ما مثل به سيوريه من قوله (الاطعام ولو تمرا)  
 فإن الطعام أم من التمر (وذكر سيوريه) فيه (الرفع تقدير ولو يكون عند التمر) لحذف يكون وخبرها  
 وبقي اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون إن ولو) الشرطيتين (كقوله)  
 من له شول لا إلى التثنية تقدير سيوريه من ليلان كانه شول لا) فتح القدر المعصوم سكون الزاوي وانصرف  
 والتين جمع شاة هل هو قياس وهي التوفيق التي غلبت فيها ولو منع خبرها أو أتى عليها من نتائجها سبعة  
 أشهر أو ثمانية وأما الثاني فلا ما هي التافة التي شول بفتحها فتأخر ولا بن لها أصلا وجهها شول بتقدير  
 الواو كراكم وركع والالتصاف بالفتحة إذا تلاها ما بعده أي جز من كونها شول لا إلى زمن كونها  
 مثوبة بأول دعاء (فما قد سيوريه) هل كان كانه شول لا ولم يقدره من كانه لأنه لا يرى (حالة كانه إلى  
 الجمل تارة في المتن من التمرة لأن في ما نزل من على سيوريه في تقديره إن إذ يلزم من حذف بعض  
 الاسم وقاء بعضه بل ليس سيوريه على باب الاستثناء هل أن الوصول الحرق لا يجوز حذفه وإن هل أن  
 تقديره معنى لا تقديره أمر لا يلزم منه أن ما في قوله فيه الوجه (الثاني أن حذف) كان (مع خبرها وبقي  
 الاسم وهو ضمير مفعول الحذف ولو تم أو لهما) الوجه (الثالث أن حذف وحدها) وبقي  
 اسمها خبرها (وكذلك) بعد أن أميرة لو أن في موضع المفعول لا جوف كل موضع أريد فيه  
 تحليل فعل ضل (في مثل) قوله (أما أنت منطلقا انطلق) فأنطلق مفعول ما قبله لأنه مقدمة عليه  
 (وأصل انطلق لأن كنت منطلقا ثم كنت مطلقا) التعليق (وما بعدها) المجرور بها (هل أن انطلق  
 للاختصاص) عند البيانين أو للاهتمام بالفعل عند التنوين فصار لأن كنت منطلقا انطلق (ثم

الموصول الحرق لا يجوز حذفه) إلا بعد الحروف التي ذكر في التواصب كالتثنية بذلك المراد ثم المراد لا يجوز جولا مطردا  
 ولا فقد حذف أن يفسد في شيء ما يذكر في التواصب كذا ذكره في المتن لكن هل يجوز مع بقاء التصدير لا فهو مطرد كما  
 في باب المبتدأ في تسميع بالمعدي (قوله أن ما في متاع) قال الله نوثرى التي فرمته أن لن لا تصاف لتصل (قوله أن حذف مع غيرها)  
 أما حذف الخبر وحده فنقص في المتن في بعض الحذف هل أن لا يجوز لأنه عرض أو كالمعرض من مصدرها ومن ثم لا يمتنعان (قوله أصل  
 المطلق الخ) قال الثاني في دعوى تكلف بلا دليل لإمكان أن يضيأ ما بالية من اسم الشرط ونقطه والأصل مهما ذكر منطلقا أي  
 في حالة ذكر الإطلاق انطلق فلما حذف فعل الشرط أي ذكر وحده انطلق التضمير ومنطلقا حال لا غير كان وهذا نظير  
 ما جردوه في أما طلقا فورد علم أي مهما ذكر فصلا في حالة كونه عالما أي ذكره بالعلم فريد ما لم يبدل هل ما ذكرنا هي مقالة  
 بعد التصريح بنحوه فإن قوس لم تأكلهم الصبح فإنه ضال لما فرده فأول اه قال الله نوثرى قوله أما أنت منطلقا انطلقت  
 يرد ما ذكره ووجه الرد أن ما منه يلزمها التماسا لا قاطعا وجيب منه أن يلزم مع ما قاله فورد هم أنه أقل تكلفا مما قلناه وهو جائز في  
 بعض المواضع مما فيه (قوله عند البيانين الخ) لأوجه تخصيص الاختصاص بالبيان والاهتمام بالتعويين بل كل شيء كلا

(قوله ثم حلف كان ذلك) قال الدوشى قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عرض عن لفظ كنت ما وأنت غلبت على (قوله أى لأن كنت ذا نية فحلفت) قال القفاق لا يخفى أن تقدير فحلفت بورد على التركيب (١٩٥) وكذا كل من المعنى فسادا إذ لا يجه

أن يقال فحلفت لكونك  
لأنه لا نية فيهم  
الضيق بل المتجهان يقال  
فيها قد كررنا في حال  
كونك مذكورا بالنية فلا  
مطلقة في خبر إذا نوى لم  
تأكلهم سنة الجذب حتى  
ترفع عن قولك فحلفت  
هذا يقادى بكون إما  
نافية عن معناه كما مر  
وقال الشهاب القاسمي  
يورد أن يكون قوله فحلفت  
نوى الخ لعلها لتعرف  
أى لا اعتبار بخبرك بذلك

حلف اللام) الجارة (الاختصار) صار أن كنت مطلقا المطلق (ثم حلف كان ذلك) الاختصار  
(فانفصل الضمير) الذي هو اسم كان صار أن أنت مطلقا (ثم زيدت ما للضمير) من كان صار أن  
ما أنت ثم (أدخلت النون) من أن (في الميم) من ما ارتقارب) في المخرج صار أما أنت وإلى ذلك أشار  
الناظم بقوله بعد أن لم يصر ما هنا تركبه وقد حلف متعلق الجارة إذا فهم من المقام (وعليه عليه)  
وهو عباس بن مهدي (أما أنا أنت ذا نية) لأن نوى لم تأكلهم الضمير  
(أى لأن كنت ذا نية فحلفت ثم حلف) فحلفت هو (متعلق الجارة) لأن ما بعد حلفا بأخرائه متنادي متط  
متصرف التمام هو بضم الحاء المعجمة نحو حكى كسر حاء براسه مقرونة معجمة كنية شاعر مشهور اسمه  
خفاف بن عاصم معجمة مقرونة بين خفيفتين بينهما ألف والضمير يفتح النون والهاء فحلفت على معناه الضمير على  
وزن السند السنين المجد في قوله لا تأكلهم لأنه لم يرد الجواب عن المردود بل شرح بقوله لم تأكلهم وهو  
جاء عن القصة التي تحصل من حديث الشبهة بالآكل فهو استمارة بغير دخل في قوله فحلفت لأن نوى  
لأن الثاني مستحق بالآكل فهو مسبب عنه والاول مسبب فيه فاشبه الشرط والجواب هذا قول البصريين  
وذهب الكوفيون إلى أن المتنوعة متأخر طين في ذلك دخلت لقاء في جوابها ومعنى المثال المذكور  
عندهم إن كنت مطلقا المطلق مسلكا الاول لا يرد ونقل أبو الفتح عن أبيه أن ما كانا لفتن كان مائة  
في الجوهين حمل ما خلفت رجعت أن ما لما تأبى القبط تأبى العمل وزم أنه ملصق بغيره (وقل)  
حلف كان وحدها (بدرها) أى بدون أن المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصن الراعي  
(أزمان نوى وأجاعة كالذى) • لوم الزحافة أن قيل مبالا

(قال سيوريه أراد أزمان كان نوى) مع الجاعة الخليفة كان المأثور لقي لا عليها وهو نوى والجاعة  
مفول معه والثانية سببه كانا فحلفت في الزحافة بكسر الزايم والحاء المهملة مخرج من جلود ليس فيه عيب  
يتخذ للركض القديس ويميل بفتح القاء منصوب بأن هو منصوب في موضع التعليل ومبالا بفتح الميم  
الاول بمعنى ميل مطعون مطلق (و) الوجه (الرابع أن تحلف) كان (مع معولها) جيم (وذلك بسند)  
الشرعية (في قوله لم تأكل هذا إما لا أى إن كنت لا تأكل فحلفت فحلفت عن كونه اسماء له فحلفت إن  
فيها لتقارب هرجهما (ولا) هي (الثانية للغير) وهو فعل وجواب الشرط ملوف لا تأكله عليه  
تقدير ما فعله قال الجار يردى يقول المخرج فحلفت استمع قول إما لا فتكلم أى إن كنت لا تأكل المخرج  
فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن المخرجة من إما مكسورة وقال بعض فراج  
القافية أما بفتح المخرجة قال معنى أما لا هو إن كنت لا تأكل فحلفت فحلفت على أى لأن كنت حلف اللام ثم  
حلف كان صار الضمير المتصل منفصلا ورجعنا هرجما من الفعل المظروف وقلبنا نون ميم وأدخمت  
في الميم اد كلام الجار يردى في باب الإمالة وهو مذهب من سمعوا الضمير المتصل منفصلا فحلفت إما  
أنت لاى أما لا والحلف في هذا الوجه الذي يجهلوا جبرها فحلفت جازى قاله المختارون وحكى  
الكوفيون أنه يقال لا تأكله فحلفت فحلفت أنا آية وإن أى وإن كان جازا فتحلف كان مع  
معولها من غير تمويض وعليه قوله :

قاله بفتح الميم يا على وإن • كان ضمها معدها قاله وإن  
أى وإن كان ضمها معدها ولا يجوز هذا الحلف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أى من الأمور المختصة

مؤكدة بما ظهرها أما في قوله فحلفت المظروف الجواب دلالة ما سبق عليه فظهر ذلك في التقدير قوله  
فحلفت فحلفت ما بكف • ولا يحمل مفرقة الحسام من الأصل فحلفت هذا إن لا تحمل خبره وهذا معنى واضح لا حبار عليه  
فليك بالحق وإن أنشأه الناس وأخوه

(قوله لام مضارعه) ليرحل لام (١٩٦) يكون يجوز حذف لا في مقام دعواس كان لا يكون ولا يفيد ما ذكر إلا بتأويل

بها كان (أن لام مضارعه) وهي النون (يجوز حذفها) تضييفا وصلالا وقفا نص على ذلك ابن خروف  
ولم الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم • تحذف نون وهو حذف ما انضم

وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون (حال كونه (غير متصل بضمه لصب ولا) متصل (بما كان نحو  
ولم أك بغيره) وإن لم تكن حصة بضاهاه أصلها أن تكون لا يكون بل رفع الحذف التضييف للجازم والاول لا انتفاء  
الساكنين والنون للتضييف ورفع ذلك التزيل في ثمانية عشر موضعا (بجمل من تكون له حاقبة  
الدار وتكون لكان الكبرياء لا تصاحبا للجزم لهما) لأن الأول مرفوع والثاني منصوب (و) بخلاف نحو  
(و) لتكونوا من بعده فوما صالحين لأن جرهما بحذف النون) بالقطب على محل المجزوم في جواب الأمر  
وإنما لم تحذف نون تكون فيمن لأنها حركة في لارين بحركة الإعراب وفي الثالث بحركة المناسبة  
لتماصيه من الحذف بخلاف ما إذا كان متصلا بغيره بأحرف المد واللين في سكوتها واستداد  
الصوت بها التحذف كما يحذف بجامع أها تكون إعرابا مثلثا وتحذف للجازم كما يحذف (و) بخلاف (نحو  
إن يكنه للسلط عليه) فلا يحذف أيضا (الاتصاف بالضم) المنصوب والصائر ترد الأشياء إلى أصولها  
فلا يحذف معها بعض الأصول (و) بخلاف نحو لم يكن لا يخرط (لا يحذف أيضا) (الاتصاف بالسكون)  
وهو لام التعريف فالنون مكسورة لأجله فهي متعاضية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح  
شرح القنطر (وعالم في هذا) الأخير (يونس) بن حبيب (فأما الحذف) ولم يستد بالحركة العارضة  
لانتفاء الساكنين (نمسا بنو قوله) وهو الحذف بن بحر الأسدي .

فإن لم تكن المرآة أبدت رسالة • فقد أبدت المرآة جهة ضيف

حذف النون مع ملاقات الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره  
حسنا فقليل بأه فيه الضيف وهو الاستقراء سامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (حله  
الجماعة) المعتدون في الملح بطلن الحركة (بطل الضرورة كقوله) وهو النجاشي :

فليس بآية ولا استطية • (ولا كاستقنى إن كان ماؤك ذا فضل)

حذف نون لكن ضرور نحو استدله بالمرآة على أن لكن المفردة مركبة وأصلها لكن أن ظرحت الهمزة  
لتنحيب نون لكن الساكنين فاقبل المضي وقبل هذه آيات تضمن أن النجاشي عرض له ذنب في سفره  
طكى أهوا الذنب إلى الطعام وقال له هل لك من أخ يعنى نفسه بواسيك بطعامه بغير من ولا يصل فقال له  
الذنب وهو تعالى في لم يملكه السباع قبل من مزاكفة بن آدم وليس بآية ولا استطية ولكن إن  
كان في ما لك الذي مملك فضل مما يحتاج إليه فاستقنى منه

(فصل في ما ولا ولات وإن العمليات عمل ليس تشبيها بها في النفي)

أما ما فأصلها الجازيون بنو بلقيتهم جاءا لتبرين قال الله تعالى ما هذا بشرا ما من أمهاتهم ثم اختلف النحاة  
فقال البصريون من عمل الجرمين وقال الكوفيون من عمل الأول فقط وأما نصب الثاني فعلى إسقاط  
الخافض كذا قاله القاطبي وفيه نظرتين لمتنزل عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر والنصب  
بإسقاط الخافض وأصلها التبيين قال سيبويه وهو النجاشي كما أمهلوا ليس حملا عليها فقالوا ليس  
الطيب إلا المسك بالرفع قاله في المضي (و) لا يملكها الجازيون مطلقا بل (لإعمالها لها) هدم (أربعة  
شروط أحدها أن لا يقرن اسمها بأن الزمعة) فإن اقرن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله  
بن خدادة ما إن أنتم ذهب) • ولا صريف ولكن أنتم خروف

كما قال القسائي (قوله  
لا انتفاء للجزم) قال القسائي  
لا يفتي أن شرط الجزم  
يخرج به أيضا النسوة لم تكن  
قائمات إذ هو مبنى فليس  
بمجزوم وإن دخل عليه  
الجازم (قوله ترد الأشياء  
إلى أصولها) أي ترد الأشياء  
التي استعملت على غير  
الأصل إلى أصولها  
المستعملة فلا تقض  
بنحو يدك ودمك لأن  
أصله غير مستعمل إلا أنه  
يفعل عليه رد الباء في يد  
ودم في التصغير حيث  
قال يديه ودمي إذ لو لم يكن  
مستعملا لم يرد إليه شيء

(فصل في ما ولا ولات وإن)

(قوله في النفي) أشار به  
إلى الجامع في الإلحاق  
المذكور • فإن قلت هذا  
قياس في اللفظ وهو ممتنع  
قلت لا نسلم أنه قياس  
لجواز أن يكون ذلك من  
قبيل الاستقراء وما ذكر  
محققا ولو سلم فلا نسلم أنه  
ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا  
بل في المدلولات أما في  
الأحكام كما هنا فلا يمتنع  
قاله العز بن جماعة (قوله  
فإن المنقول عنهم الخ)  
يؤيده أنهم قالوا إن  
المرفوع بعد كان ليس  
مرغوبا لكن يلزم عليه أن

ما لم يعمل شيئا في أصل الكلام لأنه مفروض في توجيهه لعل الجازيين العاملين لما وعل هذا الجزء أن بعدها  
مبتدأ وخبر ولم يعمل فيها شيئا (قوله لإعمالها لها) قال القنن أضاف الإعمال إلى ضمير الجازيين إشارة إلى أن إعمالهم

قد يوجد بدون الشروط أو بعض كإعمال الشرط إذا ما مع عدم الخبر كما لا يخفى (قوله فيها) قال القائل قال المرفوع بعد ما لكان  
أول ما إذا التفتون بها ليس باسم لها (قوله لا دائمة) قال القائل انقضى بينهما حيث أن الزائدة فاصل أجني دون الثاني المؤكدة لكان الواجب  
في كلامهم هو السوق لخص لنا كيد فلا يظهر حيث بينهما فرق إذ العمل للأول في الوجهين اه وقال الشهاب القاسمي قد يقال  
الزائد في الكلام لنا كيد الكلام لالتا كيد خصوص ما يخلل النافية قلنا انما يخصص (١٩٧) ما بينهما فرق فلما راجع كل الأمر

كذلك اه وقال الدكتور  
قوله لا دائمة رده بعضهم  
بأنه لا وجه لكونه ماعلا  
لكونها نافية مؤكدة  
لما لأنها فيها ويرد بأن  
الزائد بخلاف تكرير الزائد  
بخلال النافية المؤكدة  
لما لأنها (قوله في غيرها)  
قال القائل إشارة إلى أن  
الشرط هو بقاء النفي في  
الخبر دون غيره فإذا وجد  
صح العمل فيه وإن انتقض  
في غيره من المشتقات به  
فإنه يطل العمل في ذلك  
الخبر كما في ما زيد قائما  
بل قاعد وما زيد قائما إلا  
في الدار اه ثم إن الشرط  
إنما هو عدم الانتقاض  
بغيره أما إذا انتقض  
بها فيجب التنصيص له  
ما زيد فهو قائم بنصب  
غيره وجوباً وجوزاً لا يخش  
الرفع (قوله فن باب  
ما زيد (الاسم) أي خلافاً  
لأن النظم حيث جعله  
من هذا الباب أعني  
التصويب على الخبرية  
لما (قوله وكونه قائما

برفع ذهب إلى الإجمال وإعمال العمل حيث لا يراها محركة على ليس العمل وليس لا يخرن اسمها بأن  
(وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهب بالنصب فخرج على أن أن بامية مؤكدة لما) لا مؤسفة لأن نفي  
النفي إيجاب (لا دائمة) كالتصريح وهذا التصريح إما يمتنع على قول الكوفيين أن أن المقرونة بما هي  
النافية هي بما بعد ما مؤكدة وهو مردود فإن العرب قد استعملت أن الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية  
والخبرية لشيء في اللفظ بما النافية فلم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزمادتها بعد  
الموصولة من مسوغ قائم المرادى وهذا بضم النون المعجمة وباءه للهمزة الموحدة قبل تاء التأنيث حتى من  
يرجع والصريف بالصاد المهملة مخضة الحاصلة والخرف بفتح الحاء والراءى المسجنتين وبالقائه قال  
المجهرى هو الأجر زائد في القاموس وكل ما عمل من طبعه شئ بالآخر حتى يكون طاراً للشرط (الثاني أن  
لا ينتقض نفي خبر ما إلا) فإن انتقض بطل عملها كبحلان معنى ليس (بذلك وجب الرفع في) واحدة من  
قوله تعالى (وما أمرنا إلا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما عهد إلا رسول فأما قوله  
وما الدهر إلا منجونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا منطابا

فن باب) المفعول المطلق الواقع طامه المظروف خبراً عن اسم مستأجل حط ما زيد (الاسم) أي ما زيد  
إلا (بغيره أو المتعدي) وما الدهر إلا يدور دوراً منجونا بالدهر مبتدأ ويحور خبر مفعول ودوران مفعول  
مطلق وما طامه يدور خلف وأتم المضاف إليه دوران مقامه بالباء على نصب منجونا على هذا التقدير  
أمر أن كونه لا يصبح أن يكون خبراً عن الدهر وكونه خبراً عن الجواب بعد الإيجاب بقاءه على تقدير دوران أن  
مجنوناً لا يصبح كونه مفعولاً منطاباً باسم الذي يفسر عليه المسامحة يجعل السافل طاماً وتارة  
يمكسر وأسماء الثورات لا تنصب عن المفعولية المطلقة (لأن يكون) أي طامه هو خبر بتسوية (و) كذا  
القول في وما صاحب الحاجات إلا منطاباً وقيل على تقدير (الابطل منطاباً أي تعدياً) برباهاه على نصبه  
وقوله بعد الإيجاب والباء على تأويله بالتعدي منطاباً لا يمكن أن يكون مفعولاً ولا قبل التنصيص على  
المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الأخفش وأما مذهب سيبويه فلا لأنه لا يرى أن هيئة المفعول  
تكون بصورة المصدر أجاز بونس التنصيص بعد الإيجاب وهذا البيت يشهد له الأصل عدم التأويل  
وأما ابن مالك وأبو الدهر إلا منجونا فحكم برباهاه لا وأمره من المنع وما ذكره من وجوب الرفع  
مطلقاً الخبر المنتقض بغيره قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقاً وهو قول بونس والثالث جواز  
النصب بشرط كونه خبراً وصفاً وهو قول القراء الرابع جواز النصب بشرط كونه خبراً مفعولاً وهو  
قول بقية الكوفيين (ولا جمل هذا الشرط أيضاً) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجوب الرفع بعد بل ولكن  
في نحو ما زيد قائم بل قاعد ولكن قاعد على خبر مبتدأ مذكور) أي بل هو قاعد ولكن هو قاعد (ولم  
يجز) في قاعد (نصبه بالنصب) على قائم (لأنه) واقع بعد بل أو لكن والواقع بعد ما (موجب) بفتح  
الجيم أي مثبت وإلى ذلك أشار النظم بقوله

بعد الإيجاب) أي لأنه منصوص بالأوصاف في باب المفعول المطلق أن المفعول لا يرفع طامه جوباً نحو ما أنت (الاسم) أو  
إنما أنت سها فادفع ما يتمم أن الوقوع في الإيجاب لا يقتضي النصب فهو ما عهد لأن ذلك مفعول مطلق (قوله وأسماء الثورات  
الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جمع بألف وناه مرادهم في الكلام على خلق الله السموات أن السموات مفعول مطلق عند الفسخ  
بعد القاهر والزهري مع أنه اسم ذات (قوله ولا جمل الخ) قال القائل إن حذف الشرط وهو عدم انتقاض نفي الخبر موجود وليس الرفع  
فيها بعد بل لا انتظاماً بشرط كما يقتضيه قوله ولا جمل الخ فحذف أصل ما بعد بل النصب على الخبر والمظروف على الخبر خبر في المعنى وقد انتقض

فيه التثنية فوجب دفعه لئلا يكون (قوله وإن كان ظرفاً) أي بخلافه في بابين وإن كان عملها بطريق الإلحاق بالفعل لأنها من هذه الحروف لأنها أشبهت بالفعل لظهور معنى كإتيان هذه الأسماء أشبهت بالفعل معنى فقط (قوله ليس خبر مقدم) قال الدكتور هذا خبر متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ من فاعل أخى عن الخبر وأصبح فاعله صلات من أو صفها (قوله كما قال سيوريه) الذي قاله سيوريه إنما هو أن العربي لا ينطق بالحاء (١٩٨) ويورد أن ينطق بغيره لفته كما بيناه في حاشية الألفية في باب

مالا ينصرف (قوله ولكن بنى لإيهامه) عالج في ذلك ابن مالك وقال إن مثلاً عالجته المبهات في أنها تثنى وتجمع كقوله لعال إلا أم أمثالكم وقول الشاعر:

والشراييل شر حذاه مثلاً  
كان في الباب الرابع من المتن (قوله وقيل مثلهم حال) قال الأستاذ في شرح هذا الكتاب لعل هذا ما غير عامة الفصل بينها وبين اسم ما بالحال اه قال الشهاب التماسي وكان وجه ذلك أنها حبيطة فلا تقوى على العمل مع الفصل سبباً وهو فصل بأجنبي اه وقال الثاني إن ما حيتل عامة وبقائه قول الرضي وقيل إن خبر عا حذف فأسند الخبر إليها قبل على أنها عامة إذ المهمة لا خبر لها اه ثم قال الأستاذ وأيضاً فالخبر يجب تقديره مقدماً على الحال ليصح عملها فيها لأنه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه

ودفع مطوف بلكن أو بيل ه من بعد منصوب بما ألزم حيث حل وأجاز المبرد كون بل نالته معنى التثنية بل ما بعد ما فيجوز على قوله ما زيداً كما بل فاعلاً بالنصب على معنى بل ما هو فاعله الموضح عنه في باب النصب من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافاً لقراهم وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الأصح خلافاً لابن عصفور فإن تقدم الفعل العمل (كقولهم ماس من أجنب) ليس خبر مقدم من أجنب مبتدأ مؤخر وسكن الجري ماسيئاً من أجنب على الإجمال وقال إنه لغة والمجنب الذي طرد إلى مسرك بعد ما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فأصبح لعدو) ه ولكن إذا أدهوم فهم م  
لذلك بتقدير الدال المحضة جمع عادل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فأما قوله) وهو الفردق فأصبحوا قسداً أمه لك نعمهم ه إذا م فريش (وإذا ما مثلهم بشر) بنصب مثلهم مع تقدمه (قال سيوريه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل خلطوا بالفردق) تيمى (المعرف) فعملها عند الجاهزين) فتصدان يتكلم لغة الحجاز بن فسط فحوايه نظراً لأن العربي لا يظاوه لسانه أن ينطق بغير لثته كما قال سيوريه (وقيل) بشر حبر و(مثلهم مبتدأ ولكن بنى) على الفتح (الإيهامه مع إصافه للبنى) وهو الضمير إليهم المضاف ليس يجوز ساوياً مراراً (ونظيره) في البناء على الفتح (لأنه لحق مثل ما أنكم تنظرون لقد قطع يميني) قراءة (من قضيتهما) مع أنها يستحقان الرفع على التبعين لحق في الأول والقاطعية في الثاني رأتى نظيرين لتلا بترم أن ذلك خاص بخلفه مثل (وقيل مثلهم حال) لأن إضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الأصل لعمد البشر واستنكرة إذا تقدم عليها انصب على الحال وبشر مبتدأ والخبر محذوف مقدم على المبتدأ لا يلزم تقديم الحال على عاملها الطرف وهو مجتمع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مما لا يحل قلة المبرد ورده بأن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً يمنع قلة في المقبول وقيل مثلهم على قلة بلغة خبر محذوف ثم زيد ما في معنى مثل حالهم بشر فاعله أبو البقاء وقيل طرف مكانه التقدير وإنما مكاهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفردق حمام بن خالب وقال ابن قتيبة ميم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تقيبه بالفردق فقال في أدب الكاتب الفردق قطع المعين واحداً فردقة وكتب به لأنه كان بهم الوجه وقال في كتاب طبقات الصحراء إنما كتب بالفردق لظهور قصره قال أبو محمد بن السبكي الأول أصح لأنه كان أصاباً جدياً في وجهه ثم برئ منه فيق وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناطق:

إعمال ليس أحسن ما دون إن ه مع بقا التثنية وترتيب ذلك  
أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبر عامل اسمها) فأن تقدم فعل عملها (كقوله) وهو مراسم ابن الحرث الثقيل وقاروا نعرها المتازل من منى ه (وما كل من نوى من أناطرف) والأصل ما أناطرف كل من والى من فكل مصوبة على المفعولية بعارف يقال نعر لعمامته فلان بتقدير الزلماي تطليع من عرف المتازل مفعول فيمر ذلك بأن مراحمها المجتمع مجبوته في الحج ثم

قال الشهاب أي لأن مثلهم مقدم في كلام الشاعر والظرف قوله لأنه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه هل يأتي وإن جعلنا العامل متعلقاً بالجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله ثلاثاً يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على أن صاحب الحال الضمير في الطرف ولهم منه حبيطة مع قوله وهو في الأصل لعمد الخ إن لعمد التكررة إذا انصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالاً من تلك التكررة (قوله إذا كان معنوياً) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبر عامل اسمها) ظاهره هو أن تقديمه على الخبر

نفسه وإن لم يكن ظرفا ويحق الكلام في معمول اسمها هل يقتضي حذفه من الاسم مطلقا أو إن كان ظرفا أو جارا أو مفعولا (قوله أو ما قول التابئة الخ) قال الزرقاني أحسن أن يقولوا ما قول التابئة على ما هو الظاهر منه إذ هو محتمل لأن يكون كل حذف مضاف أي لا مثل باحيا قد دخول لا نكرة لأن مثلا لا تتعرف بالإضافة ثم حذف المضاف مضاف إليه مضافا في مقامه فإني متفصلا من قولها ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قبل بلزوم ذلك) قال الزرقاني أي بلزوم حذفه فإن قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لمعية الحذف قلت يمكن أن يقال أنه غاية لما تستلزمه السلبية من معنى الخفاء في المثال فكأنه قول قد غنى حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كالأجاب الدمايني بمثله عن نظير ذلك فخرجته في بعضه إن المكسورة المفعلة النون وأجاب بعض شيوخنا بأن العامل نزل منزلة المفعول قبل بلزوم (قوله كفولهم صناع) قال في الختي (١٩٩) وأما ما قصودها مهملة والرفع

فقدما فسال عنها فقالوا أنه نزلها في منازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من نزل منى حتى أسأله عنها إلا إن كان المعمول ظرفا أو جارا أو مفعولا فيجوز العمل بالتوسع فيما (قوله)

بأية حزم لهم أن كنت أنا (لما كل حين من توالي مواليا)

والأصل لسان توالي مواليا كل حين لما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا وإلى ذلك أشار القاضى بقوله

وسبق حرف جر أو ظرف كما في أنت معنيا أهاز السبا

الأصل ما أنت معنيا في وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يسميرون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لا في أمالها إعمال ليس قليل) جدا عند الجاهلين وإلى ذهب سيوريه وماتمة من البصريين وذهب الأخفش والمبرد إلى منه (و) على الإعمال (يفترط له الشروط السابقة) في عمل ما (ما هذا الشرط الأول) وهو أن لا يقرر اسم بأن الزائدة (و) يفترط (أن يكون المفعولان نكرتين) فهو لأحد أفضل منك وإلى هنا أشار القاضى بقوله

في النكرات أمالها كليس لا وأما قول التابئة لا أنا باحيا سواها ولا في حيا عترانها وقول المثلي فلا أحد مكسوبا ولا المال باحيا هي التواضع وإن قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيوريه ما زيد ما عاب ولا أخو ما هذا قلت لا عمل لا يقر ولا يحسن تابعا لمعمول ما (والغالب) في (أن يكون خبرها محذوفا حتى قبل بلزوم ذلك) وهو معني مالك جد طرفه بن العبد (من حد عن تهرانيا فأنابن ليس لأبراح)

أبراح اسم لا وخبرها محذوف أي لأبراح لي (والصحيح جواز ذكره) أي الخبر (قوله لمؤقلا في على الأرض باحيا ولا وذر ماله في واقيا)

فتحرر فعل أمر من التعرية وهو التسليية ومعتاد نصير ولا نافية الجنس هنا وهي عامة عمل ليس وربما ظن كثيرا أن لا العامة عمل ليس لا تكون إلا نافية لفرح أو ليس كذلك تبه عليه في المضي وبني اسمها على الأرض ظرف مستقر صلة لشيء أو لفرد متعلق بباقيها خبر لا الأول أو في وكذا القول فيها على ورود الملقب والوالتى الحافظ (وإنما يفترط الشرط الأول) وهو أن لا يقرر اسمها بأن لأن لا تزاد بعد لأصلا فلا حاجة لاستراط ذلك فيها (وأما ما لا أصحها لا) فتأخير (ثم يردى) عليها (النساء) تأنيب القهظ أو التباينة

بإفرا من العرب التي وخصص أرامط فاستأجرا وبه يعلم أن أبراح مرفوع بالضم ووقف عليه بالإشباع لا بالسكون وبذلك يستفاد قول الدمشقي يصور أن تكون لا في البيت عامة عمل أن فكأنه نداء بالسكون (قوله وكذا القول فيها في) أي من جواز الإعراب لكن الدمايني اقتصر على تعلق الجار والمفعول بها في قوله والي قبل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلقا واقيا محذوفا أي واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقا والأصل عدم حذفه ولا يلزم ذلك في الأول لأن باحيا معني دائما لا يحتاج لصفة فاعمل (قوله لأن أن لا تزاد بعد لأصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد قل هذا ورأيت في كتاب الأذهنية قهروى أنها تزاد بعد لا وأنشد عليه يا ماطر الجين لأن زل بعد ما جعل من المقصود والتعاصم محجوبا قال أراد لا زل أي أنه وقد يقال مراد المصنف أنها لا تزاد بعد لا التي الكلام فيها وهي العامة عمل ليس المداغة في الجملة الاسمى ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زل فليس بمالك الكلام

فيه معنى قول المصنف أصلاً أي لا في ثمر ولا في نظم فأول (قوله) لا في نظر لأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وهذا لأن  
 تاء التأنيث ساكنة وضما وحركة هنا لا لثاء الساكنين وناه الجاء متحرك وضما (قوله) وفان أبو عبيدة (قوله) ضد صفوه بعدم شدة تحين  
 في القنات واشتار لا تحين وأيضاً يقولون لا ت أو انولات هنا ولا يقرنون تاء وانولاتها (قوله) علبت ألباء ألقا أي لتحركها واقتحاح  
 ما قبلها (قوله) وأبدلت السين تاء) هذا إبدال شاذ كافى مدت فإن أصله سدس قاله الدماميني (قوله) وعملها إجماع من العرب (قال  
 الدوشري) فيه نظر فإن العرب (٣٠٠) لا تعرف العمل وإنما الحاكم به لغة ويمكن أن يقال إن عملها صورة أي كون الاسم الواقع

بعد ما منصوباً وحيث يشد  
 فلا ينافي قول الشارح وفيه  
 خلاف عند النحاة لقائي  
 اه وأراد أن القائي أشار  
 لذلك لا أن ذلك نص  
 كلامه كما يعرف بمراجعتي  
 (قوله) فزعم الفسراء أن  
 لا ت الخ) قال الرضي وليس  
 بشيء إذ لو كان حرف جر  
 لجر ضمير أو ان واختصاص  
 الجار لبعض المجرورات  
 نادر وأيضاً لو كان جاراً  
 لكان لا بد له من صل  
 (قوله) وهو شمدل) قال  
 الدوشري الخ في شرح  
 ديوان الخناسة للتبريزي  
 أنه عبدالله النسي بن أبي  
 أيوب وقال فلما مبتدأ وهو  
 مضاف إلى ضمير النفس  
 ففر من الكسرة وبعدها  
 ياء إلى الفتحة فانتقلت  
 ألفا ولوردوى غنى عليك  
 لجاز ويكون جارياً على  
 أصله وعلبك في موضع  
 الخبر واللام في لفظة متعلق  
 بما دل عليه غنى فيقول  
 لي عليك حسرة شديدة فمن  
 أجل ذلك لا يجوز أن يكون

في معناه أولها وخصص بني الأحين وزيادة التاء هنا أحسن منها لثمة ورويت لأن لا محوثة على ليس  
 وليس متصل بها التاء ومن ثم لم متصل بلا محوثة على أن قال صاحب الكافي لا ت فرغ لا ولا فرغ ليس  
 وليس فرغ ضرب من في المرتبة الرابعة هي كلتان عند الجمهور لا في زيادة التاء التأنيث وحركة لا لثاء  
 الساكنين وقال أبو عبيدة وإن الطراوة كلمة بمعنى كلمة وذلك أنها لا تأتي في التاء الزائدة في أول الحين  
 وقبل كلمة واحدة وهي فعل ماضٍ ومن هذا على ما مضى بليت بمعنى ينقص استعملت التني أو هي  
 ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفاً وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي ربيع قولاً حكاهما في المفتي (وعملها  
 إجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة لهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئاً وإن أولها مرفوع فبتداً  
 حذف خبره أو منصوب لمعمول فعل محذوف وهذا أحد قول لا تخش وعنه أيضاً أنه العمل عمل أن  
 متصّب الاسم ورفع الخبر ومن ذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فرفع الاسم وتنصب الخبر (وله)  
 عندهم شرطان كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما والثالب في المحذوف (كونه المرفوع  
 محذوف ولا ت حين مناص) ينصب حين على أنه خبر ما واسم المحذوف هو بمعنى ليس ومناص بمعنى مرار  
 (أي ليس الحين حين مرار ومن القليل قراءة بسطيم) وهو عيسى بن عمر في الدوا ولات حين مناص  
 (رفع الحين) على أحاسنها وخبرها محذوف أي ليس حين فرار حينها لم وكان القياس أن يكون هذا هو  
 الثالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز لأنه لا من مرفوعها محذوف على مرفوع ليس ومرفوع ليس  
 لا يحذف لهذا فرغ نصرفها فيه ما ينبغي أن أصله ورفق أيضاً ولات حين مناص يطفئ حين فرغهم  
 القراء أن لا ت تستعمل حرفاً جارياً الاسم الزمان خاصة كالأصل المذكور ذلك فتحصل في حين ثلاث قراءات  
 للرفع والتنصب والخفض وفي أربع ثلاثة أقوال إما على الابتداء أو على الاسم في الثلاث إن كانت عاملة  
 عمل ليس وعلى الخبرية ما إن كانت عاملة عمل القول التنصب ثلاثة أقوال أيضاً إما على الاسم في الثلاث  
 إن كانت عاملة عمل إن أو على الخبرية ما إن كانت عاملة عمل ليس أو على أنه مفعول بفعل محذوف  
 تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا لعمل إلا في أسماء الزمان كما يؤخذ  
 من قول النظم • وما لالت في سوى حين عمل • (فأما قوله) وهو شمدل البني

غنى عليك لفظة من خاتم جوارك (حين) لا ت مجر

فارتفع مجر على الابتداء (وسرخ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديره) (أو على الفاعلية) بفعل  
 محذوف (التقدير حين لا ت مجر) على الابتدائية (أو يحصل مجر) على الفاعلية (ولات) مهملة لعدم  
 دخولها على الزمان) ومجر بالجم اسم فاعل من أجاز (ومثله) في إعمال لات (قوله) وهو الأضنى عيمون  
 (لات هنا ذكرى جيرة) أرمن جاء منها عطايا الأحوال  
 (إذا مبتدأها ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (زمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتثني

فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجر ظرف ليعنى ويبنى في موضع الصفة الخ خبر ليس محذوف كما قال حين ليس مجر  
 في القرآن أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين إلى ليس فباء لا بالنصب إليه غير ممكن فاكسب البناء من جهة فالتعنة في حين  
 فتعنة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة إعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يمتد بالإضافة فيه اه وهو صريح في أن الرواية ليس مجر  
 وهو هكذا في ديوان الخناسة والمصنف من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل القيد روي بالوجهين تارة طيس وتارة بلات (قوله)  
 وسرخ الابتداء الخ) قال الدوشري لا يحتاج لذلك لوجود التثنية اه وقال بعضهم إنما قدم الخبر على المبتدأ ليتبين ويظهر كونه خبراً  
 إلا للتوبيخ (قوله) إذا المبتدأ هنا ذكرى) قال القائي فيه نظر إذ الظاهر أن هنا مضاف إلى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

ليس هذا المحين حين ذكرى جبهه فزعنا في الاصل طرف مكان اسمهم الزمان انه قال الذنوشى ويكون مناظره زمان يرم عليه  
 إضافة اسم الإشارة إلى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أى وقد روى جبهة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة (فصل)  
 (قوله وتزاد الباء) أخر هذا الفصل عن الكلام على لا ولا وإن عكس ما فعل ثنائهم لأن ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على  
 أعمال الأخرى وإنما كان يظهر الفصل به لو كان بعد زيادة الباء خاصة بما هنا ومعنى زيادة الباء عدم ما قبلها بشئ. فعنى معناه إلى التغير  
 لأنها لا تدخل على معنى لا لأنها على وضع توم الإلحاق أو تأكيد التثنية والظن المطلقوا (٢٠٦) عليها الزيادة قد وردت في كلامه في باب إن

قال الذنوشى قال الرضى  
 ولا يمنع دخول الباء على خبر  
 ليس خبر نفس التثنية بالآ  
 وذلك لأن الباء تأكيد  
 ثلثي فلا تدخل بعد  
 انتقاضه انتهى ومنه يعلم  
 أن الباء لا تزداد بعد ما القيمة  
 ولا المجازية القادة  
 شرطاً غير ما ذكر وذلك  
 مستفاد من قول المصنف  
 وخبر ما كما هو شخصية  
 عطف ما على ليس وأشار  
 إليه الفارح بتقديره وفي  
 خبر وقال القافى قال  
 الرضى وهو قوله لو أنك  
 يا حسين خلقت حراً  
 وما بالحرايت ولا الخلق  
 دليل على جواز تقديم الخبر  
 للنصب دون المرفوع  
 وحل هذا بنى أبو على  
 والذهبي امتناع دخولها  
 على غير القيمة وأجازه  
 الأغش وهو الوجه لأنها  
 تدخل بعد ما المكشوفة  
 بأن بانها في خبر ما إن زيد  
 بناتم (قوله لرفع توم  
 الإلحاق) أى في توم  
 السامع أن ليس زيد قائما

النون وهو هنا محتمل للكان والزمان أى ليس في هذا المكان والزمان ذكرى جبهة بضم الجيم وفتح  
 الموحدة والراء مصغر جبهه وقيل مكبرا أى بفتح حروب بن بكر بن وائل قيل من امرأة قائل هذا  
 البيت وأمر من عطف على مقدر أى الجبهة تذكراً ومن جاء منها طائفة إلا هو الطائفة التى يطرق  
 بالليل وأراد به هنا الخيال الذى رأى الترم فكا به وآملوه على نفس فخرج من ذلك والآمال جمع حول  
 وهو الحرف (وأما إن) التافيه (فأعمالها لمدور) هذان ما لخصه قال غيره أنه أكثر من عمل لا (وهو  
 لغة أهل المالية) بالعين للهمة والباء ما لثنا تصح روى ما فوق لحد إلى أرض نها على إلى ما وراء مكة وما  
 والإماو النسبة إليها حاله على غير قياس كذا فى الصحاح واختلفت في جواز إحالة فذهب الكسائى  
 وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح إلى الجواز ذهب غيرهم وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى  
 المنع واختلف النفل عن سيبويه والجره فمثل السبيل الإجازة عن سيبويه والمنع عن الجرهم وحكى ذلك  
 النحاس ونقل ابن مالك عنهما الإجازة ومع ذلك من أهل المالية (كقول بعضهم إن أحد خبره من أحد  
 إلا بالمالية) وإن ذلك ما فعله لا غبار فيه وإن قائما أى أنا ما قائما (وكثيراً ما تسجد) بن جبهه (إن الذين  
 تدعون من دون الله صناداً مثلكم) يسكون نوناً ونصب جباه وأخرجها بعضهم على أنها إن المنفعة من  
 التثنية وإنما نصب الجزأين مثل إن حراساً أسدأ رجلاً أحسن لتوافق القراءة تأنيذاً بآثاره وهو مخرج على  
 شاذ (وقول الفارح: إن هو مسئولياً على أحد) إلا على أحط المانين

أبعد الكسائى شاعداً على عمل إن عمل ليس  
 (فصل) (وتزاد الباء بكثرة خبر ليس) غير الاستثنائية (و) (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما  
 الله تعالى) وذلك عند البصريين لرفع توم الإلحاق لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين  
 لتأكيد التثنية قالوا ليس زيد قائم رد لأن زيد قائم قاله بتمرة كلام وخروج بقوله الخبر الاستثنائية  
 قامر ليس زيداً فإن الباء لا تدخل هنا لأن مصحوب ليس الاستثنائية كصحوب إلا أنه لا تقول ما زيد  
 إلا بقائم لا تقول قامر ليس زيد وكذا إذا بقي خبر ليس زائد على اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر كقراءة  
 بعضهم ليس البر بأن قولاً أو هو حكم بنصب البر وقوله: أليس هيباً بأن الفقى يصاب ببعض الذى في يديه  
 وهذا من القريب كما قال فى المقتضى (و) تزداد الباء (بطة فى خبر لا و) فى الجزء الثانى من معمولى  
 كل ناسخ منى كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

(وكنى لى شيعياً يوم لا ذو شفعة بمنى فنبلا عن سواد بن قارب

فأدخل الباء فى معنى وهو غير لا وقتبلا بفتح الفاء هو المحيط الذى يكون لى شىء اتوا فهو مفعول مطلق أى  
 بمنى إثناء ما كاحداً لوجهين فى ولا لظهور فنبلا والمعنى يوم لا صاحب لشفاة متبهاً شىء فأقام الظاهر  
 مقام المحض وكقول بعض العرب لا غير بغير بعده التاء فزاد الباء على خبر لا كبرية إذا لم تحصل الباء بمعنى فى

(٢٦ نصريح - أول) كان زيد قائماً لعدم مجامع ليس (قوله لمعان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظروا قياس الذى استند إليه لا يثنى  
 ما فيه فإنها لم تدخل معه إلا لبطان التثنية بما بالنسبة للخبر والى به وليس بجاه فغير اصح (قوله وفى الجزء الثانى الخ) فيه إصلاح للثنية لأن ظاهر  
 صليحه أن المعنى وفى خبر كل ناسخ وهو معكلاً لأنه لا يظهر فى قوله لم يثنى فبعد لأنهم تزداد خبر التثنية على فى مفعوله الثانى وقال القافى أى  
 وغير كل ناسخ مطلق الخبر على مدحها فيه فطلب أو يجوز باعتبار الأصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة  
 التصنيف أن يقول وكذا دخل خبر لا العامة على ليس زيد وفى خبر لا التجربة فى قول بعض العرب الخ (قوله لا غير بغير بعده التاء)

قال النورسري: إن قلب القياس في خبر لا الثاني للجنس أن يكون منفيًا عن اسمها كما في قوله لا رجل قائم فإن منافي في القيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى قولهم لا خير يظهر بعد تنازل الشبابة إلى انهم أبا الخير المطلق الذي هو الاسم منفي عن الخير المقيد الذي هو الخبر. قلب بل يظهر فيه أيضا لأن الخير الذي بعده انوار منسوب من كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح أن يقال فيه أن هذا ليس بخير بعده انوار لكون الخير مشروطا بالاعتدال به أو فيه أن لا يكون بعده انوار وهذا كما تحول لا قتل يقتل بعده الحياة يعني أن القتل الذي بعده الحياة (٣٠٢) لا يسمى قتلا فالمقصود في القتل الذي بعده الحياة من كل فرد من أفراد القتل لكون معنى

القتل هو إزهاق الروح ونفوسها بحيث لا يعقبه مادة في الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من أن المقصد من التركيب إنما هو نفي الخبرة المطلقة عن الخبر الذي بعده انوار ممنوع ويمكن جعل بعده انوار هو الخبر وذكر خبر توطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء نصبرونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الفهمي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الفهمي رحمه الله في بعض هامشه وفيه زيادة على ما هنا قوله قال بعد قوله ممنوع ما قصد نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصوما من التركيب إن جعل بعده انوار ظروفا لنرا متعلقا بخبر الأول فإن قلبه فلا جعلته صفة

قال ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الأدي :

(وإن منحت لأبى إلى الزاد لم أكن بأهلهم إذ أجمع تقوم أهل)

فواد الباء في أهلهم وهو خبر أكن وأجمع بتقديم الجيم على السين المعجمة الفائق في الجمع وهو شدة الحرص على الأكل وأهل بمعنى مجهول لا التفضيل (وقوله) وهو حديد بن الصمة :

دعاني أخى والحبل بيني وبينه (فلما دعاني لم يمدني بقصد)

فواد الباء في قصده هو المقبول الثاني لو جندوا المقصد بضم القاف وسكون السين المهملة وهم النبال الأول وقتها الضميمة (و) زاد الباء (بندورق غير ذلك تكبران) المكسورة (ولكن وليست في قوله) وهو

امرؤ القيس الكندي : قد نأ إحننا حبة لا تلتاها (فإنك مما أحدثت بالهجر)

فواد الباء في الهجر هو خبر إنوننا من التثنية وهو الجند والماء في هنا مائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولا : خليل مراني على أم جندب تختص حاجات الزاد المطلب

وحبة بكسر الحاء المهملة لصب على الطرفية بمعنى الشئ خرجها حطب والافها محروم لأنه بدل من تنأ قاله الموضح في شرح الفوائد والهجر بكسر الزاء من التجربة وهو الاختيار (و) في (قوله) :

ولكن أجزأ لو قطعت بيني (وهل يشكر المروف في الناس والأجر)

فواد الباء في عينه هو خبر لكن المفعول هو نفسه شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وهو أجزأه موقوف كاحذف مفعول فاعلموا الأصل ولكن خبر عين لو مكنه أصيبت (و) في قوله هو الفروقد في جهر جريرا وكليار عطه ويردهم بالياء لأن ياءه مذكورة في الخبر كما أن ياء فزارة يرمون بإيمان الإبل :

يقول لاذل اقلولي عليها وأفردت (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فواد الباء في دائمه هو خبر ليت لولا اسم هو العيش معلق بيان على ذا أوله صفة والقيد نعمت العيش وأقلولي بالفتحة رفع وأفردت بالتفاسير الزاء مكسورة ذلك وفي اليواقيت للزاهد المقلول المتجان

المستوفون أثم إن عمر كان إذا جهد اقلولي قال الفراء هو أن يرفع مقدمته ويتجان قليلا وألفه :

ه لما رأني خفقا مقلوليا أي محتاجا من الناس ما مقلولي أيضا الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبي إذا رضع على الأنان وسكته لا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروي ألا

هل أخو عيش لذيق بدائم وعليه يكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التيسيل قال الكسائي تأتي هل استفهاما وجندا وشرا أو امرأتين أو تويضا أو تفريرا أو بمعنى

قد وانحصر النظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المخفية فقال :

وبعد ما وليس جريا بالخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر

(وإنما دخلت في خبر أن) المنفرد (و) أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يكن معه شريك

قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو منقطع لكن نص السمع حواشي الكشاف على أن انفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله من باب القلب لكن سبق الظرف ما هل من شرط المطلب صحة حلول الثاني بينته على الأول أولا فإن كان من شرط القلب ذلك أفتكل ادعاء القلب في هذا التركيب لا لا يصح أن يقال لا خير بعده انوار خبر انتهى وأقول في هذا الأخير ظروفا مانع من صحة لنا لا بخير أعصر صاعلي ما قاله بعضهم أن الباء في خبر بمعنى في (قوله تكبران) قال النورسري في إدخال الكاف إشعار بعدم الحصر قال الرضي رحمه الله في الحال المتخيلة هو ما جاء في خبره كعب قال وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج

(قوله لنا كان في معنى أو ليس الخ) قال القاري رحمه الله ذلك ليؤيد لنا خبر ليس ولو قيل إنه يرجع إلى خبر النسخ لم يكن بعيدا قال  
 النوشري إذ لفتي إذ لم يعمل أن الله قادر لأن رأى هنا عليه وقد خال إن الباب لم يدخل على خبر النسخ بل دخل على خبر إن وفيه ما فيه  
 (هذا باب أفعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال القاري فيه محذور يمكن أن يراد بأفعال المقاربة في التسمية أي البعض  
 الذي هي فيه حقيقة قوله في الباب استطرادا لا ينافي أن الباب له ثم اعلم أن تسمية الكل باسم جزئية عبارة عن إطلاق اسم الجزء على  
 ما تركيب منه من غيره كتسمية المركب كلوه تسمية الأشياء بالجمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تظيها كالعمر بن الخطاب وإننا  
 نمرر ذلك ظهر لك أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التظليل لا من تسمية الكل باسم الجزء قال النوشري وبشكل على  
 ما قاله إطلاق الكلمة على الكلام فإن الأجزاء منه متحدة ولكن الأجزاء من ذلك بمافية دقة (٣، ٤) وهو أن الكلمات كلها اشتركت  
 في إطلاق الكلمة عليها

ولم يطلب اسم على اسم  
 كالتامين انتهى في أن  
 دعوى القاري أن ذكر الشيء  
 استطرادا لا ينافي أن الباب  
 له على لفظ تام إذا استطراد  
 ذكر الشيء في غير محله  
 لتسمية فكيف يكون  
 استطرادا أو الحمل لورد هو  
 أن التسمية بأفعال المقاربة  
 من التظليل لا يخلو عن  
 حرارة لأن التظليل لا بد له  
 من إطلاق في حقيقة ما  
 يظهر لا يظهر هنا عرف  
 ولا غلط ذلك ظاهر ولا  
 كثرة لأن أفعال التبرع  
 أكثر فذكر ومن هنا  
 يظهر أيضا التوقف في  
 كون الجاهل مرسلا خلافة  
 الكلية والجارية لأن  
 الشرط في تلك العلاقة  
 أن يكون لا لا الجار من

(لما كان) أو لم يروا أن الله (في معنى أو ليس الخ) بقادر بدليل أنه قادر على ما هو مخرج آخر كتوجه لعمالي  
 أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على تناول ما ليس به من التوارد  
 ومن يظهر ما أجازه الإجماع من قوله ما ظننت أن أحدا يختمها كان في معنى ليس في حق أحد بقائم  
 (هذا باب أفعال المقاربة)

(وهذا) جاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كله) وتسميتهم رتبة التهم جينا  
 (وحقيقة الأمر في ذلك) (أن أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة) بتكليف الأفعال  
 (على قرب الخبر) للتسمية باسمها (وهو ثلاثة كأدركب) بفتح الراء كسرعا (وأوشك) الثاني ما وضع  
 (الدلالة على رجاء) أي رجاء المشكك الخبر في الاستقبال لغير من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله  
 (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحري) بفتح الحاء الراء المجلتين نفس عليها ابن طرغوثي كتاب الأفعال  
 وأبكرها أبو حيان مع أنه ذكر ما في تحت (واخترق) بفتح الخاء مضمومة (و) بفتح القاف (ما وضع للدلالة  
 على التبرع فيه) أي على تبرع المسمى باسمها بالخبر ما (وهو كثير) وأنها بعضهم إلى ياف وعشرين  
 لملا (متألفا) برأى (وطلق) بفتح القاف كسرعا وطبق بكر الموحدة (وجعل) وحب (وعلق)  
 وجعل (واحد) بفتح (و) جميع أفعال هذا الباب (فعل عمل كالم) من رفع الاسم وتصب الخبر (الأن  
 خبر من يجب كونه جملة) توجه الحكم إلى مضمون الخبر (وشبهه طرفا) من الجملة (بعد كاد وعسى)  
 وأوشك (كتوجه) وهو تأبط لرا وأسماء ثمانية في جاري

(فأبت إلى نهم وما كنت آتيا) وكم مثلها فارتقا وهي تصغر  
 فأن خبر كاد مفردا وهو آتيا اسم فاعل من آتيا فارجع وروى وما كنت آتيا وأبت بضم الموحدة  
 وسكون الموحدة بمعنى رجعت عنهم بفتح القاء وسكون الماء أولية وهو خبر من عمرو بن ليس بن  
 صيلان وكم خبرية ومثلها تميز جرد بالإضافة وإضافة المضاف إليها رجعت إلى القليلة تصغر من صغر  
 الطائر والمعنى رجعت إلى القليلة المسماة بهم وما كنت رجعا وكم مثل طمعية فارتقا وهي تصغر  
 (وتقولهم) في مثل (عسى النور أوسا) فأوسا جمع ووس مساء العذاب أو القيد خبر عسى وهو مفرد  
 لأنه ليس جملة هذا قول سيويه وأى على من البصر بن قال الكوفيون خبر يكون عطوة والتقدير

بين الأجزاء اختصار بما قصد بالكل ويمكن أن يجب بما ذكرناه في حاشية الآية أن المقاربة حاله مطلق بين التبرع والتبرع  
 فيصح الجاهل المذكور والتظليل (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال القاري فيه تميز حقيقة ما وضع لقرب الخبر لأن الدلالة طرقت للوضع  
 لا مخرج له (قوله عسى كاد) قال النوشري فيه إشارته إلى قوله بأنها إذا تيسر لدفع خبر (قوله على رجاء) قال  
 النوشري أي الطمع في الخبر والإشفاق أي الخوف في المكروه منه فإطلاق الرجاء عليها من جاز التظليل قال الرضي وقوله عسى  
 وبه إن طلقك للتخريف لا للتخوف (قوله ترجع إلى القليلة) قال النوشري ذكر المبنى خلافة وقال إنها ترجع لصفة قليلأمل  
 (قوله هذا قول سيويه على) أي ولا إلا إن ذلك من مراجعنا لأصول (قوله خبر يكون عطوة) أي مع أن بدليل قوله والتقدير أن  
 يكون أوسا بدليل قولنا المصنف شرح المصنف هذا القول يمنع سببه إجماع أن يكون في قوله كل أخ ظاهره أخوه  
 ليس إليك إلا هرقان لأن فيه إظهار الموصول الخوف وقدر لإضافة انتهى ومنه ما في ذلك في بحث جليل الخبر بمنزلة

(قوله والاحسن من ذلك كله) أي لما يرد عليه ما طلع ومن جهة غير الأحسن حلف يكون وحدهما الذي هو فيه في المتن خلاف ما يقتضيه خلاف الفارح لأنه آخر كلام المتن من كلام شرح خصوصاً وهو لا يذكر ما في المتن من جهة الأقوال الغير المحسنة فتنبيه له (قوله وقال في المتن الخ) إنما قال ذلك بعد أن نقل عن القوم أنهم جعلوا المثل لما وقع فيه الخبر اسماء فردا وبذلك يظهر لمصلحة قوله لأن في ذلك الخ أي من كون خبرها جملة وليس (٢٠٤) كلام المتن بالنسبة لحذف يكون دون يصح ودون أن الأصل يبدأ

أبواباً أو يأتي بأبوس لأنه لم يشرع في شيء من تلك الأقوال وكيف يصح أن يكون ما قاله صواباً دونها لما حل به وكذا لما ذكر في التعليل لأن في جميع ذلك إبقاء لما في الاستعمال الأصل من كون الخبر جملة وكلام الفارح يوم خلاف ذلك فله غلط على غلط هذا وأعرض في الفوائد ماصوبه في المتن بأن فيه جملة الخبر بعد هي بنحو أن وإخبار كان خبراً واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة في قسمة الأرباب في خبر القريب أصل المثل أن كان غار فيه ناس فأنهار عليهم فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه مرمم حتى ما قاله الفارح من كونه من كلام الرباء هذا حصل ما أطال به الدنوشرى وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الأصمعي

أن يكون أبوساً قال الأصمعي خبر يصح عنوة وقبل مفعول به والتقدير صبي الغدير يأتي بأبوس لحذف التناصب والجارفوسما ونقص أن أبوساً خبر لمسمى أو لكان أو لصار أو مفعول به قال الموضح في شرح الفوائد والاحسن من ذلك كله أن يذكر يبدأ أبوساً فيكون مفعولاً مطلقاً على حذف تعلق مسما أي يسمع مسما انتهى وقال في المتن الصواب أنه ما حذف فيه كان أي يكون أبوساً لأن في ذلك إبقاء لما على الاستعمال الأصل انتهى وسبق إلى ذلك ابن جنى فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آيياً انتهى والغدير تصغير غار بالثين المعجمة وأصل هذا المثل في قيل أن الرباء قال الصنف ما عند وجرح قصده من الغزو إليها ومنه الرجال وكان الغدير وهو ماء للكلب على طريقته هي الغدير أبوساً يريد لعل الشرع يأثم من قبل الغدير فصار مثلاً يضرب على من يقع الشر من جهة يمينها وكقول حسبان رضى الله عنه من بحر بيسان لخبرتها . ترواثة توشك فخر العظام

أندما يروى عن بى في حوائى الصحاح وقد يقال إنه على حذف كان أي توشك أن تكون فخر العظام (وأما فخر مسما الخبر) فعل (عطوف) لا لا تصدروا عليه مسما مفعول مطلق لا خبر (أي) فخر (يجمع مسما) وليمرده على النظم في قوله . وحذف عامل المؤكدة امتنع . كما سيأتي في باب وفي قوله وشذبهت مفرماً بعد كاد وحسب فيه نقول النظم :

ككان كاد وحسب لكن نذر . خبر معنارح هذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبراً) فليكن الأفعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذبهت) الجملة (الاسمية) خبراً (بعد جعل في قوله) في الحاشية

وقد جعلت فخر من بن سبيل . من الأكواد مرتبها قروب

فخر من بفتح القاف القياية من التوقاسم جعل ومرتبها قروب جملة اسمية خبر جعل وأصله يترب مرتبها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية على ما أوضح في شرح الفوائد ويروي بن سبيل بالثانية ومن الأكواد متعلق بقرب سبوي (ما جمع كور يعني الكاف وهو الزجر على أذاته أو جمع كور بفتحها وهو الجاعة الكثيرة من الإبل والمرع مكان الرعي والمضي أن هذه الفلوس حصل لها إحياء موصوب وكلال فلم يبعد من الأكواد بل ولعل بالقرب منها قال ابن مسكون فيأله على الحاشية وقيل جعل بمعنى صهر ثم اختلف فقيل أنبسط على حذرها الألف فلهذا يندب قائم وقيل الأصل جعله أي جعلت الفلوس الأمر الدنان كما قالوا إن يزيد ما حوزا انتهى وأعرضه الموضح في الحواشي بأن أفعال التصدير لا تلي (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة لثلاثة أمور أحدها أن يكون راجعاً لضمير الاسم الذي له الأفعال فهو ما كادوا يفعلون وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد انبسط بالفعل أو شرع فيه لا غير فلا بد من الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فأما قوله) وهو أبو حية الثرى (وقد جعلت إذا عانت بقتلى . ثوب فأنهض نهض العارب النخل وقوله) وهو فخر الزمة (وأستبمسق كاد مما أبته . تسكنني أحجاره وملاجه

مقتصر عليه قال المصنف في شرح الفوائد بعد نقله فقلت وتكون الرباء تسكنني به تمثلاً وهذا أحسن لأن الرباء فيها زحوا كانت وروية فكيف يمتنع بكلامها وقد قالوا جنة الحيطان العرب تمثلك به بعد ما (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشرى قد يتوقف فيه من جهة أن الضمير يشترط في جوده التصدير انتهى ولا وجه لتوقف إذ لا مانع من (قوله هو الذي قد تلبس) قال الدنوشرى غير واضح في أفعال الثرى وأفعال القاربة وواضح في أفعال الشرع فليأمل (قوله بقتلى) قال الورداني هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

كما يعلم ما يأتي من قوله إذا لم يستغل الخ (قوله بدل من اسمي جعل) قال الثاني لما يتم هذا الجواب إن كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد  
المقترن مع البدل وأما إن كانت خبرا عن جعل الأول كما لا يخفى أنه الظاهر فقامت انتهى وإن أراد أن هذا ظاهر العصر فسلم  
ولكن الغالب كون الجواب مبيها على خلاف ظاهر الكلام المحكى وإن أراد ظاهر كلام المصنف فمخرج فإن ظاهر كلام المصنف  
حيث حكم بالبدل من المعلوم أن البدل على بية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الأولين ولا يصح جواب المصنف إلا  
بإيراد ذلك الظاهر كما لا يخفى لم ينفى التلبس على شيء وهو أن الجملة البدلية أخص من خبر جعل أو كاد الأولين كما عد البدل معه  
الجزأين في نحو هي زيد أن يقوم على القول بأن أن يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في جيب أن ورد في جيب هي بأنه يكون بدلا  
لأنما يتوقف عليه صحة الكلام وليس هذا شأن البدل (قوله ضمير فيهما) أي عائد على البدل لأنه وإن تأخر لفظا فهو مقدم رتبة  
(قوله فماد الضمير الخ) ليدل على لا حاجة لذلك لأن الخبر إنما هو عن جعل وكاد المقترن مع البدل واسمها إنما هو ثوب وأحجاره فالضمير  
إنما عائد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع الضمير ولكنه بناء على أمر فاسد كما  
اعترف هو بذلك وإن أقر الصواب في كلامه ذلك لا مقرر ما يقتضيه أن يقتضيه رافع الضمير (٢٠٥) المتكلم وثوب بدل اشتغال منه وكذا

ثوب في البيت الأول (وأحجاره) في البيت الثاني (بدلا من اسمي جعل) في الأول (وكاد) في الثاني  
بدل اشتغال لا فاعلان يقتضي وتكلم بل فاعلها ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوب يقتضي  
وكادت أحجاره تكلم فماد الضمير على البدل دون المبدل منه لأنه المنصوب بالحكم والمضمرة عليه في الإخبار  
قالا وأشي ذلك من حوده إلى المبدل منه فخط ما قبله ليس لفعل ضمير يعود إلى اسمي جعل وكاد  
وتقدم أن ذلك شرط وفي البيت الأول أن ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني  
سنة تأويل آخر ذكرهما الخبر أو تركهما جميعا في الإحالة (ومعروف) خبر (هي خاصة أن  
يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو المخرجه في حين حرب  
من الحجاج لما توجه بالقتل :

(وماذا هي الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جازمنا خبره زياد)

يروي بصيغة مجهولة على المنعوية يبلغ (ورفعه) على القاطية وهو على الاستشهاد فإنه متصل بضمير  
يعود على الحجاج الذي هو اسم هي وفيه رد على أبي حيان حيث من ذلك في النكت الحسان وخبر  
زياد موضع بين الشام والعراق يور يور أي يلبس أحمر مديونة كان أمرا بالعراق يلبس من معاوية  
(و) الاسم (الثاني أي يكون) الفعل مشاركا (البدل على الخالد والاستقبال) وشمل جعل قول ابن عباس  
رحم الله منهما لجل الرجل لم يستطع أن يخرج جارسا رسولاً فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال  
الموضح في شرح الفروع هذا إذا لم أر من يحسن تقريره ووجه إن هذا منصوبة بموجبا على الصحيح  
والمعمول مؤخر في التقدير من ماض فاول الجملة في الحقيقة أرسل فأنهم انتهى وفيه رد على ابن مالك

يكنى برفع الضمير  
المتكلم وأحجاره بدل  
منه ولا يخفى فساد  
ومخالفة لقول المصنف  
إن البدل من اسمي جعل  
وكاد (قوله وأشي ذلك  
من ضمير يعود إلى المبدل  
منه) كما عرفت وكان  
الظاهر أن يقول وأشي  
البدل من الخبر فتأمل (قوله  
وفي البيت الأول تأويلان  
آخران ذكرهما الموضح  
في الحواشي) لم ألق على  
كلام المصنف لكن رأيت  
في ذلك البيت خبر ما ذكره  
المصنف هنا ثلاث تأويلات  
الأول ما ذكره السبكي إن

التحقيق أنه أقام السبب هو الاتفاق مقام السبب هو البس هو البس الضارب لفلان وهو بفتح التاء وكسر الميم والمضى وقد  
جعلت أنهض نهض التل لإفعال ثوب إلى مقدم ذكر السبب الثاني بما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرية فإذا على حد كلام ابن  
عباس وكان المصنف لم يخرج على ذلك لأنه شاذ ولم يوجد عنه مندرجات ما ذكره شيخ الإسلام الأنصاري في الشذور أنه على  
حذف مضاف أي وقد جعل ثوب يقتضي ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه يعني ولوم من صيرورة الضمير من مضاف الرفع لكن  
هذا بهرده لا يصلح جوابا في البيت لأنه لم يرفع الخبر حيث ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد أن يقال أن يقتضي رافع الضمير  
الترتيب والترتيب الخ كور بعد بدل متلاوي قال إنه أقام الضمير مقام الضمير في الربط ليعبر (قوله وماذا هي) قال المدون في نظر ما أحزاب  
عاقدا (قوله ووجه الخ) قال المدون في نظر من وجهين الأول أنه مخالف لما صحه في الحق من أن عامل إذا شرعها لأجوابها والثاني  
أنه يلزم على ما قاله أن جواب إذا لم يعمل من الإحزاب وفيه وقفه فليأمل انتهى وكتب به ضمير تذيلا عليه ماضيه وقد يقال أن خبر جعل  
هذا بمخرج جملة الشرط والجواب معقرون وإذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لاسم ثم رأيت الشيخ السنهوري في شرح الأجرومية صرح  
بما ذكره ما انتهى وقال الثاني إن قلنا إذا ظرف لما يستعمل لا يصح أن يكون عاملا جعل ولا أرسل لأن كلا منهما ماض لفظا ومعنى ولو  
أول أرسل بمضارع كان حالا لا مستقبلا إذ أفعال الشرع تستلزم كون أخبارها حاصلة حال الشرع قلنا الشرع إنما يلزم منه محالية

الجزء الثاني وقع في الفروع ليجوز اعتبار الاستقبال فيها هذا ذلك الجزء وظرفه (قوله مقرونا بأن) قال الثاني لا يعني أن الحرف  
المصدرى يخرج ما اقترن به من الجملة (٣٠٦) فليلا الأفراد بدليل امتناع وقوله جواب شرط أو قسم أو خبرا من جملة ما شرط

الجملة فلهذا صحيح بل الوجه  
أن يقال يشرط في خبرها  
كونه فعلا انتهى وهذا  
مبنى على أن الحرف  
المصدرى هنا يملك ما يبعد  
بالمصدر وهو ما عسى  
عليه الفاعل حيث أورد  
الإشكال وقد حقق ابن  
مسنون أن هنا لا يقول  
بالمصدر وإنما هي ما  
تدخل على أن في الفعل  
تراخيا كما ينشأ من حاشية  
الأنبياء وقد جزم بمثل ما قاله  
ابن مسنون وفي الجمع  
قال الشهاب القاسمي فإن  
قلت كان ينبغي أن يضاف  
بالسين أو سوف فإنها تدخل  
على التراخي قلت الأصل  
في الخبر الإفراد وإن وافق  
يوفيان بذلك لأنهما في  
معنى المفرد وفيه نظر لأن  
هذا لا يناسب قوله لا يقول  
بالمصدر انتهى ويأتي  
أن السين تدخل في خبر  
عسى (قوله حري واخلاق)  
قال الثاني ووجه ما قاله  
الرحمن أن أصلها حري  
زيد بأن يفعل واخلاق  
بأن يقوم بخلاف حرف  
الجر كما هو القياس مع أن  
وإن (قوله متفقاً على صفان)  
قال الدنوسري قد تأتي  
طبق بمعنى لزم فلا يكون

حيث قال في التسهيل أو فعلية مصدرية إذا قال الموضح في الخواشي الصواب أن يقال أو جملة فعلية  
فعلها ماض فإن هذا هو محط الشذوذ وأما عسى إذا فلا وجه لكونها مرجعاً للشذوذ ولهذا لم يقل أحد  
فيها هلنا أن قوله : وقد جعلنا إذا ماضية بقلبي و توبي سداً من جهة التصدير فإذا وإنما جعلوا  
الشذوذ من جهة رفع السبب خاصة فافهم انتهى (و) الأمر (الثالث أن يكون) المضارع  
(مقرونا بأن) المصدر خبر جوبا (إن كان العمل) الدال على التجرى (حري واخلاق) لأن الفعل المترجى  
وقوله قد تراخي حصولها صحيح إلى أن المسفرة بالاستقبال (نحو حري زيد أن يأتي واخلاق قد تسلمه  
أن تخطر) واستشكل الاقتران بأن لا يرد إلى جعل الحديث خبراً عن الذات وهو غير جائز وأجيب  
بأنه من باب زيد يدل أو على تقدير مضاف ما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حري أمر زيد الأتيان  
واخلاق أمر السبا إلى مطار أو حري زيد صاحب الإتيان واخلاق قد تسلمه صاحبة الإطمار بكسر  
الهمزة وكذا البراءة (وإن يكون الفعل مجزئاً) أي من أن يجزئاً (إن كان الفعل) لا على التشرع  
نحو متفقا (صفان) لأنه لا حد في الفعل والتشريع فيه وذلك ينال الاستقبال (والغالب في خبر عسى  
(و) خبر (أو شك لا اقتران بها) أي بأن لأن عسى من أعمال المترجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها  
بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من أن عاص بالضرر وأما أو شك فإنما يفتلجها  
الاقتران بأن حيث جعلت لازماً لئلا يفسد ما ذكره العلويين ولا مداه ابن  
الضائع والأبدى وابن أبي الربيع أن أو شك من قسم عسى الذي هو الرجاء قال ابن الضائع والدليل على  
على ذلك أنك تقول عسى زيد أن يصحبوك أو شك زيد أن يصحبوك لا تقول كقولك عسى زيد أن يصحبوك  
أشرف عليه ولا يقال ذلك وعسى في خبره انتهى كلام القاضي وأما إذا جعلت للمفارقة كاذباً إليه الموضح  
هنا بما لنا من روايته فيمكن كل من الغالب فيها لا اقتران كالاقتران الغالب في عسى (نحو عسى زيد  
أن يرحمكم و) في أو شك (قوله)

ولو سئل الناس اقتراب لا وعشكم إذا قيل هاتوا أن يملوا وينموا

فإن يملوا خبر أو شك وعشكم مقرون بأن وقيل رد على الأصح إذا قال لا يستعمل ماض لبوشك والمضى أن من  
طبع الناس الحرص حتى أنهم لو سئلوا اعطوا اقتراب بالمزج لقاربوا الامتناع من ذلك والمثل إذا قيل  
لم هاتوه (والتجريد من أن) قليل كقوله (وهو عدية بن غنم العذري :

عسى الكرب الذي أسيف فيه • يكون وراه فخرج قريب

فيكون خبر عسى وهو مراد من أن والكرب بفتح الكاف وسكون الزاء الجزن بأخذ بالنفس وأسيف  
قال في الموضح بما ليس في الرواية بفتح التاء على الخطاب ولخرج بالجمع كقذف القم وهو مبتدأ تقدم خبره في  
الطرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون تراخياً مستتر فيها ما تلحق بالكرب وقريب نصف لخرج وفي  
نتيجة القواحد لا بن (بأن يكون) تامر وراه متعلق بها ويجوز أن يكون وراه في الأصل صفة لقريب ثم  
قدم عليه فانتصب حالاً فيتمتع بمحذوف وفيه ضمير وأجاز بعض المفارقة أن يكون حالاً من ضمير قريب  
وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم مصدر الصفات على الموصوف ولا يجوز أن يكون فرج مرفوعاً فيكون  
لا على التمام ولا على النقصان لأن ذلك يخل بكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم أن شرط خبر  
عسى أن يرفع الضمير أو السبب (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت التقي

من هذا الباب يقال عطف عطفاً أي لزم لزم (قوله والغالب في خبر عسى الخ) قال الدنوسري قال بعض شراح القية  
ابن معطي وقد أدخل السين في خبر عسى لمفارقة كما في الاستقبال قال الشاعر : عسى طير من طير يمد  
هذه • مستطوع ثلاث الكلبي والجوامع وكاد وكرب بالعكس قال الثاني بذكر أو شك مفارقة

(يوشك من فتر من سبته في بعض لغزاتها بولائها)

فيوافقها بالغناء فالغناء من الموافقة خبر يوشك وهو يهد من أن من فتر من سبته يهد اسم يوشك والمنية  
الموت والفرات بكسر اللين المعجمة وتعد بالراء جمع فتر من سبته المعنى أن من فتر من الموت في  
الحرب يوشك أن يوافق الموت في بعض لغزاتها (وكاد وكرب بالمعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد  
من أن لا يمايدلان على شدة مقارنة الفعل ومدلوله وذلك بفتر من سبته في الفعل والاختلاف فيه فلم  
يناسب خبرهما أن يقرن بأن غالباً وقل اقترانه بأن نظراً إلى أصلهما (فن الغالب قوله تعالى وما كادوا  
يؤمنون وغرول الظاهر) وهو كلبية القهري وقل رجل من طين

(كرب القلب من جوار يذوب) حين قال الرشاة عند غضوب

فيذوب خبر كرب يهد من أن والقلب اسمها والجوى شدت الجود والرشاة جمع واث من وثى به إذا تم  
عليه والغضوب مفعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنسر المعنى كاد القلب يذوب ويضمحل  
من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون هبوتك عند غضوب طبعك (ومن التليل قوله) برقي مينا  
(كادت النفس أن تفيض عليه) إذا ضا حطو ريشة وبروه

فإن تفيض خبر كاد وهو مقرون بأن وأولفاء وثابه يامشاه تحمضونك ضامسجمة على لغة تميم ومطابقة  
على لغة تميم قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاطم اليعد يفيض فبطاً إذا ضا قاله أبو الفرج بن مهيل وهذا  
بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود إلى ما عاد عليه فمجر عليه تلمع هو اليعد المرتج وهو خبر هذا والربطة  
بفتح الراء وسكون الياء المثناة تصدق بالهاء المهمة الملازمة إذا كانت شفة واحدة والبرود يضم الموحدة  
جمع برود من الثياب والمراد بها الكفن ويروي مذلولى بالثنية بمعنى أقام (وقوله) هو أبو زيد الأسدي  
سقاها ذوق الأحلام صلا على الظلم (وقوله) كربت أضافها أن تخطأ

فإن تخطأ خبر كرب يهد وهو مقرون بأن وأولاء يهد عن سببه يهدهم أن خبر كرب لا يقرن بأن قاله  
الموضح في شرح الفوائد وأصل تخطأ تخطأ بتاء من سببه يهدهم وسق يهدى إلى أين أولها  
الحاء المتصلة وهي مائة على المروق المذكورة في قوله قبل مدحهم رقا وصل بفتح السين المهمة  
وسكون الهم مفعوله الثاني وهو المفعول بالهاء والأحلام بالحاء المهمة المفعول والظلم بالمضالفة  
المعكس (ولم يذكر سببه في خبر كرب إلا التجرد من أ) وفي سببه هو مردود بالسبح والحاصل أن  
خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بأن تجرده عنها أربعة أقسام ما يوجب فيه الاقتران وهو حرى  
واخلوق وإليه الإشارة بقول لناظم

وكسى حرى ولكن جملاً • خبرها حتا بأن متصلاً • والزموا اخلوق أن مثل حرى

وما يوجب تجرده من أن وهو أعمال الشروع المغار إليها بقول الناظم  
• وترك أن معنى الشروع وجباً • وما يجوز فيه الأمران والغالب الآخران وهى وأوشك وهو  
المغار إليه بقول الناظم أولاً : وكون بدون أن يهدى • نور • وثانياً بقوله  
• وما يوجب احتفاء أن نورا • وما يجوز فيه الأمران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المغار إليه  
بقول الناظم أولاً • وكاد لا سببه فكما • وقوله ثانياً • ومثل كادى الأصح كرباً •

(فصل) (وهذا لأعمال ملازمة لصيغة الماضى الأربعة اشتمل لها مضارع وهو كاد وبهنا وأو  
وجاءت من باب غاب يخالف من باب قال يقول يقال كمت بكسر الكاف تكفت وبضمها كفتت  
حكاهما سيويه فلى الأول مضارعها يكاد كيدخل (كهربكاد زيتها يضىء) وعلى الثاني مضارعها  
يكود كيقول حكاه ابن أخطب في غريب الألباب قال الموضح في الحواشي فإن أحتج على أنها بآلية العين

لكاد وكرب في الالف على  
التقريب والتقدير في الأصل  
بصرف الجرم مع اختصاصها  
عنها بظلية الاقتران  
بأن يدفعه أن التقرب  
المرجح لشدة طردها  
فوقها إذ هي موضوعة  
للإسراع المقتضى للتقرب  
(قوله يوشك) بكسر اللين  
وللغة رديئة بفتح اللين  
قال الزركشى في التعليل  
عن البخاري وعلى هذه  
اللغة الرديئة يكون على  
صورة المبنى للفعل وليس  
مبلياً للفعل كلها قيل

(فصل)

(قوله وبهنا وأو) قال  
النفوسى بعضهم نقل  
عن سيويه أنه حكى أن  
ناساً من العرب يقولون  
كيد زيد يفعل وهو يدل  
على أن العين ياء لا واو  
فليس سأملاً

فكأنه مطلق المكسور  
فكأنه فرج في المصدر لا علم  
كأنه أن مصدره ماضيا  
كفرحا لكن كان عليه  
أن يعمل كذلك أو لا يقول  
بمفعول المصدر كعرب  
يعرب ويحس مجلس  
(قوله بالذي أنا كائد) قال  
الذهبي قال القاني  
جاء أنا كائد مفعول  
والعائد محذوف تقديره  
كائده وأنت خبير بأن  
كائده مفعول ناقص وخبره  
لا يكون مفعولا فلقد  
أنا كائد أفعله لكان حسنا  
فليتأمل (قوله وقد ثبت  
عن الموضع الخ) إلا أنه  
لم يظهر ما وقع هنا لأنه كان  
قد شاع هذا الكتاب بنى  
أنه حل تقدير صحة كائد  
قال ابن مالك لا دليل  
في البيت لأنه لم ينصب  
وإذا لم ينصب فلم يورد أن  
يكون اسم فاعل لكاد  
الثامة كما في مكرب  
فلا اعتراض باقي إلا أن  
هذا يتوقف على أن  
كان تكون ثامة (قوله  
واستعمل مصدر لائين  
قال القاني يرد عليه حري  
لأنه استعمل لها مصدر  
كأنه من الرضى إلا أن  
يرد حري بفتح الراء فلا يرد  
عليه لأنه مصدر حري  
يكسرها (قوله ويختص

بقوله لا أصل ولا كيدا فقاما من غير علم ولا كونا وجعل الواو أصلا وبه إلى ما باله التخييف  
انتهى (وأرشدك كقوله • يوشك من فرس منته •) ألفه سيويه وتقدم الكلام عليه قريبا  
(وهو أكثر استعمالا من ماضيا) حتى أن الأصمعي وأبى بكر أبا ماضيها ومما هو جازم بما تقدم  
وقد علم بمثل أكثر النحويين لها إلا بالخارج (ومطلق حكي) أبو الحسن (والأخفش مطلق) بفتح  
العين في الماضي وكسرها في المضارع (كعرب يعرب ومطلق يطق) بالكسر (كلم يعلم) وفرج  
بفتح (وجعل حكي الكسائي أن الجذر لم يفتح) بالرفع (إذا شرب الماء به) كوفيته شربا وفرج  
الماضي خبرا كأنهم توجه في إرسال رسول لا وركب بكر ب كعرب كعرب نصر قاله ابن أطلح في منبعا لأبواب  
وعسى أحسن حكاية ابن خنفر في شرح القامات وزعم غيره أنه يقال عسى يمسو وعسى يمسو فيكون مما  
اعتقب الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب والنصر لناظم على اثنين  
منها فقال • واستعملوا مضارعا لأوشكا • وكاد لا غير (واستعمل اسم فاعل ثلاثة وهي كاد قاله  
الناظم) في شرح الكافية (وأفند عليه) قول كبيره بالياء الموحدة والتكثير من عبد الرحمن  
أمرت أسير يوم الرجام رأيي يقينا (رحمن بالياء إذا كائد)

فكائد بصورة الياء المنة تصد ألف اسم فاعل من كاد والأي بالتصغير الحزن والرجم  
بكر الراء المهملة وبالحجم اسم موضع وخينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر أن (وكر ب  
قاله جماعة وأفندوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

أبي إن أبك كارب يومه فإذا ذهب إلى المكارم جاهل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر  
الناظم فقال وزادوا وشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن

(فإنك عوشك أن لا يراها) ولعنوا دون فاحرق العوادي

لوشك اسم فاعل أو شك ولعنوا مضارع إذا جاوز وقاصرة بنين فعناء مسجنتين جارية  
أم البنين بفتح العين بن سهران أخو عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة هو اتق الدهر فاعل  
لعنوا (والصواب أن القيد في البيت الأول كابد بالياء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم) القاهر  
(غير جار على الفعل) لأن له كابد وقياس اسم فاعله الجارى عليه مكابد لا كابد (وبهذا جزم  
ابن يعقوب) ابن السكيت (في شرح ديوان كثر) مرة فلا دليل لناظم فيه وقد ثبت عن الموضع أنه  
رجع لقول الناظم أخيرا فقال في شرح القواعد الكبرى والظاهر ما ألفه الناظم وقد كنت أفتى  
مدة على ما تقدم ذكره ذلك في توضيح الخلاصة ثم انضج أن الحق معه انتهى (والصواب أن كارباً  
في البيت الثاني اسم فاعل كرب ثامة في نحو قوله كرب فعناء إذا قرب وبهذا جزم الجوهرى) في الصحاح  
وأصله كارب يومه برفع يوم أو قرب يومه قاله وفي كرب استعمالان ناقصة وثامة وقاصرة  
ومتعدي فاقاصرة فهو كرب فعناء وقوله كل دان قريب فهو كارب والتعدي فهو قوله كرم بعد القيد إذا  
صيرته على القيد (واستعمل مصدر لائين ومما هو جازم) وكاد حكي لا تخش مطوقا) كقودا (ومن قال  
مطلق بالفتح) فإن قياسه المفعول (ولحن) بفتحين كفرحا (ومن قال مطلق بالكسر) فإن قياسه الفعل  
بفتحين (وقالوا كاد كودا) كقال قولاً (ومكادا) كقالاً (ومكادة) كقالاً وكيدا بفتح الواو والياء  
في حواشي سنن أبي داود للبصري حكاية ليعاك مصدر أو شك قاله الموضح في الحواشي

(فصل) (ويختص عسى وأخوتني وأرشدك) من بين أفعال هذا الباب (بجواز) إسناده

عسى الخ) قال القاني بشكل على الاختصاص قول الرضى وغيره وبما أن هذا هو حري أن يعمل الراء بفتح والتثنية على أنه  
مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع نحو من حري أن يفعل انتهى وقد يجب بأن حري مصدر واقع على الوصف أي حري

وغيره غير متحمل لعدمه وأن يفعل خبر غاييس من المنة وتوهم المصدر لا يتحمل خبراً معناه إذا استعمل في الحديث فاعلم (قوله  
إلى أن يفعل) قال الدونوسري فيه مساهمة فإنه خبر بالخبران والمراد المؤذنون بأى صيغة (٢٠٩) المضارع كانت (قوله مستحق به  
عن الخبر) الاستثناء من  
النهي فرع الاحتياج  
إليه وهذه الأدوات  
عند الاستناد إلى أن يفعل  
تامة مستغنية عن مرفوعها  
غير محتاجة إلى خبر  
منصوب فلو قال ولا  
تحتاج إلى خبر منصوب  
لكانت أظهر وقال  
الدونوسري لو حذف قوله  
مستحق به عن الخبر كان  
أحسن والمراد أنها تكون  
تامة (قوله فتكون تامة)  
أي الخاص بهذه الأدوات  
الثلاثة التام في هذه الحالة  
وهي حالة ما إذا أسندت  
إلى أن والفعل فلا يتأني  
أنه أسلف أن كروب تكون  
تامة بمعنى قرب من أنه  
سيأتي في باب ظن أن  
حسب وزعم يضمن على  
أن وصلتها فليست مدد  
الجوابين فلا تقبل إن هذه  
الأدوات عند الاستناد  
إلى أن يفعل ناقصة وأن  
يفعل مائة صد الجوابين  
(قوله وعسى أن تذكر هوا)  
قال الرضي يورد أن يكون  
الفعلان متنازعين في  
شيء وقد أعمل الثاني (قوله  
ويبقى على هذا طرحان  
الخ) أي على هيئتها ناقصة  
تامة كاسبق وتامة أخرى

إلى أن يفعل) حاله كون أن يفعل (مستحق به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول النظم :

بعد عسى الخلق أو شك قد يرد غنى بأن يفعل من ثان قصد

(قوله وعسى أن تذكر هوا شيئاً) وهو خبر لك وعسى أن تحبوا شيئاً وهو خبر لكم (ويبقى على هذا) الأصل  
(فرحان أحدهما أنه إذا تقدم على أحدهما اسم هو المستند إليه) الفعل (في المعنى وتأخر عنها أن والفعل  
نحو زيد عسى أن يقوم جاز تقديرها حاله من خبره ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مستندة  
إلى أن والفعل مستحق بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مستندة إلى  
الضمير) العائد إلى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون أو الفعل في موضع نصب على  
الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجردن عسى أو أرفع مضراً بها إذا اسم قبلها قد ذهكراً

(ويظهر أثر) عذبن التقديرين في حال (التأنيب والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير  
الإظهار) ن عسى (عند عسى أن تطلع) فهذا مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر أيها  
يورد على عند وأن تطلع في موضع نصب على أنه خبر عسى وعسى ومضمر لا ماضى موضع رفع على أنه خبر  
المبتدأ (والزيدان عسى أن يقرأ) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ناقص والالف المتصلة بها اسمها وأن يقوم  
خبرها وجهه عسى ومضمر لها خبر المبتدأ (والزيدون عسى أن يقوموا) كذلك (والهندات عسى أن  
يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) في عسى عند (عسى) أن تطلع والزيدان عسى أن يقوموا  
والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن فتقدر عسى حاله من الضمير (و) الأمثلة (الجمع)  
وهي تامة وأد والفعل بعدها في موضع رفع على القاطبة لا وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية  
وللبتداء قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الأنصح) بوجهاء التنزيه (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم  
عسى أن يکفروا غير أنهم ولا النساء من لسان عسى أن يکفروا منهم) (المرح) الثاني أنه إذا ولى أحدهما  
أن والفعل وتأخر عنها اسم هو المستند إليه في المعنى نحو عسى أن يقوم زيد جاز (الوجهان السابقان فيها إذا  
تقدم المستند إليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مرفوعاً لا غيراً بغير جاز آخر أن أحدهما أنه يورد  
(في ذلك الفعل) المقرون بأن (أن يقدر حاله من الضمير) العائد إلى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مستند  
إلى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى صيغة إلى أد والفعل مستحق بهما عن الخبر) فتكون تامة  
(و) الثاني أنه يورد (أن يقدر) ذلك الفعل (متعملاً لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر  
(مراداً بعسى وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبرية) لصى مقدما على اسمها فتكون ناقصة  
(ومنع الضمير من هذا الوجه) الثاني (الضعف هذه الأفعال من توسط الخبر أو جاز) أبو العباس (المبرد) (و)  
أبو سعيد (السرياني) (أبو علي) (القاري) ويظهر أثر الاحتياط أيضاً (حال) (التأنيب والتثنية والجمع  
المذكر والمؤنث) (فتقول على وجه الإظهار) في الفعل المقرون بأن (عسى أن يقوموا أحواك) فأخواتك  
اسم عسى مؤخر وأن يقوم في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى أن يقوموا أخواتك)  
لأخواتك اسم عسى وأن يقوموا خبرها (وعسى أن يقمن لسموتك) فليس ذلك اسم عسى ولأن يقمن خبرها  
(وعسى أن تطلع الفم من التأنيب لا غير) فالفم اسم عسى وأن تطلع خبرها وأما وجب تأنيب الفعل  
لأنه إذا أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيبه تلاً لتأنيب بالاستناد إلى الظاهر كما سيجي في باب الفاعل

(٢٧ - لمرج - أول) كاذكر في هذا الفصل واحاصل أن هذه الأدوات ثلاث حالات لعين النقصان وتعين التام واحتمال  
الوجهين (قوله الثاني أنه إذا ولى الخ) قال الثاني ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاماً أخرها فإنه صادق  
عليه والتقدير الثاني يمنع فيه ثم نقل عن الرضي أن وجه ذلك أن ربك إذن أجني وهو فاعل بين بعض المسئلة وبعض وقد نص

للصنف في الجهة الخامسة من التثنية على ذلك ونقده منه أول لأن شرح كلام الرجل بكلامه انسب وهذا باب العلامة المتعلق بنقل عن  
الرضي ما هو مذکور في مختصرات ابن مالك وللصنف (قوله فهل عبيد إن توليتهم) إن قلت مدلول على إنشاء لأنها تقر حتى قبل هذا  
كيف دخلت عليها هل التي تقتضي الاستفهام فالجواب إن الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربت أن لا تتأملوا  
بمعنى أتوقع حينئذ من التثنية ما دخل هل مستفهما مما هو متوقع عنده ومطابقون وأراد بالاستفهام التضرير وإثبات أن المتوقع كان وأنه  
مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول من زعم أنها جري لا إلتفات مستدل بدخول الاستفهام عليها وبوقوعها خبرا لأن  
في قوله إن صيغ صائغا وهذا (٢١٠) لا دليل به لأنه على إضمار القول (هذا باب الأحرف النائية) (قوله

نظرا إلى أن الموضوع لفظة)

لذا انتقد هل سيويه في  
التعبير بالحروف وأجيب  
عنه بأنه من موضع جمع  
الكسرة فدل بظاهرة على  
أن التفريق بينهما إنما  
هو في جانب الزيادة بمعنى  
أن جمع التثنية مخصوص  
بالعشرة لما دونها وجمع  
الكثرة غير مختص بما  
فوق العشرة فهذا أوفق  
بالاستتمالات وإن صرح  
بظلاله كثير من اللغات  
(قوله فتصحب المبتدأ الخ)  
قال الثاني فيه مناقشة  
إذا التزم تقتضي لتعقيب  
النصب والرفع لدخول  
على الجزأين معا أي  
وقوعهما بعد ما والحال  
أن النصب نصب لدخول  
هل الأول لا الدخول  
عليها معا وقد يجاب بأن  
المراد لتعقيب المجموع  
للمجموع ولا يلزم منه  
تعقيب كل فرد لكل فرد

(و) قول (على الوجه الآخر) وهو عدم الإضمار في الفعل هي أن يقوم أخراك وهي أن يقوم  
إخوتك وهي أن يقوم نسوتك وهي أن تصنع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة هل يقوم وتطلع  
وهي مستندة إلى أن الفعل مستقر بمصدر الخبر في الأمثلة الثلاثة الأولى (توحد يقوم) لأنه مستند إلى  
الظاهر وسيأتي أن لا تصح توحيده (و) مثال الآخر (تؤت تطلع أو تذكره) لأنه أسند إلى ظاهر  
جاري التأييد وسيأتي أنه يجوز تركه ولأب لا يقال إذا تأخر المستند إلى المعنى يكون مطلوبا لكل  
من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم لأنما قول دعوى الخارج فيه ممنوعة لأن أحد الفعلين جامد وسيأتي أن  
الخارج لا يكون بين جامد وبين لا يجي جامد وغيره (مسألة يجوز كسر سين هي) في لفظة من قال هو هي  
بكفا مثل شج من شجي (حلا لا في حيدة) في سماع الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته  
إلى ظاهر أو مضمر (حلا لا في حيدة) إلى إجازة الكسر مطلقا فيجوز هي زيد بكسر السين كرضي زيد (بل  
بتقيد بأن يسند إلى) صير يمكن منه آخر الفعل بفصل ما إذا كان مستندا إلى (التاء والنون أو ما نحو)  
هيبت بالحركات الثلاث في التاء وصين وصين وصين وصيننا بفتح السين وكسرها في الجميع  
وهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عبيد إن كتب) عليكم القتال (فهل عبيد إن توليتهم) قرأهما بالغ  
بالكسر (لناسبة الياء) وغيره بالفتح وهو المختار (لجرايه على القياس وهو عدم الاختلاف مع الظاهر  
والمضمر بخلاف الكسر ولأنه لفظة لفظة وإلى ذلك أشار العظم بقوله :

والفتح والكسر جري في جميع من هو صيغ وانفا الفتح زكن

(هذا باب الأحرف النائية)

صير بالأحرف نظرا إلى أن هذا العدد نفقة بالجملة لإدخاله في المفتوحة وهي ولا التبركة وهو سيويه  
بالحروف الخمسة لأن المختار من تلك الكسرة هذه (الداخلة على المبتدأ والخبر فتصحب المبتدأ) اتفاقا  
بشرط أن يكون مذكورا مجرورا واجبا لا ابتداء والتصدير (ويسمى اسمها وترفع جره) هل الأصح عند  
البرصين بشرط أن لا يكون طليا (ويسمى خبرها) فلو كان محذورا نحو الحمد لله الحميد هل أنه خبر لمبتدأ  
محذوف أو واجب الابتداء كما بين أو واجب المصدر غير ضمير الشأن كأي وكل ثم نصب هذه الأحرف فلو  
كان الخبر طليا محذورا خبره أو أين زيد لم ترفع هذه الأحرف إلا أن يكون الاستفهام جوابا لحكي من  
كلامهم أن أين الماء والمصعب جريا بمن قال أين في موضع كذا الماء والمصعب قاله أبو حيان وذهب  
الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

أو المراد لتعقيب الأول للأول والثاني للأول (قوله غير واجب الابتداء) أي منه أو غيره كما حرك في باب كان ولو قال الخارج  
وبشرط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وغيرها كالأخصر وأمر لا بأس فطعنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للذين (قوله ولو  
كان الخبر طليا الخ) قال بعضهم خرج بشرط أن لا يكون طليا خبرا خبرية وهي جملة لا تحتمل الصدق والكذب كالأمروا بالهي  
والهداء والتي ولو ذلك هو صحيح ابن صفور وقومها خبرا كقوله : إن الذين قتلتم أس سيدم . لا تصبوا إليهم من ليلكم تأما  
فلا تصبوا جملة نهى وقصد خبرا لأن قيل ويجوز أن يكون الخبر محذورا تقدير منيؤا لكم ونحوه (قوله وأين زيد) قبل مثل هذا  
لا يسمى طلبا بل إنشائيا لا عكسا وهو ممنوع لأن الاستفهام من الطلب كالتثنية والتثنية وأخواتها وقد مر قريبا الإشارة إليه

(١) قول المعنى قوله نظرا إلى أن الموضوع لفظة التي في نسخ الخارج التي بأيدينا نظرا إلى أن هذا العدد لفظة .

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال المحاملي اخرج بانطه الفة تأتي في مالا حظرا ولا يشتم منصوبا انتهى وجواب ما ركب من أن المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله ونفى الفك عنها) قال الخوشرقي قيل الأنسب بما بعده من قوله هنا أن يقول فيها ونهم من قوله فهما لم يرد تأكيد النسبة أنها مفيدة مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك هنا بعد بقوله فالتوكيد لنفي الفك انتهى وما حكاه بقيل ذكره القاري ومباركة الا وقد أن يقول لك فيها كما قال بالإمكان والآنكار هنا كما قال في الفك هنا وبالجملة أنه إن لم يكن الجار بالنفي فيها مفيدة بمن أو بالمصدر ليجد بين أو اللام انتهى وقد أثار القاري على أنه ينبغي البصاف أن يقول لك فيها حيث قال والتردد فيها تأمل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الخوشرقي طالب بحسب ظاهر قول الملاحي ومعنى الاستدراك رفع ثوم يترجم من الكلام المتقدم إلى آخر ما قال وقوله أرفع طالبه أو تعقب الناس في فهمه قال الأصواب أن يقال بدلها أو إياها يترجم فيه وقد يوجد بأن يقال المراد برفع ما يترجم فيه إياها يترجم فيه ظاهر عند التأمل ويمكن أن يقال أيضا لتعقب إنما لها من ثوم صلت فيه هل يترجم ممكن جملة ما لها هل فعل مطلوب مع مضاف مضاف إليه التقدير أو إياها يترجم فيه يترجم إنما أو تكسب ذلك فصيحاً للعبارة والظاهر بعد فن التعريف المذكور نظر من جهة أنه غير مائع لأنه يدخل فيه ثريد فجاج واه قيل فما بعد زيد فجاج وانفع الثوم فهو كرمه فليتأمل وعند التأمل الصادق يظهر أن ما زيد فجاج لكنه كرم لا يصح أن يكون من قسم كسبب الكلام برفع ما يترجم لونه لأن الكرم هنا إنما يترجم فيه من أن الكلام الأول لا يبره (٢١١) فلم يصح أن يكون من ذلك

وهو المنزوع هو المبتدأ أو لكل من الفرضين حيث علم بالبصرين أن هذه الأحرف فيها كان النقص في لزوم  
 دخولها على المبتدأ والخبر والاستغناء عما قبلها من كونها المبتدأ والخبر منهن كقول  
 قدم ولا حل آخر عليها حل آخر غير حيث ذكر في أنه لا يجوز أن لا يجرها ولو كان الخبر مفعولاً لجاز  
 أن يليها ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز النصب برفع قبل هي ما لم يجر شيئاً (٤) الحرف  
 (الأول والثالثان) المكسورة (وأن) المفتوحة (وعمالة تركيد النسبة) بين الجوارين (وأي الحكم هنا  
 ر) أي (الإسكانها) بحسب علم بالنسبة والرفع فيها والإسكان لما إذا كان الخاطب عالماً بالنسبة  
 فمما لم يتركيد النسبة وإذا كان مزمعاً عليها فمما لم يتركيد النسبة وإذا كان منكرها فمما لم يتركيد النسبة  
 لما لا تركيد لشيء الحكم هنا مستحسب في الإسكان ما جهو كونه حلالاً ولا (و) الحرف (الثالث  
 لكن وهو للاستدراك) وهو تنقيب الكلام برفع ما شوق إليه أو عليه من الكلام السابق  
 (والتوكيد) بالجماعة منهم صاحب البسط (الأول) وهو الاستدراك كقولك (لقد فهاج) فيوم  
 ذلك أنه كريمة لأن من شيعه الفهاج الكرم فيقول (لكنه جميل) وكقولك ما زيد فهاج فيوم أنه ليس  
 بكرم فيقول لكنه كريمة ولو لم يكن الاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يقر ما بعده إلا أن يكون

على نبوه على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل صفا على رفع صار المنى لطبيب الكلام السابق قبل ما يترجم نبوه  
 إذ الضمير في عليه مائة على ما ه فإن قلت مآل العبارة من حيث هو واضح إذ رفع ما يترجم نبوه يصدق بنفيه ويرفعه من غير أن يأن  
 يبرهنه بنفيه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفي المتصور بنفي المنى فيجوز مبتدأ قلت يمكن أن يطلب من ذلك ما أجابوا به في تعريف  
 الضمير المتصل حيث قالوا هو مالا يتبادر به ولا يلزم إلا في الاختيار لأنهم أحقره بأن إحدى العبارتين تنفي عن الأخرى وأجابوا عنه بما  
 هو مذ كوفي محمول على الجواب أيضا بأن ما لا يخرج من العبارة من الإشارات إلى أن الاستدراك كإضمار بصيغة الإيجاب يقع بصيغة النفي  
 ولو اقتصر على الضمير الأول لم يترجم أن الاستدراك في قولنا ما زدد فجاء لكه كريم إنما يكون خبره وقع في اليوم اجزاء نبوه  
 البخل ليرفع قوله لكنه كريم وأما لو وقع في اليوم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الضمير لا يؤيد بالاستدراك لأن للترجم ليس  
 الثبوت حرا عما هو النفي وإن كان لازما له فلا بد بالتعبير الثاني أنه لا يسلط على صورة الاستدراك بقولنا ما زدد فجاء لكه كريم ويصح  
 بقولنا لكنه ليس يميل وكفى بهذا القصور وفي ما لا يخرج من العبارة من ما فهموا لا تسجل إلى موعول يمكن الجواب بأن قوله أو نفيه صنف  
 على الحامل نبوه أي لطبيب الكلام السابق برفع ما يترجم نبوه كالمفعول زدد فجاء فترجم أنه كريم فترفعه بقوله لكنه بطل أو نبوه  
 عليه كافي قوله ما زدد فجاء فيترجم نبوه نفي الكرم فترفعه بقوله لكنه كريم انتهى مع زيادة هـ في آخره بالتمثيل للتأمل  
 (قوله ولكونها للاستدراك الخ) قال الورداني ظاهر الاستدراك انضمام وهو غير حسن وذلك لأنه وإن تأخر في قوله محلا متحرك  
 لكن محلا ساكن يتأخر بعد الفاعل إليهم أن بينهما ارتباطا يترجم من تحرك أحدهما تحرك الآخر لكنه لا يتأخر في قوله محلا

أسود لكه أيضا إذا لا يتم من نقي الهواء نقي البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن حمرا يشرب إذا لا يتم من نقي القيام من زيد نقي  
 الشرب من حمرو (قوله لكه لم يعم) قال الثاني من كل حرف أهل العربية من أن لو لم لا فعل أن سبب انتفاء الجواب هو انتفاء  
 الشرط وأما حرف التثنية من أنها لا لا فعل اللازمة بين معنيها والثاني الاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي  
 على انتفاء المقدم فلا يمل عدم على وجود مقدمها ولا انتفاء وكذا ثانيا وفركا حرف كذا يعني بحسب المشهور عدم ذلك من  
 الطرفين لا ينكر استهلالا في اللفظ بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني جارة للمعنى والكاف الزائدة لا التعينية  
 انتهى وإنما لي كونها التعينية لا انتفاء كون المعنى هنا على التعيين واستفعل المعاني كسر الكاف بأن الكاف الزائدة مفتوحة  
 كالتعينية انتهى قال بعض خبر عن ابن عمر أن قال كسر الهمزة قبل جلفها (قوله وحذف الهمزة لتضيغ) أي بعد نقل حركتها  
 إلى الكاف كما في الجلسي (قوله ٢١٢) وهو لتعريف المؤكد) قال الثاني إن قلنا الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التأكيد

الحذف لا التعيين المؤكد  
 لأن الكاف تعيد تعينه  
 ما دخل على حرفه دخله  
 على التأكيد المستفاد من  
 إن قلنا قد ادعى أن  
 أصل كان زيدا أسدان  
 زيدا كالأسد وهذا  
 التعيين مؤكدا ثم قدمت  
 الكاف ليدان بأن الكلام  
 مبني على التعيين من أول  
 الاسم (قوله لأنه مركب)  
 هذا مذهب الخليل ومن  
 تأبه كما قلنا الملاحي  
 (قوله لا لظن الخ) ذهب  
 إلى أن الجاهل إلى أنها لعلك إن  
 كان الخبر معتقا فهو  
 كالكلام لأن الخبر هو  
 الاسم والقول لا يجب  
 بنفسه ودفع بأن المعنى  
 كالكلام نفس قائم حتى  
 يتغير الاسم والخبر

تعبدا لما قبلها هو هنا متحرك لكن هذا ما كبر أو جذا له نحو ما هذا أسود لكه أيضا وخلافه هو  
 ما قام زيد لكن حمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائم لكن حمرا قائم فالأول والثاني جائزان باتفاق  
 والثالث جائز على الأصح والرابع يتبع بالاتفاق قال أبو حيان في التكملة الحسان (والثاني) وهو  
 التوكيد (نحو قوله لو جاني) زيد (أكثرت) فهذا يدل على امتناع المعنى لأن لو إذا دخل على مثبت  
 نفيه فإذا أردت توكيده قل (لكن لم يعم) فأكدت بلك ما أفاده لو من الامتناع وهي بسيطة على  
 الأصح وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وأن الكاف زائدة بينهما لا التعيين وحذف الهمزة  
 تخفيفا (و) الحرف (الرابع كأن) بلغة اليون (وهو لتعريف المؤكد) بفتح الكاف است لتعريفه  
 فهو كأن زيدا أسد أو حمار بما الخبرية أرفع من الاسم وأخفض منه فله تعينه مؤكدا بكان (لأنه  
 مركب من الكاف) التبيين لتعريفه (وأن) لم يثبت لتوكيد الأصل أن زيدا كالأسد أو كالحمار فقدمت  
 الكاف على أن يدل أول الكلام على التعيين من أول وعطفه ضرورة أن صار الكلمة واحدة ولهذا  
 لا تحذف الكاف بشئ من قبل التفسير التركيب كالصفتية بمطوف على الأصح وكان ملازمة لتعريفه  
 ولا تكون التحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله :

فأصبح بطن مكة مطعرا . كأن الأرض ليس بها عظام

لأنه محمول على التعيين فإن الأرض ليس بها عظام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا لظن لها إذا كان خبرها  
 فعلا أو ظرعا أو حكمة من شأنها خبر كان زيدا قصدا أو في المارة أو عندك أو قاعد خلافا لابن  
 السبكي لا الشرب نحو كالك بالهديا ولم تكن خلافا لآبي الحسين لا نصارى ولا لفظي نحو كالك قال  
 طهيا أي ما أنصفه طهيا خلافا للفرسي (و) الحرف (الخامس ليس هو) لتعني وهو طلب ما لا يطع  
 فيه أو ما فيه عسر) فالأول (نحو) قول الطاهر في الحسن (ليس القباب مائد) فإن هو القباب لا طمع  
 فيه لاستعانة طهيا (و) الثاني (نحو) قول منقطع الرجاء) من مال يصح به (ليس مالنا فاحج منه) فإن  
 حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمنع ليس طهيا به فإن هذا واجب المعنى والمحال أن تأتي

حقيقة فيصح تعينه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) الذي في غالب القسح ونسخ شرح السبكي للمعاني لم تكن بغير واو  
 (قوله ليس) قال أبو حيان في شرح السبكي وقال له يرمي إلى البلاء وإدغام التاء في التاء ويكون في المستحيل والممكن  
 قول ليس حمرا قائم وليس القباب مائد قال المصنف في التشرح يكون في الممكن وهو الممكن وليس بعيد لأن خبر  
 للممكن تساهل واجب ومستحيل واقفي لا يتدرج في الواجب لا تقول ليس هذا جيء (قوله فإن هو القباب الخ) أي بناء على  
 أنه القباب جارة من كون الحيوان في زمان تكون حراره البردية مضربة أي قوية مفتحة أبا من قال القباب هو الحسن  
 الذي لم يجاوز الثلاثين سنة جعل الاستعانة غلبة وذلك لأن إمكان عود ذلك يستلزم الجمع بين التبيين وذلك مستحيل مثلا  
 (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال الثاني إن قلنا هذا من يتنوع الذي قبله لا لا طمع لمنقطع الرجاء الخج . قلنا المراد بما لا طمع  
 فيه ما فاته أن لا يطع فيه أحد كعود القباب بخلاف ما لي يصح مع أن لا طمع يتعلق به غالبا انتهى قال الزرقاني إن قوله منقطع الرجاء  
 استلزم من قول منقطع وقوله فإنه ترجح فيستعمل له لعل (قوله فإن هذا واجب المعنى) هنا ما يمكن تصده الآن لأن من الأمور فإن

كان قصد ذلك فلا مانع لأنه حيث قلنا قسم الأول (قوله هو جرحه فمزمع بالترجي إلى نحو هو الإشتاق إلى الشيء المذكور) قال الدونوري  
 صريح عبارة أن التوقع شامل للترجي في المحبوب سواء شمل الإشتاق في المكروه فيكون الإشتاق نوما من التوقع وقد يقال إن الإشتاق  
 هو الخلف والتوقع هو الخوف فإشارة الأمر أن الإشتاق يصاحبه والمراد بالإشتاق هنا طلق الحرف وإن كان معناه الأصل أو الخلف  
 قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه وتل الحطبة أكد من الحرف لاقتنائها بالإشتاق الذي هو أشد الخوف فيكون  
 المتكلم ملما في المكروه متوقفا للحصول على الخبر عاقلان وقوله هو الإشتاق إلى قوله تعالى طلك (٢١٣) باع نفسك بمصروف الخطاب  
 ظهر قوله تعالى لعلم

يكون في المستمع والممكن فلا يكون في الواجب (و) الحرف (السابع) لعل وهي التوقع وجرحه فمزمع  
 بالترجي في (الشيء المحبوب نحو) لعل الحبيب قد هو متروك عند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا  
 والإشتاق في) الشيء (المكروه) وهو قوله تعالى باع نفسك أي قال نفسك والمضى أشفق على نفسك أن تفتتها  
 حسرة على ما فاتك من إسلام فمزمع فاعلم بالكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى  
 إشتاقا ولا يكون التوقع إلا في الممكن وأما قول المرحون لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات لعل منه أو  
 إلك فانه في التفرع والإشتاق أنه الحرف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت  
 منه وحذرت (قال الأخفش) والكسائر (و) تأتي لعل (التعليل نحو) ما قال الأخفش يقول الرجل  
 لصاحبه (أفرغ حملك لعلنا نتفدى) وراجل حملك لعلك تأخذ أجرك لتتفدى ولأخذ انتهى (ومنه)  
 أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر فانه في الخفي ومن لم يلبث ذلك بمصلحة على الرجاء وبصرفه  
 للناطع أي إذا جاز على رجائك انتهي (قال الكوفيون) تأتي لعل (للاستفهام قال في الخفي ولعلنا  
 خلق به الفعل (نحو) لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يرك) انتهى وعلى هذا  
 لا تغدير لا تدري الله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أي دكر والمعنى لا تدري جواب الله يحدث وما  
 يدريك جواب أي دكر فانه قريب الموضح في حاشيته وحدث المنين لا يقبها البصريون (وعقيل)  
 بالتصغير (يجز جراسها وكسر لامها الأخيرة) وحذف لامها الأولى وإبائها قال شاعرم :  
 • لعل أي الخوار منك قريب • وظاهر كلامه هنا في لعل لعل طرفة عين وإن أناسها في موضح  
 نصير مخالف ذلك في الخفي قال مالك وأعلم أن يجوز لعل في موضح رفع بالألفاء فتدويل لعل منزلة  
 الجار الزائد نحو بحسبك مزمع جامع ما بينهما من عدم التعلق بامل في قوله تحريم خبر ذلك المبتدأ  
 انتهى (و) الحرف (السابع) هي في ثنية بالتصغير (ومعنى لعل) في الترجي والإشتاق لعل في  
 العمل عليها كما حلف لعل على شيء إذا حال أن في خبر ما كالحديث لعل بضمك أن يكون الخن بصحة  
 من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرها) لعل أو متكلم أو مخاطب (قوله) وهو صريح في العود  
 إلى المعنى وكان ترجي أن محبته يصيبها مرض لعل يكون ذلك وسبب إلى حياته إياها :  
 لعلك عسا نأركأس (وطها • لعلك نأني نحرها فأوردنا  
 بالحساما صلة بسمي اسمها نأركأس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سلبا قد زوج  
 امرأة من الخوارج لقبيل له فيها فقال أوردنا من مذهبها فنلبس في عليه وأخذه عن مذهب أهل السنة  
 (ول نفس تنازعني إذا ما • أقول لها لعل أو صاني)  
 فيا المتكلم اسم هي وخبره مخلوف وقول آخر • يا أبنا طلك أرساكا • قال كافي اسمه وخبره  
 مخلوف وما ذكره الموضح من أن التسمي المتصل بسمي هو اسم وعرف موضح نصير ما بعده خبره هو

يتنون إذا الحرف والترجي  
 حالان في جهة نصالي  
 (قوله لعل الله الخ) قال  
 الدونوري قال الرازي ما مبتدأ  
 إن لعل في كلام الله  
 تعالى مراد بها الأمر بالترجي  
 أو الإشتاق (قوله لعل  
 من) قد يتوقف في ذلك  
 ويقال كل من الأمرين  
 لا يعمل في الله على أن  
 انظم الكريم حكاية لكلام  
 المرحون بالمعنى لا باللفظ إذ  
 اللفظ العربي لم يكن  
 موحدا في لغة المرحون  
 (قوله أي المحبها على  
 رجائك) قال الدونوري  
 أي وحيت لا يجب  
 أن يكون الرجاء من  
 المتكلم بلعمل بل قد  
 يكون منه وقد يكون  
 من غيره وقد يكون من  
 غيرها كما إذا تكلم الإنسان  
 بامل قاصدا غير الخطاب  
 وغيره بالترجي (قوله  
 تجز جراسها) أي وتجز  
 نصب اسمها ونصب لامها  
 الأخيرة وهو ظاهر

(قوله وظاهر كلامه) قال الدونوري في هذا الظاهر غير مراد المراد أنها تجز جراسها كان اسمها وذلك حين نصب (قوله جامع) علة  
 تدويل وقوله من عدم بيان ما يعني ولو تعلق كان في عمل نصب (قوله وقول آخر) قال الدونوري هو رؤية وهو مجز بينه وصدره  
 • تقول بلى قداني أنا كما • ويعدده قوله • فاستخدم المصروع عساكا • القاصد فيه جعل على مثل لعل ونصبها الأسم وهي  
 الكاف وقوله قداني أنا كما أي قد حان وقصر جملتك إلى من تتسم منه إلا تنضمه قولها يا أبنا طلك أي إن سأفرت أصبحت ما تحتاج  
 إليه وجه الرواية في قوله فاستخدم الله أي استغنى في المزمع على الرجل رجع قوله عسا لا أعطى شيء إذا سأفرت انتهى من كلام بعض

فراخ الكتاب (قوله لدم تصرفين) لأن من المصدر إلا أن اخترت حرفا حلقا من المكمورة فلم تقدم غيرها طريا (قوله لأن التوسط بذهب الخ) والفتحة على حرفين من كان ولم يخرج إلى ذلك ما في المكمورة على ليس لها من (قوله إلا أن كان الخبر ظرا) قال الوراقان ما قرره الفارح فهو حسن لا تشبه أن الحرف إذا كان غير لا وهو يبرز في وسط حلقا وإذا كان الخبر ظرا أو جارا أو مفعولا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل إنما (٢١٤) يجوز إذا كان الحرف غير هو ولا وكان الخبر ظرا أو جارا وهو ووافكا كانا المناسب أن

لو قدر الفارح فقط كان فقط وأسطا إذا لا استناد وأن قوله إن عند عند بطلها أي ما كان الاسم حده يورد إلى بعض منق الخبر في أنه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرا نحو إن بدا لي أن أريد كون كلام داغمة على الخبر فتنص أن الخبر بطرق ثلاث حالات (فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال الثاني فقال أن يقول إن أريد من المصدر مع تمام التام ليس هو تقدير في آخر انقضى بالواقعة بعد ما الجراء فيها فتصح جزوا لأنها بعد مدحا صدر هو مبتدأ بقدر له خبر كما سبق وإن أريد من المصدر ثم من أن تم القائمة بما ذكر أو بمع تقدير فهو فاعل من وقروح المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعا على أنه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بأن الجملة المكمورة بأن إن أريد بها إرادة

مذهب سيوريه وذهب المبرد والقراسي إلى أن المصدر خبر عن متدبا وما بعده اسمها مؤخر أو ورد قولها بأمرنا أحد ما إذا لم يكن خبر عن اسمها مؤخر أو ضرورة أو شاذ جدا أو الثاني أن من قال أو صاعا فقط انصرف على فعل ومنصوره دون مراد ولا نظير له لا يرد على ما على سيوريه لأنه يرى أن عن الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير أن مالا وأثرها وذهب الآخرون إلى أن المصدر المنصوب على مخرج رفع على اسمها وما بعده خبرها وأما موضع المنصوب موضع المرفوع ويرد مفعلا صاعا ناد كاس برفع ناد (وهو أي هي) سينتد أي حين إذ نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كمثل لتلا يلزم حل الفعل على الحرف (وفاة السهل) بكسر السين (ونقطة) أي قبل السهل القول بمرقية (عن سيوريه خلافا لجمهوره في إطلاق القول بضميت) سواء أكان بمعنى لم لا (و) خلافا (لأبن السراج) ويطلب (في إطلاق القول بمرقية) هو الحاصل في هي ثلاثة أنو الفعل مطلقا وحرف مطلقا التفصيل إن عمل عمل الفعل حرف ولا فعل وعمل الحلال على هي الجامعة أما هي المنصرف فعملها فعل باعنائها ومعناها اشتد قال حتى أولا الحياة وأن رأس قد هي • فيه المصوب لورد أم القاسم أي قد اشتد (و) الحرف (الثامن) لا تامة للمعنى وسأل (ب) باب مقدر لها بعد هذا (و) هذه الأحرف الثانية (لا يتقدم خبر عن) طين (مطلقا) من غير استئذان لو كان ظرا أو جارا أو مفعولا لدم تصرف (ولا يتوسط) خبر عن يبرز عنها سمانين لأن التوسط بذهب ضرورة ما أراه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن ملأهم بهم إذا زكوا شيئا لا يوردون إليه قال :

إذا انصرف فليس من كنه لم يكن • عليه وجه آخر الدهر تميل

إلا إن كان الحرف (المائل) (غير صواب) لأن شرط عملها اتصال اسمها بها (و) إلا أن كان الخبر (ظرا أو مفعولا) فيجوز توسطه في طرف (نحو إن بدا لي أن أريد) فلهذا خبر مقدم أو كالا اسمها مؤخر والمجوز نحو (أن ذلك الخبر) لا يجوز خبر مقدم غير فاسمها مؤخر وقد ذهب التوسط نحن إن بعد مدحا وإن كانا مالا كها والخبر التوسط بالطرف والمجوز توسع فيها الكثير ما ولا يلزم من مجزوم التوسط مجزوم تقدم على هذه الأحرف لأنه لا يلزم من مجزوم الأسهل مجزوم غيره بخلاف العكس بل جواز التوسط بالطرف وهذه أشار القاسم بقوله :

وراع ذا التريب إلا في الذي • كلبت فيها أو هنا غير البلى

ولا يلزم هذه الأحرف حصول خبر حادثة من طرف أو مفعولا أو مجزوم بغيره إلا هو الخبر مطلقا (فصل) (تعيين أن المكمورة) وهي الأصل عند الجمهور (حيث لا يجوز أن يسند المصدر مدحا أو مجزوميا) (و) تعين (أن المقترحة) وهي المرفوع (حيث يجب ذلك) واليهما أشار القاسم بقوله :

وعمد أن اتخ لدم مصدر • مدحا وفي سوى ذلك أكثر

ويجوز (إن) بألف التثنية أن ويجوز إن المكمورة والمقترحة (إن صح الاختياران)

لعمري إنشائية ثابتة مؤكدة لم يجوز أن يقع المصدر موقعا وإن قصد به لية تهيئة مدحة أو مستندا إليها أو مفعولا أو مجزوما جاز من المصدر مدحا سواء تمت القائمة المذكورة وحده أو مع مقدر وفيه نظر إذ يعود الكلام فيقال ما المنافع من أن يراه بأن ومسؤوليا في المواضع المذكورة النسبة التهيئة بالخبر قال القاسم قد يجب بأننا لم نكتب المصدر وحده تعين العكس لإغناؤه عن التفسير لأنه يجب الاحتراز عن التفسير بها أمكن لأن لا غنى عنهما أمكن مطلوبه وفيه نظر لأنه يؤيد بالوجوه العكس في مسائل الجواز (قوله في ذلك أشار القاسم إليه) تعين أنه لم يشر إلى ما بطهر إلا من التفسير خلافا كما يشاهد

حاشية الآية (قوله ومما سادح) قال اعتباران كمال الثاني بمعنى المعتبران (قوله وهو متعين) أي المفهوم كقالت الثاني من قوله يتعين  
 (قوله في عشرة) قال الثاني يراد بهذا أن الداحة هي مبتدأ في خبره لام الابتداء أي التأكيد كقولك أخرج فإن زيد الخارج قال  
 الرغوى وتكرر أيضا إذا دخل حرف مبتدأ في خبره لام الابتداء فإما لا يجمع إلا المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان  
 المكسورة فهما موافق المعنى اه وقد يقال قد أشار المصنف إلى هذه بقوله أو بعد ما مل ملن باللام لأن هذه اللام أهم من المعلقة إذا المعلقة  
 خاصة بأفعال القلوب اه وقال الحفيداظم أن المصنف سبك كرايا يجوز فيه الأمران أنه إذا كان المبتدأ قولا لم يصح عنه قول يجب التكرار  
 وكذا إذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان في المصنف أن يذكر هاتين قسم عليهما في التكرار وسيأتي أنها إذا وقع خبرا  
 عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدأ يجب التكرار نحو اعتقاد زيد أنه حق (٢١٥) ولم يذكر المصنف هنا إلا أن يقال

هذه داخلة في الابتداء  
 حكما على حد ما قاله ابن  
 النظم في زيد إنه قائم  
 وسيأتي (قوله في الابتداء)  
 قال الثاني أي ابتداء  
 الكلام لا التجرد للإستناد  
 فإن الواقعة فيه مفتوحة  
 كما سيحى قال القرطبي  
 فسكر ابتداء أي مبتدأ  
 بها سواء أكان في أول  
 كلام المتكلم نحو إن زيدا  
 قائم أو كان في وسط الكلام  
 إذا كان ابتداء كلام آخر  
 نحو الزم زيدا إنه فاضل  
 لقولك إنه فاضل كلام  
 مستأنف وقع على ما  
 تقدمه ومنه قوله تعالى  
 ولا يجرى بك قولهم إن  
 المرة في جميعا اه  
 وسيأتي في كلام القارح  
 في مسائل وجوب الفتح  
 إشارة لذلك (قوله  
 ومنه إلا إن أولياء الله)

ومما ساد المصدر مصدر معمول لها وحده (الاول) وهو متعين إن المكسورة (قوله مواضع) (عشرة)  
 لا يجوز فيها أن يسد المصدر مصدر معمول لها (وهي أن تقع في ابتداء) حبيقة (نحو ما أوردناه) إذا  
 لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لأن المفتوحة في أول خبره والمفتوحة لا يستعمل في الكلام وفي ليلته متعلق  
 بأولها لا بالاستقرار أو حكا (ومنه) أي من الابتداء بالحكي (الإنشائية) (قوله) لأن الواقعة بعد إلا  
 الاستثنائية الواقعة في الابتداء حكما (أو) تقع (تالية لحيد نحو جئت حيث إن زيدا يجالس أو إذا  
 بكتك إذا زيدا أمير) لأن حيث وإذا لا يضافان إلا إلى أجل وقع أن يؤدى إلى ما ضافها إلى المفرد (أو)  
 تالية (الموصول) اسمي أو حرفي (نحو) وآتياء من الكون (ما من ضاعفه تنوين) فصار موصول اسمي  
 ووجب كسر إن بعدها لو وقعها في صدر الصلة وصلة الموصول هو ال يجب أن تكون جملة (بجملته)  
 الواقعة في حصر الصلة نحو جاء الذي عندي أنه فاضل (قوله) يجب فتحها فلا يجمع معمول لها مبتدأ تقدم خبره  
 في الطرف قبله المبتدأ وخبره صلة الذي وإتماما وجب كسرها في نحو أجهن الذي أوجه أنه منطلق مع أنها  
 واقعة في حصر الصلة لا باجبر اسم من فإطلاقه هنا محمول على تقييده بـ (و) بخلاف (قوله) لا أنه  
 ما من حراء مكاه) بفتح أن لو وقعها في حصر الصلة تقدير (الفتح) ما يثبت ذلك) أي ما يثبت ما يحراء  
 مكاه (فليس معنى التقدير تالية للموصول) لأنها لا محل يعمل فعله والجملة الفعلية صلة ما الموصول  
 الحرفي الطرفي والمضى لا أنه مدح بكون حراء مكاه محمولا على الحرف المحمولا بالراء محمولا على ثلاثة أفعال  
 من مكاه على يسار الذاهب إلى من قال أجهن عياض يمد ويضرب ويركض ويذكر فعل التذكير  
 بصرفه وعلى التأييد يمنع والتذكير بإرادة الموضع والتأييد بإرادة الفعل (أو) تقع (جوابا لـ) لم يذكر  
 فيه أو ذكر وجبات اللام فالاول (نحو) هو الكتاب المحبب (أو) الثاني (نحو) أجهن إن زيدا قائم  
 لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (حكيه) بالقول نحو قال إن جده (قوله) لأن المحكي بالقول  
 لا يكون إلا جملة أو ما يؤدى معناها فإن وقع بعد القول غير حكيه فتحص نحو أحسك بالقول أنك فاضل  
 ونحو أقول إن زيدا فاضل فإنها في الأول قطعيل أي لا لك فاضل في الثاني ضمور القول بمعنى الظن (أو)  
 تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالاول (نحو) كما أخرجه بك من بينك بالحق وإن فرغ من المؤمنين  
 لكاهون) جملة أنو معمول لها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد أنه فاضل ولم تقع أن

قال الثاني إشارة إلى أن المراد بالابتداء ابتداء الكلام لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع التكرار فيما ذكر  
 (قوله تالية لحيد) قال الثاني قد ذكرنا أن حيث تضاف قبلا إلى مفرد وعليه فالصحيح مصدر مستدعا وإن كان قبلا (قوله اسمي أو  
 حرفي) قال الورقاني هم الفارح في الموصول لا محل ما أخرجه من قوله لا أنه ما أن حراء مكاه كما لا يخفى ومنه يعلم أن إن مع الموصول  
 الحرفي لا تكون مفتوحة لعدم طوعا للموصول تقديرا في حصر الصلة قال الثاني أي لفظا ولا نفيا في الحقيقة حصر الصلة لو وقعها مع  
 معمول لها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الله تعالى في قوله ما أن حراء مكاه (قوله) لأنها فاعل فعل عطف  
 أي لأن الموصول الحرفي لا يدخل إلا على فعل لفظا أو تقديرا (قوله) رجاءات الكلام) قال الورقاني إذا لم يخفى فبأنى أنه يجوز في أن الوجهان  
 (قوله ونحو آخر) (الخ) إشارة إلى أن المصنف استثنى من قيد القول بأن لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لأن لفظ حكيه يبنى عن ذلك

قاله الثاني قوله لأن المتوحشة مؤولة بمصدر معرفة قال الدوشري هذا على إطلاقه غير مسلم فإنها في نحو قولك بطني أن رجلا منطلق مؤولة بمصدر منك وإلى ذلك يفهم قول الخليل وأهل أنهم حكوا لأن وأن المصدرين بمصدر معرف بحكم الضمير أه أي لأن قوله بمصدر معرف يفهم إلى أنها قد يؤولان بمصدر منكرو لا يحكم به بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هنا وأجاب الثاني بقوله أن الرضى بأن المصدر إنما يقع حالا إذا كان حركه لا مؤولا به ولا وجهه إلا ما قال الفارح لقول بعض الفضلاء أنه أقدم من جواب الفارح لا وجهه له (قوله أو ما أو ما أرسلنا قبلك الخ) (٢١٦) المتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذي قبلها ولا يظهر ذلك

هنا وإنما يظهر لو كانت الآية الشرطية بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذي قبلها (قوله هل أن ابن الجبار الخ) أي فالكسر وقوله بعد إلا لأجل اللام وقد جازم بالمخالفة من كون الكسر مجزوع الأسماء الحالية واللام والإدغام من تعدد الأسباب وأي مرة لبعضها على الآخر حتى أنهم لم يبدوا من مواضع أو جوب الكسر الوقوع بعد الأوامر أو القرآن الخبر باللام لعمود منها كما سيأتي في كلام الفارح لكنه أرجح إلى الوقوع في الابتداء وقد يقال إن الآية لا تكل عليه (قوله بعد حامل خلق) قال الزرقاني إن قلت التطبيق خاص بأفعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فالجواب أن يشهد بمعنى يعلم فهو حيثئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله لأن المصدر لا يغير بهن أسماء الدوات الخ) قد

فيهما وإن كان الأصل في الحال الأفراد لأن المتوحشة مؤولة بمصدر معرفة وشروط الحال التشكيك وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام فإما كسر حاء لأجل اللام لا لقوله حال لا على أن ابن الجبار قال في الكفاية يجب كسر إن بعد إلا فهو ما يجنبني فيه إلا إنه يقرأ القرآن أه (أو) تنوع (صفة) لاسم عين (نحو سررت برجل إنه فاضل) لأن التنوع يؤدي للموصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا توصف بها إلا بتأويل وذلك منقوض مع إن بخلاف الواقع في حشر الصفة فإنها تنفتح نحو سررت برجل عندي أنه فاضل فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تنوع (بعد حامل خلق) من جملة فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم ذلك سره) والله يشهد إن الماء نزل من ذنوبنا (لأنها لو كانت مصدر لم يسلط العامل عليها ولا م الابتداء لمصدر الكلام وماله صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيها بعده وهذه اللام وإن كانت متأخرة عن العطف فربما تنفتح على ما قبلها وأما حركات الثلاث على حرف توكيد على مثله لم تؤخر إن لقوتها بالعمل وإنما تنفتح على حرف توكيد لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على العمل الماضي وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع قد ظاهرا أو مقفورة (أو) تنوع (جواب عن اسم ذات) فهو مملوح (نحو زيد إنا فاضل) لأن المصدر لا يجزى من أسماء الدوات إلا بتأويل وذلك ممنوع مع إن أو مملوح (ومنه) إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائين النصارى والمجوس والذين أشركوا (إن الله يصل بينهم) الجملة إن ومعمولها خبر بالذين آمنوا وما عطف عليهم هي أسماء ذوات قيل ويبنى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا إن الإنسان ليطغى والقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو إن يدرك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية (نحو سرحت حتى أنهم لا يرجونه) والتابعة لشئ من ذلك نحو إن زيدا فاضل وإن حمرا جاهل فإتق ذلك كله وأجبه الكسر والحق أن في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله ألا أن تنوع في الابتداء وانقصر إليهم على ستة مواضع فقال

فأكسر في الابتداء وفيه صلة وجبت أن ليسين مكانه أو حكيت بالقول أو حطت على حال كثرته وإن ذو أجل

• وكسروا من بعد فعل مطلقا باللام. (والثاني) وهو تبيين أن المتوحشة (في) مواضع (نحائية) يجب فيها أن يسد المصدر صدعا وسد معمولها (وهي أن تنوع فاعلة نحو أولم يكفهم أمانا لنأنا) أي لأننا (أو) تنوع (مفعول غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافوننا) أي أشركتم أي أشرككم بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كاقدم (أو) تنوع (نايبة عن الفاعل نحو قل أوحي إن الله استمع) أي استماع لم (أو) تنوع (ابتداء) في الحال أولى الأصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الأرض) أي ترى تلك الأرض من آياته هذا من باب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل هندسيه وإن لم يعتمد الظرف على شيء ومنه من آياته أنك ترى الأرض أه والثاني نحو كان هندي أنك فاضل والفرق بين

يقال ما المانع من ذلك على حد من زيد أن يقوم وما انفرق بين أن المنة الترتيب وأما المنة والظاهر أن وجوب الكسر فيما ذكر لأنه ابتدئ بها كلام مبن على ما قبله كما أشار إليه ابن النظم ووجهه أنه في قرة إن زيدا منطلق (قوله أن يسد المصدر الخ) لأن ما جوب بالمصدر المفرد لأن العبرة به بدليل أنها تنكسر واقعة مع المفرد في نحو حسب زيد إنه فاضل (قوله فاعلة) قال الدوشري هو مجاز من إطلاق اسم الكل على الجزء لأن الفاعل حقيقة هو أن وصلنا لأن وحدها فاعل وهو لظنه من أنه زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء القوم إذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزي الخ) قال الدوشري ظاهر

كلام المأزى أن ذلك لا يصح باسم الحديث بخلافه وفي النار زيد فلا يصح كون زيد قاعلا عند موطنه إلّا لفرق بينهما (قوله قولاً  
 أفعال) قال الثاني هذه من واجب الفتح إنما يظهر على قول الجمهور أن الخبر لا يذكر بمثل ولا وأما على قول غيرهم فما المانع من  
 ذكره والتكرار فإية ذكره أو مراده بغيره من قول إن ما يبدل لا مبتدأ وأنه إنما يجب حذفه إذا كان كونا تاما أما من قول (قوله  
 قائل وم المبرور من ذكره مع الخارج فوجب الفتح ظاهر على أنه بقاء المانع من التكرار على قول غير الجمهور وهو المانع عند الجمهور  
 وهو وجوب حذف المصدر مسدداً ومعهما كما هو القاعدة في وجوب متنها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره في ذلك (قوله ولا صادق  
 عليه خبر ما) يعني به أنه واقع عليه بالفعل لا صالح لقولهم دليل المثال الأخير (قوله (٢١٤) تنطبق الجملة بلا رابط) ما المانع  
 من تقديره والدليل عليه

قوله أو لأن تقع على الابتداء وقوله هنا أن تقع مبتدأ أنها إذا لم تصح الابتداء تكون داخلة في أول جملة  
 مستقلة وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معمولها في تأويل مصدر مرفوع على لا ابتداء محتاج إلى الخبر ومنه  
 عند سيوريه (لأنه لا أنه كان من المسحين) ثم قيل لا يحتاج الخبر لاشتغال محلها على المسند والمُسند إليه  
 وقيل لا خبر محذوف والتقدير لو لا كونه من المسحين موجوداً ذهب المبرور الرجاء والتكليفون إلى  
 أنها قائل بفعل محذوف والتقدير فلو لا بد أن كان من المسحين على الخلاف في ولو أنهم صبروا قاله في  
 المنقح (أو) تقع (خبراً عن اسم معنى فخره فلو لا صادق عليه) أي على اسم المنقح (خبرها) أي خبر إن (نحو  
 اعتقادي أنه قائل) فيجب فتحها لأنها خبر اعتقادي وهو اسم معنى فخره فلو لا صادق على اعتقادي  
 خبر ما لأن قائل لا يصدق على الاعتقاد وإنما فتحه لصد المصدر مسدداً وسد معمولها والتقدير  
 اعتقادي فخطه أي معتقدي ذلك لم يجر كسر ما على أن تكون مع معمولها جملة خبرها عن اعتقادي  
 لعدم الرابط لأن اسم أن لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لأن خبر ما فخره صادق عليه فهو يعود على  
 خبره فتنبى الجملة بلا رابط (على قول أنه قائل) فيجب كسرها لأنها رفس خبرها عن قول ولا محتاج  
 إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المنقح والتقدير قولي هذا اللفظ لا فخره  
 أما إذا أريد أن جملة إن منصوبة بقولي كانت من تمة المبتدأ محتاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المنقح  
 لأن القول لا يظهر منه بالفضل (و) بخلاف (اعتقادي أنه حق) فيجب كسرها أيضاً لأن خبرها هو  
 حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة إن مع معمولها خبراً عن المبتدأ لأن اسم رابط بينهما ولا  
 يصح فتحها لأنه يصح اعتقادي كونه اعتقاده متناوذاً وذلك لا يبعد لأن الخبر لا بد أن يستفاد منه ما لا يستفاد  
 من المبتدأ أو مكسب عن القسم الرابع وهو أن تقع خبراً عن قول خبر ما صادق عليه نحو قولهم لا حق لظهور  
 أنها إذا كانت مكسرة مع أحد ما لمهما أريد (أو) تقع (مجروراً بالحرف نحو ذلك بأن أقسموا الحق) لأن  
 المجرور بالحرف لا يكون إلا مفعولاً (أو) تقع (مجروراً بالإضافة) إلى خبر ظرف (نحو أنه الحق مثل ما أنكم  
 تنطقون) فنزل مضاف إلى أنكم تنطقون وما عطف على مثل ينطقون لأن المجرور بالمضاف حقه الأفراد إذا لم  
 يكن المضاف ظرفاً فتنبى الجملة لأن كان كذلك كسرها كأنه في حيث وإذا (أو) تقع تابعة لشيء من  
 ذلك وهي إما أن تكون (مطروقة على شيء من ذلك نحو إذا كروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم)  
 فأنى لعلكم مطروف على نعمتي وهو مفعول به المفعول إذا كروا نعمتي تفضيل (أو مبتدأ من شيء من ذلك  
 نحو إذا يمدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) فأنها لكم بدل اشتمال من إحدى والتقدير إحدى

قربة المقام (قوله فتحتاج  
 إلى خبر) أي فيقال حق أو  
 باطل (قوله لا يظهر منه  
 بالفضل) إذ أول القول  
 بالقول وجعل على حذف  
 مضاف أي مقول قال  
 فخطه لا يظهر للفتح وجه  
 إلا أنه تكلف وقال الثاني  
 أي مقول هذا اللفظ  
 المذكور وهو أنه قائل  
 بالخبر مراد به التركيب  
 المحكي بصورة ما وقع  
 فلا يصح فتح الجملة  
 لا لخصائص المصدر الذي  
 هو الفضل ومعلوم أن  
 الفضل ليس بقول وإنما  
 القول اللفظ وبقرينة  
 أن هذا التشكك كأنه قال  
 أو لا إن زيداً قائل بكسر  
 الجملة وقولها ابتداء ثم  
 أراد الإخبار بما نطق  
 به على صورته فقال قولي  
 أو مقولي أنه قائل (قوله  
 لأن الخبر لا بد أن يستفاد

(٢٨ - نصريح - أول) منه (أ) قاله نويسري يعني أن يمتلي استنحاح الفتح بأه يلزم عليه حمل صفة الشيء عليه إذ  
 يصح التقدير اعتقاداً وبذلك كونه حقا أو حقيقياً لم يظهر وجهه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر إلا ما استفيد من المبتدأ لا قدر رأيي  
 عليه أنه ونحوه بنحو خطه ما لخصه الله تعالى أن يقال إن كونه حقا أو الحقيقة معبراً من عموم الاعتقاد فلم يقدح خبر قدره وإنما (قوله إلى  
 خبر ظرف) قاله نويسري فيه نظر وكان عليه أن يقول إذا كانا مضافين غير ظرف إلا أن يجاب بأن إلى في كلامه بمعنى مع كقوله تعالى  
 ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم (قوله إذ لم يكن المضاف ظرفاً) أي وهذا قيد للتأويل أو لا بقوله إلى غير ظرف لكن قال الثاني لم  
 يستثن المضاف ذلك من هذه لأن المضاف في هذه حقه الإضافة إلى مفرد محققاً أو تأويله إلى تلك الإضافة إلى جملة تصديقاته في هذه  
 بالمجرور إلى الإضافة قولي تلك بالثانية لا بالمجرور فليجاء إلى ذلك فلم يخرج إلى الاستثنا من علم منه سبب الإضافة (قوله أو تقع تابعة

والخصف انقصر على العطف والبدل (قوله قال كسر على جعل الخ) هو الا حسن لقياس قال ابن مالك ولهذا لم يفتح في القرآن إلا مسبوقة بأن الخنوخة (قوله وكنت أرى ذبنا الخ) قال النووي شري قاربا لخصا في قوله سألت عنه فإذا أنه جدد لن فتح أراد اليهودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخنوخة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل فتفتح موضع المفرد وكسر موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقاني أصل أرى يرى انقصر فيه العمل المشهور من ضم أو لم يفتح ما قبل آخره وحذف القاعل وزيد على ذلك هنا لإبدال الياء همزة للاحتجاج إلى ذلك لأنه لما حذف القاعل وأبىب المفعول به لو ما ساند الفعل إلى غير المتكلم (٢١٨) ولا يستلزمه إلا الملبوس بالهمزة لخدمته الياء وأتى بالهمزة عرجها فإن قيل لم لم

يخرجوا همزة الزيادة،  
فالجواب أنها لما كانت  
غير موجودة وانما تركوها  
مع عليهم بأنها لا بد منها  
في مثل ذلك وأرى المبنى  
للمجهول طلب استعماله  
في معنى الظن (قوله  
يشمى إلى اثنين) قال  
النووي لم يسمه نظر  
لتصريح غيره بأنه متعمد  
إلى ثلاثة كالأفعال الخ لا  
في شرح الكافية (قوله  
ومنه) قال القاري إن  
قلت لم يزل ومثل ليك  
يأسقاط الضمة عطفا  
على مثل وصل قلت  
المقصود أن ليك أن  
الحد في الفتح والكسر  
مثل إنه هو غير قط لا  
مثل وصل الخ فترومونه  
يفيد الأول ومثل يفيد  
الثاني (قوله والفتح  
اختيار القاضى) قال  
النووي ينظر ما رجه  
اختيار القاضى الفتح مع  
أن فيه تمكيد الجمل

الطائفتين كونها لكم فهذا لا ما كن الثانية يفتح أن فيها لأنها أما كن المفردات لا أما كن الجمل  
(والثالث) ما يجوز فيه الأسمان كسر إن وقعها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (سبع) أحدها  
أن تقع بعدها الجاء نحو (قوله من غمره تعالى) من عمل منكم سوء أجهها فلا ية (قوله بكرة إن  
وفتحها) (قال كسر) على جعل ما بعدها ما جزاء جملة تامة (على معنى غمر غمر وجه والفتح) على تقدير أن  
ومعولها مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف (على معنى قال القرآن والرحمة أى حاصلان أو  
فالحاصل القرآن والرحمة) وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين لحذف المبتدأ أول لأنه المجهود في  
الجملة الجزائية (كما قال تعالى وإن من الشرفيوس أى غمره من) الموضع (الثاني أن تقع بعدها القافية)  
نسبة إلى القافية بضم القاف والماء المراد بها المحرم والبتة تقول قافى كذا إذا هم عليك بتتوالفرض  
من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بمرجوع ما قبلها على سبيل الحاجة (قوله):  
وكنت أرى ذبنا كاقيل سيد (إذا أهد القفا والمهزم)

أنفده سيوره ولم يره إلى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يشمى إلى اثنين وعما زيدا وسيدا وما  
بينهما اعتراض فإذا أنه يروى بكسر إن وقعها (قال كسر على معنى) الجملة أى (إذا أهد القفا) فالجملة  
مذكورة بنائها (والفتح على معنى) الأفراد أى (إذا أهد القفا أى حاصلة) على جعلها مبتدأ حذف خبره  
(كما تقول خرجت فإذا الأسد) أى حيزه من مخرجهم إلى أهدا هو الخبر فعل هذا لا حله والمهزم جمع  
لحوزة بكسر اللام وبالزاي وهو طريق إلى الخنوخة ويل معضلة تصح لأن والمعنى كنت أظن سيادته فلما  
ظفرت إلى قتاله وحاربه تبينل عيرته وقيل المعنى كنت أظنه سيذا كاقيل فإذا هو دليل خيس جد  
الطن وعصر عذير بالذكر لأن تصاحبه كصنع والمهزم موضع الكسر الموضع (الثالث أن تقع في  
موضع التعليل نحو) أنه هو البر الرحيم من قوله تعالى (إنا كنا من قبل ندعوه له وهو البر الرحيم قرأ نافع  
والكسائي بالفتح على تقدير لأم الله) أى لا هو حرف الجر إذا دخل على أن لفظا أو تقدير الفتح هو تاهو  
لتعليل لأفرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على أنه تعليل مستأنف) يأتى فهو في المعنى  
جواب سؤال مقدر لخصته ما قبله فكانهم لما قالوا إنا كنا من قبل ندعوه قبل لم لم فعلتم ذلك فقالوا إنه هو  
البر الرحيم فهو تعليل جمل (مثل وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) بكسر إن على أنه تعليل مستأنف (ومنه)  
في جواز الوجهين (ليكن إن الحمد المصطفى) يروى بكسر إن وقعها بالفتح على تقدير لأم العطف والكسر  
على أنه تعليل مستأنف هو أرجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكتفى الجمل بل مقام التظيم  
مطلوب قاله الموضع في شرح ما سجد الكسر اختيار أبي حنيفة والفتح اختيار القاضى قاله في الكشاف

وتكتفى الجمل في مقام التظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الفارح ولعل القاضى إنما اختار الفتح عن حيث الرواية لا من  
حيث المعنى وأبو حنيفة رأى المعنى فلا مخالفة بينهما أنه وقوله من حيث الرواية أى أكثرها على ما قاله الخطابي كما نقله  
الإمام النووي في شرح مسلم حيث قال هما معنى الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور  
وقال الخطابي الفتح رواية العامة وهو يفيد أن أكثر الرواية على الفتح فلا يفتنى أن الكسر مروي بل قال بعض شراح الهداية  
من الخفية أنه رواية ابن مروان عباس وما قاله صاحب الكشاف من أن الكسر اختيار أبي حنيفة لخلاف ما قاله الألباني في شرح  
الكفر من أنه يختار الفتح ثم إن تعليل وجهان للكسر بأن تكتفى الجمل في مقام التظيم مطلوب إنما يظهر إذا كان كل من الجملتين

مفيدا للتناء والظهار أن جهة ليكسر جدا لانه لا تقبلها على التناخل واعلم أن النوى وكثيرا من الحثية علوا كون الكسر أجود بأن من كسر إن قال الحمد نعمته لك على كل حال ومن فتحها قال ليك بهذا السبب اه وحاصل أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والتمتع سواء وجبت عليه أم لا بخلاف الفتح فإن فيه حثيا من حيث التميل للثنية بإصاق ما ذكر مع كونه فهو مناسب خصوصا ومن حيث يليها منه قصر استحقاق ما ذكر على الثنية قال الشهاب قد يقال إنهم اتفقوا لا دم الكسر لأن المكسورة كلها ما يكون لتميل وتتميل يحصل فهو موم إلا أن يقال إنهم في الفتح أقوى لزوم التميل له اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء إن المكسورة هنا ليست لتميل وهو خلاف ما ذكره النجاشي فان كلامهم صريح بأن التميل وقفا وجه الفتح مطلقا وقفا لا مطلقا على الإنسان بل من قوله من الوجودى أن الفاضل رضى الله عنه يختار الفتح بأن اختيار أن الإمام الفاضل رضى الله عنه لا يوجب من الوجودى أى لأن أصحابه أدركوا اختياره من غيرهم ولم يتفوا ذلك عنه بل أنه يرد على ما عبر به المصنف (٢١٩) في ترجيح بآية معناه أن النجاشي نقل رجحان الكسر في مباحث الخلاف من حاشية المتن عن السعد أن حمل الكلام على جهة أولى من حمله على جملتين وعمومه صادق على ما هنا (ثنية) قال المروى بن عبد السلام في الإمالي الملبى خبر عن إدامته وملازمته لعبادة الله عز وجل لعل المراد كل عبادة الله أو العبادة التي هو فيها من الحج الأحسن عند المفسرين الثاني دون الأول للاهتمام بالقصود ثم تعلم أن الإخبار بالملازمة على العبادة لا يصح في العبادة الماخية وإنما يصح الرضى المستقبلة ويظهر من هذا رجحان منصب مالك كونه مخرج الثنية إلى آخر المناياك

الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رتبة (أو محلى بربك القى ه إلى أبو ذؤانك الصبي)

يروى بكسر إن وفتحها (الكسر على الجواب) القسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبخاري وأوجه أبو عبد الله الطوال (تقدير هل) وإن مؤنة بمصدر معمول لفعل القسم وهو محلى بإسقاط الخافض وعلى هذا ليس جوبا لقسم لأنها فرد وجواب القسم لا يكون إلا جهة وإذا امتنع أن يكون جوابا لقسم كان العمل إخبارا بمعنى القسم لأنها إذا أصل في الجواب أن يكون مذكورا لا محذورا (ولآخر العمل) أي فعل القسم مذكورا لا مذكورا (أو ذكرت اللام مؤنة كمر) فعل القسم (لعمري الكسر أحما) من العرب (نحو والله إن زيدا) قائم أو قائم (وحلفه إن زيدا قائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أخر العمل ولم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنها يخطرون الفتح في هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم بوجه وهذا لا يتضح وقد جرى الإجماع السابقة عن العرب فإن الكسر يوجب منهم الطوال لم يثبت لهم معاج بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول وخبرها في قوله تعالى) فتولى قصص (واحد نحو قول إلى أحداه) بفتح أن وكسر ما فإذا فتحت فاقول من حيث هو في قوله تعالى أحداه وإذا كسرت فهو بمعنى القول أي مقول إلى أحداه قاله الموضع في جوابه على السبيل من خطه فالتحريك على الأول مفرد على الثاني جملة وهي مستغنية عن البدء لأنها نفس المبتدأ في المتن على حد قوله تعالى وهو أم فيها سبحانك اللهم قاله الموضع في شرح الشذور (ولو انقل القول الأول فتحت) وجوبا (نحو على أن أحداه) لأنها سبقت عن اسم معنى غير قولها والتقدير على حد الله وعبداني على انحصار العمل في الحد إذا لا يغير بالخاص من العام إلا إذا ادعى انحصار فيه نحو صدق زيد لأن المحمول لا يكون خاصا من الموضوع لا يقال الحيوان إنسان وإنما يكون أم منه كالإنسان خبرا أو مساويا كالإنسان ناطقا ولا يجوز كسرها لعدم المعاند على المبتدأ وبذلك فارقنا اختلاف زيد لأنه حق والجامع بينهما أن خبرا إن فيها

لأنه إذا بقي له شيء من الرى أو غيره كان من الجنس الواحد يجب لأنه ما ذكره الفاضل فلهذا قبل ذلك القول لعل الفاضل يختار القول الأول وهو أن المراد كل عبادة للمعصية (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بفتح كسر الضمير وهو ما عدل على فعل القسم وهو الموافق للكلام الظاهر والظاهر وجه نسخة بعدها بفتح الضمير وهو ما عدل على أن الإشارة إلى أن سبب الكسر تأخر اللام عن إن (قوله إذا لا أصل في الجواب باع) ظاهره أنه لو لا ذلك أمكن أن يكون العمل معنا قياسا قال الشهاب القاسم كونه ليس قسما ليدل واضح إذا التكم بهذا العمل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا حلف بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء في حلفه وأحسب أو أقسم أو أقسم أنه بمنزلة نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لأن الجواب يقوم مقامه ويؤدى معناه وإن لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله إن زيدا قائم) قال الزرقاني أي على تقدير حلفه بالحدوث للقرينة (قوله كالإنسان ناطقا) قد يقال الناطق أهم من الإنسان لصحة كل الملك والجزء اعلم أن الحكم على الإنسان بأنه ناطق لا يكون مفيدا إذا أخذ من حيث إنه جسم ما وأما إذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لئلا يفتقد إليه (قوله لعدم المعاند) ولأنه يكون العمل جملة أو أحده هو

لا يصح لأنه ليس يعمل وفيه أنهم قد يفترون القول محالاً لا يابى وأجيب بأن ذلك بالمعنى المصدري (قوله نحو إنك أن لا تجوع الخ) قال  
 المزني عبد السلام في الأمل قال بعض أهل البيان كان السب من طريق الجنس أن لا تجوع ولا تظمأ ولا تخرى ولا تضنى لجميع  
 بين المتماثلين ثم عدل عن هذا الجواب أن في الآية جناساً غير من هذا وذلك أن الجوع تهرده الباطن من الغذاء والخرى تهرده الظاهر  
 من الغشاء لجانس في الآية بين التهردين وكذلك الظاهر الباطن والضمير هو الظهور للشمس حر الظاهر جانس بالجمع بين الحرين  
 أه وفي البرهان في إيجاز القرآن لابن أبي الأصم في باب الترميم أن التعليل حكى التثنية أن سيف الله ابن حمدان أحضر على التلبي  
 في قوله وقفت وما في الموت شك لو قف . كأنك في جنن الردى وهو قائم تهربك الأبطال كل مريضة .  
 ووجهك وجاح وثرك باسم (٢٢٠) وقال له كلاماً معناه أنك فطعت في تركيب صدر البيت الأول على هو يصلح أن يكون مجر

المصدر الثاني وبالكس  
 كما فعل امرؤ القيس في  
 قوله كأن لم أركب  
 جواداً للذة .  
 ولم أبطن كأجبا ذلك  
 خلطاً  
 ولم أسبأ الذي الروي ولم أقله  
 لحيل كرى كره بعد إجمال  
 ولا قوله تعالى مثل  
 القميرين كالأحرار والاصم  
 والبصر والصح هل  
 يستويان وقوله تعالى  
 إن لك أن لا تجوع فيها  
 ولا تخرى وإنك لا تعلم  
 فيها ولا تضنى وذكر  
 ما يدل على أنه يوم فيها  
 عدم الملازمة وليس  
 كذلك ولو جاءت الأولى  
 على خلاف الظاهر بأن  
 قال كالأحرار والبصر  
 والاصم والصح فقد  
 المعنى وإن حصل الطباق  
 في اللفظ لأنه سبحانه  
 قسم المعية به إلى قسمين

بصدق على المبتدأ إلا أن يقال باستثنائهما عن القاعدة لكونهما من المشتق المعنى فيشكل الفرق (ولو  
 اتفق القول الثاني) وجد القول الأول لكن (احتلف القائل) لما (كسرت) وجوباً عاماً للأول (نحو  
 قولك في مؤمن) بالقول بمعنى القول مبتدأ ووجهه في مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا تحتاج لربط ولا  
 يصح الفتح لأن الإيمان لا يجر به من القول لاختلاف وروديهما لأن الإيمان مروده والجنان والقول  
 مروده والسان (و) الثاني نحو (قولك إنك لا تخرى) قال كسر على ما سئل به ولا يصح الفتح لفساد المعنى  
 إذ لا يصح أن يقال قولك حمزة بنده لأن حمزة زيد غير قائم بالتكلم فكيف يستند التكلم إلى نفسه  
 الموضع (السادس) أن تقع بعد وار مسبوقة بفرد صالح لفظ عليه نحو إنك أن لا تجوع فيها ولا تخرى  
 وإنك لا تظمأ فيها ولا تضنى فقرأنا مع رابركم بالكسر) فإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ (إما على الاستئناف) فتكون  
 جملة منقطعة عما قبلها (أو بالفتح على جملتان الأولى) وهي إنك أن لا تجوع وعليها فلا عمل لها من  
 الإعراب (و) فقرأ (الباقون) من السعة (بالفتح بالفتح على أن لا تجوع) من صلب المفرد على مثله  
 والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظما وأحرز بقوله صالح لفظ عليه من نحو قولك إنك لا تظمأ وإن  
 هو الفاعل بأن ما لا مفرد فيه صالح لفظ عليه إذ لا يصح أن يقال إنك لا تظمأ ولا تخرى فليجرب كسر إن  
 الموضع (السابع) أن تقع بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجر كسرها وتارة يجر فتحها (و) ليس المراد  
 جواز الفتح والكسر في كل واحد كما هو في بل (يخص الكسر بالابتداءية نحو مرشد يد حتى إنهم  
 لا يرجعون) لأن حتى الابتدائية منقولة لا لا الاستعانة فكسر إن بعدها (و) يخص (الفتح بالجار  
 والماضين نحو مرشد يد حتى إنهم لا يرجعون) فحق في هذا المثال تصحيح لأن تكون جارة قولك لأن تكون  
 جارة وأن فيها منقولة في المفعول حتى جارة فأبى موضع جربها وإن قدرنا ما ظففت أن في موضع  
 نصبه والتقدير على الجوع عرفنا أمورك إلى نفسك وعلى النصب عرفنا أمورك ونفسك أما فتحها في  
 الجوف نحو الجار عليها وأما فتحها في النصب مستظهاً على المفعول الموضع (الثامن) أن تقع بعد أما بفتح  
 المفعول كتحليل الميم (نحو أما أنك دخلت فالكسر على أنها) أي أما (حرف استفهام) فتكون حرفاً واحداً  
 (بمعنى لا) الاستفهامية فتكون كسر إن بعدها (و) الفتح على أما) مركبة من حمزة الاستفهامية وما العامة  
 بمعنى في موصار ابتداء التركيب (بمعنى أحق) فتدبر الحمزة على حق على الصواب لا يسطرها كما قال الموضع  
 في الحوائش (وهو قليل) فالحمزة للاستفهام مواني على نصب على الظرفية كما انتصب عليها حتى في قوله

كأنه لا يفسد مبتلى وموافق وحادي بينهما الصحيح السوال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تظمأ لوجب  
 أن يقال وإنك لا تخرى فيها ولا تضنى والتضنى والبروز للشمس فيسرة لغنا ما تخرى فلا وجه لفظه على ولا تخرى وفي نظم الآية ضم  
 في التخرى لنق الجوع فطمئن النفس بعد الجوع وسر العورة الدين ته عز إليها الضرورة وتطلبها الجبة ولما كان الجوع مقدماً  
 على العطش كتحذير الأكل على الشرب أوجب البلاغة فأخر ذكر التظمأ عن الجوع وتقدمه على التضنى لأنه مهم يجب أن يقدم الوعد  
 بنفسه كالتقدم الوعد بنفى الجوع ويتأخر ذكر التضنى كما تأخر ذكر التخرى عن الجوع لأن التضنى من جنس التخرى والظمأ من جنس  
 الجوع وإنما ذكر التضنى وهو مخرى في المعنى لقائمة هي وصف الجنة بأنها لا شمس فيها لأن التضنى مشروط بالبروز للشمس وقت التضنى  
 والافتقار من الأحرار إلى الأخص من البلاغة اه ملخصاً (قوله فالحمزة للاستفهام الخ) قال الفخر بنوري هذا بظاهره يتأني قوله أولاً

والفتح على أنها مركبة انتهى وكتب شيخنا السلامة أحد العنبري رحمه الله بعده لا منافاة فإن المراد بالتركيب أولاً مجرد انضمام من غير سلب  
معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لأنه لو كان المراد بالتركيب مجرد انضمام لم يتغير معنى  
الكلمتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدكتور شري يظن ما لا يربح لا جرم حيث قد يقال إن لا مافية للنفس وجرم أسماؤه مبنى  
على الفتح والمبنى لا بد من الإتيان وقوله لا يبتك جراب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلة وقال الدماميني في شرح  
التسهيل لا جرم معناه لا بد وأن الواقعة بعد ما مع صلتها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر قال القراء لا جرم كلمة كامة في الأصل بمعنى لا بد  
ولا مائة فكثير استعملها حتى صار في منزلة حقا تقول لا جرم لا يبتك (مصلح) (قوله ونسى اللام المرحقة) وإنما لم  
تؤخذ في ذلك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل من حمزة إن لأن صورة إن قد زالت وسهل ذلك ذوال لفظة إن وقيل هذه اللام  
ليست لام إن بل جراب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بصلتين مؤكداً) قال الدكتور شري (٣٣٦) عبارة غيره بين حرفين بمعنى وقد  
يقال كونهما بمعنى واحد  
يفتح صفة التأكيد اللفظي  
وهو ليس بمكروه إلا أن  
يقال مدار اللفظ على  
تكرير اللفظ بعينه أو مرادف  
وتنوع المرادف هنا وقال  
الوراق احتج بقوله افتتاح  
من مثل قام تقوم كلهم  
أجمعون فإنه كلام غير  
مؤكدان ولكنهما ليسا  
في افتتاحه قاله الدماميني  
واحتج على ذلك الضمى بأن  
الكلام في افتتاح مؤكداً  
لضمون الجملة كما يدل  
على ذلك كلام المفتي والمثال  
المذكور ليس لضمون  
الجملة بل للفرد وحيث  
فالتقييد لبيان الواقع  
للاختلاف (١) وأجاب عن  
ذلك بعض شيوخنا بأن  
مضمون الجملة في قوله

أحق أن جردنا استقلوا . فنبيننا . ونبينهم فريق

تقدير ما في حق وقد جاء مصرحاً بن كثره . أي حق مواساة أحكامه . وأن وصلها في موضع رفع  
على الابتداء عند سيبويه والجمهور ليس بمنزلة في ومن آياته أنك ترى الأرض وحل القاطنة عند المبرد  
وإن مالك ليس بمنزلة في أولئك هم أمنازلنا وأصل ذلك إن حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف  
ومصدر بدل من اللفظ فعله عند المبرد وإن مالك مورد ما برحمان الموضع (التاسع) أن جمع (بعد لا جرم  
والغالب الفتح نحو لا جرم أن الله يعلم قال الفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ماض) مما هو واجب (وأن وصلها  
فعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة) ذلك التوكيد بورد القراء بأن لا زاد في أول الكلام وعمله في  
المعنى بأن زيادة التثنية تفيد اطراحه وكونه أول الكلام مفيد الاختصاص به جواباً عما أجاب به الفارسي عن  
القول بزيادة لاني لا القسم من أن القرآن كالسورة قالوا احتجوا قال المراد في شرح التسهيل وجرم عند  
سبويه بمعنى معنى ولا ريب قبلها والوقف على لا وأن وما بعده حال موضع العمل انتهى وما نقله المراد  
من سبويه حكاه في المفتي عن قطرب (و) المنفتح (عند القراء على أن لا جرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة  
لا رجل) في التركيب (ومعناها) بعد التركيب (لا بد) (أو محالة) (أو من) (أو في) (بعد ما مقدرة) أي لا بد  
من أن الله يعلم أو لا محالة في أن الله يعلم ونقل ابن مالك من القراء لا جرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم  
بمعنى الكسر (والكسر على ما حكاه القراء) هو القرب من أن الله يعلم بمنزلة التبيين فيقول لا جرم  
لا يبتك) ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم أنك فاقب بكسر كذا القصر التاظم من ذلك على قوله:

بعد إذا جملة أو قسم . لا لام بعده بوجهين

مع ثلوث الجراء وذا يطرد . في نحو قوله إن أحد

(فصل) وتدخل لام الابتداء بعد أن المكسورة نحو إن زيد أقام وتسمى اللام المرحقة والمرحلة  
بالقاف والقاصون تميم يقولون زحولة بالقاف وأهل العاليل حلولة بالهاء سميت بذلك لأن أصل إن  
زيد أقام لأن زيدا قائم فكذا هو افتتاح الكلام بمرتين مؤكداً بنحو خلقوا اللام دون إن لئلا يتقدم

جاء القوم نسبة إلى القوم وكلهم قد كذلك يعني أن المعنى قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم قالنا كيد المذكور لضمون الجملة  
وخرج بقوله حرفين نحو والله إن زيد أقام فإنه قد اجتمع فيه مؤكد في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المفتي ليس  
فيها التقييد بالحرفين فهو دال على المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بأن كيد المذكور للشكر والمنكر لما كان المركب بالفتح عنده  
فكأنه سابق والتأكيد ليس في الابتداء وأورد إنما فإن السكاكي أنه من سبب إقامتها الحصر أن إن للتأكيد وما كذلك فاجتمع  
تأكيدان فاقامها الحصر والجواب عن ذلك أن ذلك كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا والمعنى في ذلك كلام ظاهر هو وأورد أيضاً أنه قد يصح بين  
كلمة الأرياء كيدا للنسبة كافر أم لا يا سجد الزن خلان يا ليس داخل على منادى فإنه قد اجتمع فيها ذكر حرفاً تأكيداً في افتتاح أصلاً  
وأجيب عن ذلك بأن التأكيد فيها ذكر ليس لضمون الجملة قاله الضمى وأورد عليه أيضاً نحو لسوف يقوم زيد ووجه إرادته أن اللام  
التأكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخرها فأكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفاً تأكيداً في افتتاح وأجاب

(١) قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ مكنت في التسع التي بأيدينا وتحررو هذه العبارة

من ذلك المعنى بأن المراد مؤكدين لضمون الحق واللام وإن كانت مؤكدة قلبيّة فسوف ليست كذلك وإنما هي مؤكدة لما هو  
مضمون الفصل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتأخير (قوله ثلاثاً يقول ما له صدر الخ) يعني إحالة وإلا فالله صدر  
الكلام حال بين العامل والمفعول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل لسي (قوله لم تدخلها  
اللام) أي إلا على ما قاله الموضح في الجواني بما نقله عنه الخارج فيها بأن (قوله والجملة الاسمية على فلة) قال الدنورسري ويجوز دخول  
اللام على أول جزمها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسييل ونقل الثاني عن الرضى أنه قال الوجه دخولها على الجزء  
الأول وقد حكى إنديدا وجه الحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن خير فصل) قال الدنورسري ينظر ما وجه كون نحن ليس خير  
فصل وما المسامحة من ذلك كقوله تعالى إن هذا هو القصر كما سيأتي انتهى قال بعض المتفحلاء نظراً فرأينا للمصنف كون ما بعده جملة  
وشرط ما بعده أن يكون اسماً عند (٢٢٢) هو الجرماني كما قاله الخارج والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك

أي كون القصاص اسما  
بمختلف لمجي لم لا يخلو  
مثله أيضا من نظر (قوله)  
ولكنه اضطر الخ (قال  
الدوايري قد يتوقف  
فيما قاله الفارح ويقال  
لا ضرورة في الصواب في هذا  
المقال أن يقال كان الأول  
تقديم لا سواء على  
المتقاهان كاقال الفارح  
لأنه إذا تقدم في الاستواء  
لا يلزم منه في المتعاهة  
ففيها بعد ذلك مفيد  
بمختلف في المتعاهة أولا  
فإن يلزم منه في الاستواء  
لا يلزم منه في المتعاهة  
ففيها بعد ذلك مفيد  
بمختلف في المتعاهة أولا  
فإن يلزم منه في الاستواء  
لا يلزم منه في المتعاهة  
ففيها بعد ذلك مفيد

ثلاثا يتوالى حرفا (توكيد) فحديث جوار دخوها على الخبر المتقدم إذا اتصل بمعمولة نحو إن خيلك تراهب ليدا واللام لا تمنع حمل الخبر فيما قبله كما قاله ابن مالك نحو إنه على وجهه لقادر (قوله ثلاثا يتوالى حرفا توكيد) أى إن واللام (قوله ثلاثا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني حلل الرضى منع ذلك أيضا بالتناوب في الظاهر وذلك لأن اللام تثبوت والتبوت يناق التناق في الظاهر (قوله وأما إذا انقضت والقراء) فحديث لمن القراء يقول إن لم يزل وفي المتنور إنه يقول إن لم يزل وبنى اسمان (قوله مما دل على الزمان وانتقل إلى الإنهاء) قال الزرقاني أى مما دل الآن على الزمان مع الإنهاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من أن أفعال الإنهاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغزى بهذا الأفعال وحيلت بظاهر لك الفرق اللامح وبما أنه لما سكتب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الأسماء الجامعة مما دل على الزمان هذا مع أن في كلام الفارح إشكالا وهو أن أفعال الإنهاء إما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والفارح في نعم على ما عليه المحققون وفي حصى على خلافه ووجه كون حصى للإنهاء أنه ليس المراد الإخبار عن ترجع سابق

(قوله الفرق لا تخ) قال الدوشري أقول الظاهر فيه أن القسم يختلف في اسمائها بخلاف هي فإن بعضهم ذهب إلى أنها حرف وأيضاً يجوزها  
 ووزن الأسماء نظراً لاختلاف هي وليست نظراً انتهى وهو بعيد من كلام الفارح والظاهر أن مراده بالفرق ما قاله الزرقاني واستفكه  
 (قوله وأجاز الجمهور) قال الدوشري هذا إشارة لقول ابن مالك ه وقد عالجنا مع قدح لكن هذا لا يفيد التمسك بخلاف كلام ابن مالك  
 (قوله لقبه المصاحفي) قال الزرقاني قال الدمايني وأيضاً فعمل من ليس أن يقره قسم الرجل للإلقاء وذن وقوله محال فأعجب الفارح  
 المراد به قرح حذو في الحال انتهى قال الفسفي أقول هل هذا عند قول المصنف أحداً فعمل المصاحفي الجامع نحو إن زيد الصبي أن  
 يقرم أو قسم الرجل وكان الفارح لم يذكره هناك لأن المصنف لم يذكره هناك بمطابقة الجامع للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يسميه بمطابقة  
 ما هو مطابقة للاسم (قوله وهو المتقول في المتن) قال الزرقاني إن قيل ما خلفه في المتن يمكن أن يكون استند فيه فكيف لحفظه بحسب  
 الفارح مقرباً ما لحفظه فالجواب أن الظاهر من قوله بذلك أنه أطلع عليه لم يذكره فلذلك قوى الفارح به كلامه هنا (قوله في قدم  
 فعل القلب فتمت مرة أن) قال الزرقاني أي لأن لام القسم في مثل هذا المحل (٢٢٣) لا لمتى لأن القسم وجوابه في محل  
 رفع خبر لأن وهي مع  
 معمولها سادة سد  
 المقصودين انتهى من  
 الدمايني وفي قوله لأن  
 لام القسم في مثل هذا  
 المحل الخ إشارة إلى أن  
 لها حالتين وهو كذلك  
 وأصلها حيث توسطت  
 بين فعل القلب ومعموله  
 نحو قد فعلوا من اشتراه  
 ولا تكون لام القسم  
 مع إن المكسورة معلقة  
 وأما نحو والله يعلم إنك  
 لرسولنا فاللام فيه لا ابتداء  
 لا ابتداء أو معلقة ولهذا  
 كان وجه الكسر عند  
 الكمائي ومقام ما بينه  
 الدمايني لأن اللام  
 لا ابتداء (قوله وبفترط

الثاني الفرق لا تخ) وأجاز الجمهور أن يبدأ بتقديم لقب المصاحفي المقرون بخلاف الفارح لقرب ما به من  
 الحال) أو المصاحفي شبه بالاسم ومطابقة المشابهة (وليس جواز ذلك خصوصاً بتقدير اللام القسم  
 لا لا ابتداء خلافاً لصاحب الترتيب) بالرأى وهو غلط لما روي حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء  
 على قدمه أي أن هذا اللام الماخلة عليها لام جواب القسم والتقدير إن زيداً رفته تقديمه هو واقعه على  
 ذلك محمد بن مسعود الفزاري بينهما معجزة مفتوحة وذات ساكنة فترون مكسورة (وأما نحو إن زيداً أقام)  
 بدون قد ظاهراً (في الفرة) حم التين المعجزة لا بن الدمان (أب البصري والكوفي) الخفا (على منجها أن  
 قدوت) اللام (لا ابتداء لا القسم) (والذي تحفظه) نحو وهو الخفول في المتن (أن الأخفش) من  
 البصريين (ومقاماً) الضرب من الكوفيين (أجازا على إضمار قد) ومنها الجمهور وقالوا إنما هو  
 لام القسم في قدم فعل القلب فتمت مرة أن كملنا أن يبدأ أقامه الصواب عند الكمائي ومقام  
 الكسر اه كلام المتن إلا أنكم يذكر فيه الأخفش بل ذكره الكمائي وبفترط في الخبر أيضاً أن  
 لا يكون جملته شرطية لأن اللام لا تدخل في الشرط الخفا (على الخبر) خلافاً لابن الباري (الثاني)  
 ما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لأنه من تمة الخبر (وذلك ثلاثة شروط أيتقدمه على الخبر  
 وكونه غير حال وكون الخبر صالحاً للام نحو إن زيداً نصرنا حارب) وقد تدخل على الخبر والحال مع  
 دون معموله نحو إن زيداً بهم يومئذ لجهنم وقد تدخل عليها ما تنافي الكمائي والقراء من كلام العرب  
 أني لبعثناه الصالح بذلك قليل أجازاه المبرد ومنه الرجاء وهو الصحيح كما منع دخوله على الخبر إذا  
 دخلت على الاسم المتأخر أو على خبره الفصل (بمخلاف إن زيداً جالس في القار) لتأخر المفعول ولام الابتداء  
 لطلب الصدور ما أمكن (و) بخلاف (إن زيداً راكباً منطلق) لأن المفعول سأل ولم يسمع دخوله اللام عليه  
 وليس الأئمة على منه ومقتضى قياسه دخوله على المفعول الطرف جوارده ولفرقان ولاديته وبين

في الخبر) قال بعض الفضلاء والتردد في الإخبار إذا قدمت على تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الأول مما لا يتأتى  
 إذا الخبر في هذا الباب لا يعتمد قال أبو حيان والذي يلوح من طبع سيدي به للبحر وهو أن في النور يقتضي القياس لأنها إنما جعلت لتعريفها  
 بالتمل ولا فعمل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يسمع في من كلام العرب كذا في الجمع وحيث أنه لعل قوله تعالى إن الله مع  
 طيم الثاني صفة للأول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال إن زيداً لأن فاته يأمله  
 (قوله معمول الخبر) بفعل كل معمول حتى التمييز وهو مبطل لكنه مفرغ بقوله تقدمه الخبر لأن التمييز لا يتقدم (قوله وقد  
 تدخل على الخبر والحال مع) إنما احتاج لتبيينه هل مضمع أن دخوله على الخبر معلوم من كلام المصنف عليها على الاعتراض  
 على ابن الناطم لا بشرط لدخوله على الخبر أن لا يتقدم معموله ورده المصنف بآيات منها الآية التي ذكرها الفارح (قوله وأجازاه  
 المبرد الخ) قضيته أن خلافاً للمبرد والواجب مع قدم المفعول وفي كلام السيوطي ما يوافق فيه مخالفة لكلام الفارح في نقله من  
 الرجاء وللمبرد فأنظر حاشيتنا على الآية (قوله لا) لأن المفعول حال ولم يسمع دخوله اللام عليه) قال أبو حيان وأما إذا كان المفعول مصدراً  
 أو مفعولاً له نحو إن زيداً أقاماً قائماً وإن زيداً أحساناً يورثه فهو مندرج في عموم قوله إنما تدخل على معمول الخبر ويغني أن

يؤلف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بسامح قال الشهاب القاسمي وهو يدل على جواز تقديم المصدر على مائه ( قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ ) قال الشهاب القاسمي قضية هذا الفرق أي التمييز كالحال بسامح الأصل عند ابن مالك أنه لا يجوز بياضه عن الفاعل ( قوله وزيدا أجهل آخر ) مثل بمثلين لأن الأول تقديم جازم والثاني تقديم واجب ( قوله لأنه بفصل بين الخبر والمفعول ) هذا يختلف في نحو كنهه أنفع الرقيب لأن الضمور لا يصح لعل المراد أن ما ذكر أصله منه وقيل المعنى إن التمييز بالتابع أولى ليشمل ذلك ( قوله لأنه اسم إن في المعنى ) بيانه أن هو في ( ٢٢٤ ) قوله تعالى إن هذا لخرقة من عدا الذي هو اسم إن ونفس عليه لكن برادان هذا

لأنما يظهر لو كان اسم إن في مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام في اسم إن إنما تدخل إذا تقدم عليه الخبر وأبعد بعد إن يعطى حكم كشيء مطلقا لكونه في معنى شيء آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشيء إلا بقيد فليتأمل ( قوله ولا التفات لمن يجزئ تقديمه الخ ) إذا الحق أنه لا يتقدم على المبتدأ وقال الله نوحى قوله ولا التفات الخ يحتاج إلى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح أنه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع أن شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدأ ويرد عليه أن كلام المصنف في دخول لام الابتداء بعد أن المكسورة بدليل الترجمة وحيلولة الفصلان أجا ما ذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شيء علم إن أجاز أحد إن هو لقائم زيدا يحتاج إلى الرفع فتدبر ( قوله لأن خبر الفصل لا محل له من الإعراب

الظرف بأن الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف لانه يكون خبرا أو هو ظرف له والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا تقدم على مائه صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو إن زيدا طعامه ما كثر ( و ) بخلاف ( إن زيدا أجهل آخر ) لأن الخبر ظهر صالح للام لكونه فعلا ماضيا ( خلافا للأحفش ) من المصرين والقراء من الكرميين ( في هذه ) المشتقة الأخيرة ووجهها أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المفعول فاسم ووجهها المانع أن دخول اللام على المفعول فرع دخوله على الفاعل فكيف يفرع فرع من غير أصل قال الموضع في الخواشي ويغيب أن يجرى خلاف في أن زيدا طعامك قد أكل من حطب ما يمنع دخول اللام على قدومه قال قول عندي قول الأخفش والقراء بدليل إجازة البصريين زيد عمرو ضرب زيدا أجهل آخر مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا فأجازوا تقديم المفعول وإن لم يجزوا تقديم الفاعل لأن المانع من تقديم الفاعل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المفعول فكذلك هـ ( الثالث ) مما يدخل عليه اللام بعد أن ( الاسم بشرط واحد هو أن يتأخر إما عن الخبر هو إن ذلك لمرة أو عن مفعوله ) أي الخبر إذا كان المفعول ظرفا فهو أن عدك زيدا مقيم أو جارا أو مفعولا ( هو إن الله أولي بها جالس ) وما اختاره هـ من جواز تقديم مفعول خبر إن على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا أو مفعولا معناه أن حليل في أول باب إن فقال لا يجوز أن يقال إن بك زيدا وحق وإن عدك زيدا جالس ثم قال وأما بضمهم ( الرابع ) مما يدخل عليه اللام ( الفصل ) وهو المسمى عند الكوفيين عهدا لا يتقدم عليه في تأدية المعنى وهو متصل عند البصريين لأنه متصل به بين الخبر والمفعول وأما دخل اللام لا يتقدم عليه في تأدية المعنى كونه ظرفا للمفعول فقول من أن الخبر هو الجواب عن الأول من الخبر وقال ابن عصفور لأنه اسم في المعنى ( وذلك بلا شرط ) ولا التفات لمن يجزئ تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على أن الأصل في تقديمه هو القائم كذلك قال ابن حنبل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر ( نحو إن هذا هو القصص الحق ) هذا ( إذا لم يربط هو ) الدخلة عليه اللام ( مبتدأ ) فإن أربعتا مبتدأ وما بعده خبر واجبة حر إن فلا يكون ضمير فصل لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد أن المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالأحزاب أحدهما الخبر إذا لم يكن متفيا ولا ماضيا متصرفا فاجزأ من قدس إلى ذلك أشار الناظم بقوله : وبعد ذات الكسر تصحب الخبر • لام ابتداء محسنة • وإن لوزر ولا على ذي اللام ما قد نجا • ولا من الأفعال ما كرضيا وقد يلها مع قد كان ذا • لقد سما على المبدأ مستحفا والثاني الاسم وإليه أشار بقوله • واسما حل قبل الخبر • وأما المتوسطان فهما مفعول الخبر وخبر الفصل واليهما أشار بقوله • وتصحب الراسط مفعول الخبر • والفصل

قال الساماني هذا مفكك من جهة أن الاسم الواقع في التركيب لا يملك من إعراب قال ولا يدع هذا التظهير بأسماء الأفعال بل ماورد على الأول يرد على الثاني وكذا القول في الالموصولة انتهى أي لأن المصنف في المعنى لظنه بذلك قالوا التظهير بالالموصولة يقتضى أنها لا محل لها وفيه وقف لأنهم قالوا ظهر إعرابها فيها بسما لكونها على صورة الحرف فلو لا أن لها إعرابا لما ظهر ( قوله والحاصل أن لام الابتداء الخ ) قال الله نوحى ولا تدخل على غير ما ذكر إلا في ضرورة فكذلك قالوا لكم صرحوا فيما يأتي في بحث إن المكسورة المنقطة أن اللام التي بعدها عند أصلها هي لام لا ابتداء خلافا لمعناها وهي حاصلة الخبر المبتدأ في نحو إن زيدا قائم



(فصل) قوله إن الريح الخ قاله نوثرى بنظر ما وجه إسقاط الشدة وذكر التوصل لثلاثة مع أن التعقيب به أول كاهو ظاهر انتهى  
 ويمكن أن يقال في الكلام اكتفاء (قوله وروى الجون الخ) قال النوثرى وإذا قرئ الجون بالنون والمراد بالريح مطره فيكون  
 وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر إلا أن يقال إنه هل حذف حذاف أو جاء الجون (قوله وحذف بالرفع) قال الثاني قال  
 الرضى والوصف وحذف البيان والتوكيد كالمسوق عند الجوى والوجاج والقراء في جواز الخلل هل الخلل ولم يذكر غيرهم في ذلك  
 منها ولا إجازة في الأصل الجواز إذ لا قارى ولم يذكر والبسبب قياس كونه كسائر التواريخ في جواز الرفع نحو إن الزيد استحسنها  
 شاعها بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا خبرية نحو لا غلام رجل في أنه لا إله إلا الله انتهى وقوله والأصل الجوز إذ لا قارى مخالف لكلام  
 اللطيف فإنه قل ما قاله الرضى عن التيسيل وقال وجعل الخ عند الجمهور في التمسك أن الفرض منه بيان المنعوت ليصح الإخبار عنه لعله أن  
 يكون قبل الخبر فإن جاء بعده فعل بية التندب هو التأخير وإخلل على الموضع لا يكون إلا بعد تمام الكلام وكذا سائر ما وهذه المسألة  
 كانت سبب محي الأمل سأل به من محاضرة لم يجاز اعتبار الموضع في الحذف دون التمسك فكيف الجواب لو كان أمده قول الماء في  
 حيلته انتهى وفي شرح الفصل لا ينال الحجاب إجازة الوجاج جعل أر فاع علام الغيوب في قوله تعالى قل إن ربى يظف بالحق علام الغيوب  
 هل أنه صفة للرب بالتأويل الذي في المطف قاله يمكن حله على غير ما ذكره بأن يكون علام الغيوب مفعلا يظف ولا ضمير فيه فاستثنى  
 عن الماء بظاهر موافق للأول في المعنى مثله في قوله إنه لا شيء أجرا المهيمن وإذا احتل غير ما ذكره ماحتمالا فظاهرا لعله على وجه  
 لم يثبت إلا بضد وليس بمستقيم لأن الأصول لا يجب إلا بفتح قال الشهاب القاسمي لا يفتى أن هذا إنما يتأتى بناء على أن هذا المطف  
 من حلف المفرد على عمل اسم إن (٢٢٩) الأوائل بالنسخ وأنه لا يتأتى بناء على أن هذا المطف من حلف الجمل لا من حلف

(فصل) يحذف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل هيء الخبر ويبدى كقوله (وهو روية:  
 إن الريح الجرد والخرفا بدأ أي بالنصب والصيغة)  
 فحذف الحرف بالنصب على الريح قبل هيء الخبر وهو بدأ أي بالنصب وحذف الصيغ جمع  
 صيف على الريح بالنصب بعد هيء الخبر والجود بفتح الجيم وتكون الواو وبهذا المعنى  
 وروى الجون بالنون بدل الله ال بضم الاء به السحاب الأسود والمراد بالريح والخريف والصيغ  
 أمطار عن المراد بأي النصب ففتح أول الحاء من بني العباس وهذا من عكس التعقيب مبالغة لأن  
 الفرض تعقبه بديه بالألفاظ التي في الريح والخريف والصيغ حقيقة التعقيب أن تقول بدأ أي  
 العباس الريح والخريف والصيغ (ويحذف بالرفع) هل على أسماء هذه الأحرف (بشرطين

المفردات بناء على أن  
 من شرط المطف على  
 الجمل أن يكون الطالب  
 لذلك المحصل موجودا  
 والطالب هنا غير موجود  
 لأن الطالب هنا هو  
 الابتداء وقد زال بالنسخ  
 فليتأمل والظر قوله إن  
 الزيد استحسنها شاعها

هل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالأجنبي الذي هو الخبر هذا وقال الثاني أيضا لم يصرح بالمطوف عليه فتكون  
 العبارة صالحة للذهب المقتن وغيره كإسائي (قوله بشرطين) قال الثاني أحمل أن الشرط إنما هو حيث لم يفرق الخبران  
 بالمطف قال الرضى ولو فرق الخبران بالمطف نحو إن زيدا وعند قائم وخارجة لم يأت القصد الذي ذكره فيجب جوازه  
 ويكون الكلام من باب ألف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه وتبتغوا من فضله فإذا قدم الخبر على المطف  
 فإما أن تأتى بالمطوف بالخبر فظاهر نحو إن زيدا قائم وحرو كنك أو تحمله وتفسره والآخر الخلف فهو إن زيدا قائم وحرو ولا  
 يجوز أن يكون هذا من حلف المفرد لأن قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولذا قال أن يقول بمرز أن يكون من حلف المفرد بناء على  
 أن حرام مطوف على عمل زيد وله خبر مقدم ومطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولم يأت القصد قال الشهاب القاسمي هذا إنما يظهر  
 بناء على ما ذهب إليه الرضى من أن المطف على عمل اسم إن لا تنفاه القصد لأن يانه تقريرا حيث أن إذا قلنا أن المطف من حلف  
 الجمل ومثلنا المنع قبل الاستكمال بأنه حلف قبل استكمال المطوف عليه كما صرح به الشيخ عاله فلا يظهر لبناء القصد بمجافه تضيد  
 شيئا كلام الترخيص بكلام الرضى المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين قلنا بل ون فرح التيسيل لا في حبان ما فيه  
 ونقص أن المطف حافة الرفع لها أحد ما أنه مرفوع بالابتداء والخبر مطوف والثاني أنه مرفوع على اسم إن لأنه قبل دخول  
 إن كان في موضع رفع والثالث أنه مطوف على إن وما حملت فيه الرابع أنه مطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل  
 الضمير كل من قال بئى من هذا الأمر الخ لا يقتضون على جواز القول الأول وهو ما قال بالاستقلال أو بالمطف على الموضع قدوة بما  
 علوه مثل خبر الأول على هذا المذهب يفرح اختلافهم هل هذا المطف من حلف الجمل أم المفردات فن ذم أنه مرفوع بالابتداء والخبر  
 مطوف اعتد أن حلف الجمل ومن ذم أنه مطوف على اسم أو على أن وما حملت فيه اجتهد أنه من حلف المفرد على قال من

لما إلى هذا المذهب الأصل في هذه المسئلة عطف الجمل إلا أنهم لم يحطوا بالخبر لئلا ما تقدم عليه أنما برأى من عطف مكانه ولم يتصوروا  
 إذ ذاك الخبر المطوف في القسط ثلاثا يكون جمعا بين الموضع والموضع منه فأنشبه عطف المتردات من جهة أن حرف العطف ليس بعده  
 في القسط إلا مفردات انتهى وهو عطف ما قاله الرضى وبرأى ما قاله شيخنا فهو قائل أن يقول الخ لا أن يقال مراد الرضى بعطف المفرد  
 هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المطوف والمطوف عليه في خبر واحد يدل عليه تمامه ثم عرض بقول مراد الرضى الخ  
 هل شيئنا الجبر في موافق عليه وقوله أن جبان ولم يتصوروا إذ ذاك الخبر المطوف في القسط مراده بالتقدير ألا كبريد قبل في القسط كما وافق  
 عليه شيخنا المذكور وقوله أنما برأى حرف العطف يقتضيه وجوب الخلف فليأمل (تفسيه) عطف على اسم لا يرفع قبل الاستكمال  
 وبعده كما في المتن وهو عليه لهذا فرج جاز في عالم هو في أصله (قوله بما لا ينه من الجملة) بخلاف كأنه ليس هو لغير ما معنى  
 الجملة وقد يقال لتغير ما معنى الجملة غاية الأمر أن تصح حاجة غير جملة الابتداء والخبر (٢٢٧) وعطف جملة على جملة لا يتبع أي جملة

كانت إلا أن يقال إنها انتهى  
 الجملة إلغائية وهو  
 لا يعطف على الخبر فليأمل  
 (قوله بل هل أنه مبتدأ الخ)  
 قال القائل يرد أنه لو كان  
 محييا لم يقتصر بالأحرف  
 الثلاثة إذ غاية ما يلزم في  
 غير ما عطف الإلهاء على  
 الخبر وهو صحيح عند غير  
 أهل المعاني ولعمري أن  
 الجملة إذا قدمت على الخبر  
 تكون اعتراضا لا مطروقة  
 مقدمة إذا المطوف لا يتقدم  
 فليأمل انتهى ويأتى في  
 كلام القارح أن وجه  
 الاختصاص منع عطف  
 الخبر على الإلهاء ويأتى  
 ما فيه للشهاب ثم هو ليس  
 بجائر عند أهل المعاني  
 انحصارا ولا مطلقا كما يأتى  
 في المتن وهو وافتنى  
 كلامه أن الاختصاص

استكمال الخبر وكون العامل إن أو أن أولكن) بما لا ينه من الجملة (تحرير إن أنه يرى من المشتركين  
 ورسوله) فاعطف ورسوله على عمل الجملة بعد استكمال الخبر وهو يرى (وقوله)  
 فمن يك لم ينجب أبوه وأمه (فإن لنا الأم الحبيبة والآب)  
 فعطف الآب على عمل الأم بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)  
 وما تحصى في القسامة خولة (ولكن على الطبيب الأصل والمحال)  
 فعطف المحال على عمل على بعد استكمال الخبر وهو الطبيب هنا معنى قول الناهض :  
 وجائر وفمك مطروقا على منصرف أن بعد أن لتسكلا  
 . والحنف بأن لكن وإن . وكون الرفع بالعطف على عمل الاسم هو قول بعض البصريين الذين  
 لا يفرطون وجودا لمجرد أي الطالب لذلك المحل (والمتفقون) من البصريين يوم الذين يفترون ذلك  
 بمسكون (على أن الرفع ذلك وهو) ليس بالعطف على عمل الاسم بل (على أنه مبتدأ حذف خبره) لئلا  
 خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله هو لو أن الآب تنجيب المحال للطبيب  
 الأصل (أو) على أنه مرفوع (بالعطف على خبر الخبر المستتر) (وذلك إذا كان بينهما أصل) فهو من  
 عطف مفرد على مفرد مرفوع مطوف على الضم المستتر في رضى هو هو ورسوله لو جرد الفصل  
 بالجاء والجرور وهو من المشتركين والآب مطوف على الضم المستتر لنا لو جرد الفصل بالصفة  
 والموصوف والمحال مطوف على الضم المستتر للطبيب هو جرد الفصل بالضاف إليه (لا) أن رفع ذلك  
 ونسوه (بالعطف على عمل الاسم مثل) عطف امرأة على رجل في قوله (ما جئت من رجل  
 ولا امرأة بالرفع لأن الرفع) محل الفعل وهو جئت وهو باق لا ينضم من الفعل في محل رجل  
 الحرف الزائد لأن الزائد وجوده كالأوجود والرفع محل الاسم (في مستثنى) التي نحن فيها (الابتداء  
 وقد زال بدخول الناسخ) وهو إن وأن ولكن العامل الظاهر يطل على العامل المصنوع فإن قيل  
 إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضم عند المعلقين فما وجه اشتراط استكمال  
 الخبر وكون العامل إن أو أن أولكن عند من قبله أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل

بالأحرف الثلاثة على القول بأن العطف على عمل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تنبيه ما معنى الجملة كما أشار إليه القارح وقوله ولعمري  
 أن الجملة الخ مبنية على ما قبله بعد من الرضى لا على ما قاله المصنف ما يأتى من ابن عصفور تأمل (قوله والعامل القسط الخ) قد يقال  
 أن وجود هذا العامل أيضا كلا وجوده لأنه يذهب الزائد لأنه لا ينه من الجملة إنما أضاف التوكيد فقط (قوله فإن قيل إذا كان هذا من  
 عطف الجمل الخ) فيه أنه إنما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بأنه من العطف على عمل اسم إن ولم يتقدم له ذلك  
 صريحا لم أشار إلى وجه الشرط الثاني بأن تلك الأدوات لا تنه من الجملة بخلاف ليس هو لكان (قوله فليأمل ما اشتراطهم الخ) قال  
 الشهاب القاسم وأقول لا يخل ما فيه أما ما أجاب به الأول إذا كان العطف من عطف الجمل فإن فرض ذلك فيها إذا لم يتبين كون  
 الخبر للاسمين فقد تقدم من شرح بانها سعاد نقل الاتفاق على صفة الرفع قبل استكمال الخبر وأنه من قبيل الاعتراض بين اسمين إن  
 وخبرها إلا أن يريد امتناع ذلك بناء على أنه عطف لا اعتراض وإن فرضه لها إذا لم يكن كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

اجل اذا لم يصح كون الخبر واحدا لا يحسن حتى يقال انه يلزم المطلق قبل تمام المصروف وأما ما أجاب به عن الثاني إذا كان المصنف من  
 صنف اجل فلاه إنما يتأتى على القول بمنع عطف الخبر على لا يشترط لا يحسن أن الوجه للتعين الجواز حيث كان المصنف على خبر الخبر  
 بشرطه فتأمله انتهى وأقول بنى أنه يريد على قوله فلتلا يلزم المطلق قبل تمام المصروف عليه وقوله فلتلا يلزم تقديم المصروف على المصروف  
 عليه ما ذكره المصنف بعد في تخرج الآيات التي استدلت بها السكاك والقرءاء على جواز المصنف على هل اسم إن قبل استكمال الخبر من  
 أيا على التقديم والتأخير أو على الحذف من الأول لئلا يفتقر إلى الثاني فإن ظاهر ذلك يقتضي جواز المصنف قبل استكمال الخبر وإن لم يلزم المصنف  
 قبل تمام المصروف لاقتضاء ذلك به كما يأتي من الثاني إلى الإشارة إليه وهو ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المصروف على المصروف  
 عليه إلا أن يقال لا يصل عدم تقديم المصروف لعدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وإنما يكسبك تلك عند الحاجة إليه فلو لم يشترط  
 المحققون ما اشترطوه لأقصى إلى جعل ذلك منهجاً لهم بما عرطوا مستغنياً به كل سالك وإن لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلتلا يلزم  
 المصنف الخ) فيه إن هذا لازم في (٢٢٨) المصنف بالنصب قبل هيء الخبر (قوله وإذا كان من العطف على الضمير الخ) قال

الدوشرى قال السيد عبد  
 الله في شرح لب الباب  
 وجوز المصنف بالرفع  
 على الضمير المرفوع  
 بالخبر مع التأكيد  
 والفصل بلا ضمف  
 وبنونهما مع حذف  
 إن كان الخبر مما يعمل  
 في المرفوع في جميع  
 هذه الحروف فيعلم منه  
 أن ذلك ليس خاصاً  
 بأن ولكن وإن لم يطل  
 قول الفارح وإذا كان  
 من المصنف الخ انتهى عليه  
 نظر لأن كلام الفارح  
 مبني على ما اقتضاه صنيع  
 المصنف من بناء الشرطين  
 عند المحققين وقد تعرض  
 لكون القراءة لم يشترط  
 الشرط الثاني ولو كان

فالتلا يلزم المصنف قبل تمام المصروف عليه وإذا كان من المصنف على الضمير فلتلا يلزم تقديم المصروف  
 على المصروف عليه وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من صنف اجل فلتلا يلزم عطف الخبر على الإلحاق وإن  
 كان من المصنف على الضمير لم يشترط من جوارب شاف (ولم يشترط السكاك الخ) تليده (القرءاء بشرط  
 الأول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بحسب) الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون) فمطلق الصابغون  
 بالرفع على هل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (ويعرفاء بعضهم إن الله  
 وملائكته يصلون على النبي) فمطلق ملائكة بالرفع على هل الملائكة قبل استكمال الخبر وهو يصلون  
 (وقوله) وهو ضايف بالبناء للمعصية وبعد الألف بباء موحدة فهو قرآن الخبر البرهي بضم الموحدة قرأ الخبر  
 في يك أمسى بالمدينة رحله (فإن وقيل بها لفريق)  
 فمطلق قيار بالرفع على هل باء التكميم قبل استكمال الخبر وهو لفريق وقيل بقاء مفتوحة وباء مثناة  
 تحتية مفردة اسم فرس عند الخليل واسم هل عند أبي زيد وخبر بها بالدين (وقوله) وهو بشر بن عازم  
 بالحاء والراء المصنفين (ولا لا فلتلا) أناو أتم (بناء) ما جئنا في شقاق  
 فمطلق أتم وهو ضمير مرفوع على هل خبر التكميم المصنف نفسه والمفارقة للخبر قبل استكمال الخبر ولما  
 كان ظاهر الاستدلال لكسائر الخبر لا يحسن إعراباً لا يوافق على نحو إن الله وملائكته يصلون استندرك  
 ذلك بقوله (ولكن اشترط الخ) على المصروف بالرفع (خفاً إعراب الاسم) برفع الخبر  
 وأصبغناه على المفعولية لا بشرط وأطرف مقدم من تأخير والأصل ولكن اشترط إعراب خفاء  
 إعراب الاسم إذا لم يتقدم الخبر والتعريف بخفاء الإعراب أحسن من التسهيل وأخرجه في جواشيه فقال  
 المعروف عن إعراب ما به بشرط بباء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف إليهما ويدخلان في  
 نقل المؤلف اه فيجوز أن كان الاسم مبنياً (كما في بعض هذا الآية) الخففة وهي إن الذين آمنوا  
 الآية والبيان ومنع إن كان الاسم مبنياً كما في نحو إن الله وملائكته بالرفع لما فيه من مخالاف

المحققون لا يشترطونه لئنه عليه فإنه كان بذلك أسبق من التبيين على ما قاله القرءاء (قوله تمسكا بنحو إن الذين آمنوا) قال الثاني  
 كيف يتمسك به القرءاء وهو يدل على قبض ما يشترطه من خفاء إعراب الاسم انتهى وسيأتي في كلام الفارح الجواب عن ذلك  
 أيضاً قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على هل الذين آمنوا) اضطره ابن صفور بأنه كيف يقال إن الذين آمنوا من آمن منهم  
 وأجاب بأن التقدير من دأوم على الإيمان وقال غيره إن الذين آمنوا مراده الذين آمنوا بألسنتهم وهم المنافقون والوجهان في بابها  
 للذين آمنوا آمنوا في حذو وجه ثالث المراد بالكتاب آمنوا بمبدأي بامن آمن بموسى وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا  
 لتأويل هنا قوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوله والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبراً عن الصابغين  
 والجواب بأن يبين في جوابه الأول نظراً لأن السؤال هل يتعذر عن الجميع ولا يصح أن يقال في اليهود والنصارى والنصارى من  
 هادون منهم على الإيمان (قوله فن يك أمسى الخ) من شرط حذف جواربها وأقيم مقامه بتقديم من يس بالمدينة فليمن فإني  
 لا أنسى هذا لائق طريقه على الارتفاع وفيه بالفتن التمسك على ضرب (قوله خفاً إعراب الاسم) انظر لوجه إعراب المصروف  
 دون المصروف عليه فيجوز أن عند ذلك (قوله إن كان الاسم مبنياً) أي خبر ظاهر الإعراب ليسهل ما أخرجه تقديرى على ما قدمه

الفارح (قوله مقتضى هذه الالة الخ) فيه إسماء إلى أن التعبير بخفاء الإهراب أنسب بتعليقه لكن قد يقال هذه الالة موجودة في المصنف مع تقدم الخبر فلا يتم الأخذ بمقتضاها ويمكن القول بأن الخبر إن تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والالة حينئذ ظهور التخالف ثم إن سكوتهما بقول القرائن مثل قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون عليه السَّلَامُ (قوله لما فيمن أجناع طاملين) هذا مبنى على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بابت سعاد وأعلم أن ظاهر الفارح وغيره أن المصنف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين ظهور توارده (٢٢٩) طاملين على معمول واحد وبذلك

صرح في المخطوط في الباب الثالث لكن يجب فيه التقدير بأن الخبر المقدر لما صطف على خبر إن يلزم كونه خبرا لأن ضرورة إفادة المصنف التثنية في حكم الإهراب فيلزم كونه مرتفعاً بها والمفروض أنه خبر للبند أخص المخطوف على محل اسم إن وغاية ما يقول إن المخطوف على خبر إن في التصدير الماكور مخطوف عليه باعتبار ظهور الرفع أيضاً إلا أن الرعين مختلفان بالاعتبار كالعلم في ذلك مسرداً وهو ما فيكون المخطوف خبراً للبند لا خبراً لأن ورفعه أنه لو لم يصل على هذا الوم المصنف على معمول طاملين مختلفين انتهى وهو مبنى على أن المصنف من صلب المخرات كما هو موضح المسئلة من المصنف على اسم إن باعتبار المحل وأما إذا كان المصنف من صلب المحل

المختلفين في الحركة النقطية ومقتضى هذه الالة أنه يجب أن التقى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف النقطي فإن إهراب الاسم غير ومنه البصريون مطلقاً لما فيه من أجناع طاملين على معمول واحد محلاً واحداً لأن التماسخ عامل في الخبر والمخطوف مبتدأ وهو أيضاً عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد طاملان محلاً واحداً وذلك يمنع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والقراء لأن الرفع للخبر عند صفاء باب إن هو رافعه في باب المبتدأ إلا أنه مفكك أما على القول بالرفع وهو المشهور عن الكوفيين فلأن المبتدأ أقدر ال بدخول الناسخ وأما على القول بأن رافعه لا ابتداء في باب إن كانه الفاعلي عنهم فلا يلزم أن يكون الخبر مستثنى توارده عليه طاملان من جهة واحد وهما الابتداء والمبتدأ لما عرفت وكما فيه (و) ما تمسك به من الأدلة المتقدمة (وخرجها المصنفون) من البصريين (على التقديم والتأخير) فيكون من آمن خبر إن وخبر الصابون مخطوف (أو الصابون) والنصارى (كذلك) والأصل والله أعلم إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بآخرة اليوم الآخر والصابون والنصارى من آمن بآخرة اليوم والآخر (أو على) تقدير (الحذف من الأول) بدلالة الثاني فيه فيكون من آمن خبر الصابون وخبر إن مخرجه لدلالة خبر المبتدأ عليه (كقوله):

خلى هل طلب قاتل وأنتا هـ وإن لم يجرها بالمعنى (وقان)

الحذف خبر إن لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فإنم قد أي من خبر وأنتا دفان والتوجيه الأول أجود لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أول من العكس فالحذف على شرح المخطوف (ويتمين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (في قوله فإنم قد أي من خبر) والأصل فإنم قد أي من خبر وقيل غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف (لأنه لا يدخل في خبر المبتدأ) (إلا إن قدرت زيادة مثلاً في قوله أم الخليل لسجود غيره) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصور التقدير فإنم قد أي من خبر وقيل غريب (و) يتمين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الأول (في قوله تعالى) إن الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ولا يتأتى فيه) التوجيه الأول وهو التقديم والتأخير (لأنه لا يدخل في خبر المبتدأ) لأنها الجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (إلا إن قدرت) الواو تعظم الواحد (مثلاً في قال رب ارجعون) فلما تعظم الواحد المخاطب على أحد الوجهين يتأتى التوجيه الأول أيضاً ويصور التقدير إن الله يصل وملائكته يصلون هـ فإن قلت كلا التوجيهين مفكك فإن شرط الدليل النقطي أن يحسكون طبق المخطوف ومعنى إما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى الرحقوا المخطوف بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فليكن العكس لأن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمخطوف بمعنى الرحقوا بطابقاً أيضاً قلت

لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من عمل الكلام لعلك بالتدبر التزم (قوله وخرجها المصنفون على التقديم الخ) قال الثاني لا يخل أن الواو على هذا الجواب ماطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المخطوف على بعض المخطوف عليهم وهو من التسبيح بمكانه الأول ما في الرضى من أن الواو احتراضية انتهى ومن ابن مسعود ما يتعلق به (قوله والتوجيه الأول أجود) عكس ذلك ابن مسعود فقال إن الثاني أرجح لأن يلزم تقديم المخطوف على المخطوف عليه قال وإنما جاز ذلك كما جمعت وطحا غيبة ونجاسة (قوله ويتمين التوجيه الأول الخ) قال الشاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدأ بصلوات الله على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قوله فإنما تعظم الواحد) قال ذلك نوحى في نفسه فلم يسمع إلا ما سمع من التعليل بل يعترض الماطفة النقطية كما الخلف (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثاني أنها بمنزلة تكرير الفعل أي أرجح أرجح

(قوله الصواب عندى الخ) قال الدمامنى هذا قرأى هو الذى اختاره السبيل قبل حيث قال الصلاة كلها وإن تورم اختلاف معانيها  
 راجعة إلى أصل واحد لا نظير لظلاله لا استعارتها من معناها المصطفى ويكون محسوسا ومفهوم لا من محل المصنف المصطفى بالنسبة  
 إلى الله تعالى على الرحلة لا يأتى على وجه الحقيقة إلا الرحلة حيث لا ينفصل قلبه (قوله موضع الخلاف الخ) قال الدنورسرى فى هذا الكلام  
 نظر لا يفتى أن يكون موضع الخلاف غير ذلك كما قالوا أما هذا المثال وما أشبهه الظاهر منه عند من يمنع فوارده طائفة من  
 محسوس واحد تأمل (قوله على أن الأصل وأصمى) قال العلامة القافى إن قصد ما ياله لم يخرج على أحد الوجهين السابقين قلت أما  
 التقديم فلا يستلزمه أن لا يقدر إما كذلك فالجمله مقرونة مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكر بعد وإما معنى الجملة  
 وأنت من حال من الضمير فى بدعته على ما عليها المنعوى وهو نادر وأما الخلاف من الأول فلا يستلزمه تقييد على ما خرج به منع قطع النظر  
 عن صاحبه هو بصره أنه أخبر عنها بأنها فى بدعته هو مصطفى الإخبار على الإطلاق إن كان فيه خلاف فلم يبق سوى أنه حال من ضمير لى  
 ولية أنه يلزم صدور التقييد من حال مصاحبتها وأن المنع لا يتقيد بهذه الحالة انتهى رأتى ما فيه عن الدنورسرى (قوله هذا كترجى ابن مالك)  
 قال الدنورسرى فيه نظر لا يقدح فى المسامحة من أن تكون الجملة حالا من اسم لى وتكون لى فى الحال لا الطرف حتى  
 يلزم ذكره ولا نظر بدعته (٢٣٠) ما قلناه بأه يلزم عليه أنه تقييد حال كونها مع وجوده على ما ليس بها أليس والمراد خلافه

لا نال السلم ذلك وإنما المراد  
 ما ذكر (قوله على امتناع  
 تقديم الحال الخ) أنهم (لأن  
 يقال قدم ضرورة (قوله  
 وأبعد منه قول بعضهم الخ)  
 لأن فيه حذف المصروف  
 عليه (فصل) (قوله  
 فيكثر إحاطتها) قال  
 القافى إن قلت هل يجوز  
 فى المهمة أن يقدر معها  
 ضمير شأن مصروف  
 كالفتوحة فتكون ماملة  
 قلصت خلاف قال الرضى  
 ومنع أبو على من المكسورة  
 المفتحة المهمة من تقدير  
 ضمير شأن بعدها وجوز  
 ذلك بعضهم قياسا على

أجاب عنى المتقى فقال الصواب عندى أن الصلاة ثلاثة بمعنى واحد هو المصطفى ثم المصطفى بالنسبة إلى الله  
 سبحانه وتعالى الرحلة إلى الخلافة الاستظهار إلى الأدب من هذه المعنى لبعض أه وموضع الخلاف  
 حيث يمنع كون الخبر للاسمين جميعا نحو المصروف ذا جانبا وأما هو وإن زيد أو حرفى الفاعل الجازم بالانفصال  
 قال الموضع فى شرح ما نصه ما هو مرعوف لما أطلقه هنا (ولم يدرط القرا المشرط الثاني) وهو كون  
 التامل إن أو أن أو لكن (نمسا بنحو قوله) وهو السجاج:

(بألى وأنت يا لى . فى بد ليس بها أليس)

فقط أنت بكسر التاء على اسم لى وهو ياء التكلم وليس علم امرأة وأليس بمعنى مؤنس (وخرج)  
 بتقديم الراء للبناء للضمير (على) لأن أصحنا حذف خبره (أنا الأصل وأصمى والجملة) من المبتدأ  
 والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليضوئها فالاسم بالثكلم (والخبر قوله فى بد) هذا كترجى ابن  
 مالك وهو على غرور أو لفتان أكثر التحسين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالطرف وهو من  
 نص على ذلك فقال فى باب الحال . ونحوه نحو سجد مستغرا فى هرو شرحه الموضع بقوله يجوز  
 بقة توسط الحال بين الخبر وبين المفعول والناظر والقليل لا يقاس عليها وأبعد منه قول بعضهم إن  
 الأصل أنا وأنت لما مبتدأ وأنت مصطفى عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله فى بد عطف أنا  
 (فصل) (كسوف إن المكسورة ثلثا) بالتحصيف (ليكثر إحاطة الأول باختصاصها بخبر وإن كل لما  
 جميع لدينا محضون) فمراد من عطف لما لكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أى  
 محضون غير المبتدأ محضون منه وجمع على المصطفى (ويجوز إحاطتها) على قلة (استصحابا للأصل)

المفتوحة انتهى وقول الرضى المهمة أى بالنظر إلى الظاهر من القلة وعدم التقدير وأما المهمة فى نفس الأمر فلا تقدير معها  
 إطلاقا انتهى وما قاله أبو على هو الوجه لاختصاص الفتوحة بذلك كما بين فى محله (قوله فى فرائض من عطف) أما من قرأ بتقديمها  
 فهو بمعنى إلا وإن ثانية (قوله وجميع خبر) قال الدنورسرى المراد أنه خبر موطئ لما بعده انتهى وأقول اعلم أنه قد أورد الرعشرى  
 سؤالا فى الآية فقال كيف أخبر عن كل بجمع مع إن الفارسى نص على أنه لا يجوز أن الثانية جازية صاحبها واستفكروا قوله  
 تعالى فإن كانا اثنتين لأنه أخبر عن ضمير الاثنين بالاثنتين فلا فائدة فيه واعتد بعض الناس على الفارسى وقال إن الجارية مضادة  
 والإحاطة تكون بأدنى ملازمة فلا بد لإحاطة الجارية إليه على أنها ملكة لم تكن جازية فأحاطها باعتبار الجوارى فقط ثم قال صاحبها  
 فأفاد أنها ملكة رأجاب الرعشرى من السؤال بأن كلا لا يقتضى الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن مسعود فأه فرق بين  
 أجمع وجميع بأن أجمع لا يقتضى الجمعية بخلاف جميع لكن إنما ادعى ذلك فى حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما فى الرفع فلا  
 فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع لما قاله الرعشرى من كل أن جميعا لا يبعد الجمعية إلا إذا انتصب على الحال فينبى السؤال  
 وأردا رأجاب عنه الفارسى هو أب حسن وهو أنه إذا كان الخبر ديانا صفة لإحاطة أو تقييد صح أن يبنى بفتح المبتدأ أو معناه كقولك  
 الرجل رجل صالح والظاهر أن ما قاله الدنورسرى هو معنى كلام الفارسى وهو بالخبر موطئ أمر فالحق كما لا يلقى (قوله ويجوز إحاطتها)

قال الدنوسري فإن قلتم قل العبد لنا وبطل فيها إذا كفت بمأكل مذهب سيويه (٢٣٩) على ما تقدم مع أن العبد في الموضعين

دوال الاختصاص قل  
يمكن أن يقال إن الدوال  
هنا أقوى لكونه بواسطة  
أمر أجنبي عنها وهو  
ما يخلقه عنافاته بواسطة  
إسقاط بعضها ابن قاسم  
(قوله وما موصولة) قال  
الدنوسري وذكر الرضي  
أن ما رالتقاء بها فاعلة  
بين لام الابتداء ولام القسم  
(قوله سبب سد الصفة)  
قال الدنوسري يقتضي أن  
ذلك ليس صفة وليس  
كذلك إلا أن يقال المراد  
بالصفة في كلامهم المردة  
(قوله وتلزم لام الابتداء  
بعدم المصحة) قال الدنوسري  
وإذا حملت لا تلزم اللام  
قبل لعدم القيس وهذا  
غير ظاهر عند حاملي أرباب  
الاسم انتهى ويؤيده  
قول بعضهم مثل المصحة  
العامة إذا دخل إعراب  
الاسم بأن كان مبنيا أو  
منصوبا (قوله لعمري  
زيد لن يقوم) ظاهره أن  
القرينة هنا للظنية لا غير  
وقال الثاني يجب أن  
يراد بأن في هذا المثال  
التي لو جرده في الخبر (أدلى  
أريد به من النبي عليه  
بالإتيان انتهى) وخاصة  
أن فيه قرينة عينية  
لكن قد يمنع ما قاله بأن

والله يغير قول الناظم وخفت إن قل العبد (عمري إن كلاما بوفهم) كبرية أمهم في قراءة نافع  
وابن كثير بنحيف إن ولما فإن خلفه من التثنية وكلا اسمها وتلام في لسا لا ما لا ابتداء وما موصولة  
إن وليو ليهن جواب قسم محذوف وجعل القسم وجوابه صفة ما والتقدير وإن كلاً الذين والله بوفهم  
وقيل ما تكره موصولة القسم وجعل القسم وجوابه صفة ما والتقدير وإن كلاً الذين والله بوفهم  
لام الابتداء بعد) إن المكسورة الخفيفة (المهمة) والمذكورة أشار الناظم بقوله وتلزم اللام إذا ما تحمل  
حال كون اللام (قارئة بين الإتيان والنفي) في خبر إن زيد لقائم بنحيف إن نورفع زيد فلا اللام لتوم  
أن إن نافية لأن المعنى ما زيد قائم فلا يجوز به اللام أرفع التوم (و) هذه اللام قد تنفي عنها قرينة لفظية  
بأن يكون الخبر متنيا (عمري إن زيد لن يقوم) ومنه إن الحق لا يمنع على ذي بصيرة فيجب حينئذ  
ترك اللام كما في الحق لأن الخبر المتني لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية)  
كأن يكون الكلام سبق للإتيان والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسم الحكم بن حكيم  
أنا ابن أبيه الضم من آل مالك (وإن مالك كاسم كرام المعادن)

ولو قال لكاتب باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوم النفي هنا يمنع وأما  
جمع آب كفضاء جمع قاض من أي إذا امتنع والعلم الظن ومالك اسم قبيلة وذلك قال كاتب  
وصرفها مراعاة للمعنى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
وربما استغنى عنها ابتداء ما نطق أراده متعمدا

(وإن ولي إن المكسورة الخفيفة) من التثنية (فل) بشرطه أن يكون مضافا وربما خلف بشرط الناسخ  
كونه غير مضاف فخرج بذلك ليس وغير المتني فخرج بذلك زال وأخراتها وهو ما كان وغير صفة  
خرج بذلك مادام ولا فرق في النسخ بين الماضي والمضارع إلا أنه (كثرة كونه مضارعا ناسخا) وإن  
يكاد الذين كثروا ليدلوا على (بأبصارهم) وإن لفظنا نحن البكاديين ما كثر منه (أي من المضارع) (كونه  
ما حيا ناسخا) وإن كاتب لكثرة إن كفت قوله بولس (وإن كثر من لاسقين) ويعدل اللام حينئذ  
على الجزء الثاني من معمولي النسخ (أما دخول ابن على النسخ) فلا كما في مخصصة بالدخول على المبتدأ  
والعبري الأصل لما خلفه من ضمها بالضم لجاءة نحو ما على الفعل وكان من النواسخ ثلثا تشارك  
محلها بالكلية ألا ترى أنها إذا دخلت على النسخ كان مفعلا ما مفعلا فيها إذا الجر أن مذكور أن بعد  
مدخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي النسخ فكان يدخل على خبرها لأنه إذا قلنا إن  
كان زيد قائما فعنا إن زيد قائم وأما كونه أكثر من المضارع فلأن إن المشددة شبيهة به في ظاهره  
لقد صدرا بعد تخفيفها إن يدخلها على مضاربها ويقتضيه من التثنية اتفاقا ولا يجوز جمهور البصريين  
مدخولها على غير النسخ (وندر) عند فهم (كونه ما حيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسى فامك بشف  
زيد المدوية ابنهم مربي الخطاب عن أبيه عنه مخاطب عمرو بن جرير قال الزبير بن العوام يوم أهل  
(شلف يمينك إن قلنا لسا) حلف عليك بقوة المتعمد

فأدخل إن الخفيفة على قلنا وهو فعل ماض غير ناسخ وشدت بفتح الشين المصحة المصح من ضمها الخبر  
ومعناه الدامو حطو حيث (ولا يقتضيه) أي على إن قلنا لسا (إن قلنا لا نعلم أن قلنا لسا) لا يدخلها  
للأغشى) فإنه أجازه كقائه في الحق وذاهنا (والكوميون هو يوم أجم يهيدون تخفيف إن المكسورة  
ويدخلونها على نحو ما هو كمنه ذلك خلاف لقاعدتهم لأنهم لا يهيدون تخفيف إن المكسورة ويصلون

الإيمان بن النفي شائع في الكلام البليغ ومنه ليس الله بكاتب عبده (قوله ولو قال لكاتب باللام لجاز) قال الدنوسري  
يرده ما مر أنها لا تدخل على الماضي إلى بعد خلا للأغشى ولما كان قوله يجوز عندهما في الخبرين بوجه

(قوله أن إن نافية) قال

(٢٣٢)

الدونشري بشكل عليه نحو قوله تعالى وإن كلاتا ليوفينهم ربك أهالهم

الهم إلا أن يقال إن إن  
الثانية عدم تمل  
عمل أن وهذا يحتاج إلى  
دليل فليتأمل ثم رأيت  
في شرح لب الباب السيد  
عبد الله أن الكوفيين  
يحوذون تخفيفها فعمل  
النقل عنهم اختلف (قوله  
ولا راجعا إلى الخبر) قال  
الدونشري المراد بالراجع  
معمول الخبر

(فصل)

(قوله فيبقى العمل) قال  
الدونشري الغاء للاستئناف  
لا لتعطيل كما هو ظاهر  
(قوله ليتحقق مقتضاها)  
قال الدونشري الظاهر أنه  
علة لبقاء العمل وجوبا  
ولم يظهر وجه كونه علة  
ذلك وإنما الظاهر لتليل  
ذلك بقوله لأنها أكثر الخ  
(قوله لأنها أكثر مشابهة)  
قال الدونشري إنما كانت  
أكثر مشابهة من المكسورة  
لأن لفظ المفتوحة كلفظ  
ضم مقصودا به المضى  
والأمر والمكسورة لا تذهب  
إلا الأمر بكونه فرق الرضى  
بين أن بالكسر وأن بالفتح  
بما حاصله أن المفتوحة  
لكونها مصدرية بمعنى  
حروف المفرد بخلاف  
المكسورة انتهى ولو قال  
كأنها بعض حروف المصدر  
المراد بالمفرد لكان أول  
(قوله في غير السبع) قال الدونشري فيه نظر لأنها قراءة ناصح

ما ورد من ذلك على أن إن نافية بمذلة ما ولام زجاءية بمذلة لا قال في المفتوح في صفت اللام وزعم الكوفيون  
أن اللزم في ذلك كله بمعنى إلا وأبدان فيها نافية أو معاورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال إن لبتنم  
أفليلا حكاها الأحفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به إن جاء مخاطبا فدخل على  
المخاطب غير الناسخ (وأندرت كونه لا ما صبا ولا ناسخا) بأن يكون مضارعا غير ناسخ إلا لا مشابهة بينهما  
(قوله إن يزينك لنفسك وإن يهديك طبعه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل أن اللام بعد إن الخفيفة  
ثلاث حالات وجوب ذكرها وجوب تركها وجواز الأمرين الأول نحو إن زيد قائم بالإعمال حيث  
لا قرينة والثاني نحو إن زيد لم يقوم والآخر نحو إن زيد قائم بالإعمال وما ذكره من أنها لام الابتداء  
قال به سيويه والأخفشان وأكثر البغداديين ذهب القاري وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع  
إلى أنها غير ما اجتنبوا لفرق وجوبهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الأصل ولا راجعا إلى الخبر  
كالمفعول في نحو إن قلصت لسنا وأجيب بأن العمل والتفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الجزء  
الأول الذي يلي أن والمفعول كالجزء الثاني فإن قلصت لسنا بمنزلة إن قتيك لمسلم ثم إن كان الفعل ناسخا  
دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الأصل كما مر إن كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو  
مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا مفعلا كما مر فإن اجتمع الفعل والمفعول قبل السابق منهما ما لم يكن ضميرا  
متصلا فإن تقدم عليها فعل من الأفعال القلوب نحو قد قلنا إن كنت لوقتنا فإن قلنا اللام للابتداء  
كسرت إن وإن قلنا لام أخرى اجنست لفرق فتحت وإلى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناطم قوله  
والفعل إن لم يك مفعلا تظني قالوا إن نفي موصلا

(فصل ونحذف أن المفتوحة فيبقى العمل) وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو إفادة مساهما في الجملة  
الاسمية لأنها أكثر مشابهة للعمل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مصرا) لا مظهرا  
(معدوما) لا مذكورا سواء كان للفتان أم لا عندنا بذلك لأن إن المكسورة يجب إعمالها في الظاهر دون  
المفتوحة فقد رواهنا في المظهر فلا ينحط الأقرب من الاختصاف وذهب ابن الحاجب إلا أنه  
لا يكون إلا للفتان (وأما قوله في وجهه) في وجهه كالمسمى جنوب أعنت حر وذى الكلب  
(بأنك ربيع وحب ربيع) وأنت هناك تكون الفعلا

مضروبة) من وجهين عدا ابن الحاجب كونه غير ضمير الفاعل وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه  
واحد وهو كونه مذكورا أو الريع ريعان ربيع الشهور وربع الأذنة فربيع الشهور شهران بعد  
صفر وربع الأذنة ريعان أو لها ما يأتي فيه الثور والكأة والثاني ما تذكر فيه الفار والمراد هنا  
ربيع الأذنة والفتى الكلا أو المطر المربع إما بفتح الميم إن جعل الفتى اسما للكلا أى خصيصا وإما  
بضمها إن جعل اسما للمطر قال مرجع الروادى وأمره انظر وقال بكسر التاء المثلثة الفيات خبر تكون  
(ويجب في خبرها أن يكون جملة) لا شتالها على المسند والمسد إليه محافظة على الأصل حيث  
لا يذكر الاسم (ثم إن كان) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دالة لم تحتاج لقاصلة) من القواصل  
الاسمية أما مع الإسمية فلا نهى بعد إن باسم وخبر كاسم بها بعد المثقلة العاملة أو ما اتصل بالجامد فهو  
كالاسم والاسم غير محتاج إلى فصل فكذلك ما شبهه وأما الدالة فتشبه بالجامد في عدم التنصرف قاله  
الشاطبي فالاسمية (نحو وآخر دهرهم أنا لحد قارب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وأن ليس  
للإنسان إلا ماسى) والفعلية التي فعلها دالة إما بفتح نحو أن يورثك من في الثار ومن حوفا أو بشر نحو  
والخامسة أن غضب الله عليها) في قراءة من خفف إن وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبنى على جواز

(قوله هو الصحيح) فضبطته أن في ذلك خلافاً ولم يذكر في المتن في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن إلا اشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يشترط خلاف لكنه في كتاب الخامس قال النحوي الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الإنشائية وعدم الأول خبر إن وضمير الشأن ميم قالوا ينبغي أن يستثنى من ذلك في خبري إن وضمير الشأن خبر أن المفتوحة إذا خففت فإنه يجوز أن يكون جملة دوائية كقوله تعالى والحمد لله رب العالمين أن غضبنا له بالعقل والحق فاعل وقوله إيمان جبر الله غيرا فيمن فتح الحمزة إذ لم يلزم قول الجمهور في وجوب كون اسم أن هذه صيغة شأن ولا استثناء بالنسبة إل ضمير الشأن إذ يمكن أن يفتقر والخامسة أنها وأما لك (قوله ويجب تفصيل في غير من الخ) قال القاني إن قيل ما السبب في الاحتياج إل التفصيل على الوجه المذكور أجيب بأنه التمييز بين المصدرية والخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسم ولا الفعلية الشرطية نحو أن إذا سمعتم وأن لو استقاموا ولا التي فعلها جاد أو دخل محتج مع ذلك إلى فارق آخر وإن كانت الجملة غير ذلك احتجيج إل فاعل بالسين أو سوف أو قد قال الرضي أو بحرف نفي نحو هل هذا أن لم يتم ولن يتم وما قام وما يقوم لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيء لضمها انتهى وبه يعلم أن سكوت المصنف عن ما ظهر ظاهر وأنهم لم يستكروا عن ذكر لو بل صدروا مدخولها من الجملة الشرطية للفهم المحتاجة لفارق لعدم الالتباس فتأمل انتهى ومن صرح بما أيضا ابن مالك (قوله وأما التلاخيص الخ) قد يستدل بأن الفصل يدفع الإلbas لا التمييز بلزوم لام الابتداء لأن المكسورة إذا خففت أصلها تثنية بالياء ولم يحتاجوا التمييز (٣٣٣) هناك مع حذف أحد النونين والاسم لكن كون الفصل

تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح ويجوز فصل فبين (ويجب الفصل في غير من) ليكون عوضا عما حذف من أنه وهو أحد النونين والاسم أو لتلاخيص بأن المصدرية ولما كان التمييز مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يوضع مع الاسم وما أشبهه والفصل إما (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال (نحو وتعلم أن قد صدقتا أو تظنين نحو علم أن سيكون أو نبي بلا أول أو لم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) في قراءة من ضم نون تكون وحديث أن لا قام بدو مثال لـ (أحسب أن لن يغير علي أحد) ومثل لم (أحسب أن لم يره أحد أو لم يصر) وأن لو استقاموا (أن لو شاء أصحابنا) وهو كقولهم وأما أصله أن الفعل إما مثبت أو منفي وكل منهما إما ماض أو مضارع فالمثبت إن كان ماضيا ماضيا فقد وإن كان مضارعا ففاضله حرف التثنية والمنفي إن كان ماضيا ففاضله لا فقط وإن كان مضارعا ففاضله تن أول أو لا وأما لو غلبها في الامتناع شبيهة بالماضي فتدخل على الماضي والمضارع كأمثله (قد يستدل) نحو يحصل حياد منها (قوله :

علموا أن يؤمنون) لجاءوا . قبل أن يستلوا بأعظم سؤال

والقياس علموا أن أسبق لظن وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد أو تيت سؤلك باموسى عما يفتقد

(٣٠ - أصريح - أول) بعدها باسم وخبر كاجزاء بمعداة التثنية وفي حقيقة الاسم محذوف مطلقا ثم الاكثرية تطلق جدا بالنسبة لما أشبه الاسم إذ التعبير أن موجودا بالفتحة ظاهر لم يتم شيء، فقام حذف الاسم غاية الأمر أنه أحل على الاسم لشيء مما له في الجود وعدم التصرف وإذا تقرر ذلك فكان الاسم بجارة لما سبق أن يقول ولما لم يمتد شيء من الاسم في الفعل المتصرف عوض معه ولم يوضع مع الاسم وأما الفعل الجامد والدخالي فوجاهة لان على الاسم كشيء مما له في الجود (قوله أو نبي ملا) قال الدونشوى إن قلت لا قاعدة في الفصل بها لو قروها بعد الخمسة والمصدرية فتستفال أرضى قد يحصل لابين المصدرية والفعل لأنها الكثرة دورا بها في الكلام تدخل على مواضع لا يدعها. أخواتها نحو جئت بلا مال فإذا احتقر قروها بعد الخمسة فإن كانت الخمسة بعد فعل العلم لم تثبت بالمصدرية وإن كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مفعلة ومصدرية فلا التباس بينهما إلا في مثل هذا (لوضع أقول ينتج ذلك أنها شيان لأنها بعد فعل العلم محتاج فتمييز لأن المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن غير لاحتفال المصدرية والخففة بعده مع لا انتهى أقول وينتج أن الفصل لم يحصل به دفع الإلbas لأنه إن تقدم على فعل اليقين أو ما نزل منزلة فهي مفعلة أو فعل هل فيجوز أن تكون مفعلة ومصدرية أو غيرهما مصدرية فاعلمة إما أن لا تدبى بالمصدرية أصلا ولا تحتاج فاعل أو يكون الموضع محتملا لها فلم يؤثر الفاصل شيئا وأيضا جعلوا من الفواصل لا وهي تفصل بين المصدرية ومفعولها وغاية ما يقال أن الفاصل يحصل به في غير لا تأكيد دفع الإلbas وقال الدونشوى في قوله لتلاخيص بأن المصدرية إن قيل لا تدبى بالمصدرية والخففة لو قروها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الخليل أن لا الداخلية بعد الخففة نافية لا غير بخلاف قوله بعد المصدرية فإنها دائمة نحو لتلاخيص أهل الكتاب فليجوز

المقام (فصل) (قوله فيق إحاطا) أي وجوبا (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال الفائق ظاهر الاختصار على جواز الثبوت  
 عدم جواز الإظهار وليس كذلك لما ذكر من البيت اه (قوله أي كأن مكانها) قال الدوشري أي في مكانها من عكس النفي  
 للباقة أي أنها جلية جدا فإذا دخلت في مكان مكان الظبية حلت في مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدوشري  
 يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شأن وظبية مبتدأ ولما عجزوا بالجملة خبرا أن ويلزم على ذلك الابتداء بالتركبة من غير  
 مسوغ (قوله فخر المضاء) بكسر (٣٣٤) الميم والمضاد فالفي لمصباح المضاء ككتاب كل فخره شك (قوله ضمير المضاء)

قال الدوشري لا يمتنع  
 ذلك بل يجوز رجوع  
 الضمير نحوه أو المصدر  
 (تنبيه) لم يتعرض  
 المصنف بما لناظم في  
 هذا الباب لجواز حذف  
 الخبر ولا غيره مما ذكره  
 في باب كان ويتصور  
 الحذف ما على سعة  
 أوجه باب كان وإن لم  
 يتعرضوا هناك لما كان  
 لأن الحروف إما الأداة  
 أو الاسم أو الخبر أو  
 اثنان منها أو الثلاثة ثم  
 ذلك إما جائزا أو واجب  
 فتصير الصور أربعة عشر  
 وتفصيل أحوالها في  
 الجواز وحده وبين ما  
 سمع من كلام العرب منه  
 وما لم يسمع مما لم أر  
 من مام حوله وقد نصروا  
 على حذف الخبر كثيرا  
 وأن سيبره غدره بابا  
 فقال باب إن مالا وأن  
 ولذا قال الفائق في  
 حواشي المتن لم ينصروا  
 على حمل هذه الحروف

أولئك مؤلف (ولم يذكر لو في المواضع إلا قليل من التحسين) هذا شرح قول النظم :  
 وإن تخفف أن فاسمها استكن والخبر أجمل جملة من بعد أن  
 وإن يكن فصلا ولم يكن دعا ولم يمكن كسرته متنا  
 فالأحسن الفعل بقدر أو بنى أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

(وقول ابن النظم أن الفصل بها) أي لم (قبل دم) بفتح الهاء أي غلط (منه على أبيه) كأن الموضع  
 وقع في النسخة التي فيها وربما نصت إلى قاض عليها وإلا فالذي قاله ابن النظم في شرح  
 النظم في غالب النسخ ما نصه وأكثر المحوئين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بلو  
 وإلى ذلك أشار النظم بقوله ... وقيل ذكر لو انتهى وهو مساو لنس الموضع فليظهر  
 (فصل) (وتخفف كأن فيق إحاطا) استعصما للأصل لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد  
 جبرها (ولم يثبت اسمها وحده أشار النظم بقره :

وتخفف كأن أيضا نوى مصوبا وثاننا أيضا روى

(كقوله) وهو رتبة (كأن يورديه رشاخلب) يورديه وهما رتبة الرتبة اسم كان ورشاه بكسر  
 الراء والمدح به وهو مفرد لا شتر مع الصحاق أه شى بالين المعجمة والرشا ما جليل واحطب بضم  
 الحاء المعجمة القليل قاله أبو إسحق وقال غيره الخبط البئر المبد القصر (وقوله) وهو ما حذف بالوحدة  
 فالمعجمة فائتلة ابن جرير بالأمير اليه كرى قاله النحاس وقال السيرافي هو أرقم بن عبيد  
 وقال صاحب المنقذ هو عبيد بن أرقم اليشكري بذكر اسمائه ومجدها :

ويوما تحوينا بوجه محجب ذكر كان ظبية تعطوا إلى وارق السلم

يروى بالرفع) لظبية على أنها جبر كان (على حذف الاسم أو كأنها) ظبية (و) يروى (بالنصب) لظبية  
 (على) أنها اسم كان على (حذف الخبر أي كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على أن الأصل  
 كظبية وزيدان بينهما) أي بين الكاف والجيم وروها وعليه جملة لمطووعة لظبية والمواظاة الإتيان  
 والمقسم بضم الميم وفتح القاف واليهين المهملة مع التشديد الحسن من التمام وهو الحسن يقال فلان  
 قسم الوجه ومضم الوجه أي حسنه وتعار أي تناول وعناء بالي لتضمنه غنى تيميل والوارق اسم  
 فاعل من وارق الشعر يرق مثل أوردى أي صار ذا وارق ويروى فاضر السلم والنظرة الحسن واليه جوف السلم  
 بفتحين فخر المضاء شك (وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة فاصلة لم يمتنع لقائل) كما تقدم له دليله في  
 أن المخففة (كقوله) : ووجه مشرق الثور (كأن تدياه حقان)

فتدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شأن محذوف أي كأنه وهذا البيت رواء

محذوف المتبادر منه أن المراد حذفها إما وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدمايني أنه قال في أين شركا في الذين  
 كنتم توهمون أن التقدير توهمون أنهم شركا في وأقول ليس في ذلك شاعدا لا على إحاطها بحذوقة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدمايني قاله  
 المصنف في الخفي وهو مضم من جواز حذف الثلاث في أي أول باب لا سلم ما الكسائي ذهب إلى أن مصدوب بأن حذوقة مع الخبر  
 وتقدير قائم القوم لا زيد إلا أن زيد المرفوع وحذف الأداة وحدها والمشهور حذف أن المحذوف هو بطلان العمل ورفع الاسم كافي أخيرا  
 الساكنة الثور المختص بالانفصال وذكر أبو حيان في الارتشاف في الكلام على أن من غير الناس أو غيرهم زيد أن محمد بن يحيى بن المبارك  
 ابن زيد ذهب إلى نصب خبرهم ورفع زيد فقام أن محذوف فراء وخبرهم منصوب بضمير أن لا لأن تقديره أن من غير الناس أو أن

غير مزيد اه وفيه نص على إخراج إن المكسورة وظاء عليها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حوة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره القاضي لكن نقل السفاقي عن أبي الفاروقه بأن إن لا تنصرف وقال المصنف آخر الباب الرابع من المنى في الكلام على المصنف على معمول عاملين إنه بعيد (هذا باب لا العامة عمل إن) (قوله وأوردت يباب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل قوله سابقا باب الأحرف الثمانية وإدخال لا في آخرها لأن كان بقوله هذا فصل لا وذلك لأن الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوم الاستقلال والمناسب الخارج أن يقول وإنما فصلها بترجمة من آخراتها مخالفتها لما في بعض الأحكام (قوله فلا تكيدلني) كنا قال القاطم ونصب بأن محرومة قائم ورجل كرم على المار ليس فيه باعتبار طرفه لا فعل إيجاب ولا نفي بل هو محتمل لما على السواحل إنما استغنى الإيجاب من التجرد عن حروف التي فإذا دخلت إن أكنت (٢٣٥) الإيجاب لأن دلالتها أقوى من التجرد لأن دلالتها وجوبية والتجرد على وليس المراد

سيوره هكذا ورواها في مصدر مشرق للحر والحق على الأول رب وجه يروح له هو ثديا صاحب كفتين في الاستدارة (وإن كانا ملحقة فعلمية فصلت في المضارع المنق) (أو قد) في الماضي الخبث الأول (نحو) كان لم تكن بالأس و) الثاني (نحو قوله)

لا يورثك اصطلاح نقل الحرف ب لعلوها كان قد ألما

فصل بين كان وألما بقدر المحول المقدر في حال حاله لا مرجوه إذا أنزل على لفظ الحرب تاريخ اصطلاح من اصطلاح بالتاريخ فكيف بها والمطور من الحظ وهو ما يخالف منه وأما ما من الإلهام هو القول يقال إليه أمرا إذا نزل به (مستقره تخفف لكن قهمل وجوبا) لوال اختصاصها بالجملة لا سيما وليا بن لفظها لفظ الفعل (نحو) ظم تظلم (ولكن الله تظلم عن يونس والأخضر جراد الإحمال) قياسا على أن ولم يسمح من العرب ما قام به لكن عراقيهم نصب عرو ومارود عن يونس أنه سكن لها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين أن زوال الاختصاص

(هذا باب لا العامة عمل إن المقعدة)

وليس لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة أن العمل على لا الثمانية كانه ما كانت لأن كل من برأه فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعامة عمل إن ترون التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالنصب ويرى التسمية الثانية للجلس وأوردت يباب بقوله الكلام عليها قال أبو القباء وإنما حملت لا عمل إن لفظها هنا لما من أربعة أوجه أحدها أن لا تنهض بعد كل جملة الاسمية الثاني أن كلا منهما لتأكيد فلا لتأكيد النفي وإن تأكيد الإيجاب التبرئة الثالث أن لا تنهض إن والتثنية يحصل على نقيضه كما يحصل على لظنه والرابع أن كلا منهما له صدر الكلام هو لكون لا محوطة على إن في الفصل المختص درجتها عن إن في أمورها أن اسم لا لا يكون إلا مظهر أو اسم إن يكون مظهر أو مضمرا ومنها أن اسم لا لا يكون إلا لسكر قوامها إن يكون نكرة ومعرفة ومنها أن لا يجوز أن يتقدم غيرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مفعولا ويحذف فلا يكون منها إن اسم لا لا يكون تواسم إن يكون منها إن اسم لا لا يكون مفعولا على إعرابه وبناء تواسم إن لا خلاف في إعرابه اه ومنها أن يكون العمل بالشرط ولا العمل إلا بشرط (ومر عليها أن تكون نافية) لا رامة (وأن يكون المنق بها المجلس) بأسره (وأن يكون فيه نصا) بذلك إذا دخلت على

أنها اجتماعان وأمالا وإذا دخلت فكيف يقال إنها أكنت النفي مع أنه لم يكن مستغادا قبلها إلا أن يقال المراد أن لا يدل على النفي أقوى من ما وضوعا لفتى كونها لتأكيد النفي أنها ترجع طرف النفي المحتمل في أصل التغطية رجحانا لوجوب أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حقتنا في حوائج المختصر أن الإيجاب على مثل زيد قائم إنما استغنى من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيد أن لا لا يدل على تأكيد أصلا حيث جعلوا لا ريب فيه بما لا تأكيد فيه والفتوى

كلام في المقام ينبغي الرجوع إليه (قوله وإن لتأكيد الإيجاب) ذكر في المنى في حاشي كلام الكلام على سبب لقادة إنما الحصر إن إن لتأكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يقتضيه من حاشية الآية (قوله منها أن اسم لا الخ) عدد بعض الفضلاء من ذلك ما من أن إن يعمل على عمل اسمها قبل استكمال الخبر ويصعب بالرفع بخلاف أن اه وفيه أه إما يحسن هذا من وجوه الاقتراح لا من وجوه الاصطلاح لأن فيه جهة واحدة لا الاصطلاح قد بر (قوله لا يكون إلا مظهرا) يقتضي من هذا اشتراط التثنية (قوله لا يجوز أن يتقدم غيرها الخ) على هذا في الجمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بغير ولا أجنبي قال الشهاب القاسمي هذا ضيق امتناع الفصل بمصولة الخبر ولو ظرنا أو جارا ومفعولا (قوله ومنها أن اسم لا لا يكون) قال الورقاني في نظره لا يخل من أنه يتوهم وإن أريد أنه لا يكون في الجملة فكذلك اسم إن لا يكون في الجملة (قوله وأن يكون المنق بها المجلس) لا يعني أن المراد بالعمل ما به مل نصب كما في المصنف والمقابلة به وحيلته فعدمه من الشروط كون النفي المجلس وكونه لصا صريح لأن لا لفظ المجلس لصا سواء بين اسمها أو أعرب لكتبه خلاف قوله الخارج

وذلك إذا دخل ما لا يقال أن اسمها متضمن معنى من مطلقا لكنه أقرب لأنه طار من شبه الحرف الإضافية وشبهها قال النمامي ويظهر من كلام بعضهم أن التخصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ومراده بالنسب التاج السبكي وقال الوراقان قلت هل هنا الشرط من قوله النكرة لاستلزامه الجواب لا وذلك لأن الجنبية تخرج به قوله بكرة (قوله وقدر) قال المدون شري معناه أن النكرة متضمنة معنى من لا أنها مقدرة ومعنى قوله الجنس أنه لتخصيص نبي الجنس (قوله وأن يكون اسمها نكرة) قال الفاني أعلم أن اشتراط تنكير الاسم يقتضيه نحو لا أباه ولا غلامي فهو لا مسمى له فإنه جائز بدون شلو رفع أبا إضافة إلى الضمير واللام مقصودة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة وقد يجاب بأنها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الثعالب القاسمي هذا المذهب حقه من مالك بأمر من قولم لا أبائي ولا أخائي فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا لا أبوي ولا أخوي فيكسرون الباء واخاء إشعارا بأنها متصلة بالباء تقديرها فإن الكلام لا اعتداد به على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان في شرح السبيل بأنهم لم يقولوا ذلك لأن العامل في الضمير من نحو لا أبائي الجرم هو كلام لا لأنه لا الإضافة لأن الكلام بخاورة له معنى أحق بالعمل ولتلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل وإذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لأجل الباء لأنه لم يثبت آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فإن قلت إذا كان الاسم من قولم لا أبائي فكيف ساخرا بالضم لا أحالك بالياء بالالف والأب والأخ إذا أضيفا إلى ما لا يتكلم لم يزد فيه اللام المحذورة فلو جاب أن المانع من ردها إذا قلت أبي فقل التضعيف لأجل الإدغام في ما لا يتكلم لا ترى أنك لو رددتها (٢٣٦) وهي أنوار لتكررها لأجل ما لا يتكلم ولزم أن تضع حركة العين حركة اللام لتقول أبوي ثم

بكرة أو أريد بها التثنية العام وقد وليه من الاستراعية لأن من هي الموضوعة للجلس فإذا قلت لا رجل في الدار وأنت تريد نفي المجلس كالمصحح لا بتقدير من ولو لم تزد من لكانت ما يبارجل واحد وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر ومن هنا قال النحويون أن لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سائل عن كل المجلس قاله أبو الباقى شرح لمع ان جن (وأن لا يدخل عليها جار) وهو المراد بقوله أن لا جمع بين عامل ومعمول (وأن يكون اسمها نكرة) لأنه على تقدير من كما تقدم من الاستراعية مقصودة بالسكرات (وأن تكون النكرة متصلة بها) خلافاً لأن عثان وإيه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولكنه لا يفي وقد جاز في السعة لا منها بفتح السين الفصل وليس ما يمول عليه قائم الموضع في الحوائث (وأن يكون خبرها أيضا نكرة) على الأصل لمحة للشرح طسعة أربطوا جهة إلى لا واثمان إلى اسمها واحد إلى خبرها وستأتي خبراتها وإذا استعملت هذه الشروط حملت لا على أن من نصب الاسم ورفع الخبر (نحو لا غلام سفر حاهر) فغلام سفر اسمها خبر حاهر هو مرغوم بها اتفاقاً لا بها خبر مركبة وأما إذا

تسكن الواو وتقلبها ياء فتقول أبوي فلو فصلت بين الالف وياء المتكلم أمن التضعيف المستثقل فأعادوا اللام المحذورة كما يبدونها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم نقل من كلام من ذهب إلى أن لا أبائي وشبهه من الأسماء الإضافية وفي القصة لم يخلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر اه

باختصار ومذهب ابن مالك أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضمة والجرور باللام في موضع الصفة لها فتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نوع التثنية من المفرد واليون من التثنية والمجموع على حده (تنبيه) قال في التسهيل وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكر فنيما مل مما ملتها بعد نوع ما قبلها أضيف إليه من ألف ولا هو قال في الشرح قدر قوم العلم العامل بهذه المعاملة مضافاً إليه مثل وقدره آخرون بلا معنى هذا الاسم أو بلا واحد من سميات هذا الاسم ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الإطلاق أما الأول فنوع من ثلاثة أرجح أحدها أنه قد ذكر مثل بعده نحو بكيت على زيد ولا زيد مثله يرى من الخي سليم الجراح الثاني أن المتكلم إنما يقصد نفي معنى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث أن العامل بهذه المعاملة قد يكون انتقاماً مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه قائمه نحو لا بصرة لكم وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً فإن من الأعلام المعاملة بذلك ماله سميات كثيرة كأي حسن وقبصر فتدريده بما ذكر كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة لبسان قرأه لا تعارض بين قراءة ابن جسر إن الذين تدهون من دون الله عباد أمثالكم والقراءة المشهورة لأن المثبتة المنفية في قراءة ابن جسر المثبتة في العقل والخواص والمثبتة المثبتة في الخلق ما ليس ومن هنا خلط بعض المتأخرين خلط النحويين في تقديرهم في نصب لا بأحسن لها ولا مثل أبي حسن فقال لو صح تقدير مثله لم يقع مثل خبراً للثاني قوله بكيت على زيد ولا زيد مثله لأن المعنى بصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فبطل تقدير مثل في هذا البيت فكذلك يصح الباقى هذا معنى ما يقول (١) من صرف كلام المثلين إلى جهة فلا تصاد حيث لا معنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة والهيئة مثله في الأخلاق كما تقول ما كل يبعاء فمحمولاً مرداء نكرة (لأنه هو مرغوم بها اتفاقاً قال المدون شري قد يقال إنها أحط مرربة

من أن كما تقدم وقد قيل إن إن لاجل ما في خبره قد يقال إنها ظهرت معنى جهة فكأن أقوى من هذه الجهة أنه وأصل هذا  
للمعنيين فإنه يقال ينبغي أن يكون هذا اللفظ مخصوصاً بمحنة من التحريين وهم أهل البصرة ذلك لأن الكوليين يقولون فإن التي  
لا محمولة عليها إنما لاجل ما في الخبر مطلقاً فإليك هذه وكلام المنى بغيره بأن المراد (٢٣٧) اتفاق البصريين لأنه قال ولا خلاف

بين البصريين (قوله  
لأنها غير مركبة) عدم  
التركيب لا يقتضي أن  
يكون الرفع بها ألا ترى أن  
خبر إن مركب اتفاقاً وقد

ركبت من سيوره أنها لا تعمل في الخبر بل التكرار مع لأن موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع  
بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا والأصح عندنا ظم أنه مرفوع بها أيضاً وهو مذهب الأخفش والشارح  
والجريد (فإن كانت غير نافية لم تعمل) في الأسماء شيئاً (وإذا إعمال) لا (الرائدة في قوله) وهو  
الفرزدق وهو مر بن عبدة الفرزدق :

(لو لم تكن شيطان لأذنب طاهراً إذا للام فهو أحسابها حراً)

قوله لا الراءت قد ذوب اسمها والخبر حال وإنما خصصت الزيادة لأنها أشبهت النافية لفظاً وصورة فلو حظ  
فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على ذلك أنها أن للثني للاستفهام مستفاد من قوله لو شرطها  
ممتنع والقرض أنه منى بلم واستناع الثني لإثبات فعل هل إثبات الذنوب لفظان لأنهما ضاروا إذا ثبتت  
الذنوب امتنع القوم لأن جوابه لو إذا كان مثبتاً في نفسه يكون مضياً بعد دخول لو وإنما حذف الراءت لأنها  
غير مختصو شرط العمل الاختصاص به فإن قيل لا التالية غير مختصة مع أنها عامة فالجواب ما قاله المرادى

أن لا إذا قصد بها الثني العام اختص بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا لغيره  
الجلس بل (لثني الوحدة حمل على ليس) فرفع الاسم ونصب الخبر (محو لرجل قائماً) قائم هنا  
الواحد دون المجلس إذا قلبت حقه (بل رجلان) فيكون المثني واحداً أو اثنين (وكذا) لعمل حمل  
ليس (إن أريد بها نفي المجلس لا هل سبيل التخصيص) بل هل سبيل الظهور نحو لا رجل قائماً ويمتنع  
أن يقال بعده بل رجلان والحاصل أن لا إذا حملت على ليس احتمل نفي الواحد نفي المجلس وهو الظاهر  
لأن التكرار في سياق الثني ثم فإذا أردت نفي الواحد صحت في قوله حقه بل رجلان وإذا أردت نفي المجلس لم  
تعبه بشيء بل لا يجوز أن تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وإن) برفعه لا بين حامل  
ومحمول كما إذا (دخل عليها الخافض) لأنها لا تعمل شيئاً (خافض) (السكرة) لقوة ولا أن لا  
لا تعمل بين العامل ومعموله (محو جئت) إذا وقع نصب من لا نفي (محو لرجلها) مرفوع بالخروج عن  
الكوليين أن لا هنا اسم بمعنى فهو أن الخافض دخل عليها اسمها وأن ما بعدها خافض بالإضافة وغيره  
يراد حراً وبسمها رائدة ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين متطابقين وإن لم يصح أصل للثني  
بإسقاطها (وشد جئت بلا شيء بالفتح) على الإعمال والتركيب وجه أن الجار دخل بعد التركيب فهو  
لا خمسة عشر وليس حرف الجر مقابل لا وأما ركبت معاني موضع جرت لهما جرياً بجرى الاسم الواحد قاله  
ابن جنى في كتاب القند وقال في الحاطرات أن لا نصب على جرت لا خبرها لأنها صارت فصلة منه من أبي على  
وأقره (وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أمثلة) وجرماً (ووجه من غير المبرور ابن كيسان  
تكرارها) في الصور بين مع العاطف ليكون تكرارها من صاحب ذي المسموم أو لأن العرب جعلتها  
في جواب من سأل بالهمزة وأم السؤل إليها لا بد منه من العطف فكذلك الجواب (محو لا بد في الدار ولا  
محو ولا فيها قول) ولا هم عنها يقولون (وإنما تكرر) مع المعرفة (لو لم لا تقول أن فعله) في  
(قوله) أشاء ما شئت حتى لا أزال لها لا أنت شايه من شأننا شاني

وبعد دخول لا زال الابتداء  
فليس ثم مبتدأ يعمل في  
الخبر (قوله لو لم تكن الخ)  
قال ابن جنى سألت أبا على  
فقلت الزائدة أم لا فقال  
لم تأت لرائدة في كلامهم  
فيجب أن يكون لا هي  
الرائدة (قوله برفعه لا بين  
عامل ومحمول الخ) قال  
الدوشري هذا فيه نظر  
فإن الحكم خاص بالجار  
كما يصرح بذلك قول  
الشارح والمصنف فيها  
سبق وأن لا يدخل حاشياً  
جار وهو المراد بقولهم

الضرورة في هذا) اليتم واللام في الضرورة لتحليل متعلقة بتم تكرر والمعنى وإنما تكرر في لا أنت  
الضرورة أو أشاء مضارع شاء مستند للتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية بأشاء وشئت

أن لا ضم بين عامل ومحمول (قوله ولا لا لا تعمل الخ) قال الدوشري مراد بذلك جيلو لقامعة عن العمل (قوله وإن ما بعده خافض  
بالإضافة) النظر هنا قيل إن ما بعده ما لكونها على صورة الحرف (قوله على الإعمال والتركيب) قال الدوشري الظاهر  
أن لا حيث لا خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها فيها حكاة عن الحاطرات حتى يحسن التخيل

[illegible]

فيا الحب إلا ما ملأ  
وشتي •

وإن لام فيه ذو العنان  
وفندا

وأصله اللذان لحذف  
الحركة ونقل حركتها إلى

الساكن قبلها وقبل فيه  
مسكناً أنه خلف من

شبان المهرجة لكثرة  
توالي الحركات فيا قلنا

الآية أنه مصدر فالظاهر  
أنه مضارع للضم ولأي

لا يجعلناكم بعضكم لقوم  
ويجوز أن يكون مضافا

للفاعل أى يتنص قوم  
إياكم وقيل إنه رخص

معناه شتآن قوم ای  
میعن قوم و لیس مضاعفا

فما هو ولا الله فيقول وإن  
كان فعله متعديا بل عينا

وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكِ بَآئِنًا ۖ

والزمان الملك كورين (عز)

مقتدر نحو لامرجبا ای لا  
بالفعل أول فكأنه قبل لا

تكريرها إلا إذا كان الفعل  
أن تدخل على لغة غير العربية

فمؤانكولاشينا أوار تفع  
بين حروف الجمر وثالثها أ

بكر التامة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شأني آخر اليه بنون من التثنية وهو البنفس ولفظ عليه ب حذف الالف على لغة ربيعة ولما تضمن به وما موصول اسمي ولا تانية وانما مبتدأ وشأني من المهيئة خبره ومن شأننا متعلق به واجبة صلة ما والعائد محذوف والمفعلي أشاء الذي شئته حتى لا ازال شأني الذي لا انما شأنيته من شأن أي أمره (وتأول) مطوف الضرورة (لا تارك بلا يلحق لك) ولا إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لا بمعنى السكرة ونونك بفتح النون وسكون الواو من التحويل والتأول وهو الخطية مبتدأ وأن فعل حذفت خبره كاف الوصف مع مرفوعه قاله الخضر اوى وقال ابرحيان والذي أذهب إلي ما خبر لا فاعل لأن ذلك ليس بوصف وقال الموضع لا أدري كيف يتأني أن يقول هذا مع قوله أن لا تارك مؤول بلا يلحق لك ولم يزل كتاب بأن المرفوع السام مستدل الخبر لا برفع إلا بالوصف انتهى وإذا قلنا بالاول فالظاهر أن المرفوع مما يجب عن الفاعل قال الرضي والتول مصدر بمعنى التأول وهو ما بمعنى المضمون ابر ليس متاركة هنا تفعل أي لا يلحق لك أن تموله اه فسقط بالتأويل في المثال ودهوي الضرورة في اليه ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا إذا دخلت على معرفة أو إل أو حال لا محل إن أشار الناهي بقوله :

هل إن أجمل لؤلؤ نكره • مفردة جامدك أو مكرره

(فصل) (وإذا كان المحل موقفاً أي غير محسوس فلا شبهة به بنى على الفتح إن كان مفرداً) لفظاً ومعنى أو لفظاً لا معنى (أو جمع تكسیر) لئلا يكرر مؤلف فالأول (محو لارجل و) الثاني محو لا قوم ولا شهر والثالث محو (لا رجاء) ولا عنود والى ذلك أشار التاظم بقوله وركب للمفرد فالتحاشى (د) بنى (عليه) أى على الفتح (أو على الكسر إن كان جمعا بألف و تاء) مزيد بين (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبيك على فراق الأعصاب لا مقبل حلاقا لابن عصفور

(إن الشباب الذي يجد مراقبه • فيه نك ولا لذات الشيب)

وللتأول لأنك بلا يبنى لك) قال النحوي قد يقال إن الاسم الذي هو حرفك لا يجوز أن يكون بمعنى الفعل لأن الفعل الذي هو يبنى يدل على حدث هو الانقباض أي الطلب وعلى زمان ولا شك أن القول بمعنى المتناول لأدلة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا إذا دخلت على الفعل) أي غير الماضي التي ليس دعائيا قال الرضي يجب تكرير الالتماس الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين أحدهما أن تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أي لا تقبل مرحبا أو لا مرحب موضعك مرحبا أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لأن الدعاء بالفعل أولى فكانه قيل لا سلمت سلاما ولذا دخلت على قولك كما رأيت تكريرا لأن هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صل وثانيهما أن تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها أن تدخل على لفظ شيء سواء أخرج بالإصافة نحو هو ابن لاني أو بحرف الجر أي حرف كان نحو كنت بلا شيء أو مفضية من لاني وانقصب نحو أنك بلا شيء أو ارتفع نحو أسمع لاني وثانيها أن يسجد ما بعد لاني الجرح لها نحو كنت بلا مال ولا يتجر إذا لم يكن لفظ شيء إلا بهما من بين حرفي الجر وثالثها أن يعطف ما بعد لاني بالجرور بضم كقوله تعالى غير المنصوب عليهم ولا الضالين (فصل) (قوله لا)

الثون ما ضربه لئلا من باب علم (قوله بفتح العين) قال النوشري هذا خبر متعين ويحوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما  
ن فتحه) قال النوشري فيه نظرو حق العبارة فكما أن نصبه على وقد يقال إنه على حذف مضاف أي نائب فتحه الخ (قوله شيبا) قال  
النوشري أي فتحه الخ والمراد أنه قام على المقرد (قوله كذا) بفتح الخ (قوله لأن الحركة الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويبدل على  
ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فإن ابن صفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من  
المعنى أن كلام الفتح والكسر جاز والأرجح الفتح (قوله لأن خبر التناسخ الخ) قال (٢٣٩) النوشري صريحه أن قولهم له نفس

أما دة حلقه ونفسه خبرا من  
ما وهذا ينافيه ما قدمنا  
يداه من أن ما إذا بطل  
نفسها بطل عملها اللهم  
إلا أن يكون ذلك مبيها  
على مذهب يونس الغاللي  
بإحاطة مطلقاً وهذه  
المسئلة المطروحة أيضاً على  
هذا النمط وقد صككت  
كتبت في مارجر أو هو قول  
قال الإمام السعدي في المطول  
قولا من الإشكال ليس  
بالحل

غير ما إن يفترق بال  
يهرز فيه الواو حيث حلا  
وذا عطف لما قد حروا  
وبين أهل العلم قد حروا  
من أن ما إذا بال لا يطل  
في لها فإنها لا تعمل  
أه بن أن كلام الفارح  
صريح في أن لا تعمل مع  
انتقاض النفي وبرهانه أنه  
لم يذكر فيها سلف من  
شروطها عدم الانتقاض  
لكن صرح العصام في  
شرح الكافية باشتراط  
ذلك وهو القياس وسيأتي

بكسر التاء وفتحها (روى بها) وذات جمع لئلا وهو اسم لا والفتحة بفتح العين خبر على الجمل بالفتح  
والتاء إذا كان اسم لا رتبة أقوال أحدها أنه يعمل في البناء كما هو في الإعراب فكما أن فتحة في الإعراب  
كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الأكثرين (و) قال أبو الفتح بن جني (في الخصائص)  
ما حاصله (أنه لا يجر فتحه بصرى إلا أبو عثمان) المأذني وعذرة لخصائص لم يجر أصحاب الفتح إلا شيبا  
قاله أبو عثمان والاصواب الكسر بفتح نون اه الثاني كالاول إلا أنه ينون لأن تنوينه كنون  
مسلمين لا كتونين زيد ملائنا في البناء جزم به ابن مالك في سبيل المنظوم رفته ابن الدهان عن قوم وثابه  
ابن خروف الثالث أنه يفتح لأن الحركة ليست له بل لمجسوع المركب وهو لا والاسم قاله المأذني والقارسي  
وهو حسن في القياس ووجه الموضع في المعنى وشرح الفوائد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بفتح  
تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المخاربه جواز الأمرين متى على الخلاف في حركة اسم لا  
فن قال في إعرابه وحذف تنوينه لتخفيف كالأجاج والجرى والزمان والكرفين كسرو من قال في  
بناء كجهود البصريين فتح (و) بنى (على البناء إن كان شئ أو مجزأ على حده) أي على حد المعنى  
وطريقته في إعرابه بالحروف وسلامة واحدة واحتتمه بنون زائدة محذوف للإضافة (كقوله

لعمري فلا لفتين بالعيش متعا) • وسكن لوراد الثون تنابع

قال في بكسر الهمزة تنبئة فالف اسم لا مبنى على الياء معناه بالبناء المنفرد جرحاً لعمراً من التعزية وهي  
الحل على الصبر عند المحمية والثون الموت وروى عنه الذين يودونه وهو جمع وارد (وقوله •

يخسر الناس لاثنين ولا آس ط) • لا وقد علمتهم شون

فحين بكسر النون الأولى جمع ابن اسم لا مبنى على الياء لا آس جمع أي حطب على ما قبله والاحرف  
إيجاب وقد علمتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء مشكاة فوق معنى أعتهم وشون جمع شأن وهو  
الخطب فاعلم حتمهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يجر اقتراعه بالواو لأن خبر التناسخ يجوز اقتراعه بالواو  
كقول الخامس • فأسى وهو هريان • وقولهم ما أحد لا وله نفس أمانة وليس حالاً خلافاً للعين  
لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالي إلا كالتالي الموضح في باب الحال وذهب الجبره إلى أن المعنى  
والجموع على حده في باب لا معربان بناء على أن التثنية والجمع طارضان تضمن أو التركيب في حلة البناء  
ولو صح ذلك لزم الإعراب في يازيدان ويازيدون ولا يقال به وعن القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف  
في ذلك (قيل وحة البناء) فيه (أضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله) •

فقام بطرد الناس عنها بسيفه • (وقال الألامن سبيل إلى عند)

واختار هنا القول ابن صفور وحله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء لتضمن كثير

في باب الاستثناء أن لا تنافية للحس لا لعمل في موضع فلو جاز أن حقه فحتمهم شون حال كما قال الدين وقد نقل الفارح في باب الحال  
عن شرح القاب يجوز اقتراعه الماضي التالي إلا بالواو (قوله في حلة البناء) قال النوشري فيه محمض وكان القاهر أن يقول الذين عما  
حلة البناء على الخلاف في ذلك بغير انظار أن قوله في حلة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المذكورين في حلة البناء قوله ولو صح ذلك لزم  
الإعراب الخ أي لكلام الجبره معك قال الزرقاني ما حاصله أن كلام الجبره معك أيضاً لما على به الجبره وأقول قد أجيب عن ذلك  
بأن سبب البناء هنا وفي الماضي ورده على المعنى والجسوع غلباً كما أهرب والندان والثان لورود التثنية على المعنى وهو الذي  
والتي لأن الوارد له قوة ولم يعرب الذين لأنه ليس من نسق الجمع •

(فقره واحده ابن الضائع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذي هو معنى من معناه الضمول ولا شك أن ذلك مدلول للتكرار لأنها في سياق التثنية للعموم وفي ذلك نظر لا يمكن أن يكون التثنية شاملا فثبت ما قلناه وقد يقال أنه يحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الظاهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدفع بأن الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومما مراد من قال إنهما ركبا أن ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبفاء معنى الكلمتين (قوله تكسمة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمعنى أن علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قد قيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المحتمل والجواب أن الغرض تعبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجمع له منصوبا وحذف التثنية للضرورة هل حدد قوله فتولى فلا مهم ثم باديء أظلم أصيدكم أم غرالا حيث جعلوا عليها مفعولا محذورا واللام محذوفة كما ذكره في المعنى (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن يكون حارثة وترك تون نور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا أبلى) قد قدمنا وجه الإشكال والجواب عنه (٣٤) قريبا فلا يعمل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري لم ير فيه بقوله ما اتصل به الخ

واضحه ابن الضائع أن المتضمن لمعنى من إسماء هو لا عليها لا الاسم بعدهما (وقيل) علة البناء (تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الإسمين (تكسمة عشر) هذا قوله - يسيويه والجماعة ويؤيده أنهم إذا حصلوا أعربوا فغالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله - أثور ما أصيدكم أم ثورين - ودليل التركيب البناء ترك تونين وهو مفعول مقدم لأصيدوا أما كم فعل التوسع بإسقاط اللام والمعنى أصيدكم ثورا أم ثورين (أما المضاف وشبهه لغيره) بما اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا هلما بموت وأما لا أبلك فاللام زائدة لتأكيد معنى الإضافة وهي مستندة من وجه دون وجه أمارجه الاعتداد فلأن اسم لا لا يضاف لمرفة فاللام مربة لصورة الإضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها مبر بالالف والياء يبر إذا كان مضافا أو شبه هذا منسوب يسيويه والجمهور وبشكل عليهم لا أبلى بالالف مع الإضافة إلى ياء المتكلم (والمراد بشبهه) أي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع أو منصوب أو مجرور نحو لا قبيحا لعله محذوف ولا طالما جبلا حاضر ولا سورا (من زيد عندنا) فلا لا يجمع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمؤخر خبرها لعله في الأول فاعل قبيحا لأنه صفة مفعلة وجعل في الثاني مفعول طالما لأنه اسم فاعل ومن زيد في التثنية منه لئلا يغير الإسم بمضيل وما ذكره من نصب القيد بالمضاف وتثنيته هو مذهب البصريين وأما ما ابتدأ به من لا طامع جبلا بتثنية أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب وعليه يتخرج الحديث لا مائع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قاله في المعنى (مصل) ولك في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما أي فتح ما بعد لا الأولى وما بعد لا الثانية (وهو الأصل نحو لا بيع فيه ولا خلة) فتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمر) بن العلامة (والثاني رفضهما إما بالابتداء أو على إعمال لا حول ليس كالآية) المتقدمة (وقراءة الباقيين) من السبعة (وقوله)

مشكل لشبهه المنعوت إذا نسبت متعمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري هل الحديث هل ما ذكره غير متعين لجواز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر وللتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا اقتضاها به وهو مأخوذ من كلام للمعنى في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله القصارح لفظه في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الله ما بين في هذا الباب ذلك وقال إن اللام للتثنية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز حذف ذكر مثل ما حذف وخفيه

دفع التكرار قال في شرح التيسيل لظهور أن التثنية على رأى البصريين بمنع ولعل السر والمدلول عن ثبوته لإرادة التنصيص على العموم أم وهذا مبنى على أن الاسم لا المعرب لم يتضمن من ومما فيه فتنبه له قبل القارئ من الرضى ما يستفاد منه الجواب بأبسط من ذلك فقال قوله لغيره إن قدس قال صنع في مثل قوله تعالى لا تخرب عليكم اليوم قلبي في الرضى أن الظرف بعد التثنية لا يتعلق بالمعنى بل بمحذوف وهو خبر واليوم في الآية مفعول لمليكم ويحذف المكس وقوله تعالى لا طامع اليوم من أمارة اليوم خبر المبتدأ وإن كان جنة إذ المعنى لا وجود طامع ولا تظن أن مثل هذا جار والمجرور متعلق بالمعنى وكل مصدر يشعنى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مذهبنا كان أو منبيا كقولك الاتكال عليك وإليك المصير ومنك الخوف ربك الاستعانة ثم قال يقول لا مصلية في الجامع إذا غيب في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ويجوز أن يكون مستغرا في الجامع من يصل غيره وإذا قلت لا مصل في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع أو غيره (مصل) (قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري يجوز النجاة الخمسة الأوجه المذكورة الظاهر أنه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك ولا قال الظاهر أنه إذا قصد نفس الجامع وجب فتح الثاني والأول وإذا أريد نفس الوحدة لم يجر فتح قوله هذا مرادهم

(قوله لا يدن لكم) قال به من المعتزلة المناسب إسقاط لكم إذ ليس هو حجة كونهم لا يدن لهم من حجة كونهم غير يدن أي ليسوا رؤسا  
كأفاله (قوله على الرافع) قال الله تعالى هذا مخالف لقوله ابن لوردي وغيره أن القافية وأن الرواية السخ الخرق على الرافع (قوله  
إلا أنهما متالان) قال الورعاني قيل كان المناسب على هذا التحليل جواز كون ذي بقى قوله (٢٤١) جلس وقعد يديهما على  
العاملين مع أن

الصحيح خلاف ذلك وهو  
أنه قائل بأحدهما فقط  
والجواب أن العاملين هنا  
متالان لفظا ومعنى وفي  
المثال المذكور ليس كذلك  
أو قال طلب الفعل للفاعل  
أقوى من طلب الحرف  
لمصولة فلم يكن العاملين  
الفاعل كعامل واحد  
(قوله لا الأولى الخ) قال  
الدنوشي قد يقال قضية  
التقسيم أن يعمل لافي  
المؤمنين أو لا فيهما عامة  
عمل ليس (قوله ملغاة  
لتكررها) قال الورعاني  
الملغاة هي التي كانت عامة  
عمل (أو الفيت) هذا العمل  
لتكررها (قوله وحل  
الوجهين الخ) قال الدنوشي  
فيه نظر فلا يتأق ما قاله إلا  
على الأول وهو أنها ملغاة  
على أنه عليه يجوز تقدير  
غير لكل من الاثنين وأما  
إذا قلنا إنها عامة عمل ليس  
وهو الوجه الثاني فيجوز أن  
يقدر لكل من لا الأول  
والثانية خبر ويجوز أن يقدر  
لها خبر واحد لأنهما  
عاملان متالان على قياس  
ما سبق اه بلى أنه قد يقال  
ما المانع من كون الشيء

وهو عبيد الراعي بن حصين وما هو ذلك حتى قلت معناه (لا ما قل في هذا ولا جعل)  
يرجع ناقة وجل والمعنى وما تركتك حتى تهرأت من وقت صريح لا ناقة لي ولا جعل وهو  
مثل ضربه لبرادتها من (والثالث فتح الأول وفتح الثاني كقوله)  
هذا أمركم الصغار بعينه (لا أمل إن كان ذلك ولا أب)  
واختلف في قائله فليسبه سيبريه في الكتاب إلى رجل من بني مدحج وليس له ريش إلى حمام بن مرة  
ولسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني جندبنة وليس له الحنفى إلى ابن الأحرر وليس له الأصفهانى إلى  
ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الثقل وبعبته توكيده والباء رابعة (وقوله) وهو جرير بن جهم  
نعم بن طامر بن صحنه بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قبس  
بأى بلاء ياتهم بن طامر (وأنتم ذماني لا يدن ولا صدر)  
بأى متعلق بمحذوف والتقدير بأى بلاء تفتخرون وذماني بضم ذال المجموع والخفيف التويز بعد الألف  
باء موحدة مفتوحة أى إباح وجه لا يدن ولا صدر فليس له باني والمعنى لستم بروس بل إباح لا يدن  
لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رفع الأول وفتح الثاني (كقوله) وهو أمية بن أبي الصلت في  
أحوال الجنة : (فلا نفر ولا تأثم فيها وما قد هوا به أبنا عقيم  
والنفر الباطل والتأثم من أئتمه إذا قلته أئتمه وفاهوا معظروا المعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأثم  
أحد لا حد وما تعلقوا به من طلب شهرة حاصل عقيم على التأيد (والخامس فتح الأول ونصب الثاني  
كقوله) وهو أبيس بن العباس السلي جده العباس بن عبد المطلب أبو طامر جد العباس :  
(لا نصب اليوم ولا غنة) السخ الخرق على الرافع  
وهذه الأوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله مستفادة من قول النظم :  
ورحمتك المخره قائما كل جوارح لا قوة وإيمان أجلا  
مرفوعا أو منصوبا أو مركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا  
ولكل منها وجه يخصه أما فتحهما فوجه أن يجعل لهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعل مذهب  
سيبويه يجوز أن يقدر بعدها خبر لها ما أى لا حول ولا قوة لنا أى موجودا لنا لأن مذهبنا لا  
المفتوح اسمها لا يعمل في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ مطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه  
غير عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة بخبر مرفوعا ثمان ويجوز أيضا عنده أن يقدر لكل  
واحدة منهما خبر أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملة واحدة وعلى مذهب غير  
سيبويه القائل بأن لا المفتوح اسمها عامة في الخبر كما عرفت فيه لا الخاصة بها يجوز أيضا أن يقدر لها  
معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الأول والثانية وإن كانت عامتين إلا أنهما متالان فيجوز  
أن يملأ في اسم واحد مفعلا واحدا كافيا إن زيدا وإن عمرا فثمان لأنهما شيء واحد ويجوز أيضا عند  
هل لا بأن يقدر لكل منهما خبر على حيالهما أما رفعهما فوجه أن يجعل لا الأولى ملغاة لتكررها فلا بعدها  
مرفوع بالابتداء عامة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وحل الوجهين قلنا خبر عن الاثنين

(٢٤١ - نصريح - أول) الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كالجمول المصدر المضاف إليه بل ما هنا أولى بالجواز لأن العامل  
هناك واحد ومنا مختلف إلا أن يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا مفعلا في لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدأ يكون بلفظ  
فأثنان من حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ فثمن لكن قد يقال هذا لا يظهر فيها إذا كان الخبر ظرفا وظهوره تمييز المصنف في المعنى  
زيد في الدار ومرفوعا بخلاف زيد فأثنان ومرفوعا بغيره (قوله عن الاسم) قال الدنوشي واضح إذا جعل لا الأولى ملغاة وأما إذا

قدرت عامة حمل ليس فلنا خبر عنها لا عن اسمها (قوله إن قدرت لا الثانية الخ) قال الورقاني اجمع فلا مبرين معا وقوله تكرار أي زائدة لم يثبت لها حمل أصلا بخلاف مضاف (قوله أو العكس) قال الورقاني بأن قدره الأولى عامة حمل ليس والثانية مهمة أي إن قيل هذا لا يجري فيه التحليل لأن لا الثانية إذا كانت مهمة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملان مع أن هذا هو المضمون فالجواب أن حمل هذا ما إذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ يهرب من مفهوم التندم وانضح التحليل المذكور لأنه مبتدأ (قوله وخبر الأخرى الخ) قال الدوشري فيه مساعمة من حيث قوله لا أخرى بالتأنيب مع أن ما بعد إحداهما مبتدأ على تقدير أنها مهمة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الورقاني أي مركبة لمعنى التي المستفاد من لا الأولى (قوله وما بعد ما معطوف) قال الدوشري أن قدر معطوفه على مدخول الأولى من عطف المفردات اتجه (٢٤٢) أن لها خبرا واحدا وإن جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الورقاني احترازا عما إذا لم

يقدر معطوفا ويستصح (قوله والابتداء) هذا مني على أن العامل في خبر المبتدأ الابتداء لا المبتدأ وعلى غيره كان ينبغي أن يقول والمبتدأ (قوله ويحوز أن يحمل لا الثانية الخ) قال الدوشري لم يهرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الأول أنه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والتأنيب يجب تقدير خبرين لأنه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيويه لأن خبر لا العامة حمل إن مرفوع والعامة حمل ليس منصوب

إن قدرت لا الثانية تكرار الأولى وما بعد ما معطوف فإن قدرت الأولى مهمة والثانية عامة حمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن إحداهما خبر الأخرى محذوف كذا بدوهم وقائم ولا يكون خبرا عنهما كلا يلزم محذوران أحدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني تواردهما من معطوف واحد قاله في المفتي في مسألة لا رجل ولا امرأة مرة مهملة وأما فتح الأول ورفع الثاني فوجهه أن لا الأولى عامة حمل إن ولا الثانية زائدة وما بعد ما معطوف على حمل لا الأولى مع اسمها فتند سيويه يجوز أن يقدر لها مع خبر واحد لا غير مبتدأ وما عطف عليه وحده لا بد لكل واحد من خبرين لا يمتنع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد يجوز أن يحمل لا الثانية غير تدويره مضافة أو عامة حمل ليس وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن لا الأولى ملغاة أو عامة حمل ليس ولا الثانية عامة حمل إن وتقدر الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء حمل المدحجين أو أمانح الأول ونصب الثاني فوجهه أن لا الأولى عامة حمل إن ولا الثانية زائدة وما بعد ما منصوب مدر (وهو أحدهما) لأن نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتح بلا توين (حق) قال ابن الدهان في العروة (حصر ليس وجماعة) من التحريم (بالضرورة كتون المنادي) المخرجه المخرجه وجملة الخبرين منصوب على إحداهما حمل لا أولى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة متركدة وأن الاسم بعد (من نصب بالمعطف) على حمل اسم لا الأولى عند ابن مالك عند غيره على لمعنا اسم لا لأنه لا يمتنع في لا على ما معطوف على الفتح زلت مدركة العامل المحدث للفتحة الإعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيويه أن يقدر لها خبر واحد بعد ما لأن خبر ما بعد لا الأولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا بعد ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الثانية لا اسمها عامة في الخبر هذه كما يقول غيره فيلزم إجماع الخبرين مع ما قبله لا يجوز ليحجب أن يقدر لكل منهما خبر على حده وعند غيره يقدر لها خبر واحد لأن العامل هدم لا واحد اه يجوز أن يقدر لكل خبر واحد ما لا وجه الخطة مأخوذة من أني عشر وجهها ذلك لأن ما بعد لا الأولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الإلغاء والرفع على إعمالها حمل ليس فهدء ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه الرابع وهو النصب وإذا شرط مع هذا الأربعون الثلاثة الأول فسد التي عشر وجهها كلها جائزة إلا اثنين وهما رفع الأول على الإلغاء أو على الإعمال حمل ليس ونصب الثاني أو أنها ان افتخار في شرح الجمل إلى ما تلو واحد ولاتين

(قوله وهي ملغاة أو عامة حمل ليس) أي ويجوز أن يقدر لها خبر واحد عند سيويه كما هو ظاهر كلام الفشارح وقال الشهاب القاسمي أقول ينبغي أن يمتنع تقدير خبر واحد عند سيويه والجمهور ينده على إعمالها حمل ليس لأن الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللأول عند الجمهور وللابتداء عند سيويه لعدم الرفع الموقر واحدا لم أن يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحذر (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التأمل إجماع في الحال عليه ويلزمه الإعمال في الحال لأنه مكلف من كيفية تقدير الخبر في الحال عليه كما عرفت ولعل هذا للشارح رحمه الله في شكوت عن التفصيل في الحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيويه الخ) قال الدوشري قديقال هذا بيان مانته من ابن مالك وغيره من أنه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فإن هذا على مذهب سيويه وذلك على مذهب غيره (قوله مرفوعا بما كان مرفوعا به الخ) قال الدوشري هكذا ينقل عن سيويه وينقل عن غيره أن لامع انهما مستأ في محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بها لكونها مبتدأ لا بما كان مرفوعا به قبل

دعونا ولينظر ذلك (قوله صفا على لا الأول) قال الدوشري هذا على مذهب سيبويه وقوله صفا على لا مع أنها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) متصل أن يكون خبر الموصوفين لا حذوهم متصل أن يكون صفة بالرفع على الفعل والنصب على القطر والخبر محذوف (قوله إذا هو) قال الدوشري قد قيل أن الأصوب الإتيان إذا لأن يقال إننا لما قلنا له وأنى بالضم مفردا باعتبار ذلك كورواجرى الضم على ما ذكره في الأصل لفظ هو مفردا للنصب أن الضم لم يوجه إلا لفرادى الضمور وقال إن الإفراد في الضم كقوله تعالى إذا رآوا العمار فارقوا المصنوعا إلى أهل لا يثنى ضم موافقة (٢٤٣) المشبه للنصب هو الإفراد في الآية.

إما لأن النصب بأو هو على أن الضمير عائذ على الرؤية لقهومة من رآوا وهو الحق

### (فصل)

(قوله وإذا وصف النكرة الخ) قال الثاني هذا الضابط صادق بنحو ما رده في لامع ما رده إذا بفتح ما الثاني مع أنه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على أنه ركب) قال الدوشري ظاهره بل صريحه أن الاسم مجموع الأسمين ويتأني قوله إذا وصف النكرة فإن ظاهر ذلك أن الاسم الأول والثاني صفة في (قوله ثم دخل الخ) قال الدوشري صريحه أنهما حيث ناسم لا وقد يتوقف عليه من حيث أن كلامهما دل على معناه وتعيين التركيب عدم ذلك اه

وله أنه عدم عند القول بأن صفة بناء الاسم المفرد تركيب أن مراده من خبر بأنهما ركباً أن ذلك شبه تركيب لبقا مع الكلمتين

وجها هذا إذا صفت وكروك لا (فإن صفتهم لم تكرر ولا وجه فتح الأول) على إعمال لا عمل إن (وجاء في الثاني بالنصب) صفا على لا الأول (والرفع) صفا على لا مع اسمها امتنع فتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبد شاة يمدح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك :

(فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) إذا هو بالجهد أو كمي وأدرا يروي وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالنصب (وأما حكاية لا غش لا رجل وامرأة بالفتح) بلانوين (فصادة) والأصل ولا امرأة طلفت لا رجل لبناء بجاء على بية لا كما قلنا لا يعطى لكمة على بية كل وإلى ذلك أشار النظم بقوله :

والنظم إن لم تكرر لا استحكا له بما تضمنه في الفصل انتهى (فصل) (وإذا وصف النكرة فالمبلىة مفرد) متعلق بصفة (متصل) لعدم مفرد (جاء) في الوصف المفرد (فتح على أمركب معها) أي مع النكرة (قبل هي لا) وصار الوصف هو الموصوف كالنفي الواحد ثم دخل عليها لا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل صفة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجه له البناء تضمنته معنى من فصارا كأنهما معا تضمنتا معنى من وقيل إنما جرى على لفظ الموصوف لأنه أدبه. العرب وقيل فتح فتحه إعراب وحذف توريته لهذا كذا (و) جاز (لص) مراعاة لفظ النكرة (الموصوفة) لأنها في محل نصب بلا وقال الضابطي النصب بالمثل على لفظ النكرة فإن كان مبليا لأن حركة البناء هنا شديدة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها انتهى (و) جاز (أما لهما مع لا) لأنها في محل رفع بالابتداء أصح ورويتها بالتركيب كشيء واحد حكوا على لفظها بالرفع وجعلوا التثنية للمصروع كما عكسوا في التثنية لقرون بلا نحو مردت برجل لا غير (قوله لا كرم قال الدوشري) على حرف التثنية مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى (لحم لا رجل ظريف فيها) هذا من أمثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريف بالنصب ولا رجل ظريف برفع وشبه لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجلين ظريفين وظريفون يستوي فيهما لفظ المقتضج والنصب ولا عندنا ظريفان لأن اسم لا في ذلك كله مبنى ولا فرق في النصب بين المقتضج كأمرو الجاهل المصروع بمقتضى (ومنه لا ما مع ما رده عندنا) فيجوز في ما الثاني فتح على أنه مركب مع الأول والنصب والرفع على ما مر وصف النكاح الألفاظ في شرح الفصل كون ما الثاني صفة لما الأول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد وإنما هو من قبيل التركيب القضي أو البديل انتهى وجوابه أنه لا بعد في جملة صفة لا لما وصف ياردا صار مقابرا للأول فتأخر المطلق والمقيد و(لأنه يوصف بالاسم) الجامد (إذا وصف) ككررت برجل طائل (والقول بأنه توكيد) لفظي أو بدلي (خطأ) لأن ما الثاني لما وصفه وتفيد بقيد خرج من كونه مراد فالأول فلا

(قوله لا خمسة عشر) قال الدوشري فإن قلنا على غير هذا أي خمسة عشر حركة غير حركة الألفية لا أجل لأو لألف مفتضى الظاهر التقدير إذا لم يقدر أن تلك ذهب عن خلفتها حركة البناء لأجل لا يفسد على الثاني لا غير (قوله وقبل فتح فتحه إعراب) قال الدوشري على هذا الترجيح يكون قوله أو لا جاز فتحه في ظبط بأن يقال إن التثنية للعمل كالأسماء الإعرائية والبنائية (قوله مراعاة لفظ النكرة) قال الدوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لهما مع اسمها) قال الدوشري هذا على مذهب من (قوله لفظ المقتضج) قال الدوشري لو قال لفظ المبني والنصب لكان حسنا (قوله والقول بأنه توكيد لفظي خطأ) قال الثاني وجه التثنية أن التوكيد القضي إعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التوكيد وأن يراد به معنى المركب إذ يذكر فيمكن اللفظ الأول معاداة وجواب بأن الواجب إعادة المعادة وأصل المعنى



والحق ليس شعري إذا لاقيت مالا فاه أمثال من أكرمت على عدم الاصطبار فالتسلي أم لها تهم  
وتثبت وكفى من الموت بما ذكر تسليها وأدخل إذا الظرفية على المضارع بدل الماضي (وهو) نادر  
وقاء الحرفين على معنيهما (فليل حتى يوم) أجز على (الخلو من أنه غيب واقع) في كلام العرب  
ورده على الجزول إجازته إياه والحق ونحوه في كلامهم على فة كقولهم في المثل أن لا فاص بالمر  
والفاس بكسر الفاء وبالفاء المهمة والميم مفتوح العين المهمة الخار والقلوبين لفظ أهمل ينطق  
بالحرف الذي بعد واوه بين الياء الموحدة والفاء ولاه مضبوطة وقد تفتح كاله الدمايين  
(ونارة يراد بهما) أي بالهمزة ولا (التوبيخ) والإيثار (كقوله :

ألا أراهوا لمن ولد شيعة) • وأذنت بمشيب بعده هرم

فألا حرف توبيخ وارهو مصدر ارهوى يرهوى أي انكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهين  
يقال ارهوى فلان عن التبيخ أي انكف عنه وولدت أدبرت وذميت والخبيرة الخباب قال في المطول  
والشباب في الحقيقة مارة من كون الخير لأن في زمان تكون حرارة الغريزية مضبوطة أي قوية مفتعلة  
انتهى وهو مأخوذ من كلام الأطباء وأذنت أظلمت الخبيب والخبيب واحد قال الأصمعي الخبيب وحول  
الرجل في حد الخبيب من الرجال والخبيب بنهم يباهن القدر والمهرم كبر السن (و) كون الحرفين  
يراد بهما التوبيخ (هو الناب) في الاستعمال واخره الله ما بين فقال أهم إن الخبيد للإيثار التوبيخي  
هو الهمزة وحدها لا يجرع إلا بالنسبة الخفاء بلاني على حافة من البيت عدم ما لا رها ما سرفايت والتوبيخ  
مسلط على ذلك وجعلت فيهما حرفان كل منهما يليقما اختص بهما أحباب الضمى بأن المراد أن الهمزة تخيد  
الإيثار التوبيخي وكذا لا تخيد النفي فجموع الإيثار التوبيخي على النفي (ونارة يراد بهما  
النفي كقوله : ألا امرؤى استطاع رجوعه) • غير أنهما مائات بد الفلات

والمراد المدة ويرأب فتفتح الياء المثناة تصد وسكن الراء على آخره له موحدة قبها حمزة بمعنى يصلح  
منصوب في جوابه النفي وقاعه ضمير الممر والألف في قوله تعالى ولا أي المصنوع بد الفلات في  
استعارة بالكتابة واستعارة تهييلة استعارة للفلات بد الياء من يكسب أشياء بيده (وهو) أي كون  
الحرفين يراد بهما النفي (كثير) واختلف في الأصل قد مضى الخبر مرعاة عليها مع النفي والناتجا  
(و) المتمد (عند سيبويه والخليل أن الأصل) ملاحظ فيها معنى الضل والحرف نفس (ملاحظة أننى فلا خبر  
لها) كأن أننى لا خبر له (وملاحظة ليس فلا خبر مرعاة عليها مع اسمها ولا الفاعل ما إذا تكررت) كما أن ليس  
كذلك لأن ليس لا تركيب مع اسمها ولا تكرر فتلقى للتعامل الأصدها إلا في الأسم خاصة فيبين إن كان  
مفردا ويعرب نصبا إن كان مضافا أو شبه (وعاقلهما المايز) والمجرد لعلها كالمجردة من حمزة  
الاستفهام فلها صفة مركبة ما لها مجردة من تركيب ولصبر وخبر والفاو الياء لفظ اسمها أو حله  
واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أن استطاع إما خبر لا وإما صفة لاسمها مرعاة لعلها مع  
اسمها لا لعل اسمها فقط ولا تصبوا عليها فرجوه مرفوع بمسطاع على التنبية من الفاعل فاللادم أحد  
الأميرين ما ثبت الخبر أو مرعاة لعلها مع اسمها وإما كان فهو المدهى (و) ردأه (لأدليل لها في البيت)  
أي الذي استدلاله (إذ لا يتبين كون استطاع خبرا) لا (أو صفة) لاسمها (ورجوه فاعلا) على حذف  
مضاف أي نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوه مبتدأ مؤخر أو الجملة) من  
المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لمر وصفته الأولى جملة ولي وإذا طرقة هذا الاحتمال سقط منه  
الاستدلال ولما فرغ من الكلام على الألف المركبة انقضى وهي المشار إليها في النظم بقوله :

وأعط لامع حمزة استفهام • ما لنحن دون الاستفهام

في ألا أنى لفتى من عدم  
الخبر منع مرعاة لا واسمها  
والناتجا إذا تكررت  
(حمزة وأدعل إذا فتح)  
قال النحوي في له ظهر  
فإن النفي على الاستقبال  
فالمضارع واقع في حله  
لا في موقع الماضي (حمزة  
وأجاب الفتى) لا يبين  
أن جوابه لا يلائم جمل  
البيت فاعد القسم الذي  
أريد فيه بالحرفين التوبيخ  
وجعل مقابلا لما يكون  
فيه الحرفان باقين على  
مضامها .

(قوله إذا جعل الجواز) أهم أنه يفسر في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسلفنا آخر باب إن علم بغيره هو إلا الحذف الخبر وهو  
 كثر على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناطق في الكافية . والاسم المسموع به يقدم . وذلك كقولهم لا عليك أي  
 لا بأس عليك والحذف لا كما في حكاية الأعرابي لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحسنهم من الله) فطعن من حذف في الجامع الصحيح  
 للإمام البخاري وحمته ولذلك حرم القراء أحسنهم يروى لا أحسنهم وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري باب  
 لا شخص أحسنهم من الله ترجم قبله (٢٤٦) باب تسمية الله شيئا أو رد قوله تعالى قل أي شيء ما كبره ما فعل الله شيئا وبينه وبينكم دلالة  
 الآية لصاحبه على تسميته  
 تعالى شيئا هذا وقال المزيدي  
 عبد السلام في الآمال  
 ما معنى التسمية هنا إن حلتها  
 على مذهب الشيخ على  
 الإرادة أشكل التحليل  
 لأن التهي يقع من المراد  
 وعن غيره أم هذا يستقيم  
 على رأي المعتزلة وإن حملناه  
 على رأي القاضى على حصة  
 فعلية أي بفعل من يركب  
 القوا حش ما يملكه النور  
 تلغى مناسبة التحليل لأنه  
 يصدر المعنى لأن الله أكثر  
 عذابا بهم من القوا حش  
 ولا مناسبة بين كثرة العذاب  
 والتهنى (قوله وركب مع  
 لا الخ) أي ركب الحر مع لا  
 قال الشهاب القاسم لأنه  
 لا حمل إلا على هذا لكن  
 المبتدأ المؤخر مرفوع فلو  
 حمل في الخبر نصب الحمل  
 لزم أن لا ترفع المبتدأ وت نصب  
 الخبر وهو غير معهود فيها  
 اه وقال الدماميني في  
 الجملة السادسة من الباب  
 الخامس من حواشي

فرفعوا إلا البسطة على الأصح نكتة بلاسم غير الأسلوب وقال (وترد ألا تلتبيه) والاستفتاح  
 (فتدخل على الملتين) الاسمين والمعلية لا تعمل شيئا فلا تسمية (نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم)  
 والفتية (الأيوم بأيوم ليس مصروفا عنهم) فألا داخلة على ليس تقديره لأن يوم منصوب بمصروفا  
 مقدم من تأخير الأصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم بأيوم (و) نرد ألا (مرحبة) بسكون الراء  
 وتخصيضية) بمجموعة وعنادين معجمتين (متخصصان به) الجملة (الفتية) النورية ولا حملان شيئا  
 فامر حية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) أو التخصيضية (نحو ألا تتألمون فما نكتوا أيمانكم) وإنما  
 اختصا بالعملية لأنها الطلب لأن العرض طلب بل هو وحق والتخصيضية طلب بعد وإدراج ومضمون  
 العملية أمر حادث متجدد فينبغي الطلب به بخلاف الاسمية لأنها الثبوت وعدم الحدث قال ابن الحاجب  
 في شرح المحصل حروف التخصيضية معناه الأسرار أو تقع بعد ما المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها لما مضى  
 (مسألة) (وإذا جعل الجبر) سواء انفصل الخبر لا أم خبر المبتدأ (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحسنهم  
 من الله) حر ورجل (وإذا علم) من سياق أو غيره (خلقه كثر نحو فلا فلا فوت) أي هم (قالوا لا أحسنهم)  
 أي علينا ولو ذكر الجار عند المحذرين وإلى ذلك أشار الناطق بقوله :

وشاع في هذا الباب إسقاط الجبر . إذا المراد مع سقوطه ظهر

(و) حذف الجبر المعلوم (بقره) بالتحسين (ويعالون) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم  
 لا يظهر ووجرا مرفوعا ويظهر وتظهر والظرف وهو ظاهر كلام سيوي وقال أبو حيان وأكثر  
 ما بعده الجواز إذا كان مع لا نحو لا إله إلا الله أي لنا وفي الوجود أو نحو ذلك قاله الراغب في جره أنه  
 لطيف على كلمة التشاؤم هكذا قالوا والصواب أنه كلام تام ولا حذف وأن الأصل الله إله مبتدأ وخبر  
 كما تقول زيد مطلق ثم متى جاءه أو التحسين قد تم القول على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها في  
 نحو لا رجل في الفار ويكرن الله مبتدأ مؤخر أو إله جبر امتدما على هذا يخرج نظائره نحو لا سيف إلا  
 ذو الفقار ولا فتى إلا علي فلهذا أوضح هنا وقال بعده فنت وقد يرجع قوله بأن فيه سلامة من دعوى  
 الحذف ودعوى إبدال ما لا يحمل على المبدل وهو ذلك على قول الجمهور ومن الإخبار عن النكرة بالمسرفة  
 ومن العام بالخاص وذلك على قول من يحمل المرفوع خبرا اه

( هذا باب الأعمال الداحلة بعد استيعابها على المبتدأ والخبر فتتصبها مفعولين )

هنا قول الجمهور وذهب السبيل إلى أن المفعولين في باب على ليس أصابها المبتدأ والخبر بل هما  
 كفعول أصلى واستدل بظننت زيدا حمرا فإنه لا يقال زيد حمرا إلا على جهة التفسير أو التلميح ذلك  
 مع ظنه أصح جيب الجمع وأن المراد ظنه زيد حمرا فحينئذ خلافة ذهب القراء إلى أن الثاني منصوب على

المقنى ولا يخفى حذف هذا القول يعني قول الراغبى وأنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها إلا المبتدأ ثم لو  
 كان كذلك لم يجر نصب الاسم العظيم وقد جوزه (قوله ودعوى إبدال ما لا يحمل الخ) قال الزرقاني أي لأن خبر لا لا يضمن كونه نكرة  
 والاسم الكريم معرفة فلا يحمل على المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني أي من أن الاستثناء المقترن بدل (قوله من يحمل  
 المرفوع حمرا) قال الزرقاني أي عن النكرة ( هذا باب الأعمال الداحلة بعد استيعابها على المبتدأ والخبر ) (قوله فتتصبها  
 مفعولين) أورد بعضهم على إتمام نظير ما مر من الثاني في باب ليس وأجاب بظن ما أجاب به هناك (قوله وأجاب بالمتداع) قال الزرقاني أي  
 يمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل أنه يقال ظنه زيد حمرا فحينئذ خلافة فاطن المذكور لتفسيره به اه وأجاب التكايفى بأنه

مأول بمعنى ظننى الذى انحصر المسمى بغير وكما أن قولك زيد حامم مأول بمعنى زيد مثل حامم بشهادته (قوله مستدلا  
 بوقوعه جملة) قال الدوشى فيه نظريان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثانى الذى أصلا خبر (قوله موقوف على بوقوعه معرفة  
 وضمير الخ) لا حاجة لقوله وضميرا بمعرفة معرفة ثم الحال قد تأتى معرفة وجملة كثيرا بل أجاز ذلك قياسا حاجة مسمى البندادون  
 ويونس فعمل القراء وافقهم على ذلك (قوله وباءه لا يتم الكلام بمرته) قال الدوشى (٢٤٧) أى ليس هذا شأن الحال دائما

وإن كان بعض الأماكن  
 لا يتم الكلام بدون  
 وما خلقنا السموات  
 والأرض وما بينهما  
 إلا حين (قوله وإليه أشار  
 الناظم الخ) كما أشار إلى  
 ذلك أشار إلى أن كل قلى  
 لا يتمدى بقوله أى رأى  
 الخ (قوله وجدوا أنى)  
 قال الثانى دلالتها على  
 اليقين بالالتزام قال الرضى  
 وأما لإبادة الشيء على صفة  
 وهو وجدوا أنى وعدم  
 أفعال القلوب لأنك إذا  
 وجدت الشيء على صفة  
 لزم أن تعلمه عليها أن لم يكن  
 معلوما له وقد أشار  
 الخارج لذلك بقوله وإنا  
 سألنا الخ قال الدوشى  
 (قائدا) لا يستعمل  
 إلى (لا مزيدا) قال ويكون  
 أنى بمعنى أصاب نحو طاع  
 مالى ثم أضيف أى أصبت  
 (قوله قال الله تعالى  
 تهود) قال الدوشى  
 وقال تعالى وإن وجدنا  
 أكثرهم لفاسقين ومصدرا  
 الوجدان عند الانقراض  
 والوجود عند السداد

الاعية بالحال مستدلا بوقوعه جملة فاجارا ومجرورا وعرضا بوقوعه معرفة وضميرا وجملا  
 وباء لا يتم الكلام بدون (أفعال هذا الباب نوحا أحدها فعل القلوب على ما قبل لما ذكرنا لأن معانيها قائمة  
 بالقلب وليس كل قلى ينصب مفعولين بل التلي ثلاثة أقسام ما لا يتمدى بنفسه نحو فكر) و  
 كذا (وتفكر) فيه (وما يتمدى لواحد) بنفسه (نحو حرف) زيدا الخ (والمهم) المسئلة (وما يتمدى  
 لاثنتين) بنفسه (وهو المراد) هنا وإليه أشار الناظم بقوله:

انصب بفعل القلب جرأى ابتداء أى رأى حال عطف وحدا

ظن حسنى وزعمى مع هذه حجابى وجعل الله كاشفا وهب كالم  
 (وينقسم) هذا القسم المتمدى لاثنتين (أربعة أقسام أحدها ما يبين الخبر يقينا وهو أرى متوجدا إلى  
 ولعلم معنى أهل ودرى قال الله تعالى تهود عند الله هو خبر) قالوا لخصه به، فعوله الأول وخبرها مفعوله  
 الثانى وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب وإعماسا عن وجهه لعدم لأن من وجدنا الخ على حقيقته  
 فقد علمه وقال الله تعالى (إنهم ألقوا آباءهم حالين) ما بآبهم مفعول أول وحالين مفعول ثان (قال  
 الشاعر) وهو زياد بن سار (لعم شفاء النفس نهر عذوبا) . فبالغ باطن في التحليل والمكر  
 فتعلم أمر بمعنى أطم وشفاء النفس مفعوله الأول ونهر عذوبا مفعوله الثانى (والأكثر وقوع) تعلم  
 (هذا على أن) المفعولة (وصفها) فمصدق المفعولين لا شئال صلتها على المسند والمستدالية (كقوله)  
 وهو زهير بن أبى سلمى بعظم السنين (فتعلم تعلم أن يقيد حرة) . وألا تعجبها لما لك قائلة  
 فأى فتح الممرق قد يفتقد يفتنون حرف موصول بالوصف خبر ما قبلهم وحرة بكسر الهمزة المعجمة وتعدد  
 الراء المهملة اسمها مؤخر وأن وصلتها بصدى جسد مفعول تعلم إلا إلى آخره جملة شرطية وإفاء  
 في نصيحها فائدة عن الرخصة فيألفه والهاجلى قائلة بالله على الصمد وقد يكون تعلم بمعنى الماضى  
 قال يعقوب تقول تعلمت أن زيدا خارج بمعنى كلفته (وكذلك) الآخر:

(ودرى ألوف العهد يا عمرو فاختبط) . فإن اختبطا بالوفاء جسد

ودرى مبنى للمفعول والثاء مفعولة الأول في موضع رفع على النيابة عن الفعل والوفى مفعولة الثانى وهو  
 صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالصب على التعبدية بالمفعول به وبالجر على الإضافة وهو  
 منادى مرخم بهذا البناء واختبط جواب شرط مقدر أى إن حدثت فاختبط من الضبط وهو أن يثنى مثل  
 حال المضيوط من غير أن يرددوا لها كأن حصا (والأكثر) درى (هذا أن  
 يتمدى بالباء) نحو درى بزيد (فإذا دخلت عليه الهدرة تعدى لاخر نفسه نحو ولا أدراك به) فضمير  
 الضامين مفعولة الأول والمجروور بالباء مفعولة الثانى (و) القسم الثانى ما يفيد في الخبر رجاءا وهو  
 خمسة جمل وحياءا وهو وب وزعم نحو (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) فالملائكة  
 مفعولة الأول وإناثا مفعولة الثانى (و) صو (قوله) وهو نميم بن مقبل وقيل ابن أبرس بل الأعرابي

وقال قوله في الآية تهود أى تقيتوه لا بمعنى أصاب وإنما يصوب مفعولين بل واحدا هو طوكذا أفى (قوله وإعماسا عن الخ)  
 قال الدوشى قد يقال أن معنى وجد بمعنى علم غير مفرغ من غيره (قوله فإليك قائدا) قال الزرقانى أى صادق ما أى قائده بصيدك فعلا  
 إشكال (قوله) وقد تكون تعلم بمعنى الماضى قد يحذف مع ظاهرها أن تعلم في المثال ليس ما حيا وليس كذلك فكان الظاهر أن يقول  
 وقد تكون تعلم ما حيا (قوله فاختبط) قال الدوشى قد يكتب بقرن لما اختط مع أنه يثنى أن يكون هو المختبط بفتح الباء وقد يقال  
 إن معناه أن جعلها أمة متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقته فراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال الثانى أما

جعل وقد جعلهما الرضى لا اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاد غير مطابق للواقع وأما زعم قد جعلها القول بأن الشيء على صفة غير مستند إلى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق وأما صاحب رهب ثم ما قبل فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أحاطة) قال الدنوشري ينظر هل ثمة صفة لأحاطة يكون منوها منصوبا أو هو مجرد مضاف إليه معنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف في نسخة مصححة بخطه مجردا وكذا رأيت بخطوط في نسخة صحيحة من شرح لشوامد البني عليها خطه وهو ظاهر كلام الفارح (قوله ألت بمعنى تولد) قال الدنوشري هذا معنى مجازي إذ الإلصاق حقيقة الزيادة الخبيثة يقال ألم به إذا زلزلته وبادء خبيثة قاله بعض شراح ديوان أبي الطيب اه وهو عجيب فقد قال في الصحاح (٢٤٨) الإلصاق التزلزل فقام به أي زلزل به ولم يشر من لاستعمال الإلصاق بمعنى الزيادة ثم قال اه

يقال يزودني لحاما أي في بعض الأحيان وفي الأساس ألم به زل ويزودني لحاما أي غبا ثم قال من المجاز لم شئت أي أصلح حاله فلم أن الإلصاق بمعنى التزلزل حقيقة (قوله والأقل في هب هذا الخ) قال الدنوشري قال في الصحاح وحبني فقلت ذلك أي احببني واعدوني ولا يقال هب أن اه وكان عليه أن يلبه على أن الفارح أشار لزمه معا للبنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديبه إلى صريح المفعولين ووقعه على أن وصلتها نادر حتى زعم الحريري أن قول الخواص هب أن زيدا قائم لحن وذهل من قول الفائل هب أن أبانا حمارا (قوله وإفراد الضمير الخ) قال الدنوشري قلب على إفراد الضمير

(قد كنت أحجوا بأمر وأحاطة) حتى ألت بسا يوما ملات فأبهره مفعوله الأول وأحاطة مفعوله الثاني والميلات جمع ميلة بمعنى النازلة قابل ألت بمعنى تولد (و) نحو (قوله) وهو السماء ي بشير الانصارى رضى الله عنه (ملأه من المولى شربك في الخ) ولكننا المولى شربك في المدم قال المولى بمعنى صاحب مفعوله الأول وشربك مفعوله الثاني والمدم مضم العين الفخر (و) نحو (قوله) وهو ابن حمام السلولي (فنت أجري بأحاطة وإلا فبني أمرا حالكا) فباء المتكلم مفعوله الأول وأمر مفعوله الثاني وما لك انت أمرا أو الأقل في هب هذا وقع على أن وصلتها كاف المستلة الحار في الفخر الضمير أبانا كان حمارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس (زعمت شيئا ولست بشيخ) إنما الشيخ من يجب ديبا فباء المتكلم مفعوله الأول وشيئا مفعوله الثاني ويجب ديبا يدرج في الماضي درجاء ويدا (والأكثر في زعم هذا وقعه على أن) تخفيف النون (أو أن) شديدا أي مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) وإفراد الضمير في مثل هذا أصح من تثنيته لأن العطف فيه بأو وهو رأى الصريخ والتثنية رأى الكولين فالأول (نحو زعم الذين كثر في الجبل يستراو) الثاني نحو (قوله) وهو كثير عزة (وقد سمعنا في فخرت كدها) ومن ذا الذي يامر لا يتصير وهو سادى مرغم (و) القسم الثاني في باب ما الوجه هو الغالب كونه اليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه إنهم يرونه يصعدون أفقيا) الأول ثم رجعا والثاني اليقين (وكقوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وقوله تعالى فإن علمتموه من مؤمنات) الأول اليقين والثانية ثم رجعا (و) القسم الرابع ما يرد هبما أي بالوجهين (والغالب كونه لرجعين وهو ثلاثة ظن وحسب وعال) فالرجعان (كقوله ظنك أن شئت لظي الحرب صالبا) فمررت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الأول وصالبا مفعوله الثاني وأن شئت بالبناء للمفعول شرط وظلي الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريف بالعين المهمة الإيهام والجهن يقال عرذلي الحرب إذا جهن وقال الخليل عرذو عرج في الحرب واحذوا المعنى ظنك صالبا الحرب إذا أوقدت نارها فاهزم من فيمن كان منهم (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون أنهم ملأوا دهب) أي يتيقنون ذلك (و) الرجعان في حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلبي

وتثنيته بعد المظف بأو اه أقول الذي نص عليه المصنف في حرائر لا ثمة كما نقل عنه المسكت أول باب التكررة والمعروفة إن أواني الهلك والإيهام بخرد بعدها الضمير والتي لتبريع بطابق نحو إن يكن ضيا أو فقيرا فاقه أولى بهما وليس حل ذلك في بعض النسخة المترجمة من معنى القريب فقال في قوله تعالى إن يكن هب أو فقيرا فاقه أولى بهما الظاهر أن الجواب فاقه أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما قد توهموا لأن أرونا لتوزيع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الأبدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية التماكس في باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشري يعني المبني للفاعل وأما رأى المبني للمفعول فقال الرضى ويستعمل رأى الذي لم يسم فاعله من رأى فاعلا عمل الظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل معنى علم وإن كانت أرى بمعنى أعلم

(قوله وكما حسنا) الظاهر أن هذا البيت كناية عن أنه كان بطل جماعة من قومه فحسانا فتبينوا بخلاف ذلك وهذا يضرب للثقل  
ومورده ظاهر كذا بهاءش نسخة النوشري بخط بعض طبعته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاقه وهذا البيت من  
أبيات في الخامسة وبعد هذا البيت فلما أتينا عصبة نذرية بقودون جردا والاعنة ضمرا  
صينام كاساقوا بمثلها ولكنكم كانوا أهل الموت أصمرا فلما فرغنا النسخ بالبيع بهذه بعض أبيات عديده أن نذكرها  
وهذه الآيات من أحد المصنفات (قوله وما لا استطاع في موضع لمفعول ثان) فضبطه أن الذي في موضع المقوم الجملة لا الموصول  
فقط وليس كذلك قال في المعنى في بعض النسخ لا يعمل لسان لإعراب جملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف مخرجاء الذي قام  
أبوه والذي في موضع رفع والصلة لا يعمل لها وبقي من بعضهم أنه كان يقرأ أصحابه أن (٣٤٩) بقولوا إر الموصول وصلته في موضع  
كذا احتجنا بأهم ما كذا واحدة

والحق ما قدمه لك بدليل  
ظهور الإعراب في نفس  
الموصول نحو ليقم أيهم  
هو في الدار التي المقصود  
منه وما كان يلقنه هذا  
البعض لأصحابه أشار إليه  
السيد رحمه الله في أو آخر  
الحالة المقتضية لتقديم  
المسند من شرح الملتاح  
والجاء في باب الموصول  
في إعراب ما ذا صنعت  
فإنه قال ما استدأ وما بعده  
خبره أو بالعكس (قوله  
تزدحم بمعنى حرف) قال  
القاضي قال الرضي لا يزوم  
أن بين هاتين وعرفت  
فرقا معنويا كما قال بعضهم  
لعمري هلست أن زيدا قائم  
وهلست أن زيدا قائم  
واحد إلا أن حرف  
لا ينصب جزأى الاسم  
كما تنصبهما هلم لا تفرق  
معنوي بينهما بل هو

(وكما حسنا كل بضاء شحمة) عشية لايت جدام وحسرا  
فكل مفعول الأول وشحمة مفعول الثاني وعشية منصوب على التثنية وجدام وحسرا قبيبان  
لم ينصرفا فعليه والتأنيث (و) واليدين فيها نحو (قوله) وهو ليد الناسرى  
(حسبت التثنية والجود غير تجمدة) وبأحدا إذا ما المرء أصبح تافلا  
فالتثنية مفعول أول الجود مفعول عليه وغيره مفعول الثاني ولم يثن لأنه اسم تفضيل واسم التفضيل  
إذا أضيف إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير وبأحدا بالياء الموحدة والخاء المهمة تمييز وإثبات ملية  
وما زائدة والمرء مرأفوع بفعل محذوف يفسره أصبح وثالثا لبعض تقبلا خبر أصبح المحذوف والمعنى  
تقبلا للتثنية والجود غير تجمدة وبأحدا إذا أصبح المرء تقبلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لأن  
الأبدان تنحف بالارواح إذا مات صاحبها لصغر ثقلية كالجذات (و) والزججان في حال (كقوله  
إحالة إلى لم يمت من الطرف داهوى) بسرملك ما لا استطاع من الوجد  
إحالة بكسر الهمزة والياء من متعها والكاف مفعول الأول وزدا هو مفعول الثاني وإن لم تنقص الطرف  
شرط وجوابه محذوف راحة بسرملك بمعنى بكلمة بعد جوى فاعه سمير مستريحه ود على جوى وهو  
العائد من الصلة إلى الموصول وما لا استطاع في موضع المفعول الثاني لسرملك ومن الوجد بيان  
لما (و) اليدين فيها نحو قوله (ما حلتى زيدا بعد كرمه) الشكو إليكم حوثة الألم  
أنشده خلف الأعراس الكوفيين وباء المنكح مفعول الأول وشحمة مفعول الثاني وهو بفتح الصاد المعجمة  
وكسر الميم والنون الرمز لثقل وزن شحمة فتمت بها الجملة التي هي خبر جوى فاعه سمير مستريحه ود على جوى وهو  
وظلمت في إعادكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بها المحذوفين وخشيت معترض بين الثاني وهو ما والى  
وهو زلت وصدا معترض بين اسم زال وهو الثناء وخبر ما هو أشكو وبعدكم متعلق بضمها وجاء تقديمه  
عن الصلة المشبهة لا ما ظرف وحوثة بهم الخاء المهمة والميم وتقدمت الواو المفعلة والتقدمت نفس  
طية بعدكم ما زلت أشكو شدة العرق (تلميحان) الأول أن (الاول زده علم معنى حرف و) ترد (هلم بمعنى أتمم)  
وزلما أشار إلى ما ظلم بقوله لعلم حرفان ظلمت به تعدية لواحد ملزمه  
(و) زرد (رأى) بمعنى ذهب (من رأى أى المذهب و) ترد (حسب معنى قصد فيشعدين) هذه لأفعال  
الأربعة (إلى) مفعول (واحد) فقط ما وطأ (نحو واقف أسرجكم من بعدوا أيها السكم لا تلبثوا شيئا) أى

(٣٢ نصريح - أول) هو كقول في اختيار العرب يوم جدي يصرون أحد الناساويين في المعنى يحكم فقط دون الآخر أقول  
هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان وبعضهم قول آخر وهو أن العلم يشتمل بالمرادف أو  
التكليات والمعرفة تشتمل بالجزئيات أو البسائط قال في شرح المنهاج ومن هذا المعنى النحويين يقولون علم يشهدى إلى مفعولين وحرفه  
تشهدى إلى واحد فتأمل ثم إن الرضي نافذ نفسه في باب كاد وعراش لا يشهدى بطلان ما ذكره هاو أن للمعنى تأنيذا في باب الهمدية  
اختلافها بحسب اختلاف المعاني والفظ واحد كالأصغ المذتركة بين معنيين أحدهما لازم والآخر متحد كآشاء وأظلم وقد عقد  
لذلك بابا في الخصائص وذكرناه في حاشية الألفية في باب تعدى وقرروا (قوله بمعنى أتمم) الانتهاء أن تجعل لخصائص موضع الفاعل السبع  
(قوله وإليها أشار بقوله لعلم حرفان أخ) لكنه أصر ذلك عن ذكر الإله والتعليق وأوهم أنها يجران فيهما وليس كذلك فيما صنعته

المصنف أحسنوا شار بمخالفة للاهراض عليه (قوله وتقول رأي أوجه حنفية الخ) قال الثغاني لا دليل فيه على أن رأي هذه متبعة إلى واحد دائماً الجواز أن تمتدى تارة (٢٥٠) إلى مفعول كقولك رأي أوجه حنفية كذا خلا لا قال المدون شري ويمكن أن يقال الثاني حال

وفيه نظرا ثم قال المقتضى  
ونارة إلى واحد مصدر  
ثاني هذين المفعولين  
عضا إلى أولهما كقولك  
رأى أبو حنيفة حل كذا  
كأنه لم يعمل علم المتعدي  
إلى اثنين هذا الاستعمال  
الثاني كما صرح به الرضى  
قوله (فلا يتعديان) قال  
الدوشرى يقتضى أنهما  
فعلان وإنما ذلك فعل  
واحد وهو واحد لكونه ورد  
بمعنيين وكان المصنف قد  
نظر إلى المعنيين المذكورين  
(قوله بمعنى ضرب من نحو  
رأيت الصبيد الأولى)  
إسقاطا للضمير بأن يقول  
وبمعنى ضرب ثم الأولى أن  
يقول وبمعنى ضرب زيد  
الصبيد لا يقتصر على ضرب  
(قوله رأيت واحدا) قال  
الدوشرى ومصدر واحد  
هذه الوجدان والوجود  
أيضا ومن ذلك قول المتنبي  
والظلم من شيم النفوس  
فإن نجد

ذاعنه للعنه لا يظلم  
 ولأن وجد أيضا بمعنى  
 حزن لقول وجد زيد على  
 محبوه أي حزن عليه  
 وصدده الرجوع بمعنى حقد  
 فهو وجد على غيره أي  
 حقد فتعدي إلى واحد  
 وإن كان وجد بمعنى

لا ترفون شيئا (و) تأبى (كحرم ما هو على تعيب بظن) بالطاء المشددة أى يمتهم (و) تأبى (يقول رأى  
أبو حنيفة حل كذا ورأى فلان فى حرمته) أى ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا وذهب الفاضل إلى حرمة  
(و) رابعا (بحر حجرت بلى لث) أى حرمت فصدنا (و) ترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتم ديان) يقال  
وجد زيد إذا حزن أو حقدو بحتضروى المصدر فصدرو وجد بمعنى حزن وجدو مصدر وجد بمعنى حقدو وجد  
(وتأتى هذه الأفعال) خمسة (وجبة أسماء الباب لعمان أخر غير قليلة فلا تعدى لمفعولين) فتأتى علم القلبية  
بضم الميم كعلم الرجل إذا كان مغفوق الشغل العليا وتأتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى بصرت  
وبمعنى أشار نحو رأيت كذا أى أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد أى ضربت به وتأتى حجابا بمعنى  
غلب والحاجة نحو حجاب زيد عمرا أى غلبه فى الحاجات ومعنى رد نحو حجابى السائل إذا ردته وبمعنى ساق  
نحو حجرت الإبل أى سقتها ومعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجرت الحديث أى كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو  
حجابك أى أقام بها ومعنى غلب بغا حجابك أى غلب به وبمعنى وقف كقولهم فحين يشككن به إذا حجابوا  
أى إذا وقف وتأتى وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أى أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أى  
استغنى وتأتى قد بمعنى حسب بفتح السين نحو حدثت المال أى حسبته أحسبه بضم السين فى المضارع  
وتأتى زعم بمعنى كمل نحو زعم زيد أى كملته وصحته وفى التنزيل وأنا به زعيم وفى الحديث الزعيم غارم  
وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد إدارأس ومنه زعيم القوم فلان أى رئيسهم وبمعنى قال كقول  
أبي زيد الطائي يا خلف نفسى إن كان الذى زعموا حقا وماذا يريد القوم الذين

أى إن كان الذى قاله حقائق فيه بن برى وبمعنى من وهول يقال ذهب الفداء بمعنى سمته وهول  
وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لا بن برى قال ابن عاتق قال ذهب في غير مزعم أى طمع في غير  
طمع وتأتى دوى بمعنى خدع نحو دوى الذهب الصيد إذا حده واستخفى فيه ليفترسه وتأتى حسب بمعنى  
أمر لونه وأبيض يقال حسب الرجل إذا أمر لونه وأبيض كأبرص وتأتى حال العجب يقال  
حال الرجل تكبر وأجيب بنفسه وبمعنى طمع بالظاه المفعلة يقال حال الفرس أى عز في عقبه وذهب  
ذلك (وإنما لم نذكرها في هذا المعجم) (التنبيه) (الثاني) من التنبيهين العرب (الحفوا  
رأى الحلية برأى العلية في التمدى لالين) جامع إدراك الحسن الباطل كقوله تعالى إني أراهم عصرا  
فأرى حفوا في ضمير متصلين باسم واحد واحد محققا ولولا ما بينهما مفعول أول لوجه أنه أصرع غير المفعول  
الثاني و(كقولك) وهو عمرو بن أحر الباطل يذكر جماعة من ذومه لحفوا بالظام فرأهم في منامه  
(أراهم ولحقني) حتى إذا ما تم في الليل وانخزل انخرا لا

فألهاء راحم مفعول أول ورضي عنهم الرأه وكسرهما مفعول ثان والرفقة الجماعه يزلون جمه  
ويرحلون جمه وسوارفقه لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حليمة بدليل قوله حتى إذا  
ما انتهى الليل وانعزل أي انطوى وانقطع وإلى هذا أشار النظم بقوله

ولرأى الرؤيا أمم عالميا طالب مفعولين من قبل انتمى  
 وذهب بمعهم إلى أن رأى الحنية لا تنصب مفعولين وأن ثاني المنصوبين حال ورود بقرينه معرفة كما هنا  
 واحترس بأن الرقة الرفقاء وهم المخاطرون والمرافقون فهو بمعنى اسم التفاعل فالإضافة فيه غير محضة  
 قلله الموضح في الحواشي وفيه نوح مفعول لما هنا (ر) رأى الحلب لا يدخلها الماء ولا تملق خلافا للشاعبي  
 (ومصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (عب) تأويل في رأى من قبل ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلية بل

استغنى المصدره الجدة والوجد وفي الحديث معال ذى الوجد عظم واهن الجدة كما أهل يجد و لأصل الوجد لانه مصدر ووجد  
(قوله وإلى أشار الناطم بقوله ولأرى الرقيا) لمكن كان يذنب أن يدهمها على الإلقاء والتعليق كما فعل المصنف لثلا

ثلاث يوم جريانها (قوله أفعال التصدير) قال لا تسمى قال بتصديره بعد المفعول لعل أفعال متناهية برائن مظهر ما وخارجا فلا يصح أن يدعى كونها مبتدأ وخبر الوجود والجماد هما خارجا بين ذلك أنك تقول صيرت القدر خيرا والمعلوم موجودا ولا يصل أن يصدق أحدهما على الآخر بمتنع انتهى ويجاب بأن خبر القدر في صحيح أي القدر ليعاين تصديقه في كذا المعلوم موجود إذا الوصف المتواتر لا يفترط وجوده دائما بل يكفي وجوده في بعض الأوقات انتهى والبعض الذي نقل عن هر القاني وأما ما أجاب بقدر ذكره المناطقة في بعض النسخ والقضايا الموجهة مخرجها بأن كل نائم مستيقظ فعليه صابغة وأمر السببر أخرجه حفيد السعد في شرح التهذيب بأنه لا يناسب قواعد اللغة يدعى لأن الوصف حقيقة في الحال هذا وقال الشهاب القاسمي له جاب من البحث بأنه إن أراد شيخنا أن أفعال التصدير لا يكون مفعولا لها إلا متناهيين مظهر ما وخارجا فهو مخرج رسنا المنع فهو قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموجل بعض) فإن ترك هنا من أفعال التصدير مع صدق أحد مفعولها على الآخر وإجماده مع خارجا فإن لما نصح بصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وإن أراد أنه قد يكون مفعولا لها كذلك فليس ولا يصح لأن أفعال الجباب لا يجب أن تدخل على الجباب والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الإسلام القسري ابن المصنف هل دخولها عليها لأنه العال به لآله المراد هنا وإلا فقد تدخل على غيرهما كالتشديد ريدا عمرا لا على وجه التشبيه أي ظنك بالمسحوق إذا كانا فيهما واحد وليس أصلهما مبتدأ والخبر إذا لا يقال زيد عمرو ولا على وجه التشبيه المتضمن لاختلافهما ذاتا (قوله كجمل) قال المصنف في الخرائج ما يشع أن يكون من هذا يلزم قوله تعالى بذكر من الدين أو تروا الكتاب كتاب الله ورايهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ورواه ظهورهم مفعول ثان ويصدق بل بطرحه طرفا لئلا لأن الطرف لا بد أن يكون حاربا لفاعل العامل فيه والادون غير كالذين رواه ظهورهم انتهى وقوله لأن الطرف لا بد الخ لا يخلو إطلاقه عن لفظ وقد حرر الرور كشيء من البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر أنه ليس فساد الخبر جال في لفظ المكان حية عند القاسمي وقد ذكر أنه روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أبي بيهاء سبيل وأخيه في المسجد وهو دليل لنا فذهب إليه إمامنا طاهر قرشي وصاحب الحسب والذهب رضي الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت في (٢٥٩) المسجد ورواه أنها كالأخارج

لا يقتضيه إلا أنه خلاف نظام المتبادر ولما قرر في الأصول أن الطرف بعدا له ومفعول في الفعل الحس يكون لها بطلانه

قد فتح مصدر الأهمية غلاما آخر يرى وإن مالك بدليل وما جعلنا الرور التي أركنا (لا فتنة الناس قال ابن عباس) رضي الله عنهما (مروا بهين) ولكن المشهور بفتحها فان الحلية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصدير) وإنما قيل لها ذلك لولا أنها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى (بكمال ورد وترك والشد ونظا وحيد وهب) وإليها الإشارة

بعد غير الحس يكون الفاعل فقط ونتم قال أحمد بن محمد بن زيد قال الذين قد تعبدوا في مسجد فأتى طائفة لا بد من وجودهما فيه وإن قالوا إن قلده فيه يفسرط وجوده القادف فقط فيه ومقتضى كلام السجاء أنه لا يفسرط وجود الفاعل والمفعول في الطرف هذا ملخص ما قال ابن سير في شرح المنهاج ذلك أن تقول ما قاله في القاعدة وجه وجه لأن طرف المكان من الحسيات فإذا جعل طرفا لفاعل حسي متعدد لزم كون الفاعل والمفعول حيه لأن الفعل المذكور لا يتحقق إلا بوجودهما بخلاف الفعل المسمى فإنه أحس من الطرف الحس في كثر مما هو لازم لكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الأصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وهو ما أنه في القتل يفسرط وجوده المختول فيه لا القاتل وفي الضرب بمكسه ووجهه بأن ذكر المجد قريبة على أن القصد الجرح على انتهاك حرمتها وانها كما يحصل بوجود المختول فيه لا استلزام وقوع معصية القتل فيموجب جرحا قاتلا لأن الضرب يحصل مع حية المظلوف فإن قلعت فقل لنا ذكر وجهه قلعت يمكن أن يوجه بأن القتل لما استلزم غالبا وجود الرور حيا حال ما ورد من الفاعل وحال وصوله للقتول نزل منزلة الحس في أنه لا بد من وجوده في بطلان الفذف فله لا يستلزم ذلك لما نقرر من صدقة مع حية المظلوف فاشتراط كون الفاعل فيه فقط (قوله والتذويع) قال النوشري فيه أخلاف فقيل "أارة بتدبير إلى مفعول واحد هو قوله تعالى كثر العنكبوت انخلت بيتا إلى اثنين (قوله وحيد) قال النوشري حيد وأصار منفولان بالحجرة والضميف من صار الذي هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمرا حالما وإن كان صار بمعنى انقل ورجع فعلى مفعولين أحدهما بحرف الجر إذا ضط نحو صيرتك إلى موضع كذا أي نقلتك إليه وإن كان بمعنى التخيير إلى وصف كما هو في أخوات كان فعدت إلى فمفعولين نحو صيرت زيدا حالما ومن أفعال التصدير ضرب نحو ضربت الفضة غلته لا والحال المنفولة من كان بمعنى صار كقوله أكرمت زيدا حالما أي صيرته حالما قال ابن مالك ولا أخرجه مسموما

(١) قول الحسني فقيل تارة الخ ما بعده لا يصح أن يكون خلافا فيه سقط ولعله فقيل لها من الأخذ كما قاله الجوهري أي ليسا منه بل لما مادة أخرى كما قاله ابن الأثير وأخطأ في الرد على الجوهري بما حمته في القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله في آخر العبارة إلى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبسده كما مثل في الموضع لمراداه

(قوله تركنا بعضهم الخ) قال الله تعالى قال بعضهم اختلوا في ترك بعضهم جعله يندى إلى واحد وجعل الثاني منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير قولي مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنتد: وربيت حتى إذا ما تركته . أيا القوم واستغنى عن المسح شاربه وقوله هو من السريع الخ) قال الله تعالى أما الخطر الثاني فظاهر وأما الأول فلا ويصلح ذلك بتأنيده (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلزم ذلك لونه نظيره لا باليك حيث قيل إن اللام تؤكد معنى الإضافة فلا عمل لها والضمير مجرور باللام فلا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف يرعا بهم من هذه العبارة قد يكف وليس كذلك) (قوله تهيأ لأن يقال الخ) قال الله تعالى فلهذا أجمع الله العشرى في قوله تعالى وما من بضاعة من أحد إلا ننون من ضار حطفت للإضافة إلى أحسن لم يضر وجود من لا يهاجز من مجرور (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقاني هذا ما يناسب قوله تعالى ليس كل شيء . والسبب في ما هنا أن لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهو تأكيد لمثل الأولى إذا لم يكد بكسر الكاف (٢٥٢) وهو الثاني وهو كذلك في معنى (قوله فذلك) قال الله تعالى فذلك إذا كسر وفتح وإذا فتح (قوله لأنه إنما سمع الخ) قال الله تعالى قد يتوقف في كونوه معنى فذلك مثلا (فصل) (قوله هذه الأفعال) قال الثاني المراد به مجرورها لا جيبها لا علم من أن التعليل لا يجري في الظن ومراد فاعه وما لعله من عدم جريانه وعدم جريان الإلزام في أفعال التصدير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار إلى قول الرضى ولم يسمع مثل ذلك في الظن أنه لكن منعني الظن قول ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطي فراجع ثم قال الثاني ثم قول المصنف هذه الأفعال من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس إذ الأفعال أحكام أخرى خاصة في الرضى ومن

بقول الناظم: ولقي كصبرا أيضا بها نصب مبتدا وخبرا (قال الله تعالى فجاءه هباء منثورا) فاعلم مفعوله الأول وهبائه مفعوله الثاني ومنثورا نصب هباء وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا) فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم بومئذ يحوج في بعض) فبعضهم مفعول أول ووجه يحوج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى (واخذ الله إبراهيم خليله) فإبراهيم مفعول أول وخبلا مفعول ثان (وقال الشاهر) وهو جنس بن مرة الخليل (فحدث هراذ أرم دليلا) وفروا في الجواز ليمجروني ففرد بضم الفين المحجمة وتخفيف الزاء المهمة في آخره زاي اسم وأد قال العيني وأقصد الموضح عتوما بنون وقال إنه اسم جبل وهو مفعول أول لا يتصرف على إرادة البقرة ودليلا مفعول ثان وأرم منصوب على الظرفية والضمير المضاف إليه قائل وفروا ويمجروني رجع إلى بن لحيان في البيت قبله ول يحمي إلى واللام في ليمجروني لتعليل (وقال) ربيعة بن الحجاج: ولعبت طيبه بجم بالهمز (فصروا مثل كعصف ما كور) وهو من السريع مستعمل في مفعول لا مفعول من والوار في صبره وأنا لب القائل وهو المفعول الأول ومثل المفعول الثاني كعصف بجناب له على تقدير زيادة الكاف من المتضايخين وقال الدماميني فيليني أن تكون الكاف أسما أصيب إلى مثل فيكون محل كل من الكلمتين موقرا عليها أما إذا جعلت حرفا واحد أو جعل مثل مضافا إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم إلا الآية أن نزل منزلة الجزء من المجرور اه وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيدها فاعلم في المقتضى في حرف الكاف والمصنف قال الحسن درج كل جبهه في بنة قال القراء ووق الروح (وقالوا) في الدماء (وهي الله فداك) أي صعدت حكما بن الأهرابي عن العرب وهو قليل في ما المتكلم مفعوله الأول وفداك مفعوله الثاني (و) وهب (هذا ملازم للنهي) لأنه إنما سمع في مثل والأمثال لا يتصرف فيها (فصل) (هذه الأفعال ثلاثة أحكام أحدها الإعمال وهو الأصل وهو واقع في) أفعال

خواصها أيضا دعول أن المفتوحة على الجثة المنصوبة الجواز بنحو طيبه أن يدا قائم ولا تقول أطيعه أن يدا وهو في ثم قال ولا تقول أن مع جزئيا ساءة فسداسين مما مفعول لافعل القلب كما يقول بعضهم لأن أن المفتوحة مع جزئيا في تقديره فمره في جميع المواضع على الأولى أن يقال أن الاسم المنصوبين في نحو طيبه يدا قائما سادان مسد أن مع اسمها وخبرها فييدان قائمتها إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية اه وقوله من قصر الأحكام على الأفعال يعني أو ما الحق تلك الإعمال قال ابن الناظم وقد الحق بأفعال القلوب في التعاقب غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسأل واستبأن في قوله تعالى (فليظروا بها أركي طعاما ما فالظري ما إذا تأمر به فيفسروا بصرون بأبكم المقتون أو لم تفكر وأما بصاحبهم من جناء يسألون أيا بن يوم الدين ريسبؤنك أحق هو) وعنه ما حكاه سيبويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أي طريق ههنا وقول الشاهر: ومن أتم لنا فسبنا من أتمه وربحك من أي دمج لا حاصر. خلق فيه لى لأنه ضد علم انتهى وهو مأخوذ من قولوا لله رجما خلق في التسهيل ويشار كهن في الأفعال القلبية فيه يعني التعليل مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسأل وما والفهم أو قاربين لا ما لم يقاربين خلافا ليلس وقد خلق لى اه وفيه أن الحق بأفعال القلوب إصالة الأفعال

الأربعة الأول والباقي لواقعتهن وتعارهن ولبيان أن يكون ذلك ليس من أفعال القلوب وفيه أن ليس بفساد الحق وأن يونس يهين  
 الإلحاق في غير ما ذكر واقصر في باقي هل أن التعليق جائز في كل فعل قلبي ويهين أن يكون مراده أو ما الحق بدليل أنه قال إن الجملة  
 انقسمت إلى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار محروم بضمير أو ما يصاحبهم من جهة فليست بها أركي طعاما  
 يسألون أيان يوم الدين إلى آخر كلامه وهذه الأفعال ليس من أفعال القلوب هل ما في التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة  
 في موضع المفعول المصريح بهي العصرية ثم حيث كان يونس لا يفتقر ما مر لا يتجه في المفعول الرد عليه بأن من التعليق لثمة من كل  
 شعبة أيهم لأن نزع ليس خالي ذكر ذلك في بعض أي في الباب الثاني في الجملة الثانية بما له عمل من الإعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك  
 أنه لا يسله وإنما يتجه الرد عليه بما وافق عليه إلا أن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو جريان التعليق في غير أفعال القلوب  
 وما الحق بها لاني كون الآية من التعليق بل أن لفظة التي حدثت من المنفحات إن كانت من النظر القلبي فهي من أفعال القلوب فلا  
 معنى للإلحاق فيها وإن كانت من النظر العصري أشكل أنه في المفعول في كلامه على الجملة الثانية بما له عمل بعد أن قسم الجملة المدفوعة إلى  
 أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى (فلينظر أيها أركي طعاما) وذكر الخلاف في مسألة عرفه زيد أو من هو وقيل كلام العصري في سورة  
 هود وأنه قال إنما جاز في تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له كاتقول انظر أيهم أحسن وجهها  
 واسمع أيهم أحسن صوتا لأن النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال مائمه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع إلا من  
 جهته انتهى فكيف يقول إنه لم يقف عليه إلا من جهته مع أنه قد مر أنه وانما المراد أن النظر في قوله تعالى فلينظر أيها أركي طعاما بصري  
 وأيضا حيث كان يونس يجهل ما يقع في غير الفعل القلبي لا معنى لهذا الكلام من المصنف فيحذف المقام (قوله لضمت العامل بتوسطه)  
 قال النوشري إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين في هذه الحالة أسد بالخيار في الإعمال والإلغاء فإن تقدم على الاسم المنتظم  
 لام الابتداء أي من الإلغاء محو لا يذهب فقام وإن كان الفعل من غير الإعمال محو لا يذهب (٢٥٣) لم أظن قائما ومن مواضع  
 الإلغاء محوها بين معمول

هذا الباب (الجميع) الجامد منها والمنصرف والقلبي والتصديري ويتضمن الحكمان البانيان بالقلبي  
 المنصرف (و) الحكم (الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل لتفقد وحلا لضمت العامل بتوسطه)  
 بين المبتدأ والخبر (أو تأخره) عنهما فالتوسط (كناية عن حذف قائم و) المتأخر محو زيد قائم  
 فلتفت قال مازول بن ربيعة المخرى  
 أبا لأراجيد يا ابن اللزم ترحق (ولو الأراجيد حلت القوم والخمر

أدري ه أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوفين معطوفين عليه محو فوي في جهة الفردوس أفتلت بديني ه ولكن هذا الخبر  
 أحسب والروفا أيضا (قائمة) إذا تقدم هذه الأفعال في قول كان لام التأكيد ليعين الإلغاء محو إن زيدا لفتلت أمه قائم وإن  
 كان حرف استهزاء محو ألتن زيدا أسطفا فالإعمال متعين وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمول لا هذه الأفعال محو أين فلان زيدا قائما  
 أو متى فلان زيدا قائما فإن جعلتهما معمولين لقائم فأنه بالخيار إن شاء أحلف لبيان ذلك الكلام على الظن وإن شذذه ألتبعت ولم يكن الكلام  
 على الظن فلتفت أو لا زيد قائم ثم اعترضت بالظن حينئذ زيد وإن جعلها بمنى معمولين فلنظن لم يحر إلا الإعمال كما قال سيدي به لأن  
 الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدرا والقي إليه إسماء ومعمولها قبل محو الإلغاء انتهى (عليه) نقل عن الرضائي أنه إذا صدر  
 المفعول الثاني بكاملة لاستفهام الأول أن لا يعلق فعل القلب من المفعول الثاني محو محو زيد من هو وحلت بكرا أبو من هو وجود  
 بعضهم تعليقهم المفعولين لأن الاستفهام يتم الجملة التي بعدها كأن قيل هل هو أبو زيد وليس بقوى لا تخالفهم على النصب في محو  
 حلت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لا تخالفهم على النصب كما مراده من النصب امتناع الرفع وقوله ما هو قائما ما نافية  
 وأمل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله أو تأخره) قال النوشري قال بعضهم في هذه الحالة يجوز الإلغاء والإعمال  
 ولكن لكل منهما شرط أما شرط الإلغاء فعدم انتهاء العمل فلو لم يتعين الإعمال محو زيدا قائما لم أظن لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام  
 على المبتدأ والخبر ثم تأتي بالظن المنق وأما شرط الإلغاء فأن لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت لعين الإلغاء محو زيد  
 قائم فلتفت (قوله حلت للزم والخمر) قال لمصنف في الخواص قال أبو الفتح فيما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرابع لأن الزاوي  
 ليس للمطوف لاختلاف الجهتين طلبا وخيرا والمطوف لطلبه للثنية وروا الحال لطلب لا ابتداء ألا ترى أنها ولو الابتداء لطلب لطلب  
 غير واللزم مبتدأ ولا يمنع النصب على أن يندر مبتدأ أي وأما حلت ألا ترى إلى قوله (لأن زيدا الذي يبنى عليه)

(١) قوله ولا يمنع إلى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطا لحروا ه

إلا وأنه ترى انتهى وجه كون الجملة الأولى طلبية أنها استهتبه إذ الممثلة داخلة على قوله أي توعدني بالاراجع  
 (قوله لأن حذف العامل الخ) عبارة الرضى لأن العامل انتهى أي فعل القلب ختم أحدهم أو تأخر عن الآخر قال الشهاب قوله القوي  
 كأنه استقرا من الاشتاء وإشارة إلى وجه الإعمال (قوله ولما ذكره في الثاني) قال الدماميني القضا يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد  
 به ما ينصب في الخلق من عظم وغيره فعل الأول جعل ضمن الآية وعارفتهم فمأله أي حزننا باعتبار أن ذلك سبب فيه وهل الثاني  
 يكون استعارة شبه مفارقة الآية بما يترشح في الخلق من عظم وغيره من جهة أن كلاهما مؤثر للألم والتأني الملقى إلى الهلاك (قوله وهو  
 لام الابتداء الخ) قال الثاني إن (٢٥٤) قلت برده عليه عدم إطراد اللفظ في تطبيقه على ما هو في قوله أي أنها لا تدخل إلا على جملة

لأن لام الابتداء لا تدخل على المقدّم نحو إن زيد الفاسم فاع قد صرحوا بأن الأصل فيها التتقدم وأصله أن زيدا قائم آخرت اللام لإصلاح اللفظ قاله الرضى انتهى وقال الهدوشي وبعد أن تكون من شرطية ربما له من خلاق جواب القسم المضمر (قوله ولقد طبع الخ) قال الثاني يعني أن التعليق سبب دخوله على القسم وجوابه الفعل وفي الرضى وأما قوله ولقد طبع البيت وإنما أجرى لفظ طبع مجرى القسم لتأكيد الكلام لأن فيه اللام المقيدة للتأكيد مع هذا المؤكّد قوي على معنى التحقيق فصار كقوله وإنني نفسي إليك مع الصدود لا ميل انتهى وقصده أن الثاني جواب علم لكونه نفسيا لا جواب قسم مقدّر كما يقتضيه كلام المصنف ولا يشكر أن الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى طبع من ثم وطبع أي هم يترتب على أن أسبق

فوسط خلت بين المتأخر والمؤخر وهو القوم والخبر المتقدم وهو في الأراجيد جمع أو جودة بمعنى الرجوع وأراد بها التصاعد المرجع فالجارية على بحر الرجوع والزم مع اللام اجتماع الفصح ومهانة النفس ودناء الآراء فهو من آدم ما هي . وقد بالغ هنا الشاعر في مجرّ رؤية أو الحاجة على ما قيل حيث جعلنا القوم إشارة إلى أن ذلك غيرة فيهم والخود فتحت الحاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة الضعف والمعنى أي توعدني بأن القوم بالاراجع وفيها القوم والخود (وقال) أبو سيدة الديري وإن لنا شبيخين لا يطمئنا . شبيخين لا يجرى علينا غناهما (هما سيدنا يرحمان) طمئنا . يسوعانا إن أسرت غناهما فأخرجهم عن المبتدأ والخبر وإن حرّك شرط حذف جواها والمعنى هذان الفيضان يرحمان أنهما سيدا ماوراء يكونان كذلك إذا أسرت غناهما بأن كثر البنا أو تسلبوا أجرى علينا من ذلك (والقاء) العامل (الآخر) من المتأخر والخبر (الآخر من إعماله) فلا خلاف لفتنه بالتأخر (و) العامل (المتوسط بالمعنى) بالإعمال فيه آخر من إعماله لأن العامل الفعلي آخر من الابتداء (وليل هما) أي الإلقاء والإعمال (في المتوسط بين القولين سواء) لأن حذف العامل بالمتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فكل منهما مرجع قاله أبو حيان (عليه) هذا الإلقاء بالنسبة إلى المقولين وأما بالنسبة إلى الفعل ومفعوله فهو قائم فند زيد فإنه مجرور عند الخبر مجرور بحسب عن الكوفيين ووجهه إنه إنما ينصب بطلوع ما كان متداً فل مجبها ولا يلزم بالاسم (لأنه) ما الفعل قائم بالخبر أو يجرى أو حيان وشاهد الجواز قوله . فماك أظن ربع الظاعين يروى ربع ربع على القاطبة ونصه على أنه مفعول أول قوله فماك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر أصح المذبح قلل الملقى وأخرض بالاسم أن فماك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مستند أو ربع الظاعين آخر منه على تقدير مفعول أول مقدم وربع الظاعين مفعول ثان وأظن حامل على تقدير نصه (و) الحكمة الثالث التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا . ما له صدر الكلام بعده) وسعى تعليقه لأنه إبطال في القطع مع تعليق العامل في العمل وتقدير إعماله والمالغ من إعماله في المظاخر ما له صدر الكلام (وهو لام الابتداء الخ) ولقد حلوا لمن اشتراه الآية) وتماها (ما له في الآخرة من خلاق) فنبتدأ وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وما كما قال اشتراه المستقر وما يافيه وله وفي متعلقان بالاستقرا غير خلاق ومن زائدة وجملة ما له في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور وباللام وجملة من وغيره في عمل نصب معلق عنها العامل بلازم الابتداء لأن لها المصدر فلا ينحطها حامل وإنما انحطها في باب أن لرفع الخبر لأنها مؤخره من تقديم لإصلاح اللفظ وأصحا التقديم على أن (ولام القسم كقوله) وهو لييد على ما قيل ولقد طبع لتأني . شبيخين . إن المتأني لا تطيش سهاهما قالام في لتأني لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في عمل نصب متعلق عنها العامل بلام

مفعول لفرض انتهى وقوله يعني أن التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق دخول المعلق على جملة اسمية بل إذا قصد التعليق جاز الدخول على الصيغة لتبأمل (قوله والقسم وجوابه في عمل نصب الخ) قال الشهاب القاسم في حواشي ابن الناطم قد يشكل هنا لأن لام القسم متأخرة عن القسم لأن القسم مقدّر قبلها فكيف لعلق عنه

ولم تصدر عليه إلا أن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالتثنية الواحد وكان المنصير عليه متصلا على  
القسم انتهى وهذا الإشكال مبنى على أن المعلق لابد أن يقدم من جميع الجهة المعلقة أو يكون هو أحد الممولين كما في بعض صور  
الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم في شرح التفسير حيث قال بسبب تعليق كون المعمول على استفهام متضمن معنى أو مضافا  
إلى متضمنه أو نال لام ابتداء أو القسم أول أو ما أول أو المبتدئ أولا تنهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن ما نصه وإن  
تقدم على الاستفهام أحد المقدرين لم يصح أبدا من هو اختاره نصب لأن العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لأنه والذي بعد  
الاستفهام في مواضع المنى فكأن في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو يظهر فلو لم يكن أحد لا يقول ذلك وأحد هذا لا يقع إلا  
بعد الثاني ولكن لما كان هو الضمير المرفوع بالقرول شيئا واحدا والمعلق نزل منزلة واقع بعد الثاني انتهى ومنه قوله من الرضى وقد يقال  
ماذا كرهه أولا في سبب التعليق الموجب وهذا في المجرى ومنه ما يظهر أن جواب الشهاب لا يجرى الخارج نفعاً لأن كلام المصنف في  
السبب الموجب لأن ما حاربه يظهر ما عمل به الناظم جواز التمييز ضرورة تقدم أحد الممولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على  
تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو هلست أبرد زيد وهذه صبيحة أي يوم - مركة لأن المضاف إلى ماله الصدر له حكمه وهو  
صبيحة ومنزل ومنزلة وقد تكلم في الملقى على هذه المسئلة وبين نفاذ العشرة فيها بعد الجملة الثانية مما له على من الإعراب  
فقال واستغنى في نحو هلست زيدا من هو فقبل جملة الاستفهام ما إلى أن قال وعلى القول بأن حرف بمعنى علم فهل يقال إن الفعل معلق  
أم لا قال جماعة من المخاربة إذا قلت هلست زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم قائم مطلق من الجملة وهو مطلق في محلها النصب على أنها  
مفعول ثان وحال ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها مثل عد أن تكون (٢٥٥) في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل

في نظرها وإن لم يجر  
معلق وذلك نحو هلست  
زيدا أبوه قائم فاضرب  
كلام العشرة في ذلك  
فقال في قوله تعالى  
وليلوكم أيكم أحسن  
حسلا في سورة هود  
إيما جاء تعليق فعل

القسم لاجمة الجواب فخط فخط ما قبل إن جملة جواب القسم لا محل لها وإن جملة المعلق بها العامل  
لما عمل في ثنائيان وهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم المعلقة في المرة ولا م  
القسم لا معلق كقولهم لقد هلست أسدا أنا - لم يوم نصر لم النصر  
بفتح أو فلهذا لام القسم ولم معلق وقول هلست زيدا ليقوم من يفتح أو انتهى وفي الملقى أن أعمال القلوب  
لا فادتها التحقيق لجواب بما يجاب به القسم كقولهم ولقد هلست زيدا أي متى - انتهى فأخرج لام ثنائين من  
كونها القسم (وما الثانية نحو لقد هلست ما مؤلا بنظرون) لما كلفهم مؤلا مبتدأ وبظنون خبره  
والجملة الاسمية في موضع نصب بـ هلست وهي معلق بها الملقى في الجملة الثانية (ولا وإن الثائيتان)

البرى لما في الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو لا يلقى له بل أن قال وقال في تفسير سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا  
وإنما التعليق أن توقع بعد العامل ما يند منه منصوبه جيبا كملت أيما عمرو ألا ترى أنه يترق الحال بين تقدم أحد  
المنصوبين وبين معنى ماله الصدر وفهمه ولو كان تعليقا لا مرفقا كما أدرك في هلست زيدا مطلقا وعلما زيد منطلق والكلام على  
ما يمتثل بالجواب من العشرة مبسوط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على الملقى (قوله فخط ما قبل الخ) يمكن أن يجاب  
على تقدير أن المعلق جملة الجواب فخط بأن الاختلاف الاختباري كآب في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جرده المصنف في  
قول الناظم في باب إعراب الفعل في قوله وسره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث أنها  
معترضة للامتنافاة (قوله لقد هلست ما مؤلا بنظرون) قال الشهاب القاسمي إن غلصم يعرف الإحمال والإلحاح مثل ذلك مما لا إعراب  
له قبل المعلق قلت جملة مؤلا ينظرون قبل التعليق لا محل لها بل لا جرائها وبعد التعليق لا محل لها جرائها بل لها تأمل (قوله ولا وإن  
الثائيتان الخ) قال القاني رحمه الله تعييده بأن يكون جواب قسم لا ينافره وجه قال الرضى وقد يكون أي المعلق أحرف النقي وهو أن  
وما ولا نحو هلست زيدا قائم وما زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في له رافعا الاستفهام لآلام الابتداء وما أول الثائيتان فلزوم وهو غيرها  
في صدر الجمل وأما لا فادتها على الجمل الاسمية فلا لا فادتها الحاجة لأن المسكورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يفتنى أن  
هذا مبني على أن حلة تعليق هذه الأمور ولزوم وقوعه في صدر الجمل وهذا لا يوافق عليه المصنف وقد قال في الملقى في بحث إذا في  
أما كلام ما نصه والثاني أن ما لا تنقاس على لا لأن ما ماله الصدر معد بإجماع القاصرين واختصوا في لا فليل لها الصدر مطلقا وقيل ليس  
لها الصدر مطلقا لئلا يمتلأ بين العامل والمعمول نحو لا نعم أم وجاء بلا راد وقوله إلا أن قرطبا على حالة - إلا أنه كبد لا أكيد  
وقيل إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر حلولا على أدوات الصدور ولا فلا وعليه اعتمد سيوريه انتهى المقصود منه

قد كره في مواضع وجه التفسير وليس يصح من يخرج عليه بكلام الرضى هذا وقال الأشاطي في بحث كان دل قوله يعني  
 الناظم كذلك ساق خبر مخالفة على أن غير ما من أدوات التي لا صدر لها وسبب ذلك مبنى على قاعدة وهي أن العامل إذا تغير  
 معناه لم يتغير حكمه بيانه أن لم مع الفعل بمنزلة الجزء منه لا يعلم فعل جواب فعل رل يفعل جواب سيفعل كاذ كره مسيو به وغير  
 وكان الأصل أن يكون للتي داخل على الإيجاب فكيف تقول لم من رل سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي  
 جواب يفعل ما يفعل فأدخل حرف التي على الكلام الموجب معه أزد على المتكلم به لإدخاله ذلك لتغير معنى الفعل عن الإيجاب  
 إلى التي لجاء ذلك لغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود التي فلما ورد امتنع التقديم ولو قلنا العرب ذلك في  
 سيفعل وفعل فأدخلت عليهما ل ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم يفعل ذلك بل أنت بل يفعل كذا جوابا عن سيفعل وبلم يفعل  
 كذا جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لم يفعل ولم يفعل كواحدة وان يفعل بمركب وما وضع كالكلمة الواحدة دل على  
 أصل معناه الذي وضع للدلالة عليه لم يتغير معناه الأصلي إذن لا يتغير حكمه بخلاف ما إذا لم توضع أولا مع الفعل بل وضع  
 الفعل موجبا لم غير بدخول ما عليه (٢٥٦) فوجب تغير الحكم بهذا فرق بين ما ورد غير ما وعدا مني قوله في الكتاب في أبواب

الاشتغال فإذا قلت زيدا  
 لم أضرب زيدا ل أضرب  
 لم يكن فيه إلا النصب  
 لأنك لم توقع بعد لم ول  
 شيئا يجوز ذلك أن تقدمه  
 قبلها فيكون حل غير  
 حله بعد ما قال ول أضرب  
 هي كقولها سأضرب كان  
 لم أضرب نفى ضربه وهو  
 معبر ابن منصور وابن  
 الصالح لكلام الإمام  
 وهو أول ما جسر به وقد  
 فسره السهراني والفارسي  
 وابن خروف حل غير ذلك  
 فملكك على الشروح ولكي  
 القاعدة في نفسها صحيحة  
 وهي جينية الأصول ودل  
 كلام الناظم على جواز

الواقفان (في جواب قسم مفعول به) أي باسم (أو) اسم (مقدر) فالاسم المفعول به (مفعول مفعول به)  
 لا يزيد في الدار ولا عمرو) وهو مفعول به اسم المفعول لا يزيد في الدار ولا عمرو (وعلقت  
 إن زيد قائم) هذه أربعة أمثلة لتلك الحروف من الحروف التي لا يوجهة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة  
 معلق بها العامل هي في عن نصب على أنه ولاية بعلت (و لا سهوا) وله صورتان إحداهما أن  
 يدرس حرف الاستهزام بين العامل (والجمله بعده محو وإن أدى أقرب أم بعيد ما نحو عدوى) فترتيب  
 مبتدأ أو أم بعيد معلق بمحور وصول اسمي في محل رفع خبرا مبتدأ أو ما عطفت عليه وجملة توعده من جملة  
 الموصول والعائد محذوف وجملة مبتدأ أو خبره في موضع نصب بأدري المعلق بالجملة (و) الصور (الذاتية  
 أن يكون في الجملة اسم استهزام محذوف كان محو أصل أي الحرفين أحصى) فأى اسم استهزام مبتدأ  
 وأحصى خبر مفعول مفعول مفعول مفعول من الإحصاء محذوف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق بها  
 تعلم لأن الاستهزام لا يعمل في تمامه بل لا فرق في العدد بين المبتدأ كاسم والخبر نحو عدوى من السمر  
 والمضاف إليه المبتدأ المحذوف (أو من زيد) خبر هو عدوى صديقه أي يوم سمره (أو فصلة) بالنصب  
 عطفا على جملة (محور سبيل الذي ظن أن أي صلب يتقبون) فأى منقاب مفعول معلق محذوف  
 يتقبون مقدم من الخبر (أو من زيد) خبر هو عدوى صديقه أي يوم سمره (أو فصلة) بالنصب  
 الاستهزام لا يعمل فيه ما قبله وجملة يتقبون معلق بها العامل هي في محل نصب وإلى ذكر المعطيات  
 أشار الناظم بقوله واللام التحليق قبل بي ما

وأن ولا لام ابتداء أو ضم كذا والاستهزام ذاته انهم  
 (ولا بدخل الإلهام لا التعيين في شيء من ألفاظ الصيغ) لقربها (ولا في قلب جامد) لعدم تصرفه (وهو

التقديم على لا وإن مع القاعدة المذكورة تمنع المع لأن كلاهما داخل في وجهه إذ هما جواب لقولك يقوم زيد وأما  
 زيد فتقول لا يقوم زيد وإن قام زيد وإذا كان كذلك فقد غيرا معنى الفعل الذي دخل عليه فوجب أن يتغير حكمه وقد أصوا  
 على أن إن في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لا فظاهر أن الناظم سكت عن إن بعد التي بما بالإضافة إلى غير ما أتبع في لا قول السيرافي  
 وابن الأنباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن خازن رحمه الله تعالى وهو منتهى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب  
 التعليل انتهى وإذا أحطت بذلك علمت أن ما كتبه المتن في معنى ما يجب منه لا به نقل صدر كلام أامة في وجهه عنه يعظم ورده  
 بكلام يحمل نقله عن النحوي فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لدوله في جواب قسم بل ذلك أهم وبرده قول النحوي وعادوا ولا في  
 جواب قسم مفعول به أو مقدر إذ لها صدر الكلام حينئذ انتهى (فترتيب قريب مبتدأ الخ) قال المكي في باب العطف وما لم موصول  
 بمعنى الذي محذوف على أنه فاعل قريب وتوعدون صلتها والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما هو عدوى أم بعد وفي نظر لأن التواضع  
 لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغزو عن الخبر (قوله لقربها) أي لا يورث على الأغلب كجملته في ما أمرطه للعيون (أذهو إحداه  
 التي بعد إن لم يكن بخلاف أفعال القلوب فإنها ضعيفة من حيث أنه لم يظهر تأنيدها المنصوي إذ هي أفعال باطنة .

(قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وخس بالتحقيق الخ) المنار إليه أمران عدم دخول الإلتزام والتعلق فيها كقولهم حب ولعلم الأمر  
 ووجه الإشارة إلى الأول في علم أنها ليست من قبل صير كلامها بكيفية بغير خلافه فأنظر حاشيتنا على الآية (قوله وتصاريفهم)  
 قال الله تعالى هذا لا يعمل المصير إن قلنا إنه أصل العمل وقد يقال إنه بقسمته انتهى لكن (الناظر) واجب مع التوسط والتأخر لأن المصدر  
 لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الله تعالى في بعض السجدة له وعراجالا (٢٥٧) ونصب الجزأين فيه يقتضي أن

حرا عطف على عمل زيد  
 وجالسا عطف على عمل  
 قائم هو زيد لأن الظاهر  
 أن كل واحد من زيد قائم  
 ليس له عمل بل العمل  
 لجموعهما فإنه المطلوب  
 حيث لا يمكن أن يكون  
 العمل له لا لكل من  
 جوارحه فهو غير الظاهر  
 أنه عطف على عمل المطلق  
 عنه لا المطلوب عليه  
 انتهى . وقال الشهاب  
 التماسي وهذا من عطف  
 غير بالنصب على العمل  
 يقتضي أن المعلق إنما  
 حلق عن المطلوب عليه  
 دون المطلوب . وأن  
 صدوره بالنسبة للمطوف  
 عليه دون المطلوب لكن  
 هذا إعراب المطوف  
 مراعاة للعمل على سبيل  
 الزوم أولا كما يدل عليه  
 نص التوضيح بالجراد  
 لينأمل (قوله ولك أن  
 تدعى أن البكا مفعول الخ)  
 قال الله تعالى أي هو  
 مفعول أول والمفعول الثاني  
 الطرف وهو قوله مرة  
 (قوله وأن الأصل ولا  
 أدري) كذا في أكثر النسخ

الثنان حب ولعلم (فإنهما يلزمان الأمر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :  
 وخس بالتحقيق والإلقاء ما من قبل صير لا ترهب قد أوزما  
 كذا علم واعتراض بأن تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وبعدا من أفعال) هذا (الباب متصرف  
 الإصـ) من أفعال التصير فإنه ملازم للشيء كما مر في آخر النوع الثاني (وتصاريفهم ماض) من  
 الإعمال والإلزام والتعلق (تقول في الإعمال) للضارع (أخذ زيد قائما) لاسم الفاعل (أطاع زيد  
 عرا قائما) تقول (في الإلقاء) للضارع مع التوسط (زيد أطع قائما) مع التأخر (زيد قائم أطع) مع  
 مع التوسط الوصف (زيد أطاع قائما) فريد مبتدأ وقائم خبره وجملة أنما كان متوسطة بينهما ومع  
 التأخر (زيد قائم) أنما كان فاعلي الوصف فيهما مع اعتاده على المبتدأ (و) تقول (في التعلق) بما (أظن  
 ما زيد قائما) أنما كان ماضيا قائما (وقس على ذلك لجهة التصاريف والمصدر في ذلك كأنه فعل فيها ذكر من  
 الإعمال والإلزام والتعلق فإنه أبو موسى الجزولي ورد ذلك مأخوذا من قول الناظم ولما كان الماضي من سواهما  
 يعني صير ولعلم جعل كماله ذكر أي علم (وقد بين بما تقدمناه) في حكمي الإلقاء والتعلق (أن الفرق بين  
 الإلتزام والتعلق من وجهين أحدهما أن العامل المضي لا حمل له أيتا) لافي اللفظ ولا في العمل (و) أن  
 (العامل المعلق له عمل في العمل) لافي اللفظ (فيجوز) على اعتبار العمل (على زيد قائما) وغير ذلك من  
 أمور (بالنصب) لنهر (عطف على العمل) أي عمل جملة زيد قائما وإياها في عمل نصب على المفعولية لعل  
 ولولا ذلك لا يمنع المطلب على ماها بالنصب في هذا المثال فذكر أن أحدهما أنه من عمل الخلاف قال أبو  
 حيان في الجملة المقررة بمعلق غير الاستفهام لا تأمل أصيب أحدهما ليدويه والبهرين وابن كيسان أنها  
 في موضع نصب الثاني للكوخمين لا موضع لها وإنما أصدر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له  
 والثالث للمغاربة لا موضع لها أيضا إلا أن الاتصال بالمتكلم يقتضي فعل القسم فصارت قاصرة  
 لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصحة ابن صفور في شرح الجمل أنه القاعدة الثانية أنه إنما يطلب عمل  
 على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول على زيد قائم وغير ذلك من أمور ولا تقول  
 على زيد قائم وحده ولأن المطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل فإن كان في الكلام مفرد  
 يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به وإلا فلا (قول) كثر مرة :

(وما كنت أدري قبل مرة ما البكا . ولا موجبات القلب حتى تولد)  
 فخطب موجبات بالنصب بالكسرة على عمل قوله ما البكا الذي حاق من العمل فيه قوله أدري هذا مراده  
 فتأوضح بذلك في شرح القطر وقال في المعنى فكذا استدلال به ابن صفور وذلك أن تدعى أن البكا  
 مفعول وأن ما زاد لا تدق أن الأصل ولا أدري موجبات قلب يكون من عطف الجمل أو أن الواو فعال  
 وموجبات اسم لا أي وما كنت أدري قبل مرة والحال أنه لا موجبات للقلب موجودة ما البكا انتهى  
 وعلى الأول فالمعنى وما كنت أدري أي شيء البكا وصح عطف موجبات على عمل الجملة لأنه يؤدي

(٣٣ - نصريح - أول) وفي بعضها أن الأصل بالمعطف بأمره الموقن المعنى ويعتد قوله فيكون من عطف الجمل قبل الواو في أكثر  
 النسخ بمعنى أو والحاصل أن المناقشة في كلام ابن صفور من ثلاثة أوجه فالوجه الأول يمنع أن الجملة الأولى معلقة بل العامل مبقر فقط  
 المفعول لأن ما زاد لا استغماية والوجهان لاخير إن تسليم أن الجملة الأولى معلقة لأن ما استغماية لا زائدة ومنع أن المنصوب  
 منصوب بالمعطف على عمل الجملة الأولى بل منصوب بمامل عطف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهي المفردة .  
 بمطل عامل مراد قد بقي . معمولة أو بلا (قوله وصح عطف موجبات) قضيت أن المعطوف مفرد في معنى الجملة وقال الثاني



بين حلف أحدهما اقتصارا حيث امتنع إماما واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتي أن ذلك لقربة فهو بمنزلة المذكور لأنه معلوم (قوله ترى حيم طراخ) قال الدنوشري فيه نظر فإن ترى إن حاد على التولية يقال كيف يمتنع العلم والظن وإن حلف على الظن فيكون تكرارا مع قوله محسوب ويمكن أن تكون هاتين الرأى بمعنى المذهب (قوله لأن الكلام في حذف المقبولين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم وكان يقول ما يمسدهما بمذلتها لحذف كذاهما انتهى وكون الكلام في حذفهما لا يمنع تنديرا ما يمسدهما ولكن التثنية يمكن فيه الاحتمال انتهى وأقول في الجملة السابقة من الباب الخامس من المفتي الخامس قولهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون أن التقدير تزعمونهم شركاء والاول أن يفسر تزعمون أنهم شركاء بدليل وما ترى محكم شفعاءكم الذين ذمهم أنهم فيكم شركاء ولأن الغالب على ذمهم أن لا يقع على المقبولين صرحا بل على أن وصلتها ولم يقع في التذييل إلا كذلك (قوله فمن سيوره الخ) قال الدنوشري الفرق بين هذا وباب أحطى عدم التمامة ههنا ووجودها هناك لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الغالب من علم أو ظن فلا قائمة في ذكرهما من دون المقبول انتهى وإعلم أن المصنف في الحرفي قال كلام سيوره صريح في جواز حذف المقبولين اقتصارا فإنه قال وأما ظنك هناك فإما جاز السكوت عليه لأنه قد يقول ظنك فتنصرف كافي ذمهم ثم عمله في الظن كما تعمل ذمهم في الذهاب فذلك ههنا هو الظن كأنك ظنك هناك الظن وكذلك ظنك حجبى وبذلك هل أنه الظن أنك لو ظنك حلف زيدا وأرى زيدا لم يجر انتهى وفيه أيضا أن الإشارة إلى المصدر لا تستلزم أن تكون موصوفة بالمصدر ثم قال (٢٥٩) سيوره يقول ظنك به جعلته موضع ظنك كما تقول

(بأي كتاب أم بأية سنة ترى حيم طراخ محسوب)

لحذف في الآية مفعولا تزعمون في الآية مفعولا محسوب بدليل ما قبلهما طراخ (أي تزعمونهم شركاء ومحسوبه) أي حيم (طراخ) وعدل عن تقدير تزعمونهم شركاء وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء لأن الكلام في حذف المقبولين مما لا ي حذف ما يمسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أي لنه دليل فمن سيوره) فيما نقل ابن مالك (و) من (الأحش) والجري وابن خروف وشيخه ابن طاهر والقلوبين (المنع مطلقا) سواء في ذلك أفعال الظن والعلم (و اختاره النظم) وحيثهم في ذلك أن العرب تسمى هذه الأفعال مجرى القسم فنلقاها بما ينطبق القسم نحو وظنوا ما لهم من حيمس وقد عدلت لتأنيدينيق والجواب لا يحذف الكتاب ما هو بمرئيه ورد بأن تضمها معنى القسم ليس بلازم (ومن أكثرين الإجازة مطلقا) هي ذلك في أصل العلم (قوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم القريب (هو يرى أي يعلم) والأصل هو وأعلم بهم الأشياء كأنه يرى ما يستفده حقا أو نحو ذلك مما عليه معنى الكلام (و) لأمال الظن هو (و) ظنهم ظن السوء) مثل السوء مفعول مطلق مفيد للنوع (وقولهم) في المثل (من يسمع يخل) أي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التفرير والمضى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسرعة صادقة فقد جمعه من الحذف الاختصاري

من المقبول الواحد هو لا يهودوا بما يهود في الاقتصار حصتها معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم لحذفه في الباب الخامس من المفتي فقال بدليل ما بعد ما يجب بأن المراد لا يحذف الغير دليل (قوله ورد بأن تضمها معنى القسم الخ) فيه أنهم لم يذهبوا التضمين وقد أسلف في الكلام على فقد حذف الخ أن المصنف قال في المفتي أن أفعال القلوب لإقادتها التحقيق نجاب بما يجب به القسم ثم أسلف في الفرق الأول بين الإلفاء والتعليق أن الإشارة بقاؤه هذه الأفعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى صارت الجملة جوابا له لكن لا يظن أن سيوره لا يصح أن يقول هذا لأن جملة هذه في محل نصب (قوله نحو وظنهم ظن السوء) قال الدنوشري لم يبين الأصل ههنا كما يبينه فيما قبل فليتنامل انتهى والمنتباد من سبق الإيهان الأصل وظنهم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى عليهم ظن السوء لحذف ما يمسده المقبولين والحذف اختصارا لوجود الدليل (قوله في المثل) قال الدنوشري قد يقال كونه مثلا ومشكل (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبنى على التمامة التي ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاختصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسرعة صادقة من الاختصاري والظاهر أن الحذف فيها اختصاري لأن الدليل أهم من الخيال بأن يكون المقبول لأن مذكورين في المثل ومن الخيال بأن يكون المفتي مرشدا إليها فليتنامل (قوله فقد جعله الخ) ذكر القائل نحو مفعول جعله الرضى من الحذف اختصارا أقل أي يخل مسرعة صادقة وفيه نظر لأن تقدير المقبولين صادق بالحذف اختصارا

والانتصار الكلاهي وهو ما ذكره مسج لا يمكن دليلا بدون ذكر لغز في اللفظ كيف المسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة عليه على  
الثاني قطعا وقال الله تعالى لا تأخذه من هذا الجبل (قوله ويضع بالإجماع الخ) نظريته الثاني وأيد النظر بكلام الرضى وبأى ما فيه  
(قوله لأن المضمولين هنا أصل ما الخ) لأن الجاني في شرح الكافية ما سلم به الانتصار على أحدهما لأن الفرض في قوله عليه السلام هذا  
فاحلا ليس عليك مقصودا على زيد بل الفرض عليك بصفة زيد فكان تقدير كلامك عليه فضل زيد إذا زيد كان مطروحا لك وإنما  
حصل لك العلم بفضله ثم أخبر عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة إلى حاجتك فزالت عنك على زيد بعبء منزى كلامك  
ولو انتصرت على فاحل جميعه الفريضة مع احتياجك إليها (قوله وأما جاره الجمهور) في شرح ابن النظم عكس ما نقله المصنف لأنه قال  
وأما الانتصار على أحدهما فلا يثبت إذا دل عليه دليل على الحذف وأكثر السريين على منه (قوله كقولهم لا يصح الخ) أي على قراءة يصح  
بالياء وعلى قراءة تصح بالياء فلا حذف لأن الذين لم يحذفوا أوله وغيره مضمول لأنه فإن قيل أصل المضمول حسب المبتدأ والخبر ولا يظهر  
ذلك في الآية لعدم صحة الحذف في الآية إجماعا والتقدير ولا تصحبت على الذين يخطون بما آتاهم الله من فضله من غير أن  
كانت الآية في اليهود كان التقدير (٣٦٠) ولا تصحبت على الذين يخطون بإظهار ما آتاهم الله في التوراة من نعمه محمد صلى الله عليه

وسلم وغيرهم وقوله بعد  
ميطوقون ما جملوا به أي  
هم ما جملوا بإظهاره (قوله  
وكقوله وهو حنزة ولقد  
نزلت الخ) جملة الرضى على  
ما نقل الثاني من الحذف  
الانتصارا وقال التقدير  
فلا تلتقي شيئا غير ذلك  
ونقل عن القراء ووجه  
القائ كون جعل الحذف  
انتصارا أنه ذكر الحذف  
انتصارا بعد ذلك وقد  
يقال هذا الترجيح إنما هو  
في كلام الرضى ولا يلزم أن  
يكون القراء جعله من ذلك  
لأن غاية ما نقله الرضى عن  
القراء أنه من حذف أحد

وليس الكلام فيه (وعنه ٩٠ هـ) يوسف المختار في تفصيل فقال (يخرجون المال الظن) لكثرة السماح  
فيها (دون المال الظن) وعن أبي حمزة إمامهم في ظروحو عالجوا حسب لأنه مع فيها ومنتج في الباقي  
ونسب لسيور (ويضع بالإجماع حذفا أحدهما انتصارا) أي لنه دليل لأن المضمولين هنا أصلهما  
المبتدأ والخبر فكذا لا يهود أن يني مبتدأ دون خبر ولا يجر دون مبتدأ قبل دخول الناصغ  
فكذلك بعده وإلى امتناع حذف المضمولين أو أحدهما انتصارا أشار النظم بقوله  
ولا يجر هنا بلا دليل مضمول مضمولين أو مضمول

(وأما حذف أحدهما الانتصارا) أي دليل (لنه) أجماع (ابن ملكون) من المتابعة وطائفة  
وحجته أن المضمولين في هذا الباب مطلوب من جوتين من جهة التعامل فيه ومن جهة كونه أحد جوارى الجملة  
فلا يتركروا عليه انتع حذفا كذا قالوا في ما لا يمتنع بغير كان فإما مطلوب من جوتين ولا خلاف في جواز  
حذفه إذا دل عليه دليل (وأما الجمهور) كقوله تعالى ولا يصحبت الذين يخطون بما آتاهم الله من فضله  
هو غير أنهم تقديره ولا يصحبت الذين يخطون بما يخطون به هو غير أنهم حذف المضمول الأول الدلالة عليه  
(وكقوله) وهو حنزة العنق (وقد نزلت فلا تلتقي شيء من بمنزلة الحب المكرم)  
تقديره فلا تلتقي شيء من أمتا حذف المضمول الثاني الثاني في قوله مكسورة والحاء والراء من الحب المكرم  
مفتوحتان (فرع) إذا قلنا هذا فلهذا قائما فالنذر عند الجمهور ظنه هذا قائما فلهذا قائما  
وعند ابن ملكون وعرفه أنهم مضمول فلهذا قائما أو لا يصدق قوله الموضح في الحوائى (قاعدة)  
هذا الخلاف في الحذف عليه مجرد إصلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البانيين لأن

المضمولين وكلام الرضى لا يقدح في الإجماع لعدم إنبه من القراء كذا قدحا ليحرم هذا ولو قيل أن قوله من هو المضمول الثاني تنازعه  
قوله نزلت ونظن ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي النظر على تقدير الجمهور أي حاجة لتقدير قائما بعد  
ظننه أيضا ولا اكتفى بظننه المذكور بأحد مضمولي لأن الفرض منه مجرد التصديق فأمثل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه حصول  
ابن ملكون عن تقدير ظننه أنه يمنع حذف أحد مضموليها ولو لم يدل وجه لو قدر يلزم حذف الثاني المضمولين وهو قائما (قوله مجرد  
اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظر انتهى وجه الظن في الباب الخامس من المعنى بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف  
وليس منه جرح مادة النحويين أن يقولوا بحذف المضمول اختصارا وانتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالانتصار  
الحذف لنه دليل ويظنونه بنحو كذا واشربوا أي أو قوموا الذين القليلين وقول العرب فيها يصح لائتين من يسمع يغل أي يمكن منه  
خيلة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الفرض بالإعلام بمجرد ونوع الفعل من غير تعيين من أوقع عليه فيجاء بمصدر مستند إلى  
فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نصب وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل فيعمل فيقتصر عليه ولا يذكر المضمول ولا ينوي إذا  
المنوي كالتأنيص ولا يسمى مضمولا لأن الفعل يزل هذا التعمد من قضا لا مضمول لم يذكر منه أمثلة ثم قال وتارة بقصد إسناد الفعل إلى فاعله  
وتلته بغيره فيذكر أن نحو لا تأكلوا الزبا ولا تقربوا الزبا وقوله ما أحسن ذبا وهذا النوع هو الذي إذا لم يذكر مضمولا قبل حذف

فهم ما ورد عليه من قول القائل ما أخطأ القسم الثالث ادهى أن ما قاله فتنحرون مجرد اصطلاح والاضط في المتن إنما  
 اخرج من طبعهم إطلاقي الحلف في كل محل وقوله في القسم الثالث ولعل فيه بمنعول تمثيل لأن مثل ذلك لعل فيه بمنعوليه ومن هذا القسم  
 يظهر انظر في قول القائل ما أخطأ القسم الثالث ادهى أن ما قاله فتنحرون مجرد اصطلاح والاضط في المتن إنما  
 شركا في الذين كنتم تزعمون لم يزل من ذلك القاصر وكذا تصح في قوله . ترى حبيهم طرا على ونحسب . ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة  
 هذا الباب خصوصا ما ذكر في ما أحسنه المصنفين نحو قوله : فلا تظنني . مني بمزلة المحب للكريم . إذ لا مجال لثبوت ثبوت الفعل هنا  
 من ذلك الا لازم وقول المصنف في المتن أي إذا أو قروا الذين انقطعوا وقوله أي يكن منه خيرة نصيرته لا منهم إذ لو كان منهم لم يصح أن يمثل به  
 الحلف فيكون هو منه من ذلك التفسير تهديد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه (عليه السلام) الأول قال ابن الناطم أثار الناطم إلى حلف  
 المنعولين اختصارا بقوله أما حذف المنعولين جائز إذا دل عليه ما دلت إلى حلفها اختصارا بقوله ولو قبل فالحق مقتضرا عليه ولا قرينة  
 تدل على الحلف أو العموم أو قصد التجديد بل هو لعدم القامدة والحاصل أن ما حذف في الأول يحذف لفظا فقط في الثاني لفظا ومعنى وقوله  
 أو كان الكلام بدونها فبينما مع ما يطلب عليه معطوف على قوله أو لادل عليه دليل حذف الخاص على العام إذ الدليل يشمل الجميع  
 لكنه أراد بالدليل القرينة الظنية بما عطف عليه القرينة المنوية كذا قال شيخ الإسلام الأنصاري وقوله عطف الخاص على العام  
 قال الشهاب القاسمي فيه نظرو الظاهر أنه من عطف الخاصين وأن التصور بيان أن الحلف (٢٦١) جائز في مواضع منها إذا دل عليها

دليل لأنها حيث قلنا حكم  
 المذكور ومنها إذا أقاد  
 الكلام بدونها وإن لم  
 يدل دليل كما إذا قيد  
 بالظرف لأن اللفظ امتناع  
 الحلف هو أنه لا يامد في  
 الإيجاب مجرد الظن للعلم  
 بأن كل أحد لا يعلم عن  
 ظن وإذا قيد الفعل حصلت  
 القاطنة لأن الظن المقيد  
 غير معلوم منها ما إذا أريد  
 العموم لأن ثبوت الظن  
 حل العموم غير معلوم

خرج من المتكلم بمتلف في إقامة المخاطب لانه نارة بقصد مجرد ونوع الحديث من غير لعل في ظاهر فيستد  
 الفعل إلى المصدر فيقول لوقع ظن أو علم وتارة بقصد لسته إلى فاعلم من غير لعل فيقول فيقول فلان يظن  
 أو علم فيقول الفعل في هاتين الحالتين من ذلك القاصر وحيث فلا يقال إنه حلف متعلق كما لا يقال في القاصر  
 أنه حذف منه شيء موافقا لما يزل من ذلك القاصر فلا بد من ذكرهما لأن الفرض متعلق بإقامتهما  
 (فصل) (تحكي الجملة الفعلية بعد القول) عند جميع العرب (وكذا الإسمية) عند بعضهم فلا يعمل  
 القول في جزأها شيئا كما يعمل الظن لأن الظن يقتضي اجتهاد من جهة معناه غير آما منه كالتفسير في  
 باب أخطأ ليس أن ينسبها وأما القول فيقتضي اجتهاد من جهة لفظها فلم يصح أن ينسب جزأها  
 بمنعوليه لأنه لم يقتضيا من جهة معناه فلم يبق باب أخطأ ولا لم ينسبها لمعولا واحدا لأن الجملة  
 لا إعراب لها فلم يبق إلا الحكاية قاله ابن الناطم (عليه السلام) والجملة من قبس عيلان وهو سليم بن  
 منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر أبيض قبيلة من بطام من اليمن يجرى القول  
 بحري الظن (ويصلونه فيها) أي في الجملة الإسمية (محل ظن) فينبصون المبتدأ والخبر بالقول (حلقا)  
 من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو أمر القيس بن حبر الكنزي يصف فرسا

والمعلوم قد حذف قصد العموم كما يفرض في المعاني وما إذا أريد التجديد لأن حدوث الظن غير معلوم إنما المعلوم بكونه مطلقا وتخصيه  
 كلامهم سيما الرضى امتناع الحذف في المواضع المذكورة وإن قصد الإحصار بمجرد الفعل من غير نظر إلى لفظه بالمفعول على أنه ضروري في  
 المعاني في هذه الحالة لا يذكر المفعول وقد يعمل على ما إذا كان الفعل بمجرده مفعولا بغيره فلا مخالفة ولعل الاصطلاح  
 مختلف واقتصر الشيخ على ذلك على الثاني فراجع الوجه الأول والثاني سكنوا من حذف أفعال هذا الباب مع مرفوعها والآخر جواز  
 الدليل كأن يقال ما طلب فيقال لزيدا قاتما (فصل) (قوله تحكي الجملة الفعلية بعد القول) قال الدهر في يضع المفرد بعد  
 القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤدبا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا وباطلا وكأنا أن يسير به عن المفرد لا غير  
 نحو قلت كلمة أو قلت كلمة صارة من زيد وثالثها أن يكون لفظا يصلح أن يسير به عن المفرد وعن الجملة مع حرف لفظا فأنك تقول زيد  
 قائم لفظا فتعصب هذه الثلاثة لأنها ليست أحيانا إلا لفظ المحكي حتى تراعى هذا كلام الرضى قال ابن هشام إذا قيل قلت كلمة إن أريد  
 بها الكلام لجائز اتفاقا كقصة شعرا أو مسمى كلمة كزيد أو قاما رجل لمتنع إجماعا وهذا فيه الرد على الرضى فليحرم ثم قال الرضى ورواها  
 مفرد غير معبر به عن جملته من مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ متعجب حكايته ورعاية إعرابه فهو قال فلان زيد إذا تكلم بزيد  
 مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملته لا مفرد به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقتصر منه ما يكون به جملة كقوله  
 تعالى قال سلام قوم منكرون أي سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال المعاني يعني أي إجماعا القول بحري الظن لا في المعنى أيضا إذ  
 القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضى واعلم أنه قد يسمى القول بمعنى الاعتقاد ولا فقط هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا

كما تقول كيف تقول في هذا المسألة كيف لم تتقدم فليكن بالنظر وليس بمعنى النقص خلافا لظاهر كلام سيويه وبعض المتأخرين أنه ونقل الشباب القاسم في بعض الحواشي كلام الرضى المذكور وقال إلى أن قال رجاء الخالف في العمل لفلسم الخ فهو كما نرى يفيد أن تقول الجاني جري الظن عند تسليم معناه الاحتفاء فتأمل اه وصيأتي حكاية في ذلك في كلام الفارح (قوله شأوين الخ) قال الدوشري فسر الثاني الشاوين بالظن ولم يفسرها بالسبب كما فعل الفارح اه وفيه أن السبب والظن بمعنى كما هو قضية قول المصنف شأوين ثانيا شأوين وهو السبب يقال هذا شأوين أي خلقا (قوله هو هزير الريح هوبيا عند هوبيا) أو عند هوبيا الأفعال كما في الصحاح وكان الفارح تركه ليكون قول الفارح مر بأبواب فاعلم ظاهره (قوله جمع أنابة) قال الدوشري فظاهر أنه كثر ووفرة اسم جمع لا جمع (قوله إذا قلنا في آية الخ) قال (٢٦٢) الدوشري يظهر من البيت أنه دخل علينا اه وذكر العيني ما حاصله أن هذا البيت من قصيدة

يمدح بها بهاء وأن أهل  
بلدة كلام إصناف منصوب  
بآيب وأمه آيب إلى  
أهل بيته يقال آيب إلى  
بن فلان إذا أبيتهم ليلا  
ورضع جواب إذا ولقاء  
في بها بمعنى في والضمير  
راجع للبلدة والضمير في  
عنه لغيره والولاية بفتح  
الواو وكسر اللام وتشديد  
الياء البردة أو ما وضع  
تحتها والياء بالهمزة بمعنى  
في والهمزة بفتح الهاء  
لصفت النهار عند اشتداد  
الحرق (قوله لا بها لم تنو قوة  
المصارح) دهرى لا دليل  
عليها وقال الدوشري  
وما ذكره الفارح ما من  
بيان وجه اشتراط هذه  
الشروط ظهر واضح فليسرو  
(قوله لأن الإعمال إنما  
يكون مع مفعلي الخطاب)  
لا يعني ما فيه من المصادرة

إذا ما جرى شأوين وأبطل حفظه • تقول هزير الريح هوبيا هوبيا  
بالنصب) هزير على أنه مفعول لتقول وجلة هوبيا هوبيا مفعول ثان وشأوين ثنية شأوين يكون  
الحمز وهو السبب فصح على القول بالمطابقة بآية من المصدر والمطابق الجانب وهزير الريح هوبيا  
عند هوبيا والآيب بفتح الحزب يسكنون الله المثلثة في آخره بآية واحدة جمع أنابة وهي نوع من  
الهمز (وقوله) وهو الخطبة بفتح حلا :

(إذا قلت في آيب أهل بلدة) • وحدها بها عنه الولاية بالهمز  
بالفتح لأن على أنها مع معمولها حدث مستعمل في آيب أي راجع وأهل بلدة مفعول آيب  
والضمير في عنه يعود إلى الهمز والولاية فتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البردة التي توضع  
تحتها والهمزة بفتح الهاء يسكنون الله المثلثة في آخره بآية واحدة جمع أنابة وهي نوع من  
الهمز (وقوله) وهو الخطبة بفتح حلا : رأي سليم أشار الناظم بقوله : وأجرى القول كقولنا مطلقا • عند سليم (وغيره يفترط) • وإعمال لفظ  
القول عمل على (شروطا) ثلاثة (وهي كونه) (مضارعا) لشرح المصدر والوصف والمأخوذ والامر فلا  
يعمل شيء من ذلك عمل على (لأنهم لم يروا في هذا الباب) (وسوى السجوان) (بكر السين) (قلت  
بالخطاب) (سوى) (الكون) (فجوز على قولنا إعمال المسمى المستند إلى تاء الخطاب وفعل الأمر  
لصوابه بندا مطلقا وقيل (فما سئل) (بما سمع الإسماعيل) (في ضمير الخطاب) (و) يفترط في المضارع  
(إسماعيل الخطاب) لأن الإعمال لا يكون مع مفعلي الخطاب إذا استغنى عن مفعليهما فلا يجوز إعمال  
المضارع المستند إلى ضمير متكلم ولا نائب فلا يجوز إعماله منطلقا ولا يقر بزيادة منطلقا لماسر ولو  
قال وإسماعيل للخطاب وسوى به السجوان كان أمرا للسمية (و) يفترط في المضارع (كونه حالا  
قاله الناظم) في شرح القسطل (ورد بقوله) وهو حزين أبي ربيعة :

أما الرحيل فدون بعد هذه • (ففي قول الفارح جمعنا)  
أنه سببويه بنصب الفارح على أنها مفعول أول وتجمعها مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط  
الحال لأنه لم يستغنى عن ظنه في الحال أن الفارح يجمع وأجابه بل استغنى عن وقوع ظنه لا عن ظنه في  
الحال اه وهذا مني على أن من طرف لتقول (والحق أن من طرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لأن تقول

فإن التسليم غير المسمى وكان الظاهر أن يقول لأن الإعمال إنما يكون مع الاستغناء والاستغناء طلب الفهم من  
الخطاب وإنما يستغنى عن فعله لكن حصر الاستغناء في فعله منزع (قوله لا يستغنى عن ظنه الخ) عبارة الثاني في توجيه الرد  
فصلا لأن من طرف لتقول غير استغناء عن وقوع القول فلا يكون القول واقعا في الحال ولا يستغنى عن وقته إذ لا استغناء عن  
حاصل وفيه بحث إذ القول بمعنى الظن بما لا يخفى حصوله وتكميل الاستغناء عنهما وبأي وقت كان حالا أو غيره (قوله  
والحق أن من طرف لتجمعنا) قال الثاني يعني أن من لتجمعنا فهو استغناء عن وقت الجمع في مستقبل ولا ينافية وقول القول  
حالا وقال الدوشري قال الدمايني في شرح القسطل ولما قلنا أن يقول لا سلم لتلق من يقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد  
هو الجمع والظن حال وليس المراد من الظن في المستقبل أنه لا دار تجمعنا • فربما قيل المسؤول عنه هو ما يل إذا الاستغناء فالجواب أن ذلك  
في الجملة وأم على ما فيه كما سيأتي إن شاء الله تعالى لأنها حرف لام وضع لها من الإعراب ثم قال لا فرق بين الاستغناء عن القول

والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو أو تقول زيداً قائماً من قول أحمد قائماً واجها لا تقول (٣٦٣) البصير قائماً وقوله بعد الاستفهام

وإن لم يكن مستفهماً  
أعوبه به لم يسقط النظر  
الذي ذكره الفارح وقول  
الناظم إن ولي مستفهماً به  
ولم يقل إن كان مستفهماً  
هذه مرشد إلى ما قاله  
الناظمين وكذا قول المصنف  
كونه بعد الاستفهام فتدبر  
ولم يذكر الفارح هنا اشتراط  
الاستفهام فليحذر للعلل  
بها ينكشف الحال هل  
الشرط في القول أن يكون  
مستفهماً عنه أو وقوعه  
بعد الاستفهام (قوله هلام  
تقول) قال الدونشري  
الاستفهام هنا داخل على  
سبب القول لاهل القول  
فيعلم أنه لا لرق (قوله  
وأطس بضم العين) قال  
الدونشري اقتصار الفارح  
على ضم الدين في مضارع  
طعن بالرفع وغيره لعله  
لكونه الأكثر الأشهر  
فقد جرد القاموس فيه  
الضم والفتح وجارته  
طعنه بالرفع كنهه وأصره  
طعنا ضربه وزجره فهو  
مطمون وطمين والجمع  
طمن بالضم وفيه بالقول  
طعنا وطعنا (قوله  
والعمل فيما عداه لهذا  
الظاهر) تقدم له عند  
الكلام على حسب ما قد  
يخالفه فليأمل (قوله قال  
السبيل) ويشترط أيضاً  
في المضارع الخ) هذا

على هذا فهم مستفهم عنه فلا يكون ما لا لعدم اعتدائه من استفهام ولا من قول من لم يشترط الاعتداد عليه  
ويشترط كونه مضارعاً مخاطباً فقط على ما حكاه ابن الجوزي في شرح الجزولية وليس التفرع عليه  
(و) يشترط في المضارع المستند إلى ضمير المخاطب كونه (واقعا) بمساكنهم بصرف أو باسم سمع الكسائي  
عن العرب (أقول العميان غفلا) غفلا مفعول أول ولا مبيان مفعول ثان على التقديم هو التأخير (وقال)  
عمرو بن سعد يكرب الخدحسي (هلام تقول الريح شغل عاتق) إذا أألم أطنن إذا الخيل كرت  
فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما لا استفهام فيكون كذا حذف أفعالها لدخول الجار عليها والرفع  
بالنصب مفعول أول ووجهة يشغل عاتق موضع المفعول الثاني وأطنن بضم العين يقال طنس يططن  
بالضم إذا كان بالريح وغيره وططن يططن بالفتح إذا كان في السبيل وإذا في الموضعين داخلة على فعل  
مخروف بغيره المذكور على حد إذا السبيل بالفتح والتقدير إذا لم أطنن أمام أطنن وإذا كرت الخيل كرت  
(قال سيبويه والأخفش) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب  
(كوجها متصليين) من غير حاجز بينهما (قوله قلعت ألسنته) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة  
(وحوالها) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين ما جاز والنصب لم يمتدوا بالضمير فاصلا  
ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل وأبعد ما هل فعل مضارع وذلك الفعل واقع على الاسم فينصب ما  
ورد بأن الحكم إنما هو للذكور وأما المضمرة فلا محل لها إلا أن الاسم لم يفتقل عنه خاصة والمعل في ما عدا هذا  
الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام فلهذا الموضع في حوائج السبيل ولم يتعنه ومن خطه نقله وعلى هذا  
يفعل قوله هنا (فإن قدرت الضمير) وهو أنت (فألا بعد حرف النصب) للمفعولين (بذلك المذخور  
جاز اتفاقاً) فليأمل (والختم بالجمع الفصل) بين الاستفهام والفعل (مطرف) زمان أو مكان (أو  
مجرور أو مفعول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وكنظراً أجمل تقول إن ولي مستفهماً به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو محل . وإن يهـ في أصله بمنـ

فانفصل بالظرف الزماني (كقوله :

أبعد بعد قول الفارح جامعة) .

فأخبر بالاستفهام بعد جمل الباء ظرف زمان وبعد بضم الف مضاف إليه وبينهما جناس بحرف والدار  
مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشمل مفعول جامعة والسبب مفعول أول لتقول الثاني ومختوما  
مفعوله الآخر فاجمل تقول مرين الأول منهما مفعول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام  
بأم والفصل بالظرف المشكافي كقولك أعتدك تقول زيداً جالساً الفصل بالمجرور وكقولك أعتدك بالدار تقول  
زيداً مقبياً (و) الفصل بالمفعول نحو (قوله) وهو التكيد بن زيد الأسدي :

(أجهالا تقول بني لؤي) . لعمر أهلك أم متجاهلينا

فانفصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والأصل أن تقول بني لؤي جهالا بني لؤي مفعوله الأول  
والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى  
الظن بني لؤي جهالا أم مظهرين الجهل حين استعدوا أهل اليمن على أجهالهم وقدموا على بني مضر مع  
فضاهم عليهم والفصل بالحال كقولك أعتدك أمراً تقول زيداً مطلقاً لأن أعتدك المتقدم في التأخير (قال  
السبيل) ويشترط أيضاً في المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق) برضهما قال لأنك  
إذا تعديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن إلا فلا مسموعاً لأن لظن من أفعال القلب وذكر أنه بدل  
عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المردى جماعته في شرح السبيل وأقره

الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور المعنيين بأن تقول إذا عمل عمل الظن يجري مجراه في المعنى أيضا

(قوله ونجوز الحكاية) قال الثاني يعني أن الشروط المذكورة شروط الجزاء لا في الوجوب إلا أن القول مع الإجمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ السابق هكذا ينبغي أن يفهم ويظهر أمر المعنيين وأب لا أول لا ينصى وجود اللفظ البتة والثاني يقتضى وجوده في الخارج في أحد الأربعة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلاً طيباً الخ) حمل القول على خاص بالصفة السليبية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر إن كان المشار إليه بهذا الضرب حينئذ فلا بد من تحذير المضاف سواء قيل إن القول عامل أو لا وإن كان المشار إليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم. (هذا باب ما ينصب من أجل ثلاثة) (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد عليه فإن لم يأتوا بأربعة شهود فإنه جمع شهيد وهو صفة وإن قلت استعمل في الغالب غير موصوف فأجرى مجرى الأسماء قلت وكذا ما قبل جمع أفعول وهو صيغة تقوم بعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك إلا أن يذكر (٣٦٤) الموصوف فتعول بنصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فأجرى مجرى الأسماء

الحكمة حكم شهيد من غير فرق (قوله لأن معمولاً الخ) قال الدمشقي ويصم إلى ذلك لزوم إضافة المبدأ إلى الصفة ويمتنع أن يقال مفعولين إلا أنه لما ذكره الفارح (قوله وهي أعلم) قال الثاني منع الميم ما صيا لا يعضها مصارع هلت لأن هذه تعدى إلى اثنين (قوله الدان أصلها رأى وعلم) لا يخفى أن حلة أصلها رأى وعلم صفة اللذان ولا داعي لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها مائة لأن جعلها نافعة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لأنه يلزم حينئذ أن يقال المتعدين بالنصب (قوله

(ونجوز الحكاية مع استيعاب الشروط بحرام تقولون) إنا إله إبراهيم الآلة) بالهاء المثناة هرق وكسر إن (في امرأة الخطاب) الأخوين وابن حامر وحسن (وروى هلام تقول الخ بالرفع) على الحكاية وإذا حمل القول على كل من هل يجرى مجراه في العمل خاصة في العمل والمضي معاً ذهب الجمهور أنه لا يعمل على كل حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السالبة وغير هارزهم بعضهم أنه قد يجرى مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله. قالت وكنت رجلاً طيباً. هذا لعمر الله إسرائيلنا وليس المعنى على ظنك لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضياءاً فقال هذا إسرائيلنا لا ياله تنقذ في الضباب أها من مخرج بني إسرائيل وإلى هذا ذهب لأهل وإن حروفه واستاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائيلين على تقدير مضاف أي مخرج بني إسرائيل لحذف المضاف الذي هو الحروف المضاف إليه على جره لأنه غير مضاف للعلية والمجوعة لأنه لفة في إسرائيل وإذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الإلعاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قالوا في البنية كيم ومحدث الشاطي اسم ولا يبعد تحريكه على القولين السابقين في حال إنه يجرى مجراه في المفعول قال الجارح ومن قال في العمل لفظ قال بالمنع قلته ففهموا ولم أره فصا (هذا باب ما ينصب من أجل ثلاثة)

بالنصب بدلا من مفعول ولم يقل ثلاثة فاعيل بالإضافة لأن إضاهة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان بخلاف من شبهه أن الخامس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع الالاء لأن معمولاً اسم لفظ وهو غير عاقل قاله لموضع في الجوائش (وهي أعلم وأرى لندان) كان (أصلها) قبل دخول حمزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) رأيت فنصر عليهما ما وقع في السماع وأما بقية آخرانتهما وهي ظلمت وأحوالها فمع من نقلها بالهمزة كثير من البصر بينة صرروا ذلك على السماع ومنعوا أن يقال أظلمت زبداء أراقنا لأنه لم ينقل عن العرب فأزيد في زيادة فيه ابتداء إضاهة وأجازة فمهم طرداً للباب قاله أبو البقاء في شرح لمع أن جي (وما ضمن معناهما من نأ) بتشديد الموحدة (وأبأ وأحبر) بتشديد الموحدة (وأحبر

المتعديان لاثنين) قال الثاني لصفت علم ورأى أحزبه عن أعلم ورأى الدين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما سبق من أن علم بمعنى حرف تنقل إلى أفضل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما) قال الثاني إشارة إلى فرق بينه وبينهما وهو أن أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضاً بخلاف الخمسة التي ستذكر فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم إلا خبر بمعنى علم قال الرضي وأما أخبر وخبر وأنبأ وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليس مع ما صار بالهمزة والتضعيف متعدياً إلى ثلاثة بعد التمدى إلى اثنين بل لم يستعمل من الاثنياتها فعل مناسب لهذا المعنى إلا خبر بكسر الباء أي علم وأما حدث ونبا ثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الأفعال الخمسة ألحق في بعض استعمالها بأعلم المتعدي إلى ثلاثة لأن الإنباء والتنبؤ والإخبار والتخبر والتحديث بمعنى الإعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنضها إلى مصورين الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثك بخروج زيد بالخروج انتهى وقوله معنى الإعلام فيه مخالفة ما تقول المصنف ضمن معناهما ثم تمثيل المصنف بقوله إذ يريكم الله إشارة إلى أن أرى أهم من أرى القليلة





ما يأتي من جهة الجبل حذار فقد ثبت البيت والقول فيه من القول كما يصرح به الخارج (قوله لا يكون جهة) أي موزونة بمفرده فلا يقال ما يأتي قربا أن كيف هي الموزونة موضع نصب هل أنها مفعول ثانٍ لآرى (قوله إنما حطاط) قال الثاني (إنما يرد هذا على من أثبت علم معين بمعنى بأحد ما للواحد وبالأخرى إلى اثنين وأما من قال ليس لها إلا معنى واحد فهو معنى حرف فشارة بمعنى إلى واحد ونارة بمعنى إلى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجب من الأول بالترام) أجاب المنكف بأن ما ذهب إلى ما اختاره من التسويل من أن النقل بالعمدة قياس على المتعدى للواحد كالقاصر لأنه حيث كان ملحقا فلا يمتزى عليه ثم أن المتبادر من عبارة المنكف أن جوابه كجواب المنكف إلا أن المنكف جعل مناط الجواب أن ذلك (٢٦٧) مذهب القاطم والمنكف القزوه

والخارج جعل جواب المنكف مقابرا لما قاله المنكف حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدى لانه كما قبس الخ وكان الثاني بمذهب القاطم أن يقول بعد قوله المنكف قياسا من غير توقف على سماع وقال الثاني يستل أن يراد بالقبس قياس علم المتعدى لواحد على ليس المتعدى إلى واحد وإن يراد به الإطراد أي لا توقف على ما سمع من ذلك وفي الأول إيجاب الفة بالقياس والصحيح عندنا المحققين من الأصوليين منه والثاني مذهب الاغش (قوله وبأداه أن الزوية هنا عليية) يعني وبأداه أن التطبيق يكون من المفعول الثاني فقط على ما مر منه من الخلاف واضطراب الإعراب (قوله ويجوز

لا يكون جهة إلى ذلك أشار القاطم بقوله وأن لعدى لواحد بلا هو فلاثنين به توصلا هو الثاني منهما كذا في كساء ووجه القبح بينهما أن الثاني منهما غير الأول لا ترى أن الحكم هو زيد في قوله أظن زيدا الحكم كأن التوب هو زيد في قوله كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الأول أظن الخبر ورأيت الغلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني أظن زيدا ورأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا أظن ورأيت كما تقول كسوت (وفي منع الإلفظ والمصالح) في المفعولين معا لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (فيلو فيه نظر في موضعين أحدهما أن علم بمعنى حرف إنما حفظ نطقها) إلى اثنين (بالتصنيف لا بالعمدة) نحو وعلم آدم الأسماء كلها (و) الموضع (الثاني أن البصرية سمع نطقها بالاستفهام) من المفعول الثاني (نحو) بآرى كيف هي الموزونة (فأرى فعله ما وراء المنكف مفعوله الأول وكيف هي الموزونة جهة استفهامية لموضع نصب هل أنها مفعوله الثاني معان من نطقها بالاستفهام بكيفية وطا النظر لا حيان (وقد يجب) من الأول بالترام هو أن نقل المتعدى لواحد بالعمدة قياسا على المتعدى لانه كما قبس (نحو) أظن زيدا جهة على كسوته جهة وظاهر كلام القاطم أنه سمع في علم نطقها بالعمدة إلى اثنين فإنه قال وأما السماع في المتعدى فيكتفى بذكر أمثلة منها علم القزوه أظن زيدا أي حرفه إياه مطلقا كما في كسوت القول بأنه إنما حفظ نطقها بالتصنيف لا بالعمدة ومن حفظ جهة على من لم يحفظ ولا حاجة إليه من القياس مع وجود السماع (و) قد يجب عن النظر الثاني (بأداه أن الزوية هنا) أي بآرى كيف هي الموزونة (عليية) لا بصرية كما قال الخواري في أتم للدرك كيف عد الغل الزوية روية القليل في هذا هو حرجها حرج روية العين ويجوز في مثل هذا مع الزوية ولا يجوز مع العلم اه ذكر على سورة النساء وأنه أن يقول ليس هذا من التطبيق فيلزم بل جهة كيف هي في أويل صغر منصرف على المفعولية والتقدير أرى كيفية إحياء الملقى كقوله الكوفيون وابن مالك في يمين لكم كيف فطناهم أن التقدير ومن لكم كيفية فطناهم على أنا لا نسلم امتناع التطبيق من المفعول الثاني في باب كسا لجواز أن يقول اكسى كيف قلت كما تقول أرى كيف فطنت لاه سؤال عن مفعول به قلته بجنا ولم أره مستورا فإن مع حفظ النظر الثاني أصبح محرم قول القاطم والثاني منهما كذا في كساء فهو به في كل حكم قد اتفقا

(هذا باب القاطم)

الفاصل لغة من أوجد الفاعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (أرماني تأويله)

الإعراب (قوله ويجوز في مثل هذا مع الزوية) لعل لفظة في دائمة والمضى أن يقطع لا يجوز أن يخرج حرج الزوية (قوله بل جهة كيف نحو في أويل مصدر) لك أن تقول هذا من لإزالة الضرر بالضرر لما يأتي أول باب القاطم من أنه لا يقدر فاعل موزولا بالاسم من غير سابق ويمكن أن يجب بأن ابن مالك لما كان يروى مذهب الكوفيين يوم يخالفون فيها يأتي صحيح أن يجب عنه بذلك (قوله على أنا لا نسلم الخ) هذا كلام ساطع لما تقدم من أن التطبيق لا يدخل في غير أفعال التوب وما ألحق بها علاقا ليرتفع مجرد عدم التسليم لا يبنى على ما (هذا باب القاطم) (قوله لانه من أوجد الفاعل) قال الزرقاني في هذا شيء لأن ألفي الفاعل للمعنى المذكور والمفعول هو الفاعل الاصطلاحي الخواري فكيف يخرج من القاطم بقوله لغة انتهى قد يجب بأن هذا نوع من الاستفهام لأنه كما حقه نافي حوائج القاطم لا يقتصر بالضمير بل إذا أطلق لفظ مشتركة وجب بأمرين باعتبار معنييه أوجه بهما لانه كذا في أويل حرجها

كان استخدما ومثلا لهذا النوع بقول بعضهم • مثل النزلة إثرا ومثنا • ولا شك أن الفاعل من حيث هو مشترك وأخبر عنه  
 بأه من أوجد الفعل باختيار معناه القوي وبأنه اسم الخ باختيار معناه الاصطلاحي فقدر (قوله أي الاسم) أي الصريح وكان ينبغي  
 أن يرجع صلاصلا إلى أن الضمير إنما يعود إلى الاسم باختيار معناه بكونه صريحا وقال الثاني ما وقع على لفظه  
 من قوله وأورد مصدر بمعنى اسم المفعول فلم يضاف أي لفظ حاصل في عداد الألفاظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال بدل  
 ذلك ما عول به كان أظهر وأحصر ثم لا ينبغي أن تأويله مراد به معناه القوي أي ترجع اللفظ إلى الاسم في الأول والفعل في الثاني  
 بأي وجه لا القوي الذي هو ترجيع بالسبب من الفعل وحرف مصدره ولا يخرج الفاعل الذي هو لفظ الجملة كالجمل فلم زيد وقابل  
 المصدر والوحدة اسم الفعل والظرف والظهور لكن رد على الحد أسرار اسم كان وأحوالها وما لم يعرف منها الجملة المراد بها معناها  
 إذا استدل بفعل إلى مصدرها هو أولم يدلهم كم أهلكتنا قبلهم من القرون أي أولم يبين لهم كثرة من أهلكتنا قبلهم من القرون فإن الحد  
 صادق عليها بدون الحدود وقد يوجب من الأول منع الإسناد إليه وما كان مستندة إلى مصدر غير عامضا إلى اسمها كما هو فيه نظر لأننا  
 نقل الكلام إلى مصدر من اسمها وخبرها حيثما انتهى وما حقه من أن المراد بالتأويل معناه القوي تعرف ما قول الفارح الآن  
 أن المؤول ما اقترن بسابك وقوله فاعل المصدر أي لأن المصدر يرجع لفعل الجمل لا بالسبب ولهذا جاب الفارح عن الإيراد الأول  
 بعمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثاني بأن الصحيح أن فاعل يهدي ضمير يرجع لهدى المفعول من زيد أي أولم  
 يدلهم الهدى وقال القاسي قد يمارح (٣٦٨) في الأسرار الثاني قول ابن مالك وشرح السبيل وكفوه تعالى ومن لم يكن كيف فعلنا بهم

ففاعل من مضمون كيف فعلنا كاه قبل وبين لكم كهيئة فعلنا وفي قوله فاعل أولم يدلهم كم أهلكتنا أنه فاعل تأويل أولم يدلهم كثر لاه لا كثر جازا الإسناد في هذا الباب باختيار التأويل كما جاز في باب المتأخر سواء عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم انتهى فاطر قوله وجاز الإسناد الخ قوله بغير أن

أي الاسم (استداليه فعل) تام مصدر أو جامد أو مال تأويله أي الفعل (مقدم) أي الفعل وما في تأويله من الاستداليه (أصل الجمل) في تقديم (و) أصل (الشيخة قال اسم) الصريح الظاهر (نحو مبارك الله) والمصدر البار (نحو مبارك) بالقول المستتر هو المفعول رقم (والمؤول) أي بالاسم ما اقترن بسابك لفظا أو تقديرًا والسابك هنا أنوأن وما دون لووكن (نحو أولم يكفهم أنا أنولنا) الربان الذين آمنوا أن قطع قلوبهم أي خضوع قلوبهم • بمر المرء ما ذهب اليالي • أي ذهبا ولا يقدر من هذه الأحرف إلا أن عاصه نحو وما في الأسرار أي أن يسر ولا يقدر أن المتعددة ولأه العلم بكونه ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير ما يذهب هذه الأحرف الثلاثة عند الصريح خلافا لكونه غير لا حجة لهم في نحو ثم بداهم من بعد ما أو لا يستلزمه حيث أروا ليستنه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بدا لا خيال أن يكون فاعل بدا من المصدر المفعول منه والتقدير ثم بداهم بداه كما جاء مصرح به في قول الفارح • بداه من تلك القول من بداه • وإليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو مبارك الله أولم يكفهم أنا أنولنا (ر منه) أي من الفعل نحو (أقيد ونعم القيد ولا فرق في

الفاعل الجملة لتأويلها بغيره بقرينة قوله كما جاز الخ تأويل (قوله استداليه الخ) قال الفوسري مراده بالإسناد في هذا المقام مطلق الربط وتعليق لا هم كله إلى أخرى على وجه يفيد فيحمل ذلك نحو إن قام زيد وفاعل الصفات في بعض الأحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الورقاني عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما استد الفاعل أو شبه إليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورده عليه المتوسط من قوله فقال أن يقول لا يظهر إما أن يراد بالفعل المذكور الاصطلاحي أو الحقيقي الذي هو المصدر وأيا ما كان فيه إشكال لأن للفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما أنه غير قائم بالمفعول والحقيق لا يحتاج معه إلى قوله أو ما في تأويله ويمكن أن يجاب بأن المراد بالفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه قائم على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال الثاني سيأتي ذكره في الأحكام وأخذ في الحدود وقد يجاب بأن الساخر في المصدر تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعد والمأخوذ صيحا المراد به هو بوب الوقوع لا الوقوع فيه نظر لأن الحكم ومثله أي المحكوم به يتأخر وجودها عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا فلم يتدفع القصور أن يكون الحد قاطيا أي بالنسبة إلى من عرف أنم لفظا استد إليه فعل مقدم ومجهل أنه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسي قد يجاب بمنع لزوم الدور لإمكان تصور تقدم الفعل على اسم استداليه بدون تصور الفاعل تأمله (قوله والسابك هنا) أي في باب الفاعل واحترز عن السابك في غيره فإيه أهم (قوله دون لووكن) لأنه لا بد أن يتقدم المصدرية فعل من مادة الوديع فاعله يطلب لو وما بعدهما مفعولا لا نحو بوب أحدم لو يسر ولا بد أن يتقدم كي للام الجارة لفظا أو تقديرًا فتكون كي وعبرها هرورين خلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احتذر بقوله فاعل عن المبتدأ فإنه يقدم من غير سابك في باب النسوية

(قوله أو اسم مخرج الخ) قال الزرقاني مطوف على فعل في كلام المصنف أشار بهذا إلى تسمي الخد وهو أن المستد إما قبل أو ماني تأويله  
أو اسم الخ والمطوب بأويل على هذا وجه ذلك أن الاسم المخرج مخرج الفعل ليس الخوّل بالفعل قال المدون شريدي حسن أن يكون  
إياك أنصوباً أو مخرجا فترا وقد نظمت بقول من جهة أبيات : أن في ما ضمير موصوفه . لرفع به وله استنار وقد عدوه قاطبة  
وقالوا . لا تأكيد صار له اعتبار (لرفعهم تقوم) قال الثاني كان التعبير (٣٦٩) بقوله رافع لتوم دون مخرج هكذا  
إشارة إلى أن نحو زيد  
قام خارج بقوله أسند  
إليه فعل أو ماني تأويله  
إذا جعل فيه إماما مستند  
إلى ضميره لا إليه ولكن  
على هذا كان ينبغي أن يعبّر  
بمثله في نحو قام زيد لظهور  
أن الوصف فيه مستند  
إلى الضمير وقال الشباب  
القاسمي قد تقرر في المعاني  
أن في نحو زيد قام قد  
تكرر الإسناد فيصدق  
أن الفعل مستند إلى زيد  
ولو بواسطة الإسناد إلى  
ضمير ما انتهى (قوله وذكر  
الصيغة مخرج الخ) قال  
الثاني قد يقال كما يخرج  
ذلك مخرج بعض أفراد  
الفاعل كما فعل لم وبقس  
وشهد علقما (قوله فإياها  
صيغة مفرغة عن ضرب  
بفتحهما) هذا أحد قولين  
واستدل به بسور بالبناء  
للفعل وذلك أنها لم  
تكن مفرغة بل كانت  
أصلية كان الواو والياء  
أصليتي الاء وكان يلزم  
قلب الواو وإدغامها في  
الياء فيقال سجد لأنه

ذلك (جن المنصرف) كأي (والجامد) كنم (والمكول بالفعل) يعمل اسم الفاعل (نحو علف  
الواو) يختلف في تأويل مختلف والواو فاعل وصحاحه لا يعتمد على موصوف عذوف والتقدير  
صنف مختلف الواو (و) لا فرق في اسم الفاعل بين السالم كمثل رجع السالم (نحو منبراً وجهه) في  
قولك أتى زيد منبراً وجهه وهو المنابر إليه في الظن بقوله :

ففاعل الذي كمر لحي أن . زيد منبراً وجهه نعم التي

فأني فعل ماض وزيد فاعل ومنبراً حال من زيد ووجهه فاعل منبراً وصحاحه لا يعتمد على صاحب  
الحال وهو زيد وأمثله المباعدة نحو أضراب أو ضرب أو مطرب أو طرب أو طرب زيد والصفة  
المضحية لنحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله :

ما رأيت أمراً أحب إليه البسذل منه إليك يا ابن ستان

والصدر نحو قوله . إلا أن ظلم نفسه المرء . جن . واسم المصدر نحو مجتهد من علماء الدان نحو زيد واسم  
الفعل نحو ميات الضيق والظرف نحو عديله المتعدين نحو ومن عنده علم الكتاب وأي الله شك قال أبو  
حيان أو اسم مخرج مخرج الفعل نحو إياك أنصوباً أن مخرجا فعل إياك ضمير مستتر مرفوع على  
الفاعلية ولذلك أكد بالمفعول المرفوع وصنف عليه المرفوع فإياك وضع موضع أحد ما انتهى وقولنا  
تام مخرج الفعل التام نحو كان زيد قائماً فإن زيد لا يسمى فاعلاً حقيقياً في الاصطلاح (و) قوله  
(مقدم رافع لتوم ونحو) زيد من (نحو زيد قام) لا يستدل على خلاف الكوفيين بل زيد مبتدأ وقام  
متحمل لضمير هو الامة خبره ويظهر أن يبعد ذلك بالخيار فقد ذكر ابن مالك من الأهل وابن عصفور  
أهما قالان . قلنا . وصال على طول الصدور بطوم سائر حاله على يوم المذكور لا عذوف وأن  
الذي سبق ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصل الفعل) قيد مخرج ليس قائماً بدفعان) زيد ليس فاعلاً  
(لأن المستند هو قائم) مقدم في المظهر (أصله تأويله لا خبر) وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين  
وذهب الأختش والكوفيون إلى جواز كون قائم مبتدأ وإن لم يعتمد على أي أو استفهام وزيد فاعل سد  
سد الخبر فعل قولهم بعباد غلغلة في الخد لا يحتاج إلى قوله أصل الفعل (وذكر) أصالة (الصيغة) قيد  
(مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر ثابته لأنها صيغة) غير أصلية لأنها (مفرغة عن ضرب  
بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلاً بل نائب عن الفاعل وعلى القول بأنها صيغة  
أصلية تحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل . ومخرج لنحو مضروب زيد فإياها مفرغة عن ضارب ومخرج  
لنحو أجهى قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لا مرفوع موقع فعل مني للفعول قصيسته  
مفرغة عن صيغة المبني للفاعل تقدير أو القرآن نائب الفاعل به والتقدير بمعنى أن يقرأ في الجامع القرآن  
وسلم الحد بعباد ذلك الفاعل (ولها أحكام) سبعة (أحدها الرابع) أنه عند إدلاء لا يثنى الكلام عنه ووافقه  
المستند وقال السيوري لا الإسناد خلافاً لغيره وقد ينصب فنوناً إذا فهم المسمى مع من كلامهم غرق

اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتغيب ياء ويضم ومن أيها مفرغة لا تكون الواو أصلية لأنها متقلبة عن  
الالف فلا يتأني فيها ذلك والقول الآخر أيها ليست مفرغة واستدل بضم الهمزة في قوله الطائ لانه يضم إذا كان الثالث  
مضموماً أصالة ولذا كسر في أوامراً لأن أصله ارمبر فليس الثالث مضموماً (قوله ومخرج لنحو أجهى الخ) قال الزرقاني  
وجه إخراج أن قراءة مصدر المبني للجهول فقرأ نائب الفاعل به أي أن يقرأ في الجامع القرآن (قوله خلافاً لغيره) قال الدماميني  
وقد يوجه هذا القول بأن الفاعل هو ما به يتنوم المان المتعنى للإعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب فنوناً) قال الزرقاني

يمكن أن يقال إن القرب مرفوع بالضم لا به، قام مقام الفاعل والمفعول منصوب بالفتحة لأنه قام مقام المفعول ولما ظهر ذلك باب التائب عن  
 القائل فإدراكه أقيم المفعول به مقام الفاعل ورفع وعذا نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فإن ما قاله الفارح مع ظهور وجهه هو  
 المنصوص عليه في كلامهم فالنظر حاجتنا على الآية في أن من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف  
 في شرح باب سعاد (قوله نعم كن بالله شديدا) قال الثاني هذا من المشهور وقيل إن الاء معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الفارح في بعض  
 كتبه وهو من الحسن يمكن ويؤيده (٢٧٠) قوله انتهى الله امره لفعل خبرا نصب عليه أي لبتى الله لفعل خبرا والفعل خبر كفى

على هذا القول بالكتفي  
 خبر صحيح إذ فاعل كفى  
 حيث لا ضمير الفاعل وكل  
 ما هو لا يرفع ضمير  
 المخاطب المستتر (قوله  
 وقوله بعد المسند) قال  
 الدوشري يلوم عليه الدور  
 لأنه جملة حكما وأخذ  
 الحكم في التعريف يلزمه  
 الدور = وأجيب بأنه  
 تعريف للفعل والتعريف  
 الفعلي هو الذي يقصد  
 به تعيين صورة حادثة  
 من بين سائر الصور ما لها  
 المرادة باللفظ كذا كقولك  
 المصنف الأسد قاله السيد  
 في شرح المفتاح اه وهو  
 مأخوذ من كلام القاني  
 السابق عند قوله مقدم  
 وقال بعضهم إنما ذكر  
 المصنف هذا الحكم مع  
 حله من الحد توطئة لما  
 بعده (قوله ما ظاهره)  
 قال الدوشري ما في كلامه  
 واقعة على اللفظ الذي  
 يتوهم أنه فاعل تقدم  
 (قوله وجب تقدير  
 الفاعل الخ) قال القاني

التوب المسار وكسر الزجاء المحر رفع أو لما نصب تأنيها وجهه ابن الخطر أو قيا سامطرد أو استأنس  
 له بعضهم قراءة جديدة من كثير تخفى آ. م. من ربه كذا ينصب آدم ورفع كذا وفيه نظر لإمكان  
 حله على الأصل لأن من تخفى شئت فقد تظاهرا (أو) وقد يجر لفظا بإضافة المصدر نحو ولولا دفع الله  
 الناس) قاله فاعل وقاسم مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجر بإضافة (اسمه) أي  
 المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من فلة لرجل امرأة الرضوء) قالوا ضوء مبتدأ مؤخر ومن قبله  
 الرجل خبر مقدم وقبله بضم الحاء اسم مصدر قبل الرجل فاعله امرأة الرضوء وسبق أن اسم المصدر  
 غير العلم والمسمى إما يحصل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يجر (عن أو الباء الواو) أو اللام  
 الزائدة فالأول (نحو أن تقولوا ما جاءه من بشر) أي ما جاءه بالبشر (و) الثاني (نحو كفى بالله شديدا) أي  
 كفى الله الثالث نحو هيأت هيأت لما توعدون أي هيأت ما توعدون الحكم (الثاني وقوله بعد المسند)  
 وهذا استخدام قول المحدث مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله (لأن وجود) في اللفظ  
 (ما ظاهره أنه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضمير استعرا) في المسند (وكون) المسند إليه  
 (تقدم) إما مبتدأ في محو بداهة (ف) قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية فائدة على زيد ويزيد مبتدأ وقام  
 وفاعله خبر زيد (وإما فاعلا) حال كونه (معدول) الفعل في محو وإن أحد من المشركون استجارك) فأحد  
 فاعل فعل محذوف بضم المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وإعماله جعل أحد مبتدأ  
 واستجارك خبره من غير حذف (لأن آية الشرط) مرفوعة لتخليق فعل بضم لهي (مكتصة) ما جعل  
 العملية على الأصح صدق ظهور الضررين بخلافه لا حش والكوفيين فيجوز عندم أن يكون أحد  
 مبتدأ وسوق الابتداء به تقدم للشرطية أو لمتى بالمرور بعده واستجارك خبره (وجازا الأمران)  
 الابتداء بغير الفاعلية (في خبر) أو بشر (بشر) أن يكون مبتدأ وسوق الابتداء به تقدم الاستفهام  
 عليه جملة يهدونا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بضم عطف بضمه يهدونا والتقدير أي يهدونا بشر  
 يهدونا والأرجح الفاعلية لأن المالك في الخبر قد حو لها على الأفعال (و) جازا الأمران (لأنتم تخلقونه)  
 فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقوه خبره ويجوز أن يكون فاعل فعل عطف بضمه المذكور والأصل  
 أن تخلقون تخلقونه لحذف الفعل احتراز عن السبق لوجود المصدر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميرا  
 متصلا على ما هو القان عند حذف العامل (والأرجح الفاعلية) لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم  
 وعورض بأن في الفعلية تعانفا في طلب جهة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسب والتناسب  
 أولى من التعانف ومن ثم قال الموضع في المضي والتقدير الاسم في أنتم تخلقونه أرجح منه في أنتم يهدونا  
 لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون اه وهذا لا ريب فيه وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في  
 الجملة لأجل المعطوف لقرائن المعارض المرجحان لساقطتا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تأخير

عنه ما سبق من أن الفاعل لا بد منه (قوله في محو زيد قام) قال القاني سياتي في باب الاشتغال أن وجوب الإبتدائية في  
 زيد في المثال قول غير المبرد وتابعيه وأن المبرد وتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اه وقال الدوشري لعل التصريح لم يعتبر  
 هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله جازا الأمران) قال الثاني رحمه الله الواء (إما الاستئناف) أما لمعطف الجملة على  
 جملة الشرط وجوابها أي وإن وجد ما ظاهره الخ لا على الجزء فقط أي رجب تقدير الفاعل لاستلزامه أن المقدم في الآية ظاهرا أنه فاعل  
 وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة إلى شيء خاص) أي هو قوله تعالى أنتم يهدونا (قوله مطلوبة في الجملة)  
 قال الزرقاني أي مطلوبة لا بالنظر في شيء ما خاص (قوله وإذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محله أنه قد اجتمع في قوله أنتم

تلقونه مرجع القاطية و مرجع الابتدائية فتعارجا تلك الظاهر حيث نفورنا الحنف عن الاربع القاطية بالظن قوله آثم فظنوه  
غير ظاهر لان المرجع لذلك سقط والجواب عن الحنف ان مراعاة جانب الاستفهام اقوى من مراعاة المناسبة في السقط اذا استفهام  
انما هو من الاعمال دون الذوات فهو امر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة لما بها أمر فظنوه شرط فلتسقط التكاليف قد حلت انتظامه  
(قوله الثالثة) قال الفوسري تفسيره ملوئيد بالتؤدق بالزاد في الظاهر ان ذلك نصير لراد لا الوعيد (قوله ضرورة) قال  
القناني المضي عن ابن السبدان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في اثر ولا شرا كره في بحث ما الزائدة (قوله قيل او مضيا مبتدا  
الخ) ان قيل علا جعلوا مضيا مرفوعا بالجار والمجرور لا يجرور لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر  
خلا من الضمير فتطو اجملة من رابطة والتقدير مكلف (قوله لتكفي الخ) هذا مبني على (٣٧١) ان الضرورة ما ليس عنه مندوحة  
لا ما وقع في الضر (قوله

على المصدرية) قال  
الوراق أي والعامل  
مقدر أي بمشي (قوله كما  
في باب) لأن هذه الحال  
تصلح لأن تكون خبرا  
هذا إذا قدر الخبر يظهر  
أما إذا قدر يكون كافي  
المضي فلا ضرورة أي  
مضيا يكون ومبدا أي  
يوجد قوله (لأنه حذف  
من وجه آخر) إن كان  
الحذف من جهة تقدير  
الضرورة هذا وقال القناني  
وجه حذف البديل أنه في  
قوة إحلاله محل البديل  
منه ولو حل محل لازم خلو  
الخبر المقتضى عن ضمير  
المبتدا لا يصح التركيب  
هكذا أي قوله أي مثبت  
كان المضي للجمال ومبدا  
وفي وجه إذا يتفرق الشيء  
حال كونه تابعا لا ينتظر

الفاعل عن المسند هو مذهب البصري (وهو تكون جواز تقديم الفاعل) عن المسند (بمسكان بحر  
قول الزباني) بفتح الزاي والباء الموحدة المتعديين والمملكة الجزيرة ولقد من ملوك الطوائف  
(ما للجان مضيا ومبدا) أجدلا يهملن أم حديثا  
وجه التمسك أن مضيا وروى مرفوعا ولا جاز أن يكون مبتدا إذا جرح في اللفظ لا الوعيد او هو منصوب على  
الحال تضمن أن يكون مفعولا بربيعا مفعلا عليه لفتح تقدم اما عن على المسند هو المضي ورويدا بفتح الواو  
وكسر الهمزة فربيعا ما به مشاة تحت فدا ل مهمة التؤدة فاه الجوهرى وفي القاموس الوعيد الزدانة  
والثاني (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مضيا  
مبتدا حذف خبره) لسد الحال مسده (أي يظهر ومبدا كقولهم حكك مسحا) حككك مبتدا حذف  
خبره لسد الحال مسده (أي حككك لك مبتدا قيل أو مضيا بدل من ميم الفاعل) للتثنية اليه بسد حذف  
الاستقرار وذلك أن ما استتغاية في محل رفع على الابتداء لمضيا خبره ومجرور ومجرور وفيه ضمير  
مستتر مرفوع على القاطية ما تمحل ما رده الخبر مجاز حيث أنه الضرورة فلا داعي اليها التمسك من  
التصديق عن المصدرية أو الجرح على البديلية من الجمال بدل التمسك ما ابتداء لا يخرج على شاة كاس في  
بابه وأما الإبدال من الضمير فلا ما بدل بمضيا واشتغال وكلاهما لا يوجب من ضمير مفعول على المبدل منه  
لفظا أو تقدير لوعلى تقدير مكلف فيه حذف مرفوع آخر وهو أن الضمير المستتر في الطرف ضمير ما  
الاستفهامية لولا إذا أبدل مضيا منه وجب أن يتفرق بهما فالاستفهام لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره  
كما صرح به في المضي فإن قلنا ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت فأنه يظهر في التثنية والجمع  
فتقول على رأى الكوفيون الزيدان قاموا الزيدون فقام بالإفراد فقاموا لا يجوز ذلك على رأى البصريين  
بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث) من أحكام الفاعل (أه) عمدة (لا بد منه) لأن المسند  
حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فإن ظهر) الفاعل (في النطق) بأن نطق به ظاهرا كان أو مضمر (أو  
قام زيد والزبدان قاما للثاني) وراجع (والا) يظهر في اللفظ (لهم ضمير مستتر راجع إلى المالك كور) متقدم  
على المسند (كزيد قام كاسر) في الحكم الثاني فن قام ضمير مستتر مرفوع على القاطية راجع إلى زيد  
المالك كور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفاعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالخديف لا يرى الزاني حين  
يرى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) فن يشرب ضمير مستتر مرفوع على القاطية

فيه حال كونه خبر تابع ومقتضى ذلك ما تقدم إلا أمرتي به ان اعيدوا فاعلى تقول بأن أن اعيدوا الله بدل من الغاء في به فأناله  
(قوله أنه لا بد منه) قال القناني محول على فعل مبنية يحتاج إليه فلا ينتقض بالمبنى للمعول ولا بالمكوف بما الكافة عن طلب الفاعل  
وهو قل وكثير وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لمة تصريحية نحو ما قوم اضربن ويا عند اضربن اه ويمكن أن  
يجاب بأن المحذوف لمة كالنائب ويأتي في كلام الخارج أه بطر دحذه في أربعة مواضع غير هذه (قوله لأن المسند حكم بأي محكوم به  
(قوله والزبدان قاما) أشار به إلى أن قوله فإن ظهر من الظهور أي التقط لا الظهور المتقابل للإظهار حيث قال إما ظاهر أو ضمير  
(قوله وإلا فهو ضمير) أي فالقيل المالك كور تركب في محو م نامزيد لا ضمير فيه خلا لا بعضهم (قوله حين يرى) قال القناني الأقرب  
أنه طرف مؤمن أي لا يرى وهو مؤمن حين يرى لا بدني إذا لا يظهر فائدة لتزيد الزناد بالوهم على وقت العلم الضرورى بذلك لا أنفى

يخدم الطرف على ولو الحال حيث لا نرى أو الحال نحو أو البه في امتاع أن يتقدم عليها في جرد ما (قوله أي القارب) قال الثاني قد يقال إن الزاوي في قوله لا يرق الزاوي نستعمل من جنس ما لا يصح في شرب برنج له مجردا من صفته الزاوي لا يشرب هو أي المزمع (قوله لما دل عليه الكلام) قال الثاني أي غريزة البقاء إذ ذكر الرق والرق وهو الرقبة من أن فاعل بنفس ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المفاداة) صريح ضميره دل عليه الحال في كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال الثاني يصح ذلك والجزم مطلقا على ما هو أصح مني ووالجزم في المثال (قوله من أي الروح) إشارة إلى ما كان الأول للنصف أن يقول ذلك قال الثاني لو قال بنفس من أي الروح كان أو حق لقوله وإلا فهو ضمير مستتر ولم يذكره في الأمثلة في قوله قوله بل كان لا يرخصك (الخ) قال الثاني أسقط نحو إشارة إلى أنه مثال كان الحال المفاداة وهذا البيت لو حذف حتى فيه على أنها استثناء كإلا لا غائب كما وقوله

ليس البطء من الفحول ساحة . حتى تجرد وماهيك قبل . لكان ما بعد ما قبل يرخيك على الاستثناء المقر في الفاعل والمحس لأن كان لا يرخصك إلا أن (٢٧٣) ترد في أي ردك إياي اه وكتب بعض أفاضل طلبة على قوله هذا البيت بخطيب الشيوخ

على هذا إلى آخر الفتوة (قوله أي إذا كان مواضع) كذا قدر الناظم في موضعين ولك تقدير كل منهما في كل من المثالين فانه لا شغور في قوله في تقدير الثاني وإن كان هو أي ما المفاداة من أي الحال الذي تفاداه من فيه إشارة إلى حذف قوله قبله أو الحال المفاداة على ما دل عليه الكلام لاجل الكلام فتأمل (قوله ويظهر حذف الفاعل في أربعة مواضع) قال الوراقاني بنى عليه موضع حاسر وهو فاعل فعل الجاهة المؤكدة بالتون نحو ولا يصدك اه وقوله فاعل الجاهة

راجع إلى القارب أي حال عليه يشرب بالالتزام (أي لا يشرب هو أي القارب) لأن يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يرق الزاوي وليس يرجع إلى الزاوي انشاد المثنى (أو) راجع (لما دل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المفاداة) فالأول (نحو كلا إذا بنفس الفراق) لغي بنفس ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الحال عليها سباق الكلام (أي إذا بانفس) من أي (الروح) والزاوي أحال المصدر (و) الثاني (نحو قوله) أي العرب (إذا كان لها ما من) بنصب لها (وقوله) وهو سواربن المضرب حين حرب من الحجاج نحوفا على نفسه

(فإن كان لا يرخصك حتى تردني . لك فطري) لا إعمالك واعبها

فإن كان فيها ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المفاداة فيما (أي إذا كان هو أي ما نحن الآن عليه من سلامة) في هذا في المثال (و) في البيت (لأن كان هو أي ما المفاداة مني) فنية لب ونشر حل الترتيب وهو ردي كان فيها أن يكون تامر أن يكون بالنفس فإن جعلتها بالنفس كان هذا في المثال ولا يرخصك في البيت في موضع خبر حال إن جعلتها نامة كان هذا منصوبا على الظرفية مطلقا بكان ولا يرخصك في موضع الحال من فاعل كان (نحو سيبويه) إذا كان هذا مرفوع على أنه فاعل كان وقد قبل ابن الصب لغة تميم والرفع لغة طبرستان فطري بفتح القاف والطاء المهمل وكسر الراء وتعدى إليها آخر الحروف هو فطري في الجاهة الحادية والى ذلك أشار الذم بقوله :

وبعد فعل فاعل قارب ظهر . فهو ولا تضمنه استتر

فهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي إجازة حذف) وبمعنى السبيل (فمساكنهم ما أولناه) من الأفعال الحديثة والمثال واليد صيغة حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو أظني الأمر وفي الاستثناء المرفوع نحو فم لا اعتدوا بأهل بكر المين في التمسح إذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمعهم وأبصروني المصدر نحو أو أظلم في يوم ذي مسغبة يتبها الحكم (الرابع أنه يصح حذف

أي وفاعل فعل الفاعلية المؤكدة نحو احمرن يا هند وقال ذو الرمة قد نظمت هذه الأربعة وودت عليها عامسا بقول تصبب وصدور استلثا . وباب نائب بها يستغنى عن فاعل نقاشا إذا سكن . وبعد مستتر بلا ومن أهو بل موضع سادس وذلك إذا قام مقامه حالان نحو . فتلقيها رجل رجل . والأصل فتلقيها الناس ورجلا رجلا حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه صار كالشيء الواحد نحو حلوا حاض في قوله ارماني هو حاض وسابع وهو نحو ما قام واعد لا يزيد لأنه من الحذف لأن التنازع لأن الإخبار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه في الفعل منه وإنما هو من من غيره مشبهة (قوله وفي المصدر نحو أو أظلم الخ) قال الوراقاني أي فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قاله قال الجلال السيوطي وهو عندي أنه في مثل ذلك يتحذف لأن الجاهة إذا أول بمقتضى كاسد بمعنى فاجع يتحذف بكسر في باب مبتدأ المصدر الذي هو أصل المقتضى عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أول على أن إظلم في تأويل أن يظلم وهذا تأويل محقق اه من التمسك (قوله الرابع أنه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيها فاعلا منفصلا بين علامتي الفروع أي التثنية (قوله وقطري بفتح القاف الخ) قال الذنوبري هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء المهملة في غير

(قوله ومنه قوله لجلدك الخ) قال القاني إن قلب ما الداعي إلى تحدير فعل مع أنزل تصف عرفا على مثله قلصوا أن بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنى أرشبه فمر ذلك النقي أو شبهه وثبت عند المنق لما بعدها وعمل نقي كل وجد ومبوت أعطته فممن أنها بين جملتين لغرض إبطال الأولى السالبة سلبا كليا وذلك تحدير فعل بعدها رافع لا عظم عتأمل اه وبه تعرف وجه فصل المصنف البيه عما قبله بقوله ومنه (قوله أي موقوف به) قال الدنوشي لم يحق قوله أي موقوف به في فصل صورته سألهم من خلقهم ليقول الله قالوا مستهام محقق بالمعنى المذكور وأما إذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام مرقاته فلا يكون شاملا لثلث ذلك (قوله لأن مثل هذا الكلام الخ) عبارة القاني فرد الصبح المتناوذي كونه منه بأن (٢٧٣) الجواب المذكور إنما يثبت عند

فعله (جوابا) (إن أجيب به نقي كقولك بلا زيد) جوابا (لم قال ما قام أحد) فريد على فعل محذوف دل عليه مدخول النقي والمجمل فعلية (أي بل قام زيد) يطابق الجواب مدخول النقي في المعنى ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله :

تجلدت حتى قيل لم يمر قلبه من الوجد شيء ففعل بل أعظم الوجد)

فأعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النقي والتقدير يربى عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على المحرم ونحوها ولم يمر بالعين والراء المهملتين من عراه إلا مراداً بغيره وقلبه مفعول يعمرون وشيئا فاعله وبل لإحراز أكبر أعظم الوجد عدة الموقوف (أو) أجيب به (استفهام محقق) أي موقوف به (نحو نعم زيد جوابا) (لم قال هل جاءك أحد) فريد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يصح مبتدأ حذف خبر لقوات مطابقة الجواب السؤال (ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقول الله) فاعله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق فله افتتار أن وهو متعين لأن التخصية الشرعية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على أنه مبتدأ أنه فسجاء كذلك كقوله لعل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال إنه قدم لإفادة الاحتجاج ممنوع لأن القائل لا يجوز تحديره على عامله على الأصح والاحسن أن يقال إن جهة التسليم على الجواب أكثر فاعل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مضمر) يدل على تحديره فقط الفعل المبني للمفعول كقوله السيد جده (كقراءة العاصم) وأبى بكر يسبح له فيها بالنذر والآصال رجال) فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل وأوجه الخصال لخصا بالمراد بعدم القرينة وقال الموضع في الحواشي لا يجب بل هو أولى بما بعده والآصال جمع أصل بضمين وأصل جمع أصيل وجمع آصال على أصال ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالنذر والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحهم رجال ثم حذف الفعل لأشعار بيسبح المبني للمفعول به ولا يصح إسناد رجال إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لأن رجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين

محقق السؤال المذكور فلا ينافي ذلك كون السؤال مقدارا مفروضا فإن قلنا كيف يقابل المقدر قلنا معاده بالتقدير ما لا تحقق له عند تحقق الجواب اه وقد أشار القاج إلى هذا السؤال وجوابه لما مر في قصده قول المصنف محقق كما عرفته وقسبه مع السد بحسب أجاب عنه الحفيد فالمر حواشي المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز أن يكون الله فاعلا ينجيكم عطوفا على حد أبشر بهدونا المتقدم (قوله وما يقال) كقوله الدماميني (قوله لأن القائل لا يقدم) هذا التباس في فهم كلام أهل المعاني فإنه ليس المراد بقولهم تقديم المسند إليه فيبدأ الاختصاص أنه كان مؤخر أو قدم على أنه فاعل على حاله بل المراد أن

المسند إليه وقد أتى به مقدما كما في الآية وضح أن يكون فاعلا معنى أفاد

(٣٥ - نصريح - ل) التخصيص كما لا يخفى على أن أساطير بالاحتجاج والتلخيص (قوله وإن كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظا فلا ينافي أنها مطابقة لخاصة معنى لأن من خلق اختصارا لخصا بفعلية لأن معنى من قام أم هو وإلى غير ذلك كما حقه السيد وقال أن هي ما لجواب جملة فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم إشارة إلى المطابقة المعنوية والمقتضى الخفي بأنه يجب أن يفترق بالهزمة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويترعرعها ما هو محقق ولا شك أن خلق الله السموات والأرض محقق ولعين القائل غير محتاج إلى الاستفسار فليس السؤال إلا جملة اسمية تؤكد المطابقة (أشار إلى بلاد الكثرة) إذ لمحقق خلق السموات والأرض وحدهما ينبغي أن لا يقع شك في تعيين القائل فالتناسب لحالهم التردد في ذلك الخلق (قوله والآصال جمع الخ) قال الدنوشي قد أفرغ في ذلك قلنا

ألفني أيما التحوى جما . له جمع يجمع بالاطراد . وجمع يجمع وهو أمر . غريب ليس للأخلاق بامى وفيه نظر فإن  
مثله كثير (قوله وهو قياسى) قدسه (٢٧٤) على قياس المخرقات فندبهم أيها سماحية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله

غير مبتدأ محذوف) رده  
في المتن في حذف الحذف  
من الباب الخامس فقال  
بمدايا ورد عذير المثلين  
ونحوهما ولا تقدر هذه  
المفردات مبتدآت  
أحذف أخبارها لأن هذه  
المفردات قد بحثت فاحلها  
في رواية من بي الفصل  
فيمن الفاعل انتهى وفي  
قوله مبتدآت حذف  
أخبارها قلب كما قال  
البنامى والأصل أخبار  
حذفت مبتدأتها ونزع  
في ذلك (قوله صرح بالتقدير  
الاول أبو حيان الخ) قال  
الدونورى الحق عدى  
طريقة ثالثة وهي نحو  
الوجهين جيما (قوله لأن  
أحلى الخ) قال القاتنى  
فيه بحث إذا أحلى تعلق  
بصيغات لا بالخر قالنى  
يستلزمه حل الصيغات لا  
الخر فليأمل ولو جعل آخر  
ولو كان مرفوعا عطفا على  
هيئاته وإن كان منصوبا  
على التوهم أى توهم أنه قال  
• هداة أحلى هيئات  
السداد •  
لأن جيدا نظير  
• بداي أى لست متروك  
ما معنى •  
اليدى المشهور وقال

بكسرهما قالوا قد درهم (وقوله) وهو حرار بن نهشل يرى أعمامه يزيد بن نهشل كما قال الفخرانى والنيل  
وقال أبو حبيدة هو مهمل وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم وهو الحرث بن نيلك النهشل :  
(ليك يزيد صارع لخصومة) • وعقب عما لطيف الطرائح  
فصارح فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقصود كأنه قيل من يبيكه ففعل صارح أى  
يبيكه صارح ثم حذف الفعل كقيل (أن رجلا فاعل فعل محذوف) أى يسبه ورجال ويبيكه صارح  
ويزيد نائب فاعل يبيكه انهم يوم بلام لا مرد صارح الفهم الدليل والختبط الذى يأتى إليك للبروف  
من خبره وسبقو لطيف من الإطاح فهو الإذهاب والإهلاك والطرائح جمع مطبوعة على ظهر قياس كل واقع  
جمع مقصود لقياس المطارح والملاح ومن لطيفة متعلقة بمختبط وما مصدرية والمنى ليك يزيد  
رجلان دليل ومترفع معروف لأجل إذهاب النبا يزيد وروى ليك يبنه الفعل الفاعل ويزيد  
مفعول صارح فاعله وفى كل من الزوايتين وجه حسن أما الأولى فن جهة جعل يزيد الذى هو ملاذ  
الضماعن صورة المندو أما الثانية فجهة عدم الحذف (وهو) أى حذف فعل الفاعل كافى الآية  
واليدى (قياسى وقوله الجوى) فتح الجيم لى إلى بنى جرم فية مشهورة واسمه صالح بن اسحاق وكنيته أبو  
عمرو (وابن جنى) بكسر الجيم وإسكان الياء ليس ملحوبا وإنما هو معرب كنى واسمه أبو الفتح وهما من  
البصرين أجازا أكل الطعام ريش شرب الماء عمرو بالبناء للفعل فاعله هو مذهب الجمهور أنه لا ينقاس  
والمرحوم والآية واليدى خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسح لرجال والباكى صارح صرح بالتقدير  
الاول أبو حيان وبالثانى صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز فى نحو يوحظ) بالبناء للفعل (في  
المسحدرجل) أن يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتالة للفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع  
القبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (علافاً بوحظ المسجد رجال زيد) فانه يجوز  
أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لاحتالة للفعولية لأن الفعل المبني للفعل ورفع رجال على النيابة عن  
الفاعل ونائب الفاعل لا يكون إلا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يظلم قبل زيد أى يظلم زيد  
والى ذلك أشار الناظم قوله : ويرفع الفاعل لىل أخرا • كمثل زيد بن جراب من قرا  
أواستلزمه) أى استلزم الفعل الرفع لفاعل (ما) ذكر (قوله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق :  
هداة أحلى لابر أصرم طعنة • حصين هيئات السداد والخ  
فالخر مرفوع فعل محذوف يستلزمه أحلى (أى وحلته الخ لأن أحلى) المؤيد (يستلزم حلته)  
المرءى وحكى أن الكسائى مثل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخبر في هذا البيت فقال بإخبار  
فعل أى وحلته الخ فدل يونس ما أحسن واقعته وجهته ظهر أى سمعت الفرزدق يلقاه بنصب طعنة  
ورفع هيئات على جعل الفاعل مفعولا فله محمد بن سلام وغداة تنصب على الظرف وطعنة فاعل أحلى  
وحصين بالجر يدل من ابن أصرم أو حذف بيان طبع هيئات مفعول أحلى والمبني بالعين المهيطة  
الطرى من اللحم والسداد بالسين المهملة والفاء آخره صف السنام وهو بهما غلب عليه السن وكان  
حصين بن أصرم قتل له قريب طرم على فقه شرب الخمر وأكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما  
طعته وقتله أحلى له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطرى (أو فسر) أى فسر الفعل الرفع لفاعل  
(ما بعده) من فعل (نحو وإن أحسن المشركين استجارك) فأحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

الكتاب التامى هذا البحث مرهود لأنه ليس مرادهم أن أحلى يستلزم حذف باعتبار تعلقه بالخر وإسناده إليه لأنه لا حاجة  
إلى ذلك بل المراد استلزامه له في الجملة لأن المقصود أنهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار إسناده المخصوص ألا ترى أنهم  
يستدلون في باب لا كفاء بتقدير فى حق كلام لوجوده فى آخر وإن كان وجوده فى ذلك لا آخر لا يستلزم وجوده فى الأول باعتبار تعلقه

(قوله الحكم الخامس أن فعله الخ) قال الله تعالى هذا الحكم وما بعده وبعض ما قبله الظاهر أنها من أحكام الرفع لا الفاعل (قوله مع تثنية وجهه) قال القاني إن قلت أطلق مع أنك تقول في الصمد قماراً قماراً وإن قلت النسبة والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لأن الفعل إذا المراد بتثنية الفعل وجهه إلحاق الفعل بحرف التثنية وجمع ويأتى بعده بالفاعل مظهراً أو مضمراً متى أريد مظهراً فظاهر أن الفعل يوجد مطلقاً (قوله فكما تقول) قال القاني الكاف للتثنية وما مصدرية والمصدر المثلث منها ومن تقول جرور بالكاف والجاء والجرور ليس بمصدر محذوف مع قولك تقول قام أخوك والأصل تقول قام أخوك قولاً كقولك قام أخوك وقوله كذلك الإشارة بذلك إلى ذلك المصدر المحذوف الجرور بالكاف فحينئذ ذلك تأكيد على كماله لا كقولك (قوله لأنه لو قيل قاماً أخوك الخ) قد يقال أي حذوف ذلك التثنية وما يلزم من ذلك اختلاف الجملة الاسمية والمعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لها كثير ومنه أي أنه شك وقد مر في باب المبتدأ والخبر أنه إنما يمنع تقديم الخبر الفاعل إذا كان بالفعل المصير المبني المستر لا البارز (٢٧٥) لأنه لا يفسد لضعف لفظ إلحاق علامة

التثنية والجمع وهو ممكن على ما عايناهم من أن التثنية كإنياء ثم إن المانع إلقاء العامل القوي وهو الفاعل وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا والقاني إن قلنا ما الفرق عند الجمهور بين التأنيث والتثنية الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالزعماء عدم الدلالة عليهما قبله قلت هو أن نائب الفاعل قد يكون معنواً ولا دلالة عليه لفظية كقوله وقد يكون لفظياً فقط من غير تأنيث المثنى كظلمتوني القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لضعفه دلالة في الأول وألياسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المثنى بصفاته

والتقدير وإن استجارك أحد استجارك (والخلف في هذه) الضرر فالأخيرة (واجبة) لأن استجارك المذكور كالموضوع من استجارك المحذوف لا يصح بين الموضوع والموضوع تقدمها لخلطيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (أن فعله) وما هو بمنزلة (يوجد مع تثنية وجهه كما يوجد مع إفرادها فكما تقول قام أخوك) وأقام أخوك (كذلك تقول قام أخوك) وأقام أخوك (وقام أخوك) وأقام أخوك (وقام لسوتك) وأقام لسوتك بتوحيد المسند للجميع لأنه لو قيل قاماً أخوك وقاموا أخوك تقول لسوتك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالزعماء توحيد المسند ولعل هذا الإيهام وظاهر الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث أضافوا علامة التأنيث دون علامة التثنية والجمع لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إخبار فلا تنبئ بعلامة الإخبار ولغة التوحيد هي القصص وبها جاء التزيل (قال الله تعالى قال الرجلان وقال الظالمون وقال سورة) الخ أشار القاني بقوله: وجرى الفعل إذا ما استند لأنهم أوجع كفاراً شهدا

وحكى البصريون عن طبري (حكى بعضهم عن أردشنة) فتح الممر وسكون الأوى أو السمع قالوا الصالح أرد أبو حنيفة من اليمن وهو بالسنة أصبح يقال أردشنة وأردشنة وأرد السراة والمختلف في تسميته أرد أو أسداً قليل لأنه كان كثير البطء قليل في ذلك كثرة من يقول أسدى إلى كذا أو أزدى إلى كذا وقليل لأنه كان كثير التكاج والأرد والأسد التكاج وشهوة بفتح السين الموحدة وحكم النون وفتح الحمزة (هو خبر بوزن قولك توهم بفتح السين) وقول الخديك أو عرجي ثم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل رددت أن أكون معك إذ يفرجك فومك والأصل أو عرجي ثم قلبه الوارباء وأدعيت الياء في الياء (وقال) عرجي بن مفضل الجاهل (أفينا عيناك عند الفناء أولي أول لك ذا راقية)

فأفينا بالبناء للمعول فعل ماضٍ وعيناك نائب الفاعل فالحق الفاعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند طرف بمعنى قرب متمثل بالفتاوى وأوابه حال من المضارب إليه وهو الكاف

التثنية والجمع فإن لها في الفاعل علامة ظاهرة مطروقة فأكفى بها انتهى ويرد عليه أنه قد يسمى بالفتى والجمع ضلالتها في الفاعل ظهر مطروقة أيضاً قلنا أم (قوله لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ) قال الله تعالى أو بدل فاعل (قوله بعلامة إخبار) الإحاطة ببيان (قوله وحكى بعضهم) قال الله تعالى قال القاني الظاهر أن المراد بالبعث طائفة من البصريين قالوا يحتمل أن يكون المراد بعضهم ببعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام القاني بالفتى وجارحه نصاً وحكى عدل عن قوله وسكوا عنهم إلحاق الفعل بعلامة التثنية والجمع إلى ما عجز به إذا حكى عنهم إنما هو خبر بوزن أو عرجي أو عرجي فيصيح فيه التأويلان الآتيان من التصحيح ومقابله وقوله وبعضهم الظاهر أن الضمير عائد إلى البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طين لجوار أن يكون ذلك لغة طين وأردشنة وأن الحاكي له عن طين جميعهم وعن أردشنة بعضهم يصح أن يغير بعضهم عائد إلى البصريين والأمسجل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الله تعالى يفرجك فومك والأصل أو عرجي ثم قلبه الوارباء وأدعيت الياء في الياء (وقال) عرجي بن مفضل الجاهل (أفينا عيناك عند الفناء أولي أول لك ذا راقية) قال الزرقاني الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزهري في تسمية نائب الفاعل فاعلاً (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

أى فى حينك فالشرط موجود وهو أن المضاف بعض من المضاعف إليه هنا لإدخاله من بعض الذات (قوله وأولى فأولى لك دماء الخ) قال  
 العيني لأن قلت ما وقع أولى من الإعراب فقد يجوز أن يكون على راعى من أنه غير مبتدأ محذوف تقديره دعانى أولى فأولى لك يعنى  
 هذه الكلمة وقوله فأولى لك بالفاء عطف على أولى الأول كررنا كبد انتهى وقال أبو البقاء فى إعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه  
 قولان أحدهما فعل والآخر لفظ الإلحاق لاقتابك والثانى الفعل وهو على المولىين ما ولذلك لم يثنون ويبدل عليه ما حكى أبو زيد فى  
 النوادر هى أولات بالياء غير مصروف لأنه صار على قوله فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ وذلك الخبر الثانى أن  
 يكون اسماً للفعل متبوعاً ومعناه وبذلك شرعنا فى ذلك تعيين (قوله لو طيس) أى الحرب (قوله من لم بالبناء للفعل) أى شلوذاً لأن  
 الأصح أن أفعل بالتفصيل لا يصح إلا من المبنى ففعل كاسباني زبابة (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدونشوى الجمع بين هذا  
 والبيت الأول على رواية ألوم أكفاء وهو اختلاف حرف الروى فمن آخر الأول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله  
 وكذا العيني وفى بقيمة الدهر فى ترجمة أى (٢٧٦) فراس الخد وكتب إلى سيف الدولة بأبها الملك الذى أعصاه به أهل الخاق  
 نتج الربيع محاسن

ورافية مصداقاً للوقاية كالكتابة مصدر معناه السكت وأولى فأولى لك دماء أى قاربك ما يهلكك  
 وهذا البيت يصف به رجلاً يهرب إذا اشتد الوطيس فهو يلتصق بالوراء مخافة أن يقع فتلحقه عيناه عند  
 فقام من شدة الالتفات (وقال) أمة (يغرمونى فى اشتراء النخيل على أهمل) فكلمهم ألوم  
 فأهل قاع يلومونى فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مستند إلى الظاهر واشتراء مصدر مضاف إلى مفعوله  
 وحذف قاعه ويرى اشتراى النخيل بإضافة المصدر إلى قاعه ولصوب مفعوله وكلمهم مبتدأ والوم ينتج  
 الواو غير مهموز خبر هو واسم مفضل من لم بالبناء للفعل كقولهم أكثر ملوكة والوم المذل  
 ويرى وكلمهم يذل وبعده وأهل الذى ما يحسنه كالحى البائع الأول  
 (وقال) آخر (نتج الربيع محاسن الفحشا هر السحاب)  
 فترجع هراء مؤنث أخر بمعنى أبيض قاعل أفتح وأخفه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحاب  
 جمع محابو الفعل والفاعل لصوتها وسماها من مع حسن كسار جمع مسوا على غير قياس وانوصف  
 فى ذلك كالفعل لأن الوصف إذا استدلل به جماعة الإماء لفتته لآلف ورائته دون النون نحو قائمات  
 الهدات (الصحيح) عند سيبويه (أن الالف والواو والنون فى ذلك) المسموح (أحرف) وأن  
 طياً وأردشيرة (دلوها على النون والجمع) تذكيراً وتأييداً (كادل الجميع) من العرب (بالياء فى قاسم  
 على التأنيث) بجماع القرعية عن التمر فأكسى واجمع فرع الإلياد كأن المؤنث فرع المذكر قال سيبويه  
 وأعلم أن من العرب من يقول ضربون قومه مكفراً هذا بالياء التى يظهرونها فى قالت فلا تفكأنهم  
 أرادوا أن يجعلوا الجمع علامة كما جعلوا المؤنث علامة ثم قال وهى لتفخيلة وإلى ذلك يشير قول الناظم  
 وقد يقال سمداً وسعدوا والقمل للظاهر بمد مستند  
 (لأنها طياتر الفاعلين وما بعدها) من الظاهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر  
 (والتأخير) للبتدأ (أو) ما بعدها (مع) ما (على الإبدال من الضمير) بدل كل من كل (و) (الصحيح)

التحفا هر السحاب  
 واقف ورق نسيها  
 لحكت لتصور الجباب  
 حشر الشراب فلم يطب  
 شرب الشراب وأنت قاتل  
 انتهى ولا يفتى أن أباً  
 فراس من المولدين  
 فالعرض من كلامه التثليل  
 لا الاستشهاد وإن كان  
 خلاف المتبادر من كلام  
 المصنف وغيره حيث  
 أدرجوا هذا البيت مع  
 الفوائد (قوله الفحشا  
 هر السحاب) ضمن  
 أقصاها معنى أردت فعدها  
 إلى صير الحسن ومحاسن  
 مفعول ثان لتنتج قال  
 القفاى وفى كل من قوله  
 نتج الربيع والفحشا

استعارتان أحدهما مكنية والآخرى تفضيلية إذ شبه الربيع بالأم من الحيوان وهذا كناية وأثبت الربيع الشج وهو تفضيل وشبه  
 هر السحاب بالفعل من الحيوان في إدراك شئ كالخطر والسطوة فى آخر كلامه والآن من الحيوان وهذا كناية وإثبات الإلفاح  
 الذى هو الإيلاد تفضيل انتهى وغير عاف هل من أساطير بالبيان خبراً أن ذلك يتعين عند السكاك ويجازى عند الجمهور ويجوز عدم  
 أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع حسن) قال الدونشوى كلامه مردود على الصراح وغيره والحسن تقييد للقبح والجمع  
 محاسن على غير قياس كأنه جمع حسن ويقول بعضهم المساوى المقيح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم  
 قبل ذكر الفاعل أنه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل المتعاطفات المتعاطفات المفردات لأن جمع السلامة  
 من جمع ثقة عند سيبويه وأباده قاله الشارح أى وجمع الثقة بمثابة المفرد لذلك وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف  
 بالمفرد أى جوازاً والمطابقة الصح لأن الأصح فى جمع الكثرة لما لا يفضل الإفراد وفيها هذه المطابقة هنا وحذف المصنف  
 بعض المفردين لمدح ذلك عليه كما قال القفاى (قوله لأنها طياتر الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال القفاى

هذا الوجه لا يتناقض قوله وإن كان له لسبوح (قوله بنحوه) هذا نوحش أبقفاء حيث جعل من ذلك إما يلفظان عندك الكبير  
أحدهما أو كلاهما في قرينة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الألف ضمير وإن أحدهما بدل بمعنى وإن كلاهما بقتدير أو يلفظه كلاهما  
أو التثنية بلفظه أحدهما أو وكلاهما وعليهما فالألف مائة من الزوال الدين في الزوال الدين أحدهما لا يلفظان وليس لأن قول أحدهما  
بدل بمعنى وكلاهما بدل كل وإن يجوز أحدهما زيد وجهه أخوك لأن بدل الكل تقرير للبدل من الزوال الدين بأنه على ظاهره وحقيقته وبذلك  
البعض فبعض البعض ما يقتضيه اللفظ والإعلام بأن الأول ليس مراداً به ظاهره في الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله) وتقديم الخبر  
الح (قال الله) يعني أن الواحدين بلزومهم أن التقديم والإبدال يختصان بقوم بأعيانهم للزوم بطلان اتفاق وفيه نظر إذ للزوم أن الفعل  
إذا كان له على مثني أو مجموع يلزم إسناده إلى حده ذلك الفاعل فيلزم منه عند التقديم (٢٧٧) أن الظاهر مبتدأ أو بدل للزوم

الإسناد إلى الضمير خلاص  
بهم قطعا (قوله) أحترم  
وأهونهم عليه (قال  
الدنورسي الظاهر أن  
أحترم وما بعده منصوبان  
بالنطق على محل جهة  
شرم التفهيم لأنها مفعول  
ثان وثذكهم ضمير عليه  
باعتبار أن الناس اسم  
جمع (قوله) لأجل فقره  
قال الورقاني إشارة إلى  
أن الضمير في عليه يرجع  
إلى الفقر الدال عليه قوله  
الفقر في البيت قبله وكذا  
على التسهيل كما في قوله  
لعلي . ولتسبحوا الله  
على ما هذاكم . أي لهداية  
إياكم (قوله) إن كان مؤنثا  
قال القساق أي تأييدا  
معنويا إما لفظيا (قوله)  
فاما كانت الخ (قال  
الدنورسي يوجب على  
الفاعل على ما هو أهم  
من الجارى وكون البناء

أيضا (أن هذه اللفظة) وهي إلحاق الصلوات (لا تمنع مع لفردين أو لفردات المتعاطفة) بنحوه أو (خلافا  
لواحي ذلك) بكسر الميم الجمع أي خلافا لمزدم أن الظواهر مبتدآت ولمزدم أنها إبدال ولمزدم امتناع  
هذه اللفظة مع المتعاطفات سيما كان الصحيح أنها أحرف لا معان (قوله الآية) من أهل اللغة (أن  
ذلك لفة لقوم معينين وتقدم الخبر) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضمير كما يقول به الثاني يجرها  
جميع العرب و (لا يختصان بلفظة قوم بأعيانهم) قلها بن مالك في مرجع السيل وإنما كان الصحيح أن هذه  
اللفظة لا تمنع مع المتعاطفات (قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات برز مصعب بن الزبير بن العوام  
رضي الله عنهما : قوله قتال المارقين بنفسه . (وله أسلماء بعد وحيه)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في أسلماء مع المتعاطفين وما بعد وحيه والمارقين الخواارج من  
مرت السهم من الرمية مروقا إذا خرج من الجانب الآخر أسلماء خلافا لقال أسلماء فلا إذا لم تفته  
ولم تنصرف على غيره والمبعد اسم مفعول من الإبعاد والمراد به لا جرم من السبب والجمع القريب  
(وقوله) وهو مروة بن الورد يمدح النبي ويظم الفقر :

فدين قلبي أسى قاي . وأبعد الناس شرم الفقير  
وأحترم وأهونهم عليه . (وإن كان له سبب وخبر)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في كاسم المتعاطفين بالسبب لئلا يكسر الحاء المعجمة أي الكرم  
والمعزور وإن كان للفقير لسبب كرم فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره وبذلك يبين فقره أبو حيان  
على النظر أي حيث قال لا أعلم أحدا يجرها ما يذكره من لا يجرها ولا يجرها من لا يجرها وبكره وقال الموضح في  
الغنى ليس الرد شيء . لا يمتنع التحريم لا التركيب انتهى (والحكم السادس) من أحكام الفاعل (أنه  
إن كان مؤنثا أو مبتدأ ساكنة في آخر الماضى) جامدا كان أو منصرفا تاما كان أو ناقصا وذلك  
استنادا من قول النظم : وتأيد تأييد على الماضي إذا كان لائق (رضاء المضارعة في أول المضارع)  
ولم يترض له في النظم (ويجب ذلك) التأييد (في صائتين أحدهما أن يكون) الفاعل (ضميرا  
متصلا) لغاية حقيقة التأييد أو مجازية ولفظي بمعنى . بك ما خرج والمجازي خلافا للحقيقية  
بما قام أو محصور (المجازي نحو) الشمس طلعت أو طلعت (أو ما وجب تأييد الفعل في ذلك لتلا  
يتوهم أن ثم ما خلا ما ذكرنا منتظرا إذ يجوز أن يقال عند قيامها والشمس طلعت قرنها (بجلاء الضمير

في أول المضارع لتأنيده قد يتوقف فيه من حيث أنها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له على معنى والمساكنة متوقفة  
فلتراجع من مطالبها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الإطلاق ممنوعة وأما يصح في حروف  
المباي إذ لا شك في دلالة ألف المضارعة وسبب الاستعمال وبما التسبب ونحوها على المعاني ولهذا قيد في التسهيل حد الكلمة بمقتل  
(قوله ضمير متصلا) قال القساقى يحتل أن يراد بالمتصل عالم يتفصل من الفعل سواء كان متصلا أي لا يمكن أن ينتفع به النطق أو  
بفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام عند قوم هي منه انتهى وصلة أن المراد  
بالإتصال على الأول الإتصال بالعامل لا الإتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التأنييد في المثل المذكور على الأول  
دون الثاني ويليد الثاني ما يأتي من قضية كلام الخارج في تعليل وجوب التذكير في المخلص (قوله لغاية حقيقة التأنييد) قال  
الدنورسي فيه نظر فإن ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهدان ومثا

(قوله ما قوم إلا هي) ظاهره أن الضمير المنفصل فيها ذكر قائل ومر آخر الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف والنظر لم  
 وجب التذكير في ما قوم إلا هي ولم يجر الأسرار بناء على ما يأتي من أن ضمير المؤنث الحقيقي الظاهر المقصود بالآية أي فرق بين  
 الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف يحمل لذلك لا بقوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر أنه  
 لا يوجب فيه التأنيث وكلام الدماميني في شرح التفسير يوجب أن الوجهين ذلك فالظاهر حاشيتنا على الآية ثم نصيب التعليل بعدم  
 التزم الذي ذكره الفارح وجوب التذكير والمنفصل غير المقصود لا نحو غلام عند حضرته معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب  
 قد يرد على الآية أن مع التاء ينوم أن لها علما مؤنثا منتظرا إذ لو قيل صدقات أحمل أن المعنى قامة أمهات لا يمكن أن تعمل الآية  
 دفع النوم في الجملة بأن يكون الوجه هو وجود البس في بعض المواضع والناق طرد الباب (قوله في هذا التأويل نظر لأن إلغاء الخ) قد  
 يقال لا مانع من اعتبار الأسر في التذكير (٢٧٨) باعتبار المعنى والتأويل بالمكانة والتذكير باعتبار لفظ أرض وكل ذلك

من نظير نحو كل ومن  
 الموصوفة هذا في مروس  
 الأفراح الجاه السبكي في  
 آخر أحوال المسند إليه  
 أصل المصنف بين الخطيب  
 القرويني أمروا من إبان  
 الكلام على خلاف مقتضى  
 الظاهر وذكر منها تذكير  
 المؤنث وحكمه فالأول  
 لتفخيم كقوله تعالى في  
 جاءه موحلة من ربه وذلك  
 يجوز تذكير كل مؤنث ومنه  
 ولا أرض أجل إقبالها  
 أراد تخفيف الأرض فبر  
 منها بما يبر به من  
 المكان بذلك يجعل لك  
 أنه لا شغل في هذا البيت  
 لأنه إنما يتوحد إذا إذا  
 أريد بالظاهر المؤنث  
 وهو عليه ضمير الغائب  
 مذكرا على الصحيح خلافا  
 لأن كيسان في المؤنث  
 الجاهز أما إذا أريد بالمؤنث

المنفصل نحو (عند ما قوم إلا هي) والضمير ما طلع إلا هي أو ما طلع إلا هي فالتذكير  
 واجب في التزم لعدم التزم التذكير لأن العمل لا يكون له إعلان بخلاف قول المرافع الحاضرة قلت أو  
 أقوم فإنه لا يمكن تأنيثه وإن كان ضميرا متصلا لمؤنث (و) تاء التأنيث (يجوز تركها في الضمير) مع  
 اتصال الضمير (إن كان تأنيث مجازيا) هو إلى إظهار الظاهر قوله ومع ضمير في الجاهز شعر وقع  
 (قوله) وهو حارس بن حورن البطاني يصف صحابة وأرجا ناصتين  
 فلا مروة وقفت ودنيا (ولا أرض أجل إقبالها)  
 وكان القياس أخلص لأن القائل ضمير من مقتضى ولكنه حذف التاء لضرورة وقال ابن كيسان  
 يجوز ترك التاء في الكلام التبريق الضمير طلع كما يقال طلع الشمس لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين  
 المضمرة والظاهرة واستدل على ذلك بأن الظاهر كان يمكنه أن يقول أخلص إقبالها بالنقل فلا عدل من  
 ذلك مع تمكنه من ذلك على أنه عتار لا مضطر واجب بأنه إنما ينبغي ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الظاهر  
 من مختلف الخبر بالنقل وغيره فإن من العرب من لا يصح في الظاهر إلا التحقيق وقد يصرح بالمثلية فيقال  
 إنما تبعد عني الضرورة بعد ثبوت كونه من لا يخلص الخبر بالنقل ويؤيد معاقلة ابن كيسان أن  
 الأهل حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه (أمرى أخلص إقبالها تحسب الخبر فقال ولا ضرورة فيه  
 على هذا إذ هنا دليل على أن تأنيثه بجز النقل قال وعلى رواية تحقيق المهمة إنما هو تأويل الأرض  
 بالمكان فلا ضرورة في تأنيثه هذا القول نظر لأن وجود الماء في إقبالها بأياه (قوله) وهو الأعشى  
 ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رطل قيس بن مديكرب ويريد بن عبد الله الجاهز  
 قايما ترفى دل لمسة (فإن الحوادث أودى بها)  
 وكان القياس أودى لأن القائل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة والله بكسر اللام وكشد يناديهم  
 شعر الرأس دون الجاهز الحوادث جمع ما لا يجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد  
 الحدثنان الليل والنهار وأدى بمعنى ملك يمدى بالباء المستقلة (الثانية) من وجوب التأنيث (أو يكون)  
 القائل ظاهرا (متصلا) بالعمل (حقيقي) تأنيث نحو إذا قال الصاعرة عمران) وإلى هاتين المستثنيتين أن  
 التأنيث بقوله : وإنما ينوم فعل مضارع متصل أو مفهم ذات حر

الجاهز من مذكور فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فيتأمل (قوله لأن الحوادث أودى بها) إنما هو فعل أودى وإن كان لا يضر الورد لأن  
 القافية مؤنثة التأسيس هو الالف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك فكأن الالف الروي هو حرف القافية والقافية هي الحرف الآخر  
 من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيقي التأنيث) قال الورداني هو على ما قاله الفارح ما كان من الخبر أن يار الله ذكر كرامة وسمعة وأمان  
 انتهى ومراده بالفارح ابن التائلم ويرد على ما قاله ما ليس له ذكر من الخبر أن كالعقاب فنقول الفارح معناه فرج أشمل لكن ينبغي أن يريد  
 بالفارح على الوجه ليسهل الخبر فليس له إلا الدبر (قوله ذات حر) قال أنه توشى المراد بالحرفية الفرج قال في المصباح الحرف بالكسر فرج  
 المرأى الأصل حرج فذهب الخاء إلى لام الكسرة وإنما قبل ذلك لأنه يصغر على حرج ويجمع على أحراج والتصغير يجمع التكسير يرد أن  
 الكلمة إلى أصولها وقد يستعمل استعمال يد ودم من غير تعويض قال الفارح كل امرئ يمشي حره أسوده وأجره

انتهى ويجوز أن يكون الخرفي كلام ابن مالك من المصنف يجرى أن يكون من المصنف وخفف لضرورة الضرر وكلام المصنف يدل على أنه مختص بفرج المرأة أي دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذوق بعضهم الخ) قال الدوشري يسئل المصنف في ذلك كون غلظة ليس دالا على المؤنث وإنما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله أنه ينقاس على لغة) قال الدوشري فيه لفظ فلا دلالة في كلامه على التنقيص بل على قبلة (قوله لأن المراد المجلس) أي لأن اللفظ ذلك على الأصح لاستفراق الأفراد كما يأتي في باب لم ونس (قوله وسياق أن المجلس) يعني سواء دل عليه بالاسم المقرون بالأداة كما ذكر أو المجرى منها ككسر ونحوه كما سبق (قوله الخفي) لا يظهر ترك هذا التقيد وإن وقع التقيد به في القطر لإخراج المجازي نحو مطلع اليوم الشمس بناحل ترك الملامة أحسن لأن الوجه أن الإتيان بالملامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل على ما قاله الدمايني وإن نوقش في عدم ما يدل على حرمان كلام المصنف أنه لم يتعرض (٢٧٩) بهذا لفظ المجازي المقبول وكيف يتوهم أن كلام المصنف

(وشذوق بعضهم قال غلظة) حكاه سيوريه عن بعض العرب (وهو ردي لا ينقاس) يقتصر فيه على التسماع وظاهر قول النظم والخلف قد يأتي غلظة أنه ينقاس عن لغة (وإنما جازي) الكلام (النصيح) هو قول المرأة في المنع (وبلى المرأة) أي أنتم تركت التامهين (لأن المراد) بالمرأة فيهما (المجلس) وهو مؤنث مجازي (وسياق أن المجلس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي لذلك (يجوز فيه ذلك) الترك وإليه أشار النظم بقوله والخلف في لم التامه استحصوا لأن قصد المجلس فيه بين (ويجوز الوجهان) التأنيث والتذكير (في مستثنى أحدهم) المؤنث الحقيقي الظاهر (المتنصل) من الفعل بناحل (كقوله) وهو جرير بن الحقيق يجرى الأختل :

(لقد ولد الأختل أم سوء) على باب استبا صلب وشام

ترك التام من وادته جائز لوجود التنصل بالمفعول وهو الأختل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهمة واللام جمع صليب تنصاري والتمام جمع شامة (وقوله) أي العرب (حضر القاطن اليوم امرأة) فامرأة فاعل حذرو ترك التام بالتنصل بالمفعول وذكر الطرف لصفة الحكمة الصاعدة تمامه وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل لأن الفعل بعد من الفاعل المؤنث وحطفت المتأنيثية بمرسل الفعل كالعروض من تاء التأنيث وإلى ذلك أشار النظم بقوله وقد يبيح التنصل ترك التام في نحو أني القاطن بلفظ الواقف (والتأنيث أكثر) من التذكير لقوة جانبته (إلا إن كان التنصل) بين الفعل ومفعوله المؤنث (إلا) الاستثنائية الإيجابية (لأن التأنيث) خاص بالمرأة كسب طلبة الأختل (وأوجب التذكير) في الكلام نحو ما قام إلا عند لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل تقدير قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكور ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد إلا عند (وأشد) الأخفش (على التأنيث) في الضمير (ما برئت من ربي) وفيه وفيه في حربنا إلا بنات التام

بنات التام فاعل برئت وأنت مع وجود الفعل بالا (وجوز ابن مالك في التذكير) على لغة فقال : والخلف مع فصل بالأختل . كما ذكرنا إلا فتاة ابن الملا

(قوله جمع شامة) قال الدوشري لم يصلح اسم جمع يفرق بين واحد باء كسر ومجموعة بل جملة كتبت وخمسة جملة لتثنية التأنيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لأن الفعل بعد من الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لأن الفصل ولو كان كالعروض من التام لما جاز الجمع بينهما واللام باطل فاللوم كذلك كما قال الفارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفعول والمفعول في نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك لأن استجارك المذكور كالعروض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العروض والمفعول (قوله ما برئت الخ) قال الدوشري قال الثاني هذا البيت لا يصح شامه من المستثناة لأن الكلام في مؤنث حقيق يجب منه التام لولا الفصل بالأول والبنات ليس كذلك لأنه جمع مكسر فهو من المستثناة الآية وأقول إذا كان الفصل باللام المؤنث الحقيقي المذكور يمنع من التام فغيره أولى بالمنع فالتأنيث في البيت أحق بالمنع لاسيما مع التنصل بنحوه إلا أن الصحيح نظر إلى المصنف جملة شامه فذلك فاحترجه انتهى وما نقله من الثاني فيه تغيير لكلامه ونسب كلامه على أن الفاعل في البيت بنات وهو جمع مكسر فليس من المستثناة الأولى بل من الثانية انتهى ولا إشكال عليه (قوله وجوز ابن مالك الخ) قال الثاني وجهه أن تقدير الفاعل المحذوف مؤنثا وصيغته ما

للمؤلف كفساد في الأول وأخذ في الثاني وأشياء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال القاني أي الجمل يدل قوله لأن في معنى الجملة (قوله والجماعة مؤنث) قال القاني إن قلت يلزم على طرف هذه اللمعة وجوب إفراد صميم هذه الثلاثة وتأنيث الفعل المستند إليه فلا يجوز انقوم جاز أو لا الشجر أو ورق ولا أورد قصولا الرجال جاز أو لا النساء فن قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث في القنط جمع في المعنى فيجوز في غيرهما مراعاة اللفظ فيرد ويؤنث فيؤنث لتفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا أو يجمع ويؤنث في نحو النساء فن (قوله وقال لا عراب) (٢٨٠) قال المتنوشي ردنا قبل بدلت بأن الأعراب اسم جمع لا جمع عراب ولا لوم كون المفرد أوسع

عائرة من الجمع لأن العرب لا يختصون بسكان البادية والأعراب يختصون بها وذكر بعضهم أن الأعراب جمع أعرابي فليشأمل وجبارة الصحاح: العرب جبل من الناس والنسبة إليهم عرب بين العرب وقوم أهل الأماص والأعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر النصيب الأعراب والنسبة إلى الأعراب أعرابي لا واحد له وليس الأعراب جمعا لعرب كما أن الأباط جمع شبط وإنما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) الفخر وجه الفرق عنده قال المتنوشي في حواشي التماكهي ولعله شرف المذكور انتهى وذكر الرضي ظهر ما تراه لأن ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسي وجبارة الرضي وكان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالألف والهاء أيضا نحو الهندات لبقا لفظ

وقرئ أن كانت (لا صيغة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وأبو حنيفة الجندري بخلافه وجماعة من التابعين (فأصبح الأثرى) (الاسما كهم) بضم التاء من ترى ورفع مسأكنهم على الباءة من القاعل وقال ابن جنيد أنها ضعيف في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التأنيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجمع بالياء لم يمنع (ومنه) أي من مجازي التأنيث (اسم الجنس) كقصر (واسم الجمع) العرب كقوم ورسوة (والجمع) المكسر كإعراب وهنود (لأن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التأنيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح) مع الجمع المكسر نحو (قالت الأعرابي) مع اسم الجنس نحو (أوردت الشجر) (و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أوردت الشجر) ومع اسم الجمع المذكر نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال لسوة) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) لأن في جانب التذكير بالشر من يباعل ترتيب الف في جانب التأنيث محتلا كقوله هو شمس وأسد وبحر جود وجماعة وقيدنا اسم الجمع بالعرب احترازا من اسم الجمع المعنى نحو الذين فإيه لا يقال فيه قالت الذين أمرا بالتأنيث وإن قيل إنه جمع الذي وإنما لم يجب التأنيث مع الما زعمنا المجازي لأن من أحدهما أن التأنيث غير حقيق فتصحب العساية به والثاني أن هذا المؤنث من المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر من المؤنث في جاءني كتأنيده أي صحبته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والله مع جمع جود سالم من مذكر كالتاء مع إحدى البن

إلا أن سلامة ظم الواحد في جميع التصانيع المذكر والمؤنث (أو جيب التذكير) في الفعل (و) نوقام (الزيدون) في التحليل قد أصبح المؤنثون (و) أوجب (التأنيث) في الفعل (و) نحو قامت الهندات (هذا مذهب سيويه ونحوه البصريين) (خلافا للكرمين فيهما) فإمام أجازوا في الفعل مع كل من جسي التصحيح التذكير والتأنيث (و) خلافا (للعراقي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فإيه المفرد من أصحابه يجوز الأعرابي ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وبهذه القناظم فلم يستثنه (واضحوا بسحر الألفي آمنت به بنو إسرائيل) فأنك الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (إذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله فيكي باقي نمر من وروجن) والظاهر أن ثم لصبرها

مذكر للفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث فهو من بمعنى جز من مفعول لا جملته لصبرها الصبر فوا (وأوجب بأن البنين) في قوله بنو إسرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لأن فيهما لفظ الواحد) إذا الأصل بنو لفظت لأمه وزيد عليه وأو ونوب في التذكير وأنت بنات في التأنيث فلما لم يسم في بناء الواحد هو عمل معاملة جمع التكسير وليس الكلام به قال في القاطي وعمل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل

الواحد فيه كذلك إلا أنه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة إما مجعها إن كانت ناء نحو الفرقات أو بفتحها إن كانت تاء كما في الحبلات والصراوات كان ذلك التغير كنوع من المكسر وكان تأنيث الواحد قنزال لوزال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقفلة فلا يظهر التغير كهندات إلا أن المتندر في حكم الموجود الظاهر (قوله لم يسم الخ) قال القاني قضيه أن نحو جاءت الحبلات يجوز عنده فيه التذكير وهو عمل لفظ (قوله إذا الأصل بنو الخ) هذا مشكل لأنه يقتضي اعتبار أصل المفرد ليس لم أن يكون نحو القنادين والمصطفيين وهنات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جمع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن أن يبين عدم السلامة بتغير

الله كل في الجمع (قوله أي اللاتي) قال الدونشري فيه نظر ولو جعل المفعول واجبا إلى أن لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدونشري قد يرد هذا النظر بأن ال (أي كما كانت معرفة لا وصول في المؤمن والكافر لتكون المراد بهما ثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات فالله في وصولها لا أنها فاحسوث والمضى إذا جاءك اللاتي فمحدثين للإيمان وحديث بعدان لم يكن (قوله أن يصل الخ) قال الثاني قالوا ولكون ذلك هو الأصل جازع ضرب خلاصه زيد وأمنع ضرب خلاصه زيدا وقضية كلام المصنف أن ما ذكره هو الأصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع في كلام بعضهم أن الأصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يفتى أنه خلاف ذلك واه غائب للأصل أي الراجع قوله أن يفتى اللبس) قال الثاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا العمل لحصول (٢٨١) اللبس حيث لا يخفى اللبس بانتهاء القرينة اللفظية

بأنهاء القرينة اللفظية كضرب زيد مراً وقتلته سلى عيسى وأكرم موسى الطريف عيسى والمعنوية كأكرم عيسى الصغرى الكبرى وأكل الكثرى موسى ووقع في خط الشباب القاسم وغيره أن تقدم الفاعل في أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للقيام بآخره وتقديم المفعول كما وقع في أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أي كما في عيسى ضرب موسى فإنه يتوهم أن عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما يأتي في كلام الخارج آخر الباب (قوله) وعالفهم ابن الحاج الخ لم يجر ابن الحاج ولا غيره الخلاف في مسئلة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا خيف اللبس فلي نظر وجهه هذا وقال الثاني يمكن الجواب عما احتج

تغير فيها أما ما تغير منهما كبتين وبنات فيجوز به الوجهان انهما انتهى (وبأن تقدم في جملة) المؤنثات (الفصل) بالمفعول وهو الكاف على حذف لفظه حذر القاضى امرأة (أو لأن الأصل النساء المؤنثات) والسما باسم جمع لفظ الموصوف وخلفته صحت فعومات مماثلة (أو لا بل) في المؤنثات اسم موصول (مقدرة باللاتي وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث قبل وفي علمنا لأجوبة الثلاثة الأخيرة نظراً لما لا أول لعل الفصل يغير إلا الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمع السبعة هنا على تركه ليلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح وأما الثاني فلا يلو من حذف الفاعل والبصري لا يقول به إلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لأن الصفة قائمة مقام الموصوف وأما الثالث فلا بد أن في نحو المؤمن والكافر معرفة لتكون توصف بثبوت والسموات والحدوث والتجدد وسكت الموضع تبعاً لما ظم من إسد الفعل إلى المسمى وحكمه مفرد فإن كان ذلك وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وإن كان مؤنث وجب تأنيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الأفعال (أن الأصل فيه أن يصل بفعله) لأنه ينزل منه منزلة جرم (ثم هي بالمفعول) بعدها (وقد يمكن) ذلك فيحصل المفعول بالصل ثم هي الفاعل بعدها (وقد) يتأخر الفعل والفاعل و (يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقدم الفاعل على المفعول وعكسه وتقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً (جائز وواجب) فهذه مسائل داخلية تحتقول الناظم:

والأصل في الفاعل أن ينصلاً والأصل في المفعول أن ينصلاً  
وقد جهل بخلاف الأصل وقد هي المفعول قبل الفعل

(فأما جواز الأصل) وهو تقدم الفاعل على المفعول (نحو ورثه سليمان داود) فليبان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أي الأصل (في مستثنين أحدهما أن يفتى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تغير الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويتبع هنا تقدم المفعول على الفاعل خفية للتباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلاً وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشاب من أو موصولين أو مضافين إلى ما تتكلم وكهنا داخلية تصد قول الناظم وأخر المفعول إن ليس حذر . فيمنع في هذه الصور أن يكون الأول منهما فاعلاً والثاني مفعولاً (قاله أبو بكر) بن السراج (والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وبن مالك) في النظام وغيره (وعالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في تقدمه على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيويه شيء من هذه

(٣٦ - تصحيح - ل) به ابن الحاج خلاصه الآخر بأن الأمور المذكورة غاية ما تنتج جواز الإجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر أنه هو الفاعل لللبس من الإجمال بل من اللبس إذا الإجمال أن لا تنضح الدلالة واللبس أن يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الأخير بأن لا يظهر لا خلاف الإعراب فيه اختلاف معنى لأن كلا منهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتأمله انتهى وهذا الفرق وإن اشترى لكس كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدى للفعل ولزومه بإياه لأنهما جعلا حذف الجار في نحو وترغبون أن تنكحوا من اللبس مع عدم الصحاح الدلالة في ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والإجمال فقال : والفرق بين اللبس والإجمال . مما به يتم في الأقوال . فاللفظ إن أفهم غير المقصد . فاحكم على استعماله بالرد . لأنه اللبس وأما الجمل . فربما بينهما من يفتل . وذلك أن لفظهم الخاطفا . ولا سواء بل تصحروا

وحكمه القبول في الموارد . فاحفظه لظننا أحسن القرائد (قوله أه لا خلاف) إذا سلموا خبرنا ولا قربنا بحسب تقديم المبتدأ على الخبر فأى فرق بينهما وبين معمول لذل هذه إذ لا يظهر لها أثر انتهى قال الله تعالى وقد يقال يجوز الوجهين في الآية مبنى على صحة كون كل منهما محكوما طبعه بغير علم مراد الله في ذلك جاز الوجهان وما ذكر لا ينافي ذلك تأمل انتهى بق أن كلام الإجماع مشكل بقول التيسيل يجب وصل الفعل (٢٨٢) بمرفوعة إن خيف التباسه بالمصوب وقول شره عبرت بالمرفوع لينحل التماسه واسم كان

قوله وذلك واضح) قال الوراقى وجه ذلك أن المبتدأ والخبر واتمان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول فإنه بعض شيوعنا (قوله وكلما يقال في الباقي) فيه نظر لأن الباقي لا التباس فيه بل إنما فيه إجمال أو مفروض في الإجمال تدبر (قوله إن المحصر المفعول) قال القافى إن قلب المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور لمحصور فيه لا محصور قلب إذا حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول أى من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أى من وقع عليه فعل الفاعل فليبتأمل (قوله عند الجزول) قال القافى الذى أوجب الاتفاق في إنما دون إلا هو أنه لا دليل على أن عمل المحصر هو تأليا عليه قدم المفعول مع إلا أو ضم اللبس وهذا

الأعراض الواضحة (محتجا بأن الحرب يجب تصدير محرو ومرو) على عموم مع وجود اللبس (وبأن الإجمال من مقاصد الغفلة) فإن لم يفرحنا في الإجمال كأن لم يفرحنا في البيان (وبأنه يجوز) أن يقال لا يرد محرو (حرب أحدهما الآخر) إذ لا يبعد أن يفصح أحد ضرب أحدهما من غير تعيين فبأنى باللفظ المحتمل وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز خلافاً لما في) عند الأصوفيين ولما عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالجهل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة كخيار ومنقاد فإنها بجلان لثرودها بين الفاعل والمفعول بقلب حينها المكسور فأو المقترحة العا (و) جائز (ثم راعى الأصح) خلافاً للمعتزلة لكونهم من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأما من المروذى وأبي بكر الصديق لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من مثال الأمر لا حاجة بذلك إلا عند تعيين الامتثال فأما قبل ذلك فلا (وبأن الإجماع نقل) في معانيه (أه لا خلاف) بين النحويين (أه يجوز في نحو فاذلت تلك وهوام كون تلك اسمها) أى اسم زال (وهوام الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من إجازة الإجماع الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي فلو زال التباس قرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو مصورة كالكلمة فكفى الخيل جاز التقديم بلا خلاف. المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول وإنما ضرب زيد محرو) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً لأنه لو أخر اضطررنا للمعروف ذلك لأن معنى قولنا إنما ضرب زيد محرو الضار ضرب زيد محرو مع جواز أن يكون محرو مضروباً للمضرب آخر فإذا أخر وقبل إنما ضرب محرو أريد جاز أن يكون زيد ضارباً للمضرب آخر ولم يجر أن يكون محرو مضروباً للمضرب آخر (وكذا المحصر يلا هند) أى موسى (الجزول وجهاته) من التأخر فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور يلا محرو ما ضرب زيد إلا محرو (وأجاز البصريون والكنيتي في الخبر كذا في الأندلس) من الكوفيين (تقديمه) أى المفعول مع (أه) على الفاعل كقوله) وهو دحل بن حل الخواص:

ولما أبى إلا جاحاً فزاده . ولم يسل عن لين يمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور يلا محرو جاحاً على الفاعل وهو فزاده واجتاح هذا الإسراع والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يرد شئ (وقوله) وهو يحنون بن عامر:

ترودت من لبسلى بحكم ساحة . (أه زاد إلا حذف ما في كلامها)

فقدم المفعول المحصور يلا محرو حذف عن الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زيد بن أبي سلمى بنهم السين وهل يلبس الخطأ لا وشبهه . (وبأخرى لا ينافيها التحل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور يلا محرو نائب الفاعل وهو النخل لأنه بمثابة الفاعل ويثبت بضم الياء مضارع ألبس والخطأ بفتح الحاء المضممة ولشديد الظاء الرفع المنسوب إلى الخطأ

المقدار منتف في إنما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون حذف شيئين لأن التقديم في ما ضرب إلا محرو ما ضرب أحد الإجماعاً زيداً كما في الخطأ آخر باب التصريح المصنف كان ماله لا يميزه ولهذا ردف في المتن في الباب الخامس قولاً في البقاء معلومين من قوله تعالى معلومين أينما نفروا أخذوا حال من قاعل يصاورونك (قوله وهو دحل) في القاموس دحل كدبرج بعض الضفادع إلى أن قالوا شاعر غوامر دافى (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) إنما احتاج إلى هذا لأن المصنف إنما استشهد بالمضارع الثاني من الياء ولو استشهد بالاول كان ظاهراً غنياً عن التكلف إذ المفعول وهو الخطأ قدم على

الفاعل هو وشبهه (قوله موسى البحر) عبارة لصاح الرقيق بالجم هو المراح الخط موضع بالياء موحط هو نصب إليه  
المراح الخطية لأنها حصل من المند فتقوم به (قوله يدي تدبر طمل في المرفوع) فيه كإثبات في المطلق في آخر باب القصر بعد لأن  
العمل الأول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو من نصب انتهى أي لا يلزم هو الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما  
إذا قدم المرفوع وأخر المصوب هو ذكر كلاما يمتثل به في التوسيل (الخ) (٢٨٣) قال الله تعالى في سورة الرعد في هذا

الحق أقوالا كثيرة بين من  
أن يصل ما قبل إلا فيما  
بعد المستثنى بها أن يكون  
معمولا الواقع بعد المستثنى  
هو المستثنى منه فهو  
ما جاء من الأرياء أحدا أو تأيها  
للمستثنى فهو ما جاء في إلا  
زيد الظرف أو معمول  
لنهر العامل في المستثنى  
فهو قوله رأيتك إذ لم يبق  
إلا الموت ضاحكا انتهى  
وليس فيه ذكر تابع المستثنى  
منه ولقد قلنا وجوب ذلك  
مطلقا التابع وذا كرا  
مستثناة كون ما بعد إلا معمول  
لنهر العامل في المستثنى  
ما قبل إلا لا يكون ذا عمل  
فيها يكون بعدها على  
العمل.

في غير مستثنى كذلك البتة  
مما هو مستثنى وتأيا أن  
فهي كذا قد قاله في المتن  
فلا من التسهيل ذاك المتن  
وجوز الرضي قد رأيتك  
إذا لم يكن إلا الردي بلا نكا  
وبعد المستثناة محتاجة إلى  
التحرير فلهذا روي انتهى وقد  
جمع السعدي المطلق آخر  
باب القصر الرضي وقال في  
بيان الصورة الأخيرة فإن

وهو سيف البحر عند هذان جنتيف الميم والبحر من معمول مقدم وشبهه بالذين المستثنى بالجم جمع وشبهه  
وهي هروني المراح فاعل مؤخر ويخرى بالبناء للمفعول والتخل نائب الفاعل والماضي لتقديم  
المفعول المصوب مع إلا فاعل يدي تدبر طمل المرفوع قال في التوسيل وبه في المتن ولا يعمل  
ما قبل إلا فيما بعد ما إلا أن يكون مستثنى نحو ما قام الأرياء أو مستثنى من نحو ما قام الأرياء أو تأيها  
له نحو ما قام الأرياء فاعل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قد رده عامل انتهى ولو قيل  
المرفوع في هذه الآيات ليس واقعا في مركزه الأصل لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الاستدراك لا بعده  
لم يعمدوا لكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضع ولا يتوهم به غير هو إلا لجاز ضرب  
علامه زيدا وإلى هذه المسئلة أشار الناظم :

وما إلا أو إنما المحصر . أخر وقد سبق إن قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جواز اقتضاه وقد جاء آل الله من التندر) فالنذر فاعل جاز آل  
فرعون معمول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قوله (عالم ربه هو) فمفعول فاعل وره معمول  
(قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز :

جاء الخلافة أو كاست له قدرا . (كما أن ربه موسى على قدر)

فرعى فاعل وره معمول متوسط بين الفعل والفاعل ولا يصح الصلة بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الربة  
وإليه أشار الناظم بقوله . وشاع نحو عالم ربه هو . وبالمراد به هو من الخطاب رضى الله تعالى عنه  
(وأما جوه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل (في مستثنى أحدهما أن يتصل بالفاعل  
ضمير المفعول نحو وإذا ابتلى إبراهيم ربه) فإبراهيم مفعول مقدم وره فاعل مؤخر وجوه هو (يوم  
لا ينفع الظالمين من ذنوبهم) فظنهم فاعل مؤخر والظالمين المفعول مقدم وهو باو تأيها وجوب تقديم  
المفعول فيهما التلايمود الضمير على المفعول هو ضمير كذا في ربه (و) لا يخل ذلك لا يبعد أكثر النحويين  
نصروا نورد الشعر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في نرد لا) في (شعر وأجاز فيهما الاختصاص وإن جنى)  
من البصريين (و) أبو جده (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوليين (وإن مالك) في  
التسهيل في باب الضمير (احتجاجا) في التدرج في حروب وهرت قمرتك يا جمال الثاني حكاه سيوطي  
وأجاز البصريون في حريته زيدا بإبدال زيد من الماء بجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في  
ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفعول مؤخر الزيد في الضمير (بحر قوله) هو التابفة أو أبو الأسود  
أبو جده بن مارق على اختلاف فيه .

(جزى ربه منى عدى بن ساسي) . جزاء الكلاب تصاريح وقد فعل

فر به فاعل وهو متصل بضمير عاكس إلى عدى وهو مفعول بوجهه التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق  
واشتغال في معنى جزاء الكلاب قبل هو الضرب والرى بالخيار فهو قال لا علم ليس ينبغي وإنما هو دله  
عليه بالابتداء الكلاب تعاقب عند طلب السقاء قال أبو حنيفة (والصحيح جواز في الضمير  
نقط) للضرب وهو الإصناف لا بذلك إنما ورد في الضمير فلا يقاس عليه وأما لإعماله البديل لمستثنى فإن

هذا حكم معمول رأيته والعامل في الموت لم يبق (قوله في مستثنى) قياس ما يأتي في التلبيه أن تكون ثلاثة فائتها أن يكون المفعول  
ضمير متصل والفاعل ظاهر المحرر بضمير (قوله أن يتصل) قال القاني يرد عليه أن هذا الاتصال إنما يمنع من التأخر وأما أنه يجب  
الترتيب فلا يلزم وهو موجود بتقديم على الفعل نفسه قال الشهاب في الواضح لكن انظر هل يجوز في خصوص هذه الأمثلة المذكورة  
في التوسيل هو قوله وإذا ابتلى إبراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين من ذنوبهم وهذا لا يمنع من التقديم أولا عليها أو على الفعل فقط

راجع هذا حرره وقال له نوري وممكن أن يقال الواجب جيتلدا ما توسطوا ما تقدم بالتوسط واجب ظهر فصح أن يقال إن التوسط واجب (قوله أن يضر القاتل) قال الثاني أي يكون محصورا فيه (قوله ضد غير الكسائي) قال الثاني مقتضاه أن البصريين يعمرون التقديم هنا وإن أجازوا في المفعول المحصور بالإلا كما مر والحق أن تقديم المفعول المحصور لا يفيد للمعنى المراد وهو محصور فعل القاتل في المفعول المذكور وتقديم القاتل (٢٨٤) المحصور بغير المعنى المراد وهو محصور الفعل الواقع على المفعول المذكور في القاتل المذكور

اذ يصير المعنى مع تقديم القاتل محصور الفعل في القاتل الممين المتبني بالمفعول الممين للمنى ما ضرب حمرا إلا زيدان حمرا لم يضرب إلا زيد معنى ما ضرب إلا زيد حمرا أن المضرب لم يقع من أحد إلا من زيد فإنه وقع منه متبنا بمرور (قوله وغير الكسائي قدر للنصب والجرور الخ) قال في المفعول آخر باب القصر بعد أن اخرج تقديم عامل للرفع كما مر لم يصح هذا فيما إذا قدر المفعول وأحر المنصوب من هذا قيل أن حمرا في قولنا ما ضرب إلا زيد حمرا منصوب بمضرب كأنه قيل ما وقع ضرب إلا من زيد ثم قيل من ضرب قاتل حمرا أي ضرب حمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضاءه القصر في القاتل والمفعول جميعا وذلك لأن من ضرب لإيهامه استنهام عن جميع من وقع عليه الفعل عني أنك إذا قلت مضرب زيدا وحمرا وبكرا فليل

لهميها على خلاف الأصل إذا الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر القاتل باعتباره ابن مالك وغيره في جاء ما يتلوه فلا يولد عليه في قياس ما ليس من باب عليه كما استثنى مع الرايا بغير صحتها نحو إلى الجنداد مما هو خارج عن القواعد وإلى ذلك أن في نظم فقال • وشذ نحو أن نوره الشمس • (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وقاعه (أن يضر القاتل بأتما) بانفادى (لحمرا) بما يحشى الله من عباده العلماء (لأنه فاعل محصور فيه الحسية وجوب تأخيرها لظوم توسط المفعول والمعنى ما يحشى الله من عباده العلماء) وكما لحصر بالإلا عند غير الكسائي فإنه يجب تأخير القاتل المحصور بالإلا نحو ما ضرب حمرا إلا زيد (واضح الكسائي) عن عدم وجوب تأخير القاتل المحصور بالإلا (قوله ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم • ولا جفا قط إلا جبا بطلا)

تقدم القاتل المحصور بالإلا في المرصدين لأصل ما عاب فعل ذي كرم إلا لثيم ولا جفا بطلا إلا جبا وعاب بالمعين المهمة من الصبر التي من البخل مقابل الكرم هو الجبا بضم الجيم وتعديد الباء المرادة في آخره مرة هو مدود الجبان ومقابله البطل وهو الضعيف (قوله)

بنتهم عذرا بالنار جارم • (وعلى مطلب إلا الله بالنار) تقدم القاتل المحصور بالإلا في المفعول وطوى ذكر المفعول وحل بمعنى ما أو الأصل ما يندب أحد أحد بالنار إلا الله بنتهم معنى للمفعول وخبر المتكلم مفعوله الأول قائم مقام القاتل وصحبه الثانيين مفعوله الثاني وجهه طوى في موضع المفعول الثاني جارم مفعول عذرا لا المفعول الثالث خلافا للمعنى (قوله) فلم يدرك إلا الله ما عجب لنا • عقبه إناء الدبار وشاعها

تقدم القاتل المحصور بالإلا على المفعول وهو ما عجب والاصل فلم يدرك ما عجب لنا إلا الله وعقبه منصوب على الترفيع والإتمام بكسر الميم كقولهم نحن ونحن المجرى فاندودة كالأعداد ونحو معنى والم شام بكسر الواو جمع وشيعة الكلام المتروك العادى ثم المضاف أيضا من الوشم قالوا وشم يده وشما إذا هزعا بالإبرة ثم ذكر عليها النية مرفوع على القاتل بيجد وغير الكسائي قدر للنصب والجرور غير المحصورين في هذه الآيات ونحو ما عاب ملا تقدر قبل فعل ذي كرم ما عاب قبل بطلا جفا قبل بالنار مطلب قبل ما عجبى أدى بناء على أن ما قبل إلا لا يعمل لها بعده إلا أن مسئلتى أو مسئلتى منه وتابع له كأن تقدم تمثله وتفريره وعليه جرى في التوسيل وعائف ما فقال :

وما بالإلا أو يائما انحصر • آخر وقد يسبق إن قصد ظهر (وأما تقديم المفعول) على الفعل والقاتل (جرار فضر فربا كذا ثم وفري فاضلون) ففريقا فيما مفعول مقدم الفعل الذى بعده ويرى في غير القرآن تأخيرها (وأما وجوبا) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والقاتل جميعا (في مسئلتى) أحدهما أن يكون المفعول (معالة المصدر) كأن يكون اسم استنهام (نحو غاي آيات الله تنكرون) فأى مفعول مقدم لتنكرون واسم شرط نحو (أيامنا نورا) وله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط مفعول مقدم تدعوا وماصة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل في

لك من ضربت لم يتم الجواب حتى تأتى بالجميع فعل هنا لا يكون غير محرو في المثال المذكور مضرب وبالأيد ولم يقع ضرب إلا من زيد فيكون القصر في القاتل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فنحوا ذلك الاقتضاء قائلين إن الفعل المضرب ليس فيه أداة القصر فن أن يلزم القصر في المفعول نعم يمكن أن يقال إننا نلزم اقتضاء القصر في القاتل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت غيبر بأن تقدير السؤال لا بد من التأني في حذف وإن لم يذكره الخارج هنا

فتدبر (توهمان يقع ما يلحق) قال الفاعل هذا الضابط شامل لحر أم يرد فيحرب حررا ولا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال النصاب  
لو ريد في الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشيء آخر لم يرد فيها طينما مل انتهى وكان الأحسن أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله  
وليس منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له ما يثبت أن حرره الذي ذكره هو أما اليوم فادرب زيد أو أخريه  
اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا يمتنع وأعلم أنه لا فرق بين المنصوب المضاف للمفعول الذي ذكره وبين كونه  
ظرفا كمثل المصنف أو غيره كلفي ما زيد فأكس جبة والأصل أما فأكس زيدنا جبة وأنه إذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتأخير  
الظرف كما أثرنا إليه وهو الذي دل عليه قول الفاعل فإيه يكتفى بالفصل بذلك قوله لولا (٢٨٥) يجب تقديم المفعول به لأن الفرض  
الفصل بين أما والفاء وإنما

عامة من جوتين مختلفتين المستكة (الثانية) من وجوب تقديم المفعول على ماله (أن يقع ما به بدل الفاء)  
الجزائية في جواب أما ظاهرة أو مقصورة (وليس له) أي لعامل المفعول (منصوب غيره) أي غير  
المفعول (مقدم) أم من منصوب (عليها) أي على الفاء مثال أما المقصور (لحور وركب فكبير) فتدبر هو أما  
ربك فكبير (و) مثال أما الظاهر (ل) نحو فاما البليم فلا تقهر) وإنما وجب تقديم المفعول فيها حذرا  
من أن تل الفاء أما المقصورة أو المقصورة في فصل بينهما بالمفعول ه فإن قيل ما بعد فاما لجراء لا يعمل فيها قبلها  
فكيف حمل معناني المفعول ه فالجواب أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيها قبلها إذا كانت في مركزها  
الأصل وهي معنا ليس فيه لأنها مؤخره من تقديم وكان حتمها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها  
الصدر ما أمكن ولكنها حطفت إلى الفعل حذرا من ثلاثتها أما (بطلان) ما إذا كان الفعل منصوب غير  
المفعول به مقدم على الفاء فإيه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (لحر أما اليوم  
فأدرب زيد) فالعامل وهو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به فقدم الظرف وحصل  
الفصل به فاستثنى عن تقديم المفعول (تنبيه) بدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل والمفعول) ه  
(ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) هل المفعول كما هو الأصل فيما  
(كثرت) فالفاء فاعل وأما مفعول إذ لم تقدم المفعول على الفاعل هل من طريق الاتصال في الفاعل (وإذا  
كان المضمير المتصل (أحد هاتين كان) المضمير (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب) في المضمير (وصلة)  
بالمفعول (و تأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كثير يرد) لا يرد فاعل والمفعول ه وجب أن  
يؤتى بالمضمير مفعولا مع إمكان اتصاله (وإن كان) المضمير (فاعلا) والظاهر مفعولا (وجب) في المضمير  
(وصلة) بالمفعول (و) وجب إما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديم) عليه (هل الفعل) مسا  
(كثير يرد أو يدا ضربت) حذرا من ارتكاب الاتصال مع تفكك من الاتصال (وكلام الناظم)  
في النظم (يوم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيد أضر بعد (لأنه سري) لأن النظم (بين هذه المسئلة)  
وهي مسئلة ضرب زيد (ومسئلة ضرب موسى عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيما بين الفاعل فقال :

وأحر المفعول إن ليس حذر ه أواخر الفاعل غير منصرف

فافتضى أنه لا يجوز زيد أضر به كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والمنصوب  
ما ذكرنا) من جواز يجوز يدا ضربت إذ لا لبس وامتناع لحر عيسى ضرب موسى فلا يتوهم أن عيسى  
مبتدأ وأن الفعل متحمل لضمير هو أن موسى مفعول وجاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابق إل هنا  
من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وأن يكون

بينها على ذلك لرد بعضهم  
فيه (قوله فالجواب أنها  
إنما تمنع فيما بعدها الخ)  
الظاهر أن يقال أنها إنما  
تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها  
حقيقة وهذا ليس قبلها  
حقيقة لأن رتبته التأخير  
وتظهر ذلك أن المفعول إذا  
كان له الصدر يتقدم على  
ماله وأما ما عرى أن حتمها  
أن تدخل على المفعول  
المتقدم عليه لظرف لأن حتمها  
إنما هو دخول على صورة  
الجملة وتقديم المفعول  
لا ينافي صارتها كاعطيت  
فتدبر (قوله متصلين)  
لا يظهر فرق بين المتصلين  
والمتصلين بل قد يقال  
لا يتصور الخراط كونه  
لاحصر في أحدهما إلا إذا  
حرم في الضمير لأن الحصر  
إنما يكون في المتصلين  
أو المنفصل أحدهما وهو  
المحصر فيه فكان الأول  
للفاعل أن يصل قيد

كونهما منفصلين مستغادا من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده يلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ)  
يمكن أن يجاب عنه بأن كلامه اكتفاء بلفظ معطوف قد دل عليه لتمام التقديم بأحر الفاعل والمفعول والاكتهاف شائع في العوسيان  
في باب المطالب أن الواو قد تحذف مع ما عطف ضمير معنى قوله غير منصرف غير منصرف في أخذها بقرينة قوله هو ما لا أو إنما انصرف آخر لا غير  
منصرف في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو أضر الفاعل غير منصرف ما كان من الفاعلين ضميرا  
منفصلا غير محصور في ذلك إذا قلت ضرب زيد إمامه و إذا أكرمه إماما فلما زيد أو قلت إن أكرمه لزيد فإن أمالك لمعنا  
كله وما أشبهه فبدأ ضمير في الفاعل غير منصرف مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد جاب أيضا ما أورده المصنف بأن مراد الناظم  
بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل إفراد مسئلة التقديم بقوله وقد هيء المفعول قبل الفعل مع دخول ما قبلها لما

ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوم الخ قد يقال عموم قول الناظم أو أحمر الخ  
مخصوص بقوله قد يهيء بالمفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن هذا ذكر من الجوابين عن الناظم لا يتأني دعوى المصنف بأن في كلامه إيهام  
الساوي لآلهما لا يفيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والافتقار إليها معصمان لتفسير المصنف بالإيهام دون الدلالة والاعتناء  
تأمل (قوله وأنه يجب تأخير الفاعل الخ) لا يخفى أنه إذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر  
ولا ولي أن نعم هذه الصورة قليل مستثنى وجوب توسطه ومكونه ثلاثة كالأمر نال إليه ما صار لا يندرج تحتها مستثلا والله أعلم بالصواب  
(هذا باب الثالث من الفاعل) (قوله قد يندرج تحتها) قال اللغزان نعم في أحكام الفاعل أنه لا بد من مقوله منا قد يندرج تحتها الفاعل بوجوب  
تأويل ما تقدم بما إذا قصد به (٢٨٩) الفعل على صيغته لا صيغة (قوله الجمل به) نظيره المصنف بأن الجمل به لا عما يقتضيه

أن لا يصرح باسم الفاعل  
لأن يندرج تحتها خصيصه وما  
يعلق به بطلب من حاشيتنا  
على الفاعل (قوله أو  
لنرضى لفظي) قال اللغزان  
أعلم أن النرضى من الفعل  
هو ما قصد حصوله منه  
وقد يندرج تحتها حصوله  
عليه قصد بالفعل أولا  
ليتمسدا فان في الفائدة  
للمقصود بالفعل كنظم  
المنطق لحصول حصلة  
الذهن عن الخطأ في  
الفكر ويتردد كل منهما  
إذا قصد بالفعل غير فائدة  
جولا فالمقصود غرض  
لا فائدة والترب على  
الفعل فائدة لا غرض  
كنظم النحو للمصدا  
المذكورة فهي غرض  
غير فائدة وحصلة اللسان  
عن الخطأ في المقال فائدة  
لا غرض إذا تقرر ذلك علم

المفعول محصورا فيه وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توسط المفعول في مثلثين  
أن يكون الفاعل متبعا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وأنه يجب تقديم المفعول على عامله  
في مثلثين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون محصورا لما بعده بشرطه وأنه يجب تأخير الفاعل في  
مستة واحدة وهي ما إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وأنه يجب اتصال الفاعل  
بالفعل ويظهر في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيرهما عن الفاعل في ستة واحدة وهي ما إذا كان  
الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجمل فيها هذا ذلك.

### (هذا باب الثالث من الفاعل)

قال أبو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يندرج  
الفاعل للمفعول به كسر في المنهج) إذا لم يعلم السارق من هو (أو لنرضى لفظي) كالإيهام لقوله تعالى  
بمثل ما هو قبيح هو كذا صلاح السج كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه لو قال حمد الناس سيرته  
لاختلف السجدة قاله المرحوم في شرح الفطر وغيره (كنصحيح النظم) كقوله لا عشي ميمون بن قيس  
(قوله) في لغة كانت أرجح من آل مرو بن مرد:

(علقها رجل علقها رجلا - غيري وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبين علق في المواضع الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل لظهوره وعراقه تعالى تصحيح النظم (إذا قال علقها  
إياها وعلقها المرء رجلا غيري وعلق أخرى ذلك الرجل لا تخل النظم والتطابق هنا الحجة ومرضا بالعين  
المهملة تفتح الراء مفعول مطلق أي لعلها مرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقا مرضا إذا هوى  
أمره أي أصره حصل فمقتضاها من غير قصد انتهى واسم هذا مقنة مريرة كما صرح به في بيت أول القصيدة  
قوله ١

ومريرة هذه مقنة رجلا غيري وذلك الرجل الذي علقته مريرة علق أسرا غير ما (أو) لنرضى (معنوي)  
كان لا يتعلق بك مره (أو) أي قصد (أو) فإن أحصرتهم وإذا حيتهم إذا قبل لكم (نفسوا) (إذا ليس الغرض  
من هذا اتصال إسنادها إلى فاعل محصور من بل إلى أي فاعل كان موجب حذف الفاعل (فينوب عنه في  
رغمه ومحدثه وجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورة كالجزم عنه وعدم حذفه

أن حذف الغرض من الحسن بمكان لا جهل التكلم بالفاعل ليس غرضه من حذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوي) قال اللغزان أي معنى  
يصار إليه ثم ذكر هذه السبل الثلاث لا يفيد الحصر فلا يرد الخاض بغير ما تعلم الفاعل بالسامع إذا كان الفعل لا يصلح إلا له كما في قوله  
تعالى وعلق الإنسان حبيفا (قوله كذا لا يعلق) قال اللغزان إن قبل عدم لعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده  
على الحذف فلا يكون غرضه حذف المراد علم السامع بعدم لعلق ليكون غرضا (قوله وجوب التأخير الخ) قال اللغزان في لم يسم في  
الآيتين بالوجوب وكان الأول ذلك وهو قال في وجوب الرفع كان أحسن لأن الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذي  
في الفاعل وأشار بقوله واستدل أنه لا يجوز تعدد الفاعل والإسناد إلى غير المفعول له إسناد مجازي كإسناد الفعل المبني للفاعل إليها  
قوله مجازي كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو مأخوذ من كلام اللغزان في إجماع الفرق قال في وجوب الرفع والمصدية والتأخر كان أحسن  
إذا كل من الثلاث ترجحوا بها في مطلق الرفع والمصدية لأن رفع الفاعل بمرحيت وقال قوله واحد إشارة إلى معنى آخر نائب عنه

فيه وهو منع التثنية للتائب كالفاعل ثم إن كلامه مقرر باستواء الأربعة في النيابة أي في كون كل نائبا عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن إسناد الفعل المبني للجهول إلى المفعول به حقيقي وإلى غيره مجازي لأنهم قالوا إسناد الفعل إلى ما بني له من فاعل ومفعول به حقيقي وإلى غيره للابسة مجازية ملاسات شتى بلاس الفاعل والمفعول به والمصدر والإمان والمكان والسبب لإسناد الفعل إلى ما بني له من الفاعل أو المفعول به حقيقي وإلى المصدر وما بعده مجازي والسبب في أن إسناد الفعل إلى غيره ما بني له يستلزم تزيده منزلة ما بني له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف إسناد الفعل المبني للجهول إلى المفعول به فإنه إلى ما بني له وهذا حقيقة لا مجاز (لمره بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظر والوجه التبعيض (٢٨٧) وقد يقال مراد الفارح البيان القوي وهو لا ينال التبعيض انتهى وقال الزرقاني إن قلت البيان غير المبين فيكون التائب الأربعة وليس كذلك فكان المناسب أن لو قال صفة الواحد فالجواب من ثلاثة أوجه أحدها أن من يباينة وهي التبعيض الثاني أن المراد البيان القوي والنصف مبين لدموت الثالث على تقدير كون من ليس التبعيض أن المراد بلباية الأربعة يبايتها على سبيل البديل (قوله والمعتل المبني أو اللام مثلها) معتل الفاء وإنما خصهما الفارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني المجرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف المقابل للنيابة وهو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال

(وأيضا الفعل لتأنيته) إن كان مؤثرا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الأول) منها (المفعول به) لأنه كالفاعل في كون الفعل حدثا عنه وفي جوار إضافة المصدر إليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيدو المثل المبني أو اللام (نحو وخيض الماء وقضى الأمر) والأصل أحسن الله الماء وقضى الله الأمر طلف الفاعل للمبني وأريب المفعول به منابه فصار مفعولا به لأن كان منصوبا وجمدة بعد أن كان منصوبا وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ينوب مفعول به من فاعل • فيأله (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أو لا فالأول (نحو ولما سقط في أيديهم) الثاني (نحو فوكتهم بريد) لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح يبايته عن الفاعل هذا ملحق بمجرور (وقال ابن درستويه والسبيل وتلبيذه) أبو جمل (الزندي) بالراء والنون (التائب ضمير المصدر) المهموم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو أي السقوط وهو أي السهم (لا المجرور) بالحرف المعنى (لأنه لا يتبع على الحمل) أي محل المجرور إذا تائب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مريد الطريق ولا ذهب إلى زيد ومجرور برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تأنيته الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله • طلب المعقب حقه المظنوم • برفع المظنوم على محل المعتقب فليس يلحق على الحمل علنا أنه ليس هو التائب (ولأنه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامته (فممكن منه مستولا) فلو كان عنه هو التائب لما تقدم على عامته وهو مستولا والفاعل لا يتقدم على عامته ما كان كذلك إذا لا يتقدم الفرح إلا حيث يتقدم الأصل (ولأنه) أي المجرور (إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ) نحو الأريث كبل ورمضان صيم ونحو شديدي حيرت كأنه فاعل إذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه بالبين على حالها (ولا الفعل لا يركب له) أي للمجرور المؤنس إذا تائب عن الفعل في (مجرور بهند) كل مؤنس ينوب عن الفاعل لأن الفعل يؤنس له نحو ضربت هند فتبعت هذه البطل الأربع أن المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قوله سمع بريد سمرا) بالنصب فإنه هو المجرور ولم يلبسوا المصدر لإيهام بل أبوه منصوبا ولو أن أبوه لرفعوه وإذا لم ينوب المصدر الظاهر فضمه أول بالفتح لكونه أشد إيهاما منه وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل حده (و) لسان الأهرية (أنه إنما يراه على يظهر) إمرأته (في النصيب) من الكلام وهو المجرور بحر فذا اندأ وغيره ونحو غيره طرف فالأول

كذلك ووب ولا اختص بضم ولا استثناء ولادل على تعليل ذلك أن أبا ران الباء الح ياتي نحو خرج زيد بلباية لا يقوم مقام الفاعل كأن الأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز إذا كان منه من قولك طبع من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظر فإن دخول من في هذا المثال غير جائز كاستمره لباية انتهى وأقول سيأتي في كلام الفارح صدق قوله ولا يقال التائب المجرور لكونه مفعولا به أن التمييز مطلقا لا ينوب وعقله (قوله براء) أي المضمومة نسبة إلى دندة قرية من بلاد الأندلس كما نقله الدونوري عن الشهاب في البهار الندى بالعم والسكون ومهمة نسبة إلى دندة حصن بالأندلس قوله إذا لا يتقدم الفرح الخ) فيقال لا يلزم لما قدمه من أن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع عدم جواز تقديم الحمل (قوله) أما كونه يرجع إلى معهود فالأصل حده (إشارة إلى رد ما قاله الخليل أن عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وأن التائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه أدعاء الجمهور الرجوع إلى المعهود فيما يأتي في قوله • والقاسمي يميل عليه نحو معتل • فتدبر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدونوري فيه نظر ظاهر لأنه يرم

المصدر كما ذكر كاشد بذكر إتيانه بالجملة معرفة الخبر فبين مع أن ذلك غير مختص بهما لما صرحوا في باب المصدر أنه يجوز إتيان الفاعل والمفعول المضاف إليهما المصدر محلا ولما صرحوا في باب البداء وباب لا تاتي بجنس أنه يجوز إتيان المادى محلا وإتيان اسم لا كذلك ولما صرحوا في باب اسم الفاعل أنه يجوز إتيان فاعله فجعله مجرورا محلا بالمصير وهو ذلك من الأبواب كما يعلم من تصفها فلو لم يقيد الفاعل بذلك لكان حسنا (قوله نحو لم يأتني) ونحو ما تقدم من طلب المصحب حتى المعلوم . فإن الرفع يظهر في الفاعل إذا أضيف المصدر إلى المفعول ثم ذكر (٢٨٨) الفاعل (قوله لا شذوذ) قال الدوشري يجمع بين قوله قبل في النصيب فيه وكافة

(نحو لم يأتني) بالنصب . أب . محل قائم فإنه يظهر إعراب محله في نصيب الكلام فيقال لم يأتني قائما والثاني نحو قوله : فإن لم يأتني دون عدان والبا . ودون مد فخر طه العواذل .  
 ينصب دون الثانية إتيان محله دون الأول فإن إعرابا النصب يتجدد ويظهر في التاميم نصبه فيقال فإن لم يأتني دون عدان (بمعنى) الفاعل (بمعنى) المفعول (بمعنى) النصب) إتيان محله المجرور والمصوب على المفعولية (أو من يريد الفاعل بالرفع) إتيان محله المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوز أن) خلافا لابن جني (لا يجوز) في النصيب حذف الجار وتسمية الفعل إليه بنفسه مع دون أن وإن وكي لا شذوذ لا لا نقل (مردت زيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مزيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل وإذا لم يكن نصيبا فلا يجوز مرأته وأما قوله . يسكن في نحو عورا غائرا بالنصب الصحيح أنه منصوب بفعل حذف أي يسكن فورا لا بالطرف على محل حذف فو لم لأنه لا يليق على المحل بالرفع وأما قوله ولا به بتقديم نحو كان عسولا فنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمها المصدر كما قالوا (و) إنما (النائب) هذه (الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالخبر والتقدير مسؤول ولا هو أي المكلف وإنما لم يذكر ضمير راجع إلى الكل لتلاطف مسؤولا من ضمير فيكون مستندا إلى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قوله ولا عا إذا تقدم لم يكن مبتدأ لأنه جسيم مع ما في (واشاع الابتداء) في المجرور بحرف أصل (لعدم التجرد من العواذل للظنية في الخبر شيئا هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخليل بأنه قد يتفق في بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يقدم مبتدأ قالوا بـ أحق وأجرو ذلك نحو نعم امرأة عندا لوقيل هي نعم امرأة عور لأن المبتدأ يجب أن يكون متصلا بالجملة خبرا انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية محلا عن أن يكون مبتدأ وذلك أنهم (أجازوا النيابة لم يضرب من أحد) اتفاقا لأن الجار بالحرف لو أنه كلاجر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لأن من لا تزداد الإيجاب إلا لوقوع أحد في الإيجاب لأن من ضمير وسرغ ذلك كقوله . إذا أحد لم يمت شأن طارق . نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قوله ولأن الفعل لا يؤتى في نحو مر بهند فلا يظهر لفعل تأييد فنه عن حرف الجر نزول منزلة الفضة فلم يؤتى الفعل فقاما قوله تعالى إن تعف عن طاعة منكم بالتمشاة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى إن تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لأن سنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيدي في الفعل المستند إلى المؤنث المجرور بالحرف فقدموا أن كى بالله شيئا أن المجرور فاعل مع امتناع كفى بهند) بتأنيدي الفعل مع أن الفاعل المجرور بحرف زائد فـ بـ كان مجرورا بحرف أصل هذا تحرير كلام الموضع وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقه ما يخرج من ثمرة وما تحصل من أثر تأنيدي الفعل مع أن فاعله

لا يفتي على أبواب الفروق ويمكن أن يكون قوله لا شذوذ استثناء منقطعا والمغنى لكن لا يجوز ذلك شذوذ (قوله وأما قوله الخ) قال الدوشري في نظر ظاهر وجهه أنه يمكن أن يكون ذلك من باب . فإن لم يأتني دون عدان والبا . ودون مد الخ ويذهب أن الطرف يشمل نحو تجد وحيث ملاحاة إلى ادعاء نصب نحو فورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالطرف على تجد لكن نصه يظهر في النصيب تقول سلكت نجدا في النصيب فتأمل (قوله وإنما لم يفتراخ) قال الدوشري لا يقال عليه يجوز حيث لا يكون في مسؤولا ضمير يعود إلى المكلف لانا تقول لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير لجرى ان الصفة على ضمير من قوله أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين

فليس لأنه يحتمل أن يكون عنه تابعا عن الفاعل وقدم على رأيهم لأنهم لا يتعشرون عن ذلك ويحتمل أن يكون التائب ضميرا يتحملة مسؤولا فالإتيان حاصل كذا قال الدماميني قال الضمير وأقول ليس الذي يبرز لأجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال هروء على غير من جرت عليه الصفة من غير قربنة تدل على ذلك لا مطلقا ليس بأو شيء كان (قوله وأجاب الخ) الظاهر أن جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ) فكان ينبغي للفارح أن يربطه به إما بأن يقول بعد فرائده من كلام الخفاف وإلى هذا أشار المصنف بقوله (قوله الخ) أو بأن يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا الإشارة إلى جواب ذكر الخفاف وهو أنه متفق على أنه مثل له بنظر لم يضرب من أحد وهو نعم امرأة عند (قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقه الخ) قال الشهاب القاسمي قد عجب

منه يمنع ردوده لأن المصنف لم يدع أن كل مرور بحرف زائد لا يثبت له الفعل وإنما أراد قائله بالاختلاف بأن الفعل لا يثبت  
 المجرور بأنه لا يلزم إذا كان المستند إليه مؤثراً في بنية الفعل عليه أنه لا يقال كتب بفتح الباء لأن المجرور لا يثبت أنه  
 الفعل في هذا الموضع ولهذا قال الأئمة في حق أجوبة المصنف بأنك أنه ليس كل حكم يثبت القائل أو نائب إذا كان غير مجرور يجب  
 أن يثبت له إذا كان مجروراً اه قال الذنوشي وقال بعضهم أنه قد يفرق بين نائب القائل والقائل بأن نائبه الفعلية فيه ثابتة ومنه  
 عنه الفعل ظاهراً فثبت الفعلية فيه فلم يثبت له الفعل بخلاف القائل (قوله مصدر متصرف) قال الذنوشي مثله في ذلك اسمه  
 وتثنية المصدر المتصرف سبحانه الفعلية مسأحة فإنه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الأئمة في المراء بالاختصاص ما يكون لتهم  
 مجرد التوكيد اه وتثنيته أن المختص في المثال كون لفظة التهم توكيداً لا بالعدد لا وصفاً (٢٨٩) برأيه هو خلاف كلام القصارح

فليحرم بقى أن شرط  
 الاختصاص على ما لم يرد  
 الإجماع لم يرفق من له من  
 أحبه في باب عليه المنكحة  
 وبه نظر في نظر صاحبنا  
 على الآية (قوله المؤكد)  
 قال الذنوشي بالنصب  
 صفة المصدر ويظهر  
 منه أن ضمير المصدر إذا لم  
 يكن مؤكداً يجوز نيابته  
 عن القائل لعدم إجماعه  
 حيث لو ليس صفة للمصدر  
 كما ترم (قوله وبمعها  
 أبو حيان فقال الخ) قال  
 الذنوشي قد يقال ليس  
 في عبارة أبي حيان ما يدل  
 على ذلك لأن مريان  
 المصدر مجرى مظهره لا يلزم  
 منه جواز نيابة ضمير  
 المصدر المهم بل يرد أنه  
 لا ينوب لأن مظهره لا ينوب  
 ويدل على ذلك قوله  
 فيجوز أن يقول قيم وقد

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كقوله جند فقال الزجاج لأن كفى مضمن منها كلف  
 وفعل الأمر لا يثبت تأنيده اه وقال ابن السراج إن قال كفى ضمير مستتر يعود على الألفاظ الباء  
 متعلقة بالمعنى أى كفى الاكتفاء بهند ورد بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافاً  
 الكوفيين (الثالث) ما ينوب عن القائل (مصدر) متصرف (مختص) بصيغة أو غيرها (مجرور) إذا نفع في  
 الصور لفظة واحدة) لفظة نائب القائل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعاً مختصاً بكونه موصوفاً  
 بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحانه اه وغير المختص المهم نحو سر  
 فيمتنع سبحانه الله بالضم على أن يكون نائباً على ليله المقدر على أن لا يصل بسبح سبحانه اه لعدم لصره  
 (ويمتنع - يرس - لعدم القائمة) إذا المصدر المهم يستعان من الفعل فيتم معنى المصدر المستند إليه ولا بد من  
 تباينهما بخلاف ما إذا كان مختصاً فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مفيد في تباينهما فيحصل القائمة  
 وإذا امتنع سر سر مع إظهار المصدر (قامتاع سر) بالياء للمفعول (على إجماع) ضمير (المصدر) أحمق  
 بالفتح لأن صير المصدر المؤكد أكثر إجماعاً من ظاهره (خلافاً لما أجازه) كالكتابي وعظام قيا نخل  
 ابن السديانها أجازا جلس بالياء للمفعول وفيه ضمير مجرى في قول ثعلب أراد أن فيه ضمير المصدر  
 وبمعها أبو حيان في السكت الحسن فقال ومضمون المصدر مجرى مجرى مظهره فيجوز أن يقول قيم وقد  
 فيضم المصدر كأنك قلته قيم القيام وقد انفرد المصنف في (أو أمارة) وهو امرؤ القيس الكندي

(وقال من يخل عليك ويمثل لك) وهو كقولك هرامك تحب

(فا) لنائب عن القائل فيمتثل ضمير مصدر مختص بلام التمهيد أو بصيغة مذكورة (المعنى ويمثل) هو  
 أى (الاعتلال المجهود أو اعتلالهم حصصه بمايك أخرى) ومرتفع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما  
 يفده الفعل لأنه لا يمايدل على مصدر مذكورة محضة وهي حال (مذكورة الدليل) الدال عليها وهو عليك  
 المذكورة قبل الفعل وحذف (كما تحذف الصفات المختصة) للموصوفات لتدليل كقوله لعل فلان فلتاقيم  
 لهم يوم القيامه وذاي ناصلاً أن أحاطهم تودن بدليل ومن غففت موازينه الآية قاله في المنق وأضار  
 ضمير المصدر النوى أجاز سببه لأن الفعل لا يدل عليه لأنه ابن بحر في شرح كتاب سيبويه يؤيد  
 من الإساءة جواب الشرط الأول وتدريب بالذال المهمة من البرية وهي العادة جواب الشرط الثاني

(٣٧ - لصرح - ل) فيضم المصدر كأنك قلته قيم القيام وفصلت موصوفه بالمعرف فعل على أنه غير مهم وإذا كان غير  
 مهم فتجوز نيابته اختصاراً (قوله نائب عن القائل ضمير الخ) قال الشهاب فتاسر مجوز أن يكون النائب في اليمين المجرور يعمل وحذف  
 من الثاني لا لاقول قال الذنوشي ويلزم عليه حذف نائب القائل وهو غير جائز كالقائل المهم إلا أن يقال مجوز ذلك لتدليل لاسيما إذا  
 كان معطلاً للحذف لكانه لا حذف (قوله النوى) قال الذنوشي ينظر هل النوى صفة لا ضمير أو المصدر والظاهر الأول اه  
 فالظاهر أن قول القصارح وإضار ضمير المصدر الخ تامة لجواب المصنف عن التبع ولم يسن القصارح حل هذا الموضع وكان الأظهر أن  
 يدخل على قول المصنف وأما قوله بقره ولما استدل المجهول إضار ضمير المؤكد بقره ويمثل أشار المصنف إلى جوابه بقره  
 وأما قوله الخ ثم يقول وسأصل الجواب أن نائب ضمير المصدر النوى لا المؤكد فتأمل (قوله وتدريب بالذال المهمة) قال الذنوشي  
 ينظر حيث هذا الفعل في جملة جواب الشرط وقته لأن التدريب وإن يكلف هرامك فتستعملها بمجرد لا يفيد ثم ظهر أنه غير المعنى

وإن يكتسب امرأته بالرحال لست بذلك ونحوه مادة لك ولا تصرف من تركه ولا تصرف عليه وطلبه من أجل حين ويطلب الخطب اه وفي  
المصباح درج من باب نصب (قوله أو حول بينهم) المحول بضم الحاء وفتح الواو كما ضبط لا شغور في خطه بالفتح قاله الشهاب (قوله) وقال  
غير ما فتحة بناء أي لإحاطة (٢٩٠) لم يأت كافي قد قطع بينكم من فرائضه وفتح ويذاير رد الباقين قول المحول في قام الطرف وهو

بينهم مقام الفاعل بأنه كان  
يلزم ذلك كقراءة من قرأ  
قد قطع بينكم ثم قال  
لا يقال بنو لإحاطة إلى  
مضموم وهو مرفوع لأن  
الإضافة إلى المضموم لا تسوغ  
البناء مطلقا إلا الجازم سبوت  
بسلامك ولا قال به بل  
له مواضع مخصوصة اه  
وجه الزد أن هذا من  
ذلك المواضع ولذا قرئ  
تقطع بينكم بالفتح (قوله  
بالعلية في الأول) قال  
الدور في ظاهره أن  
رمضان وحده علم على  
الشهر وهو خلاف ما صرح  
به البيضاوي في تفسيره  
قوله تعالى شهر رمضان  
الذي أنزل فيه القرآن  
والشهر من الشهرة ورمضان  
مصدر رمض إذا احترق  
فأضيف إليه الشهر وجعل  
علما ومنع من الصرف  
العلية والافتقار التوثيق وإنما  
قلنا ظاهره الخ لا احتمال  
أنه موافق للبيضاوي فيما  
قال من أنه جرم العلم لا لم  
ولكنه نسب ما للكل  
المرجوح حيث قال العلياني  
الأول فنسب العلية إليه  
وهو وصف لشهر رمضان  
لا لرمضان ولكن ذكر

والاحتلال لا احتلالا بفتح عليه بضم احتل له من فضائه بمنذر (وبذلك) التوجيه (وجه  
وحيل بينهم) بالنصب فيكون المنى وحيل هو أي المحول المجهول أو حول بينهم إلا أن الصفة حاملة كروية  
(و) بذلك وجه أيضا (قوله) وهو طرفه بن العبد:

(فيالك من ذي حاجة حيل ونها) وما كل ما يهوى أميل هو ناله

فيكون المنى وحيل هو أي المحول المجهول أو حول لنها وليس للتائب الطرف فيها لأنه متصرف عند  
جمهور البصريين عن الأختش أنها جاز قد قطع بينكم ومنه ذلك أن يكون الطرف في موضع  
رفع مع فتحه ثم قال أبو حنيفة بن علقمة ابن جني لفتحها رابوا استشكل وقال في حاشية بناء وهو المجهول  
ولو قرئ وحيل بينهم أو روى حيل دونها بالرفع فيها كما قرئ قد قطع بينكم بالرفع وكما روى  
و بالثبوت حد الموت والموت دونها بالرفع أيضا الجازم لم يحتج إلى هذا التوجيه (و) بذلك وجه  
أيضا (قوله) وهو المجهول في يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين  
(ينص حياء وينص من مهابته) لا يكلم إلا حين ينص

فيكون المنى ينص الإحصاء المجهول أو إحصاء من مهابته (ولا يقال التائب المجهول) بمن وهو مهابته  
(لكنه مضموم لا) قاله ابن جني فيما كتب على الخاتمة وبه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال  
والجمهور على منع يابا للمفعول لاختلاف لأختش وضمة قال الحافظ ومعلقا منع أن المفعول له معنى على  
سؤال مندر فكأنه من جهة أخرى اه وهذا يصل بمنع يابا لخال لا به معنى على سؤال مقدور ولا ينوب  
القيود خلافا للكسائي ومسلم ولا للمفعول منه ولا جبر كان فلا يقال كمن قائم خلافا للفرع (الرابع) ما  
ينوب عن الفاعل (ظرفه) (ما في أو كان) (متصرف مختص) قالوا ماني (لمرسم رمضان) المكاني  
لمر (جلس أمام الأمير) (لمرسم رمضان) (متصرفان) لا جازم لمرسمان عن الظرفية إلى الفاعلية  
والمفعولية والإضافة لمرسم جازم مختصان بالعلية في الأول والإضافة في الثاني (ويمنع يابا لمرسمك  
ومعك ومن) يمنع المثلثة فلا يقال جلس كذلك لا مطبوع لاسم (لا متنازع فيهم) (وخصم بالذكر لاثنين  
لا يتصرفن تصرفا كاملا لأن من تدخل عليهن لا لا يتصرف بهما كمنطوق هو من أول بالمنع (و) يمنع  
يابا (لمرسمك ما و زمانا لا لمقيدا) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صم زمان لعدم التامد لأن  
الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الأول وجمعا في الثاني فإن قيد بوصف متلا جاز يابا بينهما  
لمرسم مكان حسن وصم زمان طويل لحصول العائد بالاختصاص بالوصف لأن الفعل لا يدل على  
خصوصية الوصف وإلى جواز يابا المجرور والمصدر والطرف أشار الناظم بقوله:

وقابل من طرف أو من مصدر أو حرف جر بقبابة حوى

(وحيد وجد المفعول به وهو من مصدر وطرف فمرور) (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض معنى إن وجد في اللفظ مفعول به لأن غير المفعول  
به إنما ينوب بعد أن يدر مفعولا به جاز إذا دأبه المفعول به حقيق لم يخدم عليه غيره لأن تقديم غيره عليه  
من تقديم الفروع على الأصل لنه موجب (وأجاز الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول  
به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرط سواء أخرج التائب عن المفعول به أو قدم عليه في الأول (كقراءة ابن

بعض المعايير أن الشهر له عنوان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوي أقدم ملتأمل (قوله لا متنازع فيهم) قاله الدور في  
أي لا متنازع تصرفون وقول الفارح لأن لا يتصرفن تصرفا كاملا به نظر إذ المفعول أن الجرم لا يعمل الطرف متصرفا  
أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به) من غير انصبوب بسقوط الجازم فلا يجوز يابا مع وجوده المتصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بثبوت الخلاف لها فنقط ما تقدم بيني وظهر أنه لا وجه لثبوت الفاعل في أنه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أم لا (قوله قال الموضح في شرح النظر الخ) قال أبو نوحى أرفع منه ما قاله في شرح الفوائد عاماً القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل ليجزى الله القرآن قوماً بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للمعنى وأخير القرآن لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى ينظروا الذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور رأياً بالمفعول الثاني (٢٩١) في باب كما جازة عندنا من البس وعلانها

(قوله ظرف المكان)  
لا الزمان لأن دلالة الفعل  
على المكان بالاتزام  
وعلى الزمان بالضمن  
والأول أقصد بالمكان  
شبه بالمفعول به في بند  
دلالة الفعل عليه (قوله  
وغير النائب الخ) قال  
القناني يرد على صومه  
توابع النائب حكمت  
وتوكيده وحطه مع  
أن رفعها واجب قال  
الدونورى وأجاب شيخنا  
القناني بأنه يمكن أن  
يقال إن ذلك معلوم من  
باب التوابع فإنه ذكر  
فيه أنه بحسب متبوعه  
في التسهيل وغير الفاعل  
وذهب النائب واجب  
لنصب والمصنف اقتصر  
على ما ذكره لمعلم كل من  
بابه ثم رأيت بعضهم  
قال في شرحه على الألفية  
مخزن قلت كان ينبغي أن  
يقول بما سوى الفاعل  
والنصب به والنائب عنه

جسفر ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) فيجوز للمفعول وأما المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوماً متقدماً على النائب والثاني كضرب في الفاعل زيد (و) إجازة (الأخفش بشرط تقدم الثاني على المفعول به كالثاني الثاني و) (قوله)

وإنما يرجى النائب به (ما دام معنياً بذكر ليه)

فمعنى اسم مفعول من معنى بمجانته أصله معنوى كضروب أهل طلب الزاوية وإدخالها في الباء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو قلبه (و) نحو (قوله) وهو رد (لم يمن بالعباد إلا سيدي) ولا شيء ذا معنى إلا هو معنى ليعن مضارع مبنى للمفعول من معنى بكننا وبالعباد نائب الفاعل وسبباً لمفعول به مؤخر واختاره النحاة في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد بفعل مذهب الكوفيين والأخفش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنها ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة قال الموضح في شرح النظر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميراً مستتراً في الفعل جازماً على القرآن المقوم من قوله ينظروا أي ليجزى القرآن قوماً وإنما أقيم المفعول به قابلاً ما فيه أفعال المفعول الثاني وذلك جازاً وإلا لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البنية واختار ابن مسعود إقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معطي المجرور (مسألة) وغير النائب بغير معنى مطلق بالرفع) النائب عن الفاعل (واجب نصبه لعل أن كان ضميراً جار ومجرور كضمير يوم الخميس أما أنه ضميراً شديداً فرفع زيد عن النيابة عن الفاعل ونصب الطرفين والمصدر (وغيره) أي من أجل أنه يجب نصب ما هذا النائب (نصب المفعول الذي لم يسم) من الفاعل سبباً كان الأول أم الثاني (في نحو أعطى زيد ديناراً أو أعطى ديناراً زيداً) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر كالم اسم فاعله (أو) واجب نصبه (عللان كان) خبر النائب (جار أو مجروراً نحو فإذا نفع في الصور طلعة واحدة) فرفع نفعه عن النيابة عن الفاعل ونصب على الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) انصب التوابع لفظاً أو عللاً لما هذا النائب (أن الفاعل لا يكون إلا واحداً كذلك نائبه) لا يكون إلا واحداً فينصب ما هذا وإلى هذا أشار الناظم بقوله وما سوى النائب بما عطف بالرفع انصب له محققاً

وعلى نصبه بالرفع النائب فيكون متبوعاً أو برفع الفاعل المحذوف ليكون مستصحباً فيه مذهبان أحدهما الأول ويعنى لسيبويه

(فصل وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول) الواحد عناية الأول جازة اتفاقاً ونياً الثالث يمتنع

كما ذكر في التسهيل فإن هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب أنه من يرفع رافع النائب لا الفعل مطلقاً لم يمتنع إلى ذكر الفاعل والمضمة به (قوله لفظاً) قال القناني يتألف من ثلاثة أحدهما مرفوعاً والثاني منصوباً والثالث مرفوعاً (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدونورى كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر على محله إذا كان المنصوب من خبراً في الأصل نحو لم زيد لئلا أو هو أهم لئلا مل ولفظاً أنه أهم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برفع الفاعل المحذوف) الخ قال الدونورى المحذوف صفة هل وينظر ما معنى هذا القول إذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون هذا من الكلام أو مذكوراً ويمكن أن يقال كما قال مولانا حسين بن إبراهيم هذا معنى على قول الكوفيين الداهيين إلى صيغة

المبنى للفعول أصل برأيه مفرقة على غير ما يكون ذلك من قبل العامل المعلوم فليأمل (قوله فيكون المقدم هو المستدالي) قال  
الدنوشري إن أراد به أن المستدالي (٢٩٣) قد ضرب موسى عيسى هو انضمام فواضح وإن أراد به أن المقدم هو أصل زيد عمرو

بنصب الأول ورفع الثاني  
هو المستدالي فلا أوضح  
له فليأمل (قوله ورأيه  
جاء) قال الدنوشري  
ينظر هل يجوز جيلتد  
الوامح المنصوب مرفوعا  
والمرح منصوبا أولا  
يجوز ذلك (قوله وإن كانا  
مرفوعين) قال الدنوشري  
الظاهر أنهما إذا كانا  
مكرهين كانا لا مكرهين  
(قوله ولورد الضمير على  
المرح) قال الدنوشري  
يمكن دفع الاحتجاج  
على منع بيانه الثاني لعدم  
عود الضمير منه إلى الأول  
المتأخر وبقوله مرفوع  
بأن يقال تقدم المفعول  
الثاني قبل النيابة رتبة  
كأن في رجوع الضمير  
على المتأخر وإن كان  
بعد النيابة رتبة التأخر  
على أنا لا سلم أنه مؤخر  
ورتبة بكل اعتبار فليأمل  
ورأيه أن ابن طلحة  
أجاز بيانه الثاني بشرطه  
ولم ينظر إلى أنه يلزم عليه  
عود الضمير إلى الأول  
المتأخر (قوله ولم يكن  
جمله) قال الدنوشري  
ينظر هل مثل الجملة الجار  
والمرحود والظرف أولا  
ثم رأيتني كلام بعضهم  
أن جبه الجملة كالجمله في

اختلافه (باب مقام) (الخضراوي) وابن أبي الربيع (وابن الباطن) كل شرح الضم (والصواب أن بعضهم  
أجازوا إن لم يلبس) منهم (عمر أعلو زيداً كعبك سمينا) فنقول أصل زيداً كعبك سمينا قاله أبو حيان  
في النكتة الحسن وقال القاطن أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول وأجرى  
فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذا لفرق بينهما ما قال  
القاطن وهو الزام صحيح اه وإنما لم يذكر القاطن حكم الثالث لأنه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف  
الآن فيكون الصحيح في الجواز إن لم يلبس وهو نصبه كلام التيسيل (وأما الثاني في باب كس) وهو  
ماليس خبر في الأصل من الأول (إن ألبس نحو أعلو زيداً محمداً امتنع) بياته (اختفا للإلباس تقدم  
أو تأخر لأن كلاهما يصلح أن يكون مفعولاً ولا يتبين لما يؤخذ من الأخذ إلا بالإعراب فلو قبل أصل عمرو  
زيداً أو أصل زيداً محمداً لم يرد أن محمداً أخذ وزيداً مأخوذ والفرق المكس وقال بعض المتأخرين  
لمبنى أن يظهر على البس حفظ الرتبة كان ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المستدالي (وإن لم يلبس  
نحو أعلو زيداً محمداً) بياته مطلقاً أي سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني مكرراً والأول  
معرفة أم لا لأن زيداً أحد أجزائه وهو مأخوذ أبداً (وقيل) يتمتع (مطلقاً) طرداً للباب فيتمتع بياته الأول  
لأنه داخل معنى (وقيل يتمتع) بياته الثاني (إن لم يستند القلب) في الإعراب وهو كون المرفوع منصوباً  
والمنصوب مرفوعاً فإن اعتقد القلب جازوا في ليل الحقيقة هو الأول لأن بياته الثاني مع اعتقاد القلب  
جاء صوري ورأيه جاز كان نصب الأول جاز فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب هو حكمه عندنا من  
البس كقولهم عرق الثوب المسار وكسر الإجماع المحم وهو من ملح كلامهم (وقيل) يتمتع بياته الثاني  
(إن كان مكرراً والأول مرفوعاً) قاله البخاري فلا يقال أصل درهم زيداً وسمين أصل زيداً درهمها لأن  
المعرفة أحق بالإسناد إليها من المكررة (وحيث قيل بالجواز) والثاني (فقال البصريون إقامة الأول  
أول) لأنه داخل معنى (وقيل) من المكررة هيهم قالوا (إن كان) الثاني (مكرراً) والأول معرفة (فإقامته  
فيجوز وإن كانا مرفوعين استرأى الحسن) قاله المرادي فتلا عن الكوفيين في شرح التيسيل وقال أبو حيان  
على الخلاف إذا كان جرحاً منصوباً بأصل آمن به من منصوباً بنحو أصل وقد رده فلا آخر تقديره  
يأخذ وهو ما لا يصح على مذهبه إقامة الدرهم بمفعولاً لا على أنه مفعول لنهوه اه (و) المفعول الثاني  
(في باب ظن) وهو ما كان خبراً في الأصل من الأول (قال قوم) كثير من (يتمتع) بياته (مطلقاً) سواء  
البس أم لم يلبس وسواء أكان جملة أم لا وسواء كان مكرراً أو الأول معرفة أم لا (للإلباس في المكررين)  
نحو هل أفضل منك أفضل من زيد إذا كان أفضل من زيد هو الأول (و) المرفوعين نحو هل صدقك  
زيداً إذا كان زيد هو الأول (ولورد الضمير على المتأخر) من المفعولين (إن كان الثاني مكرراً)  
والأول معرفة (لأن الطالب) في الثاني (كونه مفعولاً وهو جيلتد) أي حين إذا ناب عن الفاعل  
(شبه بالفاعل لأنه مستداليه) الفعل المبني للفعول (فربما التقديم) نحو هل قائم زيداً فق  
قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر فقطاً ورتبة لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم  
مستند الرتبة لأنه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الفسر  
(و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجرجاني) ابن هشام (الخضراوي) وقيل يجوز) بياته  
الثاني باب ظن (إن لم يلبس) نحو هل قائم زيداً ويمنع أن ألبس نحو هل عمرو زيداً إذا كان عمرو  
مفعولاً نائباً (ولم تكن جملة) اسمية أو ليلية لأن الفاعل ونائب لا يكون جملة على الأصح (و) هذا القول

الامتناع على هذا المذهب (قوله لأنه يردى) قال الدنوشري قد يقال هذا ممنوع لأنه مع بياته باقي على كونه مفعولاً نائباً  
مستد إلى الأول الذي لم يقب وأما قوله وقد نص على هذا المبنى الخ فهو مردود بأن أم كان مستد إليه بكل اعتبار على

أن الإخبار عن المنكحة بالمرقة في باب التسع جائز لم يتأخر (قوله لصحة إطلاق الخ) قال الدكتور في ظاهره بل صريحه أن التحولية لا تطلق  
هل الثاني والثالث ليس كذلك ولو قال أنا الأول ففعل خفي والثاني والثالث ليسا في الحقيقة مفعولين وإنما المفعول في الحقيقة  
اللبة بينهما فإذا لم يحدد به إلا ما فاعل في الحقيقة السابقة من أيام ربيعنا لك جردنا أن يكون الفاعل هو المفعول ضمير يسمي  
واحد كان أولى لإتمام عبارة أنها لا يقال لها مفعول لأن اصطلاحاً ليس كذلك بل (٢٩٣) إطلاق التحولين عليهما حقيقة عربية

[illegible]

فهي متعاقبة عناني حرفهم  
وأما في نفس الأمر فليسا  
متموتين وإنما المقبول  
التسوية بينهما كما أسلفنا  
فيأمل (قوله بما كان  
متلبيسا به) قال الدنورسري  
أي من كونه حمدة  
ورجوب وقته وتأخيره  
وغير ذلك من الأحكام  
التامة لفاعله (قوله كأي  
تسمي جوا) قال الدنورسري  
وبما يظنهم أن تسميتها بذلك  
مجرد فليأمل (قوله والمراد  
أجبان القبيحة) قال الدنورسري  
أي والمراد به أي بصيغتها  
(قوله الأولان سلطان)  
قال الدنورسري هو سلم  
فقد يقال هو اه الاتفاق  
على بياضة الثاني من باب كسا  
ناشئة عن عدم الاحتداد  
بالخالف وكثيرا ما يقع  
ذلك للمصنفين وعدم  
اشتراط أن لا يكون الثاني  
من باب ظن جعلوا لأشبهها  
للاستغناء عنه بما عرروا  
باب الفاعل أنه لا يكون  
إلا اسما إما صريحا وإما  
مؤولا ونائب عنه (قوله  
أحدهما الخ) قال الدنورسري

في باب ظن وأرى المنع التام ولا أرى حنفا إذا قصد ظهر  
(وإجماع أن إقامة الآية من باب أظم غير جائزة بالأفعال المذمومة مع المنع عليه) وهو إقامة الأول  
ولامع المختلف فيه وهو إقامة الآية (ولعل علما) الصايغ المرم (هو الذي غلط ولعله) لشرح النظم (حق)  
حكم الإجماع على الاستناع) نفسه للأنفا مورا الأول لأن مسدان والثاني منظور فيه من وجهين أحدهما أن  
النظم وإن لم يشرخ الآية صريحا فقد عرخصه التزاما وذلك لأن الثالث في باب أظم هو الثاني في باب  
علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان نصريحا بما علم التزاما فغيبه الآية مكررا والثاني أن ابن النظم  
مسبوق بصكايه الاتفاق على الاستناع وهي ثابتة كائنه الموضع أول الفصل من الخطر أرى فلا يفسد  
حاكيها إلى غلط غاية حاشي الباب أن حاكم الاتفاق لم يلف على الاختلاف .  
(فصل) (يعلم أول فعل المفعول) الذي لم يسم فاعله (مطلقا) سواء كان ماضيا أو مضارا طرأ إلى ذلك أشار

قد يقال عليه أن عدم تعرض الناظم عموم كذا ذكره الموضح وإن كان تعرضه التزاما وافصالا الإيهام على أن لا نسلم ذلك (قوله الثاني  
الخ) قال الدنو شري قد يرد بأن حكاية ابن الناظم لا تنافي على منع إقامة الثاني بحال على عدم ثبت الشيء أو عدم في الخط وكونه مسبوقا بما ذكر  
لا يدفع عنه وصف الخط ويرفع ذلك ما نقل بعضهم عن ابن جرير أن ناقل الخط مقصر (فصل) (قوله ثاني الما على الخ) قال بعضهم  
إنما ضموا الثاني عما أوله تامر حدة لأن طريق مفتوح مع عدم الأول وكما قبل الآخر لا تنبئ بالمضارع المستند إلى الفاعل المبني

بالتامير أنت تعلم زيد العلم مخرج علم العلم المختص (قوله وقيدنا الزيادة بالمتابعة) قال الدنوشري لعل المراد بالتاء الزائدة  
 المتعاقبة لما معنى بخلاف تأخر من فإذ بدأتها غير متعاقبة لتكون لا معنى لها وقال بعضهم المتعاقبة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما  
 والتاخي ترسي ليست كذلك لأن الفعل معها باق على التعدي (قوله وفي جعل الزجاج الخ فيه إشارة إلى أن تمثيل المصنف بالطلاق مخالف  
 لاكثر النحويين لأنه لازم (قوله ٢٩٤) مثله فلهو جلس) فيه نظر لأنها بتعديان حرف الجر تقول قلت إلى زيد وهو جلس

في المسجد كيف والتعدي  
 بحرف الجر مطردة (قوله  
 وعاء بأنه لو بني الخ)  
 قال الدنوشري لا سلم ذلك  
 قوله جلس في الدار أو  
 جلس المجلس المعبود  
 انتهى وفي جمع الجوامع إذا  
 بني الفعل اللازم للفعل  
 فن ثنائى ثلاثة أقوال  
 أحدها ضم المصدر  
 (قوله وليكنه ونشبه)  
 قال الدنوشري يظهر هل  
 يقتصر في مابين الفتين كسر  
 ما قبل الآخر أو لا (قوله  
 إذا اصلت) قال الدنوشري  
 أحسن قول الألفية  
 أهل مينا لإخراجه نحو  
 حور بخلاف هذا لأن  
 المعتل ما أحد أصوه  
 حرف علة وإن لم يعمل  
 أي يوقع عليه الإحلال  
 بخلاف المعتل فإنه الذي  
 أوقع عليه الإحلال (قوله  
 في العين) قال الدنوشري  
 لو حذفه لكان حسنا  
 كما يدرك بالفروق السليم  
 (قوله أو إتمام الضم الخ)  
 قال الدنوشري يمكن قوله  
 للذهبيين الآخرين من

الناظم بقوله ما أول الفعل الضمنه (ويشركه) في الضم (تأني المصنف المبدوء بتاء زائدة) متعاقبة سواء  
 أكان أصلها طارعا أم لا (تأني كتناسل) الأول نحو (علم) يخرج ويقيدها بالزيادة بالمتابعة احتراماً  
 من التأني وقولهم ترسي الضم معنى ومنه ما يجوز أن يكون لا يضم تأني فعلها لتكون زيادة ثم أخير متعاقبة لأنه المرادى  
 وإلى ناء المطاوعة أشار الناظم بقوله : والثاني الثاني في المطاوعة كالأول أجمعه بلا منازعه  
 (و) يشركه (ثالث المبدوء بهما فالوصل) سواء كان متعدياً أو لازماً فالثاني (كأطلق) الأول نحو  
 (استخرج واستعمل) وذلك أشار الناظم بقوله وثالث الذي بهما فالوصل كالأول أجمعه كاستعمل  
 وفي جعل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للفعل عند أكثر النحويين وهو خصه بغير البقاء بما لا يندى  
 بحرف جر ومثله بقاء و جلس وعاء بألف في الضم لئلا يفتقر إلى ضم غيره عند ذلك حال (ويكسر ما  
 قبل الآخر من الماهي) وإليه أشار الناظم بقوله هو المتصل به بالآخر أكر في معنى كوصل ومن العرب من  
 يسكت كقوله لو صر بها البانو المسك المصرة واختاره لطرب قال الجحراوى وهو لغة بكر بن  
 وال وكثر من بني نهم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحذف المعتل اللام فتطلب الياء ألفا فتقول  
 لدرى لدرى زيد بنح الحمر توى لفظين فتصل في المعتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره  
 وليكنه ونشبه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع وإليه أشار الناظم بقوله واجبه من مضارع  
 مفتوحة هذا كله في صحيح العين سالم من التضمين (و) ما (إذا انقطع من الماهي وهو ثلاثي كقام) من  
 الراوى (وباع) من الياء (أو) كان (هل) وزن (افعل) أو افعل كاختار من الياء (واقاد) من  
 الراوى (فك) في العين (كسر ما قبلها بإعلاء أو إتمام الضم فتطلب) الألف ياء (فيهما) وإخلاص  
 الكسر لئلا يقرى من جاوره وإتمام الكسر الضم لئلا يكتف من قبس وأكثر بن أسد قال القاطى وفي  
 كيفية الإتمام ثلاث مذاهب أحدها ضم الفتن مع القطع بالقائه فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر  
 هذا هو المعروف المشهور الثاني ضم الفتن مع إخلاص كسرة التاء والثالث ضم الفتن  
 قبيل المنطق بها لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكأن الإتمام في الآخر بعد الفراغ من إسكان  
 الحرف فكذلك يكون الإتمام في أولها قبل المنطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادى الأقرب  
 ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية المنطق أن ينطق على ما بالكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفراداً  
 لا شوباً جزءاً واحدة مقدم هو الأقل يليه جزء الكسر فهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء اه (ولك  
 إخلاص الضم فتطلب) الألف (وإدا) وإلى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله :  
 واكسر أو اضم ما ثلاثي أهل مينا وضم ما كجوع فاحتمل  
 وأشار إلى ما كان على وزن افعل وافعل بقوله :  
 وما لقا باع لما العين تلى في اختار واقاد وشبه ينجل  
 (قال) روية في الضم الخالص : (ليست) وحل ينفع شيتايب (ليست) شيا با جوع فاشترى

المذاهب الثلاثة المحكية من القاطى ونظر هل يمكن إجزاءه على المذهب الأول منها والمظاهر الثاني لأن الألف لا تقلب بعد حركة  
 متحدة بين الضم والكسر اللهم إلا إذا كان جزء الكسرة أكثر كما يأتي من المرادى (قوله فيهما) أي الإخلاص والإتمام وقبل في حالتها  
 والأول أولى (قوله مع المنطق بالفاء) لو أبدى بما قبل العين كان أشمل ركناً يقال فيها بعدد (قوله وقال المرادى الخ) قال الدنوشري قول  
 المرادى هذا قريب من القول الأول من الثلاثة المشار إليه في زيادة الحركتين كما ذكر وذكر الآخر أن الحركة المحطوق بها حركة تامة  
 متوالية من حركتين بين ضم وكسرة على سبيل الميوع فكس ما قال المرادى وحكى ما قال المراد أيضاً وقال إن ذلك يسمى دوما  
 (قال بحر صيغة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشري بظهر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مالع من ذلك

(قوله أيضا الأخيرة الخ) قال النوشري قد يقال لا يصح كونها تركيبا للثلاث بل مجرد (٢٩٥) كونها تركيبا للثلاث إلا أن يقال إن

علاقتها كتابية في حركة  
الأخر مائة من كونها  
تركيبا لها وفيه نظر  
(قوله ولدت أيضا) قال  
النوشري وربما يلزم من  
قوله أيضا أنه يطلق تارة  
على العلم وتارة على العينة  
وينظر حينئذ ما معنى كون  
الحقة تحاك على ملين أو  
لختين (قوله ووجه) قال  
النوشري بنظر ضبطه اه  
وهو مجيب على التاموس  
في فصل القبال المهمة من  
باب الزاء ووجه كونه  
أبو قبيصة من أئمة (قوله  
وادعي ابن مالك الخ) قال  
النوشري يفهم من سيالته  
أن ابن مالك لا سلف له في  
اعتناع ما ذكر وقد يقال  
أن جعل المناربة له  
مرجوحا سلف له لأن  
الوجه المرجوح ممنوع  
حل بالنساحة وأما قوله  
منوما فهو من تصرفه  
وعلافة ابن مالك سيوره  
غير حارة له لأنه كثيرا  
ما يقع له بل يقع لمن هو  
أعلى درجة من ابن مالك  
علاقت (قوله للإلباس)  
وأما قوله عتار فليس من  
باب الإلباس أي ليقاع  
خلاف المراد في الفهم بل  
هو من باب الإجمال وحين  
البس والإجمال يرون بعد  
(قوله وليس سيوره على  
أطراده) قال النوشري

فبمعنى للفعول وهو غير ليد الأول وفيها باسما وليسا لا غير تركيب الأول فلا اسم فلا لا غير  
وليد الوسط قائل ينفع شيئا مفعول مطلق أي نفعنا رافعا للرفع لا مفعول به خلافا للمعنى والوجه من  
القول والقائل معترضة بين المترك والمتركه وحل ليس بدليل أنه روي وما ينفع شيئا ليس والوار  
للاعتراض (وقال) آخر (حوكة على يدين إذا حاك) لتبسط الحوك ولا حاك  
لمركب من الحياكة وهي النسيج مبنى للفعول ونائب القائل خبر مستزني يرجع إلى الحالة ويدين  
ثنية يديكس التوتوسكون الياء المتناهية تصدق آخر دراه علم ثوب وعلت أيضا فإذا نسيج على يدين  
كان أصغر لصفاتهما تحتبط الحوك ولا يؤثر فيها شيئا وهذه العلة (وهي) العلم الحاصل لثمة (قوله)  
موجوده في كلام حذيل (وتعزى لنفسه ووجه) الجمع ومحمد نصحاء بن أسد قاله المراد في شرح  
التبديل وقال الشاطبي حكيت عن بني حبة وقال المرحح حكيت عن بعض تميم (وادعي ابن طيرة)  
وطائفة من متأخري المناربة (امتاعها في أفضل) كاختار (والعلم) كالتقاء بما راد على الثلاثة  
للايقال اختور ولا اختور (و) المشهور (الأول) وهو (قول ابن صفور والأبدى وابن مالك)  
ويخلق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما يمان بالحرف كذا قال ابن مالك (وادعي ابن مالك)  
امتاع ما اللبس من كسر تكنت وبصا وضم كفت) مبنيا للفعول وإلى ذلك أشار الظم بقوله  
ه وإن بفعل خيف ليس يحتاج (وأصل المسئلة) حل بنائين للفعول (عائلي زيد وباعني  
لمعرو وعائني عن كفا) خلافت القائل (ثم يبين) للمعول) وأبدلت من ياء المتكلم ناء غرقاية  
لاشتراكها في الدلالة على المتكلم (فقرئت خضر بسد بالكسر) في الحاء والياء (وضعت بالضم)  
في أوله لثوم أنهم فعل وقائل (والكسر) المني المراد (تجنيته) لا يورد فيهم إلا الإضمار أو الضم (و)  
خضر بضم الأولين (الكسر في) ضمت (الظاهر) (أن يمنع الوجه اللبس) وهو الكسر  
في الأولين والضم في الثالث (وجعلت المناربة من جوه لا منوها) فقالوا إن العرب تختار الكسر في القاء  
إذا كانت فيها معنى فاعلم مضرومة واختار الضم في تلك إذا كانت فيها معنى فاعلم مضرومة فرفقا بينهما  
وهو ظاهر (و) لهذا (لم ينفذ سيوره) (ذلك للإلباس) بل أحار الأوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق  
التقديري لأن الإلباس غير مانع (لخصوه في) الاسم والقيل بالاسم نحو (اختار) إذ يمتثل أن يكون  
وصفا للقائل أو للفعول ومع ذلك أموره بطلب الياء ألقوا أكثر أرف بالفرق التقديري فعل تقدير كونه  
وصفا للقائل تكون الياء مكسورة فهو على تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (اختار) إذ  
يتمثل أن يكون مبنيا للقائل وأن يكون مبنيا للفعول ومع ذلك أموره فعل تقدير البناء للقائل تكون  
أرأما لا ولي مكسورة فهو على تقدير البناء للفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم القائل في المصنف)  
وهو ما كان حينئذ لا منه من جلس واحد (نحو شمره) (بضم القاء) وقد ينادى الفهم (والحق قول بعض  
الكوفيين إن الكسر في القاء (جائز) وليس سيوره على أطراده فقالوا علم أن الضم طرفة العرب  
يمر فيما فعل من المضارع الثلاث جري فعل من الممثل فيكسر أروه فيقال رده كإيقال قبل ثمة الموضح  
هذه في الحوائث ومن خطه تخلص (و) الكسر (عولقة بن حبة) بضمه معجمة مفتوحة لمرحمة مهددة فيهاء  
تأنيده وهو ابن آدم بن مرة قاله النعماني وقال أبو محمد بن السيد البطبرسي حنة بالضم المعجمة والتون  
لا بالياء وهو بطن من قضاء ينسب إليها جماعة كذا في مختصر الأساب اه ويمكن أن يكونا قبيحتين ضبط  
كل منهما واحدة (و) لثمة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى بن زلاب (روى عن لينا ولوردوا بالكسر) فبهما  
بنقل كسرة العين إلى القاء حلاله على الممثل (وجرد ابن مالك الإضمار أيضا) قال في التفسير وقد قسم قاء  
المدهم (وقال المهاذبي من أئمة) من العرب (في قبل وبع) من الممثل (أثم هنا) يعني في المصنف

ينظر ما معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى أن لنا أن نفيس على ذلك أولا وينظر هنا مع إعادة كلامه أن البصري لا يرى الكسر

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره أن ما ذكره المصنف ليس بعد وقال اللغوي قوله إذا اشتغل الخ مخصصه المصنف الخ  
والضبط لا ينضم الاشتغال ولذا أراد يصرح تارة بأنه حاطب وتارة بأنه حاطب ولا يصرح فيه لأن شرط كل منهما قبول الإفراد وهو  
متنصف منه فخرج بعض أفراد المشتغل وهو الرصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتأمله أنه ويمكن أن يجاب بأن المصنف  
جاء على الفعل بمراد التبريد بالأخص وأيضاً اقتصر على ما هو الأصل كما يعلم مما يأتي في التناهي (قوله ناصب لضمه) مبنى على  
اختصاص الاشتغال بالمنصوبات ويأتي قريباً من التكيد أنه يكون في المرفوعات وتطبيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على  
التماهي (قوله اسم متقدم) قال اللغوي في المرافعة الجنس فبعض الواحد والمتعدد نحو زيد أو حمرا حريقاً ما ينظر على نحو قوله  
زيد اندرم أعطيت إياه من باب الاشتغال أولاً وأقول قال ابن عديم أمكن الاشتغال على ما يقتضيه القياس فالنظر حاشيتنا على  
الآلية ثم قال اللغوي وفي نسخة السبوح على نحو إذا السبايا لضمه من باب الاشتغال وأنه يكون في المرفوع كما يكون في المنصوب  
وفيها أيضاً أن شرط الاشتغال (٢٩٦) أن لا يكون الفعل مستند إلى ضمير الاسم وفي فهمه نحو من هو راجع ويثبته مثله الذي

ذكره (قائدة) نحو قوله تعالى ولما رأى فارحون ولما رأى فارحون من باب الاشتغال ولما في نفسه منصوبة بفعل محذوف بضمه المذكور وهو التقدير ولما رأى فارحون أو هيون ولا يجمع القياس ذلك إذ هي مفعول لا يصح أن تكون مفعولاً مقديماً لآرهيون لأنه نصب الضمير الذي بعد نون الوقاية المحذوف لتخفيف قاه بالمعنى البجاني في شرحه على الآجرومية في باب المفعول وهذه مسألة نفيسة قال الرازي في حاشيته على البجاني قوله هذا من باب

لتحصل في قام المصنف ما ينبغي أن لا يغفل عن الكسر الخالص والإشمام والضم الخالص كما أشار إليه الناظم بقوله وما لباع قد يرى من حجب . وعلى الكسر يلتزم فيقال ما وجد رفع الماس في قوله إن الماس بكسر الميم ورفع الماس وجواباً عن أصله إن زيد الماس في الخبر إذا نصب لطلب الماس وأنيب عنه المفعول وكسر الميم في حد ودفع البناء بكسر الراء أو استغناء من أنيها الفعل إذا بني للمفعول أن صيغته مفرقة عن صيغة المبني على وجه الحال بهور البصريين وذهب الكوفيون والبرهانيون إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير معربة من شيء وسبق في التصريف توجيه كل من القولين .

### (هذا باب الاشتغال)

وحده أن يتقدم اسم ويأخر عنه فعل منصرف أو اسم يشبه ناصب لضمه أو غلبت ضميره بواسطة أو غير ما ويكون ذلك العامل صيداً أو فرغ من ذلك المفعول أو سطر على الاسم المتقدم نصبه إذا بقر ذلك فتقول (إذا اشتغل فعل متأخر عنه من ضمير اسم متقدم عن نصبه لفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزياد حرت أو له) أي فعل ذلك الاسم المتقدم (كهلنا حرت) ولك هذا أشار الناظم بقوله : إن ضمير اسم سابق فعلاً لفعل عنه ينصب لفظه أو الفعل

وذهب جمهور الفارسيين إلى أن نصب الفعل أو فعل إنشائي للضمير المدخل به العامل مدغمين أن العامل (دارصل إلى الضمير) يتكسر كسبه لفظاً أو حلاً إلى بحرف الجر ينصب عنه والتحقيق أن نصب اللفظ أو الفعل إنما هو للاسم المتقدم كإخراج المرفوع أن الضمير لا ينصب له لفظ (فالأصل) جواباً إذا (أن ذلك الاسم) المتقدم (بموردية وجهان أحدهما واجب لسلطانه من التقدير) العامل (وهو الرفع بالابتداء فاعده) من الجملة القصية (في مرفوع رفع على الخبرية) للبتداء والرابطة بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجهة الكلام) من المبتدأ أو الخبر (جبلته) أي جعلها جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة (اسمية) لتصدرها بالاسم (و) الترجمة (الثاني) من الوجهين (مرجوح لا يحتاج إلى التقدير) العامل (وهو

الاشتغال قال السعد في حاشية الكشف قد سبق إلى بعض الأرقام أن قوله ولما رأى فارحون من باب الإظهار على شريطة التفسير وهو وم لأن حرف العطف لا يتوسط بين الخبر والمعر وأيضاً من شرط باب الإظهار أن يكون الفعل مفعولاً عن الاسم السابق بضميره أو متعلقاً بفعل إنما يكون مفعولاً بضمير لا سم إذا كان محيداً لو لم يكن مفعولاً به لكان يصل فيه وجهان لو لم يكن فارحون مفعولاً بضمير المتكلم لم يكن مفعولاً لآي إذ الهاء متوسطة بينهما أو من المبال أن تتوسط هاء بينهما المفعول والفعل بل الواجب أن يقال في آي فارحون نحوه أنه ليس من باب الإظهار بل لآي منصوب بفعل ضمير يدل عليه فارحون كما في باب الإظهار لأنهم من ذلك الباب لأن التقدير ولما رأى فارحون وإنما يقدر الفعل مؤخرًا وهو وكذا في الاختصاص لا ينفرد قدماء لسان الضمير المتصل منفصلاً وهو لا يجوز إلا بعد التعليل وهو ما تنص فيه وجهان التخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار متعلق الزجبة بالمتكلم فإن تكرار الفعل بشيء يدل على مزيد اختصاص له بهاء والذي أوقع الفارح في ذلك عبارة الكشف فإنه قال ولما رأى فارحون من باب قوله زيد أو هيته فأنه لا كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال اللغوي ينتظر هل ذلك

مشكل على ما سبأ في مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتي مفصلاً ثم ظهر أن ذلك ليس مشكلاً عليه لأن الكلام هنا على التركيب بحسب ما به مع قطع النظر عما يطرا كما صرح بذلك بقوله ثم قد يبرهن على هذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منقلاً ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافاً لمن أجاز الخ) قال الدونشري اعلم أن هذا كلام إجمالي ونفسه أن يقال إن التصدير إذا كان بأي جارا جمع بينها وكذلك إذا كان التصدير بالجملة التصديرة التي لا عمل لها من الإعراب وكذلك إذا كان التصدير بمطلق البيان وبالطرف التصديري بالواو وغير ذلك من مثل التصدير التي جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم إن منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر العامل فهو زيداً ضربت فأجازه (٣٩٧) بعضهم والصحيح منعهم بعد فالحسنة

حاجة إلى التحرير فتحرر  
(قوله والجملة المفسرة لا عمل لها) لا يخلو أن المفسر  
العمل وحده لا الجملة بدليل  
ظهور الجزم في الفعل في  
قوله فمن نحن نؤمنه  
يبعث وهو آمن فالحكم  
بعدم حيلة الجملة  
لكون الفعل مفسراً لا  
يظهر نظراً (قوله أحسن  
من النصب الخ) قال  
الدونشري ينظر هل  
لتعبيره هنا رفعاً أمه  
بأحسن وفيما قبله تأنيدي  
سر غير الثفن أولاً  
(فائدة) كون النصب  
في زيداً ضربت أمه  
أحسن من النصب في زيداً  
مردت به بعضهم بقوله  
وليس الأمر كذلك عندي  
لأن الحاجة فيما للتقدير  
من غير اللفظ واحدة  
وزيد السبي يتجوز  
وهو ما يلزم النصب  
من وقوع فعل يزيد ولم  
يقع في الحقيقة فعل إلا بوجه  
التجوز بخلاف زيد في

النصب فإنه يعمل موافقاً للفعل المذكور (لما يلائمه) (محذوف وجوباً) لأن الفعل المذكور مفعوله ولا  
يجمع بينهما وأما قوله لعل (إن رأيت أحداً محطراً كوكباً والشمس والقمر وأنتهم لسا جدين خوكيد  
خلافاً لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (لما بعده) أي بعد الاسم المتقدم (لا عمل له لأنه مفسر)  
للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا عمل لها على الأصح وقال في الخطب إن جملة الاشتغال ليست من  
العمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تصديرة وإن حصل بها تصدير أم (وجملة الكلام)  
من الفعل المحذوف وما بعده (حيث لا) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوباً بفعل محذوف  
(جملة فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وعدا الوجه المرجوح مراعاة مخالفة النصب  
في نحو زيداً ضربته أقوى من النصب في نحو زيداً ضربت أمه والنصب في زيداً ضربت أمه  
أحسن من النصب في زيداً مردت به والنصب في زيداً مردت به أحسن من النصب في زيداً  
زيداً مردت بأخيه قاله المرادي في التلخيص شرح أبي حيان على التسهيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله  
السابق النصب بفعل أضمرنا • هنا موصفاً لما قد أظهرنا  
وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر في النصب وزعم تليذه الفراء أنهما منصوبان  
بالفعل المذكور لا بهما في المعنى شيء واحد بوجه عليهما أنهما قد مردت به وأزيداً هدمت داره (ثم  
قد يبرهن على هذا الاسم) المتقدم (ما يرجح نصبه) (على وجهه) (ما يستوي) فيه (بين الرفع والنصب  
ولم تذكر) نحن (من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله  
وإن خلا السابق ما بالأختصاص لا يفتن كارتفع البرزخ أبداً  
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبله مفعولاً لما بعد وجد  
(لأن اشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لا يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث  
لو فرغ الفعل من التصدير وسلط عليه نصبه ما يجب رفعه ليس هذا الحيلة (وسيتضح ذلك) في التلييه  
الأول الثاني (فيجب النصب) (لذووقع الاسم) المتقدم (بعدم ما يخص بالفعل كأدوات التحضيض) بجهاء مهلة  
ومنادين معجمتين (نحو فلا زيداً أكرمت) وأعماله في لارتفاف (وأدوات الاستفهام غير المدونة  
نحو هل زيداً رأيت) فيجب نصب زيد بفعل محذوف بغيره المذكور وهو رأيك ولا يجوز  
وقوله لأن هل إذا جاء بعده ما اسم وفعل لم يصح تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيداً رأيت إلا في الشعر  
هذا مذهب سيديوه وخالفه الكسائي في ذلك فأجاز أن يلها الاسم انتهى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر  
فعل قوله يجوز الاشتغال في الشعر ولا يجب النصب بل يترجح وما تضمنه في صدر الكتاب من أن هل مشتركة

(٣٨ - لصرح - ل) زيد مردت به ومن نصب هل أن النصب على الأول أرجح من الثاني ابن كيسان في الحق هو ظاهر كلام سيديوه لأنه  
ذكره ثالثاً وقد جعل أن لا يكون سيديوه قصد مخالفاً في المسألة نظر آخر فقد يقول زيداً أكرمت أمه وزيداً تصحفت له فتفتد في الآخر  
المضمر من اللفظ (قوله واللفظ الضمير) قال الدونشري ينظر هل معنى الفاعل هدم هل الفعل فيه ويكون زائداً لا إعراب له والضمير أمه وشيخه  
الكسائي أن يبيها أورد عليهما باتزانهما أن هناك مخالفاً موقفاً موافقة لغيرهما والمخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال  
الثاني بل هو صادق عليه قطع النظر عما يبرهن من وقوعه بعدما يخص بالاسم مثلاً ثم في قوله لا يصدق عليه التجوز إذ اشتغال إنما  
لا الاشتغال لا الاشتغال منه (قوله نحو هل زيداً رأيت) قال الدونشري رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيداً في المدار

هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون له راحة قبل المبتدأ ويكون مرادهم يكون الفعل في سيرها أن يكون مع ذلك ظاهراً لا مقفراً ويتمين تقدير المتعلق اسماً لا فعلاً أخذاً بصوم كلامهم وهو هل نظر (قوله إلا صريح للفعل) قال الثاني أي الفعل الصريح أي المصريح به لا المحذوف (٣٩٨) فإنه لا يليها أي لا يقع بعده متصل بها أو منفصلاً بمعمولة كقولك إن زيداً فليت

فأكرمه مقدراً أن الأصل إن زيداً فليت فليت فأكرمه ولو لا هذا التعميم لما صح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما وإذا تقرر ذلك هذا ظهر لك إشكاله في قوله تعالى وأما ثمود فهديام بنصب ثمود فإنه منصوب محل الاشتغال بمقدور بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الأمر والدعاء) فإن التقاضي لم يذكر النهي من أقسامه لأن الطلب فيه بلا لا بالفعل لكن الاتقاس خارج وهو طلب غير الأمر والدعاء (قوله ولو نصيغة الخبر) قال الثاني يتعلق في المسمى بكل من الأمر والدعاء لأن كلامهما يرد بصيغة الخبره فإن قلت لمقلقه بهما مشكل لأن الأمر والدعاء فعلان بقرينة تنصيص الطلب إليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طلباً فمقلقه بهما يقتضي أن التقاضين كأنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة قلت الصيغة حيث تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها

بين الأسماء والأفعال مقيد صد غير السكات بما لا بد من أن يكون في جبرها فعل نحو هل زيداً أخوك فإنها إذا لم يكن في جبرها فعل تلتصق عند الحاجة بخلاف ما إذا كان الفعل في جبرها فلا تدخل إلا عليه ولم تعرض باقتراح الأسماء بينهما قاله المختار إلى وغيره (ومنى مرأيت) فيجب النصب لئلا يكون في جبرها فعل وسياً في الكلام على المحذوف في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيداً فليت فأكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (إلا أن هذين البرعين) وهما أدوات الاستعظام غير المحذوفة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الضمير) عند سبويه (وأما في) نثر الكلام فلا يليها إلا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى مرأيت حيثما زيداً فليت فأكرمه (إلا أن كانت معاً وأدوات الشرط إذا مطلقاً) سواء كان الفعل ماضياً أم لا (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماضٍ) لفظاً أو معنى فيقع الاشتغال بعدهما (و) نثر (الكلام نحو إذا زيداً فليت فأكرمه) (أو) إذا زيداً (فإنما فأكرمه) لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع إذا (و) تقول في إنو الفعل ماضٍ لفظاً (إن زيداً فليت فأكرمه) (و) معنى فقط إن زيداً لم قلته فانتظره (و) يمنع (الاشتغال في) نثر (الكلام) بعد أن الجازمة للفعل التفسير لفظاً نحو (إن زيداً فليت) بمعنى لا أن إن لما جازمة الفعل فليطلبها فلا يليها غيره بخلاف ما إذا لم يجرمه لفظاً إما لحبه وإما لجرمه بنحو ما كان تقدم فيمنع طلبها للفعل فيليها غيره (ويجوز) الاشتغال (في الضمير) بعد أن الجازمة للفعل التفسير نحو إن زيداً فليت فأكرمه (ولسوية النظم) في النظم (بين إن وحيثما مردودة) لأن الاشتغال بعد حيثما لا يقع إلا في الضمير وأما بعد إن فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضياً لفظاً أو معنى يقع الاشتغال بعدهما في الكلام والضمير وإن كان ضارحاً من ماضيه لا يقع الاشتغال بعدهما غرض الضمير وجوابه أن الترخيص من التسوية بينهما لا يخاف وجوب النصب حيث يقع الاشتغال بهما وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وجيزة النظم فاعلم بذلك

والنصب حكم إن كلا السابق ما . يختص بالفعل كان وحيثما

(ويخرج النصب في مسائل إحداهما أن يكون الفعل) المشتغل (طلباً وهو الأمر والدعاء) بغير أو غير (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) فقابل الإلهام لا امر (نحو زيداً اضربوه) الدعاء بصيغة الطلب نحو (أفهم عندك إرحموا) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيداً اغفر الله له) فالنصب فيمنع فعل محذوف من لفظ الأولين من معنى الثالث فتصوّر هو التفسير اضرب زيداً وارحم عبدك وارحم زيداً اغفر الله له وإنما خرج النصب فيمنع هل الوقع لأن الطلب إما يكون بالفعل فكان حل الكلام عليه أولاً ولأن في الرفع الإخبار بالطلب حتى الخبر أن يكون محتملاً فتصدق الكذب قاله ابن الصغري ونوقش فيه وقال أبو علي كنت أعتقد إجازة سبويه الإخبار بمقتضى الأمر والنهي حتى مر في قوله :

إن الذين قتلتم أسس سبهم . لا تحسبوا ليحكم عن ليحكم ناهياً

(وإنما وجب الرفع في نحو زيداً احسبه لأن الضمير) المحذوف (في الرفع) على القاطبة عند سبويه وزيدت الباء لإصلاح القطف فليس من الاشتغال في شيء موكتناً إن قلنا إن الضمير في عمل نصب لأن فعل

وآخره والياء للبابسة والمعنى ولو اتبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سم أن الصيغة هي الحروف باعتبار الهيئة المذكورة فالأمر والدعاء حاصلان بالصيغة الأولى لأن لما إلهاماً طلب مدلول عليه لا مال وقوله إن كان الفعل طلباً على حذف مضاف أي إذا طلب كما في النظم (قوله ونوقش فيه) وجهه لما قلناه أن الخبر الفعل لما ذكره فقابل الإلهام أي الكلام الخبر لا خبر

المبتدأ (قوله ثم استوف) قال القائل إشارة إلى أن لقاء استثنائية ماطلة لأن الزاجح امتناع مطالب الإهداء على الخبر وحكمه  
 (قوله ولم يستقم عمل الخ) لأن شرط الاشتغال أن يكون العمل بمقتضى فرغ من العمل في القصد وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه  
 وذلك منتف في الآخرة (قوله أظن وأظنه) قال الدوشري في بعض النسخ أظن بلا نون الظاهر أن موسى اسم فاعل من  
 أساء وينظر ما عمل جملة أظن وما منتهى وهل هو من الظن أو لا وما معنى قوله أظن وينظر هل موسى علم ويكون رب  
 منادى حذف منه المضاف إليه إذ رب مضاف إلى موسى وهذا ما يشعبه لأن أظن لا يستقيم الوزن معه إلا بعدم  
 الوزن وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لنا أطاله بلا مدخل (٢٩٩) قال الزركاني رب منادى مضاف

وموسى مضاف إليه فهو  
 مفعول بفتح مقدرة نيابة  
 عن الكسر قرأ أظن أفضل  
 تفضيل مبتدأ وأظنه  
 مفعول عليه وجملة  
 فأصيب عليه خبر ومحمود  
 أن يكون أظن منصوبا  
 بعمل محذوف من معنى  
 أصيب أي أخطأ أظننا  
 ومقتضى سياق الشرح لهذا  
 البيت أنه ورد بالنصب

التعجب جامد لا يعمل ليا قبله وما لا يعمل لا يجر ماعلا (وإنما اتفق السبعة عليه) أي على الرفع (في  
 هو الزاوية والزاوي فاجتروا كل واحد منهما مائة جدة) (لأن لقاء مائة من جملة على الاشتغال  
 فإن تقديره عند سيويه مما على عليكم حكم الزاوية والزاوي) حذف المضاف الذي هو حكم وأقيم المضاف  
 إليه مقامه وهو الزاوية والزاوي وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم) بعد تمام الجملة استوف  
 الحكم وهو فاجتروا فصارت جملة الطلب متأنفة ظم يلزم الإخبار بالجملة الظلية وهي فاجتروا  
 من المبتدأ وهو الزاوية والزاوي ولم يستقم عمل فعل من جملة متأنفة في مبتدأ خبر عنه بنهر ذلك الفعل  
 من جملة أخرى وهذا التقدير مضمون عند سيويه (ولذلك لأن لقاء لا تدخل عنه في الخبر في نحو  
 هذا المثال فإنه يمنع زيادة لقاء في خبر المبتدأ عالم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو بظرف وصلة  
 ألخير ذلك (ولذا) أي لا أجل منع سيويه زيادة لقاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولا بفعل  
 أو ظرف (قال في قوله

ولما غولان فاسك فئاتهم) وأكرمة الحين علمو كايما

محذوف على أظن ولا يصح  
 في الوزن تحريك الميم بالفتح  
 في الأول وبالضم في  
 الثاني أي الزائد منافي  
 الظلم قال في باب أفضل  
 التفضيل من التوسيل  
 وإذا قيدت إضافته أي  
 فعل التفضيل بتضمنين  
 معنى من جاز أن يطابق  
 وأن يستعمل استعمال  
 العاري ولا يضمن الثاني خلافا  
 لابن السراج ولا يكون  
 حبيته إلا ببعض ما أحيف  
 إليه وشذ أظن وأظنه  
 اه وقال ابن مسعود في  
 المصباح في شرح أبيات  
 الإصحاح بعد أن تقدم هذا  
 البيت معنا أظننا فأصيب  
 عليه كقولهم أخرى الله

(أن التقدير هذه غولان) هذا مفعول قول سيويه لعل غولان خبر مبتدأ محذوف وجملة  
 فاسك فئاتهم متأنفة خبريا من زيادة لقاء في خبر المبتدأ هو الموصول وأجاز الأخفش زيادتها  
 في الخبر مطلقا ونفذ ابن إياز في نتيجة المطابقة أيضا عن القاسم وابن جني وغيرهما من البصريين  
 وقيد الفراء والأهمل وجماعة الجوزي بكون الخبر اسم الزاوية وغولان بفتح الحاء المعجمة تسمية  
 من اليمن والنكاح الكروج والفتاة الفرية وأكرومة بضم الكرم كالأهوية من النصب  
 مبتدأ والحين تسمية من والمراد من أيها وحس أمها يعني أن كرمها كالبعض من جهة نسبا والخبر بكسر الحاء  
 المعجمة وسكون اللام الخالية من الألف جازع كرومة وكجار ومحمود وخبر بضم خبر وما المفعولة  
 بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدأ محذوف الخبر واهبة صلة ما والعامد محذوف والكاف  
 بمعنى على والتقدير على ما هي عليه (وقال أبا برد لقاء) في قوله فاجتروا (لأن الموصول فيه معنى  
 الشرط فدخل الله في خبره كما تدخل في جواب الشرط ولما كان زيا فاجتروا) (ولا يعمل  
 الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه ما) مما هو مذكور من قوله فاجتروا الجواب فكذلك لا يعمل الجواب  
 في الشرط لا يعمل الخبر المعجبة الجواب في المبتدأ الميم الشرط (وما لا يعمل لا يجر ماعلا)  
 فعل قول سيويه والمجرد ليس الآية من الاشتغال (فارفع) على الابتداء (عندها واجب)  
 والخبر على قول سيويه محذوف وهو مماثل عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجتروا وقال  
 أبو علي القاسمي من جعل لقاء واحدة أجاز النصب ل زهد فاضربه وألفه لميل أحمد بن يحيى  
 يارب موسى أظن وأظنه فأصيب عليه علما لا يرحمه

الكاف من يومه ثم قاله فإن قلنا هو المبتدأ كما أضمر في قوله غولان فاسك فئاتهم فلهذا لا يسئل لأنه التكميل فكذلك لا يتجه  
 هنا أنامل إشارة التكميل إلى نصب من ظهر أن يقول بجزلة الخطاب كذلك لا يحسن إظهار حيا عنها فإن قلت إن قوله أظننا على لفظ  
 النية فليس مثل هذا أنقله فلو كان كذلك فإن المراد به بعض التكميل لا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا يا نعم كلهم علموه على النية لما كان  
 اللفظ هو إن حلت على هذا كأنك قلنا أظننا لك كان مستتباً (قوله لا يعمل بعدها الخ) قال الدوشري عندي في لا الظلية وقلة ريبني  
 مراجعة إعراب قول ابن مالك . والها إذا ما ليلنا لا يتبع . اه والوقف في لا ما لا يرى فندرجه في التوسيل بعدم صدارتها (قوله

ومنه زيد الإلزامية الله قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلاطلائية أي في المعنى وإن كان على القسط نافية فيستقطول العارح هنا يعمل  
الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسألة الأولى ويكون تكراراً مع قوله ولو بصيغة الخبر فليأمل (قوله  
تقديره الخ) قال الدنوشري قد (٣٠٠) يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يفدر لا يذهب الله زيدا لأنه إذا أمكن تقدير مثل

المدكور فلا يلحق الفعل  
عنه (قوله لأن الغالب في  
الخدمة الخ) إن قلت هنا  
لا يقتضي النصب لجواز  
تقديم صل مني للجهول  
أجيب بأن الأصل موافقة  
المفسر للفسر وذلك إنما  
يكون بالنصب (قوله كباقي  
أخواتها) أي غير هل  
لما تقدم من التخصيص فيها  
(قوله فاختار الرفع) قال  
الغمام قد يقال يقتضي ما  
سيأتي من أن الاسم بعد  
الخدمة قاعل فعل محذوف  
هل المختار في نحو أتم  
تختلج ما رجعية النصب ما  
بالفعل فأنه (قوله لأن  
الفصل بالطرف كلا فصل)  
قال الدنوشري هل يعمل  
الطرف الجار والمجرور نحو  
أفي الدار زيداً الضربة أو لا  
والفصل له صورة وله  
أحكام كثيرة منها الفصل بين  
إذن والفعل والفصل بين  
المتضامين والفصل بالجهة  
المترحدة والفصل بين التابع  
ومتبوعه والفصل  
بين الاستفهام وتقول  
الجاري مجرى الظن وغير  
ذلك وإن شاء الله

المعنى أظننا وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي صلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبدالله  
ابن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو الباطليوسي (و) أبو الحسن طاهر  
ابن أحمد (بن باهظ) بالتركيب كلمة أجمعة يخدم من مصادها المرح والسرور (و) يختار الرفع في  
الاسم المخطوف فيه إلى (المعوم) بالأسر كالأية (ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا لغيره بالشرط  
في المعوم والإيهام (و) يختار (النصب في) الاسم المخطوف فيه إلى (المعوم) بالأسر (كزيدي  
الضربة) لعدم حاجته للشرط المسألة (الثانية) ما يرجح فيه النصب (أن يكون الفعل المشتغل) مقروناً  
باللام أو بلا الطليئين نحو عمر البهري بكر وعائداً لأنه) فإن قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل  
ما لا يعمل لأن اللام لا الطليئين لا يعمل ما بعدها فيما قبله ما في إياها أجاز ابن مسنور بأنهم أجروا  
اللام باللام مجرى الهمزة وأجروا الياء بالياء مجرى الياء وأجروا النون بالنون وأجروا الهمزة بالهمزة (ومنه زيداً  
لا يذهب الله) برفع مظهر (لا على معنى الطلب) مراداً منصوب بفعل محذوف تقديره وحسن الله زيدا  
لأن عدم التمدية مراداً (ويجمع المسألة) وهو أني قبلها (قول الناظم) هو اختاره نصب قبل (فعل ذي  
طلب) لأن ذلك (الفعل المصاحب لمظهر) صادق (على شيتين) (على الفعل الذي هو طلب) كالأسر والنداء  
(وعلى الفعل المقرون بأداة طلب) كالمفرون باللام ولا طليئين المسألة (الثالثة أن يكون الاسم  
المشتغل عنه واقفاً) بمعنى ما لا يذهب (أن يذهب فعل) وإليه أشار الناظم بقوله وبعد ما يلازم  
الفعل غالب (ولذلك أشبهناها مرة الاستفهام مرة أشرأسا واحداً فبعضه) فيترجح نصب بشرط العمل محذوف  
بفسره المذكور لأن الله سبحانه في هذه الآية أدخل على الأفعال (وإنما لم يوجب حذفها على الأفعال كباقي  
أخواتها لأنها أم الجواب يوم تجوزون أمها مع الجواب ما لم ينسجوا في غيرها (فإن فصلها الخدمة) من  
الاسم المشتغل عنه (فالخيار الرابع مجرى البطلان) لأن الاستفهام حيث دخل على الاسم لا عمل  
الفعل هذا إن جعله أنصباً كما هو رأي سبويه وإن جعلته فاعلاً بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما  
هو رأي الأخفش فاختار النصب لأن المفسر قد احتج في تقديره على الفعل (إلا في نحو أكل يوم زيداً الضربة)  
بترجح النصب (لأن الفصل بالطرف) وهو كل يوم نصب كل (كلا فصل) وحرف الاستفهام داخل في  
الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة إن كان الاستفهام من الاسم فالرفع) واجب (نحو أريد ضربته أم عمرو)  
لأن الضرب محقق وإنما المفعول والاستفهام من تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بعدمه) والنصب في  
قوله (وهو مجرى مدح لطبة ورياحاً يذم طوية والخشب :

ألمية الموارس أم رياحا هـ عدلت بهم طوية والخشب  
بنصب ألمية بفعل محذوف تقديره أحرقت ألمية ولا يجوز إخبار عدلت لتمديه بالياء قاله الموضح في  
الحوادث وألمية بناء مثافوخين موقرة ماء موقدة الموارس نعت وإن كان جماعاً فليأمل معنى أهل القبيلة  
ورياحا بشئاف من نحو حواء مهمة وطوية بضم الطاء المهمة رفح الهامو لتدبها بالياء آخر الحروف والخشب  
بكسر الخاء المعجمة وبالعين المعجمة كلها في قوله الموضح في الحوادث وفي مسائل الزجاجي قال المازني  
سأل مروان الأخفش عن أريد ضربته أم عمرو فقال الأخفش اختار النصب لأجل الألف فقال

فعل ذلك وتمنيته إلى ذيل المعنى وفي الأشياء والتطائر البحرية السيوطي ما فيه ضغ في ذلك وغيره وهي أحد  
مواد كتابنا ذيل المعنى الذي هو عديم الظهور أو قوله كلا فصل يقع مثله كثيراً وتوجيهه إنما بأن لا مع ما بعدها صار  
كلمة والإيهام جار على الآخر وإنما أن لا اسم بمعنى غير ظهر إيهاماً فيها بعدها ويرد عليه الإشكال المشهور (قوله  
فالرفع) قال الغمام لأن النصب يخرج إلى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر إذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم

فيبقى الاستفهام من الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة الخ) قال النوشري كلام ابن الطراوة في وجهه لأن الاستفهام من الاسم غير موجه إلى الفعل بالكلية فيبقى الاستفهام طليبا حيثئذ الفعل فلا يكون به أول فلا يرجع النصب ولا يكون الفعل بمدااة الغالب أن يلحق الفعل لكن الأصل فيها وهو ما على الفعل وطالبه لأن الاستفهام عن الصفات غالبا عن الأدوات لمصلحة حيثئذ العمل الأهم الأغلب والفعل حيثئذ يراهي في الجملة (٣٠١) (قوله أولاد إدرايت) قال النوشري إن قلت لا

إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وإنما يلحقه أن يختار الرفع فقام هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندى ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان منه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل لفعل فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أريدا ضربته أم عمرا بالنصب أو (وقال الأغشى أخوات الممزة) في ترجيح (النصب كالممزة) بذلك (هو أريهم زيداً ضربته) فأبهم مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف خبره وضربه هو الجملة خبر أريهم والتقدير أريهم ضرب زيد (ومن أمة الله ضربها) في بفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبره من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أي من الأمثلة التي بما أولا أو أن نحو ما زيدا رأيت) أو لا زيدا رأيت أو أن زيد رأيت في ترجيح النصب لأنهم شهبوا الحرف الثاني بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها هو مرجح (وقيل ظاهره ذهب سيويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (قال) أبو عبد الله (بن الباش) بيا موحدة فالف ذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يرجح النصب مع هذا لأحرف وإنما الرفع والنصب (يستويان) معها إذ هو على الأصل في الرفع والافتقار لغيرها من أحرف الزوهم وطاول في بابها مختصة بالأفعال حكمها حكم إن الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شار إلى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها) حيث نحو حيث زيد اللقاء فأكرمه قاله الناطم) في شرح الكافية رده ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيد اللقاء فأكرمه لأنها لغة أدوات الشرط فلا يليق في الغالب إلا لفعل فإن اقترن بمادارة شرط أو اختص به أصل أو هو في ذلك نافع لسيويه فإنه قال إذا وحيد مما يفتح بعده ابتداء الأسماء فإذا أوقفه انتهى على شيء من سببه نصب بالقياس تقول إذا عبد الله لقاء فأكرمه حيث زيداً فأكرمه فأكرمه فأكرمه ونورح خبره وإذا لا ياء عنده مختصة بالأفعال ولم يتنازع في حيث مطلق الموضع أن المنازعة في حيث أمثال (رجع لظفر) والنصب بحته أنه الماثل في الناطم في المعنى فقالوا إضافة حيث إلى الفعلية أكثر من مرجح النصب في حيث زيداً أراه أو ولعل وجه النظر في قوله ما كرمه فأكرمه يوم أنه جواب حيث حيث الجوزية من سبب لأجواب طاعند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أو جب النصب بعده أملا يكون راجعا لمسئلة (الرابعة) ما يرجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المختل عنه (بعد ما طاب غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (بأما) المفتوحة المصدرة المقيدة قائم (مبوق) العاطف (فعل غير مبني) ذلك العمل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه أن يعمل الفعل خبرا عن ذلك الاسم وثلى ذلك أشار الناطم طوله :

وبعد ما طاب بلا فصل على ه محمول فعل مستتر أولا

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعا أو ناصبا لنحو قول الأول (كفام زيد وعمرا أكرمه و) الثاني (نحو قولهم خلفها لكم) بدقوله (خلق الإنسان من طينة) وإنما يرجح نصب المحطوف فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية ولما كل الجملتين المحطوفة إحداها على الأخرى أحسن من تعلقهما قال في شرح الكافية (بمخلاف) ما إذا فصل بين

الداخل على الفعل الماثل  
يجب تكرارها في غير  
القطر كما صرح به في  
الحق وغيره من أمثلة تكرور  
مع دخولها على الماثل  
والجواب أن ذلك منقطع  
من كلامه والتقدير لا زيدا  
رأيت ولا أكرمه مثلا  
(قوله بخلاف غيرها)  
بما مثل نسخة النوشري  
بغير خطه إن قلت ما الفرق  
بين هذه الأحرف وما  
تقدم لنا هذه عوامل  
فطلبها لفعل واجب بخلاف  
غيرها فهي أقوى من  
غيرها (قوله فلا يليها غالبا  
لأفعل) أي من غير الغالب  
إضافتها إلى الجملة الاسمية  
فيلحق الاسم وذكر الشارح  
في باب الإضافة أن حيث  
يدخل على الجملتين بشرط  
الاسمية أن لا يكون هوها  
فملا فقه من سيويه فهي  
كامل في أنها لا تدخل على  
مبتدأ آخر عنه فعل كما تقدم  
(قوله ولعل وجه النظر الخ)

وجه الثاني بقوله إما لأن  
حيث هذا المثال شرطية  
فتختص بالأفعال فيجب  
النصب ولا يمنع شرطيتها

رفع لقاء إذ هو يكون ما غير جازمة مع أنها شرطية كالزيدا لقاء فأكرمه وإما لأنها في نحو هذا طرية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوي الرفع والنصب في الاسم الذي بعدها (قوله مسبوق بفعل) مثل التام الناقص والمختص وغيره مثل كنت أراك وعمرا كنت لها أو لست بأخيك وتكرأ أخيك حيث مثل بهما الجزولي في الكبرى وقال نختار النصب في عمرو وبكر لأن كان وليس فعلا (قوله) ولما كل الجملتين الخ) قال النوشري قد قيل إن في الرفع مخلصا من تقدير العامل فكل مرجح فكان يلحق التساوي لأرجحية النصب بحسب أن مرادها أن تتشاكل أثرها ماد كرم لم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على إطلاقه فإن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن إذ أريد التخصيص في إحداها والتبوت في الأخرى قال الله تعالى

بخلاف المكس بأن قلده أو عنه سلباً ثم حبيب قبل ذبحه يجرى لا فرق بين تطوع وواجب (وسنّ تقليد إيل ويقر) أي جسد ثلاثة أي جبل من نبات الأرض جنبها فلا حارة إلى أنها هدى (و) سن (بضم) أي شق (إيل بضمها) أي فيه يسكن (من) الشق (الأيسر) ندباً وقيل من الأيمن وقيل هما سواء من جهة الرجلة فلو خر قدر أهلين حتى يسبل الدم ليعلم أنها هدى (وندب تسمية) عند إظهارها بأن يقول (٣٠٣) بسم الله (و) ندب (نعلان) أي حليتهما (بنات الأرض) أي بهبل من

نبات الأرض مستحقاً لأن صوفها وبر خفية بقله حتى من هجر أو غيره فيؤذيه (و) ندب (تجليلها) أي الإيل أي وضع جلال عليها بكسر الجيم جمع جبل بضمها (و) ندب (حقها) أي الجلال ليدخل السام فيها فيظهر الإعمار وتفسك بالسام فلا تسقط بالأرض (فان لم يجد) من ثمره الهدي فتنتع أو غيره هدياً (فصيام ثلاثة أيام) في الحج وذلك (من حين إحرامه) به إلى يوم النحر (و) لو فات صومها قبل أيام من (صام أيام من) الثلاثة بعد يوم النحر إذا لا يصح صومه فان صام بعضها قبل يوم النحر كلها بعده أيام من (و) هللاً (إن تقدم الموجب) الهدي (على الوقوف) برفة كنتع وقران وتعدى مبات وترك تلبية ومدى وقبة بضم (والا) بتقدم الموجب بأن تأخر عن الوقوف كترك نزول بمزدلفة أو

قال في الأصل ثم يجب إظهار ما قلده ميباً لوجوبه بالتقليد وإن لم يجره (قوله بخلاف المكس) أي لم يجل اجزائه إذا كان تحية من غير صدقة ولا تطرية فان كان بتصدقه أو تطريته ضمن كالي ح عن الطرلا وجهه أيضاً إذا لم يجمع التيب نوع المثل فلو منه كقطب أو سرقة لم يجره الهدي الواجب والنذر للضمون كما يأتي كذا في بن تقي حتى الأصل .

(قوله) أرض الهدي الرجوع به على ما به يجب تقديم بجمع الإحرام لا المطلق عليه بعد التقليد والإعمار لليتين لزمه ونحو الرجوع به لاستحقاقه بجعل كل منهما في هدى إن بلغ ذلك عن هدى وإلا صدق به وحوها إن كان هدى تطوع أو سلباً جبه إذا لا يترمه بضمها لعدم غسل طمته به، وأما الهدي الواجب الأصل أو النحر غير المين فلا يتصل بالأرض والحق إن لم يبلغ فمن هدى بل يستمين به في هدى آخر إن كان أصيب بجمع الإحرام لوجوب البذل عليه لاغتسال طمته به فان لم يجمع من الإجزاء تصدق به إن لم يبلغ صاماً كالنحر والنذر للمين كذا في الأصل (قوله أي شق إيل بضمها) هذا ظاهر إن كان لها سام فان كانت لا سام لها فظاهر أنها لا تنحر وهو رواية محمد والذي في المونة أن الإيل بمن إعمارها مطلقاً ولو لم يكن لها سام فان كان لها سنامان من إعمارها في واحد فقط وأما البقر فتند ولا تنحر إلا أن تكون لها أسنة فتنحر كما هو قول الميونة وعن ابن عرفة لها أن ابتر لا تنحر مطلقاً ونحو الرماصي وعلى القول بإعمارها حيث كان لها سام هل تجل أم لا قولان (قوله وقيل من الأيمن) في ابن عرفة وفي أولوته أي الإعمار في الشق الأيمن أو الأيسر قاله أن السنة في الأيسر راجعاً لها سواء انتهى .

(تنبيه) يدب تقليد من الإعمار خوفاً من غارها لو أشمرت أولاً ولعلمها بمكان واحد أولى ولأنه التقليد والإعمار إعلام مما كين أن هذا هدى يجمعون له وقبل ثلاث يضيع فيعلم أنه هدى فبردة (قوله أي الأيمن) أي ما البقر والنم للأبوضع عليها الجلال اتفاقاً في القدم وفي البقر إن لم يكن لها سام (قوله نصيبم ثلاثة أيام) ويدب فيها التابع كما يدب في السبعة الباقية أيضاً (قوله وذلك من حين إحرامه به) أي وأول وقتها من حين إحرامه بالحج فلا يجرى قبل إحرامه (قوله ولو فات صومها) أي ويكره له تأخيرها لأهم من تقديمها عليها مستحب لا واجب كما هو ظاهر المدونة وبه صرح ابن عرفة لما وقع لبها للأجهوري والشيخ أحمد من أن صيامها قبل يوم النحر واجب ومهرم تأخيرها بلا عذر منيف كذا في بن تقي حتى الأصل (قوله وهذا إن تقدم الموجب) أي تقدم الموجب شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحرامه إلى يوم النحر والثاني كونه إذا نلت صام أيام من (قوله صامه متى شاء) أي بعد أيام من الثلاثة فلو صامها أيام من لم يجره كذا في الحاشية (قوله وسبعم سبعة) أشار الشارح إلى أن سبعة والحرف عطف على ثلاثة وهذا هو الصواب أي على ما حاز عن الهدي صيام ثلاثة أيام في الحج على الوجه المتقدم وسبعة إذا رجع من من وإن لم يصمها بالرجوع (قوله للخروج من الحلاف) أي الواقع

في أو حلق أو جماع بعد رمي الشبة وقبل الإفاضة يوم النحر أو قبلها بصد (صامها من) في خبر شاه كهدى العمرة) إذا لم يجده صام الثلاثة مع السبعة متى شاء لعدم وقوف فيها (و) صيام (سبعة إذا رجع من من) بقوله تعالى « وسبعة إذا رجعت » أي من منى بعد أيامها سواء مكة وغيرها وتبينها ، ما رجعت إلى أهلكم فأهل مكة يصومونها فيها وغيرهم يلاوم ، ونسب تأخيرها لا قال حتى يرجع لأهلها للخروج من الحلاف

الثانى لأن كلاهما لا يعمل فيما قبله أما الأول فلا سطرحة لا يعمل فيما قبله الموصول أما الثانى فلاه مضاف إليه يوم وهو شبه بالصلة في تسم ماقبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يضر حاملا (أو) إن (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كإذا التحية على الأصح) متعلق يختص وفي المسألة ثلاثة أفرار أحدها مطلقا والثانى جواز دخولا على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يترن الفعل بند فيجوز دخولا عليه وأن لا يترن فيمتنع حكما في المتى وعلى الأصح فيجب الرفع (نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثانى ويمتنع على الثالث لفقن قد وإليه أشار الناظم بقوله:

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص برفع التزمه أبدا

(أو) إن وقع الاسم (قبل ما لا يرد ماقبله مصولا لما بعده) وإليه أشار الناظم بقوله:

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ماقبل مصولا لما بعد وجده

(نحو زيد ما أحسنه أو) زيد (إن رأيت فأكرمه أو) زيد (هل رأيت أو) زيد (ملا رأيت) أو ما زيدا لا يضربه عمر فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة لأن ما بعد ما التحية وإن الشرطية وعلى الاستفهامية وعلى التبعيضية وإلا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يضر حاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدر (نفيان) الثانى (الأول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة إذا التحية) المتقدمة (لعدم صدق طباط الباب عليها) لأن من جهة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك يمنع مع إذا التحية وما ذكر منها (وكلام الناظم) في البيتين السابقين وما قوله وإن تلا السابق إلى آخرهما (يوم ذلك لأنه جهة من جهة أقسام الباب لكن ضرورة تتم الأقسام الجاهة إلى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره التنبيه (الذى لم يتوسى به إيهام الصفا مرجعا للنصب) كإفعل الناظم في شرح التيسيل حيث قال ومن المرجح أن يكون مخلصا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر ثم مكه بأخصر مما قد سناه (بل جعل) سيويه (التعريف في الآية) المذكورة مرجعا (مثله في زيد ضربه) فإنه (قال) في أثناء كلامه فاما قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر فإتجاه على حقه فزيد ضربه (وهو عربي كثير) أنه كلام سيويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الجوزى أجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضى النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لأنه قد تقدم على كل عامل ينصب وعمران فانه في ذلك إضمار حقا أم المثلة (السادسة) ما يرجح نصب (الايكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا لأنهم منصوب) لفظا أو محلا بما يليه كزيدا ضربه جوابا لمن قال أيهم ضربه أو من ضربه) فزيد يرجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الأول ومحلا في الثانى لطابق الجواب السؤال في الجملة النجائية أما إذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربه برفع أيهم فإنه يجب بالرفع فنقول زيد ضربه برفع زيد واجبا لطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاحتش مراعاة الضمير والكبرى بعد أيهم ضربه كما يجوز الوجهين في زيد ضربه وعمر أكرمه أجرى الجواب مجرى المظهر وإنما يجز سيويه في ذلك النصب على حده في زيد ضربه ويقال هل رأيت فزيدا فنقول لا ولكن عبيد الله قبيته فزيد ذلك منزلة الجواب وإن لم يكن

لأن الخلاف الذي ذكره يختص بها فليأمل وما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيد ما أحسنه) قال الدنوسرى جعل المانع ما ذكره ولا يناف ذلك إن فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضيقه بالجود فيه مانعا على هذا (قوله اثنان) قال الدنوسرى صرح به (إشارة إلى أنه مثلا مجموع فقد يلتبس لأن المتنون كقوله اما قلبه بالثناء (قوله يوم ذلك) قال الدنوسرى قد يخالط ما سبق من قوله ولم يذكر من الأقسام ما يجب رفعه كاذ كره الناظم فإن سبق صريح في أن الناظم ذكره (من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث دبر فيه بالإيهام هذا ولكن قال بعضهم إن ذلك من باب الاشتغال لأن العامل في حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وإن عرض له ما يمنع ذلك كقوله بعد إذا أو ما أو هل إلى فذلك إلا أن هذا الجواب غير مشأت في نحو زيد ما أحسنه لأن الفعل بحسب ذاته لا يعمل لما قبله وبشكل على ذلك ما ذكر في الوصف من أنه إذا كان فيه مانع لا يكون

من الاشتغال المهم إلا أن يقال مرادهم أنه لا يجوز فيما قبله النصب فانتفاء مانع شرط لنصب لا لاشتغال فيقال عليه أقبل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك فليأمل أنه وهو مأخوذ من حوائى الشهاب القاسمى (قوله مرجعا) قال الدنوسرى هو مفعول ثالث لقوله بمنزلة لأنه بمنى بضمه وينظر هل يجوز كونه حالا أولا

(قوله إذا بنى الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل إذا وقع خبراً في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله ومحمود  
 بكره (قوله معطوفة بالنساء) اختصت بذلك لأنها تصير الخبرين معنى جملة واحدة شرطية هنا وقال الدماميني في بحث روابط الجملة  
 بعد كلام غيره يجب على هذا أن يدعى أن النساء قد اختصت بمعنى والسمية أخرجه عن العطف (قوله لحصول المسئلة  
 الخ) قال الدنوشري قال بعضهم وعلى الأولى العطف على الصغرى أو على الكبرى ولاول أول قال شيخنا بل الأولى الثاني لاستقلال  
 الجملة وهذا لا ينافي التساوي كما هو (٣٠٤) ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفضاً أو نصباً والعطف على الصغرى

كذلك (قوله وكنت قد  
 عطفت جملة فعلية على  
 جملة فعلية محلها الرفع  
 على الخبرية) هذا في  
 المعطوفة بالواو واضح  
 وأما المعطوفة بالنساء ففي  
 بحث الجملة السادسة مما له  
 محل من المعنى أن الخبر  
 هو صوماً كما في جملة الشرط  
 والجزاء الواقعتين خبر  
 أو الخبر لذلك المجموع  
 كل منهما جزء الخبر فلا  
 محل له (قوله فلا أثر للعطف)  
 قال الدنوشري قال بعضهم  
 لو قال فلا أثر للنصب  
 لكان أحسن فليلاحظ ما وجه  
 من ظهر أن قوله ولا أثر للعطف  
 أحسن من أن يقال ولا أثر  
 للنصب لأن العطف على  
 الجملة الصغرى له أثر وهو  
 النصب فأشار هنا إلى أنه  
 لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر  
 نصباً وأما قوله ولا أثر  
 لنصب فلا معنى له ولا يلتزم  
 إليه وأقول على تقدير  
 النصب يكون العطف على  
 الجملة الكبرى ولا يصح  
 العطف على الصغرى لأن

جواباً عن المستول عند كذا لو عطفت فتمت لابل محرراً لقبته أو محرراً لقبته قاله الموضح في الحواشي  
 ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي أن يقع الاسم بعد  
 عاطف غير مفصول بأم مسبوقة بفعل (إذا بنى الفعل) السابق (على اسم) بأن أخبر بالفعل عن اسم  
 غير ما التمجية وتضمنت الجملة الثانية (المعطوفة على الجملة المبني عليها على مبتدئها (خبره أو  
 كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالنساء) أميدة قسبية (لحصول المسئلة) متعلق بيشريان على  
 أمهلة له (رفض أو نصب) الاسم امتثل به بالضمير في الجملة الثانية وإلى ذلك أشار الناظم  
 بقوله وإن لا المعطوف معلاً ظهراً به عن اسم فاعطفن عنهما

وذلك هو فام زيد ومحمداً أكرمت لأجله أو فمحمداً أكرمت) فيجوز في محروم الرفع والنصب  
 على السواء وذلك لأن زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى أنها جملة في ضمنها  
 جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا إنها ذات وجهين أنها اسمية الصدر بالظن إلى مبتدئها فعلية  
 المعبر بالظن إلى خبرها فإن راعيت صدرها رفضاً محرراً وكنت عطف جملة اسمية على جملة  
 اسمية وكلاهما لا محل له من الإعراب وإن راعيت مجزعا نصبت وكنت قد عطفت جملة فعلية على  
 جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والراطة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من  
 لأجله المائد على صدر الجملة الأولى أو النفاء فالتناسب خاصة على كلام التقديرين فاستوى الوجهان  
 وقال في البسيط أن أبا علي ترجح الجمع وهو مقتضى قول ابن الدجيري أن اعتبار الاسم الذي  
 في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح بسبويه بأيهما  
 على حد سواء وإنما ذلك قولنا لا يظهر ترجيح النصب لأن الحمل على الصغرى أقرب وهم  
 يرايون الجواز ما أمكن نحو هذا خبر ص ب خبر ب وهو رضى بأن الرفع ترجح بعدم الاختيار  
 فلكل منهما مرجع قسواً (بجملات) ما إذا بنى الفعل على ما التمجية نحو (ما أحسن زيداً أو محمداً أكرمت  
 عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الصغرى رفع محروفي هذا هو المختار ذكر ذلك سبويه لأن فعل النصب قد  
 قد جرى مجرى الأسماء مجرداً من ذلك صفراً وانفد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني على  
 اسم فيترجح الرفع لعدم الإحتمال (لأن لم يكره) الجملة (الثانية خبر الأولى والمبني على النفاء فالأغشى  
 والسهراف بمنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لأن المعطوف على الخبر خبر  
 ولا بد له من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وإنورد بالنصب فهو على حدة في زيداً محروفاً ابتداء  
 ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادى في التلخيص (والفارسي  
 وجماعة) كثيرة من المتقدمين (بجذونه) أي المصوب هو ظاهر كلام سبويه فإن قال وقد ذكر المسئلة  
 وذلك نحو قولك محروم لقبته وزيد كلفه إن حملت الكلام على الأول وإن حملته على الآخر قلت محروم لقبته

ما التمجية تمنع من ذلك إذ لا يقع بعدها إلا فعل انتهى وهو يجب فإن البعض الذي نقل عنه هو الثاني وقد وجه كلامه وجوابه  
 يعني أن العطف على فعل النصب متعذر إذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر  
 وعكسه كما هو رأي جماعة وإذا كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أي لا ثمرة إذا تمخره إنما يظهر مع اختلاف وجهين فأكثر  
 هم لا يعني أنه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لأن النصب فيها قبله أثره إن الجملة معطوفة على الجملة الخبرية من المبتدأ فتكون  
 هي أيضاً خبراً بها عن الرفع أثره أنها عطفت على جملة المبتدأ والخبر إلا فتكون هذه خبراً بها من المبتدأ بخلاف مسأله ما التمجية فإن  
 الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر رفضاً أو نصباً (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لما لم يقولوا التقدير بخلاف  
 الأصل وإلا فالنصب قد يتقدم إذا لم يجد في اللفظ (قوله وهو جائز بلا خلاف فيه نظر) فقد حكى ذلك في المتن ثلاثة أقوال ثانياً

الجواز في الوار والمتمنع قهراً (قوله كذلك يكون اسماً) قال القنوصري كذلك تأكيد لقوله كما يكون فضلاً (قوله الثالث أن يكون الوصل) قال القنوصري لو اقتصر على الشرط الثالث لأغرم من الشرطين قبله فكان يقول إن يكون اسماً صالحاً (قوله لم يرد أنما صار به) قال القنوصري صار به أنه من باب الاشتغال وبه نظر فإن حابطه غير صادق عليه لأن شرطه أن يكون فالاسم يجبها لو فرغ من العمل في الضمير لتعصب الاسم السابق وهنا لا يصح نسب له لو فرغ من الضمير لأن المبتدأ فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز انفصال بين الصفة ومعمولها بالاجتناب كما صرحوا به في قوله تعالى أراهباً من آل نبي إبراهيم وإذا قلنا أنه من باب الاشتغال هل أماع صرحوا به فيقدر التعصب ليرد وصفه بغير وصفه التقدير أنها صار بهيداً أنها صار به قال شيخنا ويورد أن يقدّر وصف فقط لتعصب للاسم السابق وهو خبر عن أنا المذكور وحيث أنه المذكور ينظر ما الرفع له وعن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا في ذلك حاشية الآية (قوله التقدير أسماً حذره) قال القنوصري فيه نظر فإنه قدّم أنه يعترض في الوصف أن لا يكون صفة مسببة وحذر صفة مسببة المهم (لا أن يقال إن حذراً مراعاة المبالغة (٣٠٥) وقد أجاز الجمهور تقديم الظرف على

للمصدر فينظر هل يجوز  
 الاشتغال فيه أو لا هل  
 منزه أم لا يعني أنه  
 لا يقوم أن قصد السارح  
 بحذر التمثيل للصفة المضافة  
 لعدم ذكرها أو لا  
 واقتضاه هل اسم الفاعل  
 والمفعول وأمثلة المبالغة  
 (قوله وغيره ما بعده)  
 كأنه لم يجعل الخبر عليك كما  
 تقدم من أن اسم الفعل لا  
 إعراب له لفظاً ولا معنًى  
 وقد يقال الواقع خبراً  
 اسم الفعل وما حمل فيه ولا  
 يلزم منه وقوع اسم الفعل  
 وحده لعل رفع على أنه  
 سيأتي باب أسماء الأفعال  
 ما يقرر بأن أسماء الأفعال  
 تقع معمولة لما حمل لفظي  
 لا يقتضى فاعلية ولا  
 مفعولية وقد أشرنا إلى  
 ذلك في باب المجرى والمجرى  
 ثم الحكم على ما ناب عنه  
 اسم الفعل بالحورية يقتضى

وزيدا كلته انتهى يعني بالنصب فصرح بذلك إن حذف عن الآخر نصبه وليس في المثال الذي ذكره  
ما يقتضي كون ما بعد الما حط خبرا أو نقل ابن عصفور أن سيديويه وغيره لم يهتموا بغيرها واستدلوا بذلك  
بإجماع القراء على نصب السياء رفعا وهي معطوفة على يدها أي قوله تعالى والنجم والقدح يسجدان  
وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) انظر من الكافرين (الواو كالماء) في حصول  
الربط لأن الواو فيها معنى الجملة كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل عدان زيد وعمر ورويان  
الواو إنما تكون الجمع في المفردات ولهذا لا يجوز عدان يقوم ويقعد وقال ابن خروف بما  
لطائفه من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببعض أهلده لطلب :

فقد روي في الجول في البلاد على أسر صديقا أو يساء حسود  
خرج من أن التقدير أو يساء في حسود (وعلمه أمور مشتملة لما تقدم) وفي بعض النسخ فليها  
(أحدها أن) العامل (المقتضى عن الاسم السابق كما يكون مفعلا كذلك يكون اسما لكن بشرط ثلاثة  
أحدها أن يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (والثاني أن يكون) الوصف (حائلا) حمل الفعل  
فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث أن يكون) الوصف (الحامل) (صالحا للعمل فيما قبله) فلا  
يكون وصفا متروكا بأل ولا صفا مبهمة ولا اسم تفصيلي ~~والله اعلم~~ أشار الناظم بقوله :

وسوفى ذا الباب وصفاً ذا محذوف بالصلوات واللام والميم مانع حصل  
 (وذلك) الاسم المستوفى للشروط الثلاثة يصل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المباعدة فالأولى  
 (نحو زيداً أبا ضارب) والثاني نحو القدرم أبى معطاء والثالث نحو القمل أبى شراجه والنتم  
 أبى منجارها والعبد أبى ضروبه أو حريبه والتقدير أبى حذره (الآن أرعدنا) فى الجميع  
 فالاسم السابق فحين منصوب بوصف محذوف بضمه الوصف المذكور والتقدير أبا ضارب زيداً  
 وأبى معطى القدرم وأبى شراب القمل وأبى منجار النتم وأبى ضروباً أو حريباً العبد وأبى حذر  
 التقدير خلاف زيد على كوزيد ضرباً إياه) بالياء المشددة للفتحة فلا يجوز نصب زيد فيهما (لأنهما) أى  
 عليك وضرباً (غير صفة) لأن الأول اسم فعل والثانى مصدر واسم الفعل والمصدر لا يصلان فيما

(٢٩ - تعريج - أول) أن الأفعال التي تأتي عليها الإسماء ملاحظة في الكلام مثل الأفعال التي مصدرها المصدر مسددا وهو مبدع من كلامهم والفرق واضح لأن المصدر مفعول تلك الأفعال لهذا الوجه حفظ الكلام وقال النوشري قوله من الفعل الثاني عنه بالنسبة إلى اسم الفعل فإن الظاهر أنه مع فاعله غير لا الفعل لدى باب عنه اسم الفعل (قوله لم يجرز النصب إلخ) قال الثاني بهذا بين لك أن المنع فيها ليس لأجل كونها غير صفتين بل لأن معمولها لا يتقدم عليها فإنها غير صالحة ليعمل فيها قبلها وحينئذ فالشرط الثالث مستثنى عنه (قوله ومعمول المصدر إلخ) جارة للمستثنى إلخ. فإن قلنا ينطبق عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيداً ضرباً إياه - قلنا في نظر من وجهين أحدهما أن الظاهر في هذا الكتاب أنه لا يعمل المصدر حتى يصل عمله فعل مع أن أوماً وعمل هذا فالعمل الفعل المذوف لا المصدر - فإن قلنا فعل يجرز الاختلال باعتبار الفعل المذوف قلنا مقتضى كونه جعل عرضاً أن لا يجوز لتلا يلزم حذف المورض والمورض من جميع المورضات الساد للفظ اجتماع المورض والمورض مقتضى كونه

المصدر ثابت في اللفظ أنه يجوز لأنه لم يحدف البتة شيء بل أقيم مقامه غيره فكأنه لم يحدف (قوله الذي لا ينحل الخ)  
 قالوا لا ينحل أما المصدر الذي ينحل إلى الحرف المصدر فلا يجوز المنصب قبله أعاناً لما مر أن المصدر لا ينحل فيما قبل الموصول فلا تفسر حاملاً  
 (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقاً) تبع في هذا المصنف باب المفعول وأمرته ما ذكره نقل من أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لا بد الخ)  
 قال القاني لا يحسن عدداً (٣٠٦) شرطاً في الاشتغال إذا لم يمتد من شروط الشيء إلا ما يقتضيه ذلك الشيء بالشرائط والعلّة

لا بد منها في نصب أو نصب  
 (قوله كذلك تحصل  
 بعضهم الخ) ليس منه  
 والذين كفروا فتعسا لهم  
 لأن لم يمتد في نصب بل  
 يحذف كما بيناه في حاشية  
 الألفية قال ابن هشام قال  
 بعض المصريين يحتمل  
 أن يقال اللام في مقابلة  
 ولعمري متوبة لتحديد العامل  
 لكونه فرماً فيكون  
 عاملاً فيما بعده وهذا خطأ  
 لأن لام التثنية لا تكون  
 لازمة (قوله أو باسم  
 أجنبي) قال الدوشري  
 قصد المصنف به السيفاء  
 أقسام التعلق وما ذكره  
 غير مستوعب لخروج  
 نحو عند ضربت من  
 تكلمه وبهذا يقين أن  
 الضمير الذي به العطف  
 يكون مرفوعاً ومنصوباً  
 ومجروراً ووجه عدم  
 الاستيعاب أن هذا المثال  
 خارج عن الأقسام التي  
 ذكرها المصنف كما لا يخفى  
 ووجه التبيين أن الضمير الذي  
 به العطف في المثال مرفوع  
 وهو المحترق في تكلمه

قبلهما وما لا يعمل لا يفسر حاملاً فريد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وغيره ما بعده من الفعل  
 النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز المنصب) فيه (عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو  
 الكسائي) عند من يجوز تقديم (معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدر) كضربا النائب عن  
 فعله الضرب (وهو المجرور السراويل) عند من يجوز حمل اسم الفعل والمصدر على حرفين و (خلاف زيداً ما  
 ضاربه أس لا غير عامل على لأصح) لا بمعنى الماضي نعم يجوز المنصب عند من يجوز حمل الوصف إذا  
 كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيداً ما ضاربه ووجه الأبيد بحسنه) فريد في المثال الأول ووجه  
 الأب في المثال الثاني رفعها واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرها لا يجوز نصبها  
 (لأن الصلة) وهي ضارب (والصفة المفعولة) وهي حسن (لا يمتد لأن فيها قبلها) وما لا يعمل لا يفسر  
 حاملاً بخلاف زيد حمراً أكرمته لأن اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقاً لا تقديماً ولا تأخيراً  
 الأمر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من عطف) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لأن الأصل في ذلك  
 المتبداً والمجرور دخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العطف) الرابطة (بعضهم) أي ضمير  
 الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيداً حرته) فالهذه الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق  
 وهو زيداً الحاء المتصلة بضمير (كذلك تحصل) العطف (بعضهم المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق  
 بالمنفصل (نحو زيداً حرته) فالهاء المجرورة مألوهة في الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي  
 منفصلة من العامل بحرف جر وهو قياء (أو) انمصل من العامل (باسم مضاف نحو زيداً ضربت  
 أخاه) فالهاء المجرورة بإضافة الأخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل  
 بالاسم المضاف وهو الأخ **والذي لا بد في ذلك أن الحرف العاطف هو**

وخصل مفعول بحرف جر أو بإضافة كوصل يجرى  
 (أو) المنفصل من العامل في يتم ليجب أن يفتح بتابع متضمن (ذلك التابع) على ضمير الاسم  
 السابق (بشرط أن يكون التابع) للأجنبي (لغناه) لأن التصغير المنعوت كالشيء الواحد قاله في المنى  
 (نحو زيداً ضربت حملاً) فالهاء من يجب في الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل  
 بالأجنبي وهو وجملاً وجملة يجب لصدار جملاً وهو أجنبي من زيد لأنه ليس سبباً له (أو) يكون التابع  
 (صلاً) على الأجنبي (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالألفان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى  
 أو مجروح فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي (نحو زيداً ضربت حمراً وأخاه أو) يكون التابع  
 (عطف بيان) على الأجنبي لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص (كزيداً ضربت  
 حمراً وأخاه) فالهاء في أخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل  
 المعطوف وذلك مستفاد من النظم : وعطف حاصـ له بتابع كعطف بنفس الاسم الواقع  
 ومثله عطف البيان دائماً على التسهيل (فإن قدرت الأخ) فيها (بدلاً) من حمراً (بطلت) هذه (المسئلة)  
 الاسم السابق (أو رفضه) لأن الأخ بصير من جملة ثمانية لأن البدل على بية تكرار العامل فتخلوا الجملة

لعمري على عند وأما المنصوب فمما لا يوصل ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أي أحسن عنداً ضربت من تكلمه  
 (قوله بالواو) إشاراً إلى اختصاص الواو بعطف الذي لا يفي مشروعه كما سبق. قاله القاني ولعقب بما نقل عن الرضى من التحميم لسائر  
 حروف العطف (قوله فإن قدرت الأخ بدلاً الخ) قال القاني هذا موضع يصح أن يمدد الاسم فيه بيانا لا بد لا يزداد على المرحمين حيث  
 قالوا كل ما صح أن يكون بيانا صح أن يكون بدلاً إلا في موضعين (قوله فتعطف الجملة الخ) إن أراد لفظاً لمسلم لكن لا يجوز  
 أن يقتضوا أن أراد لفظاً وتقدر أخاه مسلم ثم إن هذا مجرد اعتبار العالم بوجوده كالتعريف ما قلناه في الإعراب من أن أحسن الله

(قوله) ولا يمكن من بدل المخرجات فيه نظرا له وإن كان محل تقدير عامل البديل لكنه ليس متجودا إلا ساد فلا يقال أنه جهة وأن قيل بتقديره حقيقة ونظيره في التركيبات على أحسن وجه وسياق البيت فيما نحن فيه يؤكد القضية فقط ألا ترى أن العامل قد ظهر في بعض الصور كأن قوله تعالى تكون لنا عيدا لا ولنا وآخرنا قد صرح الخارج في باب البديل بأن لا ولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام وبذلك أصبحت اللام مع البديل (قوله) لأن الضمير المتصل به (الخ) هذا في التركيبات متجور وأما القطر فلا هو يرتبط بالتركيب أصلا (قوله) يجب كون المقدور (الخ) قال الدوشري وقد رتب في نحو زيدنا شكرت له المائل لا يمتنع بتقديره من وجه نظري بل يجب أن يكون من المعنى ثلاثا يعني الضمير أقوى من المظهر قال بعضهم وعندهم قراءة لا آخرنا فيها يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة أن لصحة زيدنا كنه ونصحه صريحا كذا في ذهن من كلام ابن الجوزي فلا من أن البقاء (قوله) أو لازمه (قوله) إشارة إلى أن في كلامه المصنف متجورا وكان عليه زيادة ليحصل نحو زيدنا ضربت أخاه كما سببته ويأتى تحقيقه من المثال (قوله) جار مجزئ (سردت به) قال الثاني مكنى في الرضى وغيره وفيه بعد لأن في كون الجارزة بمعنى المجرور نظر لأن منجرم المجرور يزيد مثله هو محاذاته وقت السرد فيصدق على المعاني أنه ما رزق لا جارز فكيف يكون المجرور هو الجارزة في قول الشاعر

(٣٠٧)

أقبل فاجلدار وها  
الجدار وكل يمكن تقبيل  
الجدار وقت مجاوزتها  
(قوله) وأضحت زيدا  
ضربت أخاه (ظاهره) أن  
الإحسان من معنى الضرب  
وهو ممكن في ذلك المخرج  
الخارج الكلام من ظاهره  
وجعل المثال لما يتدبر فيه  
المحذوف من لازم المذكور  
قال الثاني كون الإحسان  
من معنى الضرب نظر  
لا يحل لم من لازمه له  
فإن أريد بالمعنى ما دل  
عليه اللفظ بالمطابقة أو  
بالإلزام أو بهما كانت  
الإحسان من معنى الضرب  
وقال المصنف وفي  
بقية الصور من معناه

الاول من غير يعود على المبتدأ إن رفضت وعلى المختل منه إن نصبت قاله ابن منظور  
الهم (لا إذا قلنا عامل البديل والبديل منه واحد صرح الوجهان) لتصب والرفع لوجود الرابط  
فيهما فلو قلنا ويمكن أن يصح الوجهان على القول الاول أيضا بأن يصل العامل في الأخير خبرا في الرفع  
ومضرا في التصب وجهان ضرب ضربا مشتركة بينهما قلت عامل البديل ليس كالنحوط به من كل وجه حتى  
يصح أن يكون خبرا أو مضرا لغيره وإنما هو تقدير متجور لا يمكن من بدل المخرجات من المخرجات بل من  
بدل الجمل من الجمل وذلك باطل بالاتفاق ربي من التوابع التوكيد نحو زيدنا ضربت ضربا فلا يصح  
جهته هنا لأن الضمير المتصل به مائل على المؤكدا فلا يصح مرده على الاسم السابق قاله المحامي الأسر  
(الثالث يجب كون المقدور في نحو زيدنا ضربت من معنى العامل المذكور وقطعه) فيقدر ضربت زيدا  
ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (فون لمظه فيقدر) في نحو زيدنا ضربت به (جارزنا  
زيدنا سردت به) ولا يقدر سردت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ويخسر في نحو زيدنا ضربت به خالفت  
زيدنا السعدت لأن خالفت هو معنى السعدت (أو) يضرب في نحو زيدنا ضربت أخاه (أضحت  
زيدنا ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لأنه لم يضرب زيدنا وإنما ضربت أخاه من لازمه إحسان زيد  
لأن من ضرب أخا شخص فقد أحان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب ينضم مقدم على الاسم  
المتصوب إلى أن يمنع مانع من حصر أو غير يقدر متجورا (الخ) (الرابع) ما تقدم من الأوجه  
الخامسة فيما إذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسا لضميره مجزئ (إذا رفع فعل ضمير اسم سابق)  
لفظا (نحو زيد قام أو) تقديره (نحو زيد) (ضرب عليه) فإزاء المجرورة يصل في محل رفع على النيابة عن  
الفاعل بنصب (أو) رفع (ملابسا لضميره) (نحو زيد قام أبوه) فند يكون ذلك الاسم السابق (واجب  
الرفع بالابتداء تكملة في إذا زيد) قد (قام) لأن إذا الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق  
(وليتا مرون قد إذا قدر ما كانا) ليس من العمل فمرو مبتدأ ولقد خبره ولا يجوز أن يكون

أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل مع قوله من معناه في تقبيل إن المحذوف بالظن إلى جميع مفاهيمه ومتعلقاته قدر ذلك كزيد  
سردت به لأن المجرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو الجارزة ليس إلا وإن اختلف باختلاف المقابيل قدر المعنى المائل للمعناه مع  
ذلك فلفعل الخاص فيقدر في زيدنا ضربت به أخاه أضحت وزيدينا ضربت به أخاه أكرمته وهكذا وإن لم يكن تقدير أحد من المعنيين  
لقدوت الملاسة كالأزيدا سردت بطلانه وحذا لا يفهم من كلام المصنف إلا أنه مصرح به في الرضى وغيره وبأن الأقسام الثلاثة إذا حذفت  
نصف معنى العامل (قوله) من حصر أو غيره (الخ) صرح في جازي ضربته لأنه لو قدر مقدما وقيل إن ظاهره زيدنا ضربت به العكس المعنى  
لأراه وهو قصر الضاربية على زيدنا ضربت المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير الحصر أما كون الاسم السابق لازما للصدرية  
أو معمولا لما بعد البقاء فهو أو ما محمود فهديتهم لأنه يلزم على تقدير مقدما الفصل بين أما والبقاء جملة تامة (قوله) إذا رفع فعل ضمير  
اسم) قال الثاني يريد بالضمير المتصل أو المتصل فيجوز معنى الاسم السابق لتصب قال الرضى بعد أن قرر وجوب الرفع في نحو زيد  
قاله مطلقا الزيدان فهما متعلقان بذلك أنه لو سلط على العمل المخرجات فيكون مخرجاتا مخرجاتا لم يجر لأن المفعول في المضمحل على العمل  
لا لغير الضمير المستدل به ذلك الفعل إلا إذا كان الضمير متصلا فلا يقال زيدنا ضربت به عن أن الضمير مائل على زيد وهو ذلك في المتصل

نحو زيد لم يضرب إلا هو (قوله لفظا المراد برفعه لفظا وحلا ما مر في نصبه لفظا وعلا (قوله لأنه لم يسمع لينا قد عمرو) أي فليست مع ما الكافة  
بالية على الأخذ بما هو بالجل الاسمية (لأنه لم يكن الرفع واجبا) فيعطف قال لقائي فإن قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما  
لو جردت منها ولاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الوقع بعدها انتهى وفي قول الفارح لما تقدم لظنه لم يتقدم له ذلك  
(قوله وإن أحد من المشركين) قال لقائي هنا مصدر هو أن أداء الشرط، فمنعني فلما علم من أن يكون ناصبا أو ناصبا وكون استعاريك  
تفسيره لا يتعين بل إن أن ينصب أحد بوجوبه مثلا بقرينة المقام فاستعاريك تمت لا تفسير (قوله لأنه لا محتمل الصدق الخ) فيه نظر كما  
أشرفنا إليه سابقا لأن احتمال الصدق (٣٠٨) والكذب للغير المقابل للإلشاء لا الخبر المبتدأ (قوله والفاعلية سالمة من ذلك

فترجع) اعترض بها  
وإن ترجعت من هذه  
الحيلة لكنها تحتاج إلى  
تقدير عطف الابتدائية  
فتراجع الابتدائية بعدم  
الاحتياج إلى تقدير ثم  
إن في ذلك التباس المبتدأ  
بالتا هل (قوله وفيه نظر  
لأن رفع الخ) قال الدهوشري  
فيه نظر لأن بن مالك صرح  
في قوله تعالى اسكن أنت  
ودورك بأن التقدير  
فليسكن دورك وعطاقة  
ابن هشام له لا نظرمولا  
نسلم أن ذلك شاذ ولو سلم  
فالشاذ وارد في القرآن  
لا سيما إذا كان مخلصا من  
عطوره كاهنا (تمت) قال  
في الجمع شرط المفعول  
فيه قبول الإظهار فلا  
يصح الاشتغال عن حال  
وتمييز ومصدر مؤكد  
ومحورر ما لا يجر المضمر  
ككن والكاف جزم بذلك  
أبو حيان في شرح

عمرو فاعلا محذوف لأنه لم يسمع لينا قد عمرو فإن قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا  
بل جائزا لما تقدم من أنها إذا اتصل ما الزائدة جاز إعمالها والمفعول محذوف والاحتصاص بالجل  
الاسمية وإن قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لأن ما المصدرية يجب أن يليها فعل  
ظاهر أو مقدر (أو) واجب الرفع (بالهية) نحو وإن أحد من المشركين استعاريك وحلا زيد قام  
لأن أدوات الشرط والتعديض تختص بالأفعال خلافا للكوفيين فهما قاله ابن هشام وفي شرح  
الإيضاح (وقد يكون) الاسم السابق (راجع الابتدائية على الفاعلية) نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه  
فإنهم أجازوا رفعه فعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة قوله ابن الحاج  
هذه في النقد على مقرب ابن هشام فسطح ما قيل إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن  
العراف الذي رجح الفاعلية على الابتدائية (وغيرهم) من الصريين (ووجوب ابتدائية لعدم  
تقدم طالب الفعل) من بني أو استفهام وتقدم من الكوفيين إجازة تقديم الفاعل في باب (وقد يكون)  
الاسم السابق (راجع الفاعلية على الابتدائية) نحو زيد لبتم لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الاحتمار  
بالجمل العظيمة من المبتدأ وهو خلاف التماس لأنها لا محتمل الصدق والكلب والفاعلية سالمة  
من ذلك فترجع هذا تقرير كلامه وفيه نظر لأن رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون فعل  
محذوف مقرون بلام الأمر كقصره نحو قوله في باب التعدي من هذا الكتاب إن احتاج حذف الفعل  
ولام الأمر شاذ لم يكمل بكونه واجبا لم كونه شاذ (ونحو قام زيد و عمرو قد) فيترجح رفع عمرو على  
الفاعلية بضم محذوف بضمه تعدد تناسب المطاب على الجملة الفعلية (ونحو أشرجه وناو أنتم تخلقونه)  
فيترجح رفع شروا أنتم على الفاعلية بضم محذوف لأن العاقل في أهمية دخولها على الأفعال وتقدم في  
باب الفاعل ما يخر عن إعادته هنا نعم رفع على الفاعلية في أشرجه وناو أشرجه من الرفع على الفاعلية  
في أنتم تخلقونه وتقدير الاسمية في أنتم تخصونه أرجح منه في أشرجه وناو لمعادلتها الاسمية  
وهي أم نحن الخالقون صرح بذلك في المعنى (و) الابتدائية الفاعلية (قد يستويان) نحو زيد قام  
و عمرو قد عند (في الفاعلية مراعاة الصري فيه عطاف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة  
الكبرى ففيه عطاف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين .

( هذا باب التمدي والقروم ) في الأفعال

( الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعدد ولا لزوم وهو كان وإخواتها ) في حال نقصها

التسويل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور والمفعول به فيجوز الاشتغال بها (قوله فالتناسب حاصل على كلا التقديرين) أي  
ويرجع الأول بالقرب والثاني بالسلامة من الحذف (باب التمدي والقروم) (قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال  
الدهوشري دخل فيه شكرته وشكرت له الأول في التمدي والثاني في اللازم وقال السعد التفتت زاني أن الثاني من التمدي أيضا واللام  
زائدة انتهى وكلام المصنف الآن صريح في أن نصحه لازم والجذر محذوف سماها مع الحوازي في النشر وقد اعترض اللغوي  
عواش التصريف ما قاله السعد فالنظر حاشيتنا على الالفية وأعلم أن دخول محو شكرته وشكرته له أنه ليس فصا برأسه ورأيت بخط المصنف  
في حواش الفية إن معطى ما فيه في هذا النوع قولان أحدهما أنه قسم برأسه وذلك لتساوي الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد  
بوجوب الثاني أن هذا النوع لا يتصور لأنه حال كون الفعل قويا ضمير محصا ابن هشام وقال ينبغي أن يجعل الأصل فيه التمدي بالجاء

ثم حذف توسعا وكذا الأصل والقصر وأجاب الشارح بأن بعض العرب يمكن أن يلاحظ الفعل فربما يلاحظ آخر ضمة اسم اختلطت  
العلمت بل ينصور ذلك من بعض في وقتين وقيل (أن الأصل التمدى) ولأن زيادة لا يقدم ما بها إلا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان  
فتنه من ثلاثا مذهب قسم رأسه الأصل التمدى بالجاء والأصل التمدى بنفسه وحرف الجر إذا انتهى وهو الذي يحكى عن أحد وكأه فلف في  
فهم كلام ابن بابشاذ فلهذا قوله فإن قلنا إنه لما حكى عن ابن مسعود ما ذكرت قال عنه فإن كان الفعل يحصل بنفس الفعل ولم يوجد  
نارة بالحرف ونارة بوجهنا الأصل حصوله بنفسه والجاء زينا نحو مصدره برأسى ورأسى وحسنه بصدره وصدره  
لأن التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده فلف فكان يجب أن يجعل القول الثاني التمهيد بين باب لصح وباب مسح (قوله أن  
يصح أن اتصل به الخ) قال الثاني هذه منقوطة تكاير أخوانها أصح اتصالها المذكورة بما كتفوك المصدق كأنه زيد مع أنها غير  
متعدية كما صرح به أولا ومنقوطة أيضا بالانفعال القاصرة لصحة الصال (٣٠٩) جاء الطرف بما كتفوك اليوم صحت انتهى وقد

أشار إلى النقص الأول  
الشارح بقوله على وجه  
لا يكون غيرا وقال الشهاب  
في حاشي جواب الأول أن  
المصنف أراد أن يحصل  
به ما هو المصدر وما  
غيره كان وحذف هنا  
التي تعلم من مقابلة التمدى  
للأفعال الناقصة وكونه  
تسبها لجامع ما صرح به في  
صحة الضائر من اتصالها  
الحرف بكان وتمثله بنحو  
المصدق كأنه زيد  
والحاصل أنه حذف هذا  
التقدير لقرينة والمطلوب  
لقرينة كالمذكور فلا  
يقضى ولا إشكال ويدفع  
الثاني بأن هذا الاتصال  
على التوسع والمراد من  
الاتصال ما كان لا على حذيل  
التوسع انتهى وقال الدكتور  
ربما بشكل على ذلك

ما من منصوبا خبر لها هل قول البصريين وحال أو شبهه به هل قول الكوفيين (وقد تقدم)  
عقب باب المبتدأ (والثاني التمدى وله علامتان إحداهما أن يصح أن اتصل به ما ضمير غير  
المصدر) هل وجه لا يكون خبرا وهل هذه العلامة انحصرت في قوله  
ه علامتة الفعل التمدى أن اتصل به ما ضمير مصدر به العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم  
مفعول تام) بأن يستغنى عن حرف جر كما قال في شرح الكافية زائد التمهيد بطراد (وذلك كعرب)  
بفتح الزاء (الأنرى أنك تقول زيد خبر به وهو متصل به) أي ضرب (ما ضمير غير المصدر وهو زيد)  
وخرج قولنا على وجه لا يكون خبرا نحو المصدق كنه لا يصلح أن كانه الصل به ما ضمير غير  
المصدر ومع ذلك لا يكون متديا كما مر (و) الأنرى أنك (تقول من مصر وبه فيكون) مطروب (فاما  
غيره فمفتقر إلى حرف جر واحترز بالاطراد من هو نمرون ليدار به يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام  
فتقول الدير عمودة ولكن ليس بمطروب فلا يكون مرتمديا (و) التمدى (حكى أن ينصب المفعول به  
كعرب بعد ما تدبرت الكتب) أي تأملها (إلا إن باب) المفعول به (من فاعل) فإنه يرفع على النيابة من  
الفاعل (كعرب زيد وتدبرت الكتب) برفعها وبناء المفعول إلى ذلك أشار الناظم بقوله  
ه فالص به مفعوله إن لم يلب ه من فاعل وما في كرم أن انشور به منصوب بالفعل وحده هو قول  
البصريين واحتلف قول الكوفيين فقال عديم الناصب له الفاعل وقال العراق كلاهما وقال  
خلف الآخر معنى المفعولية ولكل جهة فصحته البصريين لأن أصل العمل للأفعال وحيه  
عشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والبرهان بعد العينة وحيه القراء أن العمل  
والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعض الآخر وحيه خلف أن المفعولية  
صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به وإسنادا على ذلك القائمة بذات الشيء أولى  
من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وهم من تخصيص الفعل التمدى بنصب

الاتصال اللازم بناؤها للمفعول فإنها لا اتصل بها ما كورة لأن ذلك يخرجها عما لزمته وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الفسوافي  
من هذا بأنها أصلها ونصب ذاتها يصح أن اتصل بها ما كورة كور في أصلها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح إن لم يقل  
إن المنى للمفعول أصل برأسه في حاشيته فغير خطئه قوله أن يصح أن اتصل الخ يقتضى أن نحو صام وجلس متعددا فحاول ولم اتصل  
به الهاء المذكورة لا يصح أن اتصل به نحو السرم صيته والشك جندته ويجب أن المراد الصحة في كل وقت فهو هذا من جهة الاتصال ضمير  
غير المصدر بها مفيدة بحال من جهة مودة التمدى ونحو أن الفعل الإبقاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها طار عن (قوله أن يبنى منه اسم  
مفعول تام) قال الثاني ظاهره ما يبنى من فعل الفاعل التمدى ولشعره بقاءه من فعل المجهول والتحقيق بقاءه من المصدر ابتداء  
انتهى وقام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدكتور وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا (قوله إلا إن باب) قال الثاني معناه  
أن فعل المجهول متعدي بالنسبة إلى مرفوعه وفيه نظر إذ التمدى إلى شيء هو نصبه أياء ومرفوعه ليس منصوبا بالنظر لاهلا قال الشهاب  
كل من هذا النظر وهو أن مقتضى كلام المصنف سابق لأن التمدى المقابل للزاد ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح  
به لمجرد المصنف لى العلامة الأولى بالصحة لم قد يوافق التمدى على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون  
هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام قوله قول جميع الكوفيين به نوب غير المفعول به مع وجوده والقراء أنها ليسا كالشيء الواحد

من كل الوجوه واللام هو الفصل بينهما وخلف بغير زيادة ولم يضرب زيادة وقال ابن عمرو بن برد على مقام تقديم المفعول على الفاعل مع أن الفاعل غير متصرف وهو أو أطعم في يوم ذي مسغبة ينبغي إبدال فاعل صار محو ضرب زيادة والضمير لا يعمل ويرد على القراء ما رده على مقام وأنه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمفعول لا يتوسط الفاعل وعلى خلفه في معنى المحو ضرب زيادة ومعنى المفعولية باق بدليل مريد وهو ما لا يصح إبقاء معنى المفعولية (قوله أي لا يتصل الخ) قاله وشري بعمل ذلك صام وقد الدين لم يتصل بها جاء الزمان والمكان فهما مثلاً حيث لا زمان له وقال القفاني رحمه الله أعلم أن كلامه صريح في أن علا من اتصال الهاء المذكورة وبشاء اسم المفعول مطردتان أي من وجدنا تأرجحاً في فعل كان متعباً متعكبان أي متى انتقنا من فعل لم يكن غير متعب وكان لازماً ولا يخفى عليك أن كل فعل إما أن يصح فيه ذلك أو لا ولا واسطة في ذلك الأول متعباً بالثاني لازماً ما بين الواسطة التي لا توصف بحد ولا لزوم وهي القسم الذي صدر به أو لا وقال الشهاب رحمه الله أعلم أن قول المصنف أن يتصل به هاء ضمير المصدر قيد آخر وهو خبر الخبر وحذفه لم يعم به من جعل المتعدي مقابلاً للذات الناقصة فسيها ما صرح به في بعض اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر فكان وتمثيله بنحو الصديق كنهه أو كأنه زيدوا الحاصل (٣٩٠) أنه حذف حرف التقيد لقرينة المذهب لثبوتها بمقالة المذكور وحيلولة الملامتان مطردتان

ثم إن قوله أن لا يتصل الخ ليقيد آخر حذفه العلم به من مقابلة هذا القسم أيضاً بالافعال الناقصة فالنقدير أن لا يتصل به هاء المذكورة ولا هاء الخبر وحيلولة الملامتان متعكبان والواسطة في غاية الوضوح انتهى وإليه تمسك أعلامه به بما أسلفه لكن كلامه به لا اختلاف المتأمن وإن أمكن الحوالة على ما تقدم وفيه زيادة للإيضاح (قوله لا يقال زيد خرج) قال القفاني فيه بحث لأن المتعدين من التثنية على

المفعول به أن رتبة المفعول ينصب للمعنى واللازم خلاف المفعول به فإنه لا ينصب إلا المتعدي النوع (الثالث اللازم له التناظر علامة) الثاني عدمتان وحشة وجردية (وهي) مطردة فالأول والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير المصدر وأن لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك تخرج ألا ترى أنه لا يقال زيد خرج محرو) فتصل بخروج ضمير المصدر وهو زيد (ولا هو محرو) فبنى منه اسم مفعول تام (وإنما يقال الخروج خرج محرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو محروج به أو إليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصاً لا يحتاجه إلى حرف الجر (و) الثالثة (أن يبدل على جهة) بالسبب المحملة أي الطبيعة والذاتية (وهي ما ليس بحركة جسم من وصف ملازم) للذاتية غير متعكبان منها محروج من الجمع من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وطعم حين الفعل لمناسبة النظام الطبيعة إلى الذات عند صور هذه الأفعال ما قاله الفارح التصاري وإليها الإشارة بقوله وحتمه لزوم اتصال السجاياء والعلامة الرابعة (اللازم) (أو) أن يبدل (على عرض) فتح العين والراء المهملتين (وهي) أي العرض (ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت دائماً) (كمخرج وكبيل ونهم إذا شيع) بكسر العين عين خلاف نهم إذا صار لا يظن لازماً وإليها الإشارة بقوله أو مرخا والخامسة المذكورة في قوله (أو) أن يبدل (على ثلاثة منظمين) ظهر عرض (نظم العين عين ويحذف في ظهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله (أو) أن يبدل (على دس محو بحسب وفقد) بالذات المعجمة كسر أو تخفيفها وإليها الإشارة بقوله وما تقتضي لظاهرة إذا ما تناسبة المذكورة في قوله (أو) أن يبدل (على مطارعة فاعله لفاعل فعل

أن الفعل القاصر الذي يتعدي إلى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر ليصل إليه الفعل بمسبة توسعاً وهو الذي يسمى منصوباً على إسقاط الخاضع كأي واحترام موسى قوله لكن اصف سيدك لأنه سماه فقد لا يرد (قوله من وصف ملازم للذاتية غير متعكبان) قال الدنو شري بشكل بنحو حسن زيد إذ حسن من أفعال السجاياء كالقيل ولينحو المرض ويحجب بأنه استتر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل وبأية تصور الفارح المذكور كذا قال بعض المتأخرين والظاهر أن حسن ليس من أفعال السجاياء لأن قول السجاية يعتبر فيه كما قال الفارح الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو أن يبدل على عرض) قال الدنو شري يقتضي أن سائر الأفعال لا تدخل على عرض وليس كذلك بل كلها تدخل عليه ويحجب بأن المرض هنا مخصوص وينظر هل الأفعال المذكورة على النطاق قوله أو أن يبدل على عرض أو لا (قوله هو ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت) قال الدنو شري هذا يشمل نحو علم وفهم مع أنه متعدي إليهم إلا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو متزلزلان متزلة ثابتان يصح قول طيند بشكل على تعريف أفعال السجاياء بشكل نحو الحسن والفتح (قوله هوهم) في عدة من أشعة المرض تنكيت على النظم حيث عد من أفعال السجاياء فاعتنى أنه من الأوصاف اللازم مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) نظر هذا مع عد النظم على أفعال السجاياء وقول شارح التصاري المشار في كلام الفارح الدال على أن أفعال السجاياء تنظم حينها (قوله فليس لازماً) قال الدنو شري مردود بأنه حيث ثبت من أفعال السجاياء وليس قاصراً ولو جبر يبدل صار مكان كان أصوب لما لا يخفى (قوله أو أن يبدل على صراحة) من ثم لم يكن المطاوع (لا متعدياً بالذات) المطاوع هو ذكر الفارح أن اللازم قد يكون مطاوعاً نحو قول زيد بن الحكم بأجره من فقه التيق منه من في القصر أيضاً فهو من هوى وبهوى وقال ابن منظور ٣٩٠ ر أن يكون مطاوعاً من لا هوى وأهوىته كما تقول أذخنته فدخل قال ابن هشام قال الجر مري وقد يقال لا يدخل في القصر وليس ينصح

(قوله المطاوعة قبول الأثر الخ) قال الدوشري المطاوعة قبول فعل قبل أثره فعل آخر قال ابن السبكي وجدت بخط والدي أنه يقال كسره فأكسرو لا يقال فأكسرو وقال علة تعلم يقال في علم رلوق بينهما بأن التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمر من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فإنه يتوقف على شي آخر وينظر في قوته وحفظه وجهرته المسألة هو من قبيل كسره أو من قبيل علمه وعبارته الصريح ما به ابن السبكي ورأيت بخط والدي قال علة فأكسرو لا يقال كسره فأكسرو والفرق بينهما أن العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علة موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم إمكان فعل من الخوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسط القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدوشري وكأنه أراد ابن السبكي الذي نقل عنه أو لا المولى تاج الدين صاحب جمع الجوامع وإلا فالصريح بهاء الدين (٣١١)

أخوه صاحب عروض الأفرح ولعل التاج نقل كلام والده بالخطي والهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال فأكسرو مخالف لما نقله الناصر الثاني عن البيضاوي في منتهى وعلم آدم الأسماء كلها من أنه يقال كسره فلم ينكسر وعلة فلم يعلم وقال إن حصول الأثر غالب لا لازم (قوله بأن حكم الملقن) قال الدوشري عرف بعضهم الإلحاق بقوله جعل مثال نقص من آخر على وزنه ليصور مساويا له في التكسير والتصغير وغير ذلك (قوله كما كرهه الفرخ) مثل به بالحق ردا على أبي حيان حيث قال وكذا اشعز وأطمان والإلحاق به نادر فهو أبيض وأما الكره

منعوا واحد نحو كسره فأكسرو - دته فامته (والها الإشارة بقوله أو طوع الممدى لواحد والمطاوعة قبول الأثر فاعل الفعل لازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي (الو طوع ما يتمدى فعله لاثنين للمدى) المطاوع بكسر الواو (الواحد كملته الحساب فعله) فاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لا يصل) بفتح اللام الأولى وتفيد الثانية (كا قسر واشعز) بمجهتين وهو بناء مقتضب وقيل متعجب بحر مجرأ أصلهما انقصور واشعز يسكون السين والمهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدخلوا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء وأعرض بأن حكم الملقن أن لا بد لهم لتلا نفوذ الموازنة ولهذا وجب الفك في القملس والاشعز إلى اتحاد المصدرين ممنوع والثامنة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما الخ) أي بأصل (وهو الموحى) يسكون القاء وفتح الواو والسين وتفيد اللام (كا كرهه الفرخ إذا رمد) العائرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لا يصل) يسكون القاء وفتح السين وسكون النون وفتح اللام الأولى وهو ما كانت به النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كا كرهه) الحدية عشرة والثانية عشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما الخ) أي بفتح (بأصل اللامين) (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتخفيف أو من حروف ما أتت بها فالأول بحر (افصل بزيادة إحدى اللامين) وهل هي الأولى أو الثانية قولان (كافعلس الجهل إذا أبي أن يتقاد) الثاني نحو (افصل) بفتح السين وسكون النون وقول دته فامته في آخره وهي من حروف ما أتت بها (كا حرفي الديك يسكون القاء المهملة وفتح الزاء وسكون النون وفتح الموحدة) إذا انتش القفال لأن قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة أن افصل يتمدى ولا يتمدى ومن تعديده قول الرازي قد جعل النعاس يمرندي - أدفه هي ويسرندي

قال أبو عبيدة المرندي والمرندي الذي يظن بكسر ياءه (قصد) أجيب عنه بأنه شاذ والمعتمد إطلاق سيويه بأنه غير متعدي واقصر القائل على افصل وافصل بقوله : كذا أصل والمضامى القملسا - (وحكم) افصل (اللازم أن يتمدى بالجاء) وذلك مستفاد

الفرخ واكوال الرجل فزدهما الفاعل والواو فيها أصل انتهى ووجه الرد أن الواو تكونا صلاحي بانهما لا رتبة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدوشري قال الزبيدي أحسب هذا الفخر مصنوعا (قوله أن يتمدى بالجاء) قال الدوشري إن قيل لم يقتصر على الجاء ولم يذكر الهمزة والتضعيف أجيب بأن الفعل للمصاحب الهمزة والتضعيف غير لازم بل متعدي وأما الفعل للمصاحب الجاء فهو قاصر على للمصاحبة ويتمدى بالجاء فهو خاص بالقاصر بل يكون في المتعدي بالسنة فالمرتب إليه نحو جرحه بصلبها بالسوط ولم يذكر الموضع لأن المتعدي بالنسبة للمتمدى إليه قاصر فتعديده في غير ما فيه ومراعاة التعدي ما هنا يصل الفعل لدخول حرف الجر وأما التعدي في قولهم أتيتك بكذا فهو واجب يزيد فالمراد بها ضمير القائل مفعولا ولما كان المراد الأول عددا لا مثله وأعلم أن الأمور التي يتمد بها القاصر مربعة وتفيد القافي في حاشية التصريف وجه الاختصار ابن مالك على التعدي بحرف الجر أو على ذلك الهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة في نظر حاشيتنا على الألفية بق حاشية لا بد من التنبيه عليه هو أن التعدي أساسا لغير السبعة قال ابن مالك بأشأن رسالتهم مسائل الفرائض وأما الجاء فهو المتمدى بحرفي يتمدى فعل ووجهه إلى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى الجاء لئلا يترك ذلك قد يصلح سببا للتعدي من غير أن ينقل اللازم

من حيث إلى صيغة التثنية ونفي معناه وهذا مما يدل فيه نظر العلامة الرغزبني حيث قال في تفسير سورة الفرقان ظهوراً بليغاً في طهارته من محمد بن يحيى هو ما كان طاهر في نفسه بغير الظاهر بل كان ما قاله شرحاً لبلاغه في التهايرة كان مديداً ومصدقاً قوله تعالى ويؤذي طبعكم من السماء مطرهم وإلا طبعكم فقول من التفضيل في شيء وقال صاحب الكف قوله إن كان شرحاً لمع فيه إجماع إلى أن الطهارت سلام تكن قابلة للإضافة لأنها شيء واحد رجع إليها فيه إلى انضمام الظهور إليها لأن اللازم صار متدياً ثم قال ومنها حمل الظهور كتمدية تنوينهم على بواهم قال صاحب الكف في تفسير قوله تعالى لنبوء أنهم من الجنة هرقاً وقرئ لنبوءهم من التواء وهو الدور للإقامة يقال قرئ في الحزل وأبوى خير من الوجهين لمديته أي لشؤونهم إلى ظهور المخاطبين وإلى الفرق إما إجماعه جرى لنزائهم وبويعتهم أو حذف الجار والصال للعمل أو تنبيه الطرف الخوف بأنهم أه وحمل الظهور على الظاهر شائع كعمل النقيض على التقيض ومنه (٣١٢) لمدينة راطب بنفسه في قول صاحب المفتاح واختاروا بمراعاتها فإن

والطلب لظهور لازم المتعدي بنفسه فقول السعد قدس سره وفي تعدية المواظبة بنفسها لظفر والصواب بالمواظبة عليها ليه لظفر وقال السيد أنه من الخذف والإيصال والاصل بالمواظبة عليها إلا أنه نزح الخافض وفيه أن الخلاف والإيصال في مثل هذا ليس بقياسي كما يأتي وقال في رسالة التضمن أن منها حمل التقيض على التقيض ولم يمثل في ذلك في عكسه وهو إجماع المتعدي جرى اللازم كما ذكر في الكشاف في تفسير سورة التوبة حيث قال على فعل الإيمان بالياء لأنه قصد التصديق بالله الذي هو تقيضه وأقول يشهد أيضاً ما يأتي في باب حروف الجر من

من قول لاظم واحد لازماً بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى (كمجيب منه ومردت به واعتدب عليه وقد يحدف) الجار (ويبقى الجر) بحال (شذوذاً) لأن حرف الجر لا يصل محذوفاً (كقوله) وهو القدر الذي (إذا قبل أي الناس شرقية) أشارت كليب بالاكف الأصابع) حذف حرف الجر من كليب ابن عمه والاصل إلى كليب وهو كليب بن يوزج من خطفة أوقية جرير والأصابع فاعل أشارت وبالأكف حال منها لبقاء بمعنى مع أي أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة للأكف فالإشارة وقعت بجموع وقيل هذا مقولوب والاصل أشارت الأكف بالأصابع (وقد يحدف) الجار فيتعدي الفعل بنفسه (وينصب الجرور) إن كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (معاني جازي) والكلام المنشور لموصفه (شكرته) وكله ووزنه والأكثر ذكر اللام) الجارة نحو (واصحبكم أن اشكرني) وكله لموصفه وقال التفنيداني اللام زائدة لأن معنى اصحب زيدا واصحبته مستوفياً ما هو في النزيل وإذا كان كالموم أو وزنوم بنه ذكر اللام (و) الثاني (معاني خاص بالقر كقوله) وهو مساعدة ابن جوبة :

لقد جاز الكف يصل منه . فيه ( كما حصل الطريق الثعلب )

فلن يفتح اللام وسكونها في الالف الموحدة ثم متناً على حرف أي هو لفظ أي لين وجر متعلق يحصل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب جز الكف ومته فاعل يصل والتمن الصدر وظهر فيه يعود إلى الهزول للمصاحبة بقول هذه الخرج يضطرب صدره بسبب الحر مع ذلك دليل على كثرة ليله والاعجاب فاعل حصل (وقوله) وهو الخمس جرير بن عبد المسيح :

(أليس حب العرائل الدهر أحسنه) . والحب يأكله في القرية السوس

أليس حافضاً يحصل أن يكون إخباراً عن نفسه فتكون التامه مضمومة وأن يكون خطأ بالملك الحاضرة فتكون مفتوحة وذلك أن خصاً بالملك الحاضرة تبيينه ذلك لطلب الملك أنه لا يطعمه حب العرائل وهو القمع وأطعمه على تقدير لا أطعمه لا جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوباً على شريطة التفسير لأن

الكسائي من المدينة رضى في قوله . إذا رديت على بنو قحدر . علمه على تقيضه وهو مخطو ما يأتي في باب علامة التأنيث وهو كثير في كلامهم وإن شاء الله تعرض له فيما يأتي (تنبيه) قول لاظم حرف جر أول من قول المصنف الجار لصراحتهم وشمول الجار المضاف وإن لم يكن متانياً هنا (قوله) وقد يحدف ويبقى الجار شذوذاً لا يخفى أن هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل لتصر بأنه قد يحدف ويبقى الجرور صحاح من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما يأتي في باب حروف الجار من أن الجار قد يحدف ويبقى عمله كثيراً كرب بعد الواو من بعدكم إذ جرث بالياء نحو بكم درهم وقياس لم قول الفارح لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً على إطلاقه مع كل (قوله) وبالأكف (سالم منها) قال الدهر شري يصح أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله قال التفنيداني) قال الدهر شري على كلامه يصح الصواب فيه بالنصب إذ اللام زائدة تقول لصعد زيد وعمر بالنصب وأما على كلام غيره فلهل هو ذا صاحب عمر أو لا الذي قاله شيخنا أنه ظهور والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لأن ظهور النصب في النصب إنما هو على تقدير تعدية والمنكسر لم يبين كلامه على هذا التقدير وإنما بناء على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يصلح للنصب نبأً لـ أو تمثيل المصنف لخص الجار ونصب الجرور بفكره ونصته على خلافهما يتعديان بأنفسهما فإذا نصب الفعل بعد مفعولاً بدى أنه حذف قبل حرف الجر (قوله) ولذلك امتنع أن يكون حب منصوباً على شريطة التفسير) أي مع كون الاشتغال مقبلاً ونزع الخافض معاني وقد ذهب بعضهم إلى نصب حب على شريطة

النفوس كما بينه في المتن وقد تكلم في الآية وراجع لي بعد إذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من قباب الحباس (قوله والثالث قياس وذلك الخ) فصر القياس على ما ذكره في تصور كما يعلم من تصنع كلامه في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وأن) قيل بشكل على قياسه فيما سبق في كلام الخارج من اختصاص من أن الخلف إذا كانت مع صلتها متعجبا منه بهذا الجار نحو وأحبب إلينا أن نكون المقدما . ويجاب بأن الكلام في حروف الجر المتحد بترالياء (٣١٣) الجارة للشعوب منه زائدة لا متعدية

(قوله لطلون بالصلة) إن قيل هذا يقتضي جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بأن الموصول المحرف عهد عهد عند جهة نحو علمت أن زيداً قائم ولم يهد في الاسمى لعلم أن للحرف مزيد اعتبار في الطول وقال السبيل حذف الجار مع المحرف دون الاسمى استنباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغب في أن تفعل الخ) قال الدنوسري صريح كلام جمع هنا أنك إذا قلت رغب في أن تفعل ولم تصرح بن ولا من يكون ليسا وهذا يخالف ما صرحوا به في مواضع من أن ذلك إجماع لا ليس لينظر هل إطلاق ليس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المنسرون التقديرين) قال الدنوسري قد يتوقف في تقرير ذلك من جهة أن التقدير حرف واحد إمامي وإمامي ولا يجوز أن يقتصر رأسا فيتأمل (قوله لكان غولا قويا) استدلال به ابن

الانافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيها قبلها ولا يعمل لا يفسر طاملا والسوس بمقتضى قول التصح ونحوه والظاهر في اليبس الأول في حذف في نصب الطريق والأصل ذكر في لأن الطريق اسم مكان مختص كالبيس والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة إن الطريق ظرف مرفوع بأنه غير مبهم وقوله له اسم لكل ما قبل الاستطراد فهو مبهم لصلح لكل موضع منازع له بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المتن (و) والظاهر في اليبس الثاني في حذف على ونصب حب (أي على حب العراق) وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقوله . وإن حذف فالتصنيف للنجزة فعلا (و) كذا (قياس وذلك في أنون) ضحك المحدث فيهما وتشديد التنوين في الأول وسكونها في الثاني (و) لطلون بالصلة (نحوه) أنه لا إله إلا هو ونحوه أو هبتم أن جاءكم نحو كيلا يكون دولة أي بآله لا إله إلا هو (ومن أن جاءكم ولو كيلا وذلك إذا قدرت كي مصدرية) لدخول اللام عليها تقدير (و) وأعمل النحويون مصاد كركي) مع تهويهم في نحو حيث كي كركي أن تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها مكي لكن كركي قاله في المتن واشترط ابن مالك في الظم وغيره (في) حذف الجار من (أو أو أيا من ابليس) فقال في الظم وفي أنون إن يطرد مع أمن ليس فتصح الحذف في نحو رغب في أن تفعل أو من أن تفعل (لإشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى في أو من لأن رغب يتعدى بكل منهما ومثما مختلف (وبشكل عليه) قوله تعالى (وترهبون أن تنكحوهن لحذف الحرف) الجار (مع أن) ليس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد فيه هم قدر في أن وبهم قدر من أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المراد في شرح الظم أحدهما أن يكون حذف الحرف منها على التسمية الراسية ليس وقد أشار إلى هذا في منج السالك والآخر أن يكون حذف قصد الإيهام ليدل على ذلك من يذهب فيمن يبالغن وما لهن ومن يذهب عندهما من يفرعن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يستعمل في أن تنكحوهن يبالغن ومن أن تنكحوهن عندهما من يفرعن ويجهلوا في جواب الجواب الأول مولفنا لقول الموضح في المتن وإنما حذف الجار في أن تنكحوهن لفرعها وإنما احتفظ بالهاء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في التسمية انتهى وما ذهب إليه الموضح من أن هل أنون أن نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما ما يروى فدل بعدم ورود أمثلة من الحذف ولو قال لائل أن الموضع جمل كان لولا قويا له نظر نحو قوله لا يؤلفكم لئلا تم نقل التصب من الخليل لظهور هذا أن ما نقله ابن مالك بما لا ينال من الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على أن وأن غيرهما فلا يقال برهب السكين القلم والأصل بالسكين خلافا للاختصاص الأصغر هل بن سليمان البغدادي تليد لعلب المبرد فلما بعد الاختصاص الصغير أن الحسن سعيد بن مسعدة تليد لسبيبه والاختصاص الأكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيديه والآخفة أحد عشر محرابا والسيوييون أربعة (فصل) (لبعض المقاميل الأصالة في التقديم على بعض) آخر أصالة لمصنوع (أما بكونه مبتدأ في الأصل) ولا غير خبر كاف باب ظن (أو) بكونه (فاعلا للمعنى) ولا غير مفعول معنى كاف باب أعل (أو) بكونه (مسرعا) أي مطلقا بتقدير جاز (لفظا أو تقدير) وآخر مقيد بحرف جر (لفظا أو تقدير) كاف باب اختار فيتقدم كل في المبتدأ من الأصل والفاعل معنى ومسرعا على غير (وذلك كزيدا في ظنك

(١٠ - نصريح - أول) مالك بقوله تعالى وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وأن هذه أمكم واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تأخير منصوب الفعل إذا كان أن مقدمة أو مخلفة لأنه لا يبدأ بها كلام كملت أنك منطلق وأخلف أن استعمل فأما هاتان الآيتان فقال الاختصاص التقدير لأن وجوز هذا إما يتوجب على تقدير الجراما لو قدر التصب وأنه

يكون مثل طبع تلك منطلقاً أن المنصوب بإنفاط الحرف فرع من المنصوب بمنحلا يقع (الحيث يقع) قوله خلافاً للأختصاص  
أي فإنه قال يقاس عليه إذا أمن (٣١٤) التيسر كدونه . وأما الذي لا إلا الأسي له ضائي . أي يقتضي على (فصل)

(قوله وأخترت قوله محراً)

قال الله تعالى في غير نظر  
ظاهر والمثال المطابق  
الحكم المذكور الخثرة  
القوم أحدهم والدليل على  
السهولة هذا المثال قوله  
لها سبق ومن ثم يقال  
اخترت قوله محراً الخثرة  
فيما سياتي أما الانتاج في  
الأول الخ

(فصل)

(قوله لتعرض) قال  
الله تعالى في غير نظر  
الله تعالى لأن العرض  
هو الحامل للفاعل على  
الفعل والله تعالى لا يصح  
فيه . على أي . (قوله أي  
المعرو) قال الله تعالى  
يظهر على بصر أن يكون  
ذلك من باب التنازع في  
المختوف وعلى بصر  
التنازع فيه أو لا يدل بصر  
أن يكون لكل من الضمين  
مفعول مختوف مقدّمه  
ما رأى من المعرو ولا  
رأيت من المعرو أو لا  
(قوله وقد يمتنع حذفه)  
قال المسكيني في الجامع  
وقد يجب الحذف كحريته  
وحريته زيد انتهى ولعل  
المترادف أنه إذا أريد التنازع  
وأعمل الثاني في الظاهر  
والأول في غير المنصوب  
وجب حذف الضمير لتلا  
يلزم الإخبار قبل الذكر

وبما قلنا فتقدم زيداً على قائم لأن زيداً مبتدأ في الأصل وقائماً غيره والمبتدأ مقدم على الخبر  
(وأعطيت زيداً درهماً) لتقدم زيداً على درهماً لأن زيداً فاعل معنى لأنه الأختصاص القابل للدرهم من ثم  
جاء أعطيت درهماً وابتدأ بمنع أعطيت صاحب الدرهم لا على قول من أجاز ضرب خلاصة زيداً قاله ابن  
مالك في شرح التيسير (واخترت زيداً القوم أم من القوم) فتقدم زيداً لأنه مخرج لهم مفيد بجمار لفظاً  
وتقديره القوم مفيد تقديره من القوم مفيد لفظاً والمرح مقدم على القيد لأن حلقه ما ينبغي إليه  
العامل بنفسه أقوى من حلقه ما ينبغي إليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قوله محراً ولا يقال اخترت  
أحدهم القوم إلا على لغة من أجاز ضرب خلاصة زيداً قاله ابن مالك في شرح التيسير أيضاً والتقديم في ذلك  
كله جائز وإليه يذهب قول الظاهر والأصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الأصل) فيجب التقديم كما أشار إليه  
الظاهر قوله . ويلزم الأصل لموجب محراً . (كما إذا خيف القيس) كلفنت زيداً محراً أو (كأعطيت  
زيداً محراً) وكأخترت الفحصان الجنب بآتي البعضا لتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان  
الثاني محصوراً) كأعطيت زيداً إلا فاعلاً (كأعطيت زيداً) (أو درهماً) وما اخترت زيداً إلا القوم وبيان  
فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل (أو) كان المفعول الثاني اسماً (ظاهره أو) المفعول (الأول  
ضميراً محراً) العالم فلك مجتهداً و (أعطيتك الكوثر) والقريمان اخترتهم القوم ويأتي فيه  
ما ذكر من المناقضة مع ابن مالك في أحزاب الفاعل من أن الضمير يجب وصله بالفضل وأنت بالخيار  
في الظاهر إن شاءت قدمت على الفعل والضمير وإحدى آخره ضميراً (وقد يمتنع) الأصل فيجب  
التأخير وإليه أشار الظاهر قول . وذكرك فاعل الأصل خفا قد يرى . (كما إذا فصل) المفعول  
(الأول بضمير) المفعول (الثاني) كلفنت زيداً فاعلاً (كأعطيت المال مالكة) واخترت قوله  
محراً (أو كان) الأول (محصوراً) كأعطيت زيداً إلا محراً أو (كأعطيت الدرهم إلا زيداً) وما اخترت القوم إلا  
تكراراً (أو كان الثاني) (محوراً) (أو الأول فاعلاً) كأعطيت زيداً (أو كلفنت زيداً) (أو كلفنت القوم) (أو كلفنتهم  
محراً) أما الانتاج في الأولي فتلاهم وهو على متأخر لفظاً وروياً وأما في الثانية فلأن المصور فيه واجب  
للتأخير وأما في الثالثة فلا إذا سكن الاتصال لا يبدل فعله الاتصال إلا بما يستلزم وليس هذا من  
(فصل) يجوز حذف المفعول لغيره كما نقل كتساب القواصل (جمع فاعله والمراد به ما روي عن أبي  
وذلك في نحو ما روي عنك ويطبق ما نقل في الأصل وما فلاك خلف المفعول لباسب محراً والأول (ز) في  
نحو (الآن ذكر المنعني) والأصل يفتي ما في القرآن بمثل أن لا حظ لمفعول يفتي هو قوله تعالى  
تذري والمعنى لمن يفتي يزيل الله قال في الكشف هو منى حسنوا عراب بين انتهى (وكلاهما)  
والاحتصار وذلك (في المعرو أنتم تعلموا أو أن تعلموا) أو الأصل لأن لم تعلموا ما في الإيمان بسورة  
من مثله (وأما) لفرع (مبنى) كاختاره نحو كتب الله لأهلين أي الكافرين) خلف المفعول  
لاختاره (أو لاستهجاه) أو لاستباح التصريح بذكره (كقول ما تفسر عن الله ما رأى منى ولا رأيت  
منه) فمن رسول الله ﷺ خلف المفعول لاستباح ذكره (أي المعرو وقد يمتنع حذفه) أي  
المفعول (كان يكون محصوراً) (أو كلفنت زيداً) لأن الحذف ينال المحصور (أو يكون) (جواباً)  
سؤال (كحريته زيداً محراً) (أو كلفنت زيداً) لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من  
قول الظاهر وحذف فاعله أجزان لم يضر كلفنت ما سبق جواباً أو محصوراً

(فصل) (وقد يمتنع ناصب) أي ناصب المفعول المبره في الظاهر بقوله وحذف الناصب (إن علم  
كقولك لمن سدد) بالجملة (سما القوم طاسون) ناصب لفرمك ولما قال من ضرب) بالمضارع (غير  
الناس) فاقترط طاس منصوب (بأخبار نصب) ردل عليه المشاهدة (و) مكنه منصوب بإظهار (تريد) يدل  
وبما ينفع ما يقال الخلف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال حريته زيداً وقد يمتنع من  
المصنف في إسقاطه هذا القسم بأنه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل القاطبة فيقتضي الواجب (فصل)

(قوله وفيها جرى الخ) قال الثاني يفرق بينه وبين المثال أن المثال كلام شبه ما استعمل فيه لموضع هو ما جرى مجراه كلام مستعمل فيها وضع له شائع الاستعمال أي كقوله الدور على الأستار قوله لقوله قدر العامل قبله) قال الأول يفرق فيه نظر فإن العامل محذوف وإذا لم يخلو وجب الاتصال كما ذكره ابن الحاجب في كافيه في جبهه الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع في العمل)

(قوله المذكورين) قال الأول يفرق بينهما أن لا تنازع بين العاصين المصنفين (٣١٥) أحدهما وذلك بمنزعه كما قال شيخنا لقوله

من حريم وأكرم

فقال لك قائل ربما أي

حريم وأكرم ربما

كان من التنازع ونقل

شيخنا عن بعض القضاة

أن التنازع لا يتأق بعد

الخطي وإنما يكون قبله

بحسب القصد لا فيه ولا

بد أن يكون بين العاملين

لرباط برجهما كالخطب

أو الترتيب نحو آتوني

أفرغ طبعك فقرأ أو يكونان

خبراً عن اسم نحو زيد

مكرم ضارباً أعاه وتوقف

فيخاف هاؤم الفروا كتابه

من حيث الارتباط فيلحق

ببانه فلا كونه أن طلب

أخذ الكتاب أهم من طلب

قراءته فيبينما ارتباط

بالعموم والخصوص ولم

يرفعه وينظر هل يجوز

في الآية أن تكون الآية

الثانية بدلاً من الأولى

أو معطوفة على بيان

كقوله تعالى أو سوس إليه

الشیطان قال يا آدم ويكون

الصل للأول والثاني ولا

تنازع أو لا يجوز هل

التنازع في الآية ينظر

هل ذلك يقتضي على اشتراط

التصرف في العاملين فإن

قبل الشرط التصرف أو فيه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للتصرف فليبين وأقول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد أن يكون عند قول

المعارض الآن واستغيد من أمثلة الموضع الخ والحاصل أن الشرط كاف في المعنى في الباب الرابع أن يكون بينهما ارتباط إما بطلب نحو

أرجو وأخشى وأدهو الله أو يكون الثاني جواباً للأول جواباً مضروباً نحو يستحقونك مثل الله يفتيك في الكلال أو جواباً لصانعاً نحو

آتوني أفرغ طبعك أو كونه معمولاً للأول نحو وأنه كان يقول فبينما أهم ظنوا كما ظنتم قال في الخواشي وينظر هاؤم أفرغاً كتابه

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب بإعجاز (احرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) الخلف كما أشار إليه الناظم قوله . وقد يكون حذفه ملزماً . وذلك (كما) تقدم (ل) باب الاشتغال كزبد أحربت (لا) لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (الداء) لبيان (ك) كبا عبادة (لأن) يا عرض عن التناصب ولا يجمع بين الموحى والموحى (وفي الأمثال) المربى يرمى كل كلام مركب مشهور شبه معتربه بمورده (نحو الكلاب على البقر) بالكلاب منصوب بفعل محذوف هو جرباً أي أرسل ولا يجوز ذكره لأن ذكره ينهض المثال لا لغيره لأن الماشية معتربه بموردها لزم أن يلزم فيها أصلها كقولهم الصيغ ضبعها البين بخال بكسر التاء لكل عاطف هو المراد بالبحر في المثال المتقدم هو الوحي (وفيها جرى مجرى الأمثال) وذكرنا الاستعمال وهو كل كلام اختبر فيسبب نوره جري مجرى مثل فاعطى حكمه في أنه لا ينهض (نحو أنتوا أخيراً لكم) ظهر المحمول بفعل محذوف هو جرباً (أي أنتوا أخيراً) ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم إلى أن خبر أخير لكان محذوف . والتقدير أنتوا أخيراً لكم وهو يخرج على لغة لأن كان لا يخلو مع اسمها وبين خبرها كقوله لا أبعد إن ولو الشرطيين (وفي التنزيل) براك وأخواتها من حياض الخطاب المنصبة نحو (إياك وإياك) فذلك منصوب المحل بفعل محذوف هو جرباً وينهض متأخراً (عن إياك أي إياك بأحد) على أحد التقديرين الأبين بل باب التحدير والاسم منصوب بفعل محذوف هو جرباً وينهض متأخراً على الأسدي (واحد الأسدي) والفرق أن إياك ضمير منفصل لقوله قدر العامل لزمه اتصاله بخلاف الأسدي (وفي التنزيل) براك وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) بالخطب (نحو رأسك والسيب) فإسك السبب محصوران بمعين محذوفين وجرباً (أي بأحد) رأسك (واحد) السبب (و) التكرار (نحو الأسدي) بغير شرط (ولاً لإفراء) بشرط (أحدهما) وهو الخطب أو التكرار (نحو المروءة) بغير شرط (تكرار) (نحو السلاح السلاح) بغير شرط (الزم) بل المثالين ولا يلزم حذف الفعل فيهما كلام من الخطب والتكرار قائم مقام العامل فالزم حذفه لذلك (هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضاً باب الاحمال)

بكر المروءة عند التكرار (و) حليته أن يخدم لعلان) المذكورين (متصرفان أو اسمان فيهما) في التصرف (أو فعل متصرف واسم فيهما) بل المتصرف (وبما عرضهما) أي من العاملين (معمول فيهما) مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد لا على الأصح فيهما (وهو) أي المصدر المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والمطلب إما على جهة التوافق الحاطية أو المصيرية أو مع التعاطف فيهما والعاملان إما فعلان أو اسمان مختلفان أو أمثلتهما المتأخرتان لا مثال العاملين في طلب المرفوع فقام وقد زيد ومثاله في طلب المنصوب حريم وأكرم زيداً ومثاله في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب فقام وحريم زيداً ومثاله في طلب العكس حريم مكرم زيداً ومثال الاسمين في طلب المرفوع أقام وقاعد الزيدان ومثاله في طلب المنصوب زيد ضارب زيداً ومثال الاختلاف في المصروفين زيد قائم وضارب أبوه وحكمه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع

قبل الشرط التصرف أو فيه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للتصرف فليبين وأقول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد أن يكون عند قول المعارض الآن واستغيد من أمثلة الموضع الخ والحاصل أن الشرط كاف في المعنى في الباب الرابع أن يكون بينهما ارتباط إما بطلب نحو أرجو وأخشى وأدهو الله أو يكون الثاني جواباً للأول جواباً مضروباً نحو يستحقونك مثل الله يفتيك في الكلال أو جواباً لصانعاً نحو آتوني أفرغ طبعك أو كونه معمولاً للأول نحو وأنه كان يقول فبينما أهم ظنوا كما ظنتم قال في الخواشي وينظر هاؤم أفرغاً كتابه

قَالَ يُقَالُ إِنَّ الثَّانِي سَبَبُ هَذَا الْأَوَّلِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَجْهٌ شَبَّهِ اسْمَ الْقَمَلِ لِلتَّنَصُّفِ أَنْ يَدُلُّهُ الْقَمَلُ الْمُنْتَصِفُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْأَوَّلَيْنِ مَبْنِيَيْنِ لِتَعْلِيلِ أَنْهُمَا يَشْبَهُمَا فِي الْعَمَلِ لَا فِي التَّنَصُّفِ كَقَالَ الْفَارَاحِيُّ وَجَبَتْهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي التَّنَازُعِ فِي اسْمِ الْقَمَلِ لِأَنَّهُ مَعْبُودٌ لِلْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ فَلْيَحْمَدِ (قَوْلُهُ) (٣٩٦) أَقَامَ أَوْ قَامَ) الْإِسْلَامُ بِإِسْمِهِ الْمَطْلُوبُ بِالرَّاءِ (قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ آتَوِيهِ) فَهَذِهِ الْوَاحِدَةُ آتَوِيهِ

أَقَامَ أَوْ قَامَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَلِبَ الْمُنْصَوْبِ يَدُخَرُ بِرُكْرُمِ هَرَا وَمَثَلُ اخْتِلَافِهِمَا مَعَ تَعْدَمِ طَلِبِ الْمَرْفُوعِ أَقَامَ وَبُضْرِبَ هَرَا وَهَكَذَا هَرَا أَقَامَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَلِبَ الْمُنْصَوْبِ فِي التَّخْيِيلِ عَلَى طَلِبِ الْقَمَلَيْنِ الْمَرْفُوعِ قَالَ كَيْسَرُ بْنُ وَهْبٍ أَيْنَا كَا هَ وَقَدْ بَنَى وَاحِدًا بِأَجَدَاك

وَالْمَوْضِعُ اقْتَصَرُ فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ فِي التَّخْيِيلِ عَلَى طَلِبِ الْمُنْصَوْبِ فَقَالَ (مَثَلُ الْقَمَلَيْنِ آتَوِيهِ أَوْ فَرَعَ عَلَيْهِ قَطْرًا) مَا تَوَقَّفَ عَلَى أَنَّهُ مَقُولٌ ثَانٍ لِمَا أَوْفَرَ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَقُولٌ لِمَا أَوْفَرَ عَلَيْهِ الثَّانِي وَهُوَ أَوْفَرَ فِي قَطْرًا وَأَحْمَلُ آتَوِيهِ فِي ضَمِّهِ وَحَذْفِهِ لَا نَضْطَرُّ وَالْأَصْلُ آتَوِيهِ وَلَوْ أَحْمَلُ الْأَوَّلَ لَقِيلَ أَوْفَرَ (وَمَثَلُ الْأَوَّلَيْنِ قَوْلُهُ) هَوَيْتُ مَبْنِيًّا مِنْ أَمْرِهِ هَ هَ فَلَمْ أَقْطَعْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْثَلًا

فَبَيْنَا مِنْ الْإِثْنَانِ بِأَشْكَه وَمَعْنِيَا مِنْ الْأَشْهَاءِ هَذَا الْأَوَّلُ تَنَازُعًا مِنَ الْمَوْضِعِ فَكُلُّ مَنْهَا يَطْلُبُهَا مِنْ جِهَةٍ لِمَعْنَى عَلَى الْقَمُولَةِ وَأَحْمَلُ الثَّانِي قَرَبَهُ وَأَحْمَلُ الْأَوَّلَ فِي ضَمِّهِ وَحَذْفِهِ وَالْأَصْلُ مَبْنِيٌّ وَهَكَذَا مَبْنِيٌّ لِلْفِعْلِ مَسْتَدَلٌّ بِأَنَّ الْخَاطِبَ وَمَعْنِيَا حَالًا مِنْهَا وَالتَّنَاءُ الْجَوَارُ وَالْقَرَبُ لِلْوَقْلِ الْمَلْجَأُ (وَمَثَلُ الْفَتَنِ هَاتَمُ الْفَرَزْدَاكِيَّةِ) فَهَذَا اسْمُ فَعْلٍ بِمَعْنَى خَذَ وَلَهُمْ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ وَالْفَرَزْدَاكِيُّ فَعْلٌ أَمْرٌ تَنَازُعًا كَتَابَهُ وَأَحْمَلُ الثَّانِي قَرَبَهُ وَحَذْفَهُ مِنَ الْأَوَّلِ ضَمُّهُ الْمَقُولُ وَالْأَصْلُ هَاتَمُ مَوْثَلًا مَعْنَى هَاتَمُ مَا كُنْتُ أَبْطَلُ مِنَ الْكَافِ الرَّائِيَّةِ أَبْطَلُ الرَّاءِ وَفِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ شَرْحِ الْبَحْرَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَادَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا زِلْتُ أَقُولُ لِرَجُلٍ يَحْبِبُ الْقَوْمَ وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ فَقَالَ الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبُّ حَدِيثُ حَسَنِ بْنِ صَحْبٍ رَوَاهُ الْخُفَافِيُّ فِي مَسْمُومَاتِهِ وَمَعْنِيَا وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَالْحَمَادَانِ وَمَعْنَى هَاتَمُ لَمَّا رَأَاهُ قَالَ الْمَوْضِعُ فِي الْحَرْفِ ثَانِيًا مَعَ أَنَّهُ يَرُدُّ قَاصِرًا بِمَعْنَى لَمَّا رَأَاهُ كَالْقِيلِ فِي الْيَدِ فَلَا تَنَازُعَ فِي الْآيَةِ وَفَرَجَ حَبْلُهُ مِنْ اسْتِدْلَالِ الْبَحْرَيْنِ وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْنَى وَظَاهِرُ الْآيَةِ وَلَكِنْ لَا اسْتِحْضَارَ الْآنَ أَحَدًا قَالَ بِهِ فَمِنْ حَذْفِهِ لِلرَّجُلِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْ (قَوْلُهُ) قَالَ بِهِ الْحَرْفُ فِي الْآيَةِ نَفْسًا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَوْضِعِ أَنَّ التَّنَازُعَ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْمَعْمُولَاتِ وَفِي النَّهَاةِ لِابْنِ الْحَبَّازِ لَا يَقَعُ التَّنَازُعُ فِي الْقَمُولِ لَهُ وَلَا الْحَالُ وَلَا الْقِيْدُ وَيَجُوزُ فِي الْقَمُولِ مَعَهُ قَوْلُ قَدِّ وَسُرْتُ وَزَيْدًا إِنْ أَحْمَلْتُ الثَّانِي وَقَدِّ وَسُرْتُ وَإِيَّاهُ وَزَيْدًا إِنْ أَحْمَلْتُ الْأَوَّلَ وَسَبَّأْتُ الْكَلَامَ فِي الرَّائِيَّةِ بَعْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ مَثَلِ الْمَوْضِعِ أَنَّهُ لَا يَنْزِعُ فِي التَّنَازُعِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعَامِلَيْنِ مَطْرُوقًا عَلَى الْأَخْرِ خِلَافَ الْخَرِيِّ وَأَحْمَلُ التَّنَازُعَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ (وَقَدْ تَنَازَعُ فِي ثَلَاثَةٍ وَقَدْ يَكُونُ التَّنَازُعُ فِيهِ مُتَعَدِّدًا وَفِي الْحَدِيثِ لِسَبْحُونِ وَتَكْبِيرُونِ وَتَحْمَدُونِ وَبِرَّ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا ثَلَاثِينَ لِمَنْ تَنَازَعَ ثَلَاثَةً) رَحِمَى تَسْبَحُونِ وَتَكْبِيرُونِ وَتَحْمَدُونِ (فِي الثَّانِي تَرْفَعُونَ وَتَرْفَعُونَ) مَذْهَبُ (مَذْهَبُ) رَحِمَى تَسْبَحُونِ وَتَكْبِيرُونِ وَتَحْمَدُونِ بِرَّ عَلَى الطَّرِيقَةِ وَثَلَاثًا عَلَى الْمَقُولَةِ الْمَطْلُوقَةِ لِيَابَتِهِ مِنَ الْمَصْدَرِ وَأَحْمَلُ الْأَوَّلَيْنِ ضَمُّهُمَا وَحَذْفُهُمَا لِأَنَّهُمَا قَمَلَانِ وَالْأَصْلُ تَسْبَحُونَهُ فِيهِ إِذَا تَكْبِيرُونَهُ لِيَابَتِهِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ جَوَازِ إِحْمَالِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ حَتَّى يَعْضُمَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ فِي شَرْحِ كِتَابِ سَبَبِ يَوْجَ اسْتِقْرَأتْ كَلَامُ الْفَرَبِ فَوَجَدْتُ إِحْمَالَ الثَّلَاثِ وَالثَّنَاءِ مَا عَدَاهُ قَالَ ابْنُ حَالِكٍ وَهَكَذَا قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُ أَنَّهُ مَعَ كَلَامِهِمْ إِحْمَالُ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ كَقَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ كَذَاكَ وَلَمْ تَكُنْ تَشْكُرُونَ لَهُ هَ أَخِي لَكَ يَسْطِيكَ الْجَزِيلُ وَنَاصِرُ

قَطْرًا وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِحْمَالُ وَإِنَّمَا هُوَ الْحَذْفُ (قَوْلُهُ) وَيَجُوزُ فِي الْقَمُولَةِ مَعَهُ قَالَ الْقَلْبَابِيُّ وَكَذَا الْقَمُولُ عَلَيْهِ وَالْقَمُولُ الْمَطْلُوبُ كَمَا سَبَّأْتُ الْقَمُولَ فِي الْكَلَامِ الْمَوْضِعُ فِي الْحَدِيثِ الْإِسْلَامُ وَفِي جَوَازِهِ فِي الْقَمُولِ فِيهِ جَوَازُهُ فِي الْقَمُولِ فَكَأَنَّ الضَّمِيرَ فِي الْقَمُولِ فِيهِ مَقَرَّرًا بِقِيْدِهِ فِي الْقَمُولِ لَهُ مَقَرَّرًا بِالْإِسْلَامِ قَوْلُهُ وَقَدْ تَنَازَعَ ثَلَاثَةً فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَهَذَا قَالَ فِي الْحَوَاشِي لَا يَقَالُ بِإِثْنَانٍ فَصَاحِدًا كَمَا قَالَ ابْنُ حَفْصٍ وَلَا يَسْمَعُ فِي أَكْثَرِ مِنَ ثَلَاثَةٍ أَوْ مِثْلَهُ فِي الْمَرَادِيِّ وَاحْتِرَاضُ بَابِهِ سَمِعَ فِي أَكْثَرِ مِنَ ثَلَاثَةٍ كَمَا فِي قَوْلِ الْحَاشِي طَلِبْتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِرُكْرُمِ وَلِيَّتِي هَ

قَدِّسَتْ فَلَمْ أَيْخِ النَّسَبُ عِنْدَ سَائِبِ وَفِي الْبَغَارِيِّ فِي بَابِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يَتِمُّ وَكَوْنُهُ فَصْلٌ ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ فَقَالَ أَرْجِعْ فَصَلَّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلَّ ثَلَاثًا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ

ثَلَاثًا مُتَعَلِّقٌ بِصَلَّى وَجَاءَ وَقَالَ وَمَنْ فَهُوَ مِنْ تَنَازُعِ أَرْبَعَةِ أَعْمَالٍ (قَوْلُهُ وَلَمْ تَكُنْ) كَذَا فِي التَّنْصِيحِ قَالَ الدُّنُوشِيُّ وَالصَّوَابُ وَلَمْ يَأْتِ اسْتِغْنَاءُ الْوَزْنِ إِلَّا بِذَلِكَ وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّرِيقِ أَوْ وَأَخْبَرَهُ مِنْهُ كَمَا يَرُودُ إِلَى الْمَعْنَى أَنَّ الصَّوَابَ لَسْتَكُنْهُ أَيْ لَطَالِبُ عَنْهُ الْكُسُوفُ وَكَذَا رَأَيْتُ بِحُطِّ الْمَصْنُوعِ (قَوْلُهُ وَنَاصِرُ) فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْآنَ وَقَدْ عَلِمْتُهَا مِنْ نُسْخِ الشَّرْحِ نَاصِرًا بِالثَّنُونِ وَالَّذِي رَأَيْتُهُ بِحُطِّ الْمَصْنُوعِ فِي الْحَوَاشِي بِأَصْرٍ بِأَلْيَاءِ الثَّنَاءِ لِحَدِّ وَفِي الصَّحَاحِ أَصْرُهُ بِأَصْرِهِ حَبْسُهُ أَوْ وَالْمَعْنَى أَخِي يُولِيكَ الْجَزِيلَ وَيُصْبِحُكَ عِنْدَهُ

ولا يشار إليه فيه من جهة بالحق والموافقة (قوله لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى يطلب الخ) هذا إنما يتم لو كانت جهة اختصاص  
 التنازع بالضمين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسبق في الكلام على تعريف التنازع الذي انصرف فيه على  
 الضمين وما أشبههما ذلك ليكون قوطعولا بالضمين غير مضمين يقول معنى التنازع عدم الدلالة على الحدث وقد قدروا في غير موضع  
 أن العمل المطلوب وهذا يصل الجامد كما مبتدأ إذا كان جامدا يصل في الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فإن لم تعملوا) إنما يصح هذا لو  
 ظل أو لا عدم التنازع في الحرفين بعدم السماع والمناسب لما على أن يقول ومنع أن التنازع لا يكون إلا فيما دل على الحدث أو  
 طرأ الدليل بكذا نحو كون العمل المطلوب (قوله ورد بأن ان يطلب الخ) لا يخل ما في ذلك ومقتضاه أن لا يصح أن يعمل في محل لم  
 تعملوا وليس كذلك وكان لا يظهر في الرد أن يقال لا حاجة له هو التنازع لأن لم طالبة لتعلموا وإن لم تعملوا وقد بينا في حاشية الآية  
 إن العامل في تعلموا لم لأن كالتدبيرم أحسن بيان (قوله شرط التنازع لا اتحاد الخ) (٣٩٧) قال الله تعالى وردوه بأن المصريح به أن

ذلك غير شرط (قوله ورد  
 بأن منصوب من لا يخل  
 قال السلباطي أي على  
 إعمال الأول لأنه يضر  
 في معنى المرفوع ويلزم  
 حذف المنصوب من أنه  
 إذا عمل الثاني يلزم حذف  
 منصوب لعل ومرفوعها  
 إذا هي حرف لا يضر فيها  
 وأيضا لما يضر المرفوع  
 واسم لعل منصوب وحال  
 ليس هذا تنازعا بالمعنى  
 المتقدم (قوله لأن التنازع  
 يقع فيه الفصل الخ) قال  
 السلباطي أي إذا عمل  
 الأول وإذا بطل إعمال  
 الأول بطل التنازع إذ من  
 شرطه جواز إعمال كل  
 منهما كما سيأتي في كلام  
 الفاضل ولا ينافي هذا  
 قول ابن الجباز في سرفي  
 إكرامك المثال وجب

قال المرادى فعل على أن استقرامه غير تام ولا ينفذ من كلامهم إعمال الثاني اه (وقد علم مما ذكره)  
 في حقيقة التنازع من أن التنازع لا بد أن يكونا ضمين أو ضمين لاسميا والتمنية (أن التنازع  
 لا يقع بين حرفين) لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى يطلب المعمول لا يجرأ على أن يخلج التنازع  
 بين حرفين مستدلا بقوله تعالى فإن لم تعملوا فقال تنازع إسمول في تعلموا ورد بأن ان يطلب مثبتا ولم  
 يطلب منبيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى نقل السلباطي من القاموس أنه أجاز في التنازع في قوله  
 حتى تراها وكان وكان هـ أضافها مبدوءة بقرن  
 ومنع التوكيد للسلب بالواو اه وسأني الكلام عليه في باب التركيد (ولا يقع التنازع بين حرف  
 وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجاز بين الحرفين وغيره كما نقل ابن حزمون من بعضهم  
 أنه جاز تنازع لعل وصلى لعل وصلى زيدان يخرج على إعمال الثاني ولعل وصلى زيدان خارج على  
 إعمال الأول لورد بأن منصوب من لا يخل (و) علم من تقييد العاملين بالتصرف اه (لا يقع التنازع  
 بين) عاملين (جامدين) ضمين أو اسمين أو مختلفين لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله  
 والجامد لا يفصل بينهما وبين معموله قال ابن الجباز في النهاية إذا قلنا سرفي إكرامك وزيادك حرا  
 وجب أصب حرا بالثاني لا بالأول لفصل بين المنصور وسرفي (لا يقع التنازع بين جامدين غيره)  
 من فعل أو اسم متصرف (ومن المبره) في كتابه (أجاز في فصل المنصوب) مع جموده مما سوا ما كانا باللفظ  
 السابق أو بلفظ الأول (نحو ما أحسن زيدان) تتمم الثاني الاسم الظاهر وتعمل الأول  
 في ظهوره وتختلف لأنه لفظة (و) الثاني نحو (أحسنه وأجل بمرور) تتمم الثاني الظاهر المجرور  
 وتعمل الأول في ظهوره المجرور ولا تختلف لأنه فاعل إعمال لا يخل منه لأنه بصري ويحذف  
 على القول بأن المجرور على نصب على المسموية منه فمراد المجرور من المنع فراراه من الفصل بينه وبين  
 معمولا إذا عمل الأول وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما (و) علم  
 من تقييد المعمول بالتأخير اه (لا يقع التنازع) (ل) المعمول مقدم على أيهم ضرب بمصدا كرمه أو شتمته  
 لأن الثاني لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معمولا المتقدم عليه وقوله أو شتمته عدل منقول الاستفهام

نصب حرا بالثاني لا بالأول لاحتمال حده على حذف المعمول الأول ولا الثاني لأنه من باب التنازع (قوله والجامد لا يخل الخ)  
 جازا والثاني معنى لأن الجامد لا يقوى على كونه معمولا ولا منصوبا به فإن شتم الأول والثاني (قوله ولا بين جامدين غيره) قال  
 السلباطي يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما إذا كان جامدا أو لم فإن كان ثانيهما فلا امتناع لانتهاء المجرور السابق فليتأمل  
 (قوله ومن المبره أجاز في فصل المنصوب الخ) قال الثاني في حذف حكم فعل المنصوب في التركيبين المذكورين على الأول فلهذا المنع  
 وأن يقال فيهما ما أحسن زيدان وأجمل هو أحسن زيدان وأجل هو قال للشهاب القاسمي هنا ممنوع بل يصح التركيب الأول لأن فيه حذف  
 المنصوب منه في الفصل الأول وهو جاز وقربة كما قال في الآية: وحذف مانه لمعجب حاسنح هـ (إن كان هذا الحذف معناه يصح  
 والقربة هنا ذكره في الثاني وقوله هو أحسن زيدان أجل به لا ينعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وإن كان المخطوف قاعلا كما صرحوا  
 به وجعلوا منه قوله تعالى أجمع بهم وأبصر أي بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال الثاني أشار به إلى المنع سواء عمل الثاني كان أيهم

ضربوا كرمها أهل الأول كان أيهم ضربوا وشتمت كل ما سيجي. قال الشهاب الخامس هذا يقتضي أن الواقع في كلام المصنف  
تركيبان أحدهما أيهم ضربوا كرمها الآخر أيهم ضربوا وشتمت إنما يأتي بذلك لأن لفظ المصنف هكذا أو وشتمت مع أنه ليس  
كذلك فينبغي أن يوجه بأنه أشار إلى أنه لا فرق بين أن يكون أحدهما من مفعول لا بالضمير أو لا وجه بأول إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يتحد  
العامل أو يختلف فلي تأمل (قوله ملاحظة الفارسي) ظاهره أن الخليل يجوز أن يمتنع لا يقول بجوازه في المتوسط وأن الفارسي لا يقول  
بجوازه في المتوسط فليحرر الفرق في نظر كل قول الفارسي إذا تنازع ذلك متأخرا الذين ينهوا الظاهر أنه يضم في الأخير ولا يهدف لعدم  
الحدود وكذا يجوز الإيضاح (٣٦٨) في المتن أو لا كما أورد في حدهم من المتقدم لعدم لزوم الإظهار قبل الذكر الذي هو المحذور

(خلافا لمعظم) لإجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المتأخرين مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين وروى  
رحيم ولا حجة له لأن الثاني لم يجرى حتى استوفى الأول ومفعول الثاني مفعول له لا لمفعول الأول عليه  
وما قاله بعض المتأخرين قال به الخليل وجازته وقد تنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبا نحو زيد  
ضربوه فلهذا لم يمتنع فيكون له ما سبق البصر له ما سبق فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في  
جرحه المطلب عليه وهو ممتنع ثم عرض على نفسه بأن يظهر قد أركبوه في نحو أفلم يسهروا في  
الأرض بالواحدة المستقرة في الأصل بعد المعطوف لكانها قد مسه عليه فقط وأجاب بأن هذا الحكم  
ليس عندنا بل هو الممثلة بل هو منصوص عليها عندنا (ولا) يقع التنازع (في مفعول متوسط نحو  
ضربوه زيدا وأكرموا) لأن الأول استقل بمقتضى الآية الثانية (خلافا للفارسي) فإنه أجاز في قوله :  
• من نصب ألقا من يارق لشم • أن يكون من زيدا يارق في موضع نصب بضم وفتح  
مفعول هو ضمير حاضر على يارق ومال المراد في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في المتوسط والتقدم  
فقال وأقول الذي يظهر أن ما هو المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط  
جاء حل كل من العاملين فيه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطلقا بالكل من العاملين من حيث  
المعنى أن التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير :

(فهيأت هيأت الفتيق ومن به • وهيأت خل بالفتيق نواصه

(خلافا) أي الفارسي (والمعنى في أن الخطاب للمعمول) وهو الفتيق (إنما هو) هيأت (الأول وأما)  
هيأت (الثاني فلم يمتنع في الاستعمال) أي الفتيق (في لعمري والتفوية) والتوكيد لم يمتنع الأول (فلا على له)  
أصلا (ولذا قال الشاعر) :

فأين إلى أين التجاء يفتق • (إنما أناك اللاحتون أحبس أحبس)

فاللاحتون قال أناك الأول وأناك الثاني لعمري التفوية فلا قائل له لأنه ليس من التنازع (ولو كان  
من التنازع لقال أناك أولك) حل إعمال الأول (أو أناك أناك) حل إعمال الثاني وليس يمتنع لجواز  
أن يضم مفعولا في المعمل منهما ويستزكا حتى يسببه ضربوه فويله بالنصب وقبل المرفوع  
في البيتين قال العاملان لا سيما بلطوا أحدهم معنى واحد لكأما عامل واحد لهذه الأفعال أحصا  
عند ابن مالك ما ذكره الموضح (و) هم من تهيئة المعمول بكونه مفعولا مرفوعا أنه (لا) تنازع (في نحو)  
قول كثر حرة : فحق كل ذي دين فوق حريمه • (وحدة مطلق معنى حريمها)

(قوله من نصب ألقا) رواه  
في المتن نصب مفعولها وجهه  
شامدا لابن يسعون على  
أن مفعول حرف وبينه ثم قال  
إله مفعول بالنصب واقعا  
ظرفا ومن يارق نفسه  
لها أو متعلق بالنصب  
لعمري ما التبعض والمضى  
أي شيء نصب في أفق من  
البوارق لشم فليراجع  
(قوله ولو كان من التنازع  
لقال الخ) قد يقال بل هو  
متوحد في قوله ما ذكر لا يمنع  
أنه منه بناء على مذهب  
القرء فيلحق أن يوجه  
بأن الثاني لما لم يكن له فائدة  
إلا التوكيد لموافقته الأول  
لفظا ومعنى والحاد المعمول  
لفظا ومعنى لم يكن متعلقا  
للمعمول فلم يكن من التنازع  
للتأمل (قوله في نحو  
وحدة مطلق الخ) قال ابن  
هشور في شرح الأبيات  
يجوز التنازع فيه ثم إنه  
قد ركنه نالها من التنازع

والله مطلق المطلق غير حرة ومعنى غيرها نالها على ثلاثة مذاهب الكوفيون أحدها أن يكون واقعا للفرع كما يقول القراء  
في قام وقد أخره الثاني أن يكون الأصل من مذهب كما يقول الكسائي الثالث أن يكون واقعا ضميرا مستترا على قوله أن الصفه  
إذا جرت على غير من هو هو ظهر المراد جاز استلزام ضميرها وعلى هذين المذاهبين عاد الضمير على المؤخر لا على ما في التقديم وأربط  
معنى بمرءة لأن الضمير فيه لما أضيف إليه ضمير المبتدأ كما به قال غيره وأما وجه آخر فغير هذه الثلاثة فهو ذلك أنه قال وإنما استقر  
الضمير مع جريانه على غير من هو له لأنهم أجروا ضمير سبب الذي جرى ضمير ذي السبب في أن يطمع بذلك أجروا ضمير في الاستلزام  
وإن قدرت فاعلم معنى لوجه ذلك أن يكون على قول القراء أو على قول الكسائي على أن يكون التقابل عنده مطلقا وهو اسم ظاهر  
أي مطلق حريمها معنى حريمها لا على أنه ضمير لأن الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الإحصاء قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون

هذا على قول بقية الأصوليين في استثناء الضمير في الصفات يعود التنازع في كيفية منه البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمتن على ما بيناه في حاشية الفقه (قوله لأن هذا بأن الخ) دفع هذا القائل بأن يعود خبره وأكرم أخاه لا يعود أن يكون من التنازع بل يجب أن يفهم الأصل زيد بغير ما عاين أكرم أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما لعدالة الآخر عليه والمصنف إنما قال ولا يمنع في يعود بغير ما عاين أكرم أخاه لا إشكال فيه فليتأمل اه قال المصنف إنما قال ولا يمنع الخ لكنه عليه بقوله لأن السبب منصوب يدل على أن المراد على حسب مطلقا لا لمصرح (٣١٩) هذا التعليل بمجرد الإشكال

بما أنه فليتأمل اه وأعلم أن التحقيق أن المراد على الارتباط كما أشار إليه المصنف في الحواشي فيجوز في السبب المرفوع في نحو زيد قام عبده وقد لا تجوز أخرى ويمتنع في السبب المنصوب في زيد ضربت وأكرم أخاه وزيد ضربت أكرم أخاه بكذا أنما هو هذا يمكن أن يستفاد من كلامه هنا بأن يكون مراده بقوله ولا في نحو وزيد الخ مما لا ارتباط فيه بقوله في يعود بغير ما عاين الخ مما فيه ارتباط لكن بعده إطلاق قوله في الترتيب فهو سببي مرفوع (قوله لأن الوصل الخ) أي فكونه صفة مبنى على أن الوصف العامل بوصف وفيه مذاهب فأثنا بوصف بعد العمل لأقبحه وصحوة وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يعود وإطلاق الخارج يوم عدم الفرق

لأنه لو قصد في التنازع الاستدعاء إلى السبب والآخر إلى ضمير فيلزم عدم ارتباط مرفوع الضمير بالمبتدأ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التمس بضميره قاله المرادى بما لا ينشأ في شرح التيسيل قال بعضهم وفيه نظر لأن هذا يأتي فيها لو كان السبب منصوبا نحو زيد ضربت وأكرم أخاه لأن أحد العاملين يعمل في السبب والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتفصيل السبب بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطيوسي من أن مرفوعها إن وضع بمعنى يكون مطلقا قد جرى على غير من موه فيلزم ظهور الضمير وإن رفع بمطول فهو غدا لأنه قد وصف بمنزلة الاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لا يعمل شيئا فلا يعود صيرت بغير مرفوع زيد بغير ما عاين اه (وأقول) ما ذكره أبو محمد يقال بمنزلة لما إذا كان السبب منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهن أخاه إذا كان الضارب الموهن زيداً فإن كان الناصب سببياً أتى وجب إيراد الضمير في الأول لكونه جرى على غير من موه وإن كان الناصب به الأول فهو خطأ لا يقد وصف مهن والوصف إذا وصف لا يعمل إذا فتر هذا القول موه مبتدأ وليس مطول لومنى خبر مهن (الضمير مبتدأ) لأن موه من خبره (ومطول ومضى خبران) فتر مهن خبر بعد خبر (أو مطول خبر) موه (ومضى صفة) لأن الوصف يعود وصفه على الأصح وحيث المانع أن الوصف كما قيل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستغنى عنه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى مرفوعها خبر مهن ويجوز خبر موه ارتباط بينهما الضمير المضاف إليه مرفوع (و) علم من تفصيل السبب بالمرفوع أنه (لا يمنع التنازع على) السبب المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرم أخاه لأن السبب) هو وأكرم (منصوب) بأحد العاملين والربط هو جود بالضمير المستتر أو بالمضاف إليه السبب ومنع المضافي للتنازع في السبب المنصوب موه بأنه إن أحلت الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السبب وضمير السبب لا يتقدم عندهم عليه قال المصنف لا بد من تقدم كان موه من اسمين مضاف ومضاف إليه وهذا مما لا يسيل إليه اه فالوجه امتناع التنازع في السبب مطلقا لا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلا على الصحيح كقوله :

ما صاب قلبي وأضناه وبه هـ إلا كراهي من دخل ابن شيبانا

والخام من كونه من التنازع أنه لو كان متلوا ما خلا ما عمل المسمى من الإيجاب ولزم في نحو ما قام وقد إلا أنا أعاده ضمير غالب على حاضر قال المرادى في شرح التيسيل وحذف التيسيل على الخلاف وقال في شرحه على ما قبل ما قام أحد وقد إلا أنا حذف أحد لفظا واكتفى بقصد ودلالة المتن والاستثناء عليه علم من قولنا مذكوران أنه لا تنازع بين عدوين ولا بين عطف ومذكور

(فصل) (إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باقتناع) من البصريين والكوفيين لأن إعمال

بين العامل وهو ثم أن كونه صفة مبنى على أن المشتق بوصف وفيه مذاهب (قوله أو حال من ضميره) أي لا تدخل الإعراب لما ذكرته منصوبا ولا يكون حالا من نفس مطول بخلاف أن خط لأن المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسمون وهو كونه توكيدا وما يدل على فسادهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله وهذا لا يسيل إليه فيه أنهم جوزوا في باب الإخبار بالذي ذلك وانظروا ظروفا سرابا زيد قرب من عمرو وأكرم أخاه لا شك في جواز زيد ضرب أخاه وأكرم أخاه الفرق بين التقديم والتأخير (قوله علم من قولنا مذكور الخ) قال المصنف في سابق ما قبله من المناقشة وأنه ما المانع من ذلك (فصل) (قوله جاز إعمال أيما شئت) قال المصنف في سابق ما قبله من المناقشة وأنه ما المانع من ذلك (فصل) (قوله جاز إعمال أيما شئت) قال المصنف في سابق ما قبله من المناقشة وأنه ما المانع من ذلك

معمول للعاملين مما قبلنا من ادراك ان قول ما يأتي عن افراد انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يهمل ما قبله الفارح عن الرضى فيما يأتي فلا ينافي انه يوافق على جواز احوال الاول والثاني (قوله وسكتوا عن المتوسطات) عبارة لتسهيل والا حتى بالعمل الاقرب لا الا سبق قال الله ما بيني وما احسن تعب المصنف لا اقرب والا سبق لكونه مع إقامة الحكم مفعلا بضمه كل من أهل البلدين ونعموه ما إذا كان التنازع في أكثر من عاملين وإن كان يصعد ذكر العاملين على الخصوص ادعاء أن الثاني أولى بالإعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الأول عند البصريين وهذه الأولوية لشكل على ما أسلفه الشارح من أنه لا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني وقال القنبر في شرحه في محل يتحقق (٣٣٠) فيه نظير بل خال على طريقة البصريين الأخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى بما

كل منهما مسموع من العرب (و) خلاف بينهم في مختار هل هو الأول أو الثاني أو هما على حد سواء أحوال (اختار الكوفيين) منها (لأول لبهم) اختار (البصريون) الأخير لقربه (والى هذا أشار الناظم بقوله إن عاملان اقتضيا اسم عمل قبل فخر واحد منهما العمل والثاني أول عند أهل البصرة واختار عكسهم ذا أسره رجل حاسبان لأن لكل منهما مرجعا حكاه ابن المنج في السبب وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالثة فالمراد وسكتوا عن المتوسط مذهب أهل يثرب على الأول نسبة على الثالث أو الثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوى فيه لمران لم أر في ذلك نقلا (فإن) تنازع اثنان و (أعجلنا) الأول في التنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعجلنا الأخير في ضميره) مراد ما كان أو منصوبا أو مجرورا (بموقام واحد) أو (أو) قام (وخرجهما) أو (أو) قام (وخررت بهما أو خالك وبهضمهم) كالسهراف (بجهد حذف المرفوع) وهو منصوب والمجرور (لأنه فصلة) وهو الذي يفهم من كلام التيسيل (كقوله) وهو الشخص المسمى صانك بلفظ عبد المطلب.

(سكان يثرب كقريش إذا هم نورا شعاعه)

فأعجلنا الأول وهو يثرب فله شعاعه وحلت في حقه من حذفته والتقدير لم يجره ومخاطب بعضهم المين للمصلحة والخصيص الكائن وباللغة المحلقة موضع قرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويثرب مضارع أثنى بالعين المهملة والياء المشددة وشعاعه بفتح العين المهملة صوره والخدمة المضاف إليه السلاح فيما قبله (ولنا) من الأدلة على امتناع حذف المرفوع (أن حذفه ثبت في العامل) وهو نحو (العمل) في شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بفتح الهمزة يعني في المصنف للمعارضة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وإن) أعجلنا الثاني على اختيار البصريين (فإن أحسن الأول المرفوعه) فالبصريون يضمنونه ولا يحد قوته (لا امتناع حذف المدة) عند (و) إن لزوم منه لإظهار قبل المذكور وهو حذف الضمير على التأخر في القفط والرتبة (لأن الإظهار قبل المذكور فجاه) مصرح به (و) غير هذا الباب مجرور به رجلا ولم رجلا) لرجلا لم يمتد الضمير المجرور به المرفوع على الظاهلية بضم ورتبة التغيير الأخير فقد جاء الضمير على التبيين وهو متأخر لظهور رتبة (و) جاء الإظهار قبل المذكور (ف) هذا (الباب) الذي نحن فيه وهو باب التنازع ثم أوضح (بمجرور) قول بعض العرب (خررت في حرمته قومه) بالنصب (حكاه سيوطي) فقد أعمل الثاني وأحرف الأول ضمير الفاعل وهو الراو العائنة على التنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعول الثاني والمفعول لربته

فيه وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الأول أول بالعمل بما سواء والثاني أول بما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله) لا امتناع حذف المدة قال الثاني هذا الدليل لا يفيد وجوب الإظهار لإمكان وجوب الإظهار وجواز مقال الشباب رحمه الله تعالى جوابه أن المقصود بهذا الدليل إثبات وجوب الإظهار بالإحصاء إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قررته شرح السكافية فراجع (قوله) ولأن الإحصاء الخ قال الثاني فيه أخصا لأن جواز الإظهار فيه لترض إيراد الشيء أملا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشباب القاسمي :

جواب هذا البحث أن هذا لا يضرنا لأن المقصود الاستدلال على أن الإظهار قبل الذكر في حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة أن وروده في غير هذا الباب وهذا الغرض يفيد ذلك إذ لو كان في نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا حاصل الكلام أنه لما ورد الإظهار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على أنه ليس ممتنعا في نفسه وحيدانه لا يمنع إركابه فيما نحن فيه لوجود الداعي إليه وهو امتناع حذف المدة واستتباع التكرار بالإظهار فتمت الإحصاء وهو واضح فتأمله (قوله وفي الباب) قال الثاني لا يفيد إيراد الجواز لإمكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد قال الشباب القاسمي جوابه أنه لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الأحكام لوروده ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما يثبت عن العرب على الأعراس ما يبدل دليل على خلافه ولم يبدل هنا شيء على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به السكاني ومن بعده يدل على خلافه لأننا منع ذلك لأنه يثبت شعر يمكن تأويله بإظهار المفرد فلا يقاوم التثنية والتثنية

الصريحين في الإخبار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الأحسن أن يقدم هنا قول المصنف والتسليم لأنه لا يقال له من الكوفيين بل من المخاربة وعبارته بهم الكسائي ومثله من الكوفيين والتسليم وابن حنبل (٣٢١) من المخاربة (قوله لأنه مجرد

أن ينوي الخ) أولان في نفس ضمها يعود إلى الصائغ وهو غير رجال (قوله باعتبار تأويله بالملك كورد) الأحسن أن يقال باعتبار تأويله بذلك أو بما ذكر لأن الإفراد في مقام الجمع من غمائل الإشارة والموصول كإيناف في حاشية النفاكس (قوله والحاصل الخ) قال السلباطي هذا الذي ذكره توطئة لكلام القراء لا حاجة إليه بل منوط بقصود المتن فليتأمل (قوله في ليس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر أن حذفه مطلقا لا يظهر من ليس في الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدكتور صريح قوله فلا يعلم الخ أنه من باب الإجمال لأن باب ليس وقوله عليه أوقع في ليس بداهة وبمعظم قال لو حذف به هنا لفهم أنه عليه فيفهم خلافا المراد وهو عين القيس المطلوب وهذا حسن بخلاف كلام القاصح وقد صرحوا بأن غير كانوا المقصود الأول والثاني من باب هل يجوز حذفه ليل فلا يهاجم ذكره وإخاره مؤخرًا بشكل هل ما قاله فليتأمل اه وما نقله من بعضهم قاله

التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا وروية (وقال ظاهر: جفوني ولم أجب الاختلاء) إني لنجد جميل من خليل مهمل ما حمل الثاني ولصاحب الاختلاء حمل الأول في ضمير هو هو أو المرفوع على التامع على القاطية فتدبر الضمير على الاختلاء المنسوب على القاطية والاختلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم قائل من الإعمال وهو الترك (والكسائي ومقام) الضمير (والسبيل) من الكوفيين (وجوهيون الخلف) الضمير المرفوع على القاطية هي بأن الإخبار قبل الذكر (نفسا ظاهر قوله) هو هو قطعة من جبهة يمدح الحرث ابن جبهة النسائي (لنفي بالأرض لها وأرادها رجال) فليتأمل بهم وكليب (إذا لم يقل لعنفوا) على تقدير إعمال الثاني (ولا أرادوا) على تقدير إعمال الأول ويمكن أن يجاب عنه بأنه أهل الثاني ولم يقل لعنفوا على لفظ الجمع لأنه مجرد أن ينوي مفرد أهل ينصب البصريين باعتبار تأويله بالملك كورد ولهذا قال الموضع بظاهر قوله لم يقل بقوله نعمق بفتح العين المهملة وتفيد القاموس بالقاف أو استروا الأرض شجروا بذت بالياء الموحدة لا للمضمة المتعددة أي طلبت ربهم يسكنون الموحدة منها هم قائل ينصب وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كميد جمع قبيل الحاصل أن العمل لأحد الباطنين في المتنازع عليه ويصل للمحمل في ضميره سواء اتفق مطلقا أم اختلف (والقراء يقول أن استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان المعطف بالواو كالمضمر (فالمعمل لها) لأنها لما كان مطلقا بها واحدا كانا كالعامل الواحد (هو قاموا بعد أخواك) فأخوات مرفوع عنه بظاهره فيكون الاسم الواحد عالما للمعنيين المتساويين لفظا ومعنى وهو ممكن لأن السورين يحصلون القواميل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول قائم بالوجهي ثم قال ويجاز عند القراء وجه آخر وهو أن يأتي بفعل الأول جهة واحدة فصلا بعد المتنازع فيه فيحصل بطور الإخبار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح من القراء اه (وإن استغنا) أي العاملان في طلب المسمول لأن كل واحد يطلب مرفوعا (أخبرته مؤخرًا) وجوبا (كضربتي وخبرتي) أي خبرتي (أخبرته مؤخرًا) أي خبرتي (أخبرته مؤخرًا) أي خبرتي عن الظاهر هي بأن الإخبار قبل الذكر لم يخلطه بها من حذف القاطية هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع مع إعمال الثاني (وإن) أحملنا الثاني (احتاج الأول لمصوب لفظا) وهو ما يصل إليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر (لأن أوقع حذفه) أي المنصوب (في ليس) ظاهر (أو) لم يقع في ليس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب هل وجب إخبار المسمول به مؤخرًا) من المتنازع فيه في المسائل الثلاث الأولى (تحرر استغنى واستعان هل زيدا) فالأول يطلب زيدا مجردا بالياء والثاني يطلبه فلا لأنه استوفى مسموله المجرور يصل لأحد الثاني وأخبرنا ضمير زيد مجردا بالياء مؤخرًا وقذا به والذي حنا على ذلك بالواو أخبرناه مقدمًا قبل استئمان يوم الإخبار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في ليس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية صو (كشعر كان زيد صديقا إياه) فكشفت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لها فأحسنا الثاني فيهما أحسنا الأول في ضميره مؤخرًا (و) الثالثة صو (ظننتي وظننت زيدا محلا) ظننتي يطلب زيدا قائما فلا وضو لا نايا وظننتي يطلبها مفعولين فأحسنا الثاني ونصبنا زيدا قائما في الأول يحتاج إلى قائل ومفعول ثان فأخبرنا القاطية مقدما مستترا وأخبرنا المفعول الثاني مؤخرًا وقذا به المصوب في المسئلة الثانية والثالثة لأنه حذف في الأصل

(١١ - صريح - أول) الشباب القاسمي فإنه وجه القيس بأن المتبادر استغنى هل زيد بقرينة معمول لتقبل الثاني يعني مع أن المراد استغنى بريد أمالو أريد استغنى هل زيد فينبغي جوار حذف إذا المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يتناسب المقام فإن المصنف صرح حذفه لأنه دليل (قوله لأنه حذف الأصل) قال الشباب القاسمي المجرور للحذف يرى أنه صار ضمة أو في

مردنها (قوله قيل في باب ظن وكان) وعدم تشبيل الخارج لكان دليل على إسقاطها من نسخة وانظر ما وجه ذلك وعدم حيا الظن مع  
أن التعليل الأول مطرد فيها لأن خبر حاسر نوع في الأصل والقول الثاني يأتى فيها بم تعليل الأخير لا يجرى فيها فإن الحذف دليل إنما هو  
في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كاسر (قوله قيل يظهر) ظاهره أن القائل بذلك يمينه ويبنى لصحيح  
جواز بل يمينه كلام بن حالك في شرح التعليل وقد يقال إظهاره بخرجه عن السماع كما قيل فيها إذا لم يطابق المفسر (قوله لأنه حذف  
الخ) قال الثاني إن قلت هذا الدليل يجرى في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منه دليل المتع من الثاني وهو تبيينه العامل وقطعه جاز  
في الحذف من الأول فيمتنع وقد بين (٣٢٢) أنه جاز قطعه تبيينه جازة من الإيلاء العامل أما هو معناه معنى وقطعه من العمل فيه

هو عدم عمله في تلكه  
وفما يرادفه ولا يظن  
أنه إنما يجري في الثاني  
دون الأول فخصه من  
المعمول بالعمل الثاني  
حيث لا يتوجه الاغراض  
على الدليل المذكور به  
حذف الفصلة مع أن ما لها  
متبع للعمل فيها لأن  
التبني بالمعنى الذي ذكرنا  
منتف عن حامل الفصلة  
(قوله نحو علي الخ) قال  
الدنوسري إذا أحملنا به  
الثاني تبين أن يقال طائي  
وحلب الزيدين فالتبني إياه  
للطائي وقال السبائي  
هذا المثال من أفراد  
لمسته الآية كما يظهر  
بالتأمل لقول الفارح  
فلا عن أبي حيان فلا بد  
أن يقال إياه مقدما أو  
متأخرا لا يوافق كلا المذهبين  
"الآيتين" في المدة  
المذكورة (قوله يختلف  
الفهر من الخ) قال الدنوسري

لا خبر جتنا (وقيل في باب ظن) وكان (بضم مقدما) كالمرفع لا مرفوع في الأصل فيقال  
 ظني إياه وظننت زيداً قائماً هكذا مثل أبو حيان في التنكح الحسن بالضم من مفعلاً ولا يتعين بل يجوز  
 الصلة نحو ظننته على ما تقدم من اختلاف الجميع وقرئ الخارج بما لا يه في خرج الكافية ولا يجوز  
 تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل والتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضر ولا  
 يخل بل (يظهر) كافي المسئلة لا يزال مخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظني قائماً وظننت  
 زيداً قائماً (وقيل) لا يضر ولا يظهر بل (يعدل وهو الصحيح) لأنه حذف دليل (فإن الحذف يدل عليه  
 قال ابن عصفور وهذا المذهب أسهل وأذهب لأن لإخبار قبل الإدراك والفصل بين العامل والمفعول لم تدع  
 ضرورة إليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جواز حذفه وشرط الحذف أن يكون  
 المحذوف مثل التثنية أفراداً ونذكراً وفروهما فإن لم يكن مثله لم يضر حذفه نحو ظني وحذف الزيد بن  
 ثابتين فلا بد أن تقول إياه متقدماً أو متأخراً ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في التنكح الحسن (وإن كان  
 العامل من غير يائي كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المصوب لفظاً أو محلاً لأنه منفصلة مستغنى عنه  
 فلا حاجة لإخبار قبل الإدراك) كضمير مفعول خبر بن زيد (ومررت بمفعول بن زيد) (وقيل يجوز إخباره كقول  
 إذا كنت ترحبه ويحبك صاحب) - جهارا فكيف في الغيب أحفظ لقول

فأهل الثاني وأخرون الأول (وإذا) البيت (خبر وقرأ عندنا الجمهور) ولم يوجب في التوسيل  
حذفه بل جملة أولى وأولى ما تقدم أشار لناظم بقوله :

ثم قال ولا شيء من ذلك عندنا بل حلف الزم ان يكن هو خير . واخره ان يكن هو الخبير

(مسئلة إذا) اختلف الخبرته ومفسره ضمير (احتاج العامل الممثل إلى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج إليه (خبراً عن اسم وكان ذلك لاسم) الخبرته (محتاجاً في الإفراد والتذكير أو غيرهما) من التأنيف والثنية والجمع (للاسم المضمرة وهو) لاسم (المتنازع فيه وجب السؤل) من الإضمار إلى الإظهار وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأظهر أن يمكن ضمير خبراً له ضميره ما يطابق الخبراً فهو أظن ويظن أن أما الزيد بن أخوين وذلك لأن الأصل قبل الإحمال (أظن ويظن) الزيد بن أخوين) بالثنية فلهما (فأظن يطلب الزيد بن أخوين) فعولين ويظن يطلب الزيد بن فاعلاً وأخوين

يقول من قول المستف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليأمل (قوله خبر من اسم الخ) قال القاني تبع فيه النظم وهو لطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمى عتاقا للمسرلة إلا أنه جعل الخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمى لأن عتاقته إنما تحصل بإفراذه وهو بعد لم يحصل (قوله المخسرلة) أي الضمى بدليل التصريح به ليا سيحي (قوله وهو المتأرجع فيه) قال القاني يجب انحصار التأرجح فيه مع أن التأرجح في اسمين معا والجواب أن المخسر بالإضافة إلى الاسم المخبر عنه (قوله وجب العمول إلى الإظهار) وكذا إن أشبع كون المعمول ضمرا قال ابن معطي في شرح الجزولية يقول إن نودي أنك إن أمله الأول قطع إن نودي أنك في هذا الحالت كما أي إن نودي أنك أكتب أكتب أكتب لا يجوز الكتابة هنا لأن الحال لا يجر من الأجر قاعدة لفظا الحال كالأولون كتب المسائل وهو شرح الإيضاح لابن الجهمان لا يجوز التأرجح في الحال لأنها لا يكتفي هنا

(قوله وجوابا) قال الثاني انه لا فساد في ذلك إذ طالب العامل للمفعول إنما هو توجوه إلى معنى المفعول ومادة لفظه وأما صورة لفظه  
 فمرجعه إلى الواقع في نفس الأمر على أن صورة التشبيه إنما حصلت بعد لفظ أو ظن وإعماله اه وهو أظهر من جواب الفارح  
 وبه يندفع النظر الذي قاله الفارح وكذا قال الشهاب بحجب يمنع أنه لو تنازع في معنى لأن مطلق الآخرة الصادق بالمتى ولا إجماع فيه  
 بل هو أمر معلوم ولا يحتاج إلى إظهاره أن المتكلم لما قصد أن يأتي بمفعول ثان من مادة الآخرة تنازع فيه التعليل لم يطلب كل منهما أن يسطر مكتن  
 بالصفة التامة له (هذا باب المفعول المطلق) أخره من المفعول به المتقدم ل باب لمدى الفعل ولزومه نظراً لأن ظاهره أخرج  
 للإعراب لأنه لو لم لا تنسب بالتفاعل وتقدم بان الحاجة للمفعول المطلق قال الرضي لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجهه لفاعل الفعل  
 المذكور وقوله ولا جل قبحه به صار قاعلاً انتهى وتضمن أن صيغ المفعول المطلق التي هي (٣٣٣) صيغ المصادر بعضها للآثار والحاصل

بأنه المفاعل المسمى بلفظ  
 المصدر كما سيأتي من السيد  
 وقال السيد أنه بلا فساد  
 في رسالته في الحاصل  
 بالمصدر بعد أن نقل كلام  
 الرضي وأنت عجب بأنه  
 لا يفتل في مثل الحسن  
 والموت إذ لا يفتل فأعجب  
 وإجماعه قاله فإن قال  
 المراد بيان حقيقة ما مر به  
 من بقاءه من قام به لا بيان  
 حقيقة حلقا قلت مقام  
 التصريف يأتي عن  
 التخصيص على أنهم صرحوا  
 بأن ما اشتمل عليه الفعل  
 مطلقاً إنما هو التأثير وإنما  
 كون المفعول المطلق بمنزلة  
 عيني على عدم الفرق بين  
 التأثير والآخر فلو لم يجره  
 التأثير والآخر في كل مصدر  
 جاء منه فعل فالوجه أن  
 يقال أريد بالتأثير ما بهم  
 الحقيقي وما نزل منزله

المفعول) ثانياً لأنه أخذ مفعوله لا لوجهه بل المتكلم المتصلة به (فأما الأول) وهو أن (فصبتنا  
 الأسمن وما للزبدن آخرين) على أنها مفعولان لأهل (وأخرنا في الثاني) وهو يفتل (عصمه  
 الزبدن وهو الثاني) في مثنى مثنى في مفعول الأول (وبل علينا المفعول الثاني) ليطناني  
 (بحتاج إلى إظهاره وهو خبر) في الأصل (عن به المتكلم) المتصلة التي هي الآن المفعول الأول بعد  
 دخول يطن (والباقي مفعول الآخرون الذي هو غير المصدر الذي يأتي به لأن إياه مفرد والآخرون تلبية  
 مدار الأمر من إظهاره مفرداً ليوافق الخبر عنه) وهو الثاني (وبين إظهاره مثنى ليوافق المصدر) وهو  
 الآخرون (وفي كل منهما محذور) لا يحبس عنه (فوجب المفعول إلى الإظهار قلنا أحاطوا في الخبر  
 عنه) وهو الباقي الأفراد (ولم يضره مخالفة الآخرون لأنه) أي أحاط (اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره  
 هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضح بما جاز على سبيل البحث (والذي يظهر في ما ذكره من  
 التنازع في الآخرون لأن يطن لا يطلب لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد) وجواباً أن التنازع فيه  
 مطلق الآخرة من غير نظر إلى كونه مفرداً أو مثنى فإنه صاحب المتوسط بمنزلة وفيه نظر لأن التنازع  
 لا يكون في معنى (ومن الكوفيين أنهم أجابوا فيه وجوباً من حلقه إظهاره) مقدم على وفق الخبر عنه  
 فيقولون على الخلاف أن يطناني الزبدن آخرين ويحذفون أحاد لآلة الآخرون فيقولون على  
 الإظهار أن يطناني إياه الزبدن آخرين كذا مثله في شرح الحاشية مقدماً لأن اللفظ المختص به ثانياً  
 وهي تأخير المصدر مفردة هنا وإن أمكننا الثاني فالحكم فيه كاسبق من وجوب الإظهار ومن إجماع  
 الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يصح ما ذكرناه لأنه لا يرد في شرح القبول وفيه البحث السابق

( هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول )

بنوع صلة (صداً) منصوب بصدق (غير مفيد) صلة صدقاً (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمفيد  
 بخلاف صلة الماحيل لأن صدق المفعولية عليها مفيد بالجار كالمفعول به المفعولية والمفعول فيه  
 والمفعول منه وهذه من المصدرين وأما فهم فلا يسمى مفعولاً إلا المفعول به خاصة ويقول  
 في فهمه مفعول بالمفعول الموضح في آخره (وهو اسم المفعول المطلق) هو اسم يؤكد عامته فيفيد ما أفاده  
 العامل من الحدث من فهم زيادة على ذلك (أو بين نوعه) أي من "أما غلبه زيادة على التوكيد

لشاركته إيماني كونه نسبة بين الفاعل وحدث فقام به بحيث صار قاعلاً لا جل قبحه (قوله أي الذي) أشار إلى وجه تسميته بذلك لأن قيل  
 لا يسمي قبل المصدر مفعول ولم يقيد بشيء فالجواب لأنه الذي فعل حقيقة ويرد عليه كسر لفظه لاجل لا التعليل فليس يقبل وجه  
 تسميته بذلك كون العامل يصل إليه لا يصرح به لا لظن لا يصدق به دائماً (قوله يؤكد عامته) أي قال الذنوبي قاله العام من غير معنى  
 المراد أنه يؤكد مصدر عامه ولا يصح حل العبارة على ظاهره لأن الفعل دال على زمان والتفسير للحدث والمصدر لا يدل إلا على الحدث  
 فلم يتحداً والاتحاد مشروط بالتأكيد القاطن الذي حدثت من نفس قولك خبر به خبراً بآخر بار قال الأثير ليس هذا من  
 التأكيدي القاطن بل من التأكيدي الراجع لتجوز كالتفسير والحين انتهى وتضمن المقام يطلب من حاشيته على الألف (قوله أو بين نوعه)  
 قال الذنوبي يؤكد من كون المصدر مفعولاً فيقول إن خبر عن شرح التنازع في باب الإطلاق دال على إمام الحرم أنه لا يصح أن يكون  
 مطلقاً قولك أنت مطلقاً لا مطلقاً لأنه مفعول لا يكون إلا تأكيدياً من وجوه الرد أن المفعول المطلق مبنى أيضاً فثبت

لا يمنع كونه مفعولا مطلقا كما ذهب ابن حجر وأبو قحافة بين قوليهما فلا يضر أن اليمين النوع والمبين للمعد كل منهما يؤكد أيضا  
لكن لما كان المقصود بيان النوع والمعد اقتصرنا عليهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد بين النوع والمعد صور  
حرفي الأمر أو ضربا شديدا (قوله أو معدة) إن قصدناه كلامه المحصر في الأرواح الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيدا أو ما  
لا يحد فراقا بينه وبين الحرب زيدا وذلك لا تأكيده فيه قلت المصدر في الأصل يؤكد قيامه بجميع أفعاله في الأصل وبهذا بين اسم الفاعل  
وإنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فانهم وإنما يفسرهما معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يرضى  
له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خيرا) قيل لا حاجة إليه لأننا نفعل المطلق من المنصوبات والخبر من  
المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا فكبر كان ضربك حربا شديدا بأما مثله المصنف ويرد بأن المصنف لم يذكر نصب المفعول المطلق  
في تعريفه ولعمري ما فعل لأن النصب حكم من أحكامه فأجله في التعريف مورد (قوله أو ضربك الأمر) قال السلباطي سيأتي في كلام  
الموضح قريبا أن نحو هذا ما ياب فيه صفة المصدر عنه لأن خبره ضربا مثل ضرب الأمر فكان الأولى التثنية بطربا شديدا انتهى  
وقال المصنف رحمه الله في الخواص قال ابن معلى النوع إما مكررة موصوفة أو موصوفة باللام وأورد عليه فقبل أو مضاف نحو ضربته  
حرب زيدا وأجيب بأنه من باب ضربته موصوفا إذ يستحيل أن يضرب الإنسان ضرب غيره فالأصل ضربا مثل ضرب ثم حذف  
الموصوف ثم المضاف وأجيب بأن (٣٣٤) هنا موجود في ضربته الضرب المجهول إذ يستحيل إخراج الضرب المجهول عما يوقع

مثلاً جواب الجويني بأن ذلك يرجع إلى كونه موصوفاً لأن ذا اللام الجنسية لا ينصب على المصدر إلا إذا وصف لفظاً كضرب الضرب الشديد أو تخديراً كضرب الضرب أي الكامل على حد قولهم زيد هو الرجل أي الكامل في الرجولة قال الدوسري فائدة قال بعضهم هل الفعل الواحد ينصب أكثر من مصدر

(أو بين) عدده) أي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التركيب (وليس) هو (خبراً) من  
لايتأثر (ولا حالاً) من غير (نحو ضرب ضرباً أو) ضرب مع (ضرب الأعداد أو) ضربت (ضربتين) قالوا  
مثال لما ذكره كطوله والثاني مثال لما بين نوعه الثالث مثال لما بين عدده (بخلاف نحو ضربك ضربتان  
و) ضربك ضرب أليم) فإنه وإن بين العدد في الأول والسر في الثاني لو صفه بأليم فهو خبر عن ضربك فلا  
يكون مفعولاً مطلقاً (و) بخلاف (مفعول مديراً) فإنه وإن كان تأكيداً للعامة فهو حال من الضمير  
المستتر في عامه فلا يكون مفعولاً مطلقاً وإلى أن المفعول المطلق جيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله  
«توكيداً أو نوماً بين أو عدده» (وأشبه ما يكون المفعول المطلق مصدراً) كما تقدم من الأمثلة (والمصدر)  
كما قال الناظم اسم ماضٍ الزمان من ماضٍ العمل وهو (اسم الحدث الجاري عن الفعل) وليس عدلاً ولا  
مبدوءاً بجم رائدة لغز المعالجة كما قال الموضح في باب إعمال المصدر (وخرج هذا القيد) وهو الجريان على  
الفعل (مضارع) فلو كان ماضياً لكان (مضملاً) فمثل غسلوا وتوضأوا وضوءاً أعطى عطاءه فإن هذه الثلاثة  
(أسماء مصادر) وليس مصادر لعدم جريانها على أفعالها لأن الغسل قياس مصدره الجاري عليه  
لاغتساله وتوضأوا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجاري عليه الإعطاء وخرج

واحد أم لا ثم أحل أن المصدر المكرر لا يخلو من أن يكون حين الأول أو لا فإن كان حين الأول نصبها الفعل على أن يكون الثاني تأكيذا  
للأول وكذا الثالث فهو حرم من حرميا وحرم من حرميا وحرم من حرميا وإن لم يكن حينه فهو حرم من حرميا وحرم من حرميا فلا ذهب  
الأكثرون منهم إلا خفف وابن السراج والمبرد إلى أن الفعل لا ينصب بل ينصب الأول فقط والمكرر إما بدل أو منصوب  
بإختار فعل وذهب السهرافى وبعه ابن الطراوة وابن طاهر إلى أن الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وإن اختلف أنواعها ومذهب  
الجماعة أصح (قوله) وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا (صرح السيد بأن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أى الأثر لا المصدر الذى هو  
التأثير قال وإطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والأثر انتهى) وقضية أن صيغ المصادر بمينا  
موضوعة للأثر الحاصل بتأثير الفاعل للمسمى بلفظ المصدر كما أنها موضوعة لإيقاع ذلك الأثر ولا يلزم التحرز في كل مفعول مطلق ولا سبيل  
إليه لو جردا ما واد الحقيقة من ببادر معان من غير حاجة إلى القرينة وفي هذه التمييز بين التأثير والأثر وإن صرح به ابن سينا فظرا لأنهما  
من مقولتين مختلفتين فالأول من مقولة الفعل والثاني من مقولة لا تفعل وقال بعض المحققين الاتحاد الخارجى بين التأثير والأثر  
على ما هو وأبى الأشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فإن شقوه الحاصل من التمسس في اليقظة أمر موجود لكن  
إذا نسب إلى التمسس يسمى إضاءة وإذا نسب إلى اليقظة يسمى استضاءة انتهى ركامه أراد بالاتحاد الخارجى أنه لم يتحقق في الإضاءة  
والاستضاءة في الخارج أمر واحد بل الضمور لا لا يصح الحكم بأن النسبة التي هي من الأمور الاختيارية هي عين الوجود الخارجى  
وقوله لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينا من أن العلم والمعلوم واحد بالصفات وبالاعتبار الثاني وفي كلام

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله الفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب جميع المصنف لأنه ظاهر في أنها يدلان على شيء واحد وإنما امتازا بالجرمان على الفعل وحده إلا أن يحمل قوله اسم الحدث على ما هو أهم من اسم الحدث بلا واسطه وبواسطة ليدخل اسم المصدر لأنه اسم المصدر الذي هو اسم الحدث إذ لو حمل على قدره لم يخرج قوله الجارية في إخراج اسم المصدر بل كان قول عرج اسم المصدر لأنه اسم لفظ المصدر لا اسم الحدث لأن معنى اسم الحدث اسم مذكور في الحدث كأن معنى اسم المصدر اسم مذكور لفظ المصدر فتأمل (قوله لأن جهنم جزاءكم جزاء مؤفورا) قال القاني في التمثيل بما يدل في مصدر مثله لظن إذ قوله جزاءكم وإن كان لفظه مصدرا معناه الجزى به فله جهنم فمضى الآية إن جهنم هي التي ما الذي أنتم جزون به وفي الكشاف ما نصه وانصب جزاء مؤفورا بما في فإن جهنم جزاءكم من معنى تهازون أو على الحال لأن الجزاء موصوف بالمؤفور انتهى قلنا جعل الأول جعل التنصب بمعنى الفعل الذي تضمنته الكلام لا بلفظ المصدر فتأمل منه صفا (قوله سر بال طباخ) السر بال تنصب (قوله أصلا) قال الدوشري (٣٣٥) ينظر على مذهبه هل الوصف فرع

الفعل أو فرع المصدر (قوله لأن الفرق الخ) قال الدوشري قد يمنع ذلك فإن قيل هذا خاص بالألفاظ ولا قاعدة إذا لم يكن كذلك قلنا بل قاعدة إذا لم يكن كذلك لعل في ذلك إذا كان نقص من الأصل وتوسيع الطريق إذا كان مساويا لأصله وما ذكره هنا أن الفرق لا بد فيه من معنى الخ لا يخالف ما ذكره في جمع المذكر السالم من قولهم لتلا يلزم مرة الفرق على الأصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو نقص ولا يعود أن يكون أريد من أصله لأن الفرق هنا معناه الأول من غير مربوطة هنا ليس كذلك

يقولنا وليس هنا نحو حماد لما للحمدة وقوله ليس مبدوءا بيم زائدة لغير المعاملة نحو مقتل بمعنى القتل فإنهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فلول المصدر معنى وعلول اسم المصدر لفظ المصدر واسم المصدر مصدرا لأن منه صدر عنه أي أخذ منه كصدر الإبل للسكان الذي ترويه ثم تصد عنه (و) المصدر المنسوب على المفعولية المطلقة (فامله أما مصدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فإن جهنم جزاءكم جزاء مؤفورا) جزاء مفعول مطلق وماله جزاءكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا نحو أجهنم إيمانك تصديقاً وقوله الجزى لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها (أرما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تصحيد ولا ناقص ولا ملحق من الفعل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التنجب فلا يقال ما أحسن رد أحسا والأفعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والأفعال الناقصة فلا يقال زيد قائم ظنفت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبتدئين اسم التفضيل والصفة المفضلة قاسم الفاعل (بحر والصافات صفا) واسم المفعول نحو الخبر ما كوى أكلا وأمثله المبانيفة نحو زيد حراب حربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قياما وأما قوله : أما الملوكة فأنف اليوم الأهم : لوما وأبجهم سر بال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البدل وإلى ما نصيب المفعول المطلق أشار الناظم قوله : بمثله أو فعل أو وصف لنصبه وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب الصريين وإليه يرشد قول النظم : ذكر في الأصل فذكر في مذهب (وزعم بعض الصريين) كالفارس واختاره الفصح عبد القاهر (أن الفعل أصل للوصف) فيكون فرق الفرق (وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لها) أي للمصدر والوصف ووزعم ابن طينة أن الفعل والمصدر أصلا وليس أحدهما مشتقان من الآخر والصحيح الأول لأن الفرق لا يبعده من معنى لا أصل وزيادة الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين (فصل) (ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة) (كسر السير) (أحسن السير) والأصل سرت السير أحسن السير حذف الموصوف دلالة إضافة صفة إلى مثله عليه وما يثبت

(فصل)

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدوشري يشعر بأن الأصل والمفعول المطلق أن يكون مصدرا وإن كان إطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لأن السوط ليس دالا على المصدر اللهم إلا أن يقال المراد به دلالة عليه إشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما فليتأمل (قوله والأصل سرت السير أحسن السير) ندر المصدر معرفة وقدرة ابن الناظم في ذكره فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال الثاني يلزم من تقديره كسر قوصف السكر بالمعرفة عن تقديره مع قابال وصف المعرفة بال بالاضاف واجب بأنه لا يجوز في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله روحه ومن ثم أي من أجل أن الموصوف أحسن أو مساو لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالاضاف إلى مثله أي صورة ذالبواق كلها أصل من ذى اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعرفة الخ لظن ما يلزم من هذا اللزم وقال الدوشري لا يشكل على قوله والأصل الخ ما قال القاني أنه يلزم وصف ما فيه ال بالخالي منها وهو

هذو لأن كلامه محدود بمجراد وصفه بما فيه أو بالخصائص التي فيها انتهى فليتامل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتغال  
 خلافة بين أهل الفقه والفتوى لا تطبل به ذكره الدوشري ورأيت بخط لصف بهامش الآية ابن معطي الصامان يتخلل شرب حل  
 جميع بدنه ويضم طرفه (قوله وضربت ضرب الأفعى) قاله الدوشري قاله الثاني التثنية غير مطابق لأن حقة المصدر لم تقع فيه صفة  
 والجواب أن التثنية باعتبار مثل المصدر هو صفة مذكورة كما كانت عبارة أن تطبق به فإذا لم ير أن هذه الصفة حذف وأضيف ما أضيف  
 إليه عنها ويذهب أن يزداد ضرب الأفعى على ما قلناه لا ليس واحداً ما ذكره مما يذهب (قوله إذا لا أصل الخ) إنما كان لا أصل ذلك  
 لأنك لا تفضل فعل غيرك (قوله إذا أضيف إليه) قال الزرقاني إذا أضيف إلى المصدر ما أشد مضاف إلى المصدر مضاف  
 إليه أشده فإن قلت الصفة لم تضاف إلى المصدر الذي هو موصوفها فالجواب أنه لما كان مثله في كونه مصدراً قيل لها مضافة إليه (قوله  
 وهذا) الرشد العيش الطيب والخصب (قوله مذهب سيبره) أن ذلك إنما هو حال الخ قال الدوشري هو واضح في نحو فكلا منها  
 وهذا وأما نحو سرت أحسن البراءة الصفة فيه معرفة فالحال فيه غير متأني لاها لا تقع معرفة على مذهب نيليني أن يؤول على وجه  
 غير الحالية بأن لم يرب مصدرة المذوف (٣٣٦) أو غير ذلك (قوله لا لجازت قامت الخ) قال الدوشري قد يرد بآء لا يلزم من عدم

منا به انتصب (واشتمل الصماء) والأصل خمسة الصماء لحذف الموصوف ونائب صفة متناه  
 (ومضرت ضرب الأفعى) لا أصل ضرباً مثل ضرب الأفعى لحذف الموصوف (وهو ضرباً) ثم  
 اخصاف (وهو مثل وصح وقوله لتلك السكرة) أن أضيف معرفة لأنه لم يكتسب التحريف من المضاف إليه  
 لتوطف على الإبهام وتبدأ بالبناء المستند فهو كذلك حقة المصدر إذا أضيف إليه نحو سرت أشد السهر لأن  
 الصفة هي الموصوف في المعنى وإنما قد سدت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام  
 الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق يبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل ومخالفة ذلك في شرح  
 القطر فقال وليس مما ينوب من المصدر صفة هو فكلا منها وهذا خلافاً للمرجع وهو أن الأصل أكلا  
 وهذا أنه حذف الموصوف وأما صفة ما به انتصب انتصاباً ومذهب سيبره أن ذلك إنما هو حال  
 من مصدر العمل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون لا كل وهذا ويدل على ذلك أنهم يقولون سهر  
 عليه طويلاً فيقيمون الجار والمجرور مقام الفعل ولا يقولون طويلاً بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر  
 وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل بالحقائق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير  
 المصدر (هو جنداه) بالصب (ألفه جالسا) فعبد مفعول أول لا ظن وجالسا مفعول الثاني والهاء في  
 ألفه ضمير المصدر لأنه على الانتصاب على المفعول المطلق هو من تابة عن مصدر مؤكد فيكون  
 التقدير أظن ظناً أو من نوعي فيكون التقدير أظن ظناً كالتقديره الخارج بما للفصل فيه بهذا قال الموضح  
 في الحواشي والذي يظهر أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله :  
 من كل ما نال القتي . قد ناله إلا التحية

وقوله عدم مجراده فليتامل  
 (قوله أو ضميره) قال  
 الدوشري ينظر ما وجه  
 مخالفة الأسلوب حيث  
 تكرر الألف وحرف الثاني  
 بالإضافة وكذا يقال  
 فيما بعده (قوله بالنصب)  
 قال الدوشري احتذر  
 بالنصب عن الرفع فإن  
 الضمير حيث لا مفعول  
 أول وجالسا مفعول ثانٍ  
 والفاء على مستقر واحدة خبر  
 جنداه ويجوز حال  
 الانتصاب أن يكون من باب  
 الاشتغال ويكون مفعول  
 العامل المذوف الثاني  
 محذوفاً ويقبح رفع جالس  
 ورفع جنداه على الإلقاء  
 لتوسط العامل ويكون

وهو هنا سراقه لقرآن بدرس . والمرة عند الرشا إن يلقها ذئب

الضمير منصوباً على أنه مفعول مطلق ووجه قبحه أن قوله يقتضي عدم احتباره ونما كيد يقتضي احتباره فيتنافيان اه وهو  
 الشباب الفاسي النصب على الاشتغال إذا كان الجاء لعبد الله وعبارة انظر هل الحكم بأن الجاء للمصدر على سبيل الوجوب أو لا  
 فيجوز أن يكون لعبد الله على أنه من باب الاشتغال بأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتأمل اه وفيه رد على الثاني حيث عين كون  
 الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي أن الضمير العائد إلى المصدر يجوز  
 أن يكون مؤكداً وأن يكون نوعياً فيكون قوله إنما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدغم لما يعلم من كلامه أنه حالتين فليتامل  
 (قوله إلا التحية) قال الدوشري المراد بالتحية الملك هنا (قوله هذا سراقه لقرآن بدرس) في حواشي التسهيل ولو ذم أن القرآن مستند  
 وأن اللامزة الدالة مثلاً في محسبكم يكن بعيداً قال الدمامي وهو جليل يكون قوله سراقه خبراً أول لظاهر قوله لقرآن بدرس خبراً ثانياً لكن  
 في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقاً أو دعوى زيادتها في المبتدأ فإن كان المراد  
 الأول أشكل بما صرحوا به في باب نواصب الفعل أنها تزاد ومثلاً لذلك بشعر إنما يريد أنه يلحق بضمك الجسم وإعماجهل الشاوع  
 والموضح الضمير في بدرس مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به لأنه يلزم عليه معنى الفعل إلى الاسم الظاهر ومضمرة معاو هو ممنوع ومعنى البيت

كانه القسودا على ما بينه من رجل من القراء بعض من اقلية ما يراى ويضل الرشا وانما صوره ذنبا لم يصح عمل اخذها لا تقتضى  
 ان قوله ذاب بالذال المعجمة والمهزلة والياء وشا بضم الراء جمع رشوة والذال ما بينى قال يبراق بضم السين اظنسر الا الصحاح وقال ان قوله  
 عند الرشا متعلق بذا لبطافيه من معنى التأخر لا يقتضى ان ذاب بالذال المعجمة والثون وشا بكسر الراء وهو الحبل وان الضمير في بها جازم  
 على الرشا وانته لان الرشا في معنى الاقتران معنى اليك ان سر القدر من القرآن فخدم والمرء يتأخر عند اشتغاله بما لا يهم كن امتهن  
 نفسه في السق وارعى الارضية في الآبار (قوله فتدبره لا اعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قاله نوثرى يرد ذلك على من يزعم ان الكلام  
 في ضمير المصدر والضمير في الآية جازم الى هنا بابقه وهو ليس بمصدر ليعذب ووجه الرد ان الضمير جازم الى التعذيب وهو بمعناه  
 في قول قيل يلزم على ذلك خلوص الصفة يعني لا اعذب بها احدا من العبد من ضمير الموصوف اعني هذا با قلت قال شيخنا الإمام علامة الانام  
 ابو بكر هذا نظير محذاه او جذاقة اذا كانا بوجه جذاقة كنية لم يكونا اشتغال جملة الصفة على اسم معنى الموصوف كافياني الى ربط لان الضمير  
 بمعنى التعذيب والتعذيب والمذاب واحد ثم ابدأ باحسان شرح ذلك في هذا (٣٢٧) فليراجع اه و مراده من زعم اللغاني

(قوله ذاب بالذال المعجمة والمهزلة والياء وشا بضم الراء جمع رشوة والذال ما بينى قال يبراق بضم السين اظنسر الا الصحاح وقال ان قوله  
 عند الرشا متعلق بذا لبطافيه من معنى التأخر لا يقتضى ان ذاب بالذال المعجمة والثون وشا بكسر الراء وهو الحبل وان الضمير في بها جازم  
 على الرشا وانته لان الرشا في معنى الاقتران معنى اليك ان سر القدر من القرآن فخدم والمرء يتأخر عند اشتغاله بما لا يهم كن امتهن  
 نفسه في السق وارعى الارضية في الآبار (قوله فتدبره لا اعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قاله نوثرى يرد ذلك على من يزعم ان الكلام  
 في ضمير المصدر والضمير في الآية جازم الى هنا بابقه وهو ليس بمصدر ليعذب ووجه الرد ان الضمير جازم الى التعذيب وهو بمعناه  
 في قول قيل يلزم على ذلك خلوص الصفة يعني لا اعذب بها احدا من العبد من ضمير الموصوف اعني هذا با قلت قال شيخنا الإمام علامة الانام  
 ابو بكر هذا نظير محذاه او جذاقة اذا كانا بوجه جذاقة كنية لم يكونا اشتغال جملة الصفة على اسم معنى الموصوف كافياني الى ربط لان الضمير  
 بمعنى التعذيب والتعذيب والمذاب واحد ثم ابدأ باحسان شرح ذلك في هذا (٣٢٧) فليراجع اه و مراده من زعم اللغاني

أى بدروس الدرس وقد نلت القليل ولو صرح بالظاهر لم يندر ولا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو)  
 لما في اعذبه هذا (لا اعذب بها احدا) فتدبره لا اعذب هذا التعذيب الخاص بالضمير هنا نائب عن المصدر  
 التوحي نصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه يفسر بذي أن تكون ألف في القليل والدروس  
 للجنس لا للمصدر لان كان نوعيا ايضا (أو) من (اشاره قاله) أي إلى المصدر سواء كان اسم الإشارة متبوعا  
 بالمصدر أم لا فالاول (كخرجته ذلك الضرب) بالصبر الثاني كخرجته ذلك فذلك في المثالين مفعول  
 معطوف نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التيسيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة  
 المقصود به المصدرية وذهب سيوريه والجمهور الى أن ذلك لا يفسرط ومن كلام العرب قلنت ذلك  
 يعيرون به إلى الظن قاله المراد في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (مخرجتني بنضاً) فبنضاً مفعول  
 معطوف نائب عن شأنه في التلخيص مصدر وشئ بكسر التون مرادف البنض (وأحييت مقة) لمقة مفعول مطلق  
 نائب عن حجة فإن اقية بكسر الميم مصدر ومق مرادف لمقة (أو) من (مرادف له) لا بد من جعل المصدر معطوفاً على  
 من غير حافى الجدل فتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جعل بالكسر) مرادف لخرج وظاهر كلام الموضح  
 بما لا ين مالكة أن المرادف منصوب بالفعل المالك كقولهم جعل المالك من القول عن الجمهور أن ناصبه  
 فعل مقدر من لفظه والتقدير عندم في الأمثلة المذكورة ثلثت بنضاً وأحييت ووقته مقة  
 وفر جعله جعله جذا (أو) من (مشارك له) أي المصدر المضاف (في مادته) وحروفه (وغيره) أقسام  
 (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كأندم) من نحو الغسل غسلًا وتوضأ وتوضأوا وأعطى عطاء وفي شرح  
 التيسيل أن المصدر العلم لا يستعمل مؤكداً ولا مبنيًا (واسم عين ومصدر لعل آخر) فاسم العين (نحو)  
 واقه ابتكم من الأرض نباتاً) فنباتاً اسم عين لنبات وهو ما يلبس من زرع أو غيره ومنه ذكاة النباتات  
 ومن سيوريه أن نباتاً في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن إنباتاً قاله الشاطبي فعلى هذا

المستة ثلاثة مذاهب هذا والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين  
 النوع فيعمل فيه الظاهر واستدل المذهب سيوريه بقوله : السابق لتفرد اللفظان سالكها ه متى الحلوك طبعها الحيل الغسل  
 فشي الحلوكة منصوب بفعل مضمر أي تمشي الحلوكة لا بالبالك وإن كان في معنى الماشي لأنه مخصوص باللفظان فيلزم وصفه قبل استيفاء  
 محض هو غير جائز لأن المفعول من تمام الصفة واستدل الثاني بأنه لما كان في معناه لعدى إليه كاستندى إلى ما هو من لفظه واستدل  
 لابن جني بأن المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيدي فيلزم أن يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي ويلقى إلحاق التندى به  
 هذا خلاصة ما نقله النوثرى عن بعض شيوخ أئمة ابن معلى (قوله كأندم) قال اللغاني أي من قوله الغسل غسلًا وتوضأ وتوضأوا  
 وأعطى عطاء لكن لقال أن يقول إن كان مراده به باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإن كان جارياً على فعل آخر كان  
 وبتل إليه مبتلاً فكان ينبغي أن يدخل فيه مبتلياً وإن كان مراده به ما ليس جارياً على فعل أصلاً فاستخدم من الأمثلة الأول كذلك  
 لجرى بان الغسل على غسل والتوضؤ على وضأ وعطاء على عطاء أي أخذ لأن جهاب أن مراده بما ليس جارياً على فعله ما دخله نقص  
 لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال النوثرى وعلمين كلام الجاهلي أنه أي نباتاً مصدر يبرز جازمه وأما بحسب الباب نحو

أثبت الله بآياتنا حسنا وسيوينا بقدر له حاملا من باب أي قدمت وجعلته جوارحا وأثبت الله قنيت أنه وقال الكتاب القاسي بعد أن نقل كلاما من الرضى ولا يخفى أنه بعيد أن يأتى مصدر ثبت له روى حوائى بن الناعم ليحمله من القسم الأول وهو اسم المصدر نحو اغسل اغسلا وكأنه للإشارة إلى أن المراد بمصدر فعل آخر أم من أن يكون باسم مصدر لهذا الفعل كان أثبتكم من الأرض بآياتنا أو لا كان ويثبت إليه بنبلا وأنه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كل جعل بآياتنا من الملاقى الاشتقاق مع إمكان جعله اسم مصدر إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة (٣٣٨) المذكورة وهذا ينطوئ القول القار أنه لا يصح في آياتنا في الابدان يكون مصدر الفعل آخر

إذ مصدر ثبت الثبت  
فالتباعد اسم لعين التاب  
وبهذا يمكن أن يجاب عن  
إشكال الثاني المتضمن  
تقدير (قوله بالمثل القصر)  
قال الزرقاني القصر  
بكسر القاف والقاء مقصورا  
وبعضها محذوف جلة  
المتبني يديه لا يثوبه ومنه  
قيل قرصت فلانا إذا  
شدته جامعا يديه تصف  
ركبته قاله ابن مالك في  
تصمة المودود وقال ابن  
ولاد قال البراء يقال قد  
القرصا إذا ضمت أولها  
معدمت وإذا كسرت أولها  
لصرت بكتب بالياء وهو  
أن يفتد على قدميه ويمس  
أبته بالأرض أم وقال  
المهلبى في زيادته على ابن  
ولاد حكى الجرمي في كتاب  
الأبلية أن المرصاء بالضم  
يعد ويقصر أم ونحوه  
الدنوشى وقال كلام  
الفارح مبنى على قول  
الجرمى وأن بعضهم قال  
إن القرصا مثلث على أوله  
وثالثه هذا وقال الثاني

يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدا لفعل آخر نحو (ويثبت إليه بنبلا) فبآياتنا نائب عن إنباتا  
وبنبلا نائب عن بنبلا (والأصل في مصدر أثبت بنبلا) لأن قياس مصدر أثبت الإنبات  
لأن الإنبات لا نه مصدر بنبلا لأن المقطاع عند البتل بآياتنا قياس مصدر بنبلا لأن التثنية لا بنبلا لأن التثنية  
مصدر بنبلا بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (كقصد القصر) بالمد والقصير  
(ورجع القهقري) بالقصر فقط لأن القصر صاء نوع من القصور والقهقري نوع من الرجوع والأصل  
قد القصد القصر فجمع الرجوع القهقري حذف المصدر وأضيف عنه لفظ دال على نوع منه فإن  
قلت القصر صاء والقهقري مصدران فكيف يقال ناه من المصدر قلنا يجب أنهما بابا من المصدر الأصل  
المتصل لقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لأنه يقتضى أن انتصاب النوعى فرع عن انتصاب المؤكد  
ولا قائل به قاله الموضح في الحوائى (أو) من لفظ (دال على عدده) أي المصدر (كضربت عشر ضربات)  
عشر نائب عن المصدر والأصل ضربته ضربا عشر ضربات لحذف المصدر وأضيف عنه عدده ومثله  
(فاجلوم ثمانين جلة) والأصل فاجلوم جلة ثمانين جلة لحذف المصدر وأضيف عنه ثمانين جلة  
تميز (أو) من لفظ (دال على آتته) أي آتة المصدر (كضربت سوطا أو عصا) والأصل ضربته ضربا  
بسوط أو عصا ثم توسع في الكلام لحذف المصدر وأضيفت الآتة مقامه وأعطيت ماله من إعرابه إعراد  
وتثنية وجمع تقول ضربته سوطا أو عصا والأصل ضربته بسوطا أو عصا بسوطا قاله الفارح وقال  
المرادى في التلخيص أصل ضربته سوطا ثم نه ضربته بسوطا لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه  
وذلك مطرد في كل آتة مفعول في ضربته خطبة لم يرد في آتة ذلك لأن ذلك مفعول مطلق نائب  
أم (أو) من كل وما في معناها بعدد إلى المصدر (بحر فلا تملوا كل الجبل) فكل مفعول مطلق نائب  
من مصدر محذوف والأصل فلا تملوا كل الجبل (أو) نحو (قوله) وهو قياس بن المرح

وقد يجمع الله الثنتين بعدما ( ) يظنان كل الظن أن لا تلاقيا  
والأصل يظنان فلنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو طام الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها  
مضافة إلى المصدر (كضربت بعض الضرب) بمعنى بعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل  
ضربته ضربا بعض الضرب وفي التثنية ولو تقول طاميا بعض الأقويل ونحو ضربته يبر الضرب وفي  
التثنية ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح أن النائب عن المصدر بوطن نائب عن مؤكدا نائب  
عن مبيها للنائب عن المؤكدا المراد به المشاركة في المادة بأقسامه الثلاثة وثلاثه عن المبيها ما بقى  
وهو الوصف والضمير والإشارة والقوم والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول العظم  
وقد ينوب عنه ما عليه دل ( ) (مستة) (المصدر المؤكدا) لسانه ( ) لا يثنى ولا يجمع بالتحقق

إن قلت ما الفرق بين اشتد الصياء وقد اقرصا حتى كان لأول من يربى الصفة والثاني من بآية الدال على نوع قطف حوائى  
الصياء جارية على موصوف محذوف والقرصا اسم لهذه الصفة المخصوصة فهي جامدة غير مفتحة (قوله والعصية) قال السلباطى  
تقدم أنه يكون من التبرع الأول أيضا نحو لا أعطيه أحنا (قوله المصدر المؤكدا لسانه لا يثنى الخ) قال الدنوشى هو ظاهر في  
نصر الحكم على المؤكدا والظاهر أنه غير مقصور عليه بل هو أم من ذلك نحو ضربك حسن والحاصل كقول بعضهم أن المصدر لا يثنى أن  
يكون مبيها أو مختصا فإن كان مبيها فلا يثنى ولا يجمع لأن التثنية ضم للمؤكدا والمجمع ضم للمبيها إلى أكثر منه والمصدر المبيها لا يثنى  
فيه ضم له شيء آخر لأنه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شيء يضم إليها فتصح

فيما التفتي والجمع وهذا امر عاقل وانما جاز ثبوت المصدر المختوم بالتاء كقولك جمع لا بد من قول التاء صار يدل على مر واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمها إلى ما المرادة الواحدة منه فثبت وجمعه قوله فلا بد من ضربين (٣٢٩) (فرع) ضربت ضربا ضربتين صحيح

بناء على أن الفعل ينصب أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لأن ضربا يصح للمفرد والمثنى والمجروح فلا بد من منه يعني أن المقصود ضربتان والتبدل بين ما أراد الحكم بقوله ضربا لأن قلت ضربت ضربتين ضربا لم يصح ذلك وإن وصفت ضربا صح سواء قدمت فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين أو أخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدونشري إنما جمع الجنس لاختلاف أواحدة لأن من خلص إيمانه ظن أن ما وعدهم الله من النصر حق ومن خلف لإيمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن أن الدائرة تكون على المؤمنين فأختلف ظنونهم وقال الآخر ثلاثة أحباب طيب علاقة وحب تعلق وحب هو القتل (فصل) (قوله في شرح الكافية) له إنما هو لشرح الكافية لنقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم يصرح له (قوله ثنوته وتقرير معناه) قال المصنف

فلا يقال (ضربت) بالثنية (ولا) ضربت (ضربا) به جمع (لأنه) اسم جلس مبهم يحمل القليل والكثير (كما وصل) يودقيق لأنه بمنزلة تكرير الفعل وتظن لا يبنى ولا يجمع بالحق فكذلك ما كان بمنزلة (و) المصدر العددي وهو (المختوم بناء الوحدة كضربة بمكة) حيث وجمع (باعتناق فيقال) ضربت ضربتين (وضربات لأنه) فرد للجنس (كثرة وكثرة واختلاف في) المصدر (النوع) فالمشهور من الخلاف في ثبوت وجهه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا ضيفا وضربا بلفظا وضربت ضربا مختلفة (وظاهر مذهب سيوريه المنع) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشلوبي) واحتج المذهب بجهته في التصحيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والآلف مزيدة تفيد القواصل بالفراغ وإلى المنع والمؤكد والجواز في غيره أشار الناطم بقوله : وما لتوكيد فوحده أبدا ومن واجعه غيره وأفرده

(فصل) النعانة (المختوم) أنه يجوز الدليل على أن حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للروح أو العدد والدليل على أن ما مرجه إلى القول (كأن يقال ما جلس فيقال بلى جلوسا طويلا أو بلى جلستين) جلوسا مصدر نوعي لوحده بالطول يحذف عامله جواز الدليل على أن قوله والفتائل ما جلس والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين (و) الدليل على أن ما مرجه إلى الحال من مفادته أو غير ما (كقولك لمن قدم من سفر قدوما ماركا) وإن تكرره منه إصابت التوضيح إصابتين فتدوما مصدر نوعي وإصابتين مصدر عددي لحذف عاملهما جواز الدليل على أن ما مرجه إلى الحال من مفادته والتقدير لم يصب من ماركا وأصابت إصابتين (وأما) المصدر (المؤكد) فهو (بن مالك) في شرح الكافية (أما لا يحذف عامله لأنه إنما يجرى به لغويته وتقرير معناه والخلاف منافي لها) فلم يجر حذفه بخلاف المصدر المبني وما أو حدا فإيمانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبهه المقول به بخلاف حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في الناطم بقوله

وحذف عامل المؤكد امتنع . وفي سواء الدليل ملح

(ورده أنه) في شرحه بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يخصصه بقرينة عامله وتقرير معناه انما ملاشك أن حذفه مناف لذلك المصدر ولكنه منوع ولا دليل عليه وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يخصصه بقرينة التقرير وقد يخصصه بهما فالتقرير ليسم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك المقصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المضاف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى (بأنه قد حذف جوازا) إذا كان خراسم غير تكرير ولا حصر (في تصورات سيد أو جوبا) مع التكرير أو الحصر (في تصورات سيد أو جوبا) (وما أنت إلا سيدا) (وفي غير ذلك) (توضيحا ورعا) وحدا وشكرا لا كقوله في مثل هذا ما ليس هو ورد وما قبله على أن المسوخ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها أخرى فكلام انتهى كلامه في شرحه وأجاب الشاطبي بأن ما قال ابن الناطم غير لازم لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بالعطف آخر يقرر معنى النقط الآخر ويؤكد له مع هذا المقصد تنقضي الغرض وأما ما استدل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تأت كذا أصلا وإنما هي مصدر جمع بدلا من أمما لها وهو ضمتها

(٤٢ - نصريح - أول) في حواشي ابن الناطم لمراد بالتقوية التثديد والتثبت في التمس فإن ذكر الشيء مرتين

أثبت له من أن يذكر مرة المراد بالتقدير رفع الجواز (قوله جاز حذف عامله) في إطلاقه نظر لأن من جهة المبني للنوع كما ذكره الفارح نحو ضرب الرقاب ونحوه يكرر بكاء ذات عضله وبأن من المصنف تصديق المقام (قوله نية التخصيص) أي في جعل مصادر نوعية وتقرير

لها خصصا محذوفا أي متفيا عظيما أو ناقصا هكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبي في تعميم الحكم بأنها ليست من المؤكد  
(فقره من قسم المصدر المؤكد) أي بحسب الأصل وأما بحسب الحد فهو بدل من أصلها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن أخرجه ثم إن  
إطلاق كونها من المؤكد بحسب الأصل مشكل فإن منها ما هو من النوع كإتيان في كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهاء ش ابن الناظم  
عند قوله والحذف حتم فالله الحكم صحيح والمثل قاسد لأنه لا يمنع إبدال بدلا وإنما يجب الحذف في مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو  
ويحمر ويهوبله زيد ويريد ويروي وسبحان الله الثاني ما كان للطلب وتكرر كقوله نصبر في مجال الموت صبرا به بخلاف ضربا زيدا  
نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف إلى معمول الفعل فاعلا نحو صبح ضاوم وهو لا نحو مضرب الرقاب الرابع ما كثيرا استعماله (أيه) وبأن  
هذا السماع فهو متفيا ووعيا وجدا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو ألوما واعترايا والمصدر فهين مؤكدا في الأصل  
وأما الآن فإنه صار بمنزلة الفعل الذي مدغمه وذلك لا يكون مؤكدا ولا متفيا لوع ولا عدد وفي النظم خمس مسائل فنلك عشرة كاملة لأن  
أحد قوله مكرب وهو حصر واحدة وإنما اختلف الشرط وأعد كلا من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فهين في  
الأصل مؤكدا إلا الأخيرة فهين للنوع والعشرة مستثناة من قوله وحذف فاعل المؤكد امتنع من مفهوم قوله وفي سواه دليل متسع  
لأن معناه يجوز ذلك الالتماع (٣٣٠) فإن شئت لم تحذف هذا الذي يهيم به وارتفع التساقض ولها الحد وإنما الاعتراض

في التثنية وهو لازم الفاعل  
المعترض لأنه موافق  
عليه (قوله ما لا فعل له)  
قال الدونشري ومن هذا  
النوع وهو ما لا فعل له  
دفعوا أقوالهم قال بعضهم  
التقدير الإلهام قد فرغ الخ  
وهو يقتضي أنه معمول به  
لا معمول مطلق والدفع  
بالدال المهملة التثنية والالف  
وسخ الألف والتثنية وسخ  
الألف (قوله ليقدّر له  
عامل من معناه) قال  
الدونشري ينظر هل العامل  
الذي قدره وهو أحزن  
معناه معنى ويجز وويل  
فإنهما بمعنى الحزن كما  
ذكر أولا وكذا يقال

فثبت بها النيابة عن أفعالها وإحداثها بها لا تأكيدها ولو كانت مؤكدة لما كانت مؤكدة لنفسها  
والشئ لا يؤكد به انتهى ملخصا مع اعتراضه بأن استعسرا التوكيد حيث قال في شرح قول النظم  
كذا مكررو تقول في المؤكد أم لا هو سري أظهر أيضا معنى الصامول وقد التفتيح الموضح كلام ابن النظم  
بل أقر عليه لكن إقراره على محو سري ورجب بشكل بل قال ابن حنبل أن ما قاله ابن النظم ليس بصحيح  
بل أن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وإنما هي من المصادر التالية عن أفعالها  
انتهى والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قوله .  
وحذف حامل المؤكد امتنع . قاله الموضح وبعض حواشيه على الخلاصة (وعقد مقام المصدر) المؤكد  
(مقام فعله) المستعمل أو أهمل (مبتمن ذكره معه) أي مبتمن ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه (وهو  
نوعان ما لا فعل له) أصلا من نفسه (محمود بل زيد ويحده له الألف) بالإضافة إلى المفعول (فيقدر  
له حامل من معناه على حد قوت حملها) بناء على قول الخازن أن حملها موصوب فتعدت فيقدر في محو  
ويل زيد ويجه أحزن الله ويحزن الله زيداً ويجه لأن الويل والتوحيج بمعنى الحزن قاله  
أبو البقاء وقيل بقدر أحزن لا توجب معنى فلا تكون في قدر قبل ويجه رحم لأنها كلمة ترجم وقبل ويل طلب  
لأنها كلمة عذاب وذهب بعض الرماديين إلى أن ويجه ويويله ويوسه مصوبة بأفعال من أفعالها وأنشد :  
فأوال ولا وأوح . ولا واس أبو هندي

قال المرادى في شرح التفسير وهو مصوع نهى ويقدر في بابه الا كف اترك لان بابه النهى بمعنى تركه والا كف جمع كف (وما لفعل) مستعمل من لفطه (وهو نوحا) نوح (واقنع في الطلب وهو التوارد دعاء) بغير أو ضد ما لا دل (كسفياء ورج) هو الثاني ككبا (وجدها) هو الاصل سفاك الله سقيا ورجاك الله

فيا بعده (قوله لساوال) قال الدوشري وبمعهم رواء قوله فلا زال (قوله الطلج) قال الدوشري يفهم منه أنه مستعمل فيه مع معناه الأصل فيكون مجازاً أو حقيقته (قوله كسبياً ورجياً) قال الدوشري ومن ذلك عتقا أي عتقه طعنا وبمدا أي دود بمدا وصفاهم السنين أي حتى سخطا وقوله بضم الحاء يقال سحق الشيء لهو سحق إذا بعد ولمسا أي تمس لمسا أي لا اتمش من حره وتمسا بضم النون وقد فتح نونه إما في لغة قليلة وإما ابتغاء تتصاعده لتساويكسا بمنح النون والتكسر هو المخرض وهو أي ينس برسا أي اشتدت حاجته وخيبة أي غاب خيبة وجهه وهو أي جاع جوعاً مبروحاً ابتاعاً لجوعه وقبل معناه المعاش فيكون قد دعا عليه بالجوع والمطش ربما أي تبنا أي عسروا علم أن هذه المصادر عن اختلاف أنواعها منها ما يرفع على الإبداء مما لا يقاس إلا أن كانت صاغية فيها وإن كانت تكرات فلما قفا من معنى الدماء أو شبه فقالوا بلس له وخيبة له وريل له ولم يقولوا سبق له ومعنى هو المنصب في هذا أكثر ولو كان معرفة نحو الويل له لكال الرفع أكثر ودخول الألف واللام على هذه المصادر سماعى لا قياسى قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا سبق لك قال سيويه لو قلت سبق لك والرحى لم يجوز الجار والمجرور الواقمان بعد نحو شيئا متعلق بفعل خرج فخرج البيان التقديرى أى لك ولا تتعلق بالمصدر محرفاً لك على هذا جهتان ويذهب الكوفيون إلى أنه كلام واحد انتهى وما ذكره من متعلق التبيين اختاره المصنف خلافه فانظر لمن فى بحث لام التبيين (قوله وجدما) قال المصنف فى



أنه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا أكاد كيداً ولا أمهما) قال الدونوشي هما بضم  
 أولهما جليان للفقول (قوله أي الناقصة) قال الدونوشي ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عليل وعلى هذا يكون الخبر محذوفاً أي ولا أكاد  
 أقارب الفعل (قوله أن يكون تفصيلاً) المراد كما قال أبو جبار أن يكون مرجع تفصيل أي واقعا بعد أدائه لأن التفصيل إنما جاء من  
 أدائه لا من المصدر وقوله لما قبله (٣٣٣) ما قبله لما قبله في الفرض من الكلام حذف مضاف أي ما قبله مضمون ما قبله فرجع

فقرأ ابن الحاجب ما وقع  
 تفصيلاً لا مضمون جملة  
 متقدمة وفرض الجاني  
 المضمون بمصدر الجمله  
 المضاف إلى الفاعل أو  
 المفعول لا يعني أنه لا يظهر  
 في الجملة الاسمية إلا أن  
 يريد بالفاعل ما يفصل  
 للفاعل في المعنى والمبتدأ  
 كذلك لضمون زيد قائم  
 قيام زيد ومنه الجملة  
 المنسوخة لضمون كان  
 زيد قائم قيام زيد الماضي  
 إذ كان قيد الخبر والظرف  
 علاقيل المضمون المصدر  
 المضاف للفاعل مطلقان  
 ومضمون شد الوفاق شدكم  
 الوفاق وهبارة بعضهم  
 المضمون هو المأخوذة من  
 مادة الكلام ومبنيته من  
 حيث دلالتها على الإسناد  
 فقط كقيام زيد من زيد  
 قائم والمختصيص المضاف  
 بأنه من الحد ف (قوله  
 والتقدير الخ) قال الدونوشي  
 قدر بعضهم فلما تنفوا بدون  
 أن وحذف النون وهو  
 لغة ما عليها قول القاهر  
 أي أسرى وعيبي تذكر  
 موجهك بالعبر والمملك

عليه أقبله (أ) (وكرامة ومرة) أي فعل ما زددوا كرمك كرامة وأسر كرمك مرة ولا يستعمل مرة إلا بعد  
 كرامة كرامة مصدر أكرم (ولا أقبله ولا كيداً ولاهما) أي لا أكاد كيداً ولا أمهما هذا التقدير كلام  
 سيوري واختلاف في تقديره أكاد فقال الأهم من الناقصة وقال ابن طاهر هي التام والمضى ولا مقاربة  
 وقال ابن خروف يحتمل الرجوع من من صحت بالشئ مولا يعني ما في كلام الموضح من القف والتقدير  
 المرتب بالثبوت للرجوع من من المضي لضمون عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلاً لما قبله  
 ما قبله) من طلب أو خبراً لا أول (تفسيره) الوفاق فيما ما يتبعه وما تقدمه) فتأولوا ذلك كذا تفصيلاً لما قبله  
 الأمر بعد الوفاق والتقدير فلما أن تمنا ما رأينا أن تنادوا فداء والثاني كقولهم :

لا جهدت فلما عدت واقعة تخشى وإما طوع السؤال والأمل  
 قدره وبلغ ذكر تفصيلاً لما قبله الجهد أي إما أدوا وإما أجمع وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله  
 وما لتفصيل كذا منّا عامه يهدف حيث هنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكرر أو محصور أو مستغنى عنه) عامه خبر عن اسم عين) في الأوامر  
 الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو المحصر أو المستغنى عنه أو الثاني كون  
 المصدر مستمر الحال لا منقطعاً ولا مستغنى عن ذلك سيوري الثالث كون حامل المصدر جراً أو الرابع  
 كون الخبر عنه اسم عيناً مكرراً (تفسيره) أي التفسير أنت تفسر المصدر المحذف لتسويجاً والقيام  
 للتكرير مقامه (و) المحصور بالآخر (ما أنت إلا سيوراً وإنما أنت سيور الريد) والتقدير ما أنت إلا  
 تسويجاً وإنما أنت تسويجاً أي لا يخلو من لسان المحصر من التنا كذا قائم مقام التكرير والمحطوف  
 عليه هو اسم كلاً وشراً والتقدير أنت لا تكل ولا تشرب شراباً لا السط كالتكرار ونصراً عليه هنا  
 وباب الإغراء والتجديز والتكرير يتقدم ما قبله بخلاف ذلك الباب والحق أن العامل هنا يجب أن  
 يكون من معنى المعمول والمحالين متفقان في المعنى فلا يصح ما عامل واحد والعامل الثاني معطوف  
 على الأول ولا هما خبر عن اسم العامل الموضح في الخواص (و) المستغنى عنه هو (أنت سيوراً) والتقدير  
 أنت تسويجاً سيوراً أي سيوريه ووجهه أن الفعل شديد له لوب الاستغنى عنه ومعنى الاستغنى الطالب  
 للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المعنى أن يكون العامل المحطوف وصفاً وهو غير مناسب هنا لأن الكلام  
 في قيام المصدر مقام فعله قلنا مل وانحصر الهم على المكرر والمحصور فقال :

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند  
 لأن لم يكن المصدر مكرراً ولا محصوراً ولا مستغنى عنه ولا معطوفاً عليه لم يجب إضمار عامله نحو أنت تسويجاً  
 سيوراً وإن شئت حذفته فقلعاً أنت سيوراً ولو كان العامل خبراً عن اسم معنى لم يمتنع إضمار فعل بل يتعين  
 رفع المصدر على الخبرية نحو (أنت تسويجاً سيوراً) بخلاف كونه خبراً عن اسم عين كما تقدم فإن ذلك يؤمن  
 منه اجتداد الخبرية إذ المعنى لا يجز به من اسم العين إلا ما جازاً كقوله : فإنما هي إقبال وإدبار  
 ذات إقبال وإدبار وقال في شرح الكافية المسئلة (الرابطة أن يكون) المصدر (مؤكد لنفسه أو) مؤكداً

الذكر وقوله صل الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وهذا (قوله لأن الكلام في قيام المصدر مقام  
 الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر العامل للوصف منصوصاً وقد اعتد وليس المراد منصوص  
 الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وإن شئت حذفته) عليه قوله تعالى ولاذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً مصيبياً يروهن بوجوه  
 وأما وصية بالرفع فالتقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات إقبال) هكذا قال الشيخ عبد القاهر أنه معنى معمول

وانما جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغا كما حقق في المطول في مصباح العقل (قوله هي نفس في معناه) إن أرادوا إنها لا تحتمل غيره  
 لمنوع وإن أرادوا إنها تحتمل غيره فهو مسار للأول فهو مشكل (قوله زيد بن حنبل) قال القاماني أي أحق حقا وأما قوله وهذا رد الحق  
 لا الباطل فلفظ الحق فيه الأظهر أنه صفة مشبهة لا مصدر لتقايته بالمثل فنصب حيثئذ على أنه مفعول به وعامله محذوف أي أحق  
 الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب العامري حقا أي ثابتا بالمعنى المجازي ينصف بالإثبات لكن التأكيد إنما  
 يناسب المعاني الحقيقية لأنها التي يعنى بدفع التجوز عنها فالتأكيد يصير اللفظ نصا (٣٣٣) في المعنى الحقيقي فليتلأمل (قوله

فإذا له صوت) قال القاماني  
 قالوا في تقديره وتقدير  
 ما أشبهه فإذا هو بصوت  
 صوت حار وإذا هو يركي  
 بكاء ذات داهية صرح  
 بهذا التخدير في المتوسط  
 وفيه إجماع إلى أن البكاء  
 على الفعل المتدرج الناصب  
 إنما هو الجملة قبله  
 لا المصدر كما هو ظاهر

ما هنا ويدل على ذلك أيضا  
 قول الموضح في التثنية  
 في على الجملة لأن ما قبله  
 بمنزلة له على أي ما قبل  
 المصدر من الجملة السابقة  
 في تأويل جملة تدل على  
 الفعل المتدرج وأعلم أن  
 صوت مرفوع بالابتداء  
 لا الفاعلية لأن الأصح  
 أن الرفع حيثئذ فعل  
 الاستقرار وإذا الفجائية  
 غتصة بالجل الاسمية ولا بال  
 وإن قلنا العمل للظرف  
 فأيما هو بالبيان عن  
 الفعل الذي كان وأيضا  
 فالعدم الاعتناء (قوله لأنه  
 لا يعمل الخ) حاصله أن  
 أن والفعل لا يعمل معه

(لغيره فالأول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هي نفس في معناه بحوله على ألف حرفا أي اخترافا)  
 جملة له على ألف نفس في الاختلاف لا بالاحتمال غيره وسمى مؤكدا لنفسه لأنه بمنزلة إعادة ما قبله فكأن  
 الذي قبله نفسه (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكرا ومعرفة  
 فالأول (محمود بن حنبل) زيد بن حنبل الجملة زيد بن حنبل الخفية والمجاز ولكنهما صارت نصا بالمصدر لأن قولك  
 حقا برفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمى مؤكدا لغيره لأنه يعمل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا فهو مؤثر  
 والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثاني فسيان ما هو جازا في غير ما هو واجبه فالأول نحو (هذا  
 زيد الحق لا الباطل) جملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فإذا قطع الحق فقد حقت أحد الاحتمالين  
 ورفض الاحتمال الآخر وكأنك قلنا حق ذلك الحق أو حقا فإن كان المحاط به متقدما خلاف ما ذكرت  
 وأردت قصر القلب قلب لا الباطل بالنصب على ما على الحق (و) الثاني (لا أقبل كذا البنية) جملة لا أقبل  
 كذا تحتمل استمرار الشيء واتخاذها فإذا قطع البنية حقت استمرار الشيء ورفض اتخاذها والباء القطع  
 يقال لا أقبله البنية لكل أمر لا رجوع فيه قاله الصالح رال في البنية لارمة قد كره قاله الموضح في الخواشي  
 وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي هل هذا الكتاب يبال لاسمته وأبنت أي بنت بنته والبنية روي  
 القلب لم يسمع في البنية إلا قطع المهمة والقياس وصلها وإلى هذه المسئلة أشار الدظم بقوله :

ومن ما يدعونه مؤكدا لغيره فليس هو فليبتدأ

بحوله على ألف حرفا وهو قول القاماني أصح حقا صرنا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (مفعلا خلاصا للتثنية) والحق (بعد جملة مشتقة عليه) أي على اسم  
 بمعناه (و) مشتقة (على صاحبه) أي المصدر لأنه أي مشتق من المصدر أي مشتق من المصدر أي مشتق من المصدر  
 اشتد على الجملة فهو صامع لفعل (كررت فبدأ له صوت صوت حار) إذا له (بكاء بكاء داهية)  
 فالمصدر الثاني بهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله كما هو ملك الجملة مشتقة على اسم فعل بمعناه  
 وهو المصدر الأول ومشتقة أيضا على صاحب المصدر وهو له وله ولا صلاحية للمصدر الأول للفعل  
 في المصدر الثاني لأنه لا يعمل عمله فعل لا مع حرف مصدرى ولا بدوه لا بالمعنى بأي ذلك لأن المراد أنك  
 مررت به في حال تصوريه بكاء لأنه أحدث التصويت والكاء حذر مذكور به وإذا لم يصلح للعمل فيه تدبر  
 أن يكون منصوبا بفعل محذوف وهو بالتضمن الكلام من الفعل لأن معنى إذا له صوت هو بصوت فأنجبه  
 انتصاب ما بعده به لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيدي به وإيما بالنصب هذا لا يكسررت به في حال تصويت  
 ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صرت هم أن هم مصونا فصار  
 قولك له صوت بمنزلة قولك فإذا هو بصوت حمل المصدر الثاني على الذي انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء  
 الشروط على البدلية والصفة إن كان مذكرا ذكرها جعلا موصولا أي يكون غير المحذوف وتنتفع بالصفة

لأنه ليس بالحدث وقبل وجه ذلك أن المصدر لا يعمل في المصدر وقبل لأن دو الفعل بعد قولك له يذو بالإحتمال ويستمر المراد (قوله تعين  
 أن يكون الخ) أي عند الجمهور وقبل مصوب بصوت وقبل يحتمل أن يكون منصوبا بالتحذوف وبجدة في البدلية وهو اختيار الثلوثين  
 قال المصنف في الخواشي وتعين البدلية عند ولا يرد محمودا لأنه قد مر مثل أو تزوره بمنكر ولا يتسكير صاحب الالاء أنتم قول من  
 أو يقدّر تندبه ونحوه على الأول فالأمل الاستقرار (قوله هو بصوت) هذا وقوله الثاني بمنزلة قولك فإذا هو بصوت يقتضي أن المصدر  
 محذوف الزوائد أي تصويت حار لأن البضبط بصوت بوزن يموت (قوله لم ترد أن الخ) إذا لم يكن هذا امر دود المجرى الوصفية والبدلية

(قوله لا علاج له) (قوله لا علاج له) إشارة إلى المراد بالعلاج ما يقابل المعنى بأن يكون من الأفعال الظاهرة وإن لم يكن له علاج وحركة كالبيك بمعنى مجرد الدع والخرن على تسليم أن لا علاج فيه فليجروا وفيه إشارة إلى قصور تفسير الفارح للعلاج ويصور الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية أو الوضعية

(هذا باب المفعول له) (قوله والمفعول لا تكون علة الخ) يرد عليه أن هذا يقتضي عدم التعليل بها مع الجبر بحرف التعليل فتأمل (قوله أي مهما يذكر شخص الخ) أي أن ما ياتيه من اسم الشرط وليس له والمفعول له ملة لذلك الفعل لأن الملة لا بد لها من مفعول وليس في لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لأن يمال (قوله إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم) بنظر ما وجهه وكونه غير المعتبرين في معنى المصدر بسبب الإيهام بعيد من المرام لأن علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الأفعال ولا فرق بين إيهام الذوات وتعيينها (قوله وأوله الإيجاج على تقدير أتملك الخ) فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك

إن كان مرفوعا لا يجوز إلا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تميزت أفعال تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أولا فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح لأن الثاني ليس هو الأول والنصب سالم من هذا الجواز وذهب ابن مسعود إلى أنها متكافئان لأن في النصب التقدير والأصل عدمه (ويجب الرفع في نحو) تملك (له ذكاه ذكاه الحكاء ٩) أي الذكاه فعل (معنى لا علاج) والمراد بالعلاج ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء كالضرب والقتل والمعنى بخلافه كالتعم والذكاه وإنما يجب الرفع مع غير العلاج لأنك إذا قلعت له ذكاه فليس تريد أنه فعل شيأ بل أنه لا ذكاه فكان بمنزلة له يد يد أسفكا لا ينصب بدفكذلك هذا ويجب الرفع أيضا في نحو صوت صوت حسن لأنه غير طبيعي (وفي نحو صوت صوت حار لعدم تقدم الجملة) لأن صوت مبتدأ وصوت حار خبره (وفي نحو فإذا في الدار صوت صوت حار ونحو فإذا عليه نوح نوح الحام لعدم تقدم صاحبه) فثبت أما الأول فلأن الضمير المنقول إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثاني فلأن الضمير المجرور على ليس عائدا على صاحب النوح وإنما هو للنوح عليه لا للناح فثبت تحقق فعل الفعل المنقول الذي ينصب المصدر (وربما نصب نحو حزين) بالمثالين (لكن على الحال) من الضمير لأن المفعول المطلق لا يه ليس منه (عليه مثل له صوت صوت حار) في النصب على المفعول المطلق (قوله) بره أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة اسم من الحليين المفضل يصف فرسا (ما إن يمس الأرض إلا منكسرة) ت وحرف الثاني على الحمل

فعل مفعول مطلق ونائب مفعول تقديره بطوى (لأن ما قبله) وهو ما إن يمس الأرض إلا منكسرة (منزلة له على) فهي جملة مقترنة على المصدر وعلى صاحب (قال سيبويه) معناه وأما ما إن يمس الأرض (منزلة له على) انتهى وما ياتيه من الأفعال المحذوف حرف الثاني مرفوع بالمعطف على منكب هو المعنى أن هذا القوس ضمير قد بلغ في التصدير إلى حد لا يصلح على الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منه منكسرة وحرف الثاني وأراد على الحمل أنه قد بلغ في الحمل وعلى الحمل وإنه تعالى كنهان الحمل كسر الميم الأول ورفع الثانية وهو علامة السبق في الضمير على بعض شروط المستقر أحوال بنية الشروط على المثال فقال كذاك هو القصب بعد جملة كل يكي بكاء ذات فصله

(هذا باب المفعول له) (ومعنى المفعول له) (من أجله) وهو ما فعل لأجله فعل (مثاله جمع غريبة فيك) مرغبة اسم فعل لأجله فعل وهو المسمى بحركة النصب بشروط (وجميع ما اشترطوا له حصة أمور) الأول (كونه مصدرا) لأن المصدر يفسر بالطية والذوات لا تكون غلا للأفعال ظاهرا (ولا يجوز جنتك السمن والصل) بالنصب لأنه اسم من لا مصدر وهذا الشرط (قوله لا يجوز) (أجاز يونس) ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (فدعوى) لإحسان قوم من العرب يقولون ذلك إذا وحف عنهم شخص شخصا بعيد وغيرهم كالسكر على صفة بنهر العبيد أو أول نصب العبيد على أنه مفعول فهو إن كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالدعوة) لا غير فالعبيد على ذلك (و) هذا النصب (أسكره سيبويه) وقيل هو قال (له لما خربت ثقيفة) وإنما يجوز على صفة إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم وأوله الإيجاج على تقدير أتملك العبيد أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فدعوى عبيد هذا كنه مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه تقييا) أي من فعال النفس الباطنة (كالمرغبة لأن العلة هي الخامة على إيجاد الفعل والفاعل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك) فلا يجوز جنتك قراءة العلم من أعمال السان (ولا تقتل الكافرين) من أفعال البذر وهذا الشرط (قوله ابن الجار وغيره) كالرندى ويجوز إرادة قراءة العلم وبتحقيق الكافرين وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لأن

(قوله وجوابه بان هذه شروط الخ) الأول أن يجاب بمنع أن العملية على الشروط (قوله بفتح العين والراء المحمدين الخ) رأيي بخط المصنف في الخواص ما نصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم إبدال على فرض لأن الفرض (٣٣٥) أحسن من العملية لأنه عبارة عن

العمل المطلوب الحصول فيخرج منه فصدت عن الحرب جبنه لأن قيل إذا خربت تأديبا فالضرب هو العمل المختص بالحصول التأديب فكيف يقال إن التأديب علة للضرب قلنا معنى التأديب إرادته فهو من باب إذا قمنا إلى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولا شك أن إرادة حصول التأديب هو العمل الباعثة على الضرب اه وبه يعلم أنه يصح أن يكون قوله هنا فرضا كان كرهية بالنهي المعصية لا بالمهمة كما قال الفارح وأما قول المعترض أن الفرض ما كان باعثة على الفعل ووجوده متأخر عنه فندفع بما يؤخذ مما قاله المصنف فنفذ جنتك رهبة إظهار رهبة فتأمل (قوله أو بالعكس)

قد يقال من العكس تأجب السفر فلم منع وقد يقال تأجب السفر فيه ما لمعان آخر أن كون السفر ليس قليا وعدم الاتحاد في الإيمان (قوله وأجاب هنا بن مالك الخ) فإن قلنا لما صنع بقوله تعالى أولئك هم الراشدون

أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الخطابي (وأما إذا تأمري جنتك حرب زيد أي لضرب زيد) ويرى خدمته أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في العمل أي لا ينافي على الجهي وغيره على الضرب وهو من ذهب بن خروف كاسياني (و) الشرط الثالث (كونه علة) لأنه الباعث على الفعل واستفصل جمل العملية شرطا لأنها على الشروط وعلى الشروط لا يعمل شرطه جوابه بأن هذه شروط لنصب لا لتعيق ما عبت (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في التعدي والزم فسطح ما قيل إن الفرض بالنهي المعصية ما كان باعثة على الفعل ووجوده متأخرا عنه فلا يصح تشبيه بقوله (كرهية) بفتح الراء وسكون الفعين المعجمة وفتح الواو (أو غير فرض) وهو ما كان جبلا من الأوصاف اللازمة (كعدم عن الحرب جنت) فإن الجنب وصف جليل لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالعمل هو قفا) بأن يكون وقع الفعل الممثل بفتح اللام الأول والمصدر المعال بكسر ما واحدا وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجنتك رهبة فصدت عن الحرب جنتا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جنتك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو جنتك لإصلاحا لحالك فإن لم يتجدا وقتا امتنع النصب (ملا يجوز تأجب) اليوم (السفر) هذا لا بد من التأجب غير من السفر وهذا الشرط (قوله الأعم) يوسف الشنمري (والمأخرون) كالنحو جنتك رهبة قاله عليه ابن الصانع بإجماع الصادق وإعمال العين لم يشترطه سيوي ولا أحد من المتقدمين فمن قد يجوز جنتك أس طمعا في معروفك الأول (و) الشرط الخامس (اتحاده بالعمل جاعلا) بأن يكون قاع العمل وقاع المصدر واحدا كقوله تعالى يعملون أصابعهم في آذانهم من الصواقي حذر الموتى فأبى مصدر ذكره علة لعمل الأصابع والأذان وقاع العمل والخمر واحد وم الكفار بأن تختلف القاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جنتك جنتك يابى) لأن قاع العمل المتكلم وقاع العمل المحذوف فطابق وهذا الشرط (قوله المتأخرون أيضا وخالفهم ابن خروف) فأجاز النصب مع اختلاف القاعين محتجا بقوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا فاعل الإرادة هو الله تعالى وقاع العمل الخوف والطمع فافترقا وأجاب عنه ابن مالك في شرح التيسيل فقال معنى يريكم يعملكم ترون فاعل الزوية على هذا هو قاع الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي إرادته فاعل الخوف والطمع وحمل الزعم على الخوف والطمع حالين وانصرف في النظم على بعض الشروط وروى الباقي إلى المثال فقال :

ينصب مفعولا له المصدران ه أبان تعليلا كعدم شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وقاعا وبقى عليه شروط مابة المفعول لم قد ذكرنا أبو الباق في شرح القمع لابن جني فقال المفعول له شروط أحدها أن يصلح في جوابه الثاني أن يصح جمعه خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك ترون طمعا في برك أي الذي حلى على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع حلى على زيارتي إياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يعمل زيارتك زيارتك زيارتك مفعولا له لأن مصدره الفعل في المعنى والشئ لا يكون علة لوجوده نفسه انتهى (ومنى فتد المثل) بكسر اللام الأولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجوب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل) وهو أربعة أعلام والباء وفيه من وانقصر الناظم على اللام لأنها الأصل فقال وإن شرطه فقد جرد باللام (ضبط) الشرط (الأول) وهو المصدرية (نحو والأرض

فعلنا قلنا إنما انتصب مع أن الفعل ليس من فعلهم ولكم من فعل الله تعالى لأن رشم (إنما حمل شرفي الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مستندان إلى الله تعالى) قوله خبرا عن الفعل) قال له نثرى فيه نظر فإن قوله أي الذي حلى الخ) يتأني عند التأمل الصادق وكذا يقال فيما بعده (قوله والشئ لا يكون علة لوجوده نفسه) هنا بسبب بأن في اشتراط كونه علة لأن الشئ لا يكون علة لنفسه

(قوله وليس مصدر) قال الدوشري فيه ساعته نذكر بالأم (قوله والثاني) قال القاني لم يذكر الفصح الثالث فهو طرأ لأنه ليس من هذا الباب والحق أنه لم يذكره لإحراج بقوله من فقد المثل خرج بمثل ما ليس بعلته فلا يجوز جره بلامها (قوله وقد نصبت) قال الدوشري يقال نصرت ثوبي أنصروه إذا خلعه ونصرت السيف أنصروه إذا سلطته من عنده (قوله وهو لا اتحاد في القاعل) قال الدوشري أقول وفيه أيضا عدم كون

(٣٣٦)

وعدمه باللام) قال الامعة للوضع وليس مصدر لذلك جري باللام (و) فاقدر شرط (الثاني) وهو الفعلية نحو ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) فإملاق هو القترعة للفعل وهو ليس فليبا فلذلك خفض بمن التحلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (حشية إملاق) فالحشية مصدر فلي فلذلك جاء منصوبا وفاقدر الشرط الثالث وهو كونه مفعولا فمفعله صبرا فيمنع جره لأن الجر يحرف التعليل فيفيد العملية والفرض عدمها لذلك أسقطه (و) فاقدر الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي (لحشدر قد نصبت لنوم ليابها) • لدى السر إلا لبسة المتعطل

فالنوم وإن كان علة لخلق الثياب لكن وقتها جمع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جري باللام ونصبت بتخفيف الصاد المعجمة من الضور وهو الخنع وليست بكسر اللام هيئة من الحبس والمتعطل هو الذي يتي في ثوب واحد والمعنى جئت إليها في حال خنع ليابها لأجل النوم ولم يبق عليها إلا ثوب واحد واحد توشرح (و) فاقدر الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في القاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي وإنني لنعروني فذكر ك مرة) • كما انتعض المصفر بلاء الفطر

فأذكر كرى هله وهو طرفة فاعلمها عطف على العرو والخرفوقا على المذكور وهو المتكلم لأن المعنى لا ذكره إياك فذلك جري باللام والخرفوقا بالكسر الذي هو الارباع (وقد اثنى الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد القاعل (وأتم الصلاة فذلك للشخص) ففاعل التثنية المحاطب وقاعل الدلو هو الشمس وزمنها محتاج من الإقامة متأخر من زمن القول فذلك جري باللام التحليل وقال في المعنى اللام في فذلك بمعنى بعد مظاهر التحالف والدلو كالمثل فذلك كمثل الشمس دلوكا إذا حالت صر وسط السماء (ويجوز جري المستوفى للشروط) وإلى ذلك يشير قول النظم وليس يمنع مع الشروط (بكثرة إن كان) مقروبا (بال) وقلة إن كان مجردا (منها) وإلى ذلك يشير قول النظم كثره : وقل أن يصحبها بمجرد • والعكس في مصحوب ال (وشاهد القليل فيما) أي في المبرور بال والمجرد منه (قوله :

لا أقدر الجن من أهبياء) • ونحو توالت زمر الأعداء

فالجن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه أن يكون مجردا (وقوله :

من أمكم لربة فيكم جبر) • ومن تمكروا ماصريه يلتصر

فرغبة فمفعول له وهو مجرد من ألوجاء مجردا وفيه رد على الجرور في حقه الجر والاكتر فيه أن يكون منصوبا وإنما كان جريا مجردا بخلاف الجرور بال لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى أدهوا ربكم حروفا وطعما (و) النصيب والجر (يستويان في المضاف) فالنصيب (نحو ينفقون أوالهم أشاء مرثقة) فبهاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (نحو) وإن منها لما يهبط من خشية الله) أي لأجل خشية الله غلبة مفعول له وهو مضاف مجرد (قبل ومنه) في جر المفعول له المضاف (إلا بلات قرش) فإلا مفعول له وهو مضاف مجرد باللام وهي متعلقة

قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلو كقليا انتهى وهذا البعض هو القاني (قوله والدلو كالمثل) قال الدوشري ربما يخالف قول بعض اللغويين وذلكت الشمس بذلك دلوكا غريبا وقبل إذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى حكى ما ذكره الفارح قبل (قوله ويجوز جري المستوفى للشروط) فيه إشارة إلى أن الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوه وهذا يدل على أن الجر هو الأصل لجوازه مطلقا ويدل له أنه يقع جواب السؤال ثم والأصل لطاق الجواب والسؤال وأنه إذا كان ضميرا كان الحذف واجبا والضمائر ترد لأشياء إلى أصولها (قوله أدهوا ربكم حروفا وطعما) للتلوة وأدهوه حروفا وطعما (قوله) وإن منها لما يهبط من خشية الله) قال القاني إن قلنا إن الضمير في منها للسماء وخشيته غير فليبة فليس ذلك من جر المستوفى للشروط ففسد المراد بالقلي ما شأنه أن يحسكون بالقلب (قوله قبل ومنه الخ) قال القاني يستعمل أنه أشار قبل إلى أن لإبلاص مصدر الزباني المتعدي إلى اثنين أي ألف زبانا هرا أي صيرته بألفه فهو مضاف في الآية إلى مفعوله الأول لرفاعه محطوف أي لإبلاصه لعل في رفاعة التثنية والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في القاعل إذ فاعل الإبلاص هو الله تعالى وفاعل العبادة قرش على أن لإبلاص حيث ليس قليا وإنما القلي الألف فتأمل ذلك فإنه جيد انتهى قال الشهابي رحمه الله أشار به إلى ما ذكره بعد قوله والجر في هذه الآية واجب وإلى ما أشار إليه من اختلاف

السماء وخشيته غير فليبة فليس ذلك من جر المستوفى للشروط ففسد المراد بالقلي ما شأنه أن يحسكون بالقلب (قوله قبل ومنه الخ) قال القاني يستعمل أنه أشار قبل إلى أن لإبلاص مصدر الزباني المتعدي إلى اثنين أي ألف زبانا هرا أي صيرته بألفه فهو مضاف في الآية إلى مفعوله الأول لرفاعه محطوف أي لإبلاصه لعل في رفاعة التثنية والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في القاعل إذ فاعل الإبلاص هو الله تعالى وفاعل العبادة قرش على أن لإبلاص حيث ليس قليا وإنما القلي الألف فتأمل ذلك فإنه جيد انتهى قال الشهابي رحمه الله أشار به إلى ما ذكره بعد قوله والجر في هذه الآية واجب وإلى ما أشار إليه من اختلاف

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما نحن معنى) قال القائلون قل هذا يقتضيه بناءه لخصته من الحرف كما مر قلنا قلنا  
 البناء لخصته إياه وخصار هذا طرأ عند تركيبه الاستعانة انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادي بتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا  
 على الآلية هذا وقال القائلون قلنا لم يعتبر في تعريف الطرف كونه منصوبا ولا بد منه لأن اليوم في معنى اليوم لا يسمي طرفا  
 اصطلاحاً قلنا كله استثنى بقوله ضمن الظاهر في التصيين بالفعل لأن التصيين بالفعل لا يكون إلا إذا كان منصوباً لأن المرفوع  
 كالיום في المثال ليس مضمناً بالفعل لكنه قابل للتصيين لم يقدّر بقوله لا يكون في التعريف بأي يوم كان فاعمل هذا اليوم من الواضح أم لا  
 (قوله بطلنا) قال القائلون قلنا حصول التصيين مع كل فعل عمل به لو لم يرد معناه انتهى قال الله تعالى قلنا قلنا قلنا  
 بعضهم كل ما كان من الأسماء مضمناً معنى في لكن على غير طرأه فيس بطرف وذلك أن العرب تقول مطرنا السهل والجبل وحرب  
 زيد الظاهر والبطن فلهذا على معنى في لأن المعنى في السهل والجبل وفي الظاهر والبطن لكنها ليست بطرف لأن لخصتها معنى في ليس  
 بطرف فيها لولا أنها السهل والجبل أو مطرنا القيعان والتلوا وحرب (٣٣٧) زيداً والرجل أو الرأس والجسد

لم يجرم قال إلا أن قوله  
 بطراد يفرج هروفا كثيرة  
 متفقا عليها أنها هروفا  
 هو من منزلة المختلف وهو  
 من منزلة الواحد ومضد  
 القابلة ومرجع الكلب  
 وهو من مخرج السيول  
 فكيف لا تصح معنى في  
 بطراد فلا تقول أهلية  
 منزلة المختلف كما تقول  
 أهلية قرياً مني ولا تقول  
 قديم جرح الكلب كما تقول  
 قديم يمداني ولا مكانك  
 مخرج السيول ما الطرف  
 فيه سماه فصارت منزلة  
 مطرنا السهل والجبل  
 فاقضى كلامه أنها هروفا  
 هروفا وليس كذلك  
 انتهى وفي حاشيتنا على

يعبدوا (أي فليعبدوا رب هذا البيت لإبلاهم الرحمة) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى  
 الشام ودخول القاء لما في الكلام من معنى الشرط إذ المعنى أن لهم الله عليهم لا يخصي فإن لم يعبده  
 لساير لعمه فليعبدوه لأجل إبلاهم ورحلة الشتاء والصيف التين كانوا يحترمين لهما لأنهم خدمة  
 بيت الله بخلاف هروم فإنهم يخالفونهم من القطاع وأنتهين (والحرف) الجار (في هذه الآية  
 واجب عند من اشترط) في نصب المفعول به (الحمد الزمان) وهو الأصل والمتأخرون لأن زمن  
 الإيفاء سابق على زمن الأمر بالعبادة ولأن زمن العبادة مستقبل وزمن الإيفاء ثابت في الحال  
 وقال الكسائي والاعشى الكلام في الإيفاء متعلقة بأمرها بقدرها وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى  
 لعمركم كعب ما كرم فتكون السورتان سورة واحدة ويرجى أنها على مصحف أبي سورة واحدة  
 ويضمه أن جعلهم كعباً إنما كان لتكريمهم وجرأتهم على البيت وقد أحرم بكتابه واختلف في نصب  
 المفعول به فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير الكلام المعلق حالهم الإجماع والكوفيون فزعوا  
 أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقصود من قوله وتقدر به جئتكم كرمكم ذكر ما قال  
 الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق في كل موضع من قوله في الاشتقاق مثل قصته جرمها

(هذا باب المفعول به)

(وهو المسمى) عند البصريين (طرفاً) من الكوفيين لأن الطرف في المثلوما وهو متناهي الاقطار  
 كالجرايم والعدل الذي يسمونه طرفاً من المكان ليس كذلك رسماً ما قرأه علماء الكسائي وأصحابه يسمون  
 الطرف صفات لا صفات في الاصطلاح (الطرف ما نحن معنى) الطرفية (باطراد من اسم وقصاؤ) من  
 من (اسم مكان أو) من (اسم مفعول دلالة على أحدهما أو) من اسم (جار مجراء) أي مجرى أحدهما  
 (قال المكان والزمان كما مكف هنا أرمنا) فهنا اسم إشارة من أسماء المكان أرمنا جمع زمن من أسماء الزمان

(٣٤ - تصريح - أول) (الآلية في هذا المقام ما هو غاية المرام) (قوله كما مكف هنا أرمنا) كذا وقع في كلام الناهض عليه بعد  
 الطرف مع اتحاد العامل لا اختلاف نوعهما وتخصيل الكلام ذكرناه في حاشية الآلية ولا بأس بالتعليق هنا على شيء وهو أن كلام  
 التكليف يصح منع الزمان على المكان فإنه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين وحطت  
 الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أولى أيام مواطن ويوم حنين ويهودان يراه بالموطن  
 الفرق كقتل الحسين على أن الواجب أن يكون يوم حنين منصوباً بمن مضمراً لا بهذا الظاهر وموجب ذلك أن قوله تعالى إذا هبتم  
 بدلين يوم حنين فلو جعله ناصباً لهذا الظاهر لم يصح ذلك لأن كثرتهم لم تسبب في ذلك المواطن ولم يكونوا كثرة في جميعها فيجب أن يكون  
 ناصباً فعلاً خاصاً إلا إذا نصب إذ بإضمار ذكر انتهى قال الشاعر في ظاهر كلامه أو لا يمنع صلب الزمان على المكان ولما روي عن علي عليه  
 وفيه نظروا ما روي عن إضمار الفعل فهو مبنى على اشتراك المصطوف والمصطوف عليه في متعلقات الفعل وهو منوع وقد أشار إلى منعه  
 ابن الحاجب في مختصره في الأصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التدبير حاشية باب الفصل والوصول ما يمتنع بذلك وقال بعض  
 الأفاضل بتحقيق الكلام وتوقيفه أن قوله ويوم حنين إن جعلت عطفاً على مواطن فالو لولا قادم مقام حرف الجر وهو فكأنه قال قد

نصركم الله في مواطن كثيرة في يوم حنين وهذا المعنى باطل لأنه يعني مكان النصر والزمان لا شك أنه ليس زمان النصر في المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أجهلكم إذا أجهتكم بدلا أم لا وأما إذا عطف ويوم حنين على محل في مواطن كما هو الظاهر فحرف العطف قائم مقام نصركم العامل في مواطن فكأنه قال لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جار أن يكون إذا أجهتكم بدلا من يوم وهذا كما تقول رأيتم سارا في مصر وليلة العبدرة إذا فاسر الناس من مرة هذا هو الصدق الحق الذي لا يخطئ على وجه المير فلا يفتنى من قنصة سلاح الرعش فأنها جمعية من غير طعن ولكل جواد كبرة ( قوله والأصل مقدار حلب ناقة ) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حصدته عما ناب المصدر فيه من الزمان فالمنى زمانا مقداره حلب ناقة ونهر جرودى وقتاندر حلب ناقة ونهر جرود

(و) الاسم (الذي هو صفة دلالة على أحدهما) أى (الزمان أو المكان أربعة) أحدهما (أسماء العدد المبدية) أى بالزمان والمكان (كسرت حشرين يوما ثلاثين فرسا) فحشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لأنه لما مديوما وهو من أسماء الزمان هو صفة اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لأنه لما مديفرسا وهو من أسماء المكان هو صفة اسمية المكان (و) الثانى (ما أتيد به كلية أحدهما) أى الزمان والمكان (أوجزيت كسرت جميع اليوم جميع القربس أو كل اليوم كل القربس) لجميع وكل مفعول لهما منصوبان نصب ظرف الزمان و ظرف المكان لأنهما لما أضيفا للزمان والمكان هو صفة اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لأنهما من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة (أو بعض اليوم بعض القربس أو نصف اليوم نصف القربس) فبعض ونصف مفعول لهما منصوبان نصب ظرف الزمان و ظرف المكان لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان هو صفة اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيهما لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لأحدهما) أى الزمان والمكان (كجلس طويلا من الدهر شرق الدار) طويلا وشرق مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان هو صفة اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة الزمان ومن الدهر بيان له وشرق صفة المكان وذكر الدار معينه والأصل زما طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان محفوضا بإضافة أحدهما) أى الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف و (أنيب عنه) المضاف إليه بعد (حذفه) أى المضاف (والغالب في هذا) المضاف إليه (الثاني) من أضاف المحذوف (أن يكون مصدر أو) المضاف المحذوف (المنسوب عنه أن يكون زمانا ولا يكون مكانا) كونه مفعولا لوقف أو إنداد (فالعين الوقت) (هو وقتك صلاة الدهر أو قدوم الحاج) فحلا هو مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لأنهما لما نابا عن الزمان هو صفة اسمية الزمان والمكان فحلا هو صفة اسمية الزمان والمكان (و) العين حذف المضاف وهو وقت العين لوقته المحذوف (و) أنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) العين للمقدار هو (انتظر تلك حلب ناقة أو نهر جرود) لحلب ونهر مفعول فيهما والأصل مقدار حلب ناقة ومقدار نهر جرود فعمل فيهما ما يقدم (وقد يكون الثاني) عن الزمان (اسم عين نهر) قولهم في المثل (لا أكله القارطين) بالنسبة (و الأصل مدة غيبة القارطين) حذف مدة وأنيب عنها غيبة وأنيب عنها القارطين وهو ثنية قارط بالعاف والمطاء المسألة وهو الذى يبنى القارط بفتح الفاف والراء وهو شئ يدبغ وقال الجوهري لا يترك أو يترك القارط العزى وهما قارطان كلاهما من صفة نهرهما في طلب القارط فلم يرجعا وطالب غيبتهما (وقد يكون ما وب عنه مكانا نهر جلدت قرب زيد أى مكان قربه) حذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقد ينوب عن مكان مصدره وذلك في ظرف الزمان بكثرة

وإنما كان ذلك كثيرا في ظرف الزمان قليلا في ظرف المكان لقرب ظرف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لأن الفعل يدل على المصدر بمرور فاعلم أن الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فإن دلالة الفعل عليه بالترام الخارجى إذا كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يبق ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبق رتبة فكأن إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أى الزمان والمكان (الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصروها على تضمن معنى كقولهم أحق أنك ذاهب) فأحفا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار

(قوله كقول تعالى وهو أحد سبيل) كذا في السبع والتلاوة قوله لا أحد من الذين (٣٣٩) أمروا سبيلاً كما قبل الظاهر أن

هل أبا خبر مقدم وأنت ذاهب في تأويل مصدر مخرج بالابتداء عن سبيله والظهور على حد ومن آياته أنك ترى الأرض خضرة (والأصل أن حق) ذهابك لحد تعدل واتصب خاضع الطرفية (وتعدلتوا بذلك) الخرب الجار في قوله هـ أفحق مواساتي أياكم هـ (قال) قائد بالهاء ابن المنذر التقدير هـ (أفحق أني مضم بك حاتم) هـ وأنتك لا أصل هوأك ولا غير

فصرح بن ربيعة هو من هو مضموم بما في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بمااء نفسه المنزلة بين الخلية والحرية فلا هو خل حرف حتى يستعمل خلا ولا هو حر صرف حتى يستعمل حران كان حال هو هـ بهذا الخباية كيف يكون حرام من أهرم بها حقا ولما كان قول الموضع والجارى مجرى أحدهما شاملا لقرمان والمكان خصه بقوله (وهي جارية مجرى طرف الزمان دون طرف المكان ولهذا يمنع خبرا من المصادر) كما تقدم في أحقا أنك ذاهب (دون الجسد) فلا يقال أحقاد يذهب الجسد ويذهب ابن مالك إلى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بضمه وأن ما يصح ما من أنو مصدر ليدل على مصدر مخرج على الفاعلية على حد أو لم يكنهم أنا أن لنا ورد ما جريان (ومثله) أي مثل أحقا أنك ذاهب في الاتصاف على الطريقة المازية (غير شك) أنك قائم (أو جهر رأي) أنك قائم (أو ظاهري أنك قائم) فليس شك وجهه رأي وظننا من منصوبه على الطريقة الزمانية توسعا على إسقاطي والأصل في جهر شك وفي جهه رأي وفي ظن مني على وزان أحقا (وخرج من الحد) المذكور في الظن قوله : الطرف ولست أو مكان ضمنا هـ في باطراء وتبعه الموضع (ثلاثة أمور أحدها وتر غير أن تنكسر من إذا فترين) فإيه يصدق عليه أنه اسم صين معنى في إذ التقدير وتر غير أن تنكسر وهو ليس بطرف (فإن التكاثر ليس بواحد مما ذكرنا) لأنه ليس باسم زمان ولا مكان ما إذا فترين فليس مما نحن فيه (و) الأمر الثاني هو طافون (وما) من أسماء الزمان (وبحواله أعمل حيث جعل رسالاه) أي أسماء المكان فإن يوما وحيد وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليس طرفين (فإنهما ليسا على معنى في) إذ ليس المراد أن الحرف واقع في ذلك اليوم والملم واقع في ذلك المكان وإنما المراد أنهم على طرفين في اليوم وأما الله تعالى لم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانتصباهما على المفعول به) لأن الله لم يعلو عليهما ولا فيهما وناسب لفظ يوما يخالفون (وناسب) محل (حيث) فعل مضارع منزع من لفظ أعمل تحديده (يعلم) حال كونه (مخلوقا) لدلالة علم عليه لأعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل (لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا) هذا وقد قال الموضع في الخواص ومن خطه فلهذا قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أحد سبيل وليس نبينا لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجهها وقول الصباس بن مرداس :

هـ وأضرب منا بالسيف القوائس هـ انتهى وفي الأرائض لابن جيان وقال محمد بن مسعود الغزوي أفضل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى وإن ربك هو أعلم من يصلح له سبيله هـ انتهى وفي جمل حيث مفعولا بالظن لأن هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل أن تصرف حيث نادر وشرحه المرادى بقوله لم يعلو حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مستدا انتهى وهذا قال انداميني ولو قيل إن المراد يعلم التفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لاس طرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يربكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والتفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك اتقن (و) الأمر الثالث هو دخلنا دار وسكننا البيت فانتصباهما أي الدار والبيت (إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض) وهو في الأصل دخلنا دار وسكننا في البيت فلما حذف الخافض نصبنا على المفعول به توسعا كما يصل الجار وينصب ما بعده كقوله تمر ونحوه (لا) انتصباهما

تفادح أراد به الإسراء  
إلا أن الواو ليست من  
التلاوة (قوله لأنه ليس  
فاعلا في المعنى) قال  
الذو شري قد يقال إن  
التقدير لا يجب أن يكون  
فاعلا في المعنى بل قد يكون  
كما في طلب زيد نفسا وقد  
يكون مفعولا في المعنى كما  
في رجلنا الأرض هيونا  
وقد لا يكون فاعلا ولا  
مفعولا كما في أمنا الإماء  
ما لا أن يقال إن التقدير  
بمد اسم التفضيل لا يكون  
إلا فاعلا معني كذا قيل  
وهو منقوض بمثل زيد  
أكرم الناس رجلا (قوله  
وسكننا) قال المصنف  
في الخواص الظاهر أن  
سكن متعد مثل بن نعم  
سكن ضد تحرك قاصر  
وليس الكلام فيه ولهذا  
جاء مصدره على السكون  
ولم يجر مصدره إلا على  
السكنى مثل الرجسى  
والبدري (قوله إنما هو  
على التوسع) أي وإجراء  
الآدم مجرى المتعدي  
وحينئذ فلا حاجة إلى قيد  
الاحترار لأن ما ذكره خرج  
بقوله ضمن معنى في لأن  
المنصوب على سعة الكلام  
منصوب بوقوع الفعل  
عليه لا بوقوعه فيه فليس  
مضمنا معني في وجه يعلم  
ما في كلام المصنف  
وتحقيق المقام يطلب من شأبتنا على الآية

(قوله فإيه لا يطرده على الأفعال إلى الدار والبيت) فيه أنه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة إلى المكان أسماء المقادير كالتقريب والميل والبريد فإيه لا يطرده على الأفعال إلى الدار والبيت إلى الزمان أمور ما يقع جواباً لكم خاصة وهو التمدى المسكر غير الموصوف وما يقع جواباً لما إذا كان اسم شهر مجرداً من لفظ الشهر والثالث لا بد منه من قبل والبار إذا كان بالإنسان لا يعمل فيه إلا ما يتناول لأن العمل واقع في جميعهم إما لعمياً كصمت يومين أو تقبض كأدب يومين لأن لم يكن مما يتناول لم يمكن استمراره في جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمي إذا كان التمدى اسم محسوب لا استعمال بأن لم يستعمل مع سائر الأفعال قالاً من مسلم إلا أن الكلام في أن ما هو ظرف (٣٤٠) قد استعمل مع سائر الأفعال إلا أن يقال لا يطرده استهلاله مع سائر ما يتناول لكن

يمكن إذن الواضع في ذلك ولو بقاعدة وإن كان المراد التمدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لأن المعنى صليت في الدار ولا شك في صحة قتائل (فصل) (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فالنصب بالواقع فيه) لا يطرده وهو المضمول من الظرف والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم في الظلم حذف مضاف لأن الواقع في الظرف الحدث الذي هو معنى من المعاني وهو لا ينصب وإنما ينصب ما يدل عليه أما مطابقة وهو المصدر أو الضمنا وهو الفصل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم قاصر على المصدر لأنه الواقع في الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه هو بناء (قوله وهي أن يقع

(على الظرفية فإيه لا يطرده على سائر الأفعال إلى الدار والبيت على معنى لا تقول صليت الدار ولا بيت البيت) لأن الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لأن لها صورة وحدوداً محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان ولا المهم أو ما اتحدت مادته ومادة غاملة كما سيبي. (فصل) (و) الظرف الزماني والمكاني (حكم النصب وما فيه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الحال لسلام اسم فعل أم هو صفة أم مصدر وهذا أشمل من قول الناظم فالنصب بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات إحداها أن يكون مذكوراً بقرينة أو إله أشار الناظم فرفعه مظهراً) كما حكى هنا أن من هذا هو الأصل لأن الأصل في التعامل أن يكون مذكوراً (و) الحالة الثانية أن يكون مضمولاً أو جوازاً (لذلك مثلاً) وذلك كقولك غفر صحتي أو يوم الجمعة) نصب مضمول من ظرف المكان ويوم الجمعة من ظرف الزمان (جواباً لمن قال كم سرت أو متى صمت) أي سرت مضمول من ظرف يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام أن كم يطلبها تعيين المعلوم مطلقاً زماناً كان أو مكاناً ونحوها ومتى يطلبها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة الثالثة أن يكون المرفوعاً وهو ذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة كروت بطائر (فرق خمس) حقوق صفة لطائر (أو صفة كرايت الذي عندك) فمذكورة صفة الذي (أو حالاً كرايت الهلال من السحاب) فحين حال من الهلال (أو جراً كريد عندك) فمذكورة جبريد والنائب في الجمع مضمول وجوباً تقديره يستغنى عن مستغنى إلا أن النسبة فتعني استغنى هذه الأمثلة الأربعاً ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما يقع على الإضافة من على الظم فإيه لا يقع مضمولاً صفة ولا حالاً ولا خبراً لا يقال سرت برجل أمام ولا جاء نبي أمام ولا رأيت هلالاً أمام ولا زبد أمام لثلاث جمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبيان وقوله ما يقع تنوين آخر مثل الزمان بمثل أي أحدها قياس والآخر سماعي فقال (أو مشتلاً عنه) العامل بنصب محل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل مضمول وجوباً ضميره صمت المذكور وتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل بحسب جزمه كمثل (أو مصدر عا ماضٍ لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكر أسراراً تقدم عهد (حيثما الآن) حين منصوبة ماضٍ فعل محذوف وأضيفت إلى إذ إضافة بيان أو إضافة أهم إلى أخص والآن منصوب محذوف من تحت فتحة بناء لأنه معنى لنفسه معنى الوال الموجودة فيه زائدة لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وما فيه لمن محذوف (أي كان ذلك حينئذ وسمع الآن) فهما جمعتان وأصلهما أن يقولوا المشكك لمن يقول كذا وكذا حينئذ لأن أي كان ما تقول واقعا حينئذ كان كذا وسمع

صفة) قال الثاني فاعل يقع ضمير ماضٍ على الظرف لا على دليل قوله أو مشتلاً عنه (قوله فإيه لا يقع صفة الخ) لهذا رد في المعنى في الفصل الذي عتده لتدريج في ما تبعاً لا يبيح قوله من جعل من قبل قوله تعالى ومن قبل ما قرأتم في يوسف خبراً عن ما بناء على أنها مصدرية وهي وصلت في موضع رفع بالابتداء قالوا بشكل عليهم كيف كان طاعة الذين مرة بل انتهى قال الدماميني وهذا الإشكال مبنى على أن قوله من قبل هو صفة الموصول وهو ممنوع بل الصفة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستغنى عن أنه صفة انتهى وأجاب الأستاذ ابن سميت بأن الممنوع وقوم من طرف أحد المذكورات والواقع في الآية خبراً أو صفة إنما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لأن ما يحبان ليس على أنه لا فرق في المعنى بين أن يجر بالخرف أو لا يؤيده تخنيهاً لوقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم المين بقولهم الورد في أيار والرطب في تموز والحق في الجواب أن عمل المنع إذا لم يكن المضاف إليه

معلوم لعدم الفائدة وهو في الآيتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به القمى من رد أبي حيان على الزمخشري وابن عطية وقال بعد أن نقل عنه أنه نقل عنها إعراب من قبل خبر ابن مارك قال وقد دخل من قاعة عربية وحقق لها أن يذمها وهي أن هذه الظروف الخ ماله هذا تحامل على الرجلين وموضعهما من العلم معروف (لصل) (٣٤٦) قوله والإضافة فيها بيانية) رأيت بخط

المصنف في حواشي ابن النافس ماله لا في بيان شخص مسماه فإن نحو البيت والبار تحتل صورة مسماها أخص الصورة الكلية من غير افتقار إلى شيء بخلاف قصص مسماها انتهى وهذا يدل على أن الإضافة ليست بيانية وأن إتمام صورة للاحتراز عما ذكر قلبيأمل (قوله ومكان) هذا إذا لم يرد به معنى يدل فإن أريد به ذلك فلا يستعمل إلا ظرفا لصورة هذا مكان هذا أي بذكره (قوله وأشار إلى مثله الخ) قال السباطي فيه إشارة إلى أن قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات ليكون المصريح من الفعل من قسم الميم وهو ظاهر في نفسه بل هو المثنى في عبارة النافس إذ لا يجوز خطفه على ميمها لأنه حال في قوله وما صيغ لا يصح كونه حالا لما لا يملك الشارح مخالف لصنيع الموضح إذ ظاهره أنه ليس ميمها انتهى وقال الزرقاني قوله وأشار إلى مثله غير حسن وذلك أنه يفهم كما صرح به في إعراب

الآن ما أقول لك حيث قد قطع من جهة والآن مقطوع من جهة أخرى وكاب ينبغي للموضح أن يقول ليس غير لأنه يرى أن قوله لا يفهم لما صرح به في المفسر وبالغ في إنكاره في شرح شذوره والحق جواز ذلك في السماع به كما أوضحت في باب الإضافة ويسلني من حذف الناصب ما لا يعمل محذورا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراه وشمل مسئلي الحذف قول النافس والإضافة منصرفا لما ذكره من أن الجاز الواجب (فصل) (أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظارية سواء في ذلك ميمها كمين ومدة ومختصا كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأربعين) وإلى ذلك أشار النافس بقوله وكل رقعة قابل ذلك والمراد بالمتنص ما يقع جوابا لما في كيوم الخميس كالمثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين وأربعين كالمثل والميم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كمين ومدة كالمثل نقول صمد مدة وأربعين كيومين أو يومين يعني عليه ظرف الزمان المشتق لصورة معدود بترتيب الزمان كما جعل ذلك إذا أردت المكان إذ لا فرق بينهما في تقدير في نصبه على الظرفية قاله الشاطبي (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نومان أحدهما الميم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه كأمعاء الجهات) السك فإياها، فنفرد في بيان صورة مسماها إلى غير ما هو ذكر المضاف إليها هذه السبابة أحدهما من الشارح والإضافة فيها بيانية أي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقة وينحل إلى قولنا ما لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف إليه كمكان ما لا تعرف حقيقة إلا بذكر المضاف إليه قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني الإيهام يحصل في المكان من وجهين أحدهما أن لا يلزم مسماه إلا ترى أن خلفك قد علمت أنك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جزءا من ذلك لا كالأجزاء تختص باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة متفرقة بنفسها والوجه الثاني أن هذه الجهات لا أمدا لما معلوم خلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الحديث انتهى من الجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال ولحق وكف) نقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك ولحقك وكفك ومحييت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات (وشبهه في الصياح كداحية وجانب ومكان) نقول جلست ناحية مرور وجانب ريد ومكان بكر وأعرض جانب بأه ما يجب التنصريح معه بنى (وكأسماء المقادير كليل ومرسخ وبريد) نقول صرت ميلا وفرحنا وبريد النحر (الثاني) ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل و (المحدث مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ومحييت مرمى عمرو) لا فرق في ذلك بين الصحيح والممثل (ولا بين المفرد كالمثل) واجمع نحو (قوله تعالى وأما كنا نقدر منها مقادير للسمع) فلذهب ورمى ومقاعد مقادير مقادير على ذلك فعل لا سمي نحو رقم مقامه يبدو لوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر نحو جئت من مقام ريد مقامك وإلى هذين النوعين أشار النافس بقوله وما يقبله المكان إلا ميمها وأشار إلى مثاله بقوله نحو الجهات وما صدر وما صيغ من الفعل وأشار إلى شرطه بقوله : وشرط كون ذا ميمها أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتماع

الأنفية أن قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على ميمها كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضح وهو ظاهر (قوله فتشاذر نصبه) لا يعني أن قول المصنف فتشاذر خبر عن قوله ليس فتشاذر ضمير مستتر يعود إليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب مكان اللاتي بالشارح أن يقول بعد قوله فتشاذر بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل في غير مواضعه

(أصل) (قوله أو حبر) (٣٤٢) فيه أن غير المتصرف بحرف به نحو فتوى محرر ولذا قال في التسهيل لأن جاز أن يغيره

أو يغير بغير من المتصرف  
(هذا باب المفعول معه)  
(قوله وهو اسم فاعلة الخ)  
يرد عليه نحو

وزجهن الحواجر بالصبر  
لأن الواو بمعنى مع كإياي  
غايته أنه لا فائدة في  
الإخبار بالعبية فاحتج  
للحذف أو التضمن ولهذا  
قال في الحواشي إن أول  
ما حذف به المفعول معه  
الاسم الفاعلة الواقع  
بعد وأورد في المصاحفة  
المقصودة ليخرج بالمقصود  
مادكر (قوله كسرت  
والنيل) منه فأجمعوا  
أمرهم وشركاءهم إذا لم يدرك  
عائل الأثر ولا مصاف  
ثان وهو الاسم قال  
المصنف في الحواشي وقول  
بعضهم إن جمع بعض  
الذوات مردود بل يجمعها  
وأجمع يخص الأسماء  
وغيره قول بعضهم  
فرق بين الأجساد وخلق  
بالتحصيف بين المعاني  
بدليل قولهم ما انفارق  
ولا يقولون العرق  
والصواب أن الثلاث  
مشترك كأن جمع مشترك  
ودليله إذا فرقا بينكم البحر  
فأفرق بيننا وبين القوم  
الفاستين انتهى وهذا  
البعض هو الشباب الخرافي  
كما أسلفنا صدر الكتاب  
(قوله لأنه منصوب)

للفاعلة مادته مادة عامة (إذ تنصرف هو من مستغرق مقعد الفاعلة) وفي مزج الكلب وفي مناطق التريا  
(فعله الاستقرار) المنطق به من الواقع حراس هو مادة الاستقرار فاعلة لمادة مقعد مزج ومناطق  
والمنطق هو معنى في القرب مقعد الفاعلة من أسماء وفي التبع مناطق التريا من الدبران وفي المتوسط مزج  
الكلب من الأجر في الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر من الثانية الداخلة على النفساء والدبران والراجح  
متعلقة باسم المكان نفسه لا به مشتق (ولو أعمل في المقعد قدس في المزج جزو في المناطق ما لم يكن شاذاً)  
لا عداد المادتين يصير المعنى هو مستغرق في المقعد مقعد الفاعلة وزجر مزج الكلب ومناطق مناطق التريا وإنما  
استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهمة بها والخص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل  
الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لأنه يدل على الزمان تصمتا وعلى المكان التزاما  
(محل الظرف) الزمان والمكان (موضع متصرف هو ما يعارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن  
يستعمل مبتدأ أو حراً أو مفعولاً) (أو مضافاً إليه كالיום) فإنه يستعمل مبتدأ وخبراً (قوله  
اليوم يوم مبارك) رخصها (و) فاعلاً نقول (أعجبني اليوم) مفعولاً به نقول (أحببت يوم قدومك  
(و) مضافاً إليه نقول (سرت نصف اليوم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وما يرى ظرفاً وظرفاً فرفاً فذلك ذو تصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يخارق الظرفية أصلاً كقسط) في استراق الماضي (وهو من) في استراق  
المستقبل ولا يستعمل إلا بعد (نقول ما فعلته قط ولا أقوله هوس) (والمنطق ما فعلته في الزمان الماضي  
ولا أقوله في الزمن المستعمل وقط مشتق من قطعت الشيء أي قطعت فني ما فعلته قط ما فعلته فيها  
أقطع من عمرى لأن الماضي ينقطع عن الحاضر والاستقبال وهي بنية وعلة بنائها لضمها معنى حرف  
انتهاء العاية وانتهائها إذ المعنى ما فعلته قد حلت في الماضي إلى الآن وتبسط على حركة قرار اس انتهاء  
السالكين وكان صحت في الماضي محلاً على قبل وعدم وجوده مشتقة من العرف وسمى الزمان  
هوس لأن له حركة كما مضى به جزء حله أمر لكان هو صاته ويبقى على الحركات الثلاث إذا لم يكن  
مضافاً (و) النوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي من الظرفية (لا يدخل الجار عليه) وهو من خاصة قال  
في درة القوامس والمحتمل من ذلك (في بابها) لكل باباً مختاراً بخاصة دون آخراتها (نحو قبل  
و بعد) من أسماء الزمان (ولدن وبعد) من أسماء المكان (فيحكم ظليين بعدم التصرف مع أن من  
يدخل ظليين) نحو هذا الأمر من قبل ومن بعد آتينا رحمة من هذا وعلما من لنا علما إذا لم يفرج  
عن الظرفية (إلا إلى حالة شبيهة بها) أي بالظرفية (لأن الظرفية والجار والمجرور أخوان) في التوسع فيها  
والعلق بالاستقرار إدارة خاصة أو صلة أو خيراً أو حالاً فإن جرشي من الظروف بغير من كان متصرفاً بحرف  
عن اليمين وعن الشمال عزين والفرق أن من سكنها أم الباب كزرت (بأشياء لم يعتد بها بل قال ابن مالك  
أن من الداخلة على قبل وبعد وأخراتها دائمة وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

وغير ذي التصرف الذي لم يخرافية أو شبهها من السكلم

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فاعلة تالواو معنى مع تاليفاً لجه ذات فعل أو ذات) (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع طات  
الفعل (كسرت والنيل و) ذات لاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو (أناسا والنيل) فيصدق  
على النيل في المثالين أنه اسم له خول أو غيراً به صفة لأنه منصوب بوجه تالواو وذلك الواو بمعنى مع  
والواو تاليفاً لجه ذات فعل وهو سرت المثال الأول وفات باسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال  
الثاني فإن فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهي السين والباء والراء وسمى النيل مفعولاً به لأنه

يقضى أن كل ما كان منصوباً يكون فاعلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعول كان

(قوله بنا ما) قال الفريسي هذا غير ظاهر وكان الظاهر الأول أن يقول لا يهود (٣٤٣) أن يكون أن يفعل مفعولا لا مفعولا

لبعثهم وكنت مسالمة  
قديم ما في البحر من  
وجه المتع فلم يندوا جريا  
شافيا وظهري أن قصد  
الطفت على المصدر  
المستعملين الكلام اسباب  
منع من الحمل على المفعول  
مع وهذا غير مطرد في  
كل اسم مؤنل فليتامل  
ذلك (قوله فلو قال بدي  
الخ) هذا اعتراض ضعيف  
لأن المراد أن حرا في المثال  
يتمتع نصبه وإن كان  
حينئذ ففعله لما ذكر  
(قوله فلو قال بدي الخ)  
هذا التقدير على تسليم  
أن النصيب على المفعول  
موقوف يمنع ذلك ويقال  
أه مفعول به بتقدير  
وملا بئسك ويدا (قوله  
وبتين ذلك) أي كون  
الضمير فاعلا في الثاني أي  
كيف أنت ويدا لأنه  
بتقدير كيف تصنع ففعله  
تصنع فاعلا لا ظهر من  
الأول لأنه بتقدير ما تكون  
فضمير تكون يحتمل  
الفاعلية إن كانت تامة  
والاسمية إن كانت ناقصة  
هذا مراده فيما يظهر وهو  
مبنى على أن الأصل في  
كلام الموضح المذكر  
متعين وفيه نظر لأن  
سببوه قدره من مادة  
الكون فيما وقال بعض

فعل مفعول وهو المصدر الصادر من التفاعل (خرج بالفتح الأول) وهو قوله اسم (نحو لا تأكل السمك  
ولشرب اللبن) بنصب لشرب كالتقدير الموضع بذلك في شرح المعنى (و) نحو مخرج الشمس طالما (برفدهما  
فإن الراو) وإن كانت بمعنى مع فيما كما صرح به في شرح القطر (لأما داخل) المثال (الأول) في  
اللفظ (على فعل) وهو لشرب (و) داخل (ن) المثال (الثاني) حل جملة (نحو هو الشمس طالما ليس مفعولا  
مع بناء على أن الأول من أن يفعل لا يفسى مفعولا مع خلافا لبعثهم وعلى أن جملة والشمس طالما  
ليست مفعولا مع خلافا لصدر الآية حل لئلا لا يفسى كقوله في المخرج (و) خرج (ب) اللفظ (الثاني)  
وهو قوله ففعله (نحو اشتد كذا يدوم) لأنه حمدا (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله نال لواء  
(نحو جئت مع زيد) فإنه نال بنفس مع لا لواء التي معناها (و) خرج (د) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى مع  
(نحو جاء زيد وهو قوله أو بعده) فإن التثنية بالقبلة أو البدية ينافي المعية ولو قال بدل جاء رأيت  
حتى يكون محروما منصوبا كان أولى لأن المراد يخرج ففعله ففعله ويمكن أن يقال خرج ففعله (و) خرج  
(ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله نال جملة (نحو كل رجل وصفت) بالرفع مطلقا على كل (فلا يهود فيه  
النصب) على المفعول مع لعدم تقدم الجملة (خلافا لصيرى) بفتح الميم وضمها فإنه يجوز نصب المفعول  
مع من تمام الاسم كالتقدير (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل  
وحرؤه (نحو هذا لك وأباك) بالمرحدة (فلا ينكح) قال سيبويه ما هذا لك وأباك ففعله لأنك  
لم تذكر ففعله ولا اسم فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح المنع وفذكر وكلامه القبيح بالفتح من  
عدم الجواز وعلم من هذا أن اسم الإشارة في حرف الجر المتضمن معنى الاستمرار لا يصلح أن يكون مفعولا مع  
(خلافا لابي مل) الفارس فإنه أجاز في قوله ه هذارني بطويار سريالاه إعمال الإشارة وأجاز بعضهم  
إعمال النظر في حرف الجر اه كلام ابن مالك ولم يستوفى جميع الشروط لتمام اعتبارها على المثال فقال:

ينصب نال الراو مفعولا مع ه ه ففعله سريالاه بطويار سريالاه  
(فإن قلتم فقد قالوا ما أنت بذيذا وكيف أنت بذيذا) بنصب بذيذا على ما لم تقدم فعل ولا اسم فيه معنى  
الفعل وحرؤه (قلتم أكثرهم يرفع بالسقط) على استعلا (شكال فيه) (و) لا يفسى المصدر والضمير  
وهو أنت (فأعلا بمنحرف لا مبتدا) واسم الاستفهام قبة خبره وبتين ذلك في الثاني دون الأول  
(والأصل ما تكون وكيف تصنع) ففعله تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على التفاعلية (فلا  
حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضمير موصول) لعدم الصلة قدره سببوه من لفظ  
التكون في المثالين وقدره بأضارح مع كيف وبالمشاهي مع ما قال لأصل كيف تكون ويدا وما كنت  
ويدا واختلف في تقدير ذلك هل هو مقصوده أو ظهره مقصوده أم هو المقصود لو عكس  
لجاز وزعم ابنه لأنه لا يهود إلا ما قدره سببوه قالوا ذلك لأن ما دخله معنى التحقير والإنكار وليس  
سزا إلا من مسئلة فهو قولوا كانت لهم والاستفهام جار فيها المشاهي والمضارع واختلف في كان المقدرة  
فمن الفارس وظهره هي أنها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون  
حالا وزعم بعضهم أنها خرجت عن أصلها السؤال عن الحال الصحيح أن كان ناقصة وكيف وما في موضع  
نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد وهو من ذهب لبن خروف وإلى هذه المسئلة  
أشار الناطق بقوله : وبعد ما استفهام أو كيف نصب ه هضم كونه مضمرا بعض العرب  
(و) الناصب للمفعول مع ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم  
اختلفوا فقال سيبويه والقارسي وجماة أنه كالمفعول به في المسمى فمن سرت والتبيل سرت بالتبيل وزعم

أفاد - ل البصر أن وجه قوله دون الأول أن ما لا استهية لستهي تقدير الفعل لأنها بالافعال أول اه وهو قلند  
لأنه يقتضى أنه مع ما يهود كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

(قوله لا الواو الخ) بن عليه التعرض لرد مذهب الأئمة في قوله ثم أن أصل القول يبدأ بقدم زيد الخلف مع ووضع الواو موضعها فانقل نصب مع إلى ما بعد الواو وقال ابن الحجاز وأبطل الحروب بذلك بأن قالوا مع طرف بر ما بعد الواو ليس بطرف قال المصنف هذا الإبطال باطل بنحو جنتك قدوم الحاج وعكسه ألم لغتض عيبك لينة أرمداه وقال الزجاج وأما المبدأ تقديره بأما عكسك العيب (قوله ورد بأن الواو الخ) بهذا ودخل من قال في حروف البناء إنها العامة في المنادى فهو لم يأتك دون إياك وعلى من قال العامل في المستثنى إلا لقولهم إلا إياك دون ذلك إلا أن الناظم أجاب عن هذا الأخير بأنهم حملوا إتمام على المخرج قال المصنف وحقه الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني أن الواو حذفت على وإزالة الطاء التي هي أصلها نحو وتقدر صيها الذين أو تقرأ الكتاب من قبلكم وإياكم هكذا ظهر لي أنه متصير للجرجاني وقيل في الرد عليه (٣٤٤) أيضا لم تر حرفا نصب ولا هو يرفع ويرد هذا إلا أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو ما قبلها

الخ) أي مخالفة المقبول معه للاسم قبله في إسناد الحكم السابق إليه وإن ورد بصورة المعطوف المتعارف يدل على ذلك قولنا الموضع في باب النصب أن أفعل في ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم فقال فتحته كالتمحة في زيد عندك وذلك لأن مخالفة الخبر للبند تقتضي عدم نصبه وأحسن في المعنى وصح لزيد لا لضمير ما أه فأنى تراه كيف لمس مخالفة بأن أحسن الجارى على ضمير ما لفظا إنما هو في المعنى وصح لزيد (قوله لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للنفي وهو ما يصلح لا للنفي وهو ما لا يصلح ومثاله استوى المساء والخسبة ومات زيد

والأخفش وجهه من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مبيتة لظرفية وانظروه بمسئلة النصب بالافانصب الاسم بعد الواو كما انصب بعد لا (لا) الناصب (هو الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد بأن الواو لو كانت مائة لا تصل بها إذ كان ضميرا كان سائر الحروف الناصبة وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله : بما من العمل وشبه سبق . ما النصب لا بالواو في القول الأخير (ولا) الناصب (هو الخلاف) أي المخالفة (حلا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضع في شرح المعنى فإهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول مع معنى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المندأ صوريده عندك لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو فلهذا خالفه في المعنى النصب عن الخلاف ورد بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيدا . انصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب (هو العمل) (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والليل سرت ولا يستد البيل ليكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيد أن بما يطول ذكره وأما قدر العمل الملائمة لأفعالهم لا يقال إلا لا يتحقق فعل وهو ما يؤثر عدم قوله والنصب للمفعول معه ما سقم من عمل أو شبه أن المفعول لغيره لا يتقدم على طاقه لا حال والليل سرت ولا يتوسط نحو سار والبيل زيد لأن الواو حذفت أصلها أن تكون مفعولا به كما لا يجوز تقدم المعطوف ولا ترسعه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى جته في هذا والثانية طرقها خلاف لأن القنع ذهب في النصب إلى أن التوسط بين لا ينجز قوله :

جميعا في الخلف في نصبه كخصالا لئلا يسد عنها بمرهوى

وعدا خرج على أن خلفا معطوف على فية وقدم عليه الضرورة كقوله :

إلا به عنة من ذات هرق . عديك ورحمة الله السلام

والأصل عديك السلام ورحمة الله

(فصل) (للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات) إحداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيفته ونحو اشترى زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ما بنتا) من عدم تقدم جملة في الأول ومن عدم الفصل في الثاني لأن الفعل لا يستعمل إلا لا يشارك لا يتأني إلا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيا (رجعاه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لأنه الأصل وقد

وطرح الفس وفيه وجه لأن ما بعد الواو قد يصلح للأمرين كما يأتي في الفصل على الأمر وكان الظاهر أن يقول لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله في بعض الأحوال وعلى الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا خرج الخ) قال الدكتور في الإشارة فيه إلى إعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنفي لا للنفي فإشأمل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا جاز في الشعر فليجز في المقبول معه (فصل) (قوله للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات) قال الحفيد إعلم أن هذه الأحوال إنما هي على رأي من يقول للمفعول معه قياس لا سماه أما من ينصره على السماح فلا يتأني على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحفيد إعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف لأنه مع النصب يكونان جارا معا وفي الرفع يحتمل أن يكونا جارا معا أو منفردين والثاني قبل الأول أو بالعكس فكيف يصح رجوع الرفع مع اختلاف المعنى والنتيجة يظهر أن القولان قصد المعية لهما

نصب لا غير وإن لم يقصد المادية بارتفاع لا غير اهـ وقوله وإن لم يقصد المادية الخ قال الشهاب القاسمي يتجه أن يراد على هذا أنه إن قصد  
نسبة الجب - بحيث يحتمل المدين وغيره أو تعين المدين بنصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فإن أريد بخصوص  
الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتأمل (قوله ورابع رجاءه) قال الحفيد اعلم أن الرجاء في النصب هل المقبول منه هل  
الاعطاء إنما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لأن معنى النصب والرفع محض لأن النصب فإنه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل  
أدورا ثلاثة بل المحقق إذا لاحظنا مراد المتكلم لا يتحقق هذه الضرورة لأنه إما أن يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد فإن كان  
الأول نصب قطعا أو لا رفع جزما فإن جواز الأمرين مع رجاء المقبول معه فالحق ما ذكرناه أولا من أنه قطع النظر عن مراد المتكلم اهـ  
وقوله لأنه إما أن يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لأنه إما يقصد لمعية بصا وتارة (٣٤٥) يقصد احتمال المعية دون نصوحيتها  
وتارة يقصد الأمر من

وتارة يقصد الأعم من  
أحدهما ولصحة ثبوتها في  
الأول يشعير النصب  
وفي الثاني يشعير الرفع وفي  
الثالث يجوز الوجهان  
فعلم جواب قوله فأين جواز  
الوجهين وظهر أن قوله  
قطع النظر عهد كاف بل  
لا بد أن يرد أو بالنظر  
لما إذا قصد الأعم فإن  
قلت قصد الأعم لا يقتضي  
رجوع المفعول معه بل  
استواء الوجهين ، قلت  
قصد الأعم على وجهين  
أحدهما قصد من حيث  
حرمه والآخر أن يكون  
المقصود بالثبات معنى للعبة  
أهم من أن يوجد معها  
زيادة كالمصلحة من الجانب  
الآخر أو لا يتجه ففي هذا  
الوجه جواز الوجهين  
لحصول المقصود بالثبات  
الذي هو أمر المخاطبين  
بمصاحبة الآخرين على

أمكن بلا ضرب) وإليه أشار النظم قوله «و نطفان ينكر بلا ضرب أحق» ويجوز انصب على  
المفعول معه (و) ثالثا (وجوب المفعول معه وذلك في نحو ذلك وزيد أومات ريدو طلوع الشمس  
لا متناع المطف في المثال (الأول) وهو ما لا يرد (من جهة المصداق) لأنه لا يجوز المطف على الضمير  
المرور وهو النكاح في ذلك إلا بعد إعادة إجاره ووعدها وذي نكاح تهملون وأجار الكسائي فيه  
الجر قال الموضح في الحواشي ربه أمول لأهل المطف بل على إحصار الجر لتقديم ذكره أنه وفيه نظر لأن  
الجار في الأمر العام المأخوذ إذا حذف زال عنه «فإن قلت كان ينبغي أن يمتنع ما كان وزيدا كما أشيع هذا  
وأما كهل الصحيح أنهم تقدموا على أواسم من معنى العمل وحروفه فثبت شغل ما لا يجوز يذاهل ما يشتد  
طلبه للفعل وهو ما لا استهامة الإبركارية قدروا عامله بعدد لشدته طلبها لله في التدبير ما كان لك  
وزيدا هو أحد الوجهين في التسهيل (و) لامتناع المطف (د) لذلك (الثاني) وهو ما تريد وطلوع  
(الشمس من جهة المعنى) لأن المطف يقتضي التشريك في المعنى وهو فروع الشمس لا يقوم به الموت إلى  
هذا أشار النظم قوله «والنصب إن لم يجر المطف بحقه» (و) ربه «رجعاه» أي المفعول معه (وذلك  
في نحو قوله فكروا أنتم وبنو أبيكم مكان الكاينين من الطحال)

والكليات مضمومة الكاف فتمت حراروا في لافقنا **تعظيم القرب** عند المقاصرين طيها لحم يحيط بها  
كالعلاف لها والطعام يكسر الطاء الذي عليه مركب **المتن** وهو العطف (وهو قلت وزيدا لضمة العطف  
في الأول) وعرفه بكونوا أنتم وبني أبيكم (محمداً **المتن** في قوله **تعظيم القرب** كذا) وزيدا كالأخ وعطفت  
زيداً على الصديق في كذا أزم أن يكون زيدا معوراً وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمره بحاطك بأن  
يكون معه كالأخ فانه الموضع في شرح الفطار وهو من قول من ذلك لأن المراد كونه الذي أبيكم فالحاطون  
هم المأمورون بذلك وإذا عطفت كان التثنية كذا **المتن** بكونوا لهم وليكونوا لكم وذلك - لاف المقصوداه وقال  
أبو البقاء كان ينبغي أن ينصب يجب لإدليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء من أمرهم موافقة بني أبيهم وبدل  
عن ذلك أنه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من رفع كونه لمعارف عليه مضمراً لجاء بها  
وبقوله أقول (و) انضمت العطف (في الثاني) وهو قصور زيد (من جهة الصاحبة) لأنه لا يصح العطف  
عن الضمير المرفوع المتصل إلا بعد وكيفية ضمير منه من أي ما حصل كان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .  
هو المنصب مختار لدى طعنه النسق = (و) عداها (امتناعها) أي العطف والافعال معه (كقوله

(٤٤ - تصريح - أول) الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجع الصب لمصداق المصداق بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه عن المصداق، وحيات وهو أمر غير مخاطب بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه فليأمل (قوله مكان الكلبيين) قال الدوشري فائدة التكاثر تشبه كلبه اسم الكاف والكلفة ضم الكاف وبالنوار لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلفة تكسرها والجمع كليات وكلئ وسأول أنه لا يجوز كليات اسم صيب للإبضاع كالألباع صيب ذبيات (قوله معظم القلب) قال الدوشري ينظر ما يعتاده من العلم به بدعمه ولا يظن أنه (قوله وقال أبو الفداء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه عما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمي يرد على قوله ليس المعنى على أنه أمرني أيهم الخ أن المصنف وشرح القطر عرف بأنه ليس المعنى ذلك إلا أن المعنى لما كان حاصله مع الزعم مع زيادة صحيح لرفع وم يجب المقصود معه على قوله لجارها أنه لا شبهة في جوازها لا نعلم

اختلاف العبارات في  
تفسيره فيحمل كل تفسير  
على ما يتناسب من المعاني  
الأربعة والاستثناء استعمال  
من ثبت في الأصل  
الاستثناء في فعل ما فعل  
في رداه معناه أنك ثبت  
الحكم من الوصول لما بعد  
أداة الاستثناء أي يرجع  
به من قولك ثبت عزي  
عنه (قوله أو تصديرا)  
ذكر في شرح التسهيل  
أمثلة للخروج تقديرها  
جاء زيد إلا هراثم قال  
وإذا قلنا جاء زيد إلا  
هراثم كأنك عرفت علم  
الداعم بموافقة زيد لمعرو  
وقد قدرت أنه توهم أنك  
اقتصرت على زيد أنكالا  
على هذه بتوافقهما فأدلت  
توهم بالاستثناء ثم قال  
في الكلام على المخرج قد  
يقام المستثنى مقام  
المستثنى منه إذا لم يذكر  
وفرغ العامل لما بعد إلا  
واحتراز بالتفريع من نص  
ما قام لا زيد إلا هروما  
بأن زيد إلا هراثم فإن الأصل  
فيها ما قام أحد لا زيد

إلا هرو وما قام زيد ولا غيره إلا هرا (قوله بشرط العائدة) فاعلم أنه من جهة الحد وقال الدمامي إنه حكم وليس من الحد  
لحقه أن يقول بشرطه أصول العائدة وما قال بعض مشايخنا إن كان المراد أن أحد الأيجول ذلك كما هو مراده بفرد المقيد في  
باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لأحاجة هذا الشرط مع هذه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على أحد المذهب الثلاثة أن  
(١) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه أن الحرم إسقاط أول توند المخرج ولا يدخل إلا لغة البحر ليس منها الكامل  
كما نص عليه فالمتعين كونه من البحر المحبون كما هو ظاهره .

يخرج ولا يلزم من الجواز الوقوع (قوله عطفها الخ) قال أبو ثوري هو من بحر الكامل (١) ودخل الحرم في أوله وهو يجوز كونه رجلا محبونا  
وروي حدث مكان شئت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناطم الاستثناء لأن المستثنى المنصوبات التي الكلام فيها إنما هو  
المستثنى فيحتاج كلام الناطم إلى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن لمصنف أشار بذلك لكن قال السعد في حواشي المعتمد يلبس أن  
يعلم أما إذا قلنا جازي القوم لا زيد (٣٤٦) فالاستثناء يطلق على أحرار زيد على زيد المخرج وعلى مجموع لفظ لا زيد وهذه الاختبارات

عطفها بساوما باردا ) . حتى شئت مما عطفها  
وقوله إذا ما الغايات برزن يوما . (وذهبن الحواجب والعيون  
أما امتناع العطف) فهما (فلا تنفعا المشاركة) لأن الماء لا يشاركه الثين في العطف والعينون لا يشارك  
الحواجب في الزجيج لأن تزجيج الحواجب تدقيقها بطولها بخال رجل أرج وامرأة رجاء إذا كان  
حاجبا محاذيقين طويلين (وأما امتناع المفعول مع) فهما (فلا تنفعا الميعني) البيت (الأول) لأن  
الماء لا يصاحب الثين في العطف (واستثناء قاعدة الإعلام بها) أي بمصاحبة العينون الحواجب (في) البيت  
(الثاني) إذ من المعلوم أن العينون مع حقه الحواجب فلا فائدة في الإعلام بذلك (ويجب في ذلك إضمار  
فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الأول والعينون في البيت الثاني (على أنه مفعول به)  
والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي) عطفها بئنا (وسقيتها ماء) بوزجج الحواجب  
وكل العينون هذا قول القراء والقارئين ومن بينهما ( وإليه أشار الناطم بقوله :  
أوهنت إضمار عامل نصب . (وذهب الجري) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرهم ياتق بالباح لكثرة  
مساخرته في الحروب صياحه قاله ابن درستريه (والمأزق) بكسر الزاي نسبة إلى بني مازن (والمبرد) بفتح  
الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك أن مازن سأله عن مسائل فأجابها وأحسن فقال أنت المبرد  
بكسر الراء أي المتيقن لفتح قال المبرد فغير الكوفيون اسمي لمعلوه بفتح الراء (وأبو حبيدة) بضم الحبي  
(والاصمى) بفتح الميم نسبة إلى جندب اصم (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة صعد وكسر الزاي (إلى  
أه لا حدس) بأن ما بعد (الوهم) في البيت (معطوف) على ما قبله (وذلك على تأويل العامل المذكور)  
قبلهما (عامل يصح التسمية) على ما نصيبه واحدة (بمؤول زجج بحسن) بتفديد السين لأن  
التحسين يصح تسليطه على العينون والحواجب ليقال حسن العينون والحواجب (و) يؤول (عطفها بأنها)  
لأن الإزالة يصح تسليطها على الثين والماء فيقال أثلها بدماء فهو من باب التضمن واحتج الأولون  
القائلون بالحدف بأنه لو كان على التضمن لجاز عطفها ماء وتبنا كما ساغ عطفها بئنا وماء قالوا  
وهو غير سائغ وأجاب بأن ما ضمره مسموم من العرب كقول طرفة . لها سبب تروى به الماء والدمع  
واختلف في التضمن أم قياسي أم سماوي والآكثرون على أنه قياسي وهذا بطله أن يكون الأول  
والثاني مجتمعان في معنى تام قاله المرادي في تكميله .

( هذا باب المستثنى )

وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متركك إلا أو ما من معناها بشرط العائدة قاله في التسهيل  
فقوله المخرج جلس يشمل المخرج بالعدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالعصا نحو أعتق رقبة مؤمنة  
وبالشرط نحو أقتل الذي إن حاربني بالعصا نحو أتموا الصيام إلى الليل وبالأستثناء نحو فشر براثنه إلا

إلا هرو وما قام زيد ولا غيره إلا هرا (قوله بشرط العائدة) فاعلم أنه من جهة الحد وقال الدمامي إنه حكم وليس من الحد  
لحقه أن يقول بشرطه أصول العائدة وما قال بعض مشايخنا إن كان المراد أن أحد الأيجول ذلك كما هو مراده بفرد المقيد في  
باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لأحاجة هذا الشرط مع هذه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على أحد المذهب الثلاثة أن  
(١) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه أن الحرم إسقاط أول توند المخرج ولا يدخل إلا لغة البحر ليس منها الكامل  
كما نص عليه فالمتعين كونه من البحر المحبون كما هو ظاهره .

النهاية فتعنى إخراج ما بعدها (قوله من نحو جانبي ناس) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه في غير سياق إثبات لم يخص  
 فهو كان المستثنى منه نكر في نفي هو ما جانبي أحد الأرجل أو الأيدي أو خصصته نحو قام رجال كانوا في دارك إلا رجلا وبغير جانبي  
 القوم إلا رجلا ما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم يخص فهو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو قام القوم إلا رجلا  
 منهم جاز وسبب عدم الفائدة في الأول أن المستثنى منه إذا لم يعم لا يتحقق الخول لولا الاستثناء في الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع  
 وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال إنه لا يتقادم من جاء رجل ونحوه بما بعده (قوله ويدول الإشكال) قال  
 الدنوشي أراد بالإشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن يجره ما قبله (٣٤٧) من حيث إن في قوله لو دخل

عشرة إلا الألف إثباتا  
 لثلاثة في ضمن العشرة  
 ونفيا لما صرح به أهاب  
 بما حاصره يرجع إلى  
 جوابها طرأ المذكور  
 ويلزم عليه أن لا يكون  
 الاستثناء من النفي إثباتا  
 ولا من الإثبات نفيا اه  
 ووجه لزوم أن يبان  
 أنه لم يرد دخول المستثنى  
 في المستثنى منه لا يستثنان  
 حكم المستثنى من غير الحكم  
 المستثنى منه لجواز أن  
 يكون غير معلوم الحكم  
 (قوله للاستثناء أدوات)  
 أي من حيث هو ولا  
 يلزم استعمال الأدوات  
 كلها في كل استثناء متصلا  
 كان أو منقطعا وقال أبو  
 حيان ولا يستوي المتصل  
 والمنقطع في الأدوات  
 فإن الأعمال التي يستثنى  
 بها لا تقع في المنقطع  
 لا تقول ما في الدار أحد  
 خلا حار (قوله وأعرض

قليل بينهم وقوله تحتها أو تقدير الإشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من المذكور أو متروك إشارة إلى  
 قسمي التام والمترفع وقوله لا لا متعلق بالخروج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله أو ماقى  
 مساحا يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرطه قد قاسر من نحو جانبي ناس إلا زيدا أو جانبي القوم  
 إلا رجلا فإنه لا يفيد قال الساطي ومعنى إخراجها أن ذكره عدا لا يبين أنه لم يرد دخوله فيها تقدم في ذلك  
 السامع تلك التريفة لأنه كان مرادا للتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الإخراج عدا ثمة السامع سيوره وغيره  
 وهو الذي لا يصح فهمه اه وبه ينصح الحال ويدول الإشكال (للاستثناء أدوات ثمان) وهي أربعة  
 أقسام الأول (حرفان وهما إلا عند الجميع) من التحوين (وحاش عند سيوره وأكثر البصريين) وذهب  
 الجرمي والثوري والمبرد والزمخشري وأبو زيد والقاسمي وأبو عمرو والقيسي إلى أنها تشمل كلها  
 حرفا جارا أو قليلا فعلا متصلا بما عدا انضمامه معنى لا وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها تشمل دائما (ويقال  
 فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحاشا) بحذف الألف الأولى إليها أشار الناهض بقوله :  
 • وقيل حاش وحاشا حفظهما • وأعرض بأن حاشا الحرفية لا استثنائية لا تصرف فيها بالحذف  
 وإنما ذلك في حاش التخرية نحو حاش قد مر هذه المبردة واسمى والكوفيين فعل قالوا تصرّفهم فيها  
 بالحذف ولإدخالهم لإدخال الحرف وطان الدليلان بغير الحرفية فالقوله الحق (و) الثاني (فعلان  
 وهما ليس) عدا الجمهور وذهب القاسمي وبعضهم إلى أنهما لا يكونان مطلقا وذهب بعضهم إلى  
 أنها لا يكونان مطلقا (قوله لا لا لا يكون) وأعرض بأن المركب من حرف  
 وفعل لا يكون فعلا ويحجب بأنهما ما ركباه طلبا ليعمل على الحرف لشرف الفعل قسمي الجميع فعلا (و)  
 الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) ليستعملان في الحرفين وتكرار التثنية (وهما حاشا للجميع) من  
 التحوين (وعدا عند سيوره) فإنه لم يخطئ فيها إلا الفعلية (ر) الرابع (اسمان وهما غير سوى بلغاتها  
 فإنه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرها وسوى) بضم السين والقصر (كهدي وسواء)  
 بفتح السين والمدة (كسما وسواء) بكسر السين والمدة (كبناء) هذه الأخيرة (هي آخرها) بوقل من ذكرها  
 ومن ليس عليها القاسمي في الجملتين في النهاية ومنه أطابن أيار والحاصل أنها تمد مع  
 التثنية وتضم مع الضم ويحذف الهمزة مع الكسر فالقوله الحق (فإذا استثنى بالواو كان الكلام) قبلها  
 (غير تام وهو الذي لم يذكر منه المستثنى منه فلا عمل إلا لا بل يكون الحكم صريحا) بالسبب إلى العمل  
 (مثله عند فقدها) فإن كان ما قبلها يطلب من غير طرغ ما بعدها وإن كان يطلب منصوبا لفظا يصح أن

أن حاشا الحرفية الخ) إن كان المراد أنه لم يسع من العرب إلا في حاشا التخرية ويدل لذلك قوله وإنما ذلك وأنهم قالوا  
 الاستثنائية الحرفية عليها والقياس في نفي هو واضح وإن كان سند من أئمة الخلف في حاشا الحرفية الاستثنائية السامع فلا وجه  
 لهذا الاعتراض (قوله وهذا الدليلان الخ) ربما يقتضى ذلك جواز الخلف في حاشا الاستثنائية إذا كانت فعلا (قوله لا يكون  
 فعلا) أي كالا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بأن لم يذكر فيه كما أشار به بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في  
 اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كاقام إلا زيدا أو لا تحو ولا تحو لرا على الله إلا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها)  
 قال الدنوشي فيه صحت لأنه يرد عليه نحو ما عهد إلا رسول قد خست فإن الحكم به عند وجودها غير الحكم عند فقدها لأن الحكم  
 عند وجودها وجوب لرسول لا تنقاض النفي إلا فلا عمل لها وعند فقدها التنصب بما المجازية على أنه خبر لها اه وقد يقال

أفراداً منه على مطلق عمل ما قبلها من غير نظر بخصوص العامل (قوله ربي استثناء مفرغاً) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس  
 لناظم لأن التام أنسب بالباب المقصود للصواب لأن الكلام في التصورات وغير ذلك كما بينا في حواشي الآية هذا وكان أصل مفرغ  
 مفرغاً أي مفرغ فيه العامل للعمل فيها بعد الإزالة استثناء نفسه ليس مفرغاً (قوله فاسأل إلا وهو مفرغ) بقياس ما بعده أن يقول وتقدر  
 المستثنى منه وما عداه من كذا أو جوف بعض النسخ (قوله لا يردى إلى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن إلا يوم كذا وأيضاً  
 الاستبعاد يتأتى في التنقيح وما مات إلا زيد وتفصيل الختام في نحو شيئا (قوله فلا فرق في التنقيح أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال  
 الدوشري قال بعضهم ولا فرق أيضاً انتهى بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يومهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال  
 فهذا شرط في معنى انتهى أي لا تلووا الأبدال إلا متحرفين (قوله ربي مفرغ سابق) قال الدوشري إنما قال سابق ولم يقل عامل لأن المفرغ  
 قد لا يكون عاملاً نحو ما في الدار (٣٤٨) إلا زيد (قوله ربي نصب المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز رفعه في لغة

حكاهما أبو حيان وخرج  
 عليها بعضهم حديث من  
 كان يؤمن بالله واليوم  
 الآخر فعليه الجنة إلا  
 امرأة أو مسافر أو عبد  
 أو مريض رواه الدارقطني  
 وغيره وظاهر كلام ابن  
 مالك أن ذلك جائز في  
 لغة الجمهور فإنه قال قال  
 أبو الحسن ابن عصفور  
 لأن كان الكلام الذي  
 قبل إلا موجبا جاز في  
 الاسم الواقع بعد إلا  
 وبما أنفصهما النصب  
 على الاستثناء والآخر  
 أن قوله مع إلا تابعا  
 للاسم الذي قبله فتقول  
 قام القوم إلا زيد انصب  
 ورفعه وعليه يصل قراءة  
 من قرأ فشرّبوا منه إلا  
 قليل بالرفع وفي صحيح

كان يطلب منصرفاً ما لا يخرج من مخرج متعلق به نحو ما قام لا زيد وما راى زيد أو ما مررت إلا زيد (وبين  
 استثناء مفرغاً) لأن ما قبل إلا مفرغ يطلب ما بعده ما لم يشغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة  
 من علم مذكور ما بعده لا يدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد إلا زيد وما راى أحد إلا زيد  
 وما مررت بأحد إلا زيد لأنهم حذفوا المستثنى منه وأشتطوا العامل بالمستثنى وسماه استثناء مفرغاً  
 (وشروطه) حذوم (كون الكلام غير إيجاب) وهو أن يقدم عليه ما يخرج به عن الإيجاب (وهو التنقيح  
 نحو وما عهد إلا رسول) فاقبل إلا وهو عهد مستأخر المستأخر يطلب المخر فرفع ما بعده إلا وهو رسول هل  
 الخبرية (والنهي نحو لا تقولوا هل الله إلا الحق) فاقبل إلا وهو تقولوا يطلب مفعول لا صريحاً فنصب  
 ما بعده إلا وهو الحق هل المحذوف نحو لا تقولوا هل الله شيئاً إلا الحق (ولا تجادلوا أهل  
 الكتاب إلا بالتي هي أحسن) فاقبل إلا وهو تجادلوا يطلب مجروراً بالباء مجرماً ما بعده إلا وهو التي  
 وتقدر المستثنى متولاً لجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن (والاستفهام) الإنكارى لما فيه  
 من معنى التنقيح (نحو هل يهلك إلا القوم العاصون) فاقبل إلا وهو يهلك المبنى للفعول يطلب مفعولاً ما  
 من القائل فرفع ما بعده إلا وهو القوم على النيابة من القائل وتقدر المستثنى منه لهلك أحد إلا القوم  
 العاصون والمعنى ما يهلك إلا القوم العاصون ولا يتأتى التبريق في الإيجاب لأنه يؤدي إلى الاستبعاد  
 لا تقول رأيك إلا زيد إلا بل هو من المخر أيضاً جميع الناس إلا زيد وذلك حال طاعة (فأما قوله تعالى  
 وبأي الله إلا أن يتم نوره على يدي) وفي الحقيقة (على لا يريد لأنهما) أي لأن بآي ولا يريد  
 معناه التي فهما (معنى) واحد والمعنى لا يريد الله إلا إتمام نوره فلا فرق في التنقيح بين أن  
 يكون في اللفظ أو في المعنى وإلى مسألة التبريق أشار الناظم بقوله :

وأن يفرغ سابق إلا لما يديكى كالو إلا عدما

(وإن كان الكلام تاماً) وهو الذي يدكر فيه المستثنى منه فيه تفصيل (وإن كان) الكلام (موجبا)  
 بفتح الجيم وهو الذي لا يتقدم عليه نفي ولا شبه (وجوب نصب المستثنى) بالاولى ذلك أشار الناظم بقوله

البخاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة اه كذا في شرح المهاج لفحص الرمل وما نقله عن ابن مالك لم يظهر به في  
 كلامه وإنما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من الصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب وقد أخطوا وروده حرفوا  
 بالابتداء ثابت الخبر ومذكور في التام الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا إلا أبو قتادة لم يحرم فلا يمتنع لكن رأوا فتادة  
 مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمي معالي إلا المجاهرون أي لكن المجاهرون  
 بالمعاصي لا يعاقبون اه وجاز حمل الاستثناء على المنقطع رسياً من أمي ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور  
 سبقه إليه قوله كما نقله عن ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى فشرّبوا منه إلا قليل ، ونقله ابن حمار المالكي في رسالة  
 لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب التذكرة الدائر أن حمل الاستثناء في مثل ذلك على  
 المنقطع مذهب الكوفيين فإنه رد قول صاحب المثل الدائر أن أبا نواس لم ينف في أمر ظاهر فقال لعمري لا معنى :  
 ياخير من كانوا من يكون إلا الذي الظاهر الميمون فرفع بعض الاستثناء في الموجب بأن أبا نواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين



استدل بتخالف المصطرف والمطارف علي في النبي والإثبات كان أولى وفيه أنه حتمه اعتراض لمعلب أن البديل لا يوجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد انقصر الرضى في جواب لمعلب على قياس الدل من البس كآفة الدمايني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدمايني في الهندية لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو صحيح وإنما اشترطوه من حيث هو رابط فإذا وجد الربط بدونه حصل الفرض من غير وجوده على اشتراط وجوده وهذا الربط متحقق بذاته وذلك لأن الإلزام بعد عام تمام الكلام الأول ولا لإخراج الثاني من الأول فملم أنه بعضه حصل الربط بذلك ولم يحتاج إلى الصير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به في أمراك أكثر فينزم بحرفه قرأته على الوجه المرجوح ولا يلبي ذلك من عاجل الرضى النصب على الاستثناء من أمراك ليسكون من تمام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واضرص بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فإن المرأة تكون سرى بها على قراءة الرفع وغير سرى بها على قراءة النصب وأجيب بأن إخراجها من جملة قننى لا يدل على أنها سرى بها بل على أنها معهم وقد روى أنها تبعهم وأنها لماسحت (٣٥٠) هذه العداة انقضت بمساحتها صاحبها حبر فضلتها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجلة

الثامنة من الباب الخامس  
عن المني والأظهر أن  
الاستثناء من جملة الأمر  
على القراءتين والاستثناء  
منقطع ووجه الرفع أنه  
على التمام ما بعده الخبر  
والمستثنى الجلة وقد  
استوفينا الكلام على  
ذلك في رسالة معمولة في  
تحقيق الاستثناء في الآية  
الشريفة (قوله فاما قراءة  
بعضهم الخ) به يعلم أن  
مراد المصنف بقوله في  
المسائل السرية أنهم  
أجهلوا على النصب في  
هذه الآية إجماع العشرة  
قوله في معنى لم يكونوا  
شربوا منه قال الزرقاني  
أي من طالوت ووجه

وقال الرد على الكوفيين بأسر الالوكات ماطعة لم يباشر العامل في نحو ما قام إلا زيد وليس شيء من  
أحرف العطف يباشر العوامل قابل للمضي وقد يجاب بأنه ليس نالها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا  
زيد أه وإلى ترجيح لإجماع أشار الناطم قوله . وبعد نفي أو كفى النصب . إجماع ما اتصل مثال  
الني (نحو ما فعلوه إلا قليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير أن عامر فقليل بدل من الراوي لفعله بدل  
بعض من كل عند البصريين وهو روية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه إلا قليل قليل منهم وحطفت  
نسق عند الكوفيين وشبه النبي التي والاستثناء مثال النبي (ولا يلتصق منكم أحد إلا امرأتك)  
بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحيدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لأن قوة  
تعلق المستثنى بالمستثنى من معنى من الضمير طالبا مثال الاستثناء (ومن يضبط من يحرقه إلا الضالون)  
بالرفع وقراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستثنى من خط دل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما  
قال (والنصب عربي جيد وقد قرئ في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه إلا قليل منهم (و) في  
(امرأتك) من قوله تعالى لا يلتصق منكم أحد لا امرأتك لا يتأثر الإجماع في الموجب فاما قراءة بعضهم  
وشربوا منه إلا قليل منهم الخ فمعمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل من شرب منه  
فليس من قاله في المعنى يخرج بالضمير المنقطع وجب أن يفهم المردود فهو ما قام القوم إلا زيدا بالنصب  
وجوبه داخل من قال قام القوم إلا زيدا قصد أن تأتي بين الكلامين بجزء الإبدال فلهذا المرادى من  
ابن السراج ورد ما من عصفور وخرج بهما الرضى ما جاء في أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيدا فإن الإبدال  
فيه غير مختار لأن البديل إنما كان مختاراً لتصد النطاق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر  
التطابق قاله الرضى وغيره وخرج نبيد التقدم ما جاء إلا زيدا القوم فإنه لا يجوز الإبدال كما سيحى . (وإذا  
تعدى الدل على الخط) لماع (أصل من لم يضع هو إلا الله إلا الله ونحو ما فيها من أحد إلا زيد برفعها

الدلالة ظاهر وذلك لأنه قال من شرب منه أي من البئر فليس من فإذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من شياحه (قوله قاله  
في المني) أي في القاعدة الأولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الفارح وقبل إلا وما بعدها حصة قليل إن الصير  
يوصف في هذا الباب وقبل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً لأن عطف البيان كالنصب فلا يقع  
الضمير قبل قليل مبدأ حذف خبره أي لم يشربوا أه وعلى هذا الأخيرة لاستثناء منقطع ويكون ذلك من حيث مفرداً لكن الظاهر  
أنه متصل لأن القليل بعض الجملة السابق ضميرهم والحكم للنسب إليه بعض الحكم المنسوب إليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب  
وجوبا) فتفيد الشارح بقوله قياساً وكان غير مردود لأجل جواز الوجهين اتفاقاً وأرجحية الإجماع وأما المردود المذكور فبعضهم  
يرجع فيه للنصب وبعضهم يجرزه ولا أقل من أن يكون عده أرجح (قوله وخرج ضمير التراخي الخ) في التسهيل واختاره فيه مؤرخا  
النصب قال الدمايني والأصل في هذا قول النبي ﷺ لا يخل خلافاً ولا يهدد شوكة قال العباس يارسول الله إلا الإذخر  
فقال عليه الصلوة والسلام إلا الإذخر ويمكن أن يكون من هذا المعنى المثل من جزاء إذا قبضت صفة من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة  
ووقع الرضى ما يخالف هذا وذلك أنه قال في الكشف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلا الملك الأعلى وقذفون

من كل جانب دحور ولم يذهب واصب إلا من غطف الحظفة أن من رفع بدل من الواو في لا يسمعون أي لا تسمع الضميرين إلا  
 الشيطان الذي غطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لأن الاستثناء مراد (قوله قال ابن مالك في شرح التيسير رفعت البدل الخ)  
 هذا لا يناسب قوله الآتي ويزيد في المثال الثاني الخ والمناسب له أن يقول هنا فاقه في المثال الأول بدل من اسم لا لأنه في موضع رفع  
 بالابتداء كقوله ابن مالك الخ ولا يعني موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لأنه مثل بثلاثه أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه  
 عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أي وحيلت فيقول النفي والإبتداء بيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة أن الجلالة على هذا  
 التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة إنما هو الابتداء الذي هو العامل في عمل لا مع اسمها لأن البدل على  
 نية تكرار العامل (قوله لهما مرجبان بدخول إلا طبعهما) قال بعض المشايخ كان (٣٥١) الأول لأن لم يكن متعيناً تأخير هذا

عن قول المصنف كذلك  
 فأمل وأقول تأملناه  
 فوجدناه لا يصح إذا لم يحسن  
 أن يقول الفارح مثل  
 قول المصنف ومن الخ  
 ولم يجر خفضهما على  
 اللفظ والفارح قصد أن  
 يكون ما قاله تروية  
 لكلام المصنف لبيان  
 وجه التخصيص في قوله كذلك  
 وليكون قوله ومن الخ  
 عطفاً عليه لكن يرد  
 عليه أنه يلزم من لا يسمعون  
 على نفسه كما لا يخفى ولو أن  
 الفارح مرج قوله لم يجر  
 خفضهما بعد الواو التي  
 في قول المصنف ومن الخ  
 لكان أحسن كما لا يخفى  
 على العارف بأساليب  
 الكلام هذا وكلام  
 المصنف مشكل لأن  
 قوله كذلك بعد قوله أن  
 لا تدخل في مبرقة ولا  
 في موجب يقتضي أن

وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به بالنصب) قال ابن مالك في شرح التيسير رفعت البدل يعني الجلالة من  
 اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتصعب (لأن لا الجملية لا تعمل في معرفة ولا في  
 موجب) ووجهه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الجبش والسمين وهو مشكل لأن اعتبار عمل اسم لا على  
 أنه مبتدأ قبل دخول لا فزال بدخول الناصب كما قال الموضع وباب إنوا اعتبار عمل لا مع اسمها على أنها  
 في عمل مبتدأ عند سيوره لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة لاعتبار عند أبي حيان أن الجلالة بدل  
 من الصمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا ويزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من عمل أحد  
 لأنه في موضع رفع بالابتداء وشيئاً في المثال الثالث منصوب على البدلية من عمل شيء لأنه في موضع نصب  
 على الخبر يتلوه ولم يجر خفضهما حلاً على اللفظ لأنهما مرجبان بدخول إلا عليهما (و) لأن (من والباء  
 الزائدتين) مدني أو شبهه لا يحملان في موجب (كذلك) فإن قلت مقتضى قوله فالأرجح الإتيان أن  
 النصب على الاستثناء في هذا الموضع فراجع قلنا ما الأخير أن فراجع ذلك بهما ويجوز فيهما الجر على  
 الصفة أفيد الكسائي : أني ليس لستما بيد ه إلا يد ليست لها قصد

بالخمس ولما الأول فقد قال أبو القاسم السبكي في أماليه لا يجوز في قوله إلا أنه من نصب المستثنى ما جاز  
 في نحو ما فعلوه إلا قليل كما لم يجر في قوله لم يشهدوا إلا أنفسهم إلا أنهم وذلك لسكتة بدعية لم يلبه عليها  
 من حذائق المحويين إلا قليل وهو أن النصب إنما حلهما لا يجوز في كل حال النفي على كلام تام بنفسه جاز  
 لك من النصب ما جاز قبل دخول الباقي وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره مع ما عنه فحين اعتبار حكم  
 النفي وامتنع اعتبار حكم الإيجاب اه (فإن قلت لا إله إلا الله واحد) فالرفع أيضاً فإنه واحد على البدل  
 من المحل ولا يجوز النصب حلاً على اللفظ وإن كان البدل مذكراً موصوفاً (لأنها) موجبة لوقوعها بعد إلا  
 ولا الجملية (لا تعمل في موجب ولا يرجع النصب على الإباح لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى فهو  
 ما فيها رجل إلا أخوك صالح خلافاً للنازي) بابه قال إذا تأخرت صفة المستثنى منه على المستثنى فإنه يختار  
 النصب فتقول ما فيها رجل إلا أخاك صالح مرجح مبتدأ تقدم خبره من المجرور قبله وصالح نصب لست رجل  
 المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والأصل ما فيها رجل صالح إلا أخاك  
 ونقل ابن الجبار في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب ما يزيل التقديم على الصفة مزالة التقديم على الموصوف  
 لأن البدل منه ملحق ببعض الوجوه والموصوف مرجع الجنب فتدفعاً والصواب ما نقله الموضع

من والباء كذلك وهو من مسلم دون الباء لأنها تعمل في المبرقة ثم لا تعمل في موجب كما تقرر في ما قبلها ولا العاملين عمل ليس في الكلام  
 على زيادة الباء وإن قال بعض الفضلاء هنا أنه لا بد من زيادة الباء لأن ما فيها صلة ما ذكرناه وكان الفارح حال المجرور من هنا  
 يسهل التخصيص خاصة بالنسبة لاشتراط كون مجرورها مشتقاً ويلزمه عدم استعادة اشتراط تكثير مجرور من والفاء لظاهر أن قول المصنف  
 كذلك بالنسبة لمجموع من والباء عليه تغليب عيناً مل (قوله أي ليس الخ) أي بصيغة المثني بدليل قوله لستما وهو منادى حلف منه  
 عرف ابتداء وليس معنى قوله إلا يد وصف المثني منه لأن المعتد بالصيغة البدل الأولى صفة بدلية وبه الثانية صفة موصوطة (قوله ما جاز  
 في نحو ما فعلوه إلا قليل) أي لأنه يصح أن يقال صلوه إلا قليلاً ولا يصح إلا الله ولا يمكن لم شهداء إلا أنفسهم (قوله فتدفعاً) إذا تدانها  
 فعين النصب على الاستثناء لأن النصب عليه ليس به ما يندفع مع الصفة وبيان التدافع في المثال على تقدير الرفع في المستثنى على

الإجماع في المستثنى عنه وهو رجل من حيث إبدال المستثنى وهو أحولك منه بهير فينية تطرح لأن ذلك حقه وإن لم يكن لازماً من حيث أن وصفه بمصالح يدل على رعاية بجانبه لأن وصفه الشيء يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله إذا استخدم المستثنى على صفة الخ) قال الدوشري فمجرد هذا البديل فيما إذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البديل على المعتد به الإجماع وهو مخالف لما صرحوا به في وجوب تقديم المعتد على البديل فليتأمل ثم عرض ذلك على شيخنا شايخ الإسلام أبي بكر الصمغاني فتوقف فيه وقد يقال هذا مبنى على عدم وجوب الترتيب (قوله فإن لم يمكن الخ) قال الدوشري قدم هذا القسم ليكون قبضه عدمياً والعدم قبل الوجود (محمداً زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا طاعم اليوم من أمراهه إلا من رحم كما مشى به من لا طعم وكتب لمصنف بهامشه ما نصه قالوا لا إله إلا الله أن اسم الله عز وجل بديل من محل لا مع اسمها ومحمداً هذا الإنشائي كما يرى وقال بن محروون يحمل أن يحمل طاعم على شيء هو إطلاق الابهض وإرادة الكل شاملة قال وجهه بتدريس أن يكون من رحم بديلاً عن الموضع من لا إله إلا الله قال غفر المشايخ لا يمكن هنا البديل لأنه لا يقال لا شيء اليوم من أمراهه إلا من رحم ولو رد المحذوف من أعى لغيره لم يحرب أبداً البديل لأنه لا يقال لا لهم اليوم إلا من رحم لأنه لا معنى له وقد قيل طاعم بمعنى معصوم وهو ضعيف (٣٥٢) لا يندبه وأجود من أن يدل من رحم هو الله تعالى لأنه هو الرحمن وكأنه قيل لا إله

فلا يستثناء متصل ومثل  
الآية على الانقطاع أن  
نقول عند هي سبيل  
عظيم لا حاصم اليوم من  
هذا السبل إلا من أقام  
في الجبل ولا يمكن في  
ذلك التبديل اه ويمكن  
أن يكون من ذلك قوله  
لعل لا يحب الله الجهر  
بالسوء من القول إلا من  
ظلم على قراءة ظلم بالسوء  
للفاعل وأما قراءة ظلم  
بالبناء للذمور فتبيل بأه  
منقطع وقبل بأه متصل  
على حذف مضاف أي  
الاجهر من ظلم وقول أن  
صليته على قراءة البناء  
للفاعل أنه يحتمل أن من في

عنه فقد قال أبو حيان أن ما ذهبه صاحب الأرباب من المارقي غلط وقال إن مالك في شرح الكافية إذا  
أقدم المشتق على صفة المشتق منه فيه مدحان أحدهما أن لا يكثر بالصفة بل يكون البدل  
كما يكون إذا لم تذكر الصفة وديك كقولك ما فيها رجل إلا أبوك صالح كما لم تذكر صالحا هذا  
رأى سيويه والثاني أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يندر المشتق مقدما بالكلية على المشتق  
منه فيكون الصفة واجزا وهذا احتجوا به لجرود وحدي أن النصب والبدل عند ذلك مستريان لأن لكل  
واحد منهما مرجعا فتكاما أهلو أو قمت المشتق من صفة المشتق منه هو ما مررت بأحد من  
زيد إلا إياك وبوالله فأنظر أرا الخلاف قائم فينبأ مل قاله الموصح في الحواشي (وإن كان الاستثناء  
مقطعا) وهو ما لا يكون المشتق من المشتق منه بشرط أن يكون ما قبل إلا دالا على ما يستثنى فيجوز  
ما قام القوم إلا حارار يمنع قام القوم إلا أن ما من ذلك تفصيل غاية مارة يمكن لتبسيط العامل على المشتق  
ومارة لا يمكن (إلا لم يمكن لتبسيط العامل على المشتق وجب أن نصب) في المشتق (انطفاقا) من الحجازيين  
والتميميين (محمدا زاد هذا المثل إلا ما نصب) لب مصدرية ونقص صحتها وموضعها نصب على الاستثناء  
ولا يجوز رفعه على الإيد الزم العامل لأنه لا يصبح لتبسيط العامل عليه (إذ لا يقال لزيد انقص ومثله) في  
القياس ما ذهب زيدا لا ما ضرب إذا لا يقال نفع الضرب وزعم السهراني ومبر ما ينفي حواشيه أن المصدر المنسوب  
من ما والفعل هناك موضع رفع على لا يشترط حروءه محضوف تقديره ما زاده هذا المال لكن النقصان شأه  
وما نفع زيد لكن الضرب شأه وزعم اتدو بين المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاده المال شيئا إلا  
النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا ورد ما به لانه بين النقصان الزيادة وزعم ابن الطراوة أن ما زائدة  
واستثنى عن الوارد كقولك ما قام زيد لا وقعد عمرو (وإن أمكن لتبسيطه) أي العامل على المشتق نحو

موضع رفع على البدل من أحد المقدر مردود بأنه لا يصح في هذا القسم الرابع إذا لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال  
الغضنري يجوز أن يكون مرفوعاً كأنه قيل لا يجب أنه أن يجهر بالسوء إلا الظلم على لغة من يقول ما جافى زيد إلا عمرو ورده  
أبو حيان بأنه لا يمكن أن يكون العامل لغواً وإنما لا يمكن أن يكون الظلم مدلاً من أنه ولا عمرو من زيد لأن البدل راجع في هذا الباب  
إلى كونه بدل بعض من كل إما حقيقة بحرف ما قام القوم إلا زيداً ومجازاً بحرف ما قام القوم إلا حملاً وكلاهما لا يمكنهما لأن أنه علم وكذا  
زيد فلا يتخيل في المستثنى منه عموم وليس في كلام سيوريه ما يقتضي أن من جافى زيد إلا عمرو لغة وقد استوفينا الكلام على ذلك في  
رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف في الحواشي من أمثلة سيوريه للاستثناء المنقطع ما أتاني زيد إلا عمرو وما قام أخواته إلا  
أخواتكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أي ما أتاني أحدوهذا عكس إلى إلا أمرك ما صرح في وضع العام موضع الخاص (قوله  
ما نفع هذا المال الخ) المستثنى الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كإمرة هذه العارة (قوله ومثله ما ضاع زيد الخ) قال الغضنري الظاهر  
أن وجه فصله بمثل أن لا ولو وارد عن العربي والثاني فيس عليه وأقول قد أشار الترح إلى ذلك بقوله في العباس وعذر الغضنري أنه  
ما قل من لصحته والظاهر أن يأتي هذا المثال والذي قبله ما قال الخن في بيان معنى غير ما ضاع هذا المال غير الضرر من أن الاستثناء

منقطع من اتصال فراجعه متأملا (قوله ولا يجوز أن يقرأ بالحذف الخ) قد يقال ينتزعي التتابع مالا ينتزعي التتابع ويوجب بأنه إنما يرتكب عند الحاجة إليه (قوله وقد ذكر سيويه الخ) بما احتج لتوجيه الرفع لأنه على الإباح كأن تقدم وجه الإباح أنه بدل بعض من كل وذلك ممكن لأنه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني أنه جعل الحذف الخ) حاصل هذا الوجه أن المثال من أقسام إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو موع يدعي يسمى عند القوم بالتتابع وهو ادعاء من مسمى القبط نوعان متعارف وفوق متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجري على أبواب كثيرة منه أن يزل ما يقع في موقع شيء بدلا عنه متروكة بدون تعبيه ولا استمارة كقولهم • تحية بينهم ضرب وجميع • وقولهم هناك السيف وقد يشعرون إليه بالمثل ويكتفون بذلك عن تسميته فيقولون من باب • تحية بينهم ضرب وجميع • قال في دلائل الإيجاز لا يجوز أن يكون سبيل قوله • ثواب الأفاضل الثقات لعابه • سبيل قولهم هناك السيف لأن المعنى في بيت أبي تمام على أمك لقب شيئا بشيء بجامع بينهما في وصف وليس المعنى في هناك السيف على أمك لقبه هناك بالسيف ولكن على أن نزع أنه جعل السيف دلا من الثواب الأتري أنه يصح أن يقول مداد قلته قال كسم الأفاضل ولا يصح أن يقول هناك السيف إلا أن يخرج إلى باب آخر ليس هو طرفهم بهذا الكلام فريد أنه صواب عنا باخشنا على ما قد بلغ في إيلاءه وأما ما يجب صار كالسيف اه مخلصا وليس من التشبيه الذي ذكر (٣٥٣) منه ما يجعل دخول الأداة كقوله

أسد دم الأسد المحزون  
خضابه •

موت فريص الموت منه  
يرعد •

فإنه لا سبيل فيه إلى دخول  
أداة التشبيه لئلا لا تشبيه

على أنه دون الأسد  
ودلالة الوصف على أنه

فوقه ولهذا قال في دلائل  
الإيجاز إنه يقرب من

إطلاق اسم الاستمارة  
زيادة قرب لأنهم جعلوه

قسما للتشبيه لأن التشبيه  
يعكس المعنى المراد

وليس فيه ولا في شيء من

ما قام القوم إلا حمارا إذ يصح أن يقال قام حمار (فالجماد يوزن بوجوه الصب) لأنه لا يصح فيه إلا بدل حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (ر) نصب (عليه قراءة السبعة ما لم به من علم إلا إباح الظن) بنصب إباح (ونعم توجهه وتجهيز الإباح) يوزنون إلا إباح الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالحذف على الإبدال منه باعتبار القبط لما تقدم من أنه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل لهما وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

... والصب ما قطع • وعن تميم فيه إبدال وقع

(كقوله وهو جران السود حمارين الحرث •

(ولادة ليس يا أيس • إلا التبعيد وإلا التبعيد)

فأبدل البعافير والعييس من أيس وإلا التبعيد • وكذا في الأمثلة والبعافير جمع ينفرد وهو ولد البقرة الوحشية والعييس بكسر العين جمع عيباء كالبيض جمع عيباء الإبل البيض بحالطيا حياشي • من التفريق ذكر سيويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما أنهم جعلوا ذلك من المعنى لأن المقصود هو المستثنى فالغائل ما في الدار أحد إلا حمار المعنى فيه ما في الدار لا حمار وصار ذكر أحد توكيد البعلم أنه ليس ثم آدمي ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني أنه جعل الحمار إنسانا لما رأى الذي يقوم مقامه في الإله كقوله • تحية بينهم ضرب وجميع • جعلوا الضرب تحيتهم لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم

(٤٥ - تصريح - أول) أطرافه جرد ووقع في كلام بعضهم أنه مجاز وعليه جري في جارية الألفية والمراد أنه مجاز حتى إذا انصرف في النسبة ألا ترى أنك لو قلت إن كان الضرب تحية لهم تحيتهم كان حقيقة قطعا لجعل الفرض المقدور كالظاهر وهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح • فإن قيل على قياس ما ذكرت أن هو زيد أسد تشبيهه لاستمارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنوع قلنا نعم لكن لا خلاف أنه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجميع بل الضرب نوع من التحية لهم متعارف قصدا إلى التهم كاقول أسدنا ذيق غير التهم لظهور أن تقدير الأداة يذهب وروى الكلام اه فإن في قوله قلنا لم نظرا ظاهرا وقوله لكن الخ جار على التسيق • لأن قلنا تشبيه كلام الكشاف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلكم منوب إن ذلك من باب الاستمارة فهو مجاز فإنه قال • فإن قلت المثوبة هلصة بالإحسان فكيف جاءت في الإساءة قلت • وحسب المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله • تحية بينهم ضرب وجميع • ومنه لبشرهم بعداب ألهم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وإنما مراده أن الآلة من باب الإيجاز وأن في الكلام تنويها عقبرا والتقدير إن تقدم منهم وادعيتهم لهم العقوبة فعقوبتهم المثوبة وقد صرح به في سورة مريم وهذا دأبه أن يجعل في محل ويحصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كأنه قيل ثوابهم الثار على طريقة قوله فاعتبرا بالصليم وقوله فحماجرتها الذليل متروكة • أصلا إذا راح المعنى غراما وقوله تحية بينهم ضرب وجميع • مع بني عليه غير ثوابا وفيه ضرب من التهم الذي هو أخص للتبديد من أن يقال هناك ثوابا والمراد أن بعض التنوع قد يستصل في

التي هي وليس بلازم في عدم قصوره في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا نون الآية وقوله عليه السلام من كان له إمام فقرأه الإمام قراءة له قد جعل بعضهم من التنوع وقوله فأنشروا بالصلم والصلم المأجور في فعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوي في سورة البقرة في تفسيره بشرم بطاب الم على الحكم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعني أنه استعارة تهكية استعملت البشارة للإيثار والجهل المحزون كما أن من باب التنوع الصرف فيكون خفيفا ورفع لأرباب حواشيته في المقام لا يخفى على من له بالتشريع إمام وعلم أن ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه جعل الضرب تحية بعبارة المذكور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض المواضع وقال في بعضها إن المقصود به نفي ما صدر به يعني لا تحية بينهم رحمة جرى في الكشاف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا ينون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه إلا السيف ورياءه أن يقال هل يريد مال وينون فتقول ماله وينون سلامة قلبه تريد نفي المال والبنين عنه وإثبات سلامة القلب لمبدل ما في ذلك وقال في موضع آخر لا يبدل على إثبات النفي فني ليس بها أنيس إلا اليماني فإنه لا أنيس بها قطعا لأنه جعل أنيسا اليماني دون غيره ما هو ليس به أنيس قطعا فدل على أنها لا أنيس بها وهو قريب مما لو قلت إن كانت اليماني أنيسا فلها أنيس ووجه ذلك أن العمل في الثاني أن العرب استعملته مراد به المحصر فإن الكلام قد يدل عليه نحو الجواد وهو الكرم في العرب وقال السبيل شرح المفتاح دخول المستثنى في المستثنى منه لا يشعير بتأنيدهم في التنوع لاحتمال أن يبنى على التحليل كما صرح به في الكشاف أي إنما يكون فيه أنيس لو كان هذا أيضا (قوله وحمل عليه العنبري الخ) أي وفي ذلك مذود وهو حمل قراءة (٣٥٤) السعة على لغة من حو حوا وهي إبدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان يلحق للمخرج

أن يتعرض لهذا ليكون توطئة لقوله الآتي قال ابن مالك والمخلص من هذين المخلوطين الخ كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وجوز السفاقي الخ) نقل هذا من السفاقي لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ

(وحمل عليه) أي على إباح المنقطع (العنبري) قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) فمن في محل رفع على القاطبة يعلم والغيب معقول به واقع مراد من في الدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراج في مدلول لمعلم من لأنه تعالى لا يجوز مكان وجود الصفات أن يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فهم رفع على الجدل أو حذف البيان وكلاهما متعطفان على مالك والمخلص من هذين المخلوطين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض الخ وفي الآية وجه آخر ذكره في المعنى وهو أن يقدر من نعم ولا به والغيب بدل الغيب الموهوب وهو الاستثناء مفرغ اهـ.

(فصل) (وإذا تقدم المسمى على المستثنى منه وجب له) عند البصريين (مطلقا)

لأنه السفاقي عن ابن مالك ثم كان ينبغي أن يتعرض ليكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند بعضهم ليكون أيضا توطئة للكلام ابن مالك فظهر ماسر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المعنى وما زاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقوله أظم أحد السابيين لم يمنع إلى ذلك أي إلى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكان غير أنه والمجوز لا يحتاج الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الأصول من إباح إمامنا السفاقي كرم الله وجهه فإهم لا يتعرضون في المجاز لقربة المألوفة من إرادة المعنى الحقيقي وهذا قال ابن مالك باشا فبين قل كيف استثنى الله وأه تعالى منزه ومثال عن أن يكون في السموات والأرض قل كما استثنى غير أن سيوفهم من قوله ولا غيب فيهم غير أن سيوفهم يعني أن كان الله تعالى بمن في السموات والأرض كان فيهم من يعلم الغيب والمفروض المحاورة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق إلى ذلك الاستثناء بالاستثناء متصل كما في قوله تعالى ولا تتكلموا ما كنتم آباءكم من قبلهم لا ما قد سلف في شرح الكشاف قاطبة صرحوا بأن الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير حال لا ينافي انقطاعه في نفس الأمر وفيه نظر والمصنف أن الإمام البيضاوي جوز اتصال الاستثناء بآية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه وهو الظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا انقطاعه حيث قال جازع اسم الله تعالى على لغة بني تميم حيث يقولون ما في القمار أحد إلا حمارا كان أحسا لم يذكر فإنه على تقدير الكلام على الفسق المذكور يصح رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضا اهـ وحاصفان الآية من نوع التنوع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لأن بدل الاشتمال يحتاج إلى ضمير يكون رابطا ولا ضمير هنا وليس البديل بعد إعادة الاستثناء ليقال إن قوله المسمى المستثنى منه نفي عنه (فصل) (قوله على المستثنى منه) إشارة إلى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا لأنه لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال إلا زيدا قام القوم لأن لا مشبهة بلا العاطفة وذهب الكسائي إلى جواز ذلك قياسا على كثير من القضاة صرحه دليل قوله خلا الله لا أرجو سواك وإنما

أحد هياتين هياكلاً وأما عديده على العامل في المستثنى من طلبه فإما أن يكون متصرفاً فهو إخراجك إلا إذا قاموا بغيره أو غير متصرف فهو إخراجك إلا إذا كان في المخرج لم يمنع وإنما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله :  
 • الأكل شيء ما خلاقه باطل • (قوله سواء أكان متصلاً ومنقطعاً) أي بالإطلاق في مقابلة التفصيل السابق في الفصل قبله لأن الباب واحد ومعلوم أن الفصل والمقطع هما من غير المرجح والكلام متصرف في هذا الموضع في إطلاق بما تقدمه في أوله كما يتوهم وأنه في مقابلة قوله الآتي وبعضهم يجهل ويحيث كان الكلام متصرفاً في غير المرجح فلا حاجة لقول المصنف في المصنفين بالنفي وإنما ذكر بهما لقول الناظم في النفي ولما هما قصداً دفع لزم حرم إجازة غير النصب عند البعض المذكور بالنفي من موضوع المسألة والإشارة إلى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام إلا بزيادة (قوله كقوله هو مال أخ) قال ابن عربون هذا البيت بشكل لأن العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى بوجه كلامهم ما تكلفه لهم في • لمية وحشاً طلل • إذ قالوا إن الحال من التكرار قال المصنف بوجه يكون شيعة مبتدأ مردود بل الأرجح أنه قائل لا اعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه (قوله غير النصب) (٣٥٥) مثل الرفع كما مثل والجزم نحو ما مررت إلا زيدا بأحد

سواء أكان متصلاً أم منقطعاً واستمع ابتداء لأن نتائج لا يتقدم على المنوع (قوله) وهو التوكيد يمدح بني هاشم : (ومال إلا آل أحد شيعة) ومال إلا منصب الحق مشبه والاصل ومال شيعة إلا آل أحد ومال منصب إلا منصب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه وأراد بأحد النبي صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون واليهوديون (مجرد) في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الإتيان (في المسبوق بالنفي فيقول ما قام إلا بزيادة) قال سيدي (معجول) بعض العرب الموفوق بهم يقول (مال لأبوك ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضي الله عنه : لأنهم يرجعون منه شعاعة (إذا لم يكن إلا النبيون شائع) بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثالين كـ • نبي الله (فرغ لما بعد إلا) وهو أبوك في المثالين النبيون في البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر في المثالين شائع في البيت (م) لوجه في سياق النفي (أريد به خاص فصيح) إبداءه من المستثنى منه (لكنه بدل كل) من كل لا يدل بعض (ولظهر على أن المنوع آخر) من تقديم (وصار تابعا) بعدما كان مستقلاً (بما مررت بذلك أحد) بالجزم والاصل ما مررت بأحد مثلك فلنك تابع لأحد على أنه نص في ذلك قدم اليك على المنوع وأمر بـ النصب بحسب العامل وأمر بـ المنوع بدلالة من النص كقوله تعالى إلى صراط العزيز الخديد في قراءة الجروا فما ألجام إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص ولم يقرء على حومه لأن الأهم لا يدل من الأخص وقال ابن الصانع الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع إلا بمجردين ويكون بدل شيء من شيء لغير واحدة وإلى ذلك أشار الناظم قوله : وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه احترام ورده

وإنما يتخالفان بالإجمال والتفصيل اه وقال في الباب انظر على يأتي ما قاله المصنف إن كان المؤخر جداً أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص في الواحد كزيد ظاهر كلامهم نعم فليأمل (قوله منه) قال السطاطي الصور ابداً ساقطاً اه أي لأن الضمير في قوله فصيح إبداءه قائم على المؤخر وهو المستثنى منه فالجواب منه هو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا يدل بعض) أي من كل كالمؤخر يحصل تقديم وتأخير وقيل مال ناصر إلا أبوك هذا مراده وإن كان المناسب لقوله أن المؤخر عام الخ أن يقول لا يدل كل من بعض لأن ذلك هو اللزم لو لم يرد بالمؤخر المخصوص والظاهر لا إرادة المخصوص من دفع ذلك كما بينه الفارسي (قوله وإنما ألجام أخ) بل في المقام إشكال لأن أحدهما صدم القائمة في البدل في نحو ما جاءني إلا زيدا أحد إذ تقدم أن زيدا من جاس الأحدثا بهما أه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدور في المثال الثاني لأنه وإن أمكن تقدير المستثنى منه في صومالي إلا أبوك ناصر بأن يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الأول لوجود أحد فيه فلو قدم لزم التكرار لأن يمنع التكرار لا لحدنا فلهذا لم يصح الإخراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الصانع الوجه الخ) قال ذلك مبتدأ رد قول ابن عصفور الذي منى عليه المصنف بأنه يلزم عليه مرقع أحد في الإيجاب يعني في نحو وإقام إلا زيدا أحد لأن البدل على نية تكرار السامع ولو جاز ذلك لجاز ما جاءني إلا أسعد من صواب ما يلزم أحد لفعل الإيجاب إذا كان عاملاً إلا إذا أريد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع إلا بمجردين) قال لأن مقام الأزيد معنى ما قلتم غير زيد وهو غير زيد هو أحد يعني لأنك أردت بأحد هذا الخاص بعينه وهذا

معنى قول الدنوشري معناه أن يعتبر أن الإجماع يصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من التقدم والمعنى في ما لا أبوك ناصر  
 مالى غير أيتك ناصر وغير أيتك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن قل كلام من الصانع ورد عليه أنه كيف يبدل الاسم من  
 الحرف والاسم وأى نظير لهذا (فصل) (قوله ثالثا وأما عطف) قال الدنوشري أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كاسيأتى  
 صرحنا في قوله إلا عمله إلا رسيبه وإلا رمله فافهمه وقال أيضا يذهب إلى أن يكون هذا من حصر صيغ لو أو ويحذف اه وقد أشار الفارح إلى  
 ذلك بتفصيله تبعا لتفسيره ما لو وإن أطلق المصنف (قوله أو رسيبه الخ) معناه على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح في بدل  
 الكل من الكل وإذا قال القاني إن في كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فهو ذمهم فذلك سرق القوم إلا زيدا  
 لا ثوبه وأجنى القوم إلا زيدا لا وجهه فلو قال اسم مماثل لما قبله أو مقصود بحكم ما قبلها مثل البدل بأقسامه ولا يبقى أى لا  
 الثانية فيما ذكرناه من المثالب مؤكدة لأن البدلية مستفادة من الإتيان كما يصرح به قوله بقا ووجهه وإيمان ذلك وغيره بأن  
 العطف والبدل يلتزم اه وسيأتى (٣٥٦) في كلام الشارح لنحو لاقسام البدل إلى أشار إياها وهذا معنى على عدم اختصاص

البدل يبدل كل من كل  
 وفيه كلام للمصنف بيناه  
 في حواشى الآلفية (قوله  
 التفت) قال القاني فيه  
 بحث لأن التناصب عنده  
 في الاستثناء هو إلا كما  
 يصرح به فيما يأتى بقوله  
 ولصحت الباقي بإلا على  
 الاستثناء والبدل على  
 تقدير العامل فلا هو  
 عامل البدل قدرت معه أو  
 صرح بما معه فلا يمكن  
 إذن سواء وقعت بعد  
 العاطف أم لا لأن  
 العاطف إذا كرر معه  
 العامل السابق لا يلغى  
 كقولك مررت بزيد  
 وبعمره وعامل المبدل  
 منه يجب تقديره مع  
 البدل ليكون العمل به

(فصل) (وإذا تكررت الألف كان تكرارها كيدو ذلك إذا قلت) (أو) (عاطفا أو تلامها اسم مماثل  
 لما قبلها) أو رسيبه أو مشتعل عليه أو مضرب إليه عنه (التفت) جواب الشرط الثاني وهو وجوبه جواب  
 الشرط الأول ويضمهما قولناظم وهو الخ إلا ذات تركيد (قوله الأول) وهو العطف (وهو ما جاء في إلا  
 زيد إلا حمرا وما بعد إلا الثانية) وهو حمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد معطوف لثق (وإلا)  
 الثانية (زائدة للتركيد) والأصل ما جاء في إلا زيد وحمرو (والثاني) وهو البدل بأقسامه الأربعة فبدل  
 المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أى النظم (لأنه تمرد بهم إلا الله لا فالتقى مستثنى من  
 الصمد المحرور بالباء) وهو المحموم (قوله أرجح) فى التفت (كونه تابعا له في جره) وعلا ما جره كسرة  
 مقدرة على الألف (ويجوز) على مخرج (كونه) أى التفت (منصوبا) بإلا (على الاستثناء) وعلا ما نصبه  
 فتحة مقدرة على الألف (والعلا بدل من التفت بدل كل من كل لأيهما لمسمى واحد وإلا الثانية) زائدة  
 (مركدة) لإلا الأول وبدل المحموم من كل نحو ما أجبنى أحد إلا زيدا لا وجهه فزيد مستثنى من أحد  
 فالأرجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل  
 الاشتغال نحو ما أجبنى شيء إلا زيدا لا وجهه فزيد مستثنى من شيء وفيه الوجهان وهله بدل من زيد  
 بدل اشتغال وبدل الإختصاص بما أجبنى أحد إلا زيدا لا وجهه فزيد مستثنى من أحد وحمرو  
 بدل من زيد بدل إضراب والذى بل حمرو (وقد اجتمع العطف والبدل في قوله :  
 مالك من شيعتك إلا عمله إلا رسيبه وإلا رمله

فربييه) بفتح الزاء وكسر السين المهملة (بدل) من عمله بدل بعض من كل عند السير في (ورمله) بفتح  
 الراء والهمزة (معطوف) على رسيبه وذهب بن خروف إلى أن رسيبه ورمله بدل تفصيل من محله وما كل  
 العمل (والا المختزنة بكل منهما) زائدة (مركدة) والرسم والرمل ضربان من السهم والرسم في السرى  
 الركض والرمل في الطراف الإسراع (وإن كان التكرار لغير تركيد) وهو التأسيس (وذلك في غير ما

فيه فكيف يلتزم إذا صرح به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاء إلا زيدا الخ فقد لا عمل فيه إلا آية اه أى لأن الاستثناء  
 فيه مفرغ فاعمل لما قبل إلا والبحث بالنظر لعموم الحكم وشروطه للاستثناء تمام كالأثلة الآتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال  
 الدنوشري ينبغي أن يلحق عطف البيان بالبدل لأنه مماثل لما قبله اه وقد أمر القاني جعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالأرجح  
 كونه تابعا في جره) قال القاني فيه حذف حرف الجر مع البدل وإخاء جره وذلك سماه في غير أن وأن (قوله والملاء بدل  
 من التفت) قال الدنوشري إذا كان الملاء بدلا من التفت المنصوب وقتل إن البدل على نية تكرار العامل فهل ينوب إلا فيه أو يقال  
 إلا موجوده عليه ساقلا فتدبر على نظره وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون إلا الموجودة عامة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف  
 بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البدل على الوجه الثاني مطلقا لأن العامل ليس المبدل منه بل نظيره فكان لا يظهر جعل  
 الملاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيعتك) المراد به 'بمحل كما في شرح الشواهد فتقول بعض معانيها الظاهر  
 أن المراد به القدوة اغتراب نفسه الشارح الرسم ظنا أن المراد السرى في الحج فقط (قوله على رسيبه) فيه اه إذا كان معطوفا على رسيبه

فربما يذلو المصروف على البذل له حكمه وجبت لغيره بجمع العطف والبذل في تكرار البذل بالعطف إما يكون من الاجتهاد إذا كان  
 ربيبه مطرقة على عملها وبذل ذلك كلام ابن خروف فإما صريح في أنه إذا عطف الزم على الرسم لا يكون من اجتهاد العطف والبذل  
 فتأمل (فقد نصبت وجوباً على الاستثناء ما عدا ذلك) قال الشهاب فإن قيل ما عدا ذلك الواحد استثناء من كلام قام غير موجب  
 فإلام أن يجوز الوجهان أما كونه تاماً فلهامه بالمستثنى الأول لأنه إنما على وأما كونه غير موجب فلهامه بالجواب أن وجه الرفع على  
 البذل بدل بعض ولا يتأتى هنا لأنه لم يتقدم ما عدا ذلك الواحد هموم بلفظه ليسكون بدل بعض منه (٣٥٧) (قوله فهو ما قاموا إلا يزيداً إلخ)

العطف والبذل فإن كان العامل الذي قبله لا مفعولاً بآدم بفتل معمول لفتح لا مفعولاً (بأن لم يفتل  
 معمول قبل إلا) تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصب)  
 وجوباً على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي أثر به العامل (هو ما قاموا لا يزيد إلا بجر أو نصب  
 الأول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على أنه فاعل) له (ونصبه في) من المستثنيات وهو عمرو وبكر على  
 الاستثناء (ولا ينعين) المستثنى (الأول لتأثير العامل) فيه (لترجيح) لقربه من العامل (ونقول ما رأيت  
 إلا زيداً لا عمرو إلا بجر أو نصب واحد منها بالفعل على أنه مفعول به ونصب الباقي) من المستثنيات (بالا  
 على الاستثناء) ولا ينعين المستثنى الأول لتأثير العامل بل يرجع لما كان منصوباً بالفعل لا بطريقة  
 الخلاف المتقدم في ما نصب المستثنى وما كان منصوباً على الاستثناء بطريقة الخلاف ونقول ما سرت إلا  
 يزيداً لا عمرو إلا بجر أو نصب واحد منهما بالياء لمعطها بالفعل ونصب الباقي ولا ينعين الأول لغيره بل  
 يرجح وذلك مستفاد من قول الناهض :

وإن تكرر لا لتوكيد طع • تخريج التأخير بالمعامل دح  
 في واحد مما يلا استثنى • وليس من نصب سواء متى

(وإن كان العامل غير مفعول) بأن اشتمل مما يقتضيه قبل إلا (فإن تعدت المستثنيات) كلها (على  
 المستثنى منه نصبه كلها) على الاستثناء وجوباً (نحو ما قام زيد لا عمرو إلا بجر أو نصب واحد على قام وهو  
 المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز للمثنى منها إلا أن يخرج لما سرت من أن التابع لا يتقدم على  
 المتبوع وإلى ذلك أشار الناهض بقوله :

ودون تخريج مع التقدم • نصب الجميع أحكم به والزم  
 (وإن تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (لأن كان الكلام إيجاباً بالنصب أيضاً كلها) وجوباً (نحو

قاموا لا يزيد إلا عمرو إلا بجر أو نصب واحد منها لا بجر أو نصب الجميع الإيجاب (وإن كان) الكلام (غير  
 إيجاباً على واحد منها) أي من المستثنيات (ما يعطى أو أعرد) من نصب وإيجاب (ونصب ما عدا)  
 وجوباً (نحو ما قاموا لا يزيد إلا عمرو إلا بجر أو نصب واحد منها لرفع واحد منها لرفع واحد منها لرفع واحد منها  
 الباقي) من المستثنيات (النصب ولا ينعين الأول لجواز الوجهين بل يرجح) وإلى ذلك أشار الناهض بقوله  
 والنصب لتأخير وجه واحد • مما كالتو كان دون داله

وأجاز الأبدى رفع الجميع على الإبدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى الفظ) من حيث  
 الإعراب (وأما بالنظر إلى المعنى) من حيث المقهور (فهو) نوحاً ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد  
 وعمرو وبكر في الأمثلة السابقة فإن كل واحد منها لا يدخل في غير فلا يستثنى منه شيء (وما يمكن) استثناء

بدل عن فتيل الناهض بقوله  
 كلم فهو إلا أمر إلا على  
 لأنه نظيره في الحوائث  
 برجع - بين بينهما مع  
 جوابهما في حاشية الآية  
 (قوله حكم المستثنيات  
 المكررة) قال الثاني يعني  
 سواء كانت مما يمكن  
 استثناء بعضه من بعض  
 أم لا فإن قلت كيف يصح  
 هذا التعميم ونصبه إيجاباً  
 نصباً إذا تأخرت وهي مما  
 يستثنى بعضه من بعض  
 وليس كذلك قال الرضي  
 وإن كررتها لغير توكيد فإما  
 أن يمكن استثناء كل قال  
 من مفعولاً ولا فإن أمكن  
 فإما أن يكون في العدد أو في  
 غيره فالذي في غير العدد  
 نحو جاء المكيون إلا  
 قريباً إلا حاشياً إلا مقبلاً  
 في الموجب فلا يجوز في كل  
 وتر إلا انصب على الاستثناء  
 لأنه موجب والقياس في  
 كل شفع الإبدال والنصب  
 على الاستثناء لأنه من غير  
 موجب والمستثنى منه

مد كوروقني بالوتر الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وهذا بالرفع الثاني والرابع والسادس والثامن  
 والعاشر ونحوها وكل وتر منى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في صلتها قنجاك من المكيين غير قرش مع جميع بني هاشم إلا  
 مقبلاً ونقول في غير الموجب ما جازى المكيون إلا قرش إلا حاشياً إلا مقبلاً لا قياساً أن يجوز ذلك في كل وتر والنصب على الاستثناء  
 والبذل لأنه غير موجب والمستثنى منه مد كورولا لا يجوز في السبع لا انصب على الاستثناء لأنه غير موجب ثم قال والذي في العدد نحو  
 له عشرة إلا لسهة إلى الواحد في الموجب لكل وتر منى خارج وكل شفع موجب داخل كان موجب غير العدد والإعراب في الدفع  
 والوتر كما مضى في موجب غير العدد ونقول في غير الموجب من العدد ما هل عشرة إلا لسهة إلى الواحد قياساً أن يكون كل وتر داخل

وكل شفع خارجا والإعراب في الضعف والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس اه قلنا قد صرح في وجه الوجهين بأن ما جاز له مستثنى من غير موجب في المعنى فلا مخالفة يظهر بالأمل (فوله في الحكم) عبارة القماني أي في مفهوم المستثنى إلى المستثنى منه سواء كان الاستناد إيجابيا أو سلبيا (فوله في النوع الثاني اع) قال القماني هذا الشرع شامل لغير ما تقوم إلا بنعيم (لا زيدا منهم) والقول الأول لا يجري فيه كما لا يخفى إلا أن قوله من أصل العدد يخص المستثناة المتعارف بها بما إذا كان المستثنى منه عدد أو يتيق نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (فوله في قبل الحكم كذلك) اه أم أي ينسب هذا الموضع من قواعد أحدنا لأن الاستثناء من التثنية إيجابا ومن الإثبات نفي وهذه القاعدة بما لا راجع فيه عند الحاجة واختلاف أصولها قال السعدلي الاستثناء من الإثبات نفيًا ومن التثنية إيجابا عند الحنفية بل هو حكم بالثبوت التثنية بعد التثنية ومفاده أنه أخرج المستثنى وحكمه من الإثبات من غير حكم المستثنى في مثل على عشرة إلا ثلاثة لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة لا أصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة لفظ على عدم الثبوت وفي مثل ليس على إلا سبعة لا يثبت شيء بحسب دلالة اللفظ لغيره إنما يثبت بحسب العرف وطريق الإشارة كافي كذا في توضيح حيث يحصل بها الإيمان من الشرك ومن القائل بنفي الصانع بحسب عرف الشرع ويقولون كلام أهل العربية اه من الإثبات نفيًا فاعلم أن نفيًا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له اه ومن (٣٥٨) متاوقف شيخنا العلامة أحمد السبسي لا يصاري عليه رحمه الله الباري في قول ابن خراش في شرح

المناوي صفة العام أن الحكم إذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن يشهد لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كان قوله بطلان رفع هذا الحكم لقوم لا زيدا وهذا كما يصح أن يقال عندي عشرة إلا واحد ولا يصح للمتر فزوج إلا واحد إذا ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع الثانية أنه لا يصح بين الآحاد والمطاف فإن لا تقتضي الإخراج والمباينة والواو تقتضي الاسم والمجالية الثالثة أن الاستثناء المستغرق باطل

بعضه من بعض كالأعداد (فوله عندي عشرة إلا أربعة إلا واحد) فإن كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (ففي النوع الأول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (إن كان المستثنى الأول داخلًا) في الحكم (وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فابعد) من المستثنيات (داخل) في الحكم كذلك هو ما قام أحد الأربعة الأحرار الأربعة المستثنى الأول وهو داخل في إيجاب القيام لأن الاستثناء من التثنية إيجابا وبكره إعلان كذلك (وإن كان) المستثنى الأول خارجا عن الحكم (وذلك إذا كان مستثنى من موجب فابعد خارج) فهو قائم القوم لا زيدا إلا الأربعة الأربعة المستثنى الأول وهو خارج عن الحكم لأن الاستثناء من الإثبات نفيًا وهو وبكره خارجا عن ذلك وإلى ذلك أشار النظم قوله **وحيث كان المقصد حكم الأول** (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض **المتعارف** (على ثلاثة أقوال) (قبل الحكم كذلك) وهو أن كان المستثنى الأول داخلًا **بعضه من بعض** (وإن كان خارجا فابعد خارج) (وأن الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصمغاني **ويجوز النافي** أي يجوز يمكن إدراج في قول النظم **وحيث كان المقصد حكم الأول** (وقال البصريون والكشاف كل من الأعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي من الذي قبله والذي قبله مستثنى من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي إلى الأول (و) هذا القول (هو الصحيح لأن الحل على الأقرب من حيث عند القماني قبل المذهب) المتقدمان

الرابعة أن الحمل على الأقرب أولى ما لم يعارضه صار من يعمل بمقتضى المعارض فإذا قبل له على عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة أو إلا ثلاثة معين هو الثاني الأصل الكلام ضروري فساد المستغرق والزم وكذا إن قال إلا ثلاثة إلا اثنين لطلب الثاني بالواو فإن قيل مقدره إلا ثلاثة إلا اثنين فإن أي الثاني الأصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجع وهو منوع لقاعدة الرابعة فإن أي الأول هو المذهب وبه قال البصريون ويشتد في هذا أن يكون الثاني أقل من الأول لبيان الإخراج ولا يشترط عند من يعمل بالاستثناء من الأصل (قوله لأن الحل على الأقرب اع) قال المصنف في الحواشي وقيل به قوله تعالى **إلا ما أرسلنا إلى قوم مجرمين** (لا لوط إلا المنجورم أجمعين) لا إمرأته فالمرأة مستثناة من الأول والآل مستثنون من القوم إجماع وهو منفعاع والثاني متصل كذا ظهر لي وبعد فلا يمتنع عندي في مثل عشرة إلا أربعة إلا اثنين أن يستثنى الاثنان من الأصل لأن الحل على الأقرب أرجح لامتصين وكفى بإب التنازع شاعدا وإن كلا من الطرفين يمين إجماع كل من العامين إلا ما استثنى لمعارض والمعارض يوجد ما أبعد نحو عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة اه فإن قلت ما المانع أن يكون في الآية الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ويرجع لأصل على حد أبدا لها من الآل ومن المجرمين قلنا من قبل هذا فندأ بعد القائل وأحال أما الأول فما أصبح وأما الثاني فلان من أرسلنا أرسلنا بالعباد فلا يصح إخراجها من المذمومين فإن قلت فما المانع من أن يستثنى من هم في المنجورم وحيث تكون مذبذبة وبكره حلا على أقرب مما ذكرت ونخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء قلنا هو قول الزمخشري وليس عندي كذاب أفراد الإعراب لأن إنا المنجورم أجمعين إنما ذكرت توكيدا



فلا اختلاف إذا تقرر إلا أن لوط لم يهلكهم فهو بمنى منجور وأما ثالثا فلا يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء من استثناء بأميرين الأول ما أشار إليه المصنف من أن ما لم يجرم ولم يصاد كرت فوكيد وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا أنه لما كان الضمير في منجور مائدا على آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من آل لوط لأن الضمير هو الظاهر في المعنى فهم قال في التفسير بشرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يدخل بين الاستثناء وبين متعددهم معنى منتهى وهما قد تدخل إذا لم يجرم فلو قال إلا آل لوط إلا امرأة لجاز ذلك قال الطائي لا سيما أن قوله إما ما جرم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا بجملة منقطعة عما قبلها على تقدير مثل السائل فيبعد من البليغ أن يحصل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لا اختلاف المحكيين الأول أن يقول لوط والفصل بين الاستثناءين وهو كتحليل الشيء بين المعصية والحائثا وتأويل ما قاله أن هناك محكيين الإجماع والإجماع فيجر الثاني الاستثناء إلى نفسه فلا يلزم الفصل إلا إذا جعل اعتراضا من جهة ساطع حتى يدخل بين المعصية وموصوفها فيجوز أن يكون استثناء من آل لوط ولذا جرد الرضي أن قال (٣٦٠) أكرم القوم والعبادة بصريون لا يريد الكون لا يعني أن الاعتراض بما له تعلق بطريقه

غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستثناء بانه اه بن هنا شيء وهو أنه تقدم أن المراهب بالإجماع ذلك الفعل الفعلي فكيف يقول المصنف في السؤال الأول أن المرأة من آل ومن الجرمين وذلك لازم على كونها استثناء من آل لوط وهم مستثون من ضمير جرمين كما لا يفتقر وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كقوله وإما ألقا الكلام لأن هذه الآية بما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الفرض من الآفة الأعلام مثل هذا الجلال السبوطي في التناوي لما أتى بالمرام (مصل)

سبعة وإضاحة أن قوله منى مائة إلا محسنين إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة أخرجه المستثنى الأول والثاني وما أشبههما في الوترين وأدخرا الثاني والرابع وما أشبههما في التسمية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور محسوسون وذلك لأن ما أخرجنا من المائة محسنين لأنها أول المستثنيات فهي إذن وتر وأدخلا عشرين لأنها ثانيا المستثنيات فهي إذن شعع وأخرجنا عشرة لأنها ثالثا المستثنيات فهي إذن وتر فصار الباقي اثنين ثم أدخلا خمسة لأنها رابعة المستثنيات فهي إذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات هو مل هذه المسألة قاله ابن مالك في شرح التيسير : (مصل) (وأصل لوط أن يوصف بها) لما فيه من معنى الاسم الفاعل ألا ترى أن قولك زيد غير محرو مناه مغاير لمعروف والموصوف بها (إما مكررة) خمسة (نحو صالحا غير الذي كنا الفصل) فهو وصف صالح ولا أثر لإضافتها إلى الموصول لأنها لا تتعرف بالإضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالسكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعم عليهم (غير المنضوب عليهم) مل القول بأن غير المنضوب صفة الذين أنعم عليهم (عإن موصوفها الذين هم جنتهم) (لأنهم إيمانهم) وذهب السهرافي إلى أن غير التعرف بالإضافة إذا وقعت بين شئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين بدل لاصفا (وقد خرج) غير (عن الصفة) ونحن معذور إلا فيستثنى بها اسم محروور بإضافتها إليه) كما تخرج إلا عن الاستثناء ونحن معذور في جمع مكررها قبلها نحو لو كان فيهما آفة إلا آفة أي شيء الله فلهذا حملت إلا على غير انتقال إعراب فيمدل لاسم الذي بعد إلا كما تنقل إعراب الاسم الذي بعد إلا إلى ضمير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد إلا عما يستحق (ولعرب من) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى) إلا في ذلك الكلام فيجب نصبها في أربع مسائل الأولى إذا كان الكلام دائما موجبا كما في (نحو قاموا غير زيد) الثانية إذا كان الاستثناء منقطعاً وممكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو مانع هذا

(قوله هم جنس الخ) قال الثاني المعروف إن المعرفة الحقيقية بالسكرة هي القرون بال لوط وهو حاله ليس أي الحقيقة مراداً به فرد مهم من أفراد كفولك ادخل السوق أي ادخل سوقاً أي فرداً من أفراد ماهية السوق وأما الموصول فإنه معناه باعتبار صلته المعهودة وإن كان مبهماً باعتبار صيته ومن أهراب غير أن الآية صفة فلاها تتعرف هذه بالإضافة إذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تتعرف هذه بذلك أهراب بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل إعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة ال الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة ال وفي دعوى نقل الإعراب الإشكال المشهور وكلام الخارج صريح في أن إلا حيث لا إعراب لها ونقل بعض الفضلاء من الشباب أنه قال يستعمل خلافه وأن كون إلا بمعنى غير يقتضي أن تكون مضافة إلى الاسم الذي بعدها وحل هذا فحل هو في محل حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك إعرابه بإعرابها ونقل إليه اه (قوله وتعرّب من الخ) وإن أشبه الحرف لعروض ذلك مع لزومها بالإضافة والكلام في غير وإلا المستثنى بها لا الموصوف بها وفي الأحكام الفطرية لا في الترتيب والتسمية من مستثنى إلا وكلمة غير لا المستثنى بها فضلا عن تأنيدها كما يتأني سوانى الألف فلا يرد على المصنف ولا على قولنا الآية واستثنى مصورا بنهر عربا الخ في فراجع حواشينا لأن أردت

(قوله غير الضرر) قال الثاني أي يجب نصبه لأن الضرر مستثنى من المال منقطع إذ هو من غير جنس المال ولا يصح تسلط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن إتياءه بدلا إذ ليس على تكرر العامل فالضرر لو استثنى بالواجب نصبه اتفاقا فغير كذلك . وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتصرف فيه ما أتبعه المستثنى منه كقامرا إلا حارا أو مبتثاله ما نقل عن المستثنى منه كما قامرا إلا حارا فالضرر في المثال لا يصح استثناءه من أصل متصلا ولا منقطعا إذ لا يمكن أن يثبت له النفع المنقضي من المال إذ ليس المنقضي مانع المال لكن نفع الضرر ولا وجه نصب غير على الحال من المال ولا لرفعه على أنه بدل منه لأنه أهم من المال فالصواب بشهادة النوق أنه من باب تأكيد الهم بما يشبه المخرج وهو أن يستثنى من صفة منفية على الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه والاستثناء في هذا منقطع بقدر الصلة أي لا خير فيه إلا الإساءة إن كانت من الخير وليس صفة فلا استثناء لشيء من الخير المنقضي عنه فالاستثناء في مثال المصنف منقطع بقدر الاتصال مفرغ في المفعول أي مانع هذا المال شيئا من أهراد النفع إلا الضرر إن كان فيها فغير منصوبة على أنها مفعول به لنفع وجب لك فيصير تسلط نفع على الضرر لأنه بتقدير كونه من النفع فليتنامل انتهى وهذا نظير ما مر من ابن كمال باشا في الكلام على غرضه تعالى قوله لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وحاصله يرجع إلى أن ذلك من التوسيع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحدا) قال في ذلك قد اختلف أن يمنع أن النصب عندهم فيه واجب لجواز رفع غير صفة كاشفة

المال غير الضرر عند الجميع) في المستثنى (ر) ثلاثة إذا كان الاستثناء منقطعا وأمكن تسلط العامل على المستثنى كافي (نحو ما فيها أحد غير حار عند الحجازيين) رتبة إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الأكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد ويرجع) نصيبا في مستثنى أحدهما (مستقوم) من الكوامين والبقاديين (في نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (ر) الثانية (عند تميم في) الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير حار ويصحب) نصيبا (في) مسألة واحدة وهي ما إذا كان للكلام تاما لغيره وجب (نحو ما قاموا غير زيد) بحيث نصبت فخاص بها ما قلها من العوامل على الحال وهي معنى الاستثناء وهو قد مر عند سيبويه وإليه ذهب الصارمي في التذكرة (ويصح) نصيبا (في) مسألة واحدة وهي ما إذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفي الصحاح قال الفراء بعض بني أسد وقضاة ينصبون غيرا إذا كانت في مفعول لأنهم الكلام قبلها لم يتم يقولون ما جادني غيرك وما جادني أحد غيرك انتهى فيحذفون إذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسرح منه قاله الموضع في الحوائث وأقول لا شاهد في صحة الجواز لأن تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لإضافتها إلى المبنى وإلى مسألة غير أشار الناهض بقوله

واستن مجرورا بغير محراب . بما مستثنى إلا لصبا

وتخارق غير إلا في خمس مسائل أحدها أن لا يقع بعدها الخبر دون غير الثانية أنه يجوز أن يقال عندي

(٤٦ - تصريح - أول) من غير زيد (قوله وعند تميم الخ) قال الثاني قد يمنع أن النصب عندهم فيه واجب لأن الرفع على أن غيرا صفة كاشفة لا حصر راجع على النصب على الاستثناء المنقطع الذي هو خلاف الأصل أو مساو له وكذا يمنع ضعف النصب في نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من خبر قاموا (قوله وتخارق غير إلا في خمس مسائل) مفهوم المدد لا يفيد حصر على الصحيح فلا ينافي إياها فتدبر في أكثر من ذلك كما بيناه في حوائث الألفية (قوله يقع بعدها الجمل) أي الاسمية أو الفعلية إن سبقت إلا بنى لذلك إنما يكون في الاستثناء المفرغ وكان الفعل إما مضارعا نحو ما زيد إلا يفعل الخير وإما ماضيا مسبوقا بمثله أو مقرون بقدر وتفصيل المقام يطالب من حوائث الألفية فإن قلت ما مراند الفرائد واستشكل أروحيان على هذه القاعدة إلا إذا تبنى الآية وقال جاء بعد الإضافة ظاهرها الشرط وهو إذا تبنى أني وقال الحوفي ليس التعاد الخ ثم قال فإن صح ما نصروا عليه يزول على أن إذا جردت الظرفية ولا شرطية وأصلها جازم لا راقول لدى هو التي وهو فصل جائز فيكون لا قدولها ماض في التقدير ووجد شرط هو تقدم فعل قبل إلا وهو أوصلنا انتهى قال المصنف في الحوائث والذي يظهر إنما هو في إذا أول إلا لفظ الفعل وهذا لم يقع في الآية فلا إشكال ولا حاجة لتأويل إذا بأنها خرجت من الشرطية لأدراك في غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسف من رسول إلا في حال إلقاء الشيطان في أميته وقد تمنى وأما على متفرد به شرطية كلها هي الحال أي الأوصاف هذه الجملة الشرطية أنه إذا تبنى ألقى الشيطان في أميته (قوله دون غير) أي لاها مختصة بالإضافة إلى المفعول (قوله الثانية أنه يجوز أن يقال الخ) أي أن خبر أي وصف بها حيث

لأحد (قوله وعند الأكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد) قال الثاني لقائل أن يمنع وجوب النصب في غير على الاستثناء عندهم لإمكان نصب غير على الحال من أحدا ومن غيره المستثنى في الظرف ورفضها على أنه مبتدأ خبره الظرف واحد بدل من غير على حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه أي ما فيها غير زيد أحد منهم أي

لا يتصور الاستثناء بخلاف الأول ذلك لأن الاستثناء يعبر عن سلب التصديق لا لا، نعم أصناف الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإن الإضافة لا يتصور الاستثناء ويحجب بأنه من ضرر صاقلوا المعنى (آية شرعية) قوله الثالث أنه يجوز (الخ) أي أن لا إذا كانت مع ما بعد حاصلة لم يجر حذف الموصوف وإقامتها مقامه بخلاف غير أصانها في الوصفية (قوله الرابعة أنه يجوز الخ) لا يشكل عليه قول المنسبيل واعتبار المعنى في المصطوف على المستثنى به، أي غير وإلا جاز لأن ذلك كافٍ شرعية مذهب بعض الأصحاب المنع في المصطوف على المستثنى بالإلا ثم ظاهر كلام سيدي به أن ذلك معتد على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب إليه القلوب من أنه من باب العطف على المعنى المنسب بالتوهم (قوله الخامسة أنه يجوز أن بدل الخ) أي إذا فرغت العامل بما بعد الإلا هل أن يكون مفعولا له صح نفسه بخلاف غير لا بد من جره (٣٦٣) باللام لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرا أو غير ليس، مصدرا (فصل)

(قوله وقال سيدي به الخ) قال الثاني قال الرضى وإنما انتصب سوى لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو كما قال الله تعالى مكانا سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي وصف الاستواء الذي كان في سواد فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعارة لفظ مكان لما قام مقامه في إقامة معنى البدل فتولى أصل مكان محروا أي بدله لأن البدل ساد مسد البديل وكان مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيدا لم يأتك جره عن البدلية أيضا ما طاق معنى الاستثناء

درهم غير جديد على المصنف يمنع عدي درهم لا جديد لك أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام تقوم غير زيد ومحروا محروا على لفظ زيدور فيه حلا على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد ومحروا مع الإلا يجوز لإسراعه انقضاء الخامسة أنه يجوز أن يقال ما جئتك إلا ابتداء محروفاك بالنصب ولا يجوز مع غير لا بالجرح نحو ما جئتك ليس استثناء محروفاك. (فصل) (والمستثنى سوى) بمعنى (كأنه مستثنى نهيق وجوب الخ) ولم يذكر سيدي الاستثناء بها قاله أبو حيان (مهم) أبو القاسم (لإيجاج) وأعمل (وإنما لك سوى كثير معنى وإعرايا) وإليه أشار في الظلم بقوله وليس سوى سواء أجلا = على الأصح ما ليس جملا (ويزيد مما حكاه القراء أن سواك) وقوله = سواك بآئها وأنت المشتري (وقال سيدي به والمحروا من ظرف) للكان معنى وسط غير متصرف (طليل وصل أو موصولها تكلم الذي سواك) فليست هنا بمعنى غير لأن غير لا بد حل عنها لا لا انضيم قبها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى أنها ظرف هو التقدير جاء الذي استقر مكانك (قالوا ولا يخرج من النصب على الظرفية إلا أن الشعر كقوله) وهو سهل بالمعجزة أي جاز (ولم يبق سوى الطوا = ن دما كما دانوا) جعلها قاهلا في الشعر والبديهة لبعض الذين لمحة الظلم الصريح ودماهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا وحسنه كاندن عثمان وقيل الكوهم استعمل سوى اسما وظرفا فيجرون في السعة أناس سواك قاله المطرزي (وقال الزمخشري) أبو القاسم (المكبري) يستعمل ظرفا بالواو كقوله (قيل) قال الموضع (وال هذا) المذهب (أذهب) لأنه أحسن (فصل) (والمستثنى ليس ولا يكون واجب المذهب لأنه محروا في الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فلكوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السز والظفر) نصهما لأحماه مستثنيان من قائل أمر المستتر فيه وما بهما اعتراض والإيهام لإضافة شبه خروج الدم بجرى الماء في النهر (وتقول اتوني لا يكون زيدا) بالنصب فالس في الحديث وزيد في المثال خبر أن ليس ولا يكون (واسمها ضمير مستتر) فيما (عائد على اسم القائل المفهوم من قول السابق) عند سيدي به كما قاله الموضع في الخواشي (أو) عائد على (المضمر المدلول عليه) كقوله السابق) عند جمهور النصارى أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفضل

نسوى في الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى في صفات الظروف إذا حددت موصوفاتها لنصب ونصبه على كونه ظرفا في الأصل وإلا فيس فيه الآن معنى الظرفية (قوله قالوا ولا يخرج الخ) قال الثاني هذا قول جمهور لا يجب لهم قال الرضى وزعم الأخص أن سوى إذا أخرجه من الظرفية أيضا صبوه أمه كذا زعمه وتقول جاءني سواك وتقول جاءني سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيها غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى وهم دون ذلك لقد نفخنا فيهم وقلنا يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين هم دون الله فأولئك هم المفلون (فصل) (قوله أو البعض) قال الثاني يرد عليه أن اسمي جند ليس بهضا من المستثنى به وهو بديهي البطلان فإن أوجب بأنه ليس بعضا من المستثنى منه المتصف بالفضل كان هو الوجه الأول بعينه انتهى وهذا غير الزد الثاني في كلام الشارح كما

لا يظن (قوله) بأنه غير مطرد لخطه (خ) أجب بأن دعوى أنهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التضييق وقد يكون مفعولاً من  
قوة الكلام كالانصاف بالإخوة في المثال المذكور فتدبر (قوله) وبما رده به الأول) يصاب بما أجبنا به من الأول لا يقتدر ليس هو  
أي الانصاف إليك بالإخوة انصافاً بزيادة (قوله) ويرى في الصنف الخبر والحال) قال شيخنا الحلبي فيها كتبه على الفارح حرر مثلاً ذلك في  
الخبر انتهى ومن خطه نطلعوا أقول مثلاً الآية المذكورة لأن لما خبرك من قوة غرق اثنين وشاة أبقا قوله تعالى: بل أنتم قوم تجهلون  
كأينته المستصحب في السابغ من معنى اليبس من لفظ باب الابتداء والخبر ما يمتثل بذلك (٣٦٣) (قوله) في موضع نصب على الحال

قال الثاني يرد عليه أن  
الجملة الحالية يجب ربطها  
بأصحابها بالواو أو بالضمين  
أو بهما وصاحب الحال  
هو المستثنى منه وليس  
ثم رابط به إذ الصمد  
في ليس ويكون إما بالضم  
أو لوصف مفضل من الفعل  
المتعلق به وكل منهما مجزئ  
وتقدير ضمير آخر يابى  
وكون المرفوع أي بعضهم  
مقتضياً على الرابط لا يحصل  
به الربط كما نصوا عليه  
في الذين يتوحدون منكم  
الآية أنه وانظر على يمكن  
الجواب بأن قوة تعلق  
الجملة الاستثنائية بما قبلها  
أغنى عن الضمير على قياس  
ما مر من توجيه البدل في  
تمام التوصل وظاهر  
كلامهم حكواون جهة  
الاستثناء الحالية وإن كان  
المستثنى منه نكرة فيلزم  
علاقة القاعدة المشهورة  
وهي أن الجمل بعد  
النكرات صائراً بمنزلة  
الخصيص إطلاقياً بما  
إذا كان المستثنى منسوبة

لضمنا عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أي ليس قد تم) لا يداخل القول الأول ووجه بانه  
غير مطرد لخطه في نحو القوم آخره على ليس زيدا (أو ليس) هو أي ليس (بعضهم) لا يداخل القول الثاني  
وفي بعض إطلاقيهم حيث لا يمتنع على الجميع إلا واحداً فالمرح في شرح الصمد على الكلام على هذا  
وخلا أوليس هو أي ليس قيامهم قياماً يذهب في الخصال إلى أنهم المنصوب إليه مقامه على القول الثالث  
ورد بآية به الأول وبأن فيه تدبر عطف على شرط به تطف (وعلى) القول (الثاني) هو موكونه ضميراً يعود  
على البعض المذكور عليه بالكل (فهو فلهذا فإن كن لساناً بعد تصديق كالأول) فاعمل في قوله كورد الإناث  
فالقول في كنه اسمها هو ما عطف على الإناث الثاني من بعض الأولاد الختدم ذكره في قوله تعالى يوحىكم  
الله في أولادكم فإنه في قوله أولادكم كورد الإناث لساناً بعد تصديق كالأول) فاعمل في قوله كورد الإناث  
كن الإناث لساناً قلت القاعدة صلت برصه بالطرف بعده فإن قلت إذا كان عطف القاعدة هو الطرف  
لما قاعدة ذكر الساء قلت فأنه الترخية لوصف بعده وباب الترخية يجرى في الصفة والخبر والحال  
(وجهاً الاستثناء) من ليس زيدا (ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من) المستثنى منه فإن  
قلت كيف حكم على جملة ليس بأنها حال الفعل الماضي لا يقع حالا إلا مع قد ظاهر وأما متدبر قلت هذه  
مستثناة كقوله أوجهان في السكت الحسن بن (أو مستثنى من لا موضع لها) من الإعراب. فإن قلت  
وهو الاستثناء بطل بالمتدبر قلت لا يمتنع بالاستثناء عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في  
الإعراب فقط وذلك لأن هذه الجملة ليست بمرتببة إلا بزيادة الحكم أن لا يربطها لا موضع من الإعراب  
مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما أشار الناصب في قوله (والمستثنى ناصباً ليس لم لا يكون بعد لا

(فصل) (وفي المستثنى بخلافه وهو وجهان أحدهما الجرح على أنها حرف جرح) وبأيها الإشارة بقول النظم  
وأجره سابق يكون إن زده (وهو قليل) (فتدبر) (والمستثنى) سيويه في هذا ومن قوله (قوله):

تركنا في الخبيث بنات عرج  
(أبنا) حيم قتلا وأسرنا هذا المصطاء والظلل الصمد

والفرق في جرورة المصطاء جرورة بعدا وهي أن الألف في حوالها في المصطاء حرة يباح  
وحيم بالياء المثناة تصد مفعول أبنا من الإباحة وقتلا تميز حول من المفعول وقول الآخر:  
خلا الله لا أرحو سراك وإنما أحد عيال فحبة من عيالكا

بجر الجلالة (و) خلا وهذا (موضعها) جار (نصب) ثم اختلف (قبل هو نصب عن تمام الكلام)  
فيكون الناصب موضعها الجملة المتقدمة عليها التي انصبا من تمامها كإيل به في التميز الرفع لإيهام  
بالسبة أن العامل فيه هو الجملة التي انصبت عن تمامها كما المراد في باب التميز عن قوم (و) قليل  
لأنهما متعلقان بالفعل (أو شبهه) (المذكور) بملهما على قاعدة أحرف الجر فيكونان في موضع المفعول به

(فصل) (قوله) بنات عرج أي بنات غير عرج بضم العين مع أخرج وهو غير مشهور (قوله) أبنا حيم أي القوم المحدث  
منهم (قوله) والفرق في كلا جرورة) لنا أورد الفارح اليه الأول وإنما يكن فيه شاهد (قوله) فيكون الناصب موضعها الجملة  
قال النورسي أقول ذلك صاحبنا العلامة على الإياري بقوله: أن في جملة حلف. ولا سيما أنه نصباً لأجبه أوجه لا يقول:  
خلا وهذا إذا جراً. جوابك في معلوم. ولحذر ذلك ونظر من أي التصويبات هذا المنصوب (قوله) وقل لأنهما  
متعلقان بالفعل) قال النورسي ينظر قوله القوم آخره على خلا زيد بالخبر على يعود على الأول ويمتنع على الثاني لأنه

لا قبل فيه ولا شبه (قوله علة بأمرين وردا) قال في نوثرى الأمران هما ما انضمفه به بعد قوله الصواب عندى الأول لأنها لا تعدى  
 "باللعل" إلا بما لا توصل معناها إليها بل نزيل معناها بها فاشبهت عدم التسمية بالحروف لأنها بمنزلة الأولى غير متعلقة  
 قال تسمى في حاشيته الجواب عن هذا أى الأول أن تعدى الحرف إبطال معنى الفعل إلى الجبرود على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد  
 صرح المصنف بذلك فى الاستدراك حيث قال ولعلنى هذا علة بما قبلها كمتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها  
 على وجه الإضراب والإخراج (قوله فى ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب تقاسم أن المراد السابق بالنسبة لموضع الجملة  
 وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لأنه أو رده عليه أنه كيف يتعلق بالفعل بالفعل قال لأن يراد ما يمكن فى البحث  
 السابق أنه وهذا كما يقال زنا وحده (٣٦٤) (قوله فيه لظن لا بالمقصود الخ) هذا الظن لرضى وأجاب بعضهم عنه بأن البعض

كروى يزيد لأن تعدىتهما على جهة السلب قاله لجرى أن قال الموضع فى المتن والصواب عندى الأول  
 وعلة بأمرين وردا (و) الوجه (الثانى النصب عن أنها فعلان) ما ضيان (جامعان لموقعهما موقع (لا)  
 لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصح جامعا كأن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصح مبتدئا قال للموضع  
 فى شرح المصنف هذا معنى النصب إن صح لى هذا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقولك هذا فلان  
 طوره أى تجاوز لم يصح فى خلاف لكونها قاصرة فكيف تنصب المقصول به قلت ضمنى على الاستثناء معنى  
 تجاوز ومن ذلك لأن كل من خلا من شيء قد تجاوز ما نهى (وقالها ما ضمير مستتر) فيها (وقى مفسره  
 وفى موضع الجملة) عنهما (البحث السابق) فى ليس ولا يكون فيكون قاطعا لهما المضمر إما ما بالداخل اسم  
 القاطع المقهور من الفعل السابق فإذا اقتضى قاصرا عدا لا يقدّر عدا هو أى القاطع زيدا وإما على مصدر  
 الفعل أى هذا النياح زيدا وإما على البعض المدلول عليه بكلمة السابق أى هذا هو أى بعضهم زيدا وفيه  
 نظر لأن المقصود من قوله قام القوم هذا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص بعض القوم  
 منه مجاوزة بعضهم إياه خلا للكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قوله قاموا ليس زيدا أى ليس بعضهم  
 زيدا لأن البعض ما فى سياق التثنية فيدخل كل بعض من القوم لحصل المقصود من الاستثناء بخلافه  
 وجعلنا الاستثناء فى موضع نصب على الحاشى أن مستأثرا فلما وضع لها (ومدخل عليها) أى على خلا  
 وهذا (ما المصدرية) وهو شكل على ما تضمن أن خلا وعدا جامعانوما المصدرية لا توصل بفعل  
 جامد كما نص عليه فى التمهيد وعلى القول بمراد دخول ما عليها (فبينما النصب) فى المستثنى  
 عند الجمهور (لعمري القلية جبلت) وآية الإشارة بقوله وبعد ما نصب (كقوله) وهو ليد  
 (الأكل ثم) ما خلا الله باطل) أى ذاهب وقا أن أحدا من قوله تعالى وكل شيء عاقل إلا وجهه  
 وجهه ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للضاف والضاف إليه وما ذاكم فى التقدير  
 كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله فى شرح ظاهر (وقوله :

تمل النداء ما عدائى) لئلا بكل الذى يجرى تدبىي مولى  
 فقد فعل ما ضى (ولقد دخلت) عليه (نون الواقية) برما موصول حرزى وعدا صفة (وموضع الموصول  
 وصلته نصب) بلا خلاف (إما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل) باسم

الذى هو القاطع بعض  
 منهم ومجاوزة البعض  
 المجهول لا يستلزم ذلك  
 البعض عنه لا يتحقق إلا  
 بمجاوزة الكل وخلافه  
 عنه وقريب من هذا قول  
 النوثرى قد يقال جوبا  
 عن هذا إنظر أن هذا  
 الضمير المائد إلى البعض  
 المذكور عام لكونه فى  
 قوة القرد والمضاف  
 والمقرد المضاف إليه  
 الموم فهذا يفيد العموم  
 فإذا خلا كل بعض من  
 من القوم زيد كان غير  
 داخل فى الحكم عليه  
 فليأمل أنه وقد يقال  
 لا حاجة لهذا التكلف  
 لأن المراد بالبعض كما  
 مر من هذا زيدا قد بر  
 (قوله ومدخل عليها  
 ما المصدرية) قال أبو حيان  
 فى شرح التمهيد لأن قلت

حلا جعل ما زاد فى النصب كما جعل ما زاد فى الخفض فالجواب شأن دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس زيادة ما بعد الفعلية  
 لا تقاس فكان حملها على ما يتقاس أولى (قوله وهو موشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثناها وقال السلب على قد يجاب بأن على امتناع  
 وصلها بالجامع الجامدا صلا وهذا منصرفان فى الأصل كما يفهمه كلامه سابقا وكلامه السابق ما مر من أن هذا بمعنى فعل متعد  
 وهو تجاوز وخلا قبل قاصر (قوله كقوله الأكل ثم) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يمتنع فيه الفعلية لجواز كون ما ذاهبا  
 وخلا حرف جر أم وهذا هو لأنه لا يصح كون خلا حرف جر لأن ما بعده منصوب كما هو الرواية (قوله أخذ من قوله تعالى) قد يقال  
 ليد متقدم على أنوال القرآن فكيف يأخذ (قوله صفة لضاف المضاف إليه) أى صفة معنى لا صناعة لا اختلاف إضراب المضاف  
 والمضاف إليه ولا يصح إرادة أنه صفة لأحدهما فتفسر الموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه إشكال لقول الرضى أن الواو اقتران موقع  
 الحال حيث قالوا نصب كسر حار إنما هو التفتح لكونه تأويل المصدر لأن المصدر يقع حالا لا يكون حالا إذا كان صرعا

لا موزون به (قوله نعم بجزئهم) أي القوم ولا ينافي أفراد الضمير على ما جاء في الآية (٣٦٥) يبقى ما يذكر ثم أنه سلك المصدر من

معنى هذا لعدم سبكه من

لفظها لأنها جامدة

(فصل) (قوله فإن

فصل) قال الدكتور

هذا لا ينافي إلا في حاشا

التنزيه لا الاستثنائية

إلى الكلام فيها فتأمله

وقه أن الذي يقتضيه

حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى

بها ما قبلها أو ما قبل عليه

الكلام لا تنزيه ما قبلها

عن المستثنى بها كما ذكر في

السؤال المتقدم (قوله رأيك

الناس الخ) قال الدكتور

رأيك في هذا اللفظ من

الرأي لهذا اكتفى بمفرد

واحد فضلاً بفتح الفاء

تفيد أي كرماء ويرى عاماً

الناس وهو الأصح والقيل

في قولنا كل قوم أما في

الكلام على رواية رأيك

(هذا باب الحال)

(قوله واشتقاقها من

التحول) سيأتي أنه ينقل

عن أبي القاسم أنها مأخوذة

بما ذكر وفيه أن حلالها

يتأني في المشتقاق وهذا

لفظها من لكونه

مشتقاً وما أخذت ما ذكر

الفاعل) وذلك الحال فيها معنى الاستثناء (لمنى قاموا ما فعلوا قاموا) (قوله الأول  
(أو ما وزن زيداً) على الثاني ومثال السجدة في أو على الاستثناء كما تصلب في قولنا ما فعل زيد وإليه  
ذهب ابن خروف والذى ينبغي أن يستمد عليه هو الأول فإن كثيراً ما يخطئ اسم الزمان ويخرب عنه  
المصدر كما قدم في باب (وقد يجران على تقدير عازمة) ومثال الجري والركض والكسائي والقاسمي  
وابن جني وأشار إليه النظم بقوله والجرار قد برد قال في المتن فإن قالوا بالزيادة قياساً فهاهنا لأن  
ما لا ترا قبل الجار والجرور بل بعده نحو ما قبل وإن قالوا ذلك بما ظهر من الضمير في لا يخاص  
عليه اه وهو مخالف لما هنا

(فصل) (والمستثنى بها حاشا تنزيهه بمرور لا غير) بالبناء على الضم مع لا وفي المتن أن ذلك لمن وإن  
صوابه ليس فهو واختار ابن مالك عدم التفرقة بمرور من التبريد بعد عليه لا غير أجل (وسمع غيره) أي  
غير سيوريه (النصب) رواه الأختار وغيره كقوله ألقم الغرل ومن يسمع حاشا للبطان أو أبا الأصم (بمسبب  
بمسبب البطان أو أبا الأصم بفتح الميم في حال الصاد وإجماع الفين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فإن قلت  
المفردة أمر حسن لا ينزه أحد عنه فم استثنى بها حاشا قلت فبها على أن البطان لهذه حساسية وإراطة في  
فتح الحال وسوء الصليح أزه المفردة عنه ويظم شأها أن تمنع به ويحمل أبا الأصم قرباً للبطان  
تليها على التماثل في حساسة القدر وفتح الفعل مبالغة في الدم قاله الدماميني وقد تبحر النصب بنقل أبي  
زيد والفرامو الأختار والثدياني وابن خروف وأما الجرمي والمازني والجرمي والواجب والنظم حيث  
قال وتكلاً حاشا (والكلام في موضعها) حال كونهما (جارية وما صلت في ما عليها كالكلام في أختها) هذا  
وخلو تقدم مشروفاً (ولا يجوز دخول ما عليها) كما قد يذكركم في قولنا لا تصحب ما (خلافاً لبعضهم)  
واستدل به ابن مالك بقوله <sup>أما إذا أحب الناس أن</sup> حاشا لا طمة بناء على أن ما حاشا  
فاطمة من الحديث وليس بمزوج ورده في المتن <sup>أن ما حاشا لا طمة</sup> بقوله المعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم  
يستثن فاطمة وأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيد ذلك معهم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا  
غيرها وأما قول الأختار رأيك الناس مستثنى بها <sup>سواء كان</sup> فهاهنا

فنادر قال الموضع في شرح المحقر بمنزل أن يكون حاشا فيه لعل متداً متصرفاً من حاشيته بمعنى استثنائه  
واشتقاقه من الحاشية كأن المراد أنك أخرجه من حاشيته اه (ولا) مجرد (دخولاً) على حاشا  
خلافاً للكسائي في إجازة ذلك إذا جرت نحو قام القوم إلا حاشا زيد منته إذ أصبح حكاياً بالجرم الحسن  
عن العرب ومنه البصريون مطلقاً وحلوا ما ورد من ذلك على الضمير قاله الرازي في شرح  
الأسبيل ووجه بعضهم قول الكسائي بأن حاشا ضعف في الاستثناء مقرباً بالألف فيكون لكون العاطفة  
بالواو لوقوعها غير عاطفة وكافويها على بأن في الاستثناء هو أم على

(هذا باب الحال)

والها متقلبة من واولق لم في جمها أحوال الوقول الصغير ما حاشا في اشتقاقها من التحول وهو التقليل ويحذف  
فيها التذكير والتأنيث فلفظها ومعنى والمذكور في هذا الباب حاشا ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب  
بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين حاملها ثم تعدد حاملها ثم تركيبها لتتبع حاملها انضمامها إلى حفره وطرطرها  
ثم حذف حاملها (الحال نوحان مركبة) وهي من استخدام معاً بدون ذكرها (وسأني مؤسدة) وقال  
لما المينة (وهي) التي لا استخدام معاً بدون ذكرها وحدها (وصف حصة مذكورة لبيان الهيئة) لفاعل أو

كذلك لكن الراجح في اللفظ التذكير وفي المعنى التأنيث (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة أو مؤسدة فقوله بعد ثم تركيبها  
داخل في الصفات (قوله وهي وصف الخ) إنما كان هذا المراد من مؤسدة لفظ لأن من جهة قصوره قوله لبيان الهيئة فهو لا يعمل المؤكدة

(قوله والمفعول) قال المفسر مراده بالمفعول به ولا يشك في مثل جشعا ما ورد اراكين مع ان زيد الخال هو مفعول به لا فاعل  
 معنى فذلك بما حال منه قال في التوسط اورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول انها تكون من الهرور بالحرف ومن المضاف  
 اليه ومن المبتدأ على ما اقتضاه كلام الفارح في فصل اصل صاحب الحال التمرين فوجب من الهرور بالحرف بانه من المفعول به كادل  
 عليه ما ذكره في هذا على شيئا من حيثها من المضاف اليه لا يثبت ابن الحاجب وابا هو منهم شارح التوسط نعم اقرار الفارح له مشكك  
 لان من ارباع المصنف وان ما يأتي من حيثها من المبتدأ فعل فاعله وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدأ  
 على الاصح) فيه تصريح بأن المبتدأ لا يقال فيه فاعل معنى روجه عدم معنى الحال من المبتدأ يأتي في اصل صاحب الحال التمرين  
 وهل من الغير اسم كان فاعله على الحصر في حيثها من الفاعل والمفعول لانه غيرهما اريد هو فاعل معنى هذا معنى على الخلاف في  
 دلالتها على الحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية القاموس ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال الومعشري  
 في ان كان فعلكم الدار الاخرة (٣٦٦) هذه حاله الآية عاصه حال من اثار واخرى بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان

اسم كان لا يقع منه الحال  
 لان الافعال الناقصة لم  
 يثبت بها النسبة حدث  
 حتى الى فاعلها حتى  
 يقتضي متعلقات بمعنى  
 فكان زيد قائما لا يراد به  
 ان زيدا ثبت بل ان القيام  
 المنسوب اليه ثبت لا غير  
 وذلك حاصل لزيد وان لم  
 تذكر كان ولهذا نرى  
 كثيرا منها لا تدل على الحدث  
 بل وجهها للدلالة على  
 مجرد الزمان فهذا لم يعمل  
 الا في الاسم والخبر وفي  
 القتحاح ما يصر بهذا قال  
 الخبر نفس المستند لا تحيد  
 للمستند انما تقيده كان  
 قبل ودليل ان اسم كان  
 فاعلا ان الومعشري وابن

للمفعول او لها معا لاول (كما تفسر اركا) مرا كبايبي طينة الفاعل وهو الثاني (و) الثاني نحو زيد (خبرته  
 مكتوبة) فمكتوب ما بين طينة المفعول وهو اراء (و) الثالث نحو زيد (تقيده اركين) فراكين مبين  
 طينة الفاعل وهو اراء المتكلم وطينة المفعول وهو اراء الفاعل لا يكون لغير الفاعل والمفعول وما عا لاف  
 ذلك يقول جمان نحو زيد في الخارجا لاجال حال من ضمير الظرف المستتر له وهو فاعل معنى لا من  
 المبتدأ على الاصح وهذا على شيئا من حيثها حال من فعل وهو مفعول معنى فاعله اية على فعل واشير الى  
 فعل قاله في التوسط (ومخرج بذكر لو وصف نحو القهقري في جملة القهقري) فانه وان كان مبينا لطينة  
 الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من  
 الظرف والجوار والهرور اذا وقعت حالا بانها في تأويل الوصف (و) مخرج (بذكر الفصل الخبر في نحو زيد  
 ضاحك) فان ضاحك وان كان مبينا لطينة فهو محمول على لفظه والمراد بالفصل ما يأتي بعد تمام الجملة  
 لا ما يستغنى الكلام عنه ليدخل في نحو كخطي من قوله تعالى قاموا كسالى فإن كسالى حال ولا يستغنى  
 الكلام عنه (و) مخرج (بالتاني) وهو قوله من كورة لبيان طينة (الخير في نحو قد مرقا رسا والنصف في  
 نحو جمان رجل راكب خال) فالمراد ان حصل بهما بيان الطينة فليسا مذكورين لذلك لان  
 (ذكر التقييد لبيان حكمه في تصحيحه) (وذكر السند لتخصيص المنعوت) وهو رجل  
 بالنصف (و) مخرج (بالتاني) وهو قوله من كورة لبيان طينة (الخير في نحو قد مرقا رسا والنصف في  
 (وقال الناطم) في نظمه (الحال وصف لصفة متعصب) منهم في حال كذا) بزيادة كذا لبيان المراد  
 (فالوصف ليس بفعل الخبر وانما هو الحال وصفة) فصل اول (مخرج الخبر) في نحو زيد ضاحك فانه  
 محمول (ومتعصب) فصل ثاني (مخرج لنفي المرفوع والهرور كماء رجل راكب ومردت رجل راكب)  
 فانه ما و ان قيد المنعوت فليسا منصوبين (ومفهوم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج لنصف المنصوب)  
 كرايت رجلا راكبا (اي نصفه) (فما سبق) بكسر السين وسكون اليا ما لثناة نصفه (لتفصيل المنعوت)

الحاجب لم يذكر اسم كان في المرفوعات وذكرنا خبرها في المصوبات وقال ابن جني في المصوبات يدل على نصب كان  
 واخواتها الاحوال فكوترا اتم وبني ابيكم مكانا لبيت... وقال ابن القسري من منع احوال كان في الحال فغير مأخوذ بقوله  
 لانها لصفة منكورة فرائحة الفعل لعمل فيها فاعل ذلك فعل متصرف يرفع وينصب وليست اسرا حالا من حرف التنبيه  
 واسم الإشارة (قوله ومخرج بذكر الوصف) فيه الاحتراز بالجلس لان بينه وبين فعله حرما وخصرما وجهيا كالايض  
 وسيأتي في الكلام على تعريف المصنف انه جعله للإدخال في وجه ذلك (قوله متعصب) قال المراد ذكر في التسهيل والكافية ان  
 الحال قد تهر بقاء وانما أي بني طاعها ومنه في شرح التسهيل قراءة ما كان يلبس لنا ان نغذي من فونك من اولياءه مبينا للفعل وفيه  
 كلام ذكرنا في حاشية الالفية (قوله ومتعصب مخرج لنفي المرفوع والهرور الخ) بهذا يدفع اعتراض ابن الناطم بأن الحد غير مانع  
 للمعروف النصف لان قولك مردت رجل راكب في حال ركوب ووجه الدفع ان هذا خارج بقيد النصب وكان لا يظهر ايراد  
 نصب المنصوب وجواب عنه بما قاله المصنف من انه لا يفهم من حال كذا بطريق القصد واجاب المرادى مما اورد ابن الناطم بانه خارج

بقيد لزوم النصب وكأه أراد اللزوم غالباً فلا ينفى ما استقصى أنه تدبر بالبالا لانه قد تم إيماءاً يحتاج إلى الإخراج بقيد اللزوم لو أورد  
 نصه المنصوب ويكتفى بجواب عما أورده بقيد النصب وإن حمل على الجزاء فتدبر بقوة فهو لا يفهم حال كذا بطريق الوصف وإنما  
 أنهم بطريق اللزوم) أي فدلالته على ذلك بالانتماء هي دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيها دل بالاعتقالي على شيء أنه  
 يفهمه وإنما يقال يفهمه في الدال عليه بالوضع مسلك لم يعمل المصنف ذلك من جهة الاعتراض على الظلم لأنه ليس في كلامه أنه يفهم  
 كذا فصداً (قوله تجاه الدور) قال الدونوشي اعلم أن هذا الدور إنما يلزم تمييز حقيقة لتمييز عند المحدثين لكلام يعطيه بعد لعقله النصب  
 لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالاً فإذا جعل النصب في الحقيقة توقفت كل منهما على الآخر لأنه لا يتعقل حتى يكون  
 منصوباً ولا يعطيه للنصب حتى يتعقله فإذا كان حرف به ما هو موضوعه وإنما ينكلم به متكلم فلا يلزم دور اه وأقول في دعوى لزوم  
 الدور على الوجه الأول فلنظر قال الثاني قوله فرع التصور إسأرأ فرع تصور الحكم وهو الحاد منع الدور إذ التصور المتوقف عليه الحكم  
 التصور بوجهما والتصور المتوقف على الحد هو التصور بالكبر إذ قد يكون حصل له التصور بشرط مجرد من الحكم وإن أراد  
 فرع تصور الناظر في هذا الحد منع الدور بالوجه الأول لم يمنع أن النصب بالنسبة إليه حكم (٣٦٧) لأن المراد التعريف به من حيث

أه متصور له لأن من حيث  
 أنه إدراك منه لوقوع  
 النسبة أو لا وقوعها فتأمله  
 قوله وأجيب باختلاف  
 الجهة (أجاب الشهاب  
 القاسمي في حواشي  
 الأشعري بأن لا يعلم أن  
 النصب الذي هو الحكم  
 فرع تصور الحدود وليتوقف  
 على الحد لأن النصب  
 لا يتم صرفي الحال فلا  
 يتوقف فهمه على تصور  
 الحال ليكون موقفاً على  
 الحد نعم نصب الحال  
 يتوقف تصور على تصور  
 الحال إلا أن الأخير في  
 التعريف ليس نصب الحال

به (فهو لا يفهم في حال كذا طريق التصور وإنما ألهمه بطريق اللزوم) لأن المقصود بالذات التقييد  
 بالنصب وإن لم يزم منه بيان الهيئة بالمرض (وفي هذا الحد) لذي ذكره بالظلم (نظر لأن) المقصود من الحد  
 تصور ما عليه المحدود وهو لا يتصور إلا بجميع أجزاء الحد فتدبر (النصب) جزء من الحد مع أه (حكم)  
 من أحكام المحدود (والحكم فرع التصور) إذ لا يمكن من شيء ما لا يتصوره (والتصور) لما عليه المحدود  
 (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) من جعلها النصب وهو حكم (لما في الدور) وهو توقف الشيء على  
 ما يتوقف عليه إما بمرتبة كنوقف (أ) على (ب) (ب) على (أ) أو بمراتب كنوقف (أ) على (ب) (ب) على (أ)  
 على (ج) (ج) على (أ) والدور يبطل لاعتبار ما لا يتصوره (والتصور) ليس موقفاً على التصور  
 بكن الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف  
 على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لأن الفرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه  
 والتصور بوجه ما لا يمكن في ذلك

(فصل) (الحال) من حيث هي (أربعة أو خمسة أصناف) (أ) تكون مستقلة (وهو الأصل فيها لأنها  
 مأخوذة من المعلوم وهو التوقف على ما هو المقادير) (ب) (ثانية) (وإنما والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها  
 ولزومها إلى خمسة متتلة (وذلك) الانتقال (فأولها) (أ) لا يلزم كذا مزيداً حاكماً (أ) لا ترى أن الضحك  
 يزاد زيدا ويضاحق ثوباً (وذلك قليل فيها) (فأولها) (أ) لا يلزم كذا مزيداً حاكماً (أ) لا ترى أن الضحك  
 يكون مؤكداً (مضمون جملة قبلها) (محمود بديعاً) (أولها) (أ) لا يلزم كذا مزيداً حاكماً (أ) لا ترى أن الضحك  
 لم يزل من من في الأرض كلهم جميعاً فإن الآخرة من شأب المصنف والبصير من لازمه الحياة بالمعوم

بل النصب أطلق فلينأمل ولو سلم فيكون الحد التصور بوجه آخر فهو الحد فلينأمل اه وفيه نظر لأن تصور نصب الحال يتوقف  
 على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدونوشي كلامه ممنوع كما قاله بعض المتأخرين اه ووجه منعه أن الفرض من الحد  
 ما ذكر لنا من الثاني وهو مشهور أنه يكتفى في الحكم على الشيء تصور بوجهما وأن الاكتفاء في بعض أجزاء الحد بتصور الحدود بوجهما  
 لا ينافي إفادة الحد الكنه فتأمله تعرفه (فصل) (قوله من حيث هي) دفع به ما يقال كلامه في الحال المؤسسة فلا يصح  
 قوله فيقع في ثلاث الخ ليل مستلزمين وثمة هذا المؤكد لأنها ليست مما هو بصده (قوله والمراد) قال شهابنا أحسن أني به لأن المصنف  
 كان من جهة أن يقول لو تأتت لا تتنقأ اه وهذا محجب إه كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الأصل للحال الانتقال لا الثبوت  
 والانتقال هو الغالب كما صرح به والتبوت قليل فكيف يجعل قليل هو الأصل وينفي الغالبه فإن قيل المخرج لذلك قول المصنف  
 وذلك لأنه إشارة للانتقال فيكون راجعاً لما يدكر قبله فلنا ذلك إشارة البعيد وأيضاً من المعلوم بالبدية أن المقارن إليه هو الحكم القاسمي  
 بطريق الاستدلال المنفي والحق أن الخارج إنما قصد الإيضاح والدخول على قول المصنف وذلك هو قوله وتقع وصفاً والمادة له  
 أنه لا يتصدق قوله والمراد إفادة غفلة الكلام لا كونه على خلاف الظاهر في المقام فتدبر (قوله ثابتاً) قال الثاني أي لازماً لوجود  
 علاقة بينها وبين صاحبها أو عامه عقلاً أو عادة أو طبع وإدراكه يمكن ملازمة أي دائمة (قوله فإن الآخرة من شأنها المصطف) وذلك مستفاد  
 من مضمون الجملة (قوله والبصير من لازمه الحياة) لعمادها مستفاد بشون ذكرهما (قوله والمعوم

من مقتضيات الجمعية ( فالجمعية مستفادة بدون ذكرها ( قوله بفتح الزى أنصح من ضمها ) أى فالضم نصيح وليس من لحن العامة فيه إشارة لرد ما نقله المصنف عن الجوابين في شرح الشذور من أن التسم من لحنهم ( قوله والثاني ) أى ما دل عاملها على تجديد صفة صاحبها ( قوله فالكتاب قديم والإزال حادث ) أى فلا يحسن أن يكون معاً لها على تجديد ذات صاحبها بل على تجديد صفة وهو الإزال ( قوله وهو أحد ما فسر به الصحاح ) وقيل المراد بالذكر الرسول قال تعالى قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً ( قوله من ربهم حديث ) أى فالمراد حديث الرسول لا حديث الوجود ( قوله قاله الموضح ) أى أن من الثانية ما يدل عاملها من تجديد صاحبها أو على تجديد صفة دليل قوله بما له ضابط وسيأتي ما يخالفه في هذا الكتاب حيث حكم على أن الحد الذي لا يبعد تأكيده ولا يدل عاملها على تجديد صاحبها لا ضابط لها وأنه يقتصر فيها على ما سمع وحيداً كان المذهب الفارح أن يبقى المفسر على ظاهره ثم يذكر كلامه في شرح المصنف ثم أن هذا يفيد أن كل ما دل عاملها على تجديد صاحبها يكون حالاً ثابتاً ربه ( قوله بحرفاً بالقط ) قال المصنف في الحواشي التحقيق في قائم بالقط أنه نصب على ( ٣٦٨ ) المدح كما قالوا في قوله إذا قلت هاتى بوليتى تمسكك على هضم الكشح ربا الخلل

أن هضم بتقدير أمدح لا حال لأنها صفة لازمة ولعل الفارح أشار بقوله إذا أهرى قائم حالاً من قائل شهد للاحتراز عن هذا ( قوله وإن كان مثل جاء زيد وهو ركاكب لا يجوز ) اعترضه أبرحيان بأن ما ذكره من عدم جواز ذلك ليس كادكر بل هو جائز ويحصل على أقرب مذكور فيكون ركاكباً حالاً مما يليه ( قوله على طر مرتبتهما ) أى الملائكة وأول العلم حيث قرأ به تعالى من غير فصل ( قوله فإن القرآن قديم ) أى الذى هو صاحب الحال وإذا كان قديماً فلا من مقتضيات الجمعية المستلزمة ( الثانية أن يدل عاملها على تجديد ذات ( صاحبها ) وحديثه أو تجديد صفة له فالأول ( نحو خلق الله الزرافة ) بمنح الزى أنصح من ضمها ( يديها أطول من رجلها فيديها ) يدل من الزرافة ( يدل منضم ) من كل ( وأطول حال لارئة ) من يديها من رجلها متعلق بأطول لأنه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجديد المخلوق فـ أبرحيان قد يذهبهم بقول يديها أطول بالرفع فبداها مبتدأ وأطول خبره والجملة الحالية لا ولا تتميز الحالية لجواز الوصفية لأن الزرافة معرفة بالإنسانية والثاني نحو وهو الذى أنزل إليكم الكتاب فـ لا فالكتاب قديم والإزال حادث وهو أحد ما فسر به الحديث في قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم حديثه في الموضع وشرح الآية لتجدد صفة له ضابط وسيأتي له ما يخالفه المستلزمة ( الثالثة ) أن يكون مرجعه إلى السماع ( وهو قائم بالقط ) من قوله تعالى شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا الألباب هم قائم بالقط إذا أهرى قائم حال من قائل شهد وهو الله تعالى واعتذر الوجودى من إفراد الحال دون المظهرين عليه وإن كان مثل جاء زيد وهو ركاكب لا يجوز بأن هذا إنما جاز لعدم الإلزام وسكت من يذهب به تأخيره عن المعطوفين قال التنازلى كأنها للدلالة على طر مرتبتهما ( ونحو أنزل إليكم الكتاب بمصلاً ) أى مبيناً به الحق والباطل بحيث يبنى التخطيط والإلباس ( ولا ضابط له في قوله في قوله تعالى على السماع ) فلا يقاس عليه ( ووم ابن الناطم ) في شرح النظم ( لئلا بمصلاً في الآية ) المذكورة ( الحال التى تجديد صاحبها ) قال في المتن وهذا سهو منه فإن القرآن قديم انتهى وقال الدما مسمى في شرحه وهو إنما هو منه أى من الموضع فإن الإزال يقتضى الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال شمسى الجواب عن هذا أن أنزل الذى هو عامل في الحال يدل على تجديد مفعوله الذى هو صاحب الحال لا يلزم من دلالة على تجديد تجديده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة على ظاهرها على أن الذى بمنع تجديده هو الكلام النفسى القائم بذاته تعالى

يمكن أن يصحكون تجديدهما جازماً فتشبه ابن الناطم سهو بل الآية إما مثال لما مرجه السماع أو لما دل عامل الحال على تجديد صفة صاحبها لا ذاته والأقرب الأول بل هو التبعين قبله أى بشرح به كلامه فإنه لم يذكر في المتن ما دل فيه العامل على تجديد صفة صاحب الحال بل على هذا يتعين أن يكون مراد الدما مسمى منع قول المتن أن القرآن قديم لأن المراد منه العبارة لا الصفة التفسيرية العبارة فتجدد وقال شيخنا الحلبي أن مراد ما أنه لا يصح وصف القديم بالإزال لأن يكون معاً دل عامل الحال على تجديد ذات صاحبها لا يصح أن يكون معاً دل عاملها على تجديد صفة انتهى وفيه نظر فتأمل ( قوله الجواب عن هذا ) أى عن اعتراض صاحب المتن على ابن الناطم فكلامه تصحيح للكلام ابن الناطم لا للكلام انتهى كما هو عادته وحاصل جوابه يرجع لأمرين الأول تسليم قول المتن فإن القرآن قديم وأنه لا يلزم سهو ابن الناطم لأن المراد بدلالة العامل على عادته الدلالة الوضعية وهي لا تمنع التخصيص لعرضه هذا ما أشار إليه بقوله أن أنزل الخ الثاني منع قوله فإن القرآن قديم لأن المراد به هنا العبارة والمادة معاً خلافاً للعبارة وقد يكون المصنف يعمم لأنه صار في آخر عمره حنبلياً وعلى الأمر الثاني فنصر الثاني فقال قد يقال لا وهم في ذلك إذ المراد بالكتاب النظم المثلث بالسان العربي ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالإزال على ما تقرر في محله لعمري أن أراد ابن الناطم أن الإزال يدل على

يورد المثل أي خبره وقت الإزالة قالوم ثابت لأحاديثه (قوله الثاني أن تكون معتقدا) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقها له  
 كالحقيقة لصاحب الحال فكيف أو تأييد أو أفرادا وثنية وجماعية ضرورة أن أشية أنها يقتضي تحصيلها خبره وهذا أيضا يستفاد من  
 كونها وعدا صاحبها كما يأتي قطاب صاحبها في مطابق به النص الحقيقي منقولة إلا ما علم تخلفه وهو الإعراب والتعريف ضرورة  
 أن الحال واجبة النصب والتكثير وإن كانت سببية رافضة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فاجبة في التكثير والتأنييد والإفراد  
 وفرضه بالظاهر كما في النص فتقول جاء زيد قائما أو مر جاهد هذائما أو جاهد ما يأتي ويستفاد منه أن الجمع لا بد وأن يكون  
 مطابقا في العقل وغيره وكأنهم سكنوا من يمان ذلك إحالة على النص كاستمرار انضمام الحال إلى حقيقة وسببية لذلك وما جاء مخالفا  
 لذلك لا بد من تأويله ولهذا أشكل قول المولى أبي السعد المسمى بتفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لم فيه ما يفتاؤون خالدين أن  
 خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لا اعتياده على مبتدأ وقيل من فاعل يفتاؤون انتهى ووجه الإشكال أن الضمير  
 المذكور يورد على ما أرفغ على الأنواع المستلزمة التي يفتاؤون وهي لا تغفل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العلاء وأما  
 أصل الوصف بالخلود فلا إشكال فيه خلافا لمروهم وأجاب بأن المراد به عدم الاضطراب ولا شك أن ضمير الجملة دائمة بالمرح غير منقطع  
 والجواب أن الحال جمع مراعاة للمظاهر وجمع جمع العلاء لأن من الأنواع الملتزمة بالولادة والحرور وهما من العلاء فغلب العقل على غيره  
 لغيره وأنه يجوز إرسال الضمير في حكم المصطلح لضمير المصطلح لضمير المصطلح والاصل حالها أهلا ولم يذكر الإشكال  
 كون الجمع جمع مذكور هو لازم ويحتاج الجواب عنه إلى تعذيب الخور على غيرهم لأن المصطلح نظر إلى أن الأرواح الملتزمة بها من  
 المأكولات والمشروبات لا تصنف بتكثير ولا غيره فلازمة لأحد مما على الآخر حتى يستكمل أحدهما بخصوصه وأعلم أن بعض  
 الفضلاء قال إن الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المربين خالدين حال من الضمير في لم مراد هذا اليه من أنه حال من الضمير المقتضى  
 عليه لمظلم وهو لم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بآحاد المجرور وقوله تعالى فيهم (٣٩٩) حال من الضمير في لم أو من فاعل

يفتاؤون وسأع تقدمه مع  
 كونه في حيز الموصوف  
 لتوسع فيه والتعدي لم  
 ما يفتاؤون حال كونهم  
 كالتنبيه فيها على سبيل الخلود  
 انتهى وينبغي من هذا قوله  
 لا اعتياده على المبتدأ إذا

لا لا بارة الله عليه والمتصف بالزول هو الثاني لا الأول انتهى بوصف (الثاني أن تكون معتقدا) من  
 المصدر (لا جامدة وذلك أيضا ظاهرا لا لزم) كما زيد صاحبك فاعل حك مقتضى من المصطلح في خالدين  
 الوصفين أشار إلى ظاهر قوله وكونه متفلا معتقدا **بطلب** (وتقع جامدة مؤولة بالفتوح في ثلاث  
 مسائل إحداها أن تدل على تعذيبه فهو كزيد المداومت الجارية المراد تمتد فاعلا فأسدا حال من  
 زيد وفي أسال من الجارية وهو أسال حال من فاعلي فتدلى كاستمر فيهم هو أحوال جامدة مؤولة بمقتضى  
 فأسدا مؤول بدوام وقرا مؤول بهيئته وهو أسال مؤولة بمعتقده (أي أنه لا مؤبقة ومعتقده) والمسمى

(٧ - تصريح - أول) المتمد عليه هو قوله لم وفرضه جرائم عنه ومتعلق الخبر لا فيها فإنه حال من أحد الأمرين إلا أن يختلف  
 ويقال لفظ فيها حال من الضمير في لم الذي هو جزء من الخبر المتمد على مبتدأ فيكون معتقدا على المبتدأ هذا الاعتبار في هاتين موهان  
 حكاية المولى المذكور كون خالدين حالا من فاعل يفتاؤون المفسر بنضميه فيه مخالفة الظاهر وأجاب بعضهم بأن وجه حذف الفادة  
 غرور التعميم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أنه مع كون المولد مد كوراني مواضع متعددة وأجاب أيضا بأن  
 الحال قيد في حاملها موافقة في الزمان الواقع فيه ولا شك أن الخلود عبارة عن وصف مستمر ياق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان  
 الحقيقة المأهولة من يفتاؤون موافق لقدر الحقيقة منقطع فلا استمرار به ليوافق زمان الخلود على أنه ليس في تعذيبه قبل الحقيقة بالخلود  
 كبير فائدة (قوله أن تدل على تعذيبه) أي ضمنا بدليل قوله أي فهو ما لا يخفى أنه على هذا التعديركون استمارة وهي مخالفتها المقابلة  
 فسقط قول الخليل أن قوله أي ضمنا بطل لأنه مناب للتعذيب وسيأتي له وقيل على قول المصنف لأن لفظ قيد مراد به غير معناه  
 الحقيقي ما يتعلق بذلك لأن قيل الاستمارة لا يجمع بها بين الطرفين وهذا قد جمع بينهما فالأقرب أن اللفظ يستعمل في معناه الحقيقي  
 وأنه تعذيبه ببلغ قلعه قد حقق الممد المطول أول تمتد لاستمارة أن ما يسببه السكاكي وأما به تعذيبه بليغا استمارة وأنه لا يجمع فيه  
 بين الطرفين لأن أصل مثل زيد أسد زيد رجل فجمع كالأسد وكلام المصنف لا يقتضي أنه استمارة نصريه بأن اللفظ مستعمل  
 في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي إن قول المصنف أي ضمنا إنما يناسب التجوز لا التعذيب إذ عليه يكون الأسد مثلا مستعملا  
 في حقيقة وقال المدعوى قوله أن يدل مراده به أن يدل دلالة التزامية لأن لا لفظا مطابقة خاصة بأداة التعذيب وتفسيره أسدا بفتح الجاء  
 وقرا بمعدية وضمنا بمعدية يقتضي أن يكون ذلك استمارة بغير وجود المقابلة في ذلك لأنه جار على أحد القولين في اتين وقوله  
 إن ذلك جار على أحد القولين نظر لأنه لا يجمع في الاستمارة بين الطرفين قول لا واحدا (قوله معتقدا) تفسير لتأنييد صاحبها في القولين

معنى ثالث المصنف بذهبها على بهن لئلا يعضتها (قوله في المثال) قال النوشري يقتضى أنه دائماً يستعمل فيها شبه بمعنى الأصل ولو وقع مصطلحان معاً لا يقال ذلك فيهما وهو محل وقتته (قوله وقع المصطلحان) قال الثاني الأقرب أن عدل مفعول مطلق وأصله وقوعاً مثل وقوع عدل غير إذا تبايناً إنما تكون بين متضادين أمر صرف وصفته (قوله أى مصطلحين اصطحاب الخ) هذا لا ينافي أن الأمثلة المتخذة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلاً وسبب أن الفارح يقابل قولاً لمصنف بقوله وقيل هذه الأمثلة لأن المراد أن الحال نفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لأن الحال مصطبة بين وهو ليس على حذف مضاف وإنما المضاف المحذوف بعده فتأمل (قوله وإليه يرشد قوله وكرر زيدا الخ) أى كلام المصنف على نص لما يرشد إليه كلام الناظم (قوله لا ينافي إذا أولها بالمشتق الخ) أى كما فعل المصنف (٣٧٠) وسبب أن الثاني شبه جواها (قوله مبدأ حال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء

والفعل هو زيد وقوله وفيه أى بدأ معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لأن المبادر منه أن الحال بمجرع التفتين وأنه هو الفاعل على المفاعلة وهو الذى تشبهه البدية ثم رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن قسطنطين ما نصه قوله فى سطر هذا لموضع تصدوا إليه فلم يبق عليه وحقيقته أن يقال يكثر الجهر حيث هو حال لفظية لا معنوية وذلك إذا كان بصدده ما يعتقد معه مبتدأ وخبر وسواء فى ذلك السمر وغيره نحو كلفه فاء إلى فى ربه يدايد ووجهه أن الأصل فى ذلك إنما هو المبتدأ والخبر ثم لما حذف الابتداء بالمعروف فى اللفظ أصح جره الكلام الحكم المستق

فحين على التفتية (وقالوا) المثال (وقع المصطلحان عدل) عدل بالثنية حال جامد من المصطلحان وغيره من المعنى المهمة لمار وحسباً كان أو أحب مصافاً إليه عدل مزيل بمصطلحين على تقدير مضاف (أى مصطلحين اصطحاب عدل) حيز من طمها) وقيل هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل أسد ومثل لروى من خص من عدل غير وإليه يرشد قوله فى النظم وكرر زيدا أسداً أى كأسد أى مثل أسد صرح بذلك المذهب فقال أو يحذف مضاف فيه وهو أصرح من الدلالة على التفتية لأنها إذا أولها بالمشتق حتى لا يلد على التفتية المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يدل على مفاعلة) من الجاهلين (نحو) البر (بت) زيدا (بدايد) فبدأ حال من الفاعل والمفعول ويبدأ بيان قال سيبويه كما كان لك فى سبيلك بياناً أيضاً معتنى بمحذوف استتره لتبيين قائله فى المعنى وفيه معنى المفاعلة (أى متعاضدين و) زيد (كلفه فاء إلى فى) بالتعديدها حال من الفاعل والمفعول وإلى بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متعاضدين) وما ذهب إليه لموضع مر أن فاء منصوب على الحال لكونه واقفاً موقع مضافاً ومؤدياً بماء هو مذهب سيبويه وهو على ما فى التفسير وزعم الفارسي أن فاء حال ثانية سبب جاهل ثم حذف وصار التامل كلفه فاء إلى إلى أهله موضع موضع المصدر والموضع موضع الحال والأصل كلفه مفاعلة ثم وقع فاء موضع مفاعلة ومفاعلة موضع مفاعلة وذهب الأحفش إلى أن الأصل من فيه إلى حذف حرف الجر وانصب فاء ورده الجرد بأه تقدير لا يمتل لأن الإنسان لا يتكلم من فى غيره وأجاب أبو حنيفة بأن فاء كلفه مفاعلة من المفاعلة وذهب الكوفيون إلى أن أصله جاء إعلاماً إلى وهو مفعول به ورده السبكي بفتح كلفه وجهه إلى وجهه إلى وجهه إلى وجهه وهذا المثال لا يفسر عليه لأن فيه إجماع جامد موضع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (أن يدل على ترتيب كادخلوا رجلاً رجلاً) ورجلين ورجلين ورجلاً رجلاً ولا يفسر عليه أن يأتى التفتيل بعد ذكر المجرع مجزأ به مكرراً قال الرضى وفى نصب الجزء الثانى بخلاف ذهب الزجاج إلى أنه تركب ذو ذهب ابن حنيفة إلى أنه صفة للرجل وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالاول لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل قال لم يردى واختار أنه وما قبله منصوبان بالفاعل الاول لأن مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر مثلاً لم يردى حامض ولو ذهب ذهاب إلى أن نصبه بالمصنف على

لمنك فبدأ إلى إصلاح اللفظ ومبادرة لإعرا ب المصنوع وإظهاراً لما يحتمل لو لمعوا وأبدوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ فى المعنى حال فى اللفظ وهذا كما يقول الكوفى وزيد بك والما وإلا لينال ثم إن كان الحال المنصوب والمجرور لهما شئان المجرور ولم نصب أحد اللفظين وإن كان الاول فقط فبأى شئ يتعلق الخبر ونظيره هذا الذى ذكره على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن نصب إلى الربع لفرض إعادة الثبوت انتهى وقوله فبأى شئ يتعلق الخبر جوابه أنه يتعلق بمحذوف استتره لتبيين وقال أيضاً قد بين أن السمر وما يدل على الفاعل إنما الحال فيه والحقبة الجعرا لجة لا إشكال فى وقوعها حالاً وأنها لا تؤول أجراً كما يعمق بل المؤول جعلها كالماء إن كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد بضحك أو هو ضاحك ولا فلا تأويل لمرجاء فصار التمس طالع قوله بده على رأسه وهذه مسائلها هنا فلا تأويل (قوله فاء فى المعنى) قال فيه التفتير فى سبيلك إرادتك ويمكن أن يكون التفتير فيها نحن فيه التفتير أو تنابضنا يد (قوله فاء حال) فيه ما مر من أن الظاهر من كلام المصنف أن الحال بمجرع فاء

إلى (قوله غير مؤثرة بالفتق) قال الثاني ينال قرأه الحد وصف والخوان كل ذلك مؤول بالوصف كالأصل انتهى (قوله قرأنا  
 هربيا) قال الثاني صدر معنى القرأه فهو مؤثرة بقروا هربيا فهو مصدر المصدر الحال يؤول بمقتضى كاسميه (قوله فتشلت طابشرا)  
 قال الثاني وهو الحال يقتضي أن المعنى تشلت لها في حال كونه بشر لا يعمل أنه وقع التمثل ملكة لا بشر فالأقرب أنه منصوب بإسقاط  
 الحافض أي تشلت لها بشر أي نفسه وقصور بصورهما انتهى وأما رفع هنا فيضاهي ما لا يليق حيث قال أنا ما جبريل عليه السلام  
 بصور شباب أمر موسى الخلق للناس بكلامه قوله لبيح شموها فتشلت لظنها إلى روحها انتهى فتوله لبيح الخ عبارة غير لائقة بمقام  
 مريم مع أد التحقيق أن عيسى عليه السلام كان من طم الأمر أي أمر التكرين للتمثل قوله تعالى إنما أمرنا بشيء إذا أردناه أن نقول  
 له كن فيكون إذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المأالة بين عيسى وآدم في قوله تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم أي  
 في التكرين بالأمر من غير واسطة ولا لطفة والفتح المدلول عليه بقوله تعالى دفننا فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعمل لإفاحة ما به  
 الحياة بالعدل على المادة الثابتة لها لا حقيقة النسخ انتهى في إخراج المخرج إلى حرف (٣٧١) صالح لإسقاط كمال الامتلاء بها

كافسره به المولى أبو السعود  
 في سورة ص ولا يصح  
 الاحتذار من القاض  
 بأنه نظر لقاعدة الإلهية  
 الجارية بخلق المسبيات  
 عقب الأسباب لأن  
 السبب لا بد أن يكون  
 تاما ولفظة المرأة وحدها  
 ليست بسبب تام لحصول  
 الولد إنما قيل لها بصورة  
 حسنة لتأس به ولا تنفر  
 منه ولصنى لسباع البشرى  
 وكان بصورة أمره لإلف  
 النساء إلى الأطفال ومن  
 قرب منهم وعدم  
 الاحتكام منهم (قوله  
 وهو الملك) أي ضمير الملك  
 (قوله لأنها ذكرت  
 توطئة لامع بالفتق)

تقدير حذف التاء والمعنى رجلا فكان مذهبنا حسنا رضى أبو الحسن عن أنه لا يجوز أن  
 يدخل حرف عطف في قوله من المكررات إلا التاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نهر مذهب ككبكة  
 ثم ككبكة (أي مترجمين وتجمع) الحال (جامدة غير مؤثرة بالفتق في سبع مسائل وهي أن تكون  
 موصوفة) بمقتضى أو شبهة فالاول (نحو قرأنا هربيا) فقرأنا حال من قرأنا في قوله تعالى وقد  
 ضربنا للناس في هذا القرآن والاعتناء فيها على الصفة وهي هربيا (فتشلت طابشرا سوريا) لبشرا  
 حال من قال تمثل وهو الملك والاعتناء فيها على الصفة وهي سوريا والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم  
 أمر من عندنا قاله أبو حيان (وليس) الحال الجامدة الموصولة (حالا موصولة) بكسر الطاء لأنها ذكرت  
 توطئة لامع بالفتق أو شبهة هذا مقتضى كلامه به صرح في المعنى فقالوا إنما ذكر بشر توطئة لا ذكر  
 سوريا انتهى وقال ابن بابشاد في هذا كتاب مصدق لبشر هربيا لسانا حال لأنه لما قصد اللسان هربيا  
 والصفة والمرصوف كالشيء الواحد صارت الحال مفعلة بالفتق وصار هربيا هو الموصولة لتكون اللسان  
 حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا لولا ما لا ذكر من الصفة انتهى لفتنناه أن الموصولة هي صفة  
 الحال لا الحال الموصولة والمرطبة لفتة الموصولة (أو دالة على ضمير) بكسر السين الموصولة (نحو) هذا البر (بمعنى)  
 مذا بكذا) لئلا حال من الخاء وكذا بيان لهذا (أو) دالة على (مفعول مفعول) فربما قيل (فأربعين  
 حال من ميقاد ليلية تميز) (أو) دالة على (طور) فتح الطاء المهمة لسكون الواو أي حال قاله ابن الأثير  
 (واقع فيه تفضيل) بالفتاد المعجمة (نحو هذا أسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب من طيبا) بضم  
 الراء فتح الطاء فيسر حال من قال على أطيب المستوفيه ويطا حال من الضمير المجرور ومن والمعنى هذا في  
 حال كونه بئر أطيب من نفسه في حال كونه طيبا وسيا في أوسع من هذا (أو) تكون نونا لصاحبها نحو  
 هذا مالك ذهبيا) فذهبها حال من مالك وهو نزع من فإن الالف نزع من المال (أو) فرطاه (أي) لصاحبها

قال الصفاقى في سورة الأمر أن معنى التوطئة هل هذا أن الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تسمى عليه لقبها بالصفة  
 التفضيلية (قوله وقال ابن بابشاد الخ) قال الصفاقى في سورة الأمر في الكلام على هذه الآية قبل الحال قرأنا هربيا توطئة  
 ومعنى التوطئة أن الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الآن  
 في قول كلام ابن بابشاد وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا لأنه المناسبت لسياق الكلام كالدليل عليه  
 كلام الصفاقى ولأن لفظ لسان جامد لأنه ليس من المشتقات فكيف ينفي وجوده فتدبر (قوله فتنناه أن الموصولة هي صفة  
 الحال) مقتنائه أيضا أن الحال نفسها لسمى موصولة بفتح الطاء وكان ثلاثا بالفتاح التلييه على ذلك لئلا يتوهم أن ما ضبط به  
 أولا من كسر الطاء جار على كلام ابن بابشاد (قوله هذا البر) إشارة إلى أن الضمير في بعته قائم على البر المفهوم من المقام  
 ولإيضاحه ما قاله الثاني ولله الضمير في بعته أي المنصوب قائم على الشيء المبيح كالتمتع مثلا وهذا منصوب على الحال والقاعد فيه أن  
 هذا جامد مقصود به تسميه بكذا ولا يجوز أن يعود الضمير المذكور إلى المشتري يعني بصفه هذا إذ يخرج جيلد من هذا الحكم فتأمله (قوله  
 فأربعين حال) وقيل مفعول ه لأن ثم معن مله (قوله ففضنا) قال الدمشقي أنه من أن تكون الأول هو المفضل على نفسه

باعتبار طور من أطواره يكون مفعلا على غيره كغنائيل ولعل مثل ذلك هذا بمرأطبيب من هذا عنيا تأمل (قوله وهو سهو) قال  
 القاني قد يقال إن من هي المتحول بناء على أنها كجعض معنى وإعرا كعليه لا يخشى وطائفة من المحققين أو است بقدر أي شيئا من الجبال  
 فيوتاحال من من أو من المقدور وهذا أول من دعوى السهو (قوله وأبج-اع) قال القاني طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب  
 خلفه لا من من إذ الحال قيد في طامها والطين ليس قيد في أي بعد عدم مقارنته له على أنه ليس مقارنا أيضا خلفه إذ الطين سابق على  
 إجهاد آدم بصورته البشرية فلو قيل إنه منصوب مفعولا به على إسقاط الخاص أي خلفته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول  
 الفارح وهذا أحسن أع وجواب قوله فإنه موقوف على السماع أن هذا بما سمع (قوله وأبج لا لزول بالمشتق) قال القاني فيه نظر  
 إذ المنهزم أنها لزول بتكلف إذ القيد وقوله بلا تكلف وهو على التخييل بين المتعارفين والمفهوم وإذا ثبت أم الزول بتكلف  
 فلا بدع في أو وكابه بالدليل فقوله (٣٧٣) في الرد على القول من تكلف فسادهم ولا عذر في ذلك (قوله لأن لفظ فيها أع) قال

(هو هذا حديثك عاتما) عاتما حال من حديثك وهو فرغ له فإن الخاتم فرغ من الحديد (وتحشون  
 الجبال بيوتا) فيوتاحال من الجبل والبيوت فرغ الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو  
 فإن بيوتا على هذا مفعول به لا حال (أو أصلا) أي لصاحبها (بحر هذا عاتمك حديثا) حديثا حال  
 من عاتمك وهو أصل لبيان الحديث أصل الخاتم (وأي بعد عدم مقارنته له على أنه ليس مقارنا أيضا خلفه إذ الطين سابق على  
 إجهاد آدم بصورته البشرية فلو قيل إنه منصوب مفعولا به على إسقاط الخاص أي خلفته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول  
 الفارح وهذا أحسن أع وجواب قوله فإنه موقوف على السماع أن هذا بما سمع (قوله وأبج لا لزول بالمشتق) قال القاني فيه نظر  
 إذ المنهزم أنها لزول بتكلف إذ القيد وقوله بلا تكلف وهو على التخييل بين المتعارفين والمفهوم وإذا ثبت أم الزول بتكلف  
 فلا بدع في أو وكابه بالدليل فقوله (٣٧٣) في الرد على القول من تكلف فسادهم ولا عذر في ذلك (قوله لأن لفظ فيها أع) قال  
 الخفيد قال أولا إحداهما  
 مادل على تقيده ولا شك  
 أن المراد معنى الكلام  
 الحقيقي حال التقيده ولا  
 تنافي بينهما لأن كل واحد  
 من زيد وأسداستعمل في  
 معناه الحقيقي فيقول لم كز  
 زيد أسدا ثم إذا أريد  
 من أسد شجاع يكون مجاز  
 إلا أنه لا تقيده فيه وبهذا  
 يظهر بطلان قوله أي شجاعا  
 لأنه مناف للتقيده وكذلك  
 الكلام في بدع الجارية  
 قرا وأما مادل على مفاعلة  
 فهو حقيق أيضا لأن معنى  
 قولهم بعت يدا بيد ذا بد  
 يدي أي شيئا صاحب  
 يد بشيء صاحب يد لكل  
 من اليدين أريد به معناه  
 الحقيقي فلا يكون مجازا  
 وكذلك مادل على ترتيب

نحو ادخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أو رجلا فإن المراد من الرجل معناه حقيق وهو ترتيب مستعاد من أفعالهم عند ذكرها وعند عدها  
 منها مقدرة ولكن حذف الاختصار انتهى ومراد في دعواه بطلان قول مصنف أي شجاعا قال القاني في قوله مرادا به غير معناه الحقيقي  
 نظر لأنه في الأول حيث استعاره تقيده وشعر لها أن لا تشم رائحة من لفظه وذلك متب هنا كالا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل في  
 معناه الحقيقي وأنه من التقييد الحقيقي البليغ صلب الأداة وهذا هو التأويل المشار إليه في النظم بقوله وكر زيد أسدا أي كأسد فتأمل  
 وشبهه المصنف أن الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل يصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها أن التأويل كاف في ذلك إذ  
 الحال حيث هو عمالا أو كائنا مثل كذا انتهى وفي قوله وذلك متب صانظر إذ ليس في كزيد أسدا راحة التقيده لعم لو قيل كزيد  
 أسدا شدة كان فيه راحة التقيده قال الشهاب القاسمي فتأمل أن يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسألة الأولى من الثلاث بأن يقدر مصنف  
 فاصل كزيد أسدا مثل أسدا لا سد مستعمل في معناه وكذلك قرا أصله مثل قرو كذا المصنف وهذا والتحقيق عندهم (قوله لأن الغالب  
 أع) وأما كون صاحبها نكرة بمسوخ أو بغيره فنقبل فلا يرد أن ليس بالمتباق مع نكته عارطة لآله في في المضي أن

يخدم الحال فيه لجهة حفظه لا لجهة إتمامه نصف لا لتدوينه كما سيأتي فلهذا في كلام الفارح قريبا (قوله ثلثا يقوم الخ)  
 عبارة المصنف في الحوائج إنما ألزم تشكيده ثلثا شوم النصف الثانية إن كان منصوب كضرب القوس المكتوب والمقطوعة  
 إن كان المرفوع أو مخفوض كما زيد الراكب ومررت يزيد ترا كبر لا بها ملازمة النضفة فاستخدم لزوم التحقيق بالضرورة مما  
 يقتضي التبريد وهو بخلاف المفعول ونحوه فأما المفعول له ومنه الحلال على المأجل الثلاثة لأن المفعولية باب واحد انتهى وبقره  
 والمقطوعة يستفي عما ذكره الفارح من الحال في ذلك (قوله ردك أو العرب قالوا (٣٧٣) جاء وحده) إن أراد أن الحال تلك

الشيكة فاستخرج إذا للمرة  
 المخرقة منصوبة ولا وجه  
 نصبها إلا على الحال وإن  
 أراد أن الحال هي الممرقة  
 فتأويلها بالشيكة لا يبرحها  
 عن كونها معرفة فنفذ  
 وفيه الحال معرفة فإن  
 اللزوم لمكان الظاهر أن  
 يقول ويمكن الحال شيكة  
 غالباً ومعرفة ضرورة بشيكة  
 كما قالوا لتكون معنونة  
 وجامدة مؤولة ثم إنه  
 يستفي عما ذكره من  
 التأويل بأن وحده وجوده  
 مما لا يتعرف بالإحاطة  
 كنهه ومثل وبأن العراك  
 مفعول لا لوجه وبأن الباقي  
 ال فيه زائدة كما يأتي عن  
 شرح القذور قابضة  
 الحال بلفظ المعرفة وهذا  
 النسب بقوله وذلك لازم  
 (قوله أي متركة) أوله  
 ابن الخباز بمعاركة وهو  
 أحسن (قوله وصف  
 إلا) قال المصنف في  
 المستوفى قال لييد يصف  
 هذا وأما انتهى ومثله

مشتقوا صاحبها معرفة فالزم تشكيدها ثلاثا شوم كونها لغيا إن كان صاحبها منصوبا وعلى غيره عليه  
 (فإن وردت بلفظ المعرفة أو لفت بشيكة) في فظة على ما عثرنا من لزوم التشكيده على قول التسبيل  
 وقد هي معرفة إلى قوله لفظ المعرفة لأنه ليس معرفة عند ظهور وإنما هو على صورة المعرفة إلى ذلك  
 يغير قول العظم والحال إن حرف انظما فاعتده تشكيده معنى وذلك أن العرب (قالوا جاء  
 وحده) فوجد حال من قال على جامله شرفيه وهو معرفة، بالإضافة إلى الضم فيقول بشيكة من فظة أو من  
 معناه (أي) متوحدا أو (منفردا) قالوا (راجع هو على يد) فمعه منفع العين حال من قال رجع  
 المستتر فيه وهو معرفة بالإضافة إلى الضم فيقول بشيكة من فظة أو من معناه (أي) متوحدا أو راجعا وعلى  
 يده بيان المعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمي وقال أبو القاسم معناه رجع فأتى الحال وقال القاضي  
 معناه راجعا على طريقته (و) قالوا ادخلوا الأول فالأول فالأول ابتداء حال من الواو في ادخلوا والأول  
 الثاني معطوف بالفاء وما بلفظ المرف بال فيقولان بشيكة (أي متردين) واحدا فواحدا (و) قالوا  
 (جاءوا بالجماعة التغير) فاجاء حال من الواو في جاءوا وهو ماضى فلفظ المرف بال فيقول بشيكة (أي جيبا) والتغير  
 بفتح العين المجهول كسر العامر المعنى السر التغطية فعيل على فعل نصب الجاء والهاء بالجم والهاء  
 تأنيدي الجم وهو الكثير ومنه قوله لدلى يحبون المال جيبا وكان القصاص أن يقولوا الجم التغير أو  
 الجاء التغير ولكنهم أشروا الموصوف على معنى الجماعة المذكورة في الوصف فحلا فعيل بمعنى التماثل على  
 التفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة السارقة في الأرض (و) قالوا في الإبل (أرسلها  
 العراك) فالعراك بكسر الهمزة من الحال (أرسلها) هو فلفظ المرف بال فيقول بشيكة (أي  
 متركة) قال لييد فأرسلها العراك (أي) فلفظ المرف بال فيقول بشيكة (أي) متركة  
 والنقص بفتح الون والعين المعجمة وبالفاء الموحدة مصدر من الرجل إذا لم يتم مراده من الحال بكسر  
 الدال فلهذا الخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة ومراكا أو ارددسم وصف إبلا  
 أو ردها الماء مودعها ونحوها والى قائلها وشرح القذور على زيادة ال وما هنا أولى لتكون التأويل في  
 الجميع على لسق واحدا لوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لأنها  
 وصف في غير حتم الوصف نفس الموصوف والمخريف (أي) رعت (بذلك) لا اتحاد (جاء أن يقال جاء  
 (بذناحكا) لأن الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء بذناحكا) لأن الضاحك مصدر  
 وزيد ذات والمصدر يبين لذات (وقد جاءت مصادر أخرى لا ينفك في المعارف كما مزيد وحده وأرسلها  
 العراك) وفيها شذوذ لأن المصدر يقول التمرغ بالاضافة إلى الأول والأما في الثاني زعم يسويه أن  
 الذي جرت عليه أنها شبيهة بالمصادر المنصبة بأفعال كاحدقة العجب له حيث كانت مصادر

في الجدي وقد شرح البيه أحسن من الفارح وعبارة يصف حمر ترش و لأن يقول أرسل حمار الوشش الاتن وكان المراد  
 بالإرسال البصف أو التخليه بين المرسل وما يريد أي أرسلها بمركبة نزاحة ولم يذرها ولم يهدها من العراك ولم يدفع أي لم يخلف على  
 لفظ الدخال أي حل أنها لم تم الشرب لبضعها الماء بالدخال والدخال هو أن يشرب المير ثم يرد من المعش إلى الخوض ويدخل بين  
 يمينين عطشانين ليشربه منه ما شاء لم يكن شرب منه ولأن المراد به هنا لفص مداخلة نهضا وبعض والمعنى أفص مثل لفص  
 الدخال (قوله الرابع أن تكون نفس صاحبها في المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجى يعني أن ذات الحال وذات صاحبها في الخارج  
 واحد استرادا عن لفظ وعن المفهوم لأن مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متماثلان

(قوله لو كانه غير الأول) بتأمل (٣٧٤) ما معنى ذلك (قوله نكتة وركضا صبرا) قال القائل اقتضيل به الحال لا يدل على معنى

ذلك فبأجل يجوز جعلها  
في الحال مطلقا إذ هي نوع  
من حاملها فهي كرجع  
التهقري وكذلك شعرا  
وهنا في الآية يصح  
جعلها مجزئا انتهى وقد  
أشار القاسم ذلك بل أقامه  
ونقل ما جوزه القائل من  
الآية وقال المصنف في  
الحرائر وندى أنه ينبغي  
أن يجوز ما ورد من ذلك  
في المسألة كما جاز في باب  
المتبادر يدوم على ذلك  
أو على حذف مضاف  
جاء زيد ركضا في معنى  
ذا ركض وكان ينبغي أن  
يأتي هنا الخلاف الذي  
في باب النسخ فلا أدري  
ما الفرق والبيان سماح  
وسياتي في الخارج حكاية  
القول بأنه على حذف  
مضاف (قوله لأن السرعة  
نوع الخ) فيه تهور إذ  
السرعة والبطء وصفان  
للشيء لا يوران منه وإلا  
كانا مركبين من الشيء ومن  
شيء آخر هو فصل والنوع  
لأنهما الحركة السريعة  
فالسريعة فصل لا نوع  
(قوله والمبرد يرى أنه مفعول  
مطلق حذف عامله دليل)  
أي وهو العامل السابق  
وقبه أن العام لا يدل على  
الخاص وإن جعل الدليل  
المصدر و أن كل مصدر  
يدل على فعله فيلزم أن

مثلا وكانت غير الأول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الفجوي الأصل أنه ترك المراك ثم أقبل  
المصدر مقام فعله المنتصب على الحال ركض التقدير في جاز وحده قوله واقعة وقوع الأحوال لا أحوال  
انتهى وحكى الأصمعي وحده كونه بعد فعل هذا يقال وحده مصدران الفعل مستعمل وهو واحد  
كما يقال وحده مصدران وحده أفعال وليس بالثغاد بون أن تأتي الحال مفعولا أو سواها ذلك نحو  
أدخلوا الأول فالأول وأجاز التكوينيون جعلها في صورة المفعول إذا كان فيها معنى الشرط نحو عبادة  
الحسن أفضل منه السيء فالحسن والسيء حالان وصح جعلها بلفظ المرة لتأويلها بالشرط والتقدير  
عبادة إذا أحسن أحسن منه إذا أساء فإليه كلف بالشرط لا يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبادة  
الحسن (ولا يصح جاء عبادة أن أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكترة في التكرات) وفيها اشتد  
واحد هو المصدرية وكان الأصل أن لا يقع أحوالا لأنها غير صاحبات المعنى لكنهم لما كانوا يصحرون  
بالمصادر من التواتر كثر أو السامع زيد فعله مثل ذلك لأنها خبر من الأخبار والى ذلك الإشارة  
بقول النظم . ومصدر منكر حالا يقع . بكترة (كقطع زيد نكتة) فمقتضى حال من فاعل قطع (وجاء  
ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقوله صبرا) فصرار هو أن يصعبه حيا ثم رمى حتى يقتل حال من  
مفعول قتله (وذلك) كذا مع كثرته (على التأويل بالوصف) فيقول نكتة بوصف من ما ذهب إليها بمعنى  
مفاجأة (أي ما غتا) وقدره ابن عقيل بأنها من نكتة يقال نكتة أي بها أو الغتة المفاجأة قال القاسم :  
ولكنهم كانوا ولم أدر نكتة . وأعلم شيء حين يجهلوك البغية

(و) قول ركضا وصف الفاعل من ركض أي (راكضا) والركض في الأصل تحريك الرجل ومنه  
أركض رجلك ثم حتى قبل ركض القوس إذا عدا وليس بالأصل (و) يقول صبرا وصف المفعول  
من صبرا أي (مصورا أي مجزئا) وهو قروح المصود التكر حالا كثر (ومع كثرة ذلك فقال) سيويه  
(والجمهور لا ينفاس مطلقا) سواء كان بحال العامل أم لا كما لا ينفاس المصدر الوتقم لهما أو غيرهما  
الصفة المعتبرة (وقوله المرحلي كان لو كان من العامل) في الآية - حيث يدل على الهيئة بنفسه (فأجاز)  
قياسا (جاء) زيد (بكترة) لأن المرحلي من المرحلي (ومنع جاء محكا) لأن الصفة ليس نوعا من المهي  
قال الموطع في الحوائج وإنما قاله المبرد لم يقصه سيويه لأن سيويه يرى أنه حال على الأول ووضع  
المصدر موضع الوصف لا ينفاس كما أن ذلك لا ينفاس والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله دليل  
هو عنده نفيس كالأجمل عامل سائر فاعل دليل فلهذا الخلاف معنى عن الخلاف في أنه حال أو مفعول  
مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا أنه هذا المبرد حال وهو لا يقول بذلك (رقاسه الناظم)  
في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (ب) (يا) بفتح الهمزة وتلويدها الميم (نحو أفعالهم) والأصل في  
هذا أن رجلا وصف عند نفسه فلم وغيره فقال لراصف أفعالهم (أي - وما يذكركم خاص في حال  
علم فأنه كور عالم) كآه منكرا ما وصف به من غير العلم لصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل  
ويذكر ما صلب الحال لما تقرر رأس العامل في صاحب الحال هو الذي أميل في الحال ويجوز أن يكون نائب  
الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحا للعمل لها قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة  
والتقدير أنها يمكن من شيء فأنه كور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيها قبلها لزم أن  
يكون مفعولا على الشرط المقدر به أما هو أما على فلا علم فو أما على فإن له هنا أما على فهو ذو  
علم لأن المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي أمامه فبأول فهو عن سيويه مفعول له وذهب  
الأخفش إلى أن المعروف بال والمسكر كالمصنوع ما مفعول مطلق وذهب الكوفيون إلى أنها مفعول  
به فعل مقدروا والتقدير هو ما تذكره فالتقدير هو ما قال ابن مالك في شرح التسهيل ونظما القول

يقينه المبرد مطلقا وهو إنما يقينه في نوع العمل وقد ورد لمصنف كلام المبرد يظهر هذا فأنظر - حاشية الآية 2

(قوله يجوز أن يكون شعرا تميزا الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التمييز من أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام هل  
 أجد لمن خلقه علينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف بها اتخاف فيه ولا في بعض الحذف وقال القناني لا يظهر أن  
 المنصوب في قوله يجوز بعد خبر الخ وفيها ابتداء تمييز حول من القائل ولا يصلح زيد مسائل شعره شعر زهر وأنت الكامل عليه حول الإسناد  
 من المصدر وأخرو نصب تمييزا (فصل) (قوله فالمسرح في شأن تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في باب التثنية والخبر لثلاث  
 من المقتضى من أن التقديم لا يدخل في تسوية الأبداء بالكرة (قوله لثلاث بتبس (٣٧٥) بالصلة) فيه أن هذا الالتباس جاز

فيما إذا كان هو الحال  
 نكرة مخصوصة لجواز  
 الصلة بعد الصلة فيلزم  
 أن يجب تقديمها عليه أيضا  
 وإلا فلا الفرق إلا أن يقال  
 الالتباس فيها إذا كان  
 هو الحال نكرة أشد لأن  
 الحال بين الهيئة والوصف  
 بين الذات والنكرة لل  
 بيان الذات أخرج عنها  
 للبيان الصلة فالمحل على  
 الوصف حينئذ أرجح وأما  
 إذا وصف مرة فقد حصل  
 تبيين الذات وناسب أن تبيين  
 الهيئة بعده فالمحل على الحال  
 أرجح (قوله وقيل من الضمير  
 المستكن في الطرف) أي  
 الذي هو قاعل الطرف  
 وهذا هو المناسب لما  
 تقدم من أن الحال إنما  
 تأتي من القائل أو من  
 المفعول المناسب الخارج  
 أن يقول والصحيح أنه حال  
 من الضمير الخ والمناسب  
 للمصنف أن يمثل لتقديمها  
 بقوله تعالى وجعلنا لها  
 لهاجا سبلا لأن الحاجة  
 صفة السبل بدليل قوله

عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قال ما يضا (بعد خبر شبه به مبتدؤه كريد  
 زهر شعرا) فزهر بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد بالتقديم بدليل زهر في الضمير وإعنا حذف  
 مثل لزول لفظ التثنية فيكون الكلام أبلغ وشعرا حالي في تقدير الصفة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهر  
 من معنى الفعل إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهر لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمقتضى  
 يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا تمييزا لها التثنية في مثل محدودة وهي التامة فيه فإله الخصاف في  
 الإيضاح واستظهره أبو حيان في الألفاظ الموضح للمعنى (أو قرن هو) أي الخبر (بأن الدالة على  
 الكمال صواب الزجل حليا) فعلمنا حاله والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل إذ معناه الكامل وفي  
 الخبرات لابن جني أنه الرجل هو ما أراد بما يحتمل وجهين أحدهما أن يكون قوله كمالا للرجل معنى  
 العمل أي أنت الكامل فوما وأدبا وثاني أن يكون على معنى مهمم فوما وتادب أدبا انتهى قال في  
 الألفاظ يحتمل عندي أن يكون تمييزا كاه فان أنت الكامل أدبا أي وبه فزهر حول من القائل انتهى  
 فنحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تمييز وتوصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب  
 سيويه أن المصدر هو الحال وذهب الجوهري والاحمد إلى أنه مفعول مطلق فهو منصوب بالعامل قبله وإعنا  
 قائل المحدث من لفظه وذلك المحدث هو الحال ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق وعامة الفعل  
 المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة إلى أنه مصدر على معنى مضاعف ومندرج جاء ركنا جاء  
 ذار كثر وكذا يقع على القول بالحالية لذهب سيويه لعدم تيسر ذهب الجوهري إلى قياسه فيها كان  
 نوحا من طائفة الناطم وأبنتي ثلاث محض على بعدا ما وبعد خبر شبه به مبتدؤه ومما إذا كان الخبر  
 مقروما بال الدالة على الكمال

(فصل) (واصل صاحب الحال التعريف) لأنه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة  
 لأن الحكم على المجهول لا يفيد ظاهرا (ويقع) صاحب الحار (نكرة بمسرح) خبره من معرفة (كان) يتقدم  
 عليه الحال بحرفي لدار جالس رجل وقوله (وهو كثير مرة) لية موحف ظل لم نعلمه عندنا لا علم بلوح كاه  
 حائل وروى : لية موحفا ظل قديم . هذا كل أهم مستديم

لجائسا في المثال حال من دخل وهو حشاش اليد حال من دخل وسرع جي الحال من الكرة تقدم الحال  
 على صاحبها وفي المقتضى أن تقدم حال الكرة عليها ليس لأجل تسوية الحال بها بل لثلاث بتبس الحال  
 بالصلة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضى ما يوافق على هذا المسرح في المثال تقديم الخبر وفي القيس هو  
 أو الوصف وما ذكره من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيويه من أجل من الضمير المستكن في الطرف  
 وهذا القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحار وصاحبها والصحيح المنع لأنه يجب أن  
 يكون عاملها واحدا وصحيح ابن مالك شرح التسهيل قول سيويه وعلة بأن الحال خبر لجملة لا يظهر

تعالى لتسلكوا منها سبلا لهاجا في حقها أن تكون تابعة له لسانه معا انصب على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف  
 بين عاملي الحال وصاحبها) أي وعدم جواز ذلك لأن جواز جعل حال من النكرة والناسب له الاستقرار الذي تعلق به الطرف ومن  
 مثله جعله من الضمير المستكن في الطرف وبهذا ظهر أنه لا يلزم من هي ما طال من التثنية أن يكون قيد للابتداء وهو معترى لأنها إنما  
 تكون قيداً لو كان هو العامل فيها فاحفظه فإن بعضهم يعمل منع من الحال من التثنية بذلك (قوله ولكن التثنية أولى) هذا  
 يقتضي أن التثنية معرفة وأنه لا يمنع من حاله منه قوله لأنه يجب أن يكون عاملها واحداً هذا ليس بلام عند سيويه وقد ذكر

المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل في صاحب الباب الذي ذكر فيه ما اشترى بين النجاة واستصوب خلافه واستشهد  
 لسيبويه بأمره لكنه بعد ذلك أجاب عنها وانتفى صليبه أنه احتار ما شتر (قوله) لعقب مع العطف بقول ابن جني (الخ) ما قاله ابن جني  
 أي إذا جاز العطف فالنوكتة لا بد من كماله لا فاعل بالمرق معرقه بال لا يزوم ان حروف لا احتيا بأن يرى أن اليد من تقديم  
 المعطوف على المعطوف عليه الذي أراد ابن جني التحصيص منه وقد مر من عليه بأنه محقق من ضرورة بأخرى وهي العطف على ضمير  
 الرفع المنصل من غير فصل لكن أجيب بأن عدم الفصل أسهل (قوله) ما يوصف (قوله) في الكشاف أن جملة ليس له وله ليس  
 حالاً من أمر مع أن بعد ذلك قلت لاها مفسرة لا صفة فمجيء ال جملة الثانية صفة المراد بالولد العموم لا الان كما قال الزمخشري والحاصل  
 أن فرض الاختصاص عند عدم الوجود ذلك مطرد قطعا ما وجد أو لم يكن كان ابناً أو بنتاً فلا شيء الاختصاص أو احتين فليس للاختصاص  
 المصنف وكذا إن كان له بنت لأن الاختصاص إنما يحدث بانعصوبة ما في المصنف وقوم ذلك الزمخشري والإمام ولاية أيضا  
 مقيدة بأن لا يكون ليس أيضاً (٣٧٣) وما يكون الاختصاص بعد أولاب (قوله) أما من عند ما جرد الكشاف أن يكون واحد

الأمر وأن يكون عند  
 الهمي (قوله) مع قولها  
 أنه لا يأتي أي فهذا وجه  
 قول المصنف وليس منه زاد  
 الثاني ولأن الحال وصف  
 وأما ما عدا قال إلا أن هذا  
 قد يمنع بأن الاسم إذا وصف  
 كان المشتق انتهى أي  
 والاسم ما وصف بقوله من  
 عندي (قوله) وذلك مفقود  
 هنا) ممنوع لأنه كسبه  
 في صفة حلف المضاف  
 وإقامة المضاف إليه مقامه  
 لصحة يفرق أمر لأن السكرة  
 في الإلبيات قد أم ولا كل  
 بمعنى الأمر لأنها بحسب  
 ما أنضاف إليه (قوله) لأنه  
 من التخصيص بالإضافة  
 أي فهو حال من المضاف  
 وهو كل لأنه الذي يتخصص  
 بالإضافة لا من أمر الذي  
 لا حين أولى من جهته ما قسم لولكن التفسير أولى بالجميع هو ذم ان حروف ان  
 الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والهمزة (لا) إذا تأخر ولا ضمير فيه إذ تقدم ولهذا  
 لا تؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولعقب منع العطف بقول ابن جني ه عليك ورحمة الله السلام ه أن  
 العطف على الضمير في ظرف الفصل منع عدا المهمة واللام الأولى من شخص من آثار الديار والموحش  
 هو النمر الذي لا ييسر فيه رجال تكسر الحاء بالجملة جمع حلة تكسر الحاء وهي قطعة لفش بها أجهار  
 السيوف مقرونة بالدهم (أو يكون) صاحبها (مختصراً ما يوصف كقراءة بعضهم) وهو إبراهيم بن  
 أبي هبة (وما جاءه كتاب من عده فمصد) فصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور  
 بعده وهذا الدليل به لجر أن يكون مصدقا حالاً من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف  
 الاستقرار على ما صححه في باب استدأ (وقول الشاعر  
 نجيت يا رب عني من شدة  
 لمعروا حال من فلك لو صفة يماحر ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في ماحر وهو بالحاء المعجمة  
 الذي يثني الماء شفا واليه ترجع المياه المتجمعة وتزيد الميم المحروا المحزون بالعين المعجمة والحاء المهملة  
 المملوء (وليس منه) لم يمتنع من أن يوصف قوله له في (مها) يفرق كل أمر حكيم أمراً سلاً بالمعظم في  
 شرح التيسير (وإنه) في شرح التيسير (مها) أمراً المنصوب حالاً من أمر المجرور بالإضافة لكونه  
 مختصاً بالوصف بتكليم مع قوله ما لا يأتي الحال من مضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف به من  
 المضاف إليه أو كبعضه أو عاملان الحال وذلك مفقود هنا وحال النظم ذلك في شرح الكافية لجملة من  
 التخصيص بالإضافة في نصب أمراً أو جه أهدا أنه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث  
 على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحرف من كل أو من ضمير الفاعل في أنزلنا أي آمين أو من ضمير  
 المفعول وهو الغاف في أوله أو من الضمير المستتر في حكم الخامس أنه مفعول مندرين (أو) مخصوصاً

هو المضاف إليه وإن أمم صليح الشارح حلاله لأنه جميل المعنى في المسوع سم فاعل لا المسوخ اسم مفعول ولأنه سيدكر  
 عن الأقوال الآية أنه حال من كل بقى أن عبء الشارح لم مسوعات تتكلم صاحب الحال تخصيصه بوصف أو إضافة كقوله تعالى  
 فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا ه وهو ظاهر في جواز الأمرين فلا يحد ما هنا بل أشار إلى عدم لغته (قوله) وفي نصب أمراً  
 أرجه) أي غير ما ذكر هنا (قوله) على الاختصاص) قال به من الفضلاء ليس المراد باختصاص العقب حتى يرد أنه لا يكون تمكراً كما يأتي  
 في باب بل المراد أنه منصوب بأخص مدحاً ومجوداً قال في الكشاف أي من بذلك أمراً كأننا من لدنا وذلك تخفيف لشأنه وبقره قراءة  
 زيد بن كل أمراً ه ومن المصنف الكلام على قائماً بالسط ما يحله وأن الاختصاص الحقيقي يكون تمكراً (قوله) الرابع على  
 الحال من كل الخ جعل الحالية وجهها واحداً لما يترتب لها من وجوبها وما بعد وأشار إلى اختلافها باعتبار صاحبها بالتخصيص ولا يلزم أن يكون  
 القائل به واحداً فيحتمل أن القائل بالحالية واحد جرد ذلك ويحتج أن بعضهم قال إنه حال من كل وآخر قال إنه من الفاعل وهكذا (قوله)  
 الخامس أنه مفعول مندرين) قال الزمخشري فيه وقفه من جهة المعنى أنه أي لأن المنبأ به إرادة المفعول هو لا معنى لتعلق الإنداء بالأمر

(قوله غير مضاف إليه) أشار إلى دفع ما يقال بخصوص بالإضافة من أقسام المخصوص بالمحصول كإدخال عليه صفة في باب المبتدأ فإنه لما جعل من المبررات كون التكررة طامئة قال ومن العادة المصنعة فلا يصح جعلها قسما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صفة عطف العام على الخاص ولا مانع منه لأن المصنف بالوار وليس فيه جعل القسم قسما (قوله من ضرب) بالتوين (قوله أو مخصصا بمطابق) أي مخصص بمطابق المعرفة على ما كانا مثل أو يعطى على المعرفة كعكس المثال قياسا على مسوقات الابتداء بالتكررة (قوله) ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها قد نقضها الله ما ينفي شرح المفتي فقال اضرب ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب إليه جار الله من توسط الوار بين الصفة والموصوف فاستدل أن عده خمسة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يقول عليه فوجب أن لا يلتفت إليه وأيضا أنه معطل بما لا يناسب ذلك أن الوار يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو عندنا يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للمطابق مؤكدا وأيضا أن الوار نصفت الأول من الثاني ولولا أنه لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت لصورتها وأيضا أن الوار لو صححت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أول المواضع بها (٣٧٧) موضع الحال أن رجلا رآه

سديد لسديد فراه سديد  
جملة نصبت بها ولا يجوز  
اقتنائها بالوار لعدم  
صلاحيتها للحال بخلاف  
ولما كانت معلوم فإنها  
جملة تصلح في موضعها  
الحال لأنها بعد منق والمنق  
صالح لأن يعمل صاحب  
حال بما هو صالح لأن  
يعمل مبتدأ قال لهم الدين  
سعيد في شرح الكافية  
أقول على الوجه الأول  
أن جار الله العلامة أحرف  
باللغة مع أنه لا يلزم من  
عدم العرفان بالمعول عليه  
عدمه قلت قوله أحرف  
باللغة مجرد دعوى مع أنها  
لو سلمت لم تصلح لرد أن  
هذا المذهب غير معروف

(بالإضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لاحتصاصها بالإضافة إلى أيام (أو) مخصصا (بمعمول) غير مضاف إليه (نحو مجيء من ضرب أحرك شديدا) وعندنا حال من ضرب لاحتصاصه بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصصا بمطابق نحو هؤلاء أما من وجده منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسوقا في نحو وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) الجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لتكونها مسبوقا بالفي وزعم الزعري أنها صفة لقرية وإنما توسطت الوار بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ونابغة صاحب البديع وابن هشام المصنفين يورد ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فإدراكه فقد ذكر المراد من المسوقات كونها حال جملة مقترنة بوار الحال قلت إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو أو كالأمر في قرية وهي داوية على عروضاها ما في الثاني فلا (أو هي) نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ على امرئ مستسلا) لتسهلا من امرؤ لا أول لكونه مسبوقا بالنهي والسعي التمدد والاستسهال الاستعفاف والامتناع لا يتم على امرئ مستعافه (وقوله) وهو قطري من الفجاءة الخارجى كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا يصح صاحب - فلا قال ابن الناظم :  
(لا يركن أحد إلى الإجماع - يوم أروى منعه من الحمام)

فتنوعوا حال من أحد لكونه مسوقا بالهجر والإجماع كما مر المحقق وسكون الحاماة مائة وبالجيم التكرار والتأخر والروى بالمعجمة الحرب والحمام مكسور الحاء مكسور الحاء مكسور الحاء مكسور الحاء (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طين كما قال ابن مالك .

(يا صاح هل سمع عيش بافيا فخرى) - نفسك العند في إعادتها الأمل  
فبافيا حال من عيش لكونه مسوقا بالاستفهام هل وصاح مرغم صاحب على غير قياس وحم انضم الحاء للمهمل معنى قدرو الإبعاد بكسر الهجزة صدر بعدهم الأول ففعله إلى ذلك أشار الناظم بقوله :

(٤٨ - نصريح - أول) نصري ولا كوفي وإنما وجه لرد أن يقال بل هو معروف وبين من قاله به منهم والزعريين فربما نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال إنه أحرف بالله من ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز أن يكون ذلك أمرا اختاره ولم يسف إليه أحد قال وعلى الثاني في تعبير القديين لا يبان تلاصقهما والجهة التي هي صفة لها فتصاق بالموصوف والوار أكدت الالتصاق باعتبار أنها في أصلها تجمع المناسبات لا لصاق لأنها لأن ما طفق على ذلك أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق المعنى كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وهو ما يؤكد الثاني وإن تنق الأول وعلى الرابع أن الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الوار للتوكيد فتساق قريبا ما يرد هنا من كلام المصنف أنه ولدى يأتي قريبا أن مانع الرخصة فيها أمران الوار واقتران الجملة بالإدلاج يجوز التصريح بالصفات (قوله أم في فلا) أي لا يحتاج إليه وإن جار اعتبارا لأنه لا يمتنع أن يكون للشيء مسوقان (قوله نحو قول الناظم لا يبيع امرؤ الخ) ويجوز أن يكون مع قوله تعالى ولا آثم البتة الحرام يثبتون قال أبو البقاء جملة يثبتون ليست صفة لأن الوصف لا يثبت إذا حمل بل هي حال من آثم قال المصنف والمسيوح إنما تقدم الهمي ولما التقييد بالمعمول ولا يمنع الوصف لأن لغة قبل العمل هو الممتنع على الصحيح لما بعد العمل لا أن لا فكل وغدرا أبو البقاء مصاعا أي ولا قتال آثم وهو

حسن لأن الأجل لا يتعلق بالمتعلق بالمتعلق رد المصنف هي أبي الباقين قروح العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه ما يبيضا)  
فيه أن هنا مسوقا للحال وهو المسوخ بالمتعلق بالمتعلق بالمتعلق (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كالمسوخ)  
السؤال غير محذور لأن التخصيص بالحكم إنما يمكن فيما تقدم أو ما كتفهم الحكم على التماثل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم  
تقدمه لأنه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلهذا أن يكون هذا المسوخ ضمنا لا يكتفي به إلا عند الحاجة إليه على أنه لا مانع من تعدد  
المسوخ (فصل) (قوله أن يتأخر) هو الأرجح فالأصل في هذا هو التأخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التأخر الواجب  
(قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تأخيرها عن صاحبها عند الحاجة إليه إذا كانت جملة مقررة بالواجب لا مائة الأصل الواو  
الذي هو العطف كذا نطق الفري في بحث الجهة الحالية آخر الفصل والوصل من التمامين وأن ابن أصمغ لص على جوازها عند  
الجمهور والظاهر أنه تحريف وكلام ابن أصمغ إنما هو في تقديمها عن صاحبها إنما على صاحبها لم يذكر في جوازها خلافا أو جواز  
الجمهور إذا تعدد فهو الرمان حلوحامض (٣٧٨) تأخيرها وقياسه أن الحال كذلك (قوله وما ترسل المرسلين إلا بشرين ومنذرين الخ)

من قصر الموصوف على  
الصفة قصرا إضافيا أي  
الإلتزام لا يتجاوزونه إلى  
ما اقترح الكفار عليه من  
الأمور التي أخبر الله بها  
هم (قوله والمقصود  
يجب تأخيرها) لم يبين أنه  
ذلك كأنه أحاط على ما سبق  
في باب المتقدم أن تقديمه  
يؤدي إلى التماس المعنى  
المراد ولذا قال إنه يجب  
فيه خلاف الكسائي إذ  
المعنى المراد مع الإظهار  
وعلة به أنهم بأنه يلزم  
على تقديمه قصر الصفة  
قبل تمامها وعلة لا تظهر  
كلام الكسائي هناك وما  
(قوله كررت بهد جالسة)  
إنما لم يمثل بذي الحال

ولم يترك غالبا ذوا الحال إن لم يتأخر أو يخص أو يبين من بعد على أو مضاهيه  
(وقد بضع) صاحب الحال (سكرة بلا مسوخ كقولهم عليه مائة يبيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة  
وليس تمييزا خلافا لأن التماس لا يكتفي بهما منه وبالأحرار وهو من أمثلة ميبويه  
والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صاعدا للثمة المذمومة الوصف (وفي الحديث) صلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قاهدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك في الموطأ ألقيا ما حال من رجال وهو سكرة  
بلا مسوخ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لا يقول لو كان كذلك لما احتجج إلى مسوخ أصلا وذهب  
بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مروي بالمعنى وإذا فسدهم الحال من التسمية  
بلا مسوخ هل يقاس عليه أو لا ذهب سيويه إلى الجواز والحال ويوس إلى المنع.  
(فصل) (وللعالم المؤسسة) (مع صاحب ثلاث حالات) كأن العبر مع المبتدأ ثلاث حالات (أحدها)  
وهي الأصل أن يجوز فيها أن تتأخر عن (أو تقدم عليه) فاعلا كان أو مفعولا (كجاء زيد ضاحكا  
وضربته الص مكنوفاً في صاحبها مكنوفاً أن تقدمها على المرفوع) والاول وهو زيد (و) هل  
(المنصوب) في الثاني وهو قول من يقول ضاحكا زيدا وضربته مكنوفاً الص هذا مذهب البصريين  
ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل منهم، طائفا وقيل إن تقدمه على راحته ومنعوا  
تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل منهم، طائفا وقيل إن لم تكن صلا، الحالة (الثانية أن تتأخر عنه  
وجوبا وذلك كأن تكون محصورة نحو وما رسل المرسلين إلا بشرين ومنذرين) بشرين ومنذرين  
حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها عن المرسلين لأنها محصورة والمقصود يجب تأخيرها عن يمكن أن  
يجيء فيه خلاف الكسائي السابق في إيراد تقدم الموصوف مع إلا (أو يكون صاحبها محذورا ما يحرف غير  
زائد كروت بهد جالسة) جالسة حال من هذا ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهذا  
مذهب الجمهور وعلا ما منع ذلك بأن لتعلق العامل بالحال فالتعلق به صاحب عطفه إذا تعدى لصاحبه

مذكرا نحو مررت واكبنا يزيد لاحتمال أن يكون من العامل (قوله بأن لتعلق العامل الخ) وبأن الحال لا يتقدم صاحبها  
وصاحبها لا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما عاين به الفارح لأن الزائد غير  
معد لكن قد يرد على تعليل الفارح أن لتعلق العامل بالتوابع من النصف وأخواته ثان لتعلقه بالتوابع وقد تعدى إليها من  
غير الوسيلة التي تعدى بها إلى المتوابع إذا كان المتوابع محذورا كررت زيد العاقل أو نفسه أو محذورا وهكذا وجب بالزام  
أن حقه أن يتعدى إلى التوابع بتلك الوسيلة وإن لزوم تأخيرها أيضا عرض لأن التوابع لا يتقدم على متبوعها وإذا عطف  
هذا حرفه على قول الشهاب من حواشي الأشعري أنظر مررت زيد الكريم فإن العامل في النصف العامل في المنصوب إلا أن  
يقال النصف والمنصوب كالشيء الواحد لأن القصد بالنصف تدعيم المنصوب أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالوسيلة انتهى  
وحال بعضهم المنع بأن الباء من حروف الصفات وتعلق بإحدى ركائب الحدث طائفا فقيده فصار مخصوصا لحدث لا طائفا  
وهذا حكم من صفات عند وقيد لها فقد اجتمع هذان أحدهما الباء المتقدمة للبرور والآخرى الحال القيدة لحدثون مثل ذلك

لا يجوز أن يلى صفة أحدهما غير موصوفها بل يلى كل صفة موصوفها كمررت برجل عاقل هل فرس أحمب أو هل صفة الموصوف الثاني صاحبها على صفة الأول صفة الثاني ولا يجوز أن يلى صفة الأول الموصوف الثاني وعلى صفة الثاني صفة الأول (قوله لا يمتدنى بحرف واحد الخ) أى لأنه يلزم تعلق حرفي جر بمعامل واحد وذلك لا يجوز إذا كانا بمعنى واحد كمررت بزيد وعمرو أمانو اختلاف المعنى فيجوز تعدى الفعل بهما كمررت بزيد بالبادية أى في بارظا هر كلام الزحدرى في تحفه قوله تعالى كتابا وقرا منها من ثم قررنا الجواز مع كون المعنى واحدا لأن الثاني إنما يمتدنى بالفعل بعد تنبيده بالأول والأول تعلق به في حال الإطلاق (قوله وخالف في هذه الأخيرة الفارسي الخ) إن قاطع بريد الخالف أن الحال مفعلة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بزيد فينبغي أن يجوز ذلك في الحال فالجواب أن الظرف مفعول يبنى وهو متعلق بالمرور وليس بصفة انتهى والحال هي هند الدب الذي يذهب إليها إنما هو في المعنى لا في النظم والمفعلة بالشيء لا يكون كالصفة به من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية لأن المجرور مفعول يبنى للمعنى فلا يمنع تقديم حاله عليه كما لا يمنع تقديم حال المفعول به (قوله لو روده الخ) من روده قوله تعالى رجاؤه لم يصح بدم كذب فإن قوله هل قيمه حال من دهم والتقدير رجاؤه بدم كذب هل قيمه كأفاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى برشد إليه وأما قول الزحدرى (٣٧٩) كالحرف أنه هل محل نصب على الظرف كأنه قيل رجاؤه هل قيمه

بدم كذب كالحرف جاء على حاله بأجمال وأنه ليس بحال لأن حال المجرور لا يتقدم فيه أن المعنى لا يساعد على نصبه هل الظرف بمعنى لأن العامل فيه إذا كان جارا وليس التفرق طرقا بل يستحيل أن يكون طرقا لم (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) القصر إضمار لا

برأسه أن يمتدنى إليه بذلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يمتدنى بحرف واحد بل يشتمل على عرضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير وإليه الإشارة بقول النظم: وسبق حال ما بحرف جر فده أورا (وخالف في هذه) المسئلة الأخيرة (الفارسي وابن جنى وابن كيسان) وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين (وأجازوا التقديم) لهذه الأدلة المانع (قال النظم) في النظم ولا آمنه فندور وقال في شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لو روده) في الصحيح (كفره تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم هل صاحب المجرور باللام (و) نحو قول الشاعر: اسليك طرقكم بعد بينكم بدكرام حتى كأنكم هندی

فطرأ بمعنى جميعا حال من الكاف والمهم وقد تقدم هل صاحب المجرور بمن (والحق أن) هنا (البيت) ونحوه (مضرورة) أو طرأ حال من حكم مضرورة على ما يصح المد كورة (وأن كافة) في الآية (حال من الكاف) وأرسلناك (و) أن (التاء للبيان لا للتأنيذ) قاله الزجاج ورده ابن مالك بأن الحاق التاء بالباء متصور من السماع ولا يأتى غالبا إلا في باب التالفة كملامة وكافة بخلاف ذلك لأن حمل هل راويه فهو هل هل شاذ فله الموضح منه في الحروف في شذوذه وقوله في الزحدرى الرسالة كافة مصادم لنقل ابن الدمان أن كافة لا تستعمل إلا حالا أو بالصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معنادا ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره أن كافة حال من الناس (يلزم تقديم الحال المصورة) بل لا على صاحبها (و) يلزمه (تعدى أو سل باللام) والأكثر تعديه بالي (والأول) وهو تقديم الحال المصورة هل صاحبها (يمنع) كاتقدم (والثاني) وهو تعدى أو سل باللام (خلاف الأكثر) ويدفع الأول بأن تقديم المصور باللام ليس بمنع ما دلل على كيف وقد قال الموضح على باب القاع هل لمفعول موصوف بالأول وأجاز البصريون

مواضع من القرآن المجيد الخواتم حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس إلى رسول الله إليكم جميعا لمن العجب نقل به عنهم أنه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس فقال الذي هذا لا يثبت إلا بناء على تقديم الحال هل صاحبها المجرور بالحرف وأما لا أقول به فاستدل عليه بالحدوث فقال هذا غير قطعي لعدم توازنه فلم ير جوابا وهذا من التصور وقد بينا ذلك في حاشية أم البراهين في العقائد أتم بيان (قوله من حكم) قال الزحدرى فيه مسامحة نظارة أنه أى لأن الحال إنما هي من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بأن الحاق الخ) رده بهذا فيه تكلم إذ المعنى هل الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لأن المعنى حيث أرسلناك جميعا وفيه غماء (قوله أن كافة لا تستعمل إلا حالا) قال في المتن في الباب الخامس وأنه لا يستعمل إلا قيا بمثل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الوجه لم نها بالنسب بل هو في مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم أن الحال من الناس لم لا يجوز أن تكون من كاب أرسلناك بكون التاء للبيان (قوله ويدفع الأول بأن تقديم المصور باللام الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا هل أنه يمكن أن يجعل المصور إرساله والمصور فيه كونه للناس كافة وكل في هذه ومنع الثاني كلام المصنف أيضا بأن المصور عليه إنما هو منع تقديم صاحبها المصور ولا يقاس هذا عليه

والكسائي والقرامان لا يشارى في فعله على العامل أي فرق بين الحال والمفعول لأن لا قران بالابدل  
على المقصود ويدفع الثاني بأن عبارة الأكل لا تضر ما أمدى أرسل اللام كثير فصيح واقع في التنزيل  
كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكافرين فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور  
بالحرف إن كان مضمرا كبرت عند حكمك أو اسمن أحدهما مجرور بحرف مجرور من مبرهين يزيد  
وعمر أو كان الحال مفعولا لمجرد مبرهت لصحتك بشد ومفعول إذا لم يكن كذلكوا حذر بقوله أو لا بحرف غير  
زائد عن الزائد فيه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور إذا كانا كما يجوز التقديم على العامل والمفعول  
نحو ما جاز في راكبان من أحصوا ما أتتكم من كرام أو (إياهم) مجرور (بإضافة) بمعنى مضاف من إطلاق  
المصدر على اسم المفعول (كأجرتي رجها مسفرة) وهذا شارب السريق ملتو فأجازوا تقديم الحال على  
صاحبها واقعة بعد المضاف التلازم المصل بين المضاف والمضاف إليه ولا قبله لأن نسبة المضاف إليه من  
المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق  
بالمضاف إليه على المضاف قاله ابن القيم وفصل والله في شرح التيسيل فقال إن كانت الإضافة غير  
محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتو السريق بالتحضي لأن الإضافة فيه زيادة الانفصال  
ولا اعتد بها وإن كانت محضة لم يجر بإسناد عر رعا وحيان في القسمين ورد عليه الموضح ذلك في  
المراعي للاختلاف بذلك خروج من المقصود (وإنما هي) الحال من المضاف إذا كان المضاف بعده  
كهذا المثال المتقدم وهو أهبي وجهه مرة (وكقوله لتدلى ورعاهما من صدورهم من غير إخواننا)  
فإخواننا حال من المضاف إليه وهو أهواهم أيهم والصدور بمعنى وكقوله أمال (أعجب أحدكم أن يأكل لحم  
أخيه ميتا) فية حال من الأخ المضاف إليه الأهم والأهم بعض الأخ (أو كقوله نوح) (أنا بيع) (ملا إبراهيم  
حسنا) فإخواننا حال من إبراهيم المضاف إليه أمة وأمة كجسدي صحت حذف المضاف وإقامه المضاف إليه  
بما هو كإبصار ذلك إلى معنى الخلق الذي له لو قيل رزقناه ما بهم من غل وبأكل أحامرا تبع إبراهيم  
الكان صبيحا (أو) كالانصب (عاملان) حال) كان يكون مصدر أو وصفا للاول (بحر إليه مرجعكم  
حيما) فإخواننا حال من الكاف المضاف إليه مرجع ومرجع مصدر بمعنى عامل في الحال انصب  
(و) نحو (أعجب أن يطلع لك سكرنا) فإخواننا حال من الكاف المضاف إليه الإطلاق واقطاع مصدر غير  
مبني عامل في الحال انصب (ر) ثلث بحر (هذا شارب السريق ملتو) الآن أو هذا ملتو تاحال من  
السريق المضاف إليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال انصب لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال  
واعتماد على الخبر عنه وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

ولا تجز حالا من المضاف إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا أو مثل جزء فلا ينفكا

وإنما شرطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لتلازمهم فاعدهم وهي أن العامل في الحال هو العامل في  
صاحبها وصاحب إذا كان مضافا إليه يكون مفعولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال إذ لم يشبه الفعل  
فإذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالعادة مرفوعة لأن الحال وصاحبها مفعول لأن الشيء واحد وإذا كان  
المضاف جزأ من المضاف إليه أو كثرته فلهذا اتصال الجزاء بكذا أو بمازل من لثته صار المضاف كأنه صاحب  
الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فإنه لا يسيل إلى جهة صاحب  
الحال إذ لو قد عرفت غلام عند جالس أو نحو ذلك لم يجر قال ابن مالك بلا خلاف ونقل عن غيره بعض  
البصريين إجازة ذلك قال أبو حيان ولدي نختاره أن يجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب  
لا يجوز ورود الحال معسواء كان المضاف إليه جزءا أو كثرته أو لم يكن لما هو من أنه لا بد من اتحاد

الحصول الالتباس بالاول  
دون الثاني يعرف بالتأمل  
اه وهذا إنما يظهر  
بناء على أن هذه منع تقديم  
المقصود فيه حصول  
الإلتباس (قوله وفصل  
الكافرين فأجازوا الخ)  
قال أبو حيان ينظر ما وجه  
إجازتهم تقديم الحال فيما  
ذكر دون غيره (قوله كما  
يجوز التقديم على العامل  
والمفعول) أي غير المجرورين  
بحرف زائد فلا يرد أن  
هنا تقديم على العامل  
والمفعول بل لم ينفك  
الشيء بهما لأن ما هنا في  
المجرورين بحرف زائد  
(قوله وأما بإضافة) كان  
وجه المنع أن الحال إنما  
تتقدم حيث يتقدم  
صاحبها وهو هنا لا يتقدم  
لأن المضاف إليه لا يتقدم  
على المضاف (قوله في  
البعض الحقيقي) أي  
الذي يصح مجزأ الحال  
منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها) أي حقيقة التوجه للتقدم إنما أدت الاتحاد حكما (قوله كما إذا كان) قال اللذان إشارة إلى نحو تقديم الحال في جاء راكباً رجل أه بلى أن المصنف أشار بالكاتب إلى عدم الحصر فيما شئ به لأن مثله ما ذكر ومثله إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير ما لا يسبها نحو جاء زائراً عند أخوانه (فعله وهو الأصل) الحكم بالاصالة على جواز التقديم والتأخير بالإضافة إلى وجوب أحدهما فلا يثنى أن الأصل التأخير بالإضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال اللغوي الحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كقوله ياربداً جاء راكباً لم من أحراره عنده في السابق (٣٨١) بقوله المقدر بالفعل وحرفه

مصدرى ثم لا بد من تقييد الفعل المتصرف بما لم يترخص له مانع أخذاً بما سيأتي أه مع اختصار وهل يدخل فيه كانت الناقصة فيه ما مر فلا تغفل (قوله أي يكون صاحبها) أي بطلاً مالم يسمع له ماضٍ أو لم يسمع له أمر فلا يتقدم الحال عليه وجب شرط كان من حق الفاعل أن يقول بمصدر مثال المصنف ويجهن زيد راكباً الآن وهو راكباً ليعلم تصرف جاء ثم يذكر خبره من الجماد فيقول بخلاف دع زيداً راكباً (قوله في لضم من معنى الفعل وحرفه الخ) من هنا صبح دخول الصفة المفعولة ودخولها هو المناسب لما يأتي من تقديمها في وهذا تخمين طليق ومن عدم عدداً فيها سيأتي فيما يمتنع تقديم الحال عليه وأما قول اللغوي أن وجه الشبهة الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج

الحال وصاحبها في العامل وأما ميتا بهتمل أن يكون حالاً من لحم أو ما يحتمل أن يكون منصوباً على المدح وحباً فيحتمل أن يكون حالاً من الملة وذكر لأن الملة وتدين بمعنى أو من الضمير في اتبع أه بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تقدم) الخ (عليه) أي على صاحبها (وجوباً كما إذا كان صاحبها محصوراً) فيه (نحو ما جاء راكباً لا زيد) وفيه البحث السابق.

(وهل) (والحال مع عاملها) الحالات أيضاً أحداً وهي الأصل أنه يجوز فيها أن تأخر عنه (جاء زيد راكباً) (وأن تقدم عليه) كراكباً جاء زيد (وإنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها (فعل متصرفاً) ولعله يكون بمنزلة في الأزمنة الثلاث أي يكون ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً قاله أبو الفداء فالماضي (جاء زيداً راكباً) والمستقبل كقوله صرطاً الحال كيفوم زيد صرطاً (أو صفة لقبه الفعل المتصرف) في لضم من معنى الفعل وحرفه وقوله علاماته الفريضة هي علامة الأبدية والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المفعولة (كزيد مطلقاً صرطاً) لمرطاً حال من فاعل مطلقاً المستتر فيه (ذلك في راكباً) ن جاء زيد راكباً في المثال الأول (و) ن (صراً) ن زيد مطلقاً صرطاً في المثال الثاني (أن تقدم ما على جاء وهل مطلقاً) فنقول راكباً جاء زيد مطلقاً صرطاً أو زيد صرطاً مطلقاً هذا مذهب الصريين إلا الجري فإنه لا يجوز تقديم الحال بين عامله ولا لا خفي بأنه لا يجوز تقديمها على الفعل في نحو راكباً زيداً جاء أبوه ماضياً حالاً من الجري والاحتمال بالسماح في النصيب (كما قال الله تعالى عاشما أبصارهم يخرجون) (في قوله حال من الجري) يخرجون وقد تقدم على عامله الفاعل وأوجب بأن هذا لا يمتنع لجرار أنه يكون ماضياً مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الناس إلى شيء يكره ما عاشما أبصارهم وقد صرح في المحرر بوجوب أن الأصل عدم الخلف (وقالت العرب شئ ثوب الخلية) معنى جمع شئيات حال من الخلية وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والخلة جمع حالب وتوب بمعنى ترجع (أن متفرقين يرجع الخالوي) وفيه رد على الكوفيين في معصوم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله ربحي أن أما نوظرن هذه المسألة وأنه انقطع بقولهم شئ ثوب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي إلى تفرق الكلمة فترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو زيد بن مفرغ الجري يطالب أمته :

عديس ما لعباد عليك إمارة (أمنيت وهذا تخمين طليق

تخمينين) جهة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاشما طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه فلان قدمت مفعول الصفة المشبهة لا يكون لاسه مؤخر فكيف جاء تقديمه وكونه غير سببي . قلنا المراد بالمفعول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عدم الحال فيها فيعني معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق وذلك بين كون الحال مفرداً وجملة منع الفراء

الصفة المشبهة واسم التفضيل فنظر ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو راكباً زيد جاء) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفواصل أخذنا من قوله لبعدها من العامل وإنما بعثنا الأصل فيجوز عنده زيد راكباً جاء على أن راكباً حال من فاعل جاء وظاهر الإطلاق أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل أجنبياً أو لا ليصح لردعيه بحاشا أبصارهم يخرجون لأن الفاعل وهو أبصارهم فاعل حاشما (قوله وقالت العرب الخ) هذا يرد على الجري دون الأعمش (قوله وفيه رد على الكوفيين) فلا يبه على مذهبهم أو لا كاتبه على مذهب الجري والاختفاء (قوله وحكي أن أما الخ) أي فترتب كان يرى رأى الجري .

(قوله كيف جامد) قاله النوشري بنظر هل له لفظ أول (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يراد أن الظرف باسم فلا يصح التسمية (قوله) وعلى القول بالطرفية لا يقتصر الخ) أي لأن الظرفية فيها ليست مقصورة بخلاف أن يرمى بسقط قول بعض الفضلاء إن أراد بعدم اقتضائها إلى الاستمرار أيا لا تتعلق بشئ فهذه خلاف شأن الظرف وإن كان المراد أنها لا تقتصر لمخصوص الاستمرار فغيرها كذلك (قوله في مسائل) قال الحفيد في حقه أن يمد الحال التي هي جملة مقصورة بالواو من الحال التي لا تقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جنتك فإنه لا يقال وإنما لم تقدم مراعاة (٣٨٢) لأصل الواو فإن أصلها المظهر والمظهر لا يتقدم له ورمي في كلام الفارح بعد

الكلام على هذا المحملين  
 طليق أن الجمهور على جواز  
 تقديمها ثم قال الحفيد في  
 الكلام على الحال المؤكدة  
 لمضمون جملة قبلها أن ابن  
 مالك قال العامل فيها الجملة  
 لما فيها من معنى الاستناد  
 وعلى هذا يكون من  
 الأحوال التي يجب  
 تأخيرها من عاملها وأما  
 على قول المصنف أن العامل  
 محذوف فالظاهر أن لا مانع  
 من تقديمه مؤخرًا لأنه  
 فعل متصرف لم يرمض له  
 مانع له وفيه أن المصنف  
 قال إنها واجبة التأخير  
 وعلاء الشارح بما يأتي  
 فيلبي أن تضم إلى الست  
 على قوله أيضا (قوله) وهي  
 أن يكون العامل فعلا  
 جامدا) قال النوشري  
 فائدة قال بعضهم جميع  
 الأعمال الجامدة تعمل  
 في الحال إلا هي وليس  
 لئنها لا يعمد لان فيه (قوله)  
 مقدرا بالفعل وحرف  
 مصدرى) قال الأشعرى

وبعض المخاربة تقديم الجملة الحالية المقصورة بالواو إلا يقال والشمس طالعة جامد والجمهور على الجواز  
 والحق أن هذا اليبس لا ينشأ في الرد على رأي الكوفيين لأنهم يقولون بأن هذا اسم موصول ويحملين  
 صلتهم بجملة محذوف تقديره والذي يحملته طليق كما مر في باب الموصول وإلى ذلك أشار الناطق  
 بقوله :  
 والحال أن ينصب بفعل صرف أو مفعلة أشبهت المصرفة

بأنه تقديمه. الحالة الثانية أن تقدم (عليه) أي على عاملها (وجوبا) كما إذا كان لها صدر الكلام  
 نحو كيف جامد) فكيف في موضع الحال من زيد وهو على طرف أو اسم قولان أحدهما أنها ظرف  
 شبهه باسم المكان كأن سرائك كذلك ويعزى إلى سيبويه الثاني أنها ليست ظرفا وإنما هي اسم ويعزى  
 إلى الأخفش على القولين يستفهم بها عن الأحوال فعل الأول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال  
 جامد وهو على الثاني على أي حال جامد وهو على القول بالطرفية لا يقتصر إلى الاستمرار بخلاف ابن ومن  
 قاله أحد الخباز في الآية (الحالة) (التي أن لنا) (الحال) (عنه) أي من عاملها (وجوبا) وذلك في مس  
 مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا محروما أحسنه مقبلا (فبالحال من الخاء) وهي واجبة التأخير  
 من عاملها الكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فعلا لا يتصرف في مفعوله بالتقديم عليه (أو) يكون  
 العامل (صفة تقيبه الفعل الجامد) في عدم قول العلامة القرطبي (وهو اسم التفضيل) لأنه لما لم يقبل علامة  
 الأبدية والتثنية والجمع المحط من درجته (التي هي العامل والمفعول والصفة المدحبة للفعل مرافقا للجامد) فهو  
 هذا المصحح (الاسم خطيبا) (خطيبا) حال من (التي هي) أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على المصحح لما تقدم  
 (أو) يكون العامل (مصدر) (مقدر) بالفعل وحرف مصدرى نحو يسبحن اعتكاف آخرك صائما فصائما  
 حال من آخر كثر العامل فيه (المصدر) (المصدر) (أن) (الذي) (مفعول المصدر) (المصدر) (من) (أن) (والفعل) لا يتقدم  
 عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل) (نحو) (نزل) (سريعا) (فبالحال من عاملها) (نزال) المستتر فيه ومفعول  
 اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) (كاسم الإشارة  
 نحو فذلك بيوتهم حاوية) (طائفة) حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة وهو فذلك وفيها معنى  
 الفعل وهو أشير دون حروفه فإذن قلت العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور  
 ومما قد اختلف من العامل في الحال معنى الإشارة والعامل في صاحبها المبتدأ قلت العامل في الحال  
 حقيقة إنما هو العمل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره ما أشير إليها حاوية والضمير المجرور وهو صاحب  
 الحال والعامل فيه هو في الحال واحد وذهب السبيل إلى أن اسم الإشارة لا يعمل وإنما العامل فعل  
 محذوف تقديره انظر إليها حاوية (و) حرف تقيبه نحو (قوله) (وهو اسم التبيين)  
 (كأن قلب العبد وطب ربابا) (لقد ذكرها الناب والمصنف البالي)

لأن كذا المصطلحين فقد جاز التقديم عليه نحو قائما حربا زيد الأصل ضرب زيد قائما (قوله أو يكون العامل لفظا  
 مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الفتيحي رحمه الله تعالى لم يمدح في اسم الفعل وأقول لأنه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه  
 كما مثل فإن نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو حرمه وهذا يدخل فيها ذكر وقد أشار الحفيد لذلك (قوله فإن قلت العامل في  
 الحال الخ) قال النوشري السؤال وجوابه مردودان لأن اسم الإشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل  
 متحد (قوله وحرف التبيين) ظاهر صنيع المصنف في التصاريف كان وبذلك صريح في الحاشي خسر اللفظ المضمن معنى الفعل دون  
 حروفه في عشرة أشياء ولم يعد كاف التبيين وصرح في الباب الثالث من ألفي بأن حرف التبيين مع جملة عمل في حالين في قوله :

نحوها إننا قلنا . ونحن صغاليك أتم ملوكا . الأصل نحن في حال صغاليكنا كأنهم في حال ملككم والعامل في صغاليك وملوكا حرف  
التثنية من قوله كأنهم وفي هذا تقديم الحال الأولى عليه بعد على ما سمي وجهين عمله مع أنه لم يذكره وتقديم حاله مع أنه مضمن معنى  
العمل وفي الأثر الثاني وأجاز ابن مالك أن يجري أداة التثنية مجرى فعل التفضيل فيترسب بين حالين فيعمل في إحداها متقدمة  
والأخرى متأخرة وأشد اليقظة ثم قال والصحيح أن لصاحب الحالين على تقدير إذا كما صغاليك وزد كنتم ملوكا (قوله يعود على الغائب)  
أي وهي مؤنثة وقوله : احذر على غيبك والمخاض . حرفاء دلوا كالتغلب الكاسر من ط كبر المؤنث والعرقا ما للدرة التي تضرب  
بها (قوله وحرف التثني) مثله حرف التثني وهو لعل وند نص المصنف على أن ليس ولعل وكان لعمل في الحال دون إن وأن ولكن  
(قوله ليس عندنا مقبلة) قال القاني في نظره إذ جعله مقبلة حالا من عند كون العامل مني ليس بصير المعنى أنني عندنا في حال إقامتها أن  
تكون عندنا ولا يعني أن عندنا إذا كانت مقبلة لا يعني كونها عندنا فالصواب أنها حال من ضمير عند المستتر في الطرف أي أنني فلكون  
في حال الإقامة اه وفيه نظر كما لا يلزم من إقامة عند بمعنى عدم سرها أن تكون عند لجواز كونها مقبلة عند غيره كما لا يلزم هذا  
وقال الدكتور شري بعد أن نقل كلام القاني ويان ذلك أن تكون عند لا يلزم منه (٣٨٣) الإقامة فيجوز تمني الإقامة متى كونها  
عنده ثم تأملت المسئلة

فرطبوا بابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فإن قلت  
كيف يصح أن يكون رطبا وبابسا حالين من القلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما بابسا وليس المراد  
بالرطب ولا بابسا التفرقة لانهما معنى الضمير في ذكرها يعود على الغائب وصغاليك لا تأكل قلوب  
الطير وشبه الرطب بالغائب والبابس بالحرف البالي وهو أربا فربا بس وهو لقبه ملقوف وهي أن  
يأتي بالمهينين ثم بالمقبلة هما (و) حرف التثني نحو (ليس عندنا مقبلة عندنا) فقبلة حال من عند والعامل  
فيها ليس لما فيها من معنى أنني دون حروفه وإلى ذلك أثر الناظم قوله :

وعامل ضمن معنى الفعل لا . حروفه مؤخران يعملا

كذلك ليس وكان (أو) يكون العامل (عاملا آخر) غير ما تقدم (عرضه مائع) يمنع ما بعده أن يعمل  
فيما قبله (نحو لا صبر عسا) فحسب حال من قاله أصلا المستتر فيه (ولا تشككن صائما) فصائما  
حال من قاله اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في عملها وصائما أنهم من عمل عاملها (فإن مافي حيز لام  
الابتداء) وهو عند بابا (و) مافي حيز (لام القسم) وهو مستتر (لا يستقيم طيبما) أي على لام الابتداء ولا م  
القسم لا يسمان أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقدير غير مستتر زيد محسبا أصرا (ويستثنى من  
أعمل التفضيل ما إذا كان عاملا في حالين لا سمي منتهى لغير أو كحسب وإحداها مفصلة عن الأخرى  
فإنه يجب تقديم الحال المتأخرة) حروف اللبس فالأول (كهذا سر أطيبت منه رطباً) قال ابن خروف  
انصب بسرا عند سيرة وفيه على الحال من الضمير في أطيبت وانصب رطباً على الحال أيضا من الضمير المجرور  
بين والعامل فيهما أطيبت بما تضمنته من معنى الحاصلة بين هذين كما قال هنا في حال كونه سرا أطيبت

قوله تأييدا ويورد أن قوله وهي عندك الخ نظر لأن العزم على عدم الإقامة لا يسر الإقامة بل العزم على دواها لأن الإقامة عند السفر هذا  
ولم يظن في فرق بين ما نظره في الثاني وما صوبه من الذي ينظر بال أن المآل واستفندبر (قوله عرض له مائع) قال القاني أي  
من تقدم معمول العامل على نفس العامل لأن المائع صير العامل بما في صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المائع بالأول وهنا  
طبق ما تقدم من قوله في باب المبتدأ والخبر أو لازم المصدر بغيره متقدما أو متأخرا فقوله فإن مافي حيز الخ) قاصر عن تمام المدح من امتناع  
التقديم على العامل إما مع التقدّم على المائع وإما بكونه أه وسبعم أن ما وصفه الخارج المائع وما رطبا به التعليل هو المراد لكن  
التعليل لا يتبع تقدير (قوله وإحداها مفصلة عن الأخرى) لم يذكر المصنف ولا التنازع هنوز ذلك وهو احتراز عن داكبا أسنهم مقبلا  
فإنه لا يجوز كما في شرح التعليل ثم أن المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال هو نفسه باعتبار أن كالأمر في عمل  
آخر ليسهل ما إذا احتلف صاحب الحال أيضا كما في المثال الثاني وما نقله الخارج من ابن خروف في تقرير كلام سيويه يوافق ما قاله في  
الحال الآخر لأنه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبار أن كالأمر في عمل آخر ليسهل ما إذا احتلف صاحب الحال أيضا كما في المثال الثاني وما نقله الخارج من ابن خروف في تقرير كلام سيويه يوافق ما قاله في  
قال معظم البصريين الباء المصغرة بهم الميم وفتح التون وكسر الصاد لشدة قال أهل اللغة أول ثم الزينة طلع وكافور ثم خلال بفتح الحاء  
المحسنة واللام المحسنة ثم بلع ثم رطب ثم تمر إذا بلغ لإرطاب نصف قيسرة قبل منصفه فإذا بدا ذنبها ولم يبلغ النصف قيل

المذبة بكسر النون ولها أسماء أخرى بهذا التقدير قال في لواحدة مرة إيه كاره المير وضحا وأبهر الخجل حار نمره بسرا (قوله أن الناصب كان عذوبة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على إضمار كانه قوله • وذو الرمة أشهر منه فيلانا • لأنه ذو الرمة وضلان على كل حال فلا وجه لإضمار إذ كان أو إذ كان وقال الخطير راوى التصدير إذا دعى فيه يكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا لكان (قوله المضمر أن في كان) أى أولا وثانيا إذا التقدير هذا إذ أو إذا كان بسرا أطيب • إذ كان أو إذا كان رطب (قوله وقد علم الظرف الخ) رد لقول ابن الناطم وبعد ذلك لم الإضمار يلزم إعمال الفعل في إذ أو إذا فيكون ما وقع فيه يعنى السيران شيئا مما لم منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ للإخبار عنه بالجرور المختص المتقدم هو لك الثوب في كل يوم لاستقرار الذى لطفى به الخبر (قوله أن يعود تقدير كان نافعة) فيسرا أو رطب أخبر أن لكان المقدرة أولا وثانيا (قوله وإلى تعدد الحال الخ) قال في الألفاظ ولا يلتصبا الحال مع الفعل التفضيل إلا لاختلني الذات عتاني الحال نحوريد (٣٨٤) مفردا أحسن من مفردا ومثاق الحال نحوريد مفردا أنفع من مفردا أو متحدى

الذات عاتق الحال نحوريد  
قائما أخطب منه قاعدا ثم  
قال ولو اشتراكا المختصان في  
وصف هو لا أحدهما أكثر  
على كل حال ارفع الامعان  
المدان كما انصبها حالين  
فنقول هذا بسر أطيّب  
منه غيب بسر جبر المبتدأ  
وأطيّب وما بعده جملة من  
مبتدأ وخبر في موضع الصفة  
لسر وأطيّب هو المبتدأ  
وحسب جبره وهو الاحتمار  
فوقع المبتدأ في محله ويهور  
أن يكون أطيّب جبرا  
مقدما وغيب المبتدأ انتهى  
وبه يعلم ما في قول بعضهم  
إن أطيّب في هذا بسر أطيّب  
منه غيب لسر أطيّب  
حيث أنه صفة وقول الدون شري  
يظهر ذلك جملتين أحدهما  
هذا بسر والثانية أطيّب منه

[illegible]

(وبعدئذ من المصنوع معي العمل دون خروجها يكون) العامل (ظرفاً أو مجروراً بضميريهما) متأخر عن الخبر عنه (فيجوز صلة توسط الفعل بين الخبر عنه والخبر به كقوله :

حسب والمعنى العنق أطيب منه وسوخ الابتداء بعنق ما فيه من معنى العموم مثل ثمرة خير من جرادة انتهى وقد يقال إن أليط هو المبتدأ وسوخ الابتداء به عمله في منه والخبر عيب والجملة صفة لثمرته ودر انتهى كلام الدوشري ولو وقف على كلام الأراشرف لم يصح لهذا القول الأرفاق ولو اشترك المختصان أي ذاك كما لا يخفى وبه يعلم أن هذا قيد في القسم الثاني وكلام المصنف لا الأول كما فعله الشارح ثم إنه لا يخفى ما في عبارة الشارح من الخفاء وقوله إذا كانا فاصلين مضاف لقول المصنف وإحداهما مفضلة على الأخرى (قوله زيد مفردا الخ) وإن قلت علا جعلنا تمجيها قلت ليسا من قسميه لأحدهما ليسا من المقادير المنتهية عن تمام الأهم ولا من المنتهية عن تمام الجملة (قوله أو اسم الإشارة) رده الرضى كما خله لفتى بأمر العادل الحال مقيد به ولو كان هذا عاملا في بسر لقيت الإشارة بالبصرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البصرية ورضى بعم ضرورة أنه يصح أن يقال في غير حال البصرية انتهى وقوله لقيت الإشارة أي ومثلها التثنية وسيأتي في الشارح رده بالمثل الآن عن لاث (قوله وبمقتضى من المأخذ من الخ) بنفس أن يستثنى أيضا كالمقتضى على ما مر من المعنى في قوله ونحن جعلناك أمم بلوكا فلا نعم (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى أنه يلزم من توسط الحال

تقدموا على عاملها وخرج بالتوسط التقدم على الجهة فلا يجوز تحريكها في هذا (٣٨٥) أجل الاغش في قولهم فناء ذلك أي

وإن أن يكون فناء حالا  
والعامل فيه لك (قوله  
لصفا) قال اللغوي فيه  
لفظ لا الذي منتهى لفظه  
الذي استقر على أن الاعم  
حال كونه خالصا هو  
لذكورنا ومعلوم أنه لم  
يستقر في البطلان حالة  
المفرد أي لذكورهم  
بل إنما ليس لذكورهم  
بذمهم هذا القول والجل  
منهم (قوله وأن السماوات  
صفت) لا يتبين هذا بل  
يجوز عطفها على الأرض  
على أنها مخرجة من تقدم  
والأصل والأرض جميعا  
والسماوات مخرجة

(فصل) (قوله  
والعامل حال بالخبر) فله  
الملك كور لا يقع اسم الزمان  
حالا وصاحبه اسم ذاته  
كلا يقع خبرا قاله المصنف  
في الكلام على أقسام  
الحال من الباب الرابع  
(قوله جاز أن يتعد) أراد  
بالجواز عدم الامتناع  
فيصدق بالواجب قال  
الرحمن تكرير الحال بعد إما  
واجب فوجب تكرير إما  
لما أحرب زيداً إما لأمسا  
وإما قاضا وكذلك بعد لا  
لأنها تكرر في أغلب  
لما جاز لا ركاها ولا  
ماشيا (قوله) ويحتمل  
أن يكونا جالين) قال

بنا هذا حرف وهو بادئ ذمة هـ لذيكم غم يقدم ولا ولا نصرا  
فوسط الحال وهو بادئ ذمة بين الخبر عنه وهو الضمير المنفصل والخبر به وهو لذيكم والأصل وهو لذيكم  
بأدنى ذمة وصاحب الحال الضمير المنفصل إلى الطرف وهو حرف فاعل عاذ بالاذال لمجعة وقيدنا الطرف  
والجور بالناخير ليان على الخلاف إذ لو تقدم ما من الخبر عنه نحو في الدار أو عندك جالسا زيد جاز  
التوسط بل خلاف لأن الحال تقدم على عاملها المضمن حتى إذا عمل دون حرره وذلك ظاهر والخلاف  
لتقدم جازل الحال المفرد هو الجهة المصدرية بالرواوي عاذ الطرف والجوار والجور ولا فرق في المفردة بين  
المضافة كالتقدم في البيت (و) غير المضافة (و) كقراءة ابن خنيس ما في بطون هذه الأنظم خالصة لذكورنا  
بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو ما الموصولة والخبر به وهو لذكورنا والأصل واه  
أهم ما في بطون هذه الأنظم لذكورنا خالصة لما واقع على لا جاز صاحب الحال الضمير المنفصل إلى الجار  
والجور بعد حذف الاستقراء (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات يمينه) بنصب  
مطويات على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو السموات والخبر به وهو سميت بالأصل وأهم والسموات  
ييمينه وصاحب الحال الضمير المنفصل إلى الجار والجور وفي هذا لا بد لآلة على جواز تقدم الحال على  
عاملها الطرف والجوار والجور (وهو قول الأغش) وسبق إلى ذلك لفظ (و) به الناهي في التوسيل  
وشرحوا أشار إليه في النظم بقوله. ونحوه نحو سميت استقر في (والحق) المنع وهو قول جمهور  
البصريين (و) (أن البيت) التقدم (مطلوبه وأن خالصة) في الآية الأولى (ومطويات) في الثانية  
معها لأن أصلها (و) في بطون (و) (وتبينته) طالعة مضمرة لجوار والجور قبلها على أنها حال من  
الضمير الذي في الصلة ومطويات مضمرة لقبته على أنها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة  
لأنها ليست باعتبار ما وقع عليه ما من الآية وقول البيت في قوله. فيه للبالغة كالدوابة أو مصدر  
كالعاقلة وقع موقع الخالص فيه لفظ لأن تاء المبالغة في خبر ألبه المبالغة والمصدر الثاني على وزن فاعله  
موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) (الحق أن السماوات) صفت على ضمير مستتر في قبته (و)  
لتأولها بالمعنى (لأنها بمعنى مقبوضة) والمصدر إذا كان بمعنى المنفصل يتحمل الضمير (لا) السموات  
(مبتدأ ويمينه) خبره كقوله الأغش بل يمينه (مضمرة الحال) تمتع بها (لا عاملها) أي لا عامل الحال  
(فصل) (ولقبه الحال بالخبر) في الخبر (والنصب) في التثنية (جان أن يتعد لفرق هو) كالتقدم الخبر  
والنصب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والحال قد يحى ذا تعدد هـ المفرد فاعلم وحسبه مفرد  
(فالاول) وهو أن يتعد لمفرد (كقوله

على إذا ما جئت ليل بخفية هـ زيارة يمينه رجلا حافيا)  
فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المخلوفا للتقدير على زيارة يمينه حال كون رجلان حافيا  
أي ما شيا غير متحمل ويحتمل أن يكونا جالين من باب المتكلم المجرورة بعل ورجلان يسكون الجيم وفي  
آخره نون وقد مضى بعض الأسماء فقرأ أمر جلالي بالإضافة إلى باب المتكلم وأمر به فاعلا بزيارة وحافيا  
حالا من ضمير المتكلم لرجلاني به عليه الموضح في آخره وهو موافق لما في شرح المفتاح السيد  
الجزائري فإنه قال في قوله صحت جماعة وجلان برجلاني (وليس منه) أي من تعدد الحال المفرد (نحو  
إن الله يشركي يعني مصداقا بكلمة من الله وسيد أو حصورا) لأن من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف  
عند الموضح (والتاني) وهو أن يتعد لمتعد وفيه تمصيل في نظر في الحال للتعدد (إن الله يشركي معناه

(نصرح - ٤٩ - أول) التوسل في هذا مراده عند التأمل لمصادق لأن صيغة التثنية متقدمة على وجلان حافيا  
فيتمين التوجيه الأول تأمل انتهى وفيه نظر إذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

(قوله في أوجع) قال النورسي ظاهره أن ذلك واجب والذي في الرضي أن ذلك هو الأول وجاربه وأما الحالان من القاعل والمفعول معاً فإن كانت متقن فالأول الجمع بينهما لأنه أخضر نحو لقيت جديداً راكبين ولا مانع من التفرق نحو لقيت جديداً راكباً واكباً وقال أيضاً وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يرب بها صاحب كل منهما جاز وقولهما كيفاً كان نحو لقيت هذا مصداً منحدره وإن لم يكن فالأول أن يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرًا ركباً مصداً ويجوز على حذف أن يجعل حال المفعول بجانبه ويجوز حال القاعل نحو لقيت ركباً مصداً منحدرًا والمصداً هو ذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أعزت الحالين وقدمت حال المفعول [إذ لا أقل من أن يكون أحداً الحالين بجانب صاحبه لا مصادفة بين قوله ويجوز على حذف وبين قول الحق ويجب كون الأول أي في المثال من المفعول والثانية من القاعل تقيلاً لفصل كما ذهب الهماداني حيث قال فالنظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جاز على حذف بينهما برون بعيد لأن كلام الرضي يفيد أن الأخير مما ضعف وكلام الحق يفيد أن إذا ارتكبا هذا الضعف وآخرناهما يمتنع علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الأول من الحالين الثاني اللاحق والثالثة منهما الأول والاسمين تقيلاً لفصل كما قال فليس بينهما برون بعيد بل ولا قريب انتهى وفي شرح التسهيل قدما بين ومنها بحث وهو أن مسألة الجمع مثله أي والثانية لا تدخل تحته تعدد الحال إذ الحال (٣٨٦) ثم واحدة كالخبري أو يبرون قائمون انتهى وأيضاً إذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

في أوجع) فالثنية (محمود لكم القيس والهمداني) هذا في حال مؤسسة بمعنى دأبتم (و لا أصل دأبتم دأباً) فلما اختلفا لفظاً ومعنى تبارك لا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث وأصل التذويب مرور الشيء في العمل على مادة جارية فيه (ر) الجمع (نحو ربح لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بأمره لمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى صرح بذلك بن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والأصل مسخر أو مسخر أو مسخر أو مسخرة هنا انحلت لفظاً ومعنى جمع (وإن اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كقوله مصداً منحدرًا وبتدر) الحال (الأول) من الحالين (الثاني) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثاني من الحالين الأول من الاسمين ليتصل أحد الحالين بصاحبه ولا يبدل منه إلا لقرينة <sup>بأنه لا بد من بيان</sup> بالهاء اليان يجوز أن يلف والنشر جعل الأول من أوصاف المشرور اجماً إلى الأول من الاسم والمعرفة والثاني الثاني وهو أحسن عدم من عدم الترتيب فتعجب بأنهم إنما يجوز الشر عند لو ترك بهم المعنى وأن السامع يرد كل واحد من الأسماء المتعددة إليه فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان ممنوعاً من ذلك فصداً حال من الغامر منحدرًا حال من التناء على ظهر الترتيب (قال <sup>تقدمت عليه في معنى</sup>) فردت وعاد سلوانا هواها فذا في معنى حال من سعاد ومعنى حال من التناء في ههنا وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك والمعنى أني كنت أأوسعاً متعاباً في ما ألفت من إزدياد المحترق أماً في فماد هواها سلوانا (وقد باني) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الأول للأول والثاني لثاني (إن آمن القيس كقوله) وهو أمر القيس

وكل حال راجعة إلى صاحبها فلا تعدد في الأحوال كقوله ابن الناطم في يداك يد غير ما أليف وأيضاً الجمع والثنية قائمان مقام التعدد المقترون بالمطرد وهو عند المصنف هتاليس من التعدد (قوله والأصل دأبتم ودأباً) قال الشهاب القاسمي فيه بحث إذ لو كان الأصل ودأباً بالمطرد لم يكن من تعدد الحال على مادته هو انتهى والذي أدهاه أنه ليس من التعدد إن الله يبشرك الخ لنكن

سيأتي في بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالوار ما يخلو من تحرير هذا بحث في حاشية الاقنية (قوله وإن اختلف) كان الأول اختلفا والفارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر أن يقول أي كل من لفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيد أن أفراد التضمير مع حوده على معنى بالتأويل (قوله قلت إنما يجوز الخ) أفس خبير بأن هذا لا يصلح جواباً للسؤال لأنه لم يبين سرهما ما الاصل حين ولعل في الكلام سطراً قبل قوله فإذا الفصل ويوضح ذلك قول الهماداني في شرح التسهيل بعد أن نال عن قوم أن الأول للأول والثاني لثاني قياساً على أحسن وجهي ألف والنشر وجهة الأكثرين أن فصلاً واحداً سهل من فصلين وأن النشر إنما يكون عند التثنية فهم المعنى ومثلاً هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الخجل من مرجع وهو ما ذكرنا معتقداً بأن هذا التفسير أن جعل الخلاف فيما يجعل عليه عند التردد وأما إذا ظهر المعنى ذلك أن تقدم وتؤخر كيف شئت بالتناق انتهى وقوله ومثلاً هذا الخ لعل المصنف وقد باني الخ لا صريح في أن الأول أهم من أن يكون ثم ليس أوفى لا يبدل على هذا جهته حيث سعاد شاعداً للسنة (قوله وعاد سلوانا هواها) قال النورسي ماد من أخرات كان الناقصة والسلوان لسيان الشيء وتركه وفي القاموس سلاه سلوا وسلوانا وغيروا الصياح والسرانة بالضم غرزة كانوا يقولون إذا صب عليها ماء المظفر فشربه العاشق سلاً قال فربما على سلوانة ماء مرة فلا وجديد العيش يأمى ما أسلو واسم ذلك الماء السلوان قاله في جميع الهماداني (قوله والمعنى أي الخ)

فيه رد على المفتي حيث قالوا بالتدبير ذهبا سلوة وزاد معنى هراما وهذا من نفس الزمان حيث يأخذها بعد التصور (قوله على أثرينا) أي أثر قدموا أثره بها (قوله وسلوا الخ) أي جواز بعد الحال ظاهر ما فهم سلوا جواز التمدد في وقت لا يبرأ حال من الضمير أطيب ورطبا حال من الضمير في مثله لم يمتددا لغيره بل يمتددا من كان واحدا في المفتي فلم يسلموا الجواز الذي وقع التنازل فيه فتدبر (فصل) (قوله رد) إلى الميدة قال الزرقاني أي فيزول العامل بأوجدها مثلا (٣٨٧) قالوا لا بد من بعدة مكانة عند ذكر الحال انتهى أي

في أو أرسنا كالتاس وسولا بما كانت الحال تأكيذا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فليدكرها التبعة المتقدمة لاحتاجها إلى تأويلها وفي الأرسنا ما يبعد أن تأويلهم أنهم يحصلون المنصوب بها استيلاء المفتي مما قبله منصوبا على القطع (قوله لأن التيسم نوح من الضحك) قال التهاب التاسي هذا بناء على أن التيسم والضحك بمعنى إما بناء على أن التيسم لا يخل في أوائل الضحك فهي مؤسسة انتهى وفي كون ما قاله الخارج بناء على أنها بمعنى نظر لأن الخارج جعل التيسم نوحا من الضحك والضحك أم فلا يكونان بمعنى قال الدوشري ومثل التيسم ضاحكا لاكتروا في الأرض مفسدين يقول ضد الشيء عسادا وفسودا كما يقال في طرده ملح يصلح صلاحا وفسودا وكان الأصل في مصدرهما الصلوح والفسود لأنه قياس فعل لازم مثل

(خرجت بها أملي نحر ورأنا) • هل أثرينا ذيل مرط مرحل

بلمة أوشى حال من التام في خرجت وجهه كمر حال من إلهاء الجرورة بالأمير المفتي أخرجهما من خبرها حال كوني ما شيا حال كونها جارة على أثرى نفسي ولديها ذيل مرطها ليعمل الآخر عن التام في الضمير والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من غرا أو صوف أو الحرمل ما خلا المهمة ما فيه علم (ومنع القارص وجماعة النوح الأول) وهو بعد الحال لمرمة اثنين بأن صاحب الحال إذا كان واحدا فلا يقتضي العامل إلا حالا واحدا (فتدبروا هو قوله حافيا) أي البعد (صفاء) لرجلان أو حالان من غير رجلان (فبكون حالا متداخلة لا مترادفة) وسلوا الجواز إذا كان العامل اسم مختص (برأى بعد صاحب الحال) (نحو هذا يسرا أطيب من رطبا) وفتح الكلام فيه .

(فصل) الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام مقارفة وهي الفاعل هو هذا فعل شيئا ومقدرة وهي المستقبلية فهو ادخلوها حاله من عكبة وهي الماحية فهو جاء زيد أس راكبا .

(فصل) (الحال خبر بيان مؤسنة) وتسمى مبينة أيضا لأنها تبين حيث صاحبها (وهي التي لا يستغناء عنها بدونها) أي بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستغنى عن الركوب إلا بذكر راكبا (وقد مضى) أول الباب (ومؤكدة) وهي التي يستغنى عنها بدون ذكرها وذهب القراء الجوهري السيل إلى إنكار المؤكدة وما ورد من ذلك فهو إلى المبينة الصحيح الأول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لأنها (أما) مؤكدة لعاملها فقط ومعنى فهو وأرسنا كالتاس وسولا) فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو أرسنا فقط ومعنى تواترهما في الفظة (قوله) :

أصبح مصيغا لمن أبدى لصيحت • وقولهم بول خط الجسد بالصب

فصينا حال من فاعل أصبح المستتر فيه معنى قوله أصبح الخطا ومعنى كثر انضمامي القصور المفتي وذلك لأن الحدث المستغنى عن الوصف مؤكدة للحدث المستغنى عن الفعل وأصبح بالصاد المهملة والهاء المعجمة من الإسماء وهو الإسماء الاستباح والمفتي أصبح حال كونك مصيغا لمن أظهر لصيحتك من خط الجسد بالفعل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) وبالفظة عتقت (هو قسم ضاحكا) فضا حكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لأن التبسم نوح من الضحك وهو لفظه معنونه (ولي مدبرا) فإن الإبدال نوح من التولي ويجمع هذين التوحيين قول النظم • وعامل الحال بها غدا كذا • (وأما) مؤكدة (صاحبها) فهو لأن من في الأرض كلهم جميعا (ليصباحا) من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لما لأن جميعا يدل على الإحاطة فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضح قال في المفتي وغيره وأهل النحر يرون ذكر المؤكدة لصاحبها (وأما) مؤكدة (المضمون جملة) قبلها (مطردة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها إما لبيان يقين كقول زيد معلوما أو ظروفا كأن فلان بطلا أو عظيما كقول فلان جليلا بها أو نحو كقول فلان ما غرنا فهو رأو كصاغر كأننا عبدك فقيرا إليك أو عبدا ما فلان منكمنا ملكا أو نحو غير ذلك (كريد أورك عطوفا) قاله ابن

قعد قعودا مرذوق (قوله وأما المضمون الخ) قال الذين إن فعله هل يتناول هذا الضابط نحو قوله يرونهم غاوية قلعة لأن المبتدأ في معنى المقتضى إذ تلك في معنى المضار إليه فعلمه أشهر إلى يرونهم في حارة كونها غاوية (قوله المضمون جملة) هو خبرها المضمون الموصوف أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض المتأخرين وفيه أن هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف إلى الفاعل أو المفعول هل ماض في باب المفعول المطلق (قوله كريد أورك عطوفا) مضمونه ثبوته لا برة لا يرد ويؤيده العطف شيئا كذا بخط الفاضل المذكور

وهو جنس على نفسه المضمون وعلى ما تضمنه من زائد أو ناقص (قوله لأنها مؤكدة) ولأنهم قد وردوا بمختلف ما لها فلا يعظم إليه  
 مجرد آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لما لها أو صاحبها من معنى لطيل الفاعل منع تقديمها ومقتضى التعليل  
 الذي ذكرناه الجواز غير (قوله لم يرد وجوبا) لأن الجملة كالعرض من المعلوم ولا يجمع بين العرض والمعرض قوله قد يرد  
 أحده (إلخ) إن قلت مقتضى هذا أن صاحب الحال هو المعلوم المحلوف لارجح كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لا شك أن الآخرة  
 يلزمها ملادة وقالها العطف والخبر فكأن الأب مطروقة مستفاد من قولنا زيدا برك فاستفاد من مطروقة استفاد عما يليه لذلك كان  
 مؤكدا وقال بعضهم مطروقة حال من المعلوم المحلوف وهو خبر أحده أي أثبت وليس مؤكدة لمضمون أحده إذا الإيجاب لا يدل على  
 العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التي هي كالعرض من حامل الحال وهو أحده (قوله أحق أو أحرق) وقوع في عبارة  
 غير مروية إن كانا ناسرا حتى وأحرق أو أحرق انتهى ومنه بعض أرباب الحواشي الأولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة  
 الأمر (قوله لأوله بمس) هذا (٣٨٨) لا يظهر في كل مثال وإنما يظهر إذا كانا خبرا لما كزبد في مثال المصنف وفي نحو هو زيد

مروى في ذلك قول ابن  
 خروف عما يظهر إذا كان  
 المبتدأ اسم إشارة مقرون  
 بها التثنية قوله لاستلزام  
 الأول المجرى فيه أن المجرى  
 أجمع البناء على أنه خبر  
 من الحقيقة .

(فصل)

(قوله عن الجملة وشبهها)  
 أي وليس المراد به من  
 الجملة فقط لأن المصنف  
 قاله بالظرف والمجرور  
 (قوله إذا وقع الظروف  
 وحده حالاً) كلما في  
 النسخ حالاً بصيغة المجرور  
 والظاهر حاله والتأويل  
 وقع كل منهما بأياه قوله  
 فإنهما ينطقان (قوله  
 وأما قوله تعالى فلما رآه

الناظم في شرح القظم زاد أنه في التوسيل هوذا معنا احتراز من أن يكون أحداً لا مضمون في حكم المقتضى  
 فإن الحال لا تكون حيث لا مؤكدة للجملة ولا تحتاج إلى تقدير حامل ولذلك جعل ابن مالك زيدا برك  
 مطروقة من المؤكدة لما لها على تأويل الأب بمقتضى ما لمعامل الأب عليه من معنى الاشتقاق وعاقبه الموضح  
 في هذا المثال بما في الخارج (وعلم الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المذكورة)  
 لأنها مؤكدة لما وحق المؤكدة أن يتأخر عن المؤكدة (وهي معمولة) دسيبويه (المحلوف وجوبا)  
 مقدر بعد الخبر (تقديره أحسنه نحو) كما مر فلهذا كان المبتدأ خبراً ما كان أنما المقدير أحق أو أحرق  
 وقال الزجاج في السامع هو الخبر تأوله بمسوق قال ابن خروف العاقل هو المبتدأ تضمن معنى التثنية وكلا  
 القولين ضعيف لاستلزام الأول المجرى والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة  
 فالعاقل إذا محلوف وجوبا لتزويل الجملة المذكورة منزلة قبل من القسط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :  
 وإن تؤكده جملة لغيره ما لها وانظروا يؤخر

(فصل) (وضع الحال اسماً مقرباً) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئتكم راكبا وخروفت القس  
 مكتوبا (و) يقع (ظرفا كراية الحال من السطح) لمن ظرف مكان في موضع الحال من الحال (وجارا  
 ومجرورا نحو خرج على قوم عذريته) من ذبته جاز ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر  
 فيه القائم على قانون (و) (ذات وقع الظرف فتلحق به حالاً قائما به) يتعلقان بمستتر (إن تقدير في موضع المجرور  
 (أو استقر) إن تقدير في موضع الجملة رطبه لا كثر من حال كون مستقرا أو استقر (معلومين وجوبا)  
 لكونهما كونا مطلقا أما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لمحسول على عدم التزلزل والانتقال لأنه لو كان  
 مطلقا وقدره الظرف والمجرور أن يكونا ماضيا كاستقرا فلو كانا ماضيا لم يجر أن يكونا حالين فلا يقال  
 هذا زيدا اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) وضع الحال (جملة) باسمية أو فعلية وذلك مفهوم من إطلاق قول

إلخ أي وأما مستقرا في قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله لمحسول إلخ فعناء عدم التزلزل والانتقال لا الوجود  
 والكيفية الصادق بالتزلزل لأن معنى زيد كان في الفاعل أنه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قاله إن الحمل على  
 ما ذكر لا ينافي إرادة الكون المطلق لأن العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وضع الحال جملة) قال التاج السبكي في الأشباه  
 والنظائر وقد يظهر المعنى عند وضع الجملة وضع الحال ألا ترى أن من نذر أن يستك صائما لزمه الجمع بين الاحتكاف والمضموم المندورين  
 على الصحيح ولا يفتيه الاحتكاف في نهار رمضان بخلاف ما قال وأما صائم لا يلزم الصوم وإنما نذر الاحتكاف بصفا فإذا  
 وجدت جمع إيقاع للتعدد وهو الاحتكاف لهما انتهى ولزوم الجمع في الأول خصوصية المثال لافي كل موضع يكون له الحال مفردة  
 فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما فيه فرع قضى قاله هل أن احتكف صائما لزمه ذلك قوله قاله هل أن احتكف صائما  
 لزمه الاحتكاف والصلاة لا يفتي الجمع مع أنه قيد بالحال فيما لا يفرق الجواب أن الاحتكاف مع الصوم يفتي كونه مطلوباً للخارج  
 والاحتكاف مع الصلاة لم يفتي دليل على مطلوبية في الأول يلزم الجمع بينهما من حيث أنه نظرية فوجب الوفاء بهما وفي الثاني  
 لا يلزم الجمع لأنه لو ما ليس بقربة فلا يلزمه ألا ترى أنه إذا قال هل أن احتكف صائما لزمه الاحتكاف ولغا لغيره فكذلك نظرو

الحالية في المسألة الثانية بهذا يتعلل أشكال الخطية أن الاشكال مفروض بالصوم لأن الصوم من الاشكال يجب بالنظر قبل على أنه  
 شرط ليس بالام يجب بدليل الصلاحيات انما لم يجب للصلاة كما ذكرنا فاقمته (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد في الحديث لا يبيحوا  
 الاذهب بالذهب الا ما حرماء فهو على احوال القول أي الا لا تخين حار حله من جهة التام والمقضى ومنه حرماء من الناس أخبر الله إن  
 كان يوجد معنى أصاب فإن كان معنى فعل قل فليس صالحة حالا بل مضى لا تأييا بإخبار القول لربنا يعلم أن تخطيط الامن المحل إنما لم  
 إخباره القول أو لأن الإخبار إنما يسار إليه إذا لم يصحح لكونها طلبية قال الشهاب الثاني في شرح التفسير للرازي أن الخبرية  
 تناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السيد الكشاف ما يوافقه لكن كلام المتن يخالفه وأقول ليس المتن ما يصح  
 يكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وقاية بما فيه أنه ذكر أن الجملة المترجمة لطلبية بالحالية ويبرها هنا أمور أحدها أنها تكون غير  
 خبرية الثاني أنه يجوز تصديرا بدليل الاستقبال إلى أن قالوا إنما جاز لا خبرية إن ذهبوا أن مكث لأن المتن على كل حال انتهى  
 قوله لكن في المتن الخ استنواك على قوله وأنه يجوز وقوعها حالا قال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية نفع حالا خلافا للطرزي  
 اه والتحقيق أن الكلام في الجملة الشرطية إن كان هو الجراء والشرط قبله فالجاء إن كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وإن كان إلقاء  
 في الغاية لأن معنى الخبرية المتممة للصدق والكذب فالإلقاءية بخلافها وإن كان (٣٨٩) الكلام بمجرع الشرط والجاء  
 فليس خبرية لأن الآداة

النظم . وموضع الحال بمعنى جملة . (ثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهي المتممة للصدق  
 والكذب وهذا الشرط يقع عليه لأن الحال بمثابة التصديق ولا يكون جملة إلقاءية . لأن ذلك قد  
 تنهم أن الحال لما فيه بالخبر والنمى الخبر يكون بالإلقاءية لم يلزم شبه التمسك على خبر . قلنا  
 الحال وإن كان خبرا المتداني المعنى إلا أنها ليست خبرية وتكون متاها مع ما قيد بها والإلقاء لا يخرج له  
 بل يظهر مع القيد ويدول بوجه فلا يصلح التفسير لهذا لم يقع الإلقاء شرط ولا امتناعا حاصل جواب  
 الحديث (وخط من قال) وهو الامن المحل في كتابنا المحتاج من خطه فلهذا (في قوله) هو بعض الموقنين  
 (الطلب لا يخرج من طلب) . بخلاف الطالب أن يصحرا  
 أما ترى المحل بتكرار . في الخبرية الصفاء قد أترا  
 (أن لا تأميه) أن (الواو الحال) قال في المفهوم هذا خطأ (والصواب) أن الواو (أما عاطفة) إما مصدرها  
 يسلم من أن الفعل على مصدر مترجم من الأمر المستقيم أو يمكن ذلك طلب عدم ضمر أو جملة على جملة  
 وعلى الأول فتفتح اضمر إعرابها لا بانية والخطب مثل لم تكن ولا أظفرك بالنصب وعلى الثاني  
 فالفتحة بناء التركيب ولا صل ولا تضمر بنون التوكيد الحقيقة لعدم الضرور غير لا تأميه والخطب  
 (مثل وأبديوا الله ولا تشركوا شيئا) انتهى كلامه في المتن قبل الجملة الخمسة ثم أعاد المسألة في النوع  
 ثامن من الجهة السادسة فقال ثم الأصح أن الفتحة بين فتحة اضمر إعرابها متهاول لا تأكل الحركات لشرب

فليس خبرية لأن الآداة  
 أخرجهما عن ذلك وتحررو  
 ذلك في المطول والمختصر  
 في بحث عقيد المسند  
 بالشرط ثم إن الشرطية  
 وإن أتت وجه في الخبرية  
 فيها مانع من الوقوع  
 حالا أما التصدير يعلم  
 الاستقبال على ما سيأتي  
 في كلام الفارح وأما  
 التصدير بالحرف الذي صدر  
 الكلام قال في المطول أول  
 التذييب المعلق بالجملة  
 الحالية لأن قلنا قد جمع  
 الجملة الشرطية حالا ولا

قلنا قد مضى ذلك ورحموا أنه إذا أراد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا من خبر ما أو بدا الحال من خبر جاء زيد وهو إن يسأل يسط فيكون  
 الواقع موقع الحال هو الاسم دون الشرطية وذلك لأن الشرطية ليست خبرا بالحرف المختص بصدر الكلام لا تكاد ترمط بشيء قبلها لأن  
 يكون له فضل لقررة مزيدا فتمتلك ذلك كافي الخبر والنصب فإن لم يتأتمر استثناءه عن الخبر يصرف إلى نفسه ما يقع بعده فاقية أدنى صرح  
 لذلك وكذا النصب ينته عن المنعوت من الاشتباك كالأحاد المعنوية حتى كأنها في واحد بخلاف الحال فإنها فتقطع عن صاحبها  
 انتهى وقال المصنف في الخواص قال أبو حيان بن أن يقال خبر تصبغ نفسه إن كانت التسمية غير خبرية لم يخرج لذلك وإن كانت خبرية فمتناها  
 ثابت لا متقل للمهاد ذلك وقد علم ما تقدم اشتراط الانتقال لمخرج لا شرط أن لا يكون لمعية كذا قال طالع فرد آخر بأن الذي معنى  
 من كلامه أن الانتقال خالف لا لزما انتهى من كل كلام الخارج من باب الموصول ما يقتضي أن في التسمية خلافا وأنها خبرية أو إلقاءية  
 وعلى الأول هي مستثناة منهم منها ما عليه (قوله والخبر يكون بالإلقاءية) أي من غير إخبار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الأثير  
 والسيد (قوله والصواب أنها عاطفة مثل الخ) قال اللغوي غير بمنين لجواز كونها حال ولا تأميه وبمعنى مع ولا تأميه أيضا (قوله ولا تأميه)  
 نقل المصنف هذا في الخواص من بعض الطلبة ثم قال وهذا لو صح كان حسنا ولكن لا تأميه إنما تدخل على الجملة لا المفرد وتضمر  
 طرفه وأما قوله لا تأميه بعد ذلك لا يقال لزم بكونه مفعولا لا تأميه إنما هو لا خاصة فيقال لا ترك لا لا نقل والواو للجمع  
 ولا اجتماع بين مثبت له الحكم مني عند الحكم وهذا الزم أمن من الأول لأنه يقال في رده فكيف قيل رده لا فاهر ولا كاتب

فأما على وجه آخر . فإن قيل فيه نسبة إلى غير المستعمل السبيل مصدر أظهر لأنه قيل فهو موضع النسبة إلى غيره ثم قيل  
جئت بلزاده وجاء زيد لا محرو والذى يحررني أن لا أتأخر على من يولي على نسبة من ذلك أو جهة وأن لا يحررني بلزاده في غير موضعها  
وأصل الكلام ما جئت براه فلما كان من الكلام على الوجهين . وبني قوله جعل الثاني في آخر الجملتين من يقول ما جئت براه وأراد  
أولا بنى الجملتين براه لا لبيان الجملتين براه بل لبيان أن الثاني بل لبيان ذلك بخلاف الأول وأما ما جئت براه فلا هنا نافية  
عن العامل أو مصدر بعدها العامل كما يقولون في جاء زيد محرر أن العاطف بقدر بعده عامل أو مرفعه نائب عن العامل (قوله دليل  
استقبال) قال الله تعالى يضل عن سبيلهم فلما جازى في ذلك ما جازى في عدمه صفة صائبة به على أن يكون فيها معدول لها أو لا يفسد على  
الأول فقد يفرق بين تقديم وآخره بأن البقعة إذا قدم موجودة بخلافه حال تأخيرها فليأمل ثم تأملناه فوجدنا تقديمها متعلقا  
بما في جمل الصفة لا بتقديم على الموصوف فإن الظاهر أن صفة صفة صفة ولو كان التركيب هو زيد مع صفة صائبة به فهذا كان حسنا  
(قوله وذلك ينافي الاستقبال) وأورد عليه أنه مجرد تصديرها بالحرف البالي على المحرك وما مع تحقق التثنية وأيضا إجازة الحال  
المقدورة يقتضي جواز التصدير بدليل اتصال لأن في المقدرة استقبالا فالظهير في الآية مقدرا هدايته إلى (قوله وأجيب بأن  
الاتصال الخ) هذا الجواب السيد (٣٩٠) قدس سره في حواشي المطول لكن ذكره في بحث القرآن الجملة الحالية المقدرة

البن لا بناء لا جمل نون تركب مخطو قاتن الشرح (الثاني أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال  
لأن الترخ من الحال تصحيح وتخرج مضمون ما عليها من حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال  
وأخرى بأن الحال بالمعنى الذي من بعده لها مع كلام من الآية ثلاثة ثلاث على السواء ولا يناسب الحال  
معنى الزمان المحاضر المقابل للاستقبال (الاولى لطلال فقط الحال على كل منهما اشتراكا قطعا وذلك  
لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعم الاستقبال وأجيب بأن الاتصال إذا وقع تقديرها لما في اختصاص  
بأحد الأزمنة منهم منها استقبالية تارة وإظهار ماضية تارة بالنظر إلى ذلك المقيد لا بالنظر إلى زمن التكلم كافي  
معناها الحقيقية حيث يظهر مع كلامهم في اشتراط الترخ من علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها  
لهم كونها مستقبلة بالنظر إلى ما عليها (وهذا من أهراب) كالقول (سجد من قوله تعالى إلى ذاهب  
إلى سجد من حالا) فمعلوم (أهراب) من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلا  
صحة معنى الآية أصلا وهو بالتصريف الحسن إلى الدعاب وهو في الآية قهداية وأجيب بأن هداية  
وقع بعد الدعاب الذي في قوله تعالى يعلم أيضا أن يكون فيه تنبيه كالقيد قاله الدماغي وأما قوله  
لا حرجه إن ذهبوا أن تلك الأسماء لا يخرج الشرطية فيها لا وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو  
أن لأن المعنى لا حرجه على كل حال إذا أصبح اشتراط جرمي ماضية لشي واحد قاله الثاني وقال  
المطري طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا عن الحال له بقوله جاء زيد إن سأله بمالك  
جاء زيد وهو إن سأله بمالك ويكون الحال حيث هي الجملة الاسمية الشرطية (الثالث أن تكون)

بالمعنى بقدر أن حلة ذلك  
أنها تقره من الحال  
وأخرى بنظر الافتراض  
المذكور هنا والذي في  
نسبة بالنظر إلى ذلك  
المقيد أو أكثر لم يخرج  
التقديرية تحريف وفيه  
عبارة بعد قوله كافي  
معناها الحقيقية لصا  
وليس ذلك بمسند فقد  
صرح النحاة في مباحث  
حتى يكون الفصل مستقبلا  
نظرا إلى ما قبله وإن كان  
ما حيا نظرا إلى زمان  
التكلم وعلى هذا فإذا  
قلت جاء زيد ركب

كان المفهوم منه أن الركوب ماض بالنسبة إلى الجمل متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لما عليها وإذا دخلت عليه قد  
قربه من زمان الجمل وتلهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجمل لكنه قارنه دواجا وإذا قلت جاني  
زيد يركب دل على كون الركوب في حال الجمل وحيث يظهر مع كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تخرید الجملة الواقعة حالا  
من علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها لهم كونها مستقبلة بالقبس إلى ما عليها ويظهر أيضا مع ما ذكره السخاوي من أن ذلك  
إذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا إن كانت الكتابة قد انقضت على حال الجمل لا حال التكلم ويحوز أن يكون  
حالا إذا صرح في الكتابة وقد مضى منها جزء لأنه مكتسب بها معنى في حال الجمل وحيث يرجع كلامه إلى ما ذكرناه وأنه إذا  
وجدت لكلام أخيك محلا فلا تضمن على نفسك فتنقل من أن أخاك خاتكاه ورد عليه الجليل الحواشي (قوله فما جازى وقوع الشرطية  
فيه حالا) اتهم أنها لا تقع حالا في غيره وذلك إذا كانت شرطية فقط ومعنى لأن حاصل قوله لأن المعنى الخ أن الشرطية في القول  
الذي كور شرطية فقط لا معنى ومنه السبوط ما علقه وهذا ظاهر في أن الشرطية داخلة في الخبرية وإلا فكان للاتفاق أن يورد  
القول الذي كور على اشتراط الخبرية من الجواب الذي كور الجواب عنه بأن الشرطية فيه خبرية بمعنى (قوله وقال المطري الخ) كلام  
المطري سلم في كل شرطية لا في الشرطية فقط كان القول الذي كور أيضا فالمطري لم يقل ما ذكره لتصدير الشرطية بدليل الاستقبال بل

تصديقاً. بالحرف المختص بالصناعة كما مر عن المختار (قوله ما بالروايع) قال انه نوسري ونظر ما تفرق بين الحال والخبر حيث يجوز والى  
 الخبر الربط بالاشارة فمرعوا ذلك ما وصل النسخ كالجواب والحال فينا من ذلك كذا اه وكان يصح أن يزيد بعد قوله حيث يجوز والى  
 ومنه الربط بالروايع باب المبتدأ ويجوز الربط به من قوله من النسخ مع ما لا يخفى من هنا أن الجملة الواقعة تحتها لا يراد بها  
 إلا الضمير موقوفاً به أو مقدرها واحم أن الاشياء التي تحتاج إلى رابط أحد طرفيها في الخبر وحالها في الربط عطف ولعل المرجح إلى السماع  
 بخلافه التفرق بينها فونه شرط افتاد بين أن ذكر في الجملة السابقة ما له محل من المبنى ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون بإعادة  
 صاحب الحال بمناه فاه يجوز في قوله . ذكر شرط الخبر على شرطين . وقد نهلنا من النسخة السرية أن يكون جهة وقد نهلنا حالاً  
 وربطها ما ذكر فراجع (قوله اضبطوا بعضكم لبعض) قال انه نوسري نوقت بعضهم في جعل هذه الجملة حالاً فإن التعداد ليس  
 مفارقاً للربط ولا يصح جعلها حالاً مقصورة لأن المقصر لعل صاحبها هو المراد لا يقدر ان المعاد اقتراما إذا لم يخص الخطاب بهما فالأمر  
 واضح قال بعضهم يمكن أن يكون الحال مقارناً للتعداد بينهما بفارق باعتبار عاملها من التدرية التي كالند (قوله أو بالروايع فقط) أي  
 خلافاً لابن جني في قوله لا بد من الضمير وأنه إذا قيل جازي هو الجنس طالما لا بد أن يقدر طالما وقد عبيته قال انه نوسري ولو الحال  
 بهما إذا قال ابن جني في ألفيته: كيف الاستغناء عن أحوال . لو ان في تقديره إذا فقال (٣٩١) فإذا قلت بما يزيد والضمس طالما

الجملة (مرتبطة إما بالروايع والضمير) مع التثنية الربط (بمجرد) ألم زل إلى الذين (خرجوا من ديارهم يوم الوب)  
 حذر الموت لجملة م الوب حال من الروايع خرجوا من ديارهم الربط بالروايع والضمير وهو م (أو بالضمير  
 فقط دون الروايع) فهو اضبطوا بعضكم لبعض (قوله منكم مبتدأ خبر مولى به من متعلق بمذروا جملة  
 حال من الروايع اضبطوا (أي متعديين) يضل بعضكم بعضاً من مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم  
 والخطاب لأدم وخزاه بديل احبطا بها جميعاً وجمع ضميرها لأنها أصلاً بشر فكأنها جميع  
 الجنس وقيل الضمير لها لا يلبس والخبر صحيح الاشارة الأولى (أو) مرتبطة (بالروايع فقط) دون الضمير  
 (مورثاً) كذا الدن هو نحن صلبة ونحن صلبة من الدن مرتبطة بالروايع فقط ولا دخل لمن  
 في الربط لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال وإنما جعلت الوتر في باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع  
 والمرحى اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (بموجب الروايع) من ضمير أحد ما أن يفقد الضمير نحو  
 جازييد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) متبعة (نحو لم تزلوني  
 ولقد تلبون) أي رسول الله إليكم لجملة تلبون حال من الروايع في تلبوني وهي مفعولة للإمارة فإن قد  
 لتحقيق العلم والمعلم بلبونه بوجوب تلبونه من حيث كونه في الروايع (أو تمتنع) الروايع (في سبع صور  
 إحداها الواقعة بعد عطف) حالاً على حال كما قال المرادى (نحو جازييداً بيانا أو م قالون) جملة  
 م قالون من القبلة حال معطوفة على بيانا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها هذا بنا حال كونهم  
 باثنين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو ومه لكون كراية اجتماع حرفي عطف صورة الصورة (الثانية)

فالمعنى جازييد وقد طلعت  
 الشمس . قال بعضهم فإن  
 قيل الحال وحصل بين  
 هيئة القائل أو المفعول  
 فكيف ذلك والضمس  
 طالما قيل التقدير موافقاً  
 لطرح القسم اه  
 (تلييه) مثل ابن القاسم  
 لما هو مرتبط بالروايع فقط  
 بقوله تعالى والذين  
 يرمون أزواجهم ولم يكن  
 لهم شهادة إلا أنفسهم قال  
 الشهاب القاسمي لك أن  
 تقول ههنا الضمير أيضاً  
 وهو الحساء فلم لا يقال هذا  
 الضمير ليس قائم الذي الحال

وهو وار يرمون بل لمعه لا يا تقول فذا عند الضمير على هذا الوجه إذ مثل ما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أو لم يرح إليه شيء  
 والجواب أن صاحب الحال لا أزواج أي النساء لا أو يرمون ضمير لم تزل أزواج (قوله جملة ونحن صلبة حال من الدن) أي فهي  
 حال من فاعل أكلهم يصح أن تكون حالاً من مفعولهم والضمير المنصوب يصح أن تكون حالاً منها (قوله أن يفقد الضمير) أي  
 لفظاً وتقديراً إذ قد يفتقر من الضمير لفظاً ويكون مقدرها نحو سموت بالبر فقيز يرمي أي منه (قوله نحو جازييد ما طلعت الشمس) وذلك  
 قوله . نصف النهار الماء غامره . حذف الروايع والأصل والماء غامر موهي مقدر قرآن أو م كلام القليل خلافاً (قوله قبل قد)  
 لم يعمل الخارج بوجوبها هنا (قوله متبعا) تصريح بما علم من شرط قد لا اختصاصاً بالثبوت كما في المتي تقولهم قد لا يكون ليس  
 بهرب (قوله لم تزلوني وقد تلبون) جعل السد في شرحه على التنخيص هذه الآية بما حذف فيه المبتدأ أي وأنتم تلبون فهي من  
 أفراد قول الناظم يرمون أزواجهم بعد ما أتوا مبتدأ (قوله في سبع صور) ذكر السد في الكلام على قوله له إلى قل إن يظنوا ما في صدوركم  
 الآية أنهم يحققوا الاستعمال دخول الروايع على الجملة الخالية إلى تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عطف) فيه اعتراف بأن  
 الواقعة بعد عطف حال لا معطوفة عطف سبق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في مسألة تعدد الحال وصرح بظاهر الخبر ومما تلييه  
 على ذلك (قوله اجتماع حرفي عطف صورة) إما قبل صورة لأن الروايع ليس ما قلنا إنما هي على صورتها لكونها على أصلها العطف

قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الإغشوى ولعل على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعملت لربط الحال بعاملها كما أن الفاعل  
أصلها العطف ثم استعملت لربط الجواز بالشرط (قوله المضمون لجملة) خرج المزمرة لعاملها فإنها تقتضيان بالواو نحو قوله تعالى ثم توليت  
إلا قليلا منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستلزمه أن الحال المزمرة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة  
لكن أورد على المثال أن الحق (٣٩٣) هو التابحق نفس الأمر أم من أن يقع فيه شك في الظاهر أو لا فالحال فيه مؤسسة لا مزمرة

(قوله يجوز بالواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد إلا نحو ولما كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناطم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الأمرين جائزين ومثل الواو بمراد من ذكرها فاستغنى ولا يلزم أن لا يتبعها بالتحليل قال السعدفتكون لا لأن يكون الهمي ثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون الواو لئلا اه وسيأتي للمخرج في باب نوني التركيب نحو ولكن قال في السبيل أنها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأنها لا تتبعان ونقل القسري في حرائش المعقول عن أبي البقاء احتمال أن لا نافية وحذف نون الرفع والنون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال أنها لنون الخفيفة على مذهب يونس أو أن لا نافية والواو للعطف وصرح عطف الخبر على الأمر لا خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه في قوله تعالى لا تعبدوا إلا الله (قوله أكسبه الورق الخ) قال أبو حيان معنى هذا البيت أن القتل فيه هذا الخبر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يمتنع إليه ثم صار بعد ذلك بمورده للورق وهي القصة مشهورة معروفة (قوله المنى بما) مثلها لا وأما المنى بل فلا يصح وقوعها حالا لأنها دليل الاستقبال والمنى لم ولما ماض معنى فلا يهبط اسم الفاعل ولذا جاز له الوجهان كما في التلخيص

الحال (المزمرة لمضمون لجملة) نعم (هو هو الحق لا شك به وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جعل لا شك فيمولا لا ريب فيه حال مزمرة لمضمون لجملة قبلها وكما لا يدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لأن المزمرة نفس المزمرة لا هي فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (الثالثة المباحية لا لا) لإيهائية (هو) وما يأتيهم من رسول (إلا كانوا به يستهزئون) جملة كإيهائية يستهزئون حاسن الله والميم في يأتيهم ولا يقتضيان بالواو عند ابن مالك وصرح شارح ألف بجزء الواو وتركها فيها إذا كان للماض تاليا إلا كقولهم :

بسم الله الرحمن الرحيم لم أمر نائبة إلا وكان لمرتاح بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضى المجرى بالواو نحو لا ضربت ذهب أو مكث) جملة ذهب حال من الماء وهي متلوة بأو ولا يقتضيان بالواو لأنها في تقدير شرط أي إن ذهب إن مكث وعمل الشرط لا يقتضيان بالواو فكذلك ما كان في تقدير الصورة (الخامسة المضارع الماضى بالواو نحو ما لنا لا نؤم باقة) جملة نؤم باقة حال من الضمير المجرى باللام ولم يقتضيان بالواو لأن المضارع الماضى لا يمتنع اسم الفاعل المضارع إليه غير فاجرى جرمي الاستعانة عن الواو إلا ترى أن معناه ما لك عهد وميثاقا لا يقال ما لنا وعهد مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤم باقة ابن مالك شرح لكايه جعل ابن الناطم ترك الواو قبل لا أكثرها وألغى على معنى الواو قول مالك بن ربيعة : هـ وكسب ولا يهوى الرجب هـ وقول مسكين الهامسي

أكسبه الورق الخبز أبا ولقد كان ولا يدعى لأب

الصورة (السادسة المضارع الماضى بما كقولهم :

عهدتك ما نصبر ولا نكف عيبه فإلك بعد العيب صبا متيا)

أنفذه ابن مالك في شرح التيسير جملة نصبر حال من إلك فإلك عهدتك ولم يقتضيان بالواو ولما تقدم في لا وصبا حال والمضى كسب حالة الصبا عهد له وحرفت على حالة التيسير خذ لا هي أو كان مفتوحا الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت بالمجرى من قد) كقولهم تعالى ولا تبئن تستكثر جملة تستكثر حال من فاعل تبئن المستتر ولم يقتضيان بالواو لأنه يهبط اسم الفاعل في الواو والمضى بالواو لا يدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه وإليه أشار الناطم بقوله :

وذاك بعد بمضارع ثبت حوت طمها ومن الواو عطف

وأما نحو قوله ( وهو منزهة القيسى :

( علقها حرسا و قتل قومها ) زحما لعمر أريك ليس بمرحوم

جملة وأقل قوله حال من أقال علقها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في قهرجها (لقليل ضرر وقيل الواو ماضية) لا وأو الحال (والمضارع مؤول بالماضى) والتقدير قتلها قومها بعدل عن لفظ الماضى إلى لفظ المضارع قصدا حكاه الحال الماضية ومعناها أن يفرح ما كان في الزمن الماضى واقفا في هذا الزمان فيجوز عطف بلفظ المضارع وهذا القول ملبس في التلخيص لبيان ذلك

الخبر الذي في معناه في قوله تعالى لا تعبدوا إلا الله (قوله أكسبه الورق الخ) قال أبو حيان معنى هذا البيت أن القتل فيه هذا الخبر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يمتنع إليه ثم صار بعد ذلك بمورده للورق وهي القصة مشهورة معروفة (قوله المنى بما) مثلها لا وأما المنى بل فلا يصح وقوعها حالا لأنها دليل الاستقبال والمنى لم ولما ماض معنى فلا يهبط اسم الفاعل ولذا جاز له الوجهان كما في التلخيص

(فصل) قوله وقد حذف عامل الحال ) لان له نوصري قال لجلال السجود على وجهه اذ كان في حاله اذا كان في حاله او جروا  
 او اسم اشارت له بذلك فلا يجوز حذفه منهم ولا يحذفه اه وانزل من الخلق وابن مالك ما يقتضي أن حرف التثنية يعمل عطفا  
 فتشمل له ثم انه محتمل أن يعمل الحال للاثنا احوال جواز الحذف وجوبه وجوب (٣٩٣) الا ذكر (قوله او جواب نق

نحو بل قادرين) قال  
 النوصري قد يقال بل  
 هو جواب للاستفهام في  
 قوله . اي حسب الإنسان  
 ان لن نجعل عظامه .  
 (قاعدة) يجوز حذف  
 الحال وهذا هو الأصل  
 وقد يرضى لها ما يمنع منه  
 ككونها جوابا لنحو راكبا  
 لمن قال كيف جئت أو  
 منها عنها نحو ولا تمشي  
 الأرض من حوا ولا تقربوا  
 الصلاة وأنتم سكارى أو  
 متصدوا المحصر فيها هو  
 ما جاء في زيد إلا راكبا اه  
 وفي المتن فلا عن أي  
 الحسن أن الحال لا تذكر  
 (قوله بتدريج) البناء  
 يبنى مع متعلقها اذ يولد  
 أو نقص (قوله قال أبو  
 البقاء) في الحكم مقتضى  
 هذا يبنى صاعدا بالقاء  
 ويجوز ثم يبدلها ولا يجوز  
 الزاوي قال ابن جني هو  
 منصوب على الحال  
 المؤكدة أي ونوراه ومن  
 المعلوم أنه إذا زاد لم يكن  
 إلا صاعدا كذا قال  
 بعضهم وفيه ما لا يفتي  
 فليتأمل (قوله لتدريج)  
 أي تفريع ولوم والحال  
 قيد الوصف المربوع به

الجميع عبد القاهر (وقيل هي راء الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي رأيا أقتل) قوله  
 والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في لفظ طاب :

وذا في أو بعد ما أو مبتدأ . له المضارع اجعلن مستندا

وعلقها بين الفعلين ليرى ما جازع المبتدأ والراء ووجها بفتح الزاوي واليمين المهمة مصدر ذه  
 بكسر الهمزة يرم بفتحها ووجها بفتح أي طمع بطمع طمعا كفتح مخرج نرجا والمزعم المظمع .

(فصل) (وقد يحذف عامل الحال) إذا كان محلا (جوازا) لدليل على كونه له صفة لا صفة لا  
 (وقوله) (القادم من حج ما جروا أو) دليل (مفاتي) كأن يقع في جواب استهزاء كقولك راكبا لمن قال

لك كيف جئت أو جواب بل (نحو بل قادرين) أو جواب شرط نحو (فإن ختم فرجالا أو ركبانا) فلهذا  
 أحوال منصوبة يعمل محذوف جوازا فرادى منصوب (بإحصاء ناسهرو) ما جروا منصوب بإضمار

(وجهمهون) قادرين منصوب بإضمار (بصمهوا) رجلا منصوب بإضمار (صلوا) ولو قيل لساير  
 راشدا ودرجته ما جروا ونجدها قادرين وصلوا رجلا لجاز ولكن اقتران متبعية (ووجها بفتحها

في أربع صور) (أحدها) السادة من الخبر (نحو خبر يزيد إذا ما) هو الأصل حاصل إذا كان قائما أو ضربه  
 قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لحال من يجمع بين العوض والموض (و) الثانية الحال

المؤكد متضمنون جملة قبلها (نحو زيد أورك عطفا) هو الأصل لا يجوز ذكره لتزول الجملة قبله منزلة  
 البدل من اللفظ (و) ما كان الصورتان (قد مضت) لا لا وفي باب المبتدأ والثانية نرى هنا (و) الصورة

الثالثة هي (التي بين بها اذ يولد) في المقدار (أو نقص) في (تدريج) فيها قال أول (كتصديق بدينار  
 فصاعدا) والثاني هو (اشترى بدينار فصاعدا) فصار ساعدا لا بوجه آخر فصار ساعدا عليها حذف عامل

قد حذف وبنى صاعدا من حذف الإخبار على الأصل لا بغيره الأصل تصديق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا  
 واشترى بدينار فاصط المفقري به صاعدا قال كسب التفتيش لا يجوز حذف من كسب السلف إلا القاء (و)

الصورة الرابعة (ما ذكر) بدلا من اللفظ بالتفصيل (تدريج نحو أنا) وقد قدمنا (و) أن لا يثبت على  
 حال أن يعميا مرهون قيسيا أخرى) فقام حال منصوبة بفعل محذوف جوابا (أي أوجد) أو تميميلو قيسيا

حالان منصوبان بفعل محذوف جوابا أي (أتحولوا) بحذف (سما على غير ذلك نحو منيتا لك) فوحيث  
 حال منتهية للتأسيس والتأكيده منصوبة بفعل محذوف (أي بعد ذلك الخبر منيتا) على التأسيس (أو عنك)

ذلك (منيتا) على التأكيده وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه ما نصب منيتا لأنه ذكر إن غيرها  
 أصابه إنسان فقلع منيتا كأيك قلت ببيتك منيتا أو سألك ذلك منيتا اه حذف الفعل وقام حال

مقامه قاله ابن الجوزي وصا بتخفيف التثنية وبالهمز ويقال من بها كعلم يعلم وعقل عجز كطرف  
 يظرف وإلى حذف عامل الحال أشار الناطق بقوله :

والحال قد حذف ما فيها عمل . وبعض ما يحذف ذكره حظل أي منع  
 (هذا باب التثنية)

وهو في الأصل مصدرين إذا خلص شيئا من شيء ففرقه بين متعلقين وهو قوله في الاسم المميز تمييز جاز من  
 (٥٥ - تصريح - أول) والمرة قيد نفس التوزيع (قوله أن يعميا مرة الخ) كذا مثل الوعدي قال المصنف  
 في الحوائج وفيه نظر لأنه لم يرد أنه يحول في حالة كونه نهييا بل أنه يحول هذا التحول المخصوص من التسمية إلى التسمية فهو مصدر  
 لا حال وهو ملحق بغيره (هذا باب التثنية) (قوله جاز) قال النوصري أي لنرى وإن كان هو حقيقة هو لغة

(قوله على اسم الفاعل) قال النوشري لو قال بذله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضاً هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم  
 (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيبنا الحلبي لعل المراد به كانه حقاً أن طالعاً فيه الطالع والناجم فعدل عنه إلى الطالع والناجم اه ولا أدري  
 ما الخوج إلى هذا وأي خفاء في كلام الفارح فإذ بقوله كالمطلع الخ أي وأيهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما نطق به العبارة (قوله لإيهام  
 الخ) قال النوشري ضمن معنى مزبلاً وخرج من هذا الحد التمييز لمؤكد بأنه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعاً ومراده بمن من اليباية  
 كما يصرح به وهي التي يكون جروها عين المبين بل هو هذا لا يجوز جرميزاً أحد عشر لعدم صدقه على الأحده عشر ولا جرم تمييز ونحو طاب  
 زيد نفساً إذ النفس ليس زيدا وكذا علماء دار الأبروة وعلى حد هذه التميزات ليست بمعنى من اليباية فلا يكون منطبقاً عليها فلا يكون  
 منسكباً وقال بعضهم هذا التعريف غير صالح إذ منه ما ليس بمعنى من كذا به زيد نفساً ومررت برجل حسن أو حسن وجهها وأنصاعاً على  
 مزلاً اه قوله ضمن مبين أي لا يردده باللام وهو متعمد بنفسه وقد يقال اللام للقرينة لأن مبيناً عاملاً بالقرينة من العمل وقوله  
 وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لأن التعريف كما قال الشهاب النحوي مشمول للمؤكد لأنه بمعنى من مبين على وجه التأكيد لكن ذلك  
 المصنف إن قوله مبين اقتضى أنه لا يكون مؤكداً وهو قول سيبويه وقد نبهنا ذلك في الحواشي على أن المصنف كان ناظم لم يشرعنا في هذا  
 الباب لكون التمييز مؤكداً فلهما تبعاً يديره وقوله ومراده من ذلك قوله وقال بعضهم كلام القاري رأيتاه في قوله فلهذه التميزات الخ  
 هييب فسيأتي في كلام الفارح من المصنف ما يردده مواعظ أن قول المصنف مبين بالرفع صفة لاسم بدليل أنه جعله مبيهاً في فصل ثالثاً  
 ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك (٣٩٤) بل فليد الفاعل المذكور كالأجنبي وكان الظاهر حينئذ أن يقول اليباية للحصول للعرض

إطلاق المصدر على اسم العمل كالصنع والجمع على اسم الفاعل والناجم قاله أبو البقاء (في التمييز) من الاصطلاح  
 (اسم نكرة بمعنى من مبين لإيهام اسم أو) اسم (نسبة) وإلى ذلك أشار النظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة  
 (طرح بالفصل الأول) وهو نكرة لمحة بالمفعول به (محمود بحسن وجهه) بالنسبة لأن فيه ما في حسن  
 وجهها إلا التذكير فلا يكون تمييزاً لعدم نكرة (وقد مضى) في باب المعرفة بالأداة (أد قوله) وهو ورثيد  
 البعري رأيتك لما أن عرفت وجهها (صدقت وطبعت النفس) باقيس من عمرو  
 (محمول على زيادة ال) عند البصريين كما زيدت له بعد أم عمرو عن أسيرها (وخالف في ذلك  
 الكوفيون وابن الطراوة والجلال وغيرهم من سكنة نحو ما أولاه (و) خرج (ب) الفصل (الثاني)  
 وهو بمعنى من (الحال) وهو جمل (في حال كذا) لا بمعنى من (و) خرج (ب) الفصل  
 (الثالث) وهو مبين لإيهام (الاستفهام) لا التبرئة (محمولاً على رجل) ثاني مفعولي استغفر (محمولاً  
 على من استغفر الله ذنباً) ليس هو (ب) الفصل (الثاني) رب العباد إليه الرجوع والعمل  
 (فإيهاماً) أي رجلاً ودنياً (وإن كان على معنى من) دليل على افتقارهما إلى نحو لا من رجل واستغفر الله من  
 (ب) (لكنها) أي من (ليست أفعالاً) فلا يكونان مسند (ب) (في الأول) وهو لا رجل (للاستغراق)  
 المجلس ولذلك بي اسم لا مع (في الثالث) وهو استغفر الله ذنباً (للاستغفار) كأنه لما أراد الاستغفار ابتداءً

من إخراج ما خرج قوله  
 مبين الخ وهو المقصود  
 من التعريف كما يفيد  
 كلامه لكن قوله الآن  
 فإنها وإن كان على معنى  
 من لكنها ليست فيهما  
 للبيان قد يورم بظاها أن  
 قوله عامين بالجر صفة  
 لمن ومن ثم قال الفارح  
 في إعراب الآية أنه  
 وقع في التوضيح ما يفيد  
 أن قول الناظم مبين  
 بالجر وقد علمت أن  
 جعله فصلاً ثالثاً ياباه

وأما قوله الآن فالمراد منه لازمه وهو أن الاسم لا يكونان مبيين كما أشد إليه الفارح فيما سيأتي وبعبارة المصنف في الحواشي  
 قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنباً فإيهاماً وإن كانا على معنى من لكن لم يثبت فيهما لبيان شيء مهم شبهتهما اثبتت  
 وهي أحسن من كلامه هنا (قوله طرح بالفصل الأول) قال شيبنا الحلبي لم يخرج ما لم وكان حقه أن يخرج به هو الاسم كالجمل  
 والظرف فإن كلاهما لا يقع تمييزاً وذلك أحدهما ائرق فيه الحال والتمييز فانظر المعنى اه وفي قوله وكان حقه أن يخرج الخ  
 نظر لأن الأجناس ليس من شأنها الإخراج لم يصح الإخراج بالجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه  
 وفي تحفته هنا نظر فأمثل (قوله محمولاً على رجل) يخرج به أيضاً المهم (قوله استغفر الله ذنباً) قال الشهاب النحوي لقائل أن يقول قد عدوا  
 السنين من المحدثات فما المانع هنا أن تكون قد عدت القمل إلى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفي المعنى بعد أن ذكر أن ما يتعدى به  
 القاصر الصوغ على استعمال وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى النج محمولاً على الكتاب واستغفرت الله الذنب وإنما جاز استغفرت  
 الله من الذنب لعدم معنى استلزامه استعمال على أصله لم يجر فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن صفور وأما قولنا أكرم  
 أن استغفر من باب اختار له فود (قوله ولذلك بي اسم لا معها) اعترض بأن بنينا مع لا إنما هو لتضمنه معنى من التي هي في الواقع  
 لا استغراق المجلس فليس استغراق المجلس هو المقصود لبناء إنما تقتضي له تضمن معنى الخرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد  
 الاستغفار الخ) قال النوشري كلام فيه تأمل والظاهر أن معنى الكلام إن الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب

والجانب الثاني فإنه قال قوله لا يشاء فالحق استغراقه مبتدأ للظن من ذهبه فيه صورة إجماعية كون الظن مقبولا من ذهب  
 فالأول أن جعل ذبا نصبا على نوع الخاتمة (الوجه الثاني المراد بالحق) هذا يقتضي شاء التقييد على ما قررناه في باب البناء من الفرق بين  
 التضمن البناء والتضمنين الذي لا يقتضيه بأن الأول هو الذي يكون مع الاسم عاملا لمن الحرف وليس الحرف ملاحظا بطلان الثاني  
 قوله الذي يكون الحرف فيه ملاحظا يقتضي أن المراد بقوله بمعنى من من اليباية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين معنى الخ لا سيما أنه  
 لا فائدة فيه لإغناء قوله بمعنى من عنه فالأول أن يكون المراد به معنى من المطلق القائل للاجتماع والاستغراق حيث يكون عاملا لا  
 وحل واستغراقا ذبا فيحتاج إلى آخر اجتمعا بقوله بين الخ لم يبد من قيد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه بياضا حرف عن  
 خبره ولا تأويل فلا يرد أن معنى من المطلق شامل لمن لا يصح إخراج الحال بقوله بمعنى من وقد أخرجوه به لأن كونه من بمعنى خبر  
 مشهور وبعض شواهد مؤول لا يقال قوله بين ألام تخيم التقييد إلى هذين القسمين وهو لا يستغنى من قوله بمعنى من لا تأويل هذا  
 حكم من أحكام التقييد لا تتوقف عليه حقيقة ولم يجعل للنصف الفرض متعلقا بل إخراج (٣٩٥) ما ذكر لا يقال الاحتياج إلى قوله

بين الخ نظر إلى عموم  
 قوله بمعنى من وإن أريد  
 منها اليباية لأن المراد  
 لا بدع الإيراد لا تأويل  
 كان اللان حيثلو صلتها  
 بما يوضح المراد هو قولنا  
 اليباية فإنه الظاهر  
 حيثلو مع اختصاره ثم كون  
 من إلى التقييد بمشأها  
 يبابية هو ما ذهب إليه  
 للنصف في معنى من  
 الظاهرة مع التقييد والتبادر  
 أن الظاهرة هي المقيدة  
 وقيل أن الظاهر يقتضي  
 وقيل رابعة ولي التيسيل  
 أن التقييد على معنى من  
 الجنسية قال القاموس  
 المراد بها اليباية أو  
 الاستغرافية وأخرج في

منه بالجانب الثاني وهو الأول وترك الجانب الأول الذي لا يبايى لكونه غير محدود لكانه قال استغراق  
 أنه مبتدأ من أول الذنب إلى ما لا يتناهى قال الموضح على القولين وليس المراد من قوله في التقييد بمعنى من  
 أن يكون من مقدور قلبه لا يخرج عنه المحول من القائل والمقول وللبتداء وتبيين الصدور كما المراد أن  
 الاسم جزء تبيين المجلس كإيجاد من الهيئة فجلس لأن ثم من مقدرة اه (وحكم التقييد بالنصب)  
 لأنه من القضاة (والنصب لبيان الاسم هو ذلك الاسم المهم) واختلف في صحة إجماله مع أنه جازم  
 قبل شبه باسم القائل لأنه طالب لمن المعنى (كعشرين درهما) فإنه شبه بهما من ذيها ودخل  
 ريتا فإنه شبه بهما من ذيها في الإسماء والطلب المعنوي ووجود ما به الظاهر هو الترتيب والتوابع قبل  
 شبه بأفعل من ذلك على حاشى مربعة فإن الفعل أصل لاسم القائل لأنه يصل متندا وغير متند  
 واسم القائل لا يصل إلا مستند وهو أصل للصفة النسبية لأنه يصل إلى السبب والآخرى لا يصل إلا  
 السبب دون الآخرى وهو أصل لأفعل من لا يرفع الظاهر وهو لا يرفع إلا مستند واحد وهو أصل  
 للظاير لأنه يحصل الظهور وهو لا يحصل إلا بحال القوم لأن حال القوم على ما هوه أنه أول  
 (والناصب لبيان النسبة) عند سببه والمأذون المرفوع من السبب (المختص بفعل أو شبهه) فالفعل (كطالب  
 زيد نفسا) ففعل منصوب بطالب (و) شبه الفعل بحرف طيب (أو) ففعل منصوب بطيب وهو صفة  
 مضافة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم (بمنصب تقييداً بما قد فسر) فإنه  
 يقتضي أن التقييد ينصب بما قد فسر مساو كان فسر الإجماع أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادى  
 بأن التقييد لما رفع إجماع نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكانه رفع الإجماع عنه فمخرج هذا  
 الاعتبار نصب قوله بما قد فسر وذهب قوم إلى أن العامل في معنى النسبة هو الجملة التي انتصب عن  
 تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن مسعود ونسب إلى الفضل بن الوليد أن النظم صرح في  
 غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل خلف كلامه على ما اختاره ابن مسعود.

التيسيل اسم لا بقوله لعدة (قوله وحكم التقييد بالنصب) قال القاموس أي حكه الأصل النصب وإلا فقد يأتي أن الجر حكمة (قوله  
 واختلف في صحة إجماله) أي في توجيه ذلك (قوله لأنه طالب لمن المعنى) قال شيخنا الخليلي في أن هذا هو قول اسم المحول للمعنى  
 المحولين والصفة المضافة وأقل التخصيل وأمثلة المباعدة اه وأقول نعم هو موجود في كل عامل طالب لمفعوله ولكن لا يحتاج إليه  
 ويعمل عليه إلا عند الحاجة وهو الجرد أو أما المستغنى المذكورة فنية عنه ثم لا أدري وجه نصبه باسم المحول بالمعنى لأنهم قد  
 (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في السند للفرق مثل هذا أو المركب هو ليس وليسون لعدة فقال المصنف في الخواص الناصب المقيد  
 والأصل ليس لسياح وليسون لعدة وقد يقال السدان ككلمة واحدة ولا تقدر وليس هذا بأبعد من جازم يدر أن هو والمقتلان اه  
 ويريد هذا أحد عشر كوكبا لا يظهر فيه تقدير إلا أن يخلص السدل بالمركب المطلوب (قوله من فعل أو شبهه) الظاهر لو كان المستند جامدا  
 نحو هذا أبوك حنوا ما ناصب التقييد (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أوجب أيضا بأن قوله النصب بأفعل وقوله وفاعل  
 التقييد الخ وقوله والفعل هو التصريف بدله على أن العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا.

(فصل) (قوله رطل دينا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنعة والظاهر أنه حيثئذ مجاز (قوله إما مساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة ينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قيس الأرض وأما صطلا حافة مال بعضهم المساحة طلب كيان في السطح والجسم من أمثال مربع المقدار المسوح به أو مكعب أي مربع المقدار المسوح به من الجديان والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصب أو غيرها ذلك والكيفية والمقدار والسطح والجسم والمرجع مطبوعة عند باب المساحة وغيره رقوقه في التعريف ما في السطح أو الجسم يخرج عنه طلب ما في الخط من الأجزاء ولعلهم لم يمتثلوا بإدعائه لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر أن المراد بالجسم الواقع (٣٩٦) في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليسي فليتأمل (قوله ما يقصه لمقدار) لعل المراد أنه يعرف

(الحصل) (والاسم المهم أربعة أوضاع أحدها العدد) وهو قسيمان صريح وركابة فالصريح (كما حد عشر كوكبا) والركابة ككم الاستفهامية نحو ككم ما ملكك وقدم الاسم على النسبة لأن المفرد مدم على المركب وقدم العدد لأنه أولى بالتقدير لوجه واحد مما به غير المقادير نحو واحد عشر وطلا أو شبر أو قفرا ولا يعكس والثاني أنه واجب النصب ذكرها في شرح الكافية وأفراد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جهتها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار ما لم تزد حقيقة بل مقداره حتى أنه يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك لا ترى أنك تحول عددي مقدار رطل دينا ولا تقول عددي مقدار عشرين رطلا قاله الموضح في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف مقدار الشيء وبمنهم ثلاثة أقسام لأنه (إما مساحة كقصر أو ضا) وذراع سجا (أو كيل كعمود بر) ووقع في شرح لمع ابن جن لابن النقاء ومن المصروح عددي قفرا أو شبرا لأن القفزة مارة عن ضرب قصتي عشر قصات في حرف الحساب هو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أروون كسوين هسلا) وقمر (وهو ثلثية ساء) بتخفيف النون والقصر (كصا) والمراد بالوزن يعرف ما يقادير الموزون فيقال في ثلثيته متوان كما يقال في ثلثيته عصا عصوان (ويقال فيه من ما تعدد كعصب (و ثلثيته منان) ما تعدد كيقال في ثلثية حسب حباد (و) النوع (الثالث ما يقب المقدار) أي الذي يحتمل التكبير والمساواة فالوزن (نحو مثقال ذرة سميرا) يرد لثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به ثم قال (و) الثاني نحو (نحو سماء) فالنحو يكرر النون وإن كان الحاء المهمة وسدعا باسم لفظ العدد من نحو ساء بعبه الكيل وليس تكيل حقيقة ويكون كبيرا صغيرا والثالث نحو (ولو يضافا بمثل هذا) فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بمقد (و حل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يغيب المماثلة (نحو إن لنا غير هذا بلا) ووجه حله عليه أنه فهو يحصلون المعنى على المثال كما يحصلون المثال على المثال ولم يحصل على غيره لأنه لا وجه للمماثلة بالمقدار إلا أن يحصل على ما الحق هو من المثال (و) النوع (الرابع ما كان فرعا لتمييز نحو هذا) (عائم حديثا فإن الخاتم فرع الحديد) من جهة أنه مصوغ منه فليكون الخاتم فرع الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وعنايته كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل عائم حديثا ذلك (باب ساجا) فإن الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجه غوا) فإن الجفة فرع الغر والخز فرع من الخزير (وقيل) في المصوب بهذا الخاتم وبعد باب وبعد الجفة (أنه حال) ويبين عليها الخلاف في الإجماع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع حلف بيان من خرج على الحال قال إنه ليس بالأول أول لأنه ما مدجودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا دوتا

به قدر الشيء وليس منه لأنه لم يوضع لتقدير به قال الرضى والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الأرض ذهباً وذلك عددي مثل زيد رجلا (قوله لو جاء الحسن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص بمأولا وهل هو خاص بالجد أو لا اه وفي شرح الأشعرى النسي الإق أو ما كان للحسن خاصة قاله في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهرا أن نمران لنا فهدا بلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن أن يكون في كلامه تعليلية أي لأجل الدلالة فالخبر يكون المحمول فيه محبة النصب بعده على التمييز كذا قال شيخنا أبو بكر الصنواي

بعد سؤال عنه (قوله فرعا لتمييز) قال الدنوشري صحح أن الأصل بعد الفرع تمييز خلاف ما صححه في باب الحال أنه حال فليتأمل اه وأقول سيأتي حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سبويه أنه حال والقول بأنه تمييز مذهب للرد وزعم ابن السراج أنه إن كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديثا فليست الحالية ولم يرجع التمييز أدلة جهوده ولزومه وتذكير ما قبله وحسن ظهوره من معه ولم يرجع الحالية أنه قد يقع لنا تابعا للأول ولا سيل لبيان لتخالف في التعريف ولا لبطلان لأن المعنى ليس عليه بل على سنن الأول فيق أن يكون لنا وكل شيء مع السكره معناها واتصّب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا عائم حديثا) قال الدنوشري يجوز فيه معنى هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكر الإجماع والإضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وعمران جهمان في

من التخييف بحذف النون وينظر هل الإباح أولى أو النصب إما على الحال أو التخييد ( قوله والنسبة المبهمة نوحان ) قال الثاني يرد عليه  
إشكال الإناء ما فيه لا فاعل ولا مفعول في الأصل ويجاب عما قاله الرضوي من بعضهم أنه في الأصل فاعل فعل متعذر قوله لا فاعل للذكر  
والأصل مثلا إلا ما لا يرد أن ما مفعول به لا يميز إلا في تلك ثلاث الإناماء لا يكون التخييد فيه محولا عن الفاعل ولا  
عن المفعول فتدبر ( قوله ورد الموضع في شرح المصنف ) قال الله تبارك وتعالى لم يفسر لم يفسر لم يفسر ( ٣٩٧ ) الشرح المذكور ولكن قد يقال

وجه الرد أن النصب على  
إسقاط الجار مقصود على  
الإباح وفيه نظر ثم رأيت  
الموضع قال في شرح  
المصنف الثاني المنقول من  
المفعول نحو وفجرنا الأرض  
صونا وفجرنا الأرض  
فجرا وحفرت الدار بئرا  
وهذا القسم اختلف فيه  
فأثبتته الجزولي وابن  
صفور وابن مالك وأكرهه  
العلويين وأول عيوننا  
الآية على أنها حال مقدرة  
وبعضه تليدها لا بدى وابن  
أبي الزبيح وأول عيوننا  
في الآية على وجهين  
أحدهما أن يكون بدل  
بعض من كل على حذف  
الضمير أى عيوننا مثل  
أكلت الرخيف ثلثا أى  
ثلثه والثاني أن يكون  
مفعولا على إسقاط الجار  
أى يعيون وكذا يكون  
التفدير في حرفه  
الأرض فجرا قلنا لو كان  
كادحيت لم تلزم العرب  
في مثل ذلك التثنية  
والأخير من الفصل  
ولصرحوا بالجار في وقتها

والنسبة المبهمة نوحان نسبة الفعل الفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا ( من نسبة اشتعل إلى الرأس مبهمة  
وشيبا مبهمة لذلك الإجماع وهذا التخييد محول عن الفاعل والأصل واشتعل شيب الرأس طريقا لإسناد من  
المضاف وهو شيب إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع ثم حى ذلك المضاف الذى حول عنه الإسناد  
فضله وتميزا ( ونسبت للمفعول نحو وفجرنا الأرض صونا ) لأن نسبة الجار إلى الأرض مبهمة وهو ناسخ  
لذلك الإجماع والأصل وفجرنا هيون الأرض طريقا للمضاف إلى المضاف إليه مقامه حى بالمضاف تميزا  
هذا مذهب الجزولي وابن صفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأكرهه العلويين ورحمته أن يبدو به لم  
يمثل بالمنقول من المفعول وبوجهه تليدها لا بدى وابن أبي الزبيح وتأول العلويين عيوننا في الآية على أنها  
حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيوننا وإنما صارت عيوننا بعد ذلك وأول ابن أبي الزبيح على وجهين  
أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيوننا مثل أكلت الرخيف ثلثا أى ثلثه والثاني  
أن يكون مفعولا على إسقاط الجار أى يعيون ورد الموضع في شرح المصنف ( ولتكن في هذا الاسم بالمفردة ( أن  
تجره بإضافة الاسم ) إليه أن حذف ما به تمامه من توبير ظاهر أو مفسر أو نون لنفسه ( كقصر أو حى ) من  
المسوحات ( وفخير ) من المكيلات ( ومنى حى ) من الموزونات وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :  
وبعد ذى ونحوها امرؤه إذا • أصغتها ( إلا إن كان الاسم عددا ) من أحد عشر إلى تسعة وتسعين  
فإن تميزه واجب النصب لما سبأ بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما فوما فوقه لتمييزه واجب الجار  
فالإضافة إلا ما شدت كسنة أو ما تدين ما مالا بدخل الجار أو تدين من واجب النصب وواجب الجار فلا  
أعراض عليه في الإطلاق وإنما وجب النصب فيها كالمثل كمشترى دمها مراشع جره لأنه مضاف إلى  
غير التمييز نحو عشرين زيد فلما أضيف إلى التمييز لا يثبت ولا يعلم من هو تمييز أولادهم وكس الاسم  
دوم الإضافة الشيء إلى نفسه لأن المدح هو التمييز في المصنف من الحرسط وزعم أنه المصواب ( أو مضافا  
نحو ) ولو جئنا ( مثله مددا وملء الأرض كصا ) فلهذا لا يثبت ولا يعلم من هو تمييز أولادهم وكس الاسم  
بالإضافة لأن مثل وملء مضافان مرة فامتنع ( أحدهما مرة أخرى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :  
والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

( فصل ) ( من يميز النسبة ) التمييز ( الواقع بعد ما غلب النصب ) ( ما نصفته الموطوعة أنه لا فاعل ولا مفعول ) ( نحو )  
أوبكر ( أكرم ما أو ما أكرم رجلا ) ( الثاني نحو ) ( فميرة قارصا ) ما بار رجلا وقارصا تمييز لبيان جلس  
المتعجب منه المجهول النسبة والوجه جئت الدال المهملة وتقدب الدال في الأصل مصدر در اللبن يدر ويدر  
يكسر الدال وخفها درا ودرورا أكثر ويسمى اللبن تصدرا وهو هنا كناية عن فعل المسحوق الصا دحنه  
وإنما أضافه إلى الله تعالى تصديدا لإظهار التعجب منه لأنه فعل ملثق المعجائب فعلى قوله فميرة قارصا  
ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لونه الذى ارتفعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى يدر  
به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفات كون قارصا من يميز النسبة إنما شتى إذا كان الضمير المضاف إليه

وأيتضا فليس الضمير مفعولا به ولا العيون مفعولا جارا بل هو من الشيء لخروجه والخروج ( قوله ولم يكس الاسم )  
قال الله تبارك وتعالى فكس ذلك أن يضاف المدح إلى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعلى ذلك ما ذكره مولانا حسين الأولوى ( قوله ذهباً  
لإضافة الخ ) على مقتضى امتناع إضافة المدح مطلقا إلى ميمه مع أن تمييز الثلاثة والقسمه وما بينهما جره بالإضافة واجب ( فصل )  
( قوله بعد ما غلب النصب ) قال الثاني هذه الكلية مقرونة بقوله إنها فصار صرحا بما يقع بعد التعجب بمرأى الضمير مبهمة فإنه من مفرد  
لأنسبة ( قوله الذى نزل به مثل هذا الولد ) قال الله تبارك وتعالى يحتمل أن الباء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وإن كان الولد ليس

سبباً من الذين في الأمر بالعكس وإنما جازى القائلين انهما ما ملئم المنصب لأنه لا نا حين الأولى وعبد الحمادى المالكي  
(قوله الواقع بعد اسم التفضيل) قال الثاني ملخص كلامه أن الواقع بعد التفضيل نارة يكون فاعلاً فينصب ونارة لا فلا وإن مال زيد  
أكثر مال زيداً أكرم الناس رجلاً من التمييز الواقع بعد التفضيل وحده الجنس لعدم كونه فاعلاً معنى لكنه نصب في المثال لتصدر  
الإحاطة الحق أن كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنوه منصوب لأنه وأما مال في المثال الأول ففضل عليه لا يميز ورجل في الثاني تمييز  
منصوب فاعل معنى إذ زيد أكرم الناس رجلاً معناه فاني الناس في الكرم رجل هو زيد وعلمنا الحق هو المفهوم من قول النظم  
وإنما فاعل المعنى الصن بفاعل . فغضلاً (قوله بخلاف مال زيداً أكثر مال) قال الثاني فضبطه أن مال في أكثر مال تمييز مفعول لا تفضاء  
شرط التنصب أن يكون فاعلاً (٣٩٨) معنى ولا يفتى عليك أنه لا يصح فيه معنى التمييز إذ لا يميز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مستند

إليه أكثر ولا في إسناده  
 أكثر إلى الضمير المذكور  
 فلا يصح كونه تمييزاً بل هو  
 مفضل عليه أي هو أكثر  
 من كل مال سواء (قوله  
 وإنما جارح) قد يقال إنه  
 واجب لما ذكره ويجاب  
 أن الجواز لا ينافي بالوجوب  
 وأن التركيب في حديثه  
 يجوز فيه إزالة المضاد إليه  
 والإتيان مكانه بالتمييز  
 (قوله لتعذر إضافة الفعل  
 مرتين) قال الشهاب  
 القاسمي قد يقال التعذر  
 لا ينشأ من اللفظ بل من

(فصل) (و هو وجوه التبيين في كل من غلط في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فليل  
التبيين ولذلك لم تدخل في طاب نفا لان نفا ليس اهم من المهم الذي الطوط عليه الجملة وقال  
الفلوجي زائدة عند سيويه لمعنى التبيين قال في الاركان في قوله على صحت أنه عطف على موضعها  
نفا قال الخطبة : طائف امانة بالركبان آمنة با حسنة من قوام ما ومنتقبا  
وصح الموضح في الحواشي اها البيان المجلس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا  
الاخفش أن من لازما (الاف) لهما الإيهام ويتبع جر التمييز بمن في (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد  
كمشرين دوما) لما سبأني (الثانية التمييز لحوال عن المفعول كفسد الارض فمرا ومنه) أي من  
المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أديا) فله محمول عن المفعول وأصله ما أحسن أديا زيد (بغلاف  
ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فله ليس محمولا عن المفعول إذ لا يصح ما أحسن رجلا زيد مع أن المراد

التجبيض (قوله طائفة أامة الخ) أامة بضم الحاء واسم امرأة وآونة بالنصب على الظرف لئلا يفاد من قوام فإنه تجبيض جر بمن  
الواحدة في الكلام الموجب وهذا عطف على موضعنا بالنصب (قوله متقبا) بفتح القاف وما صلة للتركيد (قوله لأن المشهور من  
مذاهب النحويين الخ) قال الدوشري هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل يبنى أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها لتجبيض  
(قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال الثاني فيه نظر فإن أصلها أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط  
التحريك أن يقدّر التمييز في الأصل مضافا إلى الاسم الذي انتصب منه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف إذا كان التمييز متعلقا  
بالاسم ككتاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يصل الاسم بما التمييز إذا كان حينئذ المثال نصب عليه الرضى ثم يقال لئلا يضاف إذا لم يكن  
رجلا تجبيضا محولا عن المفعول لمعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرتها في السبب في نسبة الفعل إلى الفاعل وليسبت إلى المفعول

فأى نسبة هذه النسبة أه وبه الشباب وكانه أترم كون تميز مضافا إلى الاسم الذي انتصب عنه فقال قد يقال إنه محمول من المفعول  
 أى ما أحسن رجولته أه (قوله إن كان محمول من الفاعل) قال الثاني يرد عليه نحو كنى زيد رجلا فإن أصله كنى رجلا زيد فرجل  
 فاعل وزيد بيان ثم آخر رجل ونصب تميزا ويحذف جره من اليباية إذ كل تميز كان من الاسم الذي انتصب هو عنه يجوز جره بمن  
 (قوله إذ المفعول مضافا مرسا وعطف جار) فظاهره أن قوله أترم جار مجازا مستعمل في التصب ربا أى ماله (قوله منها أنه قيد الفاعل  
 المعنوي بأن يكون محمولا على) قال شيخنا الحلبي فيه أنه لم يقيد بذلك بل قال إما ذلك أو يكون محمولا عن مضاف غيره أه وهذا هو  
 فإن قوله أن يكون محمولا عن مضاف قسم لقوله إن كان محمولا عن الفاعل لا لكون الفاعل مفعلا لصناعة وهذا ظاهر من قول الفارح قيد  
 الفاعل المعنوي بأن يكون محمولا على بل قيد المحمول بأن يكون محمولا عن الفاعل فتدبر ثم اطمأن المصنف إن ما قيد بذلك لإخراج قدومه فارسا  
 ونحوه موكو لم يسبق بذلك القيد لا يفهم حيث كان صحيحا بل عينا إلى فهو من عاينه (٣٩٩) (قوله واخره المرادى بأنه تميز  
 مفرد لا تميز جملة ما قاله

بالرجل نفس زيدو (الثالثة ما كان فاعلا للمعنى إن كان محمولا عن الفاعل صناعة ككتاب زيد نفسا)  
 إذا صله طابقت نفس زيد (أو) محمولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فلا لا  
 محمول من مبتدأ (إذا صله مالا زيدا كثر) فلول المضاف هو جعل تميزا أو أفهم المضاف إليه مضافا فارتفع على  
 الابتداء مكانه (بضلاف) ما إذا كان فاعلا للمعنى ولم يكن محمولا نحو (قدومه فارسا وأبرحت جار)   
 بكسر التاء خطابا للزيت أخذنا من قول الأحمى :

أقول لها حين جد الرجل أبرحت ربا وأبرحت جار

(للإنها) أى فارسا وجارا (وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظم فارسا وعظم جار) إلا أنها غير  
 محمولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليها) فتقول من فارس ومن جار كقوله :  
 يا بنيذا ما أنت من سيد موطأ الأكتاف رحب الدراع

(ومن ذلك) الفاعل في المعنى النهر المحمول (لعمرجلا زيد) لرجلان وإن كان فاعلا معنى إذ المعنى لم الرجل  
 زيد إلا أنه غير محمول فذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (لعمرجلا زيد) أي يكرهنا الأسود  
 فغيره فلم يسدل سواء (فتم المعنى من رجل نهای)

بفتح التاء كيان واقتصر في النظم على استثناء مستثنين فقال : وأجر من إن شئت غير ذي حده  
 والفاعل المعنى وإنما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لأن موضع من المبينة أن يفسر بها  
 ويصحح بها اسم جنس سابق صالح لخل ما بعد كما طلب نحو كساك وكن ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم  
 صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتميز مفرد في المحمول عن الفاعل والمفعول لأن التميز مفسر  
 للنسبة لا للفظ المذكر وجاز دخوله في غير ذلك لأن التميز نفس المعيز في المعنى وفي كلامه هنا أمور  
 منها أنه قيد الفاعل المعنوي بأن يكون محمولا عن صناعة ولم أفهم فيه لغيره ومنها أنه يبع الفارح في جعل  
 قدومه فارسا ونعم المرء من رجل من تميز الجهة واخره المرادى بأنه تميز مفرد لا جملة ومنها أنه حكم  
 على أبرحت جارا أنه غير محمول والمفعول من الأهل أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن  
 فاعل وتقديره أبرح جارك فاستند الفاعل إلى غيره ثم نصب ضمير أو ذهب ابن خروف إلى أنه مما انتصب

لظن أن التائب للتميز في  
 ثم رجلا وبش رجلا وساء  
 مثلا وحيدا رجلا هو  
 الفعل بل هو الضمير كافي  
 لم زيد رجلا أه وبما  
 قاله الرضى اخرج عن الثاني  
 كلام المصنف وبسبب  
 الشباب القاسم صحة  
 الأمرين فقال ما حاصله إن  
 كان الضمير مبهما لا يعرف  
 المقصود منه كان التميز  
 من المفرد لأن النسبة  
 لأن الضمير في نحو ياله  
 رجلا يحتل أن يكون المراد  
 منه رجلا أو امرأة أو صبيا  
 وإن عرف المقصود من

الضمير برجوه إلى سابق معين هو ما جازى زيد في رجلا وليس زيد مفعولا فارسا أو كان كاف الخطاب لفحص معين أو اسم مظهر  
 نحو قدومه رجلا وقوله من زيد رجلا كان التميز من النسبة في الإضافة لا محالة أه وهذا الذي قاله قد ظهّر الفارح فيها قريبا عن  
 الموضع في الخواشي فن السبب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) فظاهره أن أبرح فعل لازم لأفعل تفضيل ولا فعل متعدد وفي الصحاح  
 وهذا الأمر أبرح من هذا أى أشد وقيل أبرح قتل وأبرحه أى أحب يقال ما أبرح هذا الأمر قال الأحمى وألفيد اليت وقال أى أحب  
 وبالمصنوع أبرحه أيضا بمعنى أكرمه وعظمه أه ومثله في الفاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل  
 في التصب وغيره وحيل لا ينعين أن يكون قوله أبرح جار محمولا عن الفاعل في المعنى بل لا يكون تميزا بالكلية بل هو مفعول لأفعل  
 إما مستعملا في التصب وهو ما اقتصر على تخرج البيت عليه أو غير مستعمل فيه فليحذف وفي الألفاظ واختلاف في اشتقاق أبرح  
 فقال الأهل من أبرح أى صرح في أبرح لا شتم أبرك وقال السجدة فى من أبرح وهو المذهب المنتصب منها أى صرح في أبرح أى جشع بمالم

عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز من تمام الجملتين ليس محولا لقول ثالثه منها أنه عاكف كلامه في نعم  
رجلا زيد فقال هنا يهود لم من رجل ومنع ذلك في شرح المقدمة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو  
مفعولا بالمتقول أو بعد عدد أو قدم قبل ذلك أن المصنف بالمفعول هو لم نعم رجلا زيد وجه شبه بالمتقول أن  
المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الأصل ثم حول الإسناد من الظاهر إلى المضموع وجعل المرفوع تمييزا  
لذلك المضموع أه بفتح هو لا ومنع دخول من عليه ومنها أن قوله إذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا  
ليس فيه بيان أن فارسا وجارا فاعلان معي وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا  
وعظم جوارك ليستند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جارا .

(فصل) (لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما) . جامدا (كرطل زينا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه  
رجلا) لأن الجامد لا يتصرف في نفع فلا يتصرف في مفعوله بتقديمه عليه (وتند تقديمه على  
الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طين .

(أعضا لطيب بلبل المني) . وداهي المتن يتأدى جهارا  
فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو لطيب لأنه فعل متصرف (وقاسر على ذلك المباركي والمجدي والكسائي)  
قال النظم في شرح العمدة يرفعه قول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجهه  
في النظم قليلا فقال :

وعامل التمييز تقدم مطلقا . والفعل ذو التصريف نورا سيقا  
ولم يجرسيه واجهور ذلك لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل  
وقد حول الإسناد من إلى غيره قصد المبالغة فلا ينجر عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من  
الإخلال بالأصل وقيل لأن التمييز كالنعم في الإيضاح والنعم لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله  
الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيه ونحوه ضرورة كما قال في المني ويحتمل أن يكون نفسا  
منصوبة بفعل مخلوف دل عليه المذكور والتقدير الطيب نفسا لطيب وأما إن كان العامل وصفا  
فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يجزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل وانفق الجميع على  
جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا  
يرد قول الفارسي أن التمييز كالنعم لأن النعم لا يتقدم على المنعوت قاله ابن هصفور والله أعلم

(ثم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله : هذا باب حروف الجر)

يمن به غيرك وقيل ممتاء  
تأهيت واشتهرت وقيل  
عظمت وقيل دعوت  
(قوله وكانت حقه أن  
يرفعهما ويقول إذا المعنى  
عظمت فروسيتك الخ)  
كيف يصح أن يقول ذلك  
وقد قال إن التمييز ليس  
محولا من الفاعل متاعه  
ولو كان المعنى على ما قال  
كانا محولين عنه فتدبر

(فصل)

(قوله نحو ما أحسنه)  
ظاهره أنه لا يتقدم على  
ما أحسنه ولا على أحسنه  
(قوله نحو طاب نفسا الخ)  
قال الذنوشي في كونه  
تمييزا مقدما على المميز  
نظر ظاهر فليتأمل وصل  
الله على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه وسلم

صفحة	صفحة
١٣٠ باب الوصول	١٧ الكلام وما يثاق منه
١١٠ فصل وتنفرد كل للوصولات إلى صلة	٢٩ فصل يتبدل الاسم من الفعل خمس علامات
١٤٢ فصل ويورد حذف العائد المرفوع الخ	٢٩ فصل يتجلى الفعل بأربع علامات
١١٨ باب المعرفة بالأداة	٤٤ فصل والفعل جلس تحت ثلاثة أنواع
١٥٠ فصل وقد ترد ال زائدة	٤٦ باب شرح المذهب والمبنى
١٥٢ فصل من المرفع بالإضافة أو الإضافة	٥٤ فصل والفعل طربان مبنى وهو الأصل الخ
ما طلب الخ	٥٨ فصل وأنواع البناء أربعة
١٥٤ باب المبتدأ والخبر	٥٩ فصل الإعراب أثر ظاهر أو مضمون الخ
١٥٩ فصل والخبر الجزء الذي حذف به الفائدة	٦١ الباب الأول باب الأسماء الستة
١٦٦ فصل ويقع الخبر ظرفاً	٦٤ فصل والألف في المن النص
١٦٨ فصل ولا يبدأ بشكراً	٦٦ الباب الثاني المثني
١٧٠ فصل والخبر ثلاث حالات	٦٩ الباب الثالث باب جمع المذكر السالم
١٧٦ فصل وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه	٧٢ فصل وحلوا إلى هذا الجمع أربعة أنواع
١٨٢ فصل والأصح جواز تعدد الخبر	٧٧ فصل نون المثني وما حمل عليه مكسورة الخ
١٨٣ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٧٩ الباب الرابع الجمع بألف وناه مبدئين
١٨٦ فصل وهذه الأقسام في التعرف ثلاثة	٨٢ الباب الخامس ما لا ينصرف
أقسام الخ	٨٥ الباب السادس الأمثلة الخمسة
١٨٧ فصل وتوسط أخبار من جاز الخ	٨٧ الباب السابع الفعل المضارع المثقل الآخر
١٨٨ فصل وتقديم أخبار من جاز الخ	٨٩ فصل وتقدم الحركات الثلاث الخ
١٨٩ فصل ويحذف بالحق أن يلي هذه الأفعال	٩١ باب النكرة والمعرفة
معمول الخ	٩٥ فصل في المضمرة
١٩٠ فصل قد تشمل هذه الأفعال ثمانية الخ	١٠٤ فصل القاعدة أنه متى تأنى اتصال الضمير لم
١٩١ فصل لتخص كان بأمر منها جواز زيادتها	يعدن إلى انفصاله
١٩٦ فصل في ما ولأولاد وإن الممملات حمل ليس	١٠٩ فصل قد معنى أن ياء المتكلم من الضمائر
لتشبيها بها	المفتركة
٢٠١ فصل ونزاد الباء بكثرة في خبر ليس الخ	١١٣ باب العلم
٢٠٣ باب أفعال المقاربة	١١٤ فصل وسماء نودان
٢٠٧ فصل وهذه الأفعال لازمة لصيغة الماضي الخ	١١٤ فصل وينقسم إلى مرتجل ومنقول
٢٠٨ فصل ولتخص هي وأخلاق وأوشك الخ	١١٦ فصل وينقسم أيضاً إلى مفرد
٢١٠ باب الأحرف النهائية	١١٩ فصل وينقسم أيضاً إلى اسم وكنية ولقب
٢١٤ فصل تتعين إن المكسورة الخ	١٢٥ فصل وسمي علم الجنس ثلاثة أنواع
٢٢١ فصل وتدخل لام الإشياء بعد إن المكسورة	١٢٥ باب أسماء الإشارة
٢٢٤ فصل وتصل ما لا تأتي بهذه الأحرف الخ	١٢٨ فصل وإذا كان المقادير إلى مبتدأ الخ
	١٣٩ فصل ويصل إلى المكان القريب منها

صفحة

٢٢٦ فصل يمتط على أسماء هذه الأحرف الخ  
 ٢٣٠ فصل تخلف إن المكسورة انقلبا  
 ٢٣٢ فصل وتلف أن المفتوحة الخ  
 ٢٣٤ فصل وتلف كان فيبقى أيضا أحاما  
 ٢٣٥ باب لا التامة عمل إن المصدرة  
 ٢٣٨ فصل وإذا كان اسما مفردا الخ  
 ٢٤٠ فصل ولك في بحر لا حول ولا قوة إلا بالله  
 بحسب أوجه  
 ٢٤٣ فصل وإذا وصفت التكررة المبلبة بمفرد الخ  
 ٢٤٤ فصل وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا الخ  
 ٢٤٦ باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها  
 على الابتدأ والمجر الخ  
 ٢٥٢ فصل لهذه الأفعال ثلاثة أحكام  
 ٢٥٨ فصل ويحذف بالاجماع حذف المفعولين  
 اختصارا  
 ٢٦١ فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول الخ  
 ٢٦٤ باب ما ينصب فاعيل ثلاثة  
 ٢٦٧ باب الفاعل  
 ٢٨٥ باب النائب عن الفاعل  
 ٢٩١ فصل وإذا تعدى الفعل لا كفر من مفعول الخ  
 ٢٩٣ فصل يعظم أول فعل المفعول مطلقا الخ  
 ٢٩٦ باب الاشتغال  
 ٢٩٨ باب التجدي والروم  
 ٣١٣ فصل لبعض الفاعيل الأصالة في التقدم  
 على بعض الخ  
 ٣١٤ فصل يهود حذف المفعول لغير الخ  
 ٣١٥ فصل وقد حذف ناصبه إن علم  
 ٣١٥ باب التنازع في العمل  
 ٣١٩ فصل إذا تنازع عاملان جاز أحدهما أيضا  
 حذف باعفاق  
 ٣٢٣ باب المفعول المطلق  
 ٣٢٥ فصل يتوب عن المصدرفي الانتصاب على  
 المفعول الخاطئ الخ  
 ٣٢٩ فصل انفقوا على أنه لا يهود الدليل فقال أو

صفحة

حالي الخ  
 ٣٣٤ باب المفعول له  
 ٣٤٧ باب المفعول فيه  
 ٣٥٠ فصل وحكمه النصب وناصبه الخ  
 ٣٥١ فصل أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب  
 ٣٥٢ فصل الطرف نونان مصروف الخ  
 ٣٥٣ باب المفعول معه  
 ٣٥٤ فصل للامم بعد الواو خمس حالات  
 ٣٥٥ باب المستثنى  
 ٣٥٥ فصل وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه  
 وجب نصبه  
 ٣٥٦ فصل وإذا تكررت إلا فان كان التكرار الخ  
 ٣٦٠ فصل وأصل خبر أن يوصف بها إما تكرة الخ  
 ٣٦٢ فصل والمستثنى يسوى كالمستثنى بشبه الخ  
 ٣٦٢ فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب  
 النصب الخ  
 ٣٦٣ فصل وفي المستثنى مثلا وعدا وجهان  
 ٣٦٥ فصل المستثنى بحاشا عند يويه مهور لا خبر  
 ٣٦٦ باب الحال  
 ٣٦٧ فصل للحال أربعة أوصاف  
 ٣٧٥ فصل وأصل صاحب الحال التعريف  
 ٣٧٨ فصل والحال مع صاحبها ثلاث حالات  
 ٣٨١ فصل والحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا  
 ٣٨٥ فصل وأشبه الحال بالمجر والنصب الخ  
 ٣٨٧ فصل الحال خبر بان مؤسفة الخ  
 ٣٨٨ فصل يقع الحال اسما مفردا الخ  
 ٣٩٢ فصل وقد يطف عامل الحال جوازا الخ  
 ٣٩٣ باب التمييز  
 ٣٩٦ فصل والامم للهم أربعة أنواع  
 ٣٩٧ فصل من يجر النسبة الواقع بعد ما يبعد  
 التعميم  
 ٣٩٨ فصل ويهود جر التمييز عن الخ  
 ٤٠٠ فصل لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما